

3696
SIA

صفحة

١٢٥ الباب السابع في الوصية بالسكنى

والخدمة والخبرة وغلة العبيد وغلة
الديارات وغلة الارض وظهور الدابة
وغيرها

١٢٦ الباب الثامن في وصية الذمي والحربي

١٢٧ مسائل شتى

١٤١ الباب التاسع في الوصي وما يملكه

١٦٣ الباب العاشر في الشهادة على الوصية

١٦٤ كتاب الخاضع والسجلات

١٦٦ محضري اثبات الدين المطاق

١٦٧ سجل هذه الدعوى

١٦٩ محضري اثبات الدفع لهذه الدعوى

١٧٠ سجل هذه الدعوى

١٧١ محضري دعوى دين على الميت

١٧١ سجل هذه الدعوى

١٧٢ محضري اثبات الدفع لهذه الدعوى

١٧٢ سجل هذا الدفع

١٧٢ محضري دعوى النكاح

١٧٣ سجل هذه الدعوى

١٧٣ محضري دفع دعوى النكاح

١٧٣ سجل هذه الدعوى على نسق ما تقدم

١٧٤ محضري دعوى النكاح على امرأة في

يدي رجل يدعى نكاحها وهي تفرقه

بدلك

١٧٥ محضري اثبات الصداق ديناً في تركه

الزوج

١٧٥ سجل هذه الدعوى ودفع هذه الدعوى

وسجل الدفع

١٧٥ محضري اثبات مهر المثل بطريق

التوكيد لابنيها ولا جنبي

١٧٦ محضري اثبات مهر مثل بغير توكيد

١٧٦ محضري اثبات المنعة

١٧٦ محضري اثبات الخلوة

١٧٦ محضري اثبات المحرمة الغليظة

صفحة

١٧٧ سجل هذه الدعوى

١٧٧ محضري شهادة الشهود بالمحرمة الغليظة

بشلات تطالب بدوين دعوى المرأة

١٧٧ سجل هذه الدعوى

١٧٧ محضري اثبات المحرمة الغليظة على

الغائب

١٧٨ سجل هذه الدعوى

١٧٨ محضري التفريق بين الزوجين بسبب

الهرع النفقة

١٨٠ محضري فسخ العين المضافة

١٨٠ سجل في فسخ العين المضافة

١٨١ محضري اثبات العنة للمفروق

١٨١ محضري دفع هذه الدعوى

١٨١ محضري دعوى النسب

١٨١ صورة المخترع لما اذا كان في يد المرأة

١٨٢ صورة المحضري فيما اذا كان في يد الرجل

١٨٢ صورة يردعى على المرأة انه ابنها منه

١٨٢ صورة المحضري في دعوى رجل بالغ على

رجل انه ابنه

١٨٢ صورة المحضري في دعوى رجل على رجل

انه ابوه

١٨٢ محضري دعوى ولا العنافة

١٨٢ محضري دعوى الدفع

١٨٣ محضري اثبات العسوبة

١٨٣ سجل هذه الدعوى

١٨٤ محضري دعوى حرية الاصل

١٨٤ سجل هذه الدعوى

١٨٤ محضري دعوى العتق على صاحب اليد

باعتاق من جهته

١٨٤ سجل هذه الدعوى يكتب على نحو

ما تقدم

١٨٤ محضري دعوى العتق على صاحب

اليدين باعتاق من جهة غيره

صفحة	صفحة
٢٣٤ خط الملع والابراء	٢٣٦ ورد محضري دعوى ولاء العاتاة
٢٣٤ محضريه دعوى مال المضاربة على ميت بمقترة وورثته	٢٣٦ ورد محضري دعوى الدفع
٢٣٤ محضريه دعوى قيمة الاعيان المستهلكة	٢٣٦ ورد محضري دعوى الميراث
٢٣٥ محضريه دعوى الخنطة	٢٣٧ محضريه دعوى نصيب الدين النسفي
٢٣٥ محضريه دعوى قبض العديلات بتفسير حق واستهلاكها	٢٣٧ محضريه دعوى الدفع من الوارث
٢٣٦ محضريه دعوى الثمن	٢٣٧ لدعوى أرض من التركة
٢٣٦ محضريه دعوى الوكيل وديعة موكلة	٢٣٧ ورد محضريه دعوى كان فيه ادعى فلان على فلان الخ
٢٣٧ محضريه دعوى امرأة منزلا في يد رجل شرع من والدها	٢٣٨ ورد محضريه دعوى الارث مع دعوى العتق
٢٣٧ محضريه دعوى ثمن الدهن	٢٣٨ محضريه دعوى الميراث
٢٣٩ محضريه دعوى الوصية بالثلث	٢٣٨ ورد محضريه دعوى دويمة وسرايعة
٢٣٩ محضريه دعوى النكاح على امرأة	٢٣٩ محضريه دعوى بيع السكنى
٢٣٩ ورد سجل من مروف اثبات ملكية رجل	٢٣٩ عرض عليه محضرا آخر ولم يذكر فيه اسم جد المدعى عليه
٢٤٠ محضريه اثبات الايضاء بثلث المال	٢٣٩ ورد محضريه دعوى الشفعة
٢٤١ سجل في اثبات الوقفية	٢٣٠ ورد محضريه الرجوع بثن الاتان عند ورود الاستحقاق
٢٤٢ محضريه دعوى ثمن اشياء أرسل المدعى الى المدعى عليه لبيعها	٢٣١ محضريه دعوى نصيب الدين النسفي
٢٤٣ محضريه دعوى ملكية جدار	٢٣١ في بيع سهم واحد شائع بمحدود هذا السهم
٢٤٣ محضريه دعوى الرجل بقية صداق انتمه على زوجها بسبب وقوع الطلاق عليها من جهته بالخلف	٢٣١ محضريه دعوى الاجارة الطويلة
٢٤٤ محضريه دعوى استئجار الطاحونة فرد المحضر	٢٣١ محضريه دعوى مال الاجارة المفسوخة
٢٤٤ محضريه دعوى اجارة محدود بأجرة معلومة فرد المحضر أيضا	٢٣٢ محضريه دعوى الاجارة ودعوى احداث المؤجر يده على المستأجر
٢٤٤ محضريه الاجارة المضافة الى زمان بيعه	٢٣٢ محضريه دعوى بقية مال الاجارة المفسوخة
٢٤٤ محضريه استحقاق جارية اسمها دليل	٢٣٣ محضريه دفع دعوى مال الاجارة
٢٤٤ محضريه اثبات الاستحقاق والرجوع بالثمن فرد المحضر	٢٣٣ المفسوخة بموت المؤجر من ورثته المستأجر
٢٤٤ محضريه دعوى ثمن عين مسعاة فرد المحضر	٢٣٣ عرض صلح في الاجارة
٢٤٤ ورد محضريه دعوى دنا نيريسابورية جيدة جراء	٢٣٣ محضريه تعريف المملوك
	٢٣٣ عرض سجل فيه حكم نائب قاضي سمرقند فرد بوجوه
	٢٣٤ محضريه دعوى اجارة العبد

صفحة	محتوى	صفحة	محتوى
٢٦٦	الفصل السادس في الاستيلاء	٢٤٥	ورد محضر صورته ادعى فلان على فلان
٢٦٦	الفصل السابع في الكتابة	٢٤٥	انك اشتريت مني كذا حطة الخ
٢٧٠	الفصل الثامن في المولاة	٢٤٩	ورد محضر ادعى فلان على فلان كذا حقة
٢٧٢	الفصل التاسع في الاشربة وفي السطر		حطة الخ
	الثالث من هذا الفصل انهما ملكه	٢٤٥	ورد محضر فيه دعوى اعيان مختلفة
	وحقه ضمير التثنية في قوله انهما ملكه		الجنس والنوع والصفة
	الخ وقع نظام الطبع وصوابه انهما	٢٤٥	ورد محضر في دعوى الناقصة والمكسرة
	ملكه وحقه بافراد الضمير		في المحضر الجمل
٣٠٠	الفصل العاشر في السلم	٢٤٥	ورد محضر صورته ادعى فلان على فلان
٣٠١	الفصل الحادي عشر في الشفعة		انه قطع من اشجار كرمه كذا الخ
٣٠٣	الفصل الثاني عشر في الاجارات	٢٤٥	ورد محضر فيه دعوى امرأة على زوجها
	والمزارعات	٢٤٦	ورد محضر فيه دعوى الخاس المتكسر
٣١٥	الفصل الثالث عشر في الشركات	٢٤٧	ورد محضر صورته ادعت امرأة على ورثة
٣١٧	الفصل الرابع عشر في الوكالات		زوجها بقية مهرها الذي كان لها
٣٢٤	الفصل الخامس عشر في الكفالات	٢٤٧	ورد محضر فيه ذكر اقرار بمال فرداه الامام
٣٢٦	الفصل السادس عشر في المحوالة		النسفي
٣٢٧	الفصل السابع عشر في المصالحات	٢٤٧	محضر فيه دعوى رجلين صداق جارية
٣٣٥	الفصل الثامن عشر في القسمة		مشتركة بينهما
٣٣٨	الفصل التاسع عشر في الهبات والصدقات	٢٤٨	ورد محضر فيه دعوى صبي
٣٤٠	الفصل العشرون في الوصية	٢٤٨	محضر فيه دعوى رجل على رجل انه وكتره
٣٤٧	الفصل الحادي والعشرون في العواري		خطا
	والتقاط اللقطة	٢٤٨	ورد محضر فيه دعوى الضمان
٣٤٨	الفصل الثاني والعشرون في الودائع	٢٤٨	ورد محضر فيه دعوى دفع الدفع
٣٤٨	الفصل الثالث والعشرون في الاقارب	٢٤٨	سجل ورد من خوارزم في اثبات الحجرية
	وهذا الفصل يشتمل على انواع	٢٤٩	عرض سجل كتب في آخره ثبت هندي
٣٦٠	الفصل الرابع والعشرون في البراءات		ولم يكتب حكمت
٣٦٢	الفصل الخامس والعشرون في الرهن	٢٤٩	عرض سجل في دعوى الوقفية
٣٦٣	الفصل السادس والعشرون في الاوفاف	٢٤٩	عرض سجل في دعوى حربة الاصل
	وهذا الفصل يشتمل على انواع	٢٤٩	كتاب الشروط وفيه فصول الفصل الاول
٣٧٥	الفصل السابع والعشرون في رسوم		في الحلي والسيات
	الحكام على سيدل الاختصار	٢٥٣	الفصل الثاني في النكاح
٣٧٧	الفصل الثامن والعشرون في المقطعات	٢٥٥	الفصل الثالث في الطلاق
٣٧٩	كتاب المحيل وفيه فصول	٢٦٢	الفصل الرابع في العتاق
٣٧٩	الفصل الاول في بيان جواز المحيل وعدم	٢٦٥	الفصل الخامس في التدبير

هذا الجزء السادس من الفتاوى العالمية
* المعروفة بالفتاوى الهندية *
في مذهب الامام الاعظم *
أبي خنيفة النعمان
عليه من الله تعالى
محباب الرحمة
ورضوان
آمين

ومؤلفه



3696
SIA



(كتاب الجنائيات)

وفيه سبعة عشر بابا

(باب الأول في تعريف الجنائية وأنواعها وأحكامها)

وهي في الشرع اسم لفعل محترم سواء كان في مال أو نفس لكن في عرف الفقهاء يراد بإطلاق اسم الجنائية الفعل في النفس والأطراف كذاني التدين * والأول يسمى قتلا وهو فعل من العباد تزول به الحياة والثاني يسمى قطعاً وأجرها كذاني العناية الجنائية على نوعين أحدهما موجب القصاص وهو الجحد والآخر لا يوجب وما يوجب القصاص فهو على نوعين أحدهما في النفس والآخر فيما دون النفس كذاني فتارى قاضيان * القتل على خمسة أوجه عمد وشبه عمد ونشاط وما جرى مجرى الخطأ والقتل بسبب والمراد به أنواع القتل بغير حق مما يتعلق به الأحكام أما العمد فما تعمد ضرب به بسلاح أو ما جرى مجرى السلاح في تريق الأجزاء كصدأ الخشب والحجر ولبطة لقصب النار كذاني السكافي * وموجب ذلك المأثم والقود إلا أن يعفوا ولا يماطو بصالح أو لا كفسارة في عهدنا كذاني الهداية * ومن حكمه حرمان الميراث وجوب المال به عند التراضي أو عند تعذر إيجاب القصاص للشبهة كذاني شرح المبسوط * وشبه العمد أن يتعمد الضرب بماليس بسلاح ولا ما جرى مجرى السلاح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى إذا ضرب به بجم عظيم أو شبهة عظيمة فهو عمد وشبه العمد أن يتعمد ضرب به بما لا يقتل به غالباً والصحيح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذاني المضرات * وموجه على

قوله لكن في عرف الفقهاء
الحائى في هذا الكتاب
والأجنائيات الحج لم تتعلق
بنفس الأذى ولا طرفه
مع إطلاق الفقهاء عليها
الجنائية كفى الشربلية
اه محصيه

قوله والمراد به الحائى فلا يرد
على المحرم القتل المأذون
فيه شرعاً قصاص ورجم
وصلب وقتل حربي اه
محصيه

للقول بالاثم والكفارة وكفارة تبحر برقية مؤمنة فان لم يجد فصيما ثم عشرين متابعين ودية مغفلة على العاقلة كذا في الكافي * وهذا تغليظا لما يظهر في اسنان الابل اذا وجبت الدية منها الا من شئ آخر ومن وجب شبه العمد ايضا حرمان الميراث كذا في شرح البسوط * وليس فيما دون انفس شبه العمد قال القنودوري في كتابه ما جعل شبه عمدي النفس فهو عمد فيما دون النفس كذا في المحطة والمخاض على يوهين خطأ في القصد وهو ان يرمى شخصا بظنه صدقا او آدمي او يوطئ حرة باقاذا هرسل وخطأ في الفعل وهو ان يرمى غرضا فيصيب آدميا كذا في الهداية * ووجب ذلك الكفارة والدية على العاقلة وتحريم الميراث وسواء قتل متعمدا او ذميا وجوب الدية والكفارة ولا ما تم فيه في الوجهين سواء كان خطأ في القصد او خطأ في الفعل هكذا في المجموع الزهري في المتن في عن محمد بن عمار الله تعالى اذا تعدت شيئا من اسنان فاصبت شيئا آخر منه سوى ما تعدته فهو عمد محض وان اصبغ غيره يعني غير ذلك الانسان فهو خطأ قال هشام تفسير هذا رجل تعمد ان يضرب رجل فخطا واصاب عنق ذلك الرجل فابان راسه وقتله فهو عمد وفيه القود ولو اراد يدها لرجل فاصاب عنق غيره فهو خطأ كذا في الذخيرة * في الباقي اذا قصد راسه بالاصاب فاصاب عنقه فقلبه الارش في ماله لانه تعمد ضربه ولو كان له ان يطع كرف رجل في قداس له فله فارد ان يضرب كفه بالسيف فاصاب اليد المنكبة فابانها فعمد به في ماله لانه عمد محض ولا قصاص فيه لانه كان له ان يطع كفه ولو رمى فانسوة على رأس رجل فاصاب الرجل فهذا خطأ قال هشام في رجل رمى انسانا بسهم فخطا فاصاب لسهم حائط ثم عاد السهم فاصاب ذلك الانسان وقتله قال هذا خطأ ولو لوى ثوبا فاضرب به راس رجل فشججه موشعة فهو عمد ولو مات من ذلك صار خطأ كذا في العمون كذا في المحطة * واما ما جرى بحرى الخطاف ومثل الثام يقاتل على رجل في قتله فليس هذا بعمد ولا خطأ كذا في الكافي * ولكن سقط من سطح على انسان فقتله او سقط من يده لبنه او شبة واصابت انسانا وقتله او كان على دابة فوطئت دابته انسانا كذا في المحيط وحكمه حكم الخطا من سقوط القصاص وجوب الدية والكفارة وحرمان الميراث كذا في المجموع الزهري * واما ما قيل بسبب قتل حر الدار ووضع الحجر في غير ملكه كذا في الكافي * ولو ووطئت دابته انسانا فقتله وهو ساقط او قتل دابة فقتله بسبب كذا في المضمرات * وموجبه اذا تلافى به آدمي لدية على العاقلة ولا يتعاق به الكفارة ولا حرمان الميراث عندنا كذا في الكافي والله اعلم

(الباب الثاني فيمريقتل قصاصا ومن لا يقتل)

يقتل الحر بالحر كذا في السكنز * ويقتل الذكر بالانثى والانثى بالذكور كذا في الخلاصة * ويقتل الحر بالبعد والعبد بالعبد كذا في المحطة في الفصل الثامن * ويقتل الكافر بالمسلم كذا في فتاوى قاضي فاضل * ويقتل المسلم بالدمي ويقتل الدمى بالدمي كذا في الكافي * والذمي اذا قتل ذميا من اسلم القاتل فانه يقتل به بلا خلاف كذا في المحيط * ولا يقتل المسلم والدمي بحري دخل دارنا بأمان كذا في النيين * ولا يقتل مستأمن بمستأمن في ظاهر الرواية كذا في المحيط * مسلم قتل مرتدا او مرتدة لا قصاص عليه وكذا المسلم اذا قتل مسلما وهما اخلان دار الحرب بأمان لا يجب القصاص عندنا ولو قتل المسلم اسرا مسلما في دار الحرب لا يجب القصاص عند الكل ولا دية في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه عليه الدية في ماله كذا في فتاوى قاضي فاضل * ويقتل الكبير بالصغير والصغير بالاعمى وبالزمن كذا في الكافي * رجل قتل آخر وهو في النزاع قتل وان كان يعلم انه لا يعيش كذا في الخلاصة * ولا قصاص فيما بين الصديان وعمد الصبي وخطاه سواء عندنا حتى يجب الدية في المحالين فيكون ذلك في ماله في فصل العمد ولا كفارة عليه في الخطا عندنا ولا يحرم عن الميراث عندنا والجواب

في المعتوه والمجنون اذا قتل في حال جنونه نظر الجواب في العسر هكذا في الهبط . ويقتل الصبي
وسليم في الاطراف بالبرص . ويقام الاطراف صيرة ومعنى كالاشل ونحوه والسائل بالمجنون ولا يقتل
المجنون بالعقل كذا في فتاوى قاضي خان . القصاص اذا قضى بالقصاص على القاتل قبل ان يدفع
الىولى القاتل جن القاتل لا قصاص عليه استحسننا وتجب عليه الدية كذا في الخلاصة ولو جن القاتل
بعد ما قضى بالقصاص ودفع الى الولي يقتل كذا في فتاوى قاضي خان . في العيون واذا قتل الرجل
وله ولي فليقتل القاضى بالقصاص قال القاتل لي بعتك ثم جن القاتل قال محمد رحمه الله تعالى في
القصاص يقتل وفي الاستحسان تؤخذ منه الدية كذا في التارخانية . وفي الفتاوى الصغرى من يمين
وربني اذا قتل انسانا في حالة الاقامة يقتل كالعصم فان جن بعد ذلك ان كان المجنون مطبقا سقط
القصاص وان كان غير مطبق لا كذا في الخلاصة . وفي الفتاوى الصغرى رجل قتل رجلا ثم عته وشهد عليه
الشهود بالقتل وهو معتوه فاني استحسن ان لا يقتله واجل الدية في ماله كذا في الهبط ومن وجب عليه
القصاص اذا مات سقط القصاص كذا في الهداية . وتل الولد والوالدة والمجذبان وعلا المجذبان وان
حلت من قبل الاباء والاقربات كذا في فتاوى قاضي خان . ولا يقتل الرجل بانه والمجذبان من قبل الرجال
والنساء وان علاني هذا بنزلة الاب وكذا الوالدة والمجذبة من قبل الاب والام فترت ابعدت كذا في
الكافي . ثم على الاباء والاعداد الدية بقتل الابن عراقي . والمسلم في ثلاث سنين وان كان الوالد قتل ولده
خطا فالدية على ما قتله رعيه الكفارة في الخطا ولا كفارة عليه في العمد عذرا وان كان الولد لو كان
لاسان فقتله ابوه عذرا فلا قصاص عليه ولا كذا في شرح المبسوط . ولو كان في ورثة القاتل ولد
القاتل او ولد ولده وان سقط بطل القصاص وتجب الدية كذا في فتاوى قاضيان . اخوان لا بؤم
قتل احدهما باحد او بالآخر ما روى عن ابي يوسف رحمه الله تعالى انه لا قصاص على واحد
منهما وعلى كل واحد منهما دية قتله في ثلاث سنين اذا لم يكن للمقتولين وارث سواهما كذا في فتاوى
قاضيان . ولا يقتل الرجل بعينه ولا مديرة ولا مكاتبه ولا بعد ولده وكذا لا يقتل بعد ملك بعينه
كذا في الهداية . ويقتل العبد بولاه كذا في فتاوى قاضيان . رجل قتل هذا الوقف لا يصيب
القصاص كذا في الخلاصة . ولا يقتل شريك من لا قصاص عليه كالاب والاجني والعمامد
والخاملي والصغير والكبير كذا في التارخانية ناقة لاه التهنيد . وكالاجني اذا شارك الزوج
في قتل زوجته وله ولدهما كذا في فتاوى قاضي خان . اذا اشترك الرجلان في قتل رجل احدهما
بعضا والاخر بصدية فلا قصاص على واحد منهما ويجب المال عليهم نصفان ثم كل واحد منهما فيما
لزمه من نصف الدية تجعل كالمفردة فنصف الدية على صاحب المحدث في ماله ونصفها على صاحب
العصا عاقلة كذا في شرح المبسوط . القصاص واجب بقتل كل محقون الدم على التلبيد اذا قتل عدا
كذا في الهداية . ولا يستوفى القصاص الا بالسيف ونحوه كذا في الكافي . حتى ان من حرق رجلا
بالنار او غرقه بالماء تضرب بالسيف وكذلك اذا قطع طرف انسان ومات تحرقه بالسيف
ولا يقطع طرفه . وكذلك ان شجعه مائة ومات قطع علاوته بالسيف هكذا في محيط الرنسي .
ومن شج نفسه وشجعه رجل وعقره اسد ونهشه حية ومات من ذلك كله فعلى الاجني ثلث الدية
كذا في الكافي . ولو قتل واحد جماعة فحضر اوليا للمقتولين قتل بجمعهم ولا شيء لهم غير ذلك وان
حضر واحد منهم تمل له وسقط حق الباقي كذا في الهداية . واذا قتل جماعة واحد اجمدا يقتل
الجماعة بالواحد كذا في الكافي . من ضرب رجلا بجرعة فقتله فان اصابه بالحد يقتل به وان اصابه بالعود
فعلية الدية قال رضي الله تعالى عنه هذا اذا اصابه بحد الحديد وان اصابه بغيره بالحد فعدده

قوله واغترقه بالماء لعلمه على
قوله وما عند الامام فلا
قصاص في التغريق كافي
معتبر المذهب وباني
قريب ايضا لا يختر المراد من
عبارة هذه اه محممه

عجب وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعنه انه يجب اذا جرح وهو الاصح وعلى هذا الضرب
بعضيات الامم كذا في الهداية * ومن جرح بجلا فم يرل صاحب فراش حتى مات فعليه القصاص
كذا في الكافي ولو ضرب رجلاً بآخرة وما يشبهها عمدات لا فؤديه وهو الصحيح وفي المسألة وتوهمها
القول وقيل ان غرز بالآخرة في المقتل قتل والا فلا كذا في خزائن المقتنين * ولو عظمه حتى مات ذكر في
الاجناس ككل آلة تتعلق بها الذكاة في البهاشم يتعلق بها القصاص في الاذى وما لا فلا يعنى
لا يجب بالعص ولا يضربه بالسوط وولى في الضربات حتى مات لا يلزمه القصاص كذا في المحل لاصلة
* العصالفة غير اذا ولى به في الضربات حتى مات لا يلزمه القصاص عندنا كذا في شرح المدسوط
* ومن ضرب رجلاً مائة سوطاً فمات من تسعين ومات من عشرة فعليه دية واحدة وليس عليه بضرب
التسعين شيئاً ظاهر الجواب في ككل جراحة اندمات ولم يبق لها اثر لاشي فيها وعن أبي يوسف رحمه
الله تعالى انه لا يجب حكومة العدل وعن محمد رحمه الله تعالى انه لا يجب قيمة آخرة الطيب وثن
الادوية قالوا هذا محمول على ما ذكر من تسعين ولم يبق له اثر أصلاً فان بقي له اثر ينبغي أن يجب عليه
حكومة العدل للسواط ودية للقتل وان ضرب رجلاً مائة سوطاً ومرحه برأيهما وبقي له اثر يجب
حكومة العدل لبقاء اثر كذا في الكافي ولو خدق رجلاً لا يقتل الا اذا كان الرجل خنقاً معروفاً خدق
غير واحد فيقتل سياسة كذا في فتاوى قاضي خان * فان تاب من ذلك ان تاب قبل أن يقع في يد
الامام تقبل توبته وان تاب بعد ما وقع في يد الامام لا تقبل توبته وهو نظير السارق اذا تاب ذكرب
الاسلام في شرح زبادات الأصل ان من غرق انساناً بالماء ان كان الماء قليلاً لا يقتل مثله غالباً وترجى
منه النجاة بالسباحة في الغالب مات من ذلك فهو خطاً العمد عدوهم جميعاً وما اذا كان الماء عظيماً
ان كان بحيث تمكنه النجاة منه بالسباحة ان كان غرقه شدة ودولاً مثقل وهو بحسن السباحة مات يكون
خطاً العمد أيضاً وان كان بحيث لا تمكنه النجاة فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى هو خطاً العمد دولا
قصاص وعلى قولهما ومعد بعض ويجب القصاص كذا في المحيط * ولو أخذ رجل رجلاً فوقعه ثم
انقاه في البحر فربس في الماء ومات ثم طفي ماله لا يقتل به وعليه الدية مغالطة وكذا لو غطه في البحر او في
الامرات فلم يرل يفعل به كذلك حتى مات ولو ان رجلاً طرح رجلاً من سفينة في البحر او في دجلة وهو
لا يحسن السباحة فربس لا يقتل به عداى حنيفة رحمه الله تعالى وعليه الدية وان ارتفع ساعة وسبح ثم
غرق ومات فان اباح حنيفة رحمه الله تعالى قال ليس عليه قصاص ولا دية وكذا جسد السباحة فأنخذ
يسبح ساعة طرح في البحر لم يخلص فلم يرل يسبح حتى فتر وغرق ومات فلا فؤد ولا دية ولو اياه حين طرح في
الماء ولا يدري ما ابان طرح ولم يرل لاشي عليه حرر يعلم انه قدمات ولو انه ارتقى مرتين او ثلاثاً
وانفص وبه حياة ولم يرل رماح له ولم يقدر عليه لم يكن على الذي صنع شي كذا في الظهيرية * قال محمد
رحمه الله تعالى في الجامع الصغير اذ لحي تنوراه لقي فيها انساناً راقاه في نار لا يستطيع الخروج منها
فاقرقه النار يجب القصاص وموضوع المسئلة بشر ان الاحياء يكتفي وان لم تكن فيه نار قال الباقي في
في فتاواه وهو الصحيح كذا في المحيط * لو انقاه في النار ثم اخرج وبه رمق هكك اياً ما ولم يرل صاحب
فراش حتى مات قتل وان كان يحيى ويذهب ثم مات لم يقتل كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قط
رجلاً ثم اغلى له ماء في قدر فخنقه حتى اذا صار كأنه نار راقاه في الماء فسلخ ساعة الاموات قتل به
وان كان الماء حار لا يغلى غلياً ناشداً راقاه فيه ثم مكث ساعة ثم مات وقد تسقط جسده اى صار به
نقطة او نجفه الماء قتل به والا فلا وان هو اخرج من القدر في هذه الوجوه وقد تسقط رماط من ساعته
ومن رماها اياً ما مضى يخاف عليه من ذلك بل به وان تمائل حتى يحيى ويذهب ثم مات من ذلك

لم يقتل وعليه الدية وهذا فاس قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى ولوالتي رجلا في ماء بارد في يوم الشتاء
فكروا ويس ساعة القصاص فعليه الدية وكذلك لو جردته فجعله في سطح في يوم شديد البرد ولم يزل كذلك
حتى مات من البرد وكذلك لو قطعه وجعله في الثلج كذا في الظهيرية * ولو ان رجلا قط رجلا او صبيا
ثم وضعه في الشمس فلم يقتل حتى مات من حر الشمس فعليه الدية كذا في خزاة المقتن * واذا
القاه من سطح او جبل او القاه في بئر فعلى قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى هذا خطا العمد وما على قوله ما
ان كان موضعاً ترجى منه النجاة فالباقي خطا لعمدوان كان لا ترجى منه النجاة فهو محمد بن حنبل
القصاص به عندهما كذا في المحيط * ولذا سقى رجلا سمات من ذلك فان اوجروا اصابا على كره منه
او اناوله ثم اكرمه على شربه حتى شرب اناوله من غيرا كراه عليه فان اوجروا اناوله واكرمه على شربه
فلا قصاص عليه وعلى عاقبته الدية واذا اناوله فشر من غير ان اكرمه عليه لم يكن عليه قصاص ولا دية
سواء علم الشارب بكونه سمياً ولم يعلم هكذا في الذخيرة * ويرث منه وكذا قال لا تدخل هذا الطعام
فانه طيب فأكله فاذا هو سموم مات لم ضمن كذا في الخلاصة * ولو ان رجلاً اغتصب رجلاً فقتله وحسنه
في بيت حتى مات جوارفا فقال محمد رحمه الله تعالى اوجهه عقوبة والدية على عاقبته والقنوى على قول
ابي حنيفة رحمه الله تعالى انه لا شيء عليه وان دفن في قبر حياته يقتل به وهذا قول محمد رحمه الله
تعالى واقنوى على أن الدية على عاقبته كذا في الظهيرية * رجل ادخل نائماً او صبياً ومضى عليه في
بيته فسقط عليه البيت ضمن في الصبي والمغني عليه دون النائم كذا في الخلاصة * وفي جنائيات المنتقى
قال ابو يوسف رحمه الله تعالى قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى في رجل قط رجلاً فخرجه قدام سبع فقتله
السبع لم يكن على الذي فعل ذلك قود ولا دية لكنه يعزر ويضرب ويحبس حتى يتوب قال ابو يوسف
رحمه الله تعالى وما انا فآرى ان يحبس ابدا حتى يموت كذا في المحيط في الفصل الثالث عشر * ولو ان رجلاً
ادخل رجلاً في بيت وادخل معه سبعاً واغلق عليهما الباب فاخذ الرجل السبع فقتله لم يقتل به ولا شيء
عليه وكذلك لو نهشته حية او لسعته عقرب لم يكن فيه شيء ادخل الحية والعقرب معه او كانت في البيت ولو
فعل ذلك صبي فعليه الدية كذا في خزاة المقتن * اذا شق رجل بطن رجل واخرج اعضاءه ثم ضرب رجل
هتفه بالسيف فالقاتل هو الذي ضرب العنق ويقتص ان كان عمداً وان كان خطأ تجب الدية وعلى الذي
شق ثلث الدية وان كان الشق نفذ في الجنب الا تخوف ثلث الدية هذا اذا كان مما يعيش بعد شق البطن
يوماً او بعض يوم فان كان لا يعيش ولا يتوهم منه الحياة معه ولا يبقى معه الا اضطراب الموت فالقاتل هو
الذي شق البطن ويقتص في العمدة وتجب الدية في الخطأ والذي ضرب العلوة يعزر وكذا لو جرح رجل
جراحة مخنثة لا يتوهم العيش معها وجرح آخر جراحة أخرى فالقاتل هو الذي جرح الجراحة المخنثة هذا
اذا كانت الجراحات على التعاقب فان كانتا معاً فلاهما قاتلان وكذلك لو جرح رجل عشر جراحات
والآخر جرحه جراحة واحدة فكلهما قاتلان كذا في الخلاصة وفي المنتقى اذا قطع عنق الرجل وبقى
شيء قليل من الحلقوم وفيه الروح فقتله رجل فلا قود عليه لان هذا ميت فلو مات ابنته بعد ذلك وهو على
تلك الحالة ورثه اسنم ولم يرث هو من ابنته كذا في الذخيرة * في المنتقى بشر بن الوليد عن ابي يوسف
رحمه الله تعالى وابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في رجل قطع يد رجل عمداً ثم ان القطوعة بده قتل
ابن القاطع عمداً ثم مات القطوعة بده من القطع فعلى القاطع القصاص لولي المظوعة بده وكذا هذه
المسئلة في موضع آخر من المنتقى عن محمد رحمه الله تعالى وكذا في النجاس والاستحسان فقال القياس
ان على القاطع القصاص وفي الاستحسان لا قصاص وتجب الدية عليه في ماله رجل قتل بشا رجل
عمداً ثم اصاب المتوكل قطع يد القاتل خطأ ومات من ذلك كان قصاصاً ولم يكن لدية على ابي

المقتول كذا في المحيط * رجل قال أنا ضربت فلانا بالسيف فقتلته قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو خطأ حتى يقول عدا كذا في قتل سوى قاضي خلن * ولو قال ضربت بسيفي فقتلت فلانا أو قال وجأت بسكين فقتلت فلانا ثم قال إنما أردت غيره فاصبته درى عنه القتل كذا في المحيط * رجل قال ضربت فلانا بالسيف عدا ولا أدري أنه مات منها أو أكلته مات وقال ولي * لتعبد بل مات بضربك فإنه لا يقتل به وإن قال القاتل مات منها ومن حية نثسته أو من ضرب رجل آخر ضربه بالعصا وقال الولي بل مات من ضربك كل القول قول الضارب وعليه نصف الدية كذا في فتاوى قاضيان * إذا قتل القاتل رجلا اجنبي فإن كان القتل عدا بحسب القصاص وإن كان خطأ تجب الدية على عاقلة فإن قال وله القتل بعد ما قتله الاجنبي كنت تآمره بقتله ولا يثبت له على ذلك لا يصدق كذا في المحيط * صفان من المسلمين والمشركون اتفقا فقتل مسلما على ظن أنه مشرك لا قصاص عليه وعليه الكفارة وتجب الدية كذا في شرح الجامع الصغير للسيد الشهيد * قالوا إنما تجب الدية إذا كانوا محتفلين فإن كان في صف المشركين لا تجب السقوط عصمته بتكثير سوادهم كذا في الهداية * ومن شهر على المسلمين سيفا وجب قتله ولا شيء فقتله وكذلك إذا شاهر على رجل سلاحا فقتله أو قتله غيره دفعاعته فلا يجب بقتله شيء ولا يختلف بين أن يكون بالليل أو بالنهار في المصر أو خارج المصر كذا في التبيين * ومن شهر عليه عصا السلافي مصر أو نهارا في غيره مصر فقتله المشهور عليه عدا فلا شيء عليه وإن شهر عليه عصا نهارا في المصر فقتله المشهور عليه عدا قتل به عدا أي خيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا قصاص عليه هكذا في الكافي * وإن شهر المجهنون على غيره سلاحا فقتله المشهور عليه عدا فقتله الدية في ماله وعلى هذا الصبي والدابة كذا في الهداية * ومن شهر على رجل سلاحا فضربه وانصرف ثم إن المضروب ضرب الضارب ضربة وقتله فعلى القاتل القصاص وهذا إذا ضربه الأول وكف عن الضرب على وجه لا يريد ضربه ثانيا كذا في الكافي * ومن شهر على غيره سلاحا في المصر فضربه ثم قتله لا تحرق في القاتل القصاص معناه إذا ضربه فانصرف كذا في خزانة الفتبين * ومن دخل عليه غيره ليلا وأخرج السرقة فأنبعه وقتله فلا شيء عليه وتأويل المسئلة أن كان لا يتمكن من الاسترداد لا بالقتل كذا في الهداية * وأما أنه لو صاح به يترك ما أخذته ويذهب فلم يفعل هكذا ولكن قتله كان عليه الإثم أص كذا في العيني شرح الهداية * والله أعلم

(الباب الثالث فمين يستوفى القصاص)

لاب استيفاء القصاص لآبته الصغير في النفس وفيما دون النفس ويستوفى القصاص من يستحق ميراثه في قرائض الله تعالى فيدخل فيه الزوج والزوجة وكذا الدية وليس لبعض الورثة استيفاء القصاص إذا حاكموا كبارا حتى يجمعوا وليس لهم ولا لأحد من بؤكل باستيفاء القصاص كذا في فتاوى قاضيان * والقصاص يستوفى المقتول ثم يخلفه وارثه كذا في الهداية * وإذا قتل الرجل عدا وله ولي واحد فله أن يقتله قصاصا قضى القاضي به أو لم يقض ويقتله بالسيف ويجزئ عنه وإذا أراد أن يقتله بغير السيف منع من ذلك ولو فعل ذلك بعذر إلا أنه لا ضمان عليه وبصر مستوفيا حقه بأحد طريق قتله كذا في المحيط * إذا قتل ولي المعتوه فلا يبعث أن يقتل له إن بصر له أن يعفو وكذلك أن قطعت يد المعتوه عدا والوصي بمنزلة الأب في جميع ذلك إلا أنه لا يقتل ويترج تحت هذا الإطلاق الصلح من النفس واستيفاء القصاص في الطرف والوصي بمنزلة المعتوه في هذا والله في بمنزلة الأب في الصلح كذا في الهداية * وأجمعوا على أن القصاص إذا كان كله للمعير ليس للأخ الكبير ولا لآب الاستيفاء كذا في المحيط * وإذا كان القصاص بين صغير وكبير فلا كبير أصداؤه عدا أي خيفة

رحمه الله تعالى وقال ليس له ذلك إلا أن يكون الشريك أباه فيستوفيه وعلى هذا الخلاف إذا كان
 شريك الكبير مقتوها أو مجنونا وهو خله وكذلك السلطان استيفاءه مع الكبير عنده خلافا له ولو كان
 الكل صفارا قبل الاستيفاء إلى السلطان وقبل ينظر إلى بلوغهم أو بلوغ أحدهم كذا في محط السرغسي
 * ومن قتل ولاولى له فله السلطان أن يستوفى لقصاص وكذا القاضى كذا في الاستيفاء شرح المختار *
 وإذا قتل العبد بعد ما قتل قصاص لسيده والمير والميرورة وأم الولد ومولده ما جئنا من العبد كذا في محط
 السرغسي * رجل له عيذان قتل أحدهما الآخر مجدا فله ولوا أن يستوفى القصاص من القاتل
 كذا في المحط * في المبروط عبده شريك بين الصغير والكبير فقتل ليس للكبير استيفاء القصاص
 قبل أن يدرك الصغير بالإجماع كذا في العيني شرح الهداية * ولو كان العبد بين رجلين أو ثلاثة
 فولاية الاستيفاء لهم جميعا لا يستوفيه أحدهم وإن قتل أحدهم يتقلب حق الباقيين مالا إلى القيمة كما يتقلب
 في الحز إلى اليد كذا في فتاوى قاضيهان * ومن قطع يد عبده فاعتقه مولاه مات عنه فإن كان
 لا وارث له غير المولى فلمولى أن يقتل قاتله وإن كان للعبودية غير المولى فلا قصاص على القاتل عندي
 حنيفة رآى يوسف رحمه الله تعالى كذا الكافي * في نوادر هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى
 رجل قتل رجلا فصار رجل وأدعى أنه عبده وأقام اليمين فشهدوا أنه كان عبده فاعتقه وهو حر اليوم
 فإن كان له وارث قضيت لوارثه بالقصاص في العمد وبالدية في الحما وإن لم يكن له وارث فمولا قيمته
 في الحما والعبد كذا في المحط في آخر الفصل الثامن * إذا قتل المكاتب عمدا وأيسر له وارث إلا المولى
 وترك فله القصاص عندي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ولو ترك فمولا وله وارث غير
 المولى فلا قصاص وإن اجتمعوا مع المولى ولم يترك فمولا ورثة وأورث القصاص للمولى في
 قولهم جميعا كذا في الهداية * ومعنى البعض إذا قتل عابود كرفى المتنتى أنه لا يجب القصاص كذا في
 فتاوى قاضيهان * ولو قتل المكاتب عبده فلا قود فيه ولو قتل عبد المكاتب فلا نصاص فيه وكذلك
 إذا قتل ابنه عمدا وكذلك العبد المأذون إذا قتل عمدا وعليه دين فلا قصاص وإن اجتمع المولى والفرع
 مع كذا في محط السرغسي * وإذا قتل عبد الزن لم يجب القصاص حتى يجمع الزنا والمرتهن كذا
 في الهداية * وإن اجتمعا كان استيفاء القصاص إلى أزاره كذا في فتاوى قاضيهان * ولو قتل عبدا لاجارة
 يجب القصاص للموخر كذا في المجموعرة النيرة * العبد لم يبيع إذا قتل قبل القبض عمدا بخير المشتري بين
 المضى والرد وإذا اختار المضى فله أن يقتض ولكن لا يكون له الاستيفاء إلا بعد نقد الثمن للبائع كذا في
 المحط في الفصل الثامن * وإن نقص فللبائع هذا عندي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله
 تعالى هو كذلك أجاز البيع وإن قمض فلا قصاص للبائع ووجب له القيمة وعند محمد رحمه الله تعالى
 ثقب القيمة في الوجهين كذا في اثنين * ولو قتل المبيع في يد المشتري والخيار له فالقصاص له قبض
 للبائع الثمن ولم يقبض ولو كان الخيار للبائع أتبع القاتل فيقتله وإن شاء ضمن المشتري قيمته كذا في
 محط السرغسي * وبعد التضمن لقصاص للمشتري كذا في فتاوى قاضيهان * والعبد له مهور في
 يد الزوج والمخالع عليه في بد المرأة والمصالح عليه في القبض إذا قتل فهو بمنزلة المبيع إذا قتل قبل
 القبض أرضى المصحق باتباع القاتل فقد تنهى ملكه وتم يجب القصاص له وإن طالب بالقيمة فالملك
 قد أنسخ فيجب القصاص للآخر كذا في الظهيرية * العبد الممضوب إذا قتل في يد الغاصب عمدا
 فإن شاء المالك يقتص من أمثاله وإن شاء ضمن الغاصب قيمة عبده ثم يرجع للغاصب على القاتل بما ضمن
 وليس للغاصب أن يقتله والموصى برفقته لرجل ويخذه منه للأثر إذا قتل في عمد فلا قصاص فيه
 إذا لم يجتمعا ويكون المستوفى من الاجتماع صاحب الزقية وألزم مرض صاحب المخدومة بالقصاص

بذلك كما في سائر عقابهم كذا في خزانة المفتين * ذكره الطحاوي في شرحه رواية عن أبي حنيفة
رحمه الله تعالى أنه إذا قطع شفة رجل السفلى أو العليا كان يستطاع أن يقص منه فعليه
القصاص العليا بالعليا والسفلى بالسفلى وفي القدوري إذا قطع كل الشفة يجب القصاص وإن
قطع بعضها لا يجب كذا في المحيط * ولا قصاص في قطع اللسان عمدا سواء قطع البعض أو الكل وهو المختار
للقتوى كذا في خزانة المفتين والظاهرية * وفي السن القصاص وإن كان سن من يقص منه
أكبر من سن الآخر ولا قصاص في عظمه لا في السن كذا في الهداية * ولا قصاص في السن الزائدة
وإنما يجب حكومة عدل كذا في المجوهرة النيرة * والقصاص في السن لا يكون على اعتبار قدر سن
الكاسر أو المكسور صغيرا أو كبيرا بل على قدر ما كسر من السن إن نقصا أو نثا أو ربحا فكذلك كذا
في الوجيز المذكور * ولا تؤخذ اليد باليسرى ولا اليسرى باليمنى وتؤخذ الثانية بالثنية والنياب
بالناب والضرس بالضرس ولا تؤخذ الأعلى بالأسفل ولا الأسفل بالأعلى كذا في المجوهرة النيرة * إن
كسر نصف سنة أو ثلثها أو ربعها كسرا متويا يستطاع في مثلها القصاص أقصم بمقدور وإن كان كسر
مثلها ليس بمقتضى بحيث لا يستطاع أن يقص منه فعليه إرش كذا في الظهيرية * وإن قلع لا يقلم
منه لكن يؤخذ باليد منه إلى أن ينتهي إلى اللحم ويسقط مساوئه كذا في الفتاوى الصغرى * ولو
كسر بعضها فأسودت الباقية واجهرت أو اخضرت أو دخلها عيب بوجه من الوجوه بالكسر لا قصاص
ونحب الدية كذا في الخلاصة * فإن قال المجنى عليه أنا استوفيت القصاص من المكسور وترك
مالا لا يكون له ذلك كذا في فتاوى قاضيان * وفي المنتقى إذا كسر من سن رجل طاعة منها
انتظر بها حولا فإذا تم التحول لم يغير فعليه القصاص ويبرء بالمدريد وطلب لذلك طيب عالم وقال له قل
لنا كم ذهب منها فإن ذهب النصف يبرء من سن القاعل النصف كذا في المحيط * وإذا كسر سن رجل
بعضها وسقط ما بقي لا قصاص في المشهور كذا في خزانة المفتين * رجلان قاما في الملعب ليكسر كل
واحد منهما صاحبه كما هو المأذون فوكرا أحدهما الآخر فكسره ففعل الضارب القصاص والمسألة
صارت واقعة التتوي فاتفقت اقتسارى غلى هذا ولو قال كل واحد منهما لصاحبه (دده) فوكرا
أحدهما صاحبه وكسره لا شيء عليه وهو الصحيح بزيادة ما قال قطع يدي فقطعهما كذا في
الظهيرية * إذا ألع الرجل ثنية رجل عمدا فاقص له من ثنية القاتل ثم نبت ثنية المقتص منه لم يكن
للمقتص له أن يقطع تلك الثنية التي نبتت ثانيا كذا في المحيط * ولو نزع سن رجل فانتزع المنزوعة منه
سن النازع قصاصا ثم نبتت سن الأولى كان على النازع الثاني إرش سن النازع الأول جسمانية ولو نبتت
سنة موهوبة كان فيها حكومة العدل ولو نبت نصف السن كان عليه نصف إرشها كذا في فتاوى
قاضيان * وإن ضرب سن رجل فسمت بقطر حتى يبرأ موضع السن ولا ينتظر حولا إلا في رواية
المجرد والصحيح هو الأول لأن نبات سن البالغ نادره كذا في الظهيرية * وإذا نزع سن صبي يستأني
هكذا في السراجة وينبغي له أن يأخذ له من الجاني غنيما فإن نبتت مكانها كما كانت لا شيء عليه ولو لم
تنبت سن الصبي حتى مات قبل تمام التحول لا شيء على الجاني في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو
يوسف رحمه الله تعالى فيه حكومة عدل كذا في الظهيرية * وإذا ضرب سن إنسان وتحرّك بسبب
ضربه ذكر في الأصل أنه ينتظر بها حولا سواء كان المجنى عليه بالغاً أو صدياً ثم إذا جاب الاستثناء حولا
فإن لم تسقط فلا شيء على الضارب وإن سقطت السن في السنة من تلك الضربة فإن كان عمداً يجب
القصاص وإن كان خطأً يجب الدية مكذا في المحيط * وإذا أجه القاضى في التحرك ثم جاء المضروب قبل
تمام السنة وقد سقط فقال إنما سقطت من الضربة وقال الضارب إنما ضربك آخرها فقول للضرب وإن

أعطى أعطى

قوله يستأني أي ينتظر حولا
بدليل ما قبله وما بعده كما
لا يخفى اه

جاء بعد المحول فالقول للضارب هكذا في الظهيرية * روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا نزع الرجل من رجل فثبت نصفه افعليه نصف ارشها ولا قصاص في ذلك وان ثبتت ببعاض نائمة ثم نزعها آخراتنظر بها سنة فان ثبتت والاقتص منه ولا شيء على الاول ان ثبتت صغيرة فعليه حكومة عدل كذا في المحيط * اذا نزع من رجل وسن المجاني سوداء وصفراء ووجراء ونخضراء خبير المجني عليه ان شاء نزعها بقتضائها وان شاء خففه ارض منه جسمائة وان كان العيب في سن المجني عليه ففيه حكومة عدل كذا في الظهيرية * وان لم يجتر المجني عليه شيئا حتى سقطت السن السوداء ونبتت مكانها اخرى صحيحة فقد بطل حق المجني عليه كذا في الذخيرة * ولو وقع رجل ثنية رجل وثنية القاع مقلوعة فثبت ثنيته بعد القلع فلا قصاص فيه وللقلوعة ثنيته ارشها كذا في المحيط * ولو عض يد رجل فانتزع صاحب اليد يداه وقلع سن العاض لاضمان عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيخان * قال محمد رحمه الله تعالى من اراد قطع سنك ظلماني موضع لا يشك الناس فلك قتله من اراد ان يبرد سنك بالمبرد ظلماني لا تقتله وان كان لا يشك الناس كذا في الظهيرية * ومن قطع يد غيره من المفصل عمدا قطع يده ولو كانت اكبر من يد المقتول وهذا اذا كان بعد البر ولا قصاص قبل البر كذا في المجموع النيرة * وكذا في الاصابع القصاص اذا قطعت من مفاصلها ولا قصاص فيما اذا كان لقطع لامن المفصل كذا في خزنة المفتين * وفي الرجل في العمود القصاص اذا قطع من مفصل القدم او من مفصل الورك بخلاف ما اذا قطع من غيره صل وكذلك المحكم في اصابع الرجل ان قطعت من المفصل عمدا يجب القصاص وان قطعت من غير المفصل لا يجب كذا في المحيط * ولا تطلع اليد بالرجل ولا اصبع من يد باصبع من رجل ولا تقطع يدان بيد واحدة عندنا كذا في المسبوط * لا تقطع السبابة اليمنى الا بالسبابة اليسرى والسبابة اليسرى كذا في ذلك لا تقطع الا بهام بالسبابة ولا السبابة بالوسطى والحاصل انه لا يؤخذ شيء من الاعضاء الا بمثلها من الفاطم كذا في الذخيرة * ولا تقض اليد الصحيحة بالمنقومة الا اصابع هكذا في محيط السرخسي * اذا قطع الرجل يد رجل وبها ظفر مسود او جرح فان كان فيه ظفر مسود فانه يجب القصاص وان لم يكن في يد القاطع ظفر مسود فان كان يده جراحة لا توجب نقصان دية يده بان كان نقصانا لا يوهن في البطش فانه لا يمنع وجوب القصاص ويجعل وجود هذا العيب وعدمه بمنزلة وان كان نقصانا يوهن في البطش حتى يجب بقطعه حكومة عدل لا نصف الدية كان بمنزلة اليد الشلاء كذا في المحيط ومن قطع اصبعاً زائدة وفي يده مثلها لا قصاص عليه عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المجموع انيرة * ولو قطع الكعب وفيه اصبع زائدة فوهن الكعب فلا قصاص فيه وان كانت لا يوهن الكعب يجب القصاص كذا في محيط السرخسي * ولو قطع رجل يد رجل من نصف ساغ او حله من نصف الساق عمدا لم يكن عليه في ذلك قصاص كذا في المسبوط * اذا كانت يدان بطوع صحيحة ويد القاطع شلاء او نافسة الا اصابع لا تطوع يده بالخيار ان شاء قطع اليد المعيبة ولا شيء له غيرها وان شاء أخذ الارش كاملا كذا في السكافي * وكان الصديق الشهيد برمان الاثمة اغياقت الخيال لقطع طوع يده في هذه الصوفا اذا كانت اشلاما ينتفع بهام ذلك وما اذا كانت غير منتفع بها فهي ليست بحمل للقصاص فلا يخير المجني عليه حيث ذبل له دية يد صحيحة كالمولم يكن لا داعي لتلك الدواصل وبقية كذا في المحيط * ولو ذهبت المعيبة قبل احتيار المجني عليه او قطعت ظلمنا بطل حق المجني عليه عندنا بخلاف ما اذا قطع بحق عليه من قود او سرقة فانه يجب عليه ارش ايدي المتطوعة كذا في السكافي * هذا اذا كانت نائمة وقت القطع اما اذا انتقصت بعد القطع فهدا على وجهين ان كان النقصان

حاصلا لا يفعل أحد بأن سقط أصبع من أصابعه بآفة معادية كالجواب فيه كالجواب فيما لو كانت ناقصة وقت القطع وإن كانت بقول أحد بأن قطع أصبع من أصابعه ظلم أو قطع القاطع أصبعاً من أصابعه أو قضى بها حقاً وأجابه عليه فالجواب فيه كالجواب فيما لو فاتت بآفة معادية هكذا ذكر شيخ الإسلام المعروف بخوارزمي زاده وقد ذكر شيخ الإسلام أحمد الطحاوي في شرحه أنها إذا قطعت بقصاص فله الخيار وإن قطعت ظلماً أو بآفة معادية فلا خيار وأشار إلى الفرق فقال ما قطع قصاصاً فهو محسوب عليه فكأنه نعمها فيوجب الخيار ولا كذلك ما ذهب إليه أصحاب مذهبنا بآفة معادية كذا في الظهيرية * وإذا قطع يدرجل عمداً حتى وجب القصاص فقطعت يده القاطع بأكلة أو ظلماً بغير حق يبطل القصاص ولا ينتقل إلى الأرض ولو قطعت يده القاطع بقصاص رجل آخر أو في مرقعة سكن كان على من عليه القصاص الأرض لمصاحب القصاص الأول كذا في فتاوى قاضي خان * رجل قطع يمين رجل ولا يمين للقاطع فيحق المقطوع يده في الأرض في ماله كذا في خزائن المتهين * إذا قطع له أصبعين وليس للقاطع إلا أصبع واحدة فإنه يقطعها أو يأخذ أرضاً أخرى كذا في المجاورة النيرة * قطع يدرجل من المفصل فاقص منه وبرأ ثم قطع أحد هاتين أصابعه لم يقتص منه وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في الإفطمين والأشبلين لا قصاص وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية الحسن عنه كذا في محط السرغسي * وإذا قطع الرجل أصبع رجل من المفصل من يمينه ثم قطع يمينه ثم قطع الأصبع ثم حضراً بجها فإنه يقطع أصبعه أولاً بأصبع الآخر ثم يضر صاحب اليد فان شاء قطع ما بقي وإن شاء أخذ يده وإن جازم صاحب اليد أولاً قطعت له اليد ثم إذا حضراً لا ترقض له بالأرض كذا في المبسوط * ولو قطع رجل أصبع رجل من المفصل الأعلى ثم قطع أصبع آخر من المفصل الأوسط ثم قطع أصبع آخر من المفصل الأسفل وذلك كله في أصبع واحدة فإن كان الكل حضراً وظلوا من القاضي حقهم فإن القاضي يقطع المفصل الأعلى لصاحب الأعلى ولا يقطع لصاحب الأوسط والأسفل وإن كان حق صاحب الأوسط والأسفل ثابتاً في الأعلى ثم يضر صاحب المفصل الأوسط فإن شاء قطع من القاطع مفصله الأوسط ولا شيء له من يده الأصبع وإن شاء لم يقطع وضمته ثلث يده الأصبع فإذا قطع يضر صاحب المفصل الأسفل فإن شاء قطع ولا شيء له من يده الأصبع وإن لم يقطع أخذ يده الأصبع بكنائهما من ماله وإن حضراً أحدهم وغاب الآخر أن كان المحاضر صاحب المفصل الأعلى يقطع له فإن قطع المفصل الأعلى له ثم حضر الآخر فأنهم يختران فإن اختاروا القطع لا يضمن لكل واحد منهما شيئاً هكذا في المحط * ولو حضر صاحب الأصبع أولاً وظهر حقه ولم يضر صاحب المفصلين ولا صاحب المفصل عند القاضي قضى لثالث بكل الأصبع ثم إن حضر صاحب المفصل والمفصلين قضى لهما بالأرض كذا في شرح الزيارات للعتابي لو قطع كف رجل من مفصل ثم قطع يده آخر من المرفق ثم أحققا فإن السكف يقطع لصاحب السكف ثم يضر صاحب المرفق فإن شاء قطع ما بقي نحوه وإن شاء أخذ الأرض كذا في شرح المبسوط * وإذا كان أحدهما حضراً والآخر غائباً فإنه يبدأ بحق المحاضر أهما كان كذا في المحط * لو قطع أصبع يدرجل ثم قطع المقطوعة أصبعه يده القاطع من المفصل غير أن شاء قطع يده ناقصة وإن شاء أخذ الأرض ويبطل حق صاحب الأصبع كذا في محط السرغسي * قال محمد رحمه الله تعالى في الجمارع رجل قطع يدرجل عمداً وبذل القاطع صحبة فقطع المقطوعة يده أصبعاً من أصابع القاطع ثم قطع يده يدرجل صحبة فقطع المقطوعة يده آخراً بالخيار إن شاء قطع ما بقي من يده القاطع مع المقطوعة يده الأول وإن شاء أخذ يده فإن قطع المقطوعة يده آخراً أصبعاً من أصابع القاطع أيضاً فقد بطل خياره و يقطع ما بقي من يده القاطع له وللأول وإذا قطع يده القاطع لهما يضمن القاطع للمقطوعة يده أولاً

نصف ارض يده مؤجل في سنتين ثلثاها في السنة الاولى وثلثاها في السنة الثانية ويضمن لاقطوعه يده
 آخر ثلاثة اشان دية يده مؤجل على الوجه الذي قلنا كذا في المحيط * واذا قطع يد رجل ويده صحيحة
 وقطع المقلوعة يده اصبعان من اصابع القاطع ثم قطع القاطع يد رجل آخر فقطع المقلوعة يده الثاني
 اصبعان من اصابع القاطع ثم ان القاطع قطع يد رجل ثالث فقطع المقلوع اشانك اصبعان من اصابع
 القاطع ثم اجتمعوا عند القاضي فلان خيار لو احدث منهم في اخذ اليد ويقطع ما بقي من يده لم ويكف
 عليه لاقطوع الاول ثلاثة اشان دية يده وثلث جسمها وثلثا في نصف دية يده وثلث ربعها وثلثا
 اربعة اشان دية يده كذا في محيط السرخسي * لو قطع رجل يد رجل اليمنى واليسرى من آخر قطعت
 يده بهما وكذلك ان قطعها من واحد ولو قطع رجل يميني رجلين قطعت يمينه بهما وغرم دية يد واحد
 بينهما عندنا سواء قطعها معا وعلى التعاقب ولو عفا احد معاقبه قبل القصاص اقتصر منه للباقي
 ولا شيء للعافي ولو حضرا احدثهما دون صاحبه لم ينظر العاقب ويقتصر لهذا المحاضر ثم اذا قدم اخشاب
 كان له اخذ اليد وان اجتمعا فقتل لهما بالقصاص والدية واخذ اليد ثم عفا احدثهما عن القصاص
 حازه فقهه ولم يكن للاخر ان يستوفي القصاص وانما له نصف الدية فاما اذا لم يستوفيا الدية حتى عفا
 احدهما بعد قضاء القاضي فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى للاخر ان يستوفي
 القصاص وهو القياس وعند محمد رحمه الله تعالى ليس للاخر ان يستوفي القصاص استحسانا ولو لم
 يكوننا اخذ المال واخذ به كقتل عفا احدثهما فالمسئلة على الخلاف أيضا ولو كانا اخذنا بالمال رهنما
 كان هذا بمنزلة قبض المال ثم ان عفا احدثهما بعد ذلك لم يكن للاخر ان يستوفي القصاص وهذا
 استحسان كذا في شرح المبسوط * رجل قطع يد رجل عفا وقطع من رجل آخر تلك اليد أيضا عفا
 فقطع احدهما يد القاطع من المرفق فانه يبطل احدى اليدين من القاطع الاول ويجب لي القاطع
 الاول دية يدين المقلوعين يدهما نصفان ثم المقلوعة يده من المرفق وهما القاطع اقول بالحنابلة ان شاء
 قطع لذراع من الذي قطع يده من المرفق وان شئت فسمه دية يده وحكومة عدل في الذراع ويكون له
 ذلك في سنتين ثلثاها في السنة الاولى وثلثاها في السنة الثانية الا ان يزيد ذلك على ثلثي الدية فحينئذ
 يجب الزيادة في السنة الثالثة كذا في المحيط اذا قطع المفصل الاعلى من اصبع رجل عفا فبرأ لم يقص
 حتى قطع مفصلا آخر من تلك الاصابع يقطع له المفصل الاعلى دون الاسفل وعليه ارض الا فسر وكذلك
 لو برأ الثاني ثم قطع المفصل الثالث ولو لم يكن بين القطعين يده وجب عليه اقصاص في كل الاصبع
 يقطعها من اصلها مرة واحدة كذا في محيط السرخسي * واذا قطع المفصل الاعلى وبرأ ثم مات
 بسبب آخر قوله ابن مقطوع المفصل الاعلى من ذلك الاصبع ثم جاء القاطع وقطع الابن مفصلا الثاني
 يجب على القاطع القصاص في المفصل الاعلى لموته والارض للوارث في مفصلي الثاني كذا في شرح
 الزيادات للعتابي * لو قطع المفصل الاعلى وبرأ واقتصر من القاطع ثم عاد وقطع المفصل الثاني وبرأ
 يجب القصاص ولو قطع من اصبع رجل نصف مفصل وكسر كسر وبرأ ثم تضع ما بقي من المفصل وبرأ
 لا قصاص عليه في شيء من ذلك ولو لم يقتل بينهما برعيب القصاص في المفصل كذا في المجمل لو قطع اصابع
 رجل عفا ثم طلع كفه من المفصل قبل البرء تنقطع يد القاطع دون اصابعه كذا في محيط السرخسي *
 وان تخال بينهما برعيب القصاص في الاصابع وحكومة عدل في الكف كذا في المحيط * لو طلع
 من رجل المفصل الاعلى من اصبعه قبل البرء عاد وقطع نصف المفصل الثاني لا يجب القصاص ولو تطل
 البرء يجب القصاص في الاعلى والارض في الباقي كذا في شرح الزيادات للعتابي * عن أبي حنيفة رحمه
 الله تعالى فيمن ضرب اصبع رجل عفا فسمه الكف ان كان القاص من المفصل والسقوط من المفصل

أقتص منه وان كان أحدهما لا من المفصل لا يقتص منه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى إنما انظر
 الى السوط لا الى اصل الجراحة فان كان السوط من المفصل يقتص منه والا فلا وقال أبو حنيفة رحمه
 الله تعالى لا قصاص في ذلك وبه يقتضي كذا في الظهيرية * ولو قطع أصبع رجل عمدا فسلت الكف
 فلا قصاص في الأصبع وفي اليد في قول أصحابنا رحمه الله تعالى وكذلك لو قطع مفصلا من أصبع
 رجل فسلت الكف فغماش من ذلك دية ولا قصاص في قولهم جميعا كذا في الذخيرة * وان قطع أصبع
 فسلت يمينه أخرى قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا قصاص في شيء من ذلك وعليه دية الأصبعين
 وقال يقتص من الأولى وفي الثانية أرشها كذا في الظهيرية * في نوادر سماعة عن محمد رحمه الله
 تعالى ان من قطع أصبع انسان فقسط أصبع أخرى يمينه على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجب
 القصاص في شيء من ذلك ولكن تعبدية الأصبعين وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يجب
 القصاص في الأصبع الأولى والدية في الأصبع الثانية وعن محمد رحمه الله تعالى يجب القصاص في
 الأصبعين كذا في الذخيرة * اذا قطع الرجل أصبع انسان عمدا فأنسل السكين الى أصبع أخرى يجب
 القصاص في الأصبع الأولى والدية في الأصبع الثانية بخلاف كذا في المحيط * وفي المنتقى عن
 محمد رحمه الله تعالى اذا قطع مفصلا من السبابة وسقطت الوسطى من اضرية قطعت الوسطى والمفصل
 من السبابة ولو شل ما بقي من السبابة وسقطت الوسطى فاني اطع الوسطى ولا أقتص من السبابة كذا
 في الذخيرة * لو أن رجلا قطع يده رجل فاقصص له هات المقطع الاول قتل المقطع الثاني به وهو
 الماطع الاول قصاصا ولو مات المقتص ومما المقطوع قصاصا من القطع فدينته على عاقله المقتص له عند
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا شيء عليه كذا في التبيين * من
 قطع يده فقتله أخذ بهما سواء كانا عمدن أو نطائين أو مختلفين فقتل برأ ولا الا في نطائين لم يقتل برأ
 فقتب دية واحدة كذا في الكافي * وان كان قطع يده عمدا ثم قتله عمدا قبل أن تبرأ به فان شاء
 الامام قال قطعوه ثم اتلوه وان شاء قال اقبلوه وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يقتل
 ولا يقطع كذا في الهداية * وان جنى جنائتين على شخص واحد فارتد اجنبايان كانا عمدا أو
 نطائيا وما اعتبرتا واحدة وان قتل البراء واختلفايان كان احدهما عمدا والاخر نطائيا والجاني واحد
 أو ثنتان فليكل واحد حكم نفسه كذا في خزائن المقتنين * لو قطع أصبعه أو يده ثم قطع الاخر ما بقي
 من اليد هات كان القصاص على الثاني في النفس دون الاول ويقطع أصبع الاول أو يده كذا في
 محيط السرعسي * ولم يوجد في الكتب الفاهرة أنه هل يجب في قطع الاثنين اقتصاص حالة العمد
 كذا في الظهيرية * وادفع الحشفة كلها عمدا دفعه القصاص وان قطع بعضها فلا قصاص كذا في
 المحيط * ولو قطع بعض الذر فلا قصاص ولو قطع كل الذر كذا في الاصل انه لا قصاص وعن أبي
 يوسف رحمه الله تعالى ان فيه القصاص كذا في الظهيرية ولصحيح ظاهر الرواية كذا في المخترات *
 قال في الاصل اذا قطع ذكر مولود فان كان قديدا صلاحه بان قد تحرك فعليه القصاص اذا قطعه من
 الحشفة وفي الخطا الدية كذا لو اراد بالتحرك التحرك للبول كذا في المحيط * وان لم يتحرك فعليه
 حكمه العدل كذا في آية المحصى والعين كذا في شرح النجاشي الصغير للصدر الشهيد حسان الدين *

والله اعلم

(الباب الخامس في الشهادة في القتل والاقرار به وتصديق الله تل المذبحي ولي الجناية أو تكذيبه) *
 ان شهد عليه رسلان بالعمد حسن حتى يسئل عنهما فافترسه عليه رجل واحد بدل حبسه ايضا اياما
 فان جاء بهما هذان راولا على سيده العمد في ذلك والخطا وشبه العمد سراء كذا في شرح المبسوط * رجل

ادعى على رجل أنه قتل أباه خطأ وادعى أن له بيعة حاضرة في المصر وطلب أخذ الكفيل من المدعى عليه ليقيم البيعة فان القاضي يأمره باعطاء الكفيل الى ثلاثة أيام ولو قال المدعى شهودى غيب وطلب أخذ الكفيل الى أن يأتي بالشهود فان القاضي لا يجيبه في أخذ الكفيل فان دعى العمد وأراد أخذ الكفيل لا يجيبه القاضي لا قبل إقامة البيعة ولا بعد إلا أن المدعى قبل إقامة البيعة يلزمه وبعد إقامة البيعة يجيبه القاضي بزعمه إذا عدلت الشهود وشهدوا بقتل وجوب القصاص يقضى القاضي بالقصاص بطلب المدعى كذا في فتاوى قاضى خان * ومن قتل وله ابنان حاضر وغائب فأقام المحاضر البيعة على التمتل قبلت البيعة ولم يقتل ولكن يحبس الثالث فإذا قدم الأخ الغائب كاف أن بعد البيعة عندا في حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يبعد وإن كان القتل خطأ أو كان من لبيهما على الاستحرام بعد بالاجماع واجمعوا على أن القتل يحبس واجمعوا على أنه لا يقضى بالقصاص ما لم يحضر الغائب وكذلك عبد بن رجلين قتل عمدا واحدهما غائب فهو على هذا كذا في النكاحي * إذا ضرب الورثة جميعا فأعادهم أيهم على رجلين أحدهما غائب والاخر حاضر وقاموا البيعة عليهم جميعا بالقتل عمدا تقبل البيعة على المحاضر ويقضى عليه بالقصاص ويقتل قبل مجي الغائب ولا تقبل البيعة على الغائب فإذا حضر انكر القتل يحتاج الورثة الى إعادة البيعة على الغائب كذا في الذخيرة * وإذا شهد شاهدان على رجل أنه ضرب رجلا بالسيف فلم يزل صاحب فراس حتى مات فعليه القصاص ولا يبنى للقاضي أن يسئل الشهود مات من ذلك أم لا لا في العمد ولا في الخطأ ولكنهم ان شهدوا أنه مات من ذلك لم يسئل شهادتهم وحازرتا إذا كانوا عدولا وإذا شهدا أنه ضربه بالسيف حتى مات ولم يزيدا على ذلك فهذا عمدا إلا أن القاضي ان سألهما أنعم ذلك فهو اوثق وكذلك ان شهدا أنه طعنه برمح أو رمه بسهم أو نسيبه فهذا كله عمدا كذا في شرح المبسوط * وان قالوا قتله بالسيف خطأ تفعل شهادتهما ويقضى بالدية على العاقلة وان قالوا لا ندري قتله عمدا أو خطأ فانه تقبل هذه الشهادة ويقضى بالدية في مال القاتل وهذا الذى ذكرنا ان الشهادة غبولة جواب الاستحسان كذا في المحيط * وإذا شهد شاهد على رجل بالقتل خطأ وشهد الاخر على اقرار القاتل بذلك فهذا باطل وكذلك لو شهدا على التمتل واختلفا في الوقت أو المكان فان الشهادة لا تقبل كذا في المبسوط * وذكر الشيخ الامام الاجل نحو امر زاده في شرح ديات الاصل انهما إذا اختلفا في المكان والمكان متقاربان كبيت صغير فشهد أحدهما أنه رآه قتله في هذا الجانب وشهد الاخر أنه قتله في الجانب الاخر فانه تقبل الشهادة استحسانا كذا في المحيط * وان اختلفا في موضع الجرحا من بيده فالشهادة باطلة هكذا في المبسوط * وان شهد أحدهما أنه قتله بالسيف والاخر شهد أنه قتله بالحجر حتى اختلفت الآلة لا تقبل هذه الشهادة وان شهد أحدهما أنه قتله بالسيف وشهد الاخر أنه قتله بالسيف فليس بالسيف فانه قد شهد أحدهما أنه قتله بالحجر وشهد الاخر بالعصا لا تقبل ولو شهد أحدهما أنه أقر أنه قتله عمدا بالسيف وشهد الاخر أنه أقر أنه قتله عمدا بالسيف وقال المدعى أقر بما قال الا أنه ما قتله الا طعنا بان زعم جازت الشهادة وأقضى من التقاتل ذكر ابن سماعه في نوادره عن محمد رحمه الله تعالى وان شهد أحدهما أنه قتله بالسيف أو بالعصا وشهد الاخر أنه قتله ولا درى بماذا قتله لا تقبل هذه الشهادة وإذا شهد أنه قتله وقال لا ندري بماذا قتله فالقياس أن لا تقبل هذه الشهادة وفي الاستحسان تقبل ويقضى بالدية في ماله ولا يقضى بالقصاص هكذا في المحيط * ولو شهدا على رجلين أنهما قتلا رجلا أحدهما بسيف والاخر بعصا ولا يدريان أيهما صاحب العصا لم تجز شهادتهما وكذلك لو شهدا على رجل واحد بقطع اصبع وعلى آخر بقطع أخرى من تلك اليد ولا يعبران فاطع هذه الاصبغ من قاطع الاخرى وكذلك لو شهدا بالخطأ كذا في المبسوط *

واذا شهد شاهدان انه قطع يده عمدا من المفضل وشهد شاهدان انه قطع رجله من المفضل ثم شهدوا جميعا انه لم يزل صاحب فراش حتى مات والولى يدعى ذلك كله عمدا فاني اقضي على القاتل بتصرف الديية في ماله وكذلك لم يشهد على الرجل شاهدان فليزكى احدى شاهدي السدوا وحدى شاهدي الرجل لم يؤخذ للقاتل بشئ وان زكوا جميعا قضيت عليه بالقصاص فان طلب الولى ان يقتص من اليد والرجل لم يكن له ذلك كذا في المجامعي * ولو شهد شاهدان عليه انه قطع يده من المفضل عمدا ثم شهد عمدا كان لوازمه ان يقتص من يده ثم يقتله فان قال له انا قضى اذله ولا تقتص من يده ذلك حسن ايضا وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى بامره بقتله ولا يجعل له القصاص في يده ولو كان احدى الجنايتين خطأ والاخرى عمدا اخذ بهما فان كانت الاولى خطأ فانه يجب دية البدن على عاقبته ويقتل قاصدا وان كانت الثانية خطأ فعليه القصاص في البدن والدية على عاقبته في النفس كذا في شرح الميسر * ولو شهد احدى رجل بقتله خطأ وحكم بالدية فيجاء المشهد بقتله حيا فله عاقلة ان يغموا لولى * واليهود ان شهدوا ان شهدوا ان شهدوا لم يرجعوا على الولى عندنا في حنيفة رحمه الله بين تعميم الولى الديية او شهدوا ان شهدوا لم يرجعوا على الولى عندنا في حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يرجعون على الولى كما في الخطا كذا في الكافي * ولو كانت الشهادة في الخطا وفي العمد على اقرار القاتل ثم جاء به اولا ضمان على اليهود وانما الضمان على الولى في الفلاني جميعا وكذلك لو شهد احدى شهادة شاهدان على قتل النحما قضى القصاص بالدية على العاقلة وباقي المسئلة بمسألهما لا ضمان على الفروع ولكن يرد الولى الديية على العاقلة ولو جاء الشاهدان بالاملا والسكر الا الشهادة يصح انكارهما في حق الفرعين حتى لا يجب عليهما الضمان ولا ضمان على الاصلين ايضا وان قال الاصول قد اشهدناهما بباطل ونحن نعلم يومئذ اننا كاذبون قال لم يفتنا شئنا في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى انما له بالخيار ان شاء ضمنوا الاصول وان شاء ضمنوا الولى فان ضمنوا الاصلين رجعا على الولى وان ضمنوا الولى لم يرجع كذا في المخطط * رجل ادعى على رجل انه شبع ولية موصضة ومات من ذلك شهد شاهدان بالموصضة والبرية تقبل شهادتهما ويقضى بالقصاص في الموصضة وكذلك اذا شهدا أحدهما بالسرية والاخر بالبرية تقبل على النجبة لا تفاق اسكل عليها حتى لو ادعى المدعى البرية بطلت الشهادة التي شهدت بالسرية كذا في شرح الزيارات للعتابي * ولو كانت النجبة شهادتين الموصضة لا تقبله الا ما له الا باتصال السرية بها نحو السحاق وما شبهه فاذا ادعى اولي انه مات منها ولى الديية على العاقلة وجاء شاهدان شهدا كما ادعى المدعى وشهد الاخر انه برأ من ذلك قبلت الشهادة على النجبة ورضي بارشها في مال الجاني وكذلك لو كان الميت عبد الرجل فاذا ادعى مولا ان الشاج شبعه موصضة عمدا ومات منها لو كان له عليه الا قد وجاه بشاهدان فشهدا أحدهما كما ادعى المدعى وشهد الاخر انه برأ منها فاقضى يقضي بأرض النجبة في مال الجاني كذا في المخطط * ولو قتل وترك ابنتين وأقام أحدهما يئنة على رجل انه قتل اباه عمدا وأقام الاخر يئنة عليه وعلى آخرتهما قتلا اباه عمدا فلا قصاص وللأول نصف الديية على الذي أقام عليه اليئنة كذا في عزامة العتق وقال محمد رحمه الله تعالى في ازيدات في رجل مات وترك ابنتين فأقام احد ابنتين يئنة ان هذا الرجل قتل اباه عمدا وأقام الاخر يئنة على رجل انه قتل اباه خطأ فلا قصاص على واحد منهما ولذي العمد نصف الديية في مال من أقام عليه اليئنة في ثلاث سنين ولذي الخطا على عاقلة من أقام عليه اليئنة نصف الديية في ثلاث سنين كذا في المخطط * رجل مات وترك ابنتين وموصى له فادعى احد ابنتين ان فلانا قتل اباه عمدا وأقام اليئنة عليه وعلى الآخر ان فلانا بعينه اورجلا

قوله وباقي المسئلة بمسألهما
أي أن المشهد بقتله جاء
حيا اه

أثر قتل أباه خطأ وأقام البينة عليه فالموصى له ان صدق مدعى الخطأ يقضى لمدعى الخطأ والموصى له
بثأى الدية على عاقلة القاتل فى ثلاث سنين ويقضى لمدعى العمد بثأى الدية فى مال القاتل الذى يذعى
عليه العمد فى ثلاث سنين وان صدق الموصى له مدعى لعمد فبثأى الخطأ ثلث الدية على عاقلة
القاتل فى ثلاث سنين وثلث النصف للموصى له وثلث النصف لمدعى العمد فى مال القاتل وان كذبهما
الموصى له لا شيء له وكذلك اذا صدقهما وان قال لا أدري قتل عمداً أو خطأ لا يسل حقه حتى لو صدق
أحدهما بعد يقضى له كمد كزنا ولو كان مكان الموصى له ابن ثالث فالجواب ما ذكرنا فى الوجوه كلها
الاقوى وجه واحد وهو ان الابن الثالث اذا صدق مدعى العمد يقضى لهما بثأى الدية وفى الموصى له كان
يقضى لهما بنصف الدية ثم فى كل موضع قضى لاحدهما على العاقلة وللآخر فى مال القاتل لو توى مال
أحدهما ونزع مال الآخر ليس لصاحبه الذى توى حقه أن يشارك صاحبه فيما نزع له كذا فى شرح
ان يادات للعتاى * ومن قتل وله ابنتان أقام الاكبرينة على الاصفراء فقتل الاب وأقام الاصفريئة
على الاجنبى أنه قتله فضى للاكبر على الاصفريئة بنصف الدية وللأصفريئة على الاجنبى بنصف الدية
وهذا عندنا فى حنفية رحمه الله تعالى وعندهم ما يقضى ببينة الاكبر على الاصفريئة بالدية ان كان
خطأاً وبالتقصص ان كان عمداً ولو أقام كل على اخيه قضى لكل واحد منهما على صاحبه بنصف
الدية وارثه لهما فى المثلين كذا فى الكافى * ولو كان البنون ثلاثة أقام عبد الله بينة على زيد أنه
قتل الاب وأقام زيد بينة على عمرو أنه قتله وأقام عمرو بينة على عبد الله أنه قتله فهما تقبل
البينات على الاتفاق ولا يجب التقصص على واحد منهما بالاتفاق ثم على قول أبى حنيفة رحمه
الله تعالى يقضى لكل واحد منهما بثأى الدية فى ماله ان كان عمداً وعلى عاقلة
ان كان خطأ ويكون الميراث بينهم اثلاثاً وأما على قول أبى يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يقضى
لكل واحد منهما على صاحبه بنصف الدية ويكون ميراث بينهم اثلاثاً عند جميعنا أيضاً ولو أقام
عبد الله البينة على زيد وعمرو أنهما قتلأباهم عمداً أو خطأً وأقام زيد وعمرو البينة على عبد الله أنه
قتل أباهم عمداً أو خطأً تهارب البينتان عندهما وبقيت الورثة بينهم اثلاثاً وأما على قول أبى حنيفة
رحمه الله تعالى يقضى لعبد الله على زيد وعمرو بنصف الدية فى مالهما ان كان عمداً أو على عاقلة
ان كان خطأ ويقضى لزيد وعمرو على عبد الله بنصف الدية ان كان عمداً فى مال عبد الله وان كان خطأً
فعلى عاقلة والميراث يكون نصفه لعبد الله ونصفه لزيد وعمرو ولو أقام عمرو على زيد البينة أنه قتل
أباهم وأقام زيد البينة على عمرو أنه قتل أباهم ولم يقيم واحد منهما البينة على عبد الله فله نكال لعبد الله
ما يقول فى هذا بعد هذا المسئلة على ثلاثة أوجه اما ان ادعى عبد الله القتل على أحدهما بعينه اولم
يذع على واحد منهما بان قال لم يقتل واحد منهما وادعى عليه ما بان قال ما قتله فادعى القتل
على أحدهما بعينه وهو عمرو فعلى قياس قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى يرضى على عمرو بثلاثة أرباع
الدية ويكون ذلك بين زيد وبين عبد الله نصفين ان كان المقتل عمداً فى مال عمرو وان كان خطأً فعلى
عاقلة عمرو ويقضى لعمرو على زيد ربع الدية ويكون ذلك فى مال زيد ان كان عمداً وان كان خطأً
فعلى عاقلة واما الميراث فنصفه لعبد الله ونصفه لزيد وعمرو ثم ما وجب لزيد يرضى الى ما وجب لعبد الله
فيقسم بينهما وأما على قول أبى يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فيقضى لعبد الله على عمرو بالقيود ان كان
عمداً ويقضى بالدية على عاقلة عمرو ان كان خطأ ويكون ذلك بين زيد وعبد الله نصفين ويكون الميراث
بينهما نصفين أيضاً وان لم يذع عبد الله القتل على واحد منهما بان قال لم يقتل واحد منهما فى قياس
قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى يقضى بدينى عمرو ربع الدية ولعمرو على زيد ربع الدية ان كان

عدا في المماوان كان خطأ فعلى عاقبتهما ولا شيء لعبد الله من الدية ويكون الميراث بينهم اثلاثا وعند
ابى يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يقضى ههنا بشئ الا بالدية ولا بالقصاص وكان الميراث اثلاثا وان
ادعى القتل عليهما بان قال اتما قتلتما فعلى قياس قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى لا يقضى لعبد الله
بشئ من الدية ويقضى لكل واحد منهما على صاحبه بربع الدية واما الميراث فنصفه لعبد الله ونصفه
لزيد وعمر واما على قول ابى يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فقد تهاوت بينه كل واحد منهما على
صاحبه ولا يثبت لعبد الله على ما يدعى فلا يقضى بشئ من الدية والميراث يكون بينهم اثلاثا كذا في
المحيط * ولو ترك ابنا واحدا دعى كل على صاحبه لثبينة الاخ وقضى عليه ولو ترك ابنتين واقام
كل واحد على صاحبه وصديق الاخ احدهما لم يلقت اليه كذا في الكافي * فان اقام الاخ البينة
على الابنتين انهما قتلاه بعد ان اقام كل واحد من الابنتين البينة على صاحبه انه هو القاتل فعلى قول ابى
يوسف ومحمد رحمه الله تعالى البينة بينه والاخ ويكون الميراث له ويقتل الابنان ان كان القتل عمدا
وان كان خطأ فعلى عاقبتهما الدية ولم يذكر قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى في هذه المسئلة وبنى أن
عنده لا تقبل شهادة الاخ ويكون الميراث بين الابنتين ويجب لكل واحد منهما على صاحبه نصف الدية
وان ترك ثلاث بنين فاقام اثنتان منهم البينة على الثالث أنه قتل أباهم واقام الثالث بينة بذلك على
الاجنبى فعلى قول ابى يوسف ومحمد رحمه الله تعالى بينة الابنتين والى ويقضى بالقصاص على الثالث
للاخوين ان كان عمدا وبالدية على عاقبتهما ان كان خطأ ولا يرث الابن المشهود عليه ويكون الميراث بين
الابنتين المذيعين نصفين واما على قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى لم يترجح بينة الابنتين على بينة الثالث
ويقضى للابنتين على الثالث ثلثي الدية ان كان عدا في ماله وان كان خطأ فعلى عاقبتهما ويقضى للثالث
على الاجنبى ثلث الدية ويكون الميراث بينهم اثلاثا واذا قتل الرجل وترك ثلاث بنين فاقام الاكبر بينة
على الاوسط أنه قتل الاب واقام الاوسط على الاصغر بينة أنه قتل الاب واقام الاصغر بينة على
الاجنبى بذلك ففي قياس قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى يقضى لكل واحد منهم على الذي اقام عليه
البينة ثلث الدية ويكون الميراث بينهم اثلاثا واما على قول ابى يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يقضى
للاكبر على الاوسط بنصف الدية وللأوسط على الاصغر بنصف الدية ولا يقضى للاصغر على الاجنبى
بشئ والميراث بين الاكبر والاوسط نصفان ولا شيء للاصغر كذا في المحيط * واذا أقر الرجلان كل
واحد منهما أنه قتل فلانا وقال لولى قتلناه جميعا فله أن يتلها ما و ان شهدا على رجل أنه قتله وشهد
الآخران على الآخر به فله وقال لولى قتلناه جميعا بطل ذلك كله كذا في الهداية * وفي نوادر شرع
ابى يوسف رحمه الله تعالى رجل قال لا آخرا فقتلت وليك عمدا فصدقه و قتله ثم جاء آخر وقال فقتله عمدا
فله أن يقتله ايضا فلان الاول حين ما قال قال له أنت قتله عمدا وحده و قتله ثم جاء آخر وقال بل انا
قتلته وحده و صدقه لولى فعليه دية الذي قتله وله على الآخر الدية كذا في المحيط * واذا أقر الرجل
أنه قتل خطأ ودعى وليه العمد فله الدية في ماله استقصا كذا في المبسوط * ولو أقر القاتل بالعمد
ودعى ولي لعقيل خطأ لا شيء لو زعمه المقتول كذا في فتاوى قاضيخان * فلو صدق الولي بعد ذلك
القاتل وقال نك قتلته عمدا فله الدية على القاتل كذا في المحيط * رجل ادعى على رجلين انهما قتلاه
عمدا بمسددة فاقام أحدهما بقتله وحده و شهد شاهدان على الآخر أنه قتله عمدا وحده لا تقبل
الشهادة وله ان يقتل المقر وان كان اعقل خطأ فعلى المقر نصف الدية ولا شيء على المشهود عليه كذا
في شرح الزايدات للعتابي * لو ادعى أحد المذمعي عليهما أنه قتله وحده عمدا او بكر لا يرث ولا يثبت
للمذمعي كان للمذمعي ان يقتل المقر كذا في المحيط * لو ادعى على رجلين عمدا فارق أحدهما بالخطأ والاخر

بالعقد الدية عليهما كذا في نزاة المفتين * قال محمد رحمه الله تعالى في الزادات رجل ادعى على رجلين
انهما قتلا وليه عمدا بجديدة وله عليهما القصاص فقال احدهما صدقت وقال الاخر ضربه انا خطا
بالصافانه يقضى لولي القتل عليهما بالدية في ما لم ياتي في ثلاث سنين وهذا الذي ذكرهنا استحسن واذا
ادعى الولي الخطأ في هذه الصورة فافرا بالعمد لا يقضى بشئ واذا ادعى الولي الخطأ في هذه الصورة واقرا
بالخطا كما ادعى تحت الدية ولو ادعى الخطأ عليهما في هذه الصورة فافرا احدهما بالعمد والاخر بالخطا
فالمجواب فيه والجواب فيما اذا افرا بالخطا سواء كذا في المحيط * ولو ادعى العمد عليهما فقال احدهما
قتلناه عمدا وجرنا الاخر القتل اصلا يقتل المقر ولو كان المدعى يدعي الخطأ في هذه الصورة لا يجب شئ
كذا في شرح الزادات للعتابي * لو قال رجل انا قتل وفلان وليك عمدا وقال فلان قتلناه خطا وقال الولي
للمقر بالعمد قتلت وحده عمدا فان للولي ان يقتل المقر عمدا وان ادعى الولي الخطأ في هذه الصورة لا يجب
شئ كذا في الخط * ولو قال احدهما قطع يده انا عمدا وفلان قطع رجله عمدا ومات من ذلك فقال
الولي لا بل انت قطعت يده ورجله له عمدا وانكرا لا تستر الشكره كان للولي ان يقتله وان قال الولي بل انت
قطعت يده عمدا ولا ادري من قطع رجله لا يقتل الا اذا زال الابهام بان قال تدكرت ان فلانا قطع رجله
عمدا كان له ان يقتل المقر ويكون هذا عذرا حتى لو قضى القاضي بطلان حقه حين يهيم ثم ذكره لا يعود
سقه كذا في شرح الزادات للعتابي * رجل قتل مقطوع اليدين ادعى عليه ان فلانا قطع يده الجني
عمدا وفلانا قطع يده اليسرى عمدا ومات منهما فقال المدعى عليه قطع يده اليسرى انا قطعت يده
اليسرى عمدا ومات منها خاصة وانكرا لا تستر كان له ان يقتل المقر وان قال الولي قطع فلان يده اليسرى
عمدا ولا ادري من قطع يده الجني الا انها قطعت عمدا ومات من الهطعين وقال المدعى عليه قطع اليه
اليسرى انا قطعت يده اليسرى عمدا ومات منها خاصة لاشئ على المقر ولو قال الولي قطع فلان يده الجني
عمدا وفلان يده اليسرى عمدا وقال المدعى عليه قطع اليد اليسرى قطعت يده اليسرى عمدا ولا ادري
من قطع الجني الا اني اعلم ان ابني قطعت عمدا ومات منها فلا قود عليه وعليه نصف الدية استحسنانا
والقياس ان لا يلزمه شئ من الدية كذا في المحيط * والله اعلم

*(الباب السادس في الصلح والعفو والشفعة فيه) *

للأب ان يصلح قيسادون النفس واختلفت الروايات في الصلح عن النفس كذا في فتاوى قاضيهان *
واذا اصطلم القاتل واولياء القتل على مال سقط القصاص وجب المال قايلا كان وكثيرا وان لم يذكروا
حالا ولا مؤجلا فهو حال كذا في الهداية * ولو كان المثل خطأ فقال صاحبه تمتك على ألف دينار وتبلى
عشرة آلاف درهم ولم يسم لذلك اجل فان كان ذلك قبل قضاء القاضى وقبل تراضيهما على نوع من
انواع الدية فانه يكون مؤجلا كذا في الظهيرية * ونكار القاتل حرا وعبد فاقرا المحرم ومولى العبد رجلا
بان يصلح عن دمه ما على ألف ففعل فالألف على المحرم وعلى المولى نصفه كذا في الهداية * ثم الصلح في
فصل الخطان كان بعد القضاء بنوع من انواع الدية او بعد تراضيهما على ذلك فان وقع على النوع الذي
وقع القضاء به او وقع تراضيهما عليه وكان الصلح على أكثر من الدية لا يجوز ون وقع على أقل مما وقع به لقضاء
فانه يجوز بشئ كان او بدينار او اصطفا على خلاف جنس المقتضى به وقد صالحه على أكثر مما قضى
به فانه يجوز اذا نه اد كان المقتضى به درهم وقد اصطلم على دينارا كثر منه انما يجوز اذا كان يدايد
وان كان الصلح عليه فريه او حارا وعبد ان كان دينارا فانه لا يجوز وان كان عينيا لا يجوز وان لم يقبض في
الجلس وان كان صالحه على أقل من المقتضى به فان كان المقتضى به ادرهم او دينار ولا حرام فانه لا يجوز
نسيئة ويجوز يدايد وان كان المقتضى به درهم والمصلح عليه عرضا من العروض ان كان نسيئة لا يجوز

وان كان بعينه يجوز سواء قضى في المجلس او لم يقض هذا الذي ذكرنا اذا صلحنا بعد القضاء والرضى
فاما اذا صلحنا قبل القضاء والرضى ان اصلحنا على مال فرض في الدية ان كان المصلح عليه اكثر
من الدية فانه لا يجوز وان كان يدايدوان وقع الصلح على اقل من عشرة آلاف درهم او على اقل من
الف دينار او على اقل من مائة من ابل فانه يجوز نسيئة كان او يدايدوان وقع الصلح على جنس آخر
لم يقض في الدية فان كان نسيئة لا يجوز وان كان عينا جاز كذا في المصنف * رجل قتل عبد له وليان
فصلح احدهما القاتل عن جميع الدم على خمسين الف جاز الصلح في نصيبه بخمسين وشرين وللاخر نصف
الدية خمسة آلاف وروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان الصلح على اكثر من الدية باطل ووجب لكل
واحد منهما نصف الدية خمسة آلاف والرواية المشهورة في الاولى كذا في الظاهرية * ومن عفا من ورثة
المقتول من القصاص رجل وامرأة أو أم وأبنة أو من سواهم من النساء وكان المقتول امرأة فعفا
زوجها من القاتل فلا سبيل الى التمسك كذا في السراج لو ما ج * ان صلح احد الثر كما من نصيبه
على عوض او عفا سقط حق الباقين من القصاص وكان لهم نصيبهم من الدية ولا يجب للعافي شيء من
المال واذا كلن القصاص بين رجلين فعفا احدهما قللا خر نصف الدية في مال القاتل في ثلاث سنين
كذا في الكافي * ولو عفا أحد الوليين وعلم الآخر ان القتل حرام عليه فقتل فعليه القصاص وله نصف
الدية في مال القاتل وان لم يعلم بالحرمة فعليه الدية في ماله علم بالعفو ولم يعلم كذا في محيط السرخسي *
رجل قتل رجلين وولهما واحد فعفا الولي عن القصاص في أحدهما ليس له ان يقتله بالآخر كذا في
المجهرية النيرة * فان كان عفا الولي عن أحدهما يقتل الآخر كذا في محيط السرخسي * اذا قتل
الرجل الواحد رجلين لكل واحد منهما ولي فعفا ولي أحد المقتولين عن القاتل فلولي الآخر ان يقتله
كذا في السراج الوهاج * لو عفا الولي قبل موت المجرم جاز استعصاؤا و يقتل قيسا ولو قطع الولي يد
القاتل ثم عفا عنه ضمن دية يده عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لما كذا في محيط السرخسي *
رجل قتل عبدا وقضى لوليه بالاقصاح على القاتل فأمر الولي رجلا يقتله ثم ان رجلا طلب من الولي ان
يعفو عن القاتل فعفا عنه فقتله المأمور وهو لا يعلم بالعفو قال عليه الدية ويرجع بذلك على الآخر كذا في
الظهيرية * لو عفا الولي او الوصي عن دم الصغير لم يجوز كذا في محيط السرخسي * رجل قتل عبدا فاقام
أخوه المقتول بينة أنه وارثه لا وارث له غيره واقام القاتل بينة أن له ابنا فان القاضى لا يرضى بينة الاخ
ويتأني في ذلك وان اقام القاتل بينة ان له ابنا ورثته قد صالحه على الدية وقبضها منه أو اقام بينة ان
الابن قد عفا عنه قبل بينة القاتل فان جاء الابن بعد ذلك وانكر العفو والصلح كلف الابن ان يعيد
البينة على الابن ولا يقضى على الابن بالبينة التي اقامها القاتل على الاخ ولو كان للمقتول اخوان واقام
القاتل البينة على احدهما ان الاخ الغائب صالحه على خمسة آلاف جاز ذلك فان حضر الغائب وانكر
الصلح لا يكاف القاتل باقامة البينة واذا لم يكاف القاتل اعادة البينة هنا يكون للحاضر نصف الدية ولا
شيء للغائب كذا في فتاوى قضبان * واذا كان للدم وبيان احدهما غائب فادعى القاتل ان الغائب
عفا عنه واقام البينة على ذلك فاني اقبله واجيز العفو عن الغائب واذا قضى بالعفو ثم حضر الغائب لم يعد
البينة عليه واذا ادعى دعوى الغائب ولم تكن له بينة فأراد ان يستعاف المحاضر فانه يؤخر حتى يقدم الغائب
فيصلى فاذا قدم فعلم اقتصر منه كذا في المبسوط * ولو قال القاتل لي بينة حاضرة في المصر على
عفو الغائب فانه يؤجل ثلاثة ايام ولا يستوفى منه القصاص للحاضر هكذا ذكر شيخ الاسلام في شرحه
وذكر الشيخ الامام شمس الائمة المحلواني رحمه الله تعالى ان القاضى في دعوى العفو يؤجله بقدر
ما يرى قال وما ذكر في الكتاب ان القاضى يؤجله ثلاثة ايام ليس بتقدير لازم فان قال بعد ثلاثة

أيام شهودى غيب أو قال من الابتداء شهودى غيب فالقياس أن يستوفى منه القصاص ولا
يؤخره وفي الاستحسان لا يستوفى منه القصاص إلا أن يقع في علم القاضي أنه لو كانت له يئنه لأقامها
كذلك في الخط * إنان شهدا أحدهما على صاحبه أنه عفا فهو بلى خسة أوجه أمان صدقه صاحبه
والقاتل جميعا أو كذبا أو كذبه صاحبه صدقه أو قاتل أو على عكسه أو سكا جميعا فالعفو واقع في
الفصول كلها وأما الدية فإن تصادقوا فلا شاهد نصف الدية وإن كذبا فلا شيء للشاهد ويجب للسك
نصف الدية وإن كذبه صاحبه صدقه القاتل ضمن دية بينهما كذا في محط السرخسى * وإن كذب
القاتل الشاهد في شهادته وصدقه المشهود عليه في شهادته فالعفو واقع وهل يجب على القاتل شيء من
الدية القياس أن لا يجب وفي الاستحسان يجب للشاهد نصف الدية في ماله وبه أخذ علما وإنما الثلاثة وإن
لم يصدق القاتل والمشهود عليه الشاهد في شهادته ولا كذبا بل سكا الجواب فيه كالجواب فيما لو كذبا
الشاهد كذا في الخط * ولو شهد كل واحد منهما على صاحبه بالعفو فلا يتلو أمان يشهدا معا
أو معا قافان شهدا معا إن كذبهما القاتل بطل حقهما وكذلك إن صدقهما القاتل معا وإن صدقهما
على التعاقب فلهما دية كاملة ولو صدق أحدهما وكذب الآخر ضمن الذي صدقه نصف الدية وأما إذا
شهدا معا قافان كذبهما القاتل فلا شاهد آخر نصف الدية ولا شيء للأول وكذلك إن صدقهما معا فلا شيء
للاول والثاني نصف الدية وإن صدقهما معا فعليه دية كاملة لهما وإن صدق أحدهما إن صدق
الاول وكذب الثاني فعليه دية كاملة وإن صدق الثاني وكذب الاول فلا شيء لنصف الدية ولا شيء
للاول كذا في محط السرخسى * إن كان الدم بين الثلاثة فشهدا ثمان منهم على الآخر أنه قد عفا فهذه
المسئلة على أربعة أوجه أمان يصدقهما القاتل والمشهود عليه وفي هذا الوجه بطل نصيب العاني وانقلب
نصيب الشاهدين مالا وإن كذبا معا فلا شيء للشاهدين ويصير نصيب المشهود عليه مالا وإن صدقهما
المشهود عليه وحده غرم القاتل ثلث الدية وهو نصيب المشهود عليه ويكون ذلك للشاهدين وإن
صدقهما القاتل وحده غرم القاتل الدية بينهما ثلاثا كذا في المحيط * ولو شهدا على بعضهم أنه عفا
من حصته من الدية في القتل الخطأ فشهدا جازة إذا لم يرض الشاهدان نصيبهما من الدية كذا
في محط السرخسى * قوم اجتمعوا على كلب حقور فرموا بالنبال فاخطأ نبل فاصاب جارية صغيرة
فماتت وشهد قوم أن هذا سهم فلان ولم يشهدوا أن فلانا رماه فصالح الاب صاحب السهم على كرم ثم
طلب المصالح حرب الصلحان كان يعلم أن المصالح هو الجراح وإن الضحية ماتت من تلك الجراحة فالصلح جائز
وإن لم يكن في الباب سوى مرفة سهم فالصلح باطل وإن كان يعلم أن صاحب السهم هو رماه فاستقبلها
ابوها وأطمعها وسقطت وماتت وما يدري من اللطمة ماتت أو من الرمية فإن كان صانع الاب باذن
سائر الورثة جازوا البذل لسائر الورثة ولا ميراث للاب وإن صالح بغير إذنهم فهو باطل كذا في الفقهيرية *
العفو لا يخاف أمان كان عن العمد أو عن الخطأ وكل وجه لا يتلو أمان كان عن الجنابة أو عن الشبهة وما
يحدث منها أو عن القطع وما يحدث منها عن القطع أو عن الشبهة وحدها فإن كانت الجنابة سجدا ثم قال
القطع لا أطلع عفوئك عن الجنابة أو عن القطع وما يحدث منه والشبهة وما يحدث منها برأ عن القطع
والسراية ولو قال عفوئك عن القطع أو عن الشبهة لا يكون عفوا عن السراية ولو مات يجب القصاص
قياسا والدية استصحابا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يبرأ عن السراية فأما إذا كان خطأ
ففعاف عن القطع أو الشبهة ثم سرى ومات كان على هذا الخلاف وإن عفاه عن القطع وما يحدث منه أو عن
الجنابة صح العفو عن الكل كما في العمد إلا أن في العمد تعتبر الدية من جميع المال وفي الخطأ من
الثلث ويكون وصية للعاقبة كذا في محط السرخسى * امرأة قطعت يد رجل وترجها الرجل على ذلك

فان كان القطع عمدا وقد تزوجها على القطع فان برأ من ذلك حقت التسمية وصار ارش يده مهر لها
عندهم جميعا فان طلقها بعد الدخول بها اومات عنها سلم لها جميع الارش وان طلقها قبل الدخول
بها سلم لها من ذلك العاقلة وان وخمسائة ورددت على الزوج الفين وخمسائة وان مات من ذلك فالتسمية
باطلة عندهم جميعا ولها مهر مثلها فان طلقها قبل الدخول بها اقله المتعة ثم القياس ان يجب عليها
القصاص في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي الاستحسان لا يجب القصاص وانما يلحق الدية في
ما لها وان تزوجها على أجنبية او على القطع وما يحدث منه ان برأ من ذلك صار ارش يده مهر مثلها
عندهم جميعا وسلم لها ذلك وان كان اكثر من مهر مثلها وان مات من ذلك بطلت التسمية وكان
لها مهر مثلها وسقط القصاص مجانا بغير شيء وان كانت الأجنبية خطأ وقد تزوجها على القطع ان برأ
من ذلك صار ارش يده مهر لها وان دخل بها اومات عنها سلم لها جميع ذلك وسقط عن العاقلة
وان طلقها قبل الدخول بها سلم لها نصف ذلك وذلك العاقلة وخمسائة وتؤدى العاقلة الفين وخمسائة
الى زوجها فاما مات من ذلك بطلت التسمية في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكان لها مهر
مثلها وعلى عاقلة هدية الزوج وعندهما تصح التسمية وتصيرية الزوج مهر لها وان تزوجها على
القطع وما يحدث منه او على الأجنبية خطأ ان برأ من ذلك صار ارش يده مهر لها وسقط ذلك عن
عاقلتها وان مات من ذلك فان الدية تصير مهر لها وتسقط عن العاقلة ثم يتار الى مهر مثلها والى الدية
فان كان مهر مثلها مثل الدية لاشك ان الصلح يسلم لها سوا تزوجها بعد القطع حال ما يجي موبدب
او بعد ما صار صاحب فرش وان كان مهر مثلها اقل من الدية ان تزوجها في حال ما يجي موبدب فانكحل
بسلم لها وان حصل متبرعا بالزيادة على مهر مثلها وان تزوجها في حال ما صار صاحب فرش فانه ينظر
ان كانت الزيادة من مهر مثلها الى تمام الدية فتخرج من ثلث مال الزوج فانه تبرأ العاقلة عن ذلك وتعتبر
الزيادة على مهر مثلها وصية للعاقلة وان كانت لا تخرج الزيادة على مهر مثلها الى تمام الدية من ثلث
ماله فيقدر ما يخرج من الثلث يسقط عن العاقلة ويعتبر ذلك وصية لهم ويردون الباقي الى ورثة الزوج
هذا اذا لم يطلقها الزوج قبل موته حتى مات فاذا طلقها قبل موته قبل الدخول بها سلم لها من ذلك خمسة
آلاف ان كان خمسة آلاف مهر مثلها يسقط عن العاقلة وان كان مهر مثلها اقل من خمسة آلاف
ان كانت الزيادة على مهر مثلها الى تمام خمسة آلاف فتخرج من ثلث ماله فكذا يسقط عن العاقلة
خمس آلاف وان كان لا يخرج فيقدر ما يخرج من الثلث ومقدار مهر مثلها يسقط عن العاقلة ويردون
الباقي الى ورثة الزوج كذا في المحيط * رجل شبع رجلا موصختين ثم عفا المشجوع عن احدي الموصختين
وما يحدث منها ثم مات منها قال ان كان ذلك باقرا من الشايع فصيله الدية في ماله ولا يجوز العفو لانه
وصية لا قاتل واذا كان ذلك بينة فهو وصية للعاقلة فيجوز ويرفع عنهم نصف الدية ان كان يخرج ذلك
من الثلث وان كانت الشجعتان عمدا والمثله بها فلا شيء على الجاني لان العفو عن احدهما عفو عنهما
كذا في الظهيرية * رجل شبع رجلا موصخة عمدا فعفاه عنها وما يحدث منها ثم شبعه أخرى عمدا فلم
يعف عنها فعلى الجاني الدية كاملة في ثلاث سنين اذا مات منها جميعا ولا قصص عليه فيها ولم يجزله
العفو كذا في المحيط * رجل شبع رجلا موصخة عمدا وصالحه المشجوع من الموصخة وما يحدث منها
على مال مسمى وقبضه ثم شبعه رجل آخر موصخة عمدا اومات من الموصختين فعلى الآخر اقتصاص ولا شيء
على الاول وكذلك لو كان الصلح مع الاول بعد ما شبعه الآخر كذا في نزاهة المفتين * رجل شبع
رجلا موصخة عمدا وصالحه منها وما يحدث منها على عشرة آلاف درهم وقبضه ثم شبعه آخر موصخة اومات
منها فعلى الثاني خمسة آلاف درهم على عاقلة ويرجع الاول في مال المقتول بخمسة آلاف درهم كذا

في المحيط * والله اعلم

(الباب السابع في اعتبار حالة القتل)

من رمى مسلماً فارتد لم يرمي اليه وقع السهم فأتى ارامى الدية لورثة المرتد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا شيء على ارامى كذا في الكافي * ولورمى اليه وهو مرتد فاسلم ثم وقع به السهم فلا شيء عليه في قولهم جميعاً وكذا اذا رمى حربياً ثم اسلم كذا في الهداية * وان رمى عبداً فاعتقه مولاة ثم اصابه السهم فأتى منه فمضى ارامى قيمته لا ولى عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الكافي * اذا قضى القاضى برجم رجل فرماه ثم رجع احد الشهود حالة ارمي قبل الاصابة ثم وقع عليه الحجر فلا شيء على ارامى كذا في التبيين * واذا رمى المجوسى صيداً ثم اسلم ثم وقع الرمية بالصييد لم يؤكل وان رماه وهو مسلم ثم تجسس والعياذ بالله اكل كذا في الهداية * ولورمى الحرم صيداً ثم حل فاعياه السهم فعليه الجزاء وان رمى حلال صيداً ثم اسلم فلا شيء عليه كذا في الكافي * والله اعلم

(الباب الثامن في الديات)

الدية المال الذى هو بدل النفس والارش اسم للواجب بالمجساة على ما دون النفس كذا في الكافي * ثم الدية تحب في قتل الخطا وما جرى مجراه وفي شبه العمد وفي القتل بسبب وفي قتل الصبي والمجنون وهذه الديات كلها على العاقلة الا في قتل الاباينة عمداً فانها في ماله في ثلاث سنين ولا تحب على العاقلة كذا في المجوهرة النيرة * وكل عمد سقط القصاص فيه بشبهة فالدية في مال القاتل وكل ارش وجب بالصلح فهو في مال القاتل غير الا فى ثلاث سنين والثاني يجب حالاً كذا في الهداية * وكل دية وجبت بنفس القاتل بغير من ثلاثة اشياء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى من الابل والذهب والفضة كذا في شرح الطحاوى * قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى من الابل مائة ومن العين الف دينار ومن الورق عشرة آلاف وللقاتل الخيار يؤدى اى نوع شاء كذا في محط السرخسى * وقالوا ومن البقرة مائة بقرة ومن الغنم القاشاة ومن الحمل مائتا حلة كل حلة ثوبان كذا في الهداية * ثم لا تحب الابل كلها من سن واحد بل من اسنان مختلفة ففي الخطا المحض تحب المائة اثنا عشر وابتة مخاض وعشرون ابن مخاض وعشرون ابنة لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة وفي شبه العمد تحب المائة ارباعاً عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى خمس وعشرون ابنة مخاض وخمس وعشرون ابنة لبون وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة كذا في المحيط * ودية المسلم والذمي * والمستأمن سواء كذا في الكافي * ودية المرأة في نقصها وما دونها نصف دية الرجل وان كانت حنانية ليس لها ارش مقدر والواجب فيها كومة عدل يختلف المشايخ فيه قيل يستوى الرجل والمرأة فيه وقيل نصف كذا في محيط السرخسى ان كان القتل خطأ فان كان الشريك الكبير أياً كان له ان يستوفى جميع الدية حصة نفسه بصحكم الملك رحمة الصغير بحكم الولاية وان كان الشريك الكبير أخاً أو عمّاً ولا يكن وصيلاً للصغير يستوفى حصة نفسه ولا يستوفى حصة الصغير كذا في المحيط * اذا حلق شعر راس انسان ولم ينبت تحب فيه الدية كاملة الرجل والمرأة والصغير والكبير فيه سواء الا انه لا يحاطب بالدية حال الحلق بل يؤجل سنة فان اجل سنة ومات المجنى عليه في السنة والشعر لم ينبت لا شيء على المجانى في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى تحب حكرمة عدل كذا في الذخيرة * وفي التحاين اذا حلقهما على وجه افسد الملبت أو نتف فافسد الملبت تحب فيها الدية وفي احداها نصف الدية كذا في المبسوط * وفي نثنين من الاهداب نصف الدية

وفي احدها رابع الدية وفي كلها الدية الكاملة كذا في المحيط * واذا حلق محبة رجل ولم ينبت مكانها انرى ففيها كمال الدية كذا في الذخيرة * ويستوى العمد والمحط في حلق شعر اراس والحية كذا في الكافي * واذا حلق نصف الحية والراس قال بعض اصحابنا يجب نصف الدية وقال بعضهم يجب كمال الدية كذا في محيط السرخسي * ولو حلق نصف الحية يجب نصف الدية اذا علم انه نصف وان لم يعلم ان الغائت كم هو يجب حكومة العدل وفي فتاوى القسلي اذا نبت بعض محبة رجل تسم الدية على ما ذهب وعلى ما بقي فيجب على المجاني بحساب ذلك كذا في الخلاصة * وتكلموا في محبة الكوسج والاصح في ذلك ما فصله ابو جعفر الهندواني رحمه الله تعالى ان كان النابت على ذقنه شعرات معدودة فليس في حلق ذلك شيء وان كان اكثر من ذلك وكان على الذقن والمخد جميعا ولكنه غير متصل فقيم حكومة عدل وان كان متصلا ففيه كمال الدية فان نبت حتى استوى كما كان لا يجب فيه شيء ولكنه يؤذّب على ذلك كذا في المبسوط * واذا نبت مكانه ايض لم يذّر كذا في ظاهر الرواية وقد ذكر في غير رواية الاصول وقال على قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى ان كان حرا فلا شيء عليه وان كان عبدا فحكومة عدل وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فيهما حكومة عدل كذا في المحيط * والفقهاء ابو الليث رحمه الله تعالى كان يفتي بقولهما كذا في الخلاصة * روى شمس الائمة المحلواني عن ابي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى في هذه المسئلة تقدّر حكومة العدل في الحر ان يقوم ايض الحية لو كان عبدا واسود اللحية فلزمه النقصان الذي بينهما كذا في المحيط * وان جلق محبة انسان فنتبت بعضها دون البعض ففيها حكومة عدل كذا في فتاوى قاضيهان * وفي اجناس الناطلي اذا قطع شفرة امرأة او امرأة غيره ينبغي ان لا يجب شيء في المحال وذكر ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى فيمن قطع قرون امرأة او حلق شعر رأس جارية وذلك يقتصها قال لاشيء عليه الا أنه يؤذّب كذا في الظهيرية * واذا جبر رجلا حتى سقطت اللحية تجب دية كاملة لاجل الحية كذا في المحيط * ولو حلق الشارب فلم ينبت تجب حكومة عدل كذا في فتاوى قاضي خان * وهو الاصح كذا في محيط السرخسي * وفي جنايات الحسن واذا حلق اللحية مع الشارب لا يدخل ضمان الشارب في ضمان اللحية كذا في المحيط * وذكر في الهاروني لو حلق رأس رجل فقال كان اصلع فلم ينبت عليه من الدية بقدر ما زعم المحال انه كان في رأسه من الشعر وكذا اللحية لو حلقها وقال كان كوسجا لم يكن في عارضه شعر وكذلك في المحاجين والاشعار كان القول قوله مع عيظه الا ان يقيم المحني عليه البينة انه كان صحيحا كذا في محيط السرخسي * وفي الاذنين الشائختين في الحطا الدية كملا وفي احدهما نصف الدية واذا بستان اذن وانحسفت ففيها حكومة عدل كذا في المحيط * واذا ضرب اذن انسان حتى ذهب سمعه تجب الدية وطريق معرفة ذهب سمعه ان يطلب غفلة فينادي فان اجاب علم ان سمعه لم يذهب كذا في الظهيرية * وفي العينين اذا فقتنا خطأ كمال الدية وفي احدهما نصف الدية وكذلك اذا لم تفقتا ولكنهما انخسفتا وذهب بصرهما وما فاقتا من يجب كمال الدية فيهما ونصف الدية في احدهما كذا في الذخيرة * وفي عين الاغور نصف الدية كذا في الظهيرية * ولو قطع الجفون باهدابا ففيه دية واحدة كذا في الهداية * وفي قطع الجفون التي لا شعور عليها حكومة عدل وان كان المجاني على الاهداب واحدا وعلى الجفون واحدا كان على الذي جنى على الاهداب تمام الدية وعلى الذي جنى على الجفون حكومة عدل كذا في المحيط * وفي قطع الانف دية النفس وكذا اذا قطع المارن وهو مالان من الانف وان قطع نصف قصة الانف لا قصاص فيه وفيه دية النفس كذا في فتاوى قاضيهان * وفي لمنقعي اذ جنى عليه قصار لا يتنفس من انفه ولكن يتنفس من فيه فعليه حكومة

ما في يد المرأة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهم انصف ما في يد الرجل ونصف ما في يد المرأة كذا في السراج الوهاج * وفي كل اصبع من اصابع اليدين او الرجلين عشر الدية والاصابع كلها سواء وفي كل اصبع فيها ثلاث مفاصل ففي احدها ثلث دية الاصبع ومافيها مفضلان ففي احدهما نصف دية الاصبع كذا في الهداية * وفي الاصبع الزائدة حكومة عدل كذا في المجموعرة النيرة * وفي اليد الثلاثة حكومة عدل كذا في المحيط * واذا قطع الكف مع بعض الاصابع او مع كل الاصابع اجعوا على أنه لو قطعه والاصابع كلها واقعة في الكف ان الكف يجعل تابعا للاصابع حتى يجب ارش الاصابع ولا يجب في الكف شيء واجعوا على أنه لو كان في الكف ثلاث اصابع أنه يجب ارش الاصابع ثلاثة آلاف درهم أو ثلثمائة دينار ولا يجب في الكف شيء واما اذا كان على الكف اصبعان أو اصبع واحدة أو مفصل واحد من اصبع فكذلك الجواب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجعل الكف تبعا ولا يصح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة * واذا ضرب رجل على يده رجل فقتل البدفعلة الدية كاملة كذا في خزائن المفتين * وان قطع اصبع رجل من المفصل الاعلى فقتل ما بقي من الاصبع او اليد كلها لا قصاص عليه في شيء من ذلك وينبغي ان تجب الدية في الفصل الاعلى وفيما بقي حكومة عدل وفي الساعدا كسر حكومة عدل وكذا في الزنادا كسر حكومة عدل كذا في الذخيرة * وفي اليد اذا قطعت من نصف الساعد دية اليد حكومة عدل فيها بين الكف الى الساعد وان كان الى المرفق كان في الذراع بصدية اليد حكومة عدل اكثر من ذلك وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المبسوط * قال محمد رحمه الله تعالى في المجامع رجل قطع يمين رجلين فقطع احدهما البهام القاطع وقطع اجنبي اخر الاصابع البواقي ثم ان المقطوعة به الذي لم يقطع اصلا قطع الكف ولا اصبع وبها ثم اجتمعوا عند القاضي جميعا فالقاضي يقضي على القاطع اليدين بدية يد واحدة وذلك خمسة آلاف درهم بين صاحبي القصاص اثنا عشر الف درهم الاجنبي لقاطع اليدين اربعة آلاف درهم وان اجتمع المقطوعة ايديهما على قطع الكف ثم اخذ دية اليد فسمت بينهما اثنا عشر لثة اثنا عشر الف درهم الذي لم يقطع الا بهام وخمسها الذي قطع الا بهام وان بدا الاجنبي فقطع اصبعها من اصابع القاطع ثم قطع احد صاحبي القصاص بعد ذلك اصبعها من اصابع قاطع اليمين ثم عاد الاجنبي فقطع اصبعها من اصابع القاطع ثم ان الذي لم يقطع شيئا من اصابع القاطع قطع الكف وعليه الاصبعان فان التقاضي يقضي على القاطع بدية يد واحدة ربعها الذي قطع الكف وثلاثة ارباعها الذي قطع الاصبع فان اجتمع صاحب القصاص على قطع الكف مع الاصبعين فالدية المأخوذة تقسم بينهما اثنا عشر لثة اثنا عشر الف درهم ولا تخرج خمسة اثنا عشر كذا في المحيط * وفي الاغلة حكومة عدل ولغير اذا نبت كما كان لاشئ فيه كافي غيره وان لم يبت ففيه حكومة عدل وان نبت على عيب فحكومة دون الاول كذا في خزائن المفتين * وفي الرجلين كمال الدية في الخطأ وفي احدهما نصف الدية كذا في المحيط * وفي يد الصغير ورجله حكومة اذ لم يمس ولم يدم ولم يصر كعما اما اذا كان يصر كعما ففيه مائة كاملة كذا في السراج الوهاج * وفي قطع الرجل العرجاء حكومة عدل كذا في فتاوى قاضي خان * واذا قطع الرجل خطا من نصف الساق تجب الدية لاجل القدم وحكومة العدل فيساروا القدم كذا في الذخيرة * وان كسر فخذه وبرأت واستقامت فلا شيء عليه وفي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفيه في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى حكومة عدل وذكر أبو سليمان عن محمد رحمه الله تعالى في كتاب الحج قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى من كسر عظما من انسان يد او رجلا او غير ذلك وبرأ وعاد كهيئته فليس فيه عقل فان كان نقص او عظم فيه من عقله بحسب ما نقص

قوله او عظم باليمين المجهلة ثم
الثام المثلثة أي الصغير على غير
استواء كذا في التماموس اه

عشا كذا في المحيط * وفي الخلع حكومة عدل وفي الترقوة حكومة كذا في الذخيرة * وفي
 ثدي الرجل حكومة وفي حلقه حكومة دون الاولى كذا في الظهيرية * وفي احدى ثديي
 الرجل نصف ذلك كذا في المحيط * وفي ثدي المرأة الودية وكذا في حلقتي ثديها وحدهما وفي
 احدهما نصف الودية ولم يوجد في الكتب الظاهرة وجوب القصاص في ثدي المرأة اذا قطعنا بمسحدا
 والصغرة والكبرة في ذلك سواء كذا في الظهيرية * وفي ثدي الخنثى عندنا خيفة رجمه الله
 تعالى ما في ثدي المرأة وعندهما نصف ما في ثدي الرجل ونصف ما في ثدي المرأة كذا في السراج
 الوهاج * وان ضرب على الظهر فقات منفعة الجماع او صار احدهم بحبوبة النفس كذا في فتاوى
 قاضي خان * واذا لم يجده ولم يمتعه من الجماع فان بقي للبراسة اثر فغصه حكومة عدل كذا في
 المحيط * وان لم يكن فيه اثر الضرب فلا شيء وقال ابو الطيب كذا في خزانة المفتين * وصدر المرأة
 اذا كسر وانقطع الماس فيه الودية كذا في الذخيرة * وفي الذكر كمال الودية وفي ذكر الخنثى حكومة
 عدل عندنا سواء كان يتحرك ولا يتحرك وقدر الخنثى على الجماع او لا يقدر وهو الحكم في ذكر العنبر
 وما ذكر الشيخ الكبير ان كان لا يقدر على الوطء فالجواب فيه كالجواب في ذكر الخنثى وذكر
 العنبر كذا في الذخيرة * واذا قطع المحشفة بجبال الودية فان جاءه وقطع ما بقي من الذكر فان كان
 قبل تقطع البرية بحبوبة واحدة ويجعل كتابه قطع الذكر مرة واحدة وان تقطع بينهما ما يجب كمال
 الودية في المحشفة وحكومة العدل في الباقي كذا في الظهيرية * وفي الاثنين كمال الودية كذا في المحيط *
 واذا قطع الذكر الاثنين من الرجل الصحيح خطأ ان بدأ بقطع الذكر كقبيح ويتان ولو بدأ بالاثنتين
 ثم بالذكر في الاثنين الودية كاملة وفي الذكر حكومة عدل وان قطعهم من جانب الفخذ مع فعله
 ديتان كذا في الذخيرة * ولوقطع احدى اثنيهما فاقطع ماؤه ففيه الودية ولا يعلم ذلك الا بان يقر
 الجاني به كذا في خزانة المفتين * وفي الاثنين اذا قطعنا خطا كمال الودية وفي احدهما نصف
 الودية كذا في المحيط * ولوطن بطنه برمج فصارت حاله لا يستمسك الطعام ففيه الودية كذا
 في الخلاصة * ولوطن برمج او غيره في الدبر فلا يستمسك الطعام جوفه ففيه الودية كاملة وكذلك
 لو ضربه فسلس بوله ولا يستمسك لبول ففيه الودية كذا في فتاوى قاضيخان * ولوقطع فرج
 امرأة وصار يحل لا يستمسك البول ففيه الودية كذا في الخلاصة * واذا قطع فرج امرأة وصار يحل
 لا يستطيع وقاعها ففيه الودية كذا في خزانة المفتين * واذا ضربت امرأة فصارت مستباضة بتقطر
 حولها فانات والا يقضى بالدية وفي مسئلة سلس البول يجب ان ينظر حولها في خلاف مسئلة
 الطعن في البطن كذا في المحيط في المتعرفات * وان افضى امرأة فز تسمك البول فغصم الودية
 وان كانت تسمك فهي حائقة يجب فيها ثلث الودية كذا في فتاوى قاضيخان * رجل جامع
 صغرة لا يجمع مثلها هاتان كانت اجنبية بحب الودية على العاقله وان كانت منكوبة فالدية
 على العاقلة والمهر على الزوج كذا في الخلاصة * عن ابن رستم عن محمد رجمه الله تعالى رجل جامع امرأته
 ومثلها يجمع فغاصت من ذلك فلا شيء عليه وقال ابو يوسف رجمه الله تعالى اذا جامع امرأته فذهب منها
 عين او افضاها او ماتت فهو ضامن حال محمد رجمه الله تعالى يضمن في هذا كله الا الاضمار لقتل من
 التجماع قال وهو قول ابو حنيفة رجمه الله تعالى وفيما حاكمه هشام عن محمد رجمه الله تعالى انه قال ابنا
 وهو قول ابو يوسف رجمه الله تعالى كذا في الذخيرة * عن القبيح أبي نصر البوسري اذا دفع اجنبية
 فسهط وذهبت عذرتها فبلى الدافع مهر مثلها وا تعزير وعن أبي حفص ان عليه احد في ماله
 كذا في الظهيرية ولودع امرأته ولم يدخل بها فذهب عذرتها ثم طلعها فعليه نصف المهر ولودع امرأة

• طلبه •
 اذا جامع امرأته فغاصت
 لا يضمن

الغبر وذبت عذرتها ثم تزوجها ودخل بها وجب لها مهران كذا في المحيط *

(فصل في الشجاج) موضع الشجة الراس والوجه الى الذقن وتحت الذقن ليس موضع الشجة كذا في خزائن العنين والليسان من الوجه عندنا هكذا في الهداية * (الشجاج عشرة) المحارصة وهي التي تحرس المجلد أي تحذسه ولا تخرج الدم والدامعة وهي التي تظهر الدم ولا تسيله كالدمع في العين والدامية وهي التي تسيل الدم والباضعة وهي التي تبضع المجلد أي تقطعه والمتلاجة وهي التي تأخذ في اللحم والسحقاق وهي التي تصل الى السحقاق وهي جلدة رقيقة بين اللحم وعظم الراس والموصصة وهي التي توضع العظم أي تحته والمهاشمة وهي التي تكسر العظم والمتقلة وهي التي تنقل العظم بعد الكسر أي تنقله والامة وهي التي تصل الى أم الراس وهو الذي في الدماغ كذا في الهداية * ثم الحافضة التي تحرق المجلدة وتصل الى الدماغ ولم يذكرها محمدرجه الله تعالى لان الانسان لا يعيش منها كذا في محيط السرخسي * ولا قصاص في غير الموضحة وهذا رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي ظاهر الرواية يجب القصاص فيما دون الموضحة ذكره محمدرجه الله تعالى في الأصل وهو الأصح كذا في التبيين * وبه أخذت عامة المشايخ كذا في المحيط * وفي الموضحة القصاص ان كان عمدا كذا في التبيين * وما فوقها من الشجاج لا قصاص فيه ما لا يجاع وان كان عمدا كالمهاشمة والمتقلة كذا في المجوهرة النيرة * وفي كل ما ذكر من الشجاج انه لا يجب القصاص فحكمها عمدا وحكم الخطأ سواء فيجب فيها اذا كانت عمدا ما يجب فيها اذا كانت خطأ كذا في المحيط * وفي الموضحة ان كانت خطأ نصف عشر

٨١

الدية وفي الهاشمة عشر الدية وفي الامة عشر الدية ونصف عشر الدية وفي الامة ثلث الدية وفي الجائفة ثلث الدية فان نفذت فمما جازت ففهم ما جازت في الدية كذا في الهداية * وفي هذا كله اذ ابرأ ولم يبق لها اثر لا يجب شيء لا عند محمدرجه الله تعالى فانه قال يجب مقدار ما انفق الى ان يبرأ هكذا ذكر شيخ الاسلام كذا في الذخيرة * شيخ رجلا متقلة فبرأت وبقي شيء من اثرها جد البرء وان قل فعليه رأس المتقلة لان الارش اذا وجب لا يسقط الا اذا زال وجوبه من كل وجه هكذا في المحيط * وبه بقي كذا في الظهيرية * وفيما قبل الموضحة الشجاج الست اذا كانت خطأ حكومت العدل هكذا في المحيط * واختلفوا في تفسير حكومة العدل فقال النجاشي السيد في ذلك ان يقوم لو كان مملوكا بدون هذا الاثر يقوم مع هذا الاثر ثم ينظر الى تناوب ما بين التيمين فان كان نصف عشر القيمة يجب نصف عشر الدية وان كان بقدر ربع العشر يجب ربع عشر الدية وعليه الفتوى كذا في الكافي * ولا تكون الامة الا في الراس أو في الوجه في الموضع الذي تخلص منه الى الدماغ كذا في المحيط * رجل طعن رجلا في اذنه فخرج من الاخرى قال محمدرجه الله تعالى فيه حكومة عدل وان طعن في فيه فخرج من دماغه حتى هذبت من الفم الى الدماغ قال محمدرجه الله تعالى فيه حكومة عدل ومن الدماغ انفذت الى الفرق ففيه ثلث الدية ولو رمى الزج أو السهم في عينه وانفذها في عفاه في عينه نصف الدية وفي الباقي حكومة عدل وان اصاب الدماغ ونفذت فعليه في العين نصف الدية ومنها الى ان تصل الدماغ حكومة عدل وفي الدماغ حتى نفذت الى الفرق ثلث الدية كذا في محيط السرخسي * والمجرحات التي في غير الراس والوجه ففيها حكومة اذا اوضعت العظم أو كسرت اذ بقي لها اثر وان لم يبق للجمجمة أو تعرضت في حنيفة أو في يوسف رحمه الله تعالى لا شيء عليه وعند محمدرجه الله بانه قيمة ما انفق عليه ان يبرأ كذا في محيط السرخسي * والجائفة ما يصل الى الجوف من البطن أو الظهر أو الصدر أو ما يتوصل من الرقبة الى الموضع الذي اذا وصل اليه الشراب كان مقطرا فذلك كله جائفة وما فوق ذلك فليس بجائفة ولا يبيح في اليدين والرجلين والفخذ والقدم والرأس جائفة وان كانت

قوله ولم يذكرها محمدرجه الله تعالى
لم يذكرها محمدرجه الله تعالى
لا سبق لها اثر في الغالب
وما لا اثر لها لا حكم لها فكان
عليهم ان لا يذكروا الحكم
تأسوا بما في غالب الكتب

المجراحة بين الاثنين والذي كرتي تصل الى الجوف فهي جائفة كذا في السراج الوهاج * وقصاص
 الشجرة يستوفى على مساحة الشجرة في طولها وعرضها فاذا كانت في مقدم الرأس أو في مؤخره
 أو وسطه أو جنبه فعل مثل ذلك في الشاح في ذلك المرضع بالرأس ولو شجره موضحة فاختدت ما بين قرني
 المشجوع وهي لا تأخذ ما بين قرني الشاح غير المشجوع إن شاء الله تعالى وبما أمّن أي جانب شاء حتى يبلغ
 مقدار طول الاولى الى حيث يبلغ ثم يكف وإن شاء أخذ الارش وإن كانت أخذت ما بين قرني الشاح
 أيضا يفضل فإن شاء أخذ الارش وإن شاء اقتص ما بين قرني الشاح ولا يزيد وإن كانت في طول رأس
 المشجوع وهي تأخذ من جهة الشاح الى قفاه فإن شاء أخذ الارش وإن شاء اقتص الى مثل موضعهما من
 رأسه ولا يزيد عليه وإن كانت من جهة المشجوع الى قفاه ولم يبلغ من الشاح الا الى نصف ذلك فإن شاء
 أخذ الارش وإن شاء اقتص مقدار شجرته الى حيث يبلغ وبما أمّن أي الجنائين كذا في الذخيرة والمهبط *
 شجرة عشرين موضحة إن لم تقط البرص بدية كاملة في ثلاث سنين وإن تقط البرص بدية كمال لدية
 في سنة واحدة كذا في الكافي في باب التفرقات * ومن شجر رجلا موضحة فذهب عقله أو شعره مع
 رأسه فلم يثبت دخل ارش الموضحة في الدية ولم يدخل ارش الموضحة في غير هذين وإن تثنى بعض الشعر
 أو شيء يسير منه فعليه ارش الموضحة ويدخل فيه الشعر وهذا إذا لم يثبت شعر رأسه أما إذا ثبت وجب كما
 كان فلا يلزمه شيء هكذا في الجوهر النيرة * ولو شجر رجلا في حافة موضحة خطأ وسقط فلم يثبت
 كان عليه نصف الدية ودخل ارش الموضحة في ذلك كذا في السراج الوهاج * وإن ذهب سمعه
 أو بصره أو كلامه فعليه ارش الموضحة مع الدية قالوا هذ قول أبي حنيفة * ومحمد رحمه الله تعالى وعن
 أبي يوسف رحمه الله تعالى إن الشجرة تدخل في دية السمع والكلام ولا تدخل في دية البصر كذا في
 الهداية * ومن شجر رجلا موضحة محمد أذهب عيناه فلا قصاص في شيء منه عند أبي حنيفة رحمه الله
 تعالى ويحب الدية فيهما وقال في الموضحة القصاص والدية في البصر ويروى ابن سبعة عن محمد رحمه
 الله تعالى أنه يجب القصاص في الموضحة والعين كذا في الكافي * رجل أصاب ذهب شعره من
 كبر فشجره موضحة إنسان متعمد قال محمد رحمه الله تعالى لا يقتص وعليه الارش وإن قال الشاح
 رضيت أن يتص مني ليس له ذلك وإن كان الشاح أيضا أصاب فعليه القصاص كذا في مهبط
 السرخسي * وفي واقعات الناطق موضحة الاصابع نقص من موضحة غيره فكان الارش نقص
 أيضا وفي الهاشمية يستويان وفي المتنق شجر رجلا أصاب موضحة خطأ فعليه للشجرة ارش دون الموضحة
 في مال وإن شجره هاشمة ففيها ارش دون ارش الهاشمية على عاقلة كذا في المهبط * والله أعلم

* (الباب التاسع في الامرياء الجنائية ومساائل الصبيان وما يناسبها) *

رجل أمر غيره بأن يقتله فقتله بسيف فلا قصاص فيه ولا تلزم الدية في أصح الروايتين عن أبي حنيفة
 رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ولو أمره أن يقطع يده أو يفتأ عينه ففعل فلا
 ضمان في الوجهين كذا في الظهيرية * في المتنق رجل قال لغيره أقطع يدي على أن تعطيني هذا
 الثوب أو هذه الدراهم ففعل لا قصاص عليه وعليه خمسة آلاف درهم كذا في المهبط * ولو قال
 بعت دمي منك بفس فقتله يجب القصاص كذا في الظهيرية * رجل قال لا تحادث ابني أو اطع
 يدا بني وهو صغير يجب عليه القصاص وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال استحسن في ذلك وأغره
 الدية ولو قال أقتل عبدي أو قطع يده ففعل فلا شيء عليه من الضمان كذا في الواقيات الحماسية * ولو
 قال أقتل أخى فقتله ولا أمرأته قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى استحسن أن أحد الدية من القاتل ولو
 أمره أن يشجره فشجره فلا شيء عليه فإن مات كان عليه الدية كذا في الظهيرية * لو قال لرجل أقتل

اي قتله فعلى القتال الدية لانيه ولو قال اقطع يد أي فقطعه فعليه القصاص كذا في الواهبان
 الحسامية * رجل قال لعبد الغير اقتل نفسك فقتل نفسه فعليه قيمته كذا في الغنيرية * في
 المتفق رجل قال لا تخرج علي قرصا بمحجر فخرج به رجلا يصا من مثله ويسمى جانيا ولا يسمى قاتلا
 ثم مات من ذلك فلا شيء على الجاني وان جرحه رجلا لا يصا من مثله فهذا قاتل ولا يسمى جانيا
 فعليه الدية ولو قال اجن علي فقتله بالسيف لم اقص منه وجعلت الدية في ماله كذا في المييط * ولو
 امر صبي صديقا بقتل انسان فقتله وجبت الدية على عاقله القاتل ولا ترجع عاقلة الصبي على عاقلة الاخر
 كذا في فتاوى قاضي مضيان * ولو كان المأمور عبد ارجع موالي العبد ما دفع على الاخر كذا في شرح
 الزبادات للعتابي * رجل امر صديقا بقتل رجل فقتله فكانت الدية على عاقلة الصبي وترجع عاقلة
 على عاقلة الاخر كذا في فتاوى المفتين * وان كان المأمور عبد بمحجور صغير او كبير يحجر مولاه بين
 الدفع والفداء وايضا اختار رجوع بالاقول على الاخر في ماله كذا في شرح الزبادات للعتابي * ولو امر
 بالغ بقتل ذلك كان العثمان على القاتل ولا شيء على الاخر كذا في فتاوى قاضي مضيان * رجل امر
 صديقا بقتل دابة انسان او بخرق ثوبه او باكل طعامه ففعل فعليه الدية على الصبي في ماله ويرجع بذلك
 على الاخر ولو امر الصبي بالغ بقتل رجل ففعل ايضن الصبي كذا في محيط السرخسي * ولو ان هذا
 ما دون ارميدا بقتل ثوب انسان او ارسل صديقا حاجته فخطب الصبي قال ابو حنيفة رحمه الله
 تعالى ايضن الاخر ولو امره بقتل رجل ففعل لا ايضن الاخر كذا في فتاوى قاضي مضيان * عبد
 ما دون صغير او كبير ارميدا بمحجور او ما دون صغير او كبير اقتل رجل فقتله وخبر المولى بين الدفع
 والفداء يرجع بالاول في رقة الاخر كذا في المييط * وان كان الاخر عبد المحجور والمأور وكذلك
 واختاره مولى القاتل الدفع او الفداء لا يرجع على مولى الاخر في الحال ولكن يؤخذ به بعد العتق ولو
 كان الاخر صغيرا ههنا لا يؤخذ به بعد العتق ايضا وان كان المأمور صديقا او لا امر عبد بمحجور اقب
 الدية على عاقله الصبي ولا يرجعون على مولى العبد في الحال ولا بعد العتق كذا في شرح الزبادات
 للعتابي * مكاتب صغير او كبير امر عبد بمحجور او ما دون صغير او كبير اقتل رجل وقتل ودفعه
 مولاه او ودها مخرج على المكاتب بقيمة العبد الان تكون قيمة العبد أكثر من عشرة آلاف درهم
 فيدفع بربع بعشرة آلاف درهم الا عشرة فان عجز المكاتب كان لمولى القاتل ان يتبع مولى المكاتب
 ويطلبه بدينه وان اتفق بعد ما عجز وقبل العجز فان شئ مولى العبد المدفوع اتبع العتق بالاقول من قيمة
 عبده ومن قيمة العتق وان شئ المدفوع اتبع العتق بجميع ذلك كذا في المييط * وان كان الاخر مكاتب
 صغيرا او كبير والمأمور صبي - من تجب الدية على عاقله الصبي وترجع عاقلة على المكاتب بالاقول من
 قيمته ومن الدية لان هذا حكم جنسية المكاتب كذا في شرح الزبادات للعتابي * فان عجز المكاتب
 ورد في الرق فان كان عجز قبل ان يقضى القاضي بقيته للعاقلة بطل حق العاقلة عن المكاتب وان
 كان عجز بعدما قضى القاضي عليه بالقيمة للعاقلة قبل الاداء فعلى قبلي اي خيفة رحمه الله تعالى بطل
 حقهم منه في الحال وتأخر الى ما بعد العتق وعلى قوله لا بطل ويؤخذ به في الحال كذا في المييط *
 وان عجز بعد القضاء وادى شأنا من ذلك فما أدى بطل لعاقلة القاتل والمأور بطل عند اي خيفة رحمه
 الله تعالى وعندهما لا بطل لكن يباع بما بقي من دينهم الا ان قدسهم المولى كذا في شرح الزبادات
 للعتابي * فان اعتمه المولى بعد العجز بعد ما قضى القاضي عليه بالقيمة فعاقلة القاتل بالمحارن
 شأنا ضمنوا المولى قيمته لا غير ويرجعون بالساق على العتق وان شأنا ضمنوا العبد وما كان لهم ان
 يضمنوا المولى والعبد قولهما فانما عند اي خيفة رحمه الله تعالى فليس لهم تضمين المولى اذ ليس لهم

قوله الا ان قدسهم أي
 يعطهم الفداء والغدير
 للعاقلة ولو قال الا ان قدسهم
 أي العبد لكان أظهر

نضمن العبد للمال فالمولى ما اعتق عبد امدىونا فلهذا لا يضمن ولولم يهزول لكنه ادى فعتق وكان قبل قضاء القاضي عليه بالقيمة او بعدا لقضاء فالعاقلة يرجعون عليه بالقيمة حاله الا انهم يرجعون بحسب ادايتهم وهم يؤذون في ثلاث سنين في كل سنة ثلث الدية ويرجعون في السنة الاولى ثلث القيمة وفي السنة الثانية ثلث آخر وفي السنة الثالثة ثلث آخر كذا في المحط * وان كان الامر بالمأمور به كاتبين يجب الضمان على القاتل ولا يرجع على الا كذا في شرح الزيارات للعتابي * رسل امرأتان يضرب عبده سوطا فضربه سوطا وشعبه موضحة او قطع يده فبات من ذلك فقد بطل نصف الجنائية في النفس ويلزم الجاني النصف كذا في مختصر الجامع الكبير * رجل له عبد امرجلان يضربه سوطا فضربه سوطين وضربه المولى سوطا ثم ضربه ابنتي سوطا آخر ثم مات من ذلك كله فعلى عاقلة المأمور ارش السوط الثاني وضربا سوطا وسدس قيمته مضروبا أربعة أسواط وعلى عاقلة الاجنبي ارش السوط الرابع وضربا ثلاثة أسواط وثلث قيمته مضروبا بأربعة أسواط وبطل ما سوى ذلك فان كان المأمور بضربه ثلاثة أسواط والمسئلة بمجالها فهو كذلك الا ان على عاقلة المأمور ارش السوط الثالث ايضا وعلى الاجنبي ارش السوط الخامس مضروبا بأربعة أسواط وثلث قيمته مضروبا بخمسة أسواط كذا في محط السرخسي * عبيدين رجلين امرأ أحدهما صاحبه ان يضربه سوطا فضربه سوطا ثم ضربه سوطين ثم اعتقه الضارب ثم ضربه سوطا آخر فبات من ذلك كله فعلى الضارب نصف ارش الثاني مضروبا سوطا في ماله وعليه ايضا ان كان موسرا الشريكه نصف قيمته مضروبا سوطين وعليه ارش السوط الثالث مضروبا سوطين ونصف قيمته مضروبا ثلاثة أسواط في ماله ومع ذلك كله يستوفى من المعتق نصف القيمة التي احوال الشريك وما بقي لورثة العبد فان لم يكن له وارث لم يرث المعتق من ذلك وورثه اقرب الناس اليه من عصبة المعتق وان كان المعتق معسرا فعلى الضارب نصف ارش السوط الثاني مضروبا سوطا في ماله وعلى عاقلة ارش السوط الثالث مضروبا سوطين ونصف قيمته مضروبا ثلاثة أسواط يأخذ المولى الذي لم يعتق من ذلك نصف قيمته مضروبا سوطين وما بقي فنصفه للمولى الذي لم يعتق ونصفه لعصبة المعتق كذا في مختصر الجامع * عبيدين رجلين قال أحدهما لصاحبه اضربه سوطا فان زدت فهو حر فضربه ثلاثة أسواط فبات من ذلك كله فعلى الضارب نصف ارش السوط الثاني مضروبا سوطا في ماله وعلى المعتق ان كان موسرا الشريكه نصف قيمته مضروبا سوطين وعلى الضارب ارش السوط الثالث مضروبا سوطين ونصف قيمته مضروبا ثلاثة أسواط ويكون ذلك على عاقلة فيستوفى اولى العبد ويأخذ المعتق من ذلك ما غرم ويكون الباقي لورثة العبد وان لم يكن له ورثة فللعالم وان كان المعتق معسرا فلا ضمان عليه وعلى الضارب الضمان كما وصفنا كذا في محط السرخسي * الارش السوط الثالث كذا في مختصر الجامع الكبير * ويكون نصفه في ماله ونصفه على العاقلة فيأخذ الضارب من ذلك نصف قيمة العبد مضروبا سوطين فان بقي شيء فلورثة العبد كذا في محط السرخسي * وان لم يكن له وارث فنصفه للمولى المعتق ونصفه لاقرب الناس الى الضارب من العصبة وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في مختصر الجامع الكبير * ولو كانت المسئلة بمجالها ثم ضربه الامر سوطا ثم ضربه الاجنبي سوطا فبات من ذلك كله فعلى المأمور نصف ارش السوط الثاني مضروبا سوطا في ماله للشريكه وعلى عاقلة المأمور ان كان المعتق موسرا ارش السوط الثالث مضروبا سوطين وسدس قيمته مضروبا بخمسة أسواط وعلى الامر ارش السوط الرابع مضروبا ثلاثة أسواط وثلث قيمته مضروبا بخمسة أسواط في ماله وعلى عاقلة الاجنبي ارش السوط الخامس مضروبا بأربعة أسواط وثلث قيمته مضروبا بخمسة أسواط ويكون ما أخذ من عاقلة الاجنبي ومن

الامر ومن المأمور العبد دوا أخذ المأمور من الامر نصف قيمة العبد مضروبا سوطين ويرجع الامر ذلك في مال العبد وما بقي من ماله فلعصبه المولى الامر ان لم يكن للعبد عصبه كذا في عبط الامر عسى * وان كان الامر مضربا فعلى المأمور نصف ارض السوط الثاني في ماله وارض السوط الثالث وسدس قيمته مضربا خمسة لسوط نصف ذلك عليه ونصفه على عاقبته وعلى الامر ما قد وصفنا اذا كان موسرا الا ان ذلك على عاقبته وعلى الاجنبي مائة ووصفنا بواخذ المأمور من ذلك نصف قيمة العبد مضروبا سوطين وما بقي فهو ميراث لعصبه المولى كذا في مختصر الجامع الكبير * في العيون اذا قارب لرجلين لضربا مملوكي هذا مائة سوط فليس لاحدهما ان يضرب المائة كلها وان ضربه احدهما تسعة وتسعين وضربه الاخر سوطا واحدا في القيس يضمن ضارب الاكثر وفي الاستحسان لا يضمن كذا في التارخاتمة * رجل اعطى حبيسا سلاحا لمسكه فقطب الصبي بذلك تحب دية الصبي على عاقلة المعطى ولو لم يقل له امسكه في المختار انه يضمن ايضا ولو دفع السلاح الى الصبي فقتل الصبي نفسه او غيره لا يضمن الدافع بالاجماع كذا في الخلاصة * ولم يرد بقوله عبط الصبي ان الصبي قتل نفسه فان هناك لاضمان على المعطى انما اراد به انه يقطع من يده على بعض بدنه وعطبه به كذا في التارخاتمة * رجل قال لصبي محبوا بعد هذه الشجرة واقض لي ثمنها ففعل الصبي وسقط وملك كان على عاقلة الامر دية الصبي وكذا لو لم ير بجهل شيء او كسر حطب ولو قال لصبي اصعد هذه الشجرة واقض الثمن لم يقل لي ففعل الصبي ذلك وعطب واختلف للشايخ والصحاح انه يضمن سواء قال انقض في الثمن او قال انقض الثمن كذا في فتاوى قاضى خان * وفي الجامع الصغير قال العبد الغير ارتق هذه الشجرة واقض الثمن كذا كانت مفعول وسقط ثمنه لم يضمن ولو قال حتى آكله والمثلة يصالحها ضمن كذا في المحيط * ولو امره العبد بكسر حطب او بجل اخر ضمن ما يولد منه كذا في الخلاصة * رجل حمل صبي على دابة وقال له امسكه الى ولم يكن له منه سبيل فسقط عن الدابة ومات كان على عاقلة الذي حمله دية سواء كان الصبي عن مركبه ثوبا ولا مركب وان سير الصبي الدابة فاطأ انسانا فقتله والصبي مستمسك عليها فدية القتل تكون على عاقلة الصبي ولا شيء على عاقلة الذي حمله عليها وان كان الصبي من لا يصير على الدابة لصغر ولا يستمسك عليها فدم القتل يهدر وان سقط عن الدابة والدابة تسير هات الصبي كانت دية الصبي على عاقلة الذي حمله على كل حال سواء سقط به ما سارت الدابة او قبل ذلك وسواء كان الصبي يستمسك على الدابة او لا يستمسك كذا في فتاوى قاضى خان * واذا حمل الرجل مع الصبي على الدابة ومثله لا يضرب ولا يستمسك عليها وطئت الدابة انه انما فقتله والدابة على عاقلة الرجل خاصة وعليه الكفارة ولو كان الصبي يضرب الدابة ويسير عليها فالدية على عاقلة ما اجبها ويرجع عاقلة الصبي على عاقلة الرجل كذا في المبسوط للدرعسي * ولو ان عبدا حمل صبي او على دابة فوقع الصبي من الدابة فدية الصبي تكون في عتق العبد يدفعه المولى بها او يهدى وان كان العبد مع الصبي على الدابة فدار عليها فوطئت الدابة انسانا ومات فعلى عاقلة الصبي نصف الدابة وفي عتق العبد نصفها كذا في فتاوى قاضى خان * واذا حمل الحر الكبير العبد الصغير على الدابة ومثله يضربها ويقتل عليها ثم امره ان يسير عليها فاطأ انسانا فقتله في عتق العبد يدفعه به مولاه او يهدى ويرجع مولاه لامل من قيمته ومن الارش على العاصب ولو حمله عليها وهو لا يضرب الدابة ولا يستمسك عليها فاسارت الدابة وطئت انسانا فدمه يهدر وان كانت واقعة حيث اوقفها لم يصح جانيها حتى لو ضربت رجلا بيدها او رجلا او كدمته لا شيء على الصبي فيه واضمان على الذي ارفهها عليه عاقلة الان يكون اوقفها في ملكه فدية ان لا ضمان عليه كذا في شرح المبسوط *

رجل رأى صبياً على حائط أو متجراً فسلحجه الرجل وقال لا تقع فوق الصبي ومات لا يغفر الرجل
 القاتل ولو قاتل له وقع فوق الصبي ومات يظن النمل ديتة كذا في فتاوى قاضي خان * صبي
 في يده فخذته أمه من يده والاب مسك حتى مات فدية الصبي على الجناح ويرث منه الاب
 ولو جذا حتى مات فالدية عليهما ولا يرث الاب كذا في الوقعات الحماسية * صبي مات في المساء
 أو سطر من السطح فمات فان كان من محقة نفسه لا شيء على الابوين وان كان من لا يصفه نفسه
 فعليه الكفارة ان كان في حجرهما وان كان في حجر أحداهما عليه الكفارة هكذا عن نصير وعن
 أبي انقاسم في الولد من ذلم تعا هذا الصبي حتى سقط من سطح ومات أو احترق بالنار لا شيء عليه
 ان التوبة والاستغفارة لا تار القية في الميت وجهه لله تعالى على أنه لا كفارة عليهما ولا على
 أحدهما إلا ان يسقط من يده والقوى على ما اختاره أبو الليث رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية *
 وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضي خان * الام اذا تركت الصبي عند الاب وفدت والصبي يقبل ثدى
 غيره ما علم ياخذ الاب للصبي فترا حتى مات جوعاً فالاب آثم وعليه الكفارة والتوبة وان كان لا يقبل
 ثدى غيره ما رمى تعلم بذلك فاه ثم عليه فموت التي ضيعته وعليه الكفارة حكمه من نصير وينبغي
 أن تكون المنفعة محتاجة كالمشاة ولي كذا في المحيط * بنت ست سنين حلت وكانت جالسة في
 جنب البار ففترحت اذ تم دمد خروج الاب الى بعض المجران فاحترقت لبيبة هبات لا دية على الام
 لكن اذا كان لها مال يجني أن تنفق رقية مؤمنة والأصابت شهرين متتابعين وتكون على تاسف
 وندامة واستغفارة لمن اياه يفوقها وهذا سبب الكلام في وجوب اسكفة رقة من سجدات في
 الظهيرية * وفي الأصل اذا غصب ابن رجل صبياً حرأودب به فمات فهذا على وجهين اما ان مات
 بأمر لا يمكن الا حرأوزا والتمسك عنه أن أصابته حتى وفي هذا أوجه لا ضمان على الغاصب بالاجماع
 واما ان مات بأمر يمكن الاحتراز والتمسك منه بأن قتل أو صابه حجر أو سقط عليه حائط أو زلات
 مساقه من السماء فأصابته وقتلته أو نهشته حية أو أكله سبع أو رزى من حائط أو رجل فان
 الغاصب يضمن في قول علي ثلثا ثلاثة ووجه على انه لو قتل الصبي نفسه فلا ضمان على الغاصب
 وفي العبد يضمن مات بأمر يمكن التمسك به أو بأمر لا يمكن التمسك به كذا في المحيط * ولو غصب صبياً
 وقربه الى المالك فهلك كان عليه دية ان كان حرأ كذا في فتاوى قاضي خان * واذا قتل الصبي
 المغصوب رجلاً لا يمكن على الذي اغتصمه من ذلك شيء كذا في المحيط * واذا أودع صبي عبداً فقتله
 فعلى عاقبة القيمة وان أودع طعاماً فأكله لا يضمن وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى
 وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يضمن في لوجهين وعلى هذا اذا أودع العبد المحجور ما لا فاسد له
 لا يؤاخذ بما ضاع في الحال عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ويؤاخذ به بعد التقى وسند
 أبي يوسف رحمه الله تعالى يؤاخذ به في الحال وعلى هذا الخلاف الاقراص والاغارة والبيع والتسليم
 في العبد والصبي والخلاف في الصبي العاقل في الصحيح حتى يضمن غير العاقل بالاجماع وان اسلمك
 ما لا من غير اذاع ضمن كذا في الكافي * الاب اذا ضرب الابن في ادب أو الوصي ضرب اليتيم فمات
 يضمن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان ضربه المعلم ان كان بغير اذنهما فلا ضمان على أحد زوج
 ضرب زوجته في ادب فمات ضمن وعلى الاب الكفارة والدية وعلى المؤدب لكفارة دون الدية وعلى
 الزوج الكفارة والدية جميعاً كذا في الوقعات الحماسية * والولدة اذا ضربت ولدها صغيراً لتاديب
 فلا شك أنها تضمن على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقد اختلف فيه المشايخ على قولهما بعضهم
 قالوا لا تضمن وبعضهم قالوا هي ضامنة كذا في المحيط * رجل ضرب ولده الصغير في تعليم القرآن قال

أرضه فترجمته تعالى يعين الوالد منه ولا يرثه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يرث الوالد ولا يعين
 كذا في فتاوى قاضي خان * الحجل * والنساء والزناغ * والختان إذا جمح أو قصد أو برغ * وحقن بادن
 صاحبه قسري إلى النفس ومات لم يعين كذا في السراجية * الزناغ * والأصاذا والحجل * الخنزير * لو قصد
 أو جمح وكان يافن المولى في العبد أو يافن الولي في الصبي وسري إلى النفس ومات فلا ضمان عليهم
 وكذلك الختان في مذهب هؤلاء لا يعينون السراية بلا خلاف كذا في المحيط * ذكر ابن سماعة عن محمد
 رحمه الله تعالى لو أن ختانا ختن صديقا أو والده فموت الخديعة فقتلت الخسفة فمات المسمى فعلى
 طاقه الختان نصف الدية وإن عاش الصبي فعلى عاقلة الختان كمال الدية كذا في محيط السرخسي *
 وهذا الذي ذكرنا فيما إذا قطعت الخسفة وما به يجب نصف الدية رواه محمد رحمه الله تعالى ذكر
 هذه الرواية في مجموعنا نوازله ذكر في الأصل أنه لا يجب شيء لمن ملأ وهكذا ذكر في جناسات الفتاوى
 كذا في الذخيرة * والله أعلم

(الباب الحادي عشر في الجنين)

إذا ضرب بطن امرأة حامل مسلمة أو كافرة فالتقت جنينا ميتا حيا ذكرًا كان أو أنثى فعلى عاقلة
 الفترة وهي عداؤها أو فريس قيمته خمسمائة درهم ويكون موبوءا نعر الولد ولو كان الضارب وإرثا
 لم يرث ولا كفارة فيه كذا في السراجية * وإن التقت ميتين فموتت كذا في خزائن المفتين * والجنين
 الذي قد استبان بعض خدعه كالظفر أو شعر عنقه الجنين التام بجميع الأحكام كذا في اللكافي *
 وإن نزع الجنين بعد ضربة حيا ثم مات فعليه الدية كاملة ولا يحكمه كذا في المسبوط * إن ألفت
 ميتا ثم ماتت الأم فعليه دية بقتل الأم وغرة يالفتها * وإن ماتت الأم من الضربة ثم نزع الجنين
 بعد ذلك حيا ثم مات فعليه دية في الأم ودية في الجنين * وإن ماتت ثم ألفت ميتا فعليه دية في الأم
 ولا شيء في الجنين كذا في الهداية * وإذا نزع رأس أو ولد وصاح فمات رجل وبضه فعليه الفترة
 لأنه جنين كذا في خزائن المفتين * رجل ضرب بطن امرأة فالتقت جنينا حيا * مهلبات ولا تخرجي فمات
 الحي * بعد الانفصال من ذلك ضرب على الضارب في الميت منه * الفترة وبالحمل الدية كاملة كذا في
 الظهيرية * في المتنى جل ضرب بطن امرأة فالتقت جنينا حيا ثم ماتت فالتقت جنينا ميتا ثم ماتت
 الأم بعد ذلك وللرجل النصاب بنون من غير هذه المرأة وليس له ولد من هذه المرأة غير هذا الذي
 ولدت عند الضربة ولها أخوة من أبيها ومما فعل عاقلة لاب دية الولد الذي مع حياته ما تركه
 ذلك منه السدس وما بقي فلاحقة هذا الولد من أبيه * في الأب كقربان كفارة في الولد الواقع حيا
 وكفارة في أمه وأما الولد الذي سقط ميتا فإن غرة عسى * قلبه الأب خمسمائة ويكون للام من ذلك
 السدس وما بقي فهو للولد الذي وقع حيا لأن الغرة غم واحد بالصرة وهو حي حينئذ وترث الأم من
 ذلك السدس أيضا وبصير ما ورثته الأم من جميع ذلك لأخوتها كذا في المحيط * وإن كان في بطنها
 جديا ففترج أحداهما قبل موتها ونزع الآخر بعد موتها أو عاميتا في أيدي خرج قبل موتها
 خمسمائة وأمس في الذي نزع بعد موتها شيء ثم الذي نزع قبل موتها ميتا لا يرث من دية أمه
 ولها ميراثه منه وإن كان الذي نزع بعد موتها نزع حيا ثم مات فعليه دية وله ميراثه من دية أمه
 وعساوت أمه من أخيه وإن لم يكن لأخيه أب حي فله ميراثه من أخيه أيضا كذا في المسبوط *
 وإذا ضرب بطن امرأة وألقت جنينا ميتا والأم حية ينظران كان هذا الحمل حيا بأن كان الحمل من المول
 تحب الفترة ذكرًا كان أو أنثى وإن كان الجنين رقيقا ذكر في ظاهر رواية محمد بن عيسى رحمه الله تعالى أنه
 يعزوم على الهيئة واللون التي انفصل لو كان حيا ثم إذا طرقت قيمته ينظران كان ذكرًا يحجب عليه نصف

عشر قيمته وان كان انشئ يجب عليه عشر قيمتها ولو ضاع الجنبين ولم يملكها فتوفي به باعتبار لونه وهيئته على
تقديرانه حتى يوقع التنازع في قيمته بين الضارب ومولى الامة المضروبة كان القول قول الضارب كذا
في المصنف * وما وجب في جنين الامة فهو في مال الضارب يؤخذ منه حالا في سائر رواه الحسن
رحمه الله تعالى وما وجب في جنين الحرة فهو على عاقلة الضارب الى سنة كذا في شرح الطحاوي *
وفي المتن في رجل ضرب بطن امه والقت جنينا ميتا وماتت الامة قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى على
الضارب قيمة الامة في ثلاث سنين كذا في الذخيرة * وان ضرب بطن امه فاعتق المولى ما في بطنها ثم
القت جنينا حيا ثم مات فيه قيمته حيا ولا تجب الدية وان مات بعد الاعتق كذا في المكافي * واذا باع
الامة بعد الضرب ثم القته فالغرة البائع واذا كان الاب عبدا وقت المضرب ثم عتق ثم خرج الجنبين
فلا شيء للاب اذا اعتبر حال الجنين وقت الضرب هكذا في خزنة المفتين * وفي نوادر شرع اني يوسف
رحمه الله تعالى جعل اعتق ما في بطن امه ثم ضرب رجل بطنها فاعتق جنينا ميتا وله اب حر فعلى
الضارب ما في جنين الحرة وذلك الغرة وفيه للاب دون المولى كذا في المصنف * واذا عتق ابو الجنين
وامه قبل الضرب فهو احق من المولى كذا في خزنة المفتين * وفي نوادر ابن حماسة عن اني يوسف
رحمه الله تعالى رجل قتل لامة الحبلى احذا الولدين اللذين في بطنك حر ثم مات فضرِب انسان بطنها
فألت جنينين ميتين غلام وجارية قال ابو يوسف رحمه الله تعالى على الجاني في الاسلام نصف غرة
وذلك نصف خمسمائة وعليه ايضا في الغلام ربع عشر قيمته لو كان حيا وعليه في الجارية نصف
خمسمائة ونصف عشر قيمتها كذا في المصنف * والمرأة اذا ضربت بطن نفسها او شربت دواء لم تطرح
الولد متمدة او عالجت مرهما حتى سقط الولد ضمن عاقلة الغرة ان فعلت بغير اذن الزوج وان فعلت
بأذنه لا يجب شيء كذا في المكافي * امرأة شربت دواء ولم تنعم به اسقاط الولد ملائتي عليها كذا
في الظهيرية * وفي فتاوى انسئ سئل عن محتلة وهي حامل احوالت لاسقاط العدة باسقاط ولود
قال ان اسقطت معها وجبت عليها غرة ويكون ذلك للزوج كذا في المحيط * رجل اشترى جارية
بألف وروطها فمضت منه ثم ضربت بطنها متمدة لو شربت دواء لم تطرح الولد فالت جنينا ميتا
ثم استحققت الجارية ما قام حتى يقضي للمتحق بالمجارية ومقرها ويرجع المشتري على البائع باقرن
ثم يقال للمشتري ان امك ولدت له وهو حر لانه ولد للغرة ورجع الجنين المحرمضون بالغرة فاذا دفع
ها او فدى بقية المشتري لما اخذت الغرة فقد سلم لك شيء من بدل ولود ولو سلم لك ولود او قيمته الدية
بان كان حيا لمثل القيمة بقاها لمستحق فاذا سلمت لك الغرة وهي خمسمائة وجب ان يقرم بحساب
ذلك الولد المحرم قيمته عشرة آلاف ان كان ذكرا وخمسة آلاف ان كان انثى وخمسمائة سن دية
الغلام نصف عشرها وسن دية الانثى عشرها فتنقسم بحساب ذلك والمستحق اذ دفع او فدى يرجع
بالاقل ان شاء على البائع وان شاء على المشتري فان يرجع على البائع فالبايع يرجع على المشتري
وان يرجع على المشتري لا يرجع على المشتري على البائع ثم للمشتري يرجع على البائع ما غرم من قيمة ولود
بحكم اقنور كذا في شرح الزيادات للعتابي * واذا اشترى امه حاء لا فم يقبضها حتى اعتق ما في بطنها
ثم ضربت انسان بطنها فالت جنينا ميتا حتى اشترى ان شاء الله ذلالة بجميع الفن واتباع الحسنى
بارشها الجنين ارضي حرو طبيبها الفضل وان شاء فسخ البيع في الامة وزمها الولد بحسنه ولو كان
للجنبين اب حر او ارضا حرة مقدم على ولها العاقلة فارش الجنين له في الوجهين ولا شيء للمشتري كذا
في المحيط * ضرب رجل بطن حامل يسكنة اصاب بد الولد في بطنها ففطعها ثم ولد له حاء فمضت
الدية على عاقلة مملوكة كذا في الظهيرية رحمه الله اعلم

* (الباب المحادى عشر فى جنابة الحائط والمجنح والكيف) *

* (وغیرهما مما یحدثه الانسان فى الطريق وما یناسب ذلك) *

یحیی أن یعلم بأن الحائط المائل ان بناء صاحبه مائل فى الابتداء ثم سقط على انسان فقتله أو تلف مال انسان فإنه یضمن سواء تقدم اليه بالنقض أو لم یقدم وان كان بناء غیر مائل ثم مال بمجرور الزمان ثم سقط على انسان أو سقط على مال فأتلفه هل یضمن صاحب الحائط ان سقط قبل التقدم اليه بالنقض فإنه لا ضمان على صاحب الحائط فى قول علما ثلثة اربعة ورحمهم الله تعالى واما اذا سقط بعد ما تقدم اليه بالنقض . فممكن من النقص بعد ذلك ولم یقتض فالتباس ان لا یضمن وفى الاستحسان یضمن . مکذا فى الذخيرة * ثم ماتلف به من النفوس تتحملها العاقلة وما تلف به من الاموال فضا منه عليه كذا فى التبيين * والتقدم الى صاحب الحائط فى الحائط تقدم فى نقضه حتى لو سقط الحائط بعد التقدم وعثر بنفسه فضا فديته على صاحب الحائط وهو قول محمد رحمه الله تعالى وروى أصحاب الامالى عن ابي يوسف رحمه الله تعالى انه لا ضمان على صاحب الحائط والصحيح قول محمد رحمه الله تعالى كذا فى الذخيرة * ولو سقط الحائط على رجل وقتله أو عثر رجل بنقض الحائط ومات ثم عثر رجل بالقتيل فلا ضمان فيه على عاقلة صاحب الحائط ولو كان مكان الحائط جناح أخرجه الى الطريق فوقع على الطريق فعثر انسان بنقضه ومات وعثر رجل بالقتيل ومات أيضا فدية القتيلین جميعا على صاحب الجناح كذا فى المحيط * والتقدم اليه صحيح عند السلطان وعند غیر السلطان كذا فى الكافي * وتفسير التقدم ان یقول صاحب الحق اصحاب الحائط ان حائطك مخوف أو یقول مائل فانقضه حتى لا یسقط ولا تنافى شیء كذا فى المحيط * ولو قيل له ان حائطك مائل یبنى لك ان تهدمه كان ذلك مشورة ولا یكون طلبا كذا فى فتاوى قاضى خان * والشرط الطلب والشهاد لدس بشرط حتى لو طلب بالتفريغ من غیر اشهاد ولم یفرغ مع التمکن حتى سقط وتلف به شیء وهو یقر بالطلب ضمن وفائدة الاشهاد انما ثبات الطلب عند المجرد كذا فى الكافي * وان شهد بالطلب رجلان أو رجل وامرأتان ثبت المطالبة وثبت أيضا بكتاب القاضى الى القاضى واذا أشهد على الحائط المائل عبدان أو كافران أو صبیان ثم اعتق العبدان أو أسلم الكافران أو باع الصبیان ثم سقط الحائط المائل فاصاب انسانا فقتله یضمن صاحب الحائط وكذا لو سقط الحائط المائل قبل عتق العبدین واسلام الكافرین وبلوغ الصبیان ثم شهدا جازت شهادتهما لانهما من أهل الاداء كذا فى فتاوى قاضى خان * ولا یصح الاشهاد قبل ان یبى لانعدام التعدى كذا فى خزائن المفتین * وبشرط لصحة التقدم والطلب ان یمکن التقدم الى من له ولاية التفريغ حتى لو تقدم الى من سكن الدار باجرة أو اعارة فلم یقتض الحائط حتى سقط على انسان لا ضمان على أحد كذا فى الذخيرة * وبشرط دوام تلك الولاية الى وقت السقوط حتى لو خرج عن ملكه بالبيع بعد الاشهاد برئ عن الضمان كذا فى التبيين * ولا ضمان على المشتري فان أشهد على المشتري بعد شرائه فهو ضامن كذا فى الكافي * ولو جرت جنونا مطعنا بعد الاشهاد وارثوا العباد بانه وتحق بدار الحرب وقضى لمحاقه فأفاق المنون واعاد المرتد مسلما فردت علیه لدار ثم سقط الحائط بعد ذلك فأتلف شیءا كان هدرًا وكذلك لو باع الدار بعد ما شهد علیه ثم ردت علیه بعيب بقضاء أو غیره بخدار رؤية وبخدار شرط للمشتري ثم سقط الحائط وتلف شیءا لا یجب الضمان الا باشهاد مستقبل بعد الرد ولو كان الخیار للبائع فان نقض البیع ثم سقم الحائط وتلف شیءا كان ضامنا كذا فى الظهيریه * واذا تقدم الى المشتري الدار فى حائط منها مائل وهو فى الخیار فى الشراء ثلاثة ايام ثم رد الدار بخیار بطل الاشهاد ولو

استوجب البيع لم يطل الاشهاد ولو كان اشهد على البائع في تلك الحالة لم يضمن ولو كان الخبير المانع
 فتقدم اليه فيه فان تقص البيع فالاشهاد صحيح وان اوجبه بطل الاشهاد ولو تقدم الى المشتري
 في تلك الحالة لا يضمن التقدم كذا في المبسوط * ويشترط للضمان ان تقضي مدة يتمكن فيها من
 التفتيش بعد الاشهاد حتى اذا شهد عليه فسقط من ساعته قبل التمكن من تقضه لا يضمن ما تلف به
 كذا في التبيين * ويشترط ان يكون التقدم والطالب من صاحب الحق والحق في طريق العامة
 للعامة فيكتفي بطلب واحد من العامة كذا في الذخيرة * ويستوى ان يطلبه بنفسه - لم اذني
 وفي شرح الطحاوي لو كان مثلاً في الطريق العام فان الخصوصية فيه الى كل واحد من الاساس مسلماً
 كان او ذقياً به ان كان حراً بالغاً قلاً او كان صغيراً اذن له ولديه بالخصوصية فيه او كان عبداً اذن له
 مولاه بالخصوصية فيه كذا في الكفاية * وفي السكة الخاصة بالحق لا يحاسب السكة فيكتفي بطلب
 واحد منهم وفي الدار يشترط طلب المالك والساكن كذا في الذخيرة * وفي الجامع رجل اشهد
 عليه في حائط مائل الى دار رجل فسال صاحب الحائط عن القاضي ان يؤجله يومين او ثلاثة او ما يشاء
 ذلك ففعل التاضي ذلك ثم سقط الحائط واتلف شيئاً كان الضمان واجباً على صاحب الحائط كذا
 في المحيط * ولو اجله رب الدار او ابراه من المطالبة او فعل ذلك سكانها مع ولا ضمان عليه فيماتف
 بالحائط كذا في الكافي * ولو سقط الحائط بعد مضي مدة الاجل كان ضماناً كذا في المحيط * ولو
 اشهد عليه في الطريق ثم استعمل من التاضي فاجله فهو باطل كذا في خزنة المفتين * وكذلك لو لم
 يؤخره القاضي ولكن اخره الذي اشهد عليه لا يضمن لاني حق غيره ولا في حق نفسه كذا في المحيط * ولو
 كان الحائط رهننا فتقدم الى المرتهن فيه لم يضمنه المرتهن ولا الزامن وان تقدم فدل الى الزامن كان
 ضماناً كذا في شرح المبسوط * قال في المنتقى رجل ادعى داراً في يد رجل وفيها حائط مائل يضاف
 سقوطه من الذي يتقدم اليه فيه ويشهد عليه به حتى يعتدل بينة المدعي قال يؤخذ الذي بيده الدار
 بنقضه ويشهد عليه عليه وهي بمنزلة دار لم تدع ما ترك البينة فان نقضه الذي في يديه ثم تركت البينة
 ضمنه الذي نقضه له قيمه الحائط كذا في المحيط * ولو كانت الدار لصغير فاشهد على الاب او الوصي
 صح الاشهاد فان سقط الحائط واتلف شيئاً كان الضمان على الصغير كذا في فتاوى قاضي
 خان * ويصح على امة ايضاً كذا في الكافي * وان لم يسقط الحائط - حتى بلغ الصبي ثم سقط وقتل
 انساناً كان دمه مدراً وكذلك لو مات الاب او الوصي والغلام صغير ثم وقع الحائط على انسان وقتله كان
 دمه هدراً وان تقدم الى الصبي بعد البلوغ تقدماء متقبلاً ثم سقط الحائط على انسان فديته على عاقلة
 الصبي كذا في المحيط * صحيح مال حائطه فالاشهاد على الذي بناه كذا في خزنة المفتين * وفي
 المنتقى اذا وقف دار على المسكين فاخرجها من يده ودفعها الى رجل تحمل غلتها في المسكين فاشهر
 على الوكيل في الحائط المائل - ثم سقط على انسان فالدية على عاقلة الواقف وان اشهر - على الذي
 الوقف يعني المسكين فلا ضمان كذا في المحيط * عدا تاجر له حائط مائل فاشهد عليه فسقط الحائط
 واتلف انساناً كانت الدية على عاقلة مولاه كان على العبد دين لم يكن وان اتلف له دماً لا فضاء
 المال يضمن في عنق العبد يباع فيه وان اشهد على المولى صح الاشهاد ايضاً كذا في فتاوى قاضي
 خان * واذا تقدم في الحائط الى بعض الورثة فالقياس لا ضمان على احدهم ولو كان مستحسن
 فنضمن هذا الذي اشهد عليه بحصة نصيبه مما اصابه من الحائط كذا في المبسوط * حائط مائل
 بين خمسة نفر اشهد على احدهم فسقط على انسان وقتله ضمن الذي اشهد عليه خمس الدية ويكون
 على عاقلة وكذلك دار بين ثلاثة نفر حفر احدهم فيها بئراً وبني حائطاً بغير اذن صاحبيه فغصب به

انسان فمليه ثلثا الدية وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى عليه نصف الدية في المستتين كذا في شرح الجامع الصغير للمصنف الشهد حسام الدين * وان كان المحفر والبناء باذن الباقين لا يكون جنابة كذا في السراج الوهاج * في المستحق رجل مات وترك ابنا واراؤه عليه من الدين ما يستغرق قيمتها وفيها حائط مائل الى الطريق ولا وارث لثمة غير هذا الابن فالتقدم في الحائط اليه وان كان لا يملكها وان وقع الحائط بعد التقدمة اليه كانت الدية على عاقلة الاب دون عاقلة الابن كذا في المحيط * قال محمد رحمه الله تعالى مكاتب اشهد عليه في حائطه مائل فان سقط قبل تمكنه من الهدم لا يضمن وان سقط بعد التمكن من الهدم يضمن وهذا استحسن ويضمن لولي القتل الاقل من قيمته ومن الدية ونسب الحائط بعد عتقه فالدية على عاقلة فان عجز ورث في الرق ثم سقط الحائط لا ضمان عليه ولا ضمان على المولى وكذلك اذا باع الحائط ثم سقط لا ضمان على أحد ولو لم يبعه حتى سقط الحائط فعثر انسان بتقصه وتلف ضمن وان عجز ورث في الرق بخير المولى بين الدفع والفداء ولو عثر انسان بالقتيل فهلك فلا ضمان على صاحب الحائط كذا في شرح الزيادات للعتابي * ولو اشترى كنيفا ونحوه فباعه ارعق فسقط ضمن الاقل من قيمته ومن الارش وان عجز ورث في الرق بخير المولى بين الدفع والفداء ولو عثر انسان بتقص الكنيف يضمن المخرج وكذا لو عثر انسان بهذا القتل فالضمان على المخرج كذا في الكافي * لو أن رجلا قاة مولاة عتاقه رجل وأبوه عبد اشهد عليه في حائط مائل فلم يتقصه حتى عتق الاب ثم سقط الحائط وقتل انسانا فديته على عاقلة الاب ولو سقط قبل عتق الاب فالدية على عاقلة الامم لئله لو اشترى كنيفا ثم عتق أبوه وقع الكنيف على انسان وقتله فالدية على عاقلة الامم لان اشترى كنيف نفسه جنابة وعند ذلك عاقلة مولى الامم كذا في المحيط * اذا كان الرجل على حائطه مائل او غير مائل فسقط به الحائط فأصاب من غير عمله انسانا فقتله فهو ضمان في الحائط المائل اذا كان قد تقدم اليه فيه ولا ضمان عليه فيما سواه ولو كان هو سقط من الحائط من غير أن سقط الحائط فقتل انسانا كان هو ضامنا ولو مات الساقط نظرت في الاسفل فان كان يمشي في الطريق فلا ضمان عليه وان كان واقفا في الطريق قائما واقفا او انما فيه وضمان لدية الساقط عليه وان كان الاسفل في ملكه فلا ضمان عليه وعلى الاعلى ضمان الاسفل في هذه الحالات وكذلك ان تغفل فسقط وانما فتقلب فسقط فهو ضمان لما اصاب الاسفل وعليه الكفارة في ذلك وكذلك لو ترذى من جبل على رجل فقتله فعليه ضمانه وملكه وغير ملكه في ذلك سواء وكذلك لو سقط في بئر احتفرها في ملكه رفق انسان فقتل ذلك الانسان كان ضامنا لديته وان كانت البئر في الطريق كان لضمان على رب البئر فيما اصاب الساقط واسقوط عليه كذا في المبسوط * وضع جرة على حائط فسقطت على رجل فأنقته لم يضمن لانه قد قطع اثر فعد به بوضعه على الحائط وهو في هذا الوضع غير متعد فلا يضاف اليه التلف كذا في الفصول العمادية * اذا وضع الرجل على حائط شيئا فوقع ذلك الشيء فأصاب انسانا فلا ضمان عليه اذا وضعه طولا وما اذا وضعه عرضا حتى خرج طرف منه الى الطريق ان سقط فأصاب الطرف الخارج منه شيئا فانه يضمن وان اصاب الطرف الاخر لا يضمن وكذلك لو كان الحائط مائلا وكان وضع الجذع عليه طولا حتى لم يخرج شيء منه الى الطريق ثم سقط ذلك الجذع على انسان ومات فانه لا يضمن مكذا ذكر في الكتاب واطلق الجواب مطلقا من مشايخنا من قال هذا اذا كان الحائط مائل الى الطريق ميلا يسيرا غير فاحش فاما اذا مال ميلا فحاشا فانه يضمن وان لم يتقدم اليه بالرفع ومنهم من قال الجواب كما اطلقه محمد رحمه الله تعالى لا يضمن في الحالين ولو كان الوضع بعد ما تقدم اليه في الحائط ثم سقط

المجذع وأصاب انسانا يقول بأنه يضمن كذا في الذخيرة * حائط مائل أشهد عليه فوضع صاحبه الحائط أو غيره عليه جرة فسقط الحائط ورعى بالحجرة على انسان فقتله فالضمان على صاحب الحائط ولو عثر بالحجرة أو بقتضها أحدها كانت الحجرة لغير صاحب الحائط فلا يضمن أحد ولو كانت الحجرة زور الحائط يضمن مكذا في الكافي * وفي المنتقى قال محمد رحمه الله تعالى حائط مائل يتقدم إلى صاحبه فما يهدمه حتى ألقته الرمح فهو ضامن كذا في المحيط * وإذا أشهد على أن رجل في حائط من دار في يد فلم يهدمه حتى سقط على رجل فقتله فانكرت العاقلة أن تكون الدار له أو قالوا لا ندري أن الدار له أو لغيره فلا شيء عليهم حتى تقوم البيينة على أن الدار له فإن أقر ذواليد أن الدار له لم يصدق على العاقلة ولا يجب الضمان عليه قياسا وفي الاستحسان عليه دية القتلين أن أقر بالاشهاد عليه كذا في فتاوى قاضي خان * رجل يتقدم إليه في حائط مائل لم يمتصه حتى وقع على حائط مجاره وهدمه فهو ضامن لحائط مجار ويكون للمجار التحجير إن شاء ضمه قيمة حائطه والنقص للضامن وإن شاء أخذ النقص وضمنه لنقصان ولو أراد أن يجيره على البناء كما كان ليس له ذلك ولو جاء انسان وسر بقتض الحائط الأول فالضمان على عاقلة المتقدم عليه وهذا قول محمد رحمه الله تعالى وإن عثر بقتض الحائط الثاني قبل تعيين صاحب الحائط الأول وبعده فلا ضمان على أحد كذا في المحيط * ولو كان الحائط الثاني ملك صاحب الحائط الأول أو يضا يضمن صاحب الحائط من عثر به الثاني كذا في فتاوى قاضي خان * حائطان مائلان أشهد عليهما فسقط أحدهما على الآخر فهدمه فماتت بوقوع الأول أو الثاني أو ينقص الأول فعلى مالك الأول وماتت بقتض الثاني فهو مدر كذا في الكافي * ولو كان مكان الحائط الأول جناح أخره رجل إلى الطريق ووقع على حائط مائل رجل يتقدم إليه ووقع الحائط على رجل فقتله أو عثر رجل بقتض الحائط بعد ما وقع على الأرض فذلك كله على صاحب الجناح كذا في المحيط * وإذا مال حائط رجل ورضه على الطريق وبعضه على دار قوم فتقدم إليه أهل الدار فيه فسقط ما في الطريق منه فهو ضامن له وكذلك لو تقدم أهل الطريق إليه فسقط المائل إلى الدار على أهل الدار فهو ضامن كذا في المبسوط * حائط طويل وهي بعضه ولها الساق فسقط الواهي وغير الواهي وقتل انسانا يضمن صاحب الحائط ما أصابه الواهي منه ولا يضمن ما أصابه غير الواهي وإن كان قصيرا كان ضامنا للكل كذا في التمهيدية * حائط مائل رجل أخذ القاضي صاحبه بالهدم فضمن رجل أن يهدمه بأمره فهو جائز للضمين أن يهدم بغير إذنه ذكره في المنتقى كذا في المحيط * وإذا شهد على رجل في حائط مائل شاهدان فأصاب الحائط أحد الشاهدين أو أباه أو عبده أو أمه كاتبا ولا شاهد على رب الحائط غيرهما لم تجز شهادته هذا الذي يجزى إلى نفسه أولى أحد من لا يجوز شهادته له نفعاً كذا في المبسوط * رجل يتقدم إليه في حائط مائل له لا يخاف أن يقع على الطريق لكن يخاف أن يقع على حائطه أخر صحيح لا يخاف وقوعه فوقع الصحيح في طريق المسكين ولم يقع المائل ولكن وقع الصحيح بنفسه فأتاب انسانا وعثر بقتضه رجل كان هذا كذا في المحيط * لقطه حائط مائل ما شهد عليه فسقط الحائط وأتاب انسانا كانت دية القتل في بيت المال وكذا إذا كفر أو أسلم ولم يوال أحد فهو كالقط كذا في فتاوى قاضي خان * حائط أعلاه رجل وأسفله لا ترفق فالتقدم إلى أحدهما ضمن المتقدم إليه نصف الدية إذا سقط كله وأسقط أعلاه وقد تقدم إليه ضمن صاحب العلو دون صاحب السفلى كذا في محيط السرخسي * وإذا استأجر رجل قوما يهدمون له حائطاً فقتل الهدم من فعلهم رجلا منهم ومن غيرهم فالضمان عليهم والكفارة دون رب الدار كذا في المبسوط * حائط رجل فسقط قبل الاشهاد ثم أشهد على صاحبه في رفع النقص عن الطريق فمهرنح حتى عثر به آدمي

او دابة تخطب كان ضامنا كذا في فتاوى قاضي خان * قال في المنتقى رجل اخرج من عائشة افريرا
ان كان كبيراً ضمن ما اصاب ذلك وان كان صغيراً يسير لم يضمن كذا في المحيط * ولو تقدم الى رجل
في حائط مائل له عليه جناح شارب قد اشترعه الذي باع الدار فقط الحائط والجناح فان كان الحائط
هو الذي طرح الجناح كان صاحب الحائط ضامناً لما اصاب ذلك ولو كان الجناح هو الذي رده
كان الضمان على البائع الذي اشترعه كذا في الميسر * رجل له سفل ولا تحركه ولا تحركه وحما موقوفان
تقدم اليه صاحبهما فلم يهد ما حتى سقط السفل فرمى بالعلو على انسان فقتله فدية المقتول على عاقلة
صاحب السفل وضمان من عثر بنقص السفل عليه ايضاً ومن عثر بنقص العلو فلا ضمان فيه على
احد كذا في المحيط * سفل لرجل وعلو لا تحركه الكل فاشهد عليهما ثم سقط العلو وقتل انسانا
كار الضمان على صاحب العلو كذا في فتاوى قاضي خان * وفي الجماع الصغير رجل اخرج الى
الطريق كنيفاً او ميزاباً او بنى دكاناً او جرساً فلكل واحد من عرض الناس ان يقطع ذلك ويهدمه
اذا فعل ذلك بغير اذن الامام اضر ذلك بالمسلمين اول بضره ويستوى في هذا الحق المسلم والكافر
والمرأة اما ليس للعبد حق نقض الدار المبنية على الطريق هكذا في الخلاصة * فان كانت هذه
الاشياء قديمة لا يكون لاحد حق الرفع وان كان لا يدرى حالها فانها تبطل حديثه حتى كان للامام
حق الرفع كذا في المحيط * هذا اذا بنى على طريق العتمة بئنه نفسه وان بنى شيئاً للعامة كالمعبد
وغيره ولا يضر لا ينقض كذا روى عن محمد رحمه الله تعالى كذا في النهاية * وان اخرج في الطريق
الخاص في سكة غير نافذة فلكل واحد من اهل السكة اذا كان له المرور تحت هذه الاشياء حق النزاع
ومن ليس له حق المرور تحت هذه الاشياء من اهل السكة فليس له حق النزاع وان كانت هذه الاشياء
قديمة فليس لاحد حق النزاع وان كان لا يدرى حال هذه الاشياء تبطل قديمة كذا في المحيط * اذا
اراد رجل احداث ظلة في طريق العامة وذلك لا يضر بالعامة فالاصح من مذهب أبي حنيفة رحمه الله
تعالى ان لكل واحد من اهل السكة حق المنع وحق الطرح وان اراد احداث الظلة في سكة غير
نافذة لا يعتبر فيه الضرر وعدمه عندنا بل يعتبر فيه الاذن من اهل السكة وهل يباح احداث الظلة على
طريق العامة ذكر الحماوي رحمه الله تعالى انه يباح ولا يثم قبل ان يخاصه احد بعد الخاضعة
لا يباح الاحداث ولا الانتفاع وبأن يترك الظلة كذا في الفصول العمادية * وليس لاحد من اهل
الدرب الذي هو غير نافذة ان يشرع كنيفاً او ميزاباً الا باذن جميع اهل الدرب اضر ذلك بهم ولم يضر
هكذا في الخلاصة * قال في الاصل اذا وضع الرجل في الطريق حجراً او بنى فيه او اخرج من حائطه
جذلاً او حفرة شاخصة في الطريق او اشرع كنيفاً او جناحاً او ميزاباً وظلة او وضع في الطريق جذلاً
فهو ضامن اذا اصاب شيئاً وتلفه الا ان التفت اذا كان آدمياً فانه يجب الضمان على عاقلة وان جرح
آدمياً ولم يتلفه ان بلغ ارضه ارض الموصحة فانه يجب على العاقلة وان كان دون ذلك فانه يجب في ماله
ولا كفارة عليه ولا يجرم عن الميراث اذا كان المقتول مورثه وان اصاب مالا وتلفه فانه يجب في ماله
ذكر المسئلة في الاصل مطلقة وانها على التفصيل ان فعل ذلك بغير اذن الامام يضمن وان فعل باذن
الامام لا يضمن قال مشايخنا وانما يجوز للامام ان يأذن بذلك اذا كان لا يضر بالعامة بأن كان
في الطريق سعة فاما اذا كان يضر بالعامة بأن كان في الطريق ضيق لا يباح له ذلك ثم ما ذكر من
الجواب في الكتاب اذا فعل شيئاً من ذلك في الطريق الاعظم او في الطريق في سكة نافذة فاما اذا فعل
شيئاً من ذلك في الطريق في سكة غير نافذة فعطبه به انسان ينظر ان فعله ليس من جملة السكى
لا يضمن حصه نفسه ويضمن حصه شركائه وان فعل شيئاً من جملة السكى فالتقياس كذلك ايضاً

وفي الاستحسان لا يضمن شيئا كذا في الذخيرة * وفي المتن عبد تاجر عليه دين اولاد بن عليه اشترى
 كيقام داره فعطب به انسان فهو في رقبته العبد في قول ابي يوسف رحمه الله تعالى وفي قياس قول
 ابي حنيفة رحمه الله تعالى ان فعل ذلك باذن المولى فالضمان على عاقلة المولى وان فعل ذلك بغير اذنه
 فالضمان في رقبته العبد وان عقر العبد فيه ابنا او بنتا فبما يملك المولى او بغير اذن المولى فعطب به
 انسان فلا شيء عليه وان فعل المولى ذلك بغير اذن العبد فلا ضمان في قياس قول ابي حنيفة رحمه الله
 تعالى وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى هو ضمان في التماس لكن ادع القياس ولا تضمنه وكذلك الراهن
 اذا بنى في دار الراهن او عقر فيها ابنا او ربط فيها دابة بغير اذن المرتهن لم يضمن شيئا كذا في المحيط *
 واذا استاجر رب الدار لهمة لاخراج المجنات أو الطلبة فوقع قتل انسانا قبل أن يفرغوا من العمل فلا ضمان
 عليهم دون رب الدار فبما يملكهم الدية والكفارة وحرمان الارث وان سقط ذلك بعد فرغهم من العمل
 فلا ضمان على رب الدار استحسانا وفي القياس هذا كالاول كذا في الكافي والمنسوط * وهكذا
 في السراج الوهاج والمجموعة النيرة * ولو سقط من ايديهم اجزا او هجرات او عشب فاصاب انسانا
 فقتله فانه يجب الدية على عاقلة من يده وعليه الكفارة كذا في السراج الوهاج *
 ومن اشترى ميرايا في الطريق وسقط فاصاب انسانا فان علم أنه أصابه الطرف الداخل الذي يلي الحائط
 فلا ضمان عليه وان أصابه الطرف الخارج ضمن وان أصابه الطرفان جميعا وقد علم ذلك وجب نصف
 الضمان وهدر النصف وان لم يعلم أي الطرفين أصابه ضمن النصف وهدر النصف استحسانا * وكذا
 في المحيط * وان اشترى جناحا في الطريق ثم باع الدار فاصاب المجنات رجلا فقتله أو وضع خشبة
 في الطريق ثم باع الخشبة وبرىء الى المشتري منها وتركه المشتري حتى عطب بها انسان فالضمان على
 البائع ولا شيء على المشتري كذا في الكافي * ولو وضع خشبة على الطريق فتعقل بها رجل فهو
 ضامن له فان وطئ المار على الخشبة ووقع فبات كان ضامنا له بعد أن لا يتعد الرقعة قال وهذا اذا
 كانت الخشبة كبيرة يوطأ على مثلها فان كانت صغيرة ولا يوطأ على مثلها فلا ضمان على الذي وضعها
 كذا في المنسوط * ولو أن رجلا كس طر يقالم يكن عليه في ذلك ضمان لو عطب به انسان الا ان
 يكون جمع الكساسة في موضع في الطريق فتعقل بها انسان فلو كان كذلك كان الذي كس ضامنا
 كذا في الذخيرة * ولو رش الماء في الطريق أو وضأ فيه ضمن ولم يفضل قالوا انما يضمن الراش اذا
 مر المار على موضع الرش ولم يعلم به بان كان ليلا أو نهارا فاعتبر به ومات وأما ادعاء المار تبارش والمرب
 فلا يضمن وكذلك لو تعمد المار على الحجر والخشب فعثر به لا يضمن الواضع وقال بعض مشايخنا هذا اذا
 رش بعض الطريق أو وضع الحجر والخشب في بعضه فاما اذا رش كل الطريق او احدث الخشب في كله
 فمر عليه وعثر به ضمن الراش والواضع كذا في محيط السرخسي * وان مرت دابة فعطب يضمن على
 كل حال كذا في فتاوى قاضي خان * واذا رش فناه حانوت باذن صاحب الحانوت فعترت انسان
 فما تقاس أن يكون الضمان على الراش وفي الاستحسان يضمن الضمان على الآمر صاحب الحانوت كذا
 في المحيط * ولورش الماء في الطريق وجاع رجل بمحار من احد مما يده وتبعه الا حتى فترلق التابع فانكسرت
 رجلاه ان كان صاحب المحار سائقا لها لا ضمان على احد وان كان غير سائق ضمن الراش كذا في محيط
 السرخسي * سئل محمد رحمه تعالى عن رجل صب ماء في الطريق فاستنقع الماء فيعمد فترلق انسان بذلك
 الجمد الذي صب الماء ضمان له وكذلك لو ذاب الجمد بعد ذلك فترلق به انسان أو القاء في الطريق وهو
 جمد فذاب وترلق به انسان كذا في المحيط * قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى اذا كان الطريق غير نافذ فكل
 واحد من اصحاب الطريق أن يضع فيه الخشب ويربط فيه الدابة ويتوضأ فيه وان عطب بذلك انسان

لا يضمن وإن بنى فيه بناءً وحفر فيه بئرًا فطعن به إنسان كان ضامنًا ولكل من صاحب الدار الانتفاع
 بفناء داره من القاء الطين والحطب ورمط الدابة وبناء الدار والتنوير بشرط السلامة كذا في فتاوى
 قاضي خان * إذا كان الملاك بالتبليغ المرمي بأن يلقى به إنسان أربابية فقد ذكر محمد رحمه الله تعالى
 كما في آخر جنائنا العيون إن كانت السكة غير نافذة فلا ضمان على الزاحي وإن كانت نافذة يضمن
 الذي رمى بالتبليغ وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى هذا جواب القاسم ونحن نسحقون ونقول لا يجب
 الضمان عليهم سواء كانت السكة نافذة أو غير نافذة وفي العيون أنه يكون مقيدًا بشرط السلامة وبعض
 مشايخ زماننا قالوا إن فعلوا ذلك باذن الإمام أو كانت السكة بحال يلحقهم حرج عظيم ينقل التبليغ حتى
 عرف الاذن بالقاء التبليغ وتركه دلالة فالجواب فيه كما قاله الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى والألفاجواب
 كما ذكر محمد رحمه الله تعالى ويؤيد هذا ما حكى عن الفقيه أبي القاسم أنه سئل عن بلدة ذات تبليج بها يكثر
 الطين في الطريق فالتقى كل واحد بفناء داره أو قرب داره فحرقوا فتعذر به إنسان قال أحب إلى أن يكون
 باذن الإمام وإن فعل ذلك بغير اذن الإمام فالقصاص أن يجب الضمان كذا في الذخيرة * وإن تعذر
 بحجر فوقع على حجر آخر ومات فالضمان على وضع الحجر الأول وإن لم يكن له وضع فعلى واضع الحجر الآخر
 كذا في المبسوط * وإن عثر بها أحد في الطريق فوجع على آخر فمات كان الضمان على الذي
 أحدثه في الطريق ولا يضمن الذي عثر به ولو نجي رجل شيئا من ذلك عن موضعه فطعن بذلك رجل
 كان الضمان على الذي شاهده ويخرج الأول من الضمان كذا في فتاوى قاضي خان * ولو وضع
 إنسان سيفًا في الطريق وعثر به رجل ومات وأتكر السيف ضمن صاحب السيف دية وبعض العاشر
 قبة سيفه ولو أنه عثر ثم وقع على السيف فأنكسروا مات الرجل ضمن صاحب السيف دية ولم يضمن
 بالكرشيشا كذا في خزائن الفقيهين * ومن أوقف سباعا في الطريق ضمن ما تلف إذا كان مربوطا
 فأصاب قبل حل الرباط وإذا أصاب بعدما انحل الرباط وزال عن مكانه لم يضمن وكذلك لو طرح بعض
 الهوام على رجل ففقده يضمن وكذا لو أوشى كلبا عقورا على رجل كذا في محيط السرخسي * لو وضع
 في الطريق جرة فاحترق به شيء كان ضامنًا وإن حركته الريح فذهبت به إلى موضع آخر ثم احترق به
 شيء لا يضمن ضامنًا كذا في فتاوى قاضي خان * من أحسب أن من قال هذا إذا حركت عينها عن
 موضعها فاما إذا ذهبت بشرها فأحرق شيئا فإن الضمان يجب عليه في ذلك أيضا وكان الشيخ الإمام
 شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى يقول إذا كان اليوم يوم ريح فهو ضمان وإن ذهبت الريح
 بعينها وكان الشيخ الإمام شمس الأئمة المحلوفي لا يقول بالضمان من غير تفصيل كذا في الذخيرة *
 المحذور إذا أخرج الحديد من الكبر وذلك في حافوته فوضعه على القلب وضربها مطرقة فخرج
 شررها إلى ماريق العامة فأحرق رجلا أو فقات عينه فديته على عاقته ولو أحرقت ثوب إنسان
 فقتله في ماله ولو لم يضربها بالمطرقة ولكن الرمح أخرجت شررها فأصاب ما أصاب فهو مدر كذا
 في الخلاصة * ولو كان المحذور قد التار على طرف حافوته إلى جانب طريق ملي محيط به العلم
 بأن تلك النار تشتعل إلى جانبها في الطريق حتى أحرقت كان ضامنًا كذا في الذخيرة * ولو أن
 رجلا رمى ملكه أو غيره بملكه وهو يحمل نارًا فوقع شرارة منها على ثوب إنسان فاحترق ذكر
 في النوادر أنه يكون ضامنًا ولو طارت الرمح بشرناره والقتنه على ثوب إنسان لا يضمن كذا في فتاوى
 قاضي خان * قال بعض العلماء إن رمي النار في موضع له حق المرور فوقع شرارة في ملك إنسان
 أو ألقها الرمح لا يضمن وإن لم يكن له حق المرور في ذلك الموضع إن وقعت منه شرارة يضمن وإن هبت
 بها الريح لا يضمن وهذا أظهر وعليه الفتوى كذا في خزائن الفقيهين * ولو أن رجلا قعد على الطريق

للبيع ونحوه فتعقل به انسان فلن كان قصوده ماذن السلطان لا يضمن والا فهو ضمان كذا في السرايع
 الوهاج * رجل مرعى نائم فعثر عليه برجله فشق ساقه ثم سقط عليه فاهورت عينه ثم مات الواقع
 فعلى الواقع ارض رجل انائم لانه تلف بصره وعلى النائم دية الواقع ولوما جاعا فعلى النائم دية
 الواقع وعلى الواقع نصف دية النائم كذا في خزائن المفتين * وفي البقال اذا عثر ماش ينائم في الطريق
 فانكسر أصبعه وأصبع النائم فمات فعلى عاقلة كل واحد منهما ما أصاب الاخر وان عطب أحدهما
 فعلى عاقلة السالم دية وان عثر فوقع على وجهه فأصاب رأسه رأس النائم فانهما وانكسر أصبعه ما
 ضمن انائم أصبع الواقع وشعبته والواقع أصبع النائم دين شعبته وان ماتا جميعا فعلى عاقلة النائم
 دية الواقع وعلى عاقلة الواقع نصف دية النائم كذا في الظهيرية * ولوان رجلا مرعى الطريق فسقط
 ميتا من غير حناية أحد فعطب به انسان لم يضمن لالميت ولا عاقلة كذا في الذخيرة * رجل يمشى
 في الطريق فأدركه مرض فوقع مغى عليه أو أدركه ضعف فلم يقدر معه على المشي فوقع على انسان
 فقتله أو وقع على الارض حيا ثم مات فعثر به انسان فالضمان واجب على عاقلة ما فان كان وقع على
 انسان فقتله فعليه الكفارة ولا ميراث له منه وان كان وقع على الارض فمتر به عاثر فلا كفارة فيه
 ولا يحرم الميراث وهذا قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى كذا في المحيط * عبد نام وقع د
 في طريق ودام عليه حتى عثر فغير به أحد ومات فالدية على عاقلة العبد وعاقلة عاقلة المولى وان
 انكسرت رجله وتعدرا البرح ثم اعتقه سيده ثم عثر به أحد صعب على سيده فقتله وكذا لو وقع الدابة
 دابة في الطريق ثم حرره سيده ثم عثر به انسان ومات ضمن السيد قيمة العبد كذا في الكافي * ولو
 قط رجل عبد الرجل ورماء في الطريق ثم اعتقه مولاه ثم عثر به انسان فدية العاثر على من قطه ورماء
 في الطريق ولو كان العبد مع القمط بقدر على الذهاب ثم اعتقه مولاه فلم يذهب حتى عثر به انسان
 كان ارض الجنائية على مولاه ولو كان اجلس العبد في الطريق من غير رباط ولا قاط ثم اعتقه
 مولاه فلم يبرح من مكان حتى عثر به انسان وجب ارض الجنائية على مولاه كذا في المحيط * رجل مر
 في الطريق وهو يحمل جلا فوقع الحمل على انسان فأتلفه كان ضامنا ولو عثر انسان بالحمل الواقع
 في الطريق فمات أيضا كذا في فتاوى قاضي خان * رجل يمشى في الطريق وعليه شيء مولاه عما
 يلبسه الناس فعطب به انسان أو وقع على انسان أو وقع في الطريق فعثر به انسان فلا ضمان عليه
 في شيء من ذلك وان كان لبس مما لا يلبسه الناس فهو بمنزلة المحامل له ويضمن ما عطب به وكذلك
 الرجل يسوق الدابة أو يقودها أو هو راكب عليها سقط عنها بعض أدواتها من سرج أو إنجام أو ما شبه
 ذلك على انسان وقتله أو سقطت الدابة على الطريق أو قطب عن أدواتها على الطريق وعثر به
 انسان ومات فالسائق والقائد والراكب ضامنون لذلك كذا في المحيط * رجل وضع حرة في الطريق
 ورجل اخر وضع جرة في ذلك الطريق أيضا فتدحرجت احدهما على الاخرى فانكسرت الاخرى
 لا يضمن صاحب الجرة التي تدحرجت وان انكسرت التي تدحرجت يضمن صاحب الاخرى وكذلك
 رجل أوقف دابته في الطريق واخر كذلك فتقرت احدهما وأصاب الاخرى لا يضمن صاحب التي
 تقرت ولو عطب التي تقرت بالاخرى يضمن صاحب الواقعة كذا في فتاوى قاضي خان * رجل
 وضع جرة في الطريق وفيها زيت أو ليس فيها شيء ورجل اخر وضع جرة اخرى في الطريق أيضا
 فتدحرجت احدهما فأصاب الاخرى فانكسرتا مال ضمن صاحب الجرة العائنة التي لم تدحرج قيمة
 الجرة الاخرى ومثل الزيت الذي فيها أو ما صاحب الجرة التي تدحرجت فلا يضمن شيئا ولو تدحرجتا
 لا ضمان على واحد منهما ولوما لباحداهما فضربت على الاخرى من غير أن تزول عن موضعهما الذي

وضعها فيه فانكسرتا وانكسرت المائلة أوالة فتمه فعلى كل واحد منهما ضمان ما انكسر بحجره كذا
 فى المحيط * ولو أن رجلا لقترف من الحموض الكبير بحجرة ووضعها على الشط ثم جله أخوه ففعل مثل
 ذلك فتدحرجت الأخيرة وصدمت الأولى فانكسرتا يضمن صاحب الحجر قلة الحجر أو الأولى
 لصاحبها وقيل يضمن كل واحد منهما قيمة جرة صاحبه كذا فى خزائن المفتين * وقال بعضهم الضمان
 على صاحب الحجر فالقائمة على كل حال كذا فى الذخيرة * وضع شيئا على الطريق فنفرت عنه
 دابة فقتلت رجلا فلا ضمان على الواضع ان لم يصبا ذلك الشيء وصح كذا فى الحائط المائل اذا تقدم الى
 صاحبه فسقط على الارض فنفرت عنه دابة وقتلت انسانا لا ضمان عليه انما يضمن صاحب الحائط
 هو الواضع فى الطريق اذا أصاب الحائط شيئا فأنقذه أو أصاب الموضوع شيئا فأنقذه كذا فى المحيط *
 قال محمد رحمه الله تعالى فى الأصل اذا استقر أهل المسجد فى مصيدهم يترامى الماء المطر أو علقوا فيه
 قناديل أو وضعوا فيه بما يصب فيه الماء أو طرحوه فيه حصرا أو تركوا فيه بابا أو طرحوه فيه بواى
 أو ظلاله فلا ضمان عليهم فمن عطب بذلك أما اذا حدث هذه الاشياء غير أهل الحلة فعطب به انسان
 فان فعلوا ذلك باذنهم لم يكن عليهم فى ذلك ضمان أما اذا فعلوا ذلك غير اذن أهل الحلة فأن أحد ثوبا
 بناء أو حفروا بئرا فعطب فيها انسان فانهم يضمنون بالاجماع فاما اذا وضعوا جبال البشر وامنوا أو بطلوا
 حصيرا أو بواى أو علقوا قناديل غير اذن أهل الحلة فتقتل انسان بالمحصير وعطب أو وقع القنديل
 واحترق ثوب انسان أو أفسده قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى بأنهم يضمنون وقال أبو يوسف ومحمد
 رحمه الله تعالى لا يضمنون قال الامام شمس الأنعمه المحلوفى رحمه الله تعالى أكثر مشايخنا أخذوا
 بقوله ما فى هذه المسئلة وعليه الفتوى كذا فى الذخيرة * وان جلس فى المسجد رجل منهم فعطب به
 رجل ان كان فى غير الصلاة ضمن وان كان فى الصلاة لا يضمن وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 وقال لا يضمن بكل حال كذا فى الكافى * وذكر صدور الاسلام ان الظاهر ما قاله كذا فى التبيين *
 وإذا تعدل العبادة بأن كان ينتظر الصلاة أو قصد للتدريس أو لتعليم الفقه أو للاعتكاف أو قصد تذكرة
 الله تعالى أو تيسيره أو قراءة القرآن فعتريه انسان فأتى هل يضمن على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 لا رواية له فى الكتاب والمشايخ المتأخرون فى ذلك مختلفون منهم من يقول يضمن عند أبي حنيفة
 رحمه الله تعالى والمذهب أبو بكر الرازى وقال بعضهم لا يضمن والبعض أبو عبد الله الجرجاني كذا
 فى المحيط * وذكر شمس الأنعمه أن الصحيح من مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الجالس
 لا يتطأ الصلاة لا يضمن وانما الخلاف فى عمل لا يكون له اختصاص بالمسجد كقراءة القرآن ودرس
 الفقه والحديث وذكر الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى فى كشف الغوامض سمعت أبا بكر يقول ان
 جلس اقراة القرآن ومعتكفا لا يضمن بالاجماع وذكر فخر الاسلام والصدرا الشهدانه ان جلس
 الحديث يضمن بالاجماع كذا فى التبيين * لا خلاف فى انه اذا شئ فى المسجد فأوطأ انسانا لو نام فيه
 وانقلب على انسان فهو ضمان كذا فى شرح المبسوط * قال محمد رحمه الله تعالى فى الجامع الصغير
 فى رجل يجعل قنطرة على نهر غير اذن الامام فتر عليها رجل متعمدا فيقع فيعطب فلا ضمان عليه هكذا
 ذكر المسئلة ههنا (واعلم) ان هذه المسئلة على وجهين ان كان النهر مملوكا له فلا ضمان وان لم يكن مملوكا
 له فان كان نهر اخاصا لا قوام مخصوصين فلا ضمان عليه ان كان تمدا للروى عليها ولم يشهد المروى عليها
 فهو ضمان وعلى قياس مسئلة الارش ينبنى انه اذا لم يجد طريقا آخر لمرقه وهو ضاع غير النهر ضمن وان
 تعبد المتي عليه وان كان نهر اعاما لجامعة المسلمين ومدفعيل ذلك غير اذن الامام فالجواب فيه كالجواب
 فيما لو نصب جسرا أو قنطرة على نهر خاص لا قوام مخصوصين هكذا ذكر فى ظاهر الرواية كذا فى المحيط

رجل حفر بئرًا في الطريق فجاء انسان وألقى فيها نفسه متعذرا لايضمن المحافر كذا في فتاوى قاضي خان * اذا حفر الرجل بئرًا في طريق المسلمين في غير فئانه فوق وقع فيها انسان ومات من الوقوع أجمعوا على أنه يجب الدية على عاقلة ولا يجب عليه الكفارة ولا يحرم عن الميراث عندنا وان حفر في فئانه دار ان كان الفئانه بئرًا يكون ضامنًا وان كان الفئانه مملوكه أو كان له حق المحفر في اقديم لا يضمن وان لم يكن ملكا له لكن كان جماعة المسلمين أو مشتركين كان في سكة غير نافذة فانه يضمن هكذا في المحيط * حفر بئرًا في الطريق فجاء انسان وتردى فيها ومات جوعاً أو عطشاً أو غماً لا ضمان على المحافر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا في الظهيرية * رجل حفر بئرًا في المفازة في موضع ليس بمجر ولا طريق لانسان بغير اذن الامام فوق وقع فيها انسان لا يضمن المحافر وكذلك لو قصد انسان في المفازة أو نصب خيمة فحفر بها رجل لا يضمن القاعد والناسب ولو كان ذلك في الطريق ضمن كذا في فتاوى قاضي خان * ولو حفر رجل بئرًا في طريق ثم رجل آخر في أسفلها فوق وقع فيها رجل ضمن المحافر الاول قال محمد رحمه الله تعالى وهذا قياس وبه تأخذ كذا في محيط السرخسي * ولو جاء آخر ووسع رأسها فوق وقع فيها انسان فالتأمين عليه انصفين هكذا ذكر في الكتاب وأطلق الجواب إطلاقاً وقد حكى عن الفقيه أبي جعفر الهندواني انه كان يقصل الجواب في ذلك تفصيلاً فيقول ان وسع الثاني توسيعاً بحيث يعلم ان وضع القدم من الواقع لا في المحفرين جميعاً فالتأمين عليهما نصفان فاما اذا وسع الثاني شيئاً سيراً بحيث يعلم ان وضع القدم من الواقع لا يلاقى موضع حفر الثاني وانما يلاقى حفر الاول فالتأمين على الاول دون الثاني وان وسع الثاني توسيعاً بحيث يعلم ان وضع القدم من الواقع لا يلاقى الاول وانما يلاقى حفر الثاني فالتأمين على الثاني وان كان التوسيع بحيث يجوز ان يكون وضع القدم ملاقباً للمحفرين ويجوز ان لا يكون فالتأمين عليهما نصفان وحكى عن الشيخ الامام الزاهد أحمد الطواويسى انه كان يقول ان وسعها بحيث لا يسع في موضع توسيعه القدم فجاء رجل ووضع قدمه في وسط البئر وسقط فان التأمين على الاول وان وضع قدمه في جانب البئر فالتأمين عليهما نصفان وان وسعه بقدر ما يسع فيه القدم فان وضع هذا الرجل قدمه في وسط البئر فالتأمين على الاول وان وضع قدمه في جانب البئر فالتأمين على الثاني خاصة وان كان لا يدري فالتأمين عليهما نصفان كذا في المحيط * وان حفر بئرًا في الطريق ثم كبسها ان كبسها بالتراب أو بالحصى أو بماء أو من اجزاء الارض ثم جاء آخر وفرغها ثم وقع فيها انسان ومات ضمن الثاني ولو كان الاول كبس البئر بالطعام أو بماء ليس من اجزاء الارض يضمن الاول وكذا لو حفر بئرًا في الطريق وغطى رأسها ثم جاء آخر ورفع الغطاء ثم وقع فيها انسان ضمن الاول كذا في فتاوى قاضي خان * ولو عمل رجل بمحجر فوقع في البئر ضمن واضع المحجر دون المحافر فان كان لم يضعه أحد ضمن المحافر كذا في محيط السرخسي * ولو وضع رجل في البئر حجراً أو حديداً فوق وقع فيها انسان فقتله المحجر أو الحديد كان التأمين على المحافر كذا في المبسوط * رجل حفر بئرًا على قارعة الطريق فجاء انسان وزلق بماء صبه رجل آخر على الطريق فوقع في البئر ضمن فالتأمين على الذي صب الماء وان كان الماسعة اسماء ضمن صاحب البئر كذا في الذخيرة * واذا دفع رجل رجلاً في بئر في ملكه أو في الطريق فالتأمين على الدافع كذا في المبسوط * واذا سقط الرجل في بئر في الطريق فقتلته فقال المحافر ان الواقع التي نفسه فيها عدا فلا ضمان على وقال ورثة الواقع لم يلق نفسه في البئر وانما وقع في البئر من غير قصد وارادته وعليك التأمين كان أبو يوسف رحمه الله تعالى يقول ان القول قول ورثة الواقع ويكرن المحافر ضامنًا وهو القياس ثم رجح وقال القول قول المحافر ولا ضمان عليه وهو الاستحسان كذا في المحيط * واذا حفر

بئر في قارة الطريق فوق فيها انسان وسلم من الوقعة وطلب الخروج منها فتعلق سنان
 في وسطها سقط وعطب فلا ضلعان ولومتي في أسفلها فعضت بحضرة فيها فان كانت الحضرة مريضها
 من الارض فلا ضمان وان كان صاحب البئر اقعها من موضعها ووضعها في ناحية البئر فعلى صاحب
 البئر الضمان مكذاذ كذا في المنتقى كذا في الذخيرة * ولو وقع انسان في بئر في الطريق فاقر رجل
 انه هو الذي حفر البئر كان مصدقا على نفسه دون عواقله وتكون الدية في ماله في ثلاث سنين كذا في
 المسوط * رجل حفر بئرا في ملك غيره فوقع فيها انسان فقال صاحب الارض انا امرته بذلك وانكر
 اولياءه الواقع فالقياس ان لا يصدق صاحب الارض وفي الاستحسان يصدق كذا في الظهيرية *
 ومن حفر او وقف او بنى في الطريق او في سوق العامة باذن السلطان لم يضمن كذا في محيط السرخسي *
 رجل احتفر بئرا في ملكه ثم سقط فيها انسان او دابة فقتل الساقط ذلك الانسان او الدابة كان
 الساقط ضامنا دية من كان فيها وان كانت البئر في الطريق كان الضمان على حافر البئر فيما أصاب
 الساقط والمسقوط عليه كذا في فتاوى قاضي خان * قال محمد رحمه الله تعالى لو حفر حفرة للقلعة
 في دار انسان بغير اذنه فوقع فيها جمار فقات الضمان على الحافر كذا في محيط السرخسي * واذا
 حفر بئرا في الطريق فوقع فيها رجل فقطعت يده ثم خرج منها فصبه رجلان هرض من ذلك ثم مات
 فالدية عليهم أن لا ما كذا في المسوط * ولو وقع ثلاثة في بئر تعلق كل واحد باخر فان ماتوا من
 وقوعهم ولم يقع بعضهم على بعض فدية الاول على الحافر ودية الثاني على الاول ودية الثالث على الثاني
 وان ماتوا من وقوعهم ووقع بعضهم على بعض وقد علم ذلك بأن اخرجوا احياء واخبروا عن حالهم ثم ماتوا
 خوت الاول لا يتخلو عن سبعة اوجه ان مات من وقوعه لا غير فديته على الحافر وان مات بوقع الثاني
 عليه فدية هدر وان مات من وقوع الثالث عليه فديته على الثاني وان مات من وقوع الثاني عليه فدية هدر
 عليه فنصف دمه هدر ونصفه على الثاني ووقعه ووقع الثاني عليه فدية هدر ونصف دمه
 ونصفه على الحافر وان مات من وقوعه ووقع الثالث فالتصف على الحافر ونصف على الثاني
 وان مات من وقوعه ووقع الثاني والثالث عليه فالتصف منه هدر وثلاثة على الحافر وثلاثة على الثاني
 وأما موت الثاني فعلى ثلاثة اوجه ان مات بوقعه فديته على الاول وان مات من وقوع الثالث
 عليه فدية هدر وان مات بوقعه ووقع الثالث عليه فنصف دمه هدر ونصفه على الاول وأما موت
 الثالث فليس له الاوجه واحد وهو وقوعه في البئر فديته على الثاني وأما اذا لم يعرف حال موتهم
 فالقياس ان دية الاول على الحافر ودية الثاني على الاول ودية الثالث على الثاني على عواقله وهو قول
 محمد رحمه الله تعالى وفي الاستحسان ثلث دية الاول هدر وثلث على الحافر وثلث على الثاني ودية
 الثاني نصفها هدر ونصفها على الاول ودية الثالث على الثاني ولو بين محمد رحمه الله تعالى ان
 الاستحسان قول من وقال مشايخنا هو قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى هكذا في محيط
 السرخسي * اذا استأجر الرجل أجيرا ليحفر له بئرا فحفره لا جبر ووقع فيه انسان ومات فان حفر
 في طريق معروف لعامة المسلمين بعرفه كل واحد يضمن الضمان على الاجير اعلم المستأجر بذلك اول
 يعلمه وكذلك اذا حفر في طريق غير مشهور واعلم المستأجر الاجير ان هذا الطريق لعامة المسلمين
 فأما اذا لم يعلم بذلك فالضمان على الامر وهذا بخلاف ما لو استأجر أجيرا ليدفع شاة فذبحها ثم علم ان
 الشاة لغيره الا ترفان الضمان على الاجير اعلم المستأجر ان الشاة لغيره اول يعلمه ثم يرجع اذا لم يعلم
 بفساد الامر وان حفر في الفناء فان كان الفناء لغير المستأجر وقد علم الاجير بذلك واعلم المستأجر بذلك
 فالضمان على الاجير وان لم يعلم الاجير ان الفناء لغير المستأجر ولم يعلم المستأجر بذلك فالضمان على

المستأجر وإن كان الفناء للمستأجر إن قال للاجير في حق المحفر في القديم فالضمان على المستأجر وإن قال ليس في حق المحفر في القديم وإنما هو فاعدا في الاستقصاء الضمان على المستأجر وكذلك في المحبط * إذا استأجر الرجل أربعة رهط محفرون لئلا يثرا وقت عليهم من حفرة فقتل واحد منهم فعلى كل واحد من الثلاثة الباقيين ربع دية وسقط الربع وكذلك لو كانوا أعوانا له وإن كان الذي يحفر واحدا فانهارت عليه من حفرة مقدمه دية كذا في المبسوط * ولو امر عبده أن يحفر يثرا في الطريق فإن كان في غنائه فالضمان على عاقلة المولى وإن كان في غير غنائه فالضمان في رقبة العبد علم العبد بذلك * لا كذا في التارخاية ناقلا عن القبريد * لو احتقر الرجل نهرا في ملكه فحط به ما نسان أودابه لم يضمن وإن حفر نهرا في غير ملكه فهو بمنزلة الثريد يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضي خان * إذا حفر الرجل نهرا في غير ملكه فانشق من ذلك النهر ما غرقت أرض أو قرية كان ضامنا ولو كان في ملكه فلا ضمان كذا في المحيط * ولو سقي أرضه فخرج الماء منها إلى غيرها وأفسد متاعا أو زرعاً أو كرمًا لا يكون ضامنا وكذلك لو أحرق حشيشا في أرضه أو حشيشا في أرضه فخرجت النار إلى أرض غيره وأحرقت شيئا لا يكون ضامنا قيل هذا إذا كانت الرية سببا كنه حين أو قد النار فأما إذا كان اليوم ريحا يعلم أن الريح تذهب بالنار إلى أرض جاره كان ضامنا استقصاء ما كن صب الماء في ميزاب وتحت الميزاب متاع لانسان ففسد به كان ضامنا ولو أوقد النار في داره أو تنوره لا يضمن ما احترق به وكذا لو حفر نهرا أو يثرا في داره فنزلت من ذلك أرض جاره لا يضمن ولا يثور في المحكم أن يحمل ذلك عن موضعه وفيما بينه وبين الله تعالى عليه أن يكف عن ذلك إذا كان يتصرف به غيره كذا في فتاوى قاضي خان * قالوا هذا إذا انشق من الماء بحيث يحمله ملكه في العرف والعادة فأما إذا كان بحيث لا يحمله ملكه فانه يضمن كذا في المحيط * وإن صب الماء في ملكه ونزع من صبه ذلك إلى ملك غيره فأفسد شيئا في القياس لا يكون ضامنا ومن المشايخ من قال إذا صب الماء في ملكه وهو يعلم أنه يتعدى إلى غيره يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضي خان * رجل سقي أرض نفسه فتعدى إلى أرض جاره لن أجرى الماء في أرضه أجراه لا يستقر في أرضه وإنما يستقر في أرض جاره كان ضامنا وإن استقر في أرضه ثم تعدى إلى أرض جاره أن تقدم إليه جاره بالسكرو الاحكام فلم يفعل كان ضامنا وإن لم يتقدم إليه حتى تعدى لم يضمن وإن كانت أرضه صعودا وأرض جاره هبوطا يعلم أنه إذا سقي أرضه يتعدى إلى أرض جاره كان ضامنا ولو موضع المسناة كذا في خزائن المفتين * وإن كان في أرضه ثقب أو حفرة أو أن علم بذلك ولم يسه حتى غسدت أرض جاره كان ضامنا وإن كان لا يعلم لا يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضي خان * رجل سقي أرضه من نهر العامة وكان على نهر العامة أنهار صغارا مفتوحة فوهاها فدخل الماء في الأنهار الصغارا وقد بذلك أرض قوم يكون ضامنا كذا في خزائن المفتين * مملوك حفر يثرا في الطريق هات فيها أنسان فقدها المولى بالدية ثم وقع فيها آخر قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يدفع كل المملوك أو يغديه كذا في التمهيرية * وإذا حفر العبد يثرا في طريق المسلمين فوقع فيها رجل فقال المولى أنا كنت أمرته بذلك لم يضمن عاقلته ولم يصدق على ذلك إلا بدنية فتكون الدية في ملكه كذا في المبسوط * وفي المتن في صدح حفر يثرا على قارعة الطريق فحبا أنسان وقع فيها فمعاغته المولى ثم وقع فيها آخر فعلى المولى أن يدفعه كله أو يغديه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يدفع إليه نصفه ككأنهما وقعا معا فمعاغته ولو ٢ حد الواقفين كذا في المحيط * وإذا حفر العبد يثرا في الطريق بغير إذن مولاه شجاعه عولاه ثم علم بالمحفر ثم وقع فيها رجل هات فعلى المولى قيمة العبد للمولى الجنائية فإن وقع فيها آخر

اشتركا في تلك القصة فان وقع فيها العبد حفات فوارثه شريكهم في تلك القصة أيضا وروى عن محمد بن
 الحسن رحمه الله تعالى ان دمه هدر واصل هذه المسئلة فيما اذا حفر العبد بئرا في الطريق ثم اعقبه
 المولى ثم وقع العبد فيها حفات فدمه هدر في قول محمد رحمه الله تعالى وفي ظاهر الرواية على المولى قيمته
 لورثته كذا في المبسوط **✽** ولو اعقبته المولى أولا ثم حفر العبد البئر ووقع فيها فلا شيء على المولى بلا
 خلاف كذا في المحيط **✽** ولو كان اعقبته المولى بعد ما وقع فيها رجل فان كان المولى لا يعلم بوقوع
 الرجل فيها فعليه قيمة العبد وان كان علم بموت الرجل فيها فعليه بالدية فان وقع آخر فيها حفات فانه
 يقاسم صاحب الدية فيضرب الاخر بقيمة العبد والاقل بالدية في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى على المولى نصف قيمة أخرى لولي القاتل الا ان لا يشترك
 الاولي في الدية كذا في المبسوط **✽** ولو حفر العبد بئرا في طريق بغير إذن المولى ثم قتل قتيلا خطأ
 فدفعه مولا له الى ولي القاتل ثم وقع في البئر انسان حفات فان ولي القاتل بالخيار ان شاء دفع نصفه وان
 شاء ففداه بالدية كذا في المحامى **✽** ولو عفا ولي الساقط في البئر لم يرجع الى المولى بشئ من العبد ولا
 خصومة في هذه المسئلة بين ولي الساقط وبين ولي الاقل وانما يخصا من الذي في يديه العبد كذا
 في المحيط **✽** ولو وقع في البئر ولا انسان حفات فدفعه مولا له ثم قتل قتيلا خطأ فدفعه المدفوع اليه
 بذلك ثم دفع في البئر آخر فان ولي القاتل يدفع ثلثه الى الواقعي في البئر آخر أو يفديه بالدية كذا
 في المبسوط **✽** واذا حفر العبد ما كان في ديانة فالضمان على عاقلة المولى وان كان
 في غير ديانة فالضمان في رقبته الى مدعيه بذلك أم لا كذا في المحامى **✽** ولو وقع في البئر رجل حفات
 ثم وقع فيه آخر فذهبت عنه والعبد قائم فدفعه المولى اليهما فيكون بينهما اثلاثا على مقدار حقه ما وان
 اختارا ففداه بخمسة عشر ألفا عشرة آلاف لصاحب النفس وخمسة آلاف لصاحب العين وان
 اعقبه قبل ان يعلم بهما فعليه قيمة بينهما اثلاثا وان كان يعلم بالقتل ولا يعلم بالعين فعليه عشرة آلاف
 لولي القاتل وعليه ثلث القيمة لصاحب العين ولو باع العبد قبل ان يقع فيها احد ثم وقع فيها انسان
 حفات قتل البائع قيمته وكذلك لو وقع فيها العبد نفسه في ظاهر الرواية على البائع قيمته للمشتري
 وفي رواية محمد رحمه الله تعالى دمه هدر كما ينشأ في العتق كذا في المبسوط **✽** ولو أن مدبرا حفر بئرا
 في الطريق ثم اعقبه المولى أو مات المولى حتى عتق المدبر بموته ثم وقع المدبر نفسه في تلك البئر ثم مات
 فلو رثته قيمته في تركه المولى كذا في المحيط **✽** مدبر حفر بئرا فوقع فيها مولا او من يرثه مولا هدر
 دمه ولو وقع فيه ما كاتب المولى غرم قيمته ويؤخذ بالاقل من قيمة المدبر يوم حفر ومن قيمة المكاتب يوم
 سقط كذا في محيط السرخسي **✽** واذا حفر المدبر أو أم الولد بئرا في الطريق وقيمتها ألف درهم فوقع
 فيها انسان حفات فعلى المولى قيمته فان وقع فيها واحد بعد واحد حفاتوا وقد تغيرت قيمته فيما بين ذلك
 الى زيادة او نقصان لم يكن على المولى الا قيمته ألف درهم يوم حفره يقدم بينهم جميعا بالسوية وكذلك لو
 مات المدبر قبل أن يقع فيها انسان او اعقبه او كاتبه او فعل شيئا من ذلك بعدما وقع فيها انسان حفات
 فعلى المولى قيمة كذا في المبسوط **✽** وفي نوادر ابن ماجة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى مكاتب حفر بئرا
 في الطريق ثم قتل انسانا فقص عليه قيمته ثم وقع في البئر انسان ومات قال يشترك ولي الساقط في البئر
 الذي أخذ القيمة فيها قال وكذلك المدبر قال واذا جاءه ولي الساقط في البئر فاقض الذي أخذ قيمة المدبر
 من مولا له لم يكن بينه وبين الذي أخذ القيمة خصومة ولا أقل بينته وانما أقل بينته على مولى المدبر فاذا
 زكبت البينة على المولى يرجع على الذي أخذ القيمة بنصفها كذا في المحيط **✽** مدبر حفر بئرا فأتى فيها
 رجل فدفع المولى قيمته وهي ألف بقضاء ثم مات ولي الجنانية وترك الفأول عليه الفان دين رجلين لكل

واحد ألف فوقع في البئر أنفوخات فالألف الذي تركه ولي الجناية الأولى يقسم بين الغرماء وبين ولي الجناية الثانية على خمسة أسهم للغرماء أربعة وله سهم فان اقتسموا ذلك قضاء ثم وقع في البئر آخر فان وليه يأخذ نصف ما أخذ ولي الجناية الثانية ويتبعان الغرماء فيما أخذان تمام ربع الألف منهم وان لم يلق ولي الجناية الأخيرة صاحبه ولقي أحد الغرمين أخذ منه ربع ما أخذ من مال الميت فان لقي هذا الغريم صاحبه جمع ما في أيديهما فاقسماه نصفين فان التقى صاحب الجناية اقسمهما في أيديهما نصفين فان اتفقا جميعا بعد ذلك قسم ما في أيديهم على ثمانية أسهم لصاحب الجناية الربع وللغرمين ثلاثة أرباعه كذا في محط السرخسي * ولودفع المولى خمسة إلى الأول بلا قضاء ثم وهب المولى للمولى ما قبض وما بقي ثم وقع فيها آخر خبر ولي الثاني بين تضمن المولى النصف وتضمنه الربع والمولى الربع وان دفع بقضاء يتبع المولى بالربع والمولى بالربع من خبرين كذا في الكافي * واذا استأجر الرجل عبدا محمورا عليه وحرا صحفران له بئرا فوقع عليهما ما فاعلى المستأجر قيمة العبد للمولى ثم تلك القيمة تكون لورثة المحرزان كانت أقل من نصف الدية ثم يرجع بها المولى على المستأجر ثم المستأجر قدم ملك العبد بالضممان وقد صار المحرزان على نصفه فيكون على عاقلة المحرز نصف قيمة العبد للمستأجر ولو كان العبد مأذونا له في العمل لم يكن على المستأجر شيء وكان على عاقلة المحرز نصف قيمة العبد ثم يكون ذلك لورثة المحرز كذا في المبسوط * ولو استأجر أجيرا حرا أو عبدا محمورا عليه ومكاتباً صحفرون له بئرا فوقع الشر عليهم وماتوا فلا ضمان على المستأجر في المحرور ولا في المكاتب ويضرب قيمة العبد لولاه فاذا دفع القيمة إلى المولى دفعها المولى إلى ورثة المحرور والمكاتب فيضرب ورثة المحرور في قيمته بثلاث الدية وورثة المكاتب بثلاث قيمة المكاتب ثم يرجع المولى على المستأجر بقيمة العبد مرة أخرى فيقسم له وللمستأجر أن يرجع على عاقلة المحرز بثلاث قيمة العبد وما أخذ وأيا المكاتب من المحرور ثلث قيمة المكاتب ثم يؤخذ من تركه المكاتب مقدار قيمته فيضرب بين ورثة المحرور والمستأجر فيضرب ورثة المحرور بثلاث دية والمستأجر بثلاث قيمة العبد كذا في المحامد * وهكذا في التنازخانية ناقلا عن القبريد * واذا استأجر أربعة رهط مديروا مكاتباً وعبدا وحرا صحفرون له بئرا في الطريق فوقع عليهم من حفرهم فافوا ولم يؤذن للدبر ولا للعبد في العمل فنقول كل واحد منهم ثلث بقوله وفعل اصحابه فيهدر ربع نفسه وتعتبر جنائيات اصحابه عليه في ثلاثة أرباع نفسه ثم على المستأجر قيمة العبد والمدير لولاه ثم لورثة المحرور ربع دية المحرور في رتبة كل انسان منهم ولولي المكاتب ربع قيمة المكاتب في رتبة كل انسان منهم فيضرب في هاتين القيمتين ورثة المحرور بنصف دية المحرور وورثة المكاتب بنصف قيمة المكاتب فيقتسمان ذلك على هذا ثم يرجع مولاهما بذلك على المستأجر ثم للمستأجر على عاقلة المحرور ربع قيمة كل واحد منهما وله في رتبة المكاتب ربع قيمة كل واحد منهما وقد كان للمكاتب في رتبة كل واحد منهما ربع قيمته من القيمة التي اخلفها كل واحد منهما فيكون بعضه قصاصا من بعض ويتراذان الفضل وربع قيمة المكاتب على عاقلة المحرور ثم يأخذ ذلك ورثة المحرور باعتبار جنائيات المكاتب على ربح المحرور لان يكون أكثر من ربع الدية فيأخذون ربع الدية ويردون الفضل على مولى المكاتب ولكن هذا إنما يستقيم على قول من يقول قيمة المملوك في الجنائيات تسلف بالغة ما بلغت ولكل واحد من العبدين ربع قيمته في قيمة الآخر ولكن ذلك على المستأجر فلا يفيد اعتبارا به فان كان لعبدان مأذونا لهما في العمل فلا ضمان على المستأجر وربع قيمة كل واحد منهما في عتق صاحبه وربع قيمة كل واحد منهما على عاقلة المحرور وكذلك ربع قيمة المكاتب على عاقلة المحرور وثلاثة أرباع دية المحرور فيعتاقهم في عتق كل واحد منهم ربع فاذا عقلت عاقلة المحرور ربع قيمة كل واحد منهم وأخذ ذلك كل واحد منهم قلنا يؤخذ من مولى المدير قيمة كاملة بعد أن تكون القيمة مثل ما عليه من ذلك أو أقل فيقسم ذلك

يقتضيه يضرب فيه ورثة المحر بربع الدية ومولى العبد بربع القيمة ومولى المكاتب بربع القيمة وان كان المكاتب ترك وفاء اخذ من تركته تمام قيمته ان كانت قيمته اقل مما عليه من ذلك ثم يضرب فيه لمولى المحر بربع الدية ومولى العبد بربع القيمة ومولى المدبر بربع القيمة ثم يؤخذ من مولى العبد جميع ما اخذ من ذلك فيضرب من ذلك ورثة المحر بربع دية المحر ومولى المدبر بربع قيمة المدبر ومولى المكاتب بربع قيمة المكاتب كذا في المبسوط ✽ والله اعلم

﴿الباب الثاني عشر في جنابة البهائم والحناية عليها﴾

يجب ان يعلم بان جنابة الدابة لا تخل من ثلاثة اوجه اما ان تكون في ملك صاحب الدابة او في ملك غيره او في طريق المسلمين فان كانت في ملك صاحب الدابة ولم يكن صاحبها معها فانه لا يضمن صاحبها واقفة كانت الدابة او سائرة وطئت بيدها او برجلها او وقعت بيدها او برجلها او ضربت بذنبها او كدمت وان كان صاحبها معها ان كان قائدها او سائقها او سائقها فكذا لا يضمن صاحبها في الوجوه كلها وان كان صاحب الدابة راكبا على الدابة والدابة تسيران وطئت بيدها او برجلها يضمن وعلى عاقلة الدابة وتلزمه الكفارة ويحرم عن الميراث وان كدمت او وقعت برجلها او بيدها او ضربت بذنبها فلا ضمان وان كانت في ملك غير صاحب الدابة فان دخلت في ملك الغير من غير ادخال صاحبها بان كانت منفصلة فلا ضمان على صاحبها وان دخلت با دخال صاحبها فصاحب الدابة ضامن في الوجوه كلها سواء كانت واقفة او سائرة وسواء كان صاحبها معها يسوقها او يتبناها او كان راكبا عليها ولم يكن معها هكذا في الذخيرة ✽ وان كان باذن مالكه فهو كالمالك وان كان في ملكه كذا في التبيين ✽ وان كانت في طريق المسلمين ان كانت الدابة واقفة في طريق المسلمين او وقف صاحبها فصاحب الدابة ضامن ما تلف بقعر الدابة في الوجوه كلها وان كانت سائرة ولم يكن صاحبها معها فان سارت بأرسال صاحبها فصاحبها ضامن مادامت تسير في وجهها ولم تسير بينا وشمالا هكذا في الذخيرة ✽ فان عطفت بينا وشمالا فان لم يكن لها طريق الا ذلك فلا ضمان على المرسل وان كان لها طريق آخر لا يضمن ولو وقفت الدابة ثم سارت خرج السائق من الضمان فان ردها راقدا لم ترتد ومضت في وجهها فالضمان على المرسل فان ارتدت ثم وقفت ثم سارت فلا ضمان على احد وان ارتدت ولم تقف ومضت في وجهها واصابت شيئا ضمن اذا كذا في محيط السرخسي ✽ وان سارت لا يتسبب صاحبها بان كانت منفصلة فلا ضمان على صاحبها في لوجوه كلها كذا في الذخيرة ✽ الزاكي ضامن لما وطئت الدابة وما اصابت بيدها او برجلها او أسنانيا او كدمت او عطبت وكذا اذا صدمت كذا في الهداية ✽ ولا يضمن ما نطقت برجلها او ضربت بذنبها والجواب فيما اذا كان قائدها نظير الجواب فيما اذا كان راكبا عليها واما السائق فهل يضمن بالثقة باختلاف المشايخ فيه منهم من قال يضمن والى هذا ذهب الشيخ ابو الحسن القدوري وجماعة من مشايخ العراق ومنهم من قال لا يضمن والى هذا القول مال مشايخنا هذا في الذخيرة ✽ والصحيح ان السائق لا يضمن النخعة كذا في الكفاية * وعلى الزاكي الكفارة في الوطء لا على السائق والقائد وكذا يتعلق بالوطء في حق الزاكي حرمان الميراث والوصية دون السائق والقائد هكذا في التبيين ✽ ولو كان راكبا وسائقا قبل لا يضمن السائق ما وطئت الدابة وقبل الضمان عليهما كذا في النهاية ✽ في المتى اذا سار الرجل على دابة وخلفه وديف وخلف الدابة سائقا واما قائدا وطئت انسانا فلا دية عليهم ارباعا وعلى الزاكي والردف الكفارة كذا في المحيط ✽ وان رايت او باليت في الطريق وهي تسير فخطب به انسان لم يضمن وكذا اذا وقعها لذلك كذا في السراج الوهاج ✽ وكذلك لو وقعت للروث وللبلبل أو سال لعابها

فقطب انسان بذلك كذا في المحيط * وان أوقفها لتغير ذلك فقطب انسان برونها أو بولها ضمن
 كذا في السراج الوهاج * وان أصابت يدها أو رجلها حصاة أو نواة أو نارت غبارا أو حجر صغيرا
 ففقد عين انسان أو أعضاؤه لم يضمن * وان كان حجرا كبيرا ضمن والراكب والرديف والقائد والسائق
 في الضمان سواء كذا في الكافي * ولما سار الرجل على دابته في الطريق فمترت بمجر وضعه
 رجل أو يد كان قد بدت رجل أو يده قدمه رجل فوقف على انسان فأتى فالتصمان على الذي
 أحدث ذلك في الطريق قالوا هذا إذا لم يعلم إلا كعبا أحدث في الطريق فان علم بذلك وسر الدابة
 على ذلك الموضع فمداها الضمان عليه كذا في الميسر * وفي القدوري أن من أوقف دابته على
 باب المسجد أو على باب مسجد من مساجد المسلمين فتفتت برجلها انسانا فهو ضامن كذا
 في المحيط * ولو جعل الامام موضعا للوقوف الدواب عند باب المسجد فلا ضمان بما أحدثت من
 الوقوف فيه كذا في التبيين * ولكن اذا ساق الدابة أو قادها أو سار فيه على الدابة ضمن كذا
 في محيط السرخسي * ولو أوقف دابته في سوق الدواب فربحت فلا ضمان على صاحبها وعلى هذا
 المفسدة المربوطة في الشط كذا في المحيط * ذكر في المتن عن محمد رحمه الله تعالى أوقف دابة
 على باب سلطان وقد توقف الدواب بسببه قال يضمن ما أصابت كذا في المحاوي * وان أوقف
 الدابة في الفلاة لا يضمن الا اذا وقفها في المحجة كذا في فتاوى قاضي خان * واذا وقف الرجل
 دابة في أرض أو در مشتركة بينهم وبين غيره ثم أنها أصابت شيئا سيدها أو رجلها فالتصان ان يضمن
 النصف وفي الاستحسان لا يضمن شيئا يضمن مشايخنا قالوا هذا اذا أوقف الدابة في موضع توقف فيه
 الدواب وما اذا أوقفها في موضع لا توقف فيه الدواب يضمن قيمته ما ملك فعل الدواب قياسا واستحسانا
 كذا في الذخيرة * رجل أوقف دابة في طريق المسلمين ولم يشد ما سارت عن ذلك المكان وأتلفت
 شيئا لا يضمن الرجل كذا في فتاوى قاضي خان * ولو أوقفها في الطريق مربوطة فحالت في رباطها
 فأصابت شيئا ان أصابت بعدما انحل الرباط وزال من مكانه لا ضمان على صاحبها وان أصابت
 وارباطا على حاله ضمن ما حلت وان زال الشغل عن مكان الايقاف كذا في المحيط * واذا جعت
 الدابة فضر بها أو كسبها بالعام فضررت برجلها أو بدنتها لم يكن عليه شيء وكذا لو سقط منها فذهبت
 على وجهها فقتلت انسانا لم يكن عليه شيء كذا في المحاوي * لو أكرى جارا فوقفه في الطريق
 على اهل مجلس فسلم عليهم ففضضه صاحبه أو ضربه أو ساقه فنفق ضمانه وهو كالأمر بالسوق كذا في خزائن
 المفتش * ان كانت الدابة تسير وعابها رجل فقتلها رجل فالتصان ان كان النقص باذنه
 لا يجب على الناقص شيء وان كان يغير إذنه فعليه كمال الدابة وان ضربت الناقص فأتى فقتله هدر
 وان أصابت رجلا آخر بالذنب أو بالرجل أو بكعب ما أصابت ان كان يغير إذنه إلا ان أصاب فالتصان على
 الناقص وان كان باذنه فالتصان عليهما الا في النفقة بالرجل والذنب فانها جبار كذا في الخلاصة *
 ومكذا في المحيط وفتاوى قاضي خان * الا اذا كان الراكب واقفا في غير ملكه فامر رجلا فقتلها
 فنفعت رجلا فالضمان عليهما وان كان يغير إذنه فالضمان كله على الناقص ولا كفارة عليه كذا
 في الخلاصة * هذا اذا كانت النفقة في فور النقص فأما اذا انقطع فوره فلا ضمان عليه كذا
 في المحيط * ومن قاد دابة فقتلها رجل فالتصان من يد القائد فأصابت في فورها فهو على الناقص
 وكذا اذا كان لها سائق فقتلها غيره كذا في الهداية * دابة لها سائق وقائد فقتلها رجل بغير
 إذن أحدهما فنفتت انسانا كان ضمان النفع على الناقص خاصة وان كان النقص بأمر أحدهما
 لا يجب الضمان على أحد كذا في فتاوى قاضي خان * واذا كان الناقص عبدا فنجاية الدابة

قوله بفعل الدواب له
 بفعل الدابة خلافا لما
 في طبع بولاق تأمل

في رقبة العبد وان كان صديقا فهو كالرجل كذا في المحاموي * وان كان يسير على دابته فامر عبدا حتى تخسها فنخبت فلا ضمان على واحد منهما وان وطئت انسانا في قور النخسة وقتلته فالضمان عليهما نصفان النصف على عاقلة انراك والنصف في عنق العبد يدفعه مولاه او يقديه ثم يرجع مولى العبد على الاثر بقيمة العبد اذا كانت قيمة العبد اقل من نصف الدية وكان العبد المأمور بالنفس محجورا عليه وان كان العبد المأمور مأذونا له فعلى العبد المأمور لا يرجع على الاثر بما لحقه من الضمان والمجواب في الامر بسوق الدابة وقودها نظير المجواب في الامر بتخسها وان كان انراك عبدا فامر عبدا آخر بان يسوق الدابة فوطئت انسانا فان كانا مأذونين في القجارة فالضمان عليهما في عنقهما نصفان بدفع ان بذلك او يقيد هما ولا هما ولا يرجع مولى العبد المأمور على العبد الاثر بشئ وان كان المأمور محجورا والاثر مأذونا فالضمان عليهما ايضا في عنقهما واذا دفعه مولى العبد المأمور عبدا او فداءه بنصف الدية رجع بقيمة عبده على الاثر وان كانا محجورين فالضمان عليهما في رقبتهم ايضا واذا دفع مولى العبد المأمور عبدا او فداءه بنصف الدية لا يرجع على ابي العبد الاثر في الحال بشئ واذا عتق رجع عليه بقيته وان كان الاثر محجورا عليه والمأمور مأذونا فالضمان عليهما في عنقهما ايضا واذا دفع مولى العبد المأمور نصف عبده او فداءه لا يرجع على العبد الاثر في الحال ولا بعد الموت كذا في المحيط * واذا لعزت الدابة بشئ قد نصب في الطريق فنخسها ذلك الشيء فنخبت انسانا فقتله فالضمان على الذي نصب ذلك الشيء كذا في المحاموي * وفي المتن في رجل واقف على دابته في الطريق فامر رجلا ان ينفخ دابته فنخسها فقتلت رجلا وطرحته الاثر فدية الرجل الاجنبى على الناحس والراكب جميعا ودم الاثر بالنفس هدر ولو سارت عن موضعها ثم نجت من فور النخسة فالضمان على الناحس دون الراكب وان لم تسر فنخبت الناحس ورجلا آخر وقتلتهما فدية الاجنبى على الناحس والراكب ونصف دية الناحس على الراكب ولو لم يوقفها الراكب على الطريق واسكن حرت ووفت فنخسها هو واغيره لتسير فنخبت انسانا فلا شئ عليهما رجل ركب دابة رجل قدأ وقفها ربهما في الطريق فنخبت انسانا فقتلته فالضمان على ربهما وعلى الراكب نصفان واذا أوقف الرجل دابة رجل في الطريق وربطها وغاب فامر رب الدابة رجلا حتى نخسها فنخبت رجلا او نفبت الاثر فديته على الناحس وان كان لاثر أوقفها في الطريق ثم أمر رجلا حتى نخسها فقتلت رجلا فديته على الاثر والناخس نصفان كذا في المحيط * ولو نعرت من حجر وضعه رجل على الطريق فالواضع بمنزلة الناحس كذا في حية السرخسي * رجل أرسل حماره فدخل زرع انسان وأفسده ان أرسله وساقه الى الزرع بان كان خافه كان ضامنا وان لم يكن خلقه الا أن الحمار ذهب في فوره ولم يعطف عينا وشمالا وذهب الى الوجه الذي أرسله فأصاب الزرع كان ضامنا وان ذهب عينا وشمالا ثم أصاب الزرع فان لم يكن الطريق واحدا لا يكون ضامنا وان كان الطريق واحدا كان ضامنا وان أرسله فوق ساعتهم ذهب الى الزرع وأفسد لا يضمن المرسل كذا في فتاوى قاضي خان * وحكى عن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل البعالي رحمه الله تعالى فيمن أرسل بقرة من القرية الى أرضه فدخل في زرع غيره فأكل ان كان له طريق غير ذلك لا يضمن وان لم يكن له طريق غير ذلك يضمن فأما اذا خرجت الدابة من المربط وأفسدت زرع انسان أو تر كها في المرمى فأفسدت زرع انسان فلا ضمان وكذا السنن والكلاب اذا أفسدت شيئا من أموال الناس فلا ضمان على صاحبها كذا في المحيط * ومن أرسل بهيمة وكان لها سائقا فأصاب في فوره انسانا أو شيئا فاضنه وان أرسل مليرا وساقه فأصاب في فوره لم يضمن كذا في السراج الواج * رجل أرسل كلبا الى شاة ان وقف ثم

قوله مقتله أي ما يجب

ذهب وقتل الشاة لا يضمن وإن ذهب في قورال إرسال وقتل الشاة ذكر في الجماع الصغير أنه لا يضمن إذا لم يكن سائفاً يعني إذا لم يكن خلفه وهكذا ذكر القدوري وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يكون ضماناً للمشايخ أخذوا بقوله وذكر القهقهة أبو الليث رحمه الله تعالى في شرح الجماع الصغير رجل أرسل كلباً فأصاب في فوره إنساناً فقتله أو مزق ثيابه ضمن المرسِل وذكر الناطقي رحمه الله تعالى رجل أغرى كلبه على رجل فضعه أو مزق ثيابه لا يكون ضماناً في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويضمن في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى والخيار للقتوى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضي خان * ولو كان لرجل كلب عقور يؤذي من مر به فلا هل البدل أن يقتلوه وإن أتلف يجب على صاحبه الضمان إن كان قد تقدم إليه قبل الالتاف والأفلاحي عليه كالمخاطة المائل كذا في التبيين * ولو أرسل كلبه إلى صيد ولم يكن سائفاً فأصاب إنساناً لا يضمن في الروايات الظاهرة والأعتماد على الروايات الظاهرة كذا في فتاوى قاضي خان * رجل أدخل بعيراً مقلباً في دار رجل وفي الدار بعير صاحبها فوقع عليه المقلتم فقتله اختلف المشايخ رحمه الله تعالى فيه منهم من قال لا ضمان على صاحب المقلتم وقال بعضهم أن أدخل صاحب المقلتم بغير إذن صاحب الدار فعليه الضمان وإن كان أدخله بأذنه فلا ضمان وبه أخذ الفقهاء أبو الليث رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في المحيط * وقائد القطار في الطريق يضمن أوله وآخره وإن كان عظيماً لا يمكنه ضبط آخره وإن كان معه سائق فالضمان عليهما وإن كان له سائقان ضمنا وإن كان ثالث وسط القطار ضمنوا أئلاً ناريد به إذا كان آخره مثنى في جانب من القطار بسوقه فيكون سوق البعض كسوق الكل بحكم الاتصال فإن كان وسط القطار أخذاً بزمام بعيرها أصاب مما خلفه فضحاه عليه خاصة وما أصاب مما قبله فالضمان عليهما وإن كان أحسباً أو طهاً أو جباناً يتقدم ويتأخر فهو سائق والضمان نصاع كذا في خزائن المفتين * وإن كان الذي في وسط القطار أخذاً بزمام بعير يقود ماخلقه ولا يسوق ماقبله فما أصاب مما خلفه فلا ضمان فيه على القائد الأول وما أصاب مما قبله فضمن ذلك على القائد الأول ولا شيء فيه على هذا الذي في وسط القطار لأنه ليس بسائق لمأقبله هكذا في المحيط * ولو كان رجل راكباً وسط القطار على بعير ولا يسوق منها شيئاً لم يضمن مما تصبب الابل التي بين يديه ولكن هو معهم في الضمان فيما أصاب البعير الذي هو عليه وما خلفه وقال بعض المتأخرين هذا إذا كان زمام ماخلقه بيده يقوده وأما إذا كان ناعماً على بعيره أو قاعداً لا يفعل شيئاً يكون به قائد الماخلقه فلا ضمان عليه في ذلك وهو في حق ماخلقه بمنزلة الشاع الموضوع على بعير ككفائي لثبابة نقل عن الجسوط * قال في المنتقى إذا قاد رجل قطاراً وخلفه سائق وأمامه راكب على بعير فوطئ بعير الراكب إنساناً فالدية عليهم أئلاً وكذلك إذا وطئ بعيراً خلف الراكب إنساناً وان وطئ بعيراً أمام الراكب فهو على القائد والسائق نصفاً ولا شيء على الراكب كذا في المحيط * ولو أن رجلاً يقود قطاراً فربط إنساناً في قطاره بعيراً والقائد لم يعلم بذلك فوطئ هذا البعير إنساناً فأئلفه كانت الدية على عاقلة القائد ثم ترجع عاقلة القائد على عاقلة الراكب وإن كان القائد يعلم بربط البعير لا ترجع عاقلة القائد على عاقلة الربط ولو كانت الابل وقفاً فربط الرجل بعيراً فقاد صاحب القمار وهو لا يعلم كان الضمان على عاقلة التائب ولا ترجع عاقلة القائد على عاقلة الراكب كذا في فتاوى قاضي خان * ولو انقضت الدية فأصاب ما لا لأديمه لا يؤتمر إلا لضمان على صاحبها كذا في الهداية * وفي النوازل صاحب الزرع إذا خاف لصاحب الدابة أن دبتك في زرعها فأنجزها صاحباً فأفسدت الدابة في حال خرونها فان لم يأمر صاحب الزرع صاحب الدابة بالانجراج فصاحب الدابة ضامن وإن أمره بالانجراج فلا ضمان عليه

هكذا اختار القبيح في البيت رحمه الله تعالى وقال القبيح أبو نصر يعود بالغممان في الوجهين جميعاً كذا في الذخيرة * وجل وجد في زرعه في الليل ثورين وطلق أتهما لأهل قريته فان كانا لغير أهل القرية فأراد أن يدخلهما مربوطه فدخل في المربط أحدهما وقرأ لا تحرفه فسلمه فبدر عليه وجاء صاحبه أشور فإراد تعميته قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى أن كانت نيته عند الاخذ أن يمنعه من صاحبه كان ضامناً وإن كانت نيته أن يأخذه ليرده على صاحبه لا أنه لم يقدر على الاخذ ولم يصد من مشهده لا يكون ضامناً كذا في فتاوى قاضي خان * فقيل الشيخ أرايت ان كان هذا تهازاً فقال ان كان الثور لغير أهل قريته كان حكمه حكم اللقطة ان ترك الاشهاد مع القدرة عليه على أنه يأخذه ويحبسه في مربطه ليرده على صاحبه ضمن وان لم يصد من يشهد كان ذلك عذراً له وان كان أشور لأهل قريته وأخرجه من زرعه ولم يرده على ذلك لا يضمن اذا ضلح الثور وان ساقه بعد ما أخرجه من زرعه ضمن كذا في الذخيرة * ومن وجد دابة انسان في زرعه فأخرجها من زرعه فباعها ذئب فأكلها فقد اختلف المشايخ فيه بعضهم قال يضمن وقال بعضهم ان أخرجها ولم يستأجرها فلا ضمان وإن ساقها بعدما أخرجها فهو ضمان وبه كان يفتي الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل والقاضي الامام علي المسعودي رحمه الله تعالى وكان القبيح أبو نصر الدوبوسي رحمه الله تعالى يقول ان ساقها بعد ما أخرجها إلى موضع يأمن على زرعه منها فلا ضمان وان كان أكثر من ذلك فهو ضمان والفتوى على ما اختاره الفضلي كذا في المحيط * وان ساقها ليردها على صاحبه افعطيت في الطريق أو أكرمت رجلها كان ضامناً كذا في فتاوى قاضي خان * الراعي اذا وجد في سرحه بقرة أجنبية فطردها قد رما تخرج من سرحه فلا ضمان عليه كذا في المحيط * زارع سأل اخاه عن الزرع من الزاوي الخاص أو المشترك ليستأجره في ضيعته كما هو العادة ففعل وبيتها فيها وانام ونفشت الغنم في زرع جاره لا ضمان على أحد كذا في القنية * اذا وجد في كرمه أو زرعه دابة رجل وقد أفسدت شيئاً فبعسها صاحب الكرم أو الزرع فهلكت ضمن صاحب الكرم أو الزرع قيمتها كذا في المحيط * اذا أدخل دابته في دار رجل بغير إذنه فأخرجها صاحب الدار هلكت لا يضمن ولو وضع ثوباً في بيت رجل بغير إذنه فربى به صاحب البيت وكان ذلك حال غيبة المالك ضمن قيمة الثوب كذا في الذخيرة * رجل يسوق جماراً المحط في الطريق وقال (كوست كوست) وقذاه رجل لم يسمع ذلك حتى أصاب قوبه ففترق ضمن لسائق وكذا لو سمع صوته الا أنه لم يتهماً له التخي أضيق المدة ولا فرق في هذا بين الأصم وغيره وان أكنه التخي فلم يفتح بعدما سمع لا يضمن السائق كذا في فتاوى قاضي خان * وفي فتاوى الفضلي اذا قهر رجل يد دابة انسان أو رجلها ان كانت لا يؤكل معها فاعطى الجاني قيمتها وليس للمالك أن يمسك الدابة ويضمنه النقصان وإن كانت مأكولة اللحم كالشاة والبعير والبقرة كذا في ظاهر الرواية وعليه الفتوى كذا في الذخيرة * ومن فتح باب قفص فطار الطير أبواب اصطبل فخرجت الدابة وضلت لا يضمن الفتح وقال محمد رحمه الله تعالى يضمن كذا في الكافي * وفي المنتقى أن ما يحصل على ظهره في عينه مبيع قيمته كذا في الذخيرة * قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في عين البرذون والابل والحمال والبغل ربع القيمة وكذا في عين بقرة الحجاز ورجل الحجاز وكذا في عين الغنم والحمش وفي إحدى عيني الشاة والجمل والطير والكلب والسنور ما تنقص من قيمته وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى عليه النقصان في جميع البهائم كذا في فتاوى قاضي خان والله أعلم

(الفصل الأول في جنابة الرقيق وباصير به المولى مختاراً للفداء) * قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل إذا جنى العبد على آدمي جنابة موجبة للبال فإن مولاه بالجنابة إن شاء دفعه بها وإن شاء فداء بالارش هذا مذهبننا إلا أن الموجب الأصلي الدفع وله التخلص عن ذلك بالفداء بالارش وأي ذلك اختار فانه يكون حالاً ولا يكون مؤجلاً ولا يقضى بشئ حتى يبرأ المجنى عليه ونهياً العبد ٤٠٤ هـ فمادون النفس على السواء وجب المال في المجنات كذا في المصنف * وإن لم يختار شيئاً حتى مات العبد بطل حق المجنى عليه كذا في الكافي * وإن لم يمت ولكن مولاه قتله فانه يصير مختاراً للارش فان لم يقتله مولاه وإمكن قتله أحتي أن كان عبداً بطلت الجنابة وللولي أن يقتص وإن كان خطأ يأخذ القيمة ثم يدفع تلك لقيمة المولى ولياً بالجنابة ولا يختار المال حتى لو تصرف في تلك القيمة لا يصير مختاراً للارش كذا في شرح الطحاوي * وإن مات بعدما اختار المولى الفداء لم يبرأ بموت العبد كذا في الكافي * وإذا جنى العبد جنابة خطأ واختار المولى الفداء وليس عنده ما يؤدي به الفداء قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اختيار فداء ماض على حاله ولا يكون لولي الجنابة أن ينقصوا الاختيار ويبيعوا ويحرقوا في رقبة العبد وإنما لهم المطالبة بدنيهم حتى يبيع المولى العبد ويقضى الدية من ثمنه ويكون الباقي ديناً عليه فان لم يبيع العبد بنفسه لا يبيع القاضى عليه بل يجسه حتى يبيع بنفسه أو يبيع غيره بأمره وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى أن أذى الفداء كان الاختيار ماضياً على حاله فان عجز عن الفداء كان لولي الجنابة الخيار إن شاء اقتضوا الاختيار حتى يعود حقهم في المدون شاءوا لم ينقصوا الاختيار وطلبوا من القاضى أن يبيع العبد عليه بغير رضاه ويقضى حقهم في الدية من ثمنه ويكون الباقي ديناً عليه كذا في المصنف في الفصل العاشر * الفتن إذا جنى بعد الفداء يصير المولى بين الدفع والفداء كالمجنابة الأولى وكذا كلما جنى بعد الفداء يؤمر بالدفع أو الفداء ولو جنى قبل أن يختار في الأولى شيئاً أو جنى جناتين دفعة واحدة أو جنات قبل لمولاه ما أن يدفعه بالكل أو يقضيه بأرش كل واحدة من الجنات ثم إذا دفعه اليهم اقتسموه على قدر حقوقهم وحق كل منهم أرش جنابته كذا في التبيين * فإذا قتل واحداً وفتق عين آخر فانهما يقتسمانه أثلاثاً كذا في السراج الوهاج * وكذلك إذا شجع ثلاثة شجعاً مختلفة دفع اليهم وقسم بينهم بقدر جناباتهم كذا في محيط السرخسي * إذا جنى جنة ونعير المولى بين الدفع والفداء فاختار دفع نصف العبد أو احتار الفاء في نصف العبد فهذه المسئلة على وجه أحد هان يكون ولي الجنابة واحداً بأن قتل العبد رجلاً خطأ وله ابن واحد أو قطع العبد يد رجل خطأ وفي هذا الوجه إذا اختار المولى الفداء في نصف العبد يصير مختاراً للفداء في الكل وكذلك إذا احتار دفع نصف العبد يصير مختاراً للدفع الكل وهذا بقا في الروايات الثاني أن يكون المقتول اثنين بأن قتل العبد رجلين خطأ لكل واحد منهما ابن فاختار المولى الفداء في أحدهما أو الدفع فانه يبقى على خياره في حق الآخر وهذا اتفاق الروايات أيضاً الوجه الثالث إذا كان المقتول واحداً وله وليان واختار المولى الفداء في حق أحدهما هل يصير مختاراً للفداء في عامة الروايات يصير مختاراً للفداء وفي إحدى روايتي كتاب الدور لا يصير مختاراً للفداء كذا في الذخيرة * ولو جنى العبد جنات دفعه إنسان أو جنى في يداً تخصب جنات فها في يده فالقيمة يس أصحاب الجنات تقسم كما تقسم الرقبة ولا خيار لولي فيه كذا في محيط السرخسي * ولو جنت الأمة جنابة خطأ ثم ولدت ولداً فقطع الولد يدها فمولى بالجنابة إن شاء دفع الأم ونصف قيمتها إلى أهل الجنابة وإن شاء دفعها أو ولد لها وإن شاء مسكها وأعطى الارش سواء كان أرش الجنابة أقل من نصف قيمتها أو مثل نصف قيمتها كذا في المبسوط * أمه قطعت يد رجل ثم ولدت فقتلها الولد

تخير المولى فان شاء دفع الولد وان شاء فداء بالاقل من دية اليد ومن قيمة الام كذا في محيط السرغسي *
ولو ان عبدا قتل رجلا خطأ ثم قتل جارية لأولى ذلك العبد خطأ قبل لولئ اذفعها أو افدها بقيمة العبد
واذا قتل العبد رجلا خطأ وقتل الامة رجلا وهما رجل واحد ثم ان العبد قتل الامة خطأ فالمولى
مخير بين الدفع والقداء فان اختار الدفع ضرب فيه أولياء المحزبية المحز وأولياء جنائمه الامة بقيمة
فمقسم العبد بينهما على ذلك وان اختار القداء ففداءه بدية المحز بقيمة الامة لا أولياء جنائهما وإذا قتل
الامة فتلا خطأ ثم ولدت بنتا ثم قتل البنت رجلا خطأ ثم ان البنت قتل الامة فاختار المولى دفعها
ضرب أولياء قتل الامة فيها بقيمة الام وأولياء قتل البنت بالدية * وان اختار المولى فداء البنت دفع
دية قتلها الى أولياء قيمة الامة الى ولي قتل الامة كذا في المسوط * ولو ان البنت قتل الامة بغير دفع
تقتلهما فهذا على أربعة أوجه اما ان يختار دفعهما أو قداءهما أو قداء الامة ودفع البنت أو قداء البنت
ودفع الامة فان اختار دفعهما دفع الامة الى أولياء قتل الامة ودفع البنت الى أولياء قتل الامة وإلى
أولياء قتل البنت فيضرب فيها أولياء قتل البنت بالدية وأولياء قتل الامة بنصف الامة وان اختار
فداءهما فانه يغدى لكل فريق بقام الدية وسقطت جنسية البنت على الامة * وان اختار دفع الامة
وفداء البنت دفع الامة الى أولياء قتل الامة ويغدى لأولياء قتل البنت بالدية ولا أولياء قتل الامة
بنصف قيمة الامة ولو اختار دفع البنت وفداء الامة دفع البنت الى أولياء قتل البنت ويغدى لأولياء قتل
الامة كذا في المحاوي * ولو قتل الامة عن البنت بعد ما قتل البنت عنها فاختار المولى دفعهما
فانه يدفع البنت فيضرب فيها أولياء قتلها بالدية وولي قتل الامة بنصف قيمة الامة يكون ذلك المقدار
من البنت مع الامة ويدفع الامة وما أصابها بأرض عنهما من البنت فيكون ما دفع بهما من البنت لولي قتل
الامة خاصة ثم يضرب ولي قتل الامة في الامة بما بقي من الدية ويضرب فيها ولي جنائمه البنت بنصف قيمة
البنت فتكون القصة بينهما على ذلك وان اختار المولى القداء ففداءهما بدينين وأمسكهما جميعا
كذا في المسوط * ولو قتل العبد المجاني عبدا الرجل آخر فان مولى العبد الثاني يخير بين الدفع
والقداء فان فداء بقيمة المقتول قيمته بين أولياء الجنائمه الأولى بقدر حقوقهم ولا يخير المولى وان
اختار مولى الثاني دفعه الى مولى العبد المقتول كان مولى المقتول في العبد الذي أخذه بخيرا ان شاء
دفعه وان شاء فداء كذا في المحاوي * ولو قتل العبد لقاتل عبدا ودفع به فاعته المولى أو باعه كان
مختارا للدية المحز كذا في المحيط * وإذا جنى على الامة المجانية فأخذ المولى لذلك أرشا فانه يدفع الارش
معها وان كان جنى عليها قبل جنائنها لم يدفع المولى ذلك الارش معها وان كان وجب الارش بعد
جنائنها فأمسكها المولى وقداها فله ان يستعين بذلك الارش في القداء وان لم يصتر القداء حتى استهلك
الارش أو وجهه للجاني عليها لم يكن مختارا وله ان يدفعها ثم عليه ان يضمن مثل ما استهلك فيدفعه
معها وان كان الجاني عليها بعد دفعه المولى كان عليه ان يدفعهما جميعا أو يغديهما بالدية فان امتنع
العبد المدفوع اليه فهذا احتبار منه للامة وعليه الدية وكذلك ان أعتق الامة فان أعتق العبد وهو
لا يعلم بالجنائمه فما اختار دفع الامة دفع معها قيمة العبد ولو كان هذا العبد فقرا عيب الامة فدفع بها
وأخذت الجارية فان العبد يصير مكاتبها يدفعه المولى أو يغديه بالدية كذا في المسوط * وإذا جنى
عليها أحد ولا يعلم ان الجنائمه عليها قبل جنائنها أو بعد جنائنها فان تصادقا أن الجنائمه عليها كانت قبل
جنائنها كان الحكم بما تصادقا عليه وان تصادقا عليه وقال لا تعلم أن الجنائمه عليها كانت قبل جنائنها
أو بعد جنائنها كف يصنع بالارش اذا اختار الدفع قالوا ذكر في بعض نسخ الوكالة وقال يكون الارش
بين المولى والجني عليه نصفي وإذا اختلفا فقال الجني عليه أن الارش وجب بعد الجنائمه وأنه لم يمت

اخترت الدفع وقال المولى لابل وجب الارش قبل جنائيتها وانه متى اخترت الدفع ذكر ان القول قول المولى مع يمينه ويكون الارش له الا ان يقيم المحنى عليه بينه انه وجب الارش بعد الجنابة هكذا في المحيط * واذا قتل العبد قتيلا خطا ثم قتل آخر خطا ثم اختار المولى دفعه فانه يدفع ارش العين الى الاول ثم يكون العبد بينهما يضرب فيه الاول بالدية الا ما اخذه من ارش العين ويضرب فيه الآخر بالدية حتى اذا كانت قيمته ألف درهم وكان ارش العين خمسمائة فان العبد يقسم بينهما على تسعة وثلاثين سهما وكذلك لو كان الذي قتل العبد عبدا دفعه به كان ولي الاول احق به ثم يضرب مع الآخر بالدية الا قيمة العبد الذي اخذه كذا في الميسر * ولو اكتب العبد المجاني او ولدت المجانية ولذا اختار المولى الدفع لم يدفعه الكسب والولد كذا في المحامى * قال واذا جنى العبد جنابة ثم اصابه عيب ما وى فان المولى يختار بدفعه او الفداء ولا شيء عليه بسبب ذلك العيب وكذلك لو بعته المولى في حاجة فقطعت فيها واستفد منه فلا ضمان عليه فيما تحقه بذلك ولو اذن له في التجارة بعد جنابته فاستغرق رقبته دين فهو ضمان لقيمة لاهل الجنابة ولا يضمن الارش كذا في الميسر * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير عدا ذن له في التجارة فله حق دين ألف درهم ثم انه جنى جنابة خطا ثم اعتقه مولاه فان علم فعليه الارش لاصحاب الجنابة وعليه قيمة العبد للفرماء وان كان لا يعلم بالدين والجنابة جميعا كان عليه قيمتان قيمة لاصحاب الجنابة وقيمة للفرماء ثم انما يضمن قيمة العبد لاصحاب الجنابة اذا كانت القيمة اقل من الارش فاما اذا كان الارش اقل من القيمة فانه يتخلص عنه بدفع الارش بخلاف ما اذا لم يعتقه المولى حيث يدفع الى اولياءه الجنابة ثم يخبرون بين تسليم العبد وبين قضاء الدين هكذا في المحيط * ولو قتل اجنبي هذا العبد خطا لم يضر القيمة واحدة لئلا يكسر المولى الى الفرما كذا في الكافي * العبد المأذون اذا جنى يخبر المولى بين الدفع والفداء فان دفعه بالجنابة بيع لاجل الفرما فان فضل شيء كان لاصحاب الجنابة كذا في الظهيرية * ولو نقص غنمه عن دينه لم يكن للفرما على المولى ولا على أحد شيء حتى يعتق العبد فقبضه مما بقي من دينه وقد قالوا بان المولى لو دفعه الى اولياءه الجنابة بغير قضاء نفع القيمة في القياس لاصحاب الدين وفي الاستحسان لا ضمن شيئا ولو دفع المولى العبد الى اولياءه الذين يدينهم ان كان عالما كان مختارا للجنابة وزعمه الارش والقيمة ان لم يكن عالما ولو باعه القاضى في الدين بدينه قامت عنده ولا يعلم بالجنابة ثم حضر صاحب الجنابة ولا فضل في الثمن على الدين فقد سقط حق ولي الجنابة كذا في المحامى * قتل العبد المراهون رجلا خطا وقيمه مثل الدين فلم يرتب ان يقضى وليس له ان يدفع فان قال لا أقضى كان للراهن ان يدفع بالجنابة فان اعتقه صار مختارا للفداء كذا في المحيط * لو باع المولى العبد المجاني او دبره او كاتبه وهو يعلم بالجنابة فهو مختار وان لم يعلم بالجنابة لم يكن مختارا وضمن اقل من قيمته ومن الارش كذا في محيط السرخسى * وعلى مخرن الوجهين الهبة والاستيلاء في الامه كذا في الهداية * ولو جنت أمة جنابة فقال المولى كنت اعتقتها قبل الجنابة او دبرتها او كاتبته لم يصدق على اهل الجنابة وهو مختار للفداء ان قال هذا بعد العلم بالجنابة وان قاله قبل العلم بالجنابة فعليه القيمة كذا في الميسر * ولو عرضته على البيع أو أحره أو زعمه لم يكن اختيار الفداء ولو باعه بيعا فاسدا لم يصر مختارا حتى يسلمه ولو كاتبه كتابة فاسدة فهو مختار بنفس العقد كذا في الكافي * ولو باعه بعد علمه بالجنابة بيعا بائنا ثم رد عليه يعيب بقضاه فهو اختيار للدية ولو باعه والتجار للمشتري فكذلك ايضا لو اذ كان التجار للمانع فنقص البيع وهو يعلم ولا يعلم لم يكن مختارا وقال له ادفعه او افده او ادا باعه بيعا بائنا وهو لا يعلم بالجنابة

فإنما خص في الجنابة حتى رد عليه بسبب بقضاءه وبخيار روقه أو شرط فأنه يقال له ادفعه أو أفدّه ولا يلزمه
الأرض كذا في السراج الوهاج * وفي الاملاء عن محمد رحمه الله تعالى أن إجازة بيع العبد بعد جنابته
في يده ليست باختيار للقداء في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ويقال للشرى ادفعه أو أفدّه
كذا في المحط * ولو جنى جنابتين فعلم بإحداهما دون الأخرى فاعتقه أو باعه ونحوه يكون محسّرا
للقداء فيما علم وفيما لم يعلم يلزمه حصتها من قيمة العبد لانه صار مستهلكا لحقه كذا في المحط
السرحي * ولو كان المجاني جارية فوطئها لا يصير محسّرا للقداء إلا إذا أجلها أو كانت بكرا كذا في
تزارة المفتين * ذكر في الأصل أن التزويج لا يكون اختيارا كذا في المحامى * وفي المنتقى لو رُب
العبد المجاني مع العلم بالجنابة أو من غير العلم من المجنى عليه فلا تنفى على المولى ولو باعه منه فعليه الدية
إن باعه مع العلم وعليه القيمة إن باعه من غير العلم كذا في المحط * ولو كاتبه وهو يعلم ثم عجز عن أن كان
تخوصه في الجنابة قبل العجز وقضى القاضي بالدية ثم عجز لم يرتفع القضاء وإن عجز قبل الخصومة كان له
أن يقضى أو يدفع كذا في التمهيرية * ولو قتل عبدان رجلا فاعتق المولى أحدهما لم يصير محسّرا
للدية كلها بل نصفها كذا في محيط السرحي * عبد قتل رجلا خطأ فباعه المولى وهو لا يعلم بالجنابة
ثم اشتراه ثم باعه وهو يعلم بالجنابة فعليه القيمة بالبيع الأول وليس عليه شيء في البيع الثاني ولو كان
رد عليه بسبب بضاعته ثم باعه وهو يعلم فقد اختاره وعليه الدية وكذلك إن كاتبه وهو لا يعلم ثم عجز فباعه
وهو يعلم فعليه الدية وكذلك لو وطئ وهو لا يعلم فقتله الموهوب له ثم رجع في حبسه ثم باعه وهو يعلم كذا
في المحط * ولو أن عبدا في يدي رجل جنى جنابة فقتل ولّى الجنابة هو عبدك فقال الرجل هو وديعة
عندي لفلان أو عارية أو إجازة أو رهن فإن أقام على ذلك بينة أنرا لرميه حتى يقدم الغائب فإن لم يقدم
بينته خوطب بالدفع أو أئتمد فان فداه ثم قدم الغائب أخذ عبده بغير شيء وإن كان دفعه فالغائب
بالتخيّر إن شاء أمضى ذلك وإن شاء أخذ العبد ودفع الأرض فإن أمضى دفعه كان ذلك بمنزلة اختيار
الدفع منه ابتداء وإن اختار الأرض فله أن يأخذ عبده وإن أنكر الغائب أن يكون العبد له فما صنع
الأقل فيه من شيء فهو جائز كذا في المبسوط * ولو أقر به لغيره فهو على قسمين إمانا أو قرا بالجنابة أو لا ثم
بالمالك أو على عكسه وكل قسم لا يخلو ما إن كان المالك في العدم معروف بالمقر أو كان مجهولا فلو أقر بالجنابة
ثم بالمالك لغيره والمالك في العدم معروف بالمقر له فان صدقه المقر له في الملك والجنابة جميعا فقتل المقر
له ادفع العبد أو أفدّه وإن كان كذبه فيه فلا يكون المقر محسّرا للقداء وإن صدقه في الملك وكذبه
في الجنابة كان المقر محسّرا للقداء ولو أقر بالمالك أو لا ثم بالجنابة فان صدقه فيها فالحكم هو المقر له وإن
كذبه فهو حافا لحكم هو المقر أو صدقه في الملك وكذبه في الجنابة هدرت الجنابة وكذلك إن كان العبد
مجهولا لا يدري أنه المقر أم لغيره فالقرا بالجنابة أو لا ثم بالمالك أو أقر بالمالك أو لا ثم بالجنابة كذا في محيط
السرحي * رجل في يديه عبد لا يدري أنه له أو لغيره ولم يدع صاحب البدان له ولم يسمع من العبد
أقرار أنه عبد لصاحب البدان إلا أنه يقر بأنه عبد فجنى هذا العبد جنابة فثبت ذلك بالبينّة أو بأقرار
صاحب البدن ثم أن صاحب البدن أقر أنه رجل فصّده المقر له بذلك وكذبه في الجنابة فان كانت الجنابة
ثبتت بالبينّة قبل المقر له ادفعه أو أفدّه وإن كان ثبوت الجنابة بأقرار الذي كان العبد في يده أخذ
المقر له العبد وطلبت الجنابة ولم يكن على المقر من الجنابة شيء كذا في المحط * ولو جنى العبد
جنابة فقتل المولى كنت بعتة من فلان قبل الجنابة وصدقه فلان قبل لفلان ادفعه أو أفدّه وإن
كذبه فلان قبل للمولى ادفع أنت أو أفدّه كذا في المبسوط * ولو أقر المولى المجنى عليه بأن يعتقه
فاعتقه صار المولى محسّرا إن كان عالما بالجنابة كذا في الكافي * وفي نوادر ابن سماعة

إذا عتقه المولى ما دن ولّى المجانية فهو اختيار للعبد وعليه الدية كذا في المحط * ولو قتل المولى عبده
المجانى عمداً أو خطأ وهو لا يعلم بالمجانية فعليه قيمته حالة في ماله كذا في النجاشي * ولو ضربه ضرباً
أثريه ونقصه وهو يعلم بالمجانية فهو مختار ولو كان لا يعلم فعله الأقل من قيمته ومن أُرْسِ المجانية إلا
أن يرضى ولّى المجانية أن يأخذ ما نقص أو أضاع على المولى ولو ضرب المولى عبده فابضت وهو عالم به
ثم ذهب البياض قبل أن يخاصم فانه يدفع أو يقضى ولو عومر إليه في حالة البياض فقتله انقضت
الدية ثم زال البياض فالتضاء لا يرد كذا في الظهيرية * ولو قتل أمة رجلاً عبد الله رليان فصالح
المولى أحدهما على ولد هما صار مختاراً للفداء لا لأخر فيغديه بنصف الدية وذكر في كتاب الدور لا يصير
مختاراً للفداء ولو صالح أحدهما على ثلث الأمانة كان في الباقي له خيار أن يدفعه أو يغديه وفي الجامع
والدور ولا يكون له خيار كذا في محط السرخسي * وفي الأملاء عبد بن رجلين جنى جنابة
فشهدا أحدهما للمولين على صاحبه أنه عتقه ثم تجزأ شهادته عليه وهو مانع حين شهادته فله نصف
الدية وعلى الآخر نصف القيمة وفيه رجل ورث عبداً واشتراه فجنى جنابة ورث المولى بعد دجنه أنه
الذي باع إياه كان عتقه قبل البيع أو أن كان عتقه فانه مانع مختاراً للفداء بهذا القول كذا
في المحط * وإذا جنى العبد جنابة ولم تبلغ النفس فاعتقه المولى وهو يعلم بها قبل البرء ثم انتقضت
الجماعة فبأن فهو مختار وعليه الدية وإذا جرح العبد رجلاً فخصم فيه المولى فاختر العبد وأعطى
الارث ثم انتقضت الجماعة الجرح فبأن المخرج ففي الاستحسان يخير المولى خياراً مستقبلاً وهو قول أبي
يوسف رحمه الله تعالى الأول وهو قول محمد رحمه الله تعالى ورجع أبو يوسف رحمه الله تعالى من
الاستحسان إلى القياس وأخذ محمد رحمه الله تعالى بالاستحسان إلا أنه روى عن أبي يوسف رحمه
الله تعالى أنه فرق بينهما إذا أعطى الارث بغير قضاء وبغيره إذا أعطاه بقضاء القاضي قال إذا أعطاه
بقضاء القاضي ثم مات المخرج يخير خياراً مستقبلاً بخلاف ما إذا أعطاه بغير قضاء القاضي فإن ذلك
اختيار منه الدية طوعاً كذا في الميسر * ولو قال لعبده ان تلت فلاناً أو ريت أوشحيت فانت
حرف فعل شيئاً من ذلك فهو مختار للفداء فإن كانت جنابة العبد مما يتعلق به القصاص بأن قال ان
ضربت بالسيف فانت حرفاً شئ على المولى لا القيمة ولا الدية كذا في الكافي * عبد جنى فزعم ابن
السيد أنه حرفات السيد فورثه هذا الابن فهو حر وعلى الابن الدية كذا في خزائن المفتين * جارية
جنت وهي حامل فاعتق المولى ما في بطنها وهو يعلم بالمجانية صار مختاراً للفداء وإن جاء الطالب قبل
ما تنزع أو بعد ما وضعت ولو لم يكن عالماً بالمجانية فحضر الطالب قبل الوضع خير إن شاء ضمن المولى
قيمتها حاملاً وإن شاء أخذها ملاً مجانية ثم أفادت له والولد حرفان حضر بعد ما ولدت تعبر المولى إن شاء
دفع وإن شاء فدّى ولا سيول له على أولد كذا في الظهيرية * وفي نوادر أبي سليمان عن أبي
يوسف رحمه الله تعالى إذا اعتق الرجل ما في بطن جاريته ثم جنت جنابة فدفعتها بالمجانية جاز كذا
في المحط * باع جارية فولدت عند المشتري لأقل من ستة أشهر فجنى لولد جنابة ثم أذاع البائع
وهو يعلم بالمجانية فعليه الدية لأصحاب المجانية وعليه الفتوى كذا في خزائن المفتين * جارية بين
رجلين ولدت فجنى ولدها فآذاع أحدهما وهو عالم بالمجانية قال أبو يوسف رحمه الله تعالى عليه الدية
وإن لم يعلم فعليه القيمة كذا في الظهيرية * ولو قال المولى أحدكم قتل أحدهما رجلاً خطأ ثم
عين المجانى للعتق صار مختاراً للفداء ولو عين غيره يخرى دفع المجانى أو الفداء كذا في الكافي *
ولو جنى كل واحد منهما بعد الإيجاب ثم بين العتق في أحدهما زعمه الأقل من قيمته ومن الدية وبقي
الثاني ملكاً له فيقال له دفعه أو أفاده بالدية ولا يصير هتاً بالبيان مختاراً للفداء وكذلك لو كانت

جنابة أحدهم قطع يد وجنابة الآخر قتل نفس لا يختلف الجواب كذا في خزنة العقدين * ولو مات
في محنته لعبد من له قيمة كل واحد منهما ألف أحد كما حرّم قتل أحدهما رجلا خطأ ثم مات المولى قبل
البيان عتق من كل واحد منهما نصفه وسعى كل واحد منهما في نصف قيمته ولجئني عليه في مال المولى
قيمة الجاني إذا كانت قيمته أقل من الأرض ويعتبر من جميع ماله ولا يصير المولى مختاراً للفداء ولو كان كل
واحد من العبدین قتل رجلا خطأ والمثله بما لحاسي كل واحد من العبدین في نصف قيمته ولكل واحد
من الهني عليه في مال المولى قيمة العبد الذي جنى عليه ولم يصير المولى مختاراً للفداء وإذا قتل أحدهما قتيلاً
خطأ ثم قال المولى في محنته أحد كما حرّم وهو عالم بالجنابة ثم مات المولى قبل البيان عتق من كل واحد منهما
نصفه وسعى كل واحد منهما في نصف قيمته يصير المولى مختاراً للفداء في الجاني ثم إذا صار مختاراً للفداء
فقد أرا قيمة يعتبر من جميع المال وأما الفضل على ذلك إلى كمال الدية فيعتبر من ثلث وان جنى كل
واحد من العبدین جنابة وباقي المسئلة بما لحاسي على الوجه الذي وصفنا وصار مختاراً للفداء
في الجاني اثنين ولكن تعبدية واحدة في مال المولى وقيمة أحد العبدین ويكون ذلك من جميع المال
وما زاد على القيمة إلى تمام الدية يعتبر من ثلث المال ثم ما وجب من جميع المال وما وجب من ثلث المال
يكون بين ولي الجنابة نصفين أذ ليس أحدهما أولى من الآخر كذا في المحيط * رجل له عبدان سالم
وبزيع فقتل سالم رجلاً خطأ في محنة مولى فقال أحد كما حرّم ثم قتل بزيع رجلاً آخر في محنة المولى قبل
البيان ثم مات المولى قبل البيان عتق من كل واحد منهما نصفه وسعى كل واحد منهما في نصف قيمته
ولزم المولى الفداء في قتل سالم لأن قدر قيمة سالم من الدية يعتبر من جميع المال وما زاد على ذلك إلى
تمام الدية يعتبر من الثلث ولم يلزمه الفداء في قتل بزيع فقبح بزيع ويعتبر من جميع المال ولو
أن المولى لم يمت ولكن المولى أوقع العتق على سالم صار مختاراً للفداء في قتل سالم وأن أوقع المولى العتق
على بزيع قبله فقيمة بزيع كذا في المحيط في الفصل العاشر * عبد جنى جنابة فأوصى المولى بصفته
في مرضه وهو يعلم بالجنابة فأعتقه الوصي أو الوارث بعد موته فعليه الدية مقداره قيمته من جميع المال
والزيادة من الثلث وإن كان لم يعلم بالجنابة فالقيمة من مال الميت في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى
الآخر وقول زهير رحمه الله تعالى هكذا ذكره الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى في العيون هكذا
في محيط السرخسي * وإذا أوصى بالعتق قبل الجنابة ثم جنى بعد موت الموصي فأعتقه الوصي وهو
يعلم بالجنابة فهو ضامن للجنابة وإن لم يعلم فهو ضامن للقيمة ولا يرجع على الورثة كذا في المحيط *
أوصى بعتق عبده فعنى العبد جنابة أرضها درهم وقالت الورثة بعد موت الموصي لا نفديه فلهم ذلك
وأذا تركوا الفداء يدفع بالجنابة وتطل الوصية إلا أن يؤدى العبد من غير ما كتبه بأن يقول
لا نسيان أدعني درهماً ففعل صح وصار ذلك الدرهم ديناً على العبد يطالب به إذا عتق كذا في خزنة
المفتين إذا وكل رجل رسلان يعتق عبده ثم إن العبد جنى جنابة ثم أعتقه لو وكل وهو يعلم بالجنابة
فالمولى ضامن لقيمة العبد وإن لم يكن عالماً بالجنابة كذا في المحيط * وكله بالكتابة ثم قتل العبد
رجلاً خطأ ثم كاتب الوكيل وهو يعلم أو لا فعلى المولى القيمة دون الدية كذا في محيط السرخسي *
وأذا جنى العبد جنابة فأخبر ولي الجنابة مولى العبد فأعتقه فقال لم أصدق فيما أخبرني به فهو مختار
للفداء وكذلك إن أخبره برسول ولي الجنابة فأساقا كان أو عدلاً فأما ما أخبره بذلك فضولي فإن
صدقه فيما أخبر به ثم أعتق أو دفعه رجلاً للفداء أيضاً وإن كذبه في ذلك ولم صدقه ولم يكذبه حتى
عتق العبد فإن كان المخبر عدلاً لم يكد ذلك الجواب وإن كان المخبر فاسقاً فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله
تعالى لا يكون مختاراً فقد ولكن عليه قيمته لاستملاكه إياه وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى

هو مختار للفداء أو ذنوبه فاسقان في إحدى الرأيتين كذلك وفي الرواية الأخرى يكون مختاراً
للفداء كذا في شرح الميسوط * ولو أخرجه عنه بالجناية فاعتقه المولى وقال لم أصدقه فعند أبي
حنيفة رحمه الله تعالى لا يضمن ما لم يضربه رجل جرحه وعندهما ضمن الدرة وإن كان المخبر فاسقاً أو
عبداً أو كافراً كذا في محمّد السرخسي * ذكر أن جماعة في الرقيات أنه كتب إلى محمد بن الحسن
رحمه الله تعالى في عبد قتل رجلاً والمقتول ولياً أحدهما غائب فخاصم أحدهما ضمنهما كيف ينبغي
للعالم أن يضمن مولى العبد فكتب محمد بن أبي الورثة حضر فهو خصم وأيهما اختار وجب عليه ذلك
في جميعه كذا في الميسوط * وإذا قتل الله دقتلاً خطأ والمقتول وليان ندفعه المولى إلى أحدهما بقضاء
قاض ثم قتل عنده آخر ثم جاء ولي الآخر والشريك في الجناية الأولى فإنه يقال للمدفع إليه الأول ادفع
نصفك إلى الآخر وأند نصف الدية فإن دفعه برئ من نصف الدية وبرد النصف الثاني على المولى ثم
يقال للمولى ادفعه أو قدّمه عشرة آلاف خمسة آلاف للآخر خمسة آلاف لولي الأول الذي لم يأخذ
شيئاً فإن دفعه ضرب كل واحد منهما في هذا النصف بنجمة ألف فيكون بينهما نصفان فيحصل ثلاثة
أرباع العبد لولي الجناية الأخيرة ويرجع للذي لم يكن قبض مولى الجناية الأولى ثم يضمن المولى الذي
كانت الجناية الثانية في يده ربع قيمته للمولى قيدفه المولى إلى الأوسط ولا يكون المولى ضامناً له شيئاً
ما لم يستوف ربع القيمة من الأول ولو كان دفعه إليه بغير قسط القاضى كان للأول منه الحصة وإن شاء ضمن
المولى هذا الربع بالتأجيل دفعه إلى صاحبه بغير قضاء لقاضى وإن شاء ضمن صاحبه فإن ضمن المولى
رجع به المولى على المدفوع إليه * قل فإذا قتل العبد قتيلاً خطأ فدفعه المولى إلى أحدهما بغير قضاء
القاضى يقتل عنده قتيلاً خطأ ثم اجتمعوا واختاروا الدفع فأرسل المدفوع إليه الأول يقال له ادفع نصف
العبد لي الآخر وبردنا نصف الباقي على المولى ثم يدفعه المولى إلى الأوسط والآخر يضرب فيه الآخر
بنجمة ألف ويضرب فيه الأوسط بعشرة آلاف فيكون هذا النصف بينهما أثلاثاً ثم للأوسط
ثلثه للآخر ثم يضمن المولى سدس قيمة العبد للأوسط وهو ما سلم من هذا النصف لولي الجناية الأخيرة
ويرجع به الأول الذي كان في يده وإن شاء إلى الأوسط ضمن هذا السدس الذي كان في يده هكذا يقوله
المراقبون من مشايخنا والعصم عندي أنه ليس له ذلك ههنا ولا في الغسل الأول ولو كان الدفع قضاء
خاص كان مثل هذا أيضاً لأن المولى لا يضمن شيئاً للأوسط ولكنه يرجع بسدس القيمة على المدفوع
إليه الأول وإذا قبض ذلك منه دفعه إلى الأوسط وعلى ما يقوله لمرأة من الأوسط هو الذي يرجع
بسدس القيمة على المدفوع إليه الأول وإذا تل العبد قتيلاً خطأ وفقاً عين آخر فدفعه المولى إلى المقنونة
عنه فقتل عنده قتيلاً آخر واجتمعوا واختاروا دفعه فإن صاحب العين يدفع ثلثه إلى الآخر وبرد
الثلث على المولى فدفعه المولى إلى ولي لقتيلين يضرب فيهما الألف والآخر يثنى الدية
فيكون هذا مقسوماً بينهما أخماساً ثلاثة أخماسه للأول وخمسة للآخر ثم يضمن المولى للأول ستة أجزاء
وثلاثي جزء من عشرة جزء وثلاثي جزء من ثلثي قيمة العبد وذلك لما حصل خمساً ثلثي قيمته بدل ما سلم للآخر
من هـ بن ثلث ثم يرجع به المولى على صاحب العين كذا في شرح الميسوط * ولو قامت بينة على العبد
بقتل خطأ أو قتل مولى عليه قتل أحد دفعه المولى لهما نصفين ثم يضمن نصف قيمته للأول ولو أقر بقتل
ثالث دفعه أثلاثاً وضمن ثلثي قيمته للأول وسدس قيمته للثاني كذا في خزائن المفتين * إذا كان العبد
لرجل زعم رجل أن مولاه اعتقه فقتل العبد ولياً لذلك الرجل خطأ فلا شيء كذا في الهداية * وإذا جنى
العبد جناية وقرئى الجناية أن أحد حرجل المسئلة على ثلاثة أوجه ما إن أقرولى الجناية أن العبد
حراً الأصل أم أنه حر أو أقرن مؤدباً اعتقه فإن أقر أنه حر الأصل فلا ضمان لولي الجناية لا على العبد

ولا لي الولي وكذلك مجرايا إذا أقر أنه حر فأما إذا أقر أنه اعتقه المولى أقر أنه اعتقه قبل الجناية
فالمجرايا فيه كالجواب فيما لا أقر أنه حر الأصل وإن أقر أنه أسقطه بعد الجناية فقد أقر بغيره ليعد
وذكر على المولى ألف. إنا إذا دعينا إنا أسقطه وهو عالم بالجناية وإن ادعى أنه لم يكن عالما ادعى على المولى
ضمان القيمة وذكر المولى ما دعى إليه من ضمان الدماء والقيمة فيكون القول قول المولى مع عبته وعلى
ولي الجناية إمامة البينة مذ. إذا كان الأقر من ولي الجناية قول لدفع فأما إذا كان الأقر من ولي
الجناية بعد الدفع إليه أن أقر أنه حر الأصل أو أنه حر لا يمكن له على المولى سييل ولا على العبد إلا أن
العبد يعتق ولا يكون لاحد على العبد ولا مؤان. أقر أنه كان. ثم قبل الجرايا فإنه يصح بغيره ويكون
ولاؤه مرقوقا كذا في المحيط. ولا يجوز قراره دما للجناية ما ذنبا محجورا إليه ولا يتبع بذلك بعد
العتق كذا المحامى. وإذا اعتق لعبد ثم أقر أنه كان جري في حالة جناية عدا وخطأ لم يلزمه شيء
الا لتوردي النفس كذا في الميسر. عبد قطع يدرحل خطا فبرأت فدفعه مولاه بالجناية ثم تنقض
المخرج فبات منه والعبد قائم في بولورثة المبنى عليه. ولو كان المولى فداء بضمصة ألف تمام دية اليد
ثم اعتق العبد ثم استثنى المخرج فبات منه قال يدفع قيمه. عبده وإن كانت مائة وبأخذ خمسة آلاف
الفداء كذا في المحيط. عبدا متق فقال رجل قتل أخاك خطأ وأنا عبيد فقل ذلك الرجل قتلته
وأنت حر فالقول للعبد بالإجماع ركز لو قال له بعد عتقه أعذت مالا أو قطعت يدي وأنا عبدك
وقال السيد لا بن فقلت بعد العتق فأقول للعبد بالإجماع كذا في الكافي. من اعتق جارية ثم قال
لها قطعت يدي وأنت مني وقات قطعت يدي أنا حر فالقول قولها وكذلك كل ما عذمتها إلا الإجماع
والغله استحسننا وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف ومالك وأبي عبد الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا يضمن
الاشتباه بينه بغيره عليها كذا في المدائنية. ولو اشترى عبدا وقضه فقال رجل قطعت يده قبل
شراؤه وقال المشتري قطعت يده شراؤه فالقول للمشتري كذا في الكافي. وذ قطع لعبد يدرحل
عبدا فدفع إليه قصدا بغير قضاء. ثم مات من اليد فالعبد صلب بالجناية وإن لم يعتقه رقه على
المولى وقيل للأولياء قدومه أو غرضه كذا في نزاهة المفتين. وإذا قتل العبد قبله ولله وليان فعفا
أحدهما ما به يعل للمولى أمان تدفع نصف العبد إلى سأك أو تقديده بنصف اليد. ولا شيء للعاني
كذا في المحيط. عبد قتل رجلين حر. وكل واحد منهما إيمان فعفا حدولي كل واحد منهما
فالمولي يدفع نصفه إلى الآخرين. دية يه عشر ألف درهم فارتل أحدهما عبدا والآخر خطأ فعفا
أحدولي العبد فدان داه مولاه بضمصة عشرة آلاف لولي الخطأ وخمسة آلاف لأحدولي
العبد لذى لم يدفع وأردفعه إليهم دية المائتا لولي الخطأ ثلثة للذي لم يدفع من ولي العبد عند
أبي حنيفة رحمه الله تعالى بطريق الأصول فيضر. هذان لكل فبالنصف وعند محمد عليه أرباعا
بطريق المارعة ثلاثة أرباعا لولي الخطأ وربع لأحدولي العبد كذا في الكافي. ولو قتل العبد
رجلين خطأ فعفا لولي أحدهما دفع نصفه إلى الآخر. دية بالدية ولو قطع أحدهما دية رقيقة ألف ثم
دفعه لولي لهم ضرب القاطع فيه بتمسة آلاف وخمسمائة لأنه بق مع المداست في خمسمائة وضرب
الآخر بعشر آلاف كذا في نزاهة المفتين. ولو قتل قاتلا وقتاعين آخرهما ما يكون ذلك عبدا أو
خطا فإن كان عبدا قيل للمولى أن شئت أدفعه إلى المفتوء عنه وإن شئت فادفعه فإذا اختار فادفعه
للقوة بضمصة ألف درهم ولو أريد أن يدعى الجناية فيقتل لعبد لولي أو قتل وارثه أو دفع جاء
أولياء قتلوا أو أحد ثم المقررة عنه لا يرجع على لولي نبي أن كان المثل خطأ فإن لولي غير
بين الدفع وفداء له ما كان اختار له أمدى العبد بضمصة عشرة آلاف لولي القاتل وخمسة

الاق للمقوقه عينه وان اختار الدفع كان العبد مدينهما ثلاثا ثم لولى لقتيل وشده للمقوقه عينه
 كذا في المحيط * مملوك قتل مملوكا خطأ ثم قتل أخا مولاه خطأ ولا ارث له غير مولاه يدفع نصف
 القاتل الى مولى المملوك المقتول أو يقدر به ونصفه الاخر للمولى فان كان قتل أخا مولاه أو لا يدفع كل الى
 مولى المملوك المقتول أو يقدر به فان قتل أخا مولاه أو لا وله بنت يدفع ثلاثة أرباع لعبد مولى المملوك
 المقتول وربعه للبنت وان كان متاهلها معا ولا بنت فهو بينهما نصفان كذا في خزائن المفتين * عبيدين
 رجلا قتل قريبا له معا دفعا أحدهما عنه بطل الدم كله عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالوا
 يدفع العاقب نصف نصيبه الى الآخر ويقدر به بربع الدية وكفى بعض النسخ قول محمد رحمه الله تعالى
 مع أبي حنيفة رحمه الله تعالى والآخر أنه مع أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو قتل عبد مولاه عمدا زله
 بنان دفعة أحدهما بطل الدم كله عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقول أبي يوسف رحمه الله
 تعالى مهنا كقوله كفة كذا في الكافي * وفي المتن عبد تمل رجلا عمدا ثم اعتقه مولاه ثم عمدا أحد
 وابي الدم فان لعبيدي في نصف قيمة للذي يدفع ولا شيء على المولى كذا في المحيط * من قطع
 يده بعد ثم غصبه رجل ومات في يده من القطع فعليه قيمة أقطع وان كان المولى قطع يده في يد الغاصب
 هات من ذلك في يد الغاصب لا شيء عليه كذا في الهداية * قال في الجامع الكبير رجل شبع عبد الله
 موضحة ثم رهنه من رجل بألف درهم وقيمة العبد مئتي ألف درهم هات في يد المرتن من الجنابة
 يموت بماله من الدين واذا وجدت الجنابة من المولى بعد الرهن يصير مستردا للمرهون حتى لو ملك
 في يد المرتن لا يسقط شيء من دينه وكذلك اذا وجدت الجنابة من الاجنبي يقتري الحال بين ما اذا
 وجد الجنابة قبل الرهن وبين ما اذا وجدت بعد الرهن في حق ابطال الرهن وعدم ابطاله وقال فيه
 أيضا رجل شبع عبد رجل موضحة فرض لعبد فغصبه رجل هات في يد الغاصب من تلك الجنابة كان
 لمولى العبد الجنابة ان شاء ضمن عاقلة نجاني قيمة العبد مئتي ألف درهم هات في يد المرتن من الجنابة
 انما نصيب بقاء العبد يوم غصبه وان شاء ضمن الغاصب قيمته يوم غصبه حالة في ماله وضمن النجاني أرض
 الموضحة وما حدث منه من النقصان الى ان غصبه الغاصب ويكون ذلك في مال النجاني فان اراد
 الغاصب بعد ما ذى الضمان الى المولى ان يضمن النجاني أو عاقلة النجاني لم يكن له ذلك ولو لم يغصب هذا
 العبد ولو كان المولى باعه من رجل بعد الجنابة على ان يبايعه بالنجابة ثلاثا يام هات في يد المشتري
 فهذا كما وصفت من أمر الغاصب ولو كان المولى باع هذا العبد من رجل يباعا فاسدا هات في يد المشتري
 من تلك الجنابة فان المولى يضمن النجاني أرض الموضحة وما نقصته الجراحة الى ان يقضه لمشتري ويكون
 ما وجب على النجاني في ماله حالا وعلى المشتري قيمة العبد يوم قبض في ماله حالا ولو لم يبعه المولى ولكن
 رهنه المولى يدين عليه مثل قيمة العبد هات في يد المرتن من تلك الجنابة فانه يموت بالدين ولا سبيل
 للمرتن على النجاني ويرجع ازها على النجاني بالرجاء الجنابة وما نقصته الجنابة الى يوم الرهن ويسبل عن
 النجاني ضمان القيمة ولو كان قيمة العبد أكثر من الدين بأن كانت قيمة العبد مثلاً في درهم فرهته يدين
 ألف درهم هات في يد المرتن فالأمر كما وصفتنا فيما اذا كانت قيمة العبد مثل الدين انه لا ضمان
 للمرتن على النجاني ويرجع مولى العبد على النجاني بنصف أرض الموضحة ونصف ما نقصته الجنابة الى
 ان رسته ويكون في ذلك النجاني ويرجع مولى العبد على النجاني أيضا بنصف قيمة العبد يوم مات العبد
 ونصف أرض الموضحة ونصف ما نقصته الجنابة ويكون كل ذلك على عاقلة وقال في الجامع الصغير
 رجل أو أنه قطع يده رجل خطأ وكذب عاقلة في ذلك ثم غصبه رجل من مولاه هات عنده
 المولى بالنجابة رسته ضمن النجاني قيمة في ماله في ثلاث سنين ويرجع النجاني على الغاصب بقيمة العبد

أقطع في ماله حالا وإن شاء ضمن الغاصب قيمته أقطع في ماله حالا وضمن الجاني إرث يده وهو نصف قيمته في ماله ولا يضمن الجاني نصف العبد وينبغي أن يضمن الجاني النقصان إلى وقت النقص أيضا وإن لم يذكر في الكتاب أو جلت المسئلة على أن الغصب كان على فور القطع وإن كان القطع عمدا وباق المسئلة بحاشا فتقول المولى بالجحار إن شاء قتل القاتل ولا سبيل للمولى على الغاصب ولا لورثة الجاني وإن شاء المولى ضمن الغاصب من الابتداء قيمته أقطع ولا قصاص للمولى على الناطل وكن يجب على الجاني إرث يدي ماله هكذا في المحيط * ومن غصب عبدا فعنى في يده ثم ردته فجنى جنابة أخرى فإن المولى يدفعه إلى ولي الجنابتين ثم يرجع على الغاصب بنصف القيمة فيدفعه إلى الأول ويرجع به على الغاصب وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يرجع بنصف القيمة فيسلم له وإن جنى عند المولى جنابة ثم غصبه فعنى في يده دفعه المولى نصفين ويرجع بنصف قيمته فيدفعه إلى الأول ولا يرجع به كذا في الهداية * وإذا غصب عبدا فقتل عنده قتيلا ثم مات العبد فعلى الغاصب قيمته ثم يدفع المولى هذه القيمة إلى ولي الجنابة ثم يرجع المولى بقيمة أخرى على الغاصب ولو لم يمت العبد ولكن ذبح عينه فدفعه إلى المولى أعور فقتل عنده قتيلا آخر ثم اجتمعوا فدفعه المولى للجنايتين فإنه يأخذ نصف قيمته من الغاصب باعتبار عينه التي فاته عنده فيدفعها إلى الأول فإذا سلم نصف القيمة للأول ضرب هو في العبد المدفوع بالدية إلا ما أخذ لان القدر لما أخوذ سلم له فلا يضرب به وإنما يضرب بما بقي من حقه و يضرب الآخر بالدية ثم يرجع المولى على الغاصب بنصف القيمة التي أخذت منه ويرجع عليه أيضا أصاب الأول من قيمة العبد أعور ولا يرجع عليه بقيمة ما أصاب الثاني ثم يرجع أولياء الأول فيما أخذ المولى من ذلك بتمام قيمة العبد إلى ماني يده وهذا ينبغي أن يكون على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى خاصة ثم يرجع المولى على الغاصب بمثل ما أخذ منه كذا في الميسر * وإذا اغتصب الرجل عبدا من رجل فقتل العبد عنده قتيلا خطأ ثم اجتمع المولى وأولياء القاتل فإن العبد رد على مولاه ثم يقال له إنا نأخذ من العبد ما دفع العبد وتنفدي فإن دفع أو نفدي رجع على الغاصب بالأقل من قيمة العبد ومن الأرض وإن كان زاد عند الغاصب زيادة متصلة واختار الدفع فإنه يدفع العبد مع الزيادة سواء حدثت الزيادة قبل الجنابة أو بعدها ثم لا يرجع المولى على الغاصب بقيمة الزيادة وإن استحققت الزيادة بسبب حادثه العبد عند الغاصب وإن أعور العبد في يد الغاصب وقد جنى عنده جنابة فإن أعور بعد الجنابة واختار المولى الدفع فإنه يدفعه أعور إلى ولي الجنابة ثم يرجع المولى على الغاصب بقيمة صحيحا فإن أخذ قيمته صحيحا من الغاصب يأخذ ولي الجنابة من المولى نصف قيمته ثم يرجع المولى على الغاصب ثانيا بنصف قيمة العبد حتى يكمل له قيمة العبد وإن أعور قبل الجنابة واختار للمولى الدفع فإنه يدفع العبد أعور ثم يرجع بقيمة العبد صحيحا على الغاصب فإذا أخذ ذلك سلم له ولم يكن للمولى الجنابة أن يأخذ منها شيئا هكذا في المحيط * وإذا اغتصب الرجل عبدا فقتل مولاه خطأ أو عبدا مولاه خطأ وقيمته أكثر من قيمة القاتل وأستهلك ما للمولاه يضمن الغاصب قيمة العبد المغصوب مولاه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأما جناية العبد المغصوب على الغاصب وعلى ماله فهو رد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهي معتبرة عندهما ويقال للمغصوب منه ادفعه إلى الغاصب إذا كان حيا وإلى ورثته أو أوقده بالدية إن كان الغاصب هو المقتول أو بقيمة المال إن كان المال هو التلف هكذا في المحامى * ولو غصب عبدا وجارية فقتل كل واحد منهما عنده قتيلا ثم قتل العبد المجارية ثم رد الغاصب إلى المولى فاختار دفعه فإنه يضرب فيه أولياء قتيله بالدية وأولياء قتيله بقيمة ثم يرجع المولى على الغاصب بقيمة العبد وبقيمة الجارية فإذا استوفى قيمتهما دفع من فيه الجارية إلى أولياء قتيلهاتما

قيمتها فكون لهم أن يأخذوا ما بقي من حقوقهم من قيمتها ثم يرجع المولى على الغاصب ويأخذوا ليهاب
قتل العبد من قيمة العبد تمام قيمة العبد فيستوفون ما بقي لهم من قيمة العبد ويرجع بذلك المولى على
الغاصب ولو اختار المولى الفداء أدى دية قتل العبد وأدى قيمة المجارية إلى ولي قتل المجارية ثم يرجع
على الغاصب بقيمة العبد والمجارية وتوابع ما ذكر في هذه المسئلة فيما إذا كان الغاصب معسرا أو كان
غائبا فاما إذا كان حاضرا أو يمكن المولى من أخذ قيمتها منه فخصم الممسئلة على وجه آخر كما ذكره بعد
هذا وهذه المسئلة انما ذكرها في نصصة أبي حفص رحمه الله تعالى وأما في نصصة أبي سليمان انما ذكر
المسئلة الطويلة وبين التقسيم في الجواب فقال اذا اغتصب عبدا وجارية وقيمة كل واحد منهما ألف
فقتل كل واحد منهما عنده قتلان ثم قتل العبد المجارية ثم رده على المولى فانه يرد معه قيمة المجارية ثم
يدفع المولى هذه القيمة إلى ولي قتل المجارية ثم يرجع بها المولى على الغاصب مرة أخرى ثم يخصر المولى
في العبد بين الدفع والفداء فان اختار الفداء فداء بالدية ويرجع بقيته على الغاصب وهذا قول أبي
حنيفة رحمه الله تعالى وأما على قولهما ان اختار الفداء فداء بالدية لولي قتل الغلام ولا يرجع بقيته
على الغاصب وان اختار الدفع دفعه إلى ولي قتل الغلام وإلى الغاصب على أحد عشر سهما عشرة لولي
قتل الغلام وسبعة للغاصب ثم يرجع لمولى على الغاصب بقيمة الغلام فيدفع منها جزأ من أحد عشر جزأ إلى
ولي قتل الغلام فادفع ذلك إليه ويرجع به على الغاصب أيضا فان كان الغاصب معسرا ولم يقدر عليه
ليؤخذ منه قيمة المجارية واختار المولى الدفع فان قال ولي قتل المجارية لا أضرب بقيمة المجارية
في الغلام ولكني أنظر فان خرجت قيمة مجارية أخذ بها كان له ذلك ثم في قياس قول أبي حنيفة
رحمه الله تعالى يدفع الغلام كله إلى ولي قتل الغلام فاذا دفعه إلى ولي قتل الغلام يرجع على الغاصب بقيته
وبقيمة المجارية فيدفع قيمة المجارية إلى ولي قتلها ثم يرجع به عليه فيصير في يده قيمتان فأما في قياس
قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يدفع من العبد عشرة أجزاء من أحد عشر جزأ إلى ولي قتل
الغلام وترك الجزء في يده حتى اذا خرجت قيمة المجارية أخذها المولى ويدفعها إلى ولي قتلها ثم يرجع بها
على الغاصب ثم يقال للولي ادفع هذا الجزء لي لغاصب أو افده بقيمة المجارية فان دفعه رجع عليه بقيمة
الغلام فيدفع منها إلى ولي قتل الغلام جزأ من أحد عشر جزأ بديل ما لم يسلم له من العبد ويرجع به على
الغاصب وان فداء فأنما يفديه بقيمة المجارية ولكنه يرجع بقيمة الغلام على الغاصب والقيمتان سواء
فتكون احدهما قصاصا بالآخرى ويدفع مكان ذلك الجزء إلى ولي قتل الغلام جزأ من أحد عشر جزأ
من قيمته ثم يرجع بقيته على الغاصب وان قال ولي قتل المجارية أنا أضرب في الغلام بقيتها دفع اليهما
فيضرب فيه ولي قتل المجارية بقيتها وولي قتل الغلام بالدية فيكون بينهما على أحد عشر كايين فان
قدر على الغاصب أو أيسر أدى إلى المولى قيمة الغلام وقيمة المجارية فيدفع من قيمة الغلام إلى ولي قتل
الغلام جزأ من أحد عشر جزأ من قيمته بديل ما لم يسلم له من العبد ويرجع به على الغاصب وليس لولي قتل
المجارية إلا ما أصابه من الغلام ولا يعطى من قيمة المجارية شيئا وقد ذكر قبل هذا في المسئلة القصيرة أنه
يعطى من قيمة المجارية إلى أولياء قيمتها تمام قيمتها في هذا الجواب روايتان وان اختار المولى الفداء
فداء بعشرة آلاف وبقيمة المجارية ثم يرجع على الغاصب بقيمة الغلام وبقيتين في المجارية قيمة مكان
القيمة التي أذاها إلى أولياء جنايتها وقيمة أخرى بالغصب فيسلم له مكان المجارية وهذا قول أبي حنيفة
رحمه الله تعالى فأما على قياس قولهما اذا أدى الغاصب قيمة الغلام وقيمتين في المجارية صار كائن
المجارية كانت له لتقرضها عنها عليه فمال للمولى ادفع جزأ من أحد عشر جزأ من العبد إليه أو افده بقيمة
المجارية وأما ذلك فعلى المولى يرجع على الغاصب بشئ لسائنا من حكم المقاصة فيما يرجع كل واحد منهما

على صاحبه كذا في الميسوط * ولو غصب عبدا ثم امره أن يقتل رجلا فقتله ثم رده إلى مولاه فقتل
عنده آخر خطا ثم عفا ولي الدم الأول عن الدم كان على المولى أن يدفع نصف العبد إلى ولي قاتل الآخر
أو يقيده بالدية ولا يرجع على الغاصب بشئ ولو دفعه اليهما قبل الصفو ثم عفا الأول عما بقي له رجع
المولى على الغاصب بنصف القيمة وإذا أخذ نصف القيمة لم يكن لولي القاتل الأول على ذلك النصف من
القيمة سبيل لانه قد عفا فيسمل له ولا يرجع على الغاصب مرة أخرى كذا في المحامى * وإذا اغتصب
الرجل عبدا واستودع مولى العبد الغاصب أمة فقتل العبد قتيلا عندا غاصب ثم قتله الأمة فانه يكون
على الغاصب قيمة العبد بهلاكه عنده فإذا أخذها المولى دفعها إلى ولياء القاتل ثم يدفع الغاصب قيمة
أخرى إلى المولى لتسلم له مكان العبد ثم يقال للمولى ادفع امتك الولد يعة إلى الغاصب أو دفعها بقيمة العبد
ولو كان البعد هو الذي قتل الأمة مع قتله المحرقا فاختار المولى المدفع قسم العبد على دية القاتل وقيمة
الأمة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيأخذ ولياء القاتل من ذلك ما أصاب الدية ويأخذ المولى
ما أصاب قيمة الأمة ويضع له الغاصب تمام قيمة الأمة ويرجع المولى على الغاصب من قيمة العبد بمثل
ما أخذ ولياء القاتل فأما على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله لا يضرب المولى بشئ من قيمة أمته
في العبد وإنما يدفع المولى العبد كله إلى ولياء المحرق يرجع بقيمة على الغاصب ولو غصب أمة فقتل عنده
قتيلا خطا ثم ولدت ولدا فقتلها ولدا فعلى الغاصب أن يرده الولد وقيمة الأمة على المولى ثم يقال للمولى
ادفع هذه القيمة إلى ولياء القاتل ثم ارجع بها على الغاصب فيكون لك ثم يقال له ادفع الولد إلى
الغاصب أو أفده بقيمة الأمة كذا في الميسوط * العبد المهرمون إذا جنى على الرهن أو على
رقبة أو على ماله هل تعتبر جنابته قالوا ذكروا هذا المسئلة في كتاب الرهن وقال تهذيبنا فيه ولم يذكر فيه
خلاف إلا أن المشايخ قالوا ما ذكروا في كتاب الرهن أنه تهذيب قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى
وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى تعتبر جنابته على الرهن بقدر الدين فانه مضمون عليه بقدر
الدين وإذا جنى جنابة على المهرتن أو على ماله فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تعتبر الجنابة
بقدر الدين وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى بأنه تعتبر هكذا في الميسوط *

❦ (الفصل الثاني في جنابة المدبر وأم الولد جنابة ضمن المولى الأقل من
قيمتها ومن أرض جنابتهما وذلك في أم الولد ثلث قيمتها وفي المدبر اثنان كذا في السراج الوهاج *
مدبرين اثنين جنى كانت قيمته على المولين على قدر ملكهما فيه وإن دبر أحدهما وجنى فعليهما قيمته
عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهم بملك المدبر نصيب شريكه بالفرمان كذا في محيط
السرخسي * وجنابة المدبر تكون على سيده في ماله دون عاقته حاله وكذا أم الولد كذا في لسراج
الوهاج * وعند كثرة قيمة المدبر لا يجب على المولى أكثر من عشرة آلاف لا عشرة وتستوى جنابته
على النفس وما دونها كذا في الميسوط * وإن اختلف ولي الجنابة مع المولى في قيمته بعد زمان وقال
ولي الجنابة كانت قيمته يوم جنى التي درهم وقال المولى كانت جنابته قال قول المولى مع يمينه ورجع
اليه أبو يوسف رحمه الله تعالى هكذا في الذخيرة ولومات المدبر بعد جنابته بلا فصل لم يسطل عن المولى
القيمة وكذا العوي فعليه قيمة تامة كذا في المحامى * وإن اختلفوا في مقدار قيمته بعدموته فالقول
قول المولى وعلى ولي الجنابة اثبات ما بدعه بالبدنة كذا في الميسوط * ويضع قيمة أم الولد مرة
واحدة فإن جنت ثم جنت شاركة الثاني الأول وجدت قبل قبض الأول أو بعده كذا في محيط
السرخسي * وإن كثرت الجنابة من المدبر فالقيمة مشتركة بين ولياء الجنابات سواء قربت المدة
فيما بينها أو بعدت فإن قتل المدبر رجلا خطا وفتا عين آخر فعلى مولاه قيمة لا أصحاب الجنابتين أثلاثا

فان اكتسب كسبا أو وهب له هبة لم يكن لاهل المجنابة من ذلك شيء كذا في المبسوط * اذا قتل
المدير رجلا من أحد ماعدا ولا اخترع خطأ على المولى قيمة لا صاحب لمخطا فان عقابته أحد ولي العمد
فالقيمة بينهم أربعة اغانى قول أبى يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وأما فى قول أبى حنيفة رحمه الله
تعالى فهي بينهم اثلاثا كذا فى المحامى * وتعتبر قيمة المدير لكل واحد من المني عليهم
يوم جنى عليه ولا يعتبر بالقيمة يوم اتدبى هذا قتل قبل خطأ وقيمة يوم قتله ألف ثم زادت قيمة فصارت
ألفا وخمسة مائة ثم قتل قبل آخر فان ولى المجنابة الثانية يأخذ من المولى خمسة مائة فضل ما بين القيمتين
ثم يقسم الباقي وهو ألف على تسعة وثلاثين جزأ فيجعل لكل خمسة مائة سهم فيكون للأول عشرون
سهما وللثاني تسعة عشر سهما يقسمون الألف على ذلك كذا فى السراج الوماج * واذا قتل المدير
رجلا وقيمة ألف درهم ثم قتل رجل من المدير فترم خمسة مائة درهم ثم قتل المدير رجلا آخر فان أورش
العين للمولى لاحق لا أولاء المجنابة فيه وعلى المولى ألف درهم قيمة يوم جنى على الأول خمسة مائة منها
للاول خاصة والخمسة مائة الباقية يضرب فيها الثاني بالدية لا خمسة مائة ولو كان الفاقى عبدا فرفع
به كان للمولى ايضا كذا فى المبسوط * اذا قتل المدير قبل خطأ وقيمة ألف درهم ثم ازدادت قيمته
فصار يساوى ألفي درهم فقتل خطأ ثم انتصفت قيمته فصار يساوى خمسة مائة فقتل قبل آخر فانه
يقضى على المولى بألفي درهم فولى المجنابة الثانية يأخذ من ذلك ألفا بقى ألف درهم فخمسة مائة منها
اجتمع فيه حق الاول وحق الثاني وحق الاول عشرة آلاف وحق الثاني تسعة آلاف فتقسم الخمسمائة
بينهما على تسعة عشر سهما تسعة أسهم للثاني وعشرة للأول بقيت خمسة مائة أخرى اجتمع فيها حق
الكل فتقسم بينهم على قدر حقه فيضرب الثالث فيها بعشرة آلاف والثاني بعشرة آلاف إلا ما أخذ
مترين والاقل بعشرة آلاف إلا ما أخذ مرة كذا فى المحيط * واذا دفع المولى قيمة الى ولى المجنابة
ولم يحدث به عيب ثم قتل رجلا آخر خطأ فان كان دفع الى الاول بقضاء قاض فلا سبيل للثاني على المولى
واسكنه يتبع الاول فيما أخذ منه نصف القيمة وان كان قد دفعها بغير قضاء قاض على قول أبى يوسف
ومحمد رحمه الله تعالى الجواب كذلك وعند أبى حنيفة رحمه الله تعالى للثاني الخيار ان شاء اتبع الاول
بنصف القيمة وان شاء اتبع المولى بذلك فاذا أخذ منه رجوع المولى به على الاول كذا فى المبسوط *
وعلى هذا الخلاف اذا حفر المدير بئر فى الطريق العامة للسبلين بغير إذن مولاه فوقع فيها انسان
فان دفع المولى قيمة المدير الى ولى المجنابة بغير قضاء ثم وقع آخر له لولى المجنابة الثانية اتباع المولى
بنصف القيمة فالمسئلة على هذا الخلاف واجمعوا ان حافر البئر اذا كان عبدا قتل دفع المولى العبد
الى ولى القاتل ثم وقع فيها آخر ومات فان الثاني لا يتبع المولى بشئ سواء دفع المولى الى الاول بقضاء قاض
أو بغير قضاء قاض واجمعوا ان المولى اذا لم يدفع القيمة الى ولى القاتل الاول حتى وقع آخر وقتل آخر ثم
دفع القيمة الى الاول بغير قضاء قاض ان لولى القاتل الثاني أن يتبع المولى فيما أخذ منه نصف قيمة المدير
ثم يرجع المولى بذلك على ولى القاتل الاول كذا فى المحيط * ووضع الحجر فى الطريق أو سقوه الدابة
أو صب الماء بمنزلة الحفر كذا فى محيط السرخسى * مذبذب جنى جناية خطأ ودفعت قيمته بلا قضاء
فكروا فى فئتي ونفى بالقيمة ولم تدفع فئتي أخرى ثم مات المذكب عن مائة فالأولى لولى الثانية وخبر
الثالث بأن شارك الاول او يتبع المولى كذا فى السكاكى * ولو قتل المدير رجلا خطأ وقيمة
ألف درهم فدفعها المولى بقضاء قاض ثم رجعت قيمة الى خمسة مائة ثم قتل آخر فلن خمسة مائة ما أخذ
لاول الاول خاصة والخمسة مائة الباقية يضرب فيها الاول بعشرة آلاف الا خمسة مائة والاخر
بعشرة آلاف فتكون تلك مقسومة بينهما على تسعة وثلاثين سهم لا به يجعل لكل خمسة مائة منها

كما كذا في المبسوط * قال في الاصل اذا قتل المدبر مولا خطأ هدرت جنابته وعليه أن يسعى في قيمته ردًا للوصية واذا قتل المدبر مولا عمدا فعليه السعاية في قيمته وعليه التصاص واذا وجبت السعاية والتقصاص جميعا كانت الورثة بالخيار إن شاءوا التسعوه في قيمته أو لا ثم قتلوه وإن شاءوا قتلوه للحال وأعطوا حقهم في السعاية فإن كان له ابنان لا ورث له غيرهما فمما أحدهما عن المدبر فعلى المدبر أن يسعى في قيمة ونصف يسعى في قيمته ردًا للوصية فتكون بينهما ويسعى في نصف قيمة الذي لم يدفع خاصة كذا في المحيط * مدبر تاجر عليه دين قتل مولا خطأ فعليه أن يسعى في قيمة رقبته لغرمائه وما بقي من الدين عليه على حاله وكذلك لو كان عبداً ما ذون عليه دين جرح مولا ثم أعتقه المولى وهو صاحب فراش ثم مات من جراحته ولا مال له غيره وإن أعتقه وهو يحيى ويذهب فإن كان ترك مالا فغرماء العبد بالخيار إن شاءوا أخذوا قيمة العبد من تركته ويتبعون العبد ببقية دينهم وإن شاءوا اتبعوا العبد بجميع دينهم ولا سعاية على العبد لورثة المولى كذا في المبسوط * ولو أعتقه المولى في مرضه ولا مال له سواء قتل مولا خطأ يسعى في قيمتين عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يسعى في قيمته والدية على عاقلة مولا وكذلك لو كان له مال والعبد يخرج من الثلث كذا في محيط السرخسي * ولو قتل المدبر مولا عمدا وله وليان أحدهما ابن المدبر فعلى المدبر أن يسعى في قيمته قيمة ردًا للوصية وقيمة بالجنابة كذا في المبسوط * مدبرة حبلى قتل مولا خطأ فولدت بعد موته لم يسع ولدها في شيء فإن جرحته مولا ما ثم ولدت ثم مات المولى من الجرح تسمى المدبرة في قيمتها ويعتق الولد من الثلث كذا في محيط السرخسي * إذا كان المدبر بين رجلين فقتل أحدهما عليه ورجلا خطأ بدئى بار جل قبل المولى فعلى المولى الباقي نصف قيمته وفي مال المقتول نصف قيمته ثم يكون لولى المقتول ربع قيمته وللآخر ثلاثة أرباعها الآن المولى القاتل لاحق له فيما ضمن فإن جابه المدبر على مولا خطئا هدر ذلك النصف من القيمة سلم لولى الأجنبي وصاحبه في النصف الآخر ضرب وفدية بمئة ألف ولا يخرج بمئة ألف فكان ذلك النصف بينهما نصفين وعلى المدبر أن يسعى في قيمته نصفها لورثة المقتول ونصفها للمولى المحيى ولو كان قتل المولى عمدا والمسئلة بحالها فعلى المولى الباقي وفي مال المقتول قيمة تأمة لولى الخطأ ويسعى المدبر في قيمته بين المولين ويقتل بالعد فان مالا أحد لولى العمد سعى المدبر للذى لم يدفع في نصف قيمته واذا قتل المدبر رجلا عمدا وله وليان فمما أحدهما ثم من أحد مولى به خطئا فعلى المولى الباقي نصف قيمته فيكون ذلك النصف لولى المولى القاتل والنصف الباقي من ذلك النصف بينه وبين الذى لم يدفع من أصحاب العمد نصفين وفي مال القاتل ربع قيمة المدبر للذى لم يدفع ويسعى المدبر في قيمته تأمة للمولى ولورثة الميت واذا قتل المدبر مولى به معانعا سعى في قيمته لورثته ما أزد الوصية ولا شيء لواحد منهما على صاحبه رجل مات وترك مدبرا مالا له غيره فعنى المدبر جنابة فعليه أن يسعى في الأقل من قيمته ومن الجنابة ويسعى المدبر في ثلثي قيمته في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المبسوط * وعندهما هو حرمدون فيكون على عاقلة وإن خرج عن الثلث كانت على العاقلة اتفاقا وكذلك لو أعتق في مرضه عبدا فهذا والمدبر في هذا سواء إلا أنه ما يغتفران في حق الجنابة على مولا فالمدبر لا يسعى في جنابته خطئا على مولا وهذا مكتوب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى على مولا والمكتوب يسعى في جنابته خطئا على مولا فان مات قبل أن يسعى وترك مالا ولم يخرج من الثلث فعنى في ماله بالأقل من قيمته ومن أرس الجنابة ولورثه ولد أسعى ولده في ذلك كله الدين والجنابة وحق الورثة ولوسعى في حصة الورثة ولم يسع في حصة الجنابة حتى مات وترك ولدا لم يسكن على ولده شيء ولو أوصى بعقده ومات ثم جنى العبد فالورثة بالخيار إن شاءوا

دفعوه بالمجنانية وبطل العتق وإن شأؤا فدهم متطوعين ثم يعقونه خرج من الثالث أولا وبسعى في ثلثي قيمته إن لم يخرج في حصة الورثة وإن أعقوه عن الميت قبل الدفع أو القداء لم يذكره محمد رحمه الله تعالى وقال الفقيه أبو جعفر إن علموا بالمجنانية فقد اختاروا القداء وإن لم يعلموا ضمتوا الأقل من قيمته ومن المجنانية كذا في محيط السرخسي * مدبرة ولدت ولدا بقيمة كل ثلثائة فبعت جنانية تستغفرها ومات سيدما ولم يدع مالا غيرهما سعيًا بقدر قيمتهما الرب المجنانية والورثة في مائتين وسلم لهما مائة كذا في الكافي * وإذا قتل المدير قتيلا خطأ واستهلك مالا فعلى المولى قيمته لأولياء القتل وعلى المدير إن سعى فيما يستهلك من المال ولا يشترك أحد القرينين الآخر فيما يأخذ فإن مات المولى قبل أن يقضى بشئ من ذلك ولا مال لأولى غيره فإن المدير سعى في قيمته فيكون أصحاب دينه أحق بها من أصحاب جنانيته فإن كان دينه أكثر من قيمته فعليه السعاية في الفضل أيضا وإن كان الدين عليه أقل من قيمته فالفضل من القيمة على مقدار دينه يكون لأصحاب المجنانية ولا شيء لهم عليه أكثر من ذلك وكذلك لو كان القاضي قضى على المولى بالقيمة لأولياء المجنانية وعلى المدير بالسعاية بالدين قبل موت المولى وأما ثم الولد فلا تنسب لأصحاب المجنانية في شئ كذا في المبسوط * ولو استهلك رجلين مالا فقضى لأحدهما شركة الآخر فيه ولو مات قبل السعاية بطل ذلك ولو وهب له مال كان غرماؤه أحق به من المولى كذا في محيط السرخسي * ولو استهلك المدير لرجل ألف درهم فأعتقه مولا لم يقض لصاحب الدين شيئا ولو لم يعتقه ولكن رجلا قتل المدير فغرم قيمته وقد جنى المدير ثم مات المولى ولا مال له غير ذلك فصاحب الدين أحق بالقيمة من صاحب المجنانية كذا في شرح المبسوط * ولو غصب مديرا فنجى في يده غرم المولى الأقل من القيمة ومن الأرض ويرجع على الغاصب به هكذا في محيط السرخسي * وإذا غصب مديرا فأقر عنده بقتل رجل عدا وزعم أن ذلك كان عند المولى أو عند الغاصب فهو وسواء وإذا قتل بذلك بعد ازدة على الغاصب قيمته ولو عفا أحد الولدين فلا شيء للآخر ولو كان أقر عند الغاصب بسرقة أو ارتد عن الإسلام ثم أنه رده فقتل في الزدة فعلى الغاصب قيمته أو قطع في السرقة فعلى الغاصب نصف قيمته كذا في المبسوط * رجل غصب مديرا فبعت عنده جنانية ثم رده على المولى ثم غصبه ثانيا فبعت عنده جنانية أخرى فعلى المولى قيمته بينهما نصفان ثم يرجع بقيمته على الغاصب فيدفع نصفها إلى الأول ويرجع على الغاصب ثانيا وسلم له كذا في شرح الجامع الصغير للصدر الشهيد حسام الدين * ومن غصب مديرا فبعت عنده جنانية ثم رده على المولى فبعت عنده جنانية أخرى فعلى المولى قيمته بين وليي المجنانيين نصفين ويرجع المولى بعد ما أدى قيمه العبد إليهما بنصف قيمته على الغاصب ويدفع إلى وليي المجنانية الأولى ثم يرجع بذلك على الغاصب مرة أخرى وهذا عند أبي حنيفة وإلى يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يرجع بنصف قيمته فيسلم له وإن كان جنى عند المولى أولا ثم جنى عند الغاصب غرم المولى قيمته بين وليي المجنانيين نصفين ثم يرجع بنصف القيمة على الغاصب فيدفع إلى وليي المجنانية الأولى ولا يرجع به على الغاصب في قولهم كذا في الكافي * وإذا قتل المدير رجلا خطأ ثم غصبه رجل فقتل عنده رجلا محمدا ثم رده على المولى فإنه يقتل قصاصا وعلى المولى قيمته لصاحب الخطأ بالمجنانية التي كانت منه عند المولى ويرجع على الغاصب بقيمته فإن عفا أحد وليي العمد كانت القيمة بينهما أربعين أو أربعين في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى إنلانا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ثم يرجع على الغاصب بما أخذه صاحب العمد منه ثم يدفع ذلك إلى صاحب الخطأ ولو قتل عند الغاصب أولا رجلا محمدا ثم رده إلى المولى فقتل عنده رجلا خطأ بعد ما عفا أحد وليي الدم فعلى المولى قيمته بينهما كما بينا ثم يرجع على الغاصب بما أخذه الذي لم يعف من وليي

العمد فیدفعه الى صاحب العمدة الذي لم يصف الى تمام نصف القيمة ثم يرجع بماله على الغاصب كذا في المبسوط * ان قتل عند الغاصب رجلا وغرم المولى قيمته ورجع بها على الغاصب ثم غصبه آخر فقتل عنده رجلا آخر اشترى كافي تلك القيمة ويرجع المولى بنصف لقيمة على الغاصب اشاني في دفعها الى الاول كذا في محيط السرخسي * ولو قتل المدير عند الغاصب رجلا خطأ وفسد متاعا ثم قتله رجل خطأ فعلى عاقلة القاتل قيمته لصاحب الدين وعلى المولى قيمته لولي القتل بسبب جنابه فيرجع بذلك كله على الغاصب ولو غصب عبدا أو مذبذبا فاستهلك عنده ما لا ثم رده على المولى فأتى عنده فلا شيء لأصحاب الدين لغوات محل حقهم وذلك الكسب أو ماله الرقبة ولا للمولى على الغاصب ولو مات عند الغاصب قبل أن يردّه فعلى الغاصب قيمته فإذا أخذها المولى دفعها الى المزمع ثم يرجع المولى على الغاصب بمثل ذلك ولو كان قتل عند المولى خطأ فقيمة لا أصحاب الدين على عاقلة القاتل بقضه المولى ويدفعها اليهم ثم يرجع بها على الغاصب ولو استهلك المدير ما لا عند المولى ثم غصبه رجل فغرم عنده بثرا في الطريق ثم رده الى المولى فقتله رجل خطأ فغرم قيمة للمولى وأخذها أصحاب الدين ثم وقع في البر دابة فعطبت شارك صاحبها أصحاب الدين الذين أخذوا القيمة في تلك القيمة بالحمية ثم يرجع المولى بذلك على الغاصب في دفعه الى صاحب الدين الاول فان وقع في البر انسان آخر فأتى المولى قيمة المدير ثم يرجع بها الى الغاصب كذا في المبسوط * ولو قتل المدير الغاصب أو مملوكه أو من يرثه الغاصب فهو هدر كذا في محيط السرخسي * ولو غصب المدير أحد مواليه فقتل عنده قتيلا خطأ ثم رده فقتل رجلا عمدا له وليان فعلا أحدهما فقيمة ثالثة لصاحب الخطأ ثالثة أرباعها والذي لم يصف من ولي الدم ربعها ثم يرجع المولى الذي لم يغصب على الغاصب بثلاثة أرباع نصف قيمة المدير وهو مقدرا ما غرم مولو الخطأ ثم يرجع على صاحب الخطأ من ذلك ثم قيمة العمدة ثم يرجع هو بذلك على الغاصب كذا في شرح المبسوط * مدير الذمي في ذلك كله كدبر المسلم وجنابته تكون على مولاه الا أنه قضى عليه بالمعاية لا سلامه حتى كان حكمه حكم المكاتب وكذلك مدير الحر في المستأمن الا أنه اذا بره في دار الاسلام ثم رجع في دار الحرب فسي عتق المدير وهو في المسلمين ولا يغرم ما جنى بعد ما سبي كذا في محيط السرخسي * واذا قتلت أم الولد مولاه عمدا فان لم يكن لها منه ولد فعليه القصاص ولا سعاية عليها لاجل العتق وان كان لها ولد منه فلا قصاص عليها ثم تسعى في جميع قيمتها كذا في المحيط * واذا قتلت أم الولد مولاه عمدا وهي حرة منه ولا ولد لها فلا قصاص عليها فان ولدت حيا وجبت القيمة عليها بجميع الورثة وان ولدت ميتا كان عليها القصاص فان ضرب انسان بطنها والقتله ميتا فغرة ولها ميراثها من تلك الغرة وتقتل هي بالمولى ثم نصيبها من الغرة ميراث ابني مولاه ولا يحرمون الميراث لانهم متولوها بحق كذا في المبسوط * واذا قتلت أم الولد مولاه ورجلا عمدا ولا ولد لها من مولاه فعلا أحد ولي المولى وأحد ولي الاجنبي معا فعلى أم الولد نصف قيمتها للولين الباقيين ويجب في مالها دون المولى وان عفا متعا فباعت في ثلاثة ارباع قيمتها اتفاقا ثم هذه الثلاثة الأرباع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى تقسم على سبيل العول والمضاربة وعندما على سبيل المنازعة وتخرج هذه المسئلة على سبيل المنازعة ان ربع القيمة من النصف الواجب لأحد ولي المولى فأربع عن حق أحد ولي المولى فيسلم لأحد ولي الاجنبي وربع القيمة استوت منازعتها فيه فكان بينهما نصفان فيصيب لكل واحد منهما ثلث اثمان القيمة وتخرج به على العول والمضاربة هو ان نصف القيمة الواجبة للاول اجمع فيه حقان حق المولى في جميعه وحق الآخر في نصفه فيضرب كل واحد بمقدار حقه فيفسر

بينهما اثلاثا ثلثاه لأحدولي المولى وثلثه لأحدولي الآخر وقد استحق هو مرة الربع وهو سدس ونصف سدس فاذا ضم هذا إلى ذلك فصار له ثلثا القيمة ونصف سدس وإذا قتلت أم الولد مولاها ولمسا منه ولد فقتلت اجنبيا أيضا وله وليلان فعلى أحدهما تسع في قيمتها ثلثاه لورثة المولى وثلثه للآخر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما ثلثة أرباعها لورثة المولى ولواخذ ورثة المولى بقضاءه قبل عفو الآخر لورثة الاجنبي ان يشاركوه ولا يتبعونهما لأنها ذات جميع ما عليها وكذلك بقبر قضاءه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بالخيار وان أخذوا بعده عفو الآخر فالتصحيح انه يقتضى أخذ قضاءه أو بقبر قضاءه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعدهم فارقا بين الدفع بقضاءه وبقبر قضاءه هكذا في محيط السرخسي * وإذا اجتمع مدبرو أم الولد ومدبرو كاتب قتلوا رجلا فكل واحد منهم ألف ربيع النفس فيقال للمولى العبدان فعه أرافده بربع الدية ويسمى المكاتب في الأقل من قيمته ومن ربيع الدية وعلى مولى المدبرو أم الولد الأقل من قيمته ومن ربيع الدية كذا في المبسوط *

(المفصل الثالث في حناية المكاتب والاقرار بها)

لمكاتب اذا جنى جنابة موجبة لمال فهو جبا عليه دون سببه ببلاخلاف بين علمائنا كذا في الذخيرة * اذا جنى المكاتب جنابة حضا فعليه أن يسبى في الأقل من أرشها ومن قيمته يوم جنى كذا في شرح المبسوط * ولو قتل مكاتب قيمته عشرة آلاف أو أكثر رجلا يسبى في عشرة آلاف العشرة كذا في محيط السرخسي * وإذا اختلف المكاتب وولى الجنابة في قيمته وقت الجنابة فاقول قول المكاتب هكذا في المحامى * وكذلك لو فقت عين المكاتب فقال المكاتب جئت بعد ما بعتت عيني فاقول قوله كذا في شرح المبسوط * الواجب بنفس جناية المكاتب على قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى إلا تسره والدفع وانما يقول الواجب إلى المالك بأحد من ثلثة إما قضاءه لقاضى بالمال وإما الاصلطاح على المال وإما دفعه إلى المالك عن الدف بالعتق أو بالموت عن وفاة فاذا جنى ويحجز ويذوق ارق فارقا كان قبل قضاءه القاضى بالمال وقبل اصطلاحه ما إلى المال فانه مخاطب بالمولى بالدفع أو بالقضاء وان كان بعد قضاءه القاضى أو بعد الله اصطلاحه على المال يساع فيه ولا يدفع عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى إلا تسره كذا في المحيط * وإذا حكم محاكم بالمال صاريها عليه وسقه من رقبته وقبل المحكم هو في رقبته كذا في المحامى * وإذا جنى المكاتب جنائيات ثم اعتقه سيده فولى المكاتب الأقل من قيمته ومن ارش الجنابة دينيا في ذمته فاقضى عليه بذلك فقتضى بعضهم جاز ما فعل ولم يشركه الآخرون في ذلك ولولم يقضى له بالجنابة حتى يحجز بأعته المولى وهو يعلم بها كان مختارا وان لم يكن عالما فقد صار مستهلكا للرقبة فعليه قيمته كذا في المبسوط * ولو قتل رجلا فلم يرض عليه حتى يحجز عليه دين دفع بالجنابة وبيعه في الدين فباع فيه وان فداه باعه في الدين كذا في محيط السرخسي * وان جنى المكاتب جنابة أخرى خطأ فان كان القاضى قضى عليه بالأقل من قيمته ومن الارش للادول قبل الجنابة على الثاني فان عليه لثاني مثل ما للادول كذا في الذخيرة * وكذلك في كل جنابة يصح بها بعد التضاء بما فيها كذا في المبسوط * وان كان القاضى لم يرض عليه للادول حتى جنى جنابة أخرى فان عليه أن يسبى لها بالأقل من قيمته ومن ارش الجنائيتين ويكون تلك القيمة بينهما وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى إلا تسره كذا في الذخيرة * وينظر في كل جنابة إلى قيمة المكاتب يوم جنى ولا تعتبر زيادة لقمة بعد الجنابة ولو قتل المكاتب رجلا خطأ وحفر ثرا في الطريق وأحدث في الطريق شيئا فوق في البئر انسان فقات

فقضى عليه القاضي بالقيمة للذي وقع في السر ولولي القتل وسعى بينهما ثم عطف أحد في الطريق
 انسان غات فانه يشاركهم في تلك القيمة وكذلك لو وقع في الثر ان آخر غات ولو سحر بثرا أخرى
 في الطريق بعد ما قضى عليه بالقيمة ووقع فيها انسان غات يقضى عليه القاضي بقيمة أخرى ولو وقع
 في البئر الأول فرس فعطف كان عليه قيمته ديناً يسرى فيه بالغام بلغ ولا يشاركه كذا في المبسوط *
 واذا قتل المكاتب قتيلاً خطأ وقيمه ألف درهم فلم يقض عليه بشئ حتى قتل قتيلاً آخر خطأ وقيمه يومئذ
 ألفان ثم رفع الى القاضي فانه يقضى على المكاتب أن يسرى في ألفي درهم الألف الزائد من الألفين لولي
 القتل الثاني والألف الموجود وقت الجنابة الأولى يكون بين وليي القتل الأول والثاني على قدر
 حقهما وحق ولي القتل الثاني في تسعة آلاف لانه وصل اليه الألف وحق الأول في عشرة آلاف
 فيقسم الألف القائم بينهما على تسعة عشر سهماً عشرة أسهم للأول وتسعة أسهم للثاني فما خرج من
 السعاية يكون نصفه للثاني خاصة والنصف الآخر بين الأول والثاني على قدر حقهما على تسعة عشر
 سهماً كذا في المحيط * قتل المكاتب وقيمه ألفان رجلاً خطأ فأعزمت قتل آخر خطأ وقيمه ألف
 يقضى عليه بألفين ألف للأول بقي الألف القائم فيكون بينهما على قدر حقهما وحق الأول في تسعة
 آلاف وحق الثاني في عشرة آلاف فكان الألف القائم مقسوماً بينهما على تسعة عشر سهماً تسعة
 للأول وعشرة للثاني كذا في محيط السرخسي * مكاتب قتل رجلاً خطأ ثم قتل رجلاً آخر خطأ فقضى
 عليه بأحدى الجنابتين ثم قتل آخر خطأ فانه يكون للقضى له نصف القيمة التي قضى له بها ثم يقضى
 للثالث بنصف قيمة العبد خاصة ويضرب نصف القيمة للذي لم يقض له بشئ بينه وبين الثالث
 اثلاثاً لانه لا اوسط وثله للثالث كذا في المبسوط * واذا قتل المكاتب قتيلاً خطأ فقضى عليه
 بنصف القيمة لاحدهما والاخر غائب ثم قتل آخر ثم عجز ورث في الرق فانه يغفر المولى بين الدفع والفداء
 فان اختار الدفع ذكرانه يدفع النصف الى ولي القتل الثالث ثم يساع هذا النصف بنصف القيمة التي
 قضى لولي القتل الأول والنصف الآخر يقسم بين وليي القتل الثالث والاوسط على قدر حقهما وحق
 الثاني في عشرة آلاف وحق الثالث في خمسة آلاف فيكون النصف المشغول بينهما اثلاثاً لانه النصف
 لثاني وثله لثالث والاخر لثالث وان اختار الفداء فدى الثاني بعشرة آلاف وللثالث كذلك وطهر العبد عن
 حق الثاني والثالث وبقى للأول نصف قيمة العبد ديناً على العبد فيقال لا ولي اما ان تقضى دينه أو يساع
 العبد عليك فاذا لم يقض المولى دين العبد حتى وجب البيع قالوا يساع جميع العبد بدينه لا النصف
 بخلاف ما لو قضى للثاني بنصف القيمة وفدى للآخرين فانه اذا لم يقض دين العبد حتى وجب بيعه
 بالدين فانه يساع نصف العبد ولا يساع الكل كذا في المحيط * واذا قتل المكاتب رجلاً خطأ وله
 وارثان فقضى عليه القاضي لاحدهما بنصف القيمة ولم يقض للآخر بشئ ثم قتل آخر فجاء الآخر
 فخصام الى القاضي وهو مكاتب بعد فانه يقضى له بثلاثة أرباع اقيمة فان عجز المكاتب وجاء الاوسط
 فانه يدفع اليه ربع العبد أو يغديه مولا بنصف الدية كذا في المبسوط * ولو جنى المكاتب ثم
 مات ولم يدع شيئاً هدرت قضى عليه ولم يقض كذا في محيط السرخسي * واذا جنى المكاتب جنابة
 ثم مات فان مات عاجزاً قبل القضاء عليه بالجنابة وترك مائة درهم وكاتبته أكثر من ذلك فان الجنابة
 تبطل وتكون المسألة التي تركها للمولى وان مات بعد ما قضى عليه بالجنابة فما تركه تقضى من ذلك
 الجنابة وان مات عن وفاء قبل قضاء القاضي عليه بالجنابة أو بعده فانه لا تبطل الجنابة فقضى منه
 الجنابة أولاً ثم الكتابة ثم ان فضل شيء يكون لورثة المكاتب هذا اذا لم يكن على المكاتب دين سوى
 الجنابة فاما اذا كان على المكاتب دين سوى الجنابة وقد ترك ما يفي بالدين والجنابة ويدل الكتابة

فإن مات به قضاء القاضي عليه بالجنابة فإن ولي الجنابة يكون أسوة لساير الغرماء ولا يقدّم الديون على الجنابة فببداً بالديون ثم بالكفاية ثم أن فضل شيء يكون لوارث المكاتب وإن لم يكن قضى أقاضى عليه بالجنابة حتى مات فإنه يقدّم الديون على الجنابة وهذا الذي ذكرنا كله إذا كان مات ترك المكاتب فيه وأما بالديون والجنابة والمكاتبه جميعاً فأما إذا كان لا يفي بالمكاتبه وانما يفي بالديون والجنابة لا غير هل تبطل الجنابة إذا كان القاضي قضى بها قبل موته فالجنابة لا تبطل ويقضى من كسبه الديون والجنابة جميعاً وإن لم يكن قضى القاضي بالجنابة فإن الجنابة تبطل ويقضى الديون من كسبه هكذا في المحيط * ولومات المكاتب وترك ولداً قد ولد في مكاتبته من أمته وعليه دين وجناية قد قضى بها أو لم يقض بها سبى الولد في الدين والجنابة والمكاتبه ثم لا يصح على أن يبدأ بذلك من شيء فإن عجز الولد ورد في الرق بعد ما قضى عليه بالجنابة يبيع وكان ثمنه بين الغرماء وأصحاب الجنابة بالمحصص وإن عجز قبل القضاء بالجنابة طلبت الجنابة ثم يباع في الدين فإن كانت أم الولد حية حين مات المكاتب ولا دين على المكاتب وقد قضى عليه بالجنابة أو لم يقض فإن على الأم والولدة السعاية في الأقل من قيمة المكاتب ومن أرض الجنابة مع بدل الكفاية فإن قضى عليها بها أو لم يقض حتى قتل أحدهما قتلاً خطأ قضى عليه بقيته لولي القتل سوى ما عليهم الولي حناية المكاتب فإن عجزاً بعد ذلك يبيع كل واحد منهما في جنايته خاصة فإن فضل من ثمنه شيء فالفضل لولي جنايته المكاتب كذا في الميسر * مكاتبه جنت ثم ولدت فعجزت ولم يقض دفعته وحدها ولو قضى عليها ثم ولدت يبعث فإن وفي ثمنها بالجنابة والأب يبيع ولدها هكذا في محيط السرخسي * ولومات المكاتبه وترك مائة درهم وأبناً ولدت في مكاتبته أو عليها دين وقد قتلت قتيلاً خطأ فقضى بها أو لم يقض فإنه يقضى على الابن أن يسبى في المكاتبه والجنابة ثم تلك المائة بين أهل الجنابة والدين بالمحصص وإن استدان لابن دينا ونجى جنايته فقضى عليه بذلك مع ما قضى عليه من دين أمه وجنابته فقله أن يسبى في ذلك كله فإن عجز يبيع في دينه وجنابته خاصة فإن فضل من ثمنه شيء كان في دين أمه وجنابته بالمحصص وإن كان عجز قبل أن يقضى عليه بجنايته دفعه مولاه بها أو فداءه وإذا دفعه ثمنه دينه خاصة فيباع فيه دون دين أمه وجنابته فإن فضل من ثمنه شيء لم يكن لصاحب دين الأم وجنابته عليه سبيل ولو فداء المولى فقد ظهر بالفداء من الجنابة فيباع في دينه فإن فضل من ثمنه شيء كان في دين أمه وجنابته كذا في المبسوط * مكاتب قتل ثلاثة خطأ فوهب أحدهم حصته ثم عجزت سلم ثلث العبد للمولى ويدفع الثلث أو يهدى كذا في محيط السرخسي * وإذا قتل المكاتب رجلاً عمداً وله وليان فعفا أحدهما سبى للآخر في نصف لقمة كذا في المبسوط * عبد بين رجلين كاتب أحدهما نصيبه بغير إرضاء شريكه ثم حتى يسبى في نصفه وغرم الشريك الأقل من نصفه ونصف الأرض إن لم يؤد الكفاية كذا في محيط السرخسي * وإذا كان العبد بين اثنين فكاتب أحدهما نصيبه بغير إرضاء صاحبه ثم حتى جنايته ثم أدى ففتق فإنه يقضى على المكاتب بالأقل من نصف قيمته ونصف أرض الجنابة وأبعد الذي لم يكاتب من شريكه نصف ما أخذ من المكاتب ويرجع به الشريك على المكاتب والذي لم يكاتب بالخيار إن شاء اعتق وإن شاء استسبى العبد وإن شاء ضمن شريكه فأى هذه الخصال فعل وقضى فهو ضامن لأقل من نصف قيمة المكاتب ومن نصف أرض الجنابة وكذلك لو كسبه باذن شريكه إلا أنه لا ضمان عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو نحوصم المكاتب في الجنابة قبل أن يعتق فحق عليه بنصف رثتها ثم عجز عن المكاتب فإنه يباع نصفه فيما قضى به عليه وهو نصيبه الذي كاتبه ويقال للآخر ادفع نصيبك بنصف الجنابة أو فداءه بنصف أرضها كذا في المحاربي * وإذا كاتب أحدهما نصيبه ثم اشترى لمكاتب

عبداً في جنابة ثم أذى المكاتبه فعتق فانه يخرجه المكاتب والذي لم يكاتب فان شاء دفعناه وان شاء
 قدماه بالدية فان كان هذا العبد الجاني ابن المكاتب وولد عنده من أمة له كان على الجاني أن يسعي
 في الأقل من نصف قيمته ومن نصف ارش الجنابة وليس على الذي لم يكاتب شيء حتى يعتق
 أو يستسي ثم يضمن الأقل من نصف قيمته ومن نصف ارش الجنابة ولو كان هذا الابن جنى
 على أبيه ثم أذى الأب عتق فعلى الابن نصف قيمة نفسه فيسعى فيها للذي لم يكاتب ولا ضمان على
 المكاتب في ذلك بخلاف الأم فالمكاتب ضامن لنصف قيمتها للذي لم يكاتب كذا في المبسوط ❦
 ولو كاتبت أمة مشتركة بغير إذن شريكه فولدت فكاتب الاسترضية من الولد ثم جنى الولد على
 الأم وأمه عليه من كل واحد منهما ثلاثة أرباع قيمة المقتول عند أبي خنيفة رحمه الله تعالى كذا
 في محيط السرخسي ❦ وإذا كانت أمة بين رجلين كاتبت أحدهما حصته منها ثم ولدت ولداً ثم
 ازدادت عبداً وانقصت بعيب ثم ازدادت فعتقت فأختار الشريك تضمن المكاتب عنه نصف قيمتها
 يوم عتقت والذي لم يكاتب أن يستسي الابن في نصف قيمته ولو كاتبت أحدهما نصيبه منها ثم ولدت
 ولداً فكاتب الاسترضية من الولد ثم جنى الولد على أمه وأجنت عليه جنابة لا تبلغ النفس ثم أذا
 فعتقا والمولى ابن مويران فللذي كاتبت الولد أن يضمن الذي كاتبت لأم نصف قيمتها وان شاء استسعاها
 وان شاء اعتقها ولا ضمان للذي كاتبت الأم على شريكه في الولد كذا في المبسوط ❦ عبيدين
 رجلين فقاً لمدعين أحدهما كاتبت المفقودة عنه نصيبه منه ثم جرحه جرحاً آخر فأتى منها سبي
 المكاتب في الأقل من نصف الفضة وربع الدية وعلى المولى الذي لم يكاتب نصف قيمة العبد لورثة
 المقتول إلا أن العبدان كان قد أذى وعتق لم يجب على الساكت نصف القيمة ما لم يصل إليه نصيبه
 بضمن أو سعاية كذا في محيط السرخسي ❦ وإذا كان العبد بين رجلين فعتق عليه أحدهما فقاً
 عنه أوقف عليه ثم إن الآخر باع نصف نصيبه من شريكه وهو يعلم بالجنابة ثم جنى عليه العبد جنابة
 ثم إن الذي باع ربه اشتري ذلك الربع ثم كاتبه المجني عليه على نصيبه منه ثم جنى عليه جنابة أخرى
 ثم أذى فعتق ثم مات المولى من الجنابات فعلى المكاتب الأقل من نصف قيمته ومن ربع الدية وعلى
 الذي لم يكاتب سدس وربع سدس دية صاحبه والأقل من نصف قيمة العبد ومن سدس وربع
 سدس الدية كذا في المبسوط ❦ عبد زيد وذبحني على ذرفكاتبته ذرماً بالجنابة فعتق عليه
 أخرى ثم كاتبه زيد فعتق عليه جنابة أخرى فأتى من ذلك كله فذوق العبد نصفان وكل نصف أتلف
 نصف النفس ثلاث جنابات حقيقة وجنابتين حكماً أما نصيب المجني عليه فقد أتلف نصف النفس
 بجنابة قبل كاتبة وهي مدر وبجنابتين بعدها وموجبها واحد وهو الأقل من نصف قيمته ومن ربع
 الدية على المكاتب وأما نصيب غير المجني عليه فقد أتلف نصف النفس أيضاً بجنابتين قبل الكاتبة
 وحكمهما الوجوب على المولى فلزمه الأقل من نصف قيمته ومن ربع الدية وبجنابته بعد الكاتبة
 وهو مثله في رقة المكاتب وإن جنى على اجنبي فكاتبه أحدهما وهو يعلم بالجنابة ثم جنى عليه فكاتبته
 الثاني وهو يعلم ثم جنى عليه فأتى نصف الأقل أتلف نصفه ثلاث جنابات ولها حكم جنابتين
 قصار مختار في الأولى بربع الدية وموجب البقية على المكاتب وهو الأقل من ربع الدية ونصف
 قيمته والنصف الآخر جنى جنابتين قبل الكاتبة وحكمهما واحد وهو الوجوب على المولى فلزمه الأقل
 من نصف قيمته ومن ربع الدية وعلى المكاتب بالثالثة الأقل من نصف قيمته ومن ربع الدية وإن لم
 يعلمها الأقل من قيمة ونصف الدية وعلى المكاتب أيضاً الأقل من قيمته ومن نصف الدية
 كذا في الكافي ❦ رجل كاتبت نصف أمته ثم ولدت ولداً فعتق لولد جنابة فانه يسعي في نصف

جنايته ويكون نصفها على المولى لأن الدفع متعذر بسبب الكفاية السابقة فعليه نصف قيمته فان
اعتق السيد الأم بعد ما جنى الولد اعتق نصف لولد وسعى في نصف قيمته للمولى ونصف الجنائية على
الولد وكذلك حكم الجنائية اذا اعتق المولى الولد الا أن ههنا الاسعاية على الولد ولولم يعتق واحد منهما
ولم يجنبا على الاجنبي ولكن جنى أحدهما على الآخر لم كل واحد منهما من جنايته الاقل من قيمته
ومن نصف الجنائية باعتبار الكفاية في النصف ثم نصف ذلك على المولى باعتبار أن النصف مملوك له هو
مستهلك لذلك بالكفاية السابقة ونصفه على المجاني للمولى باعتبار أن المجنى عليه نصف مملوك للمولى
غير مكاتب فيصير بعضه بالعصا صا ولوجنت الأم ثم ماتت قبل أن يقضى عليها ولم تدع شيئا
قولها بمنزلة ما سعى في نصف الجنائية والمكاتبه وعلى السيد نصف الجنائية ويستوى ان كان قضي
عليها باجنائية أو لم يقض فان جنى الولد بعد ذلك جنائية ثم عجز وقد كان قضي عليه بجنايته أمه فان الذي
قضى به عليه من جنائية أمه دين في نفسه غير أن للمولى أن يدفعه بجنايته فيكون للمولى أن يدفعه
بجنايته وان شاء فداءه فان فداءه يبع نصفه في الدين الذي على أمه وان دفعه لغيره في هذا الدين
كذا في شرح الميسوط * واذا أقر المكاتب بيمينه عدا او عطا زمه ولو قضي عليه بجنايته خطأ ثم
عجز رد رده عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بناء على أن المكاتب لو أقر بجنايته موحية للمال لا يؤخذ
بما بعد العجز عنه صارت ديناً عليه أولاً وعندهما يؤخذ به او يباع فيها اذا صارت ديناً عليه بالقضاء ولو
اعتق ضمن قضي بها أولاً كذا في محيط السرخسي * ولولو عجز تركه أدى فمقتضى صار ديناً عليه
كذا في المحاوي * لو قتل المكاتب رجلاً عمداً ثم صاح عن نفسه على مال فهو جائز بوزنه المبال
ماله بعجزه فان عجز قبل اداء المال بطل عنه المال في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف
ومحمد رحمهم الله تعالى لازم يباع فيه كذا في الميسوط * ولو أقرت مكاتبه على ولده الم يارزما عتق
او عجز فان مات وتركه واه قضي في ماله الاقل ولو أقر الولد على أمه بجنايته لم يثبت فان ماتت الأم زمه
الاقل من الدين والكفاية فان عجز بعد ذلك لم يلزمه وان كان قد أدى ثم عجز لا يسترد من المقر له ولو
أقرت الأم على ابنها بجنايته ثم قتل الابن خطأ واخذت قيمته قضي بملاقرت في القيمة وكذلك لو
أقرت على ابنها بدين وفي يده مال ولا دين عليه جازا قراها بالدين في كسبه كذا في محيط
السرخسي * واذا قتل ابن المكاتب رجلاً خطأ ثم ان المكاتب قتل ابنه وموعد وقيل ان خطأ
فعليه القيمة يضرب فيها اولياء القاتل الا نحو بالدية وأولياء قاتل الابن بقيمة الابن كذا
في الميسوط * جنائية المكاتب على المولى وجنايته المولى عليه خطأ بمنزلة جنائية الاجنبي فاما قتل
العمد فلا قصاص على المولى اذا قتله وتلزمه القيمة وان قتل المكاتب مولا عمداً أقتص منه
وجنايته المولى على رقيق المكاتب أو ماله وجنايته المكاتب على رقيق المولى أو ماله يلزم كل واحد منهما
ما يلزم الاجنبي كذا في المحاوي * وكل من يتكاتب على المكاتب فهو في حكم الجنائية بمنزلة
المكاتب فيما يلزمه من السعاية وكذلك أم ولده التي ولدت منه كذا في الميسوط * وجنايته عند
المكاتب مثل جنائية عبد المحر الا انه اذا فدى والقداه ازيد من قيمته فاحشا او دفع قيمة العبد أكثر
من الارش فاحشا أصح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يصح كذا في محيط السرخسي *
وان مات المكاتب وعليه دين وترك عبد تاجر عليه دين اخر يبع العبد في دينه خاصة فان بقي من ثمنه
شيء كان في دين المكاتب وان لم يكن على العبد دين ولكنه كان جنى جنائية وليس للمكاتب مال غيره
يجزى المولى فان شاء دفعه هو وجميع الغرامات الجنائية ولا حق للغرام فيه فاذا دفع الى ولي الجنائية برضاهم
لم يبق لهم عليه سبيل وان شأوا فادوه بالدية ثم يباع في دين الغرام فان كان عليه دين ايضا فانه يخير

مولاه فان شئ دفعه واتبعه دية فيبيع فيه ولا شئ لغرماء المالك وان شئ فدهاه ثم يبيع في دية خاصة فان فضل شئ كان لغرماء المالك كذا في المبسوط * عبد شئ محرراً موصحاً ثم بدله مولاه فشيعة العبد موصحة أخرى ثم كتبه مولاه ثم شجبه أخرى ثم أذى فعققت ثم شجبه أخرى وشجبه أخرى ومات المولى عالم بالجنايات فعلى عاقلة الاجنبي نصر الدية والنصف الاخر ائلفه العبد بأربع جنابات أحكامها مختلفة واعتبر أحكام الجنايات فعلم الاولى الدفع والرداء وحكم الثانية وجوب القيمة على المولى وحكم الثالثة وجوب القيمة على المالك وحكم الرابعة الوجوب على العاقلة فصار هذا النصف أربعة أسهم فصار الكل ثمانية أسهم أربعة ائلفها الاجنبي وأربعة ائلفها العبد والسهم الاول صار للمولى مختاراً له بالتدبير وهو عالم بها فيلزمه ثمن الدية والسهم الثاني واحد الدفع فمختار بغيره على سابق على الجناية فلم يثبت به الاختيار فوجب ثمن القيمة على المولى الا أن يكون ثمن الدية اقل منه والثالثة حصلت من المالك فوجب الاقل من ثمن الدية والقيمة على المالك والزابعة جناية المحرق فوجب الدية على عاقلة وان لم يدبر المسئلة بحالها فعلى عاقلة الاجنبي نصف الدية وأما النصف الاخر فقد تلف ثلاث جنابات فصار هذا النصف ثلاثة أسهم فصار الكل ستة تلف ثلاثة بجنابة الاجنبي وتلف ثلاثة بجنابة العبد فيلزم على المولى سدس الدية بالاولى وعلى المالك الاقل من سدس قيمته ومن سدس الدية وعلى العاقلة سدس الدية كذا في الكافي والله اعلم

﴿الباب الرابع عشر في الجناية على المالك﴾

واذا قتل رجل عبداً خطأ فعليه قيمته فان كانت قيمته عشرة آلاف او اكثر قضى عليه بعشرة الاف الا عشرة دراهم ويكون ذلك على العاقلة في ثلاث سنين ومذاقول في حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وفي الامامة اذا زادت قيمتها الى الدية خمسة آلاف درهم الا خمسة دراهم وفي الهدياية خمسة آلاف درهم الا عشرة دراهم وهو ظاهر الرواية هكذا في السراج الوهاج * ولو غصب عبداً قيمته عشرة دراهم فهلك في يده ذهب قيمته بالغمة ما بلغت بالاجاع كذا في الهدياية * ولو تلى العبد المأذون خطأ لم يفرم الا قيمة واحدة للمالك ثم يدفعها المولى الى الغرماء كذا في الكافي * وفي نوادر ابن سماعة رجل حمل على عبد رجل محتوماً ورجل اخر حمل عليه محتومين وكل ذلك كان بغير إذن المولى فان من ذلك كله فعلى صاحب المختوم ثلث قيمته وعلى صاحب المختومين ثلثا قيمته وهو قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط * ولا تعقل العاقلة فيما جنى على المالك خطأ فيما دون النفس وان كان الجاني محرراً فاذا بلغ النفس عقلته العاقلة في ثلاث سنين كذا في المحيط * وأما الجناية على اطراف العبد قال ابي حنيفة رحمه الله تعالى كل شئ من المحترقة الدية تحب في العبد القيمة وكل شئ من المحرق فيه نصف الدية ففيه من العبد نصف القيمة اذا كانت قيمته عشرة الاف او اكثر ينقص عشرة او خمسة وعند ما يقوم بهما ويقوم منقوصاً بالجناية فيجب فضل ما بين اقيمتين وهو رواية ابي يوسف رحمه الله تعالى عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي * هذا اذا كانت بقرته متعقبة مقصودة وذلك كالعين واليد فاما ما يقصده الزينة فهو الاذن والمحاجين وما أشبه ذلك فكذلك الجواب في قوله الاقل وفي قوله الاخر لا يقد ذلك ويلزمه لقصان كذا في المحيط * وفي بد العبد نصف قيمته لا يزداد على خمسة الاف الا خمسة كذا في الهدياية * وهذا خلاف ظاهر الرواية وفي المبسوط يجب نصف قيمته بالغمة ما بلغت في العبيد من الجواب كذا في الكافية * وهكذا في النهاية والكافي * وكل جناية ليس لها ارش مقدر في حق المحرق في العبد نقصان القيمة كذا في المرجعية * قال هشام سألت محمداً رحمه الله تعالى عن اشقار عيني المملوك اذا اشقها انسان

فأخبرني عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال في اشغار عيني المملوك وفي طاحيه وفي اذنيه ما ناقصه
 وهو قول ويقول أبي يوسف رحمه الله تعالى قال ولا احفظ في القيمة من أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولكن
 احفظ عنه في شعر الزأس ان مولاه ان شاء دفعه واخذ قيمته وان شاء لم يدفعه واخذ من المجاني ما ناقصه
 وفي الاصل ان في شعر العبد ومحيطه حكومة عدل وكأني قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الا توكلما ذكره
 القدوري وعن الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في اذن العبد وانفه ومحيطه اذا لم تثبت نقصان
 القيمة كما قال محمد رحمه الله تعالى على ما ذكره القدوري وفي المختلفات عن أبي يوسف ومحمد رحمه
 الله تعالى في هذه الصورة نقصان القيمة ومكنا ذكر قول محمد بن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في المجرّد
 وعليه القوي كذا في الذخيرة * ولو حلق جعد عدا انسان ونبت مكانه ايض يلزمه النقصان
 وليس طريق معرفة النقصان في هذه الصورة ان يتطرق الى قيمة العبد وبه جعد والى قيمته ولا جعده
 وانما طريقه ان يتطرق الى قيمته واصول شعره نابتة سود والى قيمته واصول شعره نابتة بيض كذا
 في الظهيرية * ومن فقهاء عينا شاة المولى دفع عبه واخذ قيمته وان شاء امسكه ولا شيء له
 من النقصان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالان شاة مملوك العبد واخذ ما ناقصه وان شاء دفع
 العبد واخذ قيمته كذا في الهداية * قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى فقهاء عينا عبد هات العبد من
 غير الفقه فلا شيء على الفقيه وان لم يعت ولكنه قتله انسان لزم الفقيه النقصان وقال محمد رحمه الله
 تعالى ضمن النقصان في الوجهين كذا في محيط السرخسي * اذا فاعل رجل عيني عبد ثم طاع آخر
 يده فعلى الفقيه ما ناقصه وعلى القاطع نصف قيمته مفقود العينين وروي ابو يوسف رحمه الله تعالى
 ان هذا استقسان على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة * وفي فتاوى اهل سمرقند
 رجلان قطع ايدي صدمهما أحدهما اليمنى والاخر اليسرى فعلى كل واحد منهما نصف قيمة العبد وهو
 على شرف القطع وهذه المسئلة تحية في مسئلة أخرى ان من رمى الى عبد سهما فقتله آخر قبل ان يصيبه
 السهم فعلى القاتل قيمة العبد مالم يقع به الرمية كذا في المحيط * عند مقطوع اليد قطع انسان رجليه
 من هذا الجانب يضمن نقصان قيمة العبد المقطوع يده وان قطع من الجانب الاخر يضمن نصف قيمة
 العبد المقطوع يده وعلى هذا البائع لو قطع يدا العبد يسقط نصف الثمن وان كان العبد مقطوع اليد
 فقطع الثانية يعتبر النقصان ويسقط من المشتري قدر لنقصان من الثمن حتى لو انقص ثلث القيمة
 يسقط ثلث الثمن وكذا لو كان مكان القطع فقه العين كذا في الترتاشي * ولو كان العبد مقطوع
 اليد فقطع انسان يده الاخرى كان على قاطع اليد الثانية نقصان قيمته مقطوع اليد كذا في الظهيرية *
 وفي المنتقى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال في رجل قطع اليد اليمنى من عبد رجل وطاع رجل آخر اليد
 اليسرى منه ومات منها فعلى القاطع الاول نصف القيمة وعلى الثاني ما ناقصه وما في فروعها مما هو
 قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المحيط * لو قطع رجل يد عبد قيمته ألف ثم بعد القطع لم يبرأ
 حتى صارت قيمته ألفا كما كانت قبل القطع ثم قطع رجل آخر رجلاه من خلاف ثم مات منها ضمن الاول
 ستائة وخمسة وعشرين والاخر ستمائة وخمسة وعشرون هكذا في محيط السرخسي * في نوادر ابن
 رشيد عبد قطع رجل يده ثم مكث سنة ثم اختلف القاطع والمولى في قيمته يوم القطع فقال القاطع كانت
 قيمته يوم القطع ألفا وعلى ستمائة وقال المولى العبد كانت قيمته ألفي درهم وقيمة العبد يوم اختصما
 ألف درهم ولو كان صحيح اليد كانت قيمته ألفي درهم فالتول قول القاطع فان غرم ذلك ولم يغرم حتى
 انقضت السدومات فعلى عاقلة قاطع اليد والنفس فتكون اليد على ما قال القاطع وعاقلة

واما النفس فانه لا يصدق واحد منهما عليها فيقرم القاتل قيمة النفس يوم تلفت ويكون على العاقلة
 ألف وخمسمائة خمسمائة منها أرض اليد كذا في المحيط * وفي موضحة العبد نصف عشر قيمته الا ان
 يز يد على أرض موضحة المحرق فانه لا يزاد عليه ويستقص منه نصف درهم كذا في المضمرات * وفي نوادر
 ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل قطع يد عبد رجل أو شح عبد رجل ثم ان المولى باعه ثم رد
 عليه يعيب بقضاء القاضى أو وبعه المولى من انسان ثم رجع في الهبة بقضاء أو بغير قضاء ثم مات العبد
 من المجنانية فان مولى العبد يرجع على المجاني بجميع قيمته وفي نوادر بشر عن ابي يوسف رحمه الله تعالى
 لو ان أمة قطعت يدها خطا وباعها المولى من انسان على أنه بالخيار أو على أن المشتري بالخيار ثم
 انتقص البيع بالخيار وردت على المولى فماتت عنده من القطع فعلى القاطع قيمتها تامة وان كان
 القطع عمدا رأت القصاص استقصانا كذا في المحيط * اذا قال لعبد له أحد كذا ثم شح فابى
 العتق في أحدهما بعد الشح فأرسلهما للولى ويقام لولى في حق الشبهة ولو قتلهما رجل واحد في وقت
 واحد معاتب دية حر وقيمة عبد فيكون الكل نصقين بين المولى والورثة وان اختلفت قيمتهما يجب
 عليه نصف قيمة كل واحد منهما ودية حر فيقسم مثل الاول واذا قتلهما على التعاقب يجب عليه
 القيمة للاول ولولاه والدية للثاني لورثته واذا قتل كل واحد منهما رجل معاتب قيمة المملوك
 فتكون نصقين بين المولى والورثة فيأخذ هون نصف قيمة كل واحد منهما ويترك النصف لورثته وان
 قتلهما على التعاقب فعلى القاتل الاول قيمته للمولى وعلى القاتل الثاني دية لورثته وان كان لا يدري
 أيهما قتل أولا فعلى كل واحد منهما قيمته والمولى من كل واحد منهما نصف القيمة هكذا في التبيين *
 رجل فقأ عيني عبد وقطع الاخر رجله أو يده فماتت المجنانية منهما معا فعليهما قيمته اثنا عشر
 وبأخذان العبد فيكون بينهما على قدر ذلك وكذلك كل جراحة كانت من اثنين معا جراحة هذا
 في ضرور جراحة هذا في ضرور يستغرق ذلك القيمة كلها فانه يدفعه اليهما ويقرمان قيمته على قدر
 أرض جراحتهما ويكون بينهما على ذلك وان مات منهما والجراحة خطا فعلى كل واحد منهما أرض
 جراحته على حدة من قيمة عبد صحيح وما بقى من النفس عليهما نصفان وان علم أن احدى الجراحتين
 قبل الاخرى وقدمات منهما فعلى الجراح الاول أرض جراحته من قيمته صحيحا وعلى الجراح الثاني
 أرض جراحته من قيمته مجرورا بالجراحة الاولى وما بقى من قيمته فعليهما نصفان وان برأ منهما
 والجراحة الاخيرة تستغرق القيمة الاولى لا تستغرقها فعلى الاول أرض جراحته وعلى الثاني قيمته
 مجرورا بالجراح الاول ويدفعه اليه يعنى العبد ولو كانت الجراحة الاولى هي التي تستغرق القيمة فعلى
 الجراح الثاني أرض جراحته وعلى الاول أرض جراحته لانه لا يدفع اليه كذا في المحيط * جنابة
 الحر على المدبر كالمجنونة على الثن حتى لو قتلته حر فعلى عاقلة قيمته ولو وقع يده غرم نصف قيمته الا انها
 وفترقان في خصلته وفي أن الحر اذا قطع يدي مدبر أو رجله أو فترقا عنه غرم ما نقصه وفي القرن يجب
 كمال الدية كذا في محيط السرخسى * واذا قطع رجل يد المدبر وقيمة ألف درهم فبرأ وزاد حتى
 صارت قيمته ألفين ثم فقأ عينه أو ثمن انتقص البرعفات منهما والمدبر بين اثنين فعلى أحدهما على اليد
 وما حدث منها وعفا الاخر عن العين وما حدث منها فللذى عفا عن اليد على صاحب العين سبعمائة
 وخمسون درهما على عاقلة ان كان خطا وفي ماله ان كان عمدا وللذى عفا عن العين على صاحب اليد
 ثلثمائة واثنا عشر ونصف في ماله ان كان عمدا وعلى عاقلة ان كان خطا كذا في المسبوط * رجل
 شح عبد غيره بموضحة ندبره سيده ثم شحها اشاح موضحة أخرى ثم كاتبه فثبته أخرى ثم اذى
 المكاتب فعتق فثبته أخرى فمات بالكل ضمن نصف عشر قيمته صحيحا بالشعبة الاولى وبغرم

تقصانهم ايضا الى ان حتى الثانية و يغرم بالثبته الثانية نصف عشر قيمته مدبر امشيجوا وتقصانها الى ان كوتب و يغرم بالثالثة نصف عشر قيمته مدبر امشيجوا بشيعتين وتقصانها الى ان عتق وثلث قيمته مذهباً و باز اربعة ثلث الدية ولا يغرم بالثبته التي بعد العتق ارشاً لا تقصا كذا في الكافي * واصله ان التدبير بعد المجانية لا يهدد المراءة وتكون السراية مضمونة على المجاني والعتق والدكامة بعد المجانية تهدر السراية حتى لا يجب على المجاني ضمان لسراية كذا في محيط السرخسي * والله أعلم

﴿باب الخمس عشر في القسامة﴾

هي الايمان بقسم على اهل المحلة الذين وجد القاتل معهم كذا في الكافي * وسببها وجود القاتل في المحلة او ما في معناها من الدار او الموضع الذي ترب من المصريح حيث يسمع الصوت منه كذا في النهاية * اذا وجد قاتل في محلة قوم و ادعى على القاتل على جميع اهل المحلة انهم قتلوا وليه عمداً أو خطأ وان كر اهل المحلة فانه يحلف بخسونة رجلا منهم كل رجل باقته ما قتله ولا علم له قاتلاً ولا يحلف باقته ما قتله او بخارج في التعيين الى ولي القاتل ان كانوا اكثر من خمسين رجلاً وان كانوا اقل من خمسين فانه يكر الجين على بعضهم حتى يتم خمسين يمينا فان حلفوا غرما والدية وان نكروا فانهم يحسدون حتى يحلفوا ولا يحلف للذي ان اهل المحلة قد بواويله سواء كان الطامر شاعداً للذي بان كان بين القاتل وبين اهل المحلة عدوة ظاهرة او لم يكن شاعداً للذي بان لم يكن بين القاتل وبين اهل المحلة عدوة ظاهرة ثم تحب الدية على عاقلة اهل المحلة في ثلاث سنين وان ادعى القاتل على بعض اهل المحلة لا بأعيانهم فكذا نحواً تحب القسامة والدية على اهل المحلة وكذا الجواب اذا ادعى على بعض اهل المحلة بأعيانهم استحقاقاً وان ادعى القاتل على واحد من غير اهل المحلة لم يكن على اهل المحلة قسامة ولا دية فقال للذي الك بقية على ما دعت فان قال نعم اقامها وتب ما دعى به دية وان لم يكن له دية يحلف للذي عليه يمينا واحدة ولا يحلف بخسونة يمينا ولا وليا القاتل ان يختاروا وصاحبي اهل المحلة واهل البلدة والعشيرة الذين وجد القاتل بين ظهرهم وتعين صالحى العشيرة استحقاقاً فان لم يوجد في المحلة من الصلحاء خمسون رجلاً فادعى القاتل ان يكر اليه على الصلحاء حتى يتم خمسون يمينا هل له ذلك ام يضم اليهم من فاق الشيرة ما يكمل به خمسون رجلاً لم يذكر محمد بن جعفر الله تعالى هذا الفصل في الكتاب روى عنه في غرر رواية الاصول انه ليس لولي القاتل ذلك ولكنه يختار من بقي في المحلة حتى يكمل خمسون رجلاً كذا في المحيط * وله ان يختار الشبان والفسقة وله ان يختار المشايخ والصلحاء منهم كذا في الكافي * واختار لولي القاتل دون الامام كذا في قنارى فاضى خان * ولا يدخل في القسامة نصبي ولا مجنون ويدخل في القسامة الاعاى والمردود في القذف والكافر كذا في السراج الوهاج * ولا يدخل في قسامة الفساق والمماليك من المكاتبين وغيرهم ومعنى البعض في قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى كالمكاتب كذا في الميسر * والقتل من به اثر القاتل والميت من لا يكون به اثر القاتل كذا في الذخيرة * وان وجدت لا اثر به فلا قسامة ولا دية ولا اثر بان يكون به جراحة او اثر ضرب او عتق او خرج الدم من عنده او اذنه كذا في خزنة المقتنين * وان خرج الدم من الفان علان المجوف كان قتله لادان نزيل من الراس فلا كذا في المحيط * وان خرج من دبره اود كره فليس يقتل كذا في الاختيار شرح المختار * واذا وجد بدن القاتل او اكثر من نصف البدن او نصف البدن ومعه الراس في محلة فعل اهلها القسامة والدية وان وجد نصفه مشقوقاً بالقطر او وجد اقل من نصف ومعه الراس او وجد بدنه او رأسه فلا شئ عليهم فيه كذا في الميسر * ولو وجد دمهم جزين او وسط ليس به اثر ان ضرب فلا شئ على اهل المحلة وان كان به اثر ان ضرب وهو تام الخفانة

قوله ولا يحلف بخسونة
هكذا بالطبع البوقاق
وله خمسين

وجبت القسامة والدية عليهم وان كان ناقص المخلق فلا شيء عليهم كذا في الصكافي * واذا وجد
العبد والمصكاتب أو المذبر أو أم الولد الذي يسمى في بعض قيمته قبيلاني محلة فعليه القسامة
وتحبب القيمة على غوائل المحلة في ثلاث سنين كذا في المحيط * وان وجدت البهية والدية مقبولة
فلا شيء فيها كذا في فتاوى قاضي خان * ولا يدخل السكان في القسامة مع الملاك عند أبي حنيفة
ومحمد رحمه الله تعالى كذا في التبيين * وهي على أهل المحلة دون المشتري ولو بقي منهم واحد هذا
قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وان لم يبق واحد منهم بان باعوا كلهم فهي على المشتري والملاك
دون السكان عندهما كذا في السراج الوهاج * واذا وجد قتيل في محلة نرية ليس فيها احد وبقرها
محلة عامرة فيها اناس كثير تحبب القسامة والدية على أهل المحلة العامرة كذا في محيط السرخسي *
واذا اتى قوم بالسيف فأجلوا عن قتيل فهو على أهل المحلة الا أن يدعى أولياؤه على أولئك او على
رجل منهم بعينه فلم يكن على أهل المحلة ولا على أولئك شيء حتى يقيموا البيعة كذا في الكافي * وان وجد
القتيل في دار انسان فالدية على عاقلة القسامة عليه وعلى قومه ان كانوا حضورا وان كانوا غايبا
فالقسامة على رب الدار كركر عليه الايمان هذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى هكذا في الهداية *
واذا وجد في دار احد من المشتري فعليه القسامة والدية على عاقلة كمالا لو كان في المحلة أهل خطه وقد
وجد قتيل في دار احد من القسامة على صاحب الدار والدية على عاقلة وسائر أهل المحلة براء من
ذلك كذا في المحيط * وان ادعى ولي القتل على واحد من أهل المحلة بعينه فشهد شاهدان من أهل
المحلة عليه لم تقبل شهادتهما بالاجماع كذا في السراج الوهاج * واذا وجد الرجل قبيلاني محلة
وادعى ولي القتل على واحد من غير أهل المحلة أنه قتله وشهده بذلك شاهدان من غير أهل تلك المحلة
فانه تقبل شهادتهما ويبرأ أهل المحلة من القسامة والدية ان شهد بذلك شاهدان من أهل المحلة التي
وجد فيها القتل قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا تقبل شهادتهما الا أنه يبرأ أهل المحلة عن القسامة
والدية وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى تقبل شهادتهما في حق القضاء بالقتل على المدعي عليه
كذا في الذخيرة * ثم قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان اختار لولي شاهد من جلة من يستحقهم
بصفهما بالله ما قتلناه فقط وقال محمد رحمه الله تعالى يحلفان بالله ما قتلناه ولا علمنا قاتلا سوى فلان
كذا في الكافي * ذكر في النوادر اذا وجد قتيل في محلة وزعم أهل المحلة ان رجلا منهم قتله ولم يدع
الولي على واحد منهم بعينه فالقسامة والدية على أهل المحلة ثم كيف يحلفون عند أبي حنيفة ومحمد
رحمه الله تعالى يحلفون بالله ما قتلناه وما علمنا قاتلا غير فلان وهو الاحوط وعليه الفتوى كذا
في محيط الرضوي * واذا وجد القتل في محلة وادعى أهل المحلة ان فلانا قتله واثاموا على
ذلك بيعة من غير محلتهم جازت الشهادة ووقعت لهم البراءة عن القسامة والدية ادعى ولي القتل ذلك
اولم يدع كذا في الذخيرة * وفي نوادر هشام قال سمعت محمد رحمه الله تعالى يقول اذا وجد قتيل في محلة
وادعى أولياؤه عليهم واقام أهل المحلة بيعة انه قتله فلان لرجل من غير محلتهم واجابهم حتى سقط في
محلتهم ومات قال يبرؤون من الدية وان ادعى أولياؤه الدم القتل على رجل بعينه واقام والبيعة على ذلك
فاقام المدعي عليه البيعة ان فلانا قتله لرجل انما قال لا قبل هذه البيعة كذا في المحيط * واذا جرح
الرجل في قبيلة فنقل الى اهله مات من تلك الجراحة فان كان صاحب فراس حتى مات فالقسامة والدية
على القبيلة وان لم يكن صاحب فراس فلا ضمان فيه ولا قسامة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا ضمان
فيه ولا قسامة في الوحشين وعلى هذا يخرج اذا وجد على ظهر انسان يحمله الى بيته مات بعد يوم
اثنين فان كان صاحب فراس حتى مات فهو على الذي كان يحمله كالمات على ظهره وان كان

يحيى ويذهب فلا شيء على من حمله وفيه خلاف في يوسف رحمه الله تعالى كذا في الكافي * ولو جرح في محله أو قبلته فحمل بمجرور ومات في محله أخرى من تلك الجراحة فالقسامة والدية على أهل المحلة التي جرح فيها كذا في محيط السرخسي * قال في الجامع محلة أو مسجد اختطها ثلاث قبائل أحداها بكر بن وائل وهم عشرون رجلا والآخرى بنو قيس وهم ثلاثون رجلا والآخرى بنو قيس وهم خمسون رجلا فوجد في هذه المحلة قتل أو في هذا المسجد فالدية تعقب على القبائل اثلاثا على كل قبيلة ثلثا وكذا لو كان من إحدى القبائل رجل واحد لا غير فعلى عاقلة ثلث لدية وعلى القبيلتين الباقيتين ثلثا لدية وإن كان الرجل من غير القبيلتين إلا أنه حلف لأحدى القبيلتين كانت الدية على القبيلتين نصفين ولا شيء على قبياء الحليف وقال في الجامع أيضا محلة اختطها ثلاث قبائل وبنو قيس فاشترى رجل من غير القبائل ثلاث دورا إحدى القبائل حتى لم يبق من أهل القبيلة الباقية أحد ثم وجد قتيلا في المحلة أو في المسجد كانت الدية اثلاثا ثلثا على عاقلة المشتري وثلثا على القبيلتين الباقيتين فإن كان المشتري ثلاثة الدور رجلا أو داهن إحدى القبيلتين الباقيتين كانت الدية نصفين على القبيلتين الباقيتين وإن اشترى رجل من غير تلك القبائل دور قبيلتين وباقي المسئلة بحالها فالدية نصفان نصفان على عاقلة المشتري ونصفها على عاقلة القبيلة الباقية وإن اشترى رجل من غير هذه القبائل دور القبائل كلها ثم باع دورا إحدى القبائل من قوم شتى فالدية على عاقلة المشتري الأول مادام له من تلك الدور شيء ولو كان المشتري لأدركه أبا ع دورا إحدى القبائل من الذين كانت لهم أو أقالهم معهم أو دة عليهم بعيب بغير قضاء ثم وجد في المحلة أو في المسجد قتيلا فالدية على عاقلة المشتري وإن كان الرذ عليهم بالعيب بقضاء قاض فعلى عاقلة المشتري نصف الدية وعلى عاقلة الذي ردت عليهم النصف كذا في المحيط * إذا وجد في سوق أو مسجد جماعة سكنت في بيت المال إذا كان السوق للعامة والسلاطان وإن كان مملوكا لتقوم القسامة والدية عليهم وأراد بالمسجد المسجد الجامع أو مسجد جماعة يكون في السوق لعامة المسلمين وإن كان في مسجد محلة فعلى أهل المحلة كذا في محيط السرخسي * وإن وجد قتيلا في الشارع الأعظم فلا قسامة فيه والدية على بيت المال هكذا في الكافي * ولو وجد القتل في المسجد الحرام من غير زحام الناس في المسجد أو بعرفة أو غيرها فالدية على بيت المال من غير قسامة كذا في المحيط * لو وجد قتيلا في أرض أودار موقوفة على أرباب معلومين فالقسامة والدية على أربابها وإن كانت موقوفة على المسجد فهو كما لو وجد في المسجد فيجب على أهل المحلة القسامة والدية كذا في محيط السرخسي * ولو وجد القتل في قرية أصلها القوم شتى فيهم المسلم والكافر فالقسامة على أهل القرية المسلم منهم والكافر منهم سواء ثم يفرض عليهم الدية ما أصاب المسلمين من ذلك فعلى عوالمهم وما أصاب أهل الذمة فإن كانت لهم عوالم فعلى عوالمهم وإلا فاني أموالهم كذا في المبسوط * ولو وجد قتيلا في محلة المسلمين وفيها ذمي نازل عليهم لم يستحق الذمي كذا في محيط السرخسي * وإن وجد قتيلا بين قرية بين أسكنين كانت القسامة والدية على أقرب القريتين والسكنين إلى القتل هذا إذا كان صوت القرية يتبع إلى الموضع الذي وجد فيه القتل وإن لم يبلغ فلا شيء على واحد من القرية كذا في فتاوى قاضي خان * وفي المنتقى إذا وجد قتيلا بين قرية بينهما أرضهما وطرقهما مملوكة تقوم يدعون أرضهما وطرقهما فهو على الرأس قال وهذا قول محمد رحمه الله تعالى وفيه إذا وجد قتيلا في أرض قرية وهو إلى صوت قرية أخرى أقرب فإن كانت لأرض التي وجد فيها القتل مملوكة فهو على صاحب الملك وإن لم تكن مملوكة فهو على أقرب القرية وفيه أيضا مثل محمد رحمه الله تعالى عن قتيلا بين قرية بينهما أرضهما وطرقهما فهو على أقرب القرية وإن كانت لأرض من

لست عليك لهم انما تنسب الى القرية كما تنسب البشارى فهو على اقرم حايوتا كذا في الذخيرة *
 واذا وجد قتيل بين قريتين هو في القرب البها على السواء وفي احدى القرية بين الف رجل وفي الاخرى
 اقل من ذلك فالدية على القريتين نصفان بلا خلاف قال ابو يوسف رحمه الله تعالى في قتيل وحين
 ثلاث دور دار تسمى وداران لهما دين ومن جميعا في القرب على السواء فالدية نصفان فاعتبر القليلة
 دون القرب كذا في المحيط * ومن اشترى دارا فلم يقبضها حتى وجد قتيل وليس في الشراء خيار
 فالدية على عاقلة البائع وان كان في البيع خيارا أحدهما هو على عاقلة ذى اليد وهذا عند أبي حنيفة
 رحمه الله تعالى وقالان لم يكن في الشراء خيارا فالدية على عاقلة المشتري وان كان فيه خيارا فالدية
 على عاقلة الذى تصير له رايه كذا في الكافي * ومن كان في يده دار فوجد فيها قتيل لم يعقله العاقلة
 حتى يشهد الشهود انما الذى في يديه كذا في خزائن المفتين * واذا وجد في دار انسان قتيل وفيها
 خدمه وغلامه وأحرافان القسامة والدية على رب الدار وبنهم كذا في السراخانية ناقلا عن
 الاسيحي * وان وجد في ملك مشترك قتيل فالقسامة على الملاك وتحمل الدية على عواقلهم
 بعدد اروس من الملاك لا بعدد الانصاء حتى لو كان لاحد لشريك ثلث الداد ولا اثر لثانها فالدية
 على عواقلهم نصفان وكذا لو وجد في نهر مشترك بين اقوام كذا في الذخيرة * قال في المجامع دار
 مملوكة لاحد عشر رجلا عشرة منهم من بكرين واثل وواحد منهم من بنى قيس فوجد في هذه الدار قتيل
 فديته على احدى عشر رجلا عشرة اجزاء منها على عاقلة بنى بكرين واثل وجزء واحد على عاقلة قيس وكذا
 دار بين بكرى وبنى قيسين اثنا عشر رجلا فوجد فيها قتيل فالدية على عواقلهم اثنا عشر رجلا وهذا الذى ذكر قول
 محمد رحمه الله تعالى واه عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى بخلاف
 هذا فانه قال في دار بين قريتين ووجد فيها قتيل فعلى التمسى نصف الدية وعلى الهمدانيين
 نصف الدية قال وانما هذا على عدد عاقلائ بمنزلة قتيل يوجد بين قريتين هو منتهى حاسوا في القرب
 فعلى اهل كل قرية نصف الدية ولا ينظر الى عدد اهل القريتين وكذا قال ابو يوسف رحمه الله
 تعالى في دار بين قريتين وبنى اربعة من همدان ووجد فيها قتيل فالدية بينهما نصفان وعند محمد رحمه الله
 تعالى يجب لدية اثماسا كذا في المحيط * وفي المتن عن محمد رحمه الله تعالى عن أبي يوسف
 رحمه الله تعالى في رجلين في بيت ليس بهما احد فوجد احدهما مقتولا قال ابو يوسف رحمه الله
 تعالى اضمنه الدية وقال محمد رحمه الله تعالى لا ضمنه لعله قتل نفسه كذا في الخلاصة * واذا
 وجد القتيل في دار بين ثلاثة نفر فالقسامة على عواقلهم جميعا اثنا عشر رجلا وانما الخمس في الكسر على
 أى العواقل شاء ولي القتل وليس له أن يختار جميع الخمس على عاقلة احدهم كذا في المحيط *
 ولو وجد الرجل قتيلا في دار فمعه فعلى عاقلة دية لورثته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا شيء
 عليهم واختلاف المشايخ في وجوب القسامة على عاقلة على قوله واختار شمس الائمة السرخسي ان
 لا يجب القسامة ههنا كذا في الكافي * وان وجد المكاتب قتيلا في داره فهو مدين بالاجماع كذا
 في السراج الوهاج * ولو وجد المكاتب قتيلا في دار مولا كانت قيمته على المولى مؤجلة في ثلاث
 سنين يقضى منه كتابته ويحكم بصرته وما بقي يكون ميراثا عنه لورثته كذا في فتاوى قاضى خان *
 ولو وجد قتيل في دار مكاتب فعليه ان يسي في الاقل من قيمته ومن دية القتل في ثلاث سنين ولا
 تقبلها العاقلة كذا في الظهيرية * ومن يجب على المكاتب القسامة لم يذكر هذا في الكتاب ولا
 شك على قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى انها يجب وأما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى
 فاختلاف المشايخ بعضهم قالوا لا يجب على قوله الاخر منهم من قال يجب عليه القسامة كذا في المحيط *

واذا وجد المولى قتيلًا في دار مكاتبه فعليه أن يسعى في الاقل من قيمته ومن دية المولى كذا في السراج
 الوهاج * واذا وجد العبد قتيلًا في دار مولاه فلا شيء فيه قالوا هذا اذا لم يكن على العبد دين فأما اذا
 كان على العبد دين فانه يضمن المولى الاقل من قيمته ومن الدين كذا في المحيط * وكذلك لو جنى
 العبد جنابة ثم وجد قتيلًا في دار مولاه كذا في التلخيص * وان وجد قتيل في دار العبد المأذون
 في التجارة ذكر شيخ الاسلام في شرحه ان لم يكن عليه دين فالقسامة على مولاه والدية على عاقلة قياسا
 واستقصا فان كان عليه دين فذلك الجواب عندهما وكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 استقصا كذا في الذخيرة * ولو وجد الرجل قتيلًا في دار عبده المأذون كانت القسامة والدية
 على عاقلة المولى كان العبد مديونا ولم يكن كذا في فتاوى قاضي خان * العبد المراهون اذا
 وجد قتيلًا في دار راعيه أو المرتين فالقيمة على رب الدار دون العاقلة كذا في خزائن المفتين * ولو
 وجد قتيل في دار من لا تقبل شهادته له أو امرأة في دار زوجها فقيمة قسامة ودية ولا يحرم الارث كذا
 في محيط السرخسي * واذا وجد القتيل في دار امرأة في مصر ليس فيه من عثرتها احد فان الايمان
 تكرر على المرأة حتى تحلف تحسب عينا ثم تقرض الدية على اقرب القائل منها وهذا قول أبي حنيفة
 رحمه الله تعالى وموقول محمد بن داود بن يوسف رحمه الله تعالى الا في شرح المبسوط * وأما
 اذا كانت عشرينيتها حاضرة تدخل معها في القسامة كذا في الكفاية * ولو وجد قتيل في قرية
 لا امرأة فعند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى عليها القسامة تكررا الايمان عليها وعلى عاقلتها
 الدية وعاقلتها اقرب القبايل الها في الغيب قال المتأخرون من اصحابنا ان المرأة تدخل مع العاقلة
 في التصل في هذه المسئلة كذا في الكافي * واجمعوا ان القتل اذا وجد في دار صبي فانه لا يكون
 على الصبي قسامة وانما تحب الدية والقسامة على عاقلته واجمعوا انه اذا وجد في دار جنيون انه
 لا قسامة على الجنيون وانما القسامة والدية على عاقلة كذا في الذخيرة * ولو وجد قتيل في قرية
 او دار لا يتسام فان كان فيهم كبير فالقسامة عليه والدية على عاقلته وان لم يكن فيهم كبير فالقسامة
 والدية على عاقلتهم كذا في محيط السرخسي * واذا وجد القتيل في دار ذمي فالقسامة عليه بكر
 عليه تحسبون عينا فاذا حلف ان كان له عاقلة وكانوا يتعاملون فيما بينهم فعلى العاقلة الدية
 والحب الدية في ماله كذا في الذخيرة * ولو وجد قتيل في دار ابنه وبنته وعي بينهما نصفان
 فادعى كل واحد القتل على صاحبه فلا بين ثلث الدية على عاقلتها وعاقلتها عاقلة ولها السدس على
 عاقلة اخيه ولو ادعى الابن القتل على زوج اخته فلا شيء له كذا في خزائن المفتين * وفي مجموع
 النوازل لو وجد الرجل قتيلًا في دار ابنه ودة كان قال قبل موته وهو مجروح قتلى فلان فقد ابرأ عاقلة
 ابنه من الدية الا انه لا يبطل عن الابن ما عليه من ذلك اذا كان من اهله العطاة خمسة دراهم اقل
 من ذلك وفيما ايضا اذا وجد المصنف قتيلًا فهو على رب الدار عند أبي حنيفة رحمه الله
 تعالى وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى ان كان نازلا في بيت على حدة فلا دية ولا قسامة وان كان
 محتلا فاعطاه الدية والقسامة كذا في المحيط * ولو وجد في دار ورائه وارث له غيره لم تعقل عاقلة
 له كذا في خزائن المفتين * واذا وجد الرجل قتيلًا في نهر يجري فيه الماء ان كان النهر عظيما
 كالفرات ونحوه فان كان يجري به الماء وكان موضع انبعاث الماء في دار الحرب فدمه هدر سواء كان
 يجري في وسطه أو في شطه وان كان موضع انبعاث الماء في دار الاسلام فحبب الدية في بيت المال وان
 كان محتسبا على شط من شطوطه لا يجري به الماء فهو على اقرب القرى وهذا اذا كان اقرب القرى الى
 هذا الشط بحيث يسمع اهلها الصوت منه فأما اذا كان بحيث لا يسمع منه الصوت لا يجب عليهم شيء وانما

يحب في بيت المال وان كان النهر صغيرا الاقوام معروفين تحب القسامة على اصحاب النهر والدية على
عواقلهم هكذا في الذخيرة * والفرق في النهر الصغير والكبير ما عرف بالشفعة كل نهر يستحق به
الشفعة فهو صغير وما لا يستحق به الشفعة فهو الفرات والمجيصون فهو عظيم كذا في قساوى قاضى
خان * وان وجد القاتل في السفينة فالقسامة على من فيها من الركاب والملاحين واللفظ
يشمل اربابها حتى يجب على الارباب الذين فيها وعلى السكان وعلى من عدها والمالك في ذلك وغير
المالك سواء وكذلك الهبة كذا في الهداية * قتل على دابة معها سائق وقائده او راكب فدينته
على عاقلته دون اهل الهلة وان اجتمع فيها لسائق والقائده والراكب كانت الدية عليهم جميعا ولا يشترط
أن يكونوا مالكا. للدابة بخلاف الدار ان لم يكن مع الدابة احد فالدية والقسامة على اهل الهلة
الذين وحدهم القاتل على الدابة كذا في التبيين * وان مرت دابة بين قريتين عليها قاتل فعلى
اقربهما القسامة والدية قيل هذا محمول على ما اذا كان بحيث يبلغ اهلها الصوت اما اذا كان بحيث
لا يسمعهم الصوت فلا شيء عليهم كذا في السكاكى * واذا وجد القاتل في فلاة في ارض فان كانت ملكا
لا انسان فالقسامة والدية على المالك وعلى قبيلته وان لم تكن ملكا لا احد فان كان يسمع فيها الصوت
من مصر من الامصار فعليهم القسامة وان سكارا لا يسمع فيها الصوت فان كان للسكين فيه ما منفعة
الاحتطاب والاحتشاش والكلاء فالدية في بيت المال ان انقطعت عنها منفعة المسلمين فدمه هدر
وكذلك اذا وجد في المفازة وليس بقربها عمران كذا في محيط السرخسى * وفي المتن اذا وجد قاتل
على الجسر او على القنطرة فذلك الى بيت المدن وفيه ايضا اذا وجد القاتل في مثل خندق في مدينة
اى جعفره وبمنزلة الطريق الا عظم على اقرب المحال كذا في المحيط * ولو وجد في معسكر نزلا
في فلاة مباحة ليست بمملوكة لاحد فان وجد في خيمة او فسطاط فالقسامة والدية على من يسكنها
وان كان خارجا عنها ونزلوا قبائل متفرقين فعلى اقبيلة التي وجد فيها القاتل ولو وجد بين القبيلتين
فعلى اقربهما وان استويا فاعلى ما هكذا في التبيين * وان نزلوا محتطلين جملة في مكان واحد
ان وجد القاتل في خيمة احدهم او فسطاط احدهم فعلى صاحب الخيمة والفسطاط وان وجد خارج
الخيام فعلى اهل العسكر كلهم كذا في المحيط * وان كان العسكر في ارض رجل فالقسامة
والدية عليه كذا في محيط السرخسى * وان كان اهل العسكر قد قتلوا عدوهم من الكفرة فاجلوا عن
قتل مسلم فلا قسامة في القاتل ولا دية وان كان لا يدري من قتله وكذلك ان كانت الطائفتان مسلمتين
لكن احدى الطائفتين باغية والاخرى عادلة واجلوا عن قاتل من اهل العدل فلا دية في القاتل
ولا قسامة كذا في المحيط * ولو وجد في السجن فالدية على بيت المال وعلى قول ابى يوسف رحمه الله
تعالى الدية والقسامة على اهل السجن كذا في الهداية * واذا كانت الدار مرفوعة وهي معلقة
فوجد فيها قاتل فالقسامة والدية على عاقلته رب الدار وهو قول ابى حنيفة وابى يوسف ومحمد رحمهم الله
تعالى كذا في المحيط * والله اعلم

(الباب السادس عشر في المعاقلة)

المعاقلة جمع معقولة وهي الدية كذا في الهداية * المعاقلة الذين يعقلون العقل اى يؤدبون الدية
وتسمى الدية عقلا ومعقلا لانها تعقل الدماء من ان تسفك اى تمسك كذا في السكاكى * عاقلة
الرجل اهل ديوانه عندنا كذا في المحيط * واهل الديوان اهل الرابات وهم الجيش الذين كتبت
اسماهم في الديوان كذا في الهداية * اذا كان القاتل من اهل الديوان فان كان غازيا به ديوان
يرترق منه للقاتل فعاقلته من كان في ديوانه من الغزاة وان كان كاتباً وله ديوان برترق منه فعاقلته من

كان يرتزق من ديوان الكتاب ان كانوا يتناصرون بها وان لم يكن له ديوان فعاقلته انصاره فان كانت
نصرت به بالمحال والدروب يحمل عليهم وان كان من اهل القرية ونصرت به اهل القرية يحمل عليهم كذا
في المحيط * والحاصل ان العبرة في هذا للتناصرو قيام البعض بأمر البعض فان كان اهل المحلة أو اهل
السوق أو اهل القرية أو العشيرة بمحال اذا وقع لواحد منهم امر قاموا معه في كفايته فهم عاقلة والا فان
كان له متناصرون من اهل الدوان ومن العشيرة والمحلة والسوق فاهل الدوان أولى فان لم يكن
له متناصرون من اهل الدوان فاهل الدوان من اهل العشيرة ثم بعد ذلك المتناصرون من اهل المحلة
والسوق كذا في الذخيرة * وان كانوا لا يتناصرون بعضهم ببعض فعاقلته عشيرته من قبل ابيه
كذا في المحيط * ويقسم عليهم في ثلاث سنين لا يؤخذ من كل واحد في كل سنة الا درهم أو درهم
وثلاث دراهم ولا يراد على كل واحد من كل الدية في ثلاث سنين على ثلاثة أو أربعة فان لم يتسع القبيلة
لذلك ضم اليهم أقرب القبائل نسباً ويضم الأقرب فالأقرب على ترتيب العصابات الاخوة ثم شيوخهم ثم
الاعمام ثم بنوهم واما الأبناء والاشقاء فقد قيل يدخلون وقيل لا يدخلون كذا في الكافي * والزواج
لا يكون عاقلة المرأة وكذلك المرأة لا تكون عاقلة الزوج والابن لا يكون عاقلة الام الا ان يكون الزوج
من قبل ابيها كذا في المحيط * ثم القاتل أحد العواقل يلزمه من الدية مثل ما يلزم أحد العواقل
عندنا كذا في الميسوط * وليس على النساء والذرية ممن كان له عطاء في الدوان عقل وعلى هذا
لو كان القاتل صبياً وامراً لاشئ عليه من الدية كذا في الكافي * ولا يؤخذ من العبيد والاماء
والمجانين كذا في المحيط * وان قلت العاقلة حتى يصير نصيب كل واحد أكثر من أربعة دراهم يضم
اليهم أقرب ديوان آخر وكان أقرب الدواوين في هذا المصراية أولى من الأبعد كذا في المحيط
المرحسى * وأقرب الدواوين الى ديوان القاتل من يكون قائده ذلك الدوان من يدقائه الدوان
الذي فيه القاتل ثم لزم اليه أقرب الدواوين من هذا المصرو لم يكف يضم اليه ابعد الدواوين من
دواوين هذا المصرو هو الدوان الذي ليس قائده من يدقائه الدوان الذي فيه القاتل وانما كان قائده
من يدالوا في ثم اذا ضم اليه ابعد الدواوين ولم يكف يضم اليه عشيرته من قبل ابيه وان كان في هذا المصرو
ديوان هو أقرب الى ديوان القاتل الا أنهم اُجانب من اُقاتل وديوان هو ابعد من ديوان القاتل الا أنهم
عشيرة القاتل من جانب الاب فانه يضم أقرب الدواوين الى ديوانه وان كانوا اُجانب كذا في المحيط *
ومعنى استوى ديوانان في القرب أحدهما من عشيرة القاتل من الاب والاخر من جانب الام فانه يضم
اليه ديوان العشيرة ويعتبر النسب ترجيحاً والترجيح يعتبر أولاً بالقرب في الديوان فاذا استوى في القرب
يعتبر الترجيح بالنسب كذا في محيط السرخسى * حكى عن أبي جعفر أن المجاني اذا كان ديوانياً
ولا قربائه دواوين أيضاً فعقله على أقربائه في ديوانه فان لم يتسع فعلى الكل يعني على جميع الأقرباء من
ديوانه ومن ديوان غيره فان لم يكن المجاني ديوانياً ولكن لا قربائه دواوين فعقله على أقرب أقربائه
اليه من اهل الديوان فان لم يتسع فهو عليهم وان لم يكن هو ديوانياً ولكن بعض أقاربه ديوان في المصرو
ولا ديوان لبعضهم وهم يسكنون الرستاق فانه ينظر ان كان القاتل يسكن الرستاق فهو على أقاربه
الذين يسكنون في الرستاق فان لم يتسع فهو على جميع أقاربه الذين يسكنون في الرستاق والذين
يسكنون المصرو من اهل الديوان وما فضل فهو في ماله وان كان القاتل يسكن المصرو فعقله على أقربائه
الساكنين في المصرو من اهل الديوان فان لم يتسع فهو في ماله ولا يجب على عاقلته من اهل الرستاق الذين
لا ديوان لهم وان لم يكن له ديوان ولا لقربائه ينظر ان كان يتناصرو بأهل الحرف فعقله عليهم والفضل
في ماله وان كان يتناصرو بأهل المحلة فعقله على اهل المحلة والفضل عليه وان كان يتناصرو بالمصرو فهو على

اهل مصر كذا في المحيط * ومن لا ديوان له من اهل البادية ونحوهم تعاقلوا على الانساب وان
تباعدت منازلهم واختلف البادية كان كذا في المبسوط * ولو كان البدوي نازلا في مصر وليس له
مسكن في مصر لا يعقل عنه اهل العطاء كما أن اهل البادية لا يعقل عن اهل مصر النازل فيهم كذا
في الكافي * ومن ليس له عشيرة ولا ديوان فمن اى حنيفة رحمه الله تعالى أنه يكون في ماله وبه
أخذ عصام وفي ظاهر الرواية على بيت المال وعليه الفتوى قاله حسام الدين كذا في السراجة *
وذكر في كتاب الولاء ان بيت المال لا يعقل من له عشيرة أو وارث سواء كان مستحقا للثراث بأن كان
حر امسلا ولم يكن بأن كان كافرا أو عبدا حتى قال لو ان حريبا مستامنا اشترى عبدا مستافا عتقه ثم
عاد المستام الى دار الحرب فأمر وأخرج الى دار الاسلام ثم مات المتفق فورا ثم لبيت المال لان معتقه
رقيق ولو جنى هذا المتفق فعقله عليه ولا يكون في بيت المال كذا في المحيط * وهو الصحيح
كذا في النهاية * ذكر شمس الأئمة المحلوا في اختلاف المتأخرين قال بعضهم لا عاقلة للهم وهو قول
القيسي أبي بكر الجني وأبي جعفر الهندو في لأن الهم لم يحفظوا انسابهم ولا يتقارون فيما بينهم وليس
لهم ديوان ويحصل المجنانية على الغير عرف بخلاف قياس في حق العرب فانهم لم يضعوا انسابهم
ويتقارون فيما بينهم فلا يلحق بهم الهم وقال بعضهم عاقلة عند التناصر والمقاتلة مع البعض
لاجل البعض نحو الاساكفة والصغارين بحر وودروب الخشابين وكلاباذي بخاري فاذا قتل واحد خطأ
ووجب الدية فأهل محلة القاتل ورستقه عاقلة وكذلك طلبة العلم وهو اختيار شمس الأئمة المحلوا في
وكثير من المشايخ قال رضى الله عنه وكان الشيخ الامام الاجل الامة اظهر الدين بأخذ بقول القيسي
أبي جعفر لان العبرة للتناصر واجتماع الاساكفة وطلبة العلم ونحوهم لا يكون للتناصر فلا يلزمهم الفصل
عن غيرهم كذا في فتاوى قاضي خان * ولا يعقل اهل مصر عن اهل مصر اذا كان لاهل كل مصر
ديوان على حدة ولو كان تناسرهم باعتبار القرب في السكنى فأهل مصر اقرب اليه من اهل مصر آخر كذا
في الهداية * ولو ان اخوين لاهل مصر وكان احدهما بالكوفة وديوان الاخر بالبصرة لم يعقل احدهما
عن صاحبه وانما يعقل عن كل واحد منهما اهل ديوانه كذا في المبسوط * ويعقل اهل كل مصر
عن اهل سوادهم وقراهم ومن كان منزله بالبصرة وديوانه بالكوفة عقل عنه اهل الكوفة كذا
في الكافي * واذا قتل الرجل خطأ فلم يرفع الى القاضى حتى مضت سنون ثم رفع اليه فانه يقضى
بالدية على عاقلة في ثلاث سنين من يوم يقضى فان كانوا اهل ديوانه قضى بذلك في عطياتهم ويحصل
الثلث في أول عطاهم مخرج لهم بعد قضائه وان لم يكن بين القتل وقضائه وبين خروج عطياتهم الا شهر
او اقل من ذلك والثلث الثاني في العطاء لا يخرج ان ابطأ بعد الحول او بجل قبل السنة وكذلك
الثلث الثالث كذا في المبسوط * فان بجل لهم عطية ثلاث سنين بمرة واحدة مما وجب بعد القضاء
بالدية فالدية كلها في ذلك مجبلة ولو خرج له عطاء وجب قبل القضاء بالدية لم يكن فيه شيء واستعقلت
الدية في الاعطية المستقبلة بعد القضاء وان خرج اكل ستة اشهر وجب فيه سدس الدية وفي كل اربعة
اشهر تسع الدية كذا في محيط السرخسي * وان كان عاقلة الرجل احباب رزق قضى عليهم بالدية
في ارزاقهم فان خرجت لهم ارزاق اشهر مضت قبل القضاء بالدية لا يؤخذ من ذلك شيء وان خرجت لهم
ارزاق اشهر مضت بعد القضاء يؤخذ منها بالدية بالحصص فيستقران كانت ارزاقهم فتخرج في كل شهر يؤخذ
من رزق كل شهر نصف سدس ثلث الدية كذا في المحيط * فان خرج الرزق بعد قضاء القاضى يوم
او اكثر اخذ من رزق ذلك الشهر بحصة الشهر وان كان لهم ارزاق في كل شهر وعطاء في كل سنة فرضت
عليهم الدية في عطياتهم دون ارزاقهم كذا في الكافي * الفرق بين الرزق والعطاء هو ان الرزق

ما يغرض للناس في مال بيت المال مقدرا بالحاجة والكفاية يفرض له ما يكفيه في كل شهر وكل يوم
والعطاء ما يغرض في كل سنة ويقدر بصدده وعنايته في باب الدين لا بالحاجة والكفاية كذا في محيط
السرحي * ولو كان القاتل من أهل الكوفة وله بها عطاء فلم يقض بالدية على عاقلة حتى حوّل
ديوانه إلى البصرة فإنه يقضى بالدية على عاقلة من أهل البصرة كذا في المبسوط * ولو قضى بالدية
على عاقلة بالكوفة في ثلاث سنين فأخذ منه تلك الدية أو لم يؤخذ ثم حوّل اسمه عنهم فبطل في ديوان
أهل البصرة كان العقل على ديوان أهل الكوفة ولا يحوّل إلى ديوان أهل البصرة إلا أنه يؤخذ من
عطاءه بالبصرة حصته كذا في المحيط * وإن كان مسكنه بالكوفة وأيسر له عطاء فقتل رجلا
خطأ فلم يقض عليه حتى تحوّل من الكوفة واستوطن البصرة فإنه يقضى بالدية على عاقلة بالبصرة
ولو قضى بها على عاقلة بالكوفة لم ينتقل عنهم وكذلك السدوي إذا لحق بالديوان بعد القتل قبل
القضاء يقضى بالدية على أهل الديوان وإن كان ذلك بعد القضاء على عاقلة بالبادية لم يحوّل عنهم كذا
في الكافي * إذا قتل الدوي رجلا من أهل المحضر خطأ فعليه مائة من الأبل في البادية في عشرته
وقومه يجمع ذلك له عرفاه ويؤمر بالدم بالخروج إليهم حتى يستوفي ذلك منهم في بلادهم كذا
في المحيط * ولو أن رجلا من أهل البادية جنى جنابة فلم يقض بها حتى نقله الإمام وقومه فيجاءهم
أهل عطاء وجعل عطاءهم الدنانير ثم رفع إلى القاضي قضى عليهم بالدينانير دور الأبل كذا
في الظهيرية * ولو كان قضى عليهم بمائة من الأبل ثم نقله الإمام وقومه إلى العطاء وجعل عطاءهم
الدنانير أخذوا بالأبل وأبقعتها وإذا لم يكن لهم مال غير العطاء أخذت قيمة الأبل من عطياتهم قلت
القيمة أو كثرت كذا في شرح المبسوط * ولو أن أهل عطاء الكوفة جنى رجل منهم جنابة وقضى بها
على عاقلة ثم ألحق قوم بقومه من أهل البادية أو من أهل المصر لم يكن لهم ديوان عقولوا معهم ودخلوا
فيما قضى وفيما لم يقض ولم يدخلوا فيما أو قبل ذلك كذا في الظهيرية * ومن أقرب بالقتل خطأ
ولم يرفعوا إلى القاضي إلا بعد سنين قضى عليه بالدية في ماله في ثلاث سنين من يوم يقضى ولو تصادق
القاتل وولي المجنونة على أن قاضي بلد كذا قضى بالدية على عاقلة بالكوفة بالينة وكذا بينهما
العاقلة فلا شيء على العاقلة ولم يكن عليه في ماله شيء إلا أن يكون له عطاء معهم فحينئذ يلزمه بقدر
حصته كذا في الكافي * وذكر في المعامل أن الينة على القتل الذي يوجب الدية على العاقلة
لا تقبل عند فدية العاقلة كذا في الظهيرية * رجل أقر عند القاضي أنه قتل فلانا خطأ فأقام ولي
القتل بينة أن المذمى عليه قتله بقل هذه الشهادة ويقضى بالدية على العاقلة وأقرار المذمى عليه
بالقتل لا يمنع قبول هذه الينة لأن الينة تثبت ما ليس بشأب بأقرار المذمى عليه ونظائر هذا كثيرة
كذا في فتاوى قاضي خان * وإن قال الولي بعد إقراره لأهل بينة فأقضى بها عليه في ماله
ففقضى القاضي بها في مال المقترم وجد ولي المجنونة بينة فأراد أن يصوّل ذلك إلى العاقلة لم يكن له ذلك
ولو قال الولي لا تجل بالقضاء في ماله لعل أجد بينة فأنره القاضي ثم وجد بينة قضى له على العاقلة
كذا في المبسوط * وطاعة المعتق قبيلة مولا ومولى المولاة يعقل عنه مولاة وقبيلته كذا
في الكافي * وإذا كانت المرأة حرة مولاة لبني تميم تحت عبد رجل من همدان فولدت له غلاما
فعاقلة الابن عاقلة أمه فإن جنى جنابة فلم يقض بها القاضي على عاقلة الأم حتى عتق الأب فإن القاضي
يحوّل ولأه إلى موالى أبيه ثم يقضى بالمجنونة التي قد جناها على عاقلة أمه ولا يحولها عنهم وكذلك لو
حفر بئر قبل عتق أبيه ثم سقط فيها إنسان بعد عتق أبيه فالخصم في ذلك حين يقضى بالدية عاقلة
الأم إن كان المجاني بالغا وإن كان صغيرا فأبوه كذا في المبسوط * ولو ولى رجلا ثم قتل رجلا خطأ

ثم يقول عنه قبل أن يعقل عنه كانت الدية على الثاني كذا في محيط السرخسي * حرى أسلم ووالى
مسلم في دار الإسلام ثم جنى جنابة عقلت عنه عاقلة الذي والاه ثم لا يكون له أن يقول بولائه بعد
الجنابة فان عقلوا عنه أولم يقض بها حتى أسراؤه من دار الحرب فاشتره رجل وأعتقه حر ولا فإنه
ثم لا يرجع عاقلة الذي كان والاه على عاقلة مولى الاب بشئ وكذلك لو حفر ثرا قسبل أن يؤسر أبوه
ثم وقع فيها انسان بعد عتق الاب فان ذلك على عاقلة الذي والاه دون عاقلة أبيه كذا في المبسوط *
ذبحي أسلم ولم يوال احدا حتى قتل قتيلنا خطأ فلم يقض به حتى والى رجلا من بني قميم ثم جنى جنابة أخرى
فانه يقضى بالجنابتين على بيت المال وبطل موالاته كذا في الظهيرية * ولو حفر ثرا ثم والى رجلا
ثم وقع في البئر رجل كانت ديتة في ماله ولا يعقل عنه بيت المال بخلاف ما لورى بهم أو جرح خطأ
فقبل الاصابة عاقده ثم وقعت الرمية فقتل رجلا وجب العقل في بيت المال كذا في محيط
السرخسي * ولو أن امرأة مسلمة مولاة ابني قميم جنت جنابة أو حفر ثرا فلم يقض بالجنابة حتى
ارتدت ومحت بدار الحرب ثم سببت فاعتقها رجل من ممدان ثم وقع في البئر رجل هات قضي بتلك
الجنابة على بني قميم كذا في المبسوط * ولو أن رجلا من اهل البادية حفر ثرا في الطريق ثم أن
الامام نقل اهل الداية الى الامصار فتفرقوا فيها فصاروا اصحاب هطيات ثم تردى في تلك البئر انسان
كانت الدية على عاقلة يوم تردى كذا في الظهيرية * ولو حفر وهو من اهل العطاء ثم ابطل الامام
عطاءه وردة الى أنسابهم فتعاقلوا عليها زمانا طويلا ثم مات انسان في البئر كانت الدية على عاقلة
في اليوم الذي وجب المال فيه كذا في المبسوط * وابن الملاعة يعقل عنه عاقلة أمه فان عقلوا عنه
ثم ادعاه الاب رجعت عاقلة الأم بما أدت على عاقلة الاب في ثلاث سنين من يوم يقضى القاضي لعاقلة
الأم على عاقلة الاب وكذا ان مات المكاتب عن وفاة وله ولد حر فبؤ كذا حتى جنى ابنه وابنه من
امرأة مولاة ابني قميم والمكاتب لرجل من ممدان فعقل عنه قوم أمه ثم أدت الكفاة فان عاقلة
الأم يرجعون على عاقلة الاب وكذلك رجل أمر صيدا ليقتل رجلا فقتله فضمت عاقلة الصبي الدية
رجعت بها على عاقلة الأحران كان الأمر ثبت بالبينة وان ثبت الامر بإقراره فانهم يرجعون عليه
في ماله في ثلاث سنين من يوم يقضى القاضي بها على الأحرار وعلى عاقلة كذا في الكافي * وان
كانوا اجتمعوا في أول الامرضى القاضي بها لولي الجنابة على عاقلة الصبي ولعاقلة الصبي على عاقلة
الأحرار فكما أخذ لولي الجنابة من عاقلة الصبي شيئا أخذت عاقلة الصبي من عاقلة الأحرار مثل ذلك
ولو أن ابن الملاعة قتل رجلا خطأ فقضى القاضي بالدية على عاقلة الأم فأدوا الثالث ثم ادعاه الاب
فحضر واجمعوا فانه يقضى لعاقلة الأم بالثلث الذي أدوا على عاقلة الاب ويبدأ بهم في سنة مستقبلة قبل
أهل الجنابة وبطل الفضل عن عاقلة الأم ويقضى بالثلث الباقيين على عاقلة الاب في السنتين بعد
السنة الأولى ولا يسترد من ولي الجنابة ما أخذ من عاقلة الأم ثم في السنة الأولى بعد القضاء ليس لولي
الجنابة ان يستوفي منهم شيئا وعلى هذا ابن المكاتب كذا في المبسوط * ولا يعقل مسلم عن كافر ولا
كافر عن مسلم والكفار يتعاقلون فيما بينهم اذا أدوا التعاقل وان اختلفت ملهم كذا في المحيط *
قالوا هذا اذا لم تكن المعادة فيهم ظاهرة اما اذا كانت ظاهرة كاليهود والنصارى فينبغي ان لا يعقل
بعضهم عن بعض وهكذا روى عن ابي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الكافي * وان كانوا
لا يدينون التعاقل فيما بينهم فانه يجب الدية في مال الجنابي واذا ادوا التعاقل لانه لا عاقلة للجنابي
في الدية في مال الجنابي ولا يجب في مال بيت المال كذا في المحيط *
(فصل -) اذا لم تكن لقاتل المخطأ عاقلة يجب الدية في ماله وكذا العمد المحض اذا

أوجب الدية يجب في ماله في النفس وفيما دون النفس والمحظ فيهما على العاقلة وشبه العمد في النفس
وجب الدية على العاقلة وفيما دون النفس يجب على المجاني وإن بلغ دية تامة كذا في الخلاصة * ولا
تعقل العاقلة أقل من نصف عشر الدية وتعقل نصف العشر فصاعدا كذا في الكافي * وما وجب بالعد
الذي يمكن فيه شبهة أو بالصلم من المجناتية على مال أو بالافرار على نفسه بالقتل خطأ أو ما دون أرض
الموضحة أو ما يجب بجناية العبد لا يكون على العاقلة بل يجب في مال المجاني وفي العبد على المولى كذا في
محيط السرخسي * ولا تعقل عاقلة المولى شيئا من جنابة العبد والمدر وأما الولد كذا في الميسوط *
ولا تعقل العاقلة ما لازم باعترافي المجاني إلا أن يصدقوا كذا في الهداية * وأما حكومة العدل إن كانت
دون أرض الموضحة أو مثل أرض الموضحة لا تقمها العاقلة وإن كانت أكثر من ذلك يقرن فلا رواية
فيه عن أصحابنا وقد اختلف المتأخرون فيه قال شيخ الاسلام الصحيح أن لا تقمها العاقلة وأما المقتول
فلا تقمها العاقلة إلا بخلاف كذا في المحيط * وكل دية وجبت بنفس القتل في الخطأ أو شبهة عمد
أو عمد دخله شبهة فهو في ثلاث سنين على من وجبت له في كل سنة الثلث وكذلك من أقر بقتل خطأ
كانت الدية في ماله في ثلاث سنين ولو صرح من المجناتية على مال فهو في مال المجاني حالا إلا أن يشترط
الاجل قال القدوري وكل جزء من الدية وجب على العاقلة أو في مال المجاني فذلك الجزء في ثلاث سنين
في كل سنة الثلث وذلك كعشرة قتلوا رجلا خطأ فعلى عاقلة كل واحد منهم عشر الدية في ثلاث سنين
وكذلك لو قعدوا ولكن أحدهم أو المقتول في مال كل واحد عشر الدية في ثلاث سنين كذا في الذخيرة *
وإذا كان الواجب بالفعل ثلث دية النفس أو أقل كان في سنة واحدة وما زاد على الثلث إلى تمام الثلثين
في السنة الثانية وما زاد على ذلك إلى تمام الدية في السنة الثالثة كذا في الهداية * والله أعلم

(الباب السابع عشر في المتفرقات)

في نوادر هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل قتل فيما رجل وأدعى أنه عبده وأقام البيعة
فشهد الشهود أنه كان عبده فأعتقه وهو حر اليوم فإن كان له وارث قضى لوارثه بالقصاص في العمد
وبالدية في الخطأ فإن لم يكن له وارث فلولاه فمته في العمد والخطأ كذا في المحيط * إذا جرح الرجل
عمدا ثم أشهد الجروح على نفسه أن فلانا لم يجرحه ثم مات الجروح من ذلك هل يصح هذا الشهاد قالوا
هذا على وجهين أما أن تكون جراحة فلان معلومة عند الناس وإلا ضاعى أو لم تكن معلومة فإن
كانت معلومة فهذا الشهاد منه لا يصح فأما إذا لم تكن جراحة فلان معلومة معروفة عند العاضى
والناس كان الشهاد صحيحا فإن أقامت الورثة بعد ذلك بيعة على أن فلانا جرحه لم تقبل هذه البيعة
كذا في الذخيرة * رجل جرح فقال قتلني فلان ثم مات فأقامت ورثته البيعة على رجل آخر أنه
قتله لم تقبل بيئته رجل جرح فقال فلان جرحني ثم مات فأقام ابنه البيعة على ابن له أنواه جرحه خطأ
تقبل بيئته كذا في الظهيرية * وإذا اصطدم القارسان وقتل كل واحد منهما أحدهما فإن كان
خطأ فإن كانا حريين يجب على عاقلة كل واحد منهما دية صاحبه وهذا استسكان وإن كانا عبيدين فلا
شيء لأحد الموليين على صاحبه وإن كان أحدهما حرا والآخر عبدا فإنه يجب على عاقلة المقتول المحر
قيمة العبد فباعه أو رثته المقتول المحر ويطلب حق المحر المقتول مما زاد على القيمة من الدية وإن كان
عمدا فإن كانا حريين يجب على عاقلة كل واحد منهما نصف دية صاحبه وإن كانا عبيدين هدرت المجناتية
وإن كان أحدهما حرا والآخر عبدا فعلى عاقلة المحر نصف قيمة العبد وعلى العبد نصف دية المحر
في رقبته فإذا مات فقد هلك وأخلف بدلا عن نصفه وهو نصف قيمة على عاقلة المحر فيستوفى ولي المحر
المقتول من عاقلة المحر من نصف الدية قدر نصف القيمة ويطلب حقه في الزيادة وكذلك إذا كانا

[illegible]

في المنتقى رجل قال قتل فلانا ولم يسم عمدا ولا خطأ قال استحسن أن أجعل ديتة في ماله ~~كذا~~
 في الذئيرة * في الفتاوى عن خلف قال سألت أسد بن عمرو عن ضرب أخريده أوجله ومات منه
 قال هذا شبه العمدة وقال الحسن كذلك إذا ألح في الضرب حتى مات فأما لوضربه براحه لايضاف عن
 مثله الموت ومع هذا مات فهو خطأ قال أبو الليث الكبير قول أسد أحب إلى كذا في المحيط *
 في المنتقى عن محمد بن محمد بن عبد الله تعالى قال في رجل قصد أن يضرب أخا بالسيف فأخذ المضروب بالسيف
 بيده فغضب صاحب السيف السيف عن يده فقطع السيف أصابع الرجل قال إن كان من غير
 المفاصل فعلى المجانب اليد وإن كان من المفاصل فعليه القصاص كذا في الذئيرة * رجل قتل
 عبداً رجل عتق السيد أبرأ بك عن عبدي لا يكون ميراثه من قيمته وعليه القيمة كذا في المحيط *
 لو أمر رجل بترع سنة لوجع أصابعه وعن السنن والمأمورين ع سنة آخر ثم اختلفا فيه فالقول للأمر فإذا
 حلف فالدية في ماله لأنه عاود وسط القصاص للشبهة كذا في القنية * جنابة الإنسان على
 مكاتب نفسه تحب في مال المجاني ولا تجب على عاقلة صارت نفساً أو اقتصرت على مادي النفس
 والجنابة على مكاتب الغير متى صارت نفساً تجب على عاقلة المجاني وإن اقتصرت على مادي النفس
 تحب في مال المجاني كما في القنن كذا في المحيط * كسر رجلان سن رجل خطأ فالدية في الماهلان
 ما يجب على كل واحد منهما مائة دينار أو مائة درهم كذا في القنية * وإذا جنى على مكاتب إنسان ثم
 أذى المكاتب فمقتل لا يهدر أسراية وكان على المجاني قيمة المكاتب لا الدية وإن مات حراً كذا
 في المحيط * رجل أرقه نارا في بيته فأحترقت دار جاره لا يضمن إن أوقد نارا بوقد مثلها هكذا ذكر
 شيخ الإسلام وذو كرمه من الأئمة السرخسي أنه لا يضمن مطلقاً كذا في القنية * وفي فتاوى
 أهل سمرقند إذا ألقى في النور من المحيط ما لا يحمله التنور فأحرق بيته وقعدى إلى بيوت غيره فأحرقها
 ضمن كذا في المحيط * أمر به ليوقد له نارا في أرضه ففعل وتعدت إلى أرض جاره فأطلقت شيئا
 يضمن الأب لأن الأمر قد صح فانتقل فعل الابن إليه كما لو باشره الأب كذا في القنية * قال
 في المنتقى * رجل شهد له رجلان على رجل أنه قتل ابن هذا فلانا وشهد آخر أن هذا الرجل على هذا
 الرجل أيضا أنه قتل ابن هذا فلانا سميا ابنهما أحرقه غير الذي سمياه الأول فزكى الفريق الأول ولم يرك
 الفريق الثاني فدفع المشهود عليه إلى المشهود له ليقضه فقال المشهود له أنا أقتلك باني الذي لم يرك
 المشهود على قتله ولا أقتلك باني الذي زكى المشهود على قتله ثم قتله فلا شيء عليه ولو قال ما قتلت أبني
 الذي زكى المشهود على قتله وإنما قتلته أنا فزكى المشهود له كان عليه الدية استقصانا كذا في المحيط *
 وفي كنز الروس إذا نظرت في باب دار إنسان ففقت عينه صاحب الدار لا يضمن إن لم يكن تخبئه من غرقه
 العين وإن أم كنهه يضمنه ولو أدخل رأسه فرماه صاحب الدار ففقت عينه لا يضمن بالاجماع كذا
 في القنية * في المنتقى رواية الحسن بن أبي مالك عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رجمهما الله تعالى
 في أخوين لأن ادعى أحدهما على رجل أنه قتل أباه يوم الفجر بمكة من سنة كذا وأدعى الآخر عليه
 أنه قتل أباه ذلك اليوم بمكة وأقاما البيعة وأدعى على رجل آخر وأقاما البيعة فانه يقضى لكل واحد
 منهما بنصف الدية كذا في المحيط * ولو كسر أربعة رجلا فسقط بضربهم من المضروب وأنكر
 سن آخر منه فلو عرف آخرهم ضرا يجب عليه الدية والأفلا شيء عليهم كذا في القنية * وفي المنتقى
 عن أبي يوسف رجمه الله تعالى في جارية قتلت ابن رجل عدا فدفعها المولى إلى أبي المقتول فوطئها أبو
 المقتول فولدت فقال مولى الجارية دفعها إليك لتقتلها وقال أبو المقتول لا بل ضاغتني عليها من
 الدم فابردتها وعقرها والولد عبد ولا سيول لأبي المقتول على الجارية كذا في المحيط * إذا لوى

ثوباً يقرب على رأس رجل فأبغضه وجب القصاص ولومات من ذلك لمحب القصاص هذه يجب القصاص في سببه دون مستنبه وعلى عكسه ما لا يجب في سببه ويجب في مسببه أن يشهد بالتحديد لا بغير القصاص ولومات من ذلك وجب القصاص وما يجب القصاص في سببه ومسببه أن يشهد موصفة بمعية يجب فيها القصاص وأن مات من ذلك فكذلك يجب القصاص وفي عكسه ما لا يجب القصاص في سببه ولا مسببه أن يجرحه بخشب عظيم فهو لا يجب القصاص كذا في خزنة المفتين * حتى عاقل أشلى كلباً على غنم آخر فنقرت بوزمته ولا بدري أين ذهب لم يعن كذا في القنية * رجلان مذاشيرة فوفقت عليهما غافاً فاعلى عاقلة كل واحد منهما نصف دية الآخر ولومات أحدهما كان على عاقلة الآخر نصف الدية كذا في قساوى قاضى خان * دخلت دابته زرع غيره فقتله فلو دخل ليعرجها يسفده أيضاً لم يكن أقل من الدية يجب عليه أن يرجعها ويضمن ما أتلفه ولو كانت دابة غيره لا يجب عليه ولو أخرجهما فلهما نصف لا يضمن رأى حماره يأكل حنطة غيره فلم يمنعه حتى أكلها ففيه اختلاف المشايخ والصحيح أنه يضمن كذا في القنية * رجل بعث غلاماً لآسان في حاجة له فغردن سيده ثم أن الغلام رأى صديداً يلعوب فأنهى اليهم وارتقى فوق بيت فوقع منه فالضمان على المرسل لأنه باستعمال العبد صار غاصباً كذا في خزنة المفتين * ولو ضرب انثى رجلاً فالتفتت أحدهما وكلاهما ففيه حكمة عدل كذا في القنية * وفي الجماع الأصغر غضب مريبطاً وشذ فيه دوابه فأخرجها مالك لربط صارضاً مانوا في العينون قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا استهلك رجل حمار غيره أو بعثه بقطع يده أو بذيجه أن شاء صاحبه ضمنه وسله إليه وإن شاء حبسه ولا يضمنه شيئاً وعليه الفترى كذا في الفصول العمادية * والله سبحانه أعلم

﴿كتاب الوصايا﴾

وفيه عشرة أبواب

﴿الباب الأول في تفسيرها وشرط جوازها وحكمها ومن يجوز له الوصية ومن لا يجوز وما يكون رجوعاً عنها﴾

الأيام في الشرع تحليق مضاف إلى ما بعد الموت يعني بطريق تبرع سواء كان عيماً أو منقصة كذا في التبيين * أماركتها نقوله أو وصيت بكذا الفلان وأوصيت إلى فلان كذا في عبط السرخسى * والوصية مسقبة هذا إذا لم يكن عليه حق مستحق لله تعالى وإن كان عليه حق مستحق لله تعالى كان كآءاً وأصاماً أو ألحج أو الصلاة التي فرط فيها فهي واجبة كذا في التبيين * وشترط في الوصية القبول صريحاً ودلالة ذلك بأن يموت الموصى له قبل الرد والقول فكون موته قبولا فترمى ورثته كذا في الوحي لا كدرى * قبول الوصية إنما يكون بعد الموت فإن قبلها في حال حياة الموصى أو رد ما فذلك باطل وله القبول به لموت كذا في السراجة * القبول بالفعل كتنفيذ وصية أو شراء شيء لورثته أو قضاء دين كقبوله بالقول كذا في عبط السرخسى * وشرطها كون الموصى أهلاً للتملك والموصى له أهلاً للتملك والموصى به بعد الموصى ما لا قابلية للتملك وكما هو أن يملكه الموصى له ملكاً جديداً كما يملك بالهبة كذا في الصكفاية * ويستحب أن يوصى الإنسان بدون الثلث سواء كانت الورثة أغنياء أو فقراء كذا في الهداية * والأفضل لمن له مال قليل أن لا يوصى إذا كانت له ورثة والأفضل لمن له مال كثير أن لا يتجاوز عن الثلث فيما لا معصية فيه كذا في خزنة المفتين * والموصى به يملك بالقبول فإن قبل الموصى له الوصية بعد موت الموصى ثبت الملك له

في الموصى به قبضه أو لم يقبضه وإن رث الموصى له الوصية بطلت برده عندنا كذا في الكافي * ثم
سمع الوصية لأجنبي من غير إجازة الورثة كذا في التبيين * لا يجوز عازدا على الثلث إلا أن
يخير الورثة بعده منه وهم كبار ولا معتبر بإجازتهم في حال حياته كذا في الهداية * ولو أوصى
بجميع ماله وليس له وارث نفذت الوصية ولا يحتاج إلى إجازة بيت المال كذا في خزائن المعتبرين *
ولا يجوز الوصية للوارث عندنا إلا أن يخيرها الورثة ولو أوصى لوارثه ولا جنى صح في حصة الأجنبي
ويتوقف في حصة الوارث على إجازة الورثة إن أجازوا وإلا جاز وإن لم يخيروا وبطل ولا تعتبر إجازتهم في حياته
الموصى حتى كان لها الرجوع بعد ذلك كذا في فتاوى قاضي خان * ويعتبر كونه وارثا أو غير وارث
وقت الموت لا وقت الوصية حتى لو أوصى لأخيه وهو وارث ثم ولد له ابن محض الوصية للأخ * ولو أوصى
لأخيه وله ابن ثم مات الابن قبل موت الموصى بطلت الوصية للأخ كذا في التبيين * وكلما جاز
بإجازة الوارث فإنه عليه إجازة له من قبل الموصى عندنا حتى يتم بغير قبض * يمنع الشيوخ حصة
الإجازة وليس للوارث أن يرجع فيه كذا في الكافي * ولو كان المخير مريضا وهو بالغ برأ من ذلك
المرض محض إجارته وإن مات في ذلك المرض فالإجازة بمنزلة ابتداء الوصية حتى إن الموصى له لو كان
وارثا لا يجوز إلا أن يخير ورثة المرحوم ولو كان أجنبيا يجوز ويعتبر ذلك من الثلث كذا في المحيط *
ولو أجاز البعض رذائل بعض يجوز على المخير بقدر حصته وبطل في حق غيره كذا في الكافي * وفي
كل موضع يحتاج إلى الإجازة إنما يجوز إذا كان المخير من أهل الإجازة خصوصا إذا أجاز وهو بالغ عاقل
صحيح كذا في خزائن المعتبرين * وإذا أوصى لمكاتب وراثته أو لمكاتب عبده فهو باطل كذا في المبسوط *
ولا تصور لقائن عامدا كان أو خاطئا بعد أن كان مباشرا كذا في الهداية * سواء أوصى له قبل
الجماعة أو بعدهما فإن أجازت الورثة الوصية لاسأل جازت في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى
كذا في المبسوط * ولو كان القائل صديقا أو محنونا أجزت له الوصية وإن لم يجر لورثة لو أوصى لقائه
وليس له وارث سوى القائل جازت الوصية في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ولو أوصى
لمكاتب قاتله أو لدربر قاتله أو لأم ولد قاتله لا يجوز إلا بإجازة الورثة كذا في تنقيح قاضي خان *
إذا ضربت المرأة الرجل بعددية أو بغير حديدة فأوصى لها ثم تزوجها فلا ميراث لها ولا وصية وإنما
لها مقدار صدق مثلها من المسمى وما زاد على ذلك فهو معنى الوصية فيبطل بالقتل ولو اشتركت عشرة
في قتل رجل أحدهم عبده وأوصى لبعضهم بعد مجنانية واعتق عبده فالوصية باطلة إلا أن العتق بعد
ما نفذ لا يمكن رفعه فيكون الرضا بما بالسعاية عليه في قيمته والعفو عن العاتل في دم لمد جائز ولو
كان خطأ فمعاذ الله كان هذا منه وصية لها لأنه فيجوز من الثلث إذا أوصى لعبده بثلث ماله محض
الوصية فإن قتله المبدفوصية ساطلة غير أنه يعتق ويسعى في قيمته وعلى هذا المدير إذا قتل مولاه محمدا
أو خطأ فعليه أن يسعى في قيمته رذائل الوصية وعليه في العمد القصاص ولو أوصى لرجل بوصية فقامت
الدينه عليه أنه قاتل وصدهم بذلك بعض الورثة وكذلك بعضهم فانه يرأى من حصة الذين كذبوا من
الدينه ويجوز وصيته في حصته من الثلث ويلزمه حصة الذين صدقوا من الدينه وبطل وصيته من الدينه
في حصته من الثلث وإذا أوصى الرجل لرجل بوصية وأقام كل واحد من ورثته الدينه على أحد الموصى
لها أنه قتل صاحبها خطأ كان على كل واحد منهما خمسة آلاف للذي أقام عليه الدينه ولا
وصية له في حصة الذي أقام عليه الدينه بالقتل ويجوز له الوصية في حصة الآخر بالحساب وإذا أوصى
الرجل لرجلين لكل واحد منهما الثلث وأوصى لآخر بعد قسمه الموصى له ما بالثلث على الموصى
له بالعبادته قاتل فشهدا بينهما باطلة وكذلك لو شهدا على وارث أو على أجنبي أنه قتله خطأ وإذا اعتق

الرجل في مرضه صييا صغيرا لامل له غيره ثم قتل العمى مولاه عند اضيقه ان يسي في قيتين يرفع له من ذلك ثلث وصيته ويسي فيما في ولو كان كبيرا فقتل مولاه غطاس في قيتين للورثة ولا وصية له وهذا كله قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى فاما عند معاوية السعدي في قته لذة الوصية والدية على العاقلة كذا في الميسوط * ولو اوصى لابن وارثه جاز وكذا لو وصى لمكاتب نفسه او ولد بنفسه جاز الكل استسما وتجاوز الوصية لولد قاته وان علوا وكذلك لولد قاته وان سفل ولمكاتب مؤلاه وعبيدهم ومدربرهم كذا في فتاوى قاضي خان * واذا اوصى لمولوك رجل ان يبق عليه كل شهر عشرة قال ابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله تعالى تكون الوصية للعبد ويدور معه حيثما دار يبيع او يفتق وان صالح مولاه من ذلك واجاز للعبد جاز ان عتق العبد ثم اجاز فاجاز به باطلة ولو اوصى لفرس فلا يبق عليه كل شهر عشرة فالوصية لها حب الفرس فلو يفتق او باعه بطلت الوصية كذا في الطهيري * ويجوز ان يوصى المسلم للذمي وبالعكس كذا في الكافي * ولا تصح الوصية لمحربي غير مستأمن من ذمي كذا في البدائع * ولو اوصى مسلم لمحربي والمحربي في دار الحرب لا تقبض هذه الوصية وان اجازت الورثة فان خرج المحربي الموصى له الى دار الاسلام بآمان واراد اخذ وصيته لم يكن له من ذلك شيء وان اجازت الورثة هذا اذا كان الموصى في دار الاسلام والموصى له محربي في دار المحربي واما اذا كان الموصى في دار الحرب ايضا فقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه ~~هكذا~~ في الميسوط * واذا اوصى لمحربي المستأمن في دار الاسلام ذكر ان الوصية تجوز من الثلث من غير اجازة الورثة وفيما زاد على الثلث يحتاج الى اجازة الورثة وكذا لو وهب له او صدق عليه بصدقة الطوق هكذا ذكر في ظاهر الرواية كذا في التتارخانية * ولا تجوز وصية المسلم للمريد كذا في فتاوى قاضي خان * ومن اوصى وعليه دين محيط بماله لم تقبض الوصية الا ان يبرئه المقرء كذا في الهداية * ولا تصح الوصية الا لمن يبع تبرعه فلا تصح من المعتون والمكاتب والمأذون وكذا الوصى المعتون ثم مات بعد الاقامة لعدم الاهلية حاله المباشرة كذا في الاختيار شرح المختار * ولا تصح وصية المكاتب وان ترك وفاء كذا في الهداية * وصية المكاتب ثلاثة اقسام قسم باطل بالاجماع وهو الوصية بعين من اعيان ماله وقسم يجوز بالاجماع وهو ما اذا اضاف الوصية الى ما يملكه بعد اعتق بان قال اذا شئت فقلت مالي وصية لفلان حتى لو عتق قبل الموت باداء بدل الكتابة او غيره ثم مات كان للموصى له ثلث ماله وقسم مختلف فيه وهو ما اذا قال اوصيت بثلث مالي لفلان ثم عتق فالوصية باطلة هذا ابي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما اجازة كذا في التبيين * ولا تجوز وصية العمى عندنا اذا لم يكن مراعا وكذا اذا كان مراعا كذا في فتاوى قاضي خان * وسواء كان العمى مأذونا في التجارة او مجعورا كذا في البدائع * سواء مات قبل الادراك او بعد الادراك كذا في الكافي * وكذا لو قال ان ادركت فثلثي لفلان وصية لا تصح لعدم الاهلية فلا يمكن تغييرا ولا تعلقا واما العبد والمكاتب اذا اضافا ماله الى ما بعد عتقهما تصح كذا في الاختيار شرح المختار * ولا تصح وصية المسائل والمكركم والمخاطي كذا في البدائع * ومدة المحر العاقل رجلا كان او امرأة جائزة ولا تجوز وصية العمى المجعور الذي لم يخ غير شيد قياسا وتجاوز استسما ووصية ابن السبل الذي هو غائب عن ماله جائزة كذا في فتاوى قاضي خان * ولو اوصى العمى والمكاتب ثم بلغ او عتق واجاز تصح بطريق الاشتداء وتجاوز الوصية للعمل وبالمجمل ان ولدت لافل من ستة اشهر من وقت الوصية ومن اوصى بامة الاجلها صحت الوصية والاستثناء كذا في الكافي * واذا اوصى الرجل لمسا في بطن امراته ثم وضعت بعد موته وبعد الوصية بشهر ولد ام تافلا وصية له وان ولدت حيا ثم ماتت فالوصية

جائز من الثلث فتكون ميراثين ورثته وان ولدت اثنين احدهما حي والاخر ميت فالوصية للحي
منهما وان ولدتهما حين تم مات احدهما فان الوصية لهما نصفان وحصة الذي مات منهما ميراث
لورثته كما في الميراث واذا وصى فقال ان كان في بطن فلانة جارية فلها وصية بالف درهم وان كان
في بطنها غلام فلها وصية الف درهم فولدت جارية لثلاثة اشهر لا يموأ ولدت غلاما بعد ذلك بيومين
او ثلاثة فالوصية بهما جميعا من الثلث فرق بين هذا وبين ما اذا قال ان كان الذي في بطنك
غلاما فله الفان وان كان جارية فلها الف فولدت غلاما وجارية في بطن واحد اقل من ستة اشهر من
يوم يموت لم يكن لواحد منهما شيء من الوصية ثم في المسئلة الاولى اذا ولدت غلامين وجارتين لاقل من
سنة اشهر فالورثة يعطون اى الغلامين واى الجارتين شأوا كذا في المهيض * ووصى للموصى الرجوع
من الوصية ثم الرجوع قد ثبت صريحا وقد ثبت دلالة فالاقول بان يقول رجعت أو نحو أو الشئ بان
يقول فعلا يدل على الرجوع ثم كل فعل لوفعله الانسان في ملك الغير ينقطع به حق المالك فاذا فعله
الموصى كان رجوعا وكذا كل فعل يوجب زيادة في الموصى به ولا يمكن تسليبه الا بها فهو رجوع اذا
فعله وسكنا كل تصرف أو جبر أو ملك الموصى فهو رجوع اذا ثبت هذا فقول اذا وصى بواب
ثم قطعه ونطاه أو بطن فغزله أو بغزل فغسبه أو صديدا فاختذه فاه فهو رجوع ولو وصى بسرويق
قلته بمن أو بدارغنى فيها أو بقطن فمشا به أو ببطانة فطحن بها قياه أو بظاهرة فظهر بها ثوبا بطان
الوصية كذا في السكافى * والوصية على اربعة اوجه وفي وجه يحتمل الفسخ من جهة القول وللفعل
جميعا وفي وجه يحتمل الفسخ من جهة القول دون الفعل وفي وجه يحتمل من جهة الفعل دون القول وفي
وجه لا يحتمل بهما جميعا اما الاول فهو الوصية بالعين لرجل فخصها من جهة القول ان يقول فسخت
الوصية أو رجعت ومن جهة الفعل ان يبيعه أو يعتقه أو يخرجها عن ملكه بوجه من الوصية والذي
لا يمكن الفسخ بهما هو التدمير المطلق والذي يجوز بالقول دون الفعل الوصية بثلث ماله أو بربعه أو رجع
عنه يجوز ولو أخرجه عن ملكه لا تبطل الوصية وتنقضي ثلث الباقي والذي يجوز من جهة الفعل دون
القول هو التدمير التقيد لورجع بالفعل يصح بان يبيعه ولا يصح بالقول كذا في خزائن المفتين * واذا
وصى بترفضة ثم صاغ منه قلبا أو خاتما وما شبه ذلك كان رجوعا وهذا المنجوب عند أبي يوسف ومحمد
رجعهما الله تعالى ظاهر فاما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجب ان لا يكون رجوعا وهو الصحيح
كذا في المهيض * ولو باع العين الموصى بها ثم اشتراها أو وبها ثم رجع فيها بملك الوصية وذبح الشاة
الموصى بهار جوع وغسل الثوب الموصى به لا يكون رجوعا ومن جحد الوصية لم يكن بجحد رجوعا كذا
ذكر في الجامع الكبير وذكر في المبسوط انه رجوع قبل ما ذكر في الجامع محمول على ان المجحد كان عند
خفية الموصى له وهذا لا يكون رجوعا على الروايات كلها وما ذكر في المبسوط محمول على ان المجحد كان
عند حضرة الموصى له وعند حضرة يكون رجوعا وقيل في المسئلة روايتان وقيل ما ذكر في الجامع قول
محمد رحمه الله تعالى وما ذكر في المبسوط قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو الاصح ولو قال كل وصية
اوصيت بها فلان فهي حرام أو بالمركن رجوعا بخلاف ما لو قال فهي باطلة كذا في السكافى * ولو
وصى لرجل بشئ فنقل له انك تبرا فأنخر الوصية فقال انخرتها لا يكون رجوعا ولو قيل له انكرها يقال
تركتها كان رجوعا كذا في خزائن المفتين * ولو قال العبد الذي اوصيت به فلان فهو فلان فهو
رجوع وكذا لو قال فهو فلان وارفي فهو رجوع عن الوصية الاولى وتكون وصية للوارث ثم الورثة
بالنفسان شأوا اجازوا وان شأوا ردوا ولو كان فلان الاخر ميتا حين اوصى فالوصية الاولى على حالها
ولو كان فلان حين قال ذلك حيا ثم مات قبل موت الموصى فهو لورثة الموصى لبطلان الوصيتين كذا

٣ اهتم بامري وامر اولادي
من بعد وفاتي اوقال لا تترك
اولادي ضالعين

جهره ولوقال المريض لرجل ٣ (غم كارمن وان فرزندان من بعد از وفات من بخور) اوقال (فرزندان مرا ضائع همان) قال بصروصيا كذا في الظهيرية * قال لانعيه استأجر فلانا حتى يتخذ وصيتي صار الاخ وصيا اذا قبل كذا في خزنة المفتين * واذا قال اوصيتان يومئذ فلان ثلث داري بعد موتي كان ذلك وصية ولا يشترط قبضه في حياة الوصي ولوقال ثلثي فلان اوقال سدي فلان اوقال ربي فلان ثم مات قبل ان يقبض فالقياس ان يكون هذا باطلا في الاستحسان يكون وصية جائزة وتاويله اذا قال ذلك في خلال الوصايا يروي محمد بن محمد بن الله تعالى عن ابي يوسف رحمه الله تعالى عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط * مريض قال لرجل اقض ديني صاروصيا كذا في خزنة المفتين * رجل قال في مرضه اوفي حصته ان حدث لي حدث فلان كذا فهذا وصية والمحدث عندنا الموت وكذلك لوقال فلان الف درهم من ثلثي فهذا وصية وان لم يذكر فيها الموت ولوقال فلان الف درهم من مالي اوقال من نصف مالي اوقال من ربع مالي فهو باطل لان يكون عندك الوصية فتكون وصية كذا في المحيط * ولو اوصى رجل ان ما وجدته مكتوبا من وصية والدي ولم احسن نفسيها فتفذه او اقر بذلك على نفسه اقرارا في مرضه قالوا هذا وصية ان صدقه الورثة مع تصديقهم وان كذبه كان ذلك من الثلث كذا في الظهيرية * ولو ان مرضا قال خذوا الف درهم من مالي واخرجوا الف درهم ولم يزد على هذا مات قال الف درهم او بكران قال ذلك في الوصية حاز بصرف الى الفقراء ولوقيل لمريض اوصي بشي قال ثلث مالي ولم يزد على هذا قال الف درهم او بكران كان هذا على امر لسؤل صرف ثلث ماله الى الفقراء وعن محمد بن سلمة انه اطلق المحبوب وقال بصرف ماله الى الفقراء ولم يقبل تقصلا وعن محمد بن مقاتل رجل اوصى بان يعطى الناس الف درهم قال الوصية باطلة ولوقال تصدقوا بالف درهم فهو جائز وبصرف الى الفقراء مريض قال يا عباسية ٢ (صد درهم ازم بمشش كسيد) قال الشيخ الامام ابو بكر بن محمد الفضل رحمه الله تعالى هي باطلة لان هذا يكون للاغنياء والفقراء جميعا ولوقال (صد درهم ازم من روان كسيد) قال كانت الوصية جائزة لان هذا اللفظ اريد به القرية وقال القاضي الامام ابو الحسن علي بن الحسين السعدي رحمه الله تعالى قوله (روان كسيد) ليس من لساننا فلا عرف هذا كذا في فتاوى قاضي خان * رجل قال ان مت في سفر فليفلان على الف درهم دين فانه وصية من ثلثه كذا في محيط السرخسي * ولو اوصى بان يجعل بعد موته الى موضع كذا او يدفن هناك وبنى هناك رباطا من ثلث ماله لم يصح الى ذلك الموضع قال ابو القاسم وصية باطلة جائزة ووصيته بالمحل باطلة ولو جعله الوصي ضمن ما انفق في المحل اذا جعله الوصي بغير اذن الورثة وان جعل باذن الورثة لا يضمن وما يلحق في القرية الميت مثل المضربة وضوما قال ابو نصر لا بأس به وهو كازيادة في الكفن وبعضهم انكروا ذلك ولو اوصى بحجارة قبره للزمن فهي باطلة ولو اوصى باقتناء الطعام للآثم بعد وفاته وطعم للذين يحضرون التذرية قال الفقه ابو جعفر يجوز ذلك من الثلث ويصل للذين يطول مقامهم عنده ولا يبيح من مكان بعيد يستوي فيه الاغنياء والفقراء ولا يجوز للذي لا يطول مسافته ولا مقامه فان فضل من الطعام شيء كثر ضمن الوصي وان كان قليلا لا يضمن وعن الشيخ الامام ابو بكر الخفي رحمه الله تعالى رجل اوصى بان يتخذ الطعام بعد موته للناس ثلاثة ايام قالوا الوصية باطلة وعن ابي القاسم في جعل الطعام الى اهل المدينة والا كل عندهم قال جل الطعام في الابتداء غير مكروه لا يستغال اهل المدينة بتجهيز الميت ويخوض فاما جعل الطعام في اليوم الثالث لا يستحب لان في يوم الثالث تحتمم النجاسات فاطعامه في ذلك اليوم يكون اعانة على العسفة كذا في فتاوى قاضي خان * في واقعات الناطقي اذا اوصى بان يكفن بالف دينار او بعشرة آلاف

٢ اعطوا عني مائة درهم

درهم فانه يكفن بكفن وسط ليس فيه سرف ولا تقتير ولا تضيق وقال في موضع آخر يكفن بكفن
 اثل وكفن المثل أن يتطرق اليه حال حياته مخروج الجمعة والعيد والولاية كذا في التتارخانية *
 امرأة أوصت الى زوجها أن يكفنها من مهرها الذي عليه قال امرأته ما في باب الكفن باطل كذا
 في محيط السرخسي * أوصى بأن يدفن في داره فوصيته باطله إلا أن أوصى أن يحصل داره مقبرة
 للمسلمين وفي الفتاوى الخلاصة ولواوصى أن يدفن في بيته لا يصح ويدفن في مقابر المسلمين ولواوصى
 بأن يصلى عليه فلان قد ذكر في العيون ان الوصية باطله وفي الفتاوى الخلاصة وهو لا يصح وفي نوادر
 ابن سماعة عن ابي يوسف رحمه الله تعالى اذا أوصى بثلث ماله في اكلان مولى المسلمين أو في حفرة مقابر
 المسلمين أو في سقاية لاسلطين قال هذا باطل ولواوصى بثلثه في اكلان فقراء المسلمين أو في حفرة مقابرهم
 فهو هذا حازر ولواوصى بأن يتخذ داره مقبرة فهاث وارثه يجوز دفنه فيها وفي فتاوى الفضلي لواوصى
 الرجل بأن يجعل داره خاناً ينزل فيه الناس لا يصح وعليه الاعتماد بخلاف ما اذا أوصى بأن يتخذ سقاية
 ليس للوارث أن يشرب منها كذا في التتارخانية * اذا أوصى ان يدفن في مسج كان اشتراه وبغل
 ويقصد رجله فهذا وصية بمال ليس بمشروع فبطلت ويكفن كفن مثله ويدفن كما يدفن سائر الناس
 واذا أوصى بأن طين قبره أو موضع على قبره فبالوصية باطله إلا ان يكون في موضع يحتاج الى
 التطين لمخوف سبع أو نحوه مثل أبو القاسم عن دفع الى ابنته خمسين درهما في مرضه وقال ان مت
 أنا فاحمري قبري وخمسة دراهم لك واشترى بالباقي حنطة وتصدق بها قال المحمدي لما لا يجوز ويتطرق الى
 القبر الذي أمر به امره فان كان يحتاج الى العمارة للتحصين لا لزينة عمرت بقدر ذلك والباقي تصدق
 به على الفقراء وان كان أمر به امره فقلت على الحاجة التي لا بد منها فوصيته باطله واذا أوصى أن يدفع
 الى انسان كذا من ماله ايقر القرآن على قبره فهذه الوصية باطله وقيل اذا كان القارئ معيناً ينبغي أن
 تجوز الوصية له على وجه الصلة دون الاجور وقيل لا تجوز وان كان القارئ مينا وهكذا قال أبو نصر وسئل
 أبو القاسم عن اوصى ان يحفر عشرة قبور قال ان عين مقبرة ليدفن فيها المولى فالوصية جائزة وان
 كانت الوصية بالمحفر لدفن ابناء السبيل والفقراء من غير أن يبين موضعاً فالوصية باطله وفي الواقيات
 عن محمد رحمه الله تعالى اذا أوصى بأن يحفره ثمة قبراً استحسن ذلك في محلته ويكون على الكبير
 والصغير وبعض مشايخنا اختاروا للفقير أن يبيح المقبرة لا يجوز واذا أوصى ان يدفن كنبه لم يجز ان
 تدفن إلا ان يكون فيها شيء لا يفهمه أحد أو يكون فيه فساد فينبغي أن يدفن كذا في المحط *
 ولواوصى بثلث ماله ليت المقدس جاز ذلك وينفق على عمارة بيت المقدس وفي سراجيه ونحو ذلك قالوا
 وهذا دليل على أنه يجوز ان ينفق من رفق المسجد على قتاده وسراجيه وان يشتري الزيت والنقط
 للقتاديل في رمضان ولواوصى بعبده يخدم المسجد يؤذن فيه حازر يكون كسبه لوارث الموصى ولو
 اوصى بأن يغزو عنه في سبيل الله فانه يعطى نفقة الغزو ورجل لا ينفقها على نفسه في ذهابه ورجوعه
 وحال متاهه في الغزو ولا ينفق منه شيئاً الى أهله فان فضل شيء رد ذلك على الورثة وينبغي ان يغزو عنه
 من منزل الموصى وهي كالوصية بالتمجج فان كان الذي يغزو عنه غنياً جاز ويجوز للموصى ان يغزو عنه
 وكذلك لابن الموصى ويجوز لغيره ان يوصى بفقراء النصارى لان الوصية لفقراءهم ليست بمخصصة بخلاف
 بناء اربعة فان ذلك مخصصة ومن اعان على بناءها يكون آثماً ولواوصى بأن ينفق ثمة على المسجد جاز
 ويصرف على عمارة وسراجيه ولواوصى بسراج المسجد لا يجوز في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى حتى
 يقول يسرج فيه ولواوصى بأن يباع عبده ولم يسم المشتري لا يجوز إلا أن يقول وتصدقوا بثنائه أو تقول
 بيعوه نعمة ويحطائي الثلث عن المشتري وكذا القول ببيعوا جاريتي ممن يتخذها م ولداً ويدبرها رجل قال

عن مائة تقوم كاتوا عنده انظروا كل ما يجوز لي ان اوصي به فأعطوه الفقراء قال محمد رحمه الله تعالى
يجوز هذه الوصية وهو على الثلث ولو قال ما يجوز لي ان اوصي به حاز هو الى الورثة أى شئ أعطوه جاز
قليلا كان او كثيرا بخلاف قوله كل ما يجوز لي فان ذلك يكون على الثلث ولو اوصي بعدد رجل وعلى العبد
دين فمات الموصي قبل ان يفرغ العبد لا يجزى الوصية لم يكن له ذلك ويكون الدين في ذمة العبد رجل
اوصى بأرض فمات يترك الزرع جاز ويترك الزرع فيها بأجر مثله حتى يصعد الزرع كذا في فتاوى
قاضي خان * قال محمد رحمه الله تعالى اذا قال اوصيت بقرسى يغزى به عنى في سبيل الله صحت
الوصية ويغزى عنه يستوى فيه الغنى والفقير فاذا رجع الغازى رد الفرس على الورثة في دفعونه ابدا
يغزى عنه كذا في المحيط * ولو قال فرسى وسلاحى في سبيل الله تعالى فهذا على التقليد يملك رجلا
واحدا فقيرا وكذلك لو قال ثلث مالى في غزوا وقال في سبيل الله تعالى أو قال في السبيل فهذا على
تمام الفقهاء وأجاب الى أن يعطوا من يغزو رجل جعل فرسه في الغزو وقال يعطى فقيرا في سبيل الله
تعالى فاذا ملكه صنع به ما شاء فان قال جعلته حبسا في سبيل الله تعالى قال يحبس في الرباط يغزى
عليه فان استغنى عنه يؤجره الامام بقدر علفه وان لم يستأجره أحد باعه الامام ورقف عنه حتى اذا
احتاجوا الى ظهر اشترى ببقته فرسا يغزى عنه كذا في محيط الدررصى * واذا اوصى بمصاحف
تؤتى في المسجد بقرآنها قال محمد رحمه الله تعالى الوصية جائزة وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى
الوصية باطلة كذا في المحيط * واذا اوصى ان يجعل أرضه هذه مقبرة للساكنين او اوصى ان يجعل
خانا للآخرة فهي باطلة عندنا في حنيفة رحمه الله تعالى ولو اوصى ان يجعل أرضه مسجدا يجوز باختلاف
واذا اوصى بثلث ماله لله تعالى فالوصية باطلة في قول ابو حنيفة رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله
تعالى الوصية جائزة ويصرف الى وجوه البر ويقتضى صرفا الى الفقراء ولو
اوصى بثلث ماله في سبيل الله تعالى قال ابو يوسف رحمه الله تعالى سبيل الله تعالى ان يغزو قيل له
والحج قال سبيل الله ان يغزو وقال محمد رحمه الله تعالى لو أعطى حاكم قطعة حازوا على ان يجعله
في القنز والفتوى على قول ابو يوسف رحمه الله تعالى ولو اوصى بثلث ماله لاعمال البر ذكر في فتاوى
ابى الليث رحمه الله تعالى ان كل ما ليس فيه ثلث فهو من اعمال البر حتى يجوز صرفه الى عمارة المسجد
وسراجه دون ترينته ولا يجوز ان يعرف الى بناء المسجد ولم يفعل بين معين القاضي ومعين السلطان
كذا في المحيط * وفي القتاوى الخلاصة ولو اوصى بالثلث في وجوه الخير يصرّف الى القنطرة او بناء
المسجد او طلب العلم كذا في التتارخانية * ولو اوصى بثلث ماله للرباط ونيه مقبور ان كان هناك
دلالة يعرف بها انه اراد بهذه الوصية اقيم صرف اليهم ولا يصرّف الى العمارة وفي فتاوى الفضلي
رحمه الله تعالى اذا اوصى بثلث ماله لمصالح اقرية فهو باطل وفي فتاوى ابى الليث رحمه الله تعالى
اذا قال اوصيت بمائة درهم لمسجد كذا اولت نظرة كذا نص محمد رحمه الله تعالى انه جائز وهو لم يمتها
واصلاحها وبه أخذ ابن ماجة وقال المحسن بن زياد اذ لم يسم رقعة ولا اصلا حاف الوصية باطلة وقد روى
ذلك عن غير واحد من اصحابنا وعليه الفتوى وفي العيون عن محمد رحمه الله تعالى اذا قال ثلث مالى
للكعبة جاز يعطى مساكين مكة ولو قال لثغور فلان فالقياس ان يطل وفي الاستحسان يجوز كذا
في المحيط * والله اعلم

﴿الباب الثالث في الوصية بثلث المال ونحوه والوصية بمثل نصيب ابنه﴾

ارابته او يجاز اذا نقص فيعيزه الورثة ولا يعيزونه او يعيزه بعضهم﴾

ولو اوصى لرجل بربع ماله ولا يخرى نصف ماله ان اجازت الورثة فنصف المال للذى اوصى له بالنصف

والربع للوصي له بالربع والباقي للورثة على فرائض الله تعالى ولولم يحز الورثة نصيب من الثلث فيكون بينهما على سبعة أسهم أربعة للوصي له بالنصف وثلاثة للوصي له بالربع كذا في خزائن المفتين * هذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يقسم بينهما على ثلاثة أسهم سهمان للوصي له بالنصف وسهم للوصي له بالربع وإنما يقسم على سبعة أسهم عنده لأن من مذهبه أن الوصي له بالنصف لا يضرب إلا بالثلث والوصي له بالربع يضرب بالربع فأحقنا إلى حساب له ثلث وربع وذلك من اثني عشر الثلث من ذلك أربعة وأربع من ذلك ثلاثة فنجعل وصيتهما على سبعة وذلك ثلث المال وثلاثة المال أربعة عشر وجميع المال أحد وعشرون فنجعل المال كله أحدا وعشرين سبعة من ذلك للوصي لهما أربعة من ذلك للوصي له بالنصف وثلاثة من ذلك للوصي له بالربع وعندهما يقسم الثلث على ثلاثة أسهم لأن الوصي له بالنصف يضرب بجمع وصيته عندهما والوصي له بالربع يضرب بالربع والربع نصف النصف فيجعل كل ربع سهمًا فالنصف يكون سهمين والربع سهم فيكون ثلاثة فقسم الثلث بينهم على ثلاثة أسهم سهمان للوصي له بالنصف وسهم للوصي له بالربع والاصل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الوصي له بأكثر من الثلث لا يضرب بأكثر من الثلث إلا في ثلاث وصايا في الوصية بالعق وفي الهبة وفي الدراهم المرسلة وتفسير الوصية بالعق هو أنه إذا وصى بعق هذين العبدین وقية أحدهما ألف وقية الآخر ألفان وليس له مال غير هذين العبدین فإن أجازت الورثة فإنهما يعتقان معادان لم يحزوا فإنهما يعتقان من الثلث وثلث ماله ألف فألف بينهما على قدر وصيتهما اثنا عشر ألف الذي قيمته ألفان ويسعى في الباقي والثلث الذي قيمته ألف ويسعى في الباقي وكذلك الهبة إذا كان له عبدان قية أحدهما ألف وقية الآخر ستمائة فأوصى بأن يساع أحدهما من فلان بمائة درهم والآخر من فلان آخر بمائة ههنا قد حصلت الهبة لأحدهما بالالف وللآخر بمسماة فذلك كله وصية لأنه في حالة المرض فإن خرج ذلك من الثلث جاز وإن لم يخرج من الثلث ولا أجازت الورثة جازت محاباتهم بقدر الثلث وذلك الثلث بينهما على قدر وصيتهما يضرب أحدهما فيه بألف درهم والآخر بمسماة وكذلك في الدراهم المرسلة كما إذا وصى له بألف درهم وللآخر بألفين وثلث ماله ألف درهم فإن الثلث يصحكون بينهما أثلاثا كل واحد منهما يضرب بجمع نصيبه وإنما يضرب الوصي له في جميع هذه المواضع الثلاثة بجمع وصيته لأن الوصية في غيرهما صحيحة مجوزة أن يكون له مال آخر يخرج هذا القدر من الثلث ولا كذلك فيما إذا وصى له بنصف ماله ولا ثلث ماله أو بجمع ماله كذا في شرح الطحاوي * وإن أوصى لأحدهما بالثلث وللآخر بالسدس فالثلث بينهما أثلاثا كذا في الهداية * ولو قال ثلث مالي لفلان وقلان لفلان مائة وقلان مائة وخمسون والثلث ثلثمائة فلكل واحد ماسمى والباقي بينهما نصفان كذا في محيط السرخسي * ولو أن رجلا أوصى بجمع ماله لرجل ورجل آخر ثلث ماله أن لم يكن له ورثة أو كانت له ورثة وأجاز فإن المال يقسم بينهما على طريق المنازعة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فإذا زاد على الثلث فذلك كله يعطى للوصي له بجميع المال من غير منازعة واستوت منازعتهما في الثلث فيقسم بينهما نصفين وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يقسم بينهما على طريق العول يضرب كل واحد منهما بجمع وصيته فالوصي له بالثلث يضرب بالثلث وهو سهم والوصي له بجميع المال يضرب بالجميع وهو ثلاثة أسهم فجعل المال بينهما على أربعة أسهم هذا إذا أجازت الورثة ولولم تجز الورثة أجازت الوصية من الثلث فثلث المال يكون بينهما نصفين وإنما يقسم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بينهما نصفين لأن الوصي له بأكثر من الثلث لا يضرب إلا بالثلث وعندهما يضرب كل واحد بجمع

وصيته فمقسم أربعاً كذا في شرح الطحاوي * ومن أوصى لرجل ثلث ماله ولا آخر ثلث ماله ولم
تجزأ الورثة فالثلث بينهما كذا في الكافي * ولو قال أوصيت ثلث مالى لفلان ولفلان وخمسون
ولفلان مائة وماله ثلثائة فالثلث بين اللذين سعى لهما قدراً أثلاً ولا شيئاً للآخر كذا في محيط
السرعسي * واجمعوا على أن الوصايا إذا كانت لا يزيد كل واحدة منها على الثلث بأن يوصى لرجل
ثلث ماله ولا آخر ربع ماله ولم تجزأ الورثة ذلك كله أن كل واحد منهم يضرب في الثلث بجميع وصيته
بالفما يبلغ ولا يقسم الثلث بينهم بالسوية كذا في المحيط * ومن أوصى لآخر بمحض من ماله أو بشئ
من ماله أو بنصيب من ماله أو ببعض من ماله فالبيان إلى الموصى مادام حياً وإذا مات فالبيان إلى
الورثة كذا في شرح الطحاوي * ولو أوصى بهم من ماله أو ببعض من ماله قبل للورثة أعطوه وهاشتم
وهذا الذي ذكرناه اختياراً للمشايخ رحمهم الله تعالى بناء على ما عرفناه أن السهم كالحزب وما أصل الرواية
فبضلافه فذكر في المبسوط إذا أوصى بسهم لرجل من ماله فله أخس مثل سهام الورثة لأن يكون أقل
من السدس فيحتشد يعطى له السدس فعلى رواية الأصل جوز أبو خنيفة رحمه الله تعالى التقصان
عن السدس ولم يجوز أن يادة على السدس وعلى رواية الجامع الصغير جوز أن يادة على السدس ولم يجوز
التقصان عن السدس وقال يعطى للوصى له أخس سهام الورثة إلا أن يزيد على الثلث فحينئذ له الثلث
كذا في الكافي * ولو أوصى لرجل بسهم من ماله ثم مات ولا وارث له فله النصف لأن بيت المال
عنه إلا أن يفارقاً أن له اثنتين فيكون بينهما نصفان كذا في محيط السرعسي * ولو أوصى له بالثلث
الابن أو الأقل أو الأيسر أو بزمان ألف أو بعاقبة هذه الألف أو بمثل هذه الألف أو بمثل هذه
الألف وذلك يخرج من الثلث فله النصف من ذلك وما زاد على النصف فهو إلى الورثة يعطون له منه
ما شاء لأنه ليس فيه أكثر من أن المستثنى مجهول وأن جهاته توجب جهالة المستثنى منه ولكن
الوصية في المجهول صحيحة كذا في المبسوط * وأراد بهذا التحصير في حق المقدار يعطونه ما أرادوا
من الزيادة على النصف لا التحصير بين الإعطاء وعدمه كذا في محيط السرعسي * ومن أوصى
لرجل بمثل نصيب ابنه فهذا لا يتخلوا ما نوصى بمثل نصيب ابنه أو بنصيب ابنته كان له أن لا يكون أو
أوصى له بنصيب ابن لو كان أو بمثل نصيب بنت لو كانت فان أوصى له بنصيب ابنه أو ابنته وله أن أو
بنت فانه لا تصح الوصية ولو أوصى بنصيب ابنه أو ابنته وليس له أن وبنت فانه تجوز الوصية ولو أوصى
بمثل نصيب ابنه أو ابنته وله أن أو بنت تجوز لأن مثل الشيء غيره لا عينه فيستقر نصيب ابن ثم زاد عليه
مثلته فيعطى الموصى له وإن كان أكثر من الثلث يحتاج إلى إجازة لورثة فان كان ثلثاً أو أقل منه فانه
يجوز من غير إجازة خصوصاً إذا أوصى بمثل نصيب ابنه وله أن واحد صار للوصى له نصف المال إن أجاز
الابن وإن لم تجز إلا أن فلا موصى له الثلث وإن كان له ابنتان فانه يكون المال بينهما
الإجازة ولو أوصى بمثل نصيب ابنته وله ابنة واحدة يكون للوصى له نصف المال إن أجازت الابنة وإن
لم تجزفه الثلث ولو كانت له ابنتان والمثله بجهاتها فلا موصى له ثلث المال ولو أوصى بنصيب ابن لو كان
فالجواب فيه كالجواب فيما إذا أوصى له بمثل نصيب ابنه يعطى نصف المال إن أجازت الورثة ولو أوصى
له بمثل نصيب الابن لو كان يعطى له ثلث المال كذا في شرح الطحاوي * وقال محمد رحمه الله تعالى
رجل هلك وترك أمّاً وابناً وأوصى لرجل بنصيب بنت لو كانت فالوصية من سبعة عشر سهماً للوصى له
خمسة أسهم وللأم سهمان وللابن عشرة أسهم والوجه في ذلك أن تصح القرية أولاً لولا الوصية فتقول
لولا الوصية لكانت القرية من ستة للام السدس سهم والباقي للابن خمسة فإذا أوصى بنصيب بنت
لو كانت يراد على القرية نصيب بنت وهو نصف نصيب الابن فيزداد على أصل القرية سهمان

ونصف فصار ثمانية ونصف فوق الكسر فوجب التضعيف فصار سبعة عشر وصار الكل ضعف ذلك يعطى للموصى له أو لأخيه لأن وصيته حصلت بأقل من الثلث فتكون مقدمة على الميراث بقي ثمة اثني عشر تعطى لأم السدس وذلك سهمان يبقى ثمة عشرة فظهر أن ما أعطينا الموصى له بنصيب بنت لو كانت نصف ما أعطينا الابن فاستقام الخرج (قال) ولو ترك امرأة أو ابناً أو وصى بنصيب ابن آخر لو كان واجازت الورثة الوصية فالفرصة من خمسة عشر للموصى له سبعة أسهم وللأرامل منهم وللأبن سبعة والوجه ما ذكرنا من أن تصح الفرصة أو لا لولا الوصية فتقول لولا الوصية لكانت الفرصة من ثمانية للمرأة الثلث سهم وللأبن سبعة أسهم فإذا وصى بنصيب ابن آخر لو كان يراد على الفرصة فنصيب ابن لو كان سبعة فيصير خمسة عشر وشرط إجازة الورثة الوصية ههنا لأن الوصية جعلت بأكثر من الثلث وفي مثل هذا يحتاج إلى إجازة الورثة وكذلك إذا وصى بمثل نصيب ابنه كان الجواب كما قلنا لأن مثل الشيء غيره فهذا وما لو وصى بنصيب ابن لو كان سواهما فاهلك الرجل وترك بنتاً وأخاً أو وصى لرجل بنصيب ابن لو كان فأجاز زوجته فلموصى له ثلثا المال والثلث بين الأخ والبنت نصفان هذا إذا أجازا وإن لم يجزيا فلموصى له ثلث المال والثلثان بين الأخ والبنت نصفان ولو وصى بمثل نصيب ابن لو كان والمسئلة بمالهما فلموصى له خمس المال إن أجازا (قال) إذا ملك رجل وترك أخاً واختاً أو وصى لرجل بنصيب ابن لو كان وأجازا فلموصى له جميع المال ولا شيء للأخ والأخت ولو وصى بمثل نصيب ابن لو كان للموصى له نصف المال إن أجازا والنصف الآخر يقيم بين الأخ والأخت أثلاثاً وإن لم يجزيا فلموصى له ثلث المال ويقسم الثلثان بين الأخ والأخت أثلاثاً ولو ترك بنتاً واختاً أو وصى لرجل بنصيب بنت لو كانت فلموصى له ثلث المال وأجازها ولم يجزها ولو وصى بمثل نصيب بنت لو كانت كان للموصى له ربع المال أجازها ولم يجزها (قال) وإن هلك الرجل وترك ابناً وأخاً أو وصى لرجل بمثل نصيب ابنه أو بمثل نصيب ابن لو كان وأجازا فلموصى له خمسة من أحد عشر وللأب سهم وللأبن خمسة وإن لم يجزها فلموصى له الثلث والباقي بين الأب والأبن أسداساً فيحتاج إلى حساب له ثلث وثانيه سدس وأقل ذلك تسعة للموصى له ثلاثة وهي ثلث والباقي وذلك ستة بين الأب والأبن أسداساً وإن أجازا أحدهما دون الآخر ذكر في الكتاب أنه ينظر إلى حال الأجازة وحال عدم الإجازة فالفرصة عند الإجازة من أحد عشر للموصى له خمسة وعند عدم الإجازة الفرصة من تسعة للموصى له ثلاثة فتضرب إحدى الفرصتين في الأخرى فيصير تسعة وتسعين فعند عدم الإجازة للموصى له الثلث ثلاثة وثلاثون وللأب سدس مائتي أحد عشر وللأبن خمسة أسداس مائتي خمسة وخمسون وعند الإجازة للموصى له خمسة من أحد عشر ومضروبا في تسعة فيكون خمسة وأربعين وللأب سهم ومضروبا في تسعة فيكون تسعة وللأبن تسعة وللأبن أيضاً خمسة ومضروبا في تسعة فيكون خمسة وأربعين فصارت مائتين وأربعين في حق الموصى له اثني عشر سهمان من ذلك من نصيب الأب وذلك من تسعة إلى أحد عشر وعشرة من نصيب الابن وذلك من خمسة وأربعين إلى خمسة وخمسين فإن أجازا أحدهما تعمل إجازته في حقه لا في حق صاحبه فإن كان المميز هو الأب حوّل من نصيبه سهمان إلى الموصى له فيصير للموصى له خمسة وثلاثون وإن كان المميز هو الابن حوّل من نصيب الابن عشرة إلى نصيب الموصى له فيصير للموصى له ثلاثة وأربعون (قال) وإذا هلك الرجل وترك ابنتين أو وصى لرجل بثلث ماله أو وصى لآخر بمثل نصيب أحدهما أو نصيب ابن ثالث لو كان فأجاز الوصيتين فلما حبس الثلث ثلث المال والباقي بين الابنتين وبين الموصى له بالنصيب أثلاثاً والحساب من تسعة للموصى له بالثلث ثلاثة ويبقى ستة بين الابنتين وبين الموصى له بالنصيب أثلاثاً والكل ابن سهمان والموصى له أيضاً سهمان مثل نصيب أحدهما وإن لم يجزها يقيم الثلث بين

الموصي لهما نصفان ولو أجازا لآبائهما الوصية لصاحب المثل دون صاحب الثلث لصاحب الثلث نصف الثلث وهو السدس كما لو لم توجد الأجازة والوصي له بالتصيب ثلث ما بقي لجهة الأجازة في حقه واحتجنا إلى حساب إذا دفعنا السدس يتقسم الباقي منه أثلاثا وأقل ذلك ثمانية عشر يعطى للموصي له بالثلث السدس ثلاثة ويبقى خمسة عشر تقسم بين الابن وبين الموصي له بالتصيب أثلاثا لكل واحد خمسة وإن أجازا أحدا لابن الوصية لصاحب المثل دون صاحب الثلث ولم يجزأ لابن الآخر الوصيتين أصلا فتقول لو لم يجزأ كان لصاحب المثل ثلاثة من ثمانية عشر ولو أجازا كان لصاحب المثل خمسة من ثمانية عشر فتفاوت ما بينهما سهمان من نصيب كل واحد من الابن سهم فاذا أجازا أحدهما جعلت الأجازة في نصيبه خاصة فيصير لصاحب المثل أربعة أسهم ولصاحب الثلث ثلاثة وللغير خمسة والذي لم يجزأ كذا في المحيط * وإذا كان للرجل خمسة بنين فأوصى لرجل بمثل نصيب أحدهم وثلث ما بقي من الثلث لا تحرف القرصة من أحد وخمسين سهما لصاحب النصيب ثمانية أسهم وأصاحب ثلث ما بقي ثلاثة ولكل ابن ثمانية فترجى المسئلة على طريق الكتاب أن تأخذ من عدد البنين خمسة فتزيد على ذلك سهما لأنه أوصى بمثل نصيب أحدهم وتثل الشيء غيره ثم تضرب ذلك في ثلاثة لأجل وصيته ثلث ما بقي من الثلث فيكون ثمانية عشر ثم تطرح السهم الذي زدته في سبعة عشر فهو الثلث والثلاثان منه في ذلك فيكون جميع المال أحدا وخمسين وأغماطر حنا هذا السهم الزائد ليقين مقدار الثلث والثلاثان ولا وصية في الثلث فلا يمكن اعتبار السهم الزائد فيه ويهبط طر حنا فاذا عرفت أن ثلث المال سبعة عشر فوجه معرفة النصيب من ذلك أن تأخذ النصيب وهو واحد وتضربه في ثلاثة ثم في ثلاثة فيكون تسعة ثم تطرح من ذلك سهما كما طرحت في الاشتداد في ثمانية فهو النصيب فاذا رفعت ذلك من سبعة عشر تبقى تسعة فالوصي له ثلث ما بقي ثلث ذلك ثلاثة تبقى ستة تضربها إلى ثلثي المال وذلك أربعة وثلاثون فيكون أربعة بنين بين خمسة بنين لكل ابن ثمانية مثل النصيب فاستقام ولو كان أوصى بمثل نصيب أحدهم وربع ما بقي من الثلث لا تحرف القرصة من تسعة وستين لصاحب النصيب أحد عشر وله صاحب ربع ما بقي ثلاثة ولكل ابن أحد عشر وسبب أنه على طريق الكتاب أن تأخذ عدد البنين وهم خمسة فتزيد عليه سهما بالوصية بالتصيب ثم تضرب ذلك في أربعة لكان الوصية ربع ما بقي فيصير أربعة وعشرين ثم تطرح منه سهما تبقى ثلاثة وعشرون وهو الثلث والثلاثان ضعف ذلك فتكون أجملة تسعة وستين وهو المال وأثلث ثلاثة وعشرون ومعرفة النصيب أن تأخذ النصيب وهو واحد وتضربه في أربعة ثم في ثلاثة فيصير اثني عشر ثم تطرح منه واحد يبقى أحد عشر فهو النصيب فاذا رفعت من ثلاثة وعشرين أحد عشر يبقى اثني عشر للموصي له بربع ما بقي ثلاثة يبقى تسعة يضم ذلك إلى ثلثي المال ستة وأربعين فيكون خمسة وخمسين بين خمسة بنين لكل ابن أحد عشر مثل النصيب ولو كان أوصى له بمثل نصيب أحدهم ولا تحرف خمس ما بقي من الثلث فالقرصة من سبعة وثمانين أصاحب النصيب أربعة عشر وللآخر ثلاثة ولكل ابن أربعة عشر فأما تفرجه على طريق الكتاب أن تزيد على عدد البنين واحدا بالوصية بالتصيب فكون ستة ثم تضرب ذلك في خمسة لوصيته بخمس ما بقي فيكون ثلاثين ثم تخرج ما زدت وهو واحد تبقى تسعة وعشرون والثلاثان ثمانية وخمسون فتكون جملة المال سبعة وثمانين ومعرفة النصيب أن تأخذ النصيب وذلك واحد وتضربه في خمسة ثم في ثلاثة فيكون خمسة عشر تطرح منها واحد يبقى أربعة عشر فهو النصيب فاذا رفعت ذلك من الثلاث تسعة وعشرين يبقى خمسة عشر للموصي له بخمس ما بقي خمس ذلك ثلاثة يبقى اثني عشر تضعه إلى ثلثي المال ثمانية وخمسين فيصير سبعين بين خمسة بنين لكل ابن أربعة عشر مثل النصيب ولو أوصى

بمثل نصيب أحدهم الثلث ما بقي من الثلث بعد التصيب فالقريضة من سبعة وخمسين النصيب عشرة والاستثناء ثلاثة ولكل ابن عشرة وتخصيصه على طريق الكتاب أن تأخذ عدد البنين خمسة فتريد علم سهمها بالوصية بالنصيب ثم تضرب ذلك في ثلاثة فيكون ثمانية عشر ثم تزيد علم سهمها مثل ما زدت أولاً فيكون تسعة عشر فهو ثلث المال والثلثان ثمانية وثلاثون فالجمله سبعة وخمسون ومعرفة النصيب أن تأخذ النصيب وهو واحد وتضربه في ثلاثة ثم في ثلاثة فيكون تسعة ثم تزيد عليه سهمها كما فعلته في أصل المال فيكون عشرة وهو النصيب الكامل إذا رفعته من تسعة عشر بقي تسعة عشر فاسترجع بالاستثناء من النصيب مثل ثلث ما بقي وهو ثلاثة وضم ذلك إلى تسعة فيكون اثني عشر ثم تضم ذلك إلى ثلثي المال ثمانية وثلاثين فيكون خمسين بين ثلث لكل ابن عشرة مثل نصيب كامل وإذا مات الرجل وترك ابنتين وأماً وأماً وعمة وأوصى بمثل نصيب إحدى ابنتيه وثلث ما بقي من الثلث فالقريضة من ستة وستين والنصيب ستة عشر وثلث ما بقي اثنتان والسبيل في تخصيص المسئلة أن تفصح القريضة إلا إلى بدون الوصية فتقول أصل القريضة من ستة للابنتين الثلثان أربعة وللأم السدس سهم وللعمة الثلث ثلاثة أرباع سهم والباقي للعصبة فتكون التسعة من أربعة وعشرين لمكان الكسرية باعتبار نصيب المرأة الآن في معرفة نصيب حكم المرأة لا حاجة في ذلك فتجعل أصل القريضة من ستة تزيد عليها مثل نصيب إحدى البنين وذلك سهمان لو وصيته بالنصيب فتكون ثمانية ثم تضرب ذلك في ثلاثة فيكون تسعة يكون أربعة وعشرين ثم تطرح سهمان بقي اثنتان وعشرون فهو الثلث والثلثان أربعة وأربعون والمال ستة وستون ومعرفة النصيب أن تأخذ للنصيب سهمين تضرب ذلك في ثلاثة فيكون ستة ثم في ثلاثة فيكون ثمانية عشر ثم تطرح منها سهمين بقي ستة عشر وهو النصيب إذا رفعت ذلك من الثلث اثنتين وعشرين بقي ستة للموصي له ثلث ما بقي ثلث ذلك اثنتان بقي أربعة فتضاهي إلى ثلثي المال أربعة وأربعين فيكون ثمانية وأربعين للابنتين الثلثان اثنتان وثلاثون لكل واحدة منها ستة عشر مثل النصيب وللأم السدس ثمانية وللعمة الثلث ستة والباقي وهو سهمان للعصبة ولو أوصى بمثل نصيب إحدى ابنتي الثلث ما بقي من الثلث من النصيب فالقريضة من ستين وأربعة وعشرين والنصيب مائة وستون وثلث الباقي ستة عشر فقد طول محمد رحمه الله تعالى الحساب في هذه المسئلة ليخرج ميراث المرأة مستقيماً ولا حاجة لنا إلى ذلك في معرفة الوصية والمسئلة تخرج من دون هذا الأصل الذي ذكرنا أن القريضة من ستة ثم تريد للموصي له بالنصيب مثل نصيب إحدى ابنتي سهمين فيكون ثمانية ثم تضرب ذلك في ثلاثة فيكون أربعة وعشرين ثم تزيد عليه سهمين كما هو في الأصل في مسائل الاستثناء فيكون ستة وعشرين فهو ثلث المال والثلثان ضعف ذلك اثنتين وخمسين فيكون جله المال ثمانية وسبعين ومعرفة النصيب أن تأخذ النصيب سهمين وتضرب ذلك في ثلاثة فيكون ستة ثم في ثلاثة فيكون ثمانية عشر ثم تزيد عليه سهمين فيكون عشرين فهو النصيب الكامل وإذا رفعته من الثلث بقي ستة تسترجع بالاستثناء مثل ثلث ما بقي وذلك سهمان فيصير معك من الثلث ثمانية فتضاهي إلى ثلثي المال اثنتين وخمسين فيكون ذلك ستة بين الورثة للابنتين الثلثان أربعون لكل واحدة منها عشرون مثل النصيب الكامل وللأم السدس عشرة وللعمة الثلث لأنه ليس للبنين ثمن صحيح فلهذا ضرب محمد رحمه الله تعالى أصل الحساب ثمانية وسبعين في ثمانية فيكون ستين وأربعة وعشرين ونخرجت المسئلة من ذلك ولو كان أوصى بمثل نصيب المرأة وثلث ما بقي من الثلث فالقريضة من مائتين وأربعة وثلاثين والنصيب أربعة وعشرون وثلث الباقي ثمانية عشر والتخصيص على طريق الكتاب أن تصح

الفرصة ههنا من أربعة وعشرين لانه اوصى بمثل نصيب المرأة فلا بد من معرفة نصيب المرأة مستقيما
فجعل الفرصة من أربعة وعشرين للابنتين الثلثان ستة عشر وللأم السدس أربعة وللزوجة الثمن وهو
ثلاثة والباقي وهو سهم للعصبة ثم تزيد على ذلك مثل نصيب المرأة ثلاثة لوصيته بمثل نصيبها فتكون
سبعة وعشرين تضرب ذلك في ثلاثة لوصيته بثلاث ما بقي فيكون أحدا وثمانين ثم تطرح ما زدت وهو
ثلاثة بقي ثمانية وسبعون فهو ثلث المال والثلثان ضعف ذلك مائة وستة وخمسون فتكون حصة المال
ما بين أربعة وثلاثين ومعرفة النصيب أن تأخذ النصيب وهو ثلاثة وتضربها في ثلاثة فيكون تسعة
ثم في ثلاثة فيكون سبعة وعشرين ثم تطرح ثلاثة يبقى أربعة وعشرون فهو النصيب إذا رفعت ذلك
من الثلث ثمانية وسبعين تبقى أربعة وخمسون للموصي له بثلاث ما بقي ثلث ذلك ثمانية وعشرين يبقى ستة
وثلاثون تضعها إلى ثلثي المال مائة وستة وخمسون فتكون حصة مائة واثنين وتسعين للمرأة من ذلك
وذلك أربعة وعشرون مثل ما أعطينا الموصي له بنصيبها وقسمة الباقي بين الوثمة معلوم كما بينا ولو كان
رجل خمسة بنين فأوصى لأحدهم بكل الربع بنصيبه وبثلث ما بقي من الثلث لآخر فأجازوا فالفرصة
من اثني عشر النصيب انسان وتكمله الربع واحد وثلث ما بقي من الثلث واحد وتخرج المسئلة على
طريق الكتابان تقول ان المال لولا الوصية بين البنين الخمسة على خمسة لكل واحد منهم سهم
فاذا أوصى لأحدهم بكل الربع بنصيبه فهذه وصية منه للوارث ولا تمنع الاباجازة الورثة فاذا أجازوا
فالسبيل أن تطرح نصيب الابن الموصى له وهو سهم يبقى أربعة ثم تضرب ذلك في ثلاثة لوصيته بثلاث
ما بقي من الثلث فيكون اثني عشر فهو المال الثلث من ذلك أربعة والربع ثلاثة ومعرفة النصيب أن
تأخذ النصيب وهو واحد فتضربه في ثلاثة فيكون ثلاثة ثم تطرح منه واحد ما بقي انسان فهو النصيب
فاذا رفعت ان الابن الموصى له كمال الربع وهو ثلاثة واسترحعت منه مقدار النصيب وذلك اثنان بقي
واحد فعرفنا نصيبه بتكملة الربع واحد فاذا رفعت ذلك السهم من ثلث المال أربعة بقي ثلاثة
للموصي له بثلاث ما بقي ثلث ذلك وهو سهم يبقى سهمان تضعهما إلى ثلثي المال ثمانية فيكون عشرة
بين خمسة بنين لكل ابن سهمان مثل النصيب فاذا ضم لابن الموصي له هذين السهمين إلى السهم الذي
أخذته بالوصية حصل له ثلاثة وذلك كمال ربيع المال بنصيبه كذا في المتوسط * ولو أوصى لرجل
بمثل نصيب ابنه الا نصيب ابن آخر أو لأل نصيب ابن آخر لو كان أولا مثل نصيب
ابن آخر لو كان وترك ابنا فالوصى له ثلث المال وللبن الثلثان لأنك تجعل المال سهمان لأن الابن
واحد وتريد عليه سهمان لاجل الوصية فصار سهمين ثم تجعل نصيب الابن سهمين فحاجتنا إلى معرفة
نصيب ابن آخر واذا صار نصيبه سهمين صار نصيب الموصي له سهمين ضرورة أنه مثله فان أن نصيب ابن
آخر سهم لو كان فتطرح هذا السهم الذي جعل نصيب ابن آخر في المال ثلاثة أسهم للموصي له
سهمان وللبن سهم ثم تسترجع بالاستسما من نصيب الموصي له نصيب ابن آخر وذلك سهم فبقي للموصي
له سهم من ثلاثة أسهم وللبن سهمان ولو أوصى بمثل نصيبه الا نصيب ابن ثالث لو كان والمسئلة بجعلها
فالموصى له خمسة لمال ان أجازت الورثة وأهله ثلث ويأبى أنه ثلث تجعل المال سهمان لأن الابن واحد
وتريد عليه لاجل الوصية سهمان ثم تجعل نصيب الابن ثلاثة فحاجتنا إلى معرفة نصيب ابن ثالث وصار
نصيب الموصي له ثلاثة نصيبه مثله ثم تطرح من نصيب الابن سهمان في المال خمسة ثم تسترد من
نصيب الموصي له ثلاثة أسهم وتضعه إلى ما في يد الابن فبقي في يده سهمان وهو خالص المال وللبن ثلاثة
أسهم ولورثك ثلاثة بنين وأوصى رجل بمثل نصيب ابنه الا نصيب أحدهم أولا مثل نصيب أحدهم
فما وصى به جمان وللبنتين ثلاثة أسهم لأن البنين ثلاثة وتريد عليها ثلاثة لانه أوصى بمثل نصيبهم

فصار المال ستة لكل ابن سهم وللوصي له ثلاثة أسهم ثم اطرح نصيب أحدهم وهو سهم فصار المال خمسة أسهم للموصي له ثلاثة وللورثة سهمان ثم استثنى من نصيب الموصي له سهماً فصار للورثة ثلاثة أسهم وللوصي له خسان وإن ترك ابنين وأوصى لرجل بمثل نصيب أحدهما الانصيب ابن ثالث أو لا مثل نصيب ابن ثالث فلموصي له سهم من سبعة ولكل ابن ثلاثة لأنك تأخذ نصيب الابن سهمين وتريد عليه سهماً للوصية فصار المال ثلاثة أسهم سهم للموصي له وسهمان للابن ثم أقسم نصيب الابن ثلاثة اثنين نصيب الابن الثالث وقسمة الاثنين على ثلاثة لا تستقيم فأضرب اثنين في ثلاثة فصار ستة وأضرب نصيب الموصي له وهو واحد أضافي ثلاثة فصار الكل تسعة ثم اطرح نصيب الثالث وهو سهمان من ستة بقي المال سبعة للموصي له ثلاثة وللورثة أربعة ثم استرجع من الموصي له سهمين نصيب ابن ثالث فصار للابن ستة وللوصي له سهم ولوترك ابناً وأوصى لرجل بمثل نصيب ابنه الأمثل نصيب ابنه همت الوصية وبطل الاستثناء وإذا همت الوصية فلموصي له نصف المال وهو مثل نصيب الابن إن أحاز الوارث وإن لم يحز فله الثلث وإن ترك ابناً واحداً وأوصى لرجل بنصف ماله الأمثل نصيب ابنه بطلت الوصية وصح الاستثناء وإن أوصى لرجل بمثل نصيب ابنه الأنصف ماله وترك ابناً واحداً والموصي له ربع المال لأن المال سهم إذا لابن واحد فزد عليه سهماً لاجل الوصية بالمثل واجعل كل سهم سهمين لمحا جتنا في معرفة نصف المال فصار كل المال أربعة فأعطى للموصي له ثلاثة لأنه لما استثنى من النصيب نصف المال كان النصيب أكثر من نصف المال واسترجع منه نصف المال وهو اثنان فيمعي في يد الابن ثلاثة ويبقى له سهم وهو ربع المال وإن ترك أربعة بنين وأوصى لرجل بنصف ماله الانصيب أحد البنين للموصي له ثلث المال وهو سهمان من ستة أسهم وإن ترك ابنين وأوصى لرجل بمثل نصيب أحدهما الانصيب ابن ثالث وأوصى لآخر بثلث ما يبقى من الثلث بعد الوصية الاولى فللأول سهمان من خمسة عشر وللثاني سهم من خمسة عشر ولكل واحد من الابن ستة لأنك تأخذ مخرج الوصية لاولي سهمين لابن ثم تريد عليه سهماً للموصي له فصار ثلاثة ثم تضرب نصيب الابن في ثلاثة لمحا جتنا في معرفة نصيب ابن ثالث فصار ستة وصار نصيب الموصي له ثلاثة فطرح من نصيب الابن سهمين وهو نصيب ابن ثالث فصار معنا أربعة ثم تسترجع من النصيب سهمين فصار ستة لكل ابن ثلاثة فصار المال سبعة ثم تضعف القرية الاولى وهو سبعة فيكون أربعة عشر وتريد عليه واحد للوصية الثانية فصار خمسة عشر والنصيب الكامل كان ثلاثة فصار ستة وإن قال الانصيب ابن رابع والمثله بها فللأول أربعة من أحد وعشرين وللثاني سهم ولكل ابن ثمانية لأنك تأخذ ما أخذ الوصية الاولى وذلك سهمان لابن ثم تريد واحداً للوصية ثم تضرب نصيب الابن في أربعة لمحا جتنا في معرفة نصيب ابن رابع فصار ثمانية فصار نصيب الموصي له أربعة فطرحنا من نصيب الابن نصيب ابن رابع وذلك اثنان لممكننا استرجاعه من النصيب فعاد المال الى عشرة والنصيب أربعة والمسترح سهمان فإذا ضم اليه الوصية الثانية تضعف القرية الاولى فصار ثمانية عشر ثم زدوا فصار أحد وعشرين فهو المال وصار النصيب بعد التضعيف ثمانية وإن قال الانصيب ابن خامس والمثله بها فللأول ستة من سبعة وعشرين وللثاني سهم ولكل ابن عشرة لأنك تضرب نصيب الابن وهو سهمان في خمسة فصار عشرة وصار نصيب الموصي له خمسة وتطرح من نصيب الابن نصيب ابن خامس وهو سهمان حتى يمكن الاسترجاع من النصيب فعاد المال الى ثلاثة عشر النصيب خمسة والمسترح سهمان فإذا ضم اليه الوصية الثانية تضعف القرية الاولى فصار ستة وعشرين فزدوا فصار أربعة وعشرين وصار النصيب بعد التضعيف عشرة والوصية ستة ويخرج على

هذا الانصيب ابن سادس اوسايع اوتامن اوتاسع اوعاشر وان ترك ابننا وأوصى لرجل بمثل نصيب
ابنه الانصيب ابن آخر الاثلث ما يبق من الثلث أو ربع ما يبق من الثلث فلا استثناء الثاني باطل لانه
بعد الوصية الاولى لا يبق من الثلث شيء فكيف يضح الاستثناء بمثل ثلث ما بقی وكذا لو كان مكان
الاستثناء الثاني وصية بثلث ما يبق من الثلث أو ربع ما يبق من الثلث فالوصية الثانية باطلة لما
ذكرنا وان ترك ابنين وأوصى لرجل بمثل نصيب أحدهما الانصيب ابن ثالث وأوصى لآخر بثلث
ما يبق من الثلث بعد الوصية الاولى ولا ثلث ما يبق من الثلث بعد الوصية المحاصلة صحا وكذا لو قال
بعد النصيب أو استثنى نصيب ابن رابع كذا في الكافي في باب المتفرقات * وعن قال سدس مالي
لفلان ثم قال في ذلك المجلس اوفى مجلس آخر له ثلث مالي وأجازت الورثة فله ثلث المال ويدخل
السدس فيه كذا في الهداية * ومن أوصى بثلث درهمه أو بثلث غنمه فله ثلث ذلك وبقى ثلثه
وهو يخرج من ثلث ما بقی من ماله فله كل ما بقی ولو أوصى بثلث ثلاثة من رقيقه فأتى انسان لم يكن له
الاثلث الباقي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما له كل هذا العبد ولو أوصى بثلث ثيابه وملك
ثلثها وبقى ثلثها وهو يخرج من ثلث ما بقی من ماله لم يستحق الاثلث ما بقی من الثياب قالوا هذا اذا
كانت الثياب من أجناس مختلفة فان كانت الثياب من جنس واحدة وبجذلة الدراهم وكذا المسكيل
والموزون بمنزلة والدور المختلفة كالثياب المختلفة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الكافي *
ومن أوصى لرجل بألف درهم وله مال عين ودين فان خرجت الألف من ثلث العين دفع الى الموصي له
وان لم يخرج دفع اليه ثلث العين وكما خرج شيء من الدين اخذ ثلثه حتى يستوفى الألف كذا في الهداية *
ومن أوصى بثلث ماله لزيد وكره بكر ميت وهو يعلم او لا يعلم لزيد وبكران كان حيا وهو ميت أوله
ولم يكن في هذا البيت وليس فيه احد اوله ولعقبه اوله ولولد بكر فأتى فأت ولد قبل موت الموصي اوله
ولفقراء اوله اولن افتقر من ولده وفات شرطا عند موته فلزيد كله في هذه الصور لان المعدوم
او الميت لا يصلح مستحقا فلم تثبت المراجعة لزيد وصار كالموصي لزيد وجدار وكذا العقب لان العقب
من يعقبه بعد موته فيكون معدوما في الحال ولو قال ثلث مالي بين زيد وبكر وهو ميت او زيد وبكر
ان مات وهو حي اوفقر فأت ولد وبكران كان في البيت ولم يكن فيه اوله ولولد بكر
فحدث له او كان فأت ولد وبكر غير اوله ولولد فلان ان افتقر او قتل يفتقر حتى مات الموصي اوله
ولو ارثه او لا بنى زيد وله ابن واحد ففي هذه الصور له نصف الثلث ولو قال ثلث مالي بين بنى زيد وبنى بكر
وليس لاحدهما بنتون فكل الثلث لبنى الآخر كذا في الكافي * ولو أوصى بثلث ماله لزيد ولعمرو
او قال بين زيد وعمرو ثم مات الموصي ثم مات أحدهما فذهب الثلث الباقي ونصف الورثة لموصي له الميت
وكذلك ان مات أحدهما بعد موت الموصي قبل القبول ثم قبل النحي يملك كان الموصي به ولومات
أحدهما قبل موت الموصي رجع نصيبه الى الموصي كذا في محيط السرخسي * ولو قال ثلث مالي لفلان
ولن افتقر من ولد عبد الله فأت ولد عبد الله كلهم اغنيا فله لان جميع الثلث ولو افتقر بعض
ولده ثم مات الموصي فالثلث بين فلان وبين من افتقر من ولد عبد الله على عدد رؤسهم ولو ان ولد عبد
الله لم ير ولو افتقر امه وزلوا حتى مات الموصي فظاهر ما ذكرنا من اللفظ في الكتاب يدل على أنه لا يكون
له سهم من الثلث بل يكون جميع الثلث لفلان ولومات أولاد عبد الله الذين كانوا يوم الوصية ثم ولده
أولاد واستغنوا ثم افتقر او قبل موت الموصي قسم الثلث بينهم وبين فلان على عدد رؤسهم وكذلك اذا
قال ثلث مالي لفلان ولولد عبد الله فأت ولد عبد الله وغيره قبل موت الموصي فالثلث بين فلان
وبين ولد عبد الله ولو قال ثلث مالي لفلان ولولد عبد الله هؤلاء ان افتقروا قلم يفتقروا حتى مات الموصي

كان لفلان حصته من الثلث على اعتبار عدد الرؤس كذا في المحيط * امرأة ماتت عن زوج وأوصت بنصف مالها لاجني جائز والزوج الثلث ولوصى له النصف يبقى سدس لبيت المال لان وصية الاجني بقدر الثلث مقدمة على الارث فبقي تركتها ثلثا المال فللزوجة نصف ذلك وهو ثلث الكل بقي ثلث آخر وليس له مستحق لميراث فنغذ فيه باقى الوصية وذلك السدس فوصل الى الموصى له نصف المال وبقي سدس لا وصية ولا وارث فيه فحصر فى بيت المال وكذلك لومات الرجل عن امرأته وأوصى بماله كله لاجني ولم يتز المرأة فللمرأة الثلث سدس وخمسة اسداسه للموصى له لان الثلث صار مستحقا بالوصية بقيت الشركة فى ثلثي المال فللمرأة ربع ذلك والباقي للموصى له لان الوصية مقدمة على بيت المال كذا فى محيط السرخسى * وفى الاصل اذا أوصى بثلث المال لبني فلان وليس لفلان ابن يوم الوصية ثم حدث له بنون بعد ذلك ومات الموصى كار الثلث للذين حدثوا من بنيته هذا اذا كان أوصى لبني فلان وليس لفلان بنون يوم الوصية واما اذا كان لفلان بنون يوم الوصية ولم يسمهم باسمائهم أحمد وزيد وبكر ولم يشر اليهم بان لم يقل هؤلاء فالوصية لبنينه الموجودين يوم موت الموصى حتى لومات هؤلاء الموجودون بعد الوصية وحدث له بنون بعد ذلك ويقول احياء الى ان مات الموصى كان لهم ثلث المال وان سماهم باسمائهم وأشار اليهم فالوصية لهم حتى لومات أو ابطت الوصية واذا سماهم وأشار اليهم فالوصى له معين فتعبر صحة الايجاب يوم الوصية كذا فى المحيط * ولو قال ثلث مالى لعبد الله وزيد وجمرو لعمر ومئة مائة وثلث كلمة مائة فهي لعمر وان كان الثلث مائة وخمسين فلعمر ومائة وما بقي لزيد وعبد الله نصفان كذا فى محيط السرخسى * ولو أوصى بثلث ماله لثمن شخص ولأمال له وقت الوصية كان له ثلث ما ملكه عند الموت سواء كتب به بعد الوصية أو قبلها بعد ان لم يكن الموصى به عبدا أو زوجا معينا واما اذا أوصى بعين أو بنوع من ماله كتبت غفقه فهلك قبل موته بطلت الوصية حتى لو اكتسب غفقه أخرى أو عبنا أخرى بعد ذلك لا يتعلق حق الموصى له به ولو لم يكن غنم عند الوصية فاستقداها ثم مات فالصحيح ان الوصية تنسخ ولو قال له شاة من مالى وليس له غنم يعطى قيمة الشاة ولو أوصى بشاة ولم يصفه الى مالى ولا غنم له قيل لا يصح وقيل يصح ولو قال شاة من غنمى ولا غنم له فالوصية باطله وعلى هذا يخرج كل نوع من انواع المال كالقرو والبعر ونحوهما كذا فى التبيين * ومن أوصى اليه بأن يتصدق بثلث ماله فغصب رجل المال من الوصى فاستهلكه واراد الوصى أن يجعل ذلك عليه صدقة والغاصب مقربه أجرته كذا فى محيط السرخسى * ولو قال أوصدت لك بشاة من مالى فانه لا يتعلق الوصية بالشاة التي تكون له يوم الوصية وانما يتعلق الوصية بالشاة التي تكون فى ماله يوم الموت ثم اذا سمحت الوصية بشاة من ماله وانصرفت الوصية الى شاة تكون فى ماله يوم الموت اذا مات الموصى بعد ذلك ترك ما لان كان فى ماله شاة فالورثة بالخيار ان شاؤوا فعوا الشاة اليه وان شاؤوا فعوا قيمة الشاة ثم لم يذكر فى الكتاب ان الوارث يعطيه الشاة لانحس الوسط أو لا الى أوقية أى شاة يؤذى روى الحسن بن زياد عن احمنا بن رجهم الله تعالى أن الورثة بالخيار ان شاؤوا أعطوا شاة وسعا وان شاؤوا أعطوا قيمة شاة وسط كذا فى المحيط * رجل قال برذوى الاشقر وصية لفلان فهذا على ما ملك لا على ما يستفيد وكذا فى قوله عبدى الامعى أو الاسندى أو الخ شى لفلان ولو قال عبيدى لفلان أو براذبى لفلان ولم يصف الى شى ولم يسمه يدخل فيه ما كان له فى انحال وما يستفيد قبل الموت رجل قال هذه البقرة لفلان قال ابو نصر رحمه الله تعالى ليس للورثة أن يعطوه قيمتها ولو قال مالى لساكنين جاز لهم أن يتصدقوا بقيتها وبها اخذ الفقيه ابو الليث رحمه الله تعالى كذا فى فتاوى قاضى خان * ومن أوصى بثلث ماله لامهات اولاده ومن ثلاث وللفقراء والمساكين فلهم ثلاثة من خمسة أسهم وسهم للفقراء

وسمهم لسا كن وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجعهما الله تعالى كذا في الكافي *
ولو أوصى بثلاثة لفلان وللصا كن فقصه لفلان ونصفه للصا كن عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجعهما
الله تعالى كذا في الهداية * ولو أوصى بثلاثة للصا كن له صرفه إلى مسكن واحد عندهما وعند
لا يصرف إلا إليه مسكنين ومن أوصى بثلاث ماله لرجل فقال لا تخرشركك وأدخلتك معه فالثلاث لهما
وان أوصى بمائة لرجل ولا تخرم مائة ثم قال لا تخرشركك معهما فله ثلث كل مائة ولو أوصى لرجل
بأربع مائة ولا تخرم مائتين ثم قال لا تخرشركك معهما له نصف ماله لكل ومن حضره الموت فقال
لورثته لفلان على دين فصدقه فيما قال ثم مات فله يصدق إلى الثالث أي إذا ادعى الدين أكثر من
الثالث وكذا في الورثة وهذا المستحسن فان أوصى بوصايا مع ذلك عزل الثالث لأصحاب الوصايا والثلاثان
للورثة كذا في الكافي * وإذا عزل يقال لأصحاب الوصايا صدقه فيما شئتم ويقال للورثة صدقه فيما
شئتم فإذا اقر كل فريق بشئ ظهر أن في التركة ديناً شأنا ما في النصيبين فيؤخذ أصحاب الثالث بثلاث
ما أقروا والورثة بثلثي ما أقروا وبغنا من كل فريق في قدره وعلى كل فريق منهما الدين على العلم
ان ادعى المقر لزيادة على ذلك كذا في الهداية * إذا أوصى لأجنبي ووارثه كان للأجنبي نصف
الوصية وبطلت الوصية للوارث وعلى هذا إذا أوصى للقائس وللأجنبي وهذا بخلاف ما إذا أقر بين أدين
لوارثه وللأجنبي حيث لا يصح للأجنبي أيضاً كذا في التبيين * قال الامام القزويني رحمه الله تعالى في هذا
ما ذكره حكم السلطان في الأقرار فيما إذا تصادف أو ما إذا أنكر الأجنبي شركة الوارث أو الوارث أنكر
شركة الأجنبي فالأقرار باطل أيضاً وقال محمد رحمه الله تعالى يصح في حصه الأجنبي كذا في النهاية *
ولو أوصى له بداية أو شوب فان للورثة أن يعطوه أي إية أو ثوب شأوا كذا في المحيط * من
كان له ثلاثة أثواب جيد ووسط ودي فقارصى بكل واحد لرجل فضاع ثوب ولا يدري أيها هو
والورثة يجحدون ذلك فالوصية باطلة وصحى بجودهم أن يقول الوارث لكل واحد دع ببيعة والثوب الذي
هو حقك قد ملكك فكان المستحق بجوه ولا وجهاً ذمة مع حصه لقضاء وتخصيل المقصود فبطل إلا
أن يسلم الورثة ثوبين الباقين فإن سلوا زال المساع ووجب الجود فيكون لأصاحب الجود ثلثا الثوب
الأجود ولصاحب الوسط ثلث الجود وثلث الأدين وأصاحب الأدين ثلثا الثوب الأدين كذا
في نزاة المفتين * إذا كانت الدار مشتركة بين اثنين فأوصى أحدهما ببيت بعينه لرجل فان الدار تقسم
فان وقع البيت في نصيب الموصى فهو للموصى له عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجعهما الله تعالى وعند
محمد رحمه الله تعالى نصفه للموصى له والواقع في نصيب الآخر للموصى له مثل ذراع البيت وهذا عند
أبي حنيفة وأبي يوسف رجعهما الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى من ذرع نصف البيت وإذا أوصى
لرجل لرجل بألف درهم بعينه من مال غيره فأجاز ما حب المال بعد موت الموصى ودفعه إليه جازوله
الامتناع من التليم بعد الإجازة بخلاف ما إذا أوصى بالزيادة على الثلث أو للقاتل أو للوارث فأجازتها
الورثة حيث لا يكون لهم أن يمتنعوا كذا في التبيين * إذا أقر لثلاث أو لأربع أو لثلاث لفلان
وشهدت شهود أن أباه أوصى بالثلث لآخر فانه يؤخذ بشهادة الشهود ولا شيء للذي قرأه الوارث قال
ولو قرأ وارث أب أباه أوصى بالثلث لفلان ثم قال بعد ذلك بل أوصى به لفلان أو قال أوصى به لفلان لأبل
لفلان فهو للأول في الوجهين جميعاً ولا شيء للآخر قال ولو أقر قرأ متصلاً فقال أوصى بالثلث لفلان
وأوصى به لفلان جعلت الثلث بينهما نصفين قال وإذا أقر به لفلان ودفعه إليه ثم قال لأبل لفلان
فهو من نصيبه حتى يدفع منه إلى الثاني ولا يصدق على الأول ولو كان دفعه إلى الأول بقضاء فاض لم يضمن
لثاني ولو قرأ رجل بوصية ألف بعينها وقرأ لآخر بعد ذلك بالثلث ثم رفع إلى القاضي فانه

بعض الالف للاول ولا يكون للثاني على الوارث شي قال واذا شهد اثنان ان الميت اوصى اقلان بالثلث قد فعاد ذلك اليه ثم شهدا انه انما كان اوصى به لا يترو وقالوا اخطانا فانهم لا يصدقان على الاول وهما ضامنان للثلث يدفعانه الى لا يترو ولو لم يكونا دفعا شيئا اجزت شهادتهما الا يترو باطلت وصية الاقل قال واذا كانت الورثة ثلاثة او اربعة او اربعة الاف فأتخذ كل انسان ألفا ثم اقترأ حدهم ارباعا وصى بالثلث الى فلان وبجهد الاخران ذلك مائة يعطيه ثلث مائة اسقينا وكذا لو كانا اثنين والمال اثنان والمثلثة بجهدا لمسا فانه يعطيه ثلث مائة اسقينا ولو كان المال الفاعينا او غادينا على احدهما فاقترأ الذي ليس عليه دين ان اباهما اوصى لهذا بالثلث اخذ من هذه الالف ثلثها وكان للآخر ثلثها قال ولوترك اثنين وعشرين درهما فاقسمها نصفين ثم غاب احدهما فاقام رجل البيعة على المحاضر بوصية بالثلث اخذ منه نصف مائة مائة لانه اثبت بالبيعة ان قهوها في التركة على السواء فأتخذ با قبا من ههنا بخلافه مسئلة الاقرار لان ههنا وصية المشهود له ثبتت في حق المحاضر والغائب حتى اذا رجع الغائب كان لهما ان يرجعا عليه بما اخذه زيادة على حقه فلا يجعل هومع ما في يده كأخذه م بخلاف مسئلة الاقرار كذا في المبسوط * الزيادة المحسدة من الموصى به كالولد والقبلة والكسب والارث بعد موت الموصى قبل قبول الموصى له الوصية تصير موصى بها حتى تعتبر من الثلث اما اذا حدثت الزيادة بعد قبول الموصى له قبل القسمة هل تصير موصى بها لم يذكر محمد رحمه الله تعالى وذكر القدوري انه لا تصير موصى بها حتى كانت للموصى له من جميع المال كما لو حدثت بعد القسمة وقال مشايخنا تصير موصى بها حتى يعتبر خروجها من الثلث كذا في محيط السرخسي * ومن اوصى لرجل بأمة فولدت بعد موت الموصى ولدا قبل القسمة وكلاهما يخرجان من ثلث ماله فهما للموصى له وان لم يخرج من الثلث تنفذ وصيته اولام الام ثم من الولد وعندنا تنفذ منهما على السواء وصورة رجل له ستمائة درهم وأمة تساوي ثلثمائة درهم فأوصى لرجل بالامة ثم مات فولدت لامة ولدا يساوي ثلثمائة درهم في القسمة فللموصى له الامة وثلث الولد عنده وعندهما له ثلث الامة وثلث الولد هذا اذا ولدت قبل القسمة وقبل قبول الموصى له فان ولدت بعد القبول وبعد القسمة فهو للموصى له وان ولدت بعد القبول قبل القسمة ذكر القائل وري انه لا يصير موصى به ولا يعتبر خروجه من الثلث وكان للموصى له من جميع المال كما لو ولدت بعد القسمة ومشايخنا قالوا يصير موصى به يعتبر خروجه من الثلث كما لو ولدت قبل القبول وان ولدت قبل موت الموصى لم يدخل تحت الوصية وبقي على حكم ملك لميت لانه لم يدخل تحت الوصية تصدرا سرية والكسب كالولد في جميع ما ذكرنا كذا في الكافي * رجل له امة قيمتها ثلثمائة درهم ولما له غيرها فأوصى بها لرجل ثم مات فباعها الوارث فبخر محضر من الموصى له فولدت في يد المشتري ولدا قيمته ثلثمائة درهم ثم جاء الموصى له فلم يجز البيع سلم للمشتري ثلثا تجارية وثلثا الولد للموصى له ثلث التجارية وتسع الولد ويرد تسعان في الورثة ولو كانت ازدادت في يديها فصارت قيمتها ستمائة فباعها سالمان للمشتري وثلثها للورثة ولوان التجارية فصحت حتى صارت تساوي مائة اخذ الموصى له ثلثها ورجع على الورثة من قيمتها بأربعة واربعين واربعة اتساع درهم تمام ثلث المال كذا في محيط السرخسي * والله اعلم

﴿الباب الرابع في اجازة الولد من وصية ابيه في مرض

موته واقراءه بالدين على نفسه او على ابيه وما ينداه﴾

واذا مات عن ثلاثة الاف وابن وارصى بالقبين منها لرجل فأجازها لابن في مرضه ثم مات ولا مال له غيره فللموصى له الف بلا اجازة وثلث الالفين ايضا وذلك ثلث مال الابن ولو اوصى الابن مع الاجازة

لوصية أبيه ثلث ماله لا آخر فثلث الاقنين بين الموصي له الآخر والموصى له الاول نصفان في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما اجناس ثلثة أحجاسه للموصى له الاول وخمسة للاخر فان كان وصية الابن عتقاني المرض فهو واولى من اجازة وصية أبيه وكذلك لو اقر بدين على نفسه أو لى أبيه كان الدين اولى لان الاجازة من الوارث بمنزلة الوصية والاعتقاق في مرضه وصية والوصيتان متى اجتمعتا واحداهما عتق فالتعق اولى والدين مقدم على الوصية كذا في محيط السرخسي * ولو كانت الاجازة من الوارث في صحة الوارث كانت اولى من العتق والاقرار بالدين والوصية وكذلك لو اجاز وصية أبيه في صحته ثم اقر على أبيه بدين بدى بالاجازة فان بقي شيء كان لاصحاب الدين ولا يضمن الوارث شيئا للقرضه بالدين ان كان ما بقي بعد الاجازة يفي بدينه وان كان لا يفي بالدين ضمن لصاحب الدين مثل ما اجاز ولو ادعى رجل على أبيه ديناً وادعى الموصى له من جهة الميت انه اجاز وصية أبيه فصد عنها جميعا معا كان الدين اولى ولم يضمن لصاحب الاجازة شيئا سواء صدقهما في حالة المرض أو في حالة الصحة قال ولوان الوارث اجاز وصية أبيه ثم اقر بدين على نفسه كان الدين اولى وبعد ذلك يظن ان فضل شيء من الدين يصرف ثلثه الى الاجازة اذا لم يمتز ورثة الميت الثاني ذلك كذا في المحيط * ولو اجاز في المرض ثم اقر على أبيه بدين وعلى نفسه بدينين الاب ثم بدينه ثم بالاجازة كذا في محيط السرخسي * رجل له عبد لآمال له غيره اعتقه في مرض موته وترك وارثا واحد وهذا وارث عبد قيمته مثل قيمة عبده ورثه لآمال له غير ذلك فأجاز الوارث وصية أبيه واعتق عبده في مرض موته فثلث العبد الاول يعتق من غير سعاية بلا اجازة وهذا ظاهر ثم يقسم ثلث ثلثي العبد الاول وثلث جميع العبد الثاني بين العبدين على خمسة أسهم ثلاثة أسهم للعبد الاول وسهمان للعبد الثاني مريض له العا درهم لآمال له غير ذلك حضره الموت وادعى رجل بألف درهم منهما وادعى رجل آخر بالالف الاخرى ثم مات فأجاز ابنه الوصية من احدهما قبل الاخرى في مرضه ولا مال له غير ما ورث فثلث الاقنين بين الموصي لهما نصفان بوصية لبيت الاول رجل له الف درهم وأوصى رجله فمات فورثه رجل ولهذا وارث الف درهم أيضا فأوصى الوارث بها وبما ورثه من الاول رجلين ثم مات الثاني وترك وارثا فأجاز وصية أبيه وصية جده جميعا في مرض موته ثم مات ولا مال له غير ما ورث فللموصى له الاول ثلث الف الاخرى بلا اجازة ثم يضم ثلثا الف الاولى الى الف الثانية فيجعل ثلث ذلك للموصى له الثاني بلا اجازة ثم ينظر الى ثلث ما بقي من مال الميت الثالث فيقسم بين الموصى له الاول وبين الموصى له الثاني على قدر ما بقي من حصتهما بالاجازة كذا في المحيط *

﴿فصل في اعتبار حالة الوصية﴾ إذا اقر مريض لامرأة بدين وأوصى لها بوصية أو وبع لها هبة ثم تزوجها ثم مات جازا اقرار عندنا وبطلت الوصية والهبة وإذا أوصى المريض لابن له الكافر أو لزوج أو وبع له وسله أو اقر له بدين فأسلم الابن أو اعتق قبل موته بطل ذلك كله وكذلك لو كان الابن مكاتباً كذا في الكافي * مريض أوصى وهو لا يقدر على الكلام لضعفه فأشار برأسه وعلم منه أنه يعقل ان فهمت منه الإشارة جاز والا فلا وهذا اذا مات قبل أن يقدر على النطق لان عند ذلك يظهر انه وقع اليأس من كلامه فصار كالاحرس كذا في خزنة المفتين والمقعد والمفلوج والاشل والمسلول اذا تناول ذلك صار بحال لا يخفى منه الموت فهو كالصحيح حتى تصح هبته من جميع المال فلوصار صاحب فراش بعده صار بمنزلة حدوث المرض وأما في أول ما أصابه ادماء من ذلك في تلك الايام وقد صار صاحب فراش فهو مريض يخاف به الهلاك ولهذا يتبادر في مكان مرض الموت فتعتبر هبته من الثلث كذا في الكافي * أوصى بوصية ثم جن ان اطبق عليه المجنون فهو مغفوض الى رأى

❦ (الباب الخامس في العتق والمحاباة والهبة في مرض الموت) ❦

۲۹ هند س

فان كانت قيمة ثلثي العبد مثل ما وجب له في سائر امواله صار قصاصا وان كان في المال زيادة يدفع
اليه الزيادة فان كان في ثلثي قيمة العبد زيادة يدفع الى الورثة وان كانت التركة عروضا لا بصرة قصاصا
الا بالتراضي لا بخلاف الجنس وعليه ان يسقى في ثلثي قيمته وله الثلث من سائر امواله وللورثة ان
يبيعوا الثلث من سائر امواله حتى يصل اليهم السعاية وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى واما عندهما
فصار كله مديرا فاذا مات عتق كله ويكون العتق مئة ماعلى سائر الوصايا فان زاد الثلث على مقدار
قيمه فعلى الورثة ان يدفعوا اليه وان كانت قيمته اكثر فعليه ان يسقى في الفضل كذا في البدائع *
ولو اوصى بعبد له رجل ثم اوصى بذلك العبد ان يعتق أو يدبر فهذا رجوع كذا في المبسوط *
ولو قال في مرضه لعبد له ولديره قيمتهما سواء أحد كما حرّم مات قبل البيان كان الثلث بينهما على
ثلاثة أسهم للديبر سهمان وللعبد سهم ولو اوصى بأن يؤخذ من عبده كذا درهمين يعتق كان له ما حط
عنه من الثلث فان كان المخطوط يخرج من ثلث ماله لا يحب السعاية وان كان أكثر يحبط عنه قدر
الثلث ويسقى فيما زاد عليه كذا في محط السرخسي * اذا قال اعتقوا كل قديم الصبي لي يعتق
كل من كانت صحبته حولا وهو المختار كذا في خزائن المفتين * رجل اوصى ان يشتري عبدا به فيعتق عنه
ثم مات قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى الوصية باطلة وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى الوصية صحيحة
فبشترى بقيمته فيعتق فان كان الوارث باعه من اجنبي قبل موته فانه يشتري بالاجماع فاعتق وان كان
الوارث باعه من اجنبي بعد موت الموصى قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى الوصية باطلة وقال ابو يوسف
رحمه الله تعالى يشتري بقيمته ويعتق عنه رجل قال اوصيت بأن عبدي هذا حر قال هذه وصية
بالعتق انما يعتق بعد موت المولى ولو اوصى أن يشتري عبدا فلان يشتري بقيمته لا بجاز اذا كان أمي ومولاه
أن يبيعه يرده ثمنه الى الورثة فان قال اشترى عبدا فلان فاعتقه واني مولاه ان يبيعه حبس ثمنه حتى يموت
العبد او يعتق كذا في محط السرخسي * قال ولو اوصى بعبد له رجل ثم اوصى ان يباع من آخر
بثمن مسمى حط عنه الثلث ولا مال له غيره فلاموصى له بالبيع ان يشتري خمسة اسداس العبد بثلثي
قيمه ان شاء او يدفع لان الوصية باغبابة بمنزلة سائر الوصايا وقد استوت الوصيتان من استغراق كل
واحدة منهما الثلث فيكون الثلث بينهما نصفين لصاحب البيع نصفه وهو السدس وللاخر نصف الثلث
وهو سدس الرقبة فانما يباع خمسة اسداس العبد من الموصى له بالبيع ثلثي قيمته ويسلم للموصى له
بالرقبة سدس الرقبة وان ابي الموصى له بالبيع ان يشتريها كان للموصى له بالعين ثلث الرقبة كذا
في المبسوط * واذا ترك عبدا لا غير وقيمه الف وقد اوصى ان يباع من فلان بألف ثم اوصى به فهو
على ثلاثة اوجه امان يوصى بالعين او بالمال او بالثلث فان اوصى به بعينه بعد ذلك او قبله لا تحرق
تحرز لورثة او اجازت ولم يحضر صاحب البيع فلاموصى له بالرقبة سدس العبد ويباع ما بقي من الاخر
بخمسة اسداس الا ان يكون للورثة قبل هذا قولها وعند ابي حنيفة رحمه الله تعالى نصف سدس
العبد للموصى له بالرقبة ويباع خمسة اسداسه ونصف سدسه من الاخر بقيمته فيكون للورثة
وان اجازوا ورضى بذلك صاحب البيع يضرب كل واحد بكامل وصيته فيقسم نصفان نصفه لصاحب
الرقبة ونصفه يباع من الاخر فيكون ثمنه من الورثة الوحة الثاني اوصى ان يباع العبد من رجل بألف
واوصى بجميع ماله لا تحرقه هذه المسئلة كالاولى في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى الا ان صاحب
المجموع يأخذ سدس الالف من الورثة من جلة الثمن وفي المسئلة الاولى ليس له من الثمن شيء لانه اوصى
له بالمال هنا والتمن مال كازرقية فيجوز تنفيذ وصيته في الثمن وهناك اوصى له بالعين وهي الرقبة والتمن
غير العين فلا يمكن تكميل وصيته من الثمن الوحة الثالث اوصى ان يباع من فلان بألف واوصى بثلث

ماله لا آخر فقول محمد رحمه الله تعالى كقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في هذا ان يأخذ صاحب الثلث جزءا من اثني عشر جزءا من الرقبة ويباع الباقي من الموصي له بالبيع بأحد عشر جزءا من الالف الا ان صاحب الثلث يأخذ من الثمن تمام الثلث لانه موصى له بثلث ماله والثمن ماله وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يساع الكل من الموصي له بالبيع ويعطى من الثلث الثمن الى صاحبه كذا في محيط السرخسي * وان اوصى بأن يعق عنه بهذه الالف عبد وملك منها درهم لم يعق عنه بما بقي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال يعق عنه بما بقي ولو اوصى بأن يشتري بكل ماله عبد فبعث عنه ولم يجز الورثة بطلت عنده ايضا وقال لا يشتري بالثلث ولو اوصى بأن يشتري له عبد بألف درهم وزاد الالف على الثلث بطلت عنده وقال لا يشتري بالثلث عبدا يعق وان اوصى بأن يبيع عنه بهذه المائة فهو ملك منها درهم يبيع عنه بما بقي من حيث يبيع وان لم يملك شي يبيع بها فان بقي شيء منها ربح على الورثة ولو اوصى بأن يبيع عنه من ثلثه فقيل له ان ثلث مالك لا يكفي به فقال اعينوا به في الحج يعان به في الحج على الفقراء ومن اوصى يعق عبده فمات الموصى فبغى العبد جناية ودفع بها بطلت الوصية وان فدا الورثة كان افداء من مالهم وامضوا الوصية ومن اوصى بثلث ماله لزيد ثم مات وترك عبدا ومالا ووارثا قال الموصي له اعتقه في حصته وقال الوارث اعتقه في مرضه فاقول للوارث ولا شيء للموصي له الا ان يفضل من الثلث شيء او تقوم له يئنة ان العتق في الهبة ومن مات وترك ابنا وعبد ا فقال رجل لي على ايلك الف درهم دين وقال العبد اعتقني ايلك في حصته فقال الابن صدقتما سعي العبد في قيمته ويدفع القيمة الى اخريم هذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يعق ولا يسي في شيء وعلى هذا الخلاف اذا مات الرجل وترك ابنا وألف درهم فقال رجل لي على الميت الف درهم دين وقال رجل هذا الالف الذي تركه ايلك كان وديعا لي عند ايلك وقال الابن صدقتما فعنده الالف بينهما نصفان وقال ابو ديعا احق كذا في الكافي * ومن ترك اثنين ومائة درهم وعبد ا قيمته مائة وقد كان اعتقه في مرضه فجاز الوارث ان ذلك لم يسع في شيء كذا في الهداية * واذا اشترى الرجل ابنه في مرضه بألف درهم وذلك قيمته وله الف درهم سوى ذلك فان ابنه يعق ولا سعاية عليه وبرئته في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يسي في جميع قيمته ويقاص بها ميراثه ولو اشترى ابنه بألف درهم وقيمه خمسمائة واعتق عبدا له آخر ساوى خمسمائة ولا مال له غيرهما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الحياة تقدم لانه يبدأ بها وقد استغرقت الثلث فيجب على كل واحد من العبدین السعاية في قيمته ولا يرث الابن شيئا لمسا عليه من السعاية وعندهما العتق متقدم الا ان الابن وارث فلا وصية له ولكن يعق العبد الا يخرجنا ما روى عن الابن في قيمته وبطالع المائع بار ذمها زاد على قيمته من الثمن فيكون ذلك ميراثا بينهما على فراض الله تعالى ولو كان قيمة الابن الفا فاشتراه بألف واعتق عبدا آخر ساوى الفا على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يتحصان الثلث ويصي الابن فيما زاد على حصته ولا ميراث له وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى تعالى الابن وارث ولا وصية له فعليه ان يسي في جميع قيمته ويقاص بها من ميراثه (قال) واذا اعتق الرجل امته ثم تزوجها وهو رخص ثم دخل بها وقيمتها الف درهم وميراثها مائة فان كانت قيمتها وميراثها يخرجان من الثلث جعلت لها ميراث والمهر واجز النكاح وان كانت قيمتها وميراثها لا يخرجان من الثلث دفع لها ميراثها والثلث مما بقي بعد المهر ثم سعت فيما بقي من قيمتها ولا ميراث لها وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى النكاح جائز على كل حال لان المستعانة عندهما حرة عليها دين فيكون لها ميراثها والميراث وعليها السعاية في قيمتها

ولو اعتق لعتقه وقيمتها الف ثم استدان منها مائة درهم ثم تزوجها ثم مات ولم يدخل بها وترك الفين سوى ذلك عندهما هذا والاول سواء والنكاح جائز وترث ولها مهرها لانتهاء النكاح بالموت ولها دينها الذي استدان منها الكون سببه معاينا وعليها السعاية في قيمتها لانه لا وصية لها وعذر ابي حنيفة رحمه الله تعالى النكاح باطل لانها تستوفي دينها من المال ثم لها ثلث ما بقي بطريق الوصية وقيمتها ومهر مثلها يزيد على الثلث فلذلك بطل النكاح ولو اعتقها وليس له مال غيرها ثم تزوجها فاستدان منها مائتي درهم فافتقها على نفسه وذلك في مرضه ثم مات فالنكاح باطل في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى ولا ميراث لها ولا مهر اذا لم يكن دخل بها وعليها السعاية في ثلث ما بقي بعد الدين ولو اعتقها في مرضه ثم تزوجها وليس له مال غيرها ثم اكتسب ما لا يخرج من ميراثها من ثلثه فان النكاح جائز ولها المهر والميراث ولا سعاية لها كذا في المبسوط * ولو اوصى بعقوبة رتبة ويعطى لها من ثلث ماله كذا فان كانت امة معينة حازها العتق والوصية بالمال وان لم تكن معينة حازت الوصية بالعتق لا بالمال الا ان يقول جعلت ذلك مقوضا الى الوصي ان احب اصحابها فيجوز كقوله ضاع مالي حيث احببت ولو اوصى بان يشتري بكذا حنطة ويكون درهم عبدا ويعتق وله عبد لا يجوز ان يعتق من العبد الذي عنده بخلاف ما لو اوصى بان يشتري بكذا حنطة ويترك على المساكين وعنده حنطة يجوز ان يترك تلك الحنطة التي عنده على المساكين ولو قال اعتقوا عني عبدا قبل الوصى ان يعتق العبد الذي كان للميت وقت الموت ولو باع هذا العبد ثم اشتراه وعتقه جاز وقبل لا يجوز ان يعتق العبد الذي كان في ملكه وقت الموت ولا فرق بين قوله اعتقوا عني عبدا وبين قوله اشتروا عني عبدا فاعتقوه كذا في محيط السرخسي * ولو اوصى بان يعتق عبده واتي العبدان بقبول ذلك مائة يعتق من الثلث كذا في المبسوط * واذا مات عن ابن وثلاثة ابدعتهم سواء اذ اوصى اقدمهم انه اعتقه في مرضه فاستخلف الابن فنكل قضي بعتقه بلا سعاية فان ادعى الثاني مثل ذلك فنكل له عتق وبسعي في قيمته وكذلك الثالث وان كان الاول ادعى عند حكم حكاه والمسئلة بحسبها شق الثاني كله بلا سعاية وكذلك الثالث اذا ادعى عند حكم حكاه ايضا ولو ادعى الاول - عند حكم حكاه قضي عليه بعتقه بالنكول ثم رفع الثاني الوارث الى القاضي فنكل عنه عتق الثاني بلا سعاية فان رفعه الثالث الى قاض او الى حكم رضايه فنكل له ايضا عتق بلا سعاية وقيل ان كان عتق الثاني عند قاض سعى الثالث في رقبته في كل قيمته وتأويل ما ذكره ان الثالث رفعه قبل رفع الثاني كذا في محيط السرخسي * ولو اوصى بعقوبة عبده ووصى ان يساع عبدا آخر من فلان بكذا وحطم قيمته مقدار الثلث فالثالث بينهما نصفان كذا في المبسوط * اذا ترك عبيدين يخرجان من الثلث وارين فأوصى بأحدهما الرجل اجبر اهلى ان يجتمع على واحد فان اعتق الموصى له العبدان ثم عين الوارثان واحدا اعتق ايهما عينا وان اعتق واحد بعينه ثم عينا لم يعتق ولو كان الميت اوصى بعقوبة أحدهما فاختار كل وارث واحدا معا او متعاقبا يجبران على الاجتماع على واحد ولو اعتق أحدهما أحد العبدان عن الميت ثم الاخر فالأول الميت والأول عن الوارث ويضمن نصيب شريكه ان كان موسرا ولو قال كل واحد اعتق هذا عن الميت معا اجبراه على ان يجتمعا على احدهما فاذا اجتمعا عتق عن الميت والاخر عن عتقه ويضمن نصيب شريكه ان كان موسرا ولو لم يعتقا وليكنهما عينا أحدهما يعتق عن الميت ثم رجعا وعينا الا - لم يكن له ذلك والاول هو الذي يعتق عن الميت فان اعتق احدهما الاول الذي عيناه صح عتقه عن الميت وكذلك لو اعتقه وصى الميت بعد ما عيناه واذا اوصى بعقوبة عبده وهو يخرج من الثلث لم يعتق لقرابته من الوارث ولا من الوصى وايهما اعتقه جاز عتقه عن الميت ولا يعتق بتعليق

الوصي عتقه بشرط أو إضافة أو إلى وقت مستقبل ويعتق بمثل ذلك من الوارث إذا جله الشرط ويكون عتقا عن الميت كذا في محيط السرخسي * وإذا أوصى بعده أن يساع ولم يزد على ذلك أو أوصى بأن يساع بقيته فهو باطل لأنه ليس في هذه الوصية معنى القربة ليجب تنفيذها بحق الوصي كذا في المسبوط * ولو تزوج ابنته من عبده رضاعا أو وصى بالعبد رجل وهو يخرج من الثلث ثم مات لم يفسد النكاح ولم يعتق على الموصي له إن كان قريبا حتى يقبل الوصية أو يموت قبل ردها وإن كان قريبا العصبه عتق عليهم إذا رد الموصي له الوصية لأنه دخل في ملكهم وإن كان لا يخرج من الثلث ففسد النكاح لأنها ملكت شيئا من رقبته ولو أوصى بعتق العبد ولا مال له غيره لم يفسد النكاح وسي للورثة في حصتهم إذا اعتقوه ولو مات العبد قبل الاعتاق بطلت الوصية فوات محل العتق ولو كانت البنت لم تأخذ مهرها فلها أن تبطل الوصية ويساع العبد في مهرها ولا يفسد النكاح وما فضل من ثمنه فهو ميراث ولو لم يكن عليه مهرها وكان على الميت دين مثل قيمة العبد أو أكثر يساع فيه ولا يفسد النكاح فإن رده المشتري بعيب بقضاء أو لا إرادي ما كان وإن رده بغير قضاء وسقط دين الميت بوجه ما بطلت وصية العبد وفسد النكاح وهذا البيع جديد وقد حدث في حق الثالث وكذلك لو لم يكن على الميت دين وجنى العبد جنابة فدفعه أو قدوه لم يفسد النكاح كذا في محيط السرخسي * ولو أوصى أن يساع أن يساع من رجل ولم يسم ثمنه فانه يساع منه بقيته لا ينقص منه شيء فإن شاء أخذ وإن شاء ترك كذا في المسبوط * وإذا مات عن ثلاثة أعبد قيمتهم على السواء ووارث واحد فقال لأحدهم لم يعتقك الميت ثم قال بل اعتقك ثم قال للثاني والثالث مثلثه اعتقوا بلا سعاية وكذلك لو بدأ بالعتق ثم بالانكار لأن الأقوال لا يبطل بالانكار بعده ولو قال لهم جميعا لم يعتقكم ثم قال بل اعتقكم جميعا سعوا في ثلثي قيمتهم استخصنا وكذلك لو قال اعتقكم الميت ثم قال لم يعتق أحد منكم ولو قال اعتقكم ثم قال لم يعتق هذا سعي في ثلثي قيمته وكل واحد من السابقين في نصف قيمته وإن قال لاخر بعده لم يعتقك عتق الثالث بلا سعاية وسعاية الأول والثاني بجهلها ولو قال اعتقكم ثم قال لم يعتق هذا ولا هذا ولا هذا اعتقوا وسي كل واحد في ثلثي قيمته ولو قال يا هذا لم يعتقك الميت ومكث ثم قال لا تحرب كذلك ثم قال اعتقكم اعتقوا وسي كل واحد في ثلثي قيمته ولو أنكر عتق واحد بعد واحد ثم قال لأحدهم اعتقك وسكت ثم قال للثاني والثالث كذلك عتق كل الأول ونصف الثاني وثلث الثالث كذا في محيط السرخسي * وإذا أوصى أن يعتق عنه نسمة وأوصى لاخر بالثلث فثلث ما له يقسم على الثلث وعلى ادنى ما يكون من قيمة النسمة كذا في المسبوط * ولو أوصى بأن يعتق عنه نسمة بمائة وثلاثة أقال من مائة لم يعتق عنه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يعتق عنه بالثلث وذكر في الجماع الصغير ولو أوصى بعتق نسمة بثلث ما له ففعل الوصي ثم لم ينجح دين استوعب الثلثين فالعتق عن الموصي وكذلك لو كان وصيا نصبه القاضي وبطله لو كان القاضي ففعل ذلك وأمينه ثم ظهر الدين بطل العتق ولا يكون القاضي أو أمينه يشتري بنفسه كذا في محيط السرخسي * ولو أوصى بأن يشتري عبد فلان فبعثت عنه فانه يشتري من ثلثه وإن امتنع صاحبه من البيع بالثلث أو قفا ثلث حتى يبيعه صاحبه فإن مات العبد فقد انقطع رجاء تنفيذ هذه الوصية لقوات محلها ف يرجع إلى الوارث ذلك أن كان سعي ما يشتري به من الثلث ولو أوصى إلى رجل أن يشتري له نسمة بهذه المائة بعينها فمعتقها من الثلث عنه فاشتري بها نسمة فاعتقها عنه ثم استحق رجل ثلاث المائة وبعضها والمحقه دين تكون المائة أكثر من ثلثه فالوصي ضامن لثلاث المائة فإن خرج للميت مال لم يعلم به من دين أو عين يكون ثمن النسمة الثالث من ذلك برئ الوصي من

الغلمان كذا في المنسوط * ولو اوصى بان يباع عبده فيشتري بتمنه عبد يعتق عنه فباعه الوصي واشتري بتمنه عبدا فاعتقه ثم وجدا بالاول عبدا فردد على الوصي ضمن الثمن فاذا باعه ثانيا من آخر فان باع بالثمن الاول جاز العتق عن الميت وان باع ما كثر أو أقل وكان العتق عن الوصي ويعتق عن الميت عتقا آخر بتمنه وهذا اذا رد العبد بالقضاء لانه فسخ في حق الكل فعاد العبد الى قديم ملك الميت لان الرقبة لا تراضى شرعا بعد في حق غير المتعاقدين فصار كأنه اشترى هذا العبد لنفسه شرعا بعد كذا في محيط السرخسي * ولو لم يرد العبد باليعيب ولكن اسحق رجح المشتري على الوصي بالثمن ولا يرجع على الورثة في نصيبهم بشئ ولو اوصى بان يشتري من ثلث ماله نسمة فتعتق عنه وماله ثلثا ثمة فاشترى الوصي بمائة نسمة فاعتقها وأعطى الورثة مائتين فاستحققت النسمة وردت في الرق وقبض الوصي بالمائة ليشتري بها نسمة أخرى فتلف منه المائة فانه يرجع على الورثة ثلث ما اخذوا ليشتري بها نسمة في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وما تقدم من المقاسمة باطل ما لم يحصل مقصود الوصي وفي قولهما مقاسمة الوصي الورثة جائرة ولا يرجع فيما اصاب الورثة بشئ وقد بطلت الوصية ولو اوصى أن يشتري له نسمة بعينها فتعتق عنه فاشترى الوصي شجاعت فقد بطلت الوصية وكذلك لو جئت جنابة قبل ان تعتق فدفعت بها بطلت الوصية ولو فداها الورثة كانوا مطمئعين في الفداء ويعتق عن الميت ولو اوصى يعتق أمة له فخرج من ثلثه كان حالها كذلك فان ولدت النسمة أو الامة قبل ان تعتق فالولد رقيق للورثة وان كانت النسمة والامة ذات رحم محرم من الورثة لم تعتق بذلك حتى تعتق من الميت ولو اعتقها ببعض الورثة عن نفسه كان العتق عن الميت وكذلك لو قال ان دخلت الدار أو قال بعد موتي لم تكن مدبرة ولكنها تعتق عن الميت ان دخلت الدار أو مات القائل ولو قال لها الوارث أنت حرة على الف درهم ان قبلت فقبلت فهي حرة بغير شئ ولو اوصى أن يعتق نسمة عن شئ واجب عليه من ظاهر أو غيره فانها تعتق من ثلثه كالتطوعات وكذلك ان كاة وجهه الاسلام ولو اوصى يعتق نسمة فاشترى له أو يعتق أمة له فخرج من الثلث فمضى عليه جنابة فالارث للورثة ولو زوجها لم يجز ولو اوصى الى رجل ببيع عبده هذا ويتصدق بتمنه على المساكين فباعه الوصي وقبض الثمن فهلك عبده ثم استحق العبد قال كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى مرة يقول بضع الوصي ولا يرجع على احد بشئ ثم يرجع وقال يرجع الوصي بما يضمن من الثمن من مال الميت وهو قولهما كذا في المنسوط *

*(فصل الوصايا اذا اجتمعت فالتث لا يخلو اما أن يبع كل الوصايا أو لا يبع الكل فان كان يبع الكل تنفذ الوصية من الثلث في الكل سواء كانت الوصايا لله تعالى بان كانت الوصية بالقرب من الوصية بالحق الغرض وان كاة والصوم والصلاة والكفارة والتذوق وصدة الفطر والوصية ونحو التطوع وصوم التطوع ونبأ المساكين والنسمة ونحو البدنة ونحو ذلك أو كانت للعباد كالوصية لزيد وبكر وخالد وكذلك لو كان الثلث لا يبع الكل لكن الورثة اجازت فاما اذا كان الثلث لا يبع ولم تجز الورثة فالوصايا لا يخلو اما ان كانت كلها لله تعالى وهي الوصية بالقرب أو كان بعضها لله تعالى والبعض للعباد أو كان الكل للعباد فان كان الكل لله تعالى فلا يخلو اما أن يكون الكل فرائض أو واجبات أو قوافل واجتمع في الوصايا من كل جنس من الفرائض والواجبات والتطوعات فان كان الكل فرائض متساوية بدأ بما قدمه الموصي كذا في البدائع * واذا اوصى بالحق مع ان كاة سيدا بحجة الاسلام وان أخر الحج في الوصية لغضا وفي كفارة القتل مع كفارة اليمين بدأ بما بدأ الميت به وفي عتق كفارة الفطر وكفارة قتل المحض سيدا بكفارة القتل كذا في خزائن المفتين * وقالوا في الحج وان كاة انهما يقدمان على الكفارات والكفارات مقدمة على صدقة الفطر وصدقة الفطر مقدمة على

الوصية وإن كانت الاخصه أيضا واجبة عندنا لكن صدقة الفطر متفق على وجوبها والاخصه وجوبها محل الاجتهاد فالتفق على الوجوب أقوى فكانت البداية بها أولى وكذا صدقة الفطر مقدمة على كفارة الفطر في رمضان وقالوا إن صدقة الفطر تقدم على المذذوبه والمذذوبه مقدم على الاخصه والاخصه مقدمة على التوافل هذا الذي ذكرنا إذا لم يكن في الوصايا اعتناق منجز أو اعتناق في مرض الموت أو اعتناق معلق بالموت وهو التدبير فإن كان يقدم ذلك لأن الاعتناق المنجز والمعلق بالموت لا يحتل الفسخ فكان أقوى يقدم أوصى بحجة وجوه القرب ومصالح مسجدينه وأوصى بوصايا أخر لا أقوم بأعيانهم وضاق الثلث عن ذلك فانه يقسم الثلث على الوصايا كلها فأصاب الأعيان أخذ كل واحد منهم ما يخصه من ذلك بما أصاب القرب وليس فيها واجب غير الحج بدئ بالحج فان استغرق الحج جميع ذلك بطل ما سواه وإن بقي من الحج شيء بدئ بالذي بدأ به الميت الأول فالأول وإن لم يكن الميت بدأ بشيء منها وزع عليها بالحصص كذا في خزائن المعتبرين * وأما الوصية بالاعتناق فان كان اعتناقا واجبا في كفارة فحكمه حكم الكفارات وقد ذكرنا ذلك وإن لم يكن واجبا فحكمه حكم الوصايا بالتفعل بهامن الصدقة على الفقراء وبناء المسجود وخرج التطوع ونحو ذلك وإن كانت الوصايا بعضها لله تعالى وبعضها للعباد فان كان أوصى أقوم بأعيانهم يتضاربون بوصاياهم في الثلث ثم ما أصاب العباد فهو لهم لا يتقدم بعضهم على بعض وما كان لله تعالى يجمع ذلك فيبدأ أمنها بالفرائض ثم بالواجبات ثم بالتوافل وإن كان مع الوصايا لله تعالى وصية لواحد معين من العباد فانه يضرب بما أوصى له به مع الوصايا بأقرب ويحصل كل جهة من جهات القرب منفردة بالضرب فان قال ثلث مالي في الحج والزكاة والكفارات ولز يدفان الثلث يقسم على أربعة أسهم سهم للموصى له وسهم للحج وسهم للزكاة وسهم للكفارات كذا في البدائع * ولو أوصى بأن يحج عنه من ثلث ماله سنة جماعة أحجوا في سنة واحدة وكذلك عتق النسمة والصدقة على المساكين كذا في محيط السرخسي * فاما إذا كانت الوصايا كلها لله ادفانه يقدم الأقوى فالأقوى ولا يبدأ بما بدأ به الميت حتى قيل لو كان من الوصايا اعتق منفذ مكان مقدما على غيره من الوصايا فاما إذا استوت في القوة فانهم يقاسمون ومعناه أن يضرب كل واحد بحقه في الثلث ولا يبدأ بما بدأ الميت وإن كانت كلها توافل وليس شيء منها عينا بأن أوصى أن يحج عنه تطوعا أو أوصى بأن يعتق عنه نسمة ولم يعينها تطوعا أو أوصى بأن يتصدق عنه على الفقراء لا بأعيانهم فانه يبدأ بما بدأ به الميت نص محمد رحمه الله تعالى على هذا في ظاهر الرواية وكذلك الوصية بعق النسمة لا يعينها محتم لله تعالى لا للعبد كذا في المحيط * رجل أوصى بأن يعطي مائة درهم للفقراء ومائة للأقرباء وأن يعطى الفقراء المترك من الصلاة فأتوا عليه صلاة شهر وثلث ماله لا يبلغ جميع وصيته قال الشيخ الإمام محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يقسم الثلث على مائة للفقراء ومائة للأقرباء وعلى قيمة ما يبلغ من قيمة الطعام لكل صلاة منون من الخنطة فما أصاب الأقرباء أعطوا من ذلك وما أصاب الفقراء والطعام أدى الطعام ويحصل نقصان في حصة الفقراء كذا في فتاوى قاضي خان * من أوصى بحجة الاسلام أحجوا عنه رجلا من بلده يحج راكبا فان تلغ وصيته النفقة أحجوا عنه من حيث تبلغ ومن خرج من بلده حاجا فأتوا في الطريق وأوصى أن يحج عنه يحج عنه من بلده عنداني حنيفة وزفر رحمهما الله تعالى وعندني يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يحج عنه من حيث بلغ استحسانا وعلى هذا الخلاف إذا مات الحاج عن غيره في الطريق كذا في السكافي والله أعلم

﴿الباب السادس في الوصية للأقارب وأهل البيت والمجيران﴾

﴿فان واليتامى والموالى والشيعية وأهل العلم والمحدث وغيرهم﴾

اعتبر أبو حنيفة رحمه الله تعالى في استحقاق هذه الوصية أربع شرائط أحدها أن يكون المستحق
مثنى فصاعدا والثاني أنه يعتبر بالأقرب فالأقرب ويكون الأب بعد محجوباً بالأقرب كما في الميراث
والثالث أن يكون ذارح محرم من الموصى حتى أن ابن العم لا يستحق هذه الوصية والرابع أن لا يكون
عن برث من الموصى ويستوى فيه الرجال والنساء هكذا في محيط السرخسي * ويستوى فيه
الكافر والمسلم والذَكَر والأنثى والمحرم والعبد والصغير والكبير وعندهما يدخل في الوصية كل قريب
ينسب إليه من قبل الأب أو من قبل الأم إلى أقصى أب له في الإسلام ويستوى فيه الأقرب والأبعد
والواحد والجماعة والكافر والمسلم وهل يشترط إسلام الأب الأقصى قال بعضهم يشترط وقال بعضهم
لا يشترط لكن يشترط أدراكه للإسلام ويكون معروفاً بعد الإسلام حتى أن علوي الوصي لذوي
قربته من شرط الإسلام يصرف الوصية لآل أولاد على رضى الله عنه لآل الأولاد أي طالب ومن لم
يشترط يصرفها إلى الأولاد أي طالب يدخل فيها أولاد عقيل وجعفر ولا يدخل أولاد عبد المطلب
بالإجماع لأنه لم يدرك الإسلام ولا يدخل الوارث بالإجماع كذا في الزيارات للعقابي * وعندنا في
حنيفة رحمه الله تعالى لو كان القريب واحداً يستحق نصف الوصية كذا في محيط السرخسي * رآداً
لم يدخل الوالد والولد في هذه الوصية فهل يدخل فيها المجد وولد الولد كذا في الزيارات أنهم لا يدخلون
ولم يذكر فيه خلافاً وذكر الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنهم لا يدخلون وهذا
روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو الصحيح فإن ترك عمن وخالفهم وليسوا بورثته بأن مات وترك
ابنًا وعمين وخالفهم فالوصية للعمين لا للقبائل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما تكون
الوصية بين العمين والخالفين أربعة ولو كان له عم واحد وخالفهم نصف الثلث وللخالفين النصف
الأخرو عندهما يقسم الثلث بينهم اثلاثاً وإن كان له عم واحد ولم يكن له غيره من ذري أرحم المحرم
فنصف الثلث لعمه والنصف يرد على ورثة الموصى عنده وعندهما يصرف النصف الآخر لذي
الرحم الذي ليس بمحرم كذا في البدائع * ترك عماً وعمة وخالفهم فالوصية للعم وعمة بينهما
بالسوية لاستواء قربتهما كذا في الهداية * إذا وصى لذى قربته أولاداً رحمه يستحق الواحد
الكل حتى لو ترك عماً وخالفهم الثلث كله للعم عنه كذا في محيط السرخسي * والوصية للقربة
إذا كانوا لا يوصون اختار المشايخ رحمهم الله تعالى في جوازها قال بعضهم إنها باطلة وقال محمد
ابن سلة إنها جائزة وعليه القوي كذا في التتارخانية * ولو وصى لاهل بيته يدخل فيه من جمعه
وأباهم أقصى أب في الإسلام حتى أن الموصى لو كان علوياً يدخل في هذه الوصية كل من نسب إلى علي
رضي الله عنه من قبل الأب وإن كان عباسياً يدخل فيها كل من نسب إلى عباس رضي الله عنه من
قبل الأب سواء كان بنفسه ذكراً وأنثى بعد أن كانت نسبته إليه من قبل الأب أو لا يدخل من كانت نسبته
إليه من قبل الأم وكذلك لو وصى لنسبه أو حسيه فهو على قربته الذين ينسبون إلى أقصى أب له
في الإسلام حتى لو كان أباً أو عملاً غير دينه دخلوا في الوصية لأن النسب عبارة عن نسب إلى الأب دون
الأم وكذلك المحب فان الماشعبي إذا تزوج أمة فولدت منه ينسب الولد إليه لا إلى أمه وحسبه أهل
بيت أبيه دون أمه فثبت أن المحب والنسب محتملان بالأب دون الأم وكذلك إذا وصى لمجنس فلان
فهم بنو الأب وكذلك الصمة عبارة عن المجنس وكذلك الوصية لآل فلان هي منزلة الوصية لاهل
بيت فلان ولا يدخل أحدهم قرابة الأم في هذه الوصية كذا في البدائع ولو وصت المرأة لنفسها
ولا هل بيتها لا يدخل ولدها لأن ولدها ينسب إلى أبيه لا إلى أمه إلا إذا كان زوجها من عشيرتها
كذا في الزيارات للعقابي * وإذا وصى بثلث ماله لاهله أو لاهل فلان فالوصية للزوجة

خاصة دون من سواها قياساً إلا أنا استحسننا وجعلنا الوصية لكل من يكون في عياله ونفقته ويضعه
 بيته ولا يدخل تحت الوصية محالكم ولو كان أهله ببلدين أو في بيتين دخلوا تحت الوصية لعموم
 اللفظ كذا في التتارخانية * ولو أوصى لأخوته الثلاث المتفرقين وله ابن جازت لهم الوصية بالسوية
 أملاً لأنهم لا يرثون مع الابن فإن كانت له بنت جازت الوصية للأخ لأب والأخ لأب وتبطل الوصية للأخ
 لأب وأم لا يرث مع البنت ولو لم يكن له ابن ولا بنت كانت الوصية كله للأخ لأب لأنه لا يرثه وتبطل
 الوصية للأخ لأب وأم والأخ لأب لأنهما يرثانه وإذا ماتت المرأة فتركت زوجاً وأوصت بنصف مالها
 لأجنبي كان لا ينهي نصف مالها وللزوج ثلث المال والسدس لبيت المال لأن الأجنبي يأخذ ثلث
 المال أولاً بلا منازعة يبقى ثلث المال يأخذ الزوج نصف ما بقي وهو الثلث يبقى ثلث المال فيأخذ
 الأجنبي تمام وصيته وهو السدس يبقى السدس فيكون لبيت المال ولأوصت ثلثها بنصف المال
 ثم ماتت وتركت زوجاً يأخذ الزوج نصف مالها لأن الميراث مقدم على الوصية للقاتل ثم يأخذ القاتل
 نصف المال ولا شيء لبيت المال ولو أوصت المرأة نصف مالها لزوجها ولم توفص وصية أخرى كان
 جميع مالها للزوج النصف بحكم الميراث والنصف بحكم الوصية وإذا مات الرجل وترك امرأة وليس له
 وارث غيرها وأوصى لأجنبي بجميع ماله ولا يرثه جميع ماله يأخذ الأجنبي ثلث المال بلا منازعة
 وللأربعة ما بقي وهو السدس بحكم الميراث ويبقى نصف المال يسكون بينها وبين الأجنبي نفقين
 ولو أن امرأة ماتت وأوصت بجميع مالها لزوجها وليس لها وارث سواه وأوصت بجميع مالها لأجنبي
 أو أوصت لكل واحد منهما بنصف المال يأخذ الأجنبي أولاً ثلث المال بمنازعة يبقى ثلث المال
 للزوج نصف ذلك لأن الوصية بقدر الثلث للأجنبي مقدمة على الميراث يبقى ثلث المال يكون ذلك بين
 الزوج والأجنبي أملاً لأن الثلث ذلك يكون للأجنبي وثلثه للزوج كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال
 أوصيت بثلث مالي لقراي وقبرهم (قال) هو كله للقراية ولا يرث منه أي الوزيرة شيء كأنه قال لقراي
 ولبنى آدم قال محمد رحمه الله تعالى ولو أوصى لأخوانه بثلث ماله فهم الذين كانوا يعرفون بأخانه
 وينسبون إليه ولو أوصى بثلث ماله لمحشمة فحشمه كل من كان بعوله وتجرى نفقته فلا يدخل في ذلك
 ولده ووالده ولا زوجته ولا أمهات أولاده ومذبره ورقيقه ويدخل فيه سائر قرابته كذا في خزائن
 المفتين * ولو أوصى لقومه أو لعترته لم يحجز إلا أن يقول لقرايهم ولا يدخل موالهم ولو أوصى أقدمائه
 فهو من يعصبه من ثلاثين سنة كذا في محيط السرخسي * قال وإذا أوصى بثلث ماله لبني فلان
 فهذا على وجهين إما أن كان فلان أبا قبيلة يعني أبا جماعة كثيرة كقيم لبني غيم وأسدي لبني أسد
 أو كان فلان أبا خاصاً من بني جماعة كثيرة وأعلم بأن أول الأسامي في هذا الباب الشعب بفتح الشين
 ثم القبيلة ثم العمارة ثم البطن ثم الفخذ ثم الفصيلة فخصر لقر يش شعب وكانه قبيلة وقر يش عمارة
 وقصى بطن ومهاشم أبوجه الذي صلى الله عليه وسلم فخذ والعباس فصيلة هكذا كرشج الإسلام
 رحمه الله تعالى بيان هذه الجملة فبما إذا أوصى لبني كانه وهو أبو قبيلة لا تدخل تحت الوصية أولاده مضر
 ويدخل أولاد كناية إلى الفصيلة وأولاد ما إذا كانوا يصحون وإذا أوصى لبني قر يش وقر يش عمارة فانه
 لا يدخل تحت الوصية أولاد مضر وكانه ويدخل أولاد قر يش وقصى وأولاد قصي ومهاشم وأولاده
 والعباس وأولاده وإذا أوصى لبني قصي وهو بطن اقبيلة فانه لا يدخل تحت الوصية أولاد مضر وكانه
 وأولاد قر يش ويدخل من دونهم وإذا أوصى لبني مهاشم الذي هو فخذ فانه لا يدخل تحت الوصية من
 فوقهم ويدخل من دونهم من أولاد الفصيلة وإذا أوصى لبني فصيلة قر يش فانه يدخل تحت الوصية
 أولاد العباس وأولاد أبي طالب وأولاد علي ولا يدخل من فوقهم وإذا عرفنا هذه الجملة جئنا إلى المسئلة

التي مر ذكرها وهو ما إذا أوصى بثلاث ماله لبني فلان وفلان أبو القبيلة وله أولاد ذكرور واناث فان
ثلاث ماله يكون بين الذكور والاناث من أولاده بالسوية اذا كانوا يحصون بالاجماع وان كن اناثا
كلهم لم يذ كر هذا في الكتاب قالوا ينبغي أن يكون الثلث لهم وان كانوا ذكورا كلهم يستحقون
واما اذا كان فلان ابا خاصا وله اولاد واولاده ذكور كلهم فان ثلث ماله لهم وان كان اولاده اناثا كلهم
لا شيء لهم واما اذا كان اولاد فلان ذكورا واناثا اختلفوا فيه قال ابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله تعالى
الوصية للذكور منهم دون الاناث فان لم يكن لفلان اولاد لصلبه وكان له اولاد اولاد دخل يدخلون تحت
الوصية ان كان له اولاد بنات فانهم لا يدخلون تحت الوصية هذا اذا أوصى لبني فلان فاما اذا أوصى
لولد فلان ولفلان بنات لا غير دخلن تحت الوصية وان كان لفلان بنون وبنات فالثالث بينهم عندهم
جميعا ويكون ثلث ماله بينهم بالسوية لا يفضل الذكور على الاناث (قال) فان كانت له امرأة حامل
دخل ماني بطنها في الوصية ايضا ولا يدخل اولاد الا ولاد تحت هذه الوصية وهذا اذا كان ابا خاصا
فاما اذا كان هو ابو فخذ فأولاد الا ولاد يدخلون تحت الوصية حال قيام ولد الصلب وان لم يكن له ولد
الا ولاد واحد كان الثلث كله له بخلاف ما لو أوصى لا ولاد فلان وله ولد واحد فانه يستحق النصف واذا
أوصى لا ولاد فلان وليس لفلان اولاد الصلب يدخل تحت الوصية اولاد البنين وهل يدخل فيه اولاد
البنات ففيه روايتان كذا في المحيط * ومن أوصى لورثة فلان فالوصية بينهم للذكور كمثل حظ الانثيين
كذا في الهداية * ولو أوصى لورثة فلان يدخل تحت الوصية اولاد البنين وهل يدخل اولاد البنات
ففيه روايتان بعض مناشئنا قالوا الروايتان في دخول بنى البنات اما بنات البنات فلا يدخلن تحت
الوصية رواية واحدة كذا في الذخيرة * واذا أوصى لبنات فلان وله بنون وبنات فالوصية للبنات
خاصة وان كان له بنون وبنات بنين فالوصية لبنات بنيه ولولم يكن له الابنات بنات لا يدخلن
في الوصية وهذا على احدى الروايتين عند طائفة المشايخ رحمهم الله تعالى وعند بعض المشايخ على رواية
واحدة فان سمي شيئا يعرف به انه اراد به بنات البنات بأن قال ان لفلان بنات وقدمات أمهاتهن
فأوصيت لبناته دخل تحت الوصية بنات البنات باتفاق الروايات بخلاف بين المشايخ اذا أوصى
لاباء فلان وفلان ولهم اباة وامهات دخلوا في الوصية ولولم يكن لهم اباة وامهات وانما لهم اجداد وجدات
فانهم لا يدخلون في الوصية واذا أوصى لا كابر ولد فلان وفلان ابنان احدهما ابن عشرين
والاخر ابن اثنتي عشرة سنة فهذه من جملة لا كابر واذا أوصى الرجل لبني فلان وفلان فخذوا بطن
أولاده فهذا على وجهين اما أن يكون بنو فلان يحصون اولادهم فان كانوا يحصون تحت الوصية
سواء كانوا أغنياء أم فقراء وان كانوا لا يحصون فان كانوا فقراء جازت الوصية وان كانوا أغنياء
وفقراء أو غنياء أم فقراء لا يعرفون ولا يحصون قال اصحابنا رحمهم الله تعالى الوصية باطلة كذا في المحيط *
ولو قال اوصيت بثلاث مالى لبني فلان وهم خمسة فاذا هم ثلاثة أو اثنان فالثالث لهم ولو قال لابني فلان فاذا
له ابن واحد كان له نصف الثلث ولو قال لابني فلان زيد وعمرو فاذا له ابن واحد فله ثلث الكل
ولو قال اوصيت لبني فلان وهم ثلاثة بثلاث مالى فاذا هم خمسة فالوصية لثلاثة منهم والخمرا الى ورثته فان
أوصى معهم لا خرفه الرابع ولو قال اوصيت بثلاث مالى لبني فلان وهم خمسة ولفلان بثلاث مالى فاذا
للاول بنون ثلاثة كان الاخير شريكا بالربع كذا في محيط السرخسي * روى عن ابي يوسف
رحمه الله تعالى في رجل أوصى بثلاث ماله لرجل مسمى وأخيرا لموصى أن ثلث ماله ألف وقال هو هذا
فاذا ثلث ماله أكثر من ألف فان ابا حنيفة رحمه الله تعالى قال له الثلث من جميع ماله والتسعة التي
سميت باطلة لا ينقص الوصية خطأ في ماله انما غلط في الخطاب ولا يكون رجوعا في الوصية وهذا قول

أبي يوسف رحمه الله تعالى (قال) ولوقال أوصيت بغني كلها وهي مائة شاة فأذا هي أكثر وهي تخرج من الثلث فالوصية جائزة في جميعها ولوقال أوصيت له بغني وهي هذه وله غنم غيرها فخرج من الثلث فان هذا في القياس مثل ذلك ولكن ادع القياس في هذا وأجعل له الغنم التي سوى من الثلث ولوقال قد أوصيت لفلان بريقتي وهو ثلاثة فأذا هم خمسة جعلت الخمسة كلهم في الثلث كذا في البدائع * رجل أوصى بثلاث ماله للثلاثة ونحوي آل محمد صلى الله عليه وسلم للفقيرين بلدة كذا قال أبو القاسم رحمه الله تعالى هذه الوصية باطلة في القياس اذا كانوا لا يحصون وفي الاستحسان يجوز ويكون للفقراء منهم قياسا على الثاني قال والشيعة هم الذين يعرفون بالليل اليهم وجعلوا موسمين بذلك دون غيرهم وهذا الذي يقع فيهم الموصى رجل أوصى بثلاث ماله بجيرانه قال بعضهم ان كانوا يحصون يقسم على أغنيائهم وفقرائهم وكذا وقال لاهل مسجد كذا ولواوصى بأن يخرج من ثلث ماله لجاري مكة قال الشيخ الامام أبو نصر رحمه الله تعالى الوصية جائزة فان كانوا لا يحصون بصرف اهل الحاجة وان كانوا يحصون قسمت على رؤسهم وحدا لا حصه عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان كانوا لا يحصون الا بكباب وحساب فهم لا يحصون وقال بشر ليس لهذا وقت وقيل اذا كان لا يحصون الموصى حتى يولد فهم مولودا وموت فهم أحد فانهم لا يحصون وقال محمد رحمه الله تعالى اذا كانوا أكثر من مائة فهم لا يحصون وقال بعضهم هو قوض الى رأى القاضي وعليه الفتوى والا بما قال محمد رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضي خان * قال محمد رحمه الله تعالى واذا أوصى لثلاثي بنى فلان وثلاثي بنى فلان ممن يحصون فانه تصح الوصية وبصرف الى كلهم كالأوصى لثلاثي هذه السكة أو لثلاثي هذه الدار ويستوى فيه الغني والفقير وان كان لا يحصى يساماهم فالوصية جائزة وتصرف الوصية الى الفقراء منهم ولواوصى بثلاث ماله لاهل بنى فلان ومن يحصون أو لا يحصون فالوصية جائزة وانما جازت الوصية هنا على كل حال فان كن يحصون بصرف البيت وان كن لا يحصون بصرف اهل من قدر عليهم منهم وادنى ذلك الواحدة عندهم وعند محمد رحمه الله تعالى ثلثان اذا أوصى بجيرانه أو بجيران فلان وبجيرانه لا يحصون فالوصية باطلة وكذلك اذا أوصى لاهل مسجد كذا ولاهل مسجد كذا كذا في التتارخانية * ولواوصى لزوج بناته يتناول الزوجة عند الموت وكذا المعتدة عن طلاق أمه البائنة فلا ولا يشاء في الغني والفقير ان كانوا يحصون والافعل الفقراء وكذا العبيان والزمنى والنارمون وابناء السبيل وأهل السجون والغزاة والارامل ان كانوا يحصون فعلى الغني والفقير وان لم يحصوا فعلى الفقراء وكذا العبيان والارامل التي بلغت وحومت ولا زوج لها والشاب والغني من خصة عشر اثنى عشر أو أربعين لأن يغلب عليه الشيب قبل ذلك والكهل من ثلاثين أو أربعين الى ستين الا ان يغلب عليه الشيب قبله والشيخ من تحسب والقلام مادون خمسة عشر الى ان يحتمل والعقب من يعقب أباه بعد موته وكذا لورثه كذا في خزائن المفتين * ومن أوصى بجيرانه فهم الماصقون لداره عندنا خيفة ورزير رحمه الله تعالى وهذا قياس وفي الاستحسان وهو قوضا الوصية لكل من يسكن بمحلة الموصى ويجمعهم مسجد المحلة ويستوى فيه الساكن والمالك والذكر والانثى والمسلم ولذمي والصغير والكبير ولا يدخل فيه العبيد والامام والمدرسون واقهات الاولاد والمكاتب يدخل كذا في الزايدات والمخط من غير ذكر خلاف كذا في الكافي * قال محمد رحمه الله تعالى رجل أوصى لرجل من جيرانه بمائة درهم ثم أوصى بجيرانه بماله يتقربا أوصى لهذا وفيما يصيبه مع الجيران فيدخل الاقل في اكثر كذا في محيط المرخصي * ولواوصى لعبيان بنى فلان أو لثلاثي بنى فلان ان كانوا لا يحصون فالوصية لفقرائهم واغنيائهم وذكرهم وان كانوا

قوله فان كن يحصون
هكذا في الطبع الاول
وكذا ما بعده

لا يحصون فالوصية للفقر اعنتهم ولو اوصى لشبان بنى فلان أو لامي بنى فلان أو لثيهم أو لأكبارهم صح
 في الأصحاء والألا ولو اوصى لمواليه وله معتقون ومعتقون فالوصية باطله إلا أن يبين ذلك في حسابه
 ويدخل في الوصية للموالي من اعتقه في الصحة والمرض ولا يدخل مدبره وأمهات أولاده ولوقال
 لعبدان لم اضر بك فانت حر فمات قبل ضربه دخل في الوصية ولو كان الموصى رجلا من العرب
 فأوصى لمواليه بثلث ماله صح الوصية ويدخل فيه الأسفل مع ولده ولا يدخل فيه مولى المولاة
 ومعتق المعتق وإن لم يكن له موال ولا أولاد الموالى فالثالث لمولى مواليه كذا في الكافي * فان بقي
 من مواليه الذين اعتقهم أو من أولادهم اثنان فصاعدا وله مولى مواليه فالثالث للآخرين فصاعدا وإن
 أوجب الوصية لهم باسم الجمع ولم يبق من مواليه ولا من أولاد مواليه الا واحد كان له نصف الثلث
 والنصف الآخر يرد على الورثة كذا في المحيط * ولو اوصى لمولى بنى فلان بفخذ يحصرون دخل فيها
 المعتق ومعتق المعتق ومن علق عقه بعدم ضربه ولا يدخل المدبر وأم الولد كذا في الكافي *
 وفي فتاوى الفضل إذا أوصى لمواليه ولهذا الموصى أمة معتقة اعتقها الموصى فولدت ولدا دخل ولدها
 تحت الوصية إذا لم يكن الأب معتق غير الموصى فان كان أبوه لمعتقة الموصى عريبا لا يدخل لولده في
 الوصية بخلاف وإن كان أبوه أو لولده رجلا من الموالى من غير العرب معتق قوم فان الولد يكون مولى
 لمولى الأم عندها خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى فلو أن رجلا أوصى بثلث ماله لمواليه وليس له
 موال اعتقهم ولا أولاد الموالى ولا موالى الموالى وانما له مولى ابيه أو مولى ابنته فلا شيء له من الوصية
 ولو لم يكن للثلاث الاموال اسلموا على يديه ووالده كان الثلث لهم فان كان معهم موال اعتقهم الموصى
 أو أولاد مواليه فان في القياس ان يكونوا سواء وفي الاستحسان الثلث هؤلاء مدون مولى المولاة كذا
 في التتارخانية * وفي نوادر شرع من أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل أوصى لأمهات أولاده
 وله أمهات أولاد اعتق في حياته ومهات أولاد اعتق بموته فالوصية لا تكون الا في التي اعتق بموته
 وإن لم يكن له الا أمهات أولاده اعتق في حياته فالوصية لمن ولو اوصى لأمهات أولاده بألف لمواليه
 بألف وله أمهات أولاد اعتق في حياته ومواليات سواء اعتبر كل فريق على حدة كذا في المحيط *
 ومن أوصى لاصهاره فالوصية لكل ذي رحم محرم من امرته وكذا يدخل فيه كل ذي رحم محرم من
 زوجة ابيه وزوجة كل ذي رحم محرم منه لان لكل اصهار وانما يدخل تحت الوصية من كان صهرا
 للموصى يوم موته بأن كانت المرأة منكوحه له عند الموت أو معتدة عنه بطلاق رجعي لان المعتبر حالة
 الموت حتى لو مات الموصى والمرأة في نكاحه أوفى بمذته من طلاق رجعي فان صهر يستحق الوصية وإن
 كانت في عدة من طلاق بائن أو ثلاث لا يستحقها ومن أوصى لاحتبائه فالوصية لكل زوج ذات رحم
 محرم منه كزواج البنات والاختوات والعلمات والمخالات وكذا كل ذي رحم محرم من أزواج هؤلاء
 كذا ذكر محمد رحمه الله تعالى لان الكل يسمى تحتنا كذا في الكافي * قال مشايخنا رحمه الله
 تعالى وهذا بناء على عرف أهل الكوفة وأما في سائر البلدان فاسم المختن ينطق على زوج البنت
 وزوج كل ذي رحم محرم منه ولا ينطق على ذي رحم محرم من أزواج هؤلاء وامرأة للعرف كذا
 في المحيط * ولا يكون الاختان من قبل نساء لموصى يريد به أن امرأة الموصى إذا كانت لها بنت من
 زوج آخر ولها زوج تزوج ابنتها الا يكون تحتنا للموصى كذا في التتارخانية * وذو وصى بنته
 لعقرا من بنى فلان وهم لا يحصون دخل مواليتهم وموالى مواليتهم وموالى الموالاة وحلفاؤهم وعديدهم يقسمه
 بين من يقدر عليه منهم بأسوية والحليف من والى قوما ويقول لهم انا أسلم وبخلف هي ذلك ويحلفون
 له على الموالاة والعديد من غيرهم منهم بغير حلف وإن أعطى الكل واحدا منهم جازع أو في يوسف رحمه

الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يعطيه اثنين فصاعدا وان كان فلان ابنا خاصا وليس بأبي قبيلة ولا فخذ فالثلث لسنه عليه ولم يدخل المولى والمخليف في الوصية كذا في محط السرخسي *
سئل الفقيه ابو جعفر عن رجل اوصى لا ولا درسول الله صلى الله عليه وآله فذكر ان نصير بن يحيى كان يقول الوصية لا ولا الحسن والحسين رضي الله عنهما ولا يكون لغيرهما واما العمرة فعمل يدخلون في هذه الوصية قال يتقرر كل من كان ينسب الى الحسن والحسين رضي الله عنهما ويكمل بهما يدخل في هذه الوصية ومن لا ينسب اليهما ولا يتصل بهما لا يدخل في هذه الوصية واذا اوصى للعلوية فقد حكم عن الفقيه أبي جعفر انه لا يجوز انهم لا يحصون وليس في هذا الاسم ما ينبي عن الفقراء والحاجة ولو اوصى لفقراء العلوية يجوز وعلى هذا الوصية للفقهاء لا يجوز ولو اوصى لفقراء انهم يجوز وكذا لو اوصى لطلبة العلم لا يجوز ولو اوصى لفقراء انهم يجوز قال الشيخ الامام شمس الاثمة المحلواني رحمه الله تعالى كان اتاخي الامام يقول على هذا القياس اذا اوصى لعلوية علم كورة كذا اطلبة علم كذا يجوز ولو اعطى الوصى واحدا من فقراء طلبة العلم اوصى فقرراء العلوية جاز عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى لا يجوز الا اذا صرف الى اثنين منهم فصاعدا واذا اوصى لفقراء الفقهاء حكم عن الفقيه أبي جعفر انه قال الفقيه عندنا من بلغ في الفقه الغاية القصوى وليس المتفقه ببقية وليس له من الوصية نصيب اذا اوصى لاهل العلم ببلدة كذا فانه يدخل فيه اهل الفقه اهل الحديث ولا يدخل من يتكلم بالحكمة وهل يدخل فيه المتكلمون لا ذكر هذه المسئلة بصافي الكتب وعن أبي تاسم أن كتب الكلام ليست كتب العلم يعني في العرف ولا يسبق الى الفهم فلا يدخل تحت مطلق الكتب وعلى قياس هذه المسئلة لا يدخل في هذه الوصية المتكلمون واذا اوصى ثلث ماله لفقراء طلبة العلم من اصحاب الحديث الذين يحتفلون الى مدرسة منسوبة اليهم في كورة كذا لتعلم الفقه فهذه الوصية لا تقيد شيئا لاصحاب الشافعي رحمه الله تعالى الذين يحتفلون الى مدرسة منسوبة اليهم لتعلم الفقه اذا لم يكونوا من جهة اصحاب الحديث واسم اصحاب الحديث لا يتناول شفعوى المذهب لا بحالة وانما يتناول من يقرأ الاحاديث ويجمعها ويكون في طلب ذلك سواء كان شفعوى المذهب او حنفي المذهب او غير ذلك ومن كان شفعوى المذهب الا انه لا يقرأ الاحاديث ولا يجمع ولا يكون في طلب ذلك لانه اوله اسم اصحاب الحديث كذا في المحيط * عن محمد رحمه الله تعالى رجل اوصى لفلان ولبنى تميم قال كل الثلث يكون لفلان ولا شيء للبنى تميم لانه صار كأنه قال لفلان وللمولى اذا كانوا لا يحصون والوصية لهم باطالة ولو قال ثلث مالى لفلان ورجل من المسلمين فنصف الثلث لفلان لا غير وكذا لو قال ثلث مالى لفلان وعشرة من المسلمين فجزء من احد عشر جزءا يكون لفلان ولا شيء للمسلمين كذا في فصول قاضي خان * والله اعلم

*(الباب السابع في الوصية بالسكنى والخدمة والقرعة وغلة) *

*(العبيد وغلة البستان وغلة الارض وتظهر الدابة وغيرها) *

يجب أن يعلم بأن الوصية بخدمة الرقيق وسكنى الدور وبغلة الرقيق والدور والارضين والبساتين جائزة في قول علماء ائمتنا رحمهم الله تعالى واذا حازت الوصية بالخدمة فنقول اذا اوصى الرجل بخدمة عبده سنة ولا مال له غيره فهذا على وجهين اما أن تكون السنة بعينها بأن قال اوصيت بخدمة هذا العبد مثلا سنة سبعين واربعمئة او كانت بغير عينها بأن لم يقل سنة كذا وكل وجه من ذلك على وجهين اما ان كان العبد يخرج من ثلث ماله أو لا يخرج من ثلث ماله فان اوصى له بخدمة عبده في سنة بعينها ان مضت تلك السنة بعينها قبل موت الموصي بطلت الوصية وان مات الموصي بعد ما مضى من السنة التي

عنها بعضها بأن مضت من ذلك ستة اشهر قبل موته وبقيت ستة أشهر وأومات الموصي قبل دخول تلك السنة التي عنها تم دخلت تلك السنة ينظر الى العبدان كان العبد يخرج من ثلث ماله أو لا يخرج من ثلث ماله ولكن أجازت الورثة الوصية فانه يسلم العبد الى الموصي له حتى يستوفي وصيته ثم ان بقي نصف السنة يستخدمه نصف السنة وان مات قبل دخول تلك السنة يستخدم العبد سنة كاملة وان كان لا يخرج العبد من ثلث ماله ولم تجز الورثة الوصية فان العبد يستخدم الموصي له يوما والورثة يومين حتى تمضي السنة عنها فاذا مضت تلك السنة التي عنها يسلم العبد للورثة هذا اذا كانت بعينه وان كانت السنة بغير عينها ان كان العبد يخرج من ثلث ماله أو لا يخرج وقد أجازوا يسلم العبد الى الموصي له يستخدمه سنة كاملة ثم يردّه على الورثة وان كان العبد لا يخرج من ثلث ماله ولم تجز الورثة فانه يخدم الموصي له يوما والورثة يومين الى ثلاث سنين فاذا مضى ثلاث سنين تمت وصية الموصي له بالخدمة وكان يجب أن يتعين السنة التي وجد فيها الموت وكل جواب عرفته فيما اذا أوصى له بخدمة عبده سنة فهو والجواب فيما اذا أوصى بغلة عبده سنة أو بسكنى داره سنة اما ان عين السنة أو لم يعين السنة الى آخر ما ذكرنا في الخدمة كذا في المحيط * ولو أوصى رجل بخدمه عبده ولا تحرير رقبته وهو يخرج من الثلث فارقته لصاحب الرقبة والمخدمة لصاحب المخدمة كذا في الهداية * وان كانت الوصية مطلقة ثبتت الى وقت موت الموصي له المتفعة ثم ينتقل الى الموصي له بالرقبة ان كان هناك الموصي له بالرقبة وان لم يكن ينتقل الى ورثة الموصي ولو أوصى بغلة الدار والعبد فأراد ان يسكن بنفسه أو يستخدم العبد بنفسه هل له ذلك لم يذكر في الاصل واختلف المشايخ فيه قال أبو بكر الراعي ليس له ذلك وهو الصحيح كذا في البدائع * ولو أوصى له بسكنى داره سنة ولا مال له غير ما فانه يسكن ثلثها منها وتسكن الورثة الثلثين وليس للورثة أن يبدعوا ما في أيديهم من ثلثي الدار وليس للموصي له بسكنى الدار وخدمة العبدان يؤاخرهما عندنا وليس له أن يخرج العبد من الكوفة الا أن يكون الموصي له وأهله في غير الكوفة فيخرجهم الى اهل المدينة هناك اذا كان يخرج من الثلث كذا في الميسر * ولو اقتصروا الدار مهابة من حيث ازمأن يصوزا ايضا لان الحق لم يزل الا أن الاول اولى لانه اعدل كذا في الكافي * رجل أوصى بأن يعار بيته من فلان كان باطلا وكذا لو أوصى بأن يسقى عنه الماشعرا في الموسم أو في سبيل الله كان باطلا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى رجل قال اوصيت بهذا الثوب لدواب فلان كان باطلا ولو قال يعلف به ذواب فلان كان حائرا كذا في فتاوى قاضي خان * في المتنقي برؤية المعلى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا أوصى رجل بسكنى داره ولم يوقت كان ذلك مانعا عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا أوصى بخدمه هذا فلان ولم يسم وقتا وهو يخرج من ثلث ماله فله غلته حال حياته وان كانت الغلة أكثر من الثلث وكذلك الوصية بغلة بستانه أو بسكنى داره أو خدمة عبده وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وفي نوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا أوصى بخدمه عبده أو بسكنى داره للعبد رجل جازو يستخدم الموصي له العبد ولا يتخدم مولاة ويسكن العبد الدار ولا يسكنها مولاة فان مات العبد الموصي له بطلت الوصية وان يبيع أو ائتمن يتبعه الوصية وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل أوصى أن يخدم عبده فلانا حتى استغنى فان كان فلان صغيرا خدمه حتى يدرك وان كان كبيرا فقير اخدمه حتى يصيب ثمن خادم بخدمه وان كان كبيرا غنيا فالوصية باطلة كذا في المحيط * وليس للموصي له بالسكنى والمخدمة أن يؤاخر الدار والعبد كذا في محيط السرخسي * وان أوصى له بغلة بستانه فله الغلة القائمة وغلته فيما يستقبل كذا في الكافي * واذا أوصى رجل بثمره بستانه فهو على وجهين اما ان قال أبدا أو لم يقل فان لم

يقبل فهو على وجهه أيضا فان كان في بستانه ثمار قائمة يوم الموت كانت له تلك الثمار من ثلث ماله ولم يكن له ما يحدث من الثمار بعد ذلك الى أن يموت اذا كان البستان يخرج من ثلث ماله هذا اذا كان في البستان ثمار قائمة يوم الموت فاما اذا لم يكن في البستان ثمار قائمة يوم الموت فالتقياس أن تبطل الوصية ولا تنصرف الوصية الى ما يحدث من الثمار بعد الموت ولكن في الاستحسان لا تبطل الوصية ويكون للموصي له ما يحدث من الثمار بعد الموت الى أن يموت الموصي له اذا كان البستان يخرج من ثلث ماله وهذا الذي ذكرنا كله اذا لم ينص على الايد فاما اذا قال اوصيت لك بثمار بستانى أبدا كان له الثمرة القائمة بعد الموت في البستان وما يحدث بعد ذلك وفي المنتقى اذا أوصى بغلة بستانه أبدا فحدث في البستان شجر من اصول النخيل وانمرد تحت غلة ذلك في الوصية ومن أوصى بثلاث غلة بستانه أبدا ولا مال له غيره جازت وان قاسم الموصي له بثلاث غلة البستان مع الورثة فاعل الذي للموصي له بالغلة ولم يقل الذي للورثة واغل الذي لم يقل الذي له فانه يشاركهم ويشاركونه في الغلة (قال) وللورثة أن يبيعوا ثلثي البستان فيكون المشتري شريك الموصي له بالغلة بخلاف ما لو باعوا الكل فانه لا يجوز البيع بمحضة ثلث وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لو كانت الوصية بعلة الدار كان للموصي له ثلث الغلة ولم يكن لهم أن يقاسموا الدار فاني اخاف اذا قسمت ان لا يقل فليس له شيء وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى لهم أن يقاسموه فعزل له الثلث فاذا اغل فهو ماله وان لم يقل فليس له شيء وللورثة أن يبيعوا ثلثهم قبل لقمة وبعدها واذا أوصى الرجل لرجل بغلة أرضه وليس فيها نخيل ولا شجر وليس له مال غير ماله فانه يؤاجر فعطي صاحب الغلة ثلث الاجر وان كان فيها نخيل وشجر أعطي ثلث ما يخرج من النخيل والشجر ولا يدفع مزارعة بالثلث أو الثلث وان كانت المزارعة اجارة الارض اذا كان البذر من قبل العامل فاذا أوصى ان يؤاجر أرضه من اثنين مسجاة كل سنة بكذا وهي جميع ماله فانه يتظر الى اجرها فان كان مسمى مثل اجر مثله اوجب تنفيذ هذه الوصية وان كان المسمى أقل من اجر مثله ان كانت المخابا بصحت فخرج من ثلث مال الميت فانه تنفذ هذه الوصية وان كانت المخابا بصحت لا تخرج من ثلث مال الميت يقال للموصي له ما لا جارة ان اردت ان تؤاجر منك هذه الارض فبلغ الاجر الى تمام الثلث فان بلغ تؤاجر الارض منه وان لم يبلغ لا تؤاجر الارض منه كذا في المحيط * ومن أوصى لرجل بصوف غنمه أبدا أو بأولادها أو بلبنة سائمة فله ما في بطونهما من الولد وما في ضرعهما من اللبن وما على ظهروهما من الصوف يوم يموت الموصي سواء قال أبدا أو يقل كذا في الهداية * واذا أوصى لرجل لرجل بغلة بستانه ثم ن الموصي له بالغلة اشترى لبستان من ورثة الميت فذلك جائز وتبطل الوصية وكذلك لو ربحه الورثة واكتمهم تراضا على شيء دفعوه اليه على ان يسلم الغلة ويبرئهم منها فان ذلك جائز وكذلك الصلح عن سكنى الدار ومخدمة العبد جائز وان كان بيع هذه الحقوق لا يجوز واذا أوصى بغلة دار ما وبغلة عبده في المساكين جاز ذلك من ثلث ماله واذا أوصى بسكنى داره أو بمخدمة عبده أو بظهور دابته لساكن فانه لا يجوز لو وصية الا ان يكون الموصي له معلوما كذا في المحيط * رجل أوصى ان يترك كرمه ثلاث سنين لساكن فمات ولم يحمل كرمه ثلاث سنين بشيء قيل بطلت الوصية وقيل بوقف ذلك الكرم ان خرج من الثلث ما لم يتصدق بغلته ثلاث سنين قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى هذا موافق اقول أصحابنا رحمه الله تعالى ولو أوصى بغلة كرمه لانسان فانه يدخل فيه القوائم والاوراق والمحطب والتمر كذا في المحيط لسرخسى * رجل أوصى بثياب جسده لرجل جاز ويكون للموصي له من المحباب والقمص والارديلة والسرويلات والاكسية دون اقلانس والمخفاف والجوارب لان ذلك ليس من الثياب كذا في فتاوى قاضي خان * اوصى فقيا تصدقوا بهذا الثوب

ا كس عشرة ايتام

ان شأوا باعوه واعطوه ثمنه وان شأوا اعطوه قيمته وامسكوا اثوب اوصى الى رجل فقال له بالقراسية
 (ده يقيم راجعه كمن) فاعطى الوصى كل يقيم من الكرباس مقدار ما يتخذ منه ثوبا ان دفع اليه
 الكرباس واجرة الخبثاء يجوز كذا في خزائن المفتين * وفي العمود اذا اوصى لرجل ان يزرع في كل
 سنة عشرة اعرية من ارضه فالذر والخراج والسقي على الموصى له فان اوصى له ان يزرع في كل سنة
 عشرة اعرية فالذر والسقي والخراج من مال الميت ولو اوصى لرجل بثمر نخلة باع او زرع استحصد ولم
 يحصد فالخراج على الموصى له ونفسه ذلك لو اوصى بثمر نخلة او زرع قد ادرك فالخراج على الموصى له
 ولو قطع الثمرة وحصد الزرع ثم اوصى به لرجل فالخراج على الموصى كذا في التتارخانية * ولو اوصى
 بهذا الجراب المحرور فله الجراب بما فيه وكذلك التومر من التمر ولو اوصى بالحنطة في الجوالق
 لا يكون له الجوالق ولو اوصى له بسلة تمر عفران يدخل العفران دون السلة وفي العسل والسمن والازيت
 يدخل هودن الزق كذا في محيط السرخسى * ولو اوصى له بالسيف فله السيف بحفنه وجامه ولو
 اوصى له بسرج فله السرج وتوابعه من اللبد وازفاده والنفير والركان واللب في ظاهر الراية ولو اوصى
 له بحفف فله الحفف دون الغلاف في قول ابي يوسف رحمه الله تعالى وهو قول ابي حنيفة
 رحمه الله تعالى كذا ذكره القدوري * ولو اوصى له بقة فله عيذان القبة ولو اوصى بقة تركية
 وهي ما يقال لها بالجمجمة (خرقاء) فله القبة مع الكسوة وهي اللبود ولو اوصى له بحمالة فله الكسوة
 دون العيذان كذا في البدع * ولو اوصى بدين نخل فالدين والنخل جميعا ولو اقل بدار الدواب فالدار
 وصية دون الدواب وكذا قال بسفيحة الطعام فالطعام دون السفينة كذا في محيط السرخسى *
 لو اوصى لا تخرجان فهو على العمود والكتبين والنحوط ولا يدخل فيه السمكات والعلاق هذا اذا
 كان بغير عينة فما اذا كان بعينه دخل فيه وذكر ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى في رجل مات
 فأشق عبده وقال كسوته له قال له خذاه فقلنسوته وقمصه وازاره وسراويله ولا يدخل فيه سيفه
 او منطقتة وان قال متاعه يدخل فيه سيفه ومنطقته وفي نوادر مشرعين ابي يوسف رحمه الله تعالى اذا
 اوصى لرجل بشاة من غنمه ولم يعل غنم هذه فاعطى الورثة الموصى له شاة قد ولدت بعد موت الموصى
 ولدا قال لا بدعها ولدا ولو قال اوصيت لفلان بشاة من غنمي هذه فاعطوه شاة قد ولدت بعد موت
 الموصى ولدا قال لا بدعها ولدا لو استهلك الوارث الولد قبل تعيين الشاة لاصحان عليه وكذلك لو اوصى
 له بنخلة باعها او ليقبل من نخلي هذه فهو مثل الشاة التي اوصى بها ويعطونه أي نخلة شأوا دون
 غيرها لتي اشترت بعد وفاته وان كانوا استهلكوا ذلك فلا ضمان عليهم اذا اوصى ان تعق جاريته هذه
 بعد موته ومات فقيل ان تعق ولدت ولدا وهي مع ولدها يخرجان من الثلث عتقت الجارية ولم تعق
 الولد وكذا لو اوصى ان تكتب هذه الجارية بعد موته او اوصى ان تباع هي من نفسها او تعق على مال
 فولدت ولدا بعد موت الموصى لا تنفذ الوصية في الولد ولو اوصى ان يتصدق بجاريته هذه على
 المساكين او على فلان او بوجه من فلان فولدت ولدا بعد موته تنفذ الوصية في الولد كما تنفذ في الجارية
 ولو اوصى بان تباع جاريته من فلان بألف درهم فولدت ولدا بعد موت الموصى يبعث هي ولا يباع ولدها
 ولو اوصى بان تباع جاريته هي ويتصدق بفتها على المساكين او على فلان فولدت الجارية بعد موته ولدا
 فانه تنفذ الوصية في الولد ولو اوصى بان تباع جاريته هذه من فلان بألف درهم فباعه عبد وقتلها فذفع
 بها او قطع يدها فذفع بيدها او وطئها واطى بشبهة حتى غرم العقر فانه لا يباع العبد المذموم ولا الارث
 ولا العقر بعد ذلك يتقران كانت قد قبلت بطلت الوصية لفقدان محلها وان كانت قد قطعت يدها
 بيعت من الموصى له نصف النش ان شاء ولو وطئت وهي بكر حط قدر البكارة ايضا ولو وطئت وهي ثيب

لم يقصها الوطء لا يحيط شيء من الثمن وكذلك اذا ذهبت عنها او يدها باقية معاوية بيعت بجميع الثمن
ان شاء المشتري ولو اوصى بأن تباع جاريته هذه من فلان بألف درهم ويتصدق بثلثها على المساكين
فأبى فلان الشراء بطلت الوصيةان جميعا وكذلك لو قتلت الجارية بعد موت الموصي وغرم القاتل قيمتها
بطلت الوصيةان وكذلك اذا اوصى أن تكاتب جاريته هذه ويتصدق ببذل الكتابة وتباع نفسها
ويتصدق بقيتها غردت الجارية الكتابة والبيع بطلت الوصيةان ولو اوصى بأن تباع جاريته هذه
نسيمة ويتصدق بقيتها على المساكين فولدت بعد موته ولدا بيعت هي وحدها نسيمة ولم يبيع معها ولدها
كذلك في المحيط * وان اوصى لرجل بخدمة عبده سنة ولا تخرجه سنة ستين ولم تجز الورثة عدم الورثة
سنة أياما والموصي لها ثلاثة أيام بوالصاحب السنة ويومين لصاحب الستين حتى يمضي ثلث سنين
ولو عين فقال فلان هذا لسنة وفلان هذه وسنة أخرى بخدمة في السنة الاولى الورثة أربعة أيام
ويخدمها يومين وفي الثانية الورثة يومين والموصي له يوما وان قال اوصيت بهذه الامة لفلان وبمصلها
لا تقرأ وهذه الدار لفلان وبناتها لا تقرأ وهذه الخاتمة لفلان وبفضله لا تقرأ وهذه القوصة لفلان
وبالقرعة التي فيها لا تقرأ فان وصل فلكل واحد ما اوصى وان فصل فكذلك عند أبي يوسف رحمه
الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى يفرد صاحب الاصل بالاصل ويشارك في التبع كذا في الكافي *
ولو اوصى بهذا العبد لفلان وبخدمته لفلان آخر أو اوصى بهذه الدار لفلان وسكنها لفلان آخر
أو هذه القصبة لفلان وتمرتها لا تقرأ وهذه الناة لفلان وبصوفها لا تقرأ فلكل واحد منهما ما مسمى
له بلا خلاف سواء كان موصولا أو مفصولا ولو ابتدأ بالتبع في هذه المسائل ثم بالاصل بأن اوصى
بخدمته العبد لاسان ثم بالعبد لا تقرأ أو اوصى بسكنى هذه الدار لاسان ثم بالدار لا تقرأ وبالقرعة لاسان
ثم بالقصبة لا تقرأ فان ذكر موصولا فلكل واحد منهما ما مسمى له به وان ذكر مفصولا فالاصل للموصي
له بالاصل والتبع بينهما نصفان ولو اوصى بعبده لاسان ثم اوصى بخدمته لا تقرأ ثم اوصى له بالعبد
بعد ما اوصى له بالخدمة أو اوصى بخاصته لاسان ثم اوصى بفضله لا تقرأ ثم اوصى له بالخاتمة بعد ما اوصى
له بالفصل أو اوصى بجاريته لاسان ثم اوصى ولدها لا تقرأ ثم اوصى له بالجارية بعد ما اوصى له ولدها
فالاصل والتبع بينهما نصفان نصف العبد لهذا ونصفه لا تقرأ لهذا ونصف خدمته ولا تقرأ نصف
خدمته وكذلك في الجارية مع ولدها والخاتمة مع الفص وان كان اوصى لثاني بنصف العبد يقسم
العبد بينهما أثلاثا وكان للثاني نصف الخدمة وذكر ابن سماعه ان أبا يوسف رحمه الله تعالى رجح
عن هذا وقال اذا اوصى بالعبد لرجل وأوصى بخدمته لا تقرأ ثم اوصى برقية العبد ايضا لصاحب الخدمة
فان العبد بينهما والخدمة كلها للموصي له بالخدمة وقالوا لو اوصى لرجل بأمة تفرض من الثلث وأوصى
لا تقرأ في بطنها وأوصى بها ايضا للذي اوصى له بما في البطن فالامة بينهما نصفان والولد كله للذي
أوصى به لا يشترك فيه صاحبه ولو اوصى بالدار لرجل وأوصى ببيت فيها بعينه لا تقرأ كان البيت
بينهما بالخصص وكذلك لو اوصى بألف درهم بعينه لرجل وأوصى بما فيه منها لا تقرأ كان تسع مائة
إصاحب ألف والمائة بينهما نصفان وهذا مما لا خلاف فيه وانما الخلاف في كيفية القسمة فعند أبي
حنيفة رحمه الله تعالى على طريق المنازعة وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى على طريق المضاربة
ولو اوصى ببيت بعينه لرجل وبناته لا تقرأ كان البناء بينهما بالخصص كذا في البدائع * اذا جنى العبد
الموصي بخدمته وورثته جنسية فالقضاء على صاحب الخدمة فاذا فداء خدمه على حاله لانه طهره
عن الجنائية وان مات صاحب الخدمة انتقضت الوصية ثم يقال لصاحب الرقبة اذاني ورثة الموصي له
بالخدمة ذلك انقضاء فان أبي أن يرد القدر على ورثته يبيع فيه العبد وكان بمنزلة الدين في عتقه وان أبي

صاحب الخدمة في أول الأمر أن يقضى لم يجبر على ذلك ويقال لصاحب الرقبة ادفعه أو افده فأبى
منع بطلت وصية صاحب الخدمة ولو قتل رجل العبد خطأ ولم يمن العبد على عاقلة القاتل قيمته
يشترى به العبد ويخدم صاحب الخدمة وإن كان القتل عمدا فلا قصاص فيه إلا أن يجتمع على ذلك
صاحب الرقبة وصاحب الخدمة فإن اختلفا فيه تعذر استيفاء القصاص فوجب قيمته في مال
القاتل يشترى به العبد أو يخدمه مكانه ولو قتل رجل عينية أو قطع يديه دفع العبد وأخذت قيمته
صحها وشترى به العبد مكانه ولو قطعت يده أو فقت عنه أو شج موضعه فادى القاطع ارش
ذلك فإن كانت الجناية تنقص الخدمة اشترى بالارش عبدا آخر لخدم صاحب الخدمة مع الأول أو
يباع العبد فيقيم عنه إلى ذلك الارش ويشترى به العبد ليكون قائما مقام الأول وإن كان هذا
إذا اتفقا عليه فإن اختلفا في ذلك لم يبيع العبد ولكن يشترى بالارش عبدا لخدمه معه فإن لم يوجد
بالارش عبدا وقف الارش حتى يصطفا عليه فإن اصطفا على أن يقسماه نصفين أثبت ذلك بينهما
فإن كانت الجناية لا تنقص الخدمة فالارش لصاحب الرقبة وكل مال وهب للعبد أو تصدق به عليه أو
اكتسبه فهو لصاحب الرقبة ولو كان مكان العبد أمة كان ما ولدته من ولد فهو لصاحب الرقبة
ونفقة العبد وكسوته على صاحب الخدمة فإن كان أوصى بخدمة عبد صغير لرجل وبرقته لا تروى
يخرج من الثلث فنقته على صاحب الرقبة حتى يدرك الخدمة فإذا خدم صارت نفقته على صاحب
الخدمة ولو أوصى بدينه لرجل وبطهرها ومنفعتيها لا تخرج من الثلث كان مثل العبد سواء لاستوائهما في المنفعة كذا
في الميسر * ولو كان له ثلاثة أعبدا فوصى برقبة أحدهم لرجل وقيمتها ثلثا وخدمته الثانية وخدمته الثالثة
وقيمتها خمسمائة وقيمة الثالث ألف حاز لكل واحد ثلثة أرباع وصية يعطى لصاحب الرقبة ثلثة
أرباعا ويخدم صاحب الخدمة ثلثة أيام والورثة يومين لأن الوصايا حازت الثلث لأن ثلث المال
ستمائة والوصايا كانت ثمانمائة وكان ثلث المال ثلثة أرباع الوصايا كذا في مجمل السرخسي *
وإذا مات صاحب الخدمة استكمل صاحب الرقبة عبده كله وكذلك إن مات العبد الذي كان يخدم
ولو كانت قيمة العبد سواء كان لصاحب الخدمة نصف خدمة العبد ولصاحب الرقبة نصف رقبة الآخر
ولو أوصى بالعبد كله لصاحب الرقبة وخدمته أحدهم لصاحب الخدمة لم يضرب صاحب الرقاب إلا
بقية واحدة منهم وبضرب الآخر بقية الآخر فيكون هذا كالسبب الذي قبله وهو قول أبي حنيفة رحمه
الله تعالى بناء على أن الوصية بالعبد فيما زاد على الثلث عند عدم الإجازة من الورثة تبطل ضربا
واستحقاقا ولو كانوا يخرجون من الثلث كان لصاحب الرقبة ما أوصى له به من الرقاب ولصاحب
الخدمة ما أوصى له به لا تناع محل الوصية ويجتمع في العبد الواحد الوصية برقبته وخدمته فإذا مات
صاحب الخدمة رجع ذلك إلى صاحب الرقبة ولو لم يكن له مال غيرهم فأوصى بثلث كل عبد منهم
لقلان وأوصى بخدمته أحدهم بعينه لقلان فإنه يقسم الثلث بينهم ما على خمسة أسهم لصاحب الخدمة
ثلاثة أخماس الثلث في خدمة ذلك العبد بخدمة ثلثة أيام ويخدم الورثة يومين فيكون للأخرى خسا
الثلث في العبد الباقين في كل واحد منهم ما خمس رقبته ولو كان أوصى بثلث ماله لصاحب الرقاب
ويخدمه أحدهم بعينه لصاحب الخدمة ولا مال له غيرهم قسم الثلث بينهم نصفين ولو أوصى بخدمته
عبد لرجل وبغلة لا تخرج من الثلث فإنه يخدم صاحب الخدمة شهرا وعليه طعامه ولصاحب
الغلة شهرا وعليه طعامه وكسوته عليهما نصفان فإن جنى هذا العبد جناية قبل لهما فدياه فإن
فدياهما على حالهما وإن أيبا الفداء ففداء الورثة بطلت وصيتهما كذا في الميسر * ولو أوصى لرجل
من غلة عبده كل شهر بدرهم ولا تخرج من الثلث ماله ولا مال له غير العبد فإن ثلث العبد بينهما نصفان في قول

أبي حنيفة رحمه الله تعالى وحسب غلته وينفق عليه كل شهر درهمان لأنه هكذا أوصى وأربعة أسهم من الرقبة للورثة فان مات الموصى له بالغلة وقد بقي من الغلة شيء رد ذلك إلى صاحب الرقبة وكذلك ما حسب له من الرقبة يرده على صاحب الرقبة وعلى قولهما يقسم الثلث على أربعة أصحاب الغلة يضرب بالجميع ثلث وصاحب الثلث يضرب بالثلث سهم ولو أوصى رجل بغلة داره ولا ثور بعينه ولا ثور بثوب فهذه المسئلة على وجهين أمان تخرج هذه الأشياء كلها من الثلث ولا تخرج من الثلث فان كانت تخرج من الثلث أخذ كل واحد ما أوصى له به وان كانت لا تخرج من الثلث سكن الورثة أجازوا فكذلك وان لم تجز الورثة ضرب كل واحد منهم بقدر حقه إلا أن يكون وصية أحدهم تزيد على الثلث فلا يضرب بالزيادة على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإذا مات صاحب الغلة بطلت وصيته وقسم الثلث بين ما بقي منهم ولو أوصى بغلة داره لرجل وبسكنائها لا ثور وبرقبتهما لا ثور وهي الثلث فهذه ما راجل بعد موت الموصى غرم قيمة ما هدمه من بنائها ثم تبني مساكن كما كانت فتؤجر فيأخذ غلتها صاحب الغلة ويسكنها الآخر وكذلك البستان إذا أوصى بقلته لرجل وبرقبته لا تفرق قطع رجل فغلة أو شعرة فغرم قيمتها ويشتري بها أشجارا مثلها فتغرس وإذا أوصى لرجل بثل ماله ولا ثور بغلة داره وقيمة الدار ألف درهم وله ألف الف درهم سوى ذلك فلا صاحب الغلة نصف غلة الدار ولصاحب الثلث نصف الثلث فيباقي من المال والدار خمس ذلك في الدار وأربعة أخماسه في المال وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قولهما تقسم الدار على طريق العول فصاحب الجميع يضرب بالجميع وصاحب الثلث يضرب بالثلث فان مات صاحب الغلة فلا صاحب الثلث ثلث الدار والمال وان استحققت الدار بطلت وصية صاحب الغلة وأخذ صاحب الثلث ثلث المال ولو لم يستحق وليكنها انتهت قبل لصاحب الغلة ابن نصيبك فيها ويبنى لصاحب الثلث نصيبه والورثة نصيبهم وأيهم أي أن يبنى لم يصير على ذلك ولم يمنع الآخر أن يبنى نصيبه في ذلك ونواجره ويسكنه كذا في البدائع * وإذا أوصى لرجل بغلة وستانه ولا ثور برقبته وهو ثلث ماله فالرقبة لصاحب الرقبة والغلة لصاحب الغلة ما بقي والسقي والخارج وما يصلحه وعلاج ما يصلحه على صاحب الغلة ولو أوصى له بصوف غنمه أو بألبانها أو بسمنها أو بأولادها أبدا لم يميز إلا ما على ظهرها من الصوف وفي ضرعها من اللبن ومن السمن الذي في اللبن الذي في الضرع ومن الولد الذي في البطن يوم يموت وما حدث بعد ذلك فلا وصية له فيه ولو أوصى بغلة فغلة أباد الرجل ولا ثور برقبته ولم تدرك ولم تحمل فالنفقة في سقيها والقيام عليها على صاحب الرقبة فإذا اثمرت فالنفقة على صاحب الغلة فان حملت عامًا ثم أحالت فلم تحمل شيئا فالنفقة على صاحب الغلة وهو نظير نفقة الموصى بخدمته فانه على الموصى له بالمخدمة بالليل والنهار جميعا وان كان هو ينام بالليل ولا يخدم فان لم يفعل أي لم تنفق صاحب الغلة وانفق صاحب الرقبة عليها حتى تحمل فانه يستوفى نفقته من ذلك كذا في المبسوط * ولو أوصى بقطنه لرجل ونصبه لا ثور أو أوصى بطمس شاة معينة لرجل ويملكها لا ثور أو أوصى بصحنه في سبيلها لرجل وبالثن لا ثور جازت الوصية لهما وعلى الموصى لهما أن يدوسا وان سلخا الشاة ولو أوصى بقطن في الوسادة لرجل ولا ثور بالوسادة كان الخراج لقطن من الوسادة على صاحب القطن ولو أوصى بدهن هذا السهم لأحد هاءو بكسبه لا ثور كان التخلص على صاحب الدهن كذا في فتاوى قاضي خان * رجل أوصى لرجل بشاة ولا ثور برجلها قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا تخرجت من الثلث فهي لصاحب الشاة ولا شيء لصاحب الرجل وان أوصى مع ذلك بدهنها لا ثور وبالأهاب لا ثور قال نذبح الشاة ويعطى لصاحب اليد البعيد ولا ثور الرجل ولا ثور الأهاب والباقى لصاحب الشاة كذا في محيط

السرخسي * ولو أوصى بزبد هذه الزبدة لآسان وبخاضها لا آسر كان أخراج الزبد على صاحب الزبد ولو أوصى بحلقة الخاتم لرجل وبغصه لا آسر جازت الوصية لهما فان كان في نزعهم ضرر ينظر ان كانت الحلقة أكثر قيمة من الفص يقال لصاحب الحلقة ضمن قيمة الفص له ويكون الفص لك وان كان الفص أكثر قيمة يقال لصاحب الفص ضمن قيمة الحلقة له وهي كالدجاجة اذا ابتعت لثؤنة آسان كان الجواب على هذا الوجه ولو كان له أرض فيها كرم وأشجار فأوصى بأرض الكرم لرجل وبالزرايين والأغراس والأشجار لا آسر فقطعت الأشجار ونزعت الأرض وطلب منه صاحب الأرض تسوية الأرض كما كانت كان عليه تسوية الأرض كما كانت ولو أوصى بعبدة لرجل وبخدمته لا آسر فنفقة العبد على صاحب الخدمة فان مرض العبد مرضا ويجزأه من الخدمة من مائة وغيرها كانت النفقة على صاحب الرقة كذا في فتاوى قاضي خان * ولو أوصى بغلة بستانه التي فيه لرجل وأوصى بغلته أبدا له أيضا ثم مات الموصي ولا مال له غيره وفي البستان غلة تساوي مائة والبستان يساوي ثلثائة فلا حوصي له ثلث الغلة التي فيه وثلث ما يضرخ من الغلة فيما يستقبل أبدا ولو أوصى بعشرين درهما من غلته كل سنة لرجل فأغل سنة قليلا وسنة كثيرا فله ثلثا الغلة كل سنة يحبس وينفق عليه كل سنة من ذلك عشرون درهما ما عاش مكنذا أوجه الموصي وربما لا تحصل الغلة في بعض السنين فلهذا يحبس ثلث الغلة على حقه وكذلك لو أوصى بأن ينفق عليه خمسة دراهم كل شهر من ماله فانه يحبس جميع الثلث لينفق عليه منه كل شهر خمسة كما أوجه الموصي ويستوي ان أمر بأن ينفق عليه في كل شهر منه درهما وعشرة دراهم كذا في المبسوط * هشام سألت مجد رحمه الله تعالى عن رجل أوصى لرجلين ينفق على كل واحد منهما في كل شهر كذا وكذا بوقف الثلث لهما ثم ان الورثة صالحوا أحد الموصي لهما على شيء أعطوه اياه فغيرا من وصيته قال بوقف الثلث كله على الآخر ولا يرجع حقه الذي صالحه الى الورثة كذا في الخط * ولو أوصى بأن تباع داره من رجل بالف وأن يقرض رجل ألف درهم سنة واستأجر الورثة العين سوى الدار فبيعت بالف وهي تساويها فهي لصاحب القرض سنة ثم من للورثة كذا في محيط السرخسي * قال مجد رحمه الله تعالى في الجامع ورجل أوصى بأن ينفق على فلان ما عاش من ماله كل شهر خمسة دراهم وأوصى لآخر بثلث ماله وأجازت الورثة فان المال يقسم على ستة أسهم للموصي له بالثلث سهم يدفع اليه والباقي وهو خمسة أسهم بوقف فينفق منه على الموصي له بالنفقة كل شهر خمسة دراهم وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومجد رحمه الله تعالى المال يقسم بينهم أربعة اشراك في الكتاب ما أصاب صاحب النفقة لا يدفع اليه ولم يفضل في الكتاب بين القليل والكثير وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن هذا في القليل أما اذا أكثر المال فانه لا بوقف له مقدار ما يعلم انه لا يعيش أكثر منه في الثالب ولكن ما ذكر في الكتاب اصح فان مات الموصي له بالنفقة قبل ان ينفق عليه جميع ما وقف له فانه يكمل وصية صاحب الثلث ويعتبر الثلث يوم مات الموصي لا يوم مات الموصي له بالنفقة لان حقه كان في ثلث جميع المال يوم مات الموصي لانه يوم مات انتقص حقه لمزاجية الآخر فاذا رالت المزاجية يكمل له ثلث جميع المال الا ان يكون قد ذهب أكثر من ثلثي المال فيمنع ثلثه من النفقة ولا يكمل له الثلث لانه لم يبق من المال ما يكمل به الثلث ثم اذا كمل حق صاحب الثلث خافضل بصرف الى ورثة الموصي لا الى ورثة الموصي له بالنفقة هذا اذا جازت الورثة الوصية فأما اذا لم تجزأ الثلث قسم بينهما نصفين عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما ارباعا فيدفع نصف ثلث للموصي له بالثلث والنصف الآخر بوقف لينفق على الآخر فان مات صاحب النفقة قبل استكمال نصف الثلث صرف ما بقي الى الموصي له بالثلث ولو كان

أوصى لاثنتين بأن ينفق عليهما ما عاشا كل شهر عشرة دراهم وأوصى لرجل آخر بثلث ماله فنقد اجازة الورثة يقسم المال على ستة أسهم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند عدم الاجازة يقسم المال نصفين عنده واربعا عندهما وان مات أحد الموصى لهما بالنفقة لا يرث على الموصى له بالثلث شي بل ما كان لهما يوقف كذلك كله وينفق على الباقي منهما فان قال في آخر وصيته بنفق على كل واحد منهما خمسة سكان ذلك سبعا لهما الوجه اطلاق إيجابه فلا يختص به المحكم ولو أن الميت قال أوصيت لفلان ثلث مالي وأوصيت لفلان بأن ينفق عليه كل شهر خمسة دراهم ما عاش وأوصيت بأن ينفق على فلان آخر كل شهر خمسة دراهم ما عاش فان أجازت الورثة قسم المال عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى على تسعة أسهم للموصى له بالثلث سهم ووقف على كل واحد من الآخرين أربعة أسهم وعند أبي يوسف ومحمد جميعهما الله تعالى المال على تسعة أسهم سبع للموصى له بدفع الثلث اليه ووقف على كل واحد من الموصى للموصى له بالنفقة ثلاثة أسباع هذا اذا أجازت الورثة فان لم تجز قسم الثلث أسباعا عندهما أيضا وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يبطل ضربا واستحقاقا فكانهم جميعا أصحاب الثلث فينقسم الثلث بينهم أثلاثا عنده فان مات الموصى لهما بالنفقة في هذا الوجه قيل أن يستكملا وصيتهما رد الباقي على الموصى له بالثلث وان مات أحدهما وقضى عاوقف عليهما شي فنصف ما بقي لصاحب الثلث ونصفه يوقف على الآخر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما ربع ذلك لصاحب الثلث وثلاثة أرباعه لصاحب النفقة ولو أوصى بأن ينفق على فلان خمسة كل شهر ما عاش وان ينفق على فلان وفلان عشرة كل شهر ما عاشا لکل واحد منهما خمسة أو لم يقل ذلك وأجازت الورثة يقسم المال بين الموصى له بخمسة وبين الموصى لهما بعشرة نصفين فيوقف نصف المال على صاحب الخمسة والنصف على صاحبي العشرة لان الموصى له بخمسة موصى له بجميع المال وصية واحدة والموصى لهما بالعشرة موصى لهما بجميع المال وصية واحدة فكأنه أوصى لهما بجميع المال ولهما بجميع المال فيقسم المال بينهم نصفين عند الكل فان مات المفرد بالوصية وقف ما بقي على صاحب العشرة وينفق عليهما كل شهر عشرة وان مات أحد الذين جميعا الميت في الوصية وليت صاحب الخمسة وقف ما بقي من نصيبه على شريكه وينفق عليه كل شهر خمسة وان لم تجز الورثة يقسم الثلث نصفين نصف الثلث للموصى له المفرد ونصفه للذين جميعهما في الوصية عند الكل لان صاحب الخمسة موصى له بجميع المال وصاحبي العشرة موصى لهما بجميع المال فعند عدم الاجازة يضرب هذا في الثلث بالثلث وهما في الثلث بالثلث أيضا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يضرب هذا في الثلث بالجميع وهما يضربان في الثلث أيضا بالجميع فيقسم نصفين عند الكل ولو أوصى أن ينفق على فلان كل شهر خمسة ما عاش وعلى فلان آخر كل شهر خمسة دراهم ما عاش فان أجازت الورثة يقسم المال أثلاثا عند الكل على اختلاف التقريرين وان لم تجز الورثة وقف الثلث عليهم أثلاثا أيضا على اختلاف التقريرين فان مات أحدهم وقف ما بقي على صاحبيه ولو أوصى بأن ينفق على فلان كل شهر أربعة دراهم من ثلث ماله ما عاش وأوصى بأن ينفقه على فلان وفلان كل شهر عشرة دراهم من ثلث ماله عاش فان أجازت الورثة وقف ثلث المال على صاحب الأربعة وثلث آخر على صاحبي العشرة فان مات صاحب الأربعة قبل استكمال وصيته رد ما بقي على ورثة الموصى وان مات أحد الآخرين وقف ما بقي من نصيبه على شريكه فان مات الآخر بعد ذلك رد ما بقي على الورثة فان لم تجز الورثة قسم الثلث نصفين نصف الثلث يوقف على صاحب الأربعة ونصفه على صاحبي العشرة عندهم على اختلاف التقريرين قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع أيضا رجل قال أوصيت بشي لفلان ووقف وينفق منه عليه في كل شهر أربعة دراهم ما عاش

[illegible]

قوله ولا شيء إلا خربة به انه لم
يذكر الا الاثني فلحقه
العبارة بما راجع اصلها وهذه
عبارة قد تقدمت به فيها
متممة عن محيط لمرسعي
في اواخر الباب الثالث
او صية بنت امال فعلى
قصة ام

بعضها فالباقي على عشرة ولو أوصى لثلاث بالثمنى لثلاث ماله ألف كان نصيبه ألفا لثلاث
ونصفها للاولين على عشرة ولو قال حدد ألفا لفلان ولان منها ثمة لفلان ولان مابق كان للاول
مائة فان ملك ألفا لثلاثة فهو للاول وليس للثاني الا مابق بعد المائة ولو أوصى مع ذلك لرجل
بالثمنى وثلاثة ألف فليس للاوسط شئ والا فبين الاثنين على أحد عشر سهما عشرة لصاحب الألف
وسهم لصاحب المائة ولو قال أوصيت ثلث مالي لفلان ولان لفلان مئة مئة مئة وثلاث ماله ألف ويوم
القسمه خمسمائة كان لأوصى له بالمائة ثمة كالمائة لثلاث مابق ولو أوصى مع ذلك لا خير بثلث ماله
والثلاث ألف ولم يتقص قصص الثلث للآخر ونسقه للاولين على عشرة وأحد لصاحب المائة وتسعة
للآخر ولو قال أوصيت لفلان مئة من ثلث مالي لفلان مابق وأوصيت لفلان بألف والمائة لفلان
فليس لصاحب مابق شئ والثلث بين الاول والثالث على أحد عشر وإذا كان رجل ثلاثة آلاف كل
الف في كيس بعينه فقال لرجل أوصيت لك مابق من هذه فله الألف كلها وهي وصية مؤثرة عن
سائر الوصايا حتى لو أوصى بألف أخرى لا خير يملك للاول شئ ولو قال أوصيت بهذه الألف لفلان
وفلان لفلان سبعمائة ولفلان سقاة قسمت الألف بينهما على ثلاثة عشر وان قال أوصيت بهذه
الألف لفلان ولفلان لفلان منها ألف كانت كل واحدة الاخير ولو قال لفلان منها ألف ولفلان ألف كانت
بينهما كذا في بعض النسخ * ولو قال أوصيت لفلان ولان بهذه الألف لفلان منها ألف ولفلان
آخر من الألف التي أوصيت بها لان ألف أول أوصيت بثلث مالي لفلان ولفلان لفلان من ذلك ألف
ولفلان من تلك الألف ألف وكان الثلث ألفا كانت ألف كلها مابق في الفصاين رجل أوصى بقرم
بوصايا لمحض بعضهم وأقام البيعة وأراد أن يعطى حصته قال دفع اليه وأمسك حصته من بقي فاربست
فذلك وان ضاعت شاركوا الذي أخذ منها أحذه ولا يكون في دفعه اليه قيمة على من بقي منهم كذا
في المحط * أوصى بأن يدفع الى فلان ألف درهم يشتري بها الاسارى فان مات فلان قبله برفع الى
المحكم ليولى الارأى أحد من الناس حتى يفعل ذلك كذا في خزانه المقتين * مريض قال آخر حوامن
مالي عشر بن الفأعصروا فلانا كذا وعلانا كذا حتى بلغ ذلك أحد عشر ألفا ثم قال والباقي لافقرائهم
مات فاذا ثلث ماله تسعة آلاف قال الفقيه أبو بكر البجلي رحمه الله تعالى فتقضى وصية كل واحد منهم على
تسعة أجزاء من عشرين جزأ ويطلق من وصية كل واحد منهم أحد عشر جزأ وقوله ومابق للفقراء كأنه
سمى لهم تسعة آلاف لانه ذكر في الابتداء جله المال فيصير الباقي ما قلنا بخلاف ما لو قال أعطوا من
ثلث مالي لفلان كذا ل أن قال والباقي للفقراء والمثلث لفلان فان هنالك شئ للفقراء يعطى لأصحاب
الوصايا لكل واحد منهم تسعة أجزاء من أحد عشر جزأ من وصيته ويطلق سهمان رجل أوصى بأن يعطى
داره يشتري بثمنها عشرة أوقار حطة وألف من خبز وقد أوصى بوصية أخرى قيمته داره ولم يبيع فيها
ما يشتري به هذا المقدار من الحنطة والخبز وله مال سوى ذلك قال أبو القاسم ارأسع ثلث ماله لذلك
ولغيره من الوصايا يكمل من ثلثه وصدرا كانه أوصى بعشرة أوقار حصة وألف من خبز وقال اجعلوا من
ذلك من مالي كذا فيمعلوه من غيره لم يضرهم الا ان يكون في ذلك مال دليل بان يكون سائر ما به
خمسة مئة وعرف طائفة من ماله بالطلب فيخص ذلك المال بوصايا رجل أوصى بوصايا فبلغ ثمة ان
أباهم أوصى بوصايا ولا يعلمون ما أوصى به فقالوا قد أجزأنا ما أوصى به ذكر في المستقى أنه لا تصح اجازتهم
وانما تصح اجازتهم اذا أجازوا بعد العلم بوجوب وصي لرجل بمال وللفقراء بمال والموصى له يحتاج مل يعطى
له من نصيب الفقراء ما يوافيه فان محمد بن مقاتل وخلف وشاداد رحمهم الله تعالى يعطى وقال إبراهيم
الضبي والمحسن بن مطيع رحمهما الله تعالى لا يعطى والاول اصح كذا في فتاوى قضاوى خان *

وفي التوراة إذا أوصى بوصايا وأوصى للفقراء وأوصى لعقبة بمائة شاة معتقه بعد موته أن كان بين
لكل وصية شتا مقدرا وجعل الباقي للفقراء بمائة المعتق تصرف إلى الفقراء أما ما دابن لكل وصية
شتا مقدرا وبين للفقراء شتا مقدرا بمائة المعتق تصرف إلى ورثة الموصي وعلى هذا إذا أوصى بوصايا
ثم قال والباقي يتصدق به على الفقراء ثم يرجع عن بعض الوصايا وأما بعض الموصي لم قبل الموصي
فالباقي على الفقراء أن يرجع عنه كذا في المحيط * والله اعلم

(الباب الثامن في وصية الذمي والمحرمي)

وصية الذمي أن كانت من جنس المعاملات فهي صحيحة بالاجماع وإن لم تكن من جنس المعاملات فهي
أربعة أنواع أحدها ما يكون قربة عندنا وعندهم وهذه الوصية صحيحة سواء كانت لقوم معينين
أو غير معينين والثاني ما هو معصية عندنا وعندهم وهذه الوصية صحيحة أن كانت لقوم معينين وتعتبر
تمليكاً منهم فلا يشترط فيه جهة القربة إلى الله تعالى وإن كانت لقوم غير معينين فهي باطلة والثالث
ما هو قربة عندنا ومعصية عندهم وهذه الوصية صحيحة أن كانت لقوم معينين وتعتبر تمليكاً منهم فلا يشترط
فيه التقرب من الموصي وإن كانت لقوم غير معينين فهي باطلة والرابع ما هو معصية عندنا وقربة
عندهم وانها صحيحة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى سواء كانت لقوم معينين أو غير معينين وعندهما
باطلة إلا إذا كانت لقوم معينين قال ولوان ذمياً أوصى بأن يشتري بثلث ماله رقاً يا معتق عنه بأعيانهم
أو بغير أعيانهم أو أوصى بأن يتصدق بثلث ماله على الفقراء والمساكين أو أن يصرح به في بيت المقدس
أو يني فيه أو ينزى به الترك أو الديلم والموصي من الذمصارى فالوصية صحيحة ولو أوصى بثلث ماله
للسناعات أو للغنات فإن كانت لقوم معينين كانت صحيحة وتعتبر بذلك تمليكاً لهم وإن كانت لقوم غير
معين كانت باطلة ولو أوصى بثلث ماله بأن يبيع عنه قوم من المسلمين أو يني به مسجداً للمسلمين إن كان
ذلك لقوم بأعيانهم صحيحة الوصية وتعتبر تمليكاً لهم وكانوا بائعيه إن شاءوا أجروا به وبنوا المسجد وإن شاءوا
وإن كان ذلك لقوم غير معينين فالوصية باطلة ولو أوصى بثلث ماله يني به بيعة أو كيسة أو أوصى بأن
يصنع داراً بيعة أو كنيسة فعلى قولهما الوصية باطلة إلا إذا حصلت الوصية لقوم معينين ويكون ذلك
تمليكاً منهم وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الوصية صحيحة على كل حال وفي مثل هذا الجواب على
الاختلاف وقال مشايخنا رحمه الله تعالى هذا الجواب على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا أوصى
به في القرى أما إذا أوصى به في الأمصار فلا تنفذ وصيته كذا في المحيط * المحرمي المستأمن إذا
أوصى للمسلم والذمي يصح في الجملة غير أنه إن كان دخل وارثه معه في دار الإسلام فأوصى بأكثر من
الثلث وقف ما زاد على الثلث على إجازة وارثه وإن لم يكن له وارث أصلاً تنفع من جميع المال كما
في المسلم والذمي وكذا إذا كان له وارث لكنه في دار الحرب وذكري الأصل ولو أوصى المحرمي
في دار الحرب بوصية ثم أسلم أهل الدار وأصاروا ذمة ثم اختصها إلى القاضي في تلك الوصية فإن كانت
قائمة بعبثها أجرتها وإن كانت قد استهلك قبل الإسلام أبطلها كذا في البدائع * المحرمي
المستأمن لو أوصى من معصوم ببعض ماله يدفع الباقي إلى ورثته من أهل الحرب كذا في محيط الرنخسي
* ولو اعتق المحرمي المستأمن عبده عند الموت أو دبر عبده في دار الإسلام صغ منه من غير اعتبار
الثلث ولو أوصى ذمياً بأكثر من الثلث أو بعبث ورثته لم يصح كالمسلم ولو أوصى لمخلاف ملته صغ
كالأرث ولو أوصى لمحرمي غير مستأمن لا يصح كذا في السكافي * ولو أوصى ذمياً لمحرمي مستأمن
جاز كذا في محيط الرنخسي * ولو ارتد مسلم إلى اليهودية أو النصرانية أو الجوسية ثم أوصى ببعض
هذه الوصايا فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يتوقف ما يصح من المسلم من وصاياهم ويبطل

ما لا يصح من المسلم وعندهما تصرفات المرتدنا فذمة الحال فيصح منه ما يصح من القوم الذين انتقل اليهم حتى لو اوصى بمجاهدته عندهم معصية عندنا وكان ذلك لقوم غير معينين لا يصح عندهما وما المردة فانه يصح من وصايا ما يصح من القوم الذين انتقلت اليهم قال في الكتاب الا في خصلة وهي ما اذا اوصت بمجاهدته عندهم معصية عندنا بان اوصت ببناء البيعة او الكنيسة او الشبعة ذلك وكانت الوصية لقوم غير معينين فاني لا احفظ فيه من ابي حنيفة رحمه الله تعالى شيئا وقد اختلف المشايخ رحمه الله تعالى فيه قال بعضهم يصح وقال بعضهم لا يصح كذا في المحيط * وصاحب الهوى ان كان لا يكفر فهو في حق الوصية بمنزلة المسلم لانه يدعي الاسلام ظاهرا واذا كان يكفر فهو بمنزلة المرتد فكيف يكون على الخلاف المعروف من ابي حنيفة وصاحبهم رحمه الله تعالى في تصرفاته كذا في الكافي * اذ اصنع به ردي او نصراني يبيع او كنيسة في محنته ثم مات فهو ميراث كذا في الهدياية

(مسائل شتى)

رجل حلف ان لا اوصي وصية فوهب في مرضه الذي مات فيه او اشترى اسنانه في هذه الحالة حتى حتى عليه لا يكون حائشا ولو وبت شيئا لو ارثته في مرضه واوصى له بشئ وامر بتنفيذه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى كلاهما باطلان فان اجاز بقية الورثة ما فعل وقالوا لا يجوز ما امر به الميت تنصرف الاجازة الى الوصية لانها ما مودة لا الى الهبة ولو قالت الورثة اجزأ ما فعله الميت صححت الاجازة في الهبة والوصية جميعا مرض اوصى بوصايا ثم برأ من مرضه ذلك وعاش سنين ثم مرض فوصاياه باقية ان لم يقل ان مت من مرضي هذا او قال ان لم ابرأ من مرضي فقد اوصيت بكذا او قال يا القياسية ٢ (اكرما زين بيماري حرك ايد) او قال ٣ (اكرزين بيماري بغيرم) فحينئذ اذا برأ بطلت وصيته كذا في فتاوى قاضي خان * رجل اوصى وقال ان مت من مرضي هذا ففعلنا في اخره ولو يعطى فلان من مالي كذا وكذا ووجه عنى ثم برأ من مرضه ثم مرض ثانيا وقال للشهود الذين اشهدهم على الوصية الاولى اولئك يهرموا شاهدوا في على الوصية الاولى قال محمد رحمه الله تعالى اما في القياس هذا باطل لانه قد بطلت وصيته الاولى حين صح من مرضه ذلك ولكن انفسن ففرض ذلك منه وبها صون في الثالث وهذا القياس والاستقسام اذا قال اوصيت لعدا الله بمائة درهم وليس كين بمائة ثم قال ان مت من مرضي هذا ففعلنا في اخره ثم برأ ثم مرض ثانيا كذا في المحيط * اوصى بوصايا وكتب بها صكاً ثم مرض بعد ذلك فاوصى بوصايا ايضا وكتب صكاً ان لم يذ كر في الصك الثاني انه يرجع عن الوصية الاولى بعمل بها جميعا كذا في خزانة الفتين * رجل اوصى بوصية ثم اخذها الوسواس فصار ممتن بها فكس كذا كذا زمانا ثم مات بعد ذلك قال محمد رحمه الله تعالى وصيته باطلة مريض لا يقدر على الكلام لضعفه الا انه قال فاشترى برأسه بوصية قال محمد بن مقاتل جازت وصيته باشارة واحببنا لم يجوزوا وقال الاطفي رحمه الله تعالى ذكر في الكنيسة نيات رجل اصابه فالج فذهب لسانه ونحجز عن الكلام لمريض فاشترى او كتب فطال ذلك وتقام العهد فان حكمه يكون حكم الاخرس وعن الحسن بن زيار رحمه الله تعالى رجل دفع الى آخر الفسا وقال هذا الالف فلان فاذا مات انا فادفعه اليه فبات يدفعه با موزة الى فلان كما امره مولاه لولته لان ولكنه قال ادفعه اليه فبات الاخر فان المأمور لا يدفعه الى فلان وعن ابي نصر الدبوسي رحمه الله تعالى مريض دفع الى رجل دراهم وقال له ادفعها الى اخي وقال الى اخي ثم مات وعلى الميت دين قال ان قال ادفعها الى اخي او قال الى اخي ولم يزد على هذا من المأمور يدفع الالف الى غير ما الميت وعن نصير رحمه الله تعالى رجل قال ادفعوا هذا لدراهم وهذه الثياب الى فلان ولم يقل هي له ولا قال هي وصية له قال هذا باطل لان هذا ليس باقرار ولا وصية رجل اوصى

٢ ان امانى موت من هذا المرض
٣ ان مت من هذا المرض

وصايا أو أفقر أو وصايا به بالدرهم الزئوف والرديئة اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى قال الشيخ الامام
 أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كانت الوصية تقوم باعيانهم فمروا بذلك مع علمهم بذلك جاز
 وان كانت الوصية للفقراء بشيء اعيانهم جاز ذلك في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهم الله تعالى في رجل
 أوصى بوصايا أو القود مختلفة فانه ينفذ وصايا به ما هو الغالب في البياعات مريض أوصى بألف مكررة
 ودرهمه صحاح فانه يشتري بدرهمه الصحاح شي ثم يساع ذلك الشيء بالدرهم المكررة وتنفذ وصيته
 مريض قالوا له لم لا توصي فقال أوصيت بأن يخرج من ثلث مالي فيصدق بألف على المساكين ولم يزد
 حتى مات فاذا ثلث ماله ألقان قال الشيخ الامام أبو القاسم رحمه الله تعالى لا يصدق الا بالالف ولو
 قال المريض أوصيت بأن يخرج من ثلث مالي ولم يزد قال يصدق بجميع الثلث على الفقراء وعن
 الحسن بن زياد رحمه الله تعالى مريض قال أوصيت لفلان ثلث مالي وهو ألف درهم فاذا لثك أكثر
 قال الحسن رحمه الله تعالى له الثلث بالغسا مبالغ وكذا الوقال أوصيت بنصبي من هذه الدراهم وثلث
 فاذا نصبه النصف قال موله ان كان يخرج النصف من ثلث ماله ولو قال أوصيت بألف درهم وهو عشر
 مالي لم يكن له الا ألف درهم كان الا الف العشر أو أقل أو أكثر ولو قال أوصيت بجميع ما في هذا الكيس
 لفلان وهو ألف درهم فاذا فيه ألف درهم كان له ما في الكيس ان كان يخرج من ثلث ماله وكذا لو وجد
 في الكيس دينار أو غيره ما من الجواهر وغير ذلك ولو قال أوصيت لفلان بألف درهم وهو جيع ما في هذا
 الكيس لم يكن له الا ألف درهم ولو قال أوصيت لفلان مما في هذا الكيس بألف درهم وهو نصف ما في
 هذا الكيس فاذا في الكيس ثلاثة آلاف درهم كان له الف وان كان في الكيس ألف درهم كان له
 وان لم يكن في الكيس الا خمسمائة كان له ذلك لا غير وان كان في الكيس دينار أو غيره ما في
 قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى على قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهم الله تعالى ينبغي
 أن يعطى للوصي له مقدار ألف درهم من ذلك ~~كما في~~ فتاوى قاضي خان * ولو قال أوصيت
 بجميع ما في هذا البيت وهو كطعام فوجد فيه اكرارا ووجد حنطة وشعير فالكمل له ان يخرج من الثلث
~~كما في~~ فتاوى المفتين * لو قال أوصيت له بألف درهم من هذا الكيس وأوصيت له بألف درهم
 من هذا الكيس يعني كيسا آخر فموجبها جابجا كذا في المحيط * رجل أوصى بأن يصدق عنه
 بألف درهم فتصدقوا عنه بالحنطة أو على العكس قال ابن مقاتل رحمه الله تعالى يجوز ذلك وقال الفقيه
 أبو الليث رحمه الله تعالى معناه انه أوصى بأن يصدق عنه بألف درهم حنطة لكن سقط ذلك عن السؤال
 فقيل له فان كانت الحنطة موجودة فأعطى قيمة الحنطة دراهم قال أرجو أن يجوز ذلك وان أوصى
 بالدرهم فأعطى حنطة لم يجوز وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وقد قيل بانه يجوز به تأخذ ولو أوصى
 بأن يساع هذا العبد ويصدق بتمنه على المساكين جاز لم أن يصدقوا بنفس الصد ولو قال اشتر
 عشرة أوقاب وصدق بها فاشترى الوصي عشرة أوقاب له أن يبيعها ويصدق بتمنها وعن محمد رحمه الله
 تعالى لو أوصى بمدة ألف درهم بعينها فتصدق الوصي مكانها من مال الميت جاز وان هلك الاولى
 قبل أن يصدق الوصي ضمن للورثة مثلها وعنه أيضا لو أوصى بألف درهم بعينه يصدق عنه فهلك
 الف طلبت الوصية رجل أوصى بأن يصدق بشيء من ماله على فقراء المحتاج هل يجوز أن يصدق على
 غيرهم من الفقراء قال الشيخ الامام أبو نصر رحمه الله تعالى يجوز ذلك كما روى عن أبي يوسف رحمه الله
 تعالى في رجل أوصى بأن يصدق على فقراء مكة قال يجوز أن يصدق على غيرهم من الفقراء رجل
 أوصى بأن يصدق بثلث ماله فغصب رجل المال من الوصي واستهلكه فاراد الوصي أن يجعل المال
 صدقة على الغاصب والغاصب معسر قال أبو القاسم يجوز ذلك رجل أصاب نساء حراما وأوصى

لا قاري تذكره من مالي

بان تصدق به من صاحب المتاع قال ان عرف صاحب المتاع برده عليه وان لم يعرف تصدق به
فان كذبت الورثة مودتهم في هذا الاقرار تصدق من ذلك بتقدير انك امرأتك في وصيتها
(خوشان مراد كاهست از مال من) قال تصرف الوصية الى قريب لها امرتها والتقدير
في ذلك لمن خالطته بالسلام يعطى من مالها قدر ما تشاء في ما تطلق عليه اسم التذكرة هكذا
في فتاوى قاضي خان * واذا اوصى بافضل عبده لسا كين أو بغير عبده وان يساع ويجعل عنه
في المال كين يتقرر الى افضلهم وبغيرهم قيمة ولو قال اوصيت بغير عبدي أو افضل عبدي بثلاث
مالي ثلث ماله لا فضلهم في الدين كذا في المحط * رجل اوصى بثلاث ماله لسا كين وهو في بلد ووطنه
في بلد آخر قال ان كان معه مال يصرف في ذلك الى فقراء هذا البلد وما كان في وطنه يصرف الى فقراء وطنه
ولو اوصى بان تصدق بثلاث ماله على فقراء بلج فالأفضل أن يصرف اليهم وان أعطى غيرهم جاز وعليه
التتوي وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا يجوز في التوزيع لو اوصى
بان تصدق في عشرة أيام تصدق في يوم جاز ونيه أيضا لو اوصى بان يعطى كل فقير درهما فأعطى
الوصي فقيرا نصف درهم ثم أعطاه النصف الآخر وقد استلث الفقير النصف الاول ارجوان لا ضمن
كذا في الخلاصة * اوصى بان يطعم عنه عشرة مسا كين عن كفارة ففدى الوصي عشرة فاقوا ففدى
وبعش غيرهم ولا ضمان عليه ولو قال اطعموا عني عشرة مسا كين غدا وعشاء ولم يسلم كفارة ففدى
عشرة فمسا توا عشي عشرة وسواهم وقيل في الفصل الاخير ان الوصي لا يضمن استصانا بغيره عشرة
سواهم ويعشيم وبه يقتضى كذا في خزائن المفتين * رجل اوصى بان تصدق بثلاثمائة فقير حنطة بعد
وفاته على الفقراء ففقد ما تقي فقير حنطة في حياة الوصي قال ابو نصر رحمه الله تعالى بغرم الوصي
ما فرق في حياة الوصي قال وبغيرها بعد وفاته ما امر الحاكم حتى يخرج عن الضمان وان فرق بعد
وفاته بغير امر الحاكم لا يخرج عن الضمان قيل له فان فرق بامر الورثة بعد وفاته قال ان كان قيم
صغير لا يجوز امرهم وان لم يكن جاز امرهم واذا فرق يخرج عن الضمان قال رضي الله عنه ويصح امر
الكاثر في حصتهم ولا يصح في حصة الصغار كذا في فتاوى قاضي خان * اوصى في مرضه وقال اني كنت
حامعا اهل في شهر رمضان فاسالوا الفقهاء ماذا يجب علي في المحكم فافعلوا ما كانت قيمة الزقية تخرج
من ثلث ماله مع سائر وصايا ما اعتقت عنه رقة وأطعم منه ايضا نصف صاع من حنطة وان كانت قيمة
الزقية لا تخرج من ثلث ماله واني الورثة الا حازة اطعم عنه ستين مسكينا الكل واحد مدان من حنطة
ومدان لمسكين ان خرج ذلك من ثلث ماله كذا في خزائن المفتين * اذا اوصى بان يشتري حنطة ونحوها
ويعطى على المال كين فعلى من يجب اجر المسكين الذين يحملون الحنطة والتخير قالوا اذا لم يكن الميت
وصي يحمل ذلك الى موضع ينبغي للوصي ان يستعين بمن يحمل بغير اجر ثم يدفع اليه من ذلك على وجه
الصدقة وان كان الميت اوصى ان يحصل ذلك الى المساجد فلا جرة في مال الميت اوصى الى رجل فامر
ان تصدق بثلاث ماله فلو وضع في نفسه لم يجز ولودفع الى ابنته الكبيرة والصغيرة الذي يعقل القبيح جاز
وان لم يعقل لم يجز عامل السلطان اذا اوصى بان يعطى للفقراء كذا وكذا من ماله قال ابو القاسم رحمه
الله تعالى اذا علم انه من مالي غيره لا يحمل اخذه وان علم انه مختلط بماله حازا اخذه وان لم يعلم جاز ايضا
حتى يتبين انه من غيره وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله تعالى ان كان مختلطا لا يجوز في قول أبي يوسف
ومحمد رحمه الله تعالى لانه على ملك صاحبه فلا جرة الا الرد على صاحبه وفي قول أبي حنيفة رحمه
الله تعالى عليك ما مختلط فيجوز اخذ ما اذا كان في بقية مال الميت وفاء بمقدار ما رضى جميعاؤه
وفي الجاهل اذا اوصى بثلاث ماله لسا كين تصدق منه كل سنة بمائة درهم او قال اوصيت

فان يتصدق من ثلثي كل سنة بمائة درهم فالوصي يتصدق بجميع الثلث في السنة الاولى ولا يوزع على
السنة اوصى عند موته ان يعق من قاتله والقتل عدا كان باطلا في قياس قول ابي حنيفة رحمه الله
تعالى **كذافي فتاوى قاضي خان** * ومن اوصى ببدس ماله ثم ببدس ماله في ذلك المجلس
او في مجلس آخر فاشهد على واحد شاهدين او لم يشهد فليس للوصي له المال الا لبدس المال بالاجماع
الا اذا كانت الوصية اكثر او احدى الوصيتين اكثر من الاخرى فحينئذ يدخل الاقل في الاكثر
فيعطى الاكثر وسقط حكم البساق في كذا في شرح الطحاوي * سئل عن رجل اوصى بثلث ماله
للفقراء فاعطى الوصي الاغنياء وهو لا يعلم قال محمد رحمه الله تعالى لا يجوز له والوصي ضامن للفقراء
في قوله جميعا **كذا في التتارخانة** * واذا كان رجل اوصى بثلث ماله الدين لرجل ولا آخر
بثلث ماله الدين والدين مائة اقتسمت ماله الدين نصفين فان خرج من الدين خمسون ضم الى الدين
وكان ثلث جميع ذلك بينهما على خمسة اسهم ولو اوصى بثلث الدين لرجل وبثلث الدين والدين لا آخر
ولم يخرج من الدين شي اقتسمت الثلث الدين نصفين فان تدين من الدين خمسون درهما ضم ذلك الى الدين
فكان لصاحبي الوصية ثلث ذلك خمسون درهما بينهما اثلاثا في قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله
تعالى الثلث لصاحب الوصية في الدين والثلثان للآخر او ما على قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى
الثلث بينهما على خمسة ايضا واذا كان رجل مائة درهم عين ومائة درهم على اجنبي دين
فالوصي لرجل بثلث ماله فانه يأخذ ثلث العين كذا في الظهيرية * وذكري فتاوى القاضي الى ان من
اوصى بدين له على رجل ان يصرف الى وجوه البر تعلقت الوصية بالدين فان وهب بعض الدين لمدونه
بعد ذلك بطل الوصية بقدر ما وهب **كذا يرجع** عن وصيته بذلك الا قدر قال الباقي رحمه الله
تعالى دخل المحط في الدين قال وهو يدخل في الوصية بالعين الدراهم والدينات كذا في المحط *
في فتاوى اهل سمرقند ان اوصى بتاع بدينه يدخل تحت الوصية القنطرة والخف والخصاف والدينات
والفراس وفي السيران اسم المتاع في العادة تقع على ما يابيه الناس ويدخله فعلى هذا
يدخل في الوصية بالمتاع الثياب والفرس والقص والبسط والستر وهل يدخل فيه الا الاولى
فقد اختلف المشايخ رحمه الله تعالى فيه وشار محمد رحمه الله تعالى في السير الى انه يدخل
واذا اوصى لرجل بفرس سلاحه سئل ابو يوسف رحمه الله تعالى اهو على سلاح الفرس ام على
سلاح الرجل قال على سلاح الرجل قال الباقي في فتاواه وادنى ما يكون من السلاح
سيف وترس ورمح وقوس ولو اوصى له بذهب اوفضة وللوصي سيف محلى بذهب اوفضة
كثبات الحلية له وبذهبنا بظن ان يمكن في نزع الحلية ضرر فاحش نزع الحلية من السيف
ويعطى للوصي له وان كان في نزعها ضرر فاحش بظن ان قيمة الحلية والى قيمة السيف فان كانت
قيمة السيف اكثر بخير الورثة ان شاء اعطوا الوصي له قيمة الحلية مضموناً عن خلاف جنسها وصار
السيف مع الحلية له وان كانت قيمة الحلية اكثر بخير الوصي له ان شاء اعطى قيمة السيف واخذ السيف
وان شامته وكان كانت قيمتهما على السواء كان الخيار للورثة ولو اوصى لرجل بقر وللوصي جبة اوقبا
احشوه من قر لا شيء له ولو اوصى لرجل شوب قر وللوصي جبة بطا تبا توب قر وظاهرها توب قر كان
للوصي له الذئب والقر ولا تتولد منه ولو اوصى له بجبة حرير وله جبة ظهارة تبا حرير وبطا تبا حرير
دخلت تحت الوصية وان كانت الظهارة حريرا والبطا غير حرير فكذلك الجواب وان كانت البطانة
حريرا فلا شيء له ولو اوصى محلى يدخل تحت الوصية كما لا يطلق عليه اسم المحلى سواء كان مفضضا لم يرد
او باقوت اوله يمكن ويكون جميع ذلك للوصي له ولو اوصى له بذهب وله توب ديباج منسوج

قوله الا اذا كانت الوصية اكثر
يتأمل في هذا الاستثناء وكان
الظاهر حذفه والاقصا على
ما بهد كما يستفاد من عبارة
المخط البرهاني اه

قوله قال الباقي الى انه كذا
في المخط البشارة كذا في جميع
سخن الخديبة والذي رأيته في
سخن المخط ما نصه قال
الباقي ويدخل في الوصية
بالعين الدراهم والدينات ولا
يدخل التبراه بالحرف وهي
عبارة صحيحة ظاهرة بخلاف
ما في سبخ الخديبة كما لا يخفى
على المتأمل اه

من ذهب فان سكان الذهب سدى الثوب مثل الثزل فليس له منه شيء وان كان الذهب فيه شيء يرى كان ذلك للوصي له وما وراء ذلك للورثة فبما الثوب ويقسم الثوب على خصة الذهب وما وراءه فما أصاب الذهب فهو للوصي له ولو أوصى بحمل دخل تحتها الخاتم من الذهب وهل يدخل تحت الخاتم من الفضة فان سكان من الخواتم التي تستعملها النساء دون الرجال يدخل وان كان من الخواتم التي يستعملها الرجال دون النساء لا يدخل وهل يدخل فيه التزويق والساقوت والزرع عذقان كان مركب في شيء من الذهب أو الفضة يدخل بالافتقار وان لم يكن مركباً فعلى قول أبي حنيفة وجهاه تعالى لا يدخل لانه ليس بحمل وعلى قوله ما يدخل لانه حمل كذا في المحيط * والله أعلم

(الباب التاسع في الوصي وما يملكه) *

لا ينبغي رجل أن يقبل الوصية لانها أمر على خطر لما روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال الدخول في الوصية أول مرة غلط والثانية حسنة والثالثة سرقة وعن بعض العلماء كان الوصي يخرج من الخطاب لا يبيع وعن الضمان وعن النجاشي لا يدخل في الوصية إلا الحق أو لیس كذا في فتاوى قاضي خان * الأوصياء ثلاثة أمين قادر على القيام بما أوصى اليه فانه يقرر وليس للقاضي عزله وأمين عاجز فاقضى بضم اليه من بعينه وفاسق أو مسكر أو مجنون أو عديم عقل أو غيب أو مريض أو غير ذلك كذا في نزاهة المفتين * رجل أوصى الى رجل في وجهه فقال الوصي اليه لا أقبل صرّده ولا يصح كون وصياً فان قال الوصي للوصي اليه ما كان غني بك أن لا تقبل وصيتي فقال الوصي اليه بعد ذلك قبلت كان جائزاً لو سكت في حياة الوصي فمات الوصي كان له الخيار ان شاء قبل وان شاء رد كذا في فتاوى قاضي خان * وان أوصى اليه وهو غائب فبلغ ذلك الوصي بعد الموت فقال لا أقبل ثم قال بعد ذلك قبلت فهو جائز ما لم يتصرحه السلطان من الوصية قبل أن يقول قبلت كذا في السراج الوجاه * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير في رجل بوى الى رجل قبله في حياة الوصي فالوصاية لازمة حتى لو أراد الخروج منها بعد موت الوصي ليس له ذلك وان ردّه في حياته مان ردّه في وجهه بجميع الرد وان ردّه في غير وجهه لا يصح الرد بمعنى قوله في وجهه بعلمه ومعنى قوله في غير وجهه بغير علمه كذا في المحيط * أوصى الى رجل وجعله متى شاء أن يخرج منها فهو جائز وله أن يخرج منها متى شاء في أي وقت شاء كذا في نزاهة المفتين * ولو أوصى الى رجل فقال لا أقبل فسكت الوصي ومات فقال الموصى اليه قبلت لا يصح قبوله ولو ان الوصي اليه سكت ولم يقل في وجهه لا أقبل ثم قال في غيبته في حياة الوصي أو بعد موته بغيره الجماعة قد قبلت كان قبوله جائزاً ويكون وصياً سواء كان ذلك بصحة القاضي أو بغيره ولو ان القاضي حين قال لا أقبل أخرجه ثم قال لا يصح قبوله ولو قال في غيبته الوصي لا أقبل ومنتهى بعث بذلك رسولا أو وصياً ما الى الوصي فبلغ الوصي ثم قال لا أقبل لا يصح قبوله ولو قبل الوصية في وجه الموصي فلما غاب الوصي قال الوصي أشهدوا لي أني أخرجه عن الوصية ذكر المحقق عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يصح إخراج الوصي ولو ان الوصي رد الوصية حال غيبه الوصي فردّه باطل عندنا ولو ان رجلاً أوصى الى رجل ولم يعلم الوصي بذلك قبض الوصي شيئاً بعد موت الوصي من تركه الوصي جائز به ويلزمه الوصية كذا في فتاوى قاضي خان * أوصى الى رجل فقبل أسدعهما وسكت لا خر فقال القابل لساكت بعد موت الوصي اشترى لثب كذا فاشتراه وأقال نعم فهو قبولي الوصية وكذا الوصي الساكت خادماً لا حرّاً غيره من يعمل عنده فأمره شراء الكفر لثب فاشتراه وأقال نعم فهو قبول الوصية كذا في نزاهة المفتين * قال الصكرخي اذا قبل الوصي أو تصرف بعد الموت وأراد أن يخرج نفسه من الوصية لم يجز ذلك الا عند المحاكم وقد قالوا ان الوصي

قوله والثالثة سرقة صريح
أن ذلك مروى عن أبي يوسف
والذي رتبته في نسخ الخاتمة
التي بيدي بعد قوله والثانية
حسنة وعن غيره والثالثة
سرقة اه فهو صريح في أن
الثالثة مروية عن غير أبي
يوسف والله أعلم اه

فإذا التزم ثم حضره المأكل ثم أخرجه نفسه نظراً لما حكم في حاله فإن كان مأواه قادراً على التصرف
 لم يخرج منه وإن عرف بحجزه وكثرة اشتغاله بخبره كذا في السراج الوهاج * قال إذا أوصى الرجل
 إلى عبده أو إلى عبد غيره فهو على ثلاثة أوجه إما أن تكون الورثة صكاراً لهم أو كانوا كباراً
 وصغاراً وكانوا صغاراً كلهم فإن كانوا كباراً كلهم أو كانوا صغاراً وكانوا كباراً كلهم أو كانوا صغاراً
 الله تعالى في الجوامع الصغير وفي الأصل وأراد بقوله أنها باطلة ستقبل حتى لو تصرف قبل الإبطال
 في التركة ببعضها أو ما شبهه ينفذ تصرفه وتكون العهدة على الورثة وإن كانت الورثة صغاراً كلهم فإن
 أوصى إلى عبد غيره فالوصية باطلة وإن أوصى إلى عبده نفسه فالوصية جائزة في قول أبي حنيفة رحمه
 الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى إنها باطلة على التقدير الذي قلناه وقول محمد رحمه
 الله تعالى هو مطرود ذكر في بعض الروايات أنه مع أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي بعضهما مع أبي يوسف
 رحمه الله تعالى كذا في المحیط * ولو أوصى إلى مكاتبه جاز سواء كانت الورثة صغاراً أو كباراً فإن أذى
 وعقبت مولى لا مروءة بحجزه حكمه حكم العبد لو أوصى إلى المكنسي جاز عندهما وعند
 أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز أيضاً كذا في السراج الوهاج * ولو أوصى إلى فاقح عوف عليه
 في ماله ذكر في الأصل أن الوصية باطلة قالوا معناه يخرج القاضى من الوصية وروى الحسن بن
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا أوصى إلى فاسق ينبغي للقاضى أن يخرج من الوصية ويجعل غيره
 وصياً إذا كان هذا فاسق من لا ينبغي أن يكون وصياً ولو أن القاضى أنفذ الوصية فقهى
 هذا الوصى دين الميت وبيع كما يبيع للأوصياء قبل أن يخرج من القاضى كان جميع ما صنع جائزاً
 وإن لم يخرج حتى تاب وأصلح تركه القاضى وصياً على حاله كذا في فتاوى قاضى خان * ولو
 لم يعلم القاضى أن له وصياً فكتب وصياً آخر فحضر الوصى فأراد الدخول في الوصية له ذلك وليس
 هذا الفعل خيراً لاه من الوصية كذا في الخلاصة * ولو لم يعلم القاضى بأن له وصياً أو وصياً
 غائباً فوصى إلى رجل فالوصى هو وصى الميت دون وصى القاضى كذا في محط الرعى * وإذا
 أوصى مسلم إلى حربى مستأمن أو برى مستأمن فهو باطلة معناه ستقبل لأنه لو أوصى المسلم إلى الذمى
 فإن للقاضى أن يعلما ويخرج من الوصاية والذى إذا أوصى إلى الحربى فإنه لا يجوز لأن الذمى
 من الحربى بمنزلة المسلم من الذمى والمسلم لو أوصى إلى ذمى كانت الوصية باطلة ولذا كان الحربى
 ممن يضاف منه على المال فإن القاضى يخرج من الوصاية وينصب مكانه عدلاً كافياً وإذا
 أوصى الذمى إلى الذمى كان جائزاً ولا يخرج القاضى من الوصاية فإن دخل الحربى داراً لسلام
 بأمان فأوصى إلى مسلم جاز ولا يخرج كذا في المحیط * ولو أوصى مسلم إلى حربى ثم أسلم الحربى كان
 وصياً على حاله وكذا لو أوصى إلى مرتد أسلم ولو أوصى إلى عاقل فجن المرمى إليه جنوناً طبقاً قال
 أبو حنيفة رحمه الله تعالى ينبغي للقاضى أن يجعل مكانه وصياً للميت فإن لم يفعل القاضى حتى أفارق
 الوصى كان وصياً على حاله ولو أوصى إلى حربى أو معتوه أو مجنون جنوناً طبقاً لم يجز أفارق بعد ذلك
 أو لم يفارق ولو بايع المرتد مال ابنه الصغير المسلم ثم أسلم المرتد روى ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى
 أنه يجوز بيعه كذا في فتاوى قاضى خان * وإذا أوصى إلى المرأة أو إلى العبيد فهو جائز
 وكذا إذا أوصى إلى محدود في قنف فإذا أوصى إلى صبي فالقاضى يخرج من الوصاية ويجعل مكانه
 وصياً آخره كذا في المحصاف وهل ينفذ تصرفه قبل أن يخرج القاضى من الوصاية كما ينفذ
 تصرف الذمى وتصرف العبد فقد اختلفوا المشايخ رحمهم الله تعالى فيه منهم من قال ينفذونهم
 من قال لا ينفذ وهو الصحيح قال ولو لم يخرج العبد والصبي والذى القاضى من الوصية حتى عتق

العبد والوصي وأسلم الذي فالعبد والذي قياوصين ولا يخرجهما القاضي عن الوصاية
 ما لم يبق حق الوصي فقد انقضى واقية قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يكون وصيا وقال أبو القاسم
 رحمه الله تعالى يكون وصيا وقول محمد رحمه الله تعالى كقول أبي يوسف رحمه الله تعالى
 وفي نوادر أبيهم عن محمد رحمه الله تعالى إذا أوصى إلى رجل فقيل إن امت أنت فالوصي بذلك فلان
 فمن الأول جنونا مطبقا فالقاضي يجعل مكانه وصيا حتى يموت الذي جن فيكون الذي ساء
 الوصي وصيا وذكر ابن سماعية عن محمد رحمه الله تعالى في نوادره فحين أوصى إلى ابن صغيره قال
 يجعل القاضي له وصيا ويجوز أمره فإذا بلغ ابنه جعل وصيا وأخرج الأثر إن شاء ولا يكون خارجا
 إلا بانحراج القاضي كذا في المحيط * ومن أوصى إلى من يجتزع القيام بالوصية ضم إليه القاضي
 غيره ولو شكى إليه الوصي ذلك لا يصحبه حتى يعرف ذلك حقيقة فإن ظهر عند القاضي يجتزع أصلا
 استبدل به غيره ولو كان قادرا على التصرف أمنا فيه فليس للقاضي أن يجزعه وكذا إذا شكت
 الورثة أو بعضهم الوصي إلى القاضي فإنه لا ينبغي له أن يزله حتى يسدوله منه خيانة فإن علم منه
 خيانة عزله كذا في الكافي * القاضي إذا اتهم الوصي قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يجعل
 القاضي معه غيره ولا يخرج * وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يخرج وهو القهار وعليه العتق
 كذا في فتاوى قاضي خان * وفي فتاوى القاضي ومضى على وقف أو في تركه ميت يجتزع
 القيام بأمر الميت أو الوقف فأقام المأكم قيا آخر ثم قال الوصي بعد أيام صرت قادرا على القيام بما
 فوض إلي من بعده المأكم إلى ما كان (قال) هو وصي على حاله لا يحتاج إلى إعادة المأكم كذا
 في المحيط * رجل أوصى إلى رجلين قال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا ينفر أحدا الوصيين
 ما تعترف ولا ينفذ تصرف أحدهما إلا بأذن صاحبه إلا في أشياء فإن أحدهما ينفر بها (منها)
 تجهيز الميت وتكفنه وقضاء دين الميت إذا كانت التركة من جنس الدين وتنفيذ وصية الميت في العين
 إذا كانت الوصية بالعين واعتاق النجعة وزيارة الودائع والغصب ولا ينفر أحدهما قبض ودبغة
 الميت ولا قبض الدين لأن ذلك من باب الأمانة وينفر أحدا الوصيين بالخصومة في حقوق الميت
 على الناس وعندهم ينفر بقبول الهبة للصغير وبسعة مايكال أو وزن وباجارة اليتيم يجعل يعلم
 وينفر أيضا ببيع ما ينشئ عليه التوى والتلف ولا يترك الفواكه ونحوها ولو أوصى الميت بأن يتصدق عنه
 بكذا وكذا من ماله ولم يعين الفقير لا ينفر به أحدا الوصيين عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى
 وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى ينفردون عين الفقير ينفر بذلك أحدهما عند الكل وعلى هذا
 الخلاف إذا أوصى بشئ للساكن ولم يعين المساكين عندهما لا ينفر أحدهما بآية لا وعند
 أبي يوسف رحمه الله تعالى ينفردون عين المسكين ينفر عند الكل هذا إذا أوصى إليهم بآية
 في كلام فإن أوصى إلى أحدهما ولا ثم أوصى إلى الآخر قال شمس الأئمة المولاني رحمه الله تعالى
 تختلف المشايخ فسم قال بعضهم مهنا ينفر كل واحد منهما بالتصرف وقال بعضهم لا بد من أحد
 الوصيين بالتصرف في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى على كل حال وبه أخذ شمس الأئمة
 المرتضى رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضي خان * ولو أوصى إلى رجلين وقال كل واحد منهما
 وصي تام فليس كل واحد منهما أن يتصرف وحده كذا في حواشي المغتص * رجل جعل رجلا وصيا
 في شئ بعينه فنحو التصرف في الدين وجعل آخر وصيا في نوع آخر قال جعلت وصيا في قصه ما على
 من الدين وقال لا ترجع عليك وصيا في القيام بأمر مالي أوقال وأصديت إلى فلان بقضائي ديني ولم
 أوص إليه في غير ذلك وأصديت بجميع مالي فلانا آخر فكل واحد من الوصيين يكون وصيا

في الأتباع كلها عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كأنه أوصى إليهما وعند محمد رحمه الله تعالى كل واحد منهما أيكون وصيا فيما أوصى إليه كذا في قضاوى قاضى خان * قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل إذا جعل الرجل رجلا وصيا على ابنه وجعل رجلا آخر وصيا على ابنه الآخر أو جعل أحدهما وصيا في ماله المحاضر وجعل الآخر وصيا في ماله الغائب فإن كان شرط أن لا يكون كل واحد منهما وصيا فيما أوصى إلى الآخر يكون الأمر على ما شرط عند الكل وإن لم يكن شرط ذلك فينبذ تكون المسئلة على الاختلاف والفتوى على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط * ولو أن رجلا أوصى إلى رجلين فمات أحد الوصيين على قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا يتصرف المولى في ماله فرفع الأمر إلى القاضي إن رأى القاضي أن يجعله وصيا وحده ويطلق له التصرف فعل وإن رأى أن يضم إليه رجلا آخر مكان الميت فعل وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يفرد المحي منهما بالتصرف كافي حالة الحياة (وهنا ثلاث مسائل) أخذاهما هذه وإثباتية إذا أوصى إلى رجلين فمات الرجل فقبل أحدهما الوصية ولم يقبل الآخر أمات أحدهما قبل موت الموصي وقبل الآخر عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا ينقرد القابل بالتصرف وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى ينقرد والثالثة إذا أوصى إلى رجلين فمات أحدهما مكان القاضي بالخير إن شاء مطلق التصرف للثاني وإن شاء ضم إليه وصيا آخر واستبدل القاضي ثم العدل لا يتصرف وحده عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى له أن يتصرف كذا في قضاوى قاضى خان * مات رجل في سفر مع قوم قال استحسن أن يبيعوا متاعه وئسابه ولا يبيعون رقيقه ولا يتعقون على الرقيق من مال الميت لكن إن كان معهم طعام لمولاه أو كان يأخذ دراحه كان هو الذي يأكل منه من غير أن يدفعه إليه وكذلك الدراحم يأخذها وقد نفقها على نفسه كذا في المحيط المرحسى * رجل مات وله ديون على الناس وعليه للناس ديون وترك أموالا وورثة فأقام رجل شاهدين أن الميت أوصى إليه وإلى فلان الغائب فإن القاضي يقبل بيعة هذا الرجل لأنه أقام البيعة على حقه وحقه متمسك بحق الغائب فينتصب خصما عن الغائب فصار وصيين ولا يكون لهذا المحاضر أن يتصرف في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ما لم يحضر الغائب لافي الأشياء التي ينقرد بها أحد الوصيين فإن حضر الغائب بعد ذلك أن صدق المحاضر وأدعى إليه أوصى إليهما لا يكلف إعادة البيعة وكذا ما أوصى به جميعا وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يكون الغائب الذي حضر وصيا ما لم يعد البيعة وإن حضر الغائب ومحمد أن يكون وصيا كان القاضي بالخير إن شاء جعل الأول وصيا وحده وإن شاء ضم إلى الأول رجلا آخر رجل أوصى إلى رجلين ليس لأحدهما أن يشتري من صاحبه شيئا من مال اليتيم وكذا لو كانا وصيين ليتيمين لا يشتري أحدهما من صاحبه شيئا من مال اليتيم إلا أن يخرج رجل مات وأوصى إلى رجلين فجاء رجل وأدعى دينه على الميت ف قضى الوصيان دينه بغير حجة ثم شهدا له بالدين عند القاضي لا تقبل شهادتهما ويضمنان ما دفعوا إلى المدعى لغرماء الميت ولو شهدا له ولا ثم أمرهما القاضي بقضاء الدين ف قضيا دينه لا يلزمهما الضمان وكذا لو شهدا لوارثان على الميت بدن حازت شهادتهما قبل الدفع ولا تقبل بعد الدفع وصى الميت إذا قضى دين الميت بشهود حازوا ضمان عليه لاحد وإن قضى دين البعض بغير أمر القاضي كان ضمانا لغرماء الميت وإن قضى بأمر القاضي دين البعض لا يضمن والعريم الآخر لا يشارك الأول فيما قبض رجل أوصى إلى رجلين فمات أحد الوصيين وأوصى إلى صاحبه جزو ~~يكون~~ من صاحبه إن يتصرف لأب أحدهما أو تصرف بأذن صاحبه

في حياته ما جاز فكد ذلك بعد الموت وروى انه لا يجوز والصحيح هو الاول كذا في فتاوى قاضي خان *
 الوصي اذا حضره الموت قبل ان يوصي الى غيره مع ان الوصي لم يقض اليه الايباء نصا كذا في المغيرة *
 رجل أوصى فمات وفي يده ودائع للناس فقبه بن أحد الوصيين الودائع من منزل الميت بغير أمر صاحبه
 أو قبض بعض الورثة بغير أمر الوصيين أو يبدون أمر بقية الورثة فلهلك المال في يده لا ضمان عليه ولو لم يكن
 على الميت دين نقض أحد الوصيين تركه الميت فصاعت في يده لا يضمن شيئا ولو قبض أحد الورثة
 بضمن حصة أصحابه من الميراث إلا أن يكون في موضع يخاف الهلاك على المال فلا يضمن استقصانا
 ولو كان على الميت دين يحيط وله عندنا ضمان ودعة فدفع المستودع الودعة الى وارث الميت فصاعت في
 يده كان صاحب الدين بالخيار ان شاء ضمن المستودع وارث الميت او لا وارث الميت فليس هذا كاتخذ المال
 من منزل الميت ولو كان مال الميت في يد غاصب فان الوصيين لا يملكه كان الاخذ من المودع والغاصب
 الا ان في القسب ان كان في الورثة ما مؤمن ثقة فالقاضي يأخذ المال من الغاصب ويدفعه الى الورثة
 وفي الودعة يترك الودعة عند المودع وصيان استأجر أحدهما بما لين محل الجنائزة الى القبرة والاخر
 حاضر ساكت أو استأجر بعض الورثة بحضور الوصيين وهما ساكنان حاز ذلك ويكون ذلك من جميع
 المال وهو بمنزلة شراء الكفن ولو كان الميت أوصى بالتصدق بالمنحة على الفقراء قبل رفع الجنائزة
 ففعل ذلك أحد الوصيين قال الفقيه أبو بكر رحمه الله تعالى لو كانت المنحة في التركة حاز دفعه
 وليس للأخر الامتناع عنه وان لم تكن المنحة في التركة فاشترى أحد الوصيين منحة وتصدق بها
 كانت الصدقة من المعطى قال الفقيه أبو بكر آخذ في هذا يقول أبي حنيفة ومحمد ورجه الله تعالى
 وذكرنا سابقا اذا كان في التركة كسوة وطعام فدفع ذلك أحد الوصيين الى التيمم جاز وان لم يكن
 ذلك في التركة فاشترى أحد الوصيين والاخر حاضر لا يشتري أحدهما الا بأمر الآخر ولو من ماله الوصي
 الى رجلين وقد كان باع عبدا فوجد المشتري بالعبدا ففرد على الوصيين كان لأحدهما أن يراد الثمن
 وليس لأحدهما قبض المبيع من المشتري ولا أحد الوصيين أن يودع ماله في يده من تركه الميت
 ولو أن الميت أوصى بشراء عبدا وبالاتفاق فاحد الوصيين لا ينفرد بالشراء بعدما اشترى كان لأحدهما
 أن يعتق رجل أوصى الى رجلين فقال لهما ضعنا ثلث مالى حيث شئتما أو لن شئتما ثم مات أحد
 الوصيين قال ابن مقاتل بطلت الوصية وبعود الثلث الى ورثة الميت ولو قال جعلت ثلث مالى لساكنين
 وقال لهما ذلك ثم مات أحد الوصيين قال يجعل القاضي وصيا آخر وان شاء قال للباقي منهما قسم
 أنت وحدك وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا خير للباقي منهما أن يتصدق وحده جدارين داري
 انصغر من لهما عليه جولة يخاف عليه السقوط ولكل صغير وصى فطلب أحد الوصيين مرمة الجدار
 وفي الآخر قال الشيخ امام أبو بكر بيعت القاضي أمينا حتى يضره ان علم أن في تركه ضررا لهما
 أجبر الا تي أن يبنى مع صاحبه رجل أوصى الى رجلين أن يشتريا ماله من ثلث ماله عبدا بكذا ورجعا
 ولا أحد الوصيين عند قيمته أكثر مما سمي الميت الوصي فأراد الوصي الآخر أن يشتري هذا العبد
 بما سمي الوصي قال أبو القاسم ان كان الوصي فوض الامر الى كل واحد منهما جاز شراء هذا الوصي
 من صاحبه وان لم يفعل ذلك فباع صاحبه العبد منه من اجني وسله اليه ثم يشتريان جميعا بثلث
 فهذا أمرو بكذا في فتاوى قاضي خان * أوصى الى رجل أن يضع ثلث ماله حيث أحب أن يجعله
 حاز ان يجعله في نفسه وكذلك لو نص على الموضع عند نفسه صح ولو قال أعطيت من ثلث لا يعطى نفسه
 لأن الاعطاء لا يتحقق الا بأخذ أحد وهذا لا يتحقق من الواحد كذا في محيط المرخصي * ولو أن
 رجلا أوصى الى رجل فقال له اعمل بعم فلان كان له أن يعمل بغير علم فلان ولو قال لا تعمل الا بعم

فلان لا يجوز له أن يعمل بغير علم فلان والقوى على هذا ولو وصى الرجل وقال له اعمل برأى فلان أو قال لا تعمل إلا برأى فلان ففي الأول الوصى هو الخياط وفي الثاني وصيان على المختار كذا في خزائن المقتنين * قال أبو نصران قال اعمل فيه بأمر فلان فهو الوصى خاصة وإن قال لا تعمل إلا بأمر فلان فهما وصيان وهو أشبه بقول أصحابنا رحمه الله تعالى كذا في المحيط * رجل أوصى إلى وارثه حازقان مات الوصى بعد موت مورثه وأوصى إلى رجل آخر أن قال هذا الوارث الذي أوصى إليه جعلت وصيائي مالي وفي مال الميت الأول الذي أنا وصيه فان الوصى الثاني يكون وصيائي الترتين جميعا ولو أن هذا الوارث الذي هو وصى قال للثاني أوصيت إليك ولم يرز على هذا كان الثاني وصيا في الترتين عندنا ولو قل هذا الوارث للثاني أوصيت إليك في الترتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه وصى في الترتين جميعا وقال صاحباه هو وصى في تركة الميت الثاني خاصة كذا في فتاوى قاضي خان * الرجل إذا أوصى إلى رجل ثم إن رجلا آخر وصى إلى الموصى ثم مات الموصى الثاني صار الموصى الأول وصيا ثم إذا مات الموصى الأول ولم يوص بالوصية الثانية فوصيه يكون وصيا لهما جميعا كذا في شرح الطحاوي * خاتم جماعة فقال لهم أقولوا كذا بعد موتي إن قبلوا يصيروا كلهم أوصياء وإن سكتوا حتى مات الموصى ثم قبل بعضهم فإن كانا قبل اثنين أو أكثر صاروا وصيين أو وصيا ويجوز لهما ولم تنفذ الوصية وإن كان واحدا صار وصيا أيضا غير أنه لا يجوز له تنفيذ الوصية ما لم يرجع أمره إلى المحاكم فيقيم معه آخر ويطلق له التصرف بنفسه رجل أوصى إلى رجل وجعل غيره مشرفا عليه يكون الوصى أو في بامسك المال ولا يكون المشرف وصيا وأثر كونه مشرفا أنه لا يجوز تعريف الوصى إلا بعدة كذا في خزائن المقتنين * وإذا اختلص الوصيان في المال عندهن يكون فإن كان المال قابلا للقسمة فأنهما يقسمانه ويكون عند كل واحد منهما نصفه وإن لم يكن المال قابلا للقسمة تباياه وإن أحبا استودعاه رجلا وإن أحبا أن يكون المال كله عند أحدهما حازوا كأن وصيين للثاني فقام أحدهما الميجز في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى إلا أن يكونا حاضرين أو كان أحدهما غائبا إلا أن المحاضر قام بذنه وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى في القسمة معنى البيع ولو باع أحد الوصيين شيئا من مال الصغير لم يجز عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى إلا أن يكونا حاضرين أو كان أحدهما غائبا وفعل المحاضر باذن الغائب وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز كيف ما كان فكذا القسمة وإذا أوصت المرأة إلى أبيها وزوجها بوصيا بمن عتق وصلته وغير ذلك وتركت ضيعة وثوبا وحلجا وخلعت ابنتين رضي عن فقيل الزوج أنا أفنذ وصيتهما من خالص مالي ولا أبيع الثياب والمخمي أن أفنذ الزوج هذه الوصايا باذن الوصى الآخر وهو الأب فما كان من صلات ووصايا يحتاج فيها إلى شراشي وقد فعله على أن يرجع به في التركة كان ذلك ديني في التركة وإن فعل ذلك على أن لا يرجع لم يجز عن الوصية وما احتج إليه من الصدقة من غير شراء فلا تجزى فيه الوصية بوجه من الوجوه فإن أحب زوج أن يبقى هذه الأعيان لأولاده وينفذ الوصية من مال نفسه يهب من الصغار مالا ثم يبيع الوصيان مقدارا الوصية من رجل ويشتري الأب لها غارزة للثمن بعد التسليم بمثل ذلك الثمن أو أكثر ثم ينفذ ذلك المال إلى البائع ويقضه الوصيان من ثمن الضيعة فينفذان به الوصية كذا في المحيط * وصى باع عقارا لبعضي بثمنه دين الميت وفي يده من المال ما بقي لقضاء الدين جاز هذا البيع كذا في خزائن المقتنين * قال محمد رحمه الله تعالى وصى الأب بيقام مال الصغير إلى شيء كان منقولاً أو عقارا بغير سيرة ولا يملكه بغير فاحش والاصل في جنس هذه المسائل أن من ملك يبيع شيء ملك قسمه كذا في المحيط * ويجوز للوصى أن يقاسم الموصى له فيما سوى العقار

ويملك للميت ارون كان بعض الورثة كبيراً غائباً ولو قاسم الوصي للورثة وفي التركة وصية لانياس
والوصي له غائب لا تجوز قسمة الوصي على الوصي له الغائب ويكون للوصي له أن يشارك الورثة
ولو كانت الورثة كلهم صغاراً قاسم الوصي الموصي له فأعطاه الثلث وأمسك الثلثين للورثة حاز حتى
لوهلك ما في يد الوصي للورثة لا يرجع الورثة على الوصي له شيء كذا في قضاوى قاضى خان *
واذا نصب القاضى وصياً لليتيم في كل شيء تقاسم عليه في العقار والعروض جاز هذا اذا جعله القاضى
وصياً في كل شيء فاما اذا جعله وصياً في الثقة أو في حفظ شيء بعينه لم تجز قسمته واذا قاسم الوصي الموصي
له بالثالث على الورثة وهم صغاراً فدفع الثلث اليه وأخذ الثلثين للورثة صح حتى لو هلك نصيب الورثة
في يد الوصي لم يكن على الوصي الضمان ولو كانت الورثة كلهم كباراً أو كان بعضهم كباراً وهم حضور
فقسمة الوصي مع الوصي له على الوارث الكبير باطله في العقار وفي الثقة ولو جميعاً فإن ملك نصيب الوارث
الكبير في يد الوصي فلا ضمان على الوصي ولكن يرجعون على الوصي له فيما أخذون منه ثلثي ما أخذ
ان كان ما أخذه قائماً في يد موان هلك ما أخذه الوصي له يجب أن يكون الوارث الكبير باختياراً إن شاء
ضمن الوصي حصته وإن شاء ضمن الوصي له وإن كانت الورثة كباراً وهم غيب قاسم الوصي مع الوصي له
على الورثة وأخذ نصيب الورثة قسمته في العقار باطله وكفى اختلاف زفر وزفر رجحما الله تعالى
في هذه الصورة خلافاً لقال على قول أبي حنيفة وزفر رجحما الله تعالى لا تجوز القسمة وعلى قول أبي
يوسف رجحما الله تعالى تجوز وأما في المنقول فتجوز قسمته مع الوصي له على الورثة فأمه قسمة الوصي مع
الورثة على الوصي له والورثة كباراً حضوراً والوصي له غائب فإنها باطلة ولقاروا بقول في ذلك على
السواء وكفى اختلاف زفر وزفر رجحما الله تعالى في هذه المسئلة اختلافاً لقال على قول أبي
حنيفة وزفر رجحما الله تعالى لا تجوز القسمة وعلى قول أبي يوسف رجحما الله تعالى تجوز فأرسلت
حصته الموصي له في يد الوصي وبقي نصيب الورثة كان للوصي له أن يأخذ ثلث ما بقي في يد الوصي وإن
ملك حصته الورثة في يدهم وملك حصته الموصي له في يد الوصي أيضاً فأمه ذلك في يد الوصي من حصته
الموصي له فالوصي لا يضمن ذلك وما هلك في يد الورثة من حصته الموصي له فهو باختياراً إن شاء ضمن الوصي
ذلك وإن شاء ضمن الوارث كذا في المحيط * ومن أوصى بثلث ألف درهم فدفعها الورثة إلى القاضى
فقسم الوصي له غائب حصته حتى لو هلك المقبوض ثم حضر القاضى لم يكن على الورثة سبيل كذا
في السكافي * وصي عنده ألفان ليتين قادر كذا فدفع إلى أحدهما ألفاً وصاحب الآخر حاضر وحده
القابض القبض منه يغر الوصي خمساً بينهما ولو كان غائباً تجوز قسمته عليه فلا يضمن بدفع
نصيب أحدهما إليه ولو كان القابض مقر له كان للاتزان يأخذ منه خمساً وإن شاء ضمن الوصي
ورجع بها الوصي وصي لليتين قال لهما بعد ما كبرا قد دفعت إليكما ألفاً صدقة أحدهما وكذب الآخر
برجع المنكر على أخيه بمائتين وخمسين درهما وإن أنكر الم يكن لهما على الوصي شيء ولو قال الوصي دفعت
إلى كل واحد منكما خمساً على حدة وصدقه أحدهما وكذب الآخر رجحما الله تعالى لا تجوز رجوع المالك على الوصي
بمائتين وخمسين درهما ولو كانا غائبين حازت القسمة عليهما رجل مائة وثلثين مائة مائة مائة مائة مائة
طلباً من أهما فقال الوصي جميع تركه أياً لك ألف وقد أفدت على كل واحد منكما خمساً
فصدقه أحدهما وكذب الآخر رجحما الله تعالى لا تجوز رجوع المالك على الوصي بـ مائة وخمسين ولا يرجع على الوصي في
ذلك عند زفر رجحما الله تعالى وهو رواية عن أبي حنيفة رجحما الله تعالى وفي رواية أخرى لا يملك عن أبي
يوسف رجحما الله تعالى أنه يرجع كذا في محيط البرنجى * وصي الأمية - بم ولولها الصبر من قوله
التي ورثها من الأم إذ لم يكن للصغير أب ولا وصي الأب أما إذا كان له أحد هـ ما لا يساسم هو لا يملك

قصة عقاراته على كل حال ولا يملك قصة ماورثه الصغير من غير الام العقار والمنقول في ذلك على
السواء وما عرفت من الجواب في وصي الام فهو الجواب في وصي الاخ والم ولو كان الوصي قسم بين
الورثة وعزل نصيب كل انسان فهذا على خمسة اوجه (الاول) أن تكون الورثة صغارا كلهم ليس
فيهم كبير وفي هذا الوجه لا تجوز قصته أصلا وهذا بخلاف الاب اذا قسم مال اولاده الصغار وليس فيهم
كبار فانه يجوز قالوا والحيلة للوصي في ذلك اذا كان الصغير اثنين أن يبيع الوصي حصة أحد
الصغيرين مشاعا من رجل ثم يقاسم مع المشتري حصة الصغير الذي لم يبع نصيبه ثم يشتري حصة
الصغير الذي لم يبع نصيبه حتى يتمازج أحدهما عن الآخر وحيلة أخرى أن يبيع نصيبهما من رجل
ثم يشتري من المشتري حصة كل واحد منهما مقرا (الثاني) أن تكون الورثة كبارا كلهم بعضهم
حضور وبعضهم غيب يقاسم الحضور وأقر نصيبهم فان القصة جائزة ومراعاة ان كانت التركة عروضاً
وأما في العقار فليس تجوز قصته عليهم (الثالث) أن تكون الورثة صغارا وكبارا والصغار غيب
فانه لا تجوز قصته (الرابع) اذا كانوا صغارا وكبارا فعزل نصيب الكبار وهم حضور فدفعه اليهم
وعزل نصيب الصغار حلة ولم يفرز نصيب كل واحد من الصغار (الخامس) اذا عزل نصيب كل واحد
من الصغار والكبار وقسم بين الكل فان القصة في الكل فاسدة فاما اذا دفع الى الكبار نصيبهم وأمسك
حصة الصغار حلة ثم قسم حصة الصغار فيما بينهم فان القصة بين الكبار والصغار صحيحة واذا كان
بعض الورثة صغارا والبعض كبارا وأحد الكبار وصي الصغار وأراد أمته القصة حتى عن الشيخ الامام
ازاخذ في حفص الكثير أن الوصي يقسم بين الكبار ويعزل نصيب الصغار ويجعل نصيبه مع نصيب
الصغار ثم يبيع نصيبه من الاجنبي ثم يقسم بين الاجنبي المشتري وبين الصغار ثم يشتري نصيبه من
الاجنبي المشتري فتحقق القصة بين الكل من هذا الوجه كذا في المصط * وصي الاب اذا ما عتق
من تركه الاب فهو على وجهين أحدهما أن لا يكون على الميت دين ولا وصية وصية والثاني أن يكون
على الميت دين أو وصية ففي الوجه الاول قال في الكتاب للوصي أن يبيع كل شيء من التركة من
المساع والعروض والعقار اذا كانت الورثة صغارا أما يبيع ماسوي العقار فلان ماسوي العقار
يحتاج الى الحفظ وعسى يكون هذا الفن أيسر ويبيع العقار أيضا في جواب الكتاب قال شمس
المتأخر بن انه انما يجوز بيع عقار الصغار اذا كان على الميت دين لا واه له الا من ثمن العقار ويكون
للصغير حاجة الى ثمن العقار ويرغب المشتري في شراؤه بضعف القيمة عليه القوي كذا في الكافي *
أو يكون في التركة وصية مرسله يحتاج في تنفيذها الى ثمن العقار أو يكون يبيع العقار غير اليقيم
بان كان نراجها ومؤثرها برعوى غلاتها او كان العارضا فورا أو دارا يريد أن ينقص ويدعى الى الخراب
فان وقت الحاجة للصغير الى أدائها فان كان في التركة مع العقار عروض يبيع ماسوي العقار
فان كانت الحاجة لا تنفذ بماسوي العقار حينئذ يبيع المقار بمثل القيمة أو يغني بغير ولا يجوز بيع
الوصي وغني فاحش لا يتحاشن اناس في مثله وكذا الوصية التي يبيعها للقيم لا يجوز شراؤها بغني
فاحش هذا اذا كانت الورثة كلهم صغارا وان كان الكل كبارا وهم حضور لا يجوز بيع الوصي شيئاً من التركة
الا بامرهم فان كان الكبار غيبا لا يجوز بيع الوصي العقار ويجوز بيع ماسوي العقار ويجوز اجارة
الكل لان الوصي يملك حقل طالع الغائب ويبيع العروض يكون من المحظا ما العقار فحفظه بنفسه اذا
أن يكون المقار يهلك لولم يبيع فيه حينئذ يصير المقار بمنزلة العروض وان كانت الورثة كبارا كلهم بعضهم
غائب وانبا في حضورهم ان الوصي يملك يبيع نصيب الغائب بماسوي العقار لاجل الحفظ عند لكل

فإذا حاز بيعه في نصيب الغائب عند الكل حاز بيعه في نصيب المحاضر أيضاً في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند صاحبنا لا يجوز بيعه في نصيب المحاضر هذا إذا لم يكن في التركة دين كذا في فتاوى قاضي خان «وان كان على الميت دين ان كان محيطاً بالتركة يبيع كل التركة بالاجماع وان لم يكن محيطاً يبيع بقدر الدين وفيما زاد على الدين يبيع عنده تالافاً لما كذا في الكافي» ولو كان في التركة وصية مرسلة فإن الوصي يملك البيع بقدر ما يتعدا وصية عند الكل وإذا ملك يبيع البعض يملك يبيع الباقي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يملك ولو كان في الورثة صغير واحد والباقي كبار وليس هنالك دين ولا وصية والتركة عروض فإن الوصي يملك يبيع نصيب الصغير عند الكل ويملك يبيع الباقي في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فإذا باع الكل حاز بيعه في الكل وعندهما لا يجوز بيعه في نصيب الكبار والأصل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا ثبت للوصي بيع بعض التركة ثبت له ولاية يبيع الكل ووصي الأب يكون بمنزلة الأب وكذلك وصي المجد يكون بمنزلة وصي الأب ووصي وصي المجد بمنزلة وصي المجد ووصي وصي القاضى يكون بمنزلة وصي القاضى إذا كان عاماً وأما وصي الأم ووصي الأخ إذا مات الأم وترك ابناً صغيراً وأوصت إلى رجل أو مات الرجل وترك ابناً صغيراً وأوصى إلى رجل يجوز بيع هذا الوصي فيما سوى العقار من تركة هذا الميت ولا يملك بيع العقار ولا يجوز لهذا الوصي أن يشتري شيئاً للصغير إلا الطعام والكسوة لأن ذلك من جملة حفظ الصغير كذا في فتاوى قاضي خان ❦ وصي الأم لا يملك على الصغير بيع ما ورثه الصغير من الأب العتقار والمنقول المشغول بالدين والمحض على الدين على السواء وما كان مورد الصغير من جهة الأم ان كان خالياً عن الدين والوصية يبيع المنقول ولا يبيع العقار وان كانت التركة مشغولة بالدين أو بالوصية ان كان الدين مستغرقاً فله ان يبيع الكل ودخل يبيع العقار تحت ولايته وان لم يكن الدين مستغرقاً يبيع بقدر الدين وهل يبيع الزيادة على قدر الدين فعلى الاختلاف الذي مر قبل هذا وكل جواب عرفته في وصي الأم فهو الجواب في وصي الأخ والم وان كانت الورثة كباراً كلهم فإن كانوا حضوراً وكانت التركة خالية عن الدين فوصي الأم لا يبيع شيئاً من تركتها وان كانت التركة مشغولة بالدين فالجواب في وصي الأم نظير الجواب في وصي الأب فيما فيه اتفاق وفيما فيه اختلاف وان كانت الورثة صفاراً وكباراً والبكار غيب فإن كانت التركة خالية عن الدين فوصي الأم يبيع المنقول من تركة الأم حصصاً الصغار والبكار جميعاً ولا يبيع العقار من تركتها حصصاً البكار والصغار في ذلك على السواء فان كانت التركة مشغولة بالدين فالجواب في وصي الأم نظير الجواب في وصي الأب وان كان البكار حضوراً والتركة خالية عن الدين فإنه يبيع حصصاً الصغار من المنقول من تركتها وهل يبيع حصصاً البكار من المنقول فالمسئلة على الخلاف فلا يبيع العقار أصلاً وان كانت التركة مشغولة بالوصية أو بالدين ان كانت مستغرقة فإنه يبيع العقار والمنقول جميعاً وان كانت غير مستغرقة يبيع المنقول جميعاً ويبيع العقار بقدر الدين اجماعاً وفيما زاد على قدر الدين اختلاف المشايخ رحمه الله تعالى كذا في المحيط ❦ الأصل ان ولاية الوصي تقدر بقدر ولاية الموحي وان ولاية المحفظ تسع لولاية التصرف أمة بين رجلين ولدت ولداً فأدعياء معا وثبت نسبهما فتمت الامة ومات وترك مالاً وأوصت إلى رجل فالولاية على ولدها وماله لاويه دون وصيها لان وصي الأم كالأم وليس لها ولاية التصرف فكذلك الأم لو وصيها وليس له ولاية المحفظ أيضاً لانها تسع لولاية التصرف حتى لو غاب الوالدان يظهر ولاية المحفظ لوصي الأم فيملك بيع العروض لأنه من المحفظ كذا في الكافي ❦ ولكن انما ثبت له الولاية فيما ورثه الصغير من الأم وفيما كان للصغير قبل موت الأم لا فيما يحدث للصغير بعد ذلك وكما ثبت له ولاية المحفظ ثبت له

ولا به ~~كل~~ تصرف هو من باب المحفظ نحو بيع المتول وبيع ما يتسارع اليه الفساد وان غاب أحد
الوالدين والا تخرجوا من ذلك المحبوب عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولومات أحد الوالدين
بعد موت الام ولم يدع وارثا غير هذا الصغير وأوصى الى رجل والوالد الآخر حاضر فالمراث كله للصغير
ولا به التصرف في التركة بين اللاب الثاني لا لوصي الوالد الميت ولا لوصي الام قال ولا يضم القاضي الى
الوالد الباقي وصبا للتصرف معه وان كان الوالد الباقي غائبا كان لوصي الام حفظ ما تركته الام وكل
ما كان من باب المحفظ لان وصي الام قائم مقام الام وقد كان للام حفظ مال الصغير حال غيبة
الوالد فكذلك ان قام مقامها وكان لوصي الوالد الميت حفظ ما تركه الوالد الميت وكل ما كان من باب المحفظ
وان مات الوالد الباقي بعد ذلك وأوصى الى رجل فوصيه يكون أولى من وصي الاب الذي مات أولا
ومن وصي الام فان كان للاب الذي مات أولا اب هو جده هذا الغلام وباقي المسئلة يجلس لها فوصي
الاب الذي مات آخرأ أولى ما تصرف في مال الصغير وكذلك لو كان للاب الذي مات آخرأ اب هو جده
هذا الغلام كان وصيه أولى من ابيه وان مات وصي الاب الذي مات آخرأ وأوصى الى غيره وباقي
المسئلة يجلس لها فوصيه أولى من حبيته وان مات وصي الاب الذي مات آخرأ ولم يوص الى أحد وكان
الاب الذي مات آخرأ لم يوص الى احد وقد ترك الاب الذي مات أولا اباً جده هذا الغلام ووصيا فان اباً
الذي مات أولا ربي من وصيه فان كان مات الوالدان احدهما قبل الآخر ولكل واحد منهما اب
وأوصى كل واحد منهما الى رجل ان لم يعرف الذي مات أولا من الذي مات آخرأ فولا به التصرف
في المال للوصيين جهة لانهما لم يعرف الذي مات أولا من الذي مات آخرأ يحصل كأنهما ماتا معا
ولو ماتا معا كانت ولاية التصرف في المال للوصيين وان عرف الذي مات أولا من الذي مات آخرأ
فولا به التصرف في المال لوصي الذي مات آخرأ وان مات هذا الوصي ولم يوص الى احد ومات الاب
الذي عرف موته آخرأ ولم يوص الى احد وباقي المسئلة يجلس لها فولا به التصرف في المال للذين لا يتفرد
أحدهما كذا في المحيط * واذا مات الرجل وترك أولاداً صغاراً وأباً ولم يوص الى أحد كان الاب بمنزلة
الوصي في حفظ التركة والتصرف فيها أي تصرف كان فان كان على الميت دين كثير فان الاب وهو جده
الصغار لا يملك بيع التركة لقضاء الدين وكذا الرجل اذا اذن لابنه الصغير المراق الذي يعقل البيع
والشراء فتصرف الابن تصرفاً وركبته الديون ثم مات هذا الابن وترك أباً فان الاب لا يملك التصرف
في تركته لقضاء الدين وصي الميت اذا باع لركة لقضاء الدين والدين غير محيط حاز بيعه عند أبي
حنيفة رحمه الله تعالى ولا يجوز عند صاحبه وان لم يكن في التركة دين ولكن في الورثة صغير فباع
القاضي كل التركة نفذ بيعه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فرق أبو حنيفة رحمه الله تعالى بين
الوصي وأبي الميت فقال لوصي الميت ان يبيع التركة لقضاء الدين وتنفيذ الوصية وأما الوالد وهو جده
اولاده الصغار فله ان يبيع التركة على الاولاد الصغار ولولده وليس له ان يبيع التركة على الاولاد
الصغار ولولده لقضاء الدين على الميت قال شمس الاثمة المحلوا في رحمه الله تعالى هذه فائدة تتحقق من
المخالف وأما محمد رحمه الله تعالى فأقام المجدهم الاب قال في الكايب اذا مات الرجل وترك وصياً
وأباً كان الوصي أولى من الاب فان لم يكن له وصي فالاب أولى ثم وثم أن أن قال فوصي المجده ثم وصي
القاضي قال شمس الاثمة المحلوا في رحمه الله تعالى يقول المخالف يبقى صغير ورث مالا وله اب صرف
مبذر مستحق للعبر فعلى قول من يجوز لا تجز لا تثبت الولاية في المال للاب ذكر شمس الاثمة المحلوا في
رحمه الله تعالى في شرح ادب القاضي اذا نصب القاضي وصياً للقيم الذي لا اب له كان وصي القاضي
عزاً لوصي الاب اذا جعله القاضي وصياً عاماً في الأنواع كلها فان جعله وصياً في نوع واحد كان وصياً

في ذلك النوع خاصة بخلاف وصي الاب فانه لا يقبل التخصيص اذا اوصى الى رجل في نوع كان وصيا في الانواع كلها كذا في فتاوى قاضي خان * واذا باع الوصي شيئا من تركته الميت بالنسيئة فان كان ذلك ضررا على اليتيم بان يحنث عليه بالاجور والمنع عند حلول الاجل لا يجوز ان لم يكن ضررا على اليتيم بان كان لا يحنث عليه بالاجور والمنع عند حلول الاجل يجوز وصي هذا قال مشايخنا رحمه الله تعالى اذا استباح رجل شيئا من مال اليتيم بالقب والآخر بائنا ومائة والاول املى ينبغي للوصي ان يبيعه من الاول الذي لا يحنث عليه بالاجور والمنع عند الطلب وكذلك اذا كان اليتيم دارا ورجل ان يستاجرها كل شهر بمائة والآخر بعشرة والذي يستاجر بمائة املى ينبغي ان يؤجر منه وعلى هذا ما تولى الاوقاف وجميع امتناء الاوقف كذا في الذخيرة * وصي باع ضعة لليتيم من مغلص يعلم انه لا يقدر على اداء الفن قال ابو القاسم ان كان البيع بيع رغبة فالقاضي يؤجل المشتري ثلاثة ايام فان اوفى الفن ولا يقض البيع قال رضي الله عنه وينبغي ان لا يجوز بيع الوصي اذا كان يعلم ان المشتري لا يقدر على اداء الفن لان بيع الوصي ممن مباح له يكون استهلاكا لا امانة اذى الفن قبل ان يقضى بطلان البيع الا ان يصح هذا البيع لان الله عني نصب ناظراته وصا للفقار وتسام النظر فيما قلنا وصي باع شيئا من مال اليتيم ثم طلب منه ما كثر مما باع فان القاضي يرجع الى اهل البصر والامانة ان اخبره اثنان من اهل البصر والامانة انه باع بغيره وان قيمته ذلك فان القاضي لا يلتفت الى من يزيد وان كان في المزايدة يشتري باكثر وفي السوق باقل لا يقض بيع الوصي لاجل تلك الزيادة بل يرجع الى اهل البصر والامانة فان اجتمع رجلان منهم على شيء يؤخذ به ولهما وهذا قول محمد رحمه الله تعالى اما على قولهما فقول الواحد يكفي في التركة ونحوها وعلى هذا اقيم الوقف اذا اجر منه شغل الوقف ثم جاءه آخر يريد ان يبيعه في فتاوى قاضي خان * وصي باع تركة الميت لافاد الوصية فبعد المشتري البيع فرفقه الى القاضي وحلفه فحلف والوصي يعلم انه كاذب فان القاضي يقول للوصي ان كنت صادقا فقد قضيت البيع بينكما فيصير مثل هذا القرض ان كان بالخاطرة وانما يحتاج الى فتح المحاكم لان الوصي لو عزم على ترك الخصومة بعد ما جحد المشتري البيع صاد ذلك منهما منزلة الاقالة فيلزم المبيع الوصي كالتوقيل لاحقيقة واذا فسخ القاضي بيعهما لا يلزم بل يرجع ذلك الى ملك الميت كذا في الفتاوى الكبرى * وفي فتاوى ابى الليث رحمه الله تعالى رجل مات وقد كان اوصى بثلاث ماله وخلف صنوف من العقارات والوصي يبيع من تلك الوصية فلا وارث ان لا يرضى الا ان يبيع من كل شيء الثلث مما يمكن بيع الثلث منه وسئل ابو بكر الاسكافي رحمه الله تعالى عن امرأة اوصت ان يباع ضيعاها ويصرف ثلث ثمنها على الفقراء ثم انها ماتت وخلفت وورثة كبار اثارا والوصي يبيع جميع الضيعة وابي الورثة لا مقدار الوصية قال ان كان الثلث يشتري بالوكس ويدخل على الورثة وعلى اهل الوصية الضرر للوصي ان يبيع الكل والا فلا يبيع الا بقدر الوصية وكان ابو نصر الدوبسي رحمه الله تعالى يفتي بهذا وكأما ما كان يفتي عند دخول الضرر يقول الى حنيفة رحمه الله تعالى وعند عدم الضرر بقولهما كذا في الذخيرة * قال والوصي ان يتجر بمال اليتيم كذا في الميسر * ولا يجوز للوصي ان يتجر لنفسه بمال اليتيم او لميت فان فعل وبيع يفسد رأس المال ويتصدق بالربح في قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضي خان * وصي اجر بعض التركة اجارة طويلة ليقضي به دين الميت لا يجوز مدون مات ووصي فتاب الوصي فعمد بعض الورثة وبيع تركة وقضى دينه وانفذ وصاياها فالبيع حاسد الا ان يكون بامر القاضي هذا اذا كانت التركة

مستغربة بالدين فان لم تكن مستغرقة نفذ تصرف الوارث في حصته الا ان يكون المبيع بيتا معينا من الدار وارث كبير باع شيئا من تركته الميت او من عقاره وقد بقي عليه دين ووصايا فإراد الوصي أن يرده بيعه ان كان في يد الوصي شي غير ذلك يستطيع أن يبيعه وينفذ منه الوصايا ويقضى الدين لا يرده البيع ماتت عن زوج وبنت وأخ فأوصت الى الاخ فقبل وصيتها ثم قبل ان ينفذ وصيتها أو يقضى دينها اشترى نصيب الزوج من الامتعة والعقار ولم يعلم البائع بمقدار نصيبه والمشتري عرف ذلك ان نفذ الوصايا قبل أن يمتصها جارا لبيع وان لم ينفذ حتى اختصموا الى القاضي ابطال بيعه وبدأ بدوين الميت ووصاياه ثم الميراث كذا في غزاة المعتين * مديون أوصى بوصايا تخرج من ثلثه بعد قضاء دينه وخلف دارا ولا يقدر الوصي على انقاذ وصاياه وقضاء دينه التي عليه الا من ثمن الدار والوارث لا يرضى ببيع جميع الدار ان كان الدين ياتي على جميع الدار وعلى عامتها بحيث لا يبقى منها الا شيء يسره فله ان يبيعها لاسبغ الا ذلك ان علم ان الدين يبقى على الميت طويلا ان يبيع واهل الوصايا شركاء الوارث الوصي اذا أراد ان يعرض مال اليتيم من غيره فليس له ذلك باتفاق الروايات كذا في المحط * فان اقرض كان ضامنا والقاضي يملك الاقراض واختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى في الاب لا اختلاف الروايات عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى والصحيح ان الاب بمنزلة الوصي لا بمنزلة القاضي ولو رهن الوصي او الاب مال اليتيم يدين نفسه في القياس لا يجوز ويجوز في الاستحسان ولو قضى الوصي دين نفسه بمال اليتيم لا يجوز ولو فعل الاب ذلك جاز وصى احتال بمال اليتيم ان كان الثاني اعلى من الاول جاز وان كان مثله لا يجوز كذا في فتاوى قاضي خان * الوصي اذا باع مال اليتيم يدين نفسه من رب الدين بمثل ما عليه من الدين فعلى قول أبي حنيفة ومحمد رحمهم الله تعالى يجوز ونصير اليتيم قصاصا بدينه وبصير موهضا من الصغير كذا في المحط * واذا رهن مال اليتيم يدين استدان عليه وقبضه المرتهن ثم ان الوصي استعاره من المرتهن بحاجة اليتيم فضاع في يد الوصي هلك من مال اليتيم ودين المرتهن على اليتيم بحاله يطالب به الوصي وان كان الوصي قد غصب الرهن من المرتهن واستعمله في حاجة الصغير وملك في يده ضمن الوصي قيمته حتى المرتهن لا محق اليتيم وان استعمله بعد الغصب في حاجة نفسه ضمن محقه صاحبه ان في الفصل الاول اذا ادى دين المرتهن بما ضمن رجع بذلك في مال اليتيم وفي الفصل الثاني لا يرجع بذلك في مال اليتيم وان غصب الوصي عبد الرجل واستعمله في حاجة الصغير وضمن قيمته للمغصوب منه هل يرجع بذلك في مال اليتيم لا رواية فيه عن اصحابنا رحمهم الله تعالى اقال مشايخنا رحمهم الله تعالى ينبغي أن لا يرجع واذا أجاز الوصي العبي في عمل من أعمال البر فهو جائز وكذا اذا أجاز عبد الصغير او مالا آخر للصغير فهو جائز فان بلغ فله أن يفسخ الاجارة التي عقدها عليه وليس له أن يفسخ الاجارة التي عقدها على ماله الوصي اذا استأجر ليتيم أجيرا باكثر من أجر مثل عمله بحيث لا يتغيب الناس فيه ذكرا لقاضي الامام وكن الاسلام على السخري رحمه الله تعالى في شرح السير ان الوصي يصير مستأجر لنفسه ويجب جميع الاجر في ماله وذكر شيخ الاسلام في شرحه ان الاجارة تقع للصغير ولكن الاجر مثل عمله اذا عمل والفضل يرده على الصغير * الوصي اذا أجاز منزلا للصغير بدون أجر المثل يلزم المستأجر المثل ام يصير غاصبا للسكنى فلا يلزمه الاجر بالسكنى قال الفضلي رحمه الله تعالى في فتاواه على اصول اصحابنا رحمهم الله تعالى يجب أن يصير غاصبا ولا يلزمه الاجر وذكر المحققان رحمه الله تعالى في كتابه ان المستأجر لا يكون غاصبا ويلزمه أجر المثل قبل له ان يفتي بما ذكر المحقق قال نعم ورأيت في نسخ آخر يجب أجر المثل بكامله ولو كان سعى فيه الاجر وجب المسعى ولا يراد عليه ومن مشايخنا رحمهم الله تعالى من يفتي بوجوب أجر المثل الا اذا كان النقصان خيرا

لليتيم فيثبت نصيب النقصان كذا في الذخيرة * وليس للوصي أن يوارث نفسه من اليتيم بخلاف الأب
 فإنه لو أخرج نفسه من الصبي أو استأجر الصبي لنفسه يجوز كذا ذكر التدويري وكذا أجاب الفضلي رحمه الله
 تعالى أن الوصي إذا أخرج نفسه أو أخرج شيئاً من متاعه في عمل من أعمال اليتيم لم يجز وقال الإمام على
 السغدري رحمه الله تعالى لو أجاز الوصي أو الأب لنفسه من اليتيم جاز بالاتفاق والقنوي على ما ذكره
 القنوي كذا في الكبرى * ولو استأجر الوصي الصغير لنفسه ينبغي أن يجوز عند أبي حنيفة رحمه
 الله تعالى كذا في التتارخانية * وليس للوصي أن يهب مال اليتيم بعوض أو بغير عوض وكذلك
 الأب ولو هب إنسان للصغير فعوض الأب عن مال الصغير لا يجوز ويبقى للأب حق الرجوع وكذلك
 لو عوض الوصي من مال اليتيم كذا في فتاوى قاضي خان * وفي نوادر مشاهير عن محمد رحمه الله
 تعالى في وصي يقيم باع غلاماً لليتيم بالف درهم وقيمته ألف درهم على أن الوصي بالخيار فإذا دبت قسمة
 العبد في مدة الخيار فصارَت ألفي درهم ليس للوصي أن ينفذ البيع قال هو قول أبي حنيفة وأبي يوسف
 رحمه الله تعالى ومن محمد رحمه الله تعالى أيضاً وصي باع عبداً للصغير على أنه بالخيار ثلاثة أيام فبلغ
 الغلام في الثلاث ثم تمت الثلاث جاز البيع وإن أجاز الوصي البيع في الثلاث أو مات لم يجز حتى يمضيه
 الغلام ولو أن وصي يقيم باع عبداً لليتيم واشتراط الخيار ثلاثة أيام مات اليتيم في وقت الخيار جاز البيع وكذلك
 الوالد وعلى فقال لأن العقد انقضى للعقد ولو باع الوصي عبداً لليتيم بشرط الخيار للوصي فادرك
 اليتيم في مدة الخيار ثم البيع ويطل الخيار في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو اشتري الوصي
 جارية للصغير ثم بلغ الصبي فاطلع الوصي على عيب ورَضِيَ به قبل أن ينهاء اليتيم عن الوصاية أو بعد
 ما نهى فهو كالوَكِيل في جميع ذلك وإن اشتري الوصي عبداً لليتيم بالف درهم على أن الوصي بالخيار
 ثلاثة أيام فكبر اليتيم في الثلاث ثم أجاز الوصي البيع فاليتيم بالخيار أن يشاره في بيعه وإن شاء أزمه الوصي
 فإن لم يجز شيئاً حتى مات الوصي بعد مرضي بالعبء أو قبل ذلك فاليتيم على خياره وإن لم يمت الوصي ومات
 العبد في يد الوصي في وقت الخيار أو بعد مضيه أو مات اليتيم في وقت الخيار قبل رضَى الوصي المشتري أو بعده
 فالشراء لازم لليتيم كذا في المحط وصي باع شيئاً من مال اليتيم فادركه فأبى المشتري عن الفسخ قال بعضهم
 إذا كان مصلحاً غير مفسد وقال أنت برى بما أراهُ وصي من ماله جاز برئ المشتري وإن قال أنت برى
 بما عيَّنت لا يبرأ قال الفقيه رحمه الله تعالى هذا خلاف قول أصحابنا رحمه الله تعالى ولا تأخذ به بل
 يبرأ المشتري بإبراء الصبي بعد ما بلغ كذا في الفتاوى الكبرى * وإذا باع الوصي مال اليتيم من نفسه
 أو باع مال نفسه من اليتيم فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأحد الرايتين عن أبي يوسف
 رحمه الله تعالى إذا كان فيه منفعة ظاهرة لليتيم يجوز وإن لم يكن فيه منفعة ظاهرة لليتيم لا يجوز وعلى قول
 محمد رحمه الله تعالى وأظهر الرايات عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يجوز على كل حال وتكلم
 المشايخ رحمه الله تعالى في تفسير المنفعة الظاهرة على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى بعضهم قال أن
 يبيع من الصبي من مال نفسه ما يساوي ألف درهم بشماغ ثم ويبيع من الصبي من نفسه ما يساوي
 ثمانمائة بالف درهم وبعضهم قال أن يبيع من مال نفسه ما يساوي ألفاً بضم مائة ويبيع من مال
 الصبي من نفسه ما يساوي ثمانمائة بالف ثم إذا جاز بيع الوصي من نفسه على قول أبي حنيفة رحمه الله
 تعالى هل يكفي بقوله بعث أو اشترت كما في الأب ويحتاج إلى الشطرين لم يذكر هذا الفصل فهنا
 وذكر الناطقي في وقائمه أنه يحتاج فيه إلى الشطرين بخلاف الأب وصي اليتيم إذا باع مال أحدهما
 من الآخر لا يجوز كذا لو أذن الوصي لهما بالتصرف فباع أحدهما ماله من الآخر لا يجوز كذا في
 الذخيرة * وكذا إذا أذن لعبدين ليتيم بالتصرف فباع أحدهما ماله من الآخر لا يجوز كذا في المحط

* **الاب** أو الوصي إذا أذن للصغير أو لعبد في التجارة صح الأذن وسكوته ما عند البيع والشراء يكون إذا
 فان مات الاب أو الوصي قبل بلوغ الصغير بطل الأذن وإن بلغ الصغير والاب أو الوصي حتى لا يطل
 الأذن ولو وكل الاب أو الوصي ببيع مال الصغير أو بالشراء للصغير فبات الاب أو بلغ الصغير بمنزلة الوكيل
 القاضى إذا أذن للصغير أو لعبد أو لعبد هما في التجارة صح وكذا الجرح على عبد للعتوه ولو رأى القاضى
 عبد للعتوه يبيع ويشتري فسكت لا يكون ذلك إذا نأته القاضى إذا رأى أن يأذن للصغير أو لعبد
 في التجارة فأبى الاب أو الوصي فبأنهما يكون باطلا فان جبر الاب أو الوصي به فإذن القاضى لم يبع
 حجرهما وكذا الوصيات هذا القاضى لا يبيع إلا أن يرفع الأمر إلى قاض آخر حتى يحجر عليه فيجبر لان
 ولاية هذا القاضى مثل ولا يبالا ولا كذا في قضاوى قاضى خان * ولو أن هذا المبيع يباع من الوصي
 شيئاً واشترى منه شيئاً فعلى قول محمد رحمه الله تعالى لا يجوز أصلاً كما لو باع الوصي بنفسه من نفسه
 ما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فعلى رواية الجماعة ورواية الزيدان وفي بعض رواية المأذون
 ان **كان** فيه تقع ظاهر للصغير صح وان لم يكن فيه نفع ظاهراً للصغير لا يصح كذا في الذخيرة *
 الوصي إذا أخذ أرض اليتيم مرارعة فقد اختلف المشايخ رحمه الله تعالى فيه منهم من قال يجوز مطلقاً
 كما لو دفعه إلى آخر ومنهم من قال إذا كان البذر من اليتيم لا يجوز وان كان من الوصي جاز وعامة المشايخ
 رحمه الله تعالى على أنه لو كان اجر المثل أو ضمان القصاص خير اليتيم مما يصيبه من الخراج لم يميز
 وان كان ما يصيبه من الخراج خيراً له جازت المزارعة كذا في المحط * **والوصي** أن يؤدى صدقة
 فطر اليتيم بمال اليتيم وأن يرضى عنه إذا كان اليتيم موسراً في قول أبي حنيفة وأبى يوسف رحمه الله
 تعالى والوصي لا يملك ابراً غير مملكت ولا أن يخط عنه شيئاً ولا يؤجله اذ لم يكن الدين واجباً بعقده فان
 كان واجباً بعقده صح المحط والتأجيل والأراعى قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ويكون ضامناً
 ولو صالح الوصي واحداً من دين الميت ان كان الميت بينة على ذلك أو كان الخصم مقرباً بالدين أو كان القاضى
 علم بذلك الحق لا يجوز صلح الوصي وإن لم يكن على الحق بينة جاز صلح الوصي وإن كان الصلح عن دين على
 الميت أو على اليتيم فان كان للذمى بينة على حقه أو كان القاضى قضى له بحقه جاز صلح الوصي وإن لم
 يكن للذمى بينة على حقه ولا قضى القاضى بذلك لا يجوز صلح الوصي لانه اتلاف لماله وهو تفسير
 ما لو طمع السلطان الجائر أو المتقلب في مال اليتيم فآخذ الوصي وهذه لما أخذ بعض مال اليتيم قال نصير
 رحمه الله تعالى لا ينبغي للوصي أن يعطى فان كان أعطى كان ضامناً وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله
 تعالى ان خاف الوصي القتل على نفسه أو اتلاف عضوه أو ضمانه أو خوف أن يأخذ كل مال اليتيم
 فدفع اليه شيئاً من مال اليتيم لا يضمن وان خاف على نفسه الفقد أو الحبس أو علم أنه يأخذ بعض مال
 الوصي ويبقى من المال ما يفتيه لا يضمن أن يدفع مال اليتيم فان دفع **كان** ضامناً وهذا اذا كان
 الوصي هو الذي يدفع المال اليه فلو أن السلطان أو المتقلب بطيه وأخذ المال لا يضمن الوصي
 والقوى على ما اختاره الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وصى مري باليتيم على حائره وهو يخاف أنه
 لو لم يره يترع المال من يده فبره بمال اليتيم قال بعضهم لا ضمان عليه وكذا المضارب اذا مري بمال
 المضاربة قال أبو بكر الاسكاف رحمه الله تعالى ليس هذا قول أصحابنا رحمه الله تعالى وإنما هذا
 قول محمد بن سلة وهو استحسن وعن الفقيه أبي الليث رحمه الله تعالى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى
 أنه كان يميز للأوصياء المصانة في أموال اليتامى واختياراً في سلة موافق لقول أبي يوسف رحمه الله
 تعالى وبه يفتى وصى اتفق على باب للقاضى في الخصومات مال اليتيم فاعطى على وجه الاجارة
 لا يضمن قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل لا يضمن مقدراً اجر المثل والغبن اليسير وما أعطى على

وجه الرشوة كان ضامناً فالوايذل المائي لدفع الظلم عن نفسه وماله لا يكون رشوة في حقه وبذل المال لا استخراج حق له على آخر يكون رشوة رجل مات ووصى إلى امرأته وترك ورثة صغاراً فنزل سلطان جازداره فقبل لما لم تعطه شيئاً استولى على الدار والعقار فأعطت شيئاً من العقار قالوا يصوزها نعتها كذا في فتاوى قاضي خان * وفي فتاوى النسفي في مسائل الميراث الوصي إذا طوّل بجباية دار اليتيم وكان بحيث لو امتنع ازدادت المنة فدفع من التركة جباية داره فلا ضمان عليه وكان كالمصانة وسئل الفقيه أبو جعفر عن مات وخلف ابنتين وعصبة فعطّاب السلطان التركة فقرر الوصي للسلطان دراهم حتى ترك السلطان العرض مكان ما أعطى من نصيب العصبة خاصة أو من جميع الميراث قال ان لم يقدر الوصي على تخصيص التركة إلا بما غرم فذلك محسوب من جميع المال كذا في المحط * وصى انفق من مال اليتيم على اليتيم في تعليم القرآن والادب ان كان الصبي يصلح لذلك حاز ويكون الوصي مأجوراً وان كان الصبي لا يصلح لذلك لا بد للوصي ان يتكلف مقدراً ما يقرب في صلاحته وينبغي للوصي ان يوسع على الصبي في النفقة لا على وجه الاسراف ولا على وجه التضييق وذلك متفاوت بقله مال الصغير وكثرته واختلاف حاله فينظر في ماله وحاله وينفق عليه قدر ما يليق به وصى يخرج في عمل اليتيم استأجر دابة بحال اليتيم ليركب وينفق على نفسه من مال اليتيم كان له ذلك فيما لا يذله استحساناً وصى نصبر رجه الله تعالى للوصي أن يأكل من مال اليتيم ويركب دوابه اذا ذهب في حوائج اليتيم قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى هذا اذا كان الوصي محتاجاً وقال بعضهم لا يجوز له أن يأكل ويركب دابته وهو القياس وفي الاستحسان يجوز له أن يأكل بالمعروف اذا كان محتاجاً بقدر ما يسي في ماله وصى اشترى لنفسه شيئاً من تركة الميت ان لم يكن للميت وارث لا صغير ولا كبير جاز كذا في فتاوى قاضي خان * وفي واقعات الشافعي قال لو اخذ الوصي مال اليتيم وانفقته في حاجه نفسه ثم وضع مثل ما نفق له لا يرأ عن الضمان الا ان يبلغ اليتيم فيدفعه اليه أو يشتري اليتيم شيئاً ثم يقول للشه ود كان لليتيم على كذا وكذا أو اشترى هذا الصغير قصاصاً ويرأ من الضمان كذا في محط السرخسي * قال محمد رحمه الله تعالى اذا وصى بأن يساع عبده ويتصدق بقرنه على المساكين قبض العبد وقبض الثمن وهلك الثمن في يده ثم استحق العبد في يد المشتري ضمن الوصي الثمن للمشتري ثم يرجع الوصي في جميع تركة الميت هكذا ذكر المسئلة في المجامع الصغير وهو جواب ظاهر الرواية وان ملكت التركة لا يرجع على احد لا على الورثة ولا على المساكين ان كان قد تصدق على المساكين ولو قسم الوصي التركة ثم اصاب صغير من الورثة عبداً فباعه وقبض الثمن فهل في يده ثم استحق العبد يرجع المشتري على الوصي ويرجع الوصي به في مال الصغير لانه باعه ويرجع الصغير بحصته على الورثة لبطال القمعة كذا في المحط * اذا هلك الرجل وفي يده وراثه لقوم شتى وترك أموالاً وعليه دين يحيط بماله وقبض الوصي الودائع من منزل الميت ليردها على اصحابها او قبض مال الميت ليقضى به دين الميت فهل المقبوض في يده فلا ضمان عليه وكذلك ان لم يكن على الميت دين وقبض الوصي ماله من منزله وهلك في يده لا ضمان عليه كذا في الذخيرة * واذا أمر الوصي مودع الميت بأن يب الوديعة او يقرض او يتصدق بها ففعل ضمن المودع ولو أمره بالدفع الى فلان ففعل لم يضمن وكذا الوارث ان يدفع مضاربة الى فلان أو ان يعمل به مضاربة فلا ضمان عليه كذا في الشارحانية * اذا انفق الوصي التركة على الصغار حتى فنيت التركة ولم يبق منها شيء ثم جاء رجل وادعى على الميت ديناً وابنته بالينة عند التماسي وقضى القاضي بذلك له لهذا العزم أن يضمن الرمي لاذ كنهه المسئلة في الحسكاتب وينبغي ان تكون على التفصيل ان انفق عليهم بأمر القاضي

فلا ضمان عليه وان اتفق بغير امر القاضى فعليه الضمان واذا وجب الدين على الميت بقضاء القاضى وقضى الوصى ذلك ثم تخلى الميت بعد ذلك دين آخرون كان حفر ثرا في حال حياته ثم وقعت فيها دابة حتى صارت ديناً على الميت او كان باع الميت سلعة في حال حياته فوجد المشتري بها عيباً بعد وفاة الميت فردّها على الوصى صارت منه ديناً على الميت هل يضمن الوصى للثاني شيئاً فهذا على وجهين اما ان دفع الوصى الى الاول ما دفع بامر القاضى او دفع بغير امره فان كان دفع بامر القاضى فلا ضمان عليه ولا على القاضى ولكن الثاني يتبع الاول فيشاركه فيما قبض بقدر دينه ان كان قائماً وان كان حال الكفاي يده يضمن القابض حصته من المقبوض ولا يضمن الوصى للثاني وان ظهر انه صار دافعاً بعض حقه الى الاول بغير امره لانه مكان مكرها على الدفع الى الاول من جهة القاضى هذا اذا دفع الوصى الى الاول دينه بامر القاضى اما اذا دفعه بغير امر القاضى كان للثاني ان يضمن الوصى حصته من المقبوض ان شاء وان شاء ضمن القاضى فاذا ضمن الوصى للثاني حصته مما دفع الى الاول هل يرجع الوصى بما ضمن على الاول فان كان في زعم الوصى ان الثاني مطل في الدعوى وفيما اقام من البينة لم يرجع على الاول وان زعم انه حق رجع بذلك على الاول وهذا الذي ذكرنا اذا ثبت الدين عند القاضى بالبينة ولو لم يثبت دين عند القاضى بالبينة ولكن اقر الميت بين يدي الوصى ان لفلان عليه كذا درهم او ثبت الدين بمعينة الوصى بأن طار ان الميت حال حياته استهلك مال انسان او استخرج منه مالا هل يسع الوصى ان يقضى ذلك الدين اذا انكرت الورثة لارواية لهذا واختلف فيه المشايخ رحمه الله تعالى قال بعضهم له ان يقضى ذلك الدين وقال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى ينبغي للوصى ان لا يقضى كذا في المحط * رجل اودع رجلاً مالا وقال ان مت فادفعه الى ابني فدفعه اليه وله وارث غيره ضمن حصته ولا يكون بهذا وصياً وان قال ادفعه الى فلان غير وارث ضمن ان دفعه اليه مريض اجتمع عنده قرابته باكلون من ماله قال ابو القاسم الصغار رحمه الله تعالى ان اكلوا بامر المريض من كان منهم وارثاً ضمن ومن كان غير وارث حسب ذلك من ثلثه قال الفقيه ابو الليث رحمه الله تعالى ان احتاج الى تصادهم في مرضه فاكلوا معه ومع عياله بغير اسراف لا ضمان عليهم استعسفاً رجل مات وعليه دين فباع وصيه رقيقه للغرماء وقبض الثمن فضاع عنده ومات بعض الرقيق في يد الوصى قبل أن يسلم الى المشتري فالمشتري يرجع بالثمن على الوصى ويرجع به الوصى على الغرماء ولو استحق العبد ورجع المشتري بالثمن على الوصى لم يرجع الوصى بالثمن على الغرماء الا ان يكون الغرماء امره بيده وكذلك لو قال الغرماء له بيع رقيق فلان الميت واقض ديننا لم يرجع بالثمن عليهم ولو كانوا قالوا بيع عبد فلان هذا يرجع بالثمن عليهم لانهم غرموه الا ان يكون الثمن اكثر من دينهم فلا يرجع عليهم باكثر من دينهم ولو قال له بيع هذا العبد فانه لفلان وقال الوصى لا يبيعه ثم باعه ثم استحق وقد ضاع الثمن رجع به الوصى على الغريم ولو لم يكن على الميت دين ولكن الوصى باع الرقيق للورثة الجكار فمضى في جميع هذه الوجوه بمنزلة الغرماء وان كانوا صغاراً لم يرجع عليهم في الاستعساف ولو باع القاضى رقيق الميت للغرماء فضاع الثمن عنده ثم استحق الرقيق رجع المشتري بالثمن على الغرماء لا على القاضى رجل اوصى بعقده عبده ثم جنى العبد جناتية بعد موت الوصى فاعتقه الوصى وهو يعلم بالجنياتية فهو ضامن للقداء وان لم يعلم ضمن قيمته ولا يرجع بذلك على الورثة ولو ان عبداً لا يتام جنى جناتية كان لوصيه ان يحتار لهم امساك العبد ويدفع ارض الجناتية من ماله ان يكون بين اوش الجناتية وبين قيمة العبد شيء متعاقفات فان قال الوصى عند القاضى قد اخترت امساك العبد واشهد على نفسه بذلك وشهوداً فليس له أن يرجع

الى أن يدفع العبد فان لم يكن لهم مال غير العبد فعليه أن يبيع العبد ويؤدى أرض الجناية من ثمنه فان مات العبد قبل أن يبيعه بعد ما اختاره فالجناية دين على الايتام حتى يؤدوها **كذا** في محيط
 المرنجسي * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الكبير جل اشترى عبدا بالف درهم وقضى
 العبد ولم يقدر الثمن حتى مات وأوصى الى رجل وعلى الميت سوى الثمن الف درهم آخر دين ولا مال له
 سوى هذا العبد فوجد الوصى بالعبد عيبا فردّه بالعيب بغير قضاء فهو جائز وليس للفرع تقضه ويرجع
 الوصى على البائع فيما أخذه منه نصف الثمن ويعطيه الى الفرع الاخر وان توى الثمن على البائع
 فلا ضمان على الوصى للفرع لان هذا الرقبا اعتبر بيعا جديدا في حق الفرع صار كان الوصى باعه
 من رجل وتوى الثمن عليه ومالك لا يضمن فكذا هنا فرق بين هذا وبين ما اذا باع الوصى هذا العبد
 من رجل آخر بالف درهم وقضى الثمن ودفع الى البائع حيث يضمن للفرع الاخر والفرق انه لما
 باعه من غيره وقضى ثمنه وتعلق كل واحد من الفرعين به فهو بالذم الى أحدهما يصير متلفا على
 الآخر حقه اما هو فانا الوصى لم يقض شيئا انما باشر الرقبا لعيب وأنه يبيع جديدا في حق الفرع وله
 ولاية البيع فلم يوجد سبب الضمان فلا يضمن قال مشايخنا رحمه الله تعالى فهذا هو المحل للوصى
 اذا أراد ان يقضى دين غريم الميت وخاف ظهور دين آخر على الميت ان يبيع شيئا من مال الميت من غيره
 بما للفرع على الميت من المال فلا يضمن اذا ظهر دين آخر على الميت فلان الوصى حين اراد الرقبا لعيب
 لم يقبله البائع حتى خاصمه الوصى الى القاضي فان كان القاضي يعلم بدين الفرع الاخر لا يرده العبد
 بالعيب بل يبيعه ويقسم ثمنه بينهما ولا يضمن البائع نقصان العيب لا قبل بيع القاضي ولا بعده
 وان لم يعلم القاضي بدين غريم آخر ردّه على البائع وسقط الثمن عن البائع فان اقام الفرع الاخر
 بعد ذلك بدنه على دينه خيرا القاضي بين ان يعفى الرّدو يضمن للفرع الاخر نصف الثمن وبين ان
 ينقض الرّدو ويردّ العبد حتى يساع في دينهما كذا في المحيط * قوم ادعوا على الميت دينه ولا يثبت لهم
 الا أن الوصى يعلم بالدين قال نصير رحمه الله تعالى يبيع الوصى التركة من الفرع ثم يبيد الفرع الثمن
 فيصير ذلك قصاصا وان كانت التركة صا متا ودفع المال عند الفرع ثم يبيد الفرع الودية فيصير
 قصاصا كذا في فتاوى قاضي خان * واذا شهد شهود عدول بين يدي الوصى أن فلان على الميت
كذا كذا دينه ولم يشهدوا به عند القاضي هل يبع الوصى قضاء هذا الدين اذا انكرت الورثة
 لرواية لهذا واختلاف المشايخ رحمه الله تعالى ايضا في هذا الفصل فقال بعضهم له ذلك ومنهم
 من قال لا يبعه القضاء كذا في محيط * واذا أقر الميت بالدين بين يدي الوصى وأراد الوصى أن يقضى
 الدين ولا يلحقه الفرع فقد اختلف المشايخ رحمه الله تعالى فيه على خمسة اقوال منهم من قال ينبغي
 له أن يبيع الى القاضي ويقول له اقم أنت الميراث بين الورثة حتى اذا ظهر دين آخر بالمدينة لا يكون
 للفرع التناهي ان يخاصمني ولا يرجع بال ضمان على ومنهم من قال يدفع الى المقر له قدر الدين سرا
 حتى لا تعرف الورثة فيعصونه ومنهم من قال ينبغي أن يجعل من التركة مقدارا للدين في مرة فضع بين
 يديه ويبيع الى الفرع فيحسب فيأخذ سرا وجهه والوصى يتغافل فان علم الورثة يقول للورثة خاسموا
 انتم اوافقوا غيري لكي يخاصم ومنهم من قال ينبغي أن يجعل مقدارا للدين من جنس الدين في مرة
 فودع الفرع فذهب الفرع بالوديعة قصاصا بالدين ثم ان الوصى لا يضمن لان له أن يودع ومنهم
 من قال ينبغي للوصى أن يقول للميت حين أقر بالدين بين يديه احضر شاهدين اشهدهما على قولك
 أو اشهد شاهدا واحدا سوى حتى لو جاء الفرع بعد الشاهدان له يشهدان بذلك أو يشهد الوصى مع
 اشهاد الاخر ثم يقضى الوصى دينه فلا يضمن وان ادعى الورثة ضمانا على الوصى وقالوا انك قضيت

ديشان الميركة لم يكن واجبا على الميت فصرمت ضامنا وانكر الوصي الضمان ما رادت الورثة استخلاف
 الوصي بالقاضي لا يستحق الوصي بالله ما قضيت نظرا للوصي وانما يحلف بالله ما لم يهلك ما يدعون
 من الضمان عليه كذا في الذخيرة * رجل مات وعليه دين لرجل فقال صاحب الدين قبضت
 منه في حجة الألف الذي كان لي عليه وغرما لميت قالوا لا بل قبضت منه في مرضه الذي مات فيه ولنا
 حق المشاركة فيما قبضت منه قالوا ان كان الألف المقبوض فاعماشا وكره فيه لان الاعتداح
 في حال الى اقرب الاوقات وهو حالة المرض وان كان المقبوض هالكا لاشي لغرما لميت قبله لانه انما
 يصرف الى اقرب الاوقات بنوع ظاهر والظاهر يصلح للدفع لا لايجاب الضمان فحال قيام الألف
 هو يدعي لنفسه سلامة المقبوض والغرما يشكون ذلك وقد اجمعوا على ان المقبوض كان ملكا للميت
 فلا يصلح الظاهر شأدها له وبعد هلاك المقبوض حاجة الغرما الى ايجاب الضمان ولا يصلح الظاهر
 شاهد لهم وصي عليه لميت دين والميت اوصى بوصيا فغير يد الوصي أن يخرج من عهده ما عليه قالوا
 ينفذ وصايا الميت أو يقضى ديون الميت من مال نفسه فصر ذلك قصاصا عليه لكن ينبغي
 أن ينوى القصاص حين يقضى فيقول اقضى من مال الميت حتى يصير قصاصا كذا في فتاوى
 قاضي خان * الوصي بعد ما خرج من الوصاية اذا قبض دينا لليتيم ينظر ان كان مورا ولا للصغير
 أو وجب بقدر الوصي عقد لا ترجع الحقوق فيه الى العاقد لا يصح ولا يبرأ المدينون وان وجب بعقد
 الوصي عقد ترجع فيه سقوط العقد الى العاقد ومع قبضه ويبرأ المدينون كذا في المحيط * وصي
 ادعى على الميت دينا بخلافه في أن القاضي هل يخرج المال من يده قال بعضهم لا يخرج الا ان يدعى
 عنه أنفاله فيخرج القاضي من يده وقال بعضهم اذا لم يكن له بينة على الدين فان القاضي يخرج
 عن الوصاية وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى يقول له القاضي امان تبرئه عن الذي تدعى
 أو تقيم البينة عليه حتى تستوفي الدين والاخرجتك عن الوصاية فان لم يقم بخرجته عن الوصاية وعن
 محمد بن سنان رحمه الله تعالى أن الوصي اذا ادعى دينا على الميت وليس له بينة فان القاضي يعزله
 عن الوصاية وان كان له بينة فان القاضي ينصب للميت وصيا حتى يقيم المدعى البينة عليه ثم القاضي
 بالخيار بعد ذلك ان شاء ترك المتبقي وصا وصار الاول خارجا عن الوصاية وان شاء أعاد الاول
 الى الوصاية بعد ما قضى دينه وذلك ان خصاصا رحمه الله تعالى ان القاضي يجعل للميت وصيا
 في مقدار الدين الذي يدعى خاصة ولا يخرج الوصي عن الوصاية به انما المشايخ رحمهم الله تعالى
 وعليه الفتوى ميت له على رجل دين وله وصي وابن صغير فادرك الابن ثم قبض الوصي دين الميت
 جاز قبضه ولو كان الابن حين بلغ نهاء عن القبض لا يصح قبضه رجل مات وعليه ألف درهم لرجل
 ولدت على رجل ألف درهم فقضى مدينون الميت دين الميت ذكر في الاصل انه براء عما عليه وان قضى
 بغير أمر الوصي وأمر الورثة واذا أراد مدينون الميت قضاء دين الميت كيف يصنع قال محمد رحمه الله تعالى
 يقول عند القاضي هذا الألف الذي لفلان الميت على من الألف الذي لك على الميت فيجوز ذلك ولوم
 قول ذلك ولكن قضى الألف عن الميت كان متبرعا ويكون الدين عليه ولو أن مستودعا قضى دين
 صاحب الوديعة من الوديعة كان صاحب الوديعة بالخيار ان شاء جاز قضاؤه وان شاء ضمن
 المستودع ويسلم المقبوض الى القابض ميت اوصى الى امرأته وترك ما لا للمرأة عليه مهرها ان ترك
 الميت صاهتا مثل مهرها كان لها أن تأخذ مهرها من الصاهتا لانها انفردت بتحنس حقها وان لم
 يترك الميت صاهتا كان لها أن تبسح ما كان أصلح للبيع وتسعة وفي صداقها من الفين مدينون مات
 رب الدين وارثه أو وصيه كان له أن يرفع مقداره حقه من غير علم الورثة رجل مات عن أولاد صغار

والموصى الى أحد ثلث المقتضى رجلا وصيا في التركة فادعى رجل على الميت ديناً أو دية وأدعت
المرأة مهرها قالوا أما الدين والدية فباعتقوا لا يعتد بهما بالينة وأما المهران كان السكاح
معروفاً كان القول قول المرأة في مهرها يدفع ذلك اليها وقال الفقهاء أبو الليث رحمه الله تعالى
ان كان ذلك قبل تسليم المرأة فكذلك وان كان بعد ما سلمت نفسها الى الزوج منع عنها مقدار ما جرت
العادة بتعجيله قبل تسليم النفس لان الظاهر انها لا تسلم نفسها الا بعد استيفاء المهر قال رضي الله
عنه وفيه نوع نظر لان كل المهر كان واجباً بالسكاح فلا يقضى بفسوئته منه بحكم الظاهر لان الظاهر
لا يصلح حجة لا بطلان ما كان ثابتاً كذا في فتاوى قاضي خان * قال محمد رحمه الله تعالى في الجماع
رجل هلك وترك ما لا وارثا واحداً فاقام رجل الينة له على الميت ألف درهم دين قضي القاضي
له على الوارث ودفع اليه ألفاً وغاب الوارث فحضره غريم آخر فان الغريم الاول ليس بضم له ولو كان
الغريم الاول هو القاتل فاحضر الثاني وارث الميت كان نعمه له فاذا قضى القاضي على الوارث وقد
توى ما أخذ الوارث رجع الغريم الثاني على الغريم الاول وأخذ منه بعض ما قبض ثم يقبض الوارث
بما بقي له مما ولو لم يكن الاول غريماً وكان موصى له بالثلث وقبضه وغاب الوارث فاقام الرجل
الينة أن له على الميت ديناً فالوصي له ليس بضم له وكذلك لو كان الاول غريماً والثاني موصى له
بالثلث لم يكن الغريم نعمه له كذا في النوازل رجل مات وعليه دين باقى على جميع تركته فاحضر
نفسه وارث الميت فقد قيل الوارث لا يكون خصماً للغريم وقيل يكون خصماً ويقوم مقام الميت في
حق الخصوصية وبه أخذ أبو الليث رحمه الله تعالى وعليه الفتوى تركته مستغرقة كلها بالدين أو أكثرها
ادعى مدعى آخر على الميت ديناً ويحضر عن إقامة الينة وأراد تخفيف الورثة وأصحاب الدين لا يمين على
الفرما أصلاً وكذا لا يمين على الورثة ان كان كل التركة مستغرقة بالدين وان كان له يينة فالوصي هو
الخصم وان لم يكن له وصي ولا وارث جعل القاضي له وصياً وان كان في المال فضل عن الدين يحلف
الوارث وقد ذكرنا في كتاب ادب القاضي أن الوارث اذا لم يصل اليه شيء من التركة تسع عليه بذلك
لكن لا يخلف قبل أن يظهر للميت ما على ما انتاره الفقهاء أبو عمرو وأبو الليث رحمه الله تعالى
ادعى على الميت ديناً ووصيه غائب غيبة منقطعة فالقاضي نصب خصماً عن الميت لخاصم المذمى
وكذلك لو كان الوصي حاضراً أو قرضاً بالدين فالقاضي نصب خصماً عن الميت هكذا ذكر الفضل
في فتاواه وفي اقوال الواقعات اذا ادعى الميت في قبض كل دين فلان الميت على الناس جميعاً
غريم فلان الميت وقال للوصي دفعت اليك كذا وكذا وقال الوصي ما قبضت منك شيئاً ولا علمت أنه كان
لفلان عليك شيء فالقول قول الوصي مع يمينه ووقام الينة على أصل الدين لم يلزم الوصي منه شيء
وكذا لو قال قبضت كل دين لفلان بالسكوة وأضاف الى مصر أو سود وكذا الوكيل قبض الدين
والدية والمضاربة في جميع ذلك سواء كذا في المخط * وهي انقاذ الوصية من مال نفسه قالوا ان
كان هذا الوصي وارثاً يرجع في تركته الميت والا فلا يرجع وقيل ان كانت الوصية لعباد يرجع لان
لها حظاً باليمن جهة العباد وسكان كفاء الدين وان كانت الوصية لله تعالى لا يرجع وقيل له
أن يرجع في التركة على كل حال وعليه الفتوى وكذا الوصي اذا اشترى كسوة للصغار أو اشترى ما ينفع
علم من مال نفسه فانه لا يكون متطوعاً وكذا الوصي دين الميت من مال نفسه بغير الوارث وأشهد
على ذلك لا يكون متطوعاً وكذا اذا اشترى الوارث الكبير طعاماً أو كسوة للصغار من مال نفسه لا يكون
متطوعاً وكان له الرجوع في مال الميت والتركة وكذا الوصي اذا اخرج البقم أو غيره من مال نفسه
لا يكون متطوعاً ولو كان الوصي الميت من مال نفسه قيل قوله في ذلك كذا في فتاوى قاضي خان *

بقوله هكذا ذكر الفضل في
فتاواه ذكر تعطيله في المحيط
بقوله لان اقوال الوصي على
الميت لا يمين ولا يمكن المذمى
أن يخصم الوصي فيها اقر
به فلو لم ينصب القاضي
وصياً للمذمى لاصل المذمى
الى حقه ثم قال صاحب
المخطوطه نوع نظره قد
ذكر الخصاص ان أحد الورثة
اذا اقر بالدين فاقام المذمى
الينة على هذا الا ان القدر
لثبت الدين في جميع التركة
تسمع بينته وكذا لو اقر
جميع الورثة بالدين فاقام
الينة عليهم اثبت الدين
في حق غيرهم قبل بينته
فكذلكها يجب أن تسمع
الينة على الوصي بعدما اقر
بدعوى المذمى بالاولى اه
نقله البحراني

أحد الورثة إذا قضى دين الميت من خالص ملكه حتى كان له الرجوع في التركة قبل أن يرجع فيها ثم ورثها من ميت آخر لا يكون للذي قضى دين الميت أن يرجع في تركة الميت الثاني كذا في الذنوعة * ولما وارت أن يقضى دين الميت وأن يكفنه بغير أمر الورثة وكان له أن يرجع في مال الميت الوصي إذا اشترى كفتا لث أو اشترى الوارث ثم علم بعيب في الكفن بعد ما دفن الميت كان للوارث والوصي أن يرجعها بتقصان العيب ولو أن اجتمعا اشترى لث كفتا فعلم بالعيب بعد ما دفن فيه ذكر الناطق أن الأجنبي لا يرجع بتقصان العيب وفي بعض الروايات يرجع الأجنبي أيضا والصحيح أن الأجنبي لا يرجع غريب نزل في بيت رجل فمات ولم يوص إلى أحد وترك دراهم قال أبو القاسم رحمه الله تعالى يرفع الأجنبي المحاكم فيكفنه بأمر المحاكم كفتنا وسطا فان لم يجد المحاكم كفته كفتا وسطا ولو كان على الميت دين لا يبيع هذا الرجل ماله لقتل ساعد بنه وكذا وترك جارية لا يبيعها كذا في فتاوى قاضي خان * إذا تصرف واحد من أهل السكة في مال اليتيم من البيع والشراء ولا وصى لث وهو يعلم أن الأمر لورثه إلى القاضي حتى ينصب وصيا وأنه يأخذ المال ويفسده أفتى القاضي الدبوسي بأن تصرفه جائز للضرورة قال قاضي خان وهذا استحسن وبه يقتضي كذا في الفتاوى الكبرى * بشر من الوليد عن رجل مات في بعض الأطراف فقباؤه وارثه فقال مات أبي وعليه دين وترك صنوف أموال ولم يوص إلى أحد وهو لا يقدر على إقامة الدين لأن الشهود كانوا من أهل القرية ولا يعرفهم القاضي بالعدالة هل يكون للقاضي أن يقول له إن كنت صادقا فبيع المال حتى تقضى الدين قال إن فعل القاضي ذلك فهو حسن وعن أبي نصر رحمه الله تعالى رجل مات فزعم غراموه وورثته أن فلانا مات ولم يوص إلى أحد والمحاكم لا يعلم شيئا من ذلك يقول لهم المحاكم إن كنتم صادقين قد جعلت هذا وصيا قال إن فعل ذلك رجوت أن يكون في سعة وبصر الرجل وصيه إن كانا صادقين امرأة أوصت بثلاث ماله وأوصت إلى رجل فأنفذ الوصي بعض وصيته وأبقى البعض في يد الورثة هل يكون للوصي أن يترك في يد الورثة قالوا إن علم الوصي من ديانة الورثة أنهم يخرجون الثالث جائله أن يترك في أيديهم وإن علم بخلاف ذلك لا يسهه أن يترك في أيديهم إن كان يقدر على استقراض المال منهم رجل اشترى لولده الصغير شيئا وأدى الثمن من مال نفسه ليرجع به عليه ذكر في الزوائد أنه لم يشهد عند أداء الثمن أنه إنما أدى الثمن ليرجع فأنه لا يرجع وقرق بين الوالد والوصي إن الوصي إذا أدى الثمن من مال نفسه لا يحتاج إلى الأشهداء لأن الغالب من حال الوالد أنهم يصدون الصلاة والبر فيحتاج إلى الأشهداء وكذا الأب إذا قضى مهر امرأة ابنه أن لم يشهد لا يرجع وكذا الأم إذا كانت وصية لولدها الصغير فهي بمنزلة الأب إن لم تشهد عند أداء الثمن لا ترجع كذا في فتاوى قاضي خان * قال محمد رحمه الله تعالى إذا قال الوصي لليتيم أنتقت مالك عليك في كذا وكذا سنة فأنه يصدق في نفقة مثله في تلك المدة ولا يصدق في الفضل على نفقة مثله ثم نفقة المثل ما يكون بين الأسراف والتفكير كذا في البصير * وإذا احتلف في المدة فقال الوصي مات أولك منذ عشر سنين وقال اليتيم مات أبي منذ خمس سنين ذكر في الكتاب أن القول قول الابن واختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه قال شمس الأئمة المحلوي رحمه الله تعالى المذكور في الكتاب قول محمد رحمه الله تعالى أماعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى القول قول الوصي كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال الوصي ترك أولك رقيقا فانفتحت عليهم من مالك كذا وكذا درهمًا ثم إنهم ماتوا أو بقوا وتلك النفقة نفقة المثل والصغير يكذب ويقول إن أبي مات رقيقا فالقول قول الوصي وفي المخافة قال محمد والحسن بن زياد رحمهما الله تعالى القول قول الابن وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى القول قول الوصي وأجمعوا على أن العبيد لو كانوا أحياء كان القول قول الوصي كذا في التتارخانية *

إذا ادعى الوصي أن غلاما للقيم أبى فجماعه رجل فأعطيت له جملته أربعين درهما والابن ينكر الاباق
كان القول قول الوصي في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وفي قول محمد والحسن بن زياد رحمه الله
تعالى القول قول الابن إلا أن يأتي الوصي ببينة على ما ادعى كذا في فتاوى قاضي خان * وكذلك
لو قال الوصي لم يترك أبوك رقيقا لكن أنا اشتريته لك رقيقا من مالك وأدبت عنهم من مالك وأتقت عليهم
من مالك أيضا فهو مصدق في ذلك كله ومتى جعلنا القول قوله فيما ذكرنا يخلف هذا جواب الكتاب
الآن مشايخنا رحمه الله تعالى كانوا يقولون لا يستحسن أن يخلف الوصي إذا لم يظهر منه خصيصة
وفي نوادرهم عن محمد رحمه الله تعالى إذا ادعى ابن والد له صغير تركه كذا وكذا من الغلمان فأنفق
عليهم كذا وكذا ثم ماتوا فإن كان مثل ذلك الميت يكون له مثل ما سمي من الرقيق فالقول قوله وإن كان
لا يعرف ذلك إلا بقوله ولا يكون مثله مثل تلك الغلمان لمصدق له وإن ادعى الوصي أنه أعطى اليتيم
في شهر مائة درهم وأنه أقرضه وأنه وضعها ما أعطاه مائة أخرى في ذلك الشهر قال اصدقه ما لم يجرى من
ذلك بشي فاحش يعني يقول أعطيته مرارا كثيرة فضعها عبد في يد رجل يدينه أنه قال الوصي للقيم
أني اشتريت هذا الغلام من هذا الرجل بألف درهم من مالك وقضته ودفعته الآن إليه واتقت عليه
من مالك كذا وكذا في مدة كذا ثم قال إن هذا الرجل غلب على فأخذته مني وكذبه اليتيم والذي في يديه
العبد فإنه يصدق الوصي في حق برائه عن الضمان ولا يصدق في حق صاحب العبد من غير بينة حتى
لا يؤخذ العبد منه لأنه في حق ذي البدن ما مدع وشاهد والمحكم لا يقطع بالصدق ولا بشهادة الفرد
أما في حق نفسه متكررا للزمان فمقبل قوله في ذلك مع يمينه كذا في المحيط * وإن قال الوصي فرض
القاضي لا خيلك الزمن هذا نفقة في مالك كل شهر كذا فأدبت إليه لكل شهر من ذلك عشر سنين فكذبه
الابن لا يقبل قول الوصي عند الكل ويكون ضامنا كذا في فتاوى قاضي خان * ولو كان
الوصي قال له أبوك مات وتركه هذه الأرض لك وهي أرض خراج فأدبت نواجها إلى السلطان منذ عشر
سنين في كل سنة كذا وقال الوارث لمعت أي لا منذ سنتين فهو على الاختلاف الذي في الجمل وكذلك
إذا اتفقان إياه مات منذ عشر سنين واختلف في أرض فيها ماء لا يستطاع معه الزراعة فقال الوارث
لم يرزل كذلك ولم يجب نواجها وقال الوصي انما غلب عليها الماء للسال وقدا دبت نواجها عشر سنين
فهو على الاختلاف الذي في الجمل واجمعوا على أن الأرض لو كانت مساحمة للزراعة يوم الحصة ومعة لماء
فيها وباقي المسألة بجهان القول قول الوصي مع يمينه وفي النوازل لو قال الوصي للقيم انك استلمت
على هذا الرجل في صغرك كذا وكذا فقضته عنك فكذبه اليتيم في ذلك كله فالقول قول اليتيم والوصي
ضامن عند الكل ولو قال الوصي للقيم إن عبدك هذا قد ابتاعني الشام فاستأجرت رجلا فجامعته من الشام
بمائة درهم وأعطيت الأجر وانكر اليتيم ذلك بالقول قول الوصي في قولهم جميعا ولو قال الوصي في هذا كله
أنما أدبت ذلك من مالي لأرجع به عليك وكذبه اليتيم فإن الوصي لا يصدق في قولهم جميعا إلا بينة كذا
في المحيط * ولو حضر الوصي رجلا إلى القاضي فقال إن هذا ردي عبد الصغير من الاباق فوجب له الجمل
وفي يدي مال هذا الصغير فأعطيته هل يصدق القاضي قيل هذا على الخلاف أيضا وقيل لا يصدق
بالاتفاق كذا في محيط السرخسي * في المتقي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا كان للميت على رجل
مال فأقروا به أن الميت قد قبضه لم يكن الوصي خصما في قبضه بعد ذلك لكن القاضي يجعل وصيلا
في قبضه قال محمد رحمه الله تعالى في إقرار الأصل إذا أقروا وصي الميت أنه قد استوفى جميع مال الميت على
دنان بن فلان ولم يسم كم هو ثم قال بعد ذلك انما قبضت منه مائة وقال الغريم كان لفلان على ألف درهم
وقد قبضتها فهذا على وجهين أما إن كان هذا ديننا واجب بادانة الوصي أو بادانة الميت ففي كل واحد من

الوجهين لا يتخلو امان يكون اقراره بالدين بعد اقرار الوصي باستيفاء جميع ما عليه او قبل اقرار الوصي باستيفاء ما عليه والوصي في كل من الوجهين لا يتخلو امان وصل قوله فهي مائة باقراره انه استوفى الجميع او فصل وقد يد احمد رحمه الله تعالى بما اذا كان الدين واجبا بادانة الميت واقرار الوصي او لا باستيفاء جميع ما على الغريم ثم قال وهي مائة مفصولا عن اقراره ثم اقرار الغريم بعد ذلك ان الدين كان عليه الف درهم وقد استوفى الوصي منه الف درهم وذكر ان الغريم يرى عن الالف حتى لا يمكن للوصي ان يتبعه بشئ فالقول قول الوصي مع يمينه انه قبض مائة درهم ولا يصدق الغريم على الوصي حتى لا يضمن تسع مائة للورثة بسبب المجردة فان قامت لليت بينة على ان الدين على الغريم فكان الف درهم بان اقام البينة او غريم لليت البينة كان الغريم بري شاعن الالف حتى لا يمكن للوصي ان يتبع الغريم بتسعة مائة ويضمن الوصي تسع مائة للورثة فاذا اقر الغريم او لان الدين الف درهم ثم اقر الوصي انه استوفى جميع ما عليه ثم قال وهي مائة مفصولا عن اقراره فالجواب فيه كالجواب فيما اذا ثبت الالف بالبينة يكون الغريم بري شاعن جميع الالف باقرار الوصي بالاستيفاء ويضمن الوصي تسع مائة للورثة هذا الذي ذكرنا ان قال الوصي وهي مائة مفصولا عن اقراره فاما اذا قال موصولا بان قال استوفيت جميع ما لي على فلان وهو مائة درهم وقال الغريم لا بل كان الف درهم ذكر ان الوصي يصدق في هذا البيان حتى كان للوصي ان يتبع الغريم بتسعة مائة هذا اذا اقر الوصي او لا بالاستيفاء وان اقر الغريم او لا بالدين ثم قال الوصي استوفيت جميع ما عليه ثم قال وهو مائة مفصولا عن اقراره فالجواب فيه كالجواب فيما اذا وجب الدين بادانة الميت يكون الغريم بري شاعن جميع ما عليه لا اقرار الوصي ويضمن الوصي للورثة تسع مائة هذا الذي ذكرنا كله اذا قال الوصي وهي مائة مفصولا عن اقراره اما اذا قال موصولا بان قال استوفيت جميع ما عليه وهو مائة ثم قال الغريم كان الدين على الف درهم وقد قبضتها فان الغريم يكون بري شاعن جميع ما عليه حتى لا يكون للوصي ان يتبعه بشئ ولا يضمن الوصي للورثة الا قدر ما اقر الوصي او لا بالاستيفاء فاما اذا اقر الغريم او لا بالف درهم ثم قال الوصي استوفيت جميع ما عليه وهو مائة فان الغريم يكون بري شاعن جميع الالف ويضمن الوصي للورثة تسع مائة منها قال ولوان وصي باع خادما للورثة واشهد انه قد استوفى جميع ثمنه وهو مائة وقال المشتري بل كان مائة وخسين فهذا على وجهين امان قال الوصي وهو مائة موصولا باقراره او قال مفصولا فان قال موصولا باقراره فانه لا يصح هذا البيان حتى يبرأ الغريم عن مائة وجهين باقرار الوصي انه استوفى جميع ما عليه ويكون القول قول الوصي فيما قبض والجواب فيما اذا كان مالكا واقراره باستيفاء جميع ما على المشتري ثم قال وهو مائة موصولا او مفصولا كالجواب في مسئلة الوصي ولو اقر انه قد استوفى من فلان مائة درهم وهو جريح الففن فقال المشتري لا بل الف مائة وخمسون فاراد الوصي ان يتبعه بخمسين درهم فله ذلك واذا اقر الوصي انه استوفى جميع ما للفلان على فلان وهو مائة درهم واقام الورثة البينة او غريم الميت انه كان له عليه ما شاد درهم حتى قبلت هذه البينة فان الغريم يؤخذ بالمائة الفاضلة ولا يضمن الوصي الا المائة التي اخذ وهذا بخلاف ما لو قال الوصي مفصولا وهو مائة ثم قامت البينة ان الدين على الغريم مائتان فان الوصي يصحكون ضامن المائتين قال واذا اقر الوصي انه استوفى ما للفلان الميت عند فلان من وديعة او مضاربة او شركة او بضاعة او عارية ثم قال بعد ذلك انما قبضت منه مائة واقر المطلوب انه كان لليت عنده الف درهم فهذا على وجهين امان اقرار الوصي بالاستيفاء او لا ثم اقرار المطلوب انه كان الف او اقر المطلوب انه كان لليت عنده الف درهم ثم اقر الوصي باستيفاء ما عنده وقول الوصي وهو مائة اما ان يكون موصولا باقراره او مفصولا فان اقر الوصي بالاستيفاء او لا ثم قال بعد ذلك قبضت مائة وقال

المطلوب كان ألف درهم وقد قضتها فان الوصي لا يضمن أكثر مما أقر قبضه ويكون المطلوب برئاً
عن الجميع كما في الدين فان قامت البيعة انه كان عند المطلوب ألف درهم فان الوصي ضامن لذلك كله
هذا اذا قاله مفصلاً فاما اذا قال لهم موصولاً ثم أقر المطلوب ان ما عنده ~~م~~ كان ألف درهم فان القول
قول الوصي انه قبض منه مائة ولا يتبع المطلوب بشئ بخلاف ما لو كان هذا في الدين فانه يتبع الغريم
بالمباقي هذا اذا أقر الوصي اولا باستيفاء الدين فاما اذا أقر المطلوب اولا ان الامانة عند ألف درهم
للبيت ثم أقر الوصي انه استوفى جميع ما عليه عنده وهو مائة موصولاً ومقصولاً فالجواب فيه كالجواب
فيما اذا قامت البيعة ان المال عند المطلوب كان ألف درهم الا انه لا يتبع المطلوب بشئ فقال واذا أقر
وصي الميت انه قبض كل دين لفلان الميت على الناس فيسافر غريم لفلان الميت فقال للوصي قد دفعت
اليك كذا وكذا وقال الوصي ما قبضت منك شيئاً ولا علمت أنه ~~م~~ كان لفلان عليك شيء قال قول قول
الوصي ولا تثبت البراءة للغرماء بهذا الاقرار الذي وجد من الوصي وكذلك الجواب في الوكيل بقبض
الدين والوديعة والمضاربة واذا أقر الوصي انه استوفى ما على فلان من دين الميت فقال الغريم كان له على
ألف درهم وقال الوصي قد كان له عليك ألف درهم لكنك أعطيت الميت خمسمائة في حياته ودفعت
الخمسمائة السابقة الى بدموته وقال الغريم بل دفعت السكل اليك فالجواب فيه كالجواب في المسئلة
الاولى بضمن الوصي ألف درهم ولكن يستخلف الورثة على دعواه ولو أقر الوصي انه قد استوفى ما لفلان
الميت على الناس من دين استوفاه من فلان بن فلان فقامت البيعة ان الميت على رجل ألف درهم فقال
الوصي ليست هذه فيما قبضت فانها بائنه الوصي ويراجع غرماء الميت بهذا الاقرار بخلاف ما لو أقر
استوفيت جميع ما للميت من الدين على الناس ولم يقل من هذا الرجل حيث لا تقع البراءة للغرماء بهذا
الاقرار ولو أن وصياً أقراه قبض جميع ما في منزل فلان من مائة مائة وميراثه ثم قال بعد ذلك وهو مائة
ونخبة اثواب وادعى الوارث انه كان أكثر من ذلك واقاموا البيعة انه كان في ميراث الميت يوم مات
في هذا البيت ألف درهم ومائة ثوب فانه لا يلزم الوصي الا قد رما أقربه قبضه وان قال وصي مائة موصولاً
عن اقراره كذا في المحيط * اذا أقر على الميت بالدين لا يصح اقراره كذا في الذخيرة *

والله أعلم

(الباب العاشر في الشهادة على الوصي) *

ولو شهد الوصي بان انه اوصى الى فلان معهما وادعى فلان جازت استحساناً لا قياساً كذا في محيط
البرنسي * واذا كان لا يدعى فان شهادتهما لا تقبل قياساً واستحساناً ان كانت الورثة يدعون ذلك
والشهود له بمحمد وان كانت الورثة لا يدعون كون الثالث وصياً معهما لا تقبل شهادة الوصيين قياساً
واستحساناً فال في الاصل واذا كنههما المشهود عليه ادخلت بهما رجلاً آخر سوى المشهود عليه
من مشايخنا من قال ما ذكر انه يدخل معهما ثالثاً قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ومنهم من
يقول لا بل المذكور في الكتاب قول الكل وهو الظاهر فانه لم يحل فيه خلافاً واذا شهد اثنان ان اباهما
اوصى الى فلان وفلان يدعى بالقياس ان لا تقبل شهادتهما وفي الاستحسان تقبل وماذا كان فلان
بمحمد ذلك وباقي الورثة لا يدعون فانه لا تقبل شهادتهما قياساً واستحساناً وان كانت بقية الورثة
يدعون وهو بمحمد لا تقبل قياساً واستحساناً واذا شهد رجلان لهما على الميت دين ان الميت اوصى الى
فلان وقبل ذلك وفلان يدعى بالقياس ان لا تقبل هذه الشهادة وفي الاستحسان تقبل هذا اذا كان
الوصي يدعى ذلك وان كان لا يدعى ان كان ورثة الميت وغير الشاهد من غرماء الميت يدعون ذلك

فانه لا تقبل شهادتهما قياسا واستحسانا وكذلك اذا شهد رجلان علم ما دى الميت ان الميت اوصى الى فلان وفلان يدعى فالمسئلة على القياس والاستحسان فاما اذا كان الوصى لا يدعى ذلك ان كانت الورثة يدعون لا تقبل قياسا واستحسانا وان كانت الورثة يمجدون ولا يدعون ذلك لا تقبل قياسا ولا استحسانا واذا شهد اثنان اوصى الى ابينا والوصى يدعى والورثة لا يدعون فانه لا تقبل هذه الشهادة قياسا واستحسانا وليس للقاضي ان ينسب هذا وصيا في تركه الميت بطلانها من غير شهادة وان كان الوصى يرغب في الوصاية لم يمكن له النصب بشهادتهما فاما اذا كان الوصى يمجّد والورثة يدعون فانه تقبل هذه الشهادة وان كانت الورثة لا يدعون لا تقبل هذه الشهادة وشهادة الاخ في هذه مقبولة وشهادة الشريكين المتفاوضين او غير المتفاوضين في هذا جائزة واذا شهد اثنان احدا الوصيين ان فلانا اوصى الى ابينا وفلان معا ان كان الاب يدعى فانه لا تقبل هذه الشهادة لافي حق الاب ولا في حق الابن الاجنبي وان كان الاب لا يدعى ويدعيه الورثة فان الشهادة تقبل وان كان الاب لا يدعى ولا شريك الاب ولا الورثة لا تقبل هذه الشهادة لعدم الدعوى قال واذا شهد شاهدان ان الميت اوصى الى هذا وأنه رجوع عن ذلك واوصى الى هذا الاخر اجزت شهادتهما واذا شهد شاهدان ان الميت اوصى الى هذا الرجل ثم شهد اثنان الوصى ان الوصى عزل اباهما عن الوصية واوصى الى فلان اجزت شهادتهما قال ولو شهد انه اوصى الى ابيهما ثم عزله عن الوصية واوصى الى هذا اجزت شهادتهما قال ولو شهد على ذلك اثنان الميت او غيرهما الميت لهما عليهما وقلان يدعى فالمسئلة على القياس والاستحسان واذا شهد شاهدان ان فلانا جعل هذا وصيلا في جميع تركته بعد موته جعلته وصيلا له واذا قال جعلته وصيلا فهذا وما لو قال اوصيت له سوا من نصبر وصيا واذا شهد احد الشاهدين انه اوصى الى فلان يوم الخميس وشهد الاخر انه اوصى يوم الجمعة تقبل هذه الشهادة كذا في المحط * واذا شهد الوصيان لوراث صغير بشئ من مال الميت او غيره فشهادتهما باطلة وان شهد لوراث كبير في مال الميت لم تجز وان كان في غير مال الميت جازت وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ان شهد لوراث كبير فيقول في الوجه كذا في الهداية * ولو كان الوصى له معلوما الا ان الوصى به مجهول فشهدوا على اقراره بالوصية له تقبل هذه الشهادة ويرجع في البیان الى ورثة الوصى كذا في المحط * واذا شهد الرجلان رجلين على ميت بدين الف درهم وشهد الاخر ان للاولين بمثل ذلك حازت شهادتهما وان كانت شهادة كل فريق للآخرين بوصية ألف درهم لم تجز ولو شهد انه اوصى لهذين الرجلين بجزائره وشهد اثنان لهما ان الميت اوصى للشاهدين بعده جازت الشهادة بالانفاق ولو شهد انه اوصى لهذين الرجلين ثلث ماله وشهد اثنان لهما انه اوصى للشاهدين ثلث ماله فالحق الشهادة باطله وكذلك اذا شهد الاولان ان الميت اوصى لهذين الرجلين بعده وشهد المشهود لهما انه اوصى للاولين ثلث ماله فهي باطلة لان الشهادة في هذه منبئة للشركة كذا في خزائن المفتين * واذا شهد شاهدان ان الميت اوصى لهذين بدينار وشهد اثنان ان الميت اوصى لهذين بدينار لم تجز شهادتهما ولو شهد شاهدان انه اوصى له بدينارين او بدينارين بدينارين او بدينارين بدينارين جازت الشهادة كذا في محيط السرخسي * واذا شهد الرجلان قوما على وصية ولم يقرها عليهم ولم يكتبها بين ايديهم وفيها اعتاق واقرار بدين ووصايا فان الاشهاد لا يصح كذا في المحط * والله أعلم

قوله تقبل هذه الشهادة لان المشهود به قول واختلاف الشهود في الاقوال من حيث الزمان والمكان لا يمنع قبول الشهادة كذا في المحط نقله البحر اوى اه

(كتاب المحاضر والسجلات)

الاصل في المحاضر والسجلات ان يدعى في الذكر والميان بالصريح ولا يكتب بالاجال كذا في الخلاصة

ذكر الشيخ الامام الزاهد الحاج نجيم الدين شمس الاسلام والسلمين عمر النسي رحمه الله تعالى ان الاشارة في الدعوى والمحاضر ولفظ الشهادة مما يحتاج اليها وكذلك في السجلات لا بد من الاشارة حتى قالوا اذا كتب في محضر الدعوى حضر فلان مجلس المحكم وأحضر فلان مع نفسه فادعى هذا الذي حضر عليه لا يفتي بهجة المحضر وينبغي ان يكتب فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه وهكذا عند ذكر المدعى والمدعى عليه في أثناء المحضر لا بد من ذكر هذا ككتاب المدعى هذا المدعى عليه هذا لان بعض المشايخ كانوا لا يفتون بالصحة بدونه وكذلك قالوا في السجلات اذا كتب وقضيت لمحضر هذا الى اجمدة هذا لا بد وان يكتب وقضيت لمحضر هذا المدعى على اجمدة هذا المدعى عليه كذلك في السجلات وكذا قالوا اذا كتب في المحضر عند ذكر شهادة الشهود وأشار الى المتداعين لا يفتي بالصحة وقالوا أيضا اذا كتب في مثل الاجارة آجر فلان ابن فلان أرضه بعد ما جرت المبيعة بالصحة بينه جاني الاعتبار والزراعتين التي في هذه الارض لا يفتي بصحة المالك بعد ما جرت المبيعة بصحة من المتعاقدين هذين في الاشجار والزراعتين التي في هذه الارض وينبغي ان يكتب آجر الارض من المتأجر هذا بعد ما باع هذا آجر الارض والزراعتين من المتأجر هذا وقالوا ايضا اذا كتب في المحضر أحضر المدعى شهوده وسألت الاستماع اليهم فتشددوا على موافقة الدعوى لا يفتي بهجة المحضر وينبغي ان يذكر الفاظ الشهادة لان القاضى عسى يظن ان بين الدعوى والشهادة موافقة ولا يكون بينهم موافقة في الحقيقة وكذلك قالوا ايضا اذا كتب في السجل وشهد الشهود على موافقة المدعى لا يفتي بصحة السجل وكذلك قالوا في كتاب القاضي الى القاضي لو كتب قد شهدوا على موافقة المدعى لا يفتي بصحة الكتاب ومن المشايخ من فرق بين كتاب القاضي والسجل وبين محضر الدعوى فافتى بصحة الكتاب والسجل وبفساد محضر المدعى وكذلك قالوا في السجل اذا كتب على وجه الامحاز ثبت عندي من الوجه الذي ثبت به المحامد المحكمية والنوازل الشرعية لا يفتي بصحة السجل مالم يبين الامر على وجهه كذلك في الذخيرة * قالوا ويكتب في محضر المدعى شهد الشهود بكذا عقب دعوى المدعى هنا وكذا يكتب عقب الجواب بالانكار من المدعى عليه ثلاثين طان انهم شهدوا قبل الدعوى أو شهدوا على الخصم المقر لان الشهادة على الخصم المقر لا تنفع الا في مواضع معدودة قال في الذخيرة ومنه ان كل ذلك ليس بشرط وذكر في الشروط ولا بد ان يذكر وشهد كل واحد بعد الدعوى والجواب بالانكار وبعد الاستشهاد من المدعى كي يخرج عن حد الخلاف لان عند المحامد اذا شهدوا بعد الدعوى ولا انكار بدون طلب المدعى لشهادة لا تنفع قال في الذخيرة وعندي كل ذلك ليس بشرط وكذلك في الفصول المعادية * وكان الشيخ الامام الزاهد فخر الاسلام على البرزوي يقول ينبغي للمدعى ان يقول في دعواه (ابن مدعى بحق من است) ولا يكتب بقوله (ابن من است وحق من) حتى لا يكن ان يطبقه (وحق من في) وكذلك في جواب المدعى عليه لا يكتب بقوله (ابن مدعى ملك من است وحق من) وينبغي ان يقول (ملك من است وحق من است) حتى لا يطبق باخوه كلمة التني وكذلك في قول الشاهد لا يكتب بقوله (ابن مدعى او است وحق وى) وبعض مشايخنا احتجوا بقول المدعى (ملك من است وحق من) ويقول المدعى عليه (ملك من است وحق من) ويقول الشاهد (ملك ابن مدعى وحق وى) ولو قال المدعى (ملك وحق من است) فذلك يكتفى بالاتفاق وكذلك في امثاله كذلك في الخط * ولو قال لشهد ان هذه العين له أو قال بالفسارسية ٢ (ابن أن مدعى راست) لا يكتب في ذلك مالم يصرحوا بالملك لان الشيء كاي نسب الى الانسان بهجة الملك ينسب اليه بهجة الاعارة لا بد من التصريح بالملك لنقص الاحتمال وذكر في الباب الخامس

قوله (ابن مدعى حق من است) مناهة هذا المدعى حق ومنه معنى العاراة الآتية والتفاوت الذي فيها فاعوا بسبب كراهة الربط وحذفها المعبر عنها بكلمة (است) وى غير موجودة في العربية فلا يظهر هذا الفرق الا في العبارات الفارسية ٢ هذا المدعى

- ٣ ان هذا الغلام لفلان
 ٤ ملك فلان
 ٥ هذا المدعى ملك هذا
 المدعى
 ٦ في يده هذا المدعى عليه
 بنيرحق
 ٧ واجب على هذا المدعى
 عليه ان يعطيه عنه

من قسوى رشيد الدين قالوا انشهد ٣ (كأن غلام آن فلان است) فهذا بمنزلة ما لو قال
 ٤ (ملك فلان است) والقاضي أن يقضى بالملك لأن هذا فارسية قوله هذا وأنه الملك وان استعسر
 القاضي ذلك منهم فله ذلك ولو قالوا في شهادتهم ٥ (ابن مدعى ملك ابن مدعى) ولم يقلوا
 ٦ (درست ابن مدعى عليه بناحق است) انتلفا المشايخ فيه والصحيح انه ان طلب المدعى
 من القاضي القضاء بالملك فانه قبل هذه البيئة فان طلب التسليم لا يقضى بهما لم يقلوا (درست
 ابن مدعى عليه بناحق است) وهل يشترط ان يقول الشاهد ٧ (واجب است برين مدعى عليه
 حقه دست كونا كند) انتلفا المشايخ فيه أيضا والصحيح انه لا يشترط والاحوط ان يذكر الشاهد
 ذلك كذا في الفصل للمصادية *

*(محضر في اثبات الدين المطلق) يكتب بعد التسمية حضر مجلس القضاء في كورة بخاري قبل
 القاضي فلان يذكر لقبه واسمه ونسبه المتولى لعمل القضاء والاحكام بخاري فانه القضاء والامناء
 بين اهلها من قبل فلان في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا فبعد ذلك ان كان المدعى والمدعى عليه
 معروفين باسمهما ونسبهما يكتب اسمهما ونسبهما فيكتب حضر فلان بن فلان وأحضر مع نفسه فلان بن
 فلان وان لم يكنوا معروفين باسمهما ونسبهما يكتب حضر رجل وذكرا به سمي فلان بن فلان وأحضر
 مع نفسه رجلا وذكرا به سمي فلان بن فلان فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه ان
 الذي حضر على هذا الذي أحضره معه كذا كذا دينار انيسا بورية جرم جيدة مناصفة موزونة توزن
 مشايل مكفة دينا لازما وحقا واجبا بسبب صحيح وهكذا اقر هذا الذي أحضره معه في حال جواز اقراره
 طائعا وراغا بجميع هذه الدنانير المذكورة الموصوفة في هذا المحضر على نفسه لهذا الذي حضر دينا
 لازما وحقا واجبا بسبب صحيح اقرارا صدقه هذا الذي حضره خطا بافواجب على هذا الذي أحضره
 معه ادعاء المال المذكور في هذا الذي حضر وطالبه بالجواب وسئل مسئلته فبعد ذلك يتقران
 مكان اقرار المدعى عليه بما ادعاه المدعى فقدمت الامور ولا حاجة للمدعى الى اقامة البيئة وان انكر ادعاه
 المدعى يحتاج المدعى الى اقامة البيئة ثم يكتب فاحضر المدعى هذا افراد كراهم شهوده وسأني الاستماع
 اليهم فاجبت اليه وهم فلان وفلان وفلان يكتب اسماء الشهود واسماهم وحلاهم ومسكنهم ومعلمهم
 وينبغي للقاضي أن يامر بكتابة لفظة الشهادة بالفارسية على قطعة قرطاس حتى يقرأ صاحب مجلس
 القاضي على الشهود ذلك بين يدي القاضي وأقطة الشهادة في هذه الصورة ٣ (كواهي ميدهم كه
 ابن مدعى عليه) ويشير اليه ٤ (بحال روائى اقرار خویش بهم وجهه مقرر آمد بطوع ورضيت
 وحين گفت كه بر منبت ابن مدعى را) ويشير اليه (يست دشاروز سرخ بخاري سره) مناصفة
 موزونة توزن مشايل مكفة ٥ (چنانكه اندر بن محضر ياد كرده شد) ويشير الى المحضر فامر لازم
 وحق واجب ٦ (بسي درست وقراری درست و ابن مدعى) ويشير اليه (راست كوي داشت و برادر بن
 اقرار و باروى) ثم يقرأ صاحب المجلس على الشهود ذلك بين يدي القاضي ثم القاضي يقول اللهم ود
 وهل جمعتم لفظة هذه الشهادة التي قرئت عليكم وهل تشهدون كذلك من اولها الى آخرها فان قالوا سمعنا
 ونشهد كذلك يقول القاضي لكل واحد منهما ٧ (يكوي كه همتين كواهي ميدهم كه خواجه
 امام صاحب بخواند زاول تا آخر من مدعى را برين مدعى عليه) وأشار القاضي بأمر كل واحد
 منهم حتى يأتي بلفظة التمس ادة من اولها الى آخرها كما قرئت عليهم فاذا أتوا بذلك يكتب في المحضر بعد
 كتابته اسمي الشهود واسماهم ومسكنهم ومعلمهم فشهدوا بالمل الشهود بعد ما شقده واعقب
 دعوى المدعى ونجوابه بالانكار من المدعى عليه شهادة صحيحة مستقيمة متفقة الالفاظ والمعاني

- ٣ أشهد ان هذا المدعى
 ٤ في حال جواز اقراره بكل
 السوءه اقر بالملوح والرغبة
 وقال في هذا المدعى عشرون
 دينارها اقر بتخارية ناقصة
 ٥ كما هو مذكور في هذا
 محضر
 ٥ بسبب صحيح وقرار صحيح
 وهو مدعى صدقه
 ٦ في قراره واجبه
 ٧ قل أشهد كما قرأت الخ
 من اوهى ان يوه هذا المدعى
 من مدعى عليه

من نسخة قرئت عليهم جميعا وأشار كل واحد منهم الى موضع الاشارات

(مبطل هذه الدعوى يكتب بعد التسمية) يقول القاضي فلان يذكرك له واسمه ونسبه التولى لعل القضاء والاحكام بخاري وواجب اتاقد القضاء بين اهلها آدم الله تعالى توفقه من قبل المحققان العادل العالم فلان ثبت الله تعالى ملكه واعز نصره حضري في مجلس قضائي في كورة بخاري في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا رجل ذكر انه سمي فلانا وأحضرمعه رجلا ذكر انه سمي فلانا وان كان القاضي يعرف المدعى والمدعى عليه يكتب حضر فلان وأحضرمعه فلانا فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضر معه أن لهذا الذي حضر على هذا الذي أحضر معه عشرين دينارا انيسا وريته جراه جيدة مناصفة بوزن من قبل ملكة دينارا لازما وحقا واجبا بسبب صحيح وهكذا أقروا هذا الذي أحضره معه في حال جواز اقراره طائعا بجميع هذا المال المذكور بملكه وحله وعدده في محضر الدعوى دينارا لازما لهذا المدعى الذي حضر عليه وحقا واجبا بسبب صحيح اقرا راجحيا وصدته هذا الذي حضر بهذا الاقرار وطالبه باناجب ذلك اليه وسئل مسئلته عن ذلك فاستل فاجاب وقال يا ابا القاسم

٨ (مرابا بن مدعي جميع جيزاد في نيت) أحضر هذا المدعى نفرادا كراهم شهود ومسال الاستماع اليهم فاجبت اليه واستشهد الشهود وهم فلان بن فلان حليته كذا وممكنه كذا ومصلاه مسجده كذا السكة وفلان بن فلان حليته كذا وممكنه كذا ومصلاه مسجده كذا وفلان بن فلان حليته كذا وممكنه كذا ومصلاه مسجده كذا فشهد هؤلاء الشهود عندي بعدما استشهدوا وعقب دعوى المدعى هذا والمحجوب بالانكار من المدعى عليه هذا شهادة صحيحة مستقيمة متفقة الالفاظ والمعاني من نسخة

٢ أشهد

قرئت عليهم بالفارسية وهذا مضمون تلك النسخة التي قرئت عليهم ٢ (كراهم مبطلهم) يكتب لفظة الشهادة بالفارسية على نحو ما ذكرنا في المحضر فاذا فرغ من كتابة لفظة الشهادة يكتب فاقا وبه الشهادة على وجهها وساقوها على سننها وأشار كل واحد منهم في موضع الاشارة فسمعت شهادتهم هذه واثبتنا في المحضر الجدل في بطة المحكم بعد ذلك ان كان الشهود عد ولا معروفين بالعدالة فعندته يكتب وقبلت شهادتهم لكونهم معروفين عندي بالعدالة وجواز الشهادة وان لم يكونوا معروفين عنده بالعدالة وعدلوا بتركية المدعين يكتب ورجعت في التعرف عن احوالهم الى من اليه رسم التعديل والتركية بالنساحة فيعد ذلك بنظران عدلوا جميعا يكتب فاقا وبه الشهادة وجواز الشهادة فقبلت شهادتهم لايجاب العلم قبولها وان عدل بعضهم دون البعض يكتب نسب اثنان منهم الى العدالة وهم الاول والثاني وعلى هذا القياس فاقهم فقبلت شهادتهم لايجاب العلم قبولها وهذا اذا لمعن الشهود عليه في الشهود فان كان الشهود عد عليه لم يطلع في الشهود ويكتب عقب قوله فسمعت شهادتهم واثبتنا في المحضر الجدل في بطة المحكم قبل ولم يطلع المدعى عليه هذا في هؤلاء الشهود ولم يمس معنى التعرف عن احوالهم من المتركين بالنساحة قبل اشتغل بالتعرف عن حالهم من المتركين بالنساحة واستفتيت بظاهر عدالتهم عدالة الاسلام عملا بقول من يجوز الحكم بظاهر العدالة من أئمة الدين وعلما المسلمين رجعهم الله تعالى فقبلت شهادتهم قبل مثلها لايجاب الشرع قبولها من الوجه الذي بين فيه وثبت عندي شهادة هؤلاء الشهود وما شهدوا به على ما شهدوا به فأعلنت الشهود عنه هذا وأعتبرته بشيئ ذلك عندي ومكنته من اراد الدفع لورود دفع المدعى عليه في هؤلاء الشهود ولم يمس معنى اني بالخلص وظهر عندي عجزه عن ذلك ثم سألني هذا المدعى المشهود له على هذا المشهود عنه بما ثبت عندي له في ذلك في وجه خصمه هذا المشهود عليه وكاتبته جعل له فيه والشاهد عدله ليكون حجة له في ذلك فاجبته الى ذلك واستخرجت الله تعالى في ذلك واستعنته عن الزبغ والزلزل والوقوع

في الخطأ والمخل واستوثقته لاصابة المحقق وحسنت لهذا المدعى على هذا المدعى عليه بثبوت اقرار هذا المدعى عليه بالمال المذكور مبلغه وجنسه وصفته وعدده في هذا السجل دينا لازما عليه وحقا واجبا بسبب صحيح لهذا المدعى وتصديق هذا المدعى عليه اياه بهذا الاقرار خطا با على الوجه المبين في هذا السجل فبعد ذلك ان كان الشهود معروفين بالعدالة يكتب عقب قوله على الوجه المبين في هذا السجل شهادة هؤلاء الشهود المعروفين بالعدالة وان ظهرت عند التهم بتركية الشهود يكتب بشهادة هؤلاء الشهود المعدلين وان ظهرت عدالة البعض دون البعض يكتب بشهادة هذين الشاهدين المعدلين من هذه الشهود المسجلين فيه بمحض من المدعى والمدعى عليه هذين في وجههما مسترا الى كل واحد منهما في مجلس قضا في بكورة بخاري بين الناس على سبيل التشهير والاعلان حكما أبرمه وقضاء نفقته مستقيما شرائط الصحة والنفاذ وأزمت المحكوم عليه هذا ايفاء هذا المال المذكور مبلغه وجنسه وصفته وعدده فيه الى هذا المحكوم له وتركت المحكوم عليه هذا وكل ذي حق وحقه ودفع على حجة ودفعه وحقه متى أتى به يومان الدهر وأمرت بكاتبة هذا السجل همة للمحكوم له في ذلك وأشهدت عليه حضور مجلسي من أهل العلم والعدالة والامانة والصيانة والكل في يوم كذا من سنة كذا فلهذا الصورة التي كتبناها في هذا السجل أصل في جميع السجلات لا يتغير شيء مما فيه الا للدعوى فان الدعوى كثيرة لا يشبه بعضها بعضا وليس كتابة السجل الا إعادة الدعوى المكتوبة في المحضر بعينها وإعادة لفظة الشهادة فقها ثم بعد الفراغ من كتابة لفظة الشهادة فجميع الشرائط في سائر السجلات على نحو ما بينا في هذا السجل والله تعالى أعلم ثم ينبغي للقاضي أن يوقع على صدر السجل بتوقيعه المعروف ويكتب في آخر السجل عقب التاريخ من جانب يسار السجل بقوله فلان بن فلان كتب هذا السجل حتى بأمرى وجرى المحكم على ما بين فيه عندي ومضى والمحكم المذكور فيه حكما وقضائي فنقذته بحجة لاحث عندي وكنت التوقيع على الصدر وهذه الاسطر الاربعة أو الخمسة على حسب ما يتفق من الخط خط يدي وقد يكتب هذا السجل على سبيل المغاية هذا ما شهد عليه المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا جملة أنه حضر مجلس القضاء بكورة كذا قبل القاضي فلان بن فلان وهو يومئذ متول عمل القضاء والاحكام بهذه الكورة من قبل فلان رجل ذكر أنه يسمى فلانا واحضر مع نفسه رجلا ذكر أنه يسمى فلانا ويذكر الدعوى على حسب ما ذكرنا في النسخة الاولى ويذكر لفظة الشهادة أيضا على ما ذكرنا في النسخة الاولى فاذا فرغ من ذلك يكتب فسمع القاضي شهادتهم وأثبتها في المحضر المجلد في خريطة المحكم ورجع في التعرف عن أحوالهما الى من اليه رسم التعديل والتركية بالناسحية الى آخر ما ذكرنا على التفصيل الذي ذكرنا ثم يكتب ويثبت عنده بشهادة هؤلاء الشهود ما شهدوا به على ما شهدوا به وعرض الدعوى ولفظة الشهادة على الأئمة الذين عليهم المدار في الفتوى بالناسحية وأفتوا بها وجواز القضاء بها وأعلم الشهود عليه بثبوت ما شهدوا به على ما شهدوا به ليورد دفعان كان له فلم يأت بالدفع ولا اتى بالخصم ونظر عنده بحجزه عن ذلك فالتمس المشهود له المحكم من القاضي له بمأذنه له عنده من ذلك وكذا به ذكره في ذلك والشاهد عليه ليكون حجة له فاستقار القاضي هذا والله تعالى وسأله العمدة عن الزبغ والزال والوقوع في الخطأ والمخل وحكم القاضي هذا للمشهود له هذا بعد المسئلة على الشهود عليه هذا بثبوت اقرار هذا المال المذكور في مبلغه وجنسه وصفته وعدده في هذا السجل دينا لازما عليه وحقا واجبا بسبب صحيح لهذا المشهود له وتصديق المشهود له اياه في هذا الاقرار خطا با على الوجه المبين له في هذا السجل بشهادة هؤلاء الشهود بمحض من هذين المتضاممين في وجههما في مجلس قضاؤه بين الناس في كورة كذا حكما أبرمه وقضاء نفقته وأمر المحكم عليه هذا بتسليم

هذا المال المذكور بملقه وجنسه وصفته وعدده في هذا السجل الى هذا المحكوم له وترك المحكوم عليه وكل ذي حجة ودفع على دفعه وحجته متى أتى به يومان الدهر وأمر بكتابة هذا السجل والاشهاد عليه وذلك في يوم كذا من سنة كذا وهذا السجل أصل أيضا الآن المستعمل فيما بين الناس الأول وقد يكتب هذا السجل بطريق الإيجاز فيكتب يقول القاضي فلان بن فلان اتولى لعمل القضاء والاحكام الى آخره ثبت عندى من الوجه الذى ثبت به المحادث الشريعة والنوازل المحكمة بعد دعوى محصنة من نعم حاضرى نعم حاضرى أو جب المحكم الاضغاة الى ذلك بينة عادلة قامت عندى أو شهادة فلان وفلان وقد ثبت عندى عند التهم وجواز شهادتهم فلان فلان فلان عليه كذا كذا دينا لازما وحقا واجبا بسبب صحب نبوتا واجب المحكم به فحكمت بحسنة المشهود له هذا على المشهود عليه هذا بجميع ما أقر به المشهود عليه هذا التهم ودله هذا بتمضيتها فى وجهها محكما برمتة وقضاء نفذته بعد استجماع شرائط صحة المحكم وجواز ذلك عندى فى مجلس قضائى بين الناس بكورة بخارى وكلفت هذا المحكوم عليه قضاء هذا المال المذكور فسه وتركه وكل ذي حق وحجة ودفع على حقه وحجته ودفعه متى أتى به يومان الدهر وأمر بكتابة هذا السجل حجة فى ذلك بحسنة هذا المحكوم له وأشهدت عليه حضورى على ذلك فى يوم كذا * (محضر فى نيات الدفع لهذه الدعوى) * يكتب بعد التسمية محضر مجلس القضاء فى كورة بخارى قبل القاضي فلان المتولى لعمل القضاء والاحكام بخارى أدام الله تعالى توفيقه أو يكتب محضر مجلس قضائى فى كورة بخارى يوم كذا راجل ذكر أنه فلان وأحضر مع نفسه رجلا ذكرا أنه يسمى فلانا فادعى هذا الذى حضر على هذا الذى أحضره معه فى دفع دعواه قبله فان هذا الذى أحضره معه كان ادعى على هذا الذى حضر أولاً أن له على هذا الذى حضر عشر بن دينار أو بد كونه هو وصفتها وعددها رهـ لكن أقر هذا الذى حضر فى حال جواز اقراره بهذه الدنانير المذكورة فدين على نفسه لهذا الذى أحضره معه لازما وحقا واجبا بسبب صحب اقراره بصحة صدقة هذا الذى أحضره معه فى ذلك خطابا وطالبة برز هذه الدنانير المذكورة وأقام البينة عليه بذلك بعد انكاره دعواه هذا ادعى هذا الذى حضر على هذا الذى أحضره معه فى دفع دعواه الموصوفة فى هذا الذكر هذه على هذا الذى حضر أنه مطلق فى هذه الدعوى لان هذا الذى أحضره معه قض من هذا الذى حضر هذه الدنانير المذكورة فقبضه قضا محصيا بما يقاضاه هذا الذى حضر ذلك كله وهكذا أقر هذا الذى أحضره معه فى حال جواز اقراره طالعا اقراره بصحة صدقة هذا الذى حضر فيه خطابا فواجب على هذا الذى أحضره معه تركه هذه الدعوى قبل هذا الذى حضر وطالبه بالجواب وسأل مسئلة هذا اذا كان القاضي ليقض للذى أحضره معه فى الدعوى الاولى وان كان قد قضى له بذلك يكتب بعد قوله وطالبه برز هذه الدنانير المذكورة وأقام البينة عليه بذلك بعد انكاره دعواه هذه جرى المحكم فى هذا الذى أحضره معه على هذا الذى حضر ثم يكتب ادعى هذا الذى حضر على هذا الذى أحضره معه الى آخر ما ذكرنا ثم يكتب عقب قوله وطالبه بالجواب وسأل مسئلة فساله القاضي عن ذلك فقال بالقراءة (من مطلق ثم ادرى دعوى) أحضر مدعى الدفع نفرا ذكر انهم شهدوه وسأل عن الاستماع الى شهادتهم فاجبت اليه رهم فلان وفلان يذكر اسماء الشهود وأنسابهم وحلاهم ومسكنهم ومصلاهم فشهد هؤلاء الشهود عندى بعد دعوى مدعى الدفع هذا بالجواب بالانكار من المدعى عليه الدفع هذا عقب الاستئذان اذ اراهم منهم بعد الاثر شهادة محصنة متفقة الالف ط والماني من نسخة قرأت عليه ومضمون تلك النسخة ٣ (كواهي مذهبكم مقر أمداين فلان) وأشار الى المدعى عليه

٢ لت مطلقا في هذه
الدعوى

٣ أشهد أن فلانا هذا أقر

٤ في حال جواز اقراره
 بالطرح والرغبة وقال اني
 قبضت من فلان هذا
 ٥ عشرين ديناراً ذهباً
 المذكورة في هذا المحضر
 ٦ قبضاً صحيحاً يصال
 فلان هذا
 ٧ هذه الذنائب اقراراً صحيحاً
 ومدعى الدفع هذا
 ٨ مدعى هذا المدعى عليه
 ٩ في هذا الاقرار الذي
 اتى به مواجهة
 ١٠ لست بمطال في دعوى
 هذه

الدفع هذا ٤ (بحال روائي اقرار خویش بطرح ورجعت وجنين گفت که قبض کرده ام ازین فلان)
 وأشار الى مدعى الدفع هذا ٥ (این بیست دینار زر که مذکور شده است درین محضر) وأشار الى
 المحضر هذا ٦ (قبض درست برسانیدن این فلان) وأشار الى مدعى الدفع هذا ٧ (این زر را
 اقرارى درست و این مدعى دفع) وأشار اليه ٨ (راست گوی داشت مرا این مدعى عليه) وأشار
 اليه ٩ (الذین اقرار که آورده و برور) وان شهدوا على معانة القبض بكتب مكان الاقرار
 بالقبض معانة القبض على نحو ما ينشأ في الاقرار ويكتب قبض المدعى عليه هذا هذه الذنائب
 الموصوفة من مدعى الدفع هذا قبضاً صحيحاً يصاله ذلك كله وان كان مدعى الدفع ادعى
 الدفع بطريق الابرأه عن جميع الدعاوى والمخصوصات يكتب ادعى مدعى الدفع هذه الدعوى ان
 هذا الذى أحضره معه قبل دعواه هذه أبرأه هذا الذى حضر عن جميع دعاويه ونصوصاته قبله
 من دعوى المال وغيره أبرأه صحيحاً وأقرانه لا دعوى له ولا خصوصية له قبله لا في قبل المال ولا في كبره
 بوجه من الوجوه وبسبب من الاسباب وأنه قبل منه هذا الابرأه موصوفة في هذا الاقرار خطأ
 لان هذا الذى أحضره معه في دعواه قبله بعد ما كان أقر بالابرأه عن جميع الدعاوى مبطل
 غير بحق فواجب عليه الكف عن ذلك وترك التعرض له وطالبه بذلك وماله مثله فاجاب ١٠
 (من مبطل تمام درین دعوى جویش) فاحضر المدعى نفراً ذكرناهم مشهوره الى آخر ما ذكرنا في دفع
 الدعوى بطريق القبض غير ان في كل موضع ذكر القبض يذكر الابرأه هنا *

(مجلس هذه الدعوى يكتب بعد التسمية) يقول القاضي فلان حضروا حضروا بعد الدعوى المكتوبة
 في المحضر من أوصافها فإذا فرغ من كتابة شهادة شهود مدعى الدفع يكتب فمعت شهداتهم
 هذه وأثبتها في المحضر المجلد في خريطة المحكم الى قوله وثبت عندى ما شهدوا به على ما شهدوا به
 فحضرت على المدعى عليه الدفع هذا وأعلمته بثبوت ذلك عندى ومعه كتمه من ايراد الدفع
 ان كان له دفع في ذلك فلم يأت بدفع ولا يخلص ولا أتى بحجة يسقط بها ذلك وثبت عندى بحجته عن
 ايراد الدفع وسألني مدعى الدفع هذا في وجه المدعى عليه الدفع هذا المحكم له بما ثبت له
 عندى وكتابة السجل ولا شهداء عليه الى قوله فمعت لمدعى الدفع هذا بمشأته على المدعى
 عليه الدفع هذا ثم وجه المدعى عليه الدفع هذا بثبوت هذا الدفع الموصوف بشهادة هؤلاء
 الشهود المسموع فيه في مجلس قضائي بخاري سكا برمته وقضاء نفذته من جميعه شرائط وجهته ونفاذه
 بمحض من هذين المتخاصمين في وجهه ما جعله مشيراً اليهما وكلف المحكوم عليه هذا ترك التعرض
 للمحكم له وهذا اداء هذا المال المذكور في هذا السجل وترك المحكوم عليه وكل ذى حق وجهته ودفع
 على حقه وجهته ودفعه حتى أتى به يوماً من الدهر وأمرت بكتابة هذا السجل بحجة للمحكم له واشهدت
 على حكى من حضر مجلس قضائي وذلك في يوم كذا من سنة كذا فان كان دعيه دعوى الدين بدعوى
 الاكراه من السلطان يكتب ادعى هذا الذى حضره على هذا الذى أحضره معه في دفع دعواه أنه
 كان مكرهاً من جهة السلطان على هذا الاقرار اكرهاً صحيحاً وان اقراره هذا لم يصح وأنه مبطل في
 دعواه هذه الذنائب المذكورة فواجب عليه الكف عن هذه الدعوى وان كان دفع بدعوى الدين
 بدعوى الصلح عن مال يكتب في دعوى الدفع أنه مبطل في هذه الدعوى بل أنه مسامحه عنه على كذا
 وقبض منه بدل الصلح بقضائه ووجوه الدفع كدرة ما حاطك من دعاوى الدفع بكتب على هذا المثال
 وان كان دعوى الدين بسبب بكتب ذلك السبب في محضر الدعوى فان كان السبب غصباً يكتب
 كذا وكذا دينا لازماً وحققاً واجباً بسبب ان هذا الذى أحضره معه غصب من ذنائب هذا الذى حضر

عنده هذا المبلغ المذكور الموصوف في هذا المحضر واستهلكها وصار مثلها ديناً له في ذمته وان كان السبب يسببها يكتب ديناً لازماً وحققاً واجباً ثمة أي أجروته وسلمه اليه وانتفع به في مدة الاجارة وان كان اجارة يكتب ديناً لازماً وحققاً واجباً ثمة أي أجروته وسلمه اليه وانتفع به في مدة الاجارة وان كان السبب كفالة أو حوالة ففي الكفالة يكتب ديناً لازماً وحققاً واجباً بسبب كفالة ~~كفالة~~ له بها عن فلان وان هذا الذي حضر اجاز ضمانه عنه لنفسه في مجلس الضمان وهذا الذي أحضره معه هكذا أقر بموجب هذا المال على نفسه لهذا الذي حضر بالسبب المذكور وفي الحوالة يكتب ديناً لازماً وحققاً واجباً بسبب حوالة أحاله عليه فلان وأنه قبل منه هذه الحوالة شفاهاً في وجهه ومجلسه وأقر هذا الذي أحضره معه كذا بموجب هذا المال ديناً على نفسه لهذا الذي حضر بالسبب المذكور وان كان دعوى الدين بصك يكتب ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه جميع ما تضمنه صك اقراره اورده وهذه نسخة بسم الله الرحمن الرحيم وينسخ صك الاقرار من أوله الى آخره ثم يكتب ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه جميع ما تضمنه هذا الصك من المال المذكور فيه واقراره بجميع ذلك ديناً على نفسه لهذا الذي حضر ديناً لازماً وحققاً واجباً وتصديق هذا الذي أحضره معه في اقراره بذلك خطاباً بتاريخه فواجب عليه ايفاء ذلك المال اليه وطالب بذلك وان كانت الكفالة أو الحوالة بصك يكتب ادعى عليه جميع ما تضمنه صك ضمان أو صك حوالة أورده وهذه نسخة وينسخ كتاب الكفالة أو الحوالة ثم يكتب ادعى جميع ما تضمنه الصك المحول الى هذا المحضر نسخة من الكفالة والقبول والاقرار والتصديق على ما ينطبق به الصك من أوله الى آخره كذا في المحيط *

*(محضر في دعوى دين على الميت) * حضروا - حضر فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أنه كان لهذا الذي حضر على فلان والده هذا الذي أحضره معه كذا وكذا ديناراً وبصفاً وبما اتخ في ذلك ديناً لازماً وحققاً واجباً بسبب صحيح ~~وهكذا~~ كان أقر فلان والده هذا الذي أحضره معه في حال حياته وصحته وجواز اقراره ونفاذ تصرفاته في الوجوه كلها طوعاً وبهذه الدنانير المذكورة ديناً على نفسه لهذا الذي حضر اقراراً صحيحاً صدقه هذا الذي حضره معه خطاباً في تاريخ كذا ثم ان فلاناً والده هذا الذي أحضره معه توفي قبل اداء هذه الدنانير المذكورة فيه الى هذا الذي حضر وصار مثل هذه الدنانير لهذا الذي حضر في تركته ونحلف هذا المتوفى المذكور من الورثة ابناء الصلح وهو الذي أحضره معه ونحلف من التركة من ماله في يده هذا الذي أحضره معه من جنس هذا المال المذكور وفيما بهذا المال المذكور كور فيه وزيادة وهذا الذي أحضره معه في علم من ذلك فواجب عليه اداء هذا الدين المذكور مما في يده من مثل هذا المال المذكور من تركته هذا المتوفى الى هذا الذي حضر وطالب بذلك وصالح مسئلة فستل ويتم المحضر مع افضة الشهادة على وفق الدعوى كذا في الذخيرة *

*(سجل هذه الدعوى) * يقول القاضي فلان - حضر وأحضره معه ويعيد الدعوى بعينها ويذكر أسامي الشهود ولقظة الشهادة وعدالة الشهود وأنه قبل شهادتهم بظاهر عداة الاسلام أول كونهم عدولاً أو اثبات عدالتهم بتعديل المزكين الى قوله وحكمت ثم يكتب وحكمت لهذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه بثبوت اقراره هذا المتوفى المذكور كور فيه حال حياته وصحته ونفاذ تصرفاته بهذا المال المذكور ديناً على نفسه لهذا الذي حضر على هذا الذي أحضره وتصديق هذا الذي حضره معه خطاباً بتاريخ كذا لهذا الذي كور فيه وبوفاته قبل اداؤه شيئاً من المال المذكور كور فيه ~~ايه~~ وتخطفه من التركة في يده ما فيه وفيما بهذا المال المذكور كور فيه وزيادة بشهادة هؤلاء الشهود المسلمين فيه حكماً برأيه وقضيت بثبوت ذلك كله عليه بشهادتهم قضاء نفذته مستحجماً بشرائط محجته ونفاذه في مجلس قضائي

بين الناس في كورة بخاري بحضور من هذين المتخاصمين في وجههما وكلفت المحكم عليهم هذا
 اذاه هذا الدين المذكور فيه من تركه ابيه المتوفى التي في يده الى هذا الذي حضر ويتم السجل *
 * (حضر في اثبات الدفع لهذه الدعوى) حضر وأحضر معه فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره
 معه في دفع دعواه الموصوفة فيه قبل هذا الذي حضر وذلك لأن هذا الذي أحضره معه ادعى على
 هذا الذي حضر أنه كان له على أبيه وبعد الدعوى التي مرت بتسامها ادعى هذا الذي حضر على هذا
 الذي أحضره معه في دفع دعواه هذه أنه مبطل في هذه الدعوى قبل هذا الذي حضر لأن هذا الذي
 أحضره قبض من أبيه المتوفى المذكور اسمهم ونسبه في هذا المحضر حال حياته هذه الدنانير المذكورة فيه
 قبضاً صحيحاً وكذا أقر هذا الذي أحضره في حال صحته وثبات عقله قبض هذه الدنانير طائفاً
 من أبيه المتوفى هذا قبضاً صحيحاً وأقر أنه لا دعوى له على هذا المتوفى بوجه من الوجوه وسبب من
 الأسباب أقر اراح صحيحاً ترادفة المتوفى هذا فيه خطاباً وان هذا الذي أحضره معه في دعواه الموصوفة
 قبل هذا الذي حضر بعدما كان الامر على ما وصف سطل غير محقق ويتم المحضر وقد يكون دفع هذا
 بدعوى ابرائه المتوفى عن جميع الدعاوى وبأسباب أخرى قد مر ذكرها قبل هذا فيكتب على نحو
 ما كتبنا قبل هذا *

* (سجل هذا الدفع) * يكتب بعد التسمية على الرسم المذكور قبل هذا ويكتب دعوى
 المدفع من نسخة المحضر على نحو ما كتبنا قبل هذا الى قوله وحكمت ثم يكتب بعد الاستقارة
 وحكمت يذوت هذا الدفع الموصوف فيه لهذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه بشهادة هؤلاء
 الشهود المسمين فيه بحضور من هذين المتخاصمين في وجههما ويتم السجل على نحو ما يثبتنا قبل هذا
 كذا في المحيط *

* (حضر في دعوى النكاح) * اذا لم يكن للراة زوج ولم تكن هي في يد أحد ادعى رجل نكاحها وزعم
 هذا الرجل أنه دخل بها والراة تنكر نكاحها ووقعت المحاجرة الى اثبات النكاح وكناية المحضر
 يكتب حضر فلان وأحضر مع نفسه امرأة ذكرت أنها تسمى فلانة بنت فلان فادعى هذا الذي
 حضر على هذه المرأة التي أحضرها معه أن هذه المرأة التي أحضرها معه امرأة هذا الذي حضر ومنكره حته
 وحلاله ومدخلته بنكاح صحيح زوجت نفسها منه حال كونها عاقلة بالغة نافذة التصرفات في الوجوه
 كلها خالية عن النكاح والعدة من جهة الغير من هذا الذي حضر بحضور من الشهود الرجال الاحرار
 البالغين الصاقلين المسلمين على صداق كذا وان هذا الذي حضر في حال نفاذ تصرفاته في الوجوه كلها
 تزوجها في مجلس التزويج هذا محضرة أولئك الشهود الذين كانوا حضروا في مجلس التزويج هذا على
 الصداق المذكور فيه لنفسه تزويجاً صحيحاً وقد سمع أولئك الشهود الذين حضروا ومجلس التزويج هذا
 على كلام هذين المتعاقدين وهذه المرأة التي أحضرها معه اليوم امرأة هذا الذي حضر وحلاله يحكم
 هذا النكاح الموصوف فيه ومقتنع عن طاعته في أحكام النكاح بغير حق فواجب على هذه المرأة التي
 أحضرها معه طاعة هذا الذي حضر في أحكام النكاح والا تقياد له في ذلك وطالبها بذلك وسأل مسئلتها
 فسئلت وان لم يكن الزوج دخل بها يكتب في المحضر ادعى هذا الذي حضر على هذه المرأة التي
 أحضرها معه أن هذه المرأة التي أحضرها معه امرأة ومنكره حته وحلاله ولا يتعرض بالدخول وان
 كان هذا العقد جرى بين هذا الذي حضر وبين ولها مثل والدها حال بلوغها يكتب في المحضر زوجها
 والدها فلان بن فلان الفلاني حال نفوذ تصرفاته في الوجوه كلها وحال كونها بالغة عاقلة خالية عن
 نكاح الغير وعن عدة الغير بأمرها ورضاها محضرة الشهود المرضيين على صداق كذا تزويجاً صحيحاً

وبتم المحضرون كان العقد جرى بين هذا الذي حضروا بين وكليهما يكتب زوجها من هذا الذي حضر
وكليهما فلان بن فلان والباقى على نحو ما ذكرنا فى الاب وان كان هذا العقد جرى فى حال صفها بين
هذا الذى حضر وبين والد الصغيرة وأنه خصامها بعد ما بلغت يكتب زوجها أبوها فلان بن فلان العلافى
فى حال صفها بولاية الآبوة لمارأه كفو لها على صداق كذا وهذا الصداق صدق مثلها وان كان
عقد النكاح جرى بين والذى المتداعى غير حال صفها وخصامها بعد بلوغها يكتب ادعى أن هذه
المرأة التى أحضرها معها امرأته وسلاها ومنه كفوته زوجها أبوها فلان العلافى فى حال صفها
بولاية الآبوة من هذا الذى - حضر فى حال نفوذ تصرفاته فى الوجوه كلها بحضرة الشهود المرضيين تزويجا
صحيحا وان أباهذا الذى حضر وهو فلان ابن فلان قبل هذا التزويج الموصوف لابنه هذا الذى حضر
حال صفها بنه هذا الذى حضر فى مجلس التزويج هذا بولاية الآبوة حال نفوذ جميع تصرفاته فى الوجوه
كلها بحضرة أولئك الشهود والمحاضرين فى مجلس التزويج هذا بقولها صحيحا وبتم المحضر
* (سجل هذه الدعوى) * يكتب صدر السجل على ما هو الرسم وتعاد فيه الدعوى من نسخة المحضرة بها
ويذكر أسماء الشهود ونفقة الشهادة الى موضع المحكم ثم يكتب فى موضع المحكم وحكمته لهذا
الذى حضر - ثلثه على هذه المرأة التى أحضرها مع نفسه بجميع مائت عندي من كونها منكوبة
وحلالا لهذا الذى حضر بشهادة هؤلاء الشهود المسمين فيه بسبب هذا النكاح الصحيح المذكور المسمى فيه
بحضرة هذين المتخاصمين وقضيت بذلك كله فى مجلس قضائى بكونه بخارى حكما برأته وقضاء نفقته
مستحقا شرائط محضته ونفاذه وأزنت المحكم عليها طاعة هذا الذى حضر فى أحكام النكاح وبتم
السجل كذا فى الذخيرة *

* (محضر فى دفع دعوى النكاح) * حضرت ثلاثة وأ حضرت معها فلانا وادعت هذه التى حضرت على
هذا الذى أحضرته معها فى دفع دعواه قبلها أن هذا الذى أحضرته كان ادعى على - هذه التى حضرت
وبعد الدعوى من أولها الى آخرها ثم يقول ان دعوى هذا الذى أحضرته قبلها النكاح هذا ساقطة
من قبل أن هذه التى حضرت خلعت نفسها حال نفاذ تصرفاتها فى الوجوه كلها فى هذا النكاح
المذكور فيه من هذا الذى أحضرته معها بتطبيق واحدة على صداقها ونفقة عدتها وكل حق يجب
للنساء على الأزواج قبل الخلع وبعد الخلع وعلى براءة كل واحد منهما عن صاحبه من جميع الدعاوى
والمخوضات وان هذا الذى - حضرته معها خلعهما من نفسه حال نفوذ تصرفاته فى الوجوه كلها بتطبيق
واحدة على شرائط المذكورة فيه فى مجلس الاختلاع هذا خلعهما صحيحا خاليا عن الشروط المفسدة
والعسافى المطلة وان هذا الذى أحضرته معها فى دعوى هذا النكاح قبلها به - بما جرت بين هذه التى
حضرت وبين هذا الذى أحضرته هذه المخالعة الموصوفة بطل غير حق فواجب على هذا الذى

أحضرته معها الكف عن هذه الدعوى وطالبته بذلك وسأله مسئلة فمثل كذا فى التمهيرية *

* (سجل هذه الدعوى على نسق ما تقدم) * ويكتب عند المحكم ثبت عندى بشهادة هؤلاء الشهود
المسمين ان هذه التى حضرت اختلعت نفسها على صداقها ونفقة عدتها وكل ما يجب للنساء على الأزواج
قبل الخلع وبعد من هذا الذى أحضرته بتطبيق واحدة وان هذا الذى أحضرته معها خلعهما من نفسه
بالبطل المذكور فيه بتطبيق واحدة فى مجلس الخلع هذا وان المخالعة هذه جرت بين هذين المتخاصمين
فى حال جواز تصرفاتها فى الوجوه كلها فحكمت بذلك كله لهذه التى حضرت على هذا الذى
أحضرته وقضيت بكونه هذه التى - حضرت محرمة على هذا الذى أحضرته بتطبيق واحدة بسبب خلع
المذكور فيه فى وجه هذين المتخاصمين - حكما برأته وقضاء نفقته مستحقا شرائطه الصفة ونحوه وبتم

المقبل كذا في الذخيرة *

(محضر في دعوى النكاح على امرأة في يدي رجل يدعي نكاحها وهي تقول بذلك) يكتب محضر فلان وأحضر مع نفسه امرأة ذكرت أنها تسفي فلانة ورجلا ذكر أنه يسمى فلانا فادعي هذا الذي حضر على هذه المرأة التي أحضره سامعه بمحضرة هذا الرجل الذي أحضره معها أن هذه التي أحضرها معه امرأة هذا الرجل الذي حضر وحلله ومدعولته بنكاح صحيح وأنها خرجت عن طاعة هذا الذي حضر وأن هذا الرجل الذي أحضره معه عنهما عن طاعة هذا الذي حضر والالتزام الذي في أحكام النكاح فواجب على هذا الذي أحضره معه الكف عن المنع وطالب كل واحد منهما بالجواب وسأل مستأثما فاستلما فأجابت المرأة وقالت لست امرأة لهذا المدعي ولست على طاعته ولكني امرأة هذا الآخر وأجاب الرجل الذي أحضره وقال هذه المرأة منكوحتي وحلالي وأنا أحق في منعها من هذا الرجل الذي حضر وأحضر المدعي هذا فزاره كأنهم شهوده فمثل القاضي الاستماع إلى شهادتهم فشهدوا وحدها وحدها على وفق دعوى المدعي شهادة متفقة اللفاظ والمعاني فالقاضي يقضي بالمرأة للمدعي فان أقام صاحب اليد بيينة على أن هذه المرأة منكوحته وحلله فالقاضي يقضي ببيينة صاحب اليد ويندفع به بيينة المدعي والمخارج مع ذي اليد إذا أقام البيينة على النكاح مطلقا من غير ذكر تاريخ يقضي ببيينة صاحب اليد بخلاف الملك المطلق فلو كان القاضي يقضي للمخارج بيينة ثم أقام صاحب اليد البيينة هل يقضي ببيينة صاحب اليد فيه اختلاف المشايخ كذا في الظهيرية * وطريق كتابة هذا الدفع حرم فلان يعني صاحب اليد ومعه فلانة يعني المرأة التي وقعت المنازعة في نكاحها وأحضره معه فلانا يعني المدعي الأول فادعي هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه في دفع دعواه وفي دفع بيئته بأن هذا الذي أحضره ادعى أولا على هذه المرأة بمحضرة هذا الذي حضر أنها منكوحته وحلله ومدعولته بنكاح صحيح وأنها خرجت عن طاعته وهذا الرجل يمنعها عن طاعته ويدكر مطالبة المرأة بطاعته والالتزام له ومطالبة الذي حضر بالكف عن منعه أيها عن طاعته ويدكر أنسكار المرأة وأنسكار الرجل أيضا فدعواه قبلها هذه ويدكر إقرارها بالنكاح لهذا الذي حضر وتصدق هذا الذي حضر أيها بذلك وأقامة الذي أحضره البيينة عليها بالنكاح المذكور فيها فادعي هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه في دفع دعواه قبلها في وجهه أن هذه المرأة التي حضرت مع هذا الذي أحضره امرأة هذا الذي حضر وحلله ومدعولته بنكاح صحيح جرى بينهما وأحضرته وداعى ما ادعى وقال أنا أولى بنكاح هذه بحكم أن لي يداو بيينة فواجب على هذا الذي أحضره ترك دعواه لنكاحه لما أوترك المطالبة أيها حتى تتكمن من طاعة زوجها هذا الذي حضر وطالبه بذلك وسأل مستأثما وهذا الدفع دفع من وجوه (أحدها) أن يدعي المخارج على صاحب اليد أنه طلقها طليقة بائنة أو رجسية وانقضت عدتها وأن هذا المخارج تزوجها بعد انقضاء عدتها منه وصورة كتابة دعوى هذا الدفع حضر وأحضر مع نفسه فلان بن فلان وفلانة بنت فلان فادعي هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره في دفع دعوى هذا الذي أحضره معه فيكتب دعوى الرجل الذي حضر أولا ثم يكتب دعوى المدعي في دفع دعواه من هذا الذي أحضره ثم يكتب دعوى هذا الذي أحضره معه فيكتب ادعي هذا الذي حضر أن هذا الذي أحضره معه طلق امرأته هذه التي أحضرها معه بتاريخ كذا أو أن عدتها قد انقضت منه وأنه تزوجها بعد انقضاء المدة بتاريخ كذا بتزويج ولها فلان أيها عنه برضاها بمحضرة الشهود على صدق معلوم وأنه قبل تزويجه منه نفسه في ذلك المجلس قبولا صحيحا واليوم هي امرأته وحلله بهذا السبب وأن هذا الذي أحضره معه في دفع دعواه هذه قبله بعدما كان المراكمة وصفه بطل غير محق

ويتم الحضر (وجه آخر) دفع هذه الدعوى أن يدعى أن هذا الذي أحضره وكل فلان أن يطلق امرأته هذه طلاقاً دائماً أو يحافظ على كل هذا الذي أحضره هذه المرأة كما أمره هذا الذي أحضره واقضت عدتها ثم تزوجها هذا الذي حضر (وجه آخر) أن يدعى أن هذا الذي أحضره أقرانها محرمة عليه بالمصاهرة أو بالزواج كذا في الذخيرة *

(محضر في البيات الصداق ديني في تركة الزوج) حضرت وأحضرت معها رجلا فادعت هذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته معها أن هذه التي حضرت كانت امرأة فلان بن فلان والده هذا الذي أحضرته معها وكانت منكوحته وحلله وقد عولته بنكاح صحيح وكان لها عليه من بقية الصداق الذي تزوجها عليه كذا دينارا دينيا لازما وحقا واجبا وصداقا ثابتا بنكاح صحيح كان قائما بينهما وهو كذا كان أقربيه فلان بن فلان والده هذا الذي أحضرته معها في حال حصته ونفاذ تصرفاته في الوجوه كلها بهذه الدنانير المذكورة دينيا على نفسه لهذه التي حضرت بسبب النكاح المذكور فيه أقرارا صحيحا وصدقته هذه التي حضرت فيه خطا باشقا هاتمه توفي قبل أدائه هذا الصداق المذكور فيه وقبل أدائه شيئا إليها وصار هذا الصداق المذكور فيه في تركته لهذه التي حضرت وخلف من الورثة امرأة وهي هذه التي حضرت وابنا للصلبه وهو الذي أحضرته معها والأورث له سواهما وخلف من التركة من جنس هذه الدنانير المذكورة فيه في يده هذا الذي أحضرته معها ما بقي بهذا الدين المذكور وزمادة كذا في الظهيرة *

(سجل هذه الدعوى ودفع هذه الدعوى وسجل الدفع) يكتب على نحو ما تقدم في سجل دعوى الدين المطلق في تركة الميت

(محضر في اثبات مهر المثل) اذ ازوج الرجل ابنته البالغة برضاها من انسان نكاحا صحيحا ولم يسم لها مهر احتي وبمهر المثل ووقعت المحاجة الى اثبات مهر المثل بان دخل بها أو غلبها خلعوة صحيحة ثم طلقها وانكر مهر المثل ولا يخلو اما ان كانت الابنة وصكت اباها احتي يدعي الاب ذلك لها فيكتب في المحضر حضروا حضرة فادعي هذا الذي حضر لبيته فلانة بحق الوكالة السابقة له من جهتها على هذا الذي أحضره معه ان ابنته فلانة موكله هذا الذي حضر اراءه هذا الذي أحضره معه بنكاح صحيح زوجها أو هو هذا الذي حضر برضاها بمحض من الشهود ولم يسم لها مهر عند العقد وان مهر مثلها كذا اذ سارا لان اختها الكبرى أو الصغرى المحصاة فلانة أختها لاسيها وأما أو لا يسم كان مهرها هذا المقدار وموكله هذا الذي حضره تساوى أختها هذه في المحسن والجمال والسن والمال والمحبة والبركة اغناذ كرها هذه الاشياء لان المهر يختلف باختلاف هذه الاشياء ويذكر أيضا ان أخت موكلته هذه مقيبة بهذه البلدة التي موكلته فيها لان المهر يختلف باختلاف البلدان فواجب على هذا الذي أحضره معه اذ اعتزل هذه الدراهم أو الدنانير الى هذا الذي حضر لبيته فادعي هذا الذي حضر لا لبنته موكلته هذه وطالبه بذلك وسال مسئلته عن ذلك فمثل الى آخره وان لم تكن لها اخت ينظر الى امرأة من نساء عشيرة الاب من هي مثلها في المحسن والجمال والسن والبركة ويشرط ان تكون تلك المرأة من بلدتها ايضا المأذ كرها وان لم توجد من قوم ابيها امرأة بهذه الاوصاف يعتبر مهرها بمهر مثلها من الاجانب في بلادها ولا يستبرج مهر مثلها من قوم أمها هكذا ذكر شيخ الاسلام خواهر زاده في اول باب المهور وذكره ايضا في مسئلة اختلاف الزوجين في المهر ان على قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز تقدير مهرها بأقاربها من الاجانب فكان المذكور في اول باب المهور قولهما وان كانت هذه المرأة موكلت احدا بذلك يكتب حضروا حضرة فادعي هذا الذي

حضر على هذا الذي أحضره معه لموكلته فلانة بنت فلان بن فلان الفلاني ابن موكلته هذه كانت امرأ هذا الذي أحضره بنكاح صحيح زوجها أبوها فلان ابن فلان من هذا الذي أحضره معه برضاها بمحض من الشهود ولم يسم لها مهر إلى آخره كذا في المحيط *

(محضر في اثبات مهر المثل) * ادعت هذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته معها أنه كان زوجها وليها فلان من هذا الذي أحضرته معها برضاها بشهادة شهود عدول بنكاحا صحيحا ولم يسم لها مهر فأوجب الشرع لها مهر المثل وأن مهر مثلها كذا لأن اختها لا يها وأما فلانة كان مهرها كذا وهذه التي حضرت تعاود في المال وتضايعها في الجمال وتوازيها في السن والبكارة وعصرها مثل عصرها في الرخص والغلام مهرهما واحد فوجب على هذا الذي أحضرته معها إذا عمل هذه الدنيا أن يرأى هذه التي حضرت أن كان حرما على نفسه والأخيار بتعارف قبيله ٣ (دست بيان) لها من هذا المقدار والله تعالى أعلم

٣ مهرها دستقيان وهو عبارة عما يرسله الزوج من الهدية وقد يطلق على المهر

(محضر في اثبات المتعة) * يكتب حضرت وأحضرت فادعت هذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته معها أن هذا الذي أحضرته معها تزوجها بنكاح صحيح ولم يسم لها مهر عند العقد ثم طلقها قبل الدخول بها وقبل الخلوة وقد وجب لها عليه المتعة وهي ثلاثة أقواب وسط درع وخمار وملففة فوجب عليه الخروج عن ذلك ويتم المحضر كذا في المحيط *

(محضر في اثبات الخلوة) * ادعت أنه تزوجها بتزويج فلان وكيلها وأولياها منه برضاها على مهر كذا بشهادة عدول حضر وأوانه غلابا خلوة صحيحة لآثالث معهما ولا مانع شرعا ولا طبعاً وأنه طلقها بعد ذلك تطليقة بائنة وهكذا أقر الزوج بذلك إقرارا صحيحا فوجب عليه أداء مثل هذه الدنيا نير إليها والخروج عنها إليها وبالبيتة بالجواب عنه كذا في الظهيرية *

(محضر في اثبات المحرمة الغليظة) * يجب أن يعلم بأن دعوى المحرمة بالطلاق على أنواع أحدها دعوى المحرمة بصريح ثلاث تطلقات وصورة كتابة المحضر في هذا الوجه حضرت وأحضرت فادعت هذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته أنها كانت امرأة هذا الذي أحضرته ومنكحته وحلاله ومدنولته بنكاح صحيح ولم عليه من الصداق كذا أدبرهما أو كذا دينارا ديننا لازما وحقا واجبا بسبب هذا النكاح وأن هذا الذي أحضرته معها حرما على نفسه بثلاث تطلقات حرم غليظة لا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره وأنها محرمة عليه اليوم بهذا السبب المذكور فيه وأن هذا الذي أحضرته مع عليه بقسام هذه المحرمة الغليظة بينهم كما حرما ولا يقصر بده تنافوا جيب على هذا الذي أحضرته بمفارقة قتها وتخلية سبيلها وأداء الصداق الذي لها عليه المذكور فيه وأدار نفقة العدة نفقة مثلها إلى أن تنقضي عدتها وطالبته بذلك وسألته عن ذلك

(محل هذه الدعوى) * يكتب عند المحكم وحكمت لهذه المرأة التي حضرت المدعية بهذه المحرمة الغليظة على هذا الذي أحضرته بثبوت هذه محرمة الغليظة بالسبب المذكور بعدما كانت حلالا لا بعدد النكاح بنهاده هؤلاء الشهود المسمى فيه بمحض من هذين المختصين في وجوههما وصكفت المحكم عليه وهو هذا الذي أحضرته بمفارقة هذه التي حضرت وقصر بده عنها وأمرته بأدائها لها عليه من الصداق المذكور فيه وأدارا نفقة عليها نفقة مثلها حتى تنقضي عدتها ويتم السبيل (الوجه الثاني) أن تدعى المحرمة بأقراره أنه طلقها ثلاثا وصورة كتابة المحضر في هذا الوجه حضرت وأحضرت فادعت هذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته أنها كانت امرأة ومنكحته ومدنولته بنكاح صحيح وأن هذا الذي أحضرته أقر في حال صحة أقراره ونفاذ تصرفاته أنه حرم هذه التي حضرت

ثلاث تطلقات وأنه يجب كحلها وما ولا يفارقها فواجب عليه مفارقتها وإدائه صداقها
المذكوراتها *

* (مجلس هذه الدعوى) * على خصوص الأول الآن مهنايد كالأقرار في المحكم فيكتب وحكمته
لهذه التي حضرت على هذا الذي احضرته معها بثبوت اقرار هذا الذي احضرته معها بهذه المحرمة
الغليلة المذكورة فيه شهادة هؤلاء اليهود المعين فيه ويتم السجل (الوجه الثالث) ان تدعى
المحرمة الغليلة عليه بثلاث تطلقات بسبب حلف قد حلفه بثلاث تطلقاتها حال قيام التكاح بينهما
ان لا يفعل كذا وقد فعل ذلك الفعل المعين الذي حلف عليه وحنث في عينه ونزلت الطلقات الثلاث
المعلقة وصارت هذه المرأة التي حضرت محرمة على هذا الذي احضرته بثلاث تملقات بالسبب المذكور
فيه وان هذا الذي احضرته مع علم هذه المحرمة الغليلة بينهما يجب كحلها وما ولا يفارقها فواجب عليه
مفارقتها وما البتة بذلك ويتم المحضر وان كانت تدعى المحرمة بتطليقة أو بتطليقتين بين ذلك في المحضر
وكذلك اذا ادعت المرأة المحرمة بسبب أن يزيد كذا في السبب في المحضر *

* (محضر في شهادة الشهود بالمحرمة الغليلة بثلاث تطلقات بدون دعوى المرأة) * قوم شهدوا عند
القاضي على رجل حاضر أنه طلق امرأته هذه المحاضرة ثلاث تطلقات وانها محرمة عليه اليوم
بثلاث تطلقات فأقوا بالشهادة على وجهها وساقوها على سننها يكتب في المحضر حضر مجلس القضاء
قوم ذكروا أنهم شهود حسبة وهم فلان وفلان وفلان يذكروا اسماءهم وانسابهم وحلائمهم ومساكنهم
ومصلاهم وأحضرهم معهم رجلا يسمى فلانا وامرأة تسمى فلانة وشهد كل واحد منهم ان هذا الرجل وأشاروا
الى الرجل الذي احضره فطلق امرأته هذه وأشاروا الى المرأة التي احضرها ثلاث تطلقات ثم انه
لا يفارقها ويمسكها حراما فثبتا يعني هذا الرجل وهذه فانكر الطلاق فالحكم في هذه الصورة
ان القاضي يقبل شهادتهم ويقضى بالفرقة بينهما

* (مجلس هذه الدعوى) * يكتب مذكر السجل على رسمه ويكتب فيه حضور هؤلاء القوم بمجلسه وشهادتهم
على الوجه الذي شهدوا ويكتب انكار الرجل والمرأة الطلاق ثم يكتب فيه سمعت شهادتهم
واثبتتها في المحضر المختل في ديوان المحكم قبل وتعرفت عن احوال الشهود وعن اليه رسم التعديل والتزكية
بالناحية فنسبوا الى العدالة وجواز الشهادة وقبول القول فقبلت شهادتهم وثبتت عندي بشهادتهم
ما شهدوا به على ما شهدوا به واعلمت المشهود عليه بذلك وامكنته من ايراد الدفع ان كان له دفع فلم يأت
بدفع ونظر عندي بحجزه عن ذلك فاستقرت الله تعالى الى آخره وحكمت يكون فلانة بنت فلان هذه
محرمة على زوجها فلان هذا بثلاث تطلقات بمحض منهما في وجوهها الى آخره وامرت كل واحد منهما
بمفارقة صاحبه الى أن تنقضي عدتها عن هذا الزوج وتزوج بزوج آخر ويدخل بها الزوج الثاني
وبطلانها وتنقضي عدتها ثم تزوجها الاول برضاها ان شاء *

* (محضر في اثبات المحرمة الغليلة على الغائب) * امرأة له زوج دخل بها ثم حرمها على نفسه بثلاث
تطلقات بمحض من الشهود ثم غاب الزوج قبل أن يقضى القاضي بالمحرمة وادعت هذه المرأة اثبات
هذه المحرمة بين يدي القاضي ليقضى بذلك بشهادة شهودها فذلك وجهه بان أحدهما ان تدعى على
رجل حاضر انه كان لي على زوجي فلان بن فلان ألف درهم ودينار ونصفا كذا بقية صداقي وانك
ضمنت لي بذلك عن زوجي فلان هذا المذكور ان حرمي على نفسه بثلاث تطلقات فلي ألف درهم واني
اجزت هذا الضمان معلقا بهذا الشرط في مجلس الضمان هذا ثم ان زوجي فلانا حرمي على نفسه بثلاث
تطلقات فصارت هذه الدنانير المذكورة ديني عليك بحكم الضمان المذكور وانتي في علم من هذه

الحرمية المذكورة بالسبب المذكور فواجب عليك الخروج عن ذلك بأدائها الى والمدعى عليه بقر
بالضمان كما دعت وبذكر العلم بوقوع هذه الحرمية فتصير المرأة شهوداً وشهودين على ان زوجها موافق
على نفسه بثلاث تطلقات فهذه صورة الدعوى أمام صورة المحضر ان يكتب حضرت وأحضرت مع نفسها
وادعت هذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته وبذكر دعواها على نحو ما يشاء من اوله
الى آخره *

١ (مبجل هذه الدعوى) * على نحو ما ينشأ الى قوله فاحضرت المدعية تفراذكرت انهم شهودها على
موافقة دعواها وسألتني الاستماع الى شهادتهم فأجبته الى ذلك فشهروا بعد الاستبهاد عقب
الدعوى والانكار من المدعى عليه بوقوع هذه الحرمية الواحد بعد الآخر من نخصة قرئت عليهم وهذا
مضمون تلك النخصة ٢ (كواهي مدعهم كذا بن زن حاضر آدمه) وأشاروا الى المدعية هذه
٣ (زن فلان بن فلان بودوا بن فلان وبرابر عويشتن حرام كرده است به طلاق و امر بن زن حاضر
آدمه حرام است برون به طلاق) وأشار كل واحد منهم في جميع مواضع الاشارة فسمعت شهادتهم
الى ان يصل الى قوله وحكمت بكون هذه المرأة التي حضرت بحرمية على زوجها فلان بالسبب المذكور
وقضت لهذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته معها وجوب هذا المال المذكور فيه مبلغه وجنسه
وذلك كذا بسبب الضمان المذكور فيه عند وجود شرطه وهو تحريم فلان زوج هذه التي أحضرتها باه
على الوجه المذكور فيه في وجه المتخاصمين هذين ويتم المبجل * الوجه الثاني أن يدعي على رجل
حاضر ضمان نفقة العدة أنك قد خنت في نفقة عدتي ان حرمي زوجي على نفسه بثلاث تطلقات وأنا
اجرت ضمانك هذا في بحاس الضمان هذا ان حرمي زوجي حرمي على نفسه بثلاث تطلقات بشاريح كذا
وأنا في عدته اليوم وجب لي عليك نفقة عدتي الى ان تنقضي عدتي بسبب هذا الضمان المذكور فواجب
عليك الضمان والخروج عن عهدة مالك من نفقة عدتي بالاداء الى فقير المدعى عليه بضمان نفقة
العدة وبشكر الحرمية فتصير المرأة شهوداً وشهودين على ان زوجها موافقاً لا حرمها على نفسه بثلاث تطلقات
وانها في حد زوجها فلان فهذه صورة الدعوى أمام صورة المحضر لهذه الدعوى حضرت وأحضرت
فادعت هذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته معها انه قد كان ضمن لها من زوجها نفقة عدتها
ان حرمها زوجها على نفسه بثلاث تطلقات ويكتب دعواها من اولها الى آخرها الى قوله واحضرت
هذه التي حضرت تفراذكرت انهم شهودها الى آخره *

٢ (مبجل هذه الدعوى) * يكتب فيه دعواها من قوله الذي أحضرته معها الى قوله
فسمعت شهادتهم وقبلتها لا بحجاب العلم قبل مثلها وحكمت بكون هذه المرأة بحرمية على
زوجها فلان وبكونها في عدته اليوم وقضت لهذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته معها
بوجوب نفقة عدتها الى ان تنقضي عدتها بشهادة هؤلاء الشهود بمحض من هذين المتخاصمين في حرميها
ويتم المبجل

٣ (محضري التفريق بين الزوجين بسبب البهز عن النفقة) * صغير تحته صغيرة وهذا الصغير عاجز
عن الاتفاق عليها لانه فقير لا عليك شيئاً فرفع أمره هذه الصغيرة أبوها بسببه عنها الى القاضي حتى
يستخاف القاضي في هذا الحادثة القاضي الشفعوى الذي يرى التفريق جائزاً بين الزوجين بسبب
عجز الزوج عن الاتفاق فيكتب القاضي اليه في هذه الحادثة كما بالصورة بعد الترجمة والنسخة
لقاضي الشفعوى قدر في الى بنسابة الصغيرة المسماة فلانة بنت فلان بن فلان أبوها هذا أنها امرأة
الصغير فلان بن فلان وزوجها منه أبوها فلان بن فلان بولاية الامة على صداق كذا بمحض من الشهود

١ اشهد ان هذه المرأة المحاضرة
٢ كانت زوجة فلان ابن
فلان وفلان هذا حرمها على
نفسه بثلاث تطلقات وهذه
المرأة المحاضرة في هذا اليوم
حرام على فلان بثلاث
تطلقات

تزوج صاحبها وقبل أبو الصغير فلان لابنه الصغير هذا التزويج له قبولاً صحيحاً وصارت هذه الصغيرة امرأة لهذا الصغير بنكاح صحيح وهذا الصغير معدم لآبائك شيئاً من الدنيا فإنه ليس بنكاتب ولا محترف وقد ظهر بحجته عندي عن الاتفاق على هذه الصغيرة بشهادة شهود معدلين قد شهدوا عندي بجميع ذلك والتبس مني أبو هذه الصغيرة مكابته أدام الله تعالى فضله فأجبت ملقسه وكانت له لتفضل بالاصغاء إلى هذه المخصوصة الواقعة بينهما وبفضلها بينهما على ما يؤدي اجتهاده إليه ويقع رأيه عليه مستعينا بالله تعالى طالباً منه التوفيق لاصابة الحق فهذه هي صورة كتاب القاضي إلى القاضي الشفعوي ثم إذا وصل الكتاب إلى المكتوب إليه ضامم أبو الصغير بين يدي القاضي المكتوب إليه أما الصغير على حسب ما هو مذكور في كتاب القاضي المحضى ويقم البينة على أن ابنه الصغير المسعى في هذا الكتاب معدم لآمال له وأنه لا يقدر على الكسب وأنه عاجز عن الاتفاق على امرأته هذه الصغيرة ويطلب من القاضي الشفعوي أن يفرق بين هذين الصغيرين فيفرق القاضي الشفعوي بين هذين ويكتب النجبل على هذه الصورة يقول فلان بن فلان الشفعوي قد ورد إلى كتاب من فلان بن فلان المتولي لهل القضاء والأحكام في كورة بخاري ونواحيه أدام الله تعالى توفيقه من قبل المحققان فلان مشغلاً على ما وقع إليه من المخصوصة الواقعة بين فلان بن فلان الفلاني الذي ضامم لابنته الصغيرة فلانة بنت فلان وبين فلان بن فلان الفلاني ضامم عن ابنه الصغير فلان وذلك لأن فلاناً هذا أباه هذه الصغيرة المذكورة رفع إلى هذا القاضي أن ابنته الصغيرة المذكورة امرأة الصغير المسعى فلان بن فلان هذا وأحلاله بنكاح صحيح زوجها بوجهاً هذا منه تزويجاً صحيحاً أن فلان بن فلان والد الصغير هذا قبل منه هذا النكاح لابنته الصغير هذا قبل صاحبها في مجلس التزويج وهذا وإن ابنته الصغيرة هذه محتاجة إلى النفقة وإن زوجها هذا الصغير معدم عاجز عن الاتفاق ثبت بحجته عند القاضي هذا وقد سأل أبو الصغيرة فلان بن فلان من القاضي هذا أن يكتب إلى وبأذن في في الاستماع إلى هذه المخصوصة والفصل بينهما على ما يؤدي اجتهادى إليه ويقع رأيه عليه فقرأت الكتاب وفهمته وأمتثلت أمره في سماع هذه المخصوصة وعقدت مجلساً لذلك وقد حضر في مجلسي والد هذه الصغيرة فلان وأحضره والد هذا الصغير فلان بن فلان فأدعى هذا الذي حضر هذه الصغيرة على هذا الذي أحضره معه أن الصغيرة المدعاة فلانة بنت فلان هذا الذي حضره هذا الصغير الذي هو ابن هذا الذي أحضره وأن الصغير المسعى ابن هذا الذي أحضره معه معدم عاجز عن الاتفاق على هذه الصغيرة المدعاة فلانة وأن هذه الصغيرة محتاجة إلى النفقة وأقام شهوداً عدولاً على أن الصغير المسعى ابن هذا الذي أحضره معه عاجز عن الاتفاق على هذه الصغيرة وسأل مني والد هذه الصغيرة التفريق بينهما وبين زوجها الصغير هذا فتأملت في ذلك ووقع اجتهادى على جواز هذا التفريق بينهما بسبب الجحزع النفقة أعذا بقول من يقول من علماء السلف بجواز التفريق بين الزوجين بسبب الجحزع النفقة وفروقت بينهما بعد ما صار النكاح بينهما معلوماً وبعد ما كان يحجز هذا الصغير عن الاتفاق معلوماً تقر يقا صحبها وأمرت بكتابة هذا النجبل بحجة في ذلك وإن طلب من القاضي الأصل أعضاء هذا السجين فالقاضي الأصل يأمر أن يكتب على ظهر النجبل يقول القاضي فلان إلى آخر ما جرى جميع ما يتفقته هذا لذكر من أوله إلى آخره بتاريخه المذكور فيه من كتابة الكتاب إلى فلان بن فلان متضمنة تفويض سماع هذه المخصوصة المذكورة فيه إليه والاستماع إلى البينة والعمل بها وما يؤدي اجتهاد المكتوب إليه ويقع رأيه عليه كان مني وجعلت المكتوب إليه فلاناً ثابتي في العمل بما يقع عليه رأيه فأضيت حكمي نائبي هذا وأجزته وأمرت بكتابة هذا المصنف في تاريخ كذا وإن كان الزوجان بالعين وكان تزويج عاجزاً عن الاتفاق

فأجرب في فيه ما ذكرنا في الصغيرين إلا أن هنا إذا وقعت الخصومة بين المرأة وزوجها عند القاضي الشفعوى فادعت المرأة أن زوجها عاجز عن الإنفاق فإن أقرا الزوج بذلك فالقاضي يفرق بينهما بأقرار الزوج عند طلب المرأة ذلك وإن لم يكن الزوج مقرا فالمرأة تقيم البينة عليه على عجزه ويفرق القاضي بينهما عند طلب المرأة ذلك هكذا في الذخيرة *

* (محضر في فتح العين المضافة) * رجل حلف بطلاق كل امرأة يتزوجها فإن احتاج هذا الرجل إلى فتح هذه العين ينبغي أن يتزوج امرأة يتزوج وليها أيها إن كان لها ولي أو يتزوج القاضي أيها إن لم يكن لها ولي حتى يصح هذا النكاح بالإجماع ثم يرفع الأمر إلى القاضي المحنفي ويلتص منه الكتاب إلى القاضي الشفعوى فالقاضي المحنفي يكتب إلى القاضي الشفعوى في هذه الصورة أطل الله تعالى بقائه الشيخ القاضي الامام إلى آخر ألفاه رفعت المسألة فلانة بنت فلان بن فلان أن فلانا تزوجها وقد كان حلف من قبل نكاحها بطلاق كل امرأة يتزوجها ثم تزوجني بعد هذه العين ووقع على الطلاق فصرت محرمة عليه بهذا السبب وأنه يسكنها وما ولا يقصر يده عنها وانتمت مني مكاتبة في ذلك فاجتهدت في ذلك وكنت هذا الكتاب إليه ليتفضل بالأصغاء إلى هذه الخصومة الواقعة بينهما على ما يؤدي إليه اجتهادهم وفتح عليه رأيه وهو موفق في ذلك من الله عز وجل ثم إذا وصل الكتاب إلى المكتوب إليه تدعى هذه المرأة قبل المكتوب إليه على زوجها على نحو ما ذكر عند القاضي الكتاب فيقر الزوج بهذه العين وبهذا النكاح إلا أنه يقول إنها حلال لي ولم يقع الطلاق عليها فعلا بعد من انعقاد العين فنعرض المكتوب إليه بطلاق هذه العين وقيام النكاح بينهما أخذا بقول من يقول بطلاق هذه العين من علماء السلف *

* (مسجل في فتح العين المضافة) * فإذا أراد السهل في ذلك يكتب بقول القاضي فلان بن فلان الشفعوى ورد إلى كاتب من القاضي فلان المتولى لعمل القضاء والأحكام بكونه كذا ونواحيها من قبل السلطان فلان مشتملا على ما رفع إليه من الخصومة الواقعة بين فلانة بنت فلان وبين فلان بن فلان في وقوع الطلاق بسبب العين المضافة إلى النكاح وقد أمر في بالأصغاء إلى هذه الخصومة وفصلها واستماع البينة فيها والقضاء بما وقع في رأي واجتهادي فامتثلت أمره وعقدت مجلسا بذلك فحضرتني في مجلسي ذلك فلانة بنت فلان وأحضرت معي فلان فادعت هذه التي حضرت علي هذا الذي أحضرته معها أن هذا الذي أحضرته معها بالذي بالطاعة في أحكام النكاح زاعما أني تزوجته وقد كان حلف قبل أن يتزوجني بطلاق كل امرأة يتزوجها ثم تزوجني وقد وقع على الطلاق وحرمت عليه بهذا السبب وأنزوج أقربا للنكاح وأنكر وقوع الطلاق بهذا السبب ثم أنزوج سألني المحكم بما وقع عليه رأيي واجتهادي فاجتهدت في ذلك وتأملت وتأنيت ووقع رأيي على بطلان العين المضافة إلى النكاح علما بنى بقول من لا يرى صحة العين المضافة إلى النكاح فحكمت بطلاق هذه العين وبطل هذه المرأة عن هذا الزوج بهذا النكاح وأمرتها بالطاعة في أحكام النكاح بحضرة هذين المتخصصين في وجههما حكم أبرمته وقضاه فذهبت في مجلس حكمتي هذين الناس على سبيل الشهرة والأعلان دون الخفية والكتمان وكان ذلك بعدما أطلق إلى القاضي فلان بن فلان المحكم في هذه الخصومة بما يقع عليه رأيي واجتهادي وذلك في يوم كذا في شهر كذا في سنة كذا قال القاضي الامام تقي الدين محمد بن علي المحلواني رحمه الله تعالى صحبت كثيرا من القضاة لكارفأ رأيتهم أجابوا لي شئ من المحوادث المتخذ فيها في الكتابة إلى القاضي الشافعي إلى العين المضافة فإن دلائل أصحاب الحديث في ذلك لا تحتمل وبراهينهم فيها واضحة والشأن بقضائهم إلى هذه العين ثم يحتاجون

الى التزوج وينسبون الى ذلك قبل ان يصيبهم القاضي الى ذلك ربما يقولون في الفتنة هـ كذا في الظهيرة *

* (محضر في اثبات العنة للتفریق) هـ المرأة اذا خاضعت زوجها عند القاضي وتقول انه لم يصل الى الزوج يدعى الوصول اليها فان كانت بكر او وقت النكاح فالقاضي يربها التمسوا الواحدة العدد لتكني والتثان أحوط فان قلن هي بكر فالقاضي يؤجله سنة وان قلن هي تيب نصف الزوج على الوصول اليها وهذا استحسان واقسام أن يكون القول قول المرأة مع اليقين ثم اختلف الزوج استحسانا ان حلف يثبت وصوله اليها فلا يؤجل وان نكل صار مقرا بعدم الوصول اليها يؤجل سنة وان اراد كتابة ذكر التأجيل يكتب هذا ما مهل القاضي الامام فلان بن فلان استولى لعمل القضاء والاحكام بكورة بخاري نافذ الاذن والتسامع الفصل والامضاء بهما بين اهلها يومئذ مهل فلان بن فلان حين رفعت اليه المصاهرة فلانة بنت فلان انه تزوجها نكاحا صحيحا وانها وجدت عينا لم يصل اليها وثبت ذلك عند هذا القاضي بما هو طريق الثبوت في هذا الباب فحكمت بما اوجب الشرع في حق العنين من الامهال سنة واحدة من وقت انحصار وقت رجاء الوصول اليها في مدة الامهال فامهل القاضي اياه سنة واحدة بالامام على ما عليه اختيارا اكثر المشايخ من وقت تاريخ هذا الذكر الذي هو يوم المصومة امهالا صحيحا وامر بكاتبه هذا الذي كرهه في ذلك وذلك في يوم كذا من سنة كذا ثم اذا تمت السنة من وقت التأجيل وادعى الزوج الوصول اليها في مدة التأجيل وانكرت المرأة ذلك فان كانت المرأة بكر او وقت النكاح فالقاضي يربها التمسوا على ما مر فان قلن هي بكر ثبت انه لم يصل اليها فيجوز للقاضي المرأة بين القسم منه وبين العرقه وان قلن هي تيب فالقول قول الزوج مع يمينه فيخالف الزوج على الوصول اليها على ما مر فان حلف فلا خيار لها وان نكل فلا خيار *

* (محضر في دفع هذه الدعوى) هـ ادعى هذا الذي حضر على هذه التي احضرها معه في دفع دعواها قبله العنة ومطالبة اياه بالتفریق بعده في مدة التأجيل أنها مطالبة في المطالبة بالتفریق بعده في مدة التأجيل لما أنها اختارت المقام معه بعد تأجيل القاضي ورضيت بالعنة فيه باسائها رضى صحيحا او يقول انه وصل اليها في مدة التأجيل وقد اقربت بوصولها اليها *

* (محضر في دعوى النسب) هـ امرأة في يدها صبي تدعى على رجل أن هذا الصبي ابنها من هذا الرجل ولدت له على فراشه حال قيام النكاح بينهما وتطالبه بنفقة الغلام وكوته أو رجل في يده صبي يدعى على امرأة أن هذا الصبي ابنه منها ولدت له على فراشه حال قيام النكاح بينهما أو ادعى رجل في يده صبي انه ابنه من امرأة هذه والمرأة تنكحها وادعت امرأة في يدها صبي انه ابنها من زوجها هذا والزوج ينكر فهذه الدعاوى كلها صحيحة ويجب ان يعلم بان دعوى الابوة ودعوى البنوة صحيحة سواء كانت معها دعوى المال او لم تكن وذلك بان يدعى رجل على رجل اني ابوهذا الرجل او يدعى اني ابن هذا الرجل وذلك الرجل ينكر فهذه الدعوى صحيحة حتى اذا أقام المدعي البينة على ما ادعاه فالقاضي يسمع دعواه ويقضي بيمينته على المدعي عليه وكذلك دعوى الامومة بدون دعوى المال صحيحة حتى لو ادعت المرأة على رجل اني ام هذا الرجل فقامت على ذلك بينة فان القاضي يقبل بينتها رضى بكونها اما للمدعي عليه *

* (مسورة المحضر فيما اذا كان في يد المرأة صغير تدعى على زوجها انه ابنها منه) هـ حضرت واحضرت فادعت هذه التي حضرت على هذا الذي احضرته معها ان هذا الصبي الذي في حجرها وأشارت اليه ابن هذا الذي احضرته معها ولدت منه على فراشه حال قيام النكاح بينهما فبعد ذلك ان شامت

ذكرت في الدعوى وان على هذا الذي أحضرته نققة هذا المصبي وكسوته وان شئت لم تبد كذلك في الدعوى *

«(صورة المحضرة إذا كان في يد الرجل صغير يدي على المرأة أنه ابتاعه)» حضرة وأحضرة وادعى هذا الذي حضر على هذه التي أحضرها أن هذا السبي الذي في يده وأشار إليه ابن هذه المرأة التي أحضرها معه ولدت منه على فراشه حال قيام النكاح بينهما فبذلك أنشأه كروان على هذه المرأة التي أحضرها أن ترضع وإن شاء لم تذكر *

* (مسورة المحضر في دعوى رجل بالغ على رجل انه ابنه) * حضر واحضر فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضر معه ان هذا الذي حضر ابن هذا الذي احضر معه ولديه امه فلانة بنت فلان من هذا الذي احضره معه على قرانه حال قسام النكاح بينهما *

* (صورة المحضر في دعوى رجل على رجل أنه أبوه) * ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضر معه
 أن هذا الذي حضر أبوه وأنه ابن هذا الذي حضر ولد على فراشه من امرأته فلأنه حال قيام النكاح بينهما
 إلى آخره وأما دعوى الأخوة والعومة وابن الأخ وابن الابن لا تصح إلا أن يدعى المسال بأن كان المدعى
 زناً فقد دعى الأخوة على غيره أو العومة ويُدعى النفقة لنفسه * وله وجه آخر أن يدعى الوصية
 لأخوة المدعى عليه من جهة المتوفى * صورته حضور واحد فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي
 أحضره معه أن فلان الميت قد كان أوصى إلى هـ هذا الذي أحضره معه نفسه بتسوية أموره بعد وفاته
 وحلف من تركه في يده ~~كذا~~ وكذا وقد كان أوصى لأخوة فلان بن فلان بكذا وكذا وأعلن بن
 فلان ثلاث أخوة فلان وفلان وفلان هذا المدعى وأنه واجب على هذا الذي أحضره معه تسليم حصته
 من ذلك إليه وذلك كذا وكذا ويطلب بالمجواب مقرر المدعى عليه بالوصاية والوصية وينكر كونه أماً
 فلان وله وجه آخر أن تدعى امرأة وقوع الصلح بسبب تعليق الزوج طلاقها بكلام أمي فلان وهـ ذا
 أخو فلان وإيه بكلمه كذا في الذخيرة *

* (مخبر في دعوى ولاء العتاقة) * رجل مات فبها رجل وادعى أن الميت معتق والذي فلان كان اعتقه والذي في حياته وصيته وميراثه في المأني ابن معتقه لا وارث له خبري فافتي بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى بقساده هذه الدعوى وبعضها والعجيب أن هذه الدعوى فاسدة لأن المدعي لم يبق في دعواه وهو يملكه والاعتاق من غير المالك باطل وكذلك لو ادعى إنسان الرق على عبد وأقام العبدية أنه اعتقه فلان يقضى لمدعي الملك ولو قالت بيعة العبد باعتقه فلان وهو يملك تقبل بيعة العبد والمسلية في دعوى الأصل *

١٠٠ (محضر في دعوى الدفع) صورة ادعى عينا في يد رجل انه اشتراها من فلان بن فلان في يوم كذا في سنة كذا وبجهد ذلول وسدوا قام المدعي بكتابة دعواه وتوجه المحكم فادعى المدعي عليه في دفع دعواه ان الذي ادعت لقي الملك من جهته اقر قبل تاريخ شرائك او قبل شرائك بسنة طائمان هذه العين ملك اخي فلان وحقه وصداقه اخوه فلان في ذلك وانا اشتريت هذه العين من اخيه ذلك لمقره فدعواك على باطنهم نال السببا فثقت اجوبة المعتبرين ان هذا الدفع صحيح ثم استفتي بعد ذلك ان المدعي عليه يدفع لوطب من مدعي الدفع بيان وقت ذلك الاقرار انه متى كان اوفى اى شهر كان فالقاضي هل يكافه ذلك انثقت الاجوبة بضمان القاضي لا يكافه ذلك لانه قديمين مرة بقدر ما يحتاج اليه حيث قال قبل تاريخ شرائك كذا في فصول الاستروتنى *

«عمر في اثبات الصوبة» حضر مجلس القضاء في كورة بخاري قبل القاضي فلان رجيل ذكر أنه يعني أحمد بن عمر بن عبد الله بن عمر وأحضر مع نفسه رجلاً ذكر أنه يعني أبي بكر بن محمد بن عمر فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضر معه ابن سعد بن أحمد بن عبد الله بن عمر توفي وخلف من الورثة زوجته له تسمى سارة بنت فلان بن فلان وبنت له تسمى سعادة وابن عم له هذا الذي حضر لما أنه ابن عمر وسعد بن المتوفى كان ابن أجدو وأجدو والد هذا المتوفى مع عمر والد هذا الذي حضر كلنا أخوين لأب أو هو ما عبد الله ابن عمر توفي وخلف من التركة في يد هذا الذي أحضر معه من الدنانير النيسابورية اثني عشر ديناراً وصار ذلك بموته ميراثاً عنه فلو أنه على قراض الله تعالى للراشدين وللبنت الصفت والباقي لابن العم هذا وهذا الذي أحضر في علم من ذلك فواجب عليه تسليم نصيبه من ذلك إليه وذلك تسعة أسهم من أربعة وعشرين سهماً وإليه بذلك وسأل مسئلة وسأل فاجاب بالفارسية ٢ (مرار ميراث خواركي ابن مدعي علم نیست) وأحضر المدعي هذا نفران كراشم شهوده وسألي الاستماع إلى شهادتهم فاجتبه إليه وهم فلان وفلان وفلان فشهدوا ٣

٢ لاعلم بوارثة هذا المدعي

«مجلس هذه الدعوى» يقول القاضي فلان بن فلان إلى قوله فشهدوا لا الشهود عندي بعد ما استشهدوا وعقب دعوى المدعي هذا وانكار المدعي عليه هذا شهادة صحيحة متفقة لا نقاش والمعاني أوجب المحكم معاهم من نسخة قرئت عليهم وهذا مضمون تلك النسخة ٣ (كواهي میده که ابن سعد بن أحمد بن عبد الله بن عمر بن عمر وازوی میراث خوارماندن وی ساره بنت فلان بن فلان و دختر وی سعاد و ابن عم مدعی احمد بن عمر بن عبد الله بن عمر و بر سر عمر وی از وی پدر بدان که این احمد) وأشار إلى المدعي هذا (بر سر عمر بود و آن سعد متوفی بر احمد بود و عمر پدر این مدعی با احمد پدر این متوفی برادران پدری بودند پدر ایشان عبد الله بن عمر بن عمر ایشان هر سه میراث خواریدگی می یافتیم) فاقوا بشهادة هذه كذلك على وجهها واستوفى السجل إلى قوله فسألي هذا المدعي أحمد بن عمر ابن عبد الله المحكم له عما ثبت له من ذلك عندي وكأني ذلك والاشهاد عليه همه في ذلك فاجتبه إلى ذلك واستقرت الله تعالى إلى قوله وحكمت لهذا المدعي أحمد بن عمر بن عبد الله على هذا المدعي عليه أبي بكر بن محمد بن عمر في وجهه بجمع ضمن هذين المتخاصمين جميعاً في مجلس حكمي بكورة بخاري بنبوت وفاة سعد بن أحمد بن عبد الله بن عمر وبتقليفه من الورثة هذا المدعي ابن عم له لاب و امرأته تسمى سارة بنت فلان وبنت تسمى سعادة بشهادة هؤلاء الشهود المعدلين حكماً أمرته وقضاء فعدته إلى آخوه وان كان المدعي ابن عم الميت فصوره المحضر في ذلك حضر محمود بن طاهر بن أحمد بن عبد الله بن عمر بن علي وأحضر مع نفسه رجلاً ذكر أنه يعني أبي بكر بن محمد بن عمر فادعى هذا الذي أحضره ابن عمر بن محمد بن عبد الله بن عمر توفي وخلف من الورثة ابن عم له هذا الذي حضر ابن طاهر بن أحمد وعمر التوفي ابن محمد ومحمد والد المتوفى هذا وأجد جده هذا الذي حضر كانا أخوين لأب أو هو ما عبد الله بن عمر لا وارث لهذا المتوفى سوى هذا الذي حضر وفي يده هذا الذي أحضره من تركة المتوفى كذا كذا ديناراً ونيسابورية صمات هذه الدنانير المذكورة بموته ميراثاً لهذا الذي حضر وهذا الذي أحضره في علم من ذلك فواجب على هذا الذي أحضره معه إذا جرح ذلك إليه وإليه بذلك وسأل مسئلة فاجاب بالفارسية ٢ (مرار میراث خوارکی ابن مدعی علم نیست) وأحضر المدعي نفران كراشم شهوده إلى آخره

٣ اشهدان سعدا هذا ابن

أحمد بن عبد الله بن عمر مات

وخلف ورثته امرأته سارة بنت

فلان ابن فلان وبنته سعاد

وابن العم المدعي أحمد بن عمر

ابن عبد الله بن عمر وهو ابن عم

لأب نسب أن أحمد هذا

وأشار إلى المدعي ابن لصر

وسعد المتوفى ابن لأجد وعمر أبو

هذا المدعي كان أخا لأب مع

أجدو والد هذا المتوفى وأبوهما

عبد الله بن عمر ولا علم له

وارثاً غير هذه الثلاثة

٢ لاعلم بوارثة هذا المدعي

«مجلس هذه الدعوى على نسق السجل المتقدم» فان كان المدعي ابن ابن عم الميت فصوره المحضر فيه حضر محمود بن طاهر بن أحمد بن عبد الله بن عمر بن علي وأحضر مع نفسه رجلاً ذكر أنه يعني

الحسن بن علي بن عبد الله فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي حضره معه ابن عبد الله بن عمر
ابن علي توفيق خلف من الورقة ابن ابن عم له لاب هذا الذي حضر ليا ابن هذا الذي حضر ابن محمود
ومحمود بن طاهر وطار والدا هذا المحاضر كان ابن أجد وعمر المتوفى هذا كان ابن محمد ومحمد والد
هذا المتوفى وأجد والدا والد هذا الذي حضر كانا أخوين لاب أبوهما عبد الله بن عمر بن علي لا وارث
له سوى هذا الذي حضر وخلف من التركة من الصامت في يد هذا الذي حضره كذا كذا دينار
بساوية وصارت هذه الدنانير مائة مائة وهذا الذي حضره في علم من ذلك فواجب عليه إلى آخره
* (مجلس هذه الدعوى على نسق السجل المتقدم أيضا) * فان ادعى المدعى عليه في دفع دعوى
المدعى في هذه الصورة أنه أقر ولا أنه من ذوى الارحام كان دفعه المدعى المصوبة لكان التناقص
* (محضر في دعوى حرية الاصل) * حضر مجلس القضاء شرفه الله تعالى في كورة بخماري قبل
القاضي فلان رجل ذكر أنه يسمى فلان بن فلان الفلاني وهو رجل شاب يكتب حليته بتمها
وأحضر مع نفسه رجلا ذكره يسمى فلان بن فلان فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي حضره معه
أن هذا الذي حضر حر الاصل والعاقب لما أن هذا الذي حضر فلان بن فلان الفلاني وهو كان حر الاصل
وامه فلانة بنت فلان وهي كانت حرة الاصل أيضا وهذا الذي حضر ولد حرا على فراش أبوه المحرم
مدين لم ير عليه ولا على أبوه مدين رق قط وإن هذا الذي حضره معه يسترقه وبسته عبده بغير حق
مع علمه بذلك فواجب على هذا الذي حضره معه بغيره عن هذا الذي حضره طاله بذلك وسأل
مستلته وسئل فأجاب وقال (ابن حاضر أمه ملك من است وريق من است ورازا زادي وي علم
نيس) وأحضر هذا الذي حضره نفاذ كراهم شهوده وسألني الاستماع إلى شهادتهم وهم فلان وفلان
وفلان فاجبت اليه واستشهدت الشهود وشهدوا بشهادة صحيحة ممتدة في اللفظ والماني من نسخة قرئت
عليهم وهذا مضمون تلك النسخة إلى آخره

هذا الذي حضر ملكي
وليس لي علم بزوال ريقه

* (سجل هذه الدعوى) * يكتب صدر السجل على الرسم ويكتب المدعى من نسخة المحضر بتمها
ويكتب أسامي الشهود والفاظ الشهادته ويكتب بعد الاستفارة وحكمت لهذا الذي حضر على هذا الذي
أحضره يكون هذا الذي حضر حر الاصل حر الوالدين لم ير عليه ولا على والديه رق وامرته بغيره
والكف عن مطالته اياه بالطاعة في أحكام ارق

* (محضر في دعوى العتق على صاحب الديار عتاق من جهته) * ادعى هذا الذي حضر على هذا
الذي حضره معه أن هذا الذي حضر كان مملوك هذا الذي أحضره ومرفقه وأنه أعتق هذا الذي
حضر في حال محته وشهادات عقله وجواز تصرفاته في الوجوه كلها طاله الوجه الله تعالى وطالب رضائه
عتقا صحيحا جائزا فاذا بغير بدل وإن هذا الذي حضره لم يحر بهذا السبب وإن هذا الذي أحضره
في علم من ذلك وأنه في مطالته اياه بالطاعة أو دعوا مارق عليه مبطل غير محقق فواجب عليه قصره
عن هذا الذي حضره وترك التعرض له وسأل مستلته

* (سجل هذه الدعوى يكتب على نحو ما تقدم) * ويكتب بعد الاستفارة وحكمت لهذا الذي حضر
على هذا الذي أحضره يكون هذا الذي حضره امساك لنفسه غير مولى عليه بالسبب المذكور وهو
اعتاق هذا الذي أحضره مع نفسه اياه وبطلان دعوى هذا الذي أحضره مارق عليه بشهادة الشهود
المعين ويختم السجل

* (محضر في دعوى العتق على صاحب الديار عتاق من جهته غيره) * ادعى هذا الذي حضر على
هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي حضر كان مملوكا ومرفقا وفلان وفلان في يده وتحت تصرفه وإن

فلما أعتقه من خالص ماله وملكه بحجنا بغير بدل لوجه الله تعالى وبشفاعة مرضاته وطلبنا الثواب وجناته وهرنا من أليم عقوباته وصار هذا الذي حضرنا لا اعتناق المذكور فيه وأنه اليوم حر بهذا السبب وأن هذا الذي حضره استعبده مع علمه بحرته طلبا وتعدا فإوجب عليه قصصه هذه

الولاية

«(سجل هذه الدعوى على نحو ما تقدم)» ويكتب بعد الاستقارة وحكمت لهذا الذي حضر على هذا الذي حضره معه يكون هذا الذي حضره ما لا يكال نفسه غير مولود عليه بما للسبب المذكور المدعى وهو اعتناق فلان بن فلان أياه من خالص حقه وملكه وبطلان دعوى هذا الذي حضره الرق عليه وبقصصه هذا الذي حضره معه عن هذا الذي حضره إلى آخره

«(محضر في اثبات الرق)» حضروا حضر مع نفسه وسجله ككرانه يسمى فلانا هند باسابا وبدكره حليته ثم يذكر فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي حضره معه أن هذا الذي حضره معه مملوك هذا الذي حضره مرقوقه للملكه بسبب صحيح وأنه خرج عن طاعته والاعتقاد له في أحكام الرق وطالبه بذلك وسأل مسئلته ويتم المحضر.

«(سجل هذه الدعوى على نحو ما تقدم)» ويكتب بعد الاستقارة وحكمت لهذا الذي حضر على هذا الذي حضره معه يكون هذا الذي حضره معه مملوك هذا الذي حضره مرقوقه بشهادة هؤلاء اليهود المدعين ويكون هذا الذي حضره مطلقا لا امتناع من طاعة هذا الذي حضره في أحكام الرق وأمرت هذا الذي حضره بالاعتقاد لهذا الذي حضره في أحكام الرق والطاعة له ويتم السجل ولا بد الحكم بالرق وكتابة السجل فيه من محضر المدعى عليه عن اثبات الحرية لنفسه فأما قبل ذلك لا يحكم بالرق ولا يكتب السجل هكذا في التخصيرة

«(محضر في دفع هذه الدعوى)» فنقول لدفع هذه الدعوى طرق أحدها أن يدعى المدعى عليه حرية الأصل لنفسه ومصوره كاتبه حضروا حضر فادعى هذا المحاضر على هذا المحضر في دفع دعواه قبله بأن هذا المحضر معه كان ادعى عليه بأنه عبده ومملوكه وأنه خرج عن طاعته وطالبه بالطاعة فادعى هذا المحاضر على هذا المحضر في دفع هذه الدعوى قبله أنه حر الأصل والمعلق لما أن أباه فلان بن فلان بن فلان وأمه فلانة بنت فلان بن فلان وهما كانا حريين من الأصل وهذا المحاضر ولد على فراش هذين الأوين المحررين لم يصير عليه ولا على أبويه هذين رق وان هذا الذي حضره في علم من ذلك وأنه في مطالبته هذا المحاضر بالطاعة ورد دعواه الرق قبله والمحال على ما وصفت فيه مبطل غير محقق فإوجب عليه الكف عن ذلك فقال له بذلك وسأل مسئلته فقبل ويتم المحضر

«(سجل هذا المحضر)» يكتب عند قوله وحكمت لهذا الذي حضر هذا على الذي حضره هذا بجميع ما ثبت عندي من دعوى دفع هذا المحاضر لدفع دعوى هذا المحضر الرق عليه وكون هذا المحاضر حر الأصل وبطلان دعوى هذا المحضر الرق عليه بشهادة هؤلاء المدعين من بعد ما ظهرت عدالتهم عندي بتعديل من الدهر رسم التعديل بالناسخية على ما شهد به بمحض من المحكوم له والمحكوم عليه هذين في وجههما في محاسن قضائي وحكمي يضاري وقضيت بصفة ذلك كله وقضيت بد المحكوم عليه هذان المحكوم له بالحرية هذا ورفعته طاعته وأطلقت المحكوم عليه هذا بالرجوع على بائعه أن كان قد اشتراه من غيره وتقدم له الثمن يوم العقد الذي كان جرى بينهما ويتم السجل فالواو في كل موضع وقعت الحاجة إلى اثبات الحرية يجب أن يكون اثباتها بطريق الدفع بأن يدعى صاحب اليد بالرق على المملوك ويقم الية ثم تثبت المملوك حرته بطريق الدفع (الوجه الثاني) أن يدعى المدعى عليه

الاجتناب من جهة مدعى الرق وصورة كتابته حضروا حضرة فاعى هذا المحاضر على هذا المحضر في دفع دعواه قبله هذه انه حرم له كان مملوكا ومروقا لهذا الذي أحضره وان هذا الذي أحضره أعتقه في حال جواز تصرفاته في الوجوه كلها اعتاقا صحيحا جازنا فذا وصار هذا المحاضر حرا بسبب هذا الاجتناب وهذا المحضر مطلى في مطالبة هذا المحاضر بالطاعة والاعتقاد في أحكام الرق ويتم المحضر «(مبطل هذا المحضر على نحو مبطل المحضر الاول)» الا انه ههنا يكتب ويكون هذا الذي حضر حرا ملكا لنفسه بالسبب المذكور وهو اعتاق هذا الذي أحضره وكونه ملحقا بإثرا لارواح بهذا السبب وكونه يوم الاعتاق الموصوف فيه ملكا لهذا المحضر ويتم المبطل (الوجه الثالث) أن يدعى المدعى عليه الرق الاعتاق من جهة غير مدعى الرق وصورة كتابته حضروا حضرة فاعى هذا المحاضر على هذا المحضر في دفع دعواه قبله ان هذا المحاضر كان عبدا ومملوكا لفلان بن فلان الفلاني وأنه أعتقه من خالص ماله وملكه بمحابة غير بدل ابتغاء لوجه الله تعالى وطلب المرضاة وهرمان إلى عقابه وشديد عذابه في حال صحة عقله وجواز تصرفه في الوجوه كلها واليوم هذا المحاضر حرا بسبب هذا الاعتاق المذكور الموصوف فيه إلى آخره

«(مبطل هذا المحضر على نحو ما بينا)» الا ان القاضي يكتب وحكمت بحرية هذا المحاضر بالسبب المذكور فيه وهو اعتاق فلان بن فلان الفلاني وبكون هذا المحاضر مملوكا لفلان بن فلان الفلاني يوم الاعتاق المذكور فيه ويتم المبطل كذا في المحط

«(محضر في اثبات التدبير والاستيلاء)» واذا وقعت المحاجة إلى اثبات التدبير والاستيلاء ولا يمكن اثباته على المولى لانه لا يثبت له حق على المولى الصالح بالطريق في اثباته أن يبيعه المولى من رجل فيدعى عليه المدير أو أم الولد على هذا المثال ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أنه كان مملوكا لفلان وأنه دبره وأعتقه عن دبر بعد وفاته لوجه الله تعالى وابتغاء لمرضاته من غير طمع في عظام الدنيا تدبيرا صحيحا من ماله وملكه وأنه اليوم مديره أو يقول انه استولدها لو كان المدعى حاربا دعت انهما ولد لفلان يسمى فلانا ولدت له على فراشه وملكه وانما اليوم أم ولده وان هذا الذي أحضرته يسترها ويستعبد لها بغير حق فواجب عليه قصريده عنها وطالبته بالجواب كذا في الظهيرية *

«(محضر في دعوى التدبير)» رجل دبر عبده تدبيرا مطلقا ومات بعد التدبير وعلف ورثته وأنكرت الورثة العلم بالتدبير واحتاج المدير إلى اثبات ذلك بالبيننة وكتابة المحضر يكتب ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي حضر كان عبدا ومملوكا لفلان بن فلان والده هذا الذي أحضره دبره في حال حياته وجواز تصرفاته في الوجوه كلها طائعا رغبة تدبيرا مطلقا وان فلانا والده هذا الذي أحضره مات وعقق المدير وهذا الذي أحضره في علم من ذلك فواجب على هذا الذي أحضره قصر يده عن هذا الذي حضر إلى آخره

«(مبطل هذا المحضر)» اوله على نحو ما تقدم ويكتب عند ذكر المحكم وحكمت لهذا الذي حضر على هذا الذي أحضره بجميع ما ثبت عندي من تدبير فلان والده هذا الذي أحضره حال كونه مملوكا ومروقا من خالص ماله وملكه تدبيرا صحيحا مطلقا لا قيد فيه وبحرية هذا الذي حضر بموت فلان وقد خلف فلان والده هذا الذي أحضره من التركة من ماله في يد وارثه هذا الذي أحضره ما يخرج هذا الذي حضر من ثلثه وان هذا الذي حضر حرا اليوم لا سبيل إلا نزع عليه بسبب الرق بل بسبب الولاء شهادة هؤلاء الشهود المسمين بمحض من هذين المتخاصمين في وجههما حكما أبرمته وقضاه نفذته كذا في الذخيرة *

(مبطل في اثبات العتق على الغائب) * يقول القاضي فلان - ضرقت في مجلس قضائي بكونه بخاري فلان وأضرمع نفسه فلانا فدعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره فلان لهذا المحاضر على هذا المحضر كذا كذا دينار ودينين فوعها وصفتها دينارا ودينارا وحقا واجبا بسبب جميع فواجب عليه الخروج من ذلك وطالبه بالجواب عنه وسأل مسئلته عنه فمثل فأنكر أن يكون عليه شيء ثم هذا الذي حضره القاضي رجلين ذكر أنهم اشأهدهما فلان وفلان وذكر المدعي والشاهدان أنهما وليا فلان بن فلان أعتقهما حال كونهما مملوكين له وسأل مني الاستماع إلى شهادتهما فاشهدا بعد الدعوى والجواب بالنكار عقيب الاستشهاد الواحد بعد الآخر شهادة صحيحة متفقة اللفظ والمعنى على موافقة الدعوى من نسخة قرئت عليهما وهذا مضمون تلك النسخة فلما سأقا الشهادة على وجهها ذكر المدعي عليه في دفع هذه الشهادة أن هذين الشاهدين مملوكا فلان بن فلان بن فلان الذي زعم المدعي والشاهدان أنه أعتقهما وقد كذبوا في ذلك لم يعتقهما فلان فعرضت ذلك على المدعي هذا فقال انهما حران وإن مولاهما قد أعتقهما حال كونهما مملوكين له اعتقا صحيحا وإن له على ذلك بينة فكلفته إقامة البينة على صحة دعواه هذه فاحضر نفر آخر منهم ووجهه على موافقة دعواه هذه وسألني الاستماع إلى شهادتهم فسمعت شهادتهم وثبتت عندي بشهادتهم حرية هذين الشاهدين باعتناق فلان إياهما وكونهما أحرارا للشهادة وسألني المدعي هذا المحكم بحرية هذين الشاهدين وبكونهما أحرارا للشهادة وبالقبض له بالمال المدعي به بشهادة هذين الشاهدين فاجبته إلى ذلك وحكمت بحرية هذين الشاهدين باعتناق فلان إياهما حال كونهما مملوكين له اعتقا صحيحا وبكونهما أحرارا للشهادة وقضيت لأدعي هذا بالمال المدعي به على المدعي عليه مذهب شهادة هذين الشاهدين حكما أبرمته وقضاء نفذته وبتم السبل فإذا قضى القاضي على هذا الوجه ثبت العتق في حق المولى حتى لو حضر وأنكر الاعتناق لا يلتفت إلى أنكاره ولا يحتاج العبد إلى إقامة البينة على المولى لأن الشهود له ادعى حرية الشاهدين على المشهود عليه وقد صرح منه هذه الدعوى لأنه لا يتحقق من إثبات صحة على المشهود عليه إلا بهذا والمشهود عليه أنكر ذلك وصح منه الإنكار لأنه لا يتحقق من دفع الشهود عن نفسه إلا بالإنكار للحرية والأصل أن من ادعى حقا على المحاضر لا يتوصل إلى الإثبات إلا بإثبات سببه على الغائب ينتصب المحاضر خصما من الغائب فصار إقامة البينة على المشهود عليه كإقامتها على المولى الغائب كذا في المختار *

(محضر في إثبات - الدقذ) * ادعى هذا الذي - ضرعت على هذا الذي أحضره أنه هذا الذي أحضره معه فذقه قذفا فوجب المحد فوجب عليه حد القذف بثمانون جلدة إلى آخره وإن كان شتمه شتما يوجب التعزير يكتب أن هذا الذي أحضره معه شتمه وبين شتما يوجب التعزير فقال له يا كذا ثم يكتب ووجب عليه التعزير في الشرح زجره عنه مثله وسأله بذلك وسأل مسئلته

(محضر) * في دعوى رجل على رجل أنك سرق من دراهمي كذا درهما كان موضوعا في موضع كذا من هذه الدار والمدعى عليه من سكان هذه الدار وقد كان قال هذا المدعي عليه لهذا المدعي أن حلفت أني سرق من دراهمك هذا المقدار الذي ادعيت فأنأعطيك مثل تلك لدراهم فخالف المدعي على دعواه وأعطاه المدعي عليه نصف هذه الدراهم وأعطاه في النصف الباقي في خصم ثم أراد المدعي عليه استرداد ما دفع إليه من الدراهم كيف المحكم فيه وكان الشيخ لا مام بضم الدين النسي رحمه الله تعالى كتب في الجواب أن المدعي عليه أن أعطى النصف والتم النصف صلح عن دعوى المدعي وأقر أنه سرق الدراهم فعليه إطاء الباقي وليس له أن يسترد النصف الذي أعطاه وإن أعطى النصف وأعطاه

خطابا لما في بناء على عين المدعى وبقاء بما قال لا يلزمه شيء وله أن يسترد ما اعطاه وقد قيل له أن يسترد في الوجهين لأن بين المدعى لا يستحق على المدعى عليه شيء نص محمد رحمه الله تعالى في كتاب الصلح أن المدعى مع المدعى عليه إذا صلحا على أن يخلص المدعى على دعواه على أنه لو خلف المدعى عليه ضامن للمال المدعى به أن المصلح باطل

﴿ محض فيه دعوى سرقة ﴾ رجل خبز اذعى على رجل أجلسه على دكانه ليبيع له الخبز من الناس ويأخذ الأثمان منهم وهو الذي يسمى صاحب دكان وصورة الدعوى أن الخبز اذعى مبلغا معلوما من المال وقال أنك سرقت من مالي من أثمان الخبز هذا المبلغ وادعى عليه أنك قلت أني أخذت كل يوم خمسة دراهم من الناس وتقصت لهم من الخبز الذي بعته منهم إلا أني لم آخذ من مالك الخبز شيئا وصاحب الدكان ينكر ذلك كله وقد كتبوا في آخر المحضر فوجب على هذا الذي أحضره معه أحضار هذه الدراهم بحسب القضاء ليمكن المدعى من إقامة البينة عليها قبل هذه الدعوى لاسترجعها على صاحب الدكان من جهة الخبز غاية ما في الباب أنه يريد اثبات أقراره بأخذ هذه الدراهم على الوجه الذي ذكره في الدعوى إلا أنه لو ثبت ذلك كان حق الخصومة لأصحاب الدراهم لأنه لما تقصمهم من الخبز الذي باع منهم وأخذ الثمن كان عليه رد ذلك إليهم وكان حق الاسترداد لهم لهذا الرجل أذعن ليس بضم عنهم وإن كان الخبز اذعى عليه أنك قلت أني أخذت كل يوم خمسة دراهم من مالك وتقصت الوزن لأشترى أيضا لا تضع الدعوى لأنه إذا نقص من الخبز المبيع وأخذ الثمن تأما كانت الدراهم التي هي بمثابة الثمن انقصان ذلك المشتري فلا يكون للخباز ولاية الاسترداد كذا في الذخيرة * وهكذا في فصول الاستروشي *

﴿ محض في دعوى شركة العنان ﴾ صورته ادعى هذا المحاضر على هذا المحضر معه أن هذا المحاضر اشترك مع هذا المحضر معه شركة عنان في تجارة كذا على أن رأس مال كل واحد منهما كذا على أن يدفع في مال الشركة ويصرف كل واحد منهما برأيه على أن ما حصل من الربح فهو بينهما نصفان وما كان من ضريبة أو خسران فهو عليهما على قدر رأس المال لكل واحد منهما وأحضر كل واحد منهما رأس ماله في مجلس الشركة وخطأهما حتى صار المالان مالا واحدا وجعل جميع مال الشركة في يده هذا المحضر وأنه تصرف فيه ورجع كذا وكذا فوجب عليه الخروج من رأس ماله ومن حصته من الربح وذلك كذا وكذا وإن كان بالشركة صلح يكتب في الصلح على مثال ما تقدم ثم يكتب في الصلح ادعى عليه جميع ما تضمنه الصلح من الشركة في المال المدين قدومه فيه بالربح المشروط فيه وخطأ كل واحد منهما رأس ماله برأس مال صاحبه على ما ينطق به الصلح من أوله إلى آخره بتأريخه وجعل جميع مال الشركة في يده هذا الذي أحضره معه وإن هذا الذي أحضره ورجع كذا وكذا فوجب عليه رد رأس ماله هذا الذي حضر مع حصته من الربح إلى هذا الذي حضر ورأس ماله كذا وحصته من الربح كذا وبتم المحضر

﴿ محض في دفع هذه الدعوى ﴾ ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه في دفع دعوى هذا الذي أحضره معه قبل هذا الذي حضر شركة عنان برأس مال كذا ودعواه قبله رد رأس ماله وحصته من الربح ادعى عليه في دفع هذه الدعوى أنه مبطل في هذه الدعوى لماله تأميمه المال وسلم إليه رأس ماله وحصته من الربح وأنه أخذ جميع ذلك منه بتسليمه جملة ذلك إليه وبتم المحضر ﴿ محض في اثبات الوقفة ﴾ حضر وأحضر فادعى هذا الذي حضر بصلحكم الأذن الصادر له من جهة لقاضي فلان بآثبات الوقفة المذكورة في هذا المحضر على هذا الذي أحضره معه جميع ما تضمنه

ملك صدقة أو رده مع نفسه، ويبيع الملك إلى آخره وهذا ضمنه من الملك ثم يكتب قاضي جميع ما تضمنه هذا الملك من إيقاف فلان بن فلان الفلاني هذا هذه الضيقة المحدودة في هذا الملك الذي يبيع في هذا المحضر من خالص ماله وملكه على الشرائط المذكورة والسبل في هذا الملك المحل تضمنه إلى هذا المحضر من أوله إلى آخره شارحه وكون جميع هذه الضيقة المحدودة فيه ملكا لهذا المصدق وفي يده إلى أن وقفها وسلمها إلى هذا المتولي وهو المذكور باسمه ونسبه في الملك المحل نصته إلى هذا المحضر من أوله إلى آخره واليوم جميع هذه الضيقة المذكورة المحدودة في هذا المحضر وقف وصدقة على الوجه المذكور فيه وفي يده الذي أحضره بغير حق فواجب على هذا الذي أحضره معه تسليمها إلى هذا الذي حضر ليراعى فيها شروط الواقف ومطالبة بذلك وسأل مسئلة فمثل هذا إذا أتى المدعي بملك الوقف وإن لم يكن في يده المدعي ملك الوقف يكتب قاضي هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن جميع الضيقة التي هي عسدرات الأرض المتصلة بعضها ببعض التي موضع جميعها في أرض قرية كذا من عمل كذا من قري كذا من بخاري بجملة كذا من ناحية هذه القرية يدعي كذا أحد حدود جميعها بيق طريق العامة والطريق بهذه النسبة في هذا الموضع واحد والثاني والثالث كذا وأربع بيق الطريق واليه المدخل محدودها كلها وحقوقها ومراقها وقف مؤيد بحسب معروف وقفها وتصدق بها فلان بن فلان الفلاني في حال حياته وصحته وبعد وفاته من خالص ماله وملكه على أن يستغل بافضل وجوه الاستغلال مما يربق الله تعالى من غلتها يبدأ بما فيه عمارتها ومرتباتها وأصلها ثم يصرف العاصل من غلتها إلى إصلاح مسجد داخل كورة بخاري في جملة كذا يعرف بمسجد كذا أحد حدود المسجد كذا والثاني والثالث وأربع كذا ثم يصرف العاصل منها إلى فقراء المسكين وكانت هذه الضيقة المحدودة فيه يوم الإيقاف المذكور فيه ملكا لهذا الواقف وفي يده قد سلم الواقف هنا جميعها إلى ابنه فلان أو إلى فلان الأجنبي بعد ما جعله فيها عمارتها متوليا لأمرها وقبل فلان منه هذه القرامة وهذه الولاية قبولها وصحتها وقبض منه جميع ما بين وقفها فيه قضاء جميعها واليوم جميع ما بين حدوده ووقفه فيه وقف على الوجه المذكور فيه وفي يده هذا الذي أحضره بغير حق فواجب على هذا الذي أحضره تسليم جميع هذه الضيقة الموقوفة المحدودة في هذا المحضر إلى هذا الحاضر ليراعى فيها شروط الواقف هنا ومطالبة بذلك وسأل مسئلة عن ذلك فمثل فاجاب بالفارسية ٢ (مرارز وقيت ابن محدوده علم نیست واین مدعی حاضر آمده سپردی فی) وأحضر المدعي نفر إلى آخره

«(مجل هذه الدعوى)» وهذا المحضر يقول فلان القاضي وبذلك حذر عوى المدعي بقامها وشهادة شهود المدعي مع الاشارات في مواضعها بتمامها إلى قوله وحكمت بجميع ما تبنت عدي من كون هذه الضيقة المحدودة فيه وقفها جميعها من جهة فلان على الشرائط المبينة والسبل المذكور فيه من خالص ماله وملكه وتسليمها إلى فلان بعد ما جعله متوليا بجملة المدعي هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره بشهادة هؤلاء الشهود المدلين وكونها في يده المدعي عليه هذا بغير حق في مجلس قضائي بين الناس إلى آخره وإن كان الواقف قد رجع عما وصف بعد ما سلم إلى المتوفى فصوره انحصر أن يكتب أوله على نحو ما يشاء ثم يكتب قاضي هذا الذي حضر لما أذن به من جهة أنصاف فلان في إثبات الوقفية المذكور فيه على هذا الذي أحضره وهو الواقف أنه وقف جميع الضيقة التي في موضع كذا أحد حدودها كذا من خالص ماله وملكه في حال حياته على الشرائط المذكور فيه وإن هذا الواقف سلم جميع الضيقة المحدودة المذكور وقفها إليه إلى فلان انتهى ونه فلهذا لهذا

٢ لاعلمى بوقفه هذه الحدود ولا أصله لهذا المدعي الحاضر

٣ هذا الحدود ملكي وهو
في يدي ولا أسلمه لاحد

٤ هذه الاراضي والدار التي
يديها هذا المدعي ملكي
وحق وليست مسئلة لهذا
المدعي

٥ أشهد أن هذه الاراضي
ياشتركا جميع أهل وحدودها
الذ كورة في هذا المختصر وأشار
الى المختصر بكل حدودها
وحقوقها ملك هذا الذي
حضره ٦ وأشار الى
المدعي وهي في يده هذا الذي
أحضره بغير حق وواجب
عليه تسليمها له

٧ هذه الاراضي التي يدعيها
هذا المدعي او هذه الدار
ما لي ولا أسلم الى هذا المدعي

المتصدق الرجوع عن هذه الوقفية على قول من يرى الوقف غيبر لازم فالأمر بمن يدلتولى وأعادها
الى سائر أملاكه فواجب عليه قصر يده عنها وتسليمها الى المتولى فلان ليبرأ من شرارة الوقفية هذه فيها
وطالبه بذلك وسأل مسئلة فقبل فأجاب بالقارسية ٣ (إن محدوده ملك من است وردت من
وبكمي سبر في في) *

*(محل هذا المختصر) الى قوله وحكمت على فلان بن فلان المذ كورة الواقف هنا في وجهه بمسألة
هذا المدعي بهذه الوقفية المذ كورة ندمه ووزمها وأبطلت رجوعه عنها وقهرت يده عنها عملا
بقول من يرى هذه الوقفية لازمة من علماء السلف وسلمت الى متوليها فلان بعد ما ثبت عندي هنا
الاخفاف والتصدق المذ كورة ويتم السجل كذا في المحيط *

*(مختصر في اثبات ملكية الحدود) حضر وأحضر فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضر معه
أن جميع الاراضي التي حدودها كذا في أرض قرية كذا في ناحية منه يدعي كذا من كورة كذا
أحد حدودها كذا والثاني الثالث والرابع كذا يحدودها كلها وحقوقها ورافقتها التي هي لها
من حقوقها فان وقت الدعوى في داره يكتب أن جميع الدار المشغلة على اليدوت التي في محلة كذا
في كورة كذا في سكة كذا أحد حدودها كذا والثاني الثالث والرابع كذا يحدودها كلها
وحقوقها ملك هذا الذي حضر وفي يده هذا الذي أحضر معه بغير حق فواجب على هذا الذي أحضره
قصر يده عن هذه الاراضي وعن هذه الدار وتسليمها الى الذي حضر هذا وطالبه بذلك وسأل مسئلة
فقبل فأجاب بالقارسية ٤ (إن زبينا رخانه كدعوى ممكنة أن ملك من است وحق من
است يابن مدعي سبر في نيت) أحضر المدعي هنا نفردا كزأنهم شهوده على وفق دعواه وسألني
الاستماع اليهم فأجبتهم اليه وهم فلان وفلان وفلان يكتب أنسابهم وحملهم الى آخر ما ذكرنا فشهدوا
عقب دعوى المدعي ومجواب بالانكار من المدعي عليه هذا شهادة مصحصة متفقة الالفاظ والمعاني
من نسخة قرئت عليهم وضمنون تلك النسخة * (صكواهي مسدهم كإن زبينا رخانه كزأنهم
جاءوا وحدود وي كدرين مختصرا ذكره شده است) وأشار الى المختصر (بحدودها هي وي حمله
وحقها وي ملك ابن حاضر آمد وحق وي است) وأشار الى المدعي هذا ٦ (وبدست ابن حاضر
أورد به باحق است وواجب است بروي تسليم كدرين باين مدعي) ويتم المختصر *

*(محل هذه الدعوى) يكتب يقول فلان فلان حضر في مجلس قضائي بكورة بخاري فلان وأحضر مع
نفسه فلانا وبعيد الدعوى من اوطا الى آخرها فيكتب فادعى هذا الذي حضر أن الاراضي التي في
موضع كذا حدودها كذا والدار التي في موضع كذا حدودها كذا بجميع حدودها وحقوقها
ملك هذا الذي حضر وفي يده هذا الذي أحضر معه بغير حق وهذا الذي أحضره معه في علم من ذلك
فواجب على هذا الذي أحضره قصر يده عن هذه الاراضي المحدودة أو عن هذه الدار المحدودة في مختصر
الدعوى وأشار الى مختصر الدعوى وتسليمها الى هذا الذي حضر وطالبه بذلك وسأل مسئلة وسأل
المدعي عليه وهو لذي أحضره معه عن دعواه هذه فقال بالقارسية ٧ (إن زبينا كدعوى
ممكنة كدبان مدعي باين خاه ملك من است وباين مدعي سبر في نيت) أحضر المدعي نفردا كزأنهم
شهوده وسألني الاستماع الى شهادتهم وهم فلان وفلان وفلان يكتب على ما يدان قبل هذا الى موضع الحكم
ثم يكتب وحكمت لهذا الذي حضر على هذا الذي أحضره بكون الاراضي المحدودة في هذا السجل
أو بكون الدار المحدودة في هذا السجل بحدودها كلها وحقوقها ورافقتها التي هي لها من حقوقها
ملكها وخالف هذا المدعي وكنتها في يده هذا المدعي عليه بغير حق بشهادة هؤلاء الشهود المسلمين

وقضيت بملكته عليه بشهادتهم بعد ما رجعت في التعرف عن حال هؤلاء الشهود الى من اليه رسم التعديل والتركية بالنسبة فقبسوا الى العدالة وبعد ما عرضت دعوى المدعى وانفاط الشهادة على أئمة الدين الذين عليهم مدار الفتوى بالنسبة فاقنوا بحقه - هذه الدعوى وجواز الشهادة وكان هذا المحكم وهذا القضاء مني في مجلس قضائي في كورة بخاري حكما أبرمته وقضاه نقضه مستجيبا لشرائط صحته ونفاذه بجميع من هذين المتخاصمين في وجهيهما وكلفت المحكوم عليه هذا بقصر يده عن هذه الاراضي المحدودة وعن هذه الدار المحدودة المحكوم بها بقصر يده عنها وصلها الى هذا الذي حضرا متسالا لامر الشرع ويتم السجل على نحو ما يناسب هذا

(محضر في دفع هذه الدعوى) ان كان المدعى عليه يدعي الشراء من هذا المدعى يكتب حضر وأحضرا فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره في دفع دعواه ان هذا الذي أحضره كان ادعى على هذا الذي حضره ولا يكتب دعواه بتمامها ثم يكتب فادعى هذا الذي حضره على هذا الذي أحضره في دفع دعواه ان هذا الذي أحضره مبطل في دعواه الموصوفة فيه قبل هذا الذي حضره لان هذا الذي أحضره باع حال نفوذ تصرفاته في الوجوه كلها هذه الدار المحدودة فيه بمردودها وحقوقها ومراقفها التي هي لها من حقوقها قبل دعواه الموصوفة من هذا الذي حضره حال كونه هذه الدار المحدودة فيه ملكا وحقوقها هذا الذي أحضره معه وفي يده بكذا بشرا رايضا صحبها وان هذا الذي حضره اشترها منه بمردودها وحقوقها ومراقفها التي هي لها من حقوقها بهذا الثمن المذكور فيه شراء صحبها حال نفوذ تصرفاته في الوجوه كلها او تقابضا صحبها وان كان هذا الذي حضره ادعى اقرار هذا الذي أحضره معه مع ذلك راد في الكتابة عقب قوله وتقابضا صحبها وهكذا أقر هذا الذي أحضره معه في حال جواز اقراره ونفاذ تصرفاته في الوجوه كلها طاعة بما يجريان هذا البيع والشراء الموصوفين فيه بينه وبين هذا الذي حضره في هذه الضمة المحدودة فيه أو في هذه الدار المحدودة فيه بمردودها وحقوقها ومراقفها التي هي لها من حقوقها بهذا الثمن المذكور فيه حال نفاذ تصرفاتها في الوجوه كلها ويجريان التقابض بينهما في اقرارهما صحبها شرعا صدقه هذا الذي حضره نطابا وان هذا الذي أحضره معه في دعواه الموصوفة فيه قبل هذا الذي حضره بعد ما كان الامر كما وصف فيه مبطل غير محقق أو يقول بعد ما صدر منه هذا الاقرار الموصوف فيه مبطل غير محقق فواجب على هذا الذي أحضره معه ترك هذه الدعوى قبل هذا الذي حضره وترك التعرض له فيه وطالبه بذلك ويتم المحضر ولو كان هذا الذي حضره ادعى استجارا أو شيئا آخر لدفع هذه الدعوى بأن ادعى ان هذا الذي أحضره استكرى هذه الدار المحدودة الموصوفة فيه من هذا الذي حضره أو ادعى انه استجارها منه قبل هذه الدعوى الموصوفة فيه يكتب في موضعهم من هذا المحضر ادعى هذا الذي حضره على هذا الذي أحضره معه ان دعوى هذا الذي أحضره ملكية هذه الدار المحدودة فيه قبل هذا الذي حضره ساقتة عنه لان هذا الذي أحضره معه استكرى هذه الدار المحدودة فيه بمردودها وحقوقها الى آخره من هذا الذي حضره ويكتب استكرى بكذا وكذا وان هذا الذي حضره في أن يكرهها منه أو يبيعها منه وكان استقرؤه واستكرائه هذه الدار المحدودة من هذا الذي حضره اقرارا منه بكون الدار المحدودة فيه ملكا لهذا الذي حضره بعد ما صدر هذا الاقرار منه فهو مبطل في هذه الدعوى غير محقق ويتم المحضر *

(سجل هذه الدعوى) أن يكتب صدر السجل ودعوى الدفع بتمامه على نحو ما يناسب قبل هذا الى موضع المحكم ثم يكتب وحكمت بثبوت هذا الدفع الموصوف فيه لهذا المدعى على هذا المدعى عليه الدفع بشهادة هؤلاء الشهود المدعين فيه بجميع من المتخاصمين هذين في وجهيهما في مجلس قضائي

يخاضى بين الناس ويتم السجل الى آخره وان كان هذا الذى حضر اذ دفع هذه الدعوى بسبب شره
الدار المحدودة من رجل آخر يكتب ادعى هذا الذى حضر في دفع دعواه على هذا الذى حضره معه
ان دعوى هذا الذى حضره - لكيدة هذه الدار قبل هذا الذى حضره ساقطة عنه لما ان هذا
الذى حضره اشترى هذه الدار المحدودة فبسه من فلان بن فلان وفلان بن فلان كان عليك ما يكذبنا شره
مصححاً بل دعوى هذا الذى حضره معه قبله الموصوفة فيه ويتم المحضر الى آخره سجل هذه الدعوى
على نحو ما سبق

(محضر في اثبات دعوى الدار ميراثا عن الاب) حضر وأحضر فادعى هذا الذى حضره على هذا
الذى حضره معه ان الدار التي كانت في موضع كذا حدودها كذا بحدودها وحقوقها ومراقبتها التي
هي لحامن حقوقها كانت ملكا لوالده فلان بن فلان وحاله وفي يده وتحت تصرفه الى ان مات
وخلف من الورثة ابنا له وهو هذا المدعى ولم يخلف وارثا سواه وصارت هذه الدار بين موضعيها
وحدودها ميراثا له عن أبيه المذکور اسمه ونسبه واليوم هذه الدار بينة حدودها ملك هذا المدعى
وحقه بهذا السبب المذكور وفي يده هذا الذى حضره معه بغير حق وهذا الذى حضره معه في علم
من ذلك فواجب عليه تصريده عن هذه الدار البينة حدودها وتسليمها الى هذا المدعى وطالبه بذلك
وسأل مسئلته عن ذلك فمثل فاجاب بالانكار فاحضر المدعى فقرأ ذكر انهم شهدوه على وفق دعواه
وسأل الاسماع الى شهادتهم فشهدوا شاهدة صحيحة متفقة اللفظ والمعنى عن نسخة قرئت عليهم عقب
دعوى المدعى هذا والجواب من المدعى عليه هذا بالانكار وهذا مضمون تلك الصفحة (كراهي
يهدم كذا بن خاتمه كذا بجا بكا وهو حدودي ياد كذا شدة استدعى بغير حق دعوى) وأشار الى محضر
الدعوى الموصوفة فيه (بحدواي وحقوقها ومراقبتي كذا حقهاي بوي است ملك فلان بن فلان
بدران مدعي بود) وأشار الى المدعى هذا (حق وي بود وير قبض وتصرفي تان زمان وفات
يانت وايزي ويرايك برمانده مين مدعي) وأشار الى المدعى هذا (وبجزايزي واري ذكر بمانده ابن
متوفي واوبن خاتمه ميراث شد از بن متوفي بر سر ويراي بن) وأشار الى المدعى هذا (ومرورين
خاتمه محدودين محضر) وأشار الى محضر الدعوى (بحدوها وحقوقها ملك ابن مدعي است وحق
وي است ودرستان مدعي عليه بناسحق است) وأشار الى المدعى عليه هذا ويتم المحضر واقفه
تعالى أعلم

(محضر هذه الدعوى) يقول القاضي فلان يكس على رسمه ويهدى الدعوى بينهما من اولها
الى آخره ما مع اسامي الشهود والفاظ الشهادة ويسان في قيت شهادة هؤلاء الشهود ليكونهم
معروفين بالعدالة ارفعهم وعد انهم يتعديل المزكبين وانما هو عد الاسلام اذ لم ينعن الشهود
عليه في شهادتهم وجميع ما يكتب في السجلات الى موضع الحكم ثم يكتب وصحة لهذا المدعى على
هذا المدعى عليه بجميع ما شهد هؤلاء الشهود والمضمون في هذا السجل يكون الدار المحدودة فيه ملكا
لفلان بن فلان والد هذا المدعى وصحة في يده وتحت تصرفه الى وقت وفاته وصير ورثته اهل كذا
لهذا المدعى بعد وفاته والد هذا الراعي والد هذا في وجه المتخاضعين هذين حكما برأيه وقضاء نفذته
وتم السجل

(محضر في دفع هذه الدعوى) حضر وأحضر فادعى هذا الذى حضره على هذا الذى حضره معه
في دفع دعواه ان هذا الذى حضره كان يدعى أولا على هذا الذى حضره لكيدة دار في موضع كذا
حدودها كذا اذ را عن أبيه ويهدى دعواه فقامها ادعى هذا الذى حضره على هذا الذى حضره معه

أشهد ان هذه الدار التي
ذكر مكانها وحدودها في
محضر هذه الدعوى وأشار
الى محضر الدعوى الموصوفة
فيه هي وحدودها وحقوقها
ومراقبتها التي هي من حقوقها
ملك فلان ابن فلان أي هذا
المدعى وحقه وأشار الى المدعى
وكانت تحت قبضه وتصرفه
الى ان مات وقد خلف ولدا
وهو هذا المدعى وأشار الى
المدعى وليك لهذا القوفي
ورث عيبرها وهذه الدار
صارت ميراثا لابنه هذا
وأشار الى المدعى وهذه الدار
الموصوفة في هذا اليوم في هذا
المحضر وشا زلي محضر الدعوى
بحدودها وحدودها ملك هذا
المدعى وحقه وهي في يده هذا
المدعى عليه بغير حق

ان دعواه عليه ساقيمة على ما كان والى هذا الذي أحضره فلان بن فلان قد كان ياح هذه الدار المحدودة في هذا المضربى نهاية وختمته من هذا الذي حضره بكذا يعاصيها وهذا الذي حضره اراها من هذا الشرا المذكور وشرا يعاصيها وجرى التقابض بينهما بوصف المسئلة واليوم هذه الدار المحدودة ملك هذا الذي حضره هذا السبب وحقه وان هذا الذي أحضره في دعواه قبله بعدما كان الامر على ما وصفه بطل غير محقق فواجب عليه الكف عن ذلك وسأل مسئلته عن ذلك فمثل

« (سجل هذه الدعوى) » يكتب عند المحكم وحكمت بشيئ هذا الدفع الموصوف فيه لهذا المدعى الدفع على هذا المدعى عليه الدفع بشهادة هؤلاء الشهود المسمين فيه بمحضر من هذين المتخاصمين في وجهه جاني مجلس قضائي بكورة بخاري وأمرت المحكم عليه بالكف عن دعواه هذه وتركه اتمرض للمحكوم له في ذلك ويتم السجل كذا في الذخيرة

« (محضر في دعوى ملكية المتول ملكا مطلقا) » حضروا حضروا في هذا الذي أحضره معه فارس وسط المحكمة يقال له لونا بلقي مشقوق المحضرين على كفه اليسرى في صورته هكذا عرفه ماثل الى المين تام الذنب بمجمل الرجلين واليدين مقطوع رأس اذنه اليمنى من الطول يقال له لونا سوا فال محضر مجلس هذه الدعوى الموصوفة فيه مشارا له فادعى هذا الذي حضره على هذا الذي أحضره ان هذا البرزون وأشار الى البرزون المدعى ملك هذا الذي حضره وفي يده هذا الذي أحضره معه بغير حق وهذا الذي أحضره في علم من ذلك كله فواجب عليه قصره عن هذا البرزون المدعى به المشار اليه وتساءل الى هذا الذي حضره وسأل مسئلته عن ذلك فمثل فأجاب فقال ٢ (ان اسب ملك من است وحق من است ومرايين مدعى سب بدني نيت) أحضره هذا المدعى نفرا ذكر أنهم مضمونه واستشهد الشهود بهم فلان وفلان الى آخره

« (سجل هذه الدعوى) » يكتب على الرسم الى قوله فاستشهد الشهود بهم فلان وفلان فشهد بكل واحد منهم بعد الاستشهاد عقيب المدعى هذا والجواب بالانكار من المدعى عليه هذا وقال كل واحد ٣ (كواهي مبيدهم كهاين اسب) وأشار الى البرزون المدعى به ٤ (ملك ابن حاضر آتده است) وأشار الى المدعى ٥ (حق وى است وندردست ابن حاضر آتده) وأشار الى المدعى عليه ٦ (بناحق است) فسمعت شهادتهم ان قوله وحكمت فاذا بلغ اليه يكتب وحكمت لهذا المدعى على هذا المدعى عليه بكون هذا البرزون المدعى به المشار اليه ملك هذا المدعى وحقه وبكونه في يده هذا المدعى عليه بغير حق بشهادة هؤلاء الشهود المعروفين بالعدالة بمحضر من المتخاصمين هذين ومحضر من البرزون المدعى به ويتم السجل

« (محضر في دفع دعوى البرزون) » وجوه الدفع هذه الدعوى كثيرة فخص نكتب ثلاثة منها فاذا علمها الكاتب بنى ما يقع له من وجوه آخر عليها (أحدها) الدفع بالاستشراء وصورة ذلك حضر وأحضر في يده هذا المضربزون شيتة كذا فادعى هذا المحاضر على هذا المضرب في دفع دعوى هذا المضرب على هذا المحاضر ملكية هذا البرزون الموشى فيه الغرض بمجلس هذه الدعوى وذلك لان هذا المحاضر ادعى على هذا المحاضر ولا يكتب دعواه بتمامها ثم يكتب فادعى هذا المحاضر في دفع دعوى هذا المضرب مع الموصوفة فيه فقال دعوى هذا المضرب ملكية هذا البرزون قبل هذا المحاضر ماضية لان هذا المضرب قد كان استشرى هذا البرزون الموصوف الموشى فيه وأشار الى البرزون المدعى به من هذا المحاضر في حال نفاذ تصرفاته في الوجوه كلها ارا ان هذا الذي حضره في أن يدعه منه وكان استشره هذا الذي أحضره هذا البرزون المدعى به من هذا الذي حضره ارا من هذا المضرب انه لا ملك له في هذا

٢ هذا القوس ملكي وحق ولاسله الى هذا المدعى

٣ اشهدان هذا القوس

٤ ملك هذا الذي حضر

٥ وحقه وهو في يده هذا

الذي أحضره

٦ بغير حق

البرزون المدعى به وبعد ما صدر من هذا الذي أحضره هذا الاستشراء فخذ الذي أحضره مبطل في دعوى ملكية هذا البرزون لنفسه فواجب عليه ترك هذه الدعوى قبل هذا المحاضرة فطالب بذلك وسأل مسئلة (الوجه الثاني) الدفع بطريق الاستكراه يكتب فادعى هذا المحاضر على هذا المحضر أنه مبطل في دعواه ملكية هذا البرزون المدعى به لنفسه قبل هذا الذي حضر لان هذا الذي أحضره قد كان استكرى هذا البرزون المدعى به في حال نفوذ تصرفاته في الوجه كلها من هذا الذي حضر وكان استكراهه اقرا منه انه لا ملائمة في هذا البرزون المدعى به على نحو ما ذكرنا في الاستشراء (الوجه الثالث) الدفع بالتسليم يكتب ادعى هذا المحاضر في دفع دعوى هذا المحضر معه ملكية البرزون المدعى به الموصوف الموشى فيه ان دعواه هذه قبل هذا المحاضر بساقطة عنه لان هذا البرزون المدعى به وأشار إليه بتسليم هذا المحاضر بتج عند هذا المحاضر من رخصة كانت تلك الرخصة يوم هذا التناج المذكور فيه ملك هذا المحاضر وحقه وفي يده وان هذا البرزون المدعى به الموشى فيه لم يخرج عن ملك هذا المحاضر من يوم هذا التناج المذكور فيه الى هذا اليوم وان هذا المحضر في دعواه ملكية هذا البرزون المدعى به والامر على ما وصف مبطل غير محقق فواجب عليه ترك هذه الدعوى قبل هذا المحاضر فطالب بذلك وسأل مسئلة فمثل عن ذلك

(مبطل هذا الدفع) يكتب صدر السجل الى قوله وحكمت على الرسم ثم يكتب حكمت المدعى الدفع هذا المحاضر بمسئله في وجه خصمه المدعى عليه الدفع هذا المحضر بعهدة دعوى الدفع التي ادعى هذا المحاضر من استشراء هذا المحضر في حال محته ونفاذ تصرفاته هذا البرزون المدعى به الموشى فيه من مدعى الدفع هذا المحاضر قبل دعوى هذا المحضر ملكية هذا البرزون المدعى به الموشى فيه قبل هذا المحاضر وبأنه هذا الذي حضر البيع من هذا المحضر وبطلان دعوى المدعى عليه الدفع هذا المحضر الموصوف فيه قبل هذا المحاضر والمدعى الدفع بشهادة هؤلاء الشهود المسمين فيه بمحضر من المتخصصين في هذا المدعى به الموصوف في وجه هذا على الوجه الاول وعلى الوجه الثاني يكتب عقيب قوله بعهدة دعوى الدفع التي ادعى هذا المحاضر على هذا المحضر من استكراهه في حال محته ونفاذ تصرفاته هذا البرزون المدعى به الموشى فيه الموصوف الى آخر ما ذكرنا في فصل الاستشراء وعلى الوجه الثالث يكتب عقيب قوله بعهدة دعوى الدفع التي ادعى هذا المحاضر على هذا المحضر ان هذا البرزون المدعى به نتاج مدعى الدفع هذا المحاضر بتج عنده من رخصة كانت مملوكة له وفي يده ويحت تصرفه يوم هذا التناج المذكور وفيه وانه لم يخرج عن ملكه من يوم هذا التناج المذكور الى هذا اليوم وان دعوى هذا المحضر ملكية هذا البرزون المدعى به قبل هذا الذي حضر بساقطة عنه حكمت بذلك كما بشهادة هؤلاء الشهود المسمين فيه في وجه المتخصصين هذين وبمحضره هذا البرزون المدعى به ويكتب وحكم المدعى الدفع هذا على المدعى عليه الدفع هذا بقوت جميع ما شهد به هؤلاء الشهود المسمين فيه وعلى الوجه البين فيه حكما ببرهته وقضاء نفذته مستقيم عاشر اطمحته ونفاذه في مجلس قضاة بن الناس في صورة بخاري بمحضر من هذين المتخصصين وبمحضر من هذا البرزون المدعى به وأمرت المحكوم عليه بترك التعرض للمحكوم له هذا الى آخره *

(محضر في دعوى ملكية العقار بسبب الشراء من صاحب اليد) يكتب حضر وأحضر فادعى هذا المحاضر على هذا المحضر معاد الادار التي في موضع كذا حدودها كذا وهي في يد هذا المحضر اليوم ملك هذا المحاضر وحقه بسبب ان هذا الذي حضر اشتراه من هذا المحضر ملكا كذا وذهب أو ملكنا كذا وابتا اشتراه صححوا به باعها منه بيعا صححا وان هذا الذي أحضره قبض هذا القدر المذكور تاما وفي قبضها

يدفع هذا المحاضر ذلك ثانياً وإن هذه الدار المبنى حدودها وموضعها فيه كانت يوم الشراء المذكور فيه ملكاً لهذا المحاضر مع وفي يده وصارت الدار المحدودة فيه ملكاً لهذا المحاضر بهذا السبب وهذا الذي أحضره عمتن عن تسليم هذه الدار المحدودة فيه إلى هذا المحاضر طلباً وتعدياً واجب عليه تسليمها إلى هذا المحاضر وطالبه بذلك وسأل مسئلة فمثل فإن كان بالبيع صلح فادعى بمضمونه على البائع والدارق نيل البائع وعتن عن التسليم يكتب حضرواً حضر فادعى هذا المحاضر على هذا المحضر جميع ما تضمنه ذلك شراء وأوردته وهذه نسخة ويكتب الصلح في المحضر من أوله إلى آخره من غير زيادة ولا نقصان ثم يكتب بعد الفراغ عن تحويل الصلح إلى المحضر على هذا المحضر معه جميع ما تضمنته هذا الصلح المحول نسخته إلى هذا المحضر من الشراء والبيع بالقرن المذكور فيه وأية الثمن وقبضه وضمان الدرك في المعقود عليه كما ينطق بذلك كله هذا الصلح المحول نسخته إلى هذا المحضر بتأريخه المورخ فيه وإن هذه الدار المبنى حدودها في هذا الصلح المحول نسخته إلى هذا المحضر كانت ملكاً لهذا المحاضر يوم الشراء المذكور فيه وصارت الدار المبنى حدودها في الصلح المحول نسخته إلى هذا المحضر ملكاً لهذا المحاضر بهذا السبب وفيه وهذا المحاضر عمتن عن تسليم هذه الدار إلى هذا المحاضر فواجب عليه تسليمها إلى هذا الذي حضر وطالبه بذلك وسأل مسئلة وإن كان قد جرى التقابض بينهما يكتب ادعى هذا الذي حضر جميع ما تضمنته هذا الصلح المحول نسخته إلى هذا المحضر من البيع والشراء بالقرن المذكور فيه وأية الثمن وقبضه وتسليم المعقود عليه وتسليمه وضمان الدرك في المعقود عليه كما ينطق به الصلح وإن هذه الدار المبنى حدودها في هذا الصلح المحول نسخته إلى هذا المحضر كانت ملكاً لهذا المحضر وقت الشراء المبنى فيه وصارت ملكاً لهذا المحاضر بالسبب المبنى فيه ثم إن هذا المحضر بعد هذا البيع والشراء والتسليم والتسلم أحدث يده على هذه الدار المبنى حدودها فيه وأخرجها من يد المشتري هذا الذي حضر بغير حق فواجب عليه تسليمها إليه وطالبه بذلك وسأل مسئلة فمثل عن ذلك فاجاب

«محضر في اثبات سهم أوله رجل من بلدة أخرى الرجوع ثمن البرزون المستحق» صورة ذلك رجل اشترى من آخر برزونا بثمن معلوم وتقابضاً وكانت هذه المبيعة بخصاري فذهب المشتري بالبرزون إلى سمرقند واستحق رجل هذا البرزون بالينة في مجلس قضاء سمرقند وقضى قاضي سمرقند ملكية البرزون للمستحق على المستحق عليه وكتب للسحق عليه بذلك سجلاً فأورد المستحق عليه السجل إلى بخاري وأراد الرجوع على بائع البرزون بالثمن فجاءه بالينة الاستحقاق والمجل فانه يحتاج إلى ثبات السجل الذي أوردته على البائع بالينة في مجلس قاضي بخاري وعند ذلك يحتاج إلى كتابة المحضر وصورة ذلك حضر وأحضر فادعى هذا المحاضر على هذا المحضر معه جميع ما تضمنته ذلك سجل أوردته من قبل قاضي سمرقند وهذه نسخة ونسخ هذا السجل في المحضر من أوله إلى آخره ويكتب توقيع قاضي سمرقند على صدر السجل ويكتب خط قاضي سمرقند بعد تاريخ السجل يقول فلان القاضي سمرقند هذا السجل إلى آخره ثم يكتب فادعى هذا المحاضر على هذا المحضر معه أن هذا المحاضر كان اشترى من هذا المحضر معه هذا البرزون الموصوف في هذا السجل المحول نسخته إلى هذا المحضر بكذا درهمين أو بكذا ديناراً وأنه كان باعه منه به وأنهما كانا قد تقابضاً ثم إن فلان بن فلان يعني المستحق استحق هذا البرزون منه من يده هذا المحاضر في مجلس المحكم بكونه سمرقند عند قاضيها فلان بينة عادلة قامت عنده وجرى المحكم منه لهذا المستحق على هذا المستحق عليه بهذا البرزون وأخرج هذا القاضي هذا البرزون من يده هذا المستحق عليه وسله إلى هذا المستحق كما ينطق به

٢ لاعلم بهذا السجل ولا على شيء واحد

٣ اشهد ان هذا السجل هو سجل قاضي سمرقند هذا الذي ذكر اسمه ونسبه فيه ومضمونه هو حكم وقضاء قاضي سمرقند فقد حكم لهذا المسحق على المسحق عليه بهذا القوس الذي ذكرت صفته في هذا السجل وقد كان هذا القاضي يوم حكم بضمون هذا السجل واشهدنا عليه قاضيا في مدينة سمرقند نافذا لقضاء بين أهلها

السجل المحرر بنسخته الى هذا المحضر من اوله الى آخره بشارحه الموضح فيه وان قاضي بلدة سمرقند فلان ابن فلان هذا المذكور اسمه في هذا السجل المحرر بنسخته الى هذا المحضر كان قاضيا يومئذ بكونه سمرقند نافذا قضاء بين أهلها من قبل الخاقان فلان وان لهذا الذي حضر حق الرجوع على هذا المحضر بالثمن المذكور فيه وهو في علم من هذا الاستحقاق عليه فواجب عليه رد هذا الثمن الذي قبضه منه وطالبه بذلك رسال مسئلة فمثل فقال ٢ (مرائزين سجل علم نیست و مرايكسی چیز نادانی نیست)

١ (سجل هذه الدعوى) يكتب صدر السجل على الرسم وتعداد دعوى المدعى الى جواب المدعى طه (مرائزين سجل علم نیست و مرايكسی چیز نادانی نیست) ثم يكتب أحضر المدعى نفرا ذكر أنهم شهود فلان وفلان وسألني الاستماع الى شهادتهم فأجبت اليه واستشهدت الشهود هؤلاء فشهدوا بحسب دعوى المدعى هذا والجواب من المدعى عليه بالانكار من نسخة قوت عليهم ومضمونها (كوهي ميدهم كه اين سجل) وأشاروا الى السجل الذي أوردته المدعى هذا (سجل قاضي سمرقند است ايشان تمام و نسب وي درين سجل است ومضمون وي حكم وقضاء قاضي سمرقند است حكم كرد مران مسحق را باين اسب كه صفت وي درين سجل مذكور است برين مسحق عليه وأن روز كه اين قاضي حكم كرد باين مضمون كه اين سجل است و مرا برين سجل كواه كردايد وي قاضي بود شهر سمرقند نافذا قضايان أهل وي) فأتوا بالشهادة على وجوها وساقوها على سننها فسمعت شهادتهم وأنتهيا في المحضر المخلد في ديوان المحكم قتي ورجعت في التعريف عن أحوالهم الى من اليه رسم التزكية بالثأنية فكتب اثنتان منهم الى الدالدة وجوز الشهادة وهم افلان وفلان وثبت عندي بشهادة مدين العديلين ما شهدا به على ما شهدا به فأعلمت الشهود عليه هذا بيقوت ذلك وهكذا من إيراد الدفع فلم يأت بالدفع الى قوله وحكمت بيقوت هذا السجل المنتسخ فيه انه سجل القاضي فلان وان مضمونه حكمه وانه كان يوم هذا المحكم الموصوف فيه وروى الا شاهد عليه نافذا لقضاء بكونه سمرقند وأصبحت حكمه الموصوف فيه رحكمت بصفته بمحضر من المتخاصمين في وجههما وأطلقت للمسحق عليه وهو هذا الذي حضر في الرجوع بالثمن المذكور فيه على هذا المحضر بعدما فسخت العقد الذي كان جرى بينهما وكان هذا السجل الذي أوردته هذا المحاضر وجواب بنسخته فيه محضرا وقت حكمي هذا ثم أرا اليه واشهدت على ذلك حضور مجلسي وكان ذلك كله في مجلس قضائي في كورة بخاري في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا ولو كان مشتري البرذون باع من رجل آخر ثم ان المشتري الذي ذهب بالبرذون الى سمرقند وذهب معه بائعه وهو المشتري الاول فاستحق رجل البرذون على المشتري الثاني في مجلس قضاء قاضي سمرقند بسبب عايلة أقامها عليه وقضى قاضي سمرقند بالبرذون له عليه للمسحق على المسحق عليه وقضى للمسحق عليه بالرجوع بالثمن على بائعه وهو المشتري الاول وكتب قاضي سمرقند للمسحق عليه وهو المشتري الاول محضرا بالرجوع عليه بحسب المشتري الاول بالسجل الى قاضي بخاري وأحضرا بائعه وأراد أن يرجع عليه بالثمن فبعد الاستحقاق والسجل ووقت الحاجة الى اثبات السجل يكتب المحضر بهذه الصورة حضر فلان يعني المشتري الاول وأحضر معه فلانا يعني السامع الاول فادعى هذا المحاضر على هذا المحضر منه أن هذا المحضر كان باع من المحاضر برذونا واشتبه كذا بعينه بكذا رعا أودينا را وان هذا المحاضر باع هذا البرذون من فلان بن فلان يعني المشتري الآخر ثم وجرى الاتفاق بيننا ثم ان هذا المحاضر باع هذا البرذون من فلان بن فلان يعني المشتري الآخر ثم ان فلان بن فلان يعني المسحق حضر مجلس القضاء بكونه سمرقند قبل قاضيها فلان وأحضر معه فلان

هذا البرزون المدعى به
في ملكي

بمعنى المشتري الا انني ادعى هذا المشتري عليه بحضرة هذا البرزون المدعى كورشته ان هذا البرزون واشتار اليه ملكه وحققه وفي يد هذا الذي اخره بخرق فانكر المدعى عليه دعوته وقال بالفارسية (ان برزون مدعى به عليك من است) فاقام المدعى هذا بيته عادلة على وفق دعواه بحضرة هذا المدعى عليه وبحضرة هذا البرزون المدعى كورشته في مجلس قاضي سمرة قند هذا المدعى كوراشه واسمه في هذا محضر قمع القاضي بيته وقبلها بنشر اطلها وحكم للمشتري المدعى كوراشه ونسبه قيمه على المشتري عليه المدعى كوراشه وتجاوز بحضرة البرزون المدعى به عليك البرزون المدعى به واخذ هذا البرزون من هذا المحكوم عليه وسله الى هذا المحكوم له وهذا القاضي يوم هذا المحكم وهذا التسليم كان قاضيا بكورة سمرة قند ونواحيه انا فذا القضاء والا ضامين اهلها من قبل فلان ثم ان فلانا المحكوم عليه يعني المشتري الا انني اخرج على بائعه هذا المحاضر بالثمن الذي تقدمه وذلك كذا في مجلس قضاء سكورة سمرة قند قبل القاضي المدعى كوراشه ومرتد منه بكله بعد جريان المحكم منه لهذا المحكوم عليه على هذا المحاضر بسكول هذا المحاضر عن العين بالله ثلاث مرات وبعد ما نسخ العقد الذي جرى بينهما واطلق له الرجوع عليه بالثمن الذي اشترى البرزون منه وتقدمه وذلك كذا وقد نطق بذلك كله مضمون السجل الذي اوردته هذا الذي حضر مجلس الدعوى وان لهذا المحاضر حق الرجوع على هذا المحاضر بالثمن المدعى كوراشه الذي كان اداه اليه وقت جريان هذه المباداة المدعى كوراشه وطالبه بذلك رسال مسئته فمثل فقال (مرازين سجل علم نيست وبابن مدعى به يزداني نيست) اورد المحاضر نقرا ذكر انهم شهده وصالني الاستماع اليهم

(سجل هذه الدعوى على الوجه الذي كتب أولا) غير ان في هذا السجل يذكر كرم قاضي سمرة قند يرجع المشتري الا انني ادعى هذا المحاضر

(نسخة اخرى للسجل الاول على سبيل الايجاز) يكتب قاضي بخاري على ظهر السجل الذي جاء به المحكوم عليه من سمرة قند يقول فلان بن فلان قاضي بخاري ونواحيه الى آخره ثبت عندي من الوجه الذي ثبت به المحاكمات المحكمة والنوازل الشرعية ان المحكوم عليه المدعى كوراشه ونسبه في باطن هذا السجل كان اشترى هذا البرزون المحكوم به الموشى في باطنه بعينه من فلان بن فلان بائع هذا المحكوم عليه بكدا كذا و هو الثمن المدعى كوراشه باطن هذا السجل وأنه كان باعه منه بهذا الثمن المدعى كوراشه ثم ان المحكوم عليه هذا المدعى كوراشه باطن هذا السجل رجوع على بائعه هذا المدعى كوراشه باطن هذا السجل بالثمن المدعى كوراشه بحكمي عليه بالنكول عن البر بالثمن ثلاث مرات بعد ما فسخت العقد الذي كان جرى بينهما في هذا البرزون واطلقت للرجوع عليه هذا الرجوع على بائعه فلان بن فلان بالثمن الذي كان اشترى منه هذا البرزون وأمرت بكاتبه هذا الرجوع على طهر هذا السجل جهة للرجوع عليه هذا واشهدت على ذلك حضور مجلسي

(السجل الثاني على هذا النسخ أيضا) غير انه يكتب فيه رجوع المشتري الا انني ادعى المشتري الاول ثم يكتب فيه رجوع المشتري الاول على هذا المحاضر كذا في المحط

(محضر في انبات القود) ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي اخره معه ان هذا الذي اخره معه قتل ابا فلان بن فلان الفلاني عمدا بخرق بسكين حديد ضربه وجرحه جرحا فوفاة من ذلك ان قرب ساعتد وجوب عليه القضاء في الشرع وان لم يكتب فهلك واستد وكب فلم يرل صاحب فراش حتى مات فذلك كفي وكذلك لو كتب فهلك ولم يكتب فهلك مر ذلك اضر فذلك يكني ايضا ثم يكتب وخلف هذا المقتول ابا الصلبي هذا الذي اخره لا وارث له غيره وان له حق تيمم

القصاص منه في الشريعة فواجب عليه التحكيم من نفسه حتى يستوفي منه القصاص فطالبه بذلك وسأل مسئلته فمثل فاجاب وكذا اذا ضربه بالسيف أو بالرمح وكذلك اذا ضربه بالاشقي والابرة وكذلك اذا ضربه بالنبل والمخاض انه لا بد لجواب القصاص من القتل بالمحديد سواء كان المحديد سلاحا أو لم يكن وسواء كان له حدة يضيح أو ليس له حدة كالعود وسفحة الميزان هذا على رواية الاصل وذكر الطحاوي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه اذا قتله بسفحة حديد أو عودا لاحدة له لا يجب القصاص وعلى قولهما ان كان القالب منه الهلاك يجب القصاص وإن لم يكن القالب منه الهلاك لا يجب القصاص فأبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى على رواية الاصل المحقة بالمحديد الذي لاحدة له بالسيف وعلى رواية الطحاوي أنهما ما خشب والجواب في الخشب عندهما على التفصيل ان كان القالب منه الهلاك يجب القصاص وما لا فلا وكذلك ان تركه المقتول أباً أو أمّاً أو أباينة أو امرأة أو أخاً لا يلزم في القصاص عندنا ويجب حق الاستيفاء لكل من كان وارثه فكتب على فعموماً ذكرنا في الاصل وان ترك المقتول عدداً من الورثة فحق اثبات القصاص لكل واحد من آحاد الورثة وحق الاستيفاء لكل من كان وارثه فكتب اذا كان الكل بالعين وإن كان بعضهم صفاراً وبعضهم كباراً في ثبوت حق الاستيفاء للكبير على خلاف معروف وإن كان القصاص من برى ولاية الاستيفاء للكبير يكتب المحضر باسم الكبير ثم يكتب اسماء جميع الورثة في المحضر عند ذكر قوله وخلف هذا المقتول من الورثة كذا أو لا دايذ ذكر الصغار والكبار ثم يكتب وأن لهذا الكبير حق استيفاء القصاص ويتم المحضر

«(محضر في إيجاب الدية)» يكتب في المحضر ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه ان هذا الذي أحضره معه قتل أباه خطأ فإنه كان ربي بهم ذي نسل من المحديد إلى صدق قدره فأصاب ذلك السهم أباه فحرقه ومات من ذلك ساعته وألم يقل مات من ذلك أو لم يقل مات ساعته ولكن قال فلم يزل صاحب فراش حتى مات فذلك يكفي ثم يكتب وجبت دية هذا المقتول على هذا القاتل وعلى عاقبته وهي عشرة آلاف درهم فضة أو ألف دينار أخر خلاص جدم موزون بوزن مثاقيل مسكة أو مائة من الايل فواجب على هذا الذي أحضره معه وعلى عاقبته اداء هذه الدية إلى هذا الذي حضر وطالبه بذلك وسأل مسئلته فمثل فاجاب

«(محضر في اثبات حد القذف)» ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه ان هذا الذي أحضره معه قد فقه فوجب المحذوف عليه حد القذف ثم اتفقوا على آخوه وان كان شتمه شتماً يوجب التعزير يكتب ان هذا الذي أحضره معه شتمه وبين شتماً يوجب التعزير فقال له يا كذا ثم يكتب ووجب عليه التعزير في الشرح جزأه من مثله وطالبه بذلك وسأل مسئلته عن ذلك «(محضر في اثبات الوفاة والوراثة مع الماتحة)» وصورة النساخة ان يموت الرجل ويضاف وريثة ثم يموت أحد ورثته قبل القسمة ويضاف وريثة ثم يموت أحد الورثة الثالث قبل القسمة ويضاف وريثة ويوجه الكتابة في هذا ان يكتب حضر وأحضر فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه ان جميع المنزل المين ويد كرسقته وموضعه وحدوده بقائه محدوده وحقوقه كان ملكاً وحقه الفلان ابن فلان الفلاني والده هذا الذي حضر وكان في يده وتحت تصرفه إلى ان توفي وخلف من الورثة امرأة تسمى فلانة بنت فلان وابنا الصليبه وهو هذا الذي حضر وابنتين له لصلبه احدهما تسمى فلانة والاخرى تسمى فلانة لا وارث لهما وهما وخلف من التركة من ماله هذا المنزل المحدود فيه ميراثاً لمولاه المذكورين على قراءة من الله تعالى للمرأة النعم والباقى بين الاولاد كذا كمثل حفظ الاتيين أصل المسئلة من ثمانية أسهم وقسمتها من اثنين وثلاثين سهماً للمرأة منها أربعة وللبن منها أربعة عشر ولكل ابنة

منها سبعة ثم توفيت امرأة المتوفى هذا وهي فلانة هذه قبل قبض حصتها المذكورة فيه من هذا المنزل المحدود فيه وتخلفت من الورثة أبنا وابنتان هما وهما هذا الذي حضر واختاهاتان المسماتان تسمية لا وارث لهما وهما وصارت حصتها المذكورة فيه من ذلك وذلك أربعة أسهم من اثنين وثلاثين سهما من هذا المنزل المحدود فيه بموتها ميراثا عنها الورثة هؤلاء المسمين فيه على فرائض الله تعالى للابن من ذلك سهما وللكنى بنت سهم ثم توفيت إحدى هاتين الابنتين المذكورتين فيه وهي فلانة هذه قبل قبض حصتها من هاتين التركتين المذكورتين فيه وذلك ثمانية أسهم من اثنين وثلاثين سهما من هذا المنزل المحدود فيه سبعة أسهم من الفرصة الأولى وسهم واحد من الفرصة الثانية وتخلفت من الورثة بنتها تسمى فلانة بنت فلان وأختها لاب وأم هذا الذي حضر واخته لاب وأم فلانة هذه المذكورة لا وارث لها سواهم وصار جميع حصتها المذكورة فيه بموتها ميراثا عنها الورثة هؤلاء المسمين فيه على فرائض الله تعالى للبنت لنصف والباقي لآلها واخت لاب وأم بينهما المذكورين على حظ الاثنين بالعصوبة أصل الفرصة من سهمين وقسمتهما ستة أسهم للاثنتين ثمانية أسهم وللأخت لاب وأم سهما وللأخت لاب وأم سهمان وللأخت لاب وأم سهم ونصيب هذه المتوفاة من التركتين ثمانية أسهم وقبعة ثمانية على ستة أسهم لا تستقيم فضر بنا نصف الفرصة الثالثة وذلك ثلاثة أسهم من الفرصة الأولى وذلك اثنتان وثلاثون فيصير ستة وتسعين كان للمتوفاة الثالثة هذه ثمانية أسهم من اثنين وثلاثين وصارت مضمومة في ثلاثة فصارت أربعة وعشرين وهي تستقيم على ورثتها المسمين فيها لأنها اثنتا عشرة ولا يحتاج هذا الذي حضر ثمانية ولا يحتاج هذه أربعة فصارت لهذا الذي حضر من التركات الثلاث ستة وخمسون سهما من ستة أسهم من هذا المنزل المحدود فيه بغير حق وهو في علم من ذلك فواجب على هذا الذي حضره منه قصر يده من هذا الذي حضر من المنزل المحدود فيه وتسليمها إلى هذا الذي ضرر طاله بذلك وسأل مسئلة وبتم المحضر *

« (صفحة أخرى لهذه الدعوى) » في رجل مات وترك امرأة وثلاث بنين وبنتا وهذه المرأة أم هذه الأولاد فقيل قسمة الميراث ماتت هذه المرأة وتركته هذه الأولاد وصارت حصتها ميراثا لهذه الأولاد فقيل قسمة الميراث توفي أدهؤلاء البنين وترك أخوين لاب وأم واخته لاب وأم وصار نصيبه ميراثا لأخويه واخته ضرر رجل ذكر أنه يسمى محمد بن إبراهيم بن اسماعيل بن إسحاق واحضر مع نفسه رجلا ذكر أنه يسمى فاعمر بن إبراهيم بن اسماعيل بن إسحاق فاعمر هذا الذي حضر على هذا الذي حضره معه أن باهما إبراهيم بن اسماعيل بن إسحاق توفي وتخلف من الورثة امرأة له تسمى سعادة بنت حمرون عبد الله القلاني وثلاث بنين هذا الذي حضره هذا الذي حضره معه وأخوه عيسى وبنته تسمى عائشة لا وارث له سواهم وتخلف من التركة في يده هذا الذي حضره معه من الصامت كذا انصار ذلك ميراثا للورثة هؤلاء المسمين على فرائض الله تعالى للمرأة والباقي لابن الأولاد المذكورين على الاثنين أصل الفرصة من ثمانية فقيل قسمة الميراث توفيت سعادة أم هؤلاء الأولاد فصارت نصيبها من تركته الميت الأول من هذا الصامت هؤلاء الأولاد المذكورين على الاثنين قبل قسمة التركتين توفي عيسى أخوه هذا الذي حضره وتخلف من الورثة أخوين لاب وأم هذين واخته لاب وأم هذه فصارت نصيبه من التركتين من هذا الصامت ميراثا لأخويه ولاختهم هؤلاء وبلغ سهام التركات كلها مائتين

وثمانين سهماً للمرأة من تركته الميتة الأولى خمسة وثلاثون سهماً لكل ابن سبعون سهماً ولا ينتسب خمسة وثلاثون سهماً ثم إن الممثلة سعادة أم هؤلاء الأولاد ماتت قبل قسمة ميراث الميتة الأولى فصار نصيبها وذلك خمسة وثلاثون من مائتين وثمانين سهماً ميراثاً بين أولادها هؤلاء لكل ابن عشرة وللأنثى خمسة ثم مات يحيى قبل قسمة هاتين التركتين فصار نصيبه من التركتين وذلك ثمانون سهماً من مائتين وثمانين سهماً ميراثاً بين أخويه وأخته لكل أخ اثنان وثلاثون وللأخت ستة عشر فأصاب هذا الذي حضر من هذا الصامت من تركته الميت سبعون سهماً من مائتين وثمانين سهماً ومن تركته الميتة الثانية عشرة قاسمهم من خمسة وثلاثين سهماً من مائتين وثمانين سهماً ومن تركته الميتة الثالثة اثنان وثلاثون سهماً من مائتين وثمانين سهماً فجعل ما أصاب هذا المحاضر من التركات كلها من هذا الصامت مائة وأثنى عشر سهماً من مائتين وثمانين سهماً وهذا الذي أحضره معه يمنع عن هذا الذي حضره هذا المبلغ الذي أصابه من هذه التركات الثلاث من هذا الصامت المذكور وذلك مائة وأثنى عشر سهماً من مائتين وثمانين سهماً وطالبه بذلك وسأل مستثنى عن ذلك فستل

محضر في دعوى المنزل ميراثاً عن أبيه قد مر هذا المحضر فيما تقدم الآن فيما تقدم وضع المسئلة فيما إذا كان الوارث واحداً وهذا المحضر فيما إذا كان الوارث عدداً صورته محضراً محضراً فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن جميع الدار التي في محلة كذا حدودها كذا حدودها وحقوقها ميراثاً وأرضها وسفلها وأعلوها وكل حق هو لها داخل فيها وكل حق هو لها خارج منها كانت ملكاً لوالده فلان بن فلان وحقه وفي يده وتحت تصرفه إلى أن توفي وخلف من الورثة ابناً له هذا المدعى وورثة أخرى له سواء من البنين ثلاث وبنات ثلاثة وبنات ثلاثة ولا وارث له سواه فصار هذه الدار المحدودة ميراثاً عنه لورثته هؤلاء المسمين على فراض الله تعالى على كذا أسهمها خمسة هذا الذي حضر كذا أسهم من كذا أسهم واليوم كل هذه الدار في يده هذا الذي أحضره وأنه يمنع عن هذا الذي حضر حصته وذلك كذا أسهم من كذا كذا أسهم إلى آخره إيا كان هذا الذي حضر يدعى جميع الدار لنفسه بسبب قسمة جرت بين هؤلاء الورثة بأن ترك المتوفي سوى هذه الدار من العقار والعروض والأراضي والقود وجرت القسمة بين هؤلاء الورثة في تركته الميتة بالتراضي فوقعت هذه الدار في نصيب هذا الابن يكتب في المحضر خلاف من انتركة هذه الدار المحدودة وترك مع هذه الدار المحدودة من العقار كذا ومن العروض كذا ومن النقد كذا ووجرت القسمة صحيحة بين هؤلاء الورثة بالتراضي فوقعت هذه الدار في نصيب هذا المدعى الذي حضر وقبض هذا الذي حضر جميع هذه الدار بحكم هذه القسمة وقبض باقي الورثة أن أسماهم وحصصهم واليوم جميع هذه الدار ملك هذا الذي حضر بالسبب الذي ذكرناه في يده هذا الذي حضره وغيره حق وأنه يمنع جميع ذلك منه

(محجل هذه الدعوى على نسق ما تقدم) ويكتب في آخره فقال فلان المدعى هذا المذكور أسامه ونسبه في هذا السجل من انقضاء قضاء ثبت عندي على هذا المدعى عليه فأنفذ القضاء ب وفاة فلان وأنه ترك من الورثة فلاناً وفلاناً والدار المحدودة كانت ملكاً لوالده هذا المدعى وكانت في يده وتحت تصرفه إلى أن توفي وتركها ميراثاً لورثته هؤلاء المسمين إلى آخره وإن لهذا الذي حضر كذا أسهم من كذا أسهم من جلة هذه الدار المحدودة وإن هذا الذي أحضره معه يمنع حصته هذا الذي حضر من الدار المحدودة فيه بغير حق وأمر هذا المدعى عليه بتسليم حصته هذا الذي حضر المذكور فيه من الدار المحدودة فيه إليه وذلك كله في مجلس قضائي وإن كان المدعى يدعى جميع هذه الدار لنفسه

بالسبب الذي تقدم ذكره يكتب القاضي في آخر السجل أنفذ القضاء بوفاء فلان وأنه ترك مع الورثة فلانا وفلانا وأنه خلف من للتركة الدار المحدودة فيه ومن العقار والعروض والتقييد كذا وحسب كذا وأنه جرى بين هؤلاء الورثة المسمين قسمة صحيحة في جميع ما ترك هذا المتوفى فلان وأن هذه الدار المحدودة فيه وقعت في نصيب هذا المدعى الذي حضر إلى آخره

«(حضر في إثبات الوصاية)» ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن أخاه هذا الذي حضر لابن فلان توفي وترك من الورثة أباه فلانا وأمه فلانة بنت فلان ومن البنين فلانا وفلانا ومن البنات فلانة. فلانة لا وراث له غيرهم وأنه أوصى إلى هذا الذي حضر في حصة عقله وبدنه وجواز أمره في جميع تركته وما يخلقه بعده من قليل وكثير وأنه قبل هذه الوصاية وقبلي القيام بذلك وأخيه الميت هذا على هذا الذي أحضره معه كذا درهم وزن سبعة تقديلا كذا حالاً وإن له البيعة على ما ادعى هكذا ذكر صاحب القضية فقد بدأ يقول المدعى أن له البيعة على ما ادعى ولم يبدأ يقول المدعى عليه لأنه وإن أقرب الوصاية لا تثبت الوصاية بأقراره على ما اختاره صاحب القضية وهو قول مجرده الله تعالى آخراً حتى لا يبرأ المدعى عليه عن الدين بالدفع وإن الجواب انما يستحق بعد دعوى الخصم وانما يعرف كون المدعى خصماً بإثبات الوصاية ولهذا بدأ بقوله وإن له البيعة على ذلك ثم يكتب وأحضر من الشهود جماعة شهدوا أن فلان بن فلان أخاه هذا الذي حضر قد عرفه معرفة قدعة بأسمه ونسبه ووجهه توفي وترك من الورثة أباه فلانا وأمه فلانة ومن البنين فلانا وفلانا ومن البنات فلانة وفلانة وأما فلانة بنت فلان ولم يصغر ولا يعرفون له وارث غيرهم وإن هذا المتوفى شهدهم في حصة عقله وبدنه وجواز أمره أنه جعل أخاه هذا الذي حضر وصيه بعد وفاته في جميع ما يخلقه وهو حاضر في مجلس الاستشهاد قبل وصايته وقد عرف القاضي هؤلاء الشهود بالعدالة والرضى في الشهادة فالقاضي المدعى عليه هذا الذي أحضره معه مما ادعاه عليه هذا الذي حضر أخيه فلان الموصى من الدراهم الموصوفة فأقر المدعى عليه هذا أن لفلان بن فلان أخى هذا الذي حضر عليه كذا كذا درهم وزن سبعة تقديلا كذا حالاً فقال المدعى الوصاية هذا الذي حضر القاضي أنفاذا القضاء بجميع ما ثبت عنده شهادة هؤلاء الشهود من وفاء أخيه فلان وعدد ورثته ووصايته إليه والزام المدعى عليه هذا ما أقر به عنده لفلان من الدراهم الموصوفة فيه والقضاء فيه بذلك كله عليه وأمره بدفعها إليه فأنفذ القاضي فلان القضاء بوفاء فلان بن فلان أخى المدعى هذا الذي حضر وعدد ورثته فلان وفلان إلى آخرهم على ما جقق عليه هؤلاء الشهود ثم أنفذ القاضي القضاء بوصاية فلان بن فلان بن فلان يعني الموصى إلى أخيه هذا الذي حضر في جميع تركته وقبوله هذه الوصاية بما جقق عليه هؤلاء الشهود وذلك بعد أن انتهت إليه عدالته وأمانته وأنه وضع لذلك وأنه أن يقوم بجميع تركته أخيه فلان وفلان مقام الموصى فيما يجب في ذلك لله تعالى والزام القاضي فلان بن فلان المدعى عليه هذا ما أقر به عنده لفلان بن فلان من الدراهم الموصوفة فيه وقضى بذلك كله عليه وأمره بدفعها إلى فلان الذي حضر وصى فلان وهو أخوه وقضى بذلك كله على ما سمع ووصف في هذا الكتاب بحضور من فلان بذلك كله في مجلس قضائه في كورة بخاري وكثير من أهل هذا الصنعة يدون بجواب المدعى عليه كما هو الرسم في هذا بخلاف سائر الدعاوى والخصومات

(نسخة أخرى) ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن فلانا أوصى إليه وجعله وصياً بعد وفاته في تسوية أمور ولادة الصغار فلان وفلان وفي أحرار الثلث من جميع التركة بعد وفاته وصرف ذلك إلى سبيل الخير وأبواب البر أيضاً صحبا وأن هذا الذي حضر قبل منه هذا الأيساء قبولاً صحيحاً وأن

هذا لأبى له كان آخر وصية أوصى بها إليه رتقى هذا الموصى أن يسأل على هذه الوصاية من غير رجوع
هنا اليوم هذا الذي حضر وصى في نسوية أموراً ولا هذا المتوفى المتأخر في أواز الثالث من تركته
ومر فماله ما وصى هذا الموصى على الوجه الذي ادعى هذا المدعى وأن من مال هذا الموصى على هذا
الذي أحضره سكتاً في يده كذا فوجب عليه دفع ذلك إليه لينفذ وصاياه في ذلك وهو في علم
من ذلك وطالبه بذلك وسأل مسئلة عن ذلك وسئل فأجاب

« (محضر في إثبات دعوى باسوغ بيم) * ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه
أن هذا الذي أحضره معه كان وصى أبيه بنسوية أمور بعد وفاته وحفظ تركته على ورثته
وألمه بختلف وأرتا غيره وأنه بلغ مبلغ الرجال بالاحتلام أو يقول بالسن أو يقول طعن في ثمانى
عشرة وأربع عشرة سنة وإن في يده من ماله كذا وكذا من تركته أبيه فوجب عليه تسليم جميع
ذلك إليه * »

« (محضر في إثبات الاعدام والافلاس على قول من يرى ذلك) * ادعى هذا الذي حضر على هذا
الذي أحضره معه في دفع دعواه قبله بوجه المعالية عليه بكذا درهماً وثلثه وأخرج عنه إليه فادعى
عليه في دفع دعواه أنه مبطل في هذه الدعوى لأنه فقير لا مال له ولا عرض يخرج بذلك عن حالة
الفقير والشهود يقولون لا نعلم له مالاً ولا درهما من العروض يخرج بذلك عن حالة الفقير واختيار
المخاض واختيار الفقه أى التماس وبنى للشهود أن يقولوا اليوم مفلس معدوم لا نعلم له مالاً سوى
كسوته التى عليه ونسب إليه وقد اخترنا أمره في السر العلانية

« (محضر هذا المحضر) يكتب في موضع الثبوت وثبت عندى أنه مفلس معدوم فقير لا يملك شيئاً سوى
نسباً بيده التى عليه وستروطة طالته بما عليه من مال الناس وحكمت بجميع ما ثبت عندى
من كونه معدوماً فقيراً لا يملك شيئاً إلى آخره

« (محضر في إثبات هلال رمضان) * يكتب المحضر باسم رجل على رجل بمال معلوم مؤجل إلى شهر
رمضان يكتب ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه كذا ديناراً وثلثاً ما وحققاً وأجبا
بسبب كذا وكان مؤجلاً إلى شهر رمضان هذه السنة وقد صارت هذه الدنانير حالة بدخول شهر رمضان
فإن هذا اليوم غرة شهر رمضان فيقر المدعى عليه بالمال ويترك الحول ويكون هذا اليوم غرة شهر رمضان
قيمة المدعى القيمة على كون هذا اليوم غرة شهر رمضان والشهود بما يحضرون شاهداً وهذا اليوم
من شهر رمضان من غرة فسيروا شاهداً فافعلوا ٢ (سكوا هي مديم كدهى شاكنا كدهى
ونهم أزمان شعبان ووقت غزاشام ما مديم ورموز غرة شاه رمضان امسال است) ولو شهدوا على
ذلك من غير دعوى أحد سمعت الشهادة وقبلت كذا في الذخيرة * »

« (محضر في إثبات كون المدعى عليه عذرة لدفع مطالبة المدعى بإياه بالحضور مجلس المحكم) *
يكتب في المحضر حضر فلان وكيل فلانة بنت فلان ثابت الوكالة عنها في الدعاوى والمخوضات وأقامة
البينة وأحضره فلان بن فلان فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه في دفع دعواه قبل
موكته فلانة بنت فلان أحضارها بحجوب دعواه ادعى عليه في دفع هذه الدعوى أنها عذرة لا يخرج
من منزلى في حوائجها ولا لتخاطار جال وأنه مبطل في دفع دعواه أحضارها مجلس المحكم فوجب عليه
الكف عن هذه الدعوى

« (محضر في دعوى المال على الثائب بالكتاب المحكى) * صورته رجل له على رجل مال وشهده
على المال في بلاد المديون غائب عن بلدته غيبة سفر فقامت المدعى من قاضى لبلده أن يسعح دعواه

١ تشهد أن ليها خمس كانت
التسعة والعشرين من شهر
شعبان وقد رأينا الهلال وقت
صلاة المغرب واليوم غرة شهر
رمضان هذا العام

وشهادة شهوده ليكتب له القاضي البلد الذي المدعى عليه فيه فيجيبه القاضي الى ذلك اخذنا
بقول من يرى ذلك لمحاجة الناس اليه صورة كتابة المحضر في ذلك حضر مجلس المحكم في كورة كذا
قل القاضي فلان رجل ذكر انه يسمى فلان من غير خصم احضره ولا نائب عن خصم احضره فادعى هذا
الذي حضر ان له على غائب يسمى فلان ذكرا اسمه ونسبه وخطبه ويطلب في تعريفة باقضى ما يمكن
كذا دينار او دينارا وما لا زما وحقا واجبا على نفسه بسبب صهيح وبسبب وهكذا اقر هذا الغائب
المسمى المحلى في هذا المحضر في حال جواز اقراره ونفوذ تصرفاته في الوجوه كلها طاعة بغير هذه الدناير
المدكورة فيه لهذا الذي حضر دينارا زما على نفسه وحقا واجبا بسبب صهيح اقرارا صريحا صدقه فيه
هذا الذي حضر خطا باران هذا المقر للمسمى المحلى فيه غائب اليوم من هذه البلدة غيبة سفره مقيم ببلدة كذا
جاحد دعوى هذا الذي حضر هذه وان شهود هذا الذي حضر شهدوا على وفق دعواه قبله بهذه الناحية
وقد تعذر عليه الجمع بين شهوده وبين هذا الغائب للمسمى المحلى فيه لبعده المسافة والنقص من القاضي
هذا استماع دعواه هذه على هذا الغائب للمسمى المحلى فيه وسماع البينة على وفقها والكتاب المحكمي
الى قاضي بلدة كذا ونواحيها والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم فاجابه الى ذلك
واحضر المدعى نفرا ذكر انهم شهوده وهم فلان وفلان وفلان يكتب اسامي الشهود واسماهم وحلاهم
ومسكنهم على حسب ما ذكرنا فادعى شهودا يدعى المدعى من اولها الى آخرها وأشاروا في موضع الاشارة
وعرفهم القاضي بالعدالة ولم يعرفهم وتعرف عن حالهم فظهرت له عدالتهم فأمر بالكتاب المحكمي
على هذا المثال وصورة الكتاب المحكمي في هذا اسم الله الرحمن الرحيم كذا في هذا أطال الله بقاء
القاضي الامام يذكر الغائب دون اسمه ونسبه اليه والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم
وأدام عزه وعزهم وسلامته وسلامتهم والمجد لله رب العالمين والصلاة على رسوله محمد وآله أجمعين
من مجلس قضائي بكورة كذا وانا يوم امريت بكايته مولى عمل القضاء بها ونواحيها وقضاياي بها
ونواحيها نافذة واحكامي فيها بين اهلها جارية من قبل فلان والمجد لله على نعمائه التي لا تحصى والآله
التي لا تسقى اما بعد قد حضر مجلس قضائي بكورة كذا يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا رجل
ذكر انه يسمى فلان الفلاني من غير خصم احضره ولا نائب عن خصم احضره مع نفسه فادعى هذا الذي
حضر على غائب ذكر انه يسمى فلان بن فلان الفلاني يكتب الدعوى من اولها الى قوله والنقص مني
سماع دعواه هذه على الغائب المسمى المحلى فيه وسماع البينة على دعواه والكتاب المحكمي اليه
أدام الله عزه والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم فاجبته الى ذلك فاحضر المدعى نفرا
ذكر انهم شهوده وهم فلان وفلان وفلان فشهد كل واحد منهم عقيب الاستشهاد بعد الدعوى هذه
ولا يكتب ههنا بعد الدعوى والجواب لان في هذه المورة الاجواب ليكون الختم خاتما يكتب
من نسخة قرئت عليهم وهذا مضمون تلك النسخة ثم بعد الفراغ من كتابة الفاظ شهادتهم يكتب فأتوا
بالشهادة كذا على وجهه واساقوها على منها فمعتها وانتهى في المحضر لهذا في دوان المحكم
قضى فرجعت في التعرف عن حالهم الى من اليه رسم اتركه والتعديل بالناحية وهم فلان وفلان فبعد
ذلك ان نسب الكل الى العدالة يكتب نسبوا جميعا الى العدالة والرضى وقبول القول وان نسب بعضهم
الى العدالة يكتب فنسب فلان وفلان الى العدالة والرضى وقبول القول فقبلت شهادتهم لايجاب العلم
قبولها ثم ألتى المدعى هذا الذي حضر بعد هذا كله مكاتبة فلان القاضي ومكاتبة كل من يصل
اليه كتابي هذا من قضاة المسلمين وحكامهم بما جرى له عندي من ذلك مع ذلك اياه واما هم فهنا ذلك
اليه واليه حتى انه اذا وصل كتابي هذا اليه أو اليهم محتوما بخطي صهيح الختم على الرسم في مثله وثبت

عنده من الوجه الذي يوجب العلم قبله وقدم في باب مورده ما يحق الله تعالى عليه تقديمه فيه بتوفيق
الله تعالى ويجب أن يحفظ آخر الكتاب من المحاق الاستثناء وهو كلمة ان شاء الله تعالى لان ذلك
يأتي على جميع ما تقدم عند أي خبطة رحمه الله تعالى فيسطل الكتاب ويقرأ القاضي الكتاب على
من يشهد عليه ويحمله بمضمونه ويشهده أنه كافي إلى قاضي كورة كذا ورسم هذا الكتاب ان يكتب
على ثلاثة أنصاف قرطاس أو أكثر وأول بقدر ما يحتاج إليه موصلة بعضها ببعض ويثنون
الكتاب بعنوانين أحدهما من الخارج والاخر من الداخل فيكتب من الجانب الايمن من الكتاب
إلى القاضي فلان بن فلان الفلاني قاضي كورة كذا وفواحيها فاذا لامضاء والقضاء بها بين اهلها
ويكتب من الجانب الايسر من الكتاب من فلان بن فلان الفلاني قاضي كورة كذا وفواحيها فاذا
القضاء بالامضاء بين اهلها ويصل على اوصاله من الخارج من الجانبين الوصل صحيح وعلى داخله من
الايمن المحكم لله تعالى ويكتب من الخارج سوى اسم القاضي الذي كتب منه الكتاب المحكمي
في نقل الشهادة بثبوت اقرار فلان بن فلان الفلاني لفلان بن فلان بكذا دينا زارو يكتب أسماء الشهود
الذين شهدوا على الكتاب في آخر الكتاب وأنسابهم ومساكنهم ومصلاهم ثم يوقع القاضي على صدر
الكتاب بتوقيع بخطه ويكتب في آخره قول فلان بن فلان الفلاني كتب هذا الكتاب عني بأمرى
وجرى الامر على ما بين فيه عندي وهو كله مكتوب على ثلاثة أنصاف قرطاس من الكاغذ موصول
بوصلين مكتوب على كل وصل من وصله من الخارج الوصل صحيح من الجانبين ومن الداخل
مكتوب على كل وصل من الجانب الايمن المحكم لله تعالى معذون بعنوان زر داخل وخارجا موقع
بتوقيعي كذا محتوم بصاتي وتقرن خاتمي الذي ختمت به هذا الكتاب كذا واشهدت على مضمون
هذا الكتاب الشهود المجهين آخر هذا الكتاب وسأشدهم على الختم ايضا اذا ختمته وكتب التوقيع
على الصدر وهذه الاسطر السبعة او الثمانية وكذا كما كان في آخره بخط يدي حامدا لله ومصليا على
نبيه محمد وآله ثم يختم الكتاب على الرسم ويشهد القاضي أولئك الشهود الذين أشهدهم على الكتاب
وعلى الختم ايضا ويثني للقاضي الكاتب أن يكتب من هذا الكتاب نسخة أخرى تكون مع الشهود
يشهدون بها فيما يحتاج الى شهادتهم ويسمى ذلك بالفارسية (كشادنامه)

(كتاب حكومي في نقل كتاب حكومي) يكتب بعد الصدور الداء على نحو ما تقدم عرض على فلان بن
فلان أحوال الله تعالى القاضي الامام فلان كتابا حكما هذه نسخة ونسخ الكتاب من اوله الى آخره
وبعد الفراغ من نسخه يكتب عرض على هذا الكتاب زعم أنه كاتب فلان بن فلان القاضي بكورة
كذا محتوم بخطه موقع بتوقيعه أشهد على مضمونه وعلى نسخة وهو قاض بها اليك وأشار إلى في معنى نقل
شهادته على فلان الفلاني يعني الذي حامدا للكتاب وان المشهود عليه فلان المذكور اسمه ونسبه في هذا
الكتاب غائب عن هذه البادية مقيم بكورة كذا رطلت عني نقل هذا الكتاب الى مجلسه ادام الله تعالى
بقائه لقاضي فلان فسأته الدية على ذلك فاحضرنا هذين ومعا فلان وفلان شهدا بعد الاستشهاد
على امر هذه الدية ان هذا كاتب فلان بن فلان القاضي بكورة بخاري محتوم بخطه موقع بتوقيعه
كتبه اليك وأشار إلى وقال وقد أشهدنا على ختمه وعلى ما في ختمه في معنى ثبوت الشهادة لفلان
على فلان بكذا فسمعت شهادتهم وثبت عندي عدانهم من جهة من اليه رسم الترقية بالنسبة
فقبلت الكتاب وفككته فوجدته معنون الداخل والخارج موقع الصدور والاخر معمل الاوصال ظاهرا
وباطنا على الرمز الذي في كتب القضاة فعني عندي وثبت عندي أنه كاتب فلان القاضي كتبه الى
في معنى كذا حال كونه قاضيا ثم سألني هذا الذي عرض على هذا الكتاب نقل ذلك اليه فاجبته

وأمر بكتابي هذا وسمي الكتاب على نسق ما تقدم وإن كان الكتاب الذي احتجج إلى نقل كتابا
الترقية على خصوصيات كذا

١ (محضر في ثبوت ملك محدد بكتاب حكومي) يقول القاضي فلان حضر في مجلس قضائي بكونه
مكتبا فلان وأحضر مع نفسه فلانا فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضر معه أن جميع الدار
التي في موضع كذا حدودها كذا ملك هذا الذي حضر وحده وفي يده هذا الذي أحضر معه بغير حق
فوجب عليه تسليمها إلى هذا الذي حضر وطالب به بذلك وسأل مسئلة عنه فاستل فاجاب بالقارسة
٢ (ابن خاتمة كذا بن مديعي دعوى ملك من است وأندردست من بحق است) وكانت المدعى
هذا القائمة المحجة على دعواه فعرض على هذا الكتاب المحكمي هذه نسخته وبسبغ الكتاب المحكمي
من أوله إلى آخره ثم يكتب فعرض على هذا الكتاب وزعم أنه كتاب فلان القاضي بكونه كذا الملك
وأشار إلى الكتاب وإلى كتبه بثبوت ملكية هذه الدار بحدودها وحقوقها إلى موقع بتوقيعه
ويعتبر بمقتضى كتبه وهو يومئذ قاض بكونه كذا وأشهد على مضمونه وخاتمة ثم وردا فطلب منه
البينة وأحضر فقرأ ذكر أنهم شهدوه وهم فلان وفلان وسألني الاستماع إلى شهادتهم وأجبت عليه فشهد
شهوده هؤلاء أن هذا الكتاب وأشاروا إلى الكتاب المحضر في مجلس حكومي كذا قاضي بلدة كذا
كتبه اليك وهو يومئذ قاضي بلدة كذا بثبوت ملك هذه الدار المحدودة لهذا المدعي الذي عرض
هذا الكتاب وأشاروا إلى المدعي هذا بمضمون بمقتضى موقع بتوقيعه وأشهدت على مضمون هذا الكتاب
وعلى ختمه فسمعت شهادتهم ورجعت في التعرف عن أحوالهم إلى من اليه رسم التزكية بالنساحة
فكتب أثنان منهم إلى جواز الشهادة وقبول القول ومما فلان وفلان فقبلت الكتاب وفككته
بمحضر من الخصم في فوجدته مضمون الدخول والخارج موقع الصدور لا أثر لمع الأوصال قاهرا
وأما وقد أثبت أسامي الشهود في آخره كالرسم في كتاب القضاة فقبلته وثبت عندي كون هذا
الكتاب كتاب القاضي فلان بكونه مكتبا كتبه إلى وهو يومئذ قاض في ثبوت ملك هذه
الدار المحدودة فلان هذا وكوثها في يده فلان هذا بغير حق وقد شهد هؤلاء الشهود على مضمونه وختمه
وصح عندي ومردده وثبت عندي جميع ما تضمنه فعرضت ذلك على المدعي عليه وأعلمه بجميع ذلك
ومكنته من إيراد المدعى أن كان له دفع فليأت بالبرهان ولا أتى بالخلص فظهر عندي عجزه عن ذلك
ثم إن هذا الذي عرض الكتاب سألني المحكم على هذا المدعي عليه بما ثبت عندي له من ذلك فأجبت
إلى ذلك وحسبكت لهذا المدعي على هذا المدعي عليه بملكية هذه الدار المحدودة
إلى آخره

٣ (محضر في إقامة البينة على الكتاب المحكمي في دعوى المضاربة والبضاعة) حضر مجلس
القضاة في كسورة بخاري قبل القاضي فلان بن فلان من غير خصم أحضره ولاتما بن خصم
أحضره فادعى هذا المحاضر على غائب ذكر أنه يسمى فلانا وذكر أن حليته كذا وذكر أيضا أنه دفع إليه
تسعين دينارا جرمنا صفة بخاري بحدود المحموزة بوزن سبعين سمرة فندة مضاربة صحيحة لأقساد
فيها ليتجره في ذلك ما بدله من أنواع البضارات حضرا وفعرا على أن ما رزق الله تعالى في ذلك من
روح فهو بينهما اثلاثا لشأرب المال هذا الذي حضر وثنته للضارب هذا المذكور معه ونسبه
وما كان من وضعية أو عسران فهو على رب المال هذا وإن المدعي عليه الضارب هذا أقض من هذا
الذي حضر جميع رأس مال هذه المضاربة لموصوفة فيه قضاه جميعا في مجلس النقد هذا بذعه إليه
ذلك مضاربة وأقر بقبض ذلك على هذه الشروط المذكورة فيمن هذا الذي حضر أقر جميعا

منه الدار التي يدعيها هذا المدعي
ملكه حتى وهي في يدي محقق

صدقه هذا الذي حضر في ذلك خطا بوضع هذا الذي حضرا عليه عشرين دينارا من الذهب الا حرم
منامة حضرا بقاء القرب موزونة توزن سنجيات سمقر قد بضاعة سمقر قد لور ديم عوض ذلك ما بدا له
من (المزى بانه) التي تكون لثلاثة لاهل بلاد ما وراء النهر والتمرتاس وانه قبل منه هذه الدنانير
لوصوفة فيه بضاعة على هذا الوجه المبين فيه قبولها جميعا وقبضها جميعا واقر قبض ذلك
منه بضاعة على هذا الوجه المبين فيه اقرارا جميعا صدقه هذا الذي حضر فيه خطا با وانه اليوم غائب من
كورة كذا ونواحيها مقبض بقصبة أو زوجة جاد الدعوية هاتين فانت بصيغة هذين وان له شيئا دواعي
دعويه ههنا الى آخره كذا في المحيط * وهكذا في الذخيرة *

(محضر في دعوى مال المنازعة على ميت بمحضرة ورثته) * صورته حضرا وضرمع نفسه فلانا وفلانا
وفلانا كلهم أولاد فلان فادعى هذا الذي حضر على هؤلاء الذين أحضرهم مع نفسه أنه دفع الى مورثهم
فلان ألف درهم مضاربة وانه تصرف فيه اوريج اربا وانه مات قبل قسمة هذا المال وقبل دفع رأس
المال الى رب المال وقبل قسمة الربح بمجهل هذا المال وصار ذلك ديني في تركته الى آخره
فقبل ان وقعت الدعوى في رأس المال والربح فلا بد من بيان قبل الربح وبتركه صبر على
الدعوى وان كانت الدعوى في رأس المال وحده فلا بأس بترك بيان قبل الربح كذا في فصول
الاشتروني

قوله فانت بصيغة هذين
هكذا يطبع بولاق

(كتاب حكمي لاثبات شركة العنان في عمل الجلابين) * ادعى هذا الذي حضر على غائب ذكرانه
يسمى قراحه سالارين فلان بن فلان الفلاني وانه يعرف (يا كدش بيه) وذكر ان حليته كذا وذكر ان
هذا المحاضر وهذا الغائب المسمى اشتركا شركة عنان في تجارة الجلابين على تقوى الله تعالى واداء امانة
والاجتناب عن الخيانة على ان يكون رأس مال كل واحد منهما في هذه الشركة مائة دينار من الذهب
الاجرامجيد البضاربة الغرب الراجم الموزون توزن سنجيات سمقر قد فيكون جميع رأس مال هذه الشركة
مائتي دينار اجرمضاربة المضرب الى آخره على ان يكون جميع رأس مال هذه الشركة في يد هذا الغائب
المسمى فيه يقبران ويقبر كل واحد منهما بذلك كله حضرا وسفرا بقبارات الجلابين ويقبران ويقبر
كل واحد منهما بذلك ما بدا لهما ولكل واحد منهما من السلع الصالحة للجلابين وتجاراتهم المعهودة
فيها بينهم وبينه وبين كل واحد منهما ذلك بالتقيد والتمتعة ويستبدلان ويستبدل كل واحد منهما
بما ينق من ذلك أية سلعة تدولهما ولكل واحد منهما من السلع الصالحة للجلابين في تجارتهم المعهودة
فيها بينهم وبينه وبينه وبين كل واحد منهما بمال هذه الشركة كله الى أي ياريد ولكل واحد منهما
ولهما من بلاد الاسلام للكفر على ان مارزق الله تعالى من الربح في هذه الشركة يكون بينهما نصفان
وما يكون من مضيعة أو خسران يكون عليهما نصفان أيضا واحضر كل واحد منهما رأس مال المذكور في
محاسن الشركة هذه وخطاه وجعل بعد الخلط في يد هذا الغائب المسمى فيه جملا جميعا وقبضها جميعا
مال هذه الشركة المذكورة في يده اقرارا جميعا صدقه هذا الذي حضر فيه خطا با شفاها في مجلس الشركة
هذه وذكرها الذي حضر ايضا ان له على هذا الغائب المسمى فيه مائة دينار اجرامضاربة بضاربة
الضرب جيدة وثلاثة موزونة توزن سنجيات سمقر قد دينار لا زما وحقا واجبا بسبب قرض جميع اقترضها
هذا الذي حضرا يا من مال نفسه اقرارا جميعا وانه قبضها من هذا الذي حضر قضا جميعا وجعلها
رأس مال المالك كور في هذه الشركة وهكذا اقر هذا الغائب المسمى فيه حال صحة اقراره ونفاذ تصرفاته
في الوجوه كلها طائعا بغير ان عقد هذه الشركة المذكورة فيه وكسب جميع رأس مال هذه الشركة
لذلك كورة في يده وباقراض هذا الذي حضرا يا مائة دينار على الوجه المذكور وان قراحه سالارين

فيه اليوم غائب عن كورة بخاري ونواحيها مقيم ببلدة كذا باحاد دعوى هذا الذي حضر قبله بذلك كله الى آخره

بم حضري آيات الكتاب المحكي) * حضر مجلس القضاء في كورة بخاري قبل القاضي فلان رسل ذكر كانه يسمى حمرون عبد الله بن أبي بكر الترمذي وهو موثق وكيل عن أخويه لاب وام أحدهما يكنى بأبي بكر والاخر يسمى أحمد وعن والدهم السماع (كوه رستي) بنت حمرون أحمد الترمذي الترمذي السائب الزكالة عنهم في جميع الدعاوى والمقصودات واقامة الديات والاحتجاج اليها في الوجوه كلها وفي طلب حقوقهم قبل الناس اجمعين وفي قبضها لهم الا في تعديل من يشهد عليهم والاقرار عليهم وفي يديه كتاب - كمي مكتوب في عنوانه الظاهر بسم الله الملك الحق المبين الى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم من الموقفين منصورين أحمد قاضي ترمذي قبل اقرار أبي بكر بن طاهر بن محمد المكي بمقتون الا اذا كان المصلحة بعضا ببعض في آخر كتابي هذا على حسب ما تقتضيه كل ذكر منها وهو محرم يقتضى وتقتضى خاتمي الموقفين منصورين أحمد المكي واضرعه نفسه رجلا ذكر كانه يكنى بأبي بكر بن طاهر بن محمد ترمذي المكي وانه يعرف بأولياء الكايعان وادعى هذا الذي حضر في هذا الذي حضره مع نفسه بطريق لاصالة ولو كليه المذكورين فيه بحكم الزكالة الثانية له من جهتهم ان كان الشيخ محمد بن عبد الله بن أبي بكر الترمذي على هذا الذي - حضره معاني دينار وأربعين دينار فكمية وزن مكة دينارا وحقا واجبا بسبب جميع وان هذا الذي حضره معه آخر له في حال محبة اقراره طائعا بجميع هذا المال المذكور في مكتوب اقراره له في ثلاثين من الاذ كاري أحدهما مائة وخمسون دينار وفي الاخر - مائة وعشرون دينار وادعى على نفسه واجبا وحقا لازما بسبب جميع اقراره جميعا كان صدقه محمد بن عبد الله بن أبي بكر هذا في جميع ذلك في حال - حياته طائعا وكل ذلك محكوم به مسجل في محاسن القضاء بمكة ترمذي قبل قاضيها الموقفين منصورين أحمد حال كونه قاضيها فانما القضاء بين أهلها ثم ان الشيخ محمد بن عبد الله بن أبي بكر هذا اقر في قبل قبضه شيئا من هذا المال المذكور فيه من هذا الذي حضره معه ونظف من المورثة زوجه وهي (كوه رستي) هذه المذكورة فيه وثلاثة بنين لصله أحدهم هذا الذي حضره والاشنان منهم المولود المذكور ان فيه لاراث له غيرهم ونظف من التركة من ماله هذا المال المذكور فيه دينارا في هذا الذي حضره معه وجوته صار هذا المال المذكور فيه ميراثه معلى فراثن الله تعالى لراة الفخر والباقي لثلاثة البنين بالسوية أصل الفرضة من ثمانية أسهم وخمسة من أربعة وعشرين سهم المرأة ثلاثة أسهم منها وكل ابن سبعة أسهم منها وهذا المال المذكور فعلى كان ناشأ على هذا الذي حضره معه باقراره هذا المذكور في حال حياته في مجلس القضاء بمكة ترمذي عند قاضيها هذا المذكور فيه محكوم به وسجل القس هذا الذي حضره ومولوه المهيون فيه من قاضي ترمذي هذا المذكور فيه وأشار الى الكتاب المحكي بمائة عشرين من ذلك لمورثهم المذكور فيه ومحكوم به مسجل على كل من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم فاجابهم الى ذلك وأمر بكتابة هذا الكتاب وأشار اليه في ذلك بعد استجواب شرائط صحة الكتاب من أوله الى آخره بشراجه المذكور فيه وأشار اليه وكان قاضي ترمذي المذكور فيه يوم أمر بكتابة هذا الكتاب وأشار اليه قاضي ترمذي من وثوقها واليوم موعلي قضائه بها وهذا الذي حضره معه في علم من ذلك كله فواجب على هذا الذي حضره معه اداءه هذا المال المذكور فيه بالسبب المذكور ليقض نفسه ما لاصالة ولو كليه بحكم الزكالة المذكور فيه على السهام المذكورة فيه وطالبه بذلك وسأل مثله فستل

٣ لا أعلم في هذا الدين ولا يلهي
الكتاب وليس على شيء في هذا الدين
يؤذي أحد الذي يدعيه (اشم دان
هذا الكتاب المحكي) وأشار الى
هذا الكتاب (هو كتاب قاضي ترمذي)
الموقفين منصورين أحمد (هذا
الذي - حضره معه نفسه مرقوم على ظهر
هذا الكتاب وموقفين منصورين أحمد
الذكر كونه - على عنوان هذا
الكتاب) وأشار الى هذا الكتاب
(يوم أمر بكتابة هذا الكتاب)
(أمر بكتابة) كان قاضي ترمذي
وأشار اليه (كان قاضي ترمذي
وفواحيها ولم يزل من ذلك اليوم عا. لا
في قضاء ترمذي وفواحيها وهذا
الكتاب) وأشار اليه (باعتقه
وقته على الخاتم الموقفين منصورين
ابن أحمد وفهمون هذا الكتاب)
وأشار اليه (دونه أقره المدي
وأشار اليه) وأشار اليه (في حال جواز
عليه) وأشار اليه (دونه أقره المدي
اقراره طائعا ثلاثين على أبي بكر هذا
لمحمد بن عبد الله بن أبي بكر هذا
المذكور اسمه ونسبه في هذا المحضر
وفي هذا الكتاب) وأشار الى المحضر
وفي كتاب (مائتان وأربعون دينار
مكة بلغة تافقه بوزن مكة هذا
واجبا ودينارا بسبب جميع اقراره

فاجاب في (مرالزين وام وازين نامه معلوم نيست و مراباين مدعي جيزي دادني نيست بابت سب كه دعوى ميكنند) فاحضر المدعي هذا اقراذ كراهم شهود فشهد كل واحد منهم بهذه الالفاظا ٤ (كواهي عيدهم كه اين نامه حكمتي) و اشار الى هذا الكتاب (ايران قاضي مرذات) الموافق اين منصورين احمد (اين كه نام ونسب وي بر عنوان ظاهر اين نامه مكتوب است و اين موفق اين منصور كه بر عنوان ظاهر اين نامه مذکور است) و اشار الى هذا الكتاب (آنروز كه نشئت فرمود اين نامه) و اشار اليه (قاضي بود بشهر مرند و فواحي آن وازان روز باز بر محل قضا مرند است و فواحي آن وكن نامه) و اشار اليه (بمهر و ماست و نقش بر مهر وى الموافق اين منصورين اجدات و مضمون اين نامه) و اشار اليه (اين است كه اين مدعي عليه اقراذ كرده است و اشار اليه (بمحال جواز اقراذ عويش بطاوع كه بر من است و در كردن من است مراباين محمد بن عداقه اين ابى بكر كه كاهنام ونسب وي ياندين منصور نامه مذکور است) و اشار الى المحضر و الكتاب (دويست و چهل دينار مكي و مكي سره بوزن كه حق واجب و هو اى لازم بسيبى درست و اقراذ درست و اين مقوله كه كاهنين منصور نامه مذکور است) و اشار الى المحضر و الكتاب هذا (تصديق كرده بود مر مقرر و ياندين اقراذ روى روى بس اين محمد بن عداقه بن ابى بكر كه نام ونسب وي ياندين منصور و نامه مذکور است) و اشار اليهما (بمرديش از قبيل كردن وى جيزي ازين زرها كه مبلغ و سفت و جنس و وزن وى ياندين منصور نامه مذکور است) و اشار اليهما (وازي سيرا خوار يانده است يك زن اين كور مستي كه نام ونسب وي ياندين منصور نامه مذکور است و سه بر سلمي ماندكى از ايشان اين مدعي) و اشار اليه (و دويك موكلان اين مدعي كه نام ونسب و ياندين نامه و منصور مذکور است) و لا تعلم و ازنا و اهم (و ممكن اين زرها كه ياندين منصور نامه مذکور است) و اشار الى المحضر و الكتاب (بمرك وى سيرا ش شده است مراباين وازان او را كه نام ونسب ايشان ياندين منصور نامه مذکور است بدى عسى كه ياندين منصور و ياندين نامه ياد كرده شده است) و اشار احد هما (واجب است بدى مدعي عليه تا بفعل چنانكه ياندين منصور نامه مذکور است) و اشار اليهما ثم بكتب قاضي بخارى في آخر هذا المحضر جري الحكم منى بيقوت ما شهد به الشهود و هما هذان الشاهدان

٤ جميع وهذا القوله المذكور في هذا المحضر و الكتاب) و اشار الى المحضر و الكتاب هذا (كان صدق المقر في هذا الاقرار و اوجه ثم ان محمد بن عداقه بن ابى بكر هذا الذى اسمه ونسبه عداقه بن محمد بن عداقه بن ابى بكر و اشار اليهما (ما قبل و الكتاب) و اشار اليهما (ما قبل ان يقضى شيئا من هذا لانه لا يراى صلبه او صفتها و جنسها مذكور في هذا المحضر و الكتاب) و اشار اليهما (و خلف و زنة احد من رسته هذه كور مستي التى اسمها و نسبها مذكور في هذا المحضر و الكتاب و اشار صلبه احد من موكلان هذا اليه) و اثنان آخران موكلان هذا المدعي (الذين اسم كل منهما ونسبه مذكور في هذا الكتاب و المحضر) و لا تعلم و ازنا و اهم (جميع هذه الدنانير المذكورة في المحضر و الكتاب) و اشار الى المحضر و الكتاب (ما رت ميراباين ميراباين و رسته) و لا يعلم كور اسم و نسبهم في هذا المحضر و الكتاب و اوجه له على هذا المدعي عليه الى هذا لان كاهم مذكور في هذا المحضر و الكتاب

*) (كتاب آخر حكمتي) * حضر مجلس القضاء في كورة بخارى الشيخ الامام حفيظ الدين عبد الفتى بن ابراهيم بن ناصر الحجاج القزويني و الشيخ الحجاج محمود بن احمد الصغار القزويني و هو يومئذ وكيل المهمة قرة العين بنت ابراهيم بن ناصر القزويني بة النيابة الوكالة عنها في الدعاوى و الخصومات واقامة الدينات والاستماع اليها في الوجوه كلها الا في الاقراذ عليها و تمديد من يشهد عليها و المأذون له من حوثها في توكيل من احب من تمت يده بثل ما وكلته به و احضر معها السالار احمد بن الحسن بن الحجاج الجلاب فادعى الشيخ الامام عبد الفتى هذا الذى حضر نفسه بالامالة و ادعى الشيخ الامام محمود هذا الذى حضر لوكلته هذ بصكم الوكالة على هذا الذى احضره جهما ان محمود بن ابراهيم بن ناصر الحجاج القزويني فوق و خلف من الورثة بقتاله لصلبه تسمى (فرغنده) و اثنائه لاب و ام و هو الشيخ الامام عبد الفتى هذا و اثنائه لاب و ام و هى موكلة محمود هذا الذى حضر لا وارث له و هو ام و خلف من التركة في يدى هذا الذى احضره معهما عشرة اعداد جلد (قندز) مدبوغ قيمة كل جلد منها اربعة دنانير يساوية الغريب جيدة و اربعة جرات مناصفة بوزن مشايل مكة و صار جميع ذلك بموت ميراباين لورثته هؤلاء المسمين فيه على فراض الله تعالى للذات النصف و الباقي

للإخ والإختلاف وأما أصل الفرضية من اثنين وقسمتها من ستة أسهم للثلاثة منها ثلاثة أسهم وللإخ
 منها سبعة أسهم والاختصتها بينهم واحد وان هذين الذين حضرا أقاما للجنة السادسة في مجلس القضاء
 بكونه قزوين قبل القاضي حمرون عبد المجيد بن عبد العزيز خليفته والده الشيخ الإمام أبي عبد الله
 عند المجيد بن عبد العزيز قاضي كورة قزوين وواجبا نافذا لاذن والقضاء والائابة فيها بكونه رضى قبل
 القاضي محمد بن الحسين بن محمد بن أحمد الاستراى بادي خليفته والده الصدر الإمام أبي محمد الحسين بن
 محمد بن أحمد الاستراى بادي قاضي كورة قزوين وواجبا نافذا لاذن والقضاء والائابة فيها والامضاء آدم
 الله نفيقه بجميع ما كتب في الكتاب المحكى الذي أوردته من قاضي كورة قزوين من موت حمرون
 ابراهيم بن ناصر الحاج القزويني وهذا وخليفته من الورثة بنسالة لصلبه وأخا واخته لآب وأما هؤلاء
 المسعين فيه لا وارت له سواهم الكتاب المحكى الى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم وهما
 هذان الكتابان اللذان أوردتهما هذان اللذان حضرا المشار اليهما وأمر كل واحد منهما كتاب محكى
 وكانت قامة اللجنة من هذين الذين حضرا في مجلس قضاء كورة قزوين عند قاضيهما هذان في مجلس
 قضاء كورة قزوين عند قاضيهما هذا الكتاب المحكى بعدما ثبت محمود بن أحمد هذا الذي وصفه وكالته
 عن موكلته هذه بكونه قزوين قبل قاضيهما هذا وبكونه قزوين قبل قاضيهما هذا بجميع ما جرى لهذين
 اللذين حضرا قبله والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم وان كل واحد من هذين الثانيين
 المذكورين فيه كان نائبا في الحكم والقضاء بكونه يوم أمر بكتابة هذا الكتاب الى كل من يصل اليه
 من قضاة المسلمين وحكامهم من جهة المنوب عنه المذكور في حال كون المنوب عنه المذكور
 فيه قاضيا في كورته هذه نافذا لاذن والقضاء والائابة والامضاء واليوم كل واحد منهما نائب في الحكم
 والقضاء والامضاء في كورته كما كان من هذا المنوب عنه من لدن امر بكتابة هذا الكتاب الى هذا اليوم
 وهذا الذي أحضره معه في علم من هذين الكتابين المشار اليهما فواجب عليه تسليم حصه الشيخ
 الامام عبد الغنى هذا الذي حضر من ذلك ليقضه لنفسه وذلك سهمان من ستة أسهم وتسليم نصيب
 موكله محمود هذا الذي حضره من ذلك اليه وذلك سهم واحد من ستة أسهم من ذلك ليقضه فلان
 بتوكيله وطالب بذلك وسأله عن ذلك وسئل فأجاب وقال ٤ (مرار وفواتين تأمر به واز
 ورائت ابن مدعيان وازن ناهى حكيم علم ثبت وابن مدعيان هيج دادى ثبت باين سبب كه
 دعوى ميكنند ان مقدار كه دعوى ميكنند) احضر هذان اللذان حضرا تفردا كرا انهم شهدوا وهم
 فلان وفلان وكتب أسامي الشهود على هذا الوجه الشاهد الاصل الشيخ محمود بن ابراهيم بن فلان
 المعروف بالشرواني الفرض عنه الشيخ أحمد بن اسماعيل بن أبي سعيد المعروف بغزاي سالار والشيخ
 الصابر محمد بن محمود الصانع السجري ساكن سكة على روي بناحية مسجد فلان ثم كتب والاصل
 الاثر الشيخ أبو الحسن أحمد بن الحسين القزويني التاجر وكتب تحت اسم هذا الاصل أساني الفروع
 عنه الفرعان اللذان شهدا على شهادة الاصل الاول والشيخ محمد بن أحمد بن محمد بن أبي محمد بن محمد
 السكاك تحت اسامي الفروع الساني أممهم وأنسابهم والاصل أساني الشيخ محمد بن محمد بن محمد
 الحاج الاسكاف المعروف بأحمد خوب ولم يكن لهذا الاصل فرعان لانه تهنه بتمتته وكان قاضي
 بخاري كتب في هذا الكتاب بعدما شهد هؤلاء الشهود من نسخة قرئت عليه حكمت بقرت هذين
 الكتابين المحكمين بشهادة هؤلاء الفروع على شهادة هذين الاصلين المسلمين بن رش كرا واه لفظ
 الشهادة على الشهادة التي قرئت عليهم فهو هذا ٥ (كولمى ميهم كه كواهي ديش من محمد بن
 ابراهيم بن فلان الشرواني وأبي الحسن أحمد بن الحسين القزويني وچنين كفتنه هر يكى از اثبات كه

٤ لا علم لي بوفاته هذا المذكور ولا
 بوفاته هؤلاء المدعين ولا أعلم هذين
 الكتابين ليس على هذا التقدير
 الذي يدعونه بهما السبب الذي
 يدعونه

٥ اشهاد قد شهد قبل محمد بن
 ابراهيم بن فلان الشرواني وأبي الحسن
 محمد بن الحسين القزويني وقال كل
 (أشار إلى الكتابين) هذين الكتابين
 (وأشار إلى الكتابين) هذين الكتابين
 كتاب نائب قاضي مدينة قزوين هذا
 الذي أعاد بنسبه ولم يثبت عنه

ونسبه ولقبه مذکور فی هذا المحضر
(و اشار الى) وهذا الكتاب الثاني
(و اشار الى الكتاب الاخر) كتاب
نائب قاضي الزی الذي اسمه ونسبه
واسم المذهب عنه ونسبه ولقبه مذکور
فی هذا المحضر (و اشار الى المحضر
هذا) و هذين المتحتمين (و اشار الى
المتحتمين) وهذين الكتابين (و اشار
الى الكتابين) أحدهما نائب
قاضي قزوين هذا الذي اسمه ونسبه
مذکور فی هذا المحضر (و اشار الى
المتهم والمهضر) وهذا الثاني ختم نائب
قاضي مدينة ری هذا الذي اسمه
وسمه مذکور فی هذا المحضر (و اشار
الى المتهم والمهضر) ومضمون هذين
الكتابين (و اشار الى الكتابين) هو
ما ذكر فی هذا المحضر (و اشار الى
المهضر) وكان كل منهما يوم امر بكتابة
هذين الكتابين (و اشار الى الكتابين)
نائباني هاتين الدينيتين فی عمل القضاء
عن المذهب عنه المذکور اسمه ونسبه
فی هذا المحضر (و اشار الى المحضر)
وهذا المذهب عنه أضا كان قاضيا
فی مدينته (ناظرا لاذن والقضاء
والانابة والامضاء) وهذا اليوم كل
منهما نائب فی مدينته أيضا فی عمل
القضاء عن هذا المذهب عنه من اليوم
الذي امر بكتابة هذا الكتاب
(و اشار الى المحضر) فی هذا اليوم
شهدنی علی شهادته بهذا كاه و امرنی
بان أشهد علی شهادته بهذا كاه و أنا
الآن أشهد علی شهادته بهذا كله
من أوله الى آخره وكل من الشاهدين
الاصليين أشهدنی علی شهادته بهذا
كله وهما غائبان لأن عن مدينة
بخاري وناظرهما غيبة سفر وهما عدلان

كواهي مدهم كهان هر دو نامه (و اشار الى الكتابين) بكي ازين دو نامه (و اشار الى احد الكتابين بعينه
نامه نائب قاضي شهر قزوین است اينكه نام ونسب وی زمام ونسب منسوب عنه وی لقب وی اندرين
معهضه مذکور است) و اشار الى (واين نامه دیگر) و اشار الى الكتاب الآخر (نامه نائب قاضي ری است)
نام ونسب وی و نام ونسب منسوب عنه وی و لقب وی و مدرين معهضه مذکور است) و اشار الى المحضر هذا
(واين هر دو مهر) و اشار الى المتحتمين (و هر دو نامه) و اشار الى الكتابين (اين بكي مهر نائب قاضي
قزوين است اينكه نام ونسب وی اندرين معهضه مذکور است) و اشار الى المتهم والمهضر (واين بكي دیگر
مهر نائب قاضي شهرری است اينكه نام ونسب وی اندرين معهضه مذکور است) و اشار الى المتهم والمهضر
(و مضمون اين هر دو نامه) و اشار الى لکتابين (اين است كه اندرين معهضه مذکور شده است) و اشار
الى المحضر (و آنروز كه هر بكي زایشان بنوشتن فرمودند اين هر دو نامه را) و اشار الى الكتابين
نائب بودند اندرين شهر خويش اندر عمل قضاء اين منسوب عنه خود كه نام ونسب وی مدرين معهضه
مذکور است) و اشار الى المحضر (واين منسوب عنه وی نیز قاضي بودند در شهر خويش) ناخذ
الاذن والقضاء والانابة والامضاء (و امر وزير بكي از ایشان هيجين نائب است اندر شهر خويش اندر
عمل قضاء هيجين منسوب عنه خود از ترور كه بنشنت فرمودند اين نامه را) و اشار الى المحضر (و امر وزير
كه كاهي دیگر كواهي خود بديس همه و بفرموده را تا كواهي دیگر كواهي وی برين همه ومن
اكنون كواهي مدهم بر كواهي وی برين همه از اول تا آخر هر دو كواهي اصل را كواهي خود برين
همه كواهي گردیدند و امر وزير و قاضي وی قاضي نائب اندر غيبة سفر و عدل اند) والله تعالى
اعلم بالصواب

« كتاب حکمی علی قضاء الكتاب بشي قد حکم به و معجله » بكتب بعد الدعاء والدعاء محقر فی يوم
كذا جل ذكره اسمي فلانا اسمه و بنيه و بجليه و أحضره و عر بالذکر أنه اسمي فلانا اسمه و بنيه
و بجليه و يذکر دعوی المحاضر و حکم علی هذا المحضر و بنسخ المصل من اوله الى آخره بتأنيده ثم بكتب
ان هذا المدعي حضر فی بعد ذلك و ادعی ان المحكوم علیه فلان غائب عن هذه اللدة مقيم ببلدة كذا و انه
جاحد ملكية المدعي به و بالحكم و سألني مكانته أدام الله الله تعالى عنه بهذا كالأشهاد عليه و يتم الكتاب
« نسخة أخرى لهذا الكتاب » أن بنسخ المصل فی آخر الكتاب فيكتب نسخة أطال الله بقاء
القاضي الامام فلان فی ان كتابي هذا سجد علی عتبة فلان فی ورود استحقاق كذا عليه فلان
و اخواجه من يده و سلمه الى المستحق المذکور فيه و ذكر هذا المحكم علیه انه اشترى ذلك من فلان
المقيم بثلث الناحية و سألني اعلام القاضي فلان أدام الله عنه و الكتاب اليه

« نسخة أخرى » بكتب بعد الدعاء و الصلوة و بكتب كتابي هذا على سجد لوليه فلان
حكمت فيه فلان على فلان بكذا شهادة شهود عدول شهود و اعتدی فی مجلس قضائي على
ما سطق به السجل المملو عليه الكتاب بعد ما نلت فيه قضائي و مضى به حکمی فسئلت
مكانته أدام الله عنه بهذا كالأشهاد عليه فأجبت الى المسئول والله تعالى أعلم بالصواب كذا
فی الذخيرة *

« محضر فی دعوی الشفعة » حضر و أحضر قاضي هذا المحاضر علی هذا المحضر مع نفسه ان هذا المحضر
معه اشترى دارا فی كورة كذا فی عهله كذا فی سكة كذا احد حد و هذه الدار بق دار المدعي هذا
والثاني والثالث والاربع كذا اشترى اياهم و هو حق قوا جميع رافقها الدخلة فيها و جميع رافقها
المخارجة عنها بكذا درهما وزن سبعة و انه قبض هذه الدار و صارت فی يده و ان هذا الذي حضر شفع

هذه الدار والجوار حوازل لا تزقة يد ارمي ملكه بجوار هذا الدار المشتراة أحد حدودها واثاني والثالث والرابع كذا نون هذا الذي حضر علم بشراء هذا الذي أحضره مع الدار المشتراة المحدودة في هذا الحضر وأنه طلب شفعتها كما علم بشراها طلب موافقة من غير علم وطهر بطم في المشتري وهو هذا الذي أحضره مع نفسه فإنه كان أقرب إليه من الدار المشتراة المحدودة في هذا الحضر وطلب منه شفعتها فيها وأشهد على ذلك شهودا وأنه على طلبه اليوم وقد حضر الثمن المذموم كونه وهذا الذي أحضره مع نفسه في علم من كونه هذا الذي حضر شفيع هذه الدار المشتراة ومن طلبه الشفعة حين علم بشراء هذا الذي أحضره معه طلب موافقة من غير علم وتقصير ومن اتساهل المشتري هذا بعد ذلك من غير تأخير وأشهد على طلب الشفعة بحضرته فوجب عليه أخذ هذا الثمن وتسليم الدار المشتراة المحدودة في هذا الحضر إلى هذا الحاضر وطلبه بذلك وسأل مسئلة فمثل في هذا كالحال لا يتأولوا ما إن قرره هذا الذي عليه بشراء الدار المشتراة المحدودة في هذا الحضر الثمن المذكور ويترك كونه هذا الذي شفيعها بالدار التي حدها ويترك كونه الدار التي حدها الذي هذا ملكا للذي هذا وفي هذا الوجه يكتب به جواب الذي عليه أحضره الذي هنا عدمه من الشهود وم فلان وفلان وسأل من القاضي الاستماع إلى شهادتهم فأجابهم القاضي في ذلك فشهد كل واحد منهم بعد الاستماع أعقب دعوى الذي هذا والجواب من الذي عليه بالانكار من نسخة قرئت عليهم ومضمون تلك الشفعة ٣ (كواهي) سدهم كخانة كه فلان موضع است حدساي وي كذا وكذا اجناسه كاهن مدعي ياد كرده است در حوازل بخانه كه خريده شده است ملك ابن مدعي بويش از آنكه ابن مدعي عليه مر ابن خانه را كه موضع حدود وي درين محضر ياد كرده شده است بخريد است وبره ملك وي مانند تاور وزوامر وزاين خانه ملك ابن مدعي است) في بعد ذلك يستقران كان الذي عليه مقررا طلبه الذي الشفعة طلب موافقة وطلب شاهد فلاحا للذي إلى إقامة البينة على ذلك وإن كان منكر لذلك يكتب ٤ (وقد من كواهان نيز كواهي دادند كه ابن مدعي را چون خبر دادند خبردين ابن مدعي عليه مر ابن خانه را كه ابن مدعي دعوى شفعه وي ميكنند همان ساعت شفعه ابن خانه طلب كردني تا خبر ودينك وبنزديك ابن مشتري آيد كه ابن مشتري نيز ميگردد بويش از انخانه كه خريده شده است في تأخير وكواه كرايد مدار و بويش ابن خبرده طلب كردن بخويش شفعه ابن خانه كه حدود وي درين محضر ياد كرده شده است وامر وزير همان طلب است ووي برحق تر است يا بخانه كه خريده وي اندرين محضر ياد كرده شده است از خبرنده) وان سكان الذي عليه انكرتراء هذه الدار المحدودة وأقر بما سوى ذلك من جوار الذي طلب الشفعة بالطلبين يحتاج الذي إلى اثبات الشراء عليه فيكتب في الحضر فسأل القاضي فلانا الذي عليه عا الذي عليه فلان الذي من شراره الدار المحدودة في هذا الحضر وقعه اياه فانكر فلان الذي عليه الشراء والقض على مادعاء الذي فاحضر الذي نفراذ كرائهم شهود وم فلان وفلان إلى آخره فشهد كل واحد منهم بعد الاستماع أعقب دعوى الذي هذا والجواب من الذي عليه هذا بالانكار ٥ (كواهي) ميدهم كه فلان بن فلان الذي عليه) هذا الذي أحضره معه (بخريناز فلان بن فلان خانه را كه موضع حدود وي درين محضر ياد كرده شده است بخريد نيز بها و ابن مدعي عليه مر انخانه را قض كردوا ورمز ورمست وبست و ابن مدعي سزا واور تر است يا بخانه بجهكم شفعه جوارخانه كه ملك ابن مدعيست در عا ميكي انخانه كه خريده شده است جنانكه درين محضر ياد كرده شده است) وان كان الذي عليه من ابتداء أنكر اطين واقر بما سوى ذلك يكتب في الحضر أحضر الذي نفراذ كرائهم شهود فشهد كل واحد منهم ٦ (كواهي) ميدهم كه ابن مدعي

٣ اشهد ان الدار التي بموضع كذا وحدودها كذا وكذا كذا كره هذا الذي بجوار هذه الدار المشتراة كانت ملكا للذي الذي قبله من يشتري هذا الذي عليه هذه الدار المذكورة موضعه واحد وفي هذا الحضر وبقية في ملكه إلى هذا اليوم فهي اليوم ملك هذا الذي ٤ وهذا الشاهدان شهدا بأنه عندما أخبر هذا الذي بشراء هذا الذي عليه لهذه الدار التي طلبها هذا الذي بالشفعة طلب شفعتها فوراً من غير تأخير وجاءت هذه المشتري لأن هذا المشتري كان أقرب إليه من الدار البعيدة من غير تأخير وأشهدنا في مواجهة المشتري على طلبه الشفعة هذه الدار المذكورة حدودها في هذا الحضر وهو اليوم على طابعه وهو حق بهذه الدار المذكورة بيعها في هذا الحضر من المشتري ٥ أشهدان فلان بن فلان الذي عليه (هذا الذي أحضره معه) اشترى من فلان بن فلان الدار التي موضعه واحد وما مذمومة في هذا الحضر بهذا القدر وهذا الذي عليه قبض هذه الدار وهي اليوم في يده وهذا الذي أحق بهذه الدار بسبب شفعة الجوار والدار المملوكة له في جوار هذه الدار البعيدة كما هو مذمور في هذا الحضر ٦ أشهدان هذا الذي حين أخبر بشراء هذا الذي عليه هذه الدار المذكورة في هذا الحضر طلب الشفعة لهذه الدار موافقة من غير امهال ولا تأخير وذهب عندما هذا المشتري الذي عليه من غير تأخير

رايون خبره اذند بخبريدن اين مدعي عليه اين خانه را كه درين محضر ياد كرده شده است شفعه طلب كرد مر اين خانه را طلب موائيه بي هيچ درنگ و تاخير و بنزد يك خريده اين مدعي عليه رفت كه وي نزد يك بروجوبى بي هيچ درنگ و تاخير الى آخره وان كان المدعي يدعي الشفعة بسبب الشركة في المشتري يكتب في المحضر فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي حضره معه ان هذا المحضر معه اشترى من ضعة كذا نصفها وذلك سهم من سهمين مشاعا غير مقسوم وان هذا الذي حضر شفعه شفعة شركة اذ النصف الاخر من هذه النبعة المحدودة وهو سهم واحد من سهمين مشاعا ملكه وحقه

«سجل هذا المحضر» بقول القاضي فلان الى قوله وحكمت على فلان بن فلان المدعي عليه هذا في وجهه بمسئلة المدعي هذا بجميع ما ثبت عندي بشهادة هؤلاء الشهود من شراء المدعي عليه هذه الدار المحصورة ودية فيه بالثمن المذكور فيه ومن كون هذه الدار المحصورة فيه في يد المدعي عليه يوم الخصومة ومن كون المدعي هذا سافعا لهذه الدار المشتراة بالمجوار حوار ملازقة على الفوائد كورفيه ومن طلب المدعي هذا حين اخبر بالشراء المذكور في الدار المحصورة المذكورة الطلين طلب الموائمة وطلب الاشهاد وقضيت لادعي هذا بالشفعة في الدار المحصورة المذكور شرأؤه سافعا بالثمن المذكور فيه وأمرت المدعي هذا بتسليم الثمن المذكور فيه المتقودا المدعي عليه هذا وأمرت المدعي عليه بتسليم الدار المحصورة فيه الى المدعي هذا وكان ذلك كله مني في مجلس قضائي على ملا من الناس في وجهه المتخاصمين هذين الى آخره

«محضر في دعوى المزارعة» يجب ان يعلم بان المحصورة بين المزارع ورب الارض قد تقع قبل الزراعة وتقع بعد الزراعة فان كانت قبل الزراعة فانما توجه المحصورة اذا كان البذر من قبل المزارع فاما اذا كان البذر من قبل رب الارض لا توجه المحصورة لان رب الارض ان يمتنع عن المضي على المزارعة في هذه الصورة ثم ذكر ان البذر من قبل المزارع واراد ان يثبت المزارعة يكتب في المحضر حضر وأحضر فادعى هذا المحضر على هذا المحضر معه ان هذا الذي حضر أخذ من هذا الذي حضره معه جميع الاراضي التي هي له بقريه كذا من رستاق كذا وبين حدودها مزارعة ثلاث سنين أو سنة واحدة على ما يكون لشرط بينهم من لدن ناريج كذا الى كذا على أن يزرعها ببذره وبقره وأعوابه ما يناله من غلة الشتاء والصيف ويحبها ويتعهدا على ان ما يخرج الله تعالى من شئ من ذلك فهو بينهما نصفان وان هذا الذي حضره معه دفع هذه الاراضي له مزارعة صحيحة مستحقة شرائط الصحة ثم ان هذا الذي حضره يمتنع عن تسليم هذه الاراضي اليه ليزرعها فواجب عليه تسليم هذه الاراضي اليه بحق هذه المزارعة وطالبه بالجواب عن ذلك وشئ مسته وشئ فاجاب وان كان للمزارع صلح يكتب ادعى هذا الذي حضر على هذا المحضر معه جميع ما تضمنه صلح أوردته وهذه نسخة «بسم الله الرحمن الرحيم» ويسخ نصك من أوله في آخره ثم يكتب ادعى عليه جميع ما تضمنه صلح من الدفع والاخذ مزرعة بالتصديق المذكور في نصي على ما تضمنه صلح وله في آخره بتأخير كذا وان اوجب على هذا المحضر معه مدعيه لاراضي حتى غدت المزارعة وط له بذلك وسأل مسئلة وب كانت مزرعة بعد الزراعة فان كنت مدعيه فاعلم في لارضي يكتب المحضر على المثال الاول الى قوله مزارعة صحيحة مستحقة شرائط الصحة ثم يكتب ادعى عليه مزارعة مثلا ببذره وبقره وأعوابه وان مدعيه فاعلم في مزارعة وقصيل على نحو ما يكون وان جميع ذلك بينهما بالشرط المذكور في مدعيه مدعيه مع نفسه يمتنع عن العمل فيها والمحظ به برحق فوجب

عليه فصر من الموضع الذي هو الموضع الذي كان الزرع قد أدركه الزرع فبقية حوصته لنفسه بعد المحصول
وطالب المصنف في الموضع الذي كان الزرع قد أدركه واستصفاً للمنازعة تكون في الخارج فيكتب
في المحضر في قوله كذا الآن هنا لا يكتب وهي قائمة ثابتة فيها ولكن يكتب وأنزرها حاطة
ببذرة وهو قد أدرك الخارج واستصفاً لأنه مشترك بينهما بالشرط المذكور فنه نصفان
وان هذا الذي أحضره عنه عن أخذ حصته من ذلك وهي كذا وطالبه بالمخزأب عنه وسأل مسئلة
فصل

« (مصل هذه الدعوى) » ان كانت المنازعة قبل الزراعة يعزى القاضى فلان الى موضع المحكم على
نحو ما سبق ويقول في موضع المحكم وثبت عندي بشهادة هؤلاء الشهود المعدلين جميع ما شهدوا به
من اخذ هذا الذى حضر الاراضى المهدودة المذكورة من هذا الذى أحضره مزارعة محبصة ومن
دفع هذا الذى أحضره هذه الاراضى الى هذا الذى حضر مزارعة محبصة بالشرائط المذكورة وبالانصيب
المذكورة فحكمت بحريان هذه المزارعة المذكورة فيه بين هذين المتخاصمين في وجهه ما مسئلة
المدعى هذا حكماً أبرمته وأمرت المدعى عليه بتسليم هذه الاراضى الى المدعى هذا ويتم السبيل وان كانت
المنازعة بعد ما استصفاً الزرع يكتب في موضع المحكم وحكمت على فلان بن فلان المدعى عليه
في وجهه بمسئلة المدعى هذا بجميع ما ثبت عندي بشهادة هؤلاء الشهود المعدلين من كذا وكذا
الى آخره وأمرت المدعى عليه بدفع نصيب المدعى هذا وذلك نصف ما خرج من الاراضى المذكورة
بحكم المزارعة المذكورة نفسه والشرائط المذكورة فيه ويتم السبيل وان كان رب الارض هو الذى
يدعى المزارعة قبل الزراعة والبذر من قبل رب الارض واحتجاج الى اثبات عقد المزارعة يكتب في
المحضر وان هذا الذى أحضره معه متع عن العمل في الضبعة المذكورة التي ورد عليها عقد المزارعة وان
كان يدعى عقد المزارعة بعدما استصفاً الزرع وتخرجت الغلة فالدعوى تقع في الخارج فيكتب في المحضر
وان هذا الذى أحضره معه متع عن تسليم حصة هذا الذى حضر اليه *

« (محضر في ثبات الاجارة) » رجل آجر أرضه من انسان مدة معلومة باجر معلوم ليزرع فيها ما يدا له
من المحللة أو الشعير وغير ذلك وسلم الارض الى المستأجر ثم ان المؤاجر أحدث يده على الارض قبل
مضى المدة واحتاج المستأجر الى اثبات عقد الاجارة فان كان لعقد الاجارة صل كسبه المستأجر لنفسه
وقت عقد الاستئجار ليكون حجة له واشهد على ذلك يكتب في المحضر حضوراً وأحضر فادعى هذا المحضر
على هذا المحضر مع جميع ما نفعه صل اجارة هذه نفسه ويحول صل الاجارة الى المحضر من أوله
الى آخره ثم يكتب بعد الفراغ من قبول صل الاجارة ادعى هذا الذى حضر على هذا الذى أحضره
مع جميع ما نفعه صل الاجارة المحول نفسه الى هذا المحضر من اجارة هذه الاراضى المبن موضها
وحدها في هذا الصل المحول الى هذا المحضر واستجارها المدعى بالاجرة المذكورة فيه
وتسليم هذه الاراضى المقود عليها وتسليمها كما نطق بذلك كله هذا الصل المحول نفسه الى هذا المحضر
من أوله الى آخره بالتاريخ المؤرخ به فيه ثم ان هذا الاجر الذى أحضره معه أحدث يده على هذه
الاراضى المهدودة فيه قبل مضى مدة الاجارة هذه من غير قسح جرى بينهما فبرحق فواجب عليه قسح
يدها وتسليمها الى هذا المستأجر لتتفع بهما من حيث الزراعة تمام المدة المضروبة فيه وطالبه بذلك
وسأل مسئلة ففصل فاجاب *

« (مصل هذه الدعوى) » صدره على الرسم الذى تقدم ذكره الى قوله وثبت عندي استئجار فلان هذا
الذى حضر الاراضى المبن حدودها في هذا الصل المحول على المدة المذكورة فيه بالبدل المذكور

في الصك المحول فيه من هذا الذي أحضره وأثبت هذا الذي أحضره معه يده على هذه الاراضي المبيعة
 حدودها قبل مضي مدة الاجارة من غير فسخ جرى من احد هذين المتخاصمين بغير حتى فحكمت بثبوت
 جميع ذلك من استحقاق فلان هذا الذي حضر الى آخره يكتب القاضي فحكمت بجميع ما كتبت
 عند قوله ثبت عندي وان لم يكن بعدد الاجارة صك يكتب في المحضر ادى هذا الذي حضر على هذا
 الذي أحضره معه ان هذا الذي أحضره معه آخر من هذا الذي حضر جميع الاراضي التي هي ملك هذا
 الذي أحضره معه بقرينة كذا من رستاق كذا وبين حدودها سنة أو سنتين أو ثلاث سنين من لدن
 تاريخ كذا الى كذا بكذا وكذا الزرع فيما بآله من غلة الشتاء والصيف اجارة محصية وان هذا
 الذي حضر استأجر هذه الاراضي المحدودة المذكورة بهذا البدل المذكور بالشرط المذكور فاجارة
 محصية الى آخر ما ذكرنا وفي الاجارة الطويلة المرسومة بخضاري اذا وقع التسليم والتسلم ثم أحدث الاتجار
 يده على المستأجر قبل مضي المدة من غير فسخ جرى بينهما واحتاج المستأجر الى اثبات الاجارة يكتب
 المحضر على نحو ما ذكرنا واذا فسخت الاجارة الطويلة بفسخ المستأجر في ايام الاجارة بمحض من المؤاجر
 وطلب المستأجر الا تجرد بقرينة مال الاجارة والاتجار بغيره لا اجارة ويحتاج المستأجر الى اثباتها كيف
 يكتب في المحضر فان كان للمستأجر صك الاجارة يحول الصك الى المحضر على ما ذكرنا ثم بعد الفراغ من
 تحويل الصك يكتب ادى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه جميع ما تضمنه هذا الصك من
 الاجارة والاستحقاق بالشرائط المذكورة فيه وتجهيل الاجرة وتجهيلها وتسليم المعقود عليه وتسليمه
 وضمان المردك كما ينطبق به صك الاجارة المحول نصته الى هذا المحضر من اوله الى آخره وان هذا
 المستأجر فسخ هذا العقد المذكور في الصك المحول نصته الى هذا المحضر في ايام الاختيار بمحض من هذا
 الاجر الذي أحضره مع نفسه ففسخا جميعا وقد ذهب من هذه الاجرة المذكورة فيه كذا بمضي
 ما مضى من مدة هذه الاجارة الى وقت فسخ المستأجر هذه الاجارة فواجب على هذا الاجر ايفاء
 بقية مال الاجارة الموضوعة لي هذا الذي حضر ويتم المحضر *

*(مجلس هذا المحضر) * الصدور على الرسم الى قوله وثبت عندي وعند ذلك يكتب وثبت عندي استحقاق
 فلان جميع هذه الاراضي المحدودة في الصك المحول نصته هذه المدة المذكورة بالبدل المذكور
 بالشرائط المذكورة في هذا الصك وتجهيل الاجرة وتجهيلها وتسليم المعقود عليه وتسليمه وان المستأجر هذا
 الذي حضر فسخ هذا العقد في ايام الفسخ بمحض من هذا الاجر هذا الذي أحضره معه ووجب على الاجر
 هذا ايفاء بقية مال الاجارة وذلك كذا الى هذا المستأجر ثم يقول وحكمت بجميع ما ثبت عندي
 عند قوله ثبت عندي وان كانت الاجارة قد انقضت بموت الاجر يكتب المحضر على ورثة الاجر وعلى
 المثال الذي يكتب على الاجر لو كان حيا ويرثه فيه وان هذه الاجارة قد انقضت بموت فلان الاجر
 هذا ورثه بمضي المدة الماضية الى وقت موت الاجر هذا من هذه الاجرة المذكورة في هذا المحضر
 كذا وبقي كذا وصار بقية مال الاجارة ديناً في تركته هذا الاجر المتوفى ويتم المحضر على نحو
 ما تقدم

*(مجلس هذا المحضر على نحو ما قلنا) * الا انه يريد ذكر وفاة الاجر وهذا وانقصا من الاجارة بوفاته
 ووجوب رد الباقي من الاجارة المعلقة على المستأجر وذلك كذا على وارث الاجر هذا الذي حضر وان كان
 المستأجر قد مات والا تجرئ الا انه منكر واحتاج ورثة المستأجر الى اثبات الاجارة وفسخها يكتب
 المحضر على المثال الذي ذكرنا بغيره انه يريد يقول وانقضت هذه الاجارة بموت المستأجر فلان وخلق
 من الورثة ابناء له هذا الذي حضر وقد ذهب من هذه الاجرة المذكورة فيه بمضي ما مضى من المدة من

وقت عقد الاجارة الى وقت موت المستأجر كذا وبقي كذا وصار بقية مالى الاجارة المفروضة مرانا من المستأجر المتوفى هذا الوارثه هذا الذى حضر وهذا الذى جرى علم من ذلك فواجب عليه اداء بقية مالى الاجارة المفروضة اليه ويتم المحضر

* (محضر فى اثبات الرجوع فى الهبة) * يكتب فى المحضر حضوراً محضراً فادعى هذا المحاضر على هذا المحضر معه ان هذا المحاضر هو هذا المحضر كذا هبة صححة وان هذا المحضر معه قبض منه ذلك فى مجلس العقد قبضاً صحيحاً وان الموهوب هذا قائم فى يد الذى أحضره هذا المزدنى بيده ولم يتغير عن حاله وان هذا الذى أحضره لم يعوض هذا الذى حضر عن هبته هذه شيئاً فرجع هذا الذى حضر فى تلك الهبة وطالب الذى أحضره بتسليمها اليه بحق الرجوع وسأل مسئلة *

* (مجلس هذا المحضر) * يكتب فى موضع الثبوت وثبت عندى جسد ماشه به هؤلاء الشهود من هبة فلان هذا الذى حضر كذا من فلان هذا الذى أحضره معه هبة صححة وقبض ذلك منه فى مجلس العقد قبضاً صحيحاً ومن رجوع هذا الذى حضر فى هبته على ماشه به الشهود فصكمت بهجة رجوعه فى هبة هذه وفجئت الهبة وأعدت الموهوب هذا الى قديم ذلك الواجب هذا وأمرت الموهوب له هذا برد الموهوب هذا على واجبه هذا ويتم السجل *

* (محضر فى اثبات منع الرجوع فى الهبة) * ادعى هذا المحاضر فى دفع دعوى هذا المحضر معه وذلك لان هذا المحضر معه ادعى على هذا المحاضر ألا أنى وهبت منك كذا الى آخره فرجعت فيها فادعى هذا المحاضر فى دفع دعواه هذه ان الموهوب هذا قد زاد فى يده زيادة متصلة وان رجوعه ممنوع ويتم المحضر

* (محضر فى اثبات الرهن) * ادعى هذا الذى حضر على هذا الذى أحضره معه أن هذا الذى حضره رهن من هذا الذى أحضره معه كذا أو ما بين صفته بكذا ادساراً رهننا صحيحاً وأن هذا الذى أحضره معه ارتهن هذا الثوب المذكور منه بهذه الدنانير المذكورة ارتهننا صحيحاً وقبضته منه بتسليمه اليه قبضاً صحيحاً وايوم هذا الثوب المذكور رهن فى يد هذا الذى أحضره معه وان هذا المحاضر قد أحضر هذا لما ل فواجب على هذا الذى أحضره قبض هذا المالى وتسليم هذا الرهن اليه وطالب بذلك وسأل مسئلة عن ذلك *

* (محضر فى اثبات الاستمناع) * صورة الاستمناع أن يدفع الرجل الى رجل حديداً ونحاساً ليصوغ له اداة أو فؤودك فان وافق شرطه فليس للصانع أن يمنع من الدفع ولا للمستمنع أن يمنع عن التسليم وان خالفه كان للمستمنع الخيار ان شاء فمعه حديد امثل حديده وأداة الصانع ولا اجر له وان شاء أخذ الأداة وأعطى الصانع أجر مثل عمله لا يحيا وزبه المسمى فان وافق شرطه وامتنع عن التسليم يكتب فى المحضر ادعى هذا المحاضر على هذا المحضر معه أنه دفع اليه من النحاس كذا مائة وأمره أن يصوغ له منه اداة كذا فصنع كذا بأجر كذا ودفع اليه الاجروا به قد صاغ هذا الأداة على موافقة شرطه واجبه يمنع عن تسليم الأداة اليه فواجب عليه تسليم الأداة اليه وطالب بذلك وسأل مسئلة عن ذلك فمثل فاجاب بالناسيه فان كان الصانع خالف الشرط فأراد المستمنع أن يقبضه حديداً امثل حديده يكتب ادعى هذا المحاضر على هذا المحضر معه أنه دفع اليه كذا مائة من النحاس صنفه كذا ليصوغ له اداة فصنع كذا بأجر كذا ودفع اليه الاجر فصاغه بخلاف ما شرط له فلم يرض به فواجب عليه رد مثل هذا النحاس والاجر المذكور المدين قدره ما وصفت مما فيه وطالب بذلك وسأل مسئلة عن ذلك فمثل كذا فى المحيط *

(كتاب حكيم في دعوى العقار) * اذا وقت المدعى في العقار وطلب المدعى من القاضي أن يكتب بذلك كتاباً فذهاهي وجهين (الأول) أن يكون العقار في بلد المدعى ويكون المدعى عليه في بلد آخر وفي هذا الوجه القاضي يكتب له وإذا وصل الكتاب إلى المكتوب إليه كان المكتوب إليه بالخيار أن شاء بعث المدعى عليه أو وكيله مع المدعى إلى القاضي الكاتب حتى يقضى له عليه ويسلم العقار إليه وإن شاء حكم به لوجوده وسجل له وكتب له قضية ليكون في يده وأشهد على ذلك ولكن لا يسلم العقار إليه لأن العقار ليس في ولايته فلا قدر على التسليم إلا أن يجز عن التسليم يمنع التسليم أما لا يمنع المحكم فلهذا قال يحكم بالعقار للمدعى لكن لا يسلمه إليه ثم إذا أورد المدعى قضية القاضي المكتوب إليه إلى القاضي الكاتب وأقام بيته على قضائه فالقاضي الكاتب لا يقبل منه البيته لأنه يحتاج إلى تنفيذ ذلك القضاء وتنفيذ القضاء بمنزلة الفضله فلا يجوز على الكاتب وكذلك لا يسلم الدار إليه لأن تسليم الدار قضائه فلا يجوز على الكاتب ولكن ينبغي للقاضي المكتوب إليه أولاً أنه إذا قضى للمدعى وسجل القاضي له بأمر المدعى عليه أن يبعث مع المدعى أميناً له ليسلم الدار إلى المدعى فان أبي ذلك كتب المكتوب إليه إلى الكاتب كتاباً ويحكم له فيه كما به الذي وصل إليه ويضربه بجميع ما جرى بين المدعى وبين المدعى عليه بحضور المدعى ويحكمه على المدعى عليه بالعقار للمدعى وأمره المدعى عليه أن يبعث مع المدعى أميناً لا يسلم العقار إلى المدعى وامتناعه عن ذلك ثم يكتب وذلك قبل أن يبعث المدعى الكتاب إليه وأعلامك بحكمي له على فلان بذلك ليسم إليه هذا العقار فاعمل في ذلك برحمتك الله وإياها بحق الله عليك وسلم العقار المدعى في الكتاب إلى المدعى فلان بن فلان موصل كتابي هذا إليك فإذا وصل هذا الكتاب إلى القاضي الكاتب يسلم العقار إلى المدعى ويخرجه عن يده المدعى عليه (الوجه الثاني) أن يكون العقار في غير بلد المدعى وأنه على وجهين أيضاً أحدهما أن يكون في البلد الذي فيه المدعى عليه وفي هذا الوجه أيضاً القاضي يكتب له فإذا وصل الكتاب إلى المكتوب إليه يحكم به للمدعى وأمر المحكوم عليه بتسليم العقار إلى المدعى وإن امتنع المدعى عليه من التسليم فالقاضي يسلم بنفسه ويخرج منه التسليم لأن العقار في ولايته وإن كان العقار في بلد آخر غير البلد الذي فيه المدعى عليه يكتب له أيضاً إلى قاضي البلد الذي فيه المدعى عليه والقاضي المكتوب إليه بالخيار أن شاء بعث المدعى عليه أو وكيله مع المدعى إلى قاضي البلد الذي فيه العقار ويكتب إليه كتاباً حتى يقضى بالعقار للمدعى بحضور المدعى عليه وإن شاء حكم به للمدعى وسجل له ولكن لا يسلم العقار إليه على نحو ما بينا لأن العقار ليس في ولايته *

(كتاب حكيم في العبد السابق على قول من يرى ذلك) صورة ذلك إذا كان الرجل البصري عبداً أتى إلى سمرقند فأنه رجل سمرقندي فأنه عربي المولى وليس للرجل شهود سمرقند إنما شهوده بخصاري فطلب المولى من قاضي بخاري أن يكتب قاضي بخاري بما شهد شهوده عنده فالقاضي يحيمه إلى ذلك ويكتب له كتاباً إلى قاضي سمرقند على نحو ما بينا في الدون غير أنه يكتب شهده عندي فلان وفلان أن العبد السندي الذي يقال له فلان حليته كذا وأقامته كذا أمك فلان المدعى هذا وقد أتى إلى سمرقند واليوم في يد فلان سمرقندي بخير حق ويشهد على كتابه شاهدان شخصان إلى سمرقند ويصلهما جميعاً في الكتاب حتى يشهدا عند قاضي سمرقند بالكتاب وبما فيه فإذا انتهى هذا الكتاب إلى سمرقند يحضر العبد مع الذي في يده حتى يشهدا عند قاضي سمرقند بالكتاب وبما فيه حتى يقبل شهادتهما بالاجماع فإذا قبل القاضي شهادتهما وثبتت عند التماعنه فتح الكتاب فان وجد حلية العبد المذكور فيه بخالفاً شهده الشهود عند

القاضي الكاتب وقد كان كتاب اذ ظهر ان هذا العبد غير المتهود به في الكتاب وان كان موافقا قبل
الكتاب وقد وقع العبد على المذمى من غير ان يقضى له بالعبد لان الشهود لم يشهدوا بحضرة العبد
ويأخذ كقبلا من المذمى بنفس العبد ويصنع في عنق العبد خاتمان رصاص حتى لا يتعرض له أحد
في الطريق منه سرقه ويكتب كتابا الى قاضي بخاري بذلك ويشهد شاهدين على كتابه وشخه وعلى ما في
الكتاب فاذا وصل الكتاب الى قاضي بخاري وشهد الشهود ان هذا الكتاب كتاب قاضي
سمرقند وطاقه امر المذمى ان يحضر شهوده الذين شهدوا عنده اول مرة فيشهدون بحضرة العبد انه ملك
هذا المذمى فاذا شهدوا بذلك ماذا يصنع قاضي بخاري اختلفت الروايات عن أبي يوسف رحمه الله تعالى
ذكر في بعض الروايات ان قاضي بخاري لا يقضى للمذمى بالعبد لان الخصم غائب ولكن يكتب كتابا
آخرا الى قاضي سمرقند ويكتب فيه ما جرى عنده ويشهد شاهدين على كتابه وشخه وما فيه ويبحث بالعبد
معه الى سمرقند حتى يقضى له قاضي سمرقند بالعبد بحضرة المذمى عليه فاذا وصل الكتاب الى قاضي
سمرقند وشهد الشاهدان عنده بالكتاب والختم وبما في الكتاب ونظرت عدالة الشاهد من قاضي
المذمى بالعبد بحضرة المذمى عليه وأبرأ كميل المذمى وقال في رواية أخرى ان قاضي بخاري يقضى
بالعبد للمذمى ويكتب الى قاضي سمرقند حتى يبرأ كميل المذمى وعلى الرواية التي جوز أبو يوسف رحمه
الله تعالى كتاب القاضي في الاما فصورته ما ذكرنا في العبد غير ان المذمى اذا لم يكن ثقة ما أمونا
فالقاضي المكتوب اليه لا يدفعها اليه ولكن يأمر المذمى حتى يجي به رجل ثقة ما دون في دينه وعقله
يبعث بهامعه لار الاحتياط في باب الخروج واجب

(رسم القضاة والمحكمات في تقليد الاوقاف) يكتب بية ولي القاضي فلان قاضي كورة كذا ونواحيها
نا هذا القضاة بها بين اهلها من قبل فلان وقع اختيارهم جماعة من اهل جماعة مسجدة فلان في سكة فلان
في محلة فلان في كورة بخاري وهم فلان وفلان وقع اختيارهم جماعة لاقام في تسوية امور الاوقاف
المسبوبة الى هذا المصعد على فلان بن فلان الفلاني وان يكون هو المتولى لما عرفوا من صلاحه وأمانته
وكفايته وهدايته في التصرفات فامضيت اختيارهم ونصبت مختارهم هذا قايما فيها يقوم بمحفظتها وحمايتها
وصيانتها من الاضاعة وصرف ارتفاعاتها الى وجوه صارفها وراعاة شرط الواقف فيها وأوصيته
في ذلك بقرينة الله وأداء الامانة وتجنب عن المكر والغدر والخيانة في اسرار العلانية وأطلقت له
(الده يازده) مما يحصل في يده من ارتفاعاتها ليكور له معونة في هذا الامر قلده في ذلك كله قلده مني
بشرط الوقاية وأمرت بكتابة هذا الذكركية له في ذلك وأشهدت عليه من حضر من اهل العلم والعدالة
ثم وقع القضاة على الصدر شوقيه المعروف ويكتب في آخره يقول فلان بن فلان جرى ذلك كله مني
وعندي وكنت التوقيع على الصدر وهذه الاسطر في الاخر بخط يدي

(كتاب يكتب القاضي الى بعض المحكمات في النواحي لاختيار اراقيم للاوقاف) ايده تعالى
فلانا قد رفع الى ان الاوقاف المسبوبة الى مـ مجرد في حكم حالية عن قديم مدها ويجمع غلاتها
ويصرفها الى مصارفها ويصونها في الاضاعة فكانت في ذلك ليجريها عفا وأمانة وهداية
وكفاية في الامور وصـ رخ وديانة ويكتب الجواب عن ظهر كتابي هذا مـ روحا لنف عليه وأقدم من
اختاره للقوامه بعون الله تعالى

(جواب المكتوب الـ) قد وصل ان كتاب شيخ القاضي الامام بدم الله تعالى ايامه وقرأته
وفهمته مضبوته وام ثلث ما ربي به من اختيار اراقيم لارواقف المسبوبة الى مسـ قد يتنا فوقع
اختياري واختيار المشايخ من قريتي للتي مـ في تسوية امور الاوقاف المسبوبة الى مسـ قد يتنا على

فلان بن فلان لما عرفنا من صلاحه وصيانيته وعفافه وكفايته في الامور وكونه مقيما في هذه القرية فليفضل بتقليده والا خلاقي له (الده يارده) مما يحصل من ارتفاعات هذه الاوقاف ليكون له معونة على القيام في ذلك وهو متكور مثاب من الله تعالى

(تقليد الوصاية) * يقول القاضي فلان قدر فرغ الى ان فلانا توفي وترك ابنا صغيرا ولم يجعل احدا وصيا في تسوية امور هذا الصغير ولا بذلك الصغير من وصي يقوم في تسوية اموره وله عم فلان وانه من اهل الصلاح والامانة والديانة والكفاية والهداية في الامور فتخصصت عن حال عم هذا الصغير هذا المذكور فاعبرني جماعة وعم فلان وفلان انه معروف بالصلاح والديانة والامانة مشهورا بالكفاية والهداية فليعمله قيا في اسباب هذا الصغير المذكور فيه ليقوم بحفظ اسبابه وسائر امواله وتساعدتها وصيانتها عن الاضاعة واستغلال ما هو من نتائج الاستغلال من اسبابه وقبض ارتفاعات اسبابه وحفظها وصرفها الى وجود مصارفها الى ما لا بد له من الطعام والمساكن والمشرب من غير تقصير ولا اسراف واوصيته في ذلك بتقوى الله تعالى واداء الامانة في السر والعلانية والتجنب من الغدور والخيانة وأطلقت له (الده يارده) مما يحصل في يده من ارتفاعات اسبابه ليكون له معونة في هذا الامر وتبتم عن بيع شيء من ممتلكاته من غير استطلاع ذي رأى فليدنه في ذلك كله بشرط الوفاة وأمرت بكتابة هذا الذي كررته في ذلك واشهدت عليه من ضمن الثقة وكان ذلك في تاريخ كذا *

(كتاب في بعض المحكام بالناحية لقسمه التركية واختيار القيم للوارث الصغير) * كتابي اطال الله تعالى بقضاء الشيخ الفقيه المحاكم فلان الى آخره قدر فرغ الى ان فلانا من قرية كذا توفي غة وخلف من الورثة ابنا صغيرا اسمه فلان وابنة كبيرة اسمها فلانة وترك اموالا كثيرة وهذه الابنة استولت على جميع اموال هذا المتوفى وتلفه ولا بد من افراز حصة الصغير وانترهاها من يد هذه الكبيرة وكانت في ذلك ليسخ جميع التركية من المهدودات والمقولات والمحبات والوصايا وخصص في ذلك عن له خبر بذلك ويقسم جميع التركية بين هذا الصغير وهذه الكبيرة على سهامها وما وراعي في هذه القسمة العدل والانصاف ويختار قريضا صلاح وعفاف وصيانة وديانة وكفاية وهداية ويبعث نسخة التركية مع اختيار القوامه لا يقلده القوامه في حق الصغير وامضى القسمة واسلم حصة الصغير اليه وهو موفق في اتمام ذلك ان شاء الله تعالى كذا في الذخيرة *

(كتاب في نصب المحاكم في القرى) * يقول القاضي فلان لما ظهر عندي صلاح فلان وصيانيته وسداده وديانته وهدايته وكفايته في الامور كلها مع ما جعله الله تعالى من حقائق الاحكام وعلمه دقاتي الحلال والحرام نصبت في ناحية كذا متوسلا الفصل المخصوصات بين المخصوص بتراضهم على سبيل المناحة بعد ان يتأمل في تلك المحادثة كما ملاحظا فيا ولا يصح شرفا لشرفه ولا ينظم ضعيفا لضيقه ولم امر له ان يسمع بيته في حادثه من المحدثات وان يقضى لاحد على احد في صورة من الصور واذ تعذر عليه فصل المخصوصات بالتراضي بيعت المخصوص الى مجلس المحكم وأمرته بان يكاح الا باي الخليلات عن النكاح والعدة من اكفأهن برضاهن ان لم يكن لمن ولي غيرها مشاغلن على سبيل الاحتياط وأمرته باختياره القوام في الاوقاف واما اموال التام من المصالح والالتزامات باتفاق من هو في سبيل منها واختيارهم وأمرته بطاعة الله تعالى وتوقاه في جميع احواله سرا وعلاية وان يأتي بأمره وينتهي عن زواجه فهذا هدى اليه ومن قرأ هذا الكتاب أو قرئ عليه فليعرف حقه وحرمة ولا يخوض احد فيما قوض اليه ولا يصرف نفسه عن الملامة والله الموفق للصواب *

(كتاب في الترويح) * يكتب بعد الدعاء بحسب الشيخ الفقيه أيده الله تعالى بالتحرف عن حالة

المسماة فلانة بنت فلان فقد تسلط بها فلان فان وجدتها حرة بالغة عاقلة خالية عن النكاح والعدة وكان هذا الخلف كقولها وان لم يكن لها ولي حاضر ولا غائب ينتظر حضوره فزوجها منه بربهاها بحضور من اليهود على صدق كذا وان كانت صغيرة قد بلغت مبلغا يصلح للرجال ان لم يكن لها ولي حاضر ولا غائب ينتظر حضوره يكتب الكتاب على المثال الذي ذكرنا ويكتب فان وجدتها قد بلغت مبلغا تفرق الى بيت الزوج ولم يكن لها ولي حاضر ولا غائب ينتظر بلوغه ورايات المصلحة في تزويجها من هذا الخاطب فزوجها منه على مهر معلوم بمهر مثلها واقبض ما هو رسوم تجهيله من المسمى ثم اسلمها الى الزوج واكتب الوثيقة على الزوج ببقية المسمى واشهد عليها *

(كتاب القاضى الى بعض المحكمات بالناحية للتوسط بين الخصمين) «رفع الى فلان بن فلان بن فلان ان له نسوة على فلان بن فلان وبين الخصومة وأنه لا يسمع ولا يوفيه حقه ولا يحضر معه مجلس الحكم ويلجأ الى أهل السلطان فكاتبته في ذلك ليجمع بينهما ويسمع دعوى المدعى وجواب المدعى عليه ثم يتوسط بينهما بما يراضيهما ويفصلها فان صلح الامر والا فابعث بهما الى مجلس الحكم قبل الفصل بينهما بالحكم ان شاء الله تعالى *

(كتاب القاضى الى المحاكم بالناحية ليقف الضيقة) «ومروءة ذلك رجل ادعى ضيقة في يد رجل واقام بينة على صحة الدعوى والقاضى في مسألة الشهود بعد فالتمس المدعى من القاضى أن يكتب له حاكم القرية التي الضياع المدعى بها فمباح حتى تكون تلك الضياع موقوفة عن التعرف فيهما من الزيادة والتقصان فالقاضى يكتب * (ومروءة) * يكتب المصدر على الرسم ويكتب بعده قد ادعى فلان بن فلان على فلان بن فلان ملكة الضيقة التي هي كرم محوط مسني بقصره وكذا ديرة ارض التي موضعها في ارض قرية كذا حدودها كذا وانها ملكة وفي يده هذا المدعى عليه بغرق واقام البينة على ذلك ولم يظهر لي احوال الشهود فالتمس هذا المدعى متى كتب هذا الكتاب اليه ليحصل هذه الضيقة المتنازع فيها موقوفة في يده هذا المدعى عليه فلا يقيم من غلاتها ولا يزيد فيها شيئا بل تكون في يده موقوفة الى أن يظهر احوال الشهود فان انقضى ذلك والا اعطني بالجواب في ذلك بعون الله تعالى

(ذكرة الاذن في الاستدانة على الغائب) «يكتب يقول القاضى الامام فلان رفعت المسماة فلانة بنت فلان بن فلان الفلاني ان يعلها فلان بن فلان غائب عنها من كورة بضاري ونواحيها وتركها ضائعة من غير نفقة ولا كسوة وانها مضطرة في ذلك وأن النكاح يات بها قائم في الحال واحضرت معها من جيرانها فلانا وفلانا ذكرا اسماهما وأتسا بهما فأخبرني هذان أن الحال كما رفعت الي من أوله الى آخره واقعت مني تعيين نفقتها وبديل كسوتها والاذن لها في استدانتها على هذا الغائب فأجبتها الى ذلك وأذنت لها بالاستدانة عليه كل شهر من هذا التاريخ كذا بدورها ما طعموها وما أدومها وكذا كذا درهما كل ستة أشهر للبوسها الى أن يحضرها غائب فيقضى ما استدانت عليه وانها رضيت بذلك وأمرت بكتب هذا الذكوة في ذلك واشهدت على ذلك من حضرني من الثقة *

(ذكرة فرض نفقة المرأة) «امرأة تطلب من زوجها أنه لا ينفق عليها والتمست من القاضى تقدير نفقتها يكتب يقول القاضى فلان رفعت فلانة بنت فلان الفلاني ان زوجها لا ينفق عليها والتمست مني تقدير نفقتها فأجبتها الى ذلك وفرضت لها على زوجها فلان ليطعموها وامادومها لكل شهر من هذا التاريخ كذا كذا درهما وبديل كسوتها كل ستة أشهر كذا درهما وأزمتها ادارار

فإن عليا لتتولى الإلتحاق على قسبة أو قدر شئت بذلك وأمرت بكتب هذا الذكر أو بكتب فرض
التأخير فلا ين على فلا بد من إعلان تفتقر وجهه فلا بد من إعلان لطمعها وأدامها لكل شهر من هذا
التأخير كذا درهما إلى آخره ويكتب القاضي توقيع على صدر المذكرة ويكتب في آخره يقول فلان
كتب هذا الذكر في يومي وجرى الفرض والتقدير في كذا كسبته كذا في المحط *

(كتاب المستورة إلى المذكر في التعرف عن أحوال الشهود) ويكتب القاضي بعد التسمية
في قطعة بيضاء أيده الله أبقية في الوقوف على أحوال نفعه وأعدى يوم كذا الإعلان بن فلان على
فلان بن فلان يدعو كذا ويصف الدعوى ثم يقول أثبت لك أساميهم أنتم مستورون في التعرف عن أحوالهم
ولتعاين ما مع عندي من أحوالهم من العدالة لا تقبل عليه ويكون العمل فيه بحسبه إن شاء الله تعالى
ثم يكتب أسماء الشهود فلان بن فلان - لميته كذا يحلته كذا ومضرة كذا ومضاده مفيد كذا *

(جواب المذكر) أن يرتبهم ثلاث مراتب أعلاها حائز الشهادة وأعدل قال خمس الاتفا المرحى
وجه الله تعالى لا يكتفي بمجرد قوله عدل ما لم يقل عدل مقبول الشهادة يجوز أن يكون عدلا ولا يكون
مقبول الشهادة لأن العدالة هي الاتزان جازع تصاعلي ما يعتقده الإنسان محظور دينه وجاز أن يكون
الخصم بهذه المثابة ولا تقبل شهادته بأن يكون محدودا في قذف بعد التوبة والمزنية الثانية
مستور والمستور هو الغاسق والثقة من لا تقبل شهادته لالفسقة ولكن لفغلة أو نحوها وبعض القضاة
يقعون كل تقديس مقام عدل كذا ذكره الشيخ المحاكم السمرقندى والمستور في عرف مشايخنا من
لم يعرف حاله بالديانة ولا بالدعارة كذا في الظهيرية *

(محاضر ومضلات ردت محل فيها) ورد محضره دعوى رجل زعم أنه وصى صغير من جهة
أبيه ديناً لذلك الصغير على رجل قرطه محضر به أنه لم يذكر في المحضران الدين له - هذا الصغير بأي سبب
ولا بد من بيان ذلك لأن الدين إذا كان موروثا وليت وارث - سوى هذا الصغير فأنما يصير الدين
للصغير بالقبض وقسمة الدين بأصله والشهود في شهادتهم لم يذموا على موت الأب ولا على الإيصاء إلى
المدعى ولا يذم ذلك *

(ورد محضر في دعوى العقار للصغير بالأذن المحكمي) صورته حضر وأحضر فأدعى هذا المحاضر
على هذا المحضر معه بالأذن المحكمي أن الدار التي في يده هذا الذي أحضره معه - حردوها كذا ملك فلان
الصغير بسبب أنها كانت ملك والده هذا الصغير فلان المسمى في المحضر اشترا ما لابنه الصغير المسمى
في هذا المحضر بمال الصغير من نفسه بولاية الأبوين - نحن معلوم هو مثل قيمة الدار أو اليوم هذه الدار
للحدودة ملك هذا الصغير بهذا السبب المذكور فيه وفي يد هذا المحضر بغرض فواجب عليه تسليمها
إلى هذا المحاضر لقبضها لهذا الصغير المسمى في هذا المحضر قرطه المحضر به أنه لم يكن فيه أن الأذن
المحكمي لهذا المدعى من جهة هذا القاضي أو من جهة قاض آخر وعلى تقدير أن يكون الأذن من جهة
قاض آخر لا بد من إثبات الأذن المحكمي عند هذا القاضي لسمع خصومته ولأنه لم يذكر في المحضران
المدعى مأذون في القبض إنما المذكور فيه أن المدعى ادعى بالأذن المحكمي ولعل أنه كان مأذونا
بالدعوى والمخصوصة دون القبض وعلى تقدير أن لا يكون مأذونا بالقبض لا يكون له حق القبض عند
زفر وجهه الله تعالى لأن المأذون بالدعوى والمخصوصة بمنزلة الوكيل بالمخصوصة والوكيل بالمخصوصة لا يملك
القبض عند زفر وجهه الله تعالى وعنه لفتوى فلا بد من ذكر كونه مأذونا بالقبض أو ذكر ما يدل عليه
من كونه رصداً فإن لا يصح إثبات ولاية البعض ولأنه لم يذكر في المحضران الفرض مثل المعقود عليه وقت
الحق ولا بد من هذا العذر من كونه الفرض مثل المعقود عليه وقت العقد كذا في المحط *

*(محضر في دعوى المرأة الميراث على وارث الزوج الميت ودعوى الوارث الصلح عليها) رجل مات وترك
ابنًا وامرأة وابنا صغيرا فحضرت المرأة مجلس القاضي وأحضرت ابن الزوج معها وطلبت منه ميراثها
فادعى الابن أنها صالحت من جميع نصيبها من ميراث أبيه وعن جميع الدعاوى على كذا وكذا
وأنه قبل الصلح عن نفسه بالامالة وعن أخيه الصغير بالاذن المحكمي وهذا الصلح كان خيرا للصغير
وقد قبضت بدل الصلح ولم يبق لها في تركته الزوج حتى وهي في هذه الدعاوى معطلة فقرر المحضر
دعواه أنه ليس في المحضر بيان التركة ويجوز أن يكون في التركة دين وعلى هذا التقدير لا يجوز الصلح
الا باستئنه الدين عن الصلح ولو لم يكن في التركة دين يجوز أن يكون في التركة من جنس بدل الصلح
من التقدمة قد ارميا عليها باليراث من ذلك فقد يدل الصلح أوزا ثابدا عليه وعند ذلك لا يجوز الصلح
لمسكان الربا وان لم يكن في التركة من جنس بدل الصلح يجوز أن يكون فيها من خلاف جنس بدل
الصلح من التقدم عند ذلك يشترط قبض بدل الصلح في المجلس ولم يكن في المحضر ذكر قبض بدل الصلح
في المجلس وكان القسمة أبو جعفر رحمه الله تعالى يقول بجواز هذا الصلح ويقول يجوز أن لا يكون
في التركة دين ويجوز أن لا يكون في التركة من جنس بدل الصلح وان كان يجوز أن لا يكون نصيبها من
ذلك مثل بدل الصلح أو أقل بل يكون أزيد ويجوز أن لا يكون في التركة شيء من تقدم آخرها ذكر كراههم
وبالوجه لا يمكن إبطال الصلح كذا في فصول الاستروشي. وهكذا في المخط *

« محض في دعوى تجهيل الوديعه » حضروا حضرا فدعى هذا المحاضر على هذا المحضر معه اني دفعت الى ابي هذا الذي احضره فلان صرة مشدودة مكروبا عليها توكلت على الله بضاعة ابراهيم المحامي وفيها خمسة اعداد من الفحل ليدعشاني وزن كل واحد سبعة دراهم وقيمة السكل كذا وان ابا هذا الذي احضره فلان قبض ذلك كله مني قبضا صحيحا وتوفي قبل رد ذلك الى مجهولهما من غير بيان وصارت قيمة جميع ذلك ديني في تركته وشهدا الشهود بذلك » فرد هذا المحضر بعلته ان المدعي في دعواه والشهود في شهادتهم لم يبينوا قيمة هذا الاشياء يوم التجهيل انما يبينوا قبضتها يوم الدفع والواجب في مثل هذا الموضوع بيان قيمة الايمان يوم التجهيل لان سبب الضمان في مثل هذا الموضوع التجهيل فبراعى القيمة يوم التجهيل والله تعالى أعلم (قات) قد ذكر محمد رحمه الله تعالى في كفاية الاصل رجل اودع رجلا عبدا وجهده المودع ومات في يده ثم اقام المودع يئنه على الابداع وعلى قيمته يوم المحذور قضى على المودع بقيته يوم المحذور ولو قالوا لا نعلم قيمته يوم المحذور ولكن علمنا قيمته يوم الابداع رهي كذا ونهى القاضي على المودع بقيته يوم القبض بحكم الابداع وهذا لان سبب الضمان على المودع في فصل المحذور اذ علم قيمة الوديعه يوم المحذور واذا لم يعلم قيمته يوم المحذور وعلم قيمته يوم الابداع فببب الضمان في حقه القبض بحكم الابداع وهذا لان الضمان غاييب على المودع بالمحذور والقبض السابق فانه لو بدد الوديعه وقال لا وديعه لك عندي وكان الامر كذلك بأن لم يكن قبضا لا يوجب الضمان واذا كان قبضا ولم يجهد لا يوجب الضمان ايضا لما قلنا والمحذور آخرهما وجوده في حال الضمان عليه ما امكن واذا شهد الشهود بقيته يوم المحذور فقد امكن احواله الضمان عليه فيجعلنا سبب الضمان في حقه المحذور واوجبنا قيمته يوم المحذور واذا لم يشهدوا بقيته يوم المحذور وشهدوا بقيته يوم الابداع تميز حانته الضمان على المحذور حنا على القبض السابق وجعلنا سبب الضمان في حقه القبض السابق وان قال الشهود لا نعلم قيمته أصلا لا يوم المحذور ولا يوم الابداع غاييبا بقضى عليه بما يقرب من قيمته يوم المحذور كما في الغاصب فانه ذلك المقتضى في يده ولم يعلم قيمته يوم الغصب فانه يقضى عليه بما يقر من قيمته يوم الغصب فعلى قياس هذه المسئلة ينبغي أن يقال في مثله التجهيل اذ لم يشهد الشهود

قيمة البضاعة يوم التعجيل وشهدوا بقيمتها يوم الابضاع أن يقضى بقيمتها يوم الابضاع وان قالوا
لا نعرف قيمتها أصلاً يقضى بما يقرب من قيمتها يوم الابضاع وهذا الصحيح
* (سجل لم يكتب في آخره وحكمت بكذا في مجلس قضائي بكورة كذا اثر كذا في الكورة) * فرد
السجل بعبارة أن الأمر شرط نفاذ القضاء في ظاهر الرواية قالوا اليس أنه كتب في أول السجل حضر
مجلس قضائي في كورة كذا قيل هذا حكاية أول الدعوى ويجوز أن تكون الدعوى في الكورة والمحكم
والقضاء يكون في الخارج من الكورة فلا بد من ذكر الكورة عند ذكر المحكم والقضاء لقطع هذا
الاحتمال ولكن هذا الطعن عندى فاسد لأن على رواية النوادر الأمر ليس بشرط نفاذ القضاء فإذا قضى
القاضي بشئ خارج المصر كان قضاؤه في فصل مجتهد فيه فينفذ قضاؤه ويصح سبيله ويصير مجمعا
عليه

سجل ورد من قاضي كتب في آخره يقول فلان كتب هذا السجل عني بأمرى ومضمونه حكمي كذا
فأخذوا عليه وقالوا قوله مضمونه حكمي كذا كذب ونحط لأن مضمون السجل أشبه التهمة
وحكاية دعوى المدعى وانكار المدعى عليه وشهادة الشهود وكل ذلك ليس بحكم القاضي وإنما حكم
القاضي بعض مضمون السجل فينبغي أن يكتب وفي مضمونه حكمي أو يكتب والمحكم المذكور فيه
حكمي أو يكتب والقضاء المذكور فيه قضائي نفذته بحجة لاحت عندى

* (ورد محضر في دعوى الدنانير المكية رأس مال الشركة) صورته حضره وأحضره فادعى هذا المحاضر
على هذا المحضر أن هذا المحاضر مع هذا المحضرة اشتراك شركة عنان على أن يكون رأس مال كل واحد
منهما كذا كذا عدلياً من ضرب كذا على أن يبيعا ويشتريا بجملة وعلى أنفراد ما بدا لهما ولكل واحد
منهما من الامتعة والاشعة وأحضر كل واحد منهما رأس ماله ونخلطاه وجعلناه في يد هذا المحضرة
وان هذا المحضرة اشتري بهذه العدليات التي هي رأس مال الشركة كلها كذا كذا من الكرايس ثم
باعها بكذا من الدنانير المكية الموزونة بميزن مكة فواجب عليه أداء حصته من الدنانير المكية وذلك
كذا الذي قائمة بعثتها في يده وماله بذلك وسأل مسئلته (فرد هذا المحضر) بعبارة أن الدعوى وقعت
في الدنانير المكية لأن الدعوى وقعت في ثمن الكرايس وثن الكرايس والدنانير المكية ثقلية
والدعوى في النقليات والبنية عليها حال غيبته لا تسع وهذا ليس بصواب عندنا ولا يجوز رد المحضر
بهذه العلة لأن الاحضار في المنقول إنما يشترط للإشارة اليه وفي الدنانير وما أشبهها لا يمكن الإشارة لأن
البعض يشبه البعض بحيث لا يمكن التمييز لفصل ثم هذا القدر لم يطلع شركة عند أبي حنيفة وأبي
يوسف رجعهما الله تعالى في المشهور من قولهما لأن العدلي الذي في زماننا بمنزلة الفلوس والفلوس
لا تصلح رأس مال الشركة في المشهور من قولهما فيعد ذلك يتطرق أن كان دافع العدليات قال لشريكه
يوم دفع العدليات اليه اشتري بها ربع مرة بعد مرة فإذا اشتري الشريك بالعدليات الكرايس وباع
الكرايس بالمكي واشتري بالمكي شياً بعد ذلك وباعه كذا مرة بعد مرة فجمع الباعيات نافذة
والشترى في كل مرة مشتركة بينهما والتمن في كل مرة مع الربح كذلك لأن هذه التصرفات أن لا تنفذ على
الدافع بحكم الشركة لأن الشركة لم تصح نفذت بحكم الولاية والامروان كان الدافع قال لشريكه اشتري هذه
العدليات وبيع ولم يقل مرة بعد أخرى فإذا اشتري بها الكرايس ثم باع الكرايس انتهت الوكالة ببنائها
ووجب على الشريك دفع المكيات إلى الدافع قدر حصته من رأس المال مع حصته من الربح فإذا اشتري
به ذلك شياً بغير مشتري لنفسه فإذا اتفق الثمن من المكي صار غاصبا لخصه الدافع من المكي فيصير غاصباً
له ذلك القدر

* (محضر فيه دعوى الوصية بثلث المال) * صورته ادعى هذا المحاضر على هذا المحضر معه أن أباهذا المحضر معه أوصى لهذا المحاضر بثلث جميع ماله في حياته وصحته وثبات عقله وصية صحيحة وأن هذا المحاضر قبل منه هذه الوصية بعد موت أبي هذا المحضر معه قبولاً صحيحاً وصار بثلث جميع تركته أبي هذا المحضر لهذا المحاضر بحكم هذه الوصية وفي يد هذا المحضر معه من تركته أبيه كذا وكذا فعليه تسليم ذلك إلى هذا المحاضر بقضه لنفسه بحكم هذه الوصية فرد المحضر بعله أنه لم يكن في المحضر أوصى في حال حيوانه تصرفاته ونفاذاً لها فكان فيه أوصى في حياته وصحته وثبات عقله وليس من ضرورة كونه صحيحاً ثابت العقل أن تصح وصيته فإنه لو كان مجبوراً عليه على قول من يرى التجبر لا تصح وصيته وقد ذكر في كتاب المحرر أن السفة المبدل له إذا أوصى بوصاً بالقياس أن لا تجوز وصاياه وفي الاستحسان تجوز وصاياه ما وافق وصا بأهل المصالح ولا بعد ذلك سرفاً من الموصي ولا يستفهمونها فيها بينهم وكذلك لم يمكن في المحضر أوصى له طائعا ولا بضمن ذكر الطوعية فإن وصية المكره لا تصح وزعم بعض مشايخنا رحمه الله تعالى أنه لا تجوز له ترك ذكر حرية الموصي في المحضر وهذا وهم لأن الحرية صارت مستفادة من قوله أوصى له بثلث ماله

* (محضر فيه دعوى الكفالة) * صورته ادعى هذا المحاضر على هذا المحضر معه أنه كفل لفلان فلان على أنه متى لم يسلمه إلى يوم كذا فهو كفيل بالمال الذي لى عليه وذلك ألف درهم مثلاً وفي قد أجزت كفالاته ثم أنه لم يسلم نفس فلان إلى في ذلك اليوم الذي عينه لتسليم النفس فيه وصار كفلاً بالمال الذي لى عليه وذلك ألف وطالبه بذلك وسأل مسئلة (فرد المحضر) بعله أنه لم يكن في المحضر ذكر الألف التي ادعى الكفالة بها أنها ما ذاباً بضمن بيان ذلك لأن من الأموال ما لا تصح الكفالة به كبدل الكتابة والدية وأشباه ذلك فلا بضمن بيان الألف أنها ما ذاحت في بغيره هل تصح الكفالة به وإن دعوى الكفالة هل هي مسوعة أولاً وطلة أخرى أنه لم يكن في المحضر أنه أجاز الكفالة في مجلس الكفالة ولا بضمن إجازة الكفالة في مجلس الكفالة فإن من كفل لثالث ولم يقبل عنه أحد في مجلس الكفالة ولا خاطب عنه أجنبي في مجلس الكفالة فبلغ الغائب ذلك وأجاز له تصح الكفالة عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا قول وبعض مشايخنا رحمه الله تعالى قالوا دعوى الإجازة في الكفالة ليس بشرط ودعوى الكفالة بضمن دعوى الإجازة كما أن دعوى البيع بضمن دعوى الشراء ثم على قول من يقول بأن دعوى الإجازة شرط بشرط دعوى الإجازة في مجلس الكفالة ولو قال أجزت الكفالة في مجلسي ولم يقبل في مجلس الكفالة فذلك لا يكفي فلعن المكفول له لم يجز الكفالة حتى قام المكفل عن المجلس وذهب ثم أجاز ذلك إجازة في مجلس المكفول له إلا أنها ليست بجمعة بالاجتماع ولو ادعى الكفالة مرة ولم يدع الإجازة ثم ادعى الكفالة مرة أخرى وادعى الإجازة في مجلس الضمان كان ذلك صحيحاً

* (محضر في دعوى المهر بحكم الضمان) * صورته امرأة ادعت على رجل أنها كانت منكوبة فلان تزوجها على ألف درهم نكاحاً صحيحاً وهذا رجل ضمن لى جميع المهر ضماً صحيحاً وقد أجزت ضمانه في مجلس الضمان ثم أتت بمهرمة على زوجي فلان حرمة غليظة وصار مهرى على زوجي فلان وعلى هذا الذي ضمن المهر لى عنه حالاً فوجب عليه أداء جميع مهرى وذلك ألف درهم وطالبته بذلك وسألته مسئلة (فرد المحضر) بسبب أنها لم تبين سبب المحرمة أنها باي سبب حرمت عليه وأسباب المحرمة نوعان متفق عليه ويختلف فيه ولعل أنها زعمت المحرمة بسبب مختلف فيه ويكون عند المفتي والقاضي بخلاف ما زعمت ولأن المحرمة الغليظة قد تكون لمعنى من جهتها وأنما توجب سقوط جميع المهر عن الزوج

والكفيل جميعا إذا استكان قبل الدخول بها وقد تكون لمعنى من جهة الزوج وإنما ترجح سقوط نصف الصداق عن الزوج والكفيل إذا كان قبل الدخول بها وهي لم تتيقن أن المحرمة كانت لمعنى من جهة الزوج أو من جهة المرأة قبل الدخول بها وبعد الدخول بها فلا تستقيم دعوى جميع المهر على الكفيل من غير بيان ذلك

« (محضر في دعوى الكفالة بشئ من الصداق معلقة بوقوع الفرقة) » صورته امرأة أذعت على رجل أنك كفتلني عن زوجي فلان بدنيار أخرج جدي من الصداق الذي لي على زوجي فلان كفتالة معلقة بوقوع الفرقة بيننا وقد أجزت ضمانك في مجلس الضمان وقد وقعت الفرقة بيني وبين زوجي بسبب أن الزوج جعل امرئ يبدى على أنه مني غاب عني شهرانا اطلق نفسي طليقة بائنة وقد غاب عني شهران من تاريخ الأمر وطلقت نفسي بحكم ذلك الأمر وصرت كفتلالي بدنيار من صداقي فواجب عليك إذا ما بدنيار إلى وأقامت البينة على جميع ذلك فافتوا بصحة المحضر وقالوا بقول يثبتها بالقضاء على الكفيل بالبدنيار قالوا ويكفي ذلك قضاء على الزوج بالفرقة لأنها أذعت على الكفيل أمر لا يتصل إليه الاثبات أمر آخر على الزوج وهو جعل الأمر بدنيار وطلقة نفسها بحكم ذلك الأمر عند تحقق شرطه فينتصب الكفيل نعمها عن الزوج في ذلك وهذا أصل مذهب في قواعد الشرع ولكن هذا مشكل عندى لأن المذعى شأن الفرقة على الغائب والمال على المحاضر والمذعى على الغائب ليس بسبب ثبوت المذعى على المحاضر بل هو شرطه وفي مثل هذا لا ينتصب المحاضر نعمها عن الغائب عليه طامة المشايخ رجهم الله تعالى فينبغي أن يقضى بالمال ولا يقضى بالفرقة على الزوج

« (محضر في دعوى ملكية أرض على رجل في يده بعض تلك الأرض) » وصورته رجل ادعى على رجل أرضا في يده أنها ملكه وفي يده هذا المذعى عليه بغير حق وأقام المذعى البينة على دعواه بعد أنكار المذعى عليه مدعواه وقضى القاضي للمذعى بالأرض كما هو الراسم فظهر أن الأرض المذعى بها كانت في يده المذعى عليه وفي يده رجل آخر قيل المسئلة على وجهين أن يظهر ذلك بأقرار المذعى فظهر بطلان القضاء لأن المذعى بأقراره أكذب شهوده في بعض ما شهدوا بعد القضاء وتكذيب المذعى شهوده في بعض ما شهدوا بعد القضاء بوجب بطلان القضاء على ما عليه إشارات الأصل والجماع فاما إذا أراد المذعى عليه أن يقيم بينة على أن الدار المذعى بها كانت في يده وفي يده فلان وقت الدعوى لا تقبل بينته لأن بينته تنفي كون المذعى في يده بعد ما ثبت ذلك بينته المذعى فلا تقبل بينته ولا يظهر به بطلان القضاء كذا في المحيط

« (محضر في دعوى نصيب شائع من الأرض) » بأن ادعى كذا اسمها من كذا اسمها من الأرض ولم يذكر المذعى والشهود أن جميع هذه الأرض في يد المذعى عليه اختلفت أحوال الفتي في ذلك بعضهم أجابوا بالفساد لأنهم لم يدكروا كون جميع الأرض في يده وما لم يثبت كون جميع الأرض في يده لا يثبت كون البعض في يده في دعوى الشائع وبعضهم أفتوا بالصحة إذ ليس من شرط اثبات الدعوى بعض الشيء شائعا اثباتها على جميع ذلك الشيء فالقول الأول يشر إلى أن غصب نصف العين شائعا لا يتصور وهكذا ذكر كركن الاسلام أبو الفضل رحمه الله تعالى في إشاراته وكذا ذكر الصمد الشهيد والقول الثاني يشر إلى أن غصب نصف العين شائعا يتصور ألا ترى أنه يتصور غصب العين من رجلين يعني غصب رجلان منها وعند ذلك كل واحد منهما يصير غاصبا نصف العين مشاعا لا يرى أن الرجلين إذا استأجرا دارا واشترى بها حوشا فلا يبايعة مشتركة بينهما كان كل واحد منهما مثنيا بده على نصفها شائعا وقد نص محمد رحمه الله تعالى في الجماع في مواضع على تصور غصب نصف العين شائعا

كذا في فصول الاستدلال

«حضر فيه دعوى شراء الحدود من والد صاحب اليد» ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن المنزل الذي هو في يده هذا الذي أحضره حدوده كذا وموضعه كذا مكان ملك والده فلان وحقاه وأنه باعته مني في حياته وصحت ونفاذ تصرفاته بكذا في يوم كذا في شهر كذا وهكذا أقرب في حياته يبيع هذا الحدود بهذا التاريخ وجاء شهود وشهود على إقرار والده فلان بهذا البيع المذكور وقاوا اليوم هذا المنزل ملك هذا الذي بالسبب المذكور في هذا المحضر وفي يده هذا المدعى عليه بغير حق فزعم بعض المفتين أن في المحضر خلا

من وجهين أحدهما أن الشهود شهدوا على إقرار البائع بالبيع المذكور في دعوى المدعي والمدكور في دعوى المدعي إقرار البائع مضافا إلى تاريخ البيع وهو يوم كذا ولعل هذا الإقرار كان في يوم كذا ولكن قبل البيع فمكون الإقرار بتاريخ البيع ولكن قبل البيع وعلى هذا التقدير كانت الشهادة على الإقرار بالبيع قبل البيع والإقرار بالبيع قبل البيع بائس فالتأدية على الإقرار بالبيع قبل البيع تكون باطلا أيضا لأن الشهود في شهادتهم قاتوا يوم هذا المنزل ملك هذا الذي بالسبب المذكور في هذا المحضر والسبب المذكور في هذا المحضر بالبيع لأن الإقرار بالبيع لا يصح سبب ملك والشهادة لهم على البيع إنما شهادتهم على الإقرار بالبيع ولكن هذا الزعم فاسد أما الأول فلو جهن أحدهما أن مطلق كلام المأقل وتصرفه يحتمل على وجه الحق قضية الأصل وذلك ههنا في أن يحل دعوى المدعي لإقرار بالبيع بذلك التاريخ على دعواه لإقرار بالبيع بعد البيع بذلك التاريخ وكذا تلك الشهادة على هذا الثاني أن مطلق كلام المأقل يحتمل على المعتاد والتاس في عاداتهم يريدون بهذا الإقرار بالبيع بعد البيع بذلك التاريخ وأما الثاني فلهذه الشهادة على الإقرار بالبيع والبيع سبب الملك فتكون هذه شهادة على الإقرار بما هو سبب الملك وأنه صحيح

«ورد محض في دعوى الجارية» حضر وأحضر مع نفسه جارية وادعى أن هذه الجارية عسكه والجارية منكرة فجاء الذي حضر بشهود وشهدوا بهذه العبارة (وروي مروى مدون جارية حاضر وأورد رابن حاضر أهده بفرغته سببه معلوم وروي سليم برد) فرد محضر بعض الأحكام هذا أن الشهود وشهدوا بأن الملك للمدعي فزعم الانتقام من يائمه فلا بد من ثبوت ذلك بشئ ثبت انتقام من يائمه للمدعي ولم يثبت الملك للبائع في هذه الصورة بهذه الشهادة تكون له أربع شهود وثبات الملك للمدعي لا يفتحق وذلك لما ثبت الملك للبائع في هذه الصورة بهذه الشهادة كسب يثبت الانتقام منه إلى المدعي بهذه الشهادة حتى لو كان البائع معلوما قبل شدة وقضى بالجارية لا بدعي والعهدة الثانية أن الشهود شهدوا أن رجلا باعها من المدعي وشهدوا أن المشتري اشتراها بحوزة أن ذلك رجل باعها لئلا المدعي لم يشتراها ويحرم البيع بدون الشراء لا ثبت الملك ولكن العهدة الثانية ليست صحيحة لأن ذلك البيع يتحقق الشراء وكذا الشراء يتحقق البيع لا يرى أن المدعي على غيره أن يثبت ملك هذه الجارية بكذا وطالبه بالنظر كانت دعواه بالبيع صحيحة وأن مدعى أنه اشتريها وكذلك إذا ادعى أن هذا الرجل باع هذه الجارية مني كانت دعواه صحيحة وأن لم يقل وأما شريتها فمذكرة محمد رحمه الله تعالى في كثير من المواضع

«ورد محض في دعوى الجارية أيضا» حضر وأحضر مع نفسه جارية وادعى أنها جارية اشتراها من فلان فطاعته وأجابه عليها والجارية تنكر دعواه فجاء الذي حضر وشهدوا أنها اشتراها من فلان فاشتغلت أجوبة المفتين فأقضى بعضهم الدعوى في حق النصف بالملك لأن حق وجوب

٢ هـ محض مدون جارية
المدعي في المدعى المدعى المدعى
مدعى المدعى المدعى المدعى

الطاعة لان الطاعة بتسليمها نفسها اليه وتسليم المسيح انما يجب بعد تقبل الثمن والمدعى في دعواه لم يترك
تقدا الثمن وانقي بعضهم بعدم صحة الدعوى وصلا وهو الصحيح لان الشهود ما شهدوا بذلك البائع لانما
ولا دلالة ويدين ذلك لا يخفى بالملك المستترى وهي مسئلة كتاب الشهادات *

(ورد محض في دعوى ولاء الصاغة) رجل مات فبصاه رجل وادعى ان الميت عتيق والذي فلان
سكان اعقته والذي في حياته وميراثه في ابي ابن عمته لا وارث له فغري فاقني بعض مشايخنا
بصاحبه الدعوى وانقي بعضهم بالصحة والصحيح ان هذا المدعى فاسدة لان المدعى لم يقل في دعواه
وهو ملكه والاعتاق من غير الملك باطل والدليل على صحة ما قلنا ما ذكره محمد رحمه الله تعالى في دعوى
الاصغر في باب دعوى العتق اذا اقام عدينة انه اعقته فلان وفلان ينكر ذلك او يروا اقام آخر عدينة
ان هذا البعد عنه قضى القاضي للذي اقام العدينة انه عبده لان شهوده لائق شهدوا بعق ما بطل لانهم
لم يقولوا في شهادتهم وفلان يملكه والملك لا ثبت لفلان من غير شهادة والعتق بملك باطل فهو معنى
قولنا انهم شهدوا بعق ما بطل فصار وجود هذه الشهادة والعدم بمنزلة ولو عدم هذه الشهادة لكان
بعضي للذي اقام العدينة انه عبده كصاحبها وكذلك لو شهد شهود البعد ان فلانا اعقته وهو في يده
بعضي للذي شهدوا انه عبده لان صحة الاعتاق تقعا الملك دون البعد ولم يشهدوا له بالملك ولو
شهد شهود البعد ان فلانا اعقته وهو على حكمه وشهد شهود الاخر انه عبده قضى بدينه العتق لان
اثبات البعد الملك لعقته كاثبات المقتى الملك لنفسه ولو ان المقتى اقام عدينة انه عبده اعقته قضى بدينه
العتق لان البينين استونا في اثبات الملك وفي احداهما زيادة ثبات العتق كذا هنا فهذه المسئلة
دليل على ان في دعوى العتق من جهة الغير لا بد من ذكر ملك ذلك الغير

(ورد محض في دعوى الدفع) صورته ما دعى عتيقا في يدي رجل اشترى هاهن فلان في يوم كذا من شهر
كذا من سنة كذا وبعد المدعى عليه دعواه فاقام المدعى بدينه على ما دعى وتوجه المحكم للمدعى
على المدعى عليه بما دعى المدعى فادعى المدعى عليه في دفع دعواه ان هذا الذي ادعت تاتي الملك
من جهته اقر قبل تاريخ شرائث سنة طائعا ان هذه العين ملك اخيه فلان وحقه ومسئله
اخوه فلان في ذلك وثا اشترت هذه العين من اخيه ذلك المقر له فدعوا على باطله بهذا السبب
فاتفقت اجوبة المقتين ان هذا المدفع صحيح ثم استغنى بعد ذلك ان المدعى عليه المدفع لو طاب من مدعى
الدفع بيان وقت ذلك الاقرار انه مقي سكان وفي اى شهر كان فالقاضي هل يكلفه عليه فاتفقت
الاجوبة ايضا ان القاضي لا يكلفه عليه لانه قد بين مرة بقدر ما يحتاج اليه حيث قال قبل تاريخ
شرايث او قال قبل شرايث

(ورد محض في دعوى الميراث) صورته حضر مجلس القضاء فلان وفلان وفلانة كلهم اولاد فلان
ادعى هؤلاء الذين حضروا محدودا على رجل حضروه معهم ميراثا من والدتهم فلانة وكان المكتوب
في الحضر وكان هذا المحدود ملك فلانة والدة هذين المدعين وحقها ٢ (وردت بنى ودا تار وزيك
ابى مردود براك مائد فرزندان خوش را) فرد حضر بطيقت احدا هما ان المكتوب فيه والدة هذين
المدعين وينبى ان يكتب والدة هؤلاء المدعين والثانية ان المكتوب فيه (مردوميراث مائد فرزندان
خوش را) وليس فيه (چه جيز ميراث مائد فرزندان را) وينبى ان يكتب (ميراث مائدان محدود
فرزندان را) او يكتب (ميراث مائش) حتى يصير المتروك مذكورا اما بالصرح او بالكتابة اما بدون
ذكره لا بالصرح ولا بالكتابة لا تجزأ الميراث فيما يقع فيه الدعوى وحكي عن الشيخ الامام فجمع
الدين عمر انسى به قال كنت كنت لفتوى في الميراث وما لفت في شرائث محته غير اني تركت الهاء

٢ وكان في يده اخوه مرتبة
٣ مات وترك ميراثا لاولاده
٤ مات وترك ميراثا لاولاده
٥ وترك ميراثا لاولاده
٦ وترك ميراثا

عند قوله وتركمها أو كنتم وتركتها أو فاعلم بقت شيع الاسلام على بن عطاء من حجة المصنف بعينه
وقال لي الحق بما قالوا جلوه وتركمها أو فاعلم بقت شيع الاسلام قال الشيخ الامام الزاهد نعم الدين النقي
رحمه الله تعالى عرض على محضر فيه دعوى رجل على رجل أرضا لها ملكه وسحقه وأن موث هذا
المذعى عليه فلان أحدث يده عليها بغير حق إلى أن مات وفي يد وارثه هذا أيضا بغير حق فوجب عليه
قصر يده عنها وتسليمها إلى هذا المذعى وقال المذعى عليه قد فقم دعوا ما من موثنا فلما كان شترى هذا
المحدود من موث هذا المذعى بعماماتنا وجرى التقاض من المحاسبين وكان في يده بحق إلى أن توفي ثم
صار ميراثا عنه لي بحق فقال المذعى في دفع هذا المدفع ان موث المذعى عليه الأرض أقرب اليه
الذي جرى بيننا ببيع وفاء فاذا رد على الفن كان على رد الأرض وأقام على ذلك بينة هل يصح دفع المدفع
على هذا الوجه قال نعم الدين رحمه الله تعالى وقد كان قاضي القضاة محمد الدين علي بن عبد الوهاب
والشيخ الامام علاه الدين عمر بن عثمان المعروف بعلاء يدرا جابا بالصفة وأنا أجبت بعدم الصفة لانه لا ذى
أولاه كان في يده بغير حق فانا أقرب بيع الوفاء فنقد أنه في يد بحق وقيل يجب أن تصح دعوى المدفع
على قول من يقول بأن لبيع الوفاء حكم الزم لان المذعى بهذا المدفع أقرب للمدعى عليه ببعض ما أنكره
في الابتداء وهو كون المحدود في يده بغير حق وهذا لانه لما سكن هذا البيع حكم الزم كان البيع
على ملك المذعى الان للمذعى عليه حق المحبس وقد ادعى المذعى ملكا للمحدود لنفسه وكونه في يد
المذعى عليه بغير حق فاذا أقرب مد ذلك ببيع الوفاء فقد ادعى ملكا للمحدود نفسه وأقر ان يد المذعى
عليه بحق فهو معنى قولنا أقرب له ببعض ما أنكره أولا وأما على قول عامة المشايخ رحمهم الله تعالى ان لم
يكن الوفاء مشروطا في البيع فالبيع صحيح فلا تصح هذه الدعوى وان كان الوفاء مشروطا في البيع
كان البيع فاسدا فان ادعى فسخ العقد صح دعوى المدفع ولا فلا كذا في الخط

« محضر عرض على نعم الدين النقي » وفيه دفع دعوى رجل أثبت استحقاق كرم على رجل فطالبه
بغلاتها وبين ذلك فادعى المذعى عليه في دفع دعوا ما نه مسألته من ذلك على بدل معلوم ولم يذكر
مقدار البدل ولم يذكر قبضه هل يكون ذلك دفعًا قال لا يكون دفعًا وان ذكر القبض فهو دفع وان لم
يذكر مقدار البدل لان ترك بيان مقدار البدل فيما لا يحتاج الى قبض لا يضر واعلم ان هذه المسئلة
على وجهين ان وقع الصلح من الكرم لا غير وكان البدل معلوما ولم يكن معلوما لأن الشهود شهدوا
بأنه كان الصلح صحيحا وكان دعواه دفعًا صحيحا وان وقع الصلح عن العكر وعن الغلات نقي
تلكها المذعى عليه ببديل بخلاف جنس الواجب ما سئل ذلك لفظه وقرع من غير قبض لا يصح الصلح
في حق نفسه سواء كان البدل معلوما أو لم يكن فلا يكون هذا دفعًا في حق الغلة كذا في فصول
الاستروتنى *

٢ وجدت ميراثا من والدك
أوبقول قلت في مرة قبضته
مالا كثيرا بعد والدك قلت
أى مال قبضت أى مال
وجدت ميراثا قلت الأرض
الفلانية فهذا قرار منك
بملكى ودعواك باطله
٣ وجدت ميراثا قبضت

« محضر فيه دعوى المدفع من الزاير لدعوى أرض من التركة » وصورة رجل ادعى أرضا من تركة
ميت على ورث فقال الزاير للمذعى في دفع دعواه تلك مبطل في هذه الدعوى لانه قد قلت في مرة
٢ (توانيد ميراث بافتة باميكويد) قلت في مرة (سب من بدر مال يساو كرفته من كفته كدام مال
كرفته ام كدام مال ميراث بافته ام تو كفتي فلان زمين اين از تو قرار است بملك من دعوى تو باطل
است) هل يصح الاحتجاج منه بهذا الكلام وهل يكون ذلك دفعًا لدعواه وكان فيه جواب نعم الدين
النقي ان في قوله ٣ (ميراث بافته) يكون دفعًا لانه اقرار بالملك له وفي قوله ٤ (كرفته)
لا يكون دفعًا لان هذا ليس باقرار بالملك له وهذا الجواب ضاهره
ورده محضر تركان فيه ادعى فلان على فلان ان الكرم الذى في موضع كذا كذا دوده كذا وهو في يد أم

هذا المدعى أقرت أم هذا المدعى أنه مملوك هذا المدعى وبعد هذا الاقرار اشترى هذا المدعى عليه هذا الكرم من أم هذا المدعى فوجب عليه تسليم هذا الكرم الى هذا المدعى وكان فيه جواب جماعة من أئمة مبرقند بالهبة وأفتى الامام النسفي بفساده وقال وجوه المظلل ظاهراً ولم يبين وكان من جملة وجوه الخلل ان المدعى لم يدع الملك لنفسه ولو كان ادعى الملك لنفسه وادعى ان أمه أقرت له به لسمع دعواه أيضاً لانه نسب ماله اليه لا يصح سبب الملك وهو الاقرار حتى لو نسبته الى ما يصلح سبب الملك بأن قال هذا الكرم ملكي اشتريته من أبي فلانة قبل شراء هذا المدعى عليه تصح دعواه *

(ورد محض في دعوى الارث مع دعوى العتق) صوته رجل ادعى على رجل عبد أنه كان ملك ابن عمي فلان مات وهو في ملكه وأنا وارثه لا وارث له غيري وصار هذا العبد ميراثي من جهته وهو يتنعم عن طاعتي فأدعى المدعى عليه في دفع دعواه أن مورثه هذا اعتقني في مرضه وأنا أخرج من ثلث ماله وأنا اليوم حراً لا سبيل له علي وأقام على ذلك بينة فأدعى هذا المدعى ثانياً أني كنت اشتريت هذا العبد من ابن عمي هذا في محضته وكان فيه جواب نعم الدين الذي رحمه الله تعالى أنه لا تمتع دعواه ثانياً لكان التناقض وتعدا التوفيق لانه ادعى الارث ثم ادعى الشراء في حياة المورث منه وهذا الجواب صحيح والعلّة ظاهرة فقد ذكر محمد رحمه الله تعالى في آخر الجماع الكبير في رجل مات أبوه فأدعى داراً في يدي رجل انهداره اشتراها من أبيه في حياته وصحته وأقام على ذلك بينة فلم يركب بينته أولم يكن له بينة فخلط المدعى عليه ثم أقام المدعى بينة انها كانت دار أبيه مات وتركها ميراثاً له لا يعلمون له وارثاً غيره فالقاضي يقضي بالدار للمدعى لانه لا تناقض بين دعوى الشراء من الاب في حياته وصحته أولاً وبين دعوى الارث منه ثانياً لانه يمكنه أن يقول اشتريت منه كما ادعت أولاً لكن عجزت عن اثبات شراي وبقيت الدار على ملك أبي خلف ارفاضت ميراثي بموته في الظاهر وبمجهله لو ادعى الارث من الاب أولاً ثم ادعى انشراؤه بعد ذلك لا يسمع منه دعوى الشراء لان بين دعوى الارث أولاً وبين دعوى الشراء ثانياً تناقض اذا لم يمكنه أن يقول ورثت من أبي كما ادعت أولاً فلما عجزت عن اثبات الارث اشترت منه بوضعه ان المشتري من جهة الاب قد يصير ميراثاً بأن ينقضي الشراء بغيره المافي حياته أو بعد وفاته بأن يصديه عبا بغيره فلا تتحقق المناقضة لاحالة أما المورث من الاب لا يصير مشتري من جهته فتتحقق المناقضة *

(محض فيه دعوى الميراث) * صوته رجل مات فباع رجل وادعى ميراثه بعصوية بنوة الم وأقام الشهود على النسب بذكر الاسامي الى الجحد ثم انكر هذا النسب والميراث أقام بينة أن جدنا ميت فلان وهو غير ما أثبت المدعى هل يدفع بهذا دعوى المدعى وبينته وكان فيه جواب نعم الدين النسفي رحمه الله تعالى أنه ان وقع التضا المينة الأولى لا تندفع وان لم يقع التضا المينة الأولى لم يجز القضاء بأحدى البنتين لكان التعارض قال وهذا نظير مسألة طلاق المرأة يوم الفرج بالكوفة من هذه السنة وعشاق البديوم النخريكة من هذه السنة قيل وينبغي أن لا تندفع بينة المدعى ولا تقبل بينة المدعى عليه لانها لو قبلت اما أن تقبل على اثبات اسم الجرد ولا وجه اليه لانه ليس بمضم في ذلك واما أن تقبل لثني ما ادعاه المدعى ولا وجه اليه أيضاً لان البينة على النفي غير مبنية وهو نظير ما لو ادعى على غيره أنه أقرضه ألف درهم في يوم كذا وأقام المدعى عليه البينة انه في ذلك اليوم كان في مكان كذا سمي مكاناً آخر لا تقبل بينة المدعى عليه لانها قامت في الحقيقة على النفي *

(ورد محض في دعوى ديرية وسرايجه) * والشهود شهدوا بقطعة (خانه) وردا المحضر بعه ان المشهود به لم يدخل تحت دعوى المدعى لان الدعوى وقعت في السرايجه والشهود شهدوا (ببخانه) والسرايجه

غروا ليت غرو هذا الجوامع جميع فيها اذا كانت الدعوى بالعريه والشهادة بالعريه فاما اذا كانت الدعوى بالفارسية والشهادة بالفارسية فمع الدعوى والشهادة لان اسم (خانه) بالفارسية ينطلق على (سرايحه) بالفارسية ولا كذلك بالعريه *

(محضره دعوى يسع السكتي) * عرض على شيخ الاسلام السعدي محضر وكان فيه باعه بمحدوده وشعوقه فرد به لانه السكتي قتلى والنقل لاحدله *

* (عرض عليه محضر آخر ولم يذكريه فيه اسم جده المدعى عليه) * صورته حضر فلان واحضر مع نفسه فلانا فادعى هذا المحاضر على هذا المحضر فاجاب بالهبة لان المدعى عليه حاضر وفي المحاضر الاشارة تكفي ولا يحتاج الى ذكر اسمه واسم أبيه فلا يحتاج الى ذكر جده بالطريق الاولى فاما في الثاني فلا بد من ذكر الجده وهو قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وكذلك في ذكر المحدود لا بد من ذكر جده صاحب المحدود وكذلك في تعريف المتخاصمين لا بد من ذكر المحدود وكان القاضي الامام ركن الاسلام علي بن النخمين السعدي رحمه الله تعالى في الابتداء لا يشترط ذكر الجده وفي آخر محضره كان يشترط ذلك وهو الصحيح وعليه الفتوى *

* (ورد محضره دعوى الشفعة) * وكان فيه بيان أنواع الطلب الثلاثة فرد به لانه لم يذكري الدعوى والشهادة أن الشفعة طلب الا شهادة على فور قسخته من الاشهاد وانه أشهد على هذا المحدود والمحدود أقرب اليه من المشتري والبائع ولا بد من بيان ذلك لان الشرط هو الا شهادة على من هو أقرب اليه من المحدود والبائع والمشتري يجب أن يعلم بأن مدة طلب الاشهاد مقدرة بما يمكن من الاهادة عند حضرة احد الاشياء الثلاثة اما البائع والمشتري أو المحدود والطلب من المشتري صحيح على كل حال قبض لدار أو لم يقبض والطلب من البائع صحيح اذا كانت الدار في يده وان لم تكن الدار في يده ذكر شيخ الاسلام في شرحه ان الطلب صحيح استحسانا غير صحيح قياما وذكر الشيخ أبو الحسن القدوري رحمه الله تعالى في شرحه والناساطي رحمه الله تعالى في اجناسه وعصام رحمه الله تعالى في عقتمه انه ليس بصحيح من غير ذكر القياس والاستحسان واذا قصد الا بعد من هذه الاشياء وترك الأقرب ان كان الكل في مصر واحد لا تبطل شفعته هكذا ذكر شيخ الاسلام في شرحه وعصام في عقتمه لان المصر مع تسابن أطرافه مكان واحد حكما وذكر المحصاف رحمه الله تعالى في أدب القاضي أنه اذا اجتاز على الأقرب وترك الطلب تبطل شفعته وهكذا ذكر الصدا والمشهد في واقعاته وان كانوا في مصرين أو في أمصار فان كان أحدهم في الاشياء مع الشفع في مصر واحد فتركه وذهب الى مصر الا تبرطل شفعته وان كان الشفع في مصر على حدة والمشتري والبائع والدار صكل واحد في مصر على حدة فترك الأقرب وذهب الى الأبعد فقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه بعضهم قالوا تبطل شفعته وهكذا ذكر عصام في عقتمه وقال بعضهم لا تبطل شفعته وهكذا ذكر الناساطي في اجناسه وهذا ان الشفع قد لا يقدر على الذهاب الى الأقرب بسبب من الاسباب فلا يكون بالذهاب الى الأبعد مطلقا لشفعته وعلى هذا اذا كان للأقرب طريقان فترك الطريق الأقرب وذهب في الطريق الأبعد فعلى قياس ما ذكره عصام تبطل شفعته وعلى قياس ما ذكره الناساطي لا تبطل شفعته ثم اذا حضر المصر الذي فيه الأقرب بشرط أهلية الطلب أن يكون الطلب بمحضرة ذلك الشيء الدار والبائع والمشتري في ذلك على السواء وهو المعروف والمشهور وكان القاضي الامام أبو زيد الكيري يفرق بين الدار وبين البائع والمشتري وكان يقول في البائع والمشتري يشترط الطلب بمحضرة وفي الدار لا يشترط الطلب بمحضرة الدار بل اذا طلب وأشهد من غير تأخير في أي مكان أشهد من المصر الذي الدار فيه يصح الطلب وكان يقول اليه أشار ومحمد رحمه الله تعالى

في باب شفعة أهل البقي وعلى هذا إذا كانت الدار في مصر الشفيع لا يشترط الطلب عند حضرة الدار
على ما اختاره القاضي الامام ولو كان البائع أو المشتري في مصر الشفيع بشرط الطلب عند حضرة
بالاشتقاق كذا في المحيط

ورد بحضرة في الرجوع بغير الاتان عند ورود الاستحقاق « صورته حضرة مجلس القضاء بغير
رجل يسمى حيدر المحمدي وأحضر مع نفسه رجلا يسمى عثمان المحمدي فأدعى هذا الذي حضر على هذا
الذي أحضره أن هذا الذي حضره في بيع مني أنا تامعة المحنة بكذا درهم في شهر كذا من سنة كذا
وأنني اشتريتها منه وجرى التقاضي بينهما ثم أتت بهت هذه الاتان من أحمد بن فلان بغير معلوم وأنه
اشترىها مني بذلك الثمن وجرى التقاضي بينهما ثم أتت بهت هذه الاتان من الدهقان علي بن محمد
ثمن زيدا استحق تلك الاتان من هذا الدهقان علي بن فلان في مجلس قضاء كورة تسف بين يدي الشيخ
الامام القاضي معين الدين بن فلان والقاضي معين الدين هذا يومئذ قاضي كورة تسف وتواخاها
من جهة القاضي الامام علاء الدين عمر بن عثمان المتولي بعل القضاء والاحكام مكرورة صر قد وبأكثر
سكورا للملكة بما وراء النهر بالينة العادلة التي قامت عنده وجرى المحكم له منه عليه بها وتخرجها
من يده وسلمها إلى هذا المسحق ثم جرى المحكم من القاضي الامام سديد الدين طاهر نائب المحكم بغير
من جهة القاضي الامام صدر الدين أحمد بن محمد المتولي بعل القضاء بكورة بخاري وتواخاها هذا
المسحق عليه وهو الدهقان علي بالرجوع على بائعه بالثمن الذي أدى له وهو أحمد بن فلان واسترد
الثن بكأله ثم جرى المحكم من القاضي سديد الدين هذا لأحمد بن فلان هذا بالرجوع بالثمن على البائع
وبالثن الذي أدى إلى واسترد من الثمن بكأله وفي حق الرجوع على هذا الذي أحضرته بائنه الذي
أدبته اليه وسئل المدعي عليه هذا الذي أحضره المدعي هذا أنكر وقال ٢ (مرابن مدعي هيج دادني

ليس على شيء لهذا المدعي

نيس) فاحضر المدعي شهودا على دعواه فاستقضى ع حصة هذه الدعوى فقبل في هذه الدعوى غلط
من وجوده أحد ههنا المدعي لم يقبل وكان القاضي علاء الدين ما أدونا بالاستخلاف وانه شرط لانه إذا
لم يكن ما أدونا بالاستخلاف لا يصح استخلافه ولا يصح معين الدين قاضيا والاشافي انه لم يذ كر تاريخ
تقلد القاضي معين الدين ليعتد ان القاضي علاء الدين هل كان قاضيا وقت تقلد القاضي معين
الدين لينظر انه هل صار قاضيا بتقلده ولا يذ كر أنه هل كان قاضيا مبرقند ولاية على نفس
صريحها وانما ذكرنا كذا كذا للملكة بما وراء النهر بما وراء النهر كذا كثيرة فهذا لا يصح نصف مذ كورا
ولانه ذ كر ان القاضي معين الدين حكم بالينة العادلة ولم يذ كر ان تلك الينة قامت بحضرة المدعي
عليه ولم تكن الينة والمحكم بحضرة الخصم لا يصح المحكم ولانه ذ كر ان القاضي معين الدين حكم
بالينة العادلة التي قامت بها عنده ولم يذ كر ان الينة قامت على اقرار المشتري انها ملك للمسحق
وحديثه لا يكون له ولاية الرجوع او قامت على ملك المسحق وحديثه لا يكون له ولاية الرجوع والمحكم
مختلف ثم قال وجرى المحكم من القاضي الامام سديد الدين نائب المحكم بغيري لهذا المسحق عليه
بالرجوع على بائعه بالثمن ولم يذ كر ان ذلك البيع كان ثابتا عند القاضي سديد الدين والقاضي سديد
الدين حكم بفسخ ذلك البيع وهذا هو وجه غلط لان المحكم بالرجوع بالثمن انما يصح اذا ثبت البيع عند
المحكم وحكم بفسخ البيع ثم المشتري يرجع على البائع بالثمن حكم القاضي بالرجوع عليه بالثمن أول
يحكم ولم يذ كر ايضا ان القاضي الامام صدر الدين هل كان ما أدونا بالاستخلاف ولا بد من ذكره
على ما ذ كرنا ولان المدعي يدعي لثن ٢ (ورد دعوى فيكون يدك مثل ابن سمهارا رائج است در شهر
واكران سمهارا يابد در شهر راي يابد لكن رائج نباشد بايد كه قيمت دعوى كدو يكويده كبري

٢ ولم يقل في دعواه ان هذه
الدرهم رائج في البلد وان لم
توجد تلك الدرهم في البلد
أو وجدت ولم تكن رائج
عندي ان يدعي بالقيمة ويقول
واجب عليه أن يعطيني قيمة
تلك الدرهم التي عليه اليوم
فظام دعوى الثمن لا تصح

واجب است که قیمت آن سیم که مرز دادنی است بمن دهد فاما دعوی بمن درست نیاید و حکمی
 أن التقاضي الامام الملا مشي رحمه الله تعالى حين قلده قضاء سمرقند كان لا يعمل بسجل من كان
 قاضيا قبله فقبل له في ذلك فقال انه كتب في سجلاته وهو اليوم قاضي القضاة سمرقند واما
 وراء النهر وقاضي سمرقند ليس قاضي بخاري فكان هذا كذبا محضاً والكاذب كيف
 يكون قاضياً وبعض مشايخ ذلك الزمان كانوا يحسبون عن هذا ويقولون ان قاضي سمرقند
 قاضي أكثر كور المملكة وراء النهر وللا كثر حكم الكل في احكام الشرع فجاز ان يقال قاضي
 ما وراء النهر *

*(محضر عرض على نعيم الدين التقي في بيع سهم واحد شائع بمحدود هذا السهم) قال كان
 مشايخنا رحمهم الله تعالى سمرقند يقولون بأنه يوجب الفساد لانه يومئذ الافراز والمقرز يكون
 له الحمد ودواما المشاع فلا قال والصحيح عندي انه لا يوجب الفساد وقد ذكر أبو جعفر الطحاوي رحمه
 الله تعالى في شروطه في مواضع اشترى منه النصف من دار محدود وهذا النصف قال وسعت السيد
 الامام محمد بن أبي شجاع رحمه الله تعالى يقول لا أحفظ عن والذي في هذا المسئلة شيئا ولا رواية عن
 أصحابنا رحمهم الله تعالى فيه فذكرت له ما ذكر الطحاوي فاستحسنه وأخذ به وهذا لان في
 ذكر الحمد وليس ما يدل على الافراز الا ترى ان ذكر السهم لا يدل على الافراز فذكر محدوده كذلك
 يكون *

*(محضر في دعوى الاجارة الطويلة) وكان المكتوب فيه أول يوم هذه الاجارة يوم الاربعاء السادس
 من شهر كذا وكتب بعد ذلك وتقااضي التاريخ المذكور فيه قليل قوله في التاريخ المذكور فيه خطأ
 لانه يشير الى أن التقاض الذي هو حكم العقد في زمان واحد وأنه لا يكون لان التقاض
 الذي هو حكم العقد ما يكون بعد العقد ولكنه يكتب بعد العقد وتقااضي اليوم الذي وقع فيه العقد
 أو كتب وتقااضي في اليوم الذي قد باشر انعقد فيه لفت التقاض بعد العقد والصحيح عندي انه يكتب
 وتقااضي بعد ما باشر العقد في اليوم الذي باشر العقد فيه *

*(محضر في دعوى مال الاجارة المفسوخة) صورته ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره
 معه ان والده هذا الذي أحضره معه فلان أجره من محدودا كذا بكذا اجارة طويلة مرسومة ثم مات
 وانقضت الاجارة بموته وصارت بقية مال الاجارة ديناً في تركته فرد المحضر بعه انه لم يكن في المحضر
 ذكر قبض مال الاجارة ولم يقبض المؤجر مال الاجارة لا يصير شيء منه ديناً في تركته بموته ولانه
 لم يذكر في الدعوى تاريخ أول المدونة تاريخ اتوها ولا بد من ذكر ذلك حتى يتطابق شيء من مال
 الاجارة أم لا وقد قال بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى ينبغي أن يصرح قبض مال الاجارة ولا يكتب في
 بقوله تقاضا قضاء صحيفان المستأجر لو أحضر مال الاجارة ولم يدفع الى المؤجر وقبض المستأجر ثم سلم
 المستأجر الى المؤجر ولم يسلم مال الاجارة يكون قوله وتقاضا مستقيماً على هذا الاعتبار مع انه لم يوجد قبض
 أحد البدين وبعض مشايخنا رحمهم الله تعالى يزعموا هذا القول وقالوا المعتبر في نظر الشرع وقواعده
 مفهوم الناس والمفهوم من قوله وتقاضا قبض المؤجر الاجارة وقبض المستأجر المستأجر وقد قيل لا ينبغي
 أن يكتب في صلح الاجارة على أن يزرع المستأجر ما بدله لان كلمة على كلمة شرط وزرعة المستأجر
 بنفسه ليست من قضايا العقد فشرط في ذلك القيد لا تخيه العقد ولكن يكتب ليزرع ما بدله
 وهذا لا يوجب الفساد لان هذا يرجع الى إيمان غرض المستأجر لا الى الشرط الا أن هذا القول عندي في
 غاية الزيادة لان الاجارة في الاصل شرعت لمحااجة المستأجر الى الانتفاع فكان انتفاع المستأجر بنفسه

من قضايا عقد الاجارة ولولم يكن انتفاع المستأجر بنفسه من قضايا العقد الا ان اشتراط ما لا يقتضيه العقد انما يوجب فساد العقد اذا كان لاحد المأقنين فيه منفعة بالاجماع او كان لاحدهما فيه مضرة عند ان يفسد وجهه الله تعالى اما اذا لم يكن لاحدهما فيه منفعة ولا مضرة لا يفسد العقد كما لو اشترى طعاما بشرط السائغ على المشتري أن يأكله وههنا "منفعة لاحدهما في هذا الشرط ولا مضرة فلو لم يذ كر في عقد الاجارة ما يزرع في الارض ذكر في الجماع الصغيران الاجارة فاسدة وذ كر في موضع آخر انها جارية استحسانا كذا في الذخيرة *

* (محضر في دعوى الاجارة ودعوى احداث المؤجر يده على المستأجر) * ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه ان هذا الذي أحضره معه أجره في عشر ديرات أرض حدودها كذا في ضبعة كذا وسلمها الى ثمانية أحدث يده على هذه الاراضي فيسحق فواجب عليه قصر يده عن هذه الاراضي وترك التعرض وتسليمها الى فرد المحضر بعله انه لم يذ كر فيه أنه أجر في هذه الاراضي وهو يملكها وهذا لا يلا بد من ذكره لان الاجارة من غير المالك لا تصح وان ملكها بعد ذلك وكذلك لم يذ كر فيه أنه أجر هذه الاراضي وهي في يده ولا بد من ذكره لان الاراضي ربما تكون مشتركة واجارة الاراضي المشتركة قبل القبض لا تصح اما على الخلاف الذي في بيع العقار قبل القبض كما ذهب اليه بعض مشائخنا رحمه الله تعالى أو على الواقع كما ذهب اليه بعض المشايخ رحمه الله تعالى ولانه لم يذ كر في المحضر ان هذه الاراضي صالحة للزراعة ولا بد لفساد العقد ان تكون الاراضي صالحة للزراعة وقت العقد ولا يكفي بقوله استجارا اصحها المحجوز ان لا تكون الارض صالحة للزراعة وقت العقد ولكن تكون بحال تصح للزراعة بعمل المستأجر فيظن ان كون الارض بحال تصح للزراعة بعمل المستأجر يكفي لفساد العقد *

* (محضر في دعوى بقاء مال الاجارة المفسوخة) * حضر وأحضر وهذا الذي حضر وكيل عن اخته الكبيرة المسماة فلانة بالدعوى المذكورة فيه وقيم عن اخته الصغيرة المسماة فلانة من جهة المحكم بالدعوى المذكورة فيه وهم اولاد فلان بن فلان فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه لنفسه بطريق الاصالة وللأخت الكبيرة بحكم الوكالة وللأخت الصغيرة بالاذن المحكمي ان هذا الذي أحضره معه أجر من أيننا فلان جميع الارض التي حدودها كذا بكذا من الدنانير اجارة طويلة مرسومة وان أبا ثنا في قبل انفساخ الاجارة هذه وقبل قبضه شيئا من مال الاجارة وانفسخت هذه الاجارة بموت موصار مال الاجارة وذلك كذا من الدنانير ميراثا لورثته هؤلاء المسهين ما خلد دينار واحد اقامه ذهب بعضه ماضي من المدة والبعض بابراء أيننا عنه في حياته وواجب عليه أداء الدنانير المذكورة ما خلد دينار او احد القبض المدعى حصه نفسه بطريق الاصالة وحصه اخته الكبيرة فلانة بالوكالة وحصه اخته الصغيرة فلانة بالاذن المحكمي فرد المحضر بعله ان المذكور فيه ان مال الاجارة صار ميراثا لورثته ما خلد دينار او احد اقامه ذهب بعضه بابراء أيننا المؤجر هذاعنه في حياته ودعوى الابرا على هذا الوجه فاسدة لان الابراء انما يصح بعد الوجوب أو بعد سبب الوجوب وحال حياة المستأجر مال الاجارة غير واجب على المؤجر اذا كانت الاجارة قائمة ولم تنفسخ بعد ولم يوجد سبب وجوبه لان سبب وجوبه انفساخ الاجارة والاجارة لم تنفسخ بعد وعله اخرى ان المذكور في الدعوى فواجب على المدعي عليه ان يدفع مال الاجارة الى هذا المدعي ليقبض حصه نفسه بطريق الاصالة وحصه اخته الكبيرة بالوكالة وان وكيل بالخصوصة لا يملك القبض عند زجر رحمه الله تعالى وعليه الفتوى فلا تصح مطالبته بحصه الموكلة على ما عليه الفتوى والعللة الاولى ليست بصحيحة لان دعوى الابرا ان لم يصح

فذلك ما نرزم عليهم ولا يوجب ذلك خللا في دعوى بقية مال الاجارة فان ذلك لم يرد *
 (محضر في دفع دعوى مال الاجارة المقسومة بموت المؤجر من ورثة المستأجر) وكانت الدعوى
 بشرائطها من غير خلل فيها فقال المدعي عليه في دفع دعوى المدعي ان اباك قد قبض مني في حالي
 حياته كذا ثمن من المحطة عوضا عن مال الاجارة التي تدفعه فرد المحضر بطلان دفع المحطة
 عوضا عن مال الاجارة يستدعي وجوب مال الاجارة ومال الاجارة لا يجب على المؤجر حال حياة المؤجر
 اذا الاجارة حال حياة المؤجر قائمة على حالها ومال الاجارة لا يجب على المؤجر بعد الانقضاء فكيف
 يتصور قبض المستأجر المحطة عوضا عن مال الاجارة في تلك الحالة وعده اخرى انه لم يذكر انه دفع
 المحطة عوضا وانما ذكر ان اباك قبض المحطة عوضا وقبضه المحطة عوضا لا يصير المحطة عوضا
 ما لم يوجد المدفع من صاحب المحطة بجميعه الموصوف

(عرض صلح في الاجارة) وكان المكتوب فيما بين فلان من فلان ارضا حدودها كذا وهي مائة
 الف زراع على ان يزرع المستأجر فيها كذا فقبل الملك ما طل لانه شرط في العقد ما يقتضيه العقد لان
 زراعة مني بمسنة ليست من مقتضيات العقد ولا حلالا قد بين وهو المؤجر فيها منفعة ومن هذا الشرط
 بوجوب فساد العقد وقيل بهذا لا يبطل الصلح لان قوله في هذا المقام على ان يزرع فيها كذا وقوله
 ليزرع فيها كذا سواء وقوله ليزرع فيها كذا ليس بشرط وانما هو لبيان الغرض فلا يوجب الفساد
 كيف وقد ذكرنا من قبل ان المستأجر اذا لم يزرع فساد العقد على ما ذكر في الجامع الصغير
 فاذا كان تركه ذكر ما يزرع فساد العقد منذ كره كيف يفسد العقد *

(محضر في تعريف المملوك) مثل شيخ الاسلام على السفيدي رحمه الله تعالى عن محضر كان في قوله
 روي عن عبد الله الحمدي ادعى على فلان فاجاب انه غير صحيح لان النسبة على هذا الوجه لا تقع
 بها الا اعلام ويجب ان يكتب اليه عبد فلان او مولاه فلان وكان المكتوب في المحضر المدينون فلان
 اقترعه بذلك صاغا قال لا بد من بيان ان روي عن عبد الله حر وانه اعقده مولاه فيكون الاقرار له
 والمال له او عبد لمولاه محجور عليه فيكون الاقرار له وملك المال لمولاه ويختلف حكم الاقرار باختلاف
 حاله فلا بد عن ذكره قال واعتق يعرف لمولاه وان كان مولاه معتقا ايضا لا بد من ان يقال انه مولاه
 فلان فان كان المولى الثالث معتقا ايضا فلم ينسب اليه مولاه فلا بأس به لان المولى الثالث بمنزلة المجدد
 في النسب فيعوز الاصل عليه *

(عرض سجل فيه سكت نائب قاضي سمرقند) ففرقوا حرمه احدى انه كان فيه حكم فلان وهو نائب عن
 قاضي سمرقند فلان ولم يذكر فيه ان قاضي سمرقند ما ذون بالاستقلال والتأني في ان كان فيه وقاضي
 سمرقند كان قاضيا من قبل الملك سفير ولم يكن كذلك بل قاضي سمرقند كان من قبل الخاقان محمد
 والحاقان محمد كان من قبل الملك سفير الا ان هذا لا يصلح خللا لان قاضي سمرقند لما كان قاضيا من
 قبل الخاقان محمد والحاقان محمد كان نائباً من قبل الملك سفير كان قاضي سمرقند قاضيا من قبل الملك
 سفير الا ان ولاية الملك سفير كانت ظاهرة على اهل سمرقند في الابتداء والناك ان الشهود
 في شهادتهم قالوا ما وقع فيه الدعوى (ملك ابن مدعيته واندرست ابن مدعي عليه بناسق
 است) ولم يقرروا فوجب على هذا المدعي عليه (كمدست خورش كوتاه كندازين مدعي به وبان
 مدعي تسليم كند) وقد اختلف الشايع رحمه الله تعالى في هذا قال بعضهم لا بد من ذكر موطن وان لم نقل
 به ولكن لا بد من ذكر موطن لا يبقى فيه لاحد مجال الطعن وارابع انه كان في آخره ورجلت
 حكيم هنا موقفا على امتناع قاضي فلان وهو الذي كان ولا هو هذا يضر حجه من ان يكون حكما

٢ ملك هذا المدعي وهو
 في يد هذا المدعي عليه بغير
 حق ٣ ان يقره بده عن
 هذا المدعي وبسببه الى هذا
 المدعي

لأن المعلق بالشيء والموقوف عليه غير ثابت قبل وجود ذلك الشيء وهو متحلل قوي لو حصل المحكم على هذا الوجه أما لو حصل مطلقا والكاتب كتب على هذا الوجه فهذا لا يوجب خلافا في المحكم إنما يوجب خلافا في المكتوب كذا في فصول الاستروشي *

* (محضر فيه دعوى اجارة العبد) * صورته ادعى فلان على فلان عبدا في يده إلى آتت العبد من هذا الذي في يده كل يوم بدرهم وقد ضي كذا وكذا يوما فواجب عليه تسليم هذا العبد إلى مع كذا من الاجارة فرد المحضر بعلته أنه ادعى أنه آتت كل يوم بدرهم ولم يذ كر للاجارة مدة تنتهي اليها فكل يوم يجي يستعقد فيه عقدا لاجارة وهذا اليوم الذي وقع فيه الدعوى قد انقضى فيه عقدا لاجارة وكان للستة أشهر امساك العبد والانتفاع به فكيف تصح مطالبة المذعي اياه بتسليمه اليه ولو كان ذ كر لك مدة وهذا اليوم الذي وقع فيه الدعوى من جملة تلك المدة كان كذلك لأن هذا اليوم اذا كان من جملة تلك المدة كان داخلا في عقدا لاجارة فكان للستة أشهر حق امساك العبد عند نفسه والانتفاع به ولأنه ادعى كذا وكذا من الاجارة وكان في محضر الدعوى أجر العبد وبعد ذ كر كلمات كثيرة ذ كر وسلم اليه ولم يذ كر وسلم العبد اليه وهذا لا يثبت تسليم العبد لمحو اذ انه سلم شيئا آخر وما لم يثبت تسليم العبد لا يجب أجره فلا تستقيم دعوى تسليم الاجر *

* (خط الصلح والابراء) * عرض خط صلح وبراءة وكان فيه ادعى فلان بن فلان على فلان بن فلان مالا معلوما فصالحه فلان على الف درهم وقبض فلان بدل الصلح وذ كر في آخره وأبر المذعي المذعي عليه عن جميع دعاويه ونصوصاته ابراءا صريحا ما قيل الصلح غير صحيح اذ ليس فيه ذ كر مقدار المال المذعي ولا بد من بيان ذلك ليعلم ان هذا الصلح وقع معاوضة او وقع اسقاطا ولعلم أنه وقع صرفا بشرط فيه قبض البديل في المجلس أولا بشرط وقد ذ كر قبض بدل الصلح في المجلس ولم يتعرض للمجلس الصلح فخرج هذه الاحتمالات لا يمكن القول بجهة الصلح أما ذ راء حصل على سيدل العموم فلا تسمع دعوى المذعي بعد ذلك عليه لم تكن الابراء العام لا المكان الصلح *

* (محضر فيه دعوى مال المضاربة على ميت بمحضرة ورثته) * صورته - حضروا حضرمع نفسه فلانا وفلانا وفلانا كلهم أولا ذ راء فلان فادعى هذا الذي - حضرمع على هؤلاء الذين حضرمع مع نفسه أنه دفع الى مورثهم فلان ألف درهم مضاربة وأنه تصرف فيها ويرجأ رباحا وأنه مات قبل قبض قسمة هذا المال وقبل دفع رأس المال الى الرب المال وقبل قبضة الرب مجعلا لهذا المال وصار ذ لك ديناً في تركته الى آتت فقبل ان وقت الدعوى في رأس المال والربح فلا بد من بيان قدر الربح وتركه يصير خلافا في الدعوى وان ادعى رأس المال وحده فلا بأس بترك بيان قدر الربح *

* (محضر فيه دعوى قيمة الاعيان المستهلكة) * صورته - حضروا حضرمع فادعى هذا الذي - حضرمع على هذا الذي - حضرمع معه ألف دينار قيمة عين استهلكها من اعيان ماله بمهر قد فرد المحضر وجودا أحدها أنه لم يمس المستهلك ولا بد من بيانه لان الاعيان ما يكون مضمونا لقيمة عند الاستهلاك ومنها ما يكون مضمونا بالمثل عند الاستهلاك ولعل هذه العين مضمونة بالمثل فكيف تستقيم دعوى القيمة مطلقا ولأن من أصل أن حقيقة حقه الله تعالى ان حق المالك لا يتقطع عن العين بنفس الاستهلاك ولهذا يجوز الصلح عن المنصوب المستهلك على أحكمن من قيمته وانما يتقطع حقه عن العين وينتقل الى القيمة بقضاءها تقاضى أو بتراضيهما وقبل ذلك يكون حقه في العين فلا بد من بيانه ولا بد لم يذ كر ان هذا المقدار قيمة هذه العين المستهلكة بمهر قد أو بخرارى وقيمة الاعيان تختلف باختلاف البلدان والمعتبر بقيمة المستهلك في مكان الاستهلاك فلا بد من بيان ذلك *

«(حضر فيه دعوى المحظوظة)» «مختومة حضروا» «مضرا فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن يأخذ الذي أحضره معه فلان كان قبض من هذا الذي حضره الف من المحظوظة قضاء موحيا للزوجين أوصاف المحظوظة قال وهكذا سكان أقرأ نحو هذا الذي أحضره معه في حال جواز إقراره قبض المحظوظة المحسوفة فانه قال هذا الذي حضره بالفارسية (ترأه ارم من كندم آبي با كيره ميانه سرخه تر آبي بوزن اهل بخاري با من است) إقرارا صحيحا صدقه هذا الذي حضره في خطا با وقد توفي فلان قبل أن يوتى شيئا من هذه المحظوظة مجهلا بغيره من هذه المحظوظة المذكورة فيه وصارت هذه المحظوظة المذكورة فيه مختومة بهذا الذي حضره في تركه وخلف من الورثة أخاه هذا وخلف من التركة في هذا الذي حضره معه أوصافها ألف من من المحظوظة بالاوصاف المذكورة فواجب على هذا الذي أحضره معه أداء مثل هذه المحظوظة المذكورة فيه من هذه المحظوظة التركة وشهد الشهود على أقرار المذمعي عليه بذلك فرد المحضر بوجوه ثلاثة أحدها أنه ادعى ولأنه قبض من ماله قضاء موحيا للزوجين القبض المطلق خصوصا بمقتضى كونه موحيا للزوجين صرف إلى الغيب وكذا لا انعقاد المطلق ثم قال ومحمد أقر المذمعي عليه فانه قال بالفارسية كذا وكذا على نحو ما كتب وليس أقرار المذمعي عليه كما ادعاه المذمعي فانه قال (ترابا من است) وهذا إقرار منه بالوديعة والشهود شهدوا على إقرار المذمعي عليه وأقرار المذمعي عليه كان بالوديعة فنهادهم تكون بالوديعة فلم تذكر الشهادة متعاقبة للوديعة المذكورة والثاني أنه ادعى عليه المحظوظة بالن والوزن وطلب ضمانها والمغفون عند أداء الضمان يصير ملكا للضامن بالضمان فتتحقق الغالبية بين المحظوظة الموزونة وبين ضمانها والمحظوظة كيلي فلا تعض دعواها بالوزن والمثل في مثل هذه الصورة والثالث أنه قال فواجب عليه أداء مثل هذه المحظوظة المذكورة من التركة ولا يجب على الوارث أداء الدين من عين التركة لأنه لا يملك قبل إثبات التركة أن شاء الدين من التركة وإن شاء أدى الدين من مال نفسه وانما شرط قيام التركة في يد الوارث لتوجه المطالبة عليه لا لإدائها منها وتحلل السائل ليس بصحيح لأن أصل الوجوب في التركة إلا أن الوارث ولاية استخلاص التركة بأداء الدين من مال نفسه ولا مكان أصل الوجوب في التركة تستقيم دعوى الأدهم من التركة نظر إلى الأصل»

«عوض فيه دعوى قبض العدليات بغير حق واستهلاكها» صورته ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي أحضره معه قبض من هذا الذي حضره درهم عدلية وبس عددتها وصفتها وجنسها بغير حق واستهلكها فواجب عليه أداء مثل هذه الدرهم العدلية أن كان يوجد منها أو قبضها لم يوجد مثلها وقيمتها يوم القبض كانت كذا واليوم كذا فظن بعض مشائخنا رحمهم الله تعالى أن في هذه الدعوى نوع خلل من قبل أنه ذكر أنه قبض هذه الدرهم بغير حق واستهلكها ولم يذكر أنه استهلكها بغير حق أو بغير أمر صاحبها ويحتمل أن الاستهلاك كان بغير أمر المالك ويحتمل أنه كان بأمره واعترض على هذا القائل أن الاستهلاك ان كان لا يصلح سيلا للضمان الاحتمال فالغيب السابق كافٍ فيمكن إيجاب الضمان بالغيب السابق وقيل في الجواب عن هذا الاعتراض بهذا الاعتراض لا يمكن إيجاب الضمان في الغيب السابق لأنه يستلزم أن المالك رضى قبضه الدرهم والمالك إذا رضى قبض الغاصب وقد كان الغاصب قبض للغبط يرأى الضمان ذكره شيخ الإسلام حواجره رآه رحمه الله تعالى في آخر كتاب الصرف وأكثر المشايخ رحمهم الله تعالى على أن هذا المخلل المذكور في الحقيقة ليس بخلل في الحقيقة ووجهه أن الغيب والغيب بغير حق في نفسه يصلح سيلا وجوب الضمان وكذلك الاستهلاك في نفسه يصلح سيلا وجوب الضمان الآن أمر

أجر نظمها وزن أهل بخاري

لک عندی

المالك بالاستهلاك وأجازته قبض المصنف مبرئ لهم من الضمان فليس على المدعي أن يتعرض
للمبرئ عن الضمان نفياً وإثباتاً إلا إذا ادعى المدعي عليه شيئاً من ذلك فيجوز له أن يكون ذلك دفعاً لدعوى
المدعي الآن بشرط بيان ذلك على المدعي ثم في هذه الدعوى لو لم يكن المدعي ذكر الاستهلاك
في الدعوى اعتاد كراقص بغير حق ينبغي أن يطلب من المدعي عليه ألا تسلم عن تلك الدراهم لأن
الدراهم إذا كانت قاقعة بعينها وثبت قبضها بغير حق يجب على المدعي عليه تسليم عينها لمصنف
أن الدراهم والعناوين بعينها في الغصب وطالب المدعي بتسليم عينها وإذا عجز عن تسليم عينها فيسلم
مثلهما فإن لم يقدر على المثل فيسلم القيمة ومن الأئمة من قال للمدعي أن يطالب المدعي عليه أولاً بحضور
تلك الدراهم ليقم القيمة عليه ثم يطالبه بتسليمها إليه كما هو المحكم في سائر المنقولات ولكن نقول
طلب الاحضار على الإطلاق غير مستقيم ههنا بخلاف سائر المنقولات وهذا لأن الاحضار إنما يطلب
في المنقولات حتى إذا شهد الشهود أشاروا إلى المدعي به والشهود لا يمكنهم الإشارة ههنا فأنهم لا يعلمون
أن هذه الدراهم هل هي عين تلك الدراهم المقصودة فإن الدراهم بنسب بعضها بعضاً فتقع الإشارة إلى
غيرها بخلاف سائر المنقولات فانها تعرف ظاهراً إلا إذا سكن على الدراهم علامة يمكن تمييزها
من جنسها فيجوز شترط الاحضار *

*(محضر في دعوى الثمن) * صورته ادعى رجل على غيره أنه باع منه ثلاثة أذرع من الأطلس العديف
وبين طولها وعرضه بشي معروف وبين ذلك الثمن وأنه اشترى منه هذه القطعة من الأطلس في مجلس
البيع بالثمن الذي بينه وقلنسوتين معروفين بالعراقي وأزارة وثكنة بكذا ثمناً وبين ذلك وسلمها إليه
وأته قبضها منه من غير تسليم الثمن فوجب عليه أداء الثمن المذكور فيه وبين شرائه البيع والشراء
من البلوغ والعقل وطالب بالثمن وأنكر الخصم الشراء منه وأنكر وجوب الثمن عليه وأقام المدعي بينة
على وفق دعواه بشرائطها وكسوا نسخة المحضر وطالب وأجوب بالفتوى فزعم بعض المفتين أن في هذه
الدعوى خللاً من قبل أنه لم يذكر فيه أن المبيع هذا هل كان ملك البائع أم لا يجوز أن يباع مال
غيره بغير أمره فلا يستوجب عليه المطالبة بالثمن ولا به لم يذكر في المحضر أن هذا بغير أمر أهل بخاري أو
بغير أمر نراسان وأنه متقاوت فيبيع المبيع مجبه ولا إلا أن ما زعم هذا القائل لا يوجب خللاً أما الأول
فلأنه ذكر في الدعوى أنه سلمها إليه وقوله وسلم نظير قوله وهو عليه وعلى مسألة كتبت الشهادات
وأما الثاني فلأنه ذكر في الدعوى أنه سلمها إليه وبعد القبض والتسليم فالمدعي به في الحق فله هو الثمن
الذي وجب بالعقد وصار ديناً في الذمة ولا جهالة في الثمن وإنما الخلل في هذه الدعوى من وجه آخر
فإن المدعى كور في الدعوى أنه باع منه قطعة أطلس صفتها كذا وقلنسوتين صفتها كذا وأنه اشترى
منه وسلمها للبائع إلى المشتري ولم يقل باعه واشتراه وسلمها كذا واشترى كذا بعد ما باعها منه
بجمله وسلم الجملة إليه وهو قبض الجملة حتى يتصرف إلى كل ذلك رادها ببيع قطعة الأطلس هذه
والقلنسوتين وأنه اشترى القطعة دون القلنسوتين أو سلم القطعة دون غيرها غاية ما في الباب أن كلمة
ما يجوز أن يتصرف إلى الجملة لكن يجوز أن يصرف إلى أحدهما أيضاً لا يقتضي هذا الاحتمال فلا
يدع من ذكره من يزيل به ماذ كثر من الاحتمال وهو كلمة من أذكر لفظ الجملة ما يدعون ذلك لا يزيل
الاحتمال وإذا لم يزل هذا الاحتمال بقي المبيع والمسلم مجبه ولا فلا تستقيم دعوى البعض لأن المسلم ليس
بمعلوم حتى تستقيم دعوى الثمن بقدره *

*(محضر فيه دعوى الوكيل ودعوى موكله) * ادعى على آخر يحكم الوكيل كالة الثابتة له من جهة والده
أن والده دفع إلى هذا الرجل ثمن ديباج عدده كذا وصفته كذا ولونه كذا وطوله كل ديباج كذا

وعرضه كذا على سبيل الامانة ولم يظفر به والده حتى يأخذ منه وقد وكل والده هذا بالخصوص في ذلك
حتى ما ظفر بهذا المدعى عليه ووكله قبض ذلك منها بضار فكانت الوكالة ثابتة له في مجلس
القضاء فادعى عليه اصدار ذلك مجلس القضاء لقيم الوكيل بينة عليه فاستكر المدعى عليه القبض اصلا
واقام المدعى بينة على اقرار المدعى عليه انه قد كان قبض لكن رده الى والده وكسوا المضر وطلبوا
جواب المقتن ما جابوا بالخلل وكان وجه الخلل انه لم يذ كر في المحضر ان المدعى كذبه في قوله ٢
(بارز كرم) وهذا لان المدعى لو صدقه في الرذ على والده لا يبق له حق الخصومة بعد ذلك ولا بد من
بيان ذلك التكدب في الرذ لتسقيم دعوى الاحضار منه وعندى ان هذا ليس بخلل لان طلبه
احضار التفت تكذبه في الرذ

(محضر في دعوى امرأة منزل لاقي بد رجل شراء من والدها) * امرأاة دعت منزلا على رجل وقالت هذا
المنزل ودكرت موضعه وبينت حدوده كان حقا وطلاعا والواي فلان وانه باعه من يوم كذا
في شهر كذا حال كونه فاذا التصرف واني قد اشتريته منه بذلك الثمن المذكور في مجلس البيع ذلك
في حال صحة التصرفات واليوم جميع هذا المنزل حتى وملكي بهذا السبب وان الذي بيده المنزل
أحدث يد فيه فواجب عليه قصر يده عنه وتسليمه الي فأجاب المدعى عليه ٣ (أن منزل ملك من
است وحق من است بآين مذمعه سبر في نسبت بآين سبب كد دعوى ميكند) فأ حضرت المذمعة فقرا
ذكرت أنهم شهودا فشهد كل واحد منهم بعد الاستشهاد وقال (كواهي مدهم كد آين فلان بن
فلان والدان مذمعه اقرار كد برجل روافي اقرار وكفت من ابن خايه كد حدر دوي دين محضر
مذ كور است بآين دخترو يش فلانه فروخته ام ووي ابن خايه ازم نخر يده است بهمن بها كد
دين محضر مذ كور است بهمن تاريخ كد دين محضر مذ كور است فروخته ونخر يدي دريت واورزا
بن خايه ملك آين فلانه است بآين سبب كد آين محضر ياد كد دد شد است وآين مدعي عليه دست
نوكرد است در بن خايه سباحق) واستفتوا الفتن فزعم بعضهم ان فيه خلا من قبل انه ذكر
في الدعوى انه باعه منها تاريخ كذا وهكذا أقر السامع بهذا البيع وهذا التاريخ وهذا موجب
خلا من قبل انه أضاف الاقرار الى تاريخ البيع في يوم كذا ولعل الاقرار كان قبل ذلك التاريخ
وهذا الزعم فاسد من جهة أن الاقرار ان جعل على ما قبل البيع يكون باطلا ولو جعل على ما بعده يكون
صحبا والاصل في تصرف العاقل ان يصح لان يطل وزعم هذا الزاعم أيضا ان في لفظ الشهادة
خلا لان الشهود قالوا ان شهد أنه أقر بالبيع وشهد راعى اقراره ثم قالوا واليوم جميع هذا المنزل ملك
هذا المدعى بالسبب المذكور في المحضر والسبب المذكور في المحضر البيع والاقرار بالبيع لا يصلح سببا
ولاشهادة لمع على البيع فكذلك الشهادة باطله والجواب عن هذا من وجهين أحدهما ان هذا
لا يوجب خلا في شهادتهم وقسا لان الشهود اذا شهدوا على اقراره بالبيع والشراء من المذمعة
فقد ثبت البيع والشراء بشهادة الشهود ولكن بناء على الاقرار والبيع سبب الملك والتالي أنهم
شهدوا على اقراره ولا علم لنا بعدم شهادتهم على البيع في الابتداء ولعل لم تشهدا على البيع لكن
لما شهدوا على اقراره أولا ثم شهدوا على البيع وهو السبب الموجب للملك فربكن في الشهادة

خلل *

(محضر في دعوى ثمن الدهن) * ادعى رجل على رجل كذا دينار انما بورية جيدة حقا واجبا
ودينا لازم سبب صحيح شرعي وكفيه وأقر المدعى عليه ان هذه الدنانير عليه بسبب صحيح شرعي
انه اشترى من هذا كذا من دهن السمسم الصافي وبين أوصافه شراء صحيحا وقبضه منه قضا صحيحا

٢ رده

٣ ذلك المنزل ملكي حتى وليس
مسلما للمذمعة بهذا السبب
٤ أشهد أن فلان بن فلان هذا
والله المذمعة أقر في حال جواز
الاقرار وقال أنا بعت هذه الدار
الذ كورة حدودها في هذا المحضر
من بني فلانة وهي اشترت هذه الدار
منى بهذا الثمن المذكور في هذا
المحضر في هذا التاريخ المذكور في هذا
هذا المحضر بعاوشرام صحيحا واليوم
هذه الدار ملك فلانة فله هذا
السبب المذكور في المحضر وهذا
المدعى عليه أحدث وضع اليد عليها
بغير حق

فواجب على المدعى عليه هذا التمسك هذه الدلائل المذكورة فيه الى هذا المدعى وذكر جواب المدعى عليه بالانكار وذكر بعد شهادة الشهود على اقرار المدعى عليه بهذا التمسك المذكور فيه هذا المبلغ من الدهن الصافي الموصوف فيه وقال كل واحد من الشهود بالقرينة ٢ (كواهي مدهم كمان مدعى عليه) وأشار اليه (مقر أمجد صالح) ورواى أقر أخو شى بطوع ورغبة وحنين كفت بغير دم أزين مدعى) وأشار اليه (هفص من روغن) كعد ما كبره صافى خيدنى درست وقض حكردم قبضى درست) واستفتوا عن صحة هذه الدعوى فقيل انها فاسدة من وجهين والشهادة غير مطابقة للدعوى أما بيان أحد وجهي فساد الدعوى أن المدعى ادعى اقرار المدعى عليه بهذا المال المذكور فيه ودعوى اقرار المال غير صحيحة عند عامة العلماء لوجهين أحدهما أن دعوى اقرار ليس بدعوى للحق لأن حق المدعى المال دون اقراره فإذا ادعى اقراره فقد ادعى ما ليس بحقه والثانى أنه ظهر وجه الكذب في هذه الدعوى لأن نفس اقراره ليس بسبب الوجوب المال إنما الوجوب شئ آخر وهو المصلحة والأقراض أو ما شاكل ذلك فلو كان الحق ثابتاً لمدعى بسببه لادعى ذلك ولين عليه فلما أعرض عن ذلك ومال الى اقراره علم أنه كاذب في الدعوى الوجه الثانى فساد الدعوى للمباين سبب الوجوب وهو شراء الدهن لا بد وأن بين أن هذا المبلغ من الدهن الذى يذيع يبعه من المدعى عليه كان موجوداً وقت البيع حتى يتم البيع صحيحاً لأن على تقدير عدمه وقت البيع أو عدم بعضه لا يكون البيع منقذاً في حق الكل أو في حق البعض فلا يكون القن واجبا على المدعى عليه فلا يستقيم دعوى القن بسبب الشراء والبيع غاية ما في السبب أنه ذكر أنه قبضه قبضاً صحيحاً ولكن هذا لا يكتفى لصحة البيع وجوب القن لوجهين أحدهما أنه لم يكن موجوداً وقت البيع ولا مقبوضاً لكن الكاتب هكذا ذكره والثانى أنه لم يحتمل أنه لم يكن موجوداً وقت البيع ثم حصله البائع وسلمه الى المشتري وقبضه المشتري اذ لم يذكر في المحضر وقضه في مجلس الشراء أو عقب القيام عن مجلس الشراء وعلى تقدير عدمه وقت البيع لا ينعف التسليم لأن العقد حينئذ يقع باطلاً والتسليم بحكم البيع الباطل لا ينعف فلا يكون هذا بيعاً بالتعاطى لأن هذا التسليم بناء على ذلك العقد الباطل وإنما يعتبر البيع بالتعاطى في موضع لم يكن التسليم بناء على البيع الفاسد وهو نظير ما قلنا في الاجارة اذا أجرد له أو أؤضه وهي مشقولة بمتاع الاجر وزرع ثم فرغ وسلم الاجارة لاستقبال الاجارة جائزة فلا يتقديت بها اجارة مبتدأة بالتعاطى لأن التسليم حصل بناء على الاجارة الفاسدة كذا هنا ومن المشايخ من أنكروا وجه القياس في هذه الدعوى وذكر لكل وجه من وجهي الفساد جواباً أما الاول قلنا دعوى اقراره بالمال إنما تصح اذا حصل دعوى المال بحكم اقراره بأن قال المدعى عليك كذا الانكأ قررت لى به أو قال هذه العن ملكى لانك أقررت لى بها وهذا دعوى المال ما حصلت بحكم اقراره بل دعوى المال حصلت مطلقاً إلا أنه مع دعوى المال ادعى اقراره بالمال وهو لا يوجب خلافاً وقوله ظهر وجه الكذب في هذه الدعوى ممنوع أيضاً وقوله لم يدع السبب قلنا إنما يدع السبب لما قلتم بل لأنه لم يحدد من يشهد على السبب ووجه من يشهد على اقرار المدعى عليه بالمال وأما الوجه الثانى قوله لا بد وأن بين أن هذا المبلغ من الدهن كان موجوداً وقت البيع قلنا هذا إنما يحتاج اليه في الشهادة بأن شهد الشهود أنه باع منه كذا مبلغاً من الدهن والشهود هنا لا يشهدون على البيع إنما يشهدون على اقراره بالبيع واقراره كان بشراء صحيح واقراره بالانسان متى حصل بشترى صحيح ثبت حكمه في حقه وان احتمل الفساد بخلاف الشهادة والفرق بين الشهادة والاقرار عرف في موضع وأما بيان أن الشفعة لا تطالب بالدعوى فإن في الشهادة ذكر اقرار المدعى عليه

٢ شهدان هذا المدعى عليه وأنشأ اليه جامعاً في حال حصته وجواز اقراره بالطوع والرغبة وقال اشترى من هذا المدعى وأشار اليه سبعة من دهن سعم دهناً تظليفاً صافياً ثم دهن سعم وقبضته قبضاً صحيحاً

٣ جامع هذا الذي عليه اني
اشترت من هذا الذي سمعته
من دهن سمع صافي نظيف وقبضته
في ضاحيتها
٤ وقبضته

بالقبض مطلقا لقبض المشتري فان الشهود قالوا ٣ (مقر أم دابن مدعي عليه كقبض يدم اذن مدعي هفد من ورضن كقبض في با كبره وقض كردم قض درست) وفي الدعوى ذكر القبض مع الاشارة فانه قال قبضه منه قبضا صحيحا وكان ينبغي أن يذكر في الشهادة على اقرار المدعي عليه ٤ (وقبض كرمش)

* (محضر في دعوى الوصية بالثلث) * صورته ادعى الموصي له على واحد من الورثة أن الميت قد اوصى لي بثلث ماله حال حياته وحال كونه عاقلا بالتمسك وأحضر في مجلس المحكم خاتما من ذهب فحضره فيزوج وادعى على الوارث أن هذا الخاتم من جملة التركة التي خلفها الميت وأنه في ذلك فواجب عليك دفع الثلث المشاع من هذا الخاتم الى بحكم الوصية فانكر الوارث الوصية وأقام المدعي بيته على وفق دعواه واستقدموا عن صحة الدعوى فافتوا بفساد هذه الدعوى واختلقوا في علة الفساد بعضهم قالوا لا يلهي بذلك كرفي المحضر انه اوصى طائعا ويحتمل انه اوصى مكرها والوصية مع الاكراه باطله وبعضهم قالوا طلب تسليم الثلث المشاع من الخاتم وذلك لا يتصور والصحيح هو الاول لان تسليم الخاتم الشاع متصور بتسليم الكل * (محضر في دعوى النكاح على امرأة) * وصورته ادعى فلان على فلانة أنها منكوسة وحلاله بسبب أنه تزوجها على مهر معلوم بمشهد من الشهود المدول بتزويجها نفسها منه وانها خرجت من طاعته فواجب عليها الاتيان في أحكام النكاح وقد كان جواب المدعى أن اتيانا في أحكام النكاح غير واجب عليها من قبل أنه طلقها ثلاث تطلقات وأنها حرمة عليه بالطلقات الثلاث وانبت ذلك بالبيته على سبيل دفع دعواه النكاح عليها وقد كان في الرجل يدفع الدفع وادعى أنها مطلقة في دعوى الدفع وأن دعواه الدفع هذه ساقطة من قبل أنها اقترت قبل دعواها الدفع هذه أنها اعتدت منه بعد الطلقات الثلاث وتزوجت بزوجه آخر ودخل ذلك الزوج بها ثم طلقها واعتدت منه أيضا وكان دعوى نقض العقدتين منها في عدة تصور في مثلها انقضاهما ثم تزوجت بهذا الزوج بمهر معلوم بمشهد من الشهود المدول أنها اليوم امرأة وكان على المحضر جوابا مشايخ صمد قدوسكار هم بالعدة والتق مشايخ بخاري على أن المحضر غير صحيح وبينوا ذلك وجها فقالوا أن الزوج ادعى اقرار المرأة بهذه الاشياء ودعوى الاقرار على المدعي عليه بالنفي غير صحيح من المدعي مذكور في شرح ادب القاضي وعندي ما ذكره من وجه الفساد ليس بصحيح وهذا لان الزوج لا يدعى النكاح بحكم اقرارها بل يدعى النكاح عليها مطلقا وانما دعوى الاقرار لبيان كونها مطلقة في دعوى الدفع وهو صحيح واليه أشار في آخر الجامع وقد ذكرنا هذه المسئلة قبل هذا مفرحة كذا في الذخيرة *

* (ورد جميل من مروفي اثبات ملكية جمل) * وكتب فيه فيه يقول القاضي فلان صاحب العالم والاحكام الشرعية بكونه مرو فواجهها من قبل السلطان فلان حضري مجلس المحكم بها بتاريخ كذا راجل ذكر كره فلان واحضر معه خصما ذكر كره فلان بن فلان فادعى عليه بمحضرته قالوا وكان في المحضر المذكور اني هنا خلل من وجهين احدهما أنه كتب حضري في مجلس القضاء بها وقد سبق ذكر كونه قاضيا بمرو فواجهها فقولها بها يحتمل الانصراف الى كونه مرو ويحتمل الانصراف الى النواحي فالمحكم لا يكون صحيحا ذا شرط صحة الفضا في ظاهر الرواية والله مال اكبر المشايخ رحمهم الله تعالى مذكور في ادب القاضي المختصاف وعندي أن هذا ليس بخلل لان الصرع على زبابة النوادر ليس بشرط فاذا قضى القاضي خارج المصركان قضاء في فصل محتف فيه فينفذ والثاني أنه ذكرنا فادعى عليه بمحضرته ولا بد من النص بذكر الذي حضروا الذي احضره معه فينبغي أن

بكتب فاذى هذا الذى أحضره معه لأنه يحتمل أن الدعوى صدرت من غير هذا المدعى أو من هذا
المدعى على غير هذا المدعى عليه ويكتب بمحض من هذا المدعى عليه لاحتمال أنه يدعى عليه عند غيبته
ثم ذكر فيه جلاصقته كذا على فخله كى صفته كذا أشنه كذا قيمته كذا بمحض مجلس القضاء وأشار إليه
أنه ملكه وحقه قالوا وفى بعض هذه الالفاظ خلل وبعضها غير محتاج إلى المدعى كرفيان الصفقة والسن
والقيمة غير محتاج إليها وهو محضرق مجلس المحكم فتصح الدعوى بالاشارة إليه من غير بيان الصفقة
والسن والقيمة وفسه خلل فانه قال وأشار إليه أنه ملكه وحقه وبني أن يقول أن الجمل المحضر هذا
ملك المدعى وحقه ثم قال وفى يد المدعى عليه بغير حق ولا بد وأن يقول فى يد المدعى عليه هذا ثم ذكر
أن الواجب عليه قصر اليد عنه ولا بد وأن يقول وإن الواجب على هذا المدعى عليه قصر يده عن الجمل
المدعى به هذا ثم ذكر وأعادته إلى يده وعسى لم يكن فى يده بأن كان ورثه ولم يقبضه حتى غيبه المدعى
عليه وبني أن يذكر مكان لفظة الاعادة لفظة التسليم وتسليمه إلى المدعى هذا ثم بعد ذكر المسئلة
والانكار فأحضر المدعى جماعة وكان يبنى أن يقول فأحضر المدعى هذا ثم ذكر فى شهادة الشهود
شهدوا أن الجمل المدعى ملك المدعى وحقه وفى يد المدعى عليه بغير حق ولا بد وأن يقول شهدوا أن
الجمل المدعى هذا ملك المدعى هذا وحقه وفى يد المدعى عليه هذا بغير حق وقد كان ذكره عقيب ذلك
وأشاروا إلى المتداعين وأنه لا يفتى عن ذكر الاشارة عقيب ذكر كل واحد منهما لأن اسم المتداعين
يتناول كل واحد منهما فعسى أشاروا إلى المدعى عندا الحاجة إلى الاشارة إلى المدعى عليه وعند ذكر
الجمل يحتاج إلى ذكر الاشارة إلى الجمل الا اذا كان ذكره وأشار إلى المشهود به هذا ولم يكن ذكر
لفظة هذا عند ذكر المشهود به وأوجب ما يكون فى المحضر والسجل الاشارة فى مواضع الاشارة فى لفظة
الشهادة والدعوى حتى يرتفع الاشتباه وتصح الدعوى وقد كان ذكره عقيب قوله فالتس المدعى هذا
مضى المحكم فأعلنت المدعى عليه ما توجه عليه من المحكم ولم يكن ذكره هذا عقيب ذكر المدعى عليه
وكذا لم يذكر إلى آخر السجل لفظة هذا عند ذكر المدعى عليه ولكن تساهل فى ترك ذكر الاشارة
فى هذه المواضع وإنما يبالغ فى ذلك فى الدعوى والشهادة وقد كان فيه أياضا حكمت بقبول ملكية
المدعى كورفيه للدعى وبكونه فى يد المدعى عليه بغير حق بمحضرة المتداعين ولم يكن ذكر بمحضرة الجمل
المدعى به هذا ولا بد من ذكر ذلك للاحالة لأن فى المنقول محتاج القاضى وقت المحكم إلى الاشارة
كما يحتاج الشاهد وقت الشهادة الا اذا كان المدعى به القيمة فحينئذ لا يحتاج إلى حضور ما يدعى قيمته
كما فى الرجوع فى الاستعانة بالقاضى بقضى بالرجوع من غير أحضار المسحق كذا هنا وكان القاضى
كتب فى آخر السجل المذكور فيه صدر من فلان ولم يكن فيه كتب فى حكمت بشهادة هؤلاء الشهود
أوبدل لاح عدوى وما أشبه ذلك ولا بد من ذلك ليعلم أن الدعوى والشهادة كانتا بين يديه وعسى
كانت الدعوى والشهادة بين يديه نائبة وهو تولى المحكم بنفسه ومثل ذلك لا يجوز القضاء به فلا بد من
بيان ما يدل على ذلك وكان قاضى بخارى كتب فى آخر هذا السجل وصدر منه المحكم بشهادة عدلين
ولم يذكر بمحضرة المحم وعسى مكان عند غيبة المحم فلا يكون صحيحا ولو كان كتب حكمت
بقبول السجل بشرائطه لا يكتفى أيضا لان القاضى لا يقف على الشرائط فلا بد من البيان كما قلنا فى قول
القاضى شهدوا على موقفة الدعوى أنه لا يكتفى بذلك لأنه لا يعرف الموافقة بين الدعوى والشهادة
فكذا هنا

* (محضر في اثبات الإيصال بثلث المال) * وكان الموصي امرأة وهي بنت الاستاذ محمد البخاري السمرقندي المعروف باسمه ساره قد كانت أصمت ثلث مالها على أن تشتري ثلثه المحظوظ وتفرق

على الفقراء القضاء ما لو اتوا القاضية ويشتري بثله شاة فيضمي بها في اليوم الاول من أيام الاضية
ويشتري بثله الزائفة وما يتخذه الخبز والكزبان والكر يسب على حسب ما اعتاد الناس
في أيام عاشوراء وقد كانت أوصت الى أختها وأمرتها بتعذيب هذه الوصية فأدعت على زوجها بمحض
منه وكافوا كنبوا

في المحضر بيان الايام فالراقى آخره وفي يد زوجها المدعى عليه هذا جمل سرج كان طولها كذا وعرضه
كذا قيمة دينار ونصف فواجب عليه احضار الجمل مجلس الدعوى لتتمكن من تنفيذ الوصية فيه
ان كان قادرا على احضاره وان عجز عن احضاره واستهلكه فواجب عليه اداء نصف دينار وذلك
ثلث قيمته لتنفذ الوصية فيه وكان هذا موحيا للخلل من قبل المدعى كورعى القيمة لا عرو لم يذكر
ان هذا قيمته يوم قبضه او يوم الاستهلاك ولا شك ان الجمل يكون امانة في يد الزوج ظاهرا اذا لم يذكر
انه قبضه بفريق وانما يصير مضمونا عليه بالاستهلاك فمعتبر قيمته يوم الاستهلاك وعسى كانت قيمته
يوم القبض اقل من قيمة يوم الاستهلاك فلا يصح مطالبته بنصف دينار في الحال ما لم يعلم ان
قيمته يوم الاستهلاك كانت دينار ونصف او كان يدينه كروا أو الواجب عليه احضار هذا الجمل
وتسليمه الى الموصي بالهاشي تسميه وتأخذ منه الثلث ان كان قريبا وان كان منكرا كون الجمل هذا في
يده ملكا للوصية هذه - حتى تتمكن المدعية من اقامة البينة على ذلك وكان الوجه الصحيح في طلب احضار
الجمل هذا حتى تتمكن من تنفيذ الوصية فيه لانها لا تتمكن من تنفيذ الوصية فيه الا بما ذكرنا وهو ليس
ان كان مقاربه واقامة البينة عليه ان كان منكرا *

« (سجل في انبات الوقفية) » وكان المبكوب فيه ادعى ان فلانا وكل فلانا واقامه مقام نفسه في طلب
حقوقه من الناس وقبضها منه ثم توكل بمعلقا بشرط متحقق كائن قبل هذا التوكيل وهو هذا الوقف
وقال بالفارسية (اكر فلان وقف كره استبان فلان موضع را برادر وخواهر خویش فلان وفلانه)
بشرائط كذا وصلة الى مثولى كان ولا يعم الوقف وصارت وقفية فلانا الموضع مستغنية منه مشهورة وصار
هذا الوقف من الاوقاف القديمة المشهورة ثبات وكيل قبض الدين التي على الناس وقد ثبتت وقفية
ذلك الموضع بالشرائط المذكورة فيه وصارت من الاوقاف المشهورة ويحقق شرط الوكالة قبض
الدين التي لفلان على الناس وفلان الموكل على هذا المحضرين كذا كذا فاجاب المحض وقال (بلا
فلان تراوكل كره استبران وجهه كد دعوى ميكني وكالتى معلوم بان شرط كدا ياكردى وبرا فلان
چندین كد دعوى ميكني دادى نیست ولكن مر الزوقيت ابن موضع معلوم نیست واز شهرت واستفاضت
او خبری ورا توبان وجهه كد دعوى ميكني دادى نیست) احضر المدعى نرا ذكر انهم مشهود
بشهودهم على الوقفية شهد الشهود بذلك على وجهها وسأقوال الشهاد على سنها ذكر ان فلانا
وقف هذه الضياع المذكورة فيه على كذا بشرائط كذا وحكم لعدوى بنبوت الوقفية وتحقق شرط
الوكالة وزوم المالى على المدعى عليه وكله اذ ادعى الى المدعى وأمر بكنه هذا السجل فكتموا ووقع
القاضى على صدره وكسب في آخره كما لم يعتاد ثم استقنوع محصة السجل كما هو فاجاب بعض
مشائخنا رحمهم الله تعالى بجملة بجملة واجاب المحققون بجملة واستقنوا فيما بينهم على علة الفد بعضهم
قالوا ان الشهود شهدوا على أصل الوقف وشرائطه بالمشهورة والاستفاضة والشهادة بالمشهورة على أصل
الوقف حاترة وعلى شرائطه (لا) واذ لم تقبل الشهادة على الشرائط والشهود شهدوا بها لا تقبل على
أصل الوقف ايضا فلان الشهادة واحدة فاذا بطلت في البعض بطلت في السجل اولان لشهود
لما قبل لهم الشهادة على الشرائط بالمشهورة فاذا شهدوا بها فقد انقضت لا يجمل لهم بموجب ذلك فتدبر

ان وقف فلان هذا الموضع
الفلاني على اخيه واخذه
فلان وفلانة

نعم ان فلانا موكل وكالة
معلومة على الوجه الذى
تدعيه بالشرط الذى ذكرته
وليس على فلان هذا القدر
الذى تدعيه ولكن ليس
على الوقفية هذا الموضع ولا
أعلم شهرتها واستقامتها
وليس لك على شئ بهذا
الوجه الذى تدعيه

والفسق يمنع قبول الشهادة وجهلهم بذلك لا يكون عذرا لان هذا من الاحكام والجهل بالمحكم في دار الاسلام لا يكون عذرا وانما علمنا انهم شهدوا بالتسامع لانهم شهدوا بوقف قديم مضى عليه سنون كثيرة يعلم قطعاً أنهم لم يكونوا حال حياة الواقف ولم يسمعوا منه وكذلك في كل موضع شهدوا بوقف قديم مضى عليه سنون كثيرة يعلم قطعاً أنهم لم يكونوا حال حياة الواقف يعلم ضرورة أنهم شهدوا بالتسامع وهذا ليس بشئ عندى لان الشهود وان شهدوا بوقف قديم مضى عليه سنون كثيرة بهذا لا تثبت الشهادة بالشهرة والتسامع مجاوزاتهم عاينوا فاضيا قضى بوقفية هذا الموضع بالشرائط المذكورة (وطريق آخر يعلم به أنهم شهدوا بالتسامع) أن يقول الشهود وشهدنا لانه اشتهر عندنا وهذا مقبول بخلاف ما اذا قالوا شهدنا لاننا سمعنا من الناس حيث لا تقبل في ظاهر الجواب كما قالوا شهدنا بمكة هذه العين لفلان لاننا رآنا هذه العين في يده يتصرف فيها تصرف الملاك ذكر هذه الاربعة في شهادات مختصر عماد وفي رواية تقبل وان قسرنا بالتسامع من الناس وباليذكر هذه الرواية في كتاب الاقضية وبعضهم قالوا انفساد الحبل لانهم لم يبينوا المتولى ولم يسموه ولم يذكروا نسب بل ذكروه بجهولا والتسليم الى الجهول لا يفيق والتسليم شرط لثبوت الوقف ولا ائتمار على هذه العلة انما الاعتماد على العلة الاولى وعندى أن الدعوى من الوكيل على وقفية ذلك الموضع على الوجه الذي ذكره لا تصح وان كانت الدعوى خالية عما ذكره من وجه آخر لان الوكيل بهذه الدعوى يثبت شرط حقه بآيات فعل على الغائب وفيه ابطال حق الغائب عما هو مملوك له والانسان لا يصلح خصما في اثبات شرط حقه بآيات فعل على الغائب اذا كان فيه ابطال حق الا يرى أن من علق عتق عبده بطلاق فلان أمراته فاقام العبد بينة أن فلانا قد طلق امرأته فالقاضي لا يسمع دعوى العبد ولا يقبل بينته والمعنى ما ذكرنا هكذا ذكر المسئلة في طلاق الجماع الاصغر وقد افتى بعض المتأخرين بسماع هذه الدعوى وقبول بينته والاوّل أصح *

* (محضر فيه دعوى عن أشياء أرسل المدعى الى المدعى عليه ليعبها) * وصورة حضر فلان بن فلان الغلاني وأحضر معه فلانا ودعى هذا المحاضر على هذا المحضر معه أن هذا لذي حضر أسأل الى هذا المحضر معه سيد أمين له فلان كذا عددا من الكرباس الزنديجي الجفاري المسوح طول كل واحد كذا وعرضه كذا البيعة من يرغب في شرائه بما يقوم أهل مصر في ذلك وأن فلانا الامين أوصل هذه الكرباس الى هذا الذي أحضره وأن هذا الذي أحضره قبض ذلك كله من الامين وباع من اشترى بتقوم أهل بصرو قبض الثمن وذلك كذا فواجب على هذا الذي أحضره تسليم الثمن المذكور فيه الى هذا المدعى ان كان قائما بعينه في يده وان كان استهلكه فواجب عليه اداة مثل تلك لدنا بينة المقبوضة الى المدعى وسأل مسئلته عن ذلك فاستل فاجاب الذي أحضره بالنكار فاحضر المدعى شهودا فاستفوا عن صحة هذه الدعوى قبل هذه الدعوى غير مستقيمة وفيها خلل من وجهين (أحدهما) ان المدعى ادعى على المدعى عليه تسليم ثمن الكرباس المذكورة في هذه الدعوى وذكر في الدعوى أنه باع الكرباس المذكورة فيه بكذا وقبض الثمن وطالبه بتسليم الثمن ولم يذكر أنه باع الكرباس المذكورة فيه وسلمها الى المشتري ويحتمل أنه هلك الكرباس في يد البائع قبل التسليم وعلى هذا التقدير الثمن لا يكون لصاحب الكرباس بل يطل البيع ويكون الثمن لمشتري الكرباس فانما يكون الثمن لصاحب الكرباس اذا سلم البائع الكرباس الى المشتري فمالم يذكر التسليم لا تكون دعوى المطالبة بتسليم الثمن صحيحة (والوجه الثاني) أنه قال فواجب على هذا الذي أحضره معه تسليم الثمن الى مد المدعى وهذا النوع من المطالبة غير مستقيم في مثل هذه الدعوى

لوجهين أحدهما أنه ذكر كلفظة الوجوب وعلى تقدير صحة البيع ووجود التسليم إلى المشتري فالتمن
يكون أمانة عند المدعي عليه لكونه وكيلًا في البيع وفي الأمانات لا يجب على الأمين تسليمها إلى صاحبها
إنما يجب عليه التخلية لا غير خطأ البتة لا تسليم لا تكون مستقيمة والثاني أن الثمن لو كان قائمًا في يد
الأمين كان متعينًا وفيما يتعين من المنقول إنما تستقيم المطالبة بالاحضار بحسب المحكم لئلا يتكهن المدعي
من الدعوى وإقامة الدين بخصمه ولا تستقيم الدعوى والمطالبة بالتسليم وبعض مشايخنا رجعهم الله
تعالى قالوا الوجه الثاني من الخلل ليس بصحيح قوله لو صح البيع وتسليم المبيع وقبض الثمن كان
الثمن أمانة في يد الوكيل ولا يجب على الأمين تسليم الأمانة قلنا لا يجب عليه تسليم الأمانة
بحقه بيقته وإنما يجب عليه لتسليم مجازته وهو التخلية فيعمل دعوى التسليم على دعوى التخلية تصحها
وقوله إن الثمن في يد الوكيل لو كان قائمًا كان متعينًا فيجب الاحضار للإشارة ولا يجب التسليم قلنا
الاحضار لا يفيد هنا لأن الاحضار للإشارة ولا يمكن للشهود الإشارة إلى الدراهم التي هي أثمان وقد مر
جنس هذا فيما تقدم *

* (محضر فيه دعوى ملكية حمار) * صورته ادعى فلان على فلان ملكية حمار فحضر مجلس المحكم
وقال هذا الحمار الذي في يدي هذا المدعى عليه اشتريته من فلان وفي يده هذا المدعى عليه بغير حق
فواجب عليه تسليمه إلى فاستقروا عن صحة هذه الدعوى فقبل أنها فاسدة من وجهين أحدهما أنه
ذكر كراهية الثمن من فلان ولم يذكر ثمنه وقد كدنا في هذا الكتاب أن المشتري إذا وجد المشتري في
يد غيره ولم يكن قد أقر للبائع لا يكون له ولاية الاسترداد والاسترجاع من يده اليد وكذا ذلك
بمسألة المتقاضي والثاني أن في دعوى الملك بسبب الشراء لا بد للمدعي أن يقول باع فلان مني وهو ملكه
أو يذكر التسليم أو يقول ملكي اشتريته من فلان ولم يوجد شيء من ذلك والحاصل أن ذكر الملك من
أحد الجانبين كاف لجهة الدعوى بطريق الشراء *

* (محضر فيه دعوى الرجل ببيعة صداق ابنته على زوجها بسبب وقوع الطلاق عليها من جهته
بالخلف) * وكان صورة الدعوى كان لفلان بن فلان على ختنى كذا دينار بسبب كذا قضاء قضى من
ذلك كذا وبقي عليه كذا وكان في يد صاحب الدين خط اقرار ختنى بهذا فطلب المقر بذلك ومزقه ثم أخذه
الغريم يومًا وطالبه بالباقي من المال فأنكر فاستخلفه باطلاق فحلف بثلاث تملقات أنه ليس عليه
شيء فهدده وحجبه فأقر ببيعة المال الذي كان عليه فأعاده خطا بذلك وهكذا أقر المدعي عليه بالخلف
وببذل الخط وأقر ببيعة ماله الذي كان له عليه فأخبر بذلك أمرته وصهره ورفعوا لأمراني
القاضي فادعى صهره بوثاق ابنته ببيعة مهرها ووقع اطلاق بسبب الخلف المذكور فيه فأنكر الرجل
المذكور فيه بالخلف وأقر ببيعة ذلك فأقر المدعي بالشهود فشهدوا بهذا اللفظ أن الزوج أقر أني
حلفت بثلاث تملقات أنه ليس لفلان على كذا وهو ما كان يدعى على من ببيعة الدين ثم بذلت له الخط
يكذا فاستقروا عن صحة هذه الدعوى وموافقة الشهادة الدعوى فقبل أن هذه الشهادة غير موافقة
لهذه الدعوى لأن في الدعوى ذكر كراهة قرله بعد الخلف ببيعة المال الذي كان له عليه وبذل له الخط
بذلك وفي شهادة شهود الشهود أنه قرأه بذل الخط بعد الخلف بكذا ولم يشهدوا أنه بذل الخط بالمال
الذي كان له عليه وبذل له خط الصلح وذلك لا يكون أقرارًا أصلاً وإن كان بذل خط الاقرار أشهد
أقر بمال آخر لا بذلك المال فلا يجب هنا احتشائي بينه فكانت هذه الشهادة مخالفة للدعوى
من هذا الوجه ولا نه مكروه في هذا الاقرار والاقرار مكرها لا يجب به المال فلا يقع المحنت فهذا غلط
ظاهر في هذا المقام *

* (محضر فيه دعوى استيجار الطاحونة) وكان في ذكرا المحدود والمحد الأول مغترف ماء النهر والمحد الثاني مصب ماء النهر من الودى (فرد المحضر) بجهة أن هذا أحد النهر لحد الطاحونة والدعوى وقعت في الطاحونة وحدها ولو وقعت الدعوى في الطاحونة والنهر فذاكر وأصلح حد النهر والله تعالى أعلم

* (محضر فيه دعوى اجارة محدود باجرة معلومة) فرد المحضر بجهة أن الاجرة ذكرت مطلقة وليس أنهما من المتكليات وبيان مكان الاقامة اذا كانت الاجرة مكبلا أو موزنا شرط ولم يذكر ذلك * (محضر في الاجارة المضافة الى زمان بعينه) وقد كتب الصك قبل مجي ذلك الزمان وكتب فيه انهما تقاضا قبضا صحيا قبل قوله تقاضا قبضا صحيا لا يكاد يصح لان العقد لا يقع قبل مجي ذلك الزمان والتقاضى قبله لا يكون صحيا *

* (محضر فيه استحقاق جارية اسمها (دلبر) فمن أراد المشتري أن يثبت الاستحقاق عند التقاضى ليرجع على البائع ذكر اسم الجارية (بنقشه) فقال البائع ما بيعت منك جارية اسمها (بنقشه) وانما بيعت جارية اسمها (دلبر) فقد قيل القاضى لا يلتفت الى دعوى المشتري ولا يمكنه من الرجوع على بائعه لان البائع يشترى الجارية بالاسم الذى ادعاه المشتري وقيل القاضى يسمع دعواه اذا قال ارجع عليك بفن الجارية التى اشتريتها منك لانه يجوز أن يكون لها اسمان (بنقشه) و (دلبر) ولو كان قال ارجع عليك بفن الجارية التى اشتريتها منك واستحققت على يسمع دعواه واذا أقام عليه البينة قبلت بينته وقضى له بالثمن *

* (محضر في نسيان الاستحقاق والرجوع بالثمن) وصورة ذلك جرى المحكم من القاضى فلان على فلان باستحقاق حمار كان اشتراه ببينة قامت (فرد المحضر) بجهة أنه لم يذكر في المحضر أن الاستحقاق كان بمضيق الملك أو بالملك بسبب وكذلك لا يذكر فيه أن البينة قامت على اقرار المستحق عليه أو على نفس الدعوى والمحكم يختلف *

* (محضر في دعوى ثمن عن مسماه) وكان المذكور في آخر الدعوى فوجب على هذا المدعى عليه تسليم الثمن المذكور الى هذا المدعى (فرد المحضر) بجهة أنه لم يذكر في محضر الدعوى تسليم المبيع ولا بد من ذكره لتصح دعوى المطالبة بتسليم الثمن فانه لو هلك المبيع قبل التسليم ينتقض البيع ولا يبقى الثمن واجبا على المشتري والثانى أن المذكور في آخر الدعوى فوجب على هذا المدعى عليه تسليم الثمن المذكور الى هذا المدعى والثمن على تقدير صحة البيع أمانة عند المدعى عليه وفي الامانات والودائع الواجب هو التخلية دون التسليم وكل ذلك عندى فاسد غاية الفساد اما الاول فلان حكم الشرع في بيع العين بالدرهم أن المشتري هو الذى يطالب بتسليم الثمن والا ما لثانى فلان الثمن واجب في ذمة المشتري والواجب في الذمة لا يكون أمانة وكيف يستقيم هذا القول وانه لو ملك جميع مال المشتري لا يقطع عنه الثمن *

* (ورد محضر) فيه دعوى دناتير نيسابورية جيدة جره ثمن دهن مقدار معلوم اشتراه المدعى عليه من المدعى وقضى الدهن وشهد الشهود بذلك وذكر واخضع الدهن في الدعوى والشهادة جميعا

* (فرد المحضر) بجهة أن المدعى في دعواه والشهود في شهادتهم لم يذكروا أن هذا الدهن من الدهن هل كان في ملكه يوم البيع وعلى تقدير أنه لا يكون لا يجوز البيع ولا يجب الثمن على المشتري وهذا ليس بخلل في الحقيقة لان هذا دعوى الدين في الحقيقة لان الدهن مقبوض الا يرى أنهم

لولم يزد كرامتوا والدهن تصح الدعوى وان لم يزد كرا وقبضه فانما تصح الدعوى لانه في الحقيقة دعوى الدين *

(ورد محضر) صورته ادعى فلان على فلان انما اشترت مني كذا كذا حنطة بخمسين دينار او بالمدعي بشاهدين شهد أحدهما بالبيع بخمسة وعشرين وشهد الآخر بالبيع بسبعة وعشرين قبيل الشهادة ليست بصحيفة لاختلاف الشاهدين فيها وقبل لو صحت الدعوى كانت الشهادة على العشرين مقبولة لانهما اتفقا على العشرين لفظا ومعنى والاقل اصح لان كل واحد منهما شهد بعقد غير العقد الذي شهد به صاحبه فان العقد بخمسة وعشرين غير العقد بعشرين الا يرى انه لو وقع مثل هذا الاختلاف بين الشاهدين بقض الفان *

(ورد محضر) ادعى فلان على فلان كذا كذا أفقره حنطة وقال في دعواه ٢ (واين مدعى عليه ازمن مستأجر من ابن مبلغ كندم برده است بناق) فان كانت قائمة بعينها فطرية ان يرد على وان كانت هالكة فطرية ان يرد عليها (فرد المحضر بطله انه لم يزد كرا في الدعوى ٣ (ان مبلغ كندم برده است از مرزعه من ابن مرزعه مزراع من) ولا يضمن ذلك تصح منه دعوى المطالبة بالتسليم فيجوز ان يكون الزرع في أرض غيره فيكون الزرع لذلك الغير لا لهذا المدعي واذا ذكر انه مزروع عراوة هل يشترط ذكر اسم المزارع ونسبه ففيه اختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى (وفي فتاوى النسفي) عرض محضر فيه دعوى أربعة آلاف دينار والمكتوب في لفظة الشهادة أربعة دنانير قال الشيخ الامام السخري رحمه الله تعالى الخالفه بين الدعوى والشهادة ظاهرة فقبل نسفي ٤ (هزار) يقال اذا نسي فقد نسي المكتوب وقبل يجب ان تقبل الشهادة على أربعة دنانير وقد مر جنس هذا *

(ورد محضر فيه دعوى اعيان مختلفة الجنس والنوع والصفة) * وذكر قهتها باجملة لم يمين قية كل عين قال شيخ الاسلام اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه منهم من اكتفى بالاجال ومنهم من شرط التفصيل وهذه المسئلة في المحاصل على وجهين اما ان كانت الاعيان قائمة او مستهلكة فان كانت قائمة فلا بد من الاحضار عند الدعوى وعند ذلك لا حاجة الى بيان القيمة وقد مر جنس هذا وان كانت مستهلكة ينبغي ان يمين قية كل عين لانه ربما يقرب باستهلاك بعض هذه الاعيان ويترك البعض فلا بد من ان يعرف القاضى انه باى قدر قضى ومع هذا اذا لم يمين لا يوجب ذلك خلافا في الدعوى لانه ادعى ديناً وبين قدره *

(ورد محضر في دعوى الناقصة) * والمكتوب في المحضر باجملة وله يوجب الفساد لمكان التعجيل في الوصف ولذلك لو وقعت الدعوى في ناقصة وجعل وكسب في المحضر ناقتين أو جلين يرد المحضر لنا وهذا الجواب مستقيم في دعوى الدين غير مستقيم في دعوى العين لان في دعوى العين يحتاج الى الاشارة وعند الاشارة لا حاجة الى ذكر ثمن من الاوصاف *

(ورد محضر) صورته ادعى فلان على فلان انه قطع من اشجار كرمه كذا كذا وقران المحطب قيمتها كذا ونصب من كرمه كذا كذا وقران الاعتاب (فرد المحضر) بطله انه ليس فيه بيان نوع الغنص والمحطب فقبل هذا الجواب مستقيم في الغنص لانه مثلي غير مستقيم في الغنص لان المحطب من ذوات القيمة فيبين مقدار قيمة المحطب ويكتفى به وقيل الاقل اصح لار القيمة تتفاوت بتفاوت النوع والصفة لان قيمة الجوز والقراد اكبر من قيمة الخلف وكذلك قيمة لبس اكبر من قيمة الربط فلا بد من ان يمين نوع المحطب مع مقدار القيمة حتى يعلم هل هو صادق في تعيين هذا القدر من القيمة *

(ورد محضر فيه دعوى امرأة على زوجها) * وصورته انه اخذ من مالها كذا كذا بغير رفق قبضا

٢ وهذا المدعى عليه اخذ من أرضي
السائرة هذا المبلغ حنطة بغير
حق
٣ اخذ هذا المبلغ حنطة من
مرزعي او من مرزعة مراري
٤ اى

ويجب عليه الرد عليها وأقر بأن أنه قبض ذلك المال المذكور منها أقراراً صحيحاً وهو طاع غير مكره ولم يكن عند ذلك قراراً أنه قبض ذلك بشيخ وقبض قبضاً واجباً عليه الرد عليها قال الشيخ الإمام السعدي رحمه الله تعالى لما أقر على هذا الأقرار وليس فيه أنه غير مكره ويحتمل أن يكون محققاً وليس فيه إضافة أقراره إلى ما سبق ذكره أنه أقر بذلك أو نحوه حتى يصرف ذلك إلى الأول بل هو أقرار مستأنف مطلق وذلك لا يوجب الضمان لأصحابه فلا تصح الدعوى قبل وينبغي أن تصح الدعوى وهو الاشبه لأن القبض المطلق سبب لضمان الرد واليمين جميعاً فصار واجباً بارداً كما انحصر عليه في أقراره بالقبض المطلق إلى ما ذكر في الأصل وفي الجماع الصغيران من قال لغیره غصبتي هذا الثوب وقال ذلك الرجل أخذته منك وديعة أن القول قول المقر له ولقرضاً من مع أن المقر هناك نص على الأخذ وديعة فهذا أولى *

« عرض محضره على شيخ الإسلام تلي السعدي رحمه الله تعالى » وصورة ذلك اتبعي رجل أعيناً من الأموال إلى رجل ومنه ما قبض فذكرنا نيتاً وجنبه ونزعه ومغته وقيمة وسراويل يدوانه وبنفسها وصفتها وقيمتها قال إنه ليس بصحيح لأنه لم يذكر ٢ (مردانه) أو (زفانه) وزخرد وكرلان) والمسئلة على وجهين إن كانت هذه الاشياء قايمة لا بد من إضرارها بحسب الدعوى للإشارة إليها وعند ذلك لا حاجة إلى بيان هذه الاشياء وإن كانت مستهلكة فلا بد من ذكر هذه الاشياء مع ذكر القيمة *

« ورد محضره فيه دعوى التماس المنكسر » وكان الغاصب في بلدة محرو والدعوى بينه وبين فاعل بآن المصوب على نوعين نوع هو من ذوات الامثال ونوع هو ليس من ذوات الامثال وكل نوع على نوعين أيضاً نوع له جل ومؤنة ونوع لا جل له ولا مؤنة فان لم يكن المصوب من ذوات الامثال لمصوباً له والجماد وما أشبه ذلك فلي في المصوب منه الغاصب في بلدة أخرى والمصوب قائم في يد الغاصب فان كانت القيمة في هذه البلدة مثل القيمة في بلدة الغصب أو أكثر فالمصوب منه يأخذ عين ماله وليس له أن يطالب الغاصب بالقيمة لأنه وصل إليه عين حقه من غير ضرر بل حقه وإن كان السعر في هذه البلدة أقل من القيمة في مكان الغصب فالمصوب منه بالخيار أن شاء أخذ المصوب ولا شيء له وإن شاء أخذ القيمة في مكان الغصب وإن شاء أتضرره حتى يذهب الغاصب بالمصوب إلى بلدة الغصب فأخذه منه وهذا لا باء إذا أخذ العين فقد وصل إليه عين ملكه مع ضرر بل حقه من قبل الغاصب لأن قيمة الاشياء متفاوتة بتفاوت الامكنة وهذا التفاوت إنما حصل بمعنى من جهة لغاصب وهو نقله إلى هذا المكان فكان له أن يلتزم الضرر بأخذ العين وله أن لا يلتزم الضرر بأخذ القيمة يوم المحضومة في مكان الغصب أو ينتظر بتصرف ما إذا بقيه في بلدة الغصب وقد انقص العرجح لا يكون له الخيار لأن النقصان ما حصل بفعل منصف إلى الغاصب وإنما هو بمعنى راجع إلى رغبات الناس فلا يضمن أما إذا نقله إلى موضع آخر فهذا النقصان حصل مستنداً إلى فعل الغاصب وهو لنقل ما أمكن إيجاب الضمان عليه وإن كان المصوب قد هلك في يد الغاصب فقيمة المصوب منه في بلدة آخر فإن كانت قيمته في بلدة الغصب أكثر بطالبه بقيته في بلدة الغصب يوم المحضومة إن شاء وإن كانت قيمته في بلدة المحضومة أكثر فالغاصب يعطيه قيمته في بلدة الغصب لأن المالك لا يستحق الرد إلا في مكان الغصب وإن كان المصوب من ذوات الامثال وله جل ومؤنة كالكر من الحنطة والشعر وكالتماس المنكسر وما أشبه ذلك فإن كان المصوب قائماً في يد الغاصب فقيمة المصوب منه في بلدة أخرى فإن كان السعر في هذه البلدة مثل السعر في بلدة الغصب أو أكثر أخذ المصوب منه عين المصوب ولا شيء له سواء وإن كان السعر في هذه البلدة أقل فالغاصب منه بالخيار أن شاء أخذ عين المصوب وإن شاء أخذ قيمته في مكان الغصب يوم المحضومة

٢ روى إلى أن سألني ومن الصغير
أومن الكبير

المقصومة وإن شاء انتظر وإن كان المنصوب قد هلك في يد الغاصب فإن كان السعري بلدة الغصب مثل السعري في بلدة الخصومة فالغاصب يبرأ برذائله أيضا بطالبه برذائله لأنه لا ضرر على واحد منهما وإن كان السعري بلدة الغصب أكثر فله مقصوب منه اختيارا وإن شاء طالبه برذائله وإن شاء أخذ بقيته في بلدة الغصب يوم الخصومة وإن شاء انتظر وإن كانت قيمته في مكان الخصومة أكثر فله الغصب اختيارا وإن شاء أعطاه مثله وإن شاء أعطاه قيمته في مكان الغصب لأن المالك لا يستحق الرذالة في مكان الغصب فلو أزم الغاصب تسليم المثل على التعيين يستضر به الغاصب فإنه يلزمه زيادة قيمة لا يستحقها المنصوب منه فخير ناه بين إعطاء المثل في المحال وبين إعطاء القيمة في مكان الغصب الآن مرضى المنصوب منه بالتأخير فله ذلك وله أن يأخذ القيمة في مكان الغصب للمحال إذا عرفت جواب هذه الفصول نرج جواب المحضر وإن كانت قيمة النحاس بخاري مثل قيمة النحاس بمر وحق المنصوب منه في ذلك النحاس فإن ادعى المثل صح دعواه وما لا فلا وإن كانت قيمة النحاس بمر وأكثر من قيمته بخاري فله المنصوب منه اختيارا وإن شاء طالبه بالمثل في المحال وإن شاء طالبه بقيته بمر ويوم الخصومة فأي ذلك شاء وعينه وأعطاه يصح دعواه وإن كانت قيمته بخاري أكثر من قيمته بمر يطالب الغاصب بأيهما شاء الغاصب ويقول له القاضى إذا هم اشتت أما قيمته بمر وأما مثله في المحال *
 * (ورد محضر) * صورته حضره فلان بن فلان وأحضر معه فلان بن فلان ولم يذكرا رسم المحضر فأجيب بالهبة لأنه حاضر وفي المحاضر الإشارة تكفى ولا يحتاج إلى ذكر الاسم فأولى أن لا يحتاج إلى ذكر الجدة وأما في الغائب فلا يتم ذكر الجدة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى هو الصحيح *
 * (ورد محضر) * صورته أذنت امرأة على وزنة زوجها بقبلة مهرها الذى كان لها وإنه قد أقرها بذلك طائعا ومات قبل أن يوفى بذلك وخالف من التركة في أيديهم ما فاه وفاء بالدين وزيادة وفيه جواب الامام نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى بالفساد بعلبة أنهم لم تبين أعيان التركة في أيديهم ولا بد من بيان ذلك وتعريفها بما يقع به العرفه فتجوز كالمحدود في المحدودات وأشياء ذلك وهذا فصل اختلص فيه المشايخ رحمهم الله تعالى بعضهم شرطوا بيان أعيان التركة شيئا فشيئا وأما كم أحد السعري قدنى في شروطه ذكر في سبيل اثبات الدين أن أجل كان كافيا وإن بن وفسر كان أحوط والفقهاء أبو الليث رحمه الله تعالى لم يشترط بيان أعيان التركة واكتفى بذكر الوفاء بالدين والمخفاف ذكر في أدب القاضى في باب اليمن على العلم مثل ما ذكر الفقهاء أبو الليث رحمه الله تعالى والمختار لفتوى هنا أنه لا يشترط بيان أعيان التركة لاثبات الدين والقضاء به ولكن انما يأمر القاضى الوارث بقضاء دين الميت إذا ثبت وصول التركة إليهم وعندنا نكارهم وصول التركة إليهم لا يمكن بل تدعى اثباته لا بعد بيان أعيان التركة في أيديهم يحصل به الإعلام وهكذا حكى فتوى شمس الاسلام الأوز جندى رحمه الله تعالى *

* (ورد محضر) * فيه ذكر أقرار بمال فردة الامام أنسى رحمه الله تعالى بعلبة أنه يذكرك فيه أنه أقر بطوع قال ولا بد من ذكره وقيل أنه من باب الاحتياط وليس بأمر لازم لأن الأكره فيه بين الناس ليس بظاهرا وإنما يكون بطريق اندرة وما كان نادرا لا يستفتى إليه في الأحكام الشرعية *
 * (محضر فيه دعوى رجلين صدقاً جارية مشتركة بينهما) * وصورته أن المدة ثلاثة أشهر التركة مشتركة بينهما وإن هذه التركة على هذا الرجل من صدقاتها كذا وهكذا أقره ورجاءه وشهدوا على أقرار المذمى عليه بإعطاء المذكور للتركة المسماة (فرد المحضر) بعلبة أنه ليس فيه ذكر أن الزوج وهذا لأنه يحتمل أن الجارية صارت لهما من جهة غيرهما بالارث أو بالهبة أو بالبيع أو بالصدقة أو بالوصية

أولاً أشبه ذلك ومحمّل أن التزويج كان من جهة ذلك الغير فإن كان التزويج من جهة البائع أو من الزايب أو من المتصدق كان الصداق له لالذين المدعين فلا تصح دعواهما ذلك وإن كان التزويج من مودتهما فالصداق يجب للورث، وأولاً لا يجب للورث فلا بد من بيان حق الميراث ولا نعماً فالله على هذا المذمى عليه من الصداق كذا والصداق يجب لمالكها الألهة والأولان الشهود وشهدوا على إقرار المذمى عليه لها بالصداق على نفسه أما ما شهدوا بكونها مملوكة لالذين المدعين وما لم يثبت بالحق كونها مملوكة للذين لا يثبت لها حق المطالبة بتسليم الصداق اليها *

*(ورد محضه دعوى صبي) * فرد بعله أن دعوى الصبي غير صحيحة وهذا مستقيم في الصبي المحجور أما الصبي المأذون فدعواه صحيحة إن كان مدعياً وإن كان مدعى عليه فمجاوبه أيضاً صحيح *

*(محض) * فيه دعوى رجل على رجل إن هذا الرجل وكفه خطأ وأصاب وجهه وانكسر من شدة ضربه ستة من ثمانية البني من الأصل ووجب لهذا المذمى على المذمى عليه خمسة مائة درهم وماله بالمجواب *

*(فرد المحض) * بعله أن الضرب إذا كان خطأ فوجب على العاقلة لا على الضارب وحده وإن اختلفوا أن الضارب هل هو من جهة العاقلة والاختلاف في هذا الفصل في موضعين أحدهما أن الوجوب على الضارب ابتداءً والعاقلة يحملون عنه أو الوجوب على العاقلة ابتداءً والثاني أن الضارب هل هو من جهة العاقلة فلا تستقيم دعوى مطالبته بجميع الموجب *

*(ورد محضه دعوى الضمان) * ورد بعله أن المذمى قال في دعواه وإن هذا الرجل ضمن المال المذكور فيه ولم يقل ضمن لي ولا بد من ذكر ذلك لتصح مطالبة المذمى بإيجام الضمان وعندى أن هذا ليس بمحلل *

*(ورد محضه دعوى دفع الدفع) * صورته رجل مات وترك ابناً وصنوفاً من الأموال فأدعت امرأة على ابن الميت أن أباهما مات وقد كان تزوجها على صداق كذا ومات قبل أداء شيء منه اليها وخطب من التركة في يدها الابن كذا وكذا وأنها بقي بهذا المقدار من الصداق وزاد فأنكر الابن أن يكون لها على أبيه صداق فأقامت البينة على ذلك فأدعى الابن عليها في دفع دعواها أنك أبرأت أبي

عن هذه الدعوى بعدموته وأقام البينة على ذلك فأدعت المرأة على الابن في دفع دعواها أنك أبرأت أبي مبطل في دعوى الابن لما أنك طلبت مني الصلح بعد موت أبيك على كذا وكذا فتقبل لاشك أن دفع الابن دعواها صحيح مع ما سبق منه من انكسار الصداق على الابن لأن التوفيق يمكن لأنه يمكنه

أن يقول لم يكن لها على الابن الصداق ولكن لما أدعت شفعنا اليها حتى تبره فأبرأتها فأماد دفع الدفع فيظن أن أدعت أنه طلب مني الصلح عن دعوى لا يصلح هذا فعلاً لأن الصلح عن دعوى الشيء لا يكون إقراراً بذلك الشيء للمذمى وكذلك طلب الصلح عن الدعوى لا يكون إقراراً فكذلك هذا طلب الصلح من الابن

عن دعوى المهر لا يصح إقراراً بهرها وإن أدعت أنه طلب الصلح عن مهرى فالمسئلة يجب أن تكون على الخلاف بين أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وهذا لأن طلب الصلح عن الشيء إقراراً بذلك الشيء للمذمى فثبت بينة المرأة إقراراً بالابن بصداقها على أبيه وقد ثبت بينة الابن أبراء المرأة الملت عن

الصداق ولم يعرف بينهما تاريخ فحصل كأنهما وقعا معاً الإبراء والطلب للصلح فيصير الابن راداً الإبراء طلب الصلح عن الصداق ورب الدين إذا أبرأ الملت عن الدين فرد الوارث أبراءه هل يرتد الإبراء برده على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يرتد وعلى قول محمد رحمه الله تعالى لا يرتد فيصح الدفع *

*(سجل ورود من خوارزم في اثبات الحجرية) * ولم يذكر فيه لفظة الشهادة وإنما ذكروا أنهم شهدوا على موافقة الدعوى فظن بعض مشايخنا أنهم شهدوا أنه خال وقد ذكرنا في أول المحاضر أن ترك لفظة

الشهادة

الشهادة تخلل في محضر الدعوى وليس يخلل في السجل * وذ كفيه أيضا وقضيت لقلان على فلان
بكذا ولم يد كفيه محضرهما فقلن بعض مشايخنا رجعهم الله تعالى أنه تخلل وليس يخلل ويحصل ذلك
على أنه كان محضرهما جلا لقضائهما على العدة وقد غلطوا في الاسم فبطلوا اسم الوكيل للوكيل واسم الموكل
للكيل فقلن بعض مشايخنا رجعهم الله تعالى أنه تخلل وقال بعضهم ليس يخلل لان الوكيل والموكل
متخاضعان وقد وجدت الاشارة فلا حاجة الى الاسم *
(مريض سجل كتب في آخره) ثبت عندي ولم يكتب حكمت فرد السجل بهذه العلة وأنه سهو فقول
القاضي ثبت عندي بمنزلة قوله حكمت *

(عرض سجل في دعوى الوقفية) صورته محضر فلان وأحضر مع نفسه فلانا وهذا المحاضر مأذون
من جهة القاضي فلان في دعوى وقفية الضيقة التي حدودها كذا نصبه القاضي فلان لثبت الوقفية
على فلانة وأولادها وأولاد أولادها وقفة اعلان على ابنته فلانة ثم على أولادها ثم على أولاد أولادها
وبعد انقراضهم على مصداق ما كذا فادعى هذا المحاضر على هذا المحضر معه ان هذا المحضر ائتم
يده على هذه الضيقة المحدودة الموقوفة على فلانة ثم على أولادها بغير حق فواجب عليه قصريده
وسليمها الى لا قبضها بالاذن المحكمي فقبل هذا السجل وقعه فاسد لان المدعى لم يد كفي دعواه أنه
يتبع الوقفة لصرف الغلة الى فلانة وأولادها وأولاد أولادها وأولادها وأولادها لا تصرف الغلة الى مصالح الجماعة ولا بد
من بيان ذلك لان على تقدير بقا فلانة أو واحد من أولادها أو أولادها أو أولادها لا تصرف الغلة
الى مصالح الجماعة وعلى تقدير انقراضهم فالمدعى ليس بخصم لان القاضي انما نصبه ليدعى وقفة هذه
الضيقة لمؤلا لا للجماع وقبل السجل صحيح وهذا التخلل ليس بشئ لان الوقف واحد لا ان المصارف
مختلفة والبعض مقدم على البعض فالاذن من القاضي بدعوى وقفية هذه الضيقة لاجل البعض
يكون اذ نادى دعوى وقفية لاجل الكل فصار مأذونا بدعوى الوقفية لاجل الكل فلا حاجة الى تعيين
المصارف في الدعوى ويكتبه دعوى أصل الوقفة ثم اذ ثبت أصلا فان بقي أحد من مؤلا تصرف الغلة
اليه ولا تصرف الى مصالح الجماعة *

(عرض سجل في دعوى حزية الأصل) وكان في الدعوى أنه حرا اصل وأنه علق حرا وولد على فراش
الحرية وأم المدعى هذا حقيقة فشهد الشهود أنه حرا اصل ولده على فراش الحرية ولم يشهدوا أنه علق
حرا اصل أو شهدوا أنه حرا اصل ولم يزيدوا على هذا فافتي كثير من مشايخنا رجعهم الله تعالى بجهته
فان محمد رجعهم الله تعالى ذ كفي كتاب الولاء اذا شهد الشهود أن هذا حرا اصل ا كفي به ومن المشايخ
رجعهم الله تعالى من زعم فساد السجل لان العلوق بالولد ان كان بعد متق الام كان الولد حرا وان كان
قبل ذلك لا يكون الولد حرا فاذا لم يدينوا ذلك في الدعوى والشهادة كيف يقضى بحرية الولد واحة
السجل كذا في المحيط * والله أعلم بالصواب * واليه المرجع والمآب *

(كتاب الشروط)

وقية فصول

(المصل الاول في المحلى والشيآت)

والمحلى يطلق في الآدميين والشيآت في سائر الحيوانات كذا في المحيط * ويقال ان الانسان مادام
في الرحم جنين فاذا ولد فهو وليد ثم مادام يرضع فهو رضيع فاذا تمت له سبع ليال فهو صديق
بالعين المجردة ثم اذا قطع منه اللبن فهو قطع ثم اذا دب وغاف فهو دراج فاذا بلغ طوله خمسة أشبار

فهرجاسى فاذا سقطت روا ضعه فهو شعور فاذا نبتت أسنانه بعد السقوط فهو متغير بالثاء والشاء فاذا
تجاوز عشرين فهو متغير ع وناش واذا كان يقرب الحلم فهو باقع ورايق فاذا احتلم واجتمعت
قوته فهو زرد واسمه في جميع هذا الاحوال غلام فاذا انحضر شاربه وأخذ منه ذاره بمثل قد بل
فهو وجه واذا صار ذافنا فهو قتي وشارخ فاذا اجتمعت لحية وبلغ غاية شبابه فهو مجتمع ثم مدام بين
لثلاثين والاربعين فهو شاب ثم كل الى أن يستوفى الستين ثم انشط ثم مجلس حين استوفى بياضه
سواده ثم يحال بفتح الباء والجيم وهو الشيخ القضم ويصلى بين اجتماعه واكتناهه ونوط الشيب أى
ملحن فيه الشيب وينسب المالك الى اجناسه تركى وسندى وهندى ثم يحلى بما قلناه *

* (وفي حلية الرأس) * يقول (أرأس) ورؤاسى اذا كان عظيم الرأس (ومضغ) الذى ضغط صدغه
ونحرت حديثه يكون رأسه كراس الخوازمية (وانزع) الذى تحصر الشعر عن أعلى جبينه والجبينان
ناحيتا الجبهة (وأصلح) الذى انحصر الشعر عن مقدم رأسه (وأغم) الذى يأخذ الشعر جميع وجهه
(وأعط) الذى ذهب عنه معظم شعر رأسه (ورب الجبهة) واسعا هو يقال بجمته فضونه وهي جميع
غضن بفتح الضاد وسكونها وهي مكاسر الجلد وهي بالفارسية (ازلك) ويقال بين حاجبيه انثناء اذا كان
فيه تفاوت (وابلج) اذا كان بين حاجبيه انفتاح (وازج) ضده (ومقوس المحاجدين) اذا كانتا
تشبهان القوس (وأعين) واسع العينين كبيرهما (وحاظ العينين) اذا تضعضت عيناه (وغائر العينين)
ضده (ونائى الوجنتين) شائخهما والوجنة رنسا به (وأسيل المخذين) بسيطهما ومجذرا اذا كان
به جذري (واكل العينين) اذا كانتا كائهما كحلثا (وأمره) ضده (وأحور) سواده أسود وبياضه
أبيض (واشهل) الذى يشوب سواده بنيه حرة (وأشكل) الذى يشوب بياض عينه حرة (وأحول)
معروف (وأقبل) الذى ينظر الى عرض انفه (وأعش) الذى اجرت اشغاره بنيه وسقطت أهدابه
(وأهدب) الذى تكثر أهداب بفتحه (وازرق العينين) أحضرهما (واشتر) الذى انقلب بفتحه
(ومكوب العينين) الذى في عينيه كوكب أى نقطة بيضاء (وأغص) الذى في عينه غص وهو
ماسال من الوسخ فى الماقي (وأرمص) الذى في عينه رمص وهو ما جدمه (والاقلأ) من احجودب
ظهر انفه (والاشم) من ارتفع قصبه انفه مع طول الانف (والالزف) قصير الانف (والانطس) من
انبط أصل انفه الى وسط انفه (وأخنس) من انبطحت أرنبتة (وأجدع) مقطوع عارف الانف
(وأفوه) واسع الفم بآدى الاسنان (وأعدل) من استرخى شفته السفلى (والعس) من في شفته سمرة
(وأفلمج) مشقوق الشفة السفلى (وأعلج) ضده (وأضعب) مائل الفم الى أحد شقيه (ومقع أسنانه)
يفتح النون معطوفة أسنانه الى الداخل (وأروق) طويل الاسنان (وأكس) ضده (وأض) الذى
اذا تكامل زرق حنكه الاعلى بالاسفل (وأفلج رمفلج) الذى بين أسنانه فرج (وأرد) الذى ذهب
أسنانه (وأهم) الذى سقط مقدم أسنانه (وأضم) الذى اكسرت أسنانه (وأعل) الذى نبت
فوق سننه من اخرى (وشطب الوجه) اذا كان أثر اسيف في وجهه (وأخيل) الذي في وجهه
خال (وأشيم) اذا كان في جسده شامة وهي الخمال أيضا (واش) اذا كان في وجهه غش وهو
بالفارسية (كضده) (وأصهب اللحية) اذا كان فيها حرة (والانطج) الكوسج (وكث اللحية)
ضده (وأذاني) عظام الاذنين (وأصم) صغيرهما (وأناق) عظيم الانف (وأشفه وشفاهى) عظيم الشفة
(وأشوق) واسع الشدين (وأصرم) مقطوع طرف الاذن (وأجيد) طويل العنق مع استواء
(وأوقص) ضده (وأصمر) مائل العنق الى أحد الشقين (ومديد القامة) طويلها (وقصير القامة)
ضده (ومربع الخلق) اذا كان بينهما *

(نوع آخر في حيات الحمل) * فهم الخسل يتكلم الانواع والفرس اسم للعرق منها والبرذون اسم للحي منيها والمجدين ما يكون القمل عربيا والام من البراذين والمقرق على عكس هذا وفرس آخر اذا كان يشبه لونه لون الصهر وأدهم بالعين المصمة دبرج وبالعين المهملة الذي في صدره يبيض فرس ورواذا كان بلون الورد ووردا غيس الذي يعلوه صقرة وقليل خضرة ومفلس الذي يكون في جلده ليع كالفلوس والمذخر الذي به نكت سود ويص كالذناير وأديم الذي يكون لونه بين السواد والحمرة وهو الذي يكون على لون الدبس وأورق الذي لونه على لون الزماد وأرثم يبيض الخفلة العليا والمنظ أبيض السفلي وأقرح خفي الذي لم يبلغ بياض وجهه درهم فاذا بلغ الدرهم فهو أقرح وأغر مبرقع الذي يبيض جميع وجهه من البرقع فاذا طال البياض قبل أغر سائل وبرذون ذلول الذي يعطى ظهره وجروح وشعره صفة وبرذون مدى لونه لون الدم ومفرو يعض المير وفتح الزاه يبيض الاشفا ولطام الذي أحشق وجهه أبيض وأرغم اذا يبيض رأسه والاصقع من الخيل الذي في وسط رأسه بياض والاقف أبيض القفا من الخيل وأذن الذي في أذنه يبيض وأسفي دقة في الناصفة وخفها معروف اذا كان كبير العرف وأدوع اذا كان أبيض الصدر والعنق وأرجل اذا كان أبيض الظفر وأنبط اذا كان أبيض البطن وأنصف اذا كان أبيض الجنب ومجمل اذا كان أبيض القوائم وأعصم اذا كان أبيض اليدين وأرجل اذا كان أبيض إحدى الرجلين وإن كان البياض باحدى يديه قبل أعصم اليمنى أو اليسرى ولا يقال للبرذون أعور ولكن يقال قابض العين اليمنى أو اليسرى وقرق ما بين السمكة والاشقر في العرف والذنب فان كان أجمر فهو أشقر وإن كان اسود فهو كيت ومجمل اليد اليمنى أو اليسرى مطلق ليد اليمنى أو اليسرى فاذا ابيض البدان أو الرجلان قبل مجمل اليدين والرجلين واذا ابيض الثلث قبل مجمل الثلث مطلق اليمنى أو اليسرى واذا كان القميل في يدور رجل من شق واحد قبل عكس الايمن مطلق الايسر او مطلق الايمن ممسك الايسر والقميل بياض يبلغ نصف الوظيف أو ثلثه بعد ان يمازوا الارسباغ كلها واذا قصر البياض عن ثلث الوظيف واستدار في رجليه دون يديه قبل برذون مخدوم فاذا كان البياض برجل واحدة أو يد واحدة قبل منعل يكدذا أو برجل كذا وولد الفرس مهر وفلوح في محول المحول عليه وجهه افلاخ ويقال خروف اذا بلغ ستة أشهر أو سبعة أشهر كذا قاله الأصمعي فاذا أتى عليه ستة قال حولي فاذا أتى عليه ستان فهو جذع فاذا أتى عليه ثلاث سنين فهو ثني فاذا تمت الرابعة فهو ربيع ثم فارح وليس له سن بعد قروحه بل يقال مذكى وجهه مذكى وفي عشرين سنة هرم وقيل عمره ثلاثون سنة وقيل اثنان وثلاثون سنة وأسانها أربعون شهرا ومن دلو وعشرون من سفل وأدهم دجوجي اذا كان شديد السواد والكب اذا كان بين الخضرة والسواد وأشب قرطاسي اذا كان أبيض مع برقي وكيت صناعي أو شقر صناعي اذا كان خالط شعره شعرة بيضاء ينسب الى الصناب وهو الخردل وشكال اذا كان البياض في يدور رجل مخالفا وأهزل الذي اخرج ذنبه الى أحد شقيه وأبلق مطرف الذي اسود رأسه وذنبه أراجر *

(اسنان الابل والبقر والغنم) * ابن محض الذي أتى عليه حول واحد ثم ابن لبون ثم حقة ثم جذع ثم ثني ثم ربيع ثم سدس ثم بارز ثم مخلف ثم مخلف عام ثم مخلف عامين هكذا وان كثرت * وفي البقر الذي أتى عليه حول واحد تبسع ثم جذع ثم ربيع ثم سدس ثم صالح ثم صالح سنة الى ما زاد * وفي الغنم الجمل اسم لما أتى عليه ستة أشهر ودونها والجذع اسم لما أتى عليه سبعة أشهر الى ان يتم المحول ثم الثني ثم ارباعي ثم السدس ثم الصالح وليس بعد الصالح سن *

(والبقر والابل حيات بها يتكلم أربابها اليوم وبها يعرف ويحب الرجوع الى أربابها في معرفة ما) *

* (نوع آخر في الالفاظ التي تستعمل في الشروط) * الطاحون والطاحنة التي يدور بها الماء قبل
الطاحنة ما تدبره الدابة والطاحونة ما يدبره الماء ويقال باع الطاحونة في قرية كذا على نهر كذا
يحدودها ويحجرها ويحفظها وتوايتها وقطبها وتواقيها ونواقيها باع جفتها ومحتفادوها وقطبها
الحديد التي يدور عليها الرحي والنواقي معروف والنواقي جمع ناعور وهو ما يدور باعصاب الماء عليه
(والحمام) يذكره العرب هكذا في عين الخليل وهو اتصال من الحميم واستقيم الرجل اذا دخل الحمام
وحقيقته اغتسال بالماء الحميم (سبائك وزه) البيت الاول من الحمام وهو الذي يسمى المسلخ قالوا
والمعروف ساك وزه بغير ياء المنصور (نايزه) وهو الميزاب ايضا (الفجانات) جمع فجان تعرب
(بنكان) والقدس سطل وعنده المرأة وطاؤها (الاداري) جمع آري وهو حوض الحمام والادون
بالتشديد مستوقد النار واخر طالة كورة والمخنيق تعرب (خنه) والملاحه بتشديد اللام منبت
المسلخ وقوله في الكتاب السفينة بالواحاها وعوارضها ودقهاا وشراهاا واطلاهاا وسكانهاا ومرادهاا
ومجادهاا وقولوهاا (النوارض) الخشب المعرضه فوق الالواح المشدودة عليها جمع عارضة والدقل
الخشب الطويله التي تعلق بها وفارسه (تيركتي) والشرع (بادبان) وطلل السفينة بالطاء غير
المهمه غطاء ينشئ به كالسقف للبيت والجمع اطلال والسكان (دنبال كشتي) والمردى بضم الميم
وتشديد الهمزة من اعداها تعرب به والمجدف مائي راسه لوح والقلس بفتح القاف وسكون
اللام المحبل الغليظ والافخر والمرسة (لنكر) بيت الطراز الحساكة وفي كتاب العين الطراز الموضع
الذي ينسج فيه الثياب الجياد الوهدة يسكن الماء المحفرة التي يحصل فيها الحثاكت رجليه الطست
مؤنثة انجمية معربة لان الطاء واتساء لا يجتمعان في كلام العرب في كلمة واحدة وقيل الطس وجعها
الطساس وتم غير حاطيسه وقيل اطلس وطسوس ايضا في جمعها وارقاق بانهم الخبز الرقيق
واحد رفاقة وجمع الرقيق رفقان والمدف بكسر الميم المنسفة وفارسه (بر) والخور (دسورده)
والمرح موضع تراح فيه الغنم وتبات فيه والمعالق جمع ملاق وهو ما يعلق به اللحم ووضع اللحم
نحوانه والنضائر جمع خضارة وهي القصعة الكبيرة والطخير (باتله) وسطاه معلقة والمهراس
من الحجر والخشب ما يدق فيه المنطة من الهرس وهو الدق والمخازا الماؤون ويده قائمه اشترى كذا
أوقية رباعية وكذا أوقية نصفية وبشارة كبيرة وبشارة صغيرة الاوقية أربعون درهما وبشارة
بالضم طلة الدهن شي صغرى له ضيق الى الطول وله عروة وتروطوم كاتون ذو طمس الكاتون المصطلى
والوطيس التنور وقيل حفرة يجتنبها ويوشى فيها (المديد) اللبن المخثر جدا وهو الصقراط
والاصل هذا يدق قاصر الماخض جمع مخضه وهو الاناء الذي يخض فيه اللبن والمركن الاجانة والمداك
والصولة والصلاية واحدة وهو الحجر سحق عليه الطيب والدوك ما سحق به ومن نلن ان الصلاية
والدوك واحد فقدسها *

* (ومن ادوات التقاضي) * خيزرانات أربع وخطاطيف أربعة جمع خيزران بكسر الخاء فادسي
م عرب والمخاطف عود طويل في راسه حديدة معطوفة يجرب به الحجر *

* (ومن ادوات الحصاد) * الكبرالزق والكور المبني من الطين ويسمى الاقون والمنخ والمنفخ شئ
أجوف طويل يتخذ من حديد فينخ فيه والعلاء السندان والمطرفة ما يضرب به الحديد والقطيس
ما يكون أعظم منه وهو بالفارسية (بتك) والكلوب حديدة معطوفة الرأس أو عود في رأسه قائمه من
حديد يجرب به الحجر والجمع كلالب والنشايخ معروفة وقد يقال له النشا وقوله الكرم يحاط
بشي بساغبين أو ثلاث ساعات الساف الصف من اللبن أو الطين والرهط (باخيره زير) والدمص

ضده والمرق يشعلهما والشاعوزة (خندان) والاعطينة (خندان كوزه) والزراجين جمع زرجون
يقطع الزاي والزرا هو شعير العنب وقيل قضبانها والاولهات جمع وهت وهو المطمش من الارض وقد
يقال وهلة وعرض الكرم ما يبنيه له ليرتفع عليه والجمع عرائش والمقصبة منبت القصب وجمعها
المقاصب والمقصاء كذلك *

*(في شراء الارضين) * يفتح الرامان كانت الرامسا كنة في الوجدان ان كان لها حواطي يكتب محمولة
بالحواطط وان كانت محمولة بنحاذ كذلك وقوله وما كبس من التراب مقداره ذراع من وجه الارض
أي طم وسوى واسم ذلك التراب كبس بالكسر الطارمات جمع طارمة وقوله اذن له أن يتناولها من
انزاله ومن رطابه هي جمع نزل بفتحين وهو ربه والرتاب جمع رطبة وهي القث الرطب وفي وقف
النسفي رحمه الله تعالى ثم اري الواقف نفسه في انتخاص وحواص في كلال وانكص وهو افعال
من التكرس وهو الرجوع على العقبين وقوله ذهت قواها وانتقت عراها أي انكسرت من القرض
وهو الكسر وقوله في كرام المسغبة بفتح السين ويري اثار في الناس ويسير اذا سار والاصواب رفقا اذا رفا الناس
أو يرفي يقال رفا المسغبة رفقا عارفا وارفاه اذا قربها من الشط وسكنها (والملح) بالمهمزة الغني
(والكبح) بضم الكاف وسكون اليا والمحملة رحبيز (والصل) ترف وقوله دفع الكرم
اليه ليقوم يكسب الثمر وهو حفره وثقبه جدا وله وتذيب الزراجين أي قطع شذبهما وهو ما فضل من
شعبها وانما يعني دفنها وتغطيتها على الاستعارة والدبرة بكون الباء المارة وهي موضع الكراب
من قطع الاراضي كذا في الظهيرية *

*(الفصل الثاني في النكاح) * اذا زوج الاب ابنته البكر البالغة يكتب هذا ما تزوج فلان فلانة بتزويج
وليها فلان اياه باذنها ورصاها وأمرها اياه بمهرها كذا انكاحا صحيحا ثم انافذا - ضره جماعة من
الاعدول وزوجها هذا كقولها في الحب وغيره قادر على ايها - مهرها وثقتها ليس بينهما ما يبني
الى نقض النكاح أو فاده والمهر المسمى فيه مهر منلها وهي امرأته بهذا النكاح للموصوف فيه وهذا
الصداق لها عليه حق واجب ودين لازم وذلك كله في تاريخ كذا (وجه آخر) هذا ما شهد طه
الشهود المسمون آنه هذا الدكر شهدوا جميعا أن فلانا تزوج ابنته البالغة المسماة فلانة برضاها من فلان
بمحض من الشهود المرضيين على صدق كذا تزويجا صحيحا وان فلانا تزوجها على هذا الصداق
المذكور فيه ذلك المجلس تزويجا صحيحا وصارت فلانة زوجة فلان بهذا التزويج الموصوف فيه وذلك
كله في تاريخ كذا فان كان أبوا تزوج قبل هذا العقد لابنه والابن بالغ يكتب وان فلان بن فلان
والد فلان هذا الزوج قبل هذا العقد لابنه فلان هذا الصداق المذكور فيه ما مر اياه في ذلك المجلس
قبولا صحيحا (وجه آخر) أن يكتب اقرارا بالزوج بالنكاح وتصدق المرأة اياه بذلك واقرار المرأة به
وتصدق الزوج اياه بذلك أو اقرار الولي وتصدق الزوجين كذا في الذخيرة * وهو احوط لاختلاف
العلماء في جواز النكاح بغير الولي *

وجه آخر في تزويج البكر البالغة أن يكتب ولي تزويجها اياه أو بها بعد أن سمعها لها وأعلمها بالصداق
المذكور فيه فصحت أو يكتب فيكت وهي بكر عاقلة بالغة صحيحة العقل والبدن وكان ذكره لما ذك
وسكوتها معتمد فلان وفلان وهما يعرفانها باسمها ونسبها وفلانة بنت فلان امرأة فلان بسبب هذا
العقد الموصوف فيه وكذا ذكر اسم الزوج وأعلمها الصداق أمر لا بد منه لا بدونه اختلافا معروفا
في أن سكوتها يجعل رضی منها أولا وان كانت الابنة صغيرة يكتب تزويج فلان فلانة بتزويج أبيها
اياه بولاية الابوة وان كان الزوج صغيرا أيضا يكتب هذا ما تزوج فلان ابنته الصغيرة المسماة فلانة بولاية

الأبوة من فلان بن فلان الصغير على صدق كذا تزيجها صحها حاشا أن هذا لا يزيجها من الشهود
 العدول المرضين وقبل هذا النكاح بهذا الصداق لهذا الصغير والد فلان بولاية الأبوة قبولا صحها
 في مجلس هذا العقد وهذا الصغير كرهة لهذا الصغير والمهر المذكور فيه مهر مثلها فان ضمن الأب
 المهر من ابنه الصغير يكتب وضمن فلان والد هذا الزوج الصغير لهذا الصغير جيع هذا المهر عن ابنة
 الصغير هذا ضمننا صحها وأجاز ذلك والد هذه الصغيرة ورضى به مشافهة في هذا المجلس وان أدى
 الأب شيئا من المهر مجعلا من ماله يكتب ثم ان فلانا والد هذا الصغير تبرع بأداء كذا دينار من مال
 نفسه من جلة هذا الصداق المذكور فيه الى فلان والد هذه الصغيرة فقبضه منه لها بولاية الأبوة
 قبضا صحها ووقعت البراءة لهذا الزوج من جلة هذا المهر بهذا التقدير وبقي لها عليه بعد أدائه هذا
 المقدار كذا وان أدى الأب شيئا من المهر مجعلا وضمن الباقي يكتب ثم ان فلانا والد هذا الصغير تبرع
 بأداء كذا دينار من مال نفسه من جلة هذا الصداق وضمن لزوجته هذا الصغير ما بقي لها عليه
 من هذا الصداق وذلك كذا دينار ضمننا صحها ورضى به من له ولاية الرضى وأجاز من له
 ولاية الاحراق في الشرع وبمك الكتاب وان طلبوا من أبي المرأة هذه بعض الصداق أو الاقرار باستيفاء
 ذلك أما الاقرار بالقبض فباطل اذا كان الاقرار في مجلس المقدلان أهل المجلس يعرفون أنه كذب
 حقيقة وان كان الاقرار بالقبض في مجلس آخر ففي الصغيرة يصح الاقرار بالقبض وفي الكبيرة
 كذلك ان كانت بكر او ان كانت تينا لا بد من أمرها ورضاها وأما الهبة فان كانت صغيرة لاشك أنه
 لا تصح الهبة وان كانت كبيرة تصح الهبة اذا كانت بأمرها ورضاها فيكتب وهو فلان والد هذه
 المرأة أم ابنته هذه من جلة هذا الصداق في مجلس هذا العقد لهذا الزوج كذا درهم وقبل
 هذا الزوج من هذا الأب هذه الهبة لنفسه قبولا صحها وبقي لها عليه كذا دينار اطلبه به عنده
 توجه المصانة به هذا اذا عرف أمرها الأب بالهبة باخبار الشهود وان لم يعرف ذلك الا يقول الأب
 يكتب وذكر والد المرأة أن ابنته هذه أمرته بهبة كذا من هذا المهر لهذا الزوج ولله يهب بأمرها
 ويضمن له الدرهم من جهتها ان جحدت المرأة الام بالهبة وذلك بتاريخ كذا فالاحوط في ذلك أن يجهر
 المرأة بمجلس النكاح وبزوجها ووليها بأمرها وهي تهب بنفسها بعض المهر للزوج والله تعالى أعلم *
 * وجه آخر في تزويج الأب ابنته الصغيرة والزواج بالغ * يكتب تزويج فلان فلانة بنت فلان بتزويج
 أبيها هذا بحق ولاية عليها بالأبوة فانها صغيرة لا تلي أمر نفسها بنفسها وانما يلى عليها أبوها بولاية
 الأبوة فتزوجها أبوها هذا من فلان هذا على صدق كذا على أن منها كذا نقد حال مجمل وكذا مئنتا
 مؤجل كذا سنة وعلى أن تبقى لله تعالى فيها وبمحسن محبتها ويعاشرها بالمعروف كما أمر الله تعالى
 به وستة نفيه على الله عليه وآله وسلم ويحب عليها بعد البلوغ مثل الذي لها عليه من ذلك بعد ان كان
 بالصداق المذكور فيه على ما وصف فيه من عاجله وآجله وفاء بصداق مثلها من سائر المرجوع
 في مقدار صداقها الى مقدار صداقهن وقبل فلان هذا النكاح على ما وصف فيه من عاجله وآجله
 بمقاطعة من فلان اباه على جميع ذلك

* واذا كان الزوج للصغيرة جدها أو أباها يكتب هذا ما زوج فلان حادثة فلانة ابنة ابنه فلان
 بعد موت أبيها فلان بولاية المجددة الى آخره

* (وان كان الزوج أبا لاب أو أم لأب) يكتب هذا ما زوج فلان اخته الصغيرة لمصانة فلانة بنت
 فلان بن فلان بولاية الاخوة لأب وأم وأب الأم يكن لها ولي أقرب منه وحكم بحكمته حاكم من حكام
 المسلمين عدل جازا لحكمه بعد خصومة مدبرة وقعت فيه انما الحق به حكم الحاكم لان في جواز تزويج

غير الاب والمجد الصغيره اختلفا بين العلماء وان كان الزوج عايبا يكتب هذا مازوج فلان فلانة ابنة
أخيه فلان بولاية العصومة لاب وأم اولا بولحق بآخره ما ذكرنا في تزويج الاخ وان لم يكن للأول
فزوجت نفسها باذن القاضي يكتب هذا ما تزوج فلان فلانة على صداق كذا بمحض من الشهود
العدول بتزويجها نفسها منه باذن القاضي فلان تزويجها محصا ولم يكن لها ولي حاضر ولا غائب وان
زوجت نفسها بشرأذن القاضي يلحق بآخره وحكم بيمينها كمن حكم المسلمون ويكتب وقبضت
من هذا الزوج كذا درهمان بجملة هذا الصداق المذكور وبقي لها على كذا

* (وفي تزويج العبد) يكتب هذا ما تزوج فلان عبد فلان أو يكتسب مملوك فلان فلانة بات فلان بن
فلان وهي حرة بائنة باذن سيده فلان وأمره اياه بهذا العقد الموصوف فيه بمحض من الشهود العدول
على صداق كذا بقدر صحيح نافذ لازم بتزويج أيها فلان بن فلان اياها منه برضاها تزويجها محصا
وبتم الكتاب وان كانت المرأة صغيرة يلحق بآخره حكم الحاكم لان في تزويج الاب ابنته الصغيرة من
العبد خلافا معروفا بين أبي حنيفة وصاحبيه رحمهم الله تعالى

* (وفي تزويج الامة) يكتب تزوج فلان فلانة مملوكه فلان بن فلان أو يكتسب أمة فلان بن فلان
بتزويج سيدها فلان بن فلان اياها منه على صداق كذا الى آخره وقد جرت العادة في الراسخين ان
الازواج أو آبائهم يبيعون العقارات والضايعات من التوبة بمثل معلوم ويبيعون الثمن قصاصا بالمهر
فيتمتعن للكتاب أن يكتب بعد التسمية ان كان الشراء من الزوج هذا ما اشترت فلانة بنت فلان من
زوجها فلان بن فلان اشترت منه جميع الضبعة التي هي كرم محوط بمبنى بقره أو خمس دبرات أرض
صالحه للزراعة موضعها في قرية كذا أو جميع المنزل المبنى ذي سقفين أو سقف واحد على حسب
ما يكون المشتغل على داره يمين بكذا ويحذف المشتري بالمحدود الاربعه ويمين لمن ويكتب جميع
ما يكتب في كتب الاشربة على ما يأتي بيانه في فصل الشراء ان شاء الله تعالى وإذا انتهى الى ذكر قبض
الثمن يكتب ثم ان هذين المتعاقدين قاصا جميع هذا الثمن المذكور في بيع الصداق الذي كان
لهذه المشتريه على زوجها هذا البايع وصدفها مثل هذا الثمن مقاصة صحيحة وورثت المرأة المشتريه
هذه من هذا الثمن براءة مقاصة وبرئ زوجها هذا الباع من جميع صداقها يحكم هذه المقاصة ثم
يكتب وقبضت المرأة المشتريه هذه جميع ما يشرأه قاصا صحيحا بتسليم البايع بعد ذلك اليها وضمن
لها الدرك في ذلك ضمانا صحيحا وذلك بتاريخ كذا وان كان هذا البيع ببعض صداقها وهو الذي
يشترط تجهيله في النكاح قبل الزفاف ويسمى بالفارسية (دست بيمان) يكتب قاصا جميع هذا الثمن
بمنه من جملة صداقها وهو جميع ما شرط تجهيله اليها ثم يذ كر قبضها المشتريه ثم يكتب وقد بقي لهذه
المشتريه في ذمة زوجها الباع هذا الثمن صدقها كذا وكذا دين لازما وجها وصادقا بائنا بالنيكاح
القائم بينهما الحال وذلك في تاريخ كذا وان كان هذا الشراء من والد الزوج هذا يكتب هذا ما اشترت
فلانة من والد زوجها هو فلان كذا وكذا الى آخر ما ذكرنا ويكتب عند ذكر المقاصة ثم ان هذين
المتعاقدين قاصا جميع هذا الثمن بجميع صداقها المسمى لها في عقدة نكاح على زوجها فلان وهو
كذا درهمان أو كذا دينار مقاصة صحيحة وقد كان والد الزوج هذا من لها جميع صداقها الذي لها
على زوجها ابنته فلان ضمانا صحيحا أصله منه وتجهل لهذه المرأة عنه وورثت المشتريه من هذا الثمن وبرئ
والد الزوج والزوج عن جميع مهرها يحكم هذه المقاصة وذلك في تاريخ كذا والله تعالى أعلم بالصواب
كذا في المحط *

* (الفصل الثالث في الطلاق) إذا اختنع الرجل من امرأته بالمرء الذي لها عليه وبنقته عذمتها فان

كانت المرأة مدخولة وأراد الرجل أن يكتب بذلك كما يكتب هذا كتاب لفلان بن فلان يعني الزوج من
فلانة بنت فلان هكذا كان يكتب أبو حنيفة وأصحابه رجهم الله تعالى وكان الخصاص والطحاوي
والسختي وعلال وأبو زيد الشروطي ورجهم الله تعالى يزيدون في ذلك زيادة فيكتبون هذا كتاب لفلان
بن فلان الزوج كتب له فلانة بنت فلان ثم يكتب في كرهت مصبتك وطلبت فراقك هكذا كان يكتب
أبو حنيفة وأصحابه رجهم الله تعالى وكان الخصاص وعلال والسختي وعامة أهل الشروط يكتبون أنك
تزوجتني تزوجا صحيحا حازا لولي هو أقرب صبيتي إلى وشهود أحرار مسلمين عدول بالغين ومهر مسعى
عاجل وأجل وافي لم أقبض منك مهرى الذي تزوجتني عليه ولا شئامته وأنك دخلت بي وجامعتني
وافي كرهت مصبتك وطلبت فراقك من غير اضرار منك لي ولا إساءة كانت منك ثم يكتب وافي سألتك
أن تخلفني بجميع الدين الذي لي عليك من مهرى وهو كذا وكذا ودرهما هكذا كان يكتب أبو حنيفة
وأصحابه رجهم الله تعالى وعامة أهل الشروط كانوا يكتبون وافي سألتك بعد ما خفنا أن نقيم
حد وفاقه تعالى أن تطلقني طليقة بائنة بجميع مهرى الذي لي عليك وإنما كتبوا بعد ما خفنا
أن لا تقها حدود الله تعالى تبركا بكتاب الله تعالى فان لله تعالى قال فان خفتم أن لا يقيما حدود الله
وأنما اختاروا القطة المطلق على لفظة المخلع حتى كتبوا وافي سألتك أن تطلقني طليقة بائنة
ولم يكتبوا أن تخلفني لأن حكم الطلاق على جميع عليهما فانه مطلق ماثن بالاجماع وحكم المخلع مختلف فيه
بين الصحابة والسلف رضوان الله تعالى عليهم أجمعين ولا شك أن ذلك الرجوع عليه أولى من ذكر المخلع
فيه وإنما كتبوا بجميع مهرى الذي لي عليك وهو كذا وكذا حتى يصير مقدارا الساقط المخلع معلوما
فخرج عن حد الاختلاف لأن جهالة الساقط يمنع صحة التسمية فذكر ذلك ليصح المخلع بالاجماع
ويكتب وبجميع نفقتي مادمت في مدتي لأن المبتوتة عندنا تسحق النفقة حالًا كانت أو حاملًا وإنما
اقتصروا على كتابة المهر ونفقة العدة ولم يذكروا ما لا زادوا وكانوا لو ذكروا يصح في هذه الصورة لأن وضع
هذه الصورة أن النشوز من قبل المرأة والنشوز إذا كان من قبل المرأة حصل للزوج أخذها زيادة على
ما أعطاه الزوج ديانة وقضاء على رواية الجوامع أما على رواية كتاب الطلاق لا يصلح أخذها زيادة
فيما بينه وبين ربه عز وجل وإن كان النشوز من قبل المرأة فاقصروا على المهر والنفقة ليعلم أن أخذ
النفقة حلال للزوج باتفاق الروايات ثم يكتب فقبلت ذلك حتى ثبت الايجاب من الزوج ثم يكتب
ونخلعتني بجميع مهرى الذي لي عليك وهو كذا وبجميع نفقتي مادمت في مدتي وإنما أضاف ذلك
لأنه كيد ثم يكتب وقد رضيت بذلك وقبلت حتى ثبت قبولها المخلع فتم المخلع على الروايات كلها
ثم يكتب فاختلعت به منك فلا حق لي قبلك ولا دعوى ولا طلب من مهر ولا نفقة وغير ذلك يكتب ذلك
تأكدًا واتساعا للسلف ثم هل يكتب ضمان الدرك أدل وقع المخلع على مهرها الذي في ذمة الزوج
فأصح أنها كانوا لا يكتبون وأبو زيد الشروطي كان يكتب وعلى أي ضمان لم أدرك فيه من درك من
قبل أحد مني قال الطحاوي رجهم الله تعالى وهذا غير صحيح لأن سبه ما يكون منها من التصرف
في المهر مع غير الزوج وتصرفها في المهر مع غير الزوج لا يصح لأن فيه تملك الدين من غير من عليه الدين
فلا معنى لذكر الدرك في هذه الصورة وإنما يستقيم ذكر الدرك إذا كان بدل المخلع عن نفقة فيحقق فيه
الدرك بسبب من جهتها ولم يذكر مجرده رجهم الله تعالى ولا واحد من أهل الشروط أنه كتب أنك
خالعتني في وقت السنة وبعض المتأخرين اختاروا ذلك لأن المخلع في وقت السنة مباح وفي غير وقت
السنة مكروه فيكتب ذلك حتى يعلم أن هذا المخلع وقع بصفة الإباحة أو بصفة الكراهة هذا في الخطأ
وجه آخر يكتب وثيقة للراثة عنه أقر فلان بن فلان القلاني في حال جوار أقراره طاعة أنه خالع مني

نفسه زوجته المدعاة فلانة بنت فلان بتطليقة واحدة على مهرها وهو كذا درهم او على نفقة عدتها وعلى كل حق هولها عليه وعلى كذا ان شرط ما لا آخر وعلى براءة كل واحد منهما من صاحبه من جميع الدعاوى والمخضومات خلصا صحيبا جائزا نافذا خاليا عن الاستثناء وعن جميع المعاني المدعاة وانها اختلعت نفسها منه بهذه الشروط المذكورة فيه اختلاعا صحيبا وذلك في تاريخ كذا *

* (ويكتب وثيقة للزوج) * منها اقرت فلانة بنت فلان طليقة انها اختلعت من زوجها فلان على صداقها وذلك كذا بتطليقة واحدة بائنة أو يكتب على بقية صداقها وذلك كذا بتطليقة واحدة بائنة وعلى جميع نفقة عدتها ما دامت هي في العدة وعلى كل حق هولها عليه وأبرأته عن جميع دعاويها ومخضوماتها كلها ابراء صحيبا فليبق لها عليه ولاله عليها دعوى في شيء من الاشياء ولم يبق بينهما نكاح ولا علقه من علاقته سوى العدة وصدة قها زوجها في ذلك خطا با وبتم الكتاب * وان شرطوا في الخلع ما لا زائدا على مهرها يكتب خالعا على جميع مهرها وعلى كذا درهم او دينار خالصا جائزا وان كانت الزادة في الخلع عرضا يكتب وعلى كذا وبين اوصافه ويبلغ فيه وبين طولها وعرضه وبين قيمته ان كان من ذوات القيم وانها قبلت ذلك منه في مجلس الخلع وقبض الزوج العين المدعاة في الخلع بتسليمها ذلك اليه وأبرأته عن دعاويها كلها وبتم الكتاب وان كانت الزادة في الخلع ضياعا فقد قيل الاحوط ان يجعل الزادة دراهم او دنانير ثم بعد تمام الخلع يشتري الزجل تلك الضياع بمثل تلك الزادة المشروطة ويجعلان الثمن قصاصا بتلك الزادة حتى لا تقع المنازعة عند استحقاق المبيع اذا أراد الزوج الرجوع عليه فيكتب الكتاب اقر فلان في حال جواز قراره طليقة خالعا من نفسه امراته المدعاة فلانة على جميع مهرها أو يكتب على بقية مهرها ونفقة عدتها وعلى أن تدفع المرأة اليه من خالص مالها كذا دنانير نيسابورية وذلك بخبر مثلا وانها قبلت ذلك منه في مجلس الخلع الى آخره ثم ان الخصال هذا اشترى من محتلتته هذه جميع الشيعة التي هي كرم او عشر دريات ارض او جميع الدار المشتملة على البيوت وبمس موضع المشتري ويحده بالحدود الاربعية بمختسرين دينارا من الدنانير النيسابورية شراء صحيبا وان المختلعة هذه باعت ذلك منه بيعا صحيبا ثم ان هذين العاقدين قاصدا هذا الثمن المذكور فيه مما وجب له عليهما من بدل الخلع مقاصدة صحيحة ووقعت البراءة بينهما براءة المقاصة وقبض الخالاع المشتري هذا ما بين شراؤه ولم يبق لسكل واحد منهما على صاحبه حق ولا دعوى ولا خصومة *

* (وفي الخلع قبل الدخول بها) * يكتب اختلعت من زوجها قبل دخوله بها وقبل خلوتها بها بتطليقة واحدة على ما يحصل لها عليه من الصداق بعد الطلاق قبل الدخول بها وهو نصف صدقها المسمى لها وهو كذا وعلى براءة كل واحد منهما من صاحبه من جميع الدعاوى والمخضومات في النكاح وغيره ودعاها هو على ذلك مما وجهه وبتم الكتاب ولا يكتب ههنا نفقة العدة لانه لا عدة في الخلع قبل الدخول *

* (ويكتب من الجانب الآخر) * خلع زوجته فلانة ويكتب في القبول واختلعت هي منه بذلك كله وان لم يكن في النكاح تسمية وكان الخلع قبل الدخول والخلوة يكتب على ما يحصل لها عليه من المثل ولا يسمى المهر لان الواجب فيه المتعة أو يكتب اختلعت منه قبل دخوله بها وقبل خلوتها بها على كل حق يجب للنساء على أزواجهن في نكاح لا تسمية فيه اختلاعا صحيبا كذا في الترخيرة * واذا خلع الوالد ابنته الصغيرة المدعاة فلانة من زوجها بعد دخوله بها يكتب هذا ما اقر به فلان ان ابنته الصغيرة

المسماة فلانة وذو كبريتها وما أشبهها كانت في نكاح فلان وكانت حلاله بنكاح صحيح عقده عليها والدعا بولاية الأبوة بحضر من الشهود وأنه دخل بها وصحبها وصحبته زماناً ثم إن زوجها هذا كره محبتها لنفسه وكره والدها لمحبتها وأنه كان قبض من صداقها كذا وأرأى زوجها هذا خلعاها من نفسه بطلب والدها ذلك بتطليقة واحدة على بقية مهرها وهي كذا ونفقة عدتها الثلاثة أشهر من لدن تاريخ هذا الذكروني كذا خلعا محصيا جازراً لافساد فيه ولا تعليقاً بطرارة ولا إضافة إلى وقت في المستقبل على أنه ضامن جميع ذلك من ماله حتى يخلصه منه أو يضعن له بقدر ذلك من ماله فبانت هذه المسماة منه بهذا الخلع الموصوف فيه ولا سبيل له عليها ولا رجعة ولا طلبة بوجه من الوجوه وقبل كل واحد منهما من صاحبه هذا الخلع في مجلس الخلع وجاهاشفاها ولا يكتب براءة الزوج لأن الزوج لا يبرأهم ناعن بقية الصداق وإنما يقع الخلع بمال الأب فكأنه طلقها بماله من غير ذكر الصداق والنفقة وذو كبريتها المهر ونفقة العدة في الخلع لتقدير الواجب على الأب بضمائه لئلا أنه يسقط عن الزوج ذلك بهذا الخلع وعلى هذا جميع أولياء الصغيرة غير الأب وكل واحد من عرض الناس وإنما يقع الفرق بين الأب وأمه وغيرهم من الأولياء في أن أقراراً لا يباء بقبض شيء من المهر يصح دون أقرار سائر الأولياء كذا في الظهيرية *

* (وان كان قبل الدخول بها) يكتب على بقية مهرها ولا يكتب على نفقة عدتها وحكم هذا الخلع وقوع البينة وثبوت الحرمة الآن الصغيرة إذا بلغت كان لها أن ترجع على الزوج ببقية صداقها ويرجع الزوج على أبي المرأة بذلك بحكم ضمان الدرك وبعض أهل الشروط يمتثلون في خلع الصغيرة أن يقر الأب بقبض صداقها ونفقة عدتها بعدما صارت نفقة العدة مقدرة مقدار معلوماً ثم يكتب أقرار الزوج أنه طلقها بتطليقة واحدة بآبائه وصورة ذلك أن يكتب أقر فلان بن فلان يعني والده الصغيرة في حال جوازها قراره طامعاً إن ابنته الصغيرة المسماة فلانة بنت فلان كانت امرأة فلان بن فلان ومنكحته ثم إن فلاناً زوجها هذا لم تبعه محبتها الصغيرة فطلقها بتطليقة واحدة بآبائه وبانت منه بهذا الطليق وكان لها على زوجها هذا من الصداق كذا درهم ما وجب لها عليه ومن جهة نفقة العدة كذا درهماً فقبضت جميع ذلك لابنتي الصغيرة هذه بولاية الأبوة قرضاً محصياً بإبقاء الزوج هذا جميع ذلك إلى يوم يبق لهذه الصغيرة على زوجها هذا دعوى ولا خصومة بوجه من الوجوه وسبب من الأسباب أقرب بذلك كله أقراراً محصياً وصدقه زوجها هذا فيه خطأ بافاذا كتب على هذا الوجه ثم أنها بلغت لا يكون لها حق الخصومة مع زوجها في مهرها ونفقة عدتها لأن الأب قد أقر بقبض ذلك وله ولاية قبض ذلك كله كذا في المحيط * وعلى هذا المولى إذا خالعت أمته على مهرها ونفقة عدتها غير أنك لا تذكرونها على أنه ضامن له ذلك من ماله لأن المولى يملك إراءة الزوج عن المهر بخلاف الأب فإن أراد المولى أن يكون ذلك ديناً عليه دون الأمة كتبت على مثال ما كتبت خلع الوالد على الصغيرة كذا في الظهيرية * وإن كان بينهما صغير فطعم فخالعها على أن تمسك المرأة الولد وتقوم بمصناته ستة أشهر وتنفق عليه من ماله ما في مدة الحضانة فهذا جازر عند بعض أصحاب الشروط وكان القبيصة أبو القاسم الصغار رحمه الله تعالى يقول لا يجوز ذلك لأن مقدار النفقة بالدرهم أو بالدينار وبشرط ذلك عليها في الخلع ثم يأمر الزوج ما يصرف ذلك القدر إلى ماله بدمته للصغير في تلك المدة أو يجعل ذلك المقدار أجرة على التريسة في المدة المضروبة له ثم وكل أرحل أباهما إراءة نفسها محصلاً بآبائه عليها عند وفاة الصغير وتزوجها بزوج آخر أجني قبل انقضاء مدة التريسة فإن أراد أن يكتب بذلك كتاباً يكتب

وكتبه وأقامته مقام نفسها في اختلاعه نفسها من زوجها فلان ثم يكتب بعد ذكر الاختلاع هذا ما اختلع فلان وهو الوكيل المذكور في ذكر التوكيل في صدر هذا البياض اختلع نفس موكلته فلانة من زوجها فلان إلى آخره وإن أراد الزوج أن يضمن وكيل المرأة بالاختلاع ما أدركه من درك في مهرها ونفقة عذتها بأن يحدث المرأة التوكيل والشهود قدما قوا أو غاوا أو أبادت مطالبة الزوج بالمهر ونفقة العدة يكتب ضمن فلان وكيل المرأة هذا ما أدرك فلان يعني الزوج من درك في مهر فلانة وهو كذا درهما وفي نفقة عذتها وذلك كذا حتى يخلصه من ذلك أو يرذ عليه جميع مهرها وهو كذا وجميع نفقة عذتها وهي كذا والله تعالى أعلم

* (خلع الفضولي) يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب ان فلانا وهو الفضولي سأل فلانا أن يخلع امرأته فلانة على ألف درهم من مال هذا الفضولي على أن يقبل هو هذا المخلع بهذا المال بغير أمرها وتوكلها باليه على أنه ضامن له أن يدفع ذلك اليه من مال نفسه فأجاب فلان وهو الزوج المذكور هذا الفضولي بما سأله وخلع امرأته فلانة بهذا المال وقبل الفضولي هذا منه هذا المخلع بهذا المال مواجهة وبانت هي من زوجها بهذا المخلع ولم يبق بينهما زوجية وقبض الزوج هذا المال المذكور من الفضولي هذا بما نهى ذلك اليه ويرى هذا الفضولي من المال الذي قبل في هذا المخلع براءة قدض واستغما إلا أن الزوج لا يبرأ عن مهرها بهذا المخلع وكان لها أن تطالب الزوج بمهرها متى شاءت فإن أراد الزوج أن يضمن الفضولي ما أدركه من درك في مهرها حتى إذا رجعت المرأة على الزوج بالمهر فإن الزوج يرجع على الفضولي بذلك يكتب ضمن الفضولي هذا ما أدرك الزوج من درك في مهرها فانها قد قبضت مرة فاذا قبضت نائبا تكون قابضة بغير حق وإنه مستقيم لان الفضولي لما أقر أنها قبضت مهرها كان في زعمه أنها قبضت نائبا تكون قابضة بغير حق ويصير المقبوض بغير حق مضموها عليها فهذه كفالة مضافة الى زمان الوجوب وانها صحيحة كالكفالة بما يذوب له على فلان *

* (وفي طلاق المرأة قبل الدخول والمخلوة) ان كان الطلاق واحدا يكتب هذا ما شهد الشهود المسمون آخر هذا الكتاب ان فلانا طلق امرأته المسماة فلانة بنت فلان قبل دخوله وخلوته بها تطلقه واحدة بائنة لاربعة فيها ولا مشوبة ولا تعلق بشرط ولا إضافة الى وقت في المستقبل ولا اشتراط عوض فبانت منه بحكم هذه التولية وان كان الطلاق أكثر من واحدة ففي الاثنين يكتب طلقها تطليقتين وفي الثلاث يكتب طلقها ثلاثا بطلقة واحدة فبانت منه ويكتب في الثلاث وحرمت عليه حرمه غيبطة لا تحل له حتى تنكز زوجا غيره ويدخل بها ويفارقها وتنفق عذتها وفي المخرج بعد الدخول بها يكتب ان فلانا قال لزوجته فلانة بعدما دخل بها أنت طالق تطليقة واحدة بائنة ولم يكن منه بعد ذلك رجعة لها وانها في عذتها الواجبة عليها بهذا الطلاق أقرب جميع ذلك يوم الاشهاد وذلك يوم كذا *

* (وفي الطلاق بعد المخلوة الصحيحة قبل الدخول بها) يكتب هذا ما شهد الشهود المسمون آخر هذا الكتاب ان فلانا طلق امرأته بعدما خلعا بخلوة صحيحة خالصة عن الموانع الشرعية والطبيعية كلها تطليقة واحدة بائنة نافذة جازية فخرمت عليه بهذه التطليقة ووجب لها عليه كمال ما سعى لها من الصداق وهو كذا ونفقة عذتها وهي كذا ويتم الكتاب * فان كان الزوج لا يرى قيام المخلوة الصحيحة مقام الدخول في حقها كيد المهر ووجوب نفقة العدة فامتنع عن أدائها بعدما طلقته بذلك ينبغي لها أن ترفع الامر الى قاضي يرى ذلك حتى يقضى لها بكامل المهر ونفقة العدة ثم يكتب بعد ذلك في الكتاب

ثم ان هذه المرأة المطلقة بعد المخلوة الصحيحة طالبت زوجها بجميع ماسى لها من الصداق وبثقة عدتها فامتنع عن اداء ذلك لما أنه كان يرى مذهب من يقول بأن المخلوة الصحيحة لا تقوم مقام الدخول في حق هذين المصكبين وهوتا كدجميع المسمى ووجوب نفقة العدة فرافعته الى القاضي فلان أو يكتب من غير تعيين فرافعته الى قاض عدل جائز المحكم فيما بين المسلمين وما لته بذلك وادعت المخلوة الصحيحة والطلاق بمدى فاقربا بمخلوة ولكن أنكرنا كدجميع المسمى ووجوب نفقة العدة فقضى عليه لها هذا القاضي بكل المسمى وبثقة عدتها اذا كان يرى ذلك وكان في اجتهاده أن المخلوة بالمرأة المنكوحة كالدخول بها في حقنا كدجميع المسمى ووجوب نفقة لعدة فقضى بذلك لها عليه في وجوهها حكاما معناه وقضاء أنفذه وأشهد على ذلك حضور مجلسه وذلك في يوم كذا *

* (اذا اراد الرجل أن يجعل امرأته يدها فهو مشتل على أنواع) * أحدها التفويض مطلقا غير معلق بشرط وأنه قسمان موقت وطلاق وصورة كتابته هذا النوع في الوقت هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب أن فلانا جعل امرأته المسماة فلانة يدها شهرا أو سنة أو لها كذا وأنها كذا على أن تطلق نفسها في هذا الشهر أو في هذه السنة متى شئت واحدة باثثة أو ثلاثا وفوض الامر في ذلك اليها وانها قبلت منه هذا الامر قبولا صحيحا في مجلس هذا التفويض قبل اشتغالها بعمل آخر وقبل قيامها من المجلس وذلك في يوم كذا *

* (صورة كتابة هذا النوع في المطلق) * شهدوا أن فلانا جعل امرأته فلانة يدها على أن تطلق نفسها ما شئت من واحد أو ثلاث ومتى شئت أبدا وانها قبلت منه هذا الامر الى آخر ما ذكرنا * (واشأنى تعليق التفويض بالشروط وأنه أقسام) أحدها تعليق التفويض بالقبية وصورة كتابة هذا القسم شهدوا أن فلانا جعل امرأته فلانة يدها معلقا بشرط أنه متى غاب عنها من كورة كذا أو من مكان كذا بسكان فيه ضيعة مفروضة على غيبته عنها شهرا أو كذا على ما شرطه ولم يعد لها في هذه المدة فانها تطلق نفسها طليقة واحدة باثثة بعد ذلك متى شئت أبدا وفوض الامر في ذلك اليها وانها قبلت منه هذا الامر قبولا صحيحا في مجلس التفويض وبتم الكتاب *

* (القسم الثاني تعليق التفويض بترك نقد المهر الى وقت كذا) * صورة كتابة هذا القسم جعل امرأته يدها في طليقة واحدة باثثة مطلقا بشرط أنه اذا مضى شهر اوله كذا وآخره كذا ولم يؤد لها جميع ما قبل تحصيله لها من صداقها هو كذا فانها تطلق نفسها بعد ذلك متى شئت أبدا واحدة باثثة وفوض الامر في ذلك اليها وانها قبلت منه هذا الامر في مجلس التفويض *

* (القسم الثالث تعليق التفويض بشرط قاره أو بشره انجر أو ضربه ضربا موعبا يظهر أثره على بدنها) * وصورة كتابته على نحو ما ينشأ *

* (النوع الثالث تفويض طلاق كل امرأة بتزوجها على هذه) * شهدوا أنه جعل أمر كل امرأة تدخل في نكاحه بأي طريق تدخل من عقد أو كحل أو فصولي أجاز نكاحه بقوله أو فعله أو تزوجه بها بنفسه بدارأته الحالية المسماة فلانة في التلقيات الثلاث على أن تعلق فلانة هذه تلك المرأة متى دخلت في نكاحه متى شئت من الاوقات أبدا وفوض الامر في ذلك اليها أو يكتب تصقها ما شئت من طلقها الثلاث وانها قبلت ذلك منه قبولا صحيحا في مجلس هذا التفويض وفي التفويض بشرط اذا وجد الشرط وأرادت أن تطلق نفسها فلها ذلك واذا طلقت نفسها فلاولى أن يكتب وثيقة على ظهور وثيقة التفويض فيكتب شهدوا أن فلانا على أن زوج باشر الشرط الذي كان التفويض معلقا به على الوجه الذي كتب

في بطن هذا الكتاب وصار امر فلانة زوجة فلان بحكم ذلك التفويض يدها وانها طلقت نفسه بما يشهد
هؤلاء الشهود الذين ائتمنوا ساميهم وذلك في تاريخ كذا والله تعالى أعلم كذا في المحيط
(الفصل الرابع في العتاق) واذا أعتق الرجل عبده وأراد أن يكتب له بذلك كتابا يكتب أقر فلان
ابن فلان الغلاني في حال جواز اقراره ما شاء أنه أعتق عبده ومملوكه فلانا أويكتب هذا ما شاءه عليه
الشهود المسمون آخر هذا الكتاب ان فلان بن فلان أقر عندهم واشهدهم على اقراره في حال صحة تدنيه
وثبات عقله وجواز اقراره لاعلة به من مرض ولا غيره يمنع صحة اقراره أنه أعتق عبده ومملوكه ورفقه
فلانا الهندى وهو غلام شاب وبين سنة وبحله أعتقه من خالص ماله ولملكه اعتقا صحيا فانا فلانا
لازم لا رجعة فيه ولا موبة ولا تعليق بشرط كذا في الذخيرة * ولا تعليق بمخاطرة ولا إضافة الى وقت
من الاوقات المنتظرة بحاشا كذا في الظهيرية * ولا اشتراط عوض أعتقه كذا لوجه الله تعالى وطلب
ثوابه واستقام مرضاته وهر بامن أليم قلبه ورغبة فيما وعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في قوله من
أعتق رقبة أعتق الله تعالى بكل عضو منها عضوا منه من النار فصار ملان الهندى هذا ربا عتاق
مولاه هذا البياع والابوبه ولا يورث ولا يملك بوجه من الوجوه لاسيلا له ولا لاحد عليه لاسيلا الولاء
فان ولا ملحقه هذا مادام حيا ولعقبته الذكور من بعده وسماه بعد الاعتاق كذا وصدق المتعق هذا
معتقه هذا في كونه مملوكا له وقت هذا الاعتاق شفاها وذلك في يوم كذا وبعض أهل شروط يكتبون
بعد قولهم وهر بامن أليم عقابه وليعتق الله تعالى أعضاءه باعضائه من الارتاقتا صحيا جائزا وأخبرجه
من ملكه ورقة وحرره فصار حرا في نفسه لاحق له ولا لاحد سواء عليه سوى حق الولاء وليس لاحد
يؤثر بالله ورسوله واليوم الآخر استعباده واسترقاقه واعادته الى الرق والعبودية وصدق المتعق في
كونه مملوكا له وقت هذا الاعتاق وذلك يوم كذا وكان أبو خنيفة وأصحابه رضى الله تعالى عنهم يكتبون
هذا كتاب من فلان يعنى المولى لمملوكه فلان الغلاني انك كنت مملوكا لى الى أن أعتقتك فاعتقتك لوجه
الله تعالى وطلب ثوابه وأنا يومئذ صحيح العقل والبدن لاعلة لى من مرض أو غيره جائزا ولا مورا أعتقتك
عتقا جائزا فانا بتاتلا لم اشتراط عليك شرطا ولا اختلفت منك ما لا قصرت به حالك ماللا حرا وعليك
ما عليهم لاسيلا لى ولا لاحد عليك لى ولاؤك ولا أعتقتك وذلك في شهر كذا من سنة كذا وانما كتبوا
لوجه الله تعالى لان من الناس من يقول اذا أعتقه ربا مومعه لالوجه الله تعالى لا يعتق وانما كتبوا
أنا يومئذ صحيح لاعلة لى من مرض أو غيره لان عتق المريض يعتبر من الثالث وعتق الصحيح يعتبر من جميع
المال وأرادوا بقوله أو غيره المجنون والعتة والمجر بسبب العسا لان العتة والمجنون يعتان صحة العتاق
بالاجماع والمجر بسبب الفساد يمنع صحة الاعتاق عند بعض العلماء وانما كتبوا اعتقا فانا بتاتلا
حتى لا يدع المولى عليه ما يوجب توقف العتق أو التعليق بالشرط وانما كتبوا لم اشتراط عليك شرطا
ولا اختلفت منك ما لا قطعنا للدوى والمنازعة وانما كتبوا صرت به حالك ماللا حرا وعليك ما عليهم
بشرط التاكيد وانما كتبوا لى ولاؤك اتباعا للسلف ويسانما حكم العتق وكتبوا ولا عتقه هذا
مذهب أصحابنا رحمهم الله تعالى وكان الطحاوى رحمه الله تعالى لا يكتب ذلك وان كان العتق على مال
يكتب فيه بدوقله عتقا جائزا فانا فعلى كذا دينار او قل هذا العبد هذا العتق بهذا المال فعبد
ذلك ان كان المولى قبض المال يكتب وقبض المتعق هذا المال بايقاع المتعق هذا ذلك اياه ويرى لى
من ذلك كله براءة قبض واستيفاء وان لم يكن قبض المال يكتب فيه مع هذا المال دين على هذا المتعق
لهذا المولى لبراءة هذا المتعق عنه الاباء اجمع ذلك اليه ولا سبيل لهذا المولى عليه لاسيلا الولاء
وطلب الحمل وذلك في تاريخ كذا كذا في الذخيرة *

* (واذا أعتق عبدا أو أمة هماله وبينهما نكاح ولهما أولاد أعتقهم جملة) * يكتب أعتق عبده فلانا وبهية وصليته وأمنه فلاتة وبهية وصليته وهما زوجان وأعتق أولادهما معهما وهم فلان وفلان وفلاتة وهو بطلانهم جميعا أعتقهم جميعا لا يتغاه مرضاة الله تعالى وطمأنينة ثوابه إلى أنوماذ كرنا *

* (واذا كان العبد مشتركا بين اثنين أو أكثر وقد اعتقه أو أعتقه جميعا) * يكتب هذا كتاب من فلان بن فلان الفلاني وفلان بن فلان الفلاني لمسلوكهما فلان النك كت عملوكا وقد أعتقناك ويكتب نصيب كل واحد منهما في العبد حتى يعرف مقدار ما ثبت لكل واحد منهما من الولاء وباقي الكتاب على نحو ما ذكرنا في العبد واحد * وإذا وكلوا رجلا بذلك يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا جميعا أن فلانا وكل فلان وفلان أعتق عبدهم فلانا وهو مشترك بينهم بالسوية أنلانا وأعتقه هذا الوكيل بحمانا بغير عوض أو على كذا اتفاقا حصصا من خالص ما لهم وملئهم فصار هذا العبد سرا باعنا في وكيلهم هذا لئلا يباع ولا يوهب ولا يورث ولا يملك بوجه من الوجوه ولا سبيل لئلا يملكوا من عليه ولا لاحد من الناس غير سبيل الولاء فان ولأه لمهم حال حياتهم ولعقبهم بعد وفاتهم *

* (وقد إذا كان لعتق على مال وقبض الوكيل المال منه لهم) * يكتب قبول العبد العتق على ذلك المال ويكتب قبض الوكيل المال منه لهم وإذا لم يقبض الوكيل يكتب على نحو ما بينا فيما إذا كان العبد واحد وإذا أعتق أحد الشريكين نصيبه من العبد المشترك فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى للساكت خيار ثلاثه أن كان المعتق موسرا وخيارا أن كان معسرا وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى أن كان المعتق موسرا فلا ساكت حتى تضمنه وإن كان معسرا فلا ساكت حتى استسعا العبد وفي المحالين العبد يعتق كله على المعتق ولو أكله فالأراد الساكت أن يكتب كتابا على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يكتب شهد وأن فلانا أعتق جميع نصيبه من المملوك المشترك بينه وبين شريكه فلان واسم هذا المملوك كذا وحليته كذا وقد أعتق هذا المعتق نصيبه بغير إذن شريكه فلان عتقا حصصا والمعتق كان موسرا وقت الاتفاق حتى ثبت للشريك الساكت ثلاث خيارات على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فأختار تضمن شريكه المعتق قيمة نصيبه وكانت قيمة نصيبه ثلث عشرة دنانير بتقويم المقومين الذين لهم بصيرة في ذلك ومعرفة بهم عدول فرقع الساكت الأمر إلى القاضي فلان وأدعى على المعتق هذا المقدار مقضى له بذلك لما وقع اجتهاده عليه ولزم العتق أداء عشرة دنانير إلى هذا المدعى فهذا لقد دردين على المعتق هذا الشريك المدعى * وإن قضاه المعتق هذا المقدار يكتب فقضاء هذا المقدار بأزامة وصار العبد كله سرا من جهة المعتق هذا ولأوله كله للعق هذا ويتم الكتاب * وفي اختيار استسعاء العبد يكتب فأختار الشريك الساكت استسعاء العبد في نصف قيمته وذلك كذا ورجع الأمر إلى القاضي فازنم القاضي العبد فعلى العبد أن يسعى له في ذلك وإذا سعى فهو حر من جهتهما ولأولاه بينهما * وفي اختيار عتاق نصيبه يكتب كتابا فأختار عتق نصيبه وأعتقه فصار حر من جهتهما ولأولاه بينهما *

وإن كان المعتق معسرا حتى ثبت له خياران عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأختار الساكت استسعاء العبد يكتب وكان هذا المعتق معسرا بغير وفاء بذلك عند تناس حتى ثبت للساكت خياران عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فأختار استسعاء العبد في نصف قيمته وذلك كذا فأما القاضي فلان

الختياره وأزيم العبد ذلك ويصير العبد حراما ثم إذا سعى وولاه أو يكون بينهما * وإن اختارا عتاق نصيبه يكتب على نحو ما يكتب لو كان المعتق موسرا ثم في كل موضع اختارا استسعاء العبد ونصيبه نحو ما يكتب فأما في القاضى اختياره وأزيم العبد قيمة كصيه وذلك كذا ونصيبه عليه نحو ما ثلاثه أشهر لو أدى عند انقضاء كل شهر كذا ويتم الكتاب * فإن صالح العبد من قيمة نصيبه على مقدار أقل منها يكتب وصالحه من قيمة نصيبه على كذا أو أقل كذا فإن نصح نحو ما ونصبي شهر وأدفعها وأراد أن يكتب بذلك كتابا يكتب ونصبي شهر وأدى نصحها وهو كذا وبقي عليه كذا على نحو ما بقي بطاله إذا حل ذلك وبعد أداء النجوم كلها يكتب إن فلانا أعتق عبدا بينه وبين فلان اسمه كذا وكان المعتق معسر فأختار الشريك استسعاء هذا العبد في نصف قيمته ونصح ذلك عليه نحو ما في كذا من الشهور كل شهر كذا أخصي شهر فاستوفى منه كذا ونصبي شهر آخر فاستوفى منه كذا واستوفى منه أيضا بعد الشهر الثالث كذا ويقول هو آخر النجوم فلم يبق عليه ولا قبله ولا عنه ولا معه شيء لا قليل ولا كثير وعتق كله عنهما جميعا فهو مولى لهما وولاه أو بينهما نصفين ويتم الكتاب *

* (وإن أراد أن يكتب كتابا على قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى) يكتب أعتق فلان جميع نصيبه من المملوك المشتري بيده وبين شريكه فلان واسم المملوك كذا أعتق عليه على قول من يرى ذلك وهو أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وكان المعتق موسرا معروفا بذلك عند الناس فطالبه الساكت بقيمة نصيبه ورفع الأمر إلى القاضى فلان وأمضى ذلك وأزيم المعتق قيمة نصيب الساكت وحكم بعتق العبد من قبل المعتق ويتم الكتاب * وإن كان المعتق معسرا وكان المعتق معسرا معروفا بذلك عند الناس حتى يثبت للساكت حق استسعاء العبد في قيمة نصيبه فأخذ العبد بذلك ورافعه إلى القاضى فلان فأمضى ذلك وأمر العبد المعتق بالاستسعاء في قيمة نصيب الساكت فذلك دين للساكت على العبد وجعل العبد كله حرام من جهة المعتق وولاه أو كله له ويتم الكتاب كذا في المحيط * ولو كان عبد مملوك بين رجلين فأراد أن يقتضاه وخاف كل واحد منهما تضمين صاحبه أياه بسبق اعتاقه فلا احتياط أن يوكلا رجلا باعتاقه والأحوط أن يعاق كل واحد منهما ما أعتق نصيبه باعتاق نصيب شريكه حتى لو أقر الوكيل نصيب أحدهما بالاعتاق لم ينفذ وإذا أعتق الوكيل كتب هذا ما أقر فلان أنه وكيل فلان وفلان باعتاق عبدهما فلان وأنه أعتق عبدهما فلانا وهو مشترك بينهما بالسوية عما أنا وعلى كذا اعتاقا صحيحا من خالص مالهما وملكهما أقصاهما هذا العبد حراما باعتاق وكيلهما هذا أياه ثم يذكر إلى آخر ما ذكرناه فيما إذا أعتقه بطريق الأصالة وكذا هذا في توكيله ما أياه بالتدبير كذا في الظهيرة * إذا أعتق عبده على خدمته سنة يكتب شهد وأن فلانا أعتق عبده المحمي كذا وحلته كذا اعتاقا صحيحا جازنا فلانا على أن يخدمه سنة كاملة أن شاء عشر شرا أو أيا كذا وأخوها كذا يخدم فيما رآه مولاه وفيما بداه من أنواع الخدمة حيث شاء وأين شاء وكيف شاء فيما يحصل في الشرع ليل أو نهار في الوقت المعتاد قدر ما يطيق وقبل فلان منه هذا العتق بهذا الدل وضمن خدمته على هذا الوجه أقصاهم الله تعالى لا سبيل له عليه إلا سبيل الولاء ولا يطلب هذه الخدمة المشروطة المذكورة ويتم الكتاب *

* (ونقطة بدل العتق) يكتب شهد الشهود المعهود آخر هذا الكتاب إن فلانا الهندي أقر طائعا أنه كان مملوكا لفلان بملك صحيح واجب لازم وخدمه زمانا ورغب في عتقه فبأنه أن يعتقه على كذا فأجابته إلى ذلك فأعتقه بهذا الجمل متقاصصا لاربعة فيه ولا مشوية ولا تعليق بمخاطرة ولا إضافة إلى وقت مستقبل فقبل هو ذلك منه بمخاطبته أياه قبل الافتراق والاشتغال بغير ذلك فعتق به وصار حراما لساكا

أنفسه وهذا المجلد من له عليه جالا يأخذ منه متى شاء لا امتناع له عنه ولا براءة له منه إلا إذا أجمع
ذلك إليه وصدة المقر له ويتم الكتاب كذا في المحيط *

*(اعتاق العبد بحكم الوصية) شهدوا أن فلانا يعني ابن الميت أقر طائعا أن أباه فلانا قد كان أوصى إليه
في حياته أن يفتقر عبده ومملوكه فلانا يعني العبد بحكم الوصية بعد وفاته لوجه الله تعالى لا بشرط فيه شرطا
ولا يجعل عليه مالا وأنه قد قبل من أبيه فلان هذه الوصية وإن أباه فلانا قد توفي ولم يرجع عن ذلك
ولا من شيء منه وأنه نفذ هذه الوصية بعد موت أبيه وأعتق فلانا وهو العبد الذي كان أوصى به إليه
أبوه فصار فلان بذلك حر الوجه الله تعالى له مالا حرا ورعاية ما على الأحرار لا سبيل له عليه من استرقاق
أو استخدام أو استعباد فهدى في يده من تركته أبيه مثلا فبقي هذا العبد الذي أعتقه ولا سبيل له
عليه إلا سبيل الولاء الذي يجب في الشرع للعتق حال حياته ولعقبه بعد وفاته ويتم الكتاب *

*(إذا أعتق أمته ثم تزوجها بعد العتق) يكتب أقر فلان في حال جواز إقراره طائعا أنه أعتق أمته
المسماة فلانة التركية أو الهندية اعتقا فصحها إلى آخر كتاب العتق ثم يكتب بعد كتاب العتق ثم إن
العتق هذا بعد هذا العتق الموصوف فيه تزوج معتقه هذه بمحض من الشهود المرضين على صدق
كذا دبر أترز وجامعها وانها زوجت نفسها منه تزوجها صحها في ذلك المجلس على الصدق المذكور
ويتم الكتاب والله تعالى أعلم كذا في الذخيرة *

*(الفصل الخامس في التدبير) ذكر محمد رحمه الله تعالى في الأصل يكتب هذا كتاب من فلان ابن
فلان لمملوكه فلان العلافاني أعتقتك بعد موتى لوجه الله تعالى وطلب ما عنده من الثواب وأنا
بومشذم صحيح وأراد بذلك صحة البدن الأبري أنه قال عقبه لا علمي من مرض ولا غيره ولا حاجة إلى
ذلك لأن تدبير الصحيح والمرضى سواء في أن كل واحد منهما يعتبر من ثلث المال والطهاوي كان يكتب
أنني جعلتك مدبرا في حياتي وحرابعد موتي قال وإنما جئت بين القطين لأن من مذهب بعض العلماء
أنه لا يصير مدبرا ما لم يجمع بين القطين فيصعب بينهما احترازا عن قول هذا الفاضل ثم يكتب ولي لا ذلك
وولاة عتقتك من بعدك والطهاوي كان يكتب ولي ولا ما عتق منك بالتدبير المذكور في هذا الكتاب
لأن من مذهب بعض العلماء أنه إذا مات المولى وعليه دين مستغرق بالتركة فالمدبر لا يعتق بل يكون
ريقا يباع بالدين الذي على مولاه ولا يكون للمولى عليه ولا في هذه الحالة فني كتبنا في ولائك على
الاطلاق كان خطا على قول هذا الفاضل وصيانة الكتب عن الخطأ واجبة ما أمكن وبعض أهل
الشروط يكتبون هذا ما دبر فلان عبده ومملوكه مرقوقه الهندى أو التركي أو الروى المسمى فلانا
ويذكر حالته ثم يكتب وجعله حرا بعد موته تدبيراً مطلقاً غير مقيد بحماها فإذا لا يباع ولا يوهب ولا يورث
ولا يهر ولا يسقل من ملك إلى ملك لا رجعة فيه ولا موبة فهو مدبر لهذا المولى ما دلم هذا المولى حيا
ينتفع به كما ينتفع بالعبد غير البائع وما يشبهه وهو حر بعد وفاته لا سبيل لاحد عليه من وراثته إلا سبيل
السعاية فيما لم يضرج من الثلث ولا سبيل الولاء فإن ولاه لعقبه من بعده وصدة هذه هذا المدبر في كونه
مملوكا له وقت التدبير وذلك في صحة هذا المدبر وراثته وعقله وجواز أمره وعليه ويلحق به حكم المحاكم
فيكتب ثم إن هذا المولى أراد بيع هذا المدبر من فلان فبما صحه المدبر فيه خصوصه مستقيمة بين يدي
قاضي عدل نافذا القضاء فحكم له عليه أنه لا سبيل إلى بيعه بحكم هذا التدبير بعد ما وقع اجتهاده
ورأيه على ذلك فلا يقول من قال ذلك من العلماء وأخذوا بما يحدث الوارد فيه وأشهد على حكمه
حضور مجلسه وذلك في يوم كذا *(إذا كان العبد بين شريكين دبرا أحدهما نصه) يكتب هذا
ما دبر فلان جميع نصيبه وهو النصف مثلا من جميع العبد الهندى المسمى فلانا الذي هو مشترك منه

وبين فلان نصفين فيجعل نصيبه منه وهو الثلث فمدبر مطلقا في حياته وجعل نصيبه رابعه وفاته ويتم على نحو ما بينا ويكون للشرىك الا بتجارات ثلاثة عند أبي خنيفة رجاء الله تعالى ان كان المدبر موسرا ونسيرا ان كان معسرا وعند صاحب الحق في التضمن ان كان المدبر موسرا وفي الاستعفاء ان كان معسرا فان أراد ان يكتب على قول أبي خنيفة وعلى قول صاحب يكتب على نحو ما ذكرنا في فصل المتق وأما في فصل التضمن يكتب وطالب الشريك الساكن المدبر بقية نصيبه يوم التدبير وذلك كذا دينارا بتقويم المقومين وقدمه الى القاضي العدل جازا لحكمه ألزم القاضي المدبر ذلك وقضى الساكن ذلك من المدبر تاما وبرئ المدبر من ذلك براءة قض واستيفاء فصار جميع هذا المملوك مدبرا للمدبر هنادون فلان يعني الساكن ودون ساثر الناس أجمعين ولا سبيل للساكن هذا بعد هذا على الشريك المدبر ولا على العبد واذا حدث بهذا المدبر حدث الموت فهذا المدبر حر كله لوجه الله تعالى لا سبيل لفلان يعني المدبر ولا لاحد من ورثته على هذا المدبر سبيل الاسيل الولاء والاسيل الاستعفاء فما لا يخرج من الثلث *

* (العبد اذا كان بين اثنين وكلار جلا بالتدبير) يكتب فيه على نحو ما بينا فما اذا وكلاه بالاعتاق غير ان في فصل الاعتاق اذا قال الوكيل اعتقه عنهما أو قال هو حر عنهما أو قال نصيب كل واحد منهما حر من مال كذا فذلك يكفي ويعتق نصيب كل واحد منهما منه في الحال وفي فصل التدبير لا بد وأن يقول دبرت نصيب كل واحد منهما من هذا المملوك وجعلت نصيب كل واحد منهما رابعه موته حتى يعتق نصيب كل واحد منهما بغيره أما لو قال دبرته عنهما أو قال هو حر عنهما بعد موتهما قائما يعتق بعد موتهما ولا يعتق نصيب من مات منهما ولا بجموعه كذا في الذخيرة *

* (الفصل السادس في الاستيلاء) واذا أردت كتابة كتاب لأم الولد كتبت هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الذي كرهه واجمع أن فلانا أقر عندهم وأشهدهم على إقراره طائعا أن أمته التركية أو أوار ومية أو الهندية وبذلك اسمها وحليتها وسنهما ولد له ولدت على ملكه وفراشه ابنه المسمى فلانا وابنته الممثلة فلانة فهي أم ولده في حياته يتفقه بها كما يتفقه المالك بملوكه غير أنه لا سبيل له على بيعها ولا تخليتها من غيره بوجه من الوجوه وهي حرة بعد وفاته لا سبيل لاحد من ورثته عليها الاسيل والوافان ولا ماله ولحقه من بعده ويلحق به حكم المحاكم وتصدقها ولا يحتاج ههنا الى استئناء سبيل السعاية لانه لا سعاية عليها وان كانت لا تخرج من ثلث ماله الا اذا كان الاقرار من المولى في المرض ولم يكن الولد قائما معلوما فحينئذ تعتق من الثلث فيذكر حينئذ سبيل السعاية ويستثنى على شرطه وان كانت الحاررية قد أسقطت سقطا استبان خلقه أو بعض خلقه يكتب أقر عندهم وأشهدهم على إقراره طائعا أن جاريته فلانة أم ولده قد أسقطت منه سقطا استبان خلقه أو بعض خلقه فهي أم ولده الى آخر ما ذكرنا كذا في الذخيرة *

* (الفصل السابع في الكتابة) يجب أن يعلم أن أهل الشروط اختلفوا في البداء بكتاب الكتابة فكان أبو خنيفة وأصحابه يكتبون هذا ما كتب عليه فلان مملوك فلانا الفلاني وكان الطحاوي والمخاض وكثير من كبار أصحابنا يكتبون هذا كتاب من فلان بن فلان الفلاني لمملوكه فلان الفلاني وكان يوسف بن خالد يكتب هذا كتاب ما كتب عليه فلان الفلاني مملوكه فلانا الفلاني وكان أبو زيد الشروطي يكتب هذا ما شهد عليه اليهود لمسمون آخر هذا الذي كرهه ودان فلان بن فلان أقر عندهم طائعا أنه كاتب عبده فلانا وقد عرفناه معرفة صحيحة بعينه واسمه ونسبه وأشهدنا على نفسه في صحة عقله وبدنه وجواز إقراره في آخره فقد اختلفوا في البداء بكتاب الكتابة من هذا لوجه

واتفق عامة أهل الشروط أن في الأثرية يكتب هذا ما اشترى خلافا للصريين من أهل الشروط
 واتفقوا أن في فصل الخلع يكتب هذا **كتاب من فلان واتفقوا أن في الأقرار يكتب هذا ما شهد**
عليه الشهود للمسون إلى آخره بعد هذا قال أبو حنيفة وأصحابه الكتابة في معنى البيع والشراء حتى
 صح كتابة الأب والوصي عبد المغير كل يصع ويعهما أو صح فصح الكتابة كل يصع فصح البيع ثم في البيع
 والشراء يكتب هذا ما اشترى فكذا في الكتابة التي في معنى البيع يكتب هذا ما كاتب ويوسف بن
 خالد هكذا يقول أيضا إن الكتابة في معنى الشراء لأن عنده في الشراء يكتب هذا ما اشترى
 فكذا في الكتابة يكتب هذا ما كاتب والطحاوي والخشاف رجحوا الله تعالى بقولان
 الكتابة عقد يحتاج فيه إلى الإخبار عن أمر متقدم فانه يكتب كاتب فلان بملوكة فلانا فكان كالمخلع
 فان في المخلع يحتاج إلى الإخبار عن أمر متقدم فانه يكتب خالع امرأته ثم في المخلع يكتب هذا ما كاتب من
 فلان فكذا في الكتابة يكتب هذا ما كاتب من فلان بخلاف الشراء فان في الشراء لا يحتاج إلى الإخبار عن
 أمر متقدم فانه لا يذكر في كتاب الشراء ملك البائع ولا يده الذي يبقى عليه صحة الشراء وأبو زيد
 الشروطي يقول الكتابة ليست في معنى البيع من كل وجه حتى تلحق بالبيع لأن البيع مبادلة مال
 بمال والكتابة مبادلة مال بمال ليس بمال وبنت المحوان دين في الذمة في الكتابة ولا يثبت في البيع
 فليست كالمخلع من كل وجه أيضا حتى تلحق به لأن المخلع لا يتحمل الفسخ مدقوقة والكتابة تحتل
 الفسخ بعد وقوعها فتقدر كما قهبا بالمخلع وبالشراء ما حقتنا ما بالأقرار وفي الأقرار يكتب هذا
 ما شهد عليه الشهود للمسون بلا خلاف فكذا في الكتابة *

(صورة ما كتب أصحابنا رحمه الله تعالى) هذا ما كاتب عليه فلان الغلاني بملوكة فلانا الغلاني
 بكتابه على ألف درهم وزن سبعة يؤذيها بنحو ما في خمس سنين كل سنة مائتي درهم ولم يكتبوا
 على أن يؤذيها إليه الحال أو يؤذيها إليه ضمنا واحدا إلى سنة أو إلى شهران بما لم يكتبوا ذلك تحزرا
 عن قول الشافعي رحمه الله تعالى فان عنده الكتابة محالة لا تحوز وكذلك الكتابة المضممة بنجم واحد
 عنده لا تحوز فكنتنا يؤذيها بنحو ما احتراز عن قول الشافعي رحمه الله تعالى وكنتنا في خمس سنين
 كل سنة من ذلك مائتي درهم ليصير مقدار النجوم وحصة كل نجم معلوما ثم قال يكتب وعمل أول
 النجوم هلال شهر كذا من سنة كذا انما يكتب ذلك حتى يصير عمل أول النجوم معلوما * ثم قال
 يكتب على فلان عهد الله وميثاقه ليعهدن حتى يؤذي جميع ما كاتبه عليه انما يكتب هذا تحريضا
 للبعد عن الكسب فيؤذي بدل الكتابة ولا يكتب هذا في صل الشراء لأن المشتري يجبر على أداء الثمن
 فلا حاجة في حقه إلى زيادة تحريض أما المكاتب فغير مجبر على أداء بدل الكتابة فيصتاج في حقه إلى
 زيادة تحريض * ثم أن أباحنيفة وأصحابه رجحوا الله تعالى لم يكتبوا في صل الكتابة على أن لا يتزوج
 المكاتب مادام مكاتبه إلا بأذن المولى وكان الطحاوي والخشاف رجحوا الله تعالى يكتان ذلك
 ويكتان أيضا على أن يسافر مادام مكاتبه انما شافى برأ وصروغا كئنتنا على أن لا يتزوج مادام
 مكاتبه إلا بأذن المولى تحزرا عن قول ابن أبي ليلى فانه كان يقول له أن يتزوج بدون إذن المولى الآن
 يشترط ذلك في عقد الكتابة وانما كئنتنا على أن يسافر مادام مكاتبه تحزرا عن قول بعض أهل المدينة
 فان مذهب بعض علماء المدينة أن المكاتب لا يملك المسافة من غير إذن المولى الآن تكون المسافة
 مشروطة في الكتابة * ثم قال يكتب فان عجز عن شيء من هذه النجوم أو أخره عن عمله فهو مردود
 في الرق وانما كئنتنا هذا مع أنه ثابت بدون الشرط تحزرا عن قول جابر بن عبد الله رضي الله عنه
 فانه كان يقول أنا شرط في الكتابة أنه اذا عجز بردي الرق فعند العجز بردي الرق رضي العبد بذلك

أو مضطوا ان لم يشترط ذلك في عقد الكتابة لا مرد في الرق الارضى العبد فيكتب ذلك ثم يراعى قوله
 وكان الحق وأبرز الشروط على يكتبون فان عجز عن شيء من هذه العيود أو عن تعيين فهو مرد في الرق
 وانما كتناد ذلك ثم يراعى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فان من مذهب أبي حنيفة ومحمد رحمهما
 الله تعالى ان المكاتب اذا حل عليه نجيم وطالبه مولا بذلك ووقع الامر الى القاضي بتعريف ذلك ان
 وجد المكاتب مالا حاضرا يدفع ذلك الى مولا اذا كان من جنس حقه وان كان له مال غائب يرحى
 قدومه اجله القاضي يومين أو ثلاثة على حسب ما يرى القاضي في ذلك فان أدى ما حل عليه والأردة
 في الرق وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يرد في الرق حتى يتوالى عليه نجهان فيكتب فان عجز عن شيء
 من هذه العيود أو عن تعيين يرد في الرق حتى يصير الرق في الرق مجعما عليه * ثم قال يكتب ما أخذ
 فلان منه فهو حلال له انما يكتب هذا حتى لا يتوهم متوهم ان العقد منى فسخ وعاد الملعود عليه الى ملك
 المولى يلزم المولى رقة ما أخذ من البدل ولا يعمل له الا بغيره من له البدل والمطاعوى رحمه الله تعالى كان
 لا يكتب هذا لان ما أخذ حلال له بدون الذكر لانه كتب عبده * ثم يكتب وان أدى جميع ما كاتبه
 عليه فهو حر لوجه الله تعالى هكذا كان يكتب أبو حنيفة وأصحابه رحمهم الله تعالى وكان المطاعوى
 رحمه الله تعالى لا يكتب ذلك ويقول من مذهب على رضي الله تعالى عنه ان المكاتب يعتق بقدر ما أدى
 ومن مذهب عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه ان المكاتب اذا أدى ثلث بدل الكتابة أو ربعه
 يعتق ويصير غريما من غرما المولى فيما بقي عليه وقال زيد بن ثابت وعبد الله بن عمر وعائشة رضي الله
 تعالى عنهم لا يعتق منه شيء ما بقي عليه شيء من بدل الكتابة وقدرى عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وهو مذهب عامة العلماء حتى كتبوا ان أدى جميع ما كاتبه عليه فهو حر لوجه الله تعالى حتى
 يتعلق عتقه بأداء جميع بدل الكتابة كان هذا شرط لا يقتضيه العقد عند على وابن مسعود رضي الله
 تعالى عنهما فربما يرجع الى قاض يرى مذهبا ويرى فسادا لكتابة بالشروط الفاسدة فيبطلها
 فذكره هنا يقع مضرا وتركة لا يقع مضرا فكان تركها ولي * ثم يكتب ولفلان ولا قوم ولا عتيقه وانما
 يكتب ذلك اتباعا للسلف وكان المطاعوى رحمه الله تعالى يكتب ولأه ولا يكتب ولا عتيقه فان ولاه
 عتيقه قد لا يكون له فان هذا المعنى لو تزوج بأمة وحدث له منها ولد فاعتق مولى الامة الولد فان ولاه
 هذا الولد لا يكون لمولى الاب وانما يكون لمولى الام ويتم الكتاب * وكثير من المتأخرين من
 أهل هذه الصنعة يكتبون على حسب ما كان يكتبه يوز يد في الكتابة المحالة يكتبون هذا ما شهد
 عليه اليهود المسجون آخر هذا الكتاب شهدوا جميعا بن فلان بن فلان أقر أنه كاتب مملوكه فلانا
 الفلاني بسجده ويحليه على كذا درهم كتابة صحيحة جائزة نافذة حالية لا فساد فيها ولا خيار ولا عدة
 عليه ان يؤدى ما شرط عليه الى المولى من غير تأخير على ان ان غوطيه فليؤدها الى ثلاثة ايام أو أدى
 بعضها دون بعض فلولاه بعد ذلك أن يرد في الرق وما أخذ المولى منه فهو حلال له وان أذاها كلها
 اليه على هذا الوجه أو الى غيره ممن يقوم مقامه في قبض حقوقه في حياته أو بعد وفاته فهو حر ولا سبيل
 لمولاه عليه ولا لورثته الا سبيل الولاه فان ولاه لمولاه حال حياته وهو لعتقه بعد وفاته وقبل هذا
 المكاتب منه هذه الصنعة كتابة موافقة وصدة المكاتب هذا في كونه مملوكا له يوم كاتبه ونقض صحة
 هذه الكتابة قاض من قضاء المسلمين ويتم الكتاب كذا في الذميرة * وهكذا في الخيط * وان كان البدل
 مكسلا أو موزنا أو معدودا أو مذكورا أو حيوانا فكذلك الجواب لكن في الحيوان يذكر اسماها
 وصفاتها فان كانت مبهمه الاوصاف لكن من جنس مسمى جاز عندنا خلافا لبعض الناس ومتى التحقت
 به حكم المحاكم جازا بالاتفاق كذا في الظهيرية * وفي الكتابة المؤجلة يكتبون كتابة صحيحة جائزة

نافذة منعمة نحو عشرة مؤجلة بعشرة أشهر متوالية أو لها غرة شهر كذا أو آخرها سلخ شهر كذا كل نجيم
منها كذا يؤدى عند مضي كل شهر منها نجما وعلى هذا المكاتب عهد الله وميثاقه أن يحتسب
في أداء كل نجيم عند محله إلى مولاه هذا ولا يقصر في ذلك ولا يتوارى عنه على أن هذا المكاتب أن يحجز
عن أداء هذا المال على هذا النجوم أو آخر نجما منه عند محله إلى ثلاثة أيام فلو لا هذا أن يرده في الرق
أو يكتبه وهو مردود في الرق وهذا أوثق لأن في الوجه الأول يحتاج إلى قضاء أو رضى وفي الوجه الثاني
لا يحتاج إلى شيء من ذلك بل بنفس العجز يعود إلى الرق وما أخذ المولى منه من بدل الكتابة فهو حلال له
وإن أدى جميع هذا النجوم من غير تأخير إليه أو إلى من يقوم مقامه في قبض حقوقه في حياته وبعد
وفاته فهو حلال لسبيل مولاه عليه ولا لورثته من بعده ولا لخدم الناس الأسيل الولاء ويتم الكتاب
* إذا كاتب عبده وأمه وهما زوجان يكتب في ذلك شهدا أن فلانا كاتب عبده فلانا وبسمه
ويحليه وجارتيه فلانة وسميها ويحليها وهي امرأة هذا العبد كاتبها جميعا كتابة واحدة على كذا
درهما وجعل نجومها واحدة وهي كذا وكذا من المدة أو لها كذا وآخرها كذا وكل نجيم من
ذلك كذا ركل واحد منهما كقبض ضامن من صاحبه بأمر صاحبه ما على صاحبه لمولاهما هذا بجميع
ذلك ضمانا صحيحا جائزا لمزما في الشرع وعلى فلان وفلانة عهد الله تعالى وميثاقه أن يحتسب في أداء
هذه الكتابة إلى مولاهما فلان وذلك في يوم كذا من شهر كذا ومن أهل الشرط ومن يكتب بمذقوله
وكل نجيم من ذلك كذا وعلى أن لا يفتق واحد منهما ولا شيء منه إلا بأداء جميع بدل الكتابة وعلى أن
للولى أن يأخذ كل واحد منهما بجميع بدل الكتابة وترك كفالة كل واحد منهما من صاحبه حتى
لا يطعن طاعن أن هذه كفالة المكاتب وكفالة بدل الكتابة فلا تصح وأنه حسن * (وعلى هذا إذا
كاتب عبدين له) يكتب في ذلك كاتب عبديه فلانا وفلانا مكاتبه واحدة بكذا ويجعل نجومهما
واحدة إلى آخر ما ذكرنا على أن للولى أن يأخذ كل واحد منهما بجميع هذا المال وعلى أن لا يفتق
واحد منهما ولا شيء منه إلا بأداء جميع هذه المكاتب وإن عجز عن شيء من ذلك فله أن يردهما في الرق
كذا في الذخيرة * (وإن كاتب عبده وأمه وهما زوجان ومعهما أولاد صغار) يكتب كاتب فلان
عبده فلانا وأمه فلانة وهي منكوحة هذا العبد وأولادهما وهم فلان وفلانة وفلانة وهم صبية صغار
في حجر أبيهم وأمههم كتابة واحدة على كذا درهما فنجما كذا كذا نجما كل نجيم كذا فإن عجز فلان
عن أداء هذا المال أو عن أدائه بعضه أو آخر نجما منه من محله حتى مضت حصة أيام أو كذا فله فلان
هذا المولى أن يرده ويرد أمر أمه وأولاده هؤلاء إلى الرق وما أخذ المولى من بدل الكتابة قبل ذلك
فهو له وإن أدى المكاتب جميع هذا المال على النجوم فهم جميعا حرا ولا سبيل لمولاهم عليهم إلا
سبيل الولاء ويتم الكتاب *

(وإن كاتب عبده المدبر) يكتب كاتب عبده المدبر المسمى فلانا (وإن كاتب أم ولده) يكتب كاتب
أم ولده فلانة كذا في المحيط * (وإن كاتب عبدا مشتركا بينه وبين غيره باذن شريكه) يكتب
هذهما كاتب فلان جميع العبد المندى المسمى فلانا وبين حليته الذي هو مشترك بينه وبين فلان
نصفين باذن شريكه فلان هذا على أنه إذا أدى هذا المكاتب هذا البدل إلى مولاه هذين فهو حر
وأذن الشريك فلان هذا المكاتب بقبض حصته من ذلك وأباح له على أنه كلما نهاهما عن قبضه فهو
مأذون له في جميع ذلك إذا ما استقبلا وصدة شريكه وهذا البدل في جميع ذلك مشافهة ويتم الكتاب
* (وإن كاتب نصيبه من العبد المشترك بينه وبين غيره باذن شريكه) فتقول كتابة أحد الشريكين
نصيبه باذن شريكه بجزءه كتابة كل العبد باذن شريكه عند أبي يوسف ومحمد ههما الله تعالى لأن

الكتاب منه ما لا يتجزأ فاذ كر النصف في الكتابة يكون ذكرا لكل فيكتب كافلان جميع
 العبد المندى المسمى فلانا بذن شريكه على نحو ما مر وان كاتب معيه بغير اذن شريكه فهذا وما لو
 كاتب الكل بغير اذن شريكه سواء وهناك صير كله مكاتب على المكاتب وبذلك نصيب شريكه
 فلهنا كذلك وعند أي خنيفة رجة الله تعالى الكتابة معتزلة فقطصر الكتابة على نصيب المكاتب
 فعند ذلك يتظر ان كان كاتب بغير اذن الشريك قلتم بل حق الضم وان كان كاتب باذن الشريك
 فليس للشريك حق الضم * فان اراد ان يكتب كتابا على قولي أبي خنيفة رجة الله تعالى يكتب هذا
 ما كاتب عليه فلان بن فلان جميع نصيبه وهو النصف من العبد الذي هو مت ترك بينه وبين فلان على
 كذا وإذا أخذ المكاتب من العبد شيئا من بدل الكتابة كان لساكت ان يأخذ نصف ذلك ان كانت
 الكتابة بغير اذن الساكت وان كانت الكتابة ماذنه فكذلك اذا اذن له الشريك بقبض المكاتب وان
 اذن له بقبض الكتابة فليس لساكت ان يأخذ من ذلك شيئا فكتب في الكتاب هذا ما كاتب فلان
 جميع نصيبه الى آخر ما ذكرنا * ويكتب وقد اذن له شريكه بكتابة نصيبه وبقبض بدل الكتابة ويتم
 الكتاب * اذا كان العبد كله لرجل كاتب نصفه فعند أبي يوسف وعمر بن محمد رجة الله تعالى الكتابة
 لا يتجزأ فاذا كاتب النصف فيصير الكل مكاتب فيكتب هذا ما كاتب فلان عبده فلانا وعند أبي
 خنيفة رجة الله تعالى الكتابة تجزأ فيكتب هذا ما كاتب فلان نصف عبده فلان وهو سهم من
 سهمين من جمعه على كذا درهما كتابة صحيحة الى قولنا فاذا اذى هذه الكتابة فهذا النصف المكاتب
 منه حر ولا يكتب فيه ولا سبل للولي عليه لان للولي ان يعتق النصف الباقي وان يستعبه في النصف
 الباقي فيترك ذكركه ويتظر الى ماذا يصير امره ثم يكتب كتابا ترك ذكرا في الخط * ويكون كسب الباقي
 للولي غير انه لا يستقدمه ولا يتصرف فيه بالقليل ولا يقر بها ان كانت أمة ويلحق به حكم النكاح
 كذا في الظهيرية * واذا اذى المكاتب بدل الكتابة في هذه الصورة يكتب له اقر فلان انه كان كاتب
 نصف عبده فلان على كذا خنيفة بكذا وانه اذى الصوم كلها وصق منه نصفه وبرئ عن بدل كتابة
 هذا النصف براءه اقباه ويتم الكتاب * واذا قرر حكم النصف الباقي على شيء يكتب له كتابا اترو على
 وجهه * اذا كاتب الاب عبدا بنه الصغير يكتب في ذلك هذا ما كاتب فلان على ابنه الصغير المسمى
 فلانا عبده فلانا بن أبي العبد ويحمله على كذا دينار وهو مثل قيمة هذا العبد ومثلا وكس فيه ولا شطط
 وفي هذا العقد نظر لهذا الصغير وقربان له على الوجه الاحسن وهذا الولد صغير لا يلي امر نفسه بنفسه
 وانما يلي عليه ابوه هذا بحكم الابوة فاذا انتهى الى موضع الاداء كتب واذا اذى هذه الكتابة وعق
 فلا سبل لاحد عليه الا سبل الولاء فان ولاه لهذا الصغير في حياته ولعقبه بعد وفاته ويتم الكتاب *
 واذا كاتب الوصي عبد التيم يكتب فيه هذا ما كاتب فلان وصي فلان يعني ابا الصغير على ابنه الصغير
 فلان وهو صغير في حجر هذا الوصي ولا يلي هذا الصغير امر نفسه بنفسه وانما يلي عليه هذا الوصي بحكم
 وصايته عليه كاتب عبده هذا الصغير اسمه فلان وهو غلام شاب وبين حليته على كذا امكانية صحيحة
 ويتم الكتاب بآية كتاب الاب اذا كاتب عبدا بنه الصغير * اذا كاتب المكاتب عبدا وكتب فيه هذا
 ما كاتب فلان مكاتب فلان عبده فلان المندى ويحمله كاتبه على كذا ثمن الماله وهو مثل قيمة
 العبد مكاتبه صحيحة الى قولنا فاذا اذى هذا المكاتب الثاني البدل بتمامه الى المكاتب الاول فهو
 حرو ولا لولي المكاتب الاول في حياته ولعقبه من بعد وفاته ان اذاه هذا المكاتب الثاني فالاول
 مكاتب على حاله وان اذى اليه بعد ما عتق الاول فان ولاه له ولعقبه من بعده كذا في الخط *
 * (الفصل الثاني في المولاة) * يكتب فيها هذا ما شهد عليه الشهود المسعون آخر هذا الكتاب ان

فلانا كان نصرانيا أو يهوديا أو مجوسيا أو حريبا عابد وثن أو صم فهذا الله تعالى الى الاسلام وزيته
بالايمان به وبصبيه محمد صلى الله عليه وسلم فكلوا اليه الكفروا كرمه بالتقوى وخلع عنه لباس
الشرك واللبس لباس التوحيد ومن عليه بالاقرار برؤيته وأوحيته ووجدانته وبما حمله محمد
صلى الله عليه وسلم من عنده والتصديق به والبراءة عما كان فيه من الكفر والطغيان وأجرى على
لسانه كلمة الاخلاص بشهادة أن لا اله الا الله وأن محمدا عبده ورسوله وأبعد من الكفر والفسالة
وعبادة الطاغوت ووجه الى الصراط المستقيم الذي ارتضاه لمبادءه ونجاه من الهم عقابه وجعل اسلامه
على يد فلان فأسلم على يديه ثم ولأه وعاقده ليقل عنه مادام حيا ان جنى جنابة يحب ارشها على
العاقلة وهو خمسة مائة درهم فصاعدا وتصل عنه ما يوجب المحكم برزته اذا مات فهو أولى الناس به
عيا ومجتمعه ولاؤه ولقبه من بعده ان لم يكن له وارث برزته فوالاه على ذلك وعاقده موالاة محصية
جائزة وقبل فلان موالاة هذه على ما وصف فيه قبولها محصيا وقبيل فلان لهذا الذي أسلم على يديه
ووالاه وعاقده عهد الله وميثاقه ودية رسوله أن لا يتحول بولائه هذا عنه الى غيره واوهم نفسه بهذه
الموالاة والمعاقد التي جرت بينهما النصر والعونة له وضمن له الرضا بذلك كله ما لم يتحول بولائه عنه
الى غيره وأشهدا على أنفسهما وبتم الكتاب

نسخة أخرى في هذا على سبيل الاختصار هذا ما شهد به الشهود الى قولنا ان فلانا أسلم على يد فلان
وحسن اسلامه ولم يكن له وارث مسلم قريب ولا يمد من عصاة أو صاحب فرض أرذى رحم فوالى
هذا الذي أسلم فلانا وهو الذي أسلم على يديه موالاة محصية وعاقده معاقدة جائزة على أن يعقل عنه
لوجنى جنابة تعقلها العاقلة شرعا ويرثه ان مات ولم يترك وارثا قريب ولا يمد ولا يبعد وقبل فلان هذه
الموالاة وهذه المعاقدة قبولها محصيا وذلك في صحة أبنائهما وبنات عقولهما وجوار أمورهما طائعين
راغبين لا علة بهما تنفع صحة التصرف والاقرار وجعل هذا الذي أسلم على نفسه عهدا له وميثاقه
أن لا يتحول بولائه عنه الى غيره وأشهدا على أنفسهما وبتم الكتاب *

ولا ينبغي أن يكتب في هذا الكتاب موالاة لازمة فان له أن يتحول بولائه الى غيره ما لم يعقل عنه ولو والى
رجلا قد أسلم بنفسه لاهل يديه بنصح ويكتب فيه شهدوا أن فلانا أسلم وحسن اسلامه ولم يكن له وارث
مسلم قريب ولا يمد فوالى فلانا موالاة محصية جائزة وعاقده على أن يعقل عنه الى آخره وان أسلم على
يدي رجل فلم يواله ووالى غيره صح ويكتب فيه شهدوا أن فلانا أسلم على يد فلان ولم يواله ولم يعاقده
فوالى فلانا وبتم الكتاب على الوجه الذي تقدم وان جنى هذا الذي أسلم جنابة يبلغ ارشها خمسة مائة
درهم أو يز يد عليها عقله المولى الاعلى وعاقفته ويكتب فيه شهدوا أن فلانا أسلم ووالى فلانا بتاريخ
كذا على أن يعقل عنه اذا جنى جنابة يبلغ ارشها خمسة مائة ويرث عنه اذا مات فكون أولى به
في حياته ومجتمعه وقبل فلان ذلك منه وكتبنا بينهما كتابا وهذه نسخة وان شاء الكاتب يكتب وكتبنا
بذلك كتابا بتاريخ كذا بشهادة فلان وفلان وهذه نسخة ثم يكتب بسم الله الرحمن الرحيم وينسخ
الكتاب الذي كتبنا بينهما ثم يكتب على اثر ذلك وان فلانا هذا جنى جنابة ارشها خمسة مائة وان كان
أكثر من خمسة مائة يبين مقداره وذلك في حال لم يكن انتقل بولائه عنه وان فلانا وقومه عقولوا ذلك عنه
بقضاة قاض من قضاة المسلمين قضى بذلك عليهم وهو يومئذنا هذا القضاة فليس له أن يتحول بولائه عنه
الى غيره بعد لزوم هذا الولا بهذا السبب * وان أسلم ذميان ووالى كل واحد منهما صاحبه يكتب
فيه شهدوا أن فلانا وفلانا كانا جميعا نصرانيين فهذا هما الله تعالى فأسلموا وحسن اسلامهما وانهما
بعد ما أسلما والى كل واحد منهما صاحبه وعاقده موالاة محصية جائزة ليحمل كل واحد منهما عن

صاحبه ما دام في الاحياء ان يحيي أحدهما جناية يبلغ أرشها تسعمائة درهم فصاعدا ويرث كل واحد منهما صاحبه اذا مات صاحبه أو يهب حامات أو لا فلا ياتي منها ولا الميت منها ولا يعتيقه من بعده ان لم يكن لواحد منهما وارث مسلم قريب أو بعيد بقرض أو عصبه أو ربح فوالى كل واحد منهما صاحبه على ذلك مولاة صحيحة وعاقده معاقدة جائزة وقيل كل واحد منهما هذه المولاة وهذه المعاقدة من صاحبه قولا صحيحا وجعل كل واحد منهما صاحبه على نفسه عهدا لله وميثاقه أن لا يتحول بولائه عنه الى غيره ووضع له الوفاء بذلك وأشهدا ويتم الكتاب كذا في الذخيرة *

(الفصل التاسع في الاشربة) اذا أراد الرجل أن يشتري دارا أو أراد أن يكتب لذلك كتابا يكتب هذا ما اشترى فلان بن فلان الفلاني جميع الدار المشتهية على البوت التي ذكر البائع أنها مملوكة وحقه وفي يديه وموضعها في مصر كذا في محلة كذا في سكة كذا في زقاق كذا بحضرة معجده كذا وهي الدار الثالثة من دورها والارابعة وهي من بين الداخل فيه أو عن يساره وتشغل هذه الدار على حدود أربعة أقدام الاول لزيد الدار المعروفة لفلان اول الدار المنسوبة الى فلان بن فلان بن فلان أو يكتب حذوها الاول لصيق الدار المعروفة لفلان أو يكتب تلي الدار المعروفة لفلان أو يكتب يلاصق أو يكتب يلازق الدار المعروفة لفلان ويكتب الحمد الثاني والثالث والرابع كذلك وفي الرابع يذكرك في هذه السكة واليه بابها ومدخلها فاشترى هذا المشتري المسمى في هذا الكتاب من هذا البائع المسمى في هذا الكتاب جميع هذه الدار اربعة دقة في هذا الكتاب بمحدودها وحقوقها كلها أرضها وبنائها سفها وعلوها وطرقها ومسبل ما فيها من حقوقها واوراقها التي هي لها من حقوقها وكل قليل وكثير هو فيها من حقوقها وكل حق هو لها داخل فيها وخارج منها وكل ما هو معروف بها ومنسوب اليها من حقوقها كذا كذا يذكرك جنس الثمن ونوعه وقدره وصفته وما أشبه ذلك على وجه ترتفع انجحها نصفها كذا اشراها جميعا جاثرا فذا يابا ثابتة خاليا عن الشروط المفسدة والمعا في المضلة والسدة الموهنة لا خلافة فيه ولا خيانة ولا وثيقة بجال ولا مودة ولا رهن ولا تلحمة بل يبيع رغبة وازالة ملك الى ملك وشرا جذا يقبض هذا البائع المسمى في هذا الكتاب من المشتري المسمى في هذا الكتاب جميع هذا الثمن المذكور جنسه ونوعه وقدره وصفته في هذا الكتاب تاما واقبا يباعا المشتري هذا ذلك كله اياه ويرث اليه من ذلك كله براءة فاض واستفاد لبراءة اسقاط وبراءة من المشتري هذا جميع ما وقع عليه عقدة البيع المذكور بتسليم البائع هذا المذكور في هذا الكتاب ذلك كله اليه فارغا عن كل مانع ومنافع وتفرقا عن مجلس هذا العقد بعد حصته ونجمه ونفوذه وانتمائه وتزوره واستحقاقه تفريق الايدان وذلك كله بعد اقراره من العاقلين انهم جازا بذلك كله وعرفاه ورضياه فها أدرك هذا المشتري من ذلك في ذلك أو في شيء منه من حقوقه فعلى البائع هذا تسليم ما يوجب له عليه البيع المسمى في هذا الكتاب وأشهدا على انفسهما بذلك كله من كتب اسمه في آخره بعد أن قرأ عليهما بلسان عرفاه وبه وأقرأتهما قد فهماه وأحاطا به علما بذلك كله في حال صحة ابدانهما وكل عقولهما طامنين غير مكرهين لاجل بهما ولا يواحد منهما من مرض ولا غيره يمنع صحة الاقرار ونفاذ التصرف وذلك كله في يوم كذا من شهر كذا سنة كذا فهذا الصك اصل في جميع الاشربة ثم تختلف الالفاظ باختلاف الاحوال ثم ان محمد ارحمه الله تعالى قال في الاصل اذا أراد الرجل أن يشتري دارا يكتب هذا ما اشترى فلان ولم يقل يكتب هذا ما باع فلان مع ان كل واحد منهما يحتاج الى تاكيد حقه وكل واحد من اللفظين يتكلم الا تروا لانه لا يتحقق الشراء بدون البيع ولا يتحقق البيع بدون الشراء وانما فعل كذلك تترك بالسنة فان رسول الله صلى الله عليه وسلم حين اشترى علامات من عذاه بن خالد بن هود أمرا أن يكتب هذا ما اشترى محمد رسول الله صلى الله

الله عليه وسلم من هذا من خلافتهم ومن بعدهم لم يشر أن يكتب هذا ما باع عدا من خالدين هودة من محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم وذو كرم محمد ربه الله تعالى أيضا أن يكتب هذا ما اشترى ولم يقل يكتب هذا كتاب ما اشترى ولعل البعرة يكتبون هذا كتاب ما اشترى لان قوله هذا اشارة الى الباطن الذي يكتبه موفيه كتابة ما اشترى لاحقة الشراء الا أن محمد ربه الله تعالى اختار هذا ما اشترى ثم كما بالسنه ولان ما في قوله هذا كل ما اشترى يحتمل الاثبات ويحتمل النفي فيكتب هذا ما اشترى لينتفي احتمال النفي وذو كرم محمد ربه الله تعالى ايضا عند ذكرو البائع والمشتري بذ كراسهما واسم أبيهما ولم يذ كراسم جذهما وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ما على قول أبي حنيفة ومحمد ربه الله تعالى لا يذمن ذكرا مجرد وان كان المشتري أو البائع مشهورا بالاسم كطاوس وعطاء وشرح وأما لهم يكتب بذ كراسمه ولا حاجة الى ذكر التسوان ذكرا اسمه واسم أبيه وذ كرقبيلته مكان جذه فان كان ادنى القائل وكان فخذنا خاصا بحيث لا يوجد له اسمه واسم أبيه غيره لا محالة فذلك يكتب وان ذ كرقبيلته الأعلى فذلك لا يكتب ولا يذمن ذكرا مجرد مع ذلك الاسم الجذ الآن في تلك القبيلة بهذا الاسم والتسب غير فذلك لا يكتب ولا يذمن ذ كرشى آخر وان ذ كراسم واسم أبيه ولم يذ كراسم جذه وقيبلته وانما ذ كرمصنعة فان كانت مصنعة لا يذركه غيره فيها كما يقال فلان بن فلان المحلقة فلان بن فلان القاضي فذلك يكتب للتعريف وان كانت مصنعة بصور ان يشار كغيره فيها فانها لا تكتب للتعريف عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى والمحلية ليست من اسباب التعريف لان المحلية تشبه المحلية ولكن ان كتب المحلية فذلك أولى لانه يحصل به زيادة تعريف وكذلك سائر الاشياء التي ليست من اسباب التعريف لو كتب فذلك أولى وان كتب كنيته ولم يكتب شيئا آخر ان كان يعرف بتلك الكنية لا محالة فذلك يكتب وذلك نحو أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأما له وكذلك اذا كتب ابن فلان وهو يعرف به لا محالة كل بن أبي ليلي فذلك يكتب للتعريف * وان كان البائع أو المشتري عتيق فلان يكتب فلان المندى أو التركي عتيق فلان بن فلان * وان كان من اعقته عتيق غير يكتب فلان المندى عتيق فلان التركي عتيق الامير فلان بن فلان * وان كان البائع أو المشتري مملوك رجل يكتب فلان المندى أو التركي مملوك فلان بن فلان بن فلان وهو مأذون لمن جهة مولاه هذا في جميع أنواع التجارات أو يكتب فن فلان أو عبد فلان وفي الامم يكتب فلانة الهندية أمه فلان بن فلان بن فلان وفي المكاتب يكتب فلان المندى مكاتب فلان بن فلان بن فلان وفي المكاتب يكتب فلانة الهندية مكاتب فلان بن فلان بن فلان ثم يكتب في كتاب الدار المشتراة حدودها الاربعه وان كانت الدار معروفة مشهورة وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد ربه الله تعالى ان كانت الدار معروفة مشهورة لا يحتاج الى ذكر حدودها ولا يكتب وهي ملك البائع نظرا للمشتري لانه لو كتب ذلك يصير المشتري مقرا بملك البائع فلما استحق المشتري من يده يوما من الدهر لا يرجع على البائع بالشر عند فروجه الله تعالى وأهل المدينة لان اقرار المشتري بالملك البائع حجة عليه في منع الرجوع بالثمن فلا يكتب وهي ملك البائع احتراز عن قول هؤلاء نظرا للمشتري ولا يكتب وهي في يده ايضا عند عل ثنا وعامة أهل الشروط رحمه الله تعالى وكان أبو زيد الشروط رحمه الله تعالى يكتب وهي في يده وعلمنا وانما احتجوا بما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب كتاب شراء العبد من عدا من خالدين هودة ولم يكتب فيه والعبد في يده ولا نهما رجماير ثقفان الى قاض يرى ان الاقرار باليد البائع اقرار بالملك له ان ظهرا ليد بدل على الملك فيبطل حق المشتري بالرجوع بالثمن عند الاستحقاق أخذنا بقول فرو بن أبي ليلي وأهل المدينة رحمه الله تعالى فلا يكتب ذلكا احترازهما

كتاب الشروا ولكن يكتب وقد ذكر البائع أنها ملكه وفي يده على نحو ما كتبنا في أول هذا
 الفصل ثم إن محمد رحمه الله تعالى لم يذكر في الأصل أنه ماى حديثا في الكتاب وكان يوسف بن
 خالد وغلل رحمه الله تعالى يقولان يبدان باب الدلو ثم يكتب أحمد الذي على بين الداخل ثم يكتب
 ما بقي ذلك في آخره وأبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى يقولان يبدان على القبلة ونوا حمارهم
 المشتري ثم يما على القبلة وما يملأ نحو المغرب ثم عن بين القبلة ثم عن يسارها ومن العلماء من قال يبدان
 بالمحارب الغربي العدل وإن ترك هذا الترتيب وكتب كما يكتب اليوم فلا بأس به لمحصل التعريف
 بالتحديد بالحدود الأربعة والمقصود من ذكر الحدود وكان السمي وهلال رحمه الله تعالى يكتبان
 في ذكر أحمد حدهما الأول ينتهي إلى دار فلان ومحمد رحمه الله تعالى يقول بل إلى أحب إلى أن قوله ينتهي
 لا ينتهي الفرجة والوا سطة وقوله إلى ينتهي الواء طة أن كان لا ينتهي الفرجة قال طيسه الصلاة والسلام
 ليلى منكم أولوا الأحلام والنهى والمراد به القرب دون الاتصال وقيل بلاصق ويلزق أو إلى اللفاظ
 لانهما يتقيان الفرجة والواسطة كذا في المحيط * وإن كان بين الدارين فرجة ذكر الطحاوى رحمه
 الله تعالى أن الكتاب بالخيار إن شاء كتب حده الأول ينتهي إلى الفرجة التي بينهما وبين دار معروفه
 لفلان وإن شاء كتب حدهما الأول ينتهي إلى الفرجة القاصلة بينهما وبين دار معروفه لفلان
 قال الطحاوى رحمه الله تعالى وهذا أولى من الأول لأن ذلك يوم أن تكون فرجة من الدارين
 فيكون بعضهما دخلا في الدار المبسطة والمحد لا يدخل في المحدود فيكتب ينتهي إلى الفرجة القاصلة
 بينهما وبين دار فلان حتى ينتهي هذا الوهم ثم بعض أهل الشروط يكتب حدهما الأول ينتهي إلى دار فلان
 وأما ما ذكره وأذلك وقالوا ينبغي أن يكتب ينتهي إلى الدار المعروفه لفلان أو إلى الدار المنسوبة
 إليه لأنه لو كتب ينتهي إلى دار فلان كان هذا اقرارا من البائع والمشتري أن تلك لدار ملك فلان
 فلو اشترى واحد منهما تلك الدار من فلان يوما من الدهر واستحققت من يده لا يرجع بالثمن على
 فلان عند ذفر وابن أبي لمي وأهل المدينة رحمه الله تعالى فيكتب على نحو ما بين اخترا من هذا
 وأما اخترا أحد حدودها ينتهي إلى دار فلان يلازق دار فلان ولم يكتب أحد حدودها دار فلان
 لأن على إحدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى يدخل المحد في المحدود في البيع فيؤدي
 إلى فساد البيع إذا جعل المسجد أو طريق له مة حده لأنه يصير جامعا بينهما يجوز بيعه ويبيح لا يجوز
 مع إجمال الثمن وشبه الخيار للمشتري إذا جعل المحد دار فلان إذا لم يسم فلان دارة إليه بهذا
 البيع وينتقص الثمن للبائع لأنه يصير بعض الثمن بمقابلة دار الجار فلان هذا اخترا ينتهي يلازق
 إلى بلاصق وأما أعدا لهذا اشترى بعد ذلك حدود الدار دخلا لبعض أهل الشروط فاتهم لا يعدون
 ذلك لأن من عادة أهل اللسان أنه إذا تخلل بين الخبر والخبر عنه كلمات فاتهم يعدون الخبر لا كيد
 وزيادة الألفهام (ثم إن محمد رحمه الله تعالى) ذكر في الكتاب اشترى منه الدار التي في موضع
 كذا وأهل الشروط يكتبون جميع الدار لأنه عسى تذكر الدار ويراد بها البعض فاطلاق اسم الكل
 على البعض جائز فكتبوا جميع الدار لأنه لا يخلو الوهم وذكر محمد رحمه الله تعالى أيضا في الكتاب
 اشترى الدار المحدودة في كتابها هذا وكان السمي وهلال رحمه الله تعالى يكتبان في هذا
 الكتاب قالان قوله كتابنا إضافة الكتاب إلى البائع والمشتري فيكون اقرارا منه أن الكتاب
 ملكهما فربما ينزعه البائع في كون الكتاب في يده ويحول بينه وبين الكتاب فلازلة هذا الوهم
 يكتب هذا الكتاب رذرا أيضا أنه يكتب اشترى الدار المحدودة بمحدودها كلها وهكذا كان
 يكتب أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وأبو يوسف رحمه الله تعالى كان يقول أنه لا يكتب بمحدودها

لانه لو كتب ذلك يدخل المحقق البيع وفيه فساد على ما مر وأوحى في محمدهما الله تعالى قال
القياس ما قاله أبو يوسف ترجمه الله تعالى له كذا تركه الله أس بالعرف لان في العرف لا مراد بقوله لم
يحددهما ادخال المحقق البيع وانما يراجه ادخال ما وراء المحمذ وكذا أبو زيد الشرواني رحمه الله
تعالى في شروحه ان في دخول المحقق البيع بقوله يحددهما قايما واستحسانا القياس أن يدخل المحمذ
تحت البيع وفي الاستحسان لا يدخل وإذا كان على جواب الاستحسان على قول أبي يوسف رحمه الله
تعالى لا يدخل المحقق البيع مع ذلك قوله يحددهما أولى أن لا يدخل المحقق البيع على قوله
بدون ذلك كقول يحددهما فيصير ما ذكره أبو زيد رحمه الله تعالى رواية حسن أبي يوسف رحمه الله
تعالى ان المحمذ لا يدخل تحت البيع ورأيت في بعض نسخ الشروا اذا كتب أحد حدود هذه الدار دار
فلان والثاني والثالث والرابع كذلك ولا يكتب اشتراها بحدودها لان المحمذ يدخل في الشراء وإذا
كتب أحد حدودها ينتهي الى دار فلان أو يلازم دار فلان يكتب اشتراها بحدودها وبعض المحققين
من مثا يخترجهما الله تعالى ذلك كروا في شرح كتاب الشروا انه ليس في كتابة أحد حدودها يلازم دار
فلان يلازم دار فلان احتياط بل فيه ترك الاحتياط لان المحمذ كان لا يدخل تحت البيع عند
أبي حنيفة ومحمدهما الله تعالى وأحادي الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى بقي المحمذ
الملازم لدار فلان على ملك البائع فلا يمكن المشتري من التصرف فيه بناء وغير ذلك ويكون للبائع
ولا يهتد نص تصرف المشتري فيه ونقص البناء الذي عليه وفيه من الضرر على المشتري ما لا ينفق
وكذلك وجوب انقطاع حق النفعة بسبب الجوار لانه قد فصل بين هذه الدار وبين الدار الاخرى حرف
لم يدخل في البيع ولو بيعت الدار الاخرى وكتب في حذها ريق دار فلان يكون كذا فكان فيه ترك
الاحتياط أما لو كتبت أحد حدودها دار فلان ففيه ترك الاحتياط على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى
على أحدي الروايتين من حيث ان المحمذ يدخل تحت البيع ومن حيث ان البائع والمشتري يصران
مقرين بملكية تلك الدار فلان فيفسد عليهما باب الرجوع بالثمن لو اشترى أحدهما ما يومان الدهر
تلك الدار على قول زفر وابن أبي ليلى وأهل المدينة رحمه الله تعالى الا أن ذلك امر موهوم وذلك ايضا
انه يكتب أرضها وبنائها فقد ذكر الارض وان كان اسم الدار ينطلق على الارض لا على البناء واتخاذ كرا
لما كيدوا بفساد البناء ولا بد من ذكره لان اسم الدار لا ينطلق على البناء لا على الأرض ولا يحد كرمه
الله تعالى سفها وعلوها واختار المتأخرون ذلك ذلك وهو الصحيح لانه متى لم يذكر العلوا لا ينتفي وهم
كون العلوا ملك غير البائع ومتى لم يذكر السفلى لا ينتفي وهم أن يكون تحت الدار سرداب هو ملك
غير البائع ثم كان السعي وهلال رحمه الله تعالى يكتبان سفله وعلوه ولا يكتبان سفنها وعلوها
قالا لان قوله سفله وعلوه ينصرف الى سفلى البناء وعلوه وما معلوما ممنوكا للبائع فيصير بائعا ملك
نفسه وقوله سفنها وعلوها ينصرف الى سفلى العروة وعلوه فربما يتوهم متوهم انه أراد به العلوا
عنان السماء فيكون بائعا للهواء وسبع الهواء لا يجوز له هذا اختار سفله وعلوه وغيره من العلماء
اختاروا سفنها وعلوها هكذا كان يكتب أبو زيد الشرواني رحمه الله تعالى قالوا لانه يجب ان يكون تحت
الارض سرداب وقوله سفله وعلوه ينصرف الى البناء واسم البناء لا يقتل السرداب لا يعلم ان السرداب
هل هو له وهل دخل تحت البيع وقوله سفله وعلوه ينصرف الى العروة يعلم ان السرداب له وانه دخل
تحت البيع وانما كتبوا علوها حتى ينتفي وهم أن يكون العلوا على البناء لا خروا لعلوه حق التعلو
وما قال من وهم أن يدخل تحت البيع العلوا على البناء لا يحد يعرف به لا يراجهما
غير ما يدخل تحت العقد وانما يراجه ما يدخل تحت العقد وهو البناء وذكر محمد رحمه الله تعالى

بمقرها ولم يلحقها بآخر من حقوقها لو اهل الشروط يلحقون بآخر من حقوقها كذا في اللذخيرة * وقد ذكر
 العلماء في رحمه الله تعالى ان أكثر اهل الشروط يذكرون الطريق واختار عندنا تركه وكذلك
 المسيل لانهم لم يذكروا الطريق مطلقا تناول ذلك الطريق العلم الذي لا يجوز بيعه وكذلك المزاب
 وربما يتبع في جزء من طريق العامة فاذا اطلق ذلك يدخل في البيع ما لا يجوز بيعه فيسببه البيع
 وان قال وطريقها ومسيل ما فيها التي من حقوقها فربما لا يكون للدار طريق خاص مومن حقوقها
 فيصير جامع في العقد بين المعلوم والموجود وذلك يفسد العقد فلا حسن أن لا يذكر الطريق والمسيل
 أصلا لان المقصود حاصل بذكر المرافق فانه ان كان لها طريق خاص أو مسيل ما خاص دخل ذلك
 في العقد بذكر المرافق وان لم يكن فاعيان يعرف هذا اللفظ الى ما رواه همام من المرافق كذا في المبسوط
 وبعض المتأخرين من اهل العلم قالوا ان لم يكن لهذه الدار طريق أصلا أو كان باب الدار عن طريق
 العامة فلا احتياط في تركه **ذكر** الطريق كلفا له العلماء في رحمه الله تعالى حتى لا يصير بائعا
 ما لا يملكه وان لم يكن باب الدار على طريق العامة فلا احتياط في ذكر الطريق لان الطريق لا يدخل
 تحت البيع من غير ذكر الطريق في ظاهر الرواية والرواية رواية المضاف عن أبي يوسف رحمه الله
 تعالى وكان الاحتياط ههنا في **ذكر** الطريق ولكن يلحق به من حقوقها وان كان لها طريق فاخذ
 الى طريق العامة يكتب وطريقها النافذ الى طريق العامة وان لم يحمق بها من حقوقها كان أولى
 وذكر مسيل ما فيها أيضا ويلحق بآخر من حقوقها وبعض اهل الشروط يلحقون بآخر من حقوقها
 وبعض المتأخرين قالوا في مسيل ما فيها على نحو ما قالوا في الطريق ان لم يكن لهذه الدار مسيل ماء أصلا
 أو كان لكن كان المزاب على طريق العامة لا يكتب مسيل الماء وان لم يكن المزاب على طريق
 العامة فيكتب مسيل ما فيها ويلحق بآخرها من حقوقها اذ يجوز ان يكون مسيل الماء من هذا الموضع
 الى طريق العامة فيصير بائعا لطريق العامة ولا نه ربما لا يكون موضع مسيل الماء من المزاب ملكا
 له فلو لم يلحق به من حقوقها يوهن الدار داخل ربة الطريق وانه لا يجوز وذكر مراقفها أيضا لان الدار
 مراقف أنحوسى مسيل الماء والطريق فلو لم يذكر المرافق لا يدخل ماسوى الطريق ومسيل الماء
 تحت البيع فيؤدي الى تعطيل منافع الدار عليه ولم يلحق بمحمد رحمه الله تعالى بالمراقف المحقوق
 واهل الشروط يلحقونه فيكتبون ومراقفها التي من حقوقها فانه أحوط وذكر أيضا وكل قليل أو كثير
 هو قيسا ومنها واهل الشروط لا يكتبون أو يل يكتبون الواو وكل قليل أو كثير هو فيها ومنها قالوا
 لان كلمة أو لا تشكك فيتناول أحدهما غير عين وانه مجهول جهالة توقعها في المنزعة فيوجب
 خلاف في البيع الآن محمد رحمه الله تعالى اختار وأتباع الصمغ رضي الله عنه في كتابة الوقف فانه
 كتب ولا جناح على من وليه ان يأكل أو يؤكل صديقه غير مقول ولان كلمة أو قد تكون بمعنى
 الواو يقال جالس الحسن أو ابن سيرين وكتاب الله تعالى يؤيده قال الله تعالى وأرسلنا الى مائة
 ألف أو يزيدون معنى الآية ويزيدون وهن أبي يوسف رحمه الله تعالى يحرف الواو كذا ذكره اهل
 الشروط ولم يلحق بمحمد رحمه الله تعالى بقوله وكل قليل أو كثير هو فيها ومنها المحقوق واهل الشروط
 يكتبون وكل قليل أو كثير هو فيها ومنها من حقوقها وهكذا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في رواية لا
 اللفظ يتناول جميع ما في الدار ما يجوز بيعه وما لا يجوز عند زفر رحمه الله تعالى حتى يفسد البيع وعند
 أبي يوسف رحمه الله تعالى يتناول جميع ما في الدار ما يجوز بيعه من الامتعة والمحشوب وغير ذلك
 ولا يتناول ما لا يجوز بيعه كالمخزوز والمخزوف **ذكر** الاحتياط في أن يلحق بها من حقوقها حتى
 لا تدخل هذه الاشياء في البيع ولا يدخل الزرع والثمر في بيع الارض لانها ليسا من حقوق

الارض وذكر ايضا وكل حق هو لها داخل فيها وخارج منها هكذا كان يكتب أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وبعدهم يوسف ابن خالد وهلال كانا يكتبان هكذا وغيرهم من أصحابنا رحمه الله تعالى يكتبون وكل حق هو لها داخل فيها وكل حق هو لها خارج منها قالوا لا نلو كتب على ذلك الوجه يتناول مقام موصوفا بأنه داخل فيها خارج منها والحق الواحد لا يتصور أن يكون داخلًا وخارجًا فيبغى أن يكتب وكل حق هو لها داخل فيها وكل حق هو لها خارج منها ليكون الحق الموصوف بالداخل غير الموصوف بالخروج والموصوف بالخروج غير الموصوف بالداخل والوجه لما ذكر محمد رحمه الله تعالى أن العطف يقتضي إعادة المذكور أو لا تقديرا واعتبارا كما يقال هذا من وهذا ويكون معناه وهذا من قصار من حيث التقدير كانه قال وكل حق هو لها خارج منها كذا في الذميرة * وذكر المحامد رحمه الله تعالى أن المختار عندنا أن يكتب كل حق هو لها داخل فيها وكل حق هو لها خارج منها كذا في المبدوء * ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى بعد هذا وقتنا وأهل الشروط كانوا يكتبون ذلك وإنما لم يذكر محمد رحمه الله تعالى لأن بذكر الفناء يفسد البيع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى والمثله في نوادر ابن سماعة فأبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى قالوا الفناء مملوك للبائع الأبرى أن لا يحقره وأن يبر بغيره دابته والجماع بين شيئين مما مملوك كان له في البيع لا يفسد البيع وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول إن الفناء ليس بمملوك له بدليل أنه يمنع من المحرقا كان يضربا للعامة وأن اعتبر مملوكا له من الوجه الذي قالوا فهو مملوك للعامة ففسد كالمشترك بينه وبين غيره ثم ذكر الثمن فقال بكذا واعلم بأن الثمن لا يخلو إما أن يكون موزونا أو مكيلا أو معدودا أو موزونا أو معدودا أو عروضا أو حيوانا أو عقارا فإن كان موزونا فلا يخلو إما أن يكون من النقود فضو الدراهم والدنانير ولفوس أو من غير النقود فضو عقارن والمحبر والقطن وسائر الوزنيات فإن كان من النقود فإن كان من الدراهم يكتب كذا كذا درهمهما ويكتب نوعهما أنها فضة أو مفضوشة شابهة النحاس أو الرصاص دراهم غلاة أو قديمت المال ويكتب صفتها أنها حيدة أو رديئة أو وسط وبذكر قدرها أنها كذا كذا درهمها وزنه بوزن سبعة أي بوزن كل عشرة منها سبعة مثاقيل وإن أراد كتابة بعض ما ذكرنا فإن كان في البلد نقد واحد من الدراهم فطلق البيع بنصف إليه ويصير ذلك كالمفوض فلا حاجة إلى ذكر الصفة وإن كان فيها نقود مختلفة فإن كان الكل في الزواج سواء ولا صرف للبعض على البعض يجوز البيع ويعطى المشتري البائع أي النوعين شاء ولكن لا بد للكتاب من أن يكتب أحدهما ويكتب قدره ووزنه وإن كان الكل في الزواج على السواء إلا أن البعض صرفا على البعض كما كانت العتقية والعبدية قبل هذا لا يجوز البيع إلا بعد بيان أحدهما فيكتب الكتاب ما وقع عليه البيع ويكتب صفته وقدره ووزنه وإن كان أحد النقود أو زوج ينصرف البيع إليه ويصير ذلك كالمفوض ولا يحتاج إلى بيان صفته ولكن يحتاج إلى بيان قدره ووزنه وإن كان الثمن من الدنانير يكتب كذا كذا دينارا ويكتب أنها بخضارية أو نيسابورية أو هروية وما أشبه ذلك ويكتب قدرها كذا دينارا ويكتب كيفية وزنها أنها بوزن مثاقيل أو بوزن أو بوزن مثاقيل خوارزم أو سمرقند أو ما أشبه ذلك لأن المثاقيل في البلدان مختلفة فإن كان الثمن ذهبا خالصا أو فضة خالصة يكتب الذهب والفضة والنوع والصفة والوزن لإحصائه كما ذكرنا ولكن لا بد كرقبه اسم الدراهم والدنانير لأن هذا الاسم لا يطق على غير المضروب فيكتب في الذهب كذا مثقالا من الذهب الخالص الأجر الجيد والخالص عن الغش

وان كان في الذنب غش بين ذلك فقال (دهدي) أو (دهني) وما أشبه ذلك وكذا في القصة
 كذا (درم سنج) من التفرقة المجددة المصصة عن الغش ويكتب مع ذلك طمعا في أوقرة كعبه لانها
 تنوع هذين النوعين وكذلك في سائر الوزونات يكتب ما وقع عليه العقد ونوعه وصفته ووزنه وان
 كان الثمن مكيلا يكتب ما وقع عليه العقد فيكتب المحطمان وقع العقد على المحطة ويكتب نوعها مقيته
 أو مية تسعة أو بخارية ويكتب صفتها جراه أو بضاعة جيدة أو وسطا أو بدنة ويكتب ندرها فيكتب
 كذا كذا بغير كذا وفي الشعر كذلك يكتب نوعه وصفته وقدره بغير كذا ولا يكتب الوزن
 في المحطة والشعر لانها كيدان بالنص ولا يجوز تغيير المحكم المنصوص وفي كتاب المبرع عن أصحابنا
 رحمه الله تعالى في اسلام الدراهم في المكيلات وزنا والوزنيات كيلار وايتان عن أصحابنا رحمه الله
 تعالى وروى المحسن رحمه الله تعالى انه يجوز وروى الطحاوي رحمه الله تعالى انه لا يجوز فكان
 الاحتياط في ذكر الكيل ليخرج عن هذا الاختلاف وهذا اذا كانت المحطة أو الشعر حلالا فان
 كان مؤجلا يكتب مع ما ذكرنا من الاشياء مقدار الاجل ومكان الايقاع فمما زعن قول أبي حنيفة رحمه
 الله تعالى وان كان الثمن من المعدودات فان كان من الاثمان كالغطف والعدليات ويكتب
 في الغطف كذا درهم غطف مقيته بخارية معدودة سودا جيدة ويكتب في العدليات كذا عدلية
 رسمية بالهبة بخارية معدودة ويكتب نوعها ان كانت انواعا مختلفة ويكتب نقد كذا اذا كان
 يختلف هذا النوع من النقد باختلاف البلدان وان كان الثمن من المنزعات فحوال الكرباس والكنان
 وأشياء ذلك فان كان بعينه فالبيع جائز ولا بد من الإشارة اليه فيذكر في الكتاب ويذكر صفته
 ويذكر عينه ما اشار اليه محضرا مجلس هذا العقد وان كان بغير عينه فان كان حالا لا يجوز وان كان
 مؤجلا يجوز كافي السلف فيكتب ما وقع عليه العقد وهو الكرباس مثلا ونوعه ويكتب صفاته رقبته
 وسداه (٢ باصدي) (أوشمدي) أو ما أشبهه وقدره وبيان قدره ببيان قدره وبيان وبين
 ذراع كذا كذا إراع الملك أو ذراع الكرايس أو ذراع المساحة وبين الاجل وقدر الاجل وبين مكان
 الايقاع ايضا اذا كان له جل ومؤنة فمما زعن قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان كان الثمن حيوانا
 أو عرضا من العرض تأجيلها أو أصلا ولا بد من دينا في القصة أصلا فانما يصح ثمنها اذا عتينا
 وفي كل موضع كان الثمن مدينا لا بد من الإشارة لان اعلام المحاضر المعين بالإشارة فيسند كافي الكتاب
 ذلك ويذكر صفته ويذكر عينه ما اشار اليه محضرا مجلس هذا العقد وان كان الثمن من المعدودات
 كالدار أو أرض فاعلامها يذكر حدودها فيكتب اشتري الدار التي في موضع كذا وبمقدارها أيضا
 واذا واصل الى موضع القرض يكتب وقد قبض كل واحد من هذين المتعاقدين جميع الدارين صاحبه
 وهو جميع ما ذكر شرأوا بامنه بسلامه اليه ويكتب عند ذكر الدرك ما أدرك كل واحد من هذين
 المتعاقدين فيما ابتاع من صاحبه فكذا على ما يأتي بيانه ثم ان ابا حنيفة وأبا يوسف ومحمد اجمعهم
 الله تعالى وكذلك هلال بدمهم كانوا لا يكتبون بعد هذا شراء صحيفا وان اباي الشرطي رحمه الله
 تعالى وبعض من بعده من أهل الشروط كانوا يكتبون شراء صحيفا باثباتا لا شرط فيه ولا خيار
 ولا فساد ولا عدة وفاء ولا على وجه الزهر واللمعة بل يبيع المسلم من المسلم انما يكتبون شراء صحيفا لان
 غرضهم الشراء الصحيح فيكتبون ذلك تأكيذا لما قصدها ويكتبون صفة الديارات ليعلم انه ليس
 بموقوف على اجازة الغير ويكتبون لا شرط فيه حتى لا يدعي أحدهما ان البيع كان بشرط فاسد وهذا
 لان على ظاهر الرواية وان كان القول قول المنكر لشرط الا ان على رواية النوادر القول قول مدعي
 الشرط فيكتب ذلك احتياطا ويكتبون فيه لا قصاد فيه ولا عدة وفاء وما أشبه ذلك لان على رواية

٢ نسامين أو سائين

التي تدار القول قول من يدعي الفساد لانه ينكر زوال ملكه فيكتب ذلك احتياطاً وكان الطحاوي رحمه الله تعالى يقول ولا يكتب ولا خيار فيه غير العلماء قال التبايعان بالتبايعان مادام في مجلس العقد فعلى قول من يقول هذا اذا شرط ان لا خيار فيه يكون شرطاً غير لائق يقتضي العقد فلو كتب ذلك ربما يرفع الى من يرى ذلك القول فيبطله قال الطحاوي رحمه الله تعالى ولكن يكتب بيع المسلم من المسلم تبركاً بالسنة فان النبي صلى الله عليه وسلم لما كتب كتاب الشراء على عدلين خالدين هرة أمر بكتابة ذلك كذا في الذخيرة * وأصحابنا انما لم يكتبوا شراء صحبهم ولا يكتبوا بيع المسلم من المسلم ولم يكتبوا لافساد وغير ذلك لانه لو كتب كان هذا اقراراً من المشتري بصفة البيع ويكون المشتري ملكاً للبايع فلواستحق المشتري من يدا المشتري بعد ذلك لا يكون له أن يرجع في البيع الثمن على قول زفر بن أبي ليلى وأهل المدينة ولوا نفع بيع يثمنه ما ثم عاد الى يدا المشتري يؤمر بالتسليم الى البايع فلا يكتب هذا كما لا يكتب ملك البايع ثم قال محمد رحمه الله تعالى ونقد فلان ابن فلان يعني المشتري الثمن كله وبرئ اليه منه وهو كذا وكذا درهما وزن سبعة وانما لم يكتب بقوله ونقد فلان ابن فلان لانه اذا لم يذكر قبض البايع فاذا قال ال بيع بعد ذلك فقد تقي ولكن لم أذكر فيه فانه يصدق في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فلا بد من ذكر قبض البايع تحريراً عن قول أبي يوسف رحمه الله تعالى في بعد ذلك انما لم يرد رحمه الله تعالى في ذلك وبرئ اليه منه لانه أجمع وأجزأه يني عن براءة ابتدئ به من المشتري وانماؤها الى البايع وذلك بالدفع والقبض فانه يني عن صحة القبض فان البايع اذا كان وصيلاً فان على قول بعض العلماء لا يبرأ المشتري بدفع الثمن الى المشتري ما لم يكن مأذوناً بالقبض من الموكل فاذا كتب برئ اليه منه كان اقراراً بالقبض وبصفة القبض وكان يوسف بن خالد يكتب وبرئ فلان يعني المشتري الى فلان يعني البايع من جميع الثمن المعنى في هذا الكتاب وقبضه منه فلان ابن فلان تاماً وافيأ وهو كذا وكذا وزن سبعة وهذا لان قبض البايع بقوله وبرئ اليه منه يثبت من حيث المدنى لا من حيث النص ولا يقف على المعنى كل احد يكتب قبض الثمن حتى يثبت قبضه نصاً ومعنى ليكون ابن وأقطع للشعب وكان أبو زيد الشروطي رحمه الله تعالى يكتب وقبض فلان ابن فلان يعني البايع من فلان ابن فلان يعني المشتري جميع الثمن المعنى في هذا الكتاب تاماً وافيأ بدفع فلان ذلك اليه وبرئ اليه منه فلان ابن فلان يعني المشتري وهو كذا درهما وزن سبعة كذا في الحديث لانه لما وجب التصريح بالقبض وجب التصريح بالدفع أيضاً حتى يكون قبض البايع الثمن بدفع المشتري فان على قول ابن أبي ليلى من طفر بمجلس حقه من مال غريمه لا يكون له ان يأخذ ما اذا أخذه لا عليه بل يكون غاصباً فيكتب دفع المشتري تحريراً عن قول ابن أبي ليلى وكان الطحاوي رحمه الله تعالى يكتب ودفع فلان ابن فلان الى فلان ابن فلان الثمن كله تاماً وافيأ قبضه منه فلان وبراءه من جميعه لانه لما وجب التصريح بالقبض والدفع جميعاً وجب تقديم الدفع على القبض لان القبض حكم الدفع والمحكم يتأخر عن السبب فيجب ان يكون الدفع سابقاً على القبض الا ان فيما ذكره الطحاوي نوع ثلث لان قوله وبراءه من جميعه يقتضي براءة مبتدأة لا بسبب القبض والبايع اذا أبرأ المشتري عن الثمن بعد قبض الثمن يصح ابراءه ويلزم البايع رد ما قبض من الثمن فالاصوب ان يكتب دفع فلان الثمن الى فلان تاماً وافيأ قبضه منه فلان وبرئ اليه منه وهو كذا درهما حتى يكون الدفع مقدماً على القبض ويثبت صحة القبض بذلك البراءة اليه ويتقي وهم البراءة ابتداءً وانما يكتب تاماً وافيأ لئلا كسب ويكتب في الصلح زوايل لئلا كسب ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب قبض المبيع وكذا يحتاج الى كتابة قبض الثمن ليكون حجة للمشتري يحتاج الى كتابة قبض المبيع ليكون حجة للبايع فلا بد وان يكتب وقد

اختلف أهل الشروط فيه فكان السمي وهلال وأبو زيد الشرطي يكتبون وسلم فلان بن فلان إلى فلان
 ابن فلان جميع الدار المحدودة في هذا الكتاب وكان الطحاوي رحمه الله تعالى يكتب وسلم فلان بن فلان
 إلى فلان جميع ما وقع عليه المسمى في هذا الكتاب وأنه أحسن وإنما كتبوا وسلم فلان ولم يكتبوا وقبض
 فلان لأنه لا يفهم من قوله وقبض فلان إذن البائع المشتري قبض الدار وفي مذهب بعض الناس أن
 المشتري بعد ما تقدا الثمن لا يملك قبض المشتري إلا بأذن البائع ولو قبض بغير إذنه كان كالغاصب وكان
 للبائع أن يراجعه من يده فاختاروا اللفظ لتسليم لأنه يفهم منه إذن البائع بالتبعية فحزرنا عن قول هذا القائل
 فكيفنا التسليم لهذا ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى أيضا في الكتاب رؤية المتبايعين المبيع ولا يضمن ذلك
 لأن من أهل العلم من لم يجوز بيع مال مبره وشراء مال مبره من يجوز بيع مال مبره ولم يجوز شراء مال مبره
 ومنهم من يقول بجوازهما إلا أنه يقول بقبول الخيار للمشتري دون البائع ومنهم من يقول بقبول الخيار في
 البيع للبائع وفي الشراء للمشتري فلا يضمن كتابة ذلك لجواز البيع وبنتي الخيار لا يتماق ثم اختلف أهل
 الشرطي في كتابته فكان السمي يكتب وقد أقر فلان وفلان أنهم ما قدرا ما جميع الدار المحدودة في هذا الكتاب
 بحدودها وحقوقها وما هو داخل فيها وما هو خارج منها وبينهما جميعا ذلك وجميع ما فيها من قليل
 وكثير عرقاه وورايه عند عقد البيع المعادة في هذا الكتاب وقبل ذلك منه فتابعا على ذلك وأبو زيد
 يكتب وقد نظر فلان يعني المشتري إلى جميع الدار المحدودة في هذا الكتاب ورضى بها وما قاله السمي
 أحسن وأصح وما قاله السمي من رؤيتهما المبيع عند عقد البيع أمرا لا يضمنه لأن من مذهب بعض
 العلماء أن من باع أو اشتري ما رأى ولم يكن معايناه عند البيع بل كان غائبا عنه لا يجوز فقهرنا
 عن قوله وكتبنا رؤيتهما عند عقد البيع فأما رؤيتهما قبل ذلك فغير محتاج إليها لكن ذكره لنا كيد
 وما قاله من كتابة رؤيتهما جميع الدار بحدودها وحقوقها وما فيها من قليل وكثير داخل فيها وخارج
 منها أمرا لا يضمنه فإن من مذهب علمائنا أن المشتري إذا نظر إلى خارج ولم ير ما سوى ذلك يطل خيار
 رؤيته وعلى قول زفر رحمه الله تعالى هو على خياره حتى ينظر إلى جميع خارج الدار وإلى جميع داخل الدار
 وإلى بعض أرضها وعند الحسن بن زباد رحمه الله تعالى هو على خياره حتى ينظر إلى كل قليل وكثير
 منها وإلى سائر أرضها وإلى سائر بناها وغير ذلك منها فقهرنا عن الاختلاف وكتبنا هذه الأشياء
 ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى أيضا تفريق المتعاقدين بأبدانهم أو سكانهم أو أخصافهم
 رحمه الله تعالى لا يكتب ذلك أيضا وعامة أهل الشروط كانوا يكتبون ذلك لأن عند الشافعي
 رحمه الله تعالى للمتعاقدين خيار المجلس بعد الفراغ من البيع قبل التفريق وعندنا ليس
 لهم خيار المجلس فربما يقع بينهم تنازع بأن يعتقدا مذهب الشافعي رحمه الله تعالى
 فيقول أحدهما فسخت العقد قبل التفريق وأدعى الآخر الإلحاح فكتبنا تفريقهما بأبدانهما بعد
 انفاذ هذا البيع قطعاً لهذه المنازعة واختلف أهل الشروط في كتابة ذلك فيما بينهم فأبو زيد
 كان يكتب وتفريقاً جميعاً بأبدانهما بعد البيع المسمى في هذا الكتاب وصحته وجوبه عن تراض منهما
 والطحاوي رحمه الله تعالى كان يكتب وتفريقاً جميعاً بأبدانهما بعد هذا البيع المسمى في هذا الكتاب
 عن تراض منهما جميعاً بمجموعه وانفاذ منهما له وما ذكره الطحاوي رحمه الله تعالى أقرب إلى الاحتياط
 في حق المشتري حتى لا يصير المشتري مقراً ببيعة الشراء فلا تند عليه الرجوع بالثمن على البائع متى
 استحق المشتري من يدا المشتري وما من الدهر على قول بعض العلماء أنهم قال محمد رحمه الله تعالى فأدرك
 فلان بن فلان من أدرك في هذا الدار فبني فلان بن فلان خلاصه حتى يسلمه له اختلفوا في قوله فأدرك

فلان بن فلان هذا كونه نائب أو بالرفع والنصب أو بغيره ما أحقه من الدرك ولم يرد محمد رحمه الله تعالى به فله فعل فلان بن فلان خلاصه حتى يسلمه له بغير البيع له لا يحاله لانه شرط ما لا يمكنه الوفاء به حتى ولو كان أراد به تقليص البيع ان أجاز المشتق البيع وورد الثمن ان لم يميز المشتق وهذا شرط يمكن الوفاء به وقد وقع في بعض نسخ الشرط على نحو ما بيناه صريحا فقال فله فعل فلان خلاص ذلك حتى يسلمه اليه أو يرد الثمن عليه قال ثمة وهكذا حكى يكتب أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى وكان يوسف بن خالد السقي وهلال يكتبان لها أدرك في هذه الدار تجدودة في هذا الكتاب أو في شيء منها أو من حقوقها من درك من أحد من الناس كلهم فعل فلان خلاص ذلك كله فلان بن فلان حتى يسلمه أو يخلصه له من كل درك وتسعة وكان أبو زيد الشرطي يكتبها أدرك فلان بن فلان يعني المشتري في ذلك أو في شيء منه أو في حقوقه أو في شيء من حقوقه من درك فله فعل فلان يعني البائع تسليم ذلك على ما يوجب له عليه البيع المسمى في هذا الكتاب قال الطحاوي وما حكى عنه أبو زيد أحب البنا ما يكتب يوسف وهلال لأن يوسف وهلال لا رجوعا لهما في الدرك مضافا إلى المشتري بل أطلقا فقتلوا هذا المشتري وكل من يملك هذه الدار من المشتري بسبب من الأسباب نحو الشراء أو الهبة أو الصدقة فيكون ضمان الدرك مشروطا له ولا الذي يملكه من جهة المشتري على البائع المشتري ويكون هذا شرط الرجوع للمشتري من هذا المشتري على بائع هذا المشتري عند ورود الاستحقاق وعدم إجازة المشتق وانما يثبت حق الرجوع عند الاستحقاق للمشتري على بائعه لا على بائع بائعه ووارث المشتري انما يرجع على بائع مورثه مع أنه ليس ببائعه لانه خلف عن مورثه ولهذا يقضى من هذا الثمن دين المورث ولهذا لو كان على المشتري الميت دين مستغرق كان حق الرجوع بالثمن عند الاستحقاق لوصي الميت لا للوارث فلو صكت على الوجه الذي كان يكتب يوسف وهلال وبما يجرهم متوهم انه شرط في البيع ما لا يقتضيه البيع فيقتضي لفاداة البيع فيقتصر عن ذلك باضافة الدرك إلى المشتري ومن الناس من يكتبها أدرك فلان بن فلان وكل أحد بسببه فعل فلان البائع خلاصه ولا ينبغي ان يكتب على هذا الوجه لأن أسبابه ورثته والمشترون منه والمتصدق عليهم والموهوب لهم وسائر من يملك الدار من جهته وقد ذكرنا أنه لا رجوع لهؤلاء عند الاستحقاق على بائع المشتري فاذا صكت على هذا الوجه فقد شرط على البائع ما لا يقتضيه العقد ففسد البيع ومن الناس من يكتب فعل فلان يعني البائع عهدة ذلك ولا ينبغي ان يكتب على هذا الوجه لأن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى العهدة الصك القديم وأنه ليس بمسحق للمشتري على البائع عند الاستحقاق فاذا شرط ذلك في البيع فقد شرط ما لا يلائم العقد فيوجب فساد البيع قال المتأخرون من أهل الشرط ولا ينبغي أن يكتبها أدرك فلان المشتري من درك فله فعل فلان البائع خلاص ذلك حتى يسلمه اليه أو يرد الثمن ولو كان يكتب على الوجه الذي كان يكتب أبو زيد فله أدرك المشتري في ذلك أو في شيء منه أو في شيء من حقوقه من درك فله فعل البائع تسليم ما يوجب له عليه البيع المسمى في هذا الكتاب لأن بين العلماء خلافا في البيع إذا استحق من يد المشتري ولم يميز المشتق البيع ماذا يجب للبائع بحكم البيع فعندنا عليه رد الثمن وقال عثمان التي وسواد بن عبيد الله العري عليه رد مثل الدار المبيعة في موضعها في الرقعة والمحط والقيمة والذرع والبناء وقال بعضهم عليه رد قيمة الدار المبيعة سواء كان الثمن مثلها أو أقل أو أكثر ولما اختلف العلماء على هذا الوجه كان الاحتياط ان لا يكتب ما يجب عليه عند الاستحقاق حتى لا يطلعه قاض يرى خلاف ذلك وكان المكتوب عنده شرط لا يلائم العقد وهذا كله اذا لم يميز المشتق البيع وان أجاز المشتق البيع فله فعل قول بعض العلماء لا تمل

الاجازة اصل بناء على ان عقد بيع العبد لا ينقذ ولا ينفذ على الاجازة وعملها
 ان كانت الاجازة قبل قضاء القاضى المستحق بالعين تعمل الاجازة لمكان على البائع تسليم العين اليه
 الا رواية يروى عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى ان الخصم ومعه من المستحق وطالب المحكم من القاضى
 دليل النقص فينتقص به البائع كما ينتقص بصرح النقص ولا تعمل اجازة المستحق به وذلك وان
 كانت الاجازة بعد قضاء القاضى فقد ذكر في بعض المواضع ان على قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى
 لا تعمل الاجازة لان البيع ينفسخ بقضاء القاضى بالعين للمستحق وعلى قولهما تعمل الاجازة لان البيع
 عندهما لا ينفسخ بالاستحقاق وقضاء القاضى بالعين للمستحق مكذاذ كفي بعض الكتب وقد كتب
 في شرح الزيادات ان في ظاهر الرواية لا ينفسخ البيع وتعمل اجازة المستحق وعن ابي يوسف رحمه الله
 تعالى ان اخذ المستحق العين بحكم القاضى دليل النقص فينتقص به البيع فلا تعمل اجازة المستحق
 بعد ذلك فعلى قول من يقول بان العقد ينفسخ ولا تعمل اجازة المستحق فاذا شرط تسليم الدار فانما يمكنه
 التمسك اذا اشترى الدار من المستحق ثم سلمها اليه والشرط على هذا الوجه فيفسد العقد فكان الاحوط
 ان يكتب عليه تسليم ما يوجبه له البيع المسمى في هذا الكتاب وكذلك لا يكتب عليه رد الثمن لانه ان
 ورد الاستحقاق على كل الدار فعندنا يصح رد كل الثمن وعند بعض المخالفين يجب عليه رد مثل تلك الدار
 صورة ومعنى وعند بعضهم يجب قيمة تلك الدار ان ورد الاستحقاق على جميع الدار وان ورد الاستحقاق
 على بعض الدار فهو على وجهين ان ورد الاستحقاق على شيء لا يبيعه فهو الثلث والربع او ما أشبه ذلك
 فالمشتري بالخيار عندنا ان شاء رد ما بقي ورجع على البائع بجميع الثمن وان شاء أمسك ما بقي ورجع
 على البائع بثلث المستحق وان ورد الاستحقاق على شيء يبيعه فان كان قبل القبض فالمشتري بالخيار على
 فعود ما ذكرنا وان كان بعد القبض فلا خيار للمشتري ويرجع بثلث المستحق بمنزلة ما لو اشترى شيئاً واستحق
 أحدهما بعد القبض هكذا ذكر الطحاوى رحمه الله تعالى في شروطه وقال المحصاف رحمه الله تعالى
 المشتري بالخيار ان شاء أمسك الباقي ورجع بثلث المستحق وان شاء رد المبيع ورجع بجميع الثمن وعلى
 قول بعض العلماء فيفسد البيع في الكل وعليه رد الثمن فعلى قول من يقول الواجب رد مثل تلك الدار
 وعلى قول من يقول الواجب رد قيمة الدار حكان اشتراط الثمن شرطاً يلازم العقد فيفسد به العقد
 فلا يكتب ذلك فخر زاعن قوله وعندنا الواجب رد جميع الثمن في بعض الاحوال ورد بعض الثمن في بعض
 الاحوال فاذا اشترطنا عليه رد جميع الثمن مطلقاً فقد شرطنا عليه شرطاً يخالف مقتضى العقد اما اذا
 كتبنا فعلى البائع تسليم ما يوجبه له عليه البيع المسمى في هذا الكتاب فأي شيء يقضى به على
 البائع اذا ورد الاستحقاق ولم يميز المستحق البيع كان ذلك وجب هذا البيع عند الكل كما كتب
 في الكتاب فلا يكون لاحد من القضاة ابطال هذا البيع متى رفع اليه فكان هذا احوط من هذا الوجه
 وكان ابو حنيفة وابو يوسف رحمه الله تعالى يكتبان بعدما كتبنا الدرك فعلى فلان نخلصه حتى
 يسلمه له او يرد الثمن عليه مع قيمة ما يحدث فلان يعنى المشتري او يحدث له بامر يعنى بامر البائع من بناء
 وغرس وزرع مما كتبنا احسان قيمة هذه الاشياء لان على قول بعض العلماء ما يرجع المشتري على البائع
 بقيمة هذه الاشياء بعد الاستحقاق اذا ضمن البائع ذلك اما اذا لم يضمن البائع فلا وانما كتبنا بامر
 البائع لان بعض فقهاء المدينة يقول البائع وان ضمن للمشتري قيمة هذه الاشياء فانما يرجع المشتري
 عن ذلك اذا امر البائع بذلك فكذلك كتبنا ضمان البائع وامره بذلك فخر زاعن قول هؤلاء ومن الناس
 من يكتب ما يحدث فلان المشتري من بناء وغرس وغير ذلك وهذا ليس بصواب لان المشتري قد يحدث

في الدار ما لا يكون له رجوع بقيمة ذلك عند الاستحقاق نحو حفر البئر وتنقية البوابة والمخرج وما أشبه ذلك مما لا يمكن تسليمه الى البائع فاذا شرط ذلك على البائع فقد شرط ما لا يقتضيه العقد ولا أحد العاقدين فيه منفعة وكان الطحاوي رحمه الله تعالى يقول الاحوط أن لا يكتب قيمة ما يحدث المشتري ولكن يكتب ما أدرك فلان من فلان في هذا الدار ما لا يحدده أو في شيء من حقوقها أو فيما يحد منه من بناء وأغرس أو زرع فعلى البائع تسليم ما يوجب له عليه البيع المسمى في هذا الكتاب حتى يسلم ذلك الى فلان لان العلماء اختلفوا في الدار المبيعة اذا استحققت بعد ما بنى المشتري فيها بناء وأغرس أو زرع فلا يحسبنا رجوعهم الله تعالى فيه روايتان في رواية شاذة قالوا البائع اذا كان حاضرا فالمشتري يرجع على البائع بقيمة هذه الاشياء قائما ويكون البناء والغرس والزرع للبائع بما ضمن من القيمة للمشتري ثم المستحق بعده ان يختار ان شاء أخذ البائع بقلع ذلك ورفع عنه عن أرضه وان شاء حسبه لنفسه وغرم له قيمته مقلوعا وان كان البائع غائبا كان المستحق ان يأخذ المشتري حتى يرفع هذه الاشياء عن أرضه ولا ينتظر قدوم البائع فاذا قامعه المشتري عن أرضه سلمه المشتري الى البائع اذا قدر عليه يوما من الدهر وضمنه قيمته مقلوعا لانه سلم اليه كذلك وان شاء المستحق منع المشتري عن قلع ذلك وجلس ذلك لنفسه وغرم له قيمته مقلوعا ولم يرجع المشتري على البائع بشيء غير الفن الذي اعطاه وفي ظاهر الرواية قالوا المستحق اذا أخذ المشتري برفع البناء والغرس والزرع فالمشتري برفع ذلك عن أرضه ويكون النقض له ثم له الخيار ان شاء دفع النقض الى البائع ورجع عليه بقيمة قائما وان شاء أسك النقض لنفسه ولم يرجع على البائع شيء فاذا كان عندنا يرجع المشتري على البائع بقيمة البناء في بعض الاحوال دون البعض فاذا كتبنا الرجوع مطلقا فقد آتينا حق الرجوع في جميع الاحوال وانه شرط لا يقتضيه العقد ولا أحد العاقدين فيه منفعة فيوجب فساد العقد عندنا وزعم بعض أهل المدينة ان المشتري اذا بنى ولم يعلم ان الدار ملك المستحق حتى كان بانيها غرا وروجها له ثم ظهر المستحق فالتقاضى يقول للمستحق أنت بالخيار ان شئت أعطيت المشتري قيمة بناءه مبنيلا لانه بناء على غرور وجهالة والبناء ملك وان شئت لم تضمن له قيمته ويكون المشتري شريكك ولا يؤمر المشتري برفع البناء ولا رجوع له على البائع وان كان المشتري يعلم ان الدار ملك المستحق ومع ذلك بنى فلم يستحق ان يأخذ البناء من المشتري بقيمة مقلوعا ولا شيء له على البائع في قول هؤلاء فاذا شرطنا رجوع المشتري على البائع فقد شرطنا شرطا لا يلائم موجب العقد على قول هؤلاء فيوجب فساد العقد ومن مذهب الشافعي رحمه الله تعالى انه لا رجوع للمشتري على البائع بقيمة ما يحدث فسادا لهذا العقد على قوله أيضا فيجب الحرز عن كتابة قيمة ما يحدثه المشتري صيانة للعقد من الفساد عندنا وعند غيرنا ولكن يكتب فعلى البائع تسليم ما يوجب له عليه البيع المسمى في هذا الكتاب حتى يسلمه الى المشتري فلان حتى اذا رفع الى قاض من القضاة لا يقضى بفساد هذا البيع ويقضى على البائع بوجوب البيع المسمى في هذا الكتاب على مذهبه الا ان ما قاله الطحاوي رحمه الله تعالى ان كان يحصل صيانة العقد من الفساد لا يحصل صيانة حق المشتري فيما يحدث من بناء وأغرس وزرع لانه لم يكتب ما أدركه في ذلك أو في شيء منه يأمر البائع ولا يمدن ذلك عند بعض أهل العلم وكذلك لم يكتب مقدار الضمان فيما يجب على البائع من قيمة هذه الاشياء ولا يمدن ذلك لهصة الضمان ورجوع المشتري على البائع عندنا ان لم يكن له ان يبيع الضمان ما لم يكن قدر المضمون به معلوما فالحجة في ذلك أن يكتب لهذه الاشياء كتابا على حدة أو يكتب ضمان هذه الاشياء في ملك الشراء ويكتب ان هذا الضمان من

البائع لم يكن مشروطاً في هذا البيع وإنما ضمن ذلك بعد البيع وبذلك فكر قيمة هذه الاشياء فقل
من درهم الى الف او ما أشبه ذلك كدرايا يثق أنه لا تزيد قيمة هذه الاشياء على ذلك فيقع التضرر
من فساد القصد وتصل صيانة حق المشتري فيما يحدث من بناء وغرس وزرع كذا في الذنيرة *
قال محمد وشهد أي شهد عليه الشهود المسمون ومن أهل الشروط من يكتب هذا اللفظ في أول الكتاب
فيقول هذا ما شهد عليه الشهود والاحسن عندنا ان يذكر في آخر الكتاب لان الشهود انما يكتبون
شهادتهم في آخر الكتاب فالاحسن ذكر هذا اللفظ في الموضع الذي يثبت الشهود فيه أسامهم كذا في
البسوط * واقتصر محمد رحمه الله تعالى عليه ولم يذكر شيئاً آخر أو أخف حيلة وأبو يوسف رحمه الله
تعالى كانا يقتصران على هذا أيضاً وهو شهد وأهل الشروط كيوسف بن خالد وهلال وأبي زيد
زادوا على هذا فوسف بن خالد وهلال كتبنا شهد الشهود المسمون على فلان وفلان بجميع ما في هذا
الكتاب وعلى أقرارهما بمعرفتهما جميع ما سمى في هذا الكتاب في حصة منهما وجواز أمرهما
وذلك في شهر كذا في سنة كذا وأبو زيد كتب وشهد الشهود المسمون على أقرار فلان وفلان بجميع
ما سمى ويوسف في كتابنا وعلى معرفتهما جميع ما فيه بعد ان قرئ عليهما وأقرارا أنهما قد فهماه
سراً عرفا وأشهداهم بجميع ما في هذا الكتاب على أنفسهما في حصة من عقولهما وأبدانهما
وجواز أمرهما طائعين غير مكرهين لا يولى عليهما في شيء من أمورهما وهما مأموران على أموالهما
غير محصور عليهما وعلى كل واحد منهما في شيء من ذلك ولا علة لهما من مرض وغيره وكتب
في شهر كذا من سنة كذا أبو يوسف بن خالد وهلال اختاراً كتابة شهادتهم على الاتبات بجميع
ما في الكتاب وأبو زيد اختار كتابة شهادتهم على أقرار المتبايعين بجميع ما في الكتاب ومن المتأخرين
من مشايخنا رحمه الله تعالى من يقول بأن الكتاب يشتمل على ما يقف عليه الشهود حقيقة
وهو لفظ البيع والشراء وقبض الثمن وقبض المبيع وتفرق المتعاقدين بأبدانهم وضمن الإدراك
وغير ذلك وعلى ما لا يقف عليه الشهود حقيقة وهو انتفاء معنى التلعة والسعة في البيع وتقرير الثمن
بجواز ابن تواضعا ان البيع تلته وتظهر ان البيع في العلانية رباة وصحة ويتواضعا في السر ان الثمن
الف درهم وتظهر في العلانية ان درهم وكذلك رؤية المتبايعين ذلك مما لا يقف عليه الشهود
حقيقة لان الشاهد لا يقف على رؤية غيره سوى انه يتظر انه أقبل اليه بصبره ويرى يقبل
الانسان بصبره على شيء ولا يقف عليه ولا يراه وكذلك تناهماهما ما في الكتاب مما لا يقف الشهود
عليه حقيقة وإنما يعرف الشهود هذه الاشياء بأقرار المتعاقدين بها وإنما يصح تحمل الشهادة
على ما تحصل به معرفة الشهود به لاشاهد في مكان للشهود وقفا عليه حقيقة يكتب شهادتهم
على الاتبات فيه لانهم قد وقفا عليه بالتحقيق وما لا يوق للشاهد عليه حقيقة يكتب شهادتهم
فيه على أقرار المتعاقدين به فيكتب شهد الشهود المسمون بجميع ما في هذا الكتاب
ما يمكنهم ان يقفوا على حقيقته وعلى أقرار المتعاقدين بما لم يقفوا على حقيقته ثم أن يوسف
ابن خالد وهلالا رحمه الله تعالى حكيتا في حصة منهما وجواز أمرهما وأبو زيد كتب في حصة
من عقولهما وجواز أمرهما والطحاوي كتب في حصة عقولهما وجواز أمرهما وما كتبه الطحاوي رحمه
الله تعالى أوثق وأحوط وهل يكتب معرفة الشهود المتعاقدين بوجههما وأسمائهما واناسيها
والهني وهلال كانا لا يكتبان ذلك وغيرهما كان يكتب ذلك وبعض المتأخرين من مشايخنا رحمه
الله تعالى قالوا ان كان المتبايعان معروفين عند الناس مشهورين لا حاجة الى كتابة ذلك وان كانا
غير مشهورين فلا بد منه لانهم يحتاجون الى اداء الشهادة عليهما بحضورهما فلا بد من معرفتهما باهما

برجوعهما اليكتهما اذا اشتهدا في حقة وصدقيتهما معا ورتبهما يحتاجون الى اداء الشهادة باسمهما
ونسما فلا يضمنن ثمنهما ونسما ولا يجوز الا اعتماد على اقرار المتعاقدين فسمى كل
واحد منهما غيبة ونسبه باسم غيره ونسبه يزيدان بزور على الشهود ليخرج المبيع عن ملك الغيب
فالا اعتماد على قول المتعاقدين في اسمهما ونسما يؤدي الى ابطال ملك غيرهما على وهذا فصل
مستكثر من الناس منه غافلون فانهم يسمعون لفظ البيع والشراء والاقرار بالتقاضي من رجلين
لا يبرع قوتهما ثم اذا اشتهدوا بعد دعوت صاحب المبيع يشهدون على ذلك لا اسم ولم يكن لهم علم
بذلك فيجب التصريح عن ذلك حيالة لاملاك الناس عن الابطال وصيانة لنفسه عن الكذب والجرأة
ثم طريق علم المشاهد بالنسب اعتبار جماعة لا تصورا اجتماعهم على الكذب عند أبي حنيفة رحمه
الله تعالى وعندهما الطريق شهادة رجلين أو رجل وأمرأتين فاذا أراد فصل الشهادة على النسب
وبطحة المخرج في احراز تلك الجماعة التي شرط أبو حنيفة رحمه الله تعالى شهادتهم لمحصول العلم
ينبغي أن يشهد عند الشهود شاهدان على نسبا أو شهدا الشهود على شهادتهما حتى اذا احتاجوا الى
إلى اداء الشهادة شهدوا على شهادتهما بالنسب وشهدوا على ما في الكتاب بشهادة أنفسهما وفي فصل
الشهادة على المرأة لا يضمن روية قريبتها عند بعض المتأخرين ويعترف الكهنة فلا يحد لاداء
الشهادة عليها وأما حال غيبتهما وموتها اذا احتاج الشهود الى الشهادة بالاسم والنسب فطريق صحة
الفصل ما ذكرنا في الرجل المجهول من شهادة جماعة لا تصورا اجتماعهم على الكذب عند أبي حنيفة
رحمه الله تعالى وشهادة شاهدين عندهما وقد ذكرنا هذا الفصل بتمامه في كتاب الشهادات (اذا كان
بالدرك كقيل) قال وان كان المشتري أخذ كفيل من البائع كيف يكتب فالمسئلة على وجهين اما
ان أخذ كفيل بالدرك ولم يتعرض لشيء آخر واما ان أخذ كفيل بجميع ما يجب للمشتري على البائع
من حق بسبب هذا البيع من الثمن وقيمة البناء والزرع والغرس واما ما كان فالكفالة جائزة لان
هذه كفالة يدين بسبب وانها جائزة عرف ذلك في كتاب الكفالة فغيران في الوجه الاول انما يجب
على الكفيل عند الاستحقاق رد الثمن لاخر ولا يجب عليه شيء من قيمة البناء والزرع والغرس لأن
الدرك اذا أطلق برأيه في العرف رد الثمن عند الاستحقاق فتصرف الكفالة اليه ولا تصرف الى
شيء آخر ثم يكتب بعد الفراغ من كتاب الشراء فاما أدرك فلانا من درك في هذه الدار رضي فلان يعني
البائع وعلى فلان يعني الكفيل خلاص ذلك ان شاء الله فاما ما جاء في قوله ان أخذهما شقي واحدا
بهذا واحد حتى يسلم الله هذه الدار أو برذاعة ثمنها وهو كذا هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى
في الكتاب وانما كتب ان شاء الله فاما ما جاء في قوله ان أخذها من مذهب ان الكفالة
توجب براءة الاصل كالمحواله الآن بشرط في الكفالة ان له أن يأخذها من مذهب انما كتب وان شاء
أخذها ماشي واحدا بعد واحد فترزاعن قول ابن شبرمة فان الكفالة عنده لا توجب براءة الاصل
الا أنه اذا اتبع أحدهما وطاله به برئ الا أن لا بشرط في الكفالة ان له أن يأخذها من مذهب انما كتب وان شاء
أخذها كذا في الذخيرة * قال شيخ الاسلام رحمه الله تعالى في شرحه قالوا هو متاخر ان لا يضمن
كاتبها من جهة ذلك أنه يكتب كفيل بذلك من غير ان يكون ذلك شرطا في البيع لان البيع
بشرط أخذ الكفيل لا يجوز قياسا به أخذ فترزاعن قوله الله تعالى فيكتب ذلك فترزاعن قوله ومنها
ان يكتب ان الكفالة كانت بأمر البائع لان من مذهب عثمان النبي رحمه الله تعالى ان الكفالة
بغير أمر الكفول منه لا تصح فيكتب أمر البائع احتراز عن قوله ومنها ان يكتب اجازة المكفول له
وهو المشتري الضمان في مجلس الكفالة محتاطة لان من مذهب أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى

فإن الكفالة ككتاب لا تقوم إلا بقبل منه إلا في صورة مخصوصة عرف ذلك في كتاب الكفالة
فتشترط إجازة الكفالة في بعض الأشخاص بخلافه احترازاً عن قولهما وصفاً بأنه ينبغي أن يكتب
أن كل واحد منهما يعني البائع والأجنبي كقول من صاحبه بنفسه بأمره لأنه ربما يشك أحدهما
والآخر معسر فلا يصل من جهة إلى حقه فيصعب كفيلاً بنفسه إلا تحوي يأخذ بتسليم نفس الغائب
فيسأل إلى حقه من جهة الغائب فيكتب الكفالة بأمر البائع احترازاً عن قول النبي صلى الله عليه وسلم
ومنها أنه يكتب أن كل واحد منهما أعني البائع والكفيل وكيل عن صاحبه بالخصوصة فيما يدعى
المشتري قبل كل واحد منهما بسبب هذا البيع حال حياته وبعد وفاته بأن يدعى وارث المشتري وكافة
محصنة على أنه متى فضها يعود وكفلاً بعد ذلك لا بد من ذكر ملحق التوفيق للمشتري لأنه ما لم يصب المال
على الأصل لا يصح على الكفيل لأن الكفيل يعمل عن الأصل وربما ورد الاستحقاق على
المشتري حال غيبة البائع والكفيل حاضر ولا يمكن للمشتري إثبات حقه على البائع بدعواه على
الكفيل لأن الكفيل لا ينتصب خصماً عن الغائب لو لم يكن الكفيل وكفالة عنه في الخصومة سواء
كانت الكفالة بأمر أو بفرض أم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا يرى أبو يوسف رحمه الله تعالى
عنه فلا يمكن مطالبة الكفيل وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى في الاملاء أن كانت الكفالة بأمر
ينتصب الكفيل خصماً عن البائع وإن كانت بفرض أمر لا ينتصب الكفيل خصماً عن البائع وقال
محمد رحمه الله تعالى ينتصب خصماً سواء كانت الكفالة بأمر أو بفرض أم وإذا كان في المسئلة خلاف
من هذا الوجه ينبغي أن يكتب وكافة كل واحد منهما احترازاً عن هذا الخلاف وكان ينبغي أن يجعل
الكفيل وكفلاً عن البائع في الخصومة لئلا يمكن للمشتري من إثبات حقه على البائع حال غيبته حتى
يتعذر من مطالبة الكفيل فاما لا حاجة إلى جعل البائع وكفلاً عن الكفيل بالخصوصة لأن البائع
أصل فيما يدعى عليه المشتري بسبب البيع المسمى في هذا الكتاب وقد ذكرنا ذلك وجهاً وفائدة
لم يتفق لنا ذلك هذا إذا كفل بالدرك ولم يتعرض لشيء آخر فاما إذا كفل بجميع ما يجب للمشتري على
البائع بسبب هذا البيع يكتب الكفالة بالشروط التي وصفناها وبين مقدار ما كفل به من قيمة البضاعة
والفارس وأزرع مئة درهم إلى ألف فيذكر عدداً يعلم أنه لا يزيد قيمة البضاعة وأزرع والفارس
عليه والله أعلم بالصواب * أخذ الإقرار عن يخاف متازعته في البيع أنه وقع برضاه ولا متازعته
وهو أن يكون للبائع ابن أو زوجة أو ابنة أو له دعوى في المبيع براء أو غير ذلك فيكتب بعد
العراغ من كتابة الدرك وأقر فلان بن فلان هذا البائع أو فلانة بنت فلان زوجة هذا البائع طامناً
في حال استجماع شرائط صحة الإقرار أقراراً غير مشروط في هذا البيع ولا ملحق به أن يجمع المدار
المسماة المحدودة في هذا الكتاب كانت ملكاً لفلان هذا البائع وحقه وأنه باع ملك نفسه وأنه
لاحق له في ذلك كله ولا دعوى في شيء منه وار المشتري هذا صاراً حتى بذلك كله منه ومن سائر الناس
أجمعين وأنه متى ادعى في ذلك دعوى على هذا المشتري فدعوا باطله مردودة وصدقة هذا المقر له
في ذلك متفقة ما شهد وأعلى أنه سهم بذلك كله أو يكتب أقر فلان على نحو ما بينا أن جميع ما وصف
في هذا الكتاب من البيع وقبض الثمن وتسليم المبيع وضمان الدرك من هذا البائع في هذا
البيع كان بأمره وإذنه ورضاه بذلك كله وهذا البائع وأنه لاحق له في ذلك كله ولا دعوى إلى آخر
مادة أو يكتب من أوله اشتري فلان الغلابة من فلان الغلابة في باذن فلان الغلابة ويذكر في قبض
المن بأمر فلان وإذنه أيضاً * (وإذا كان المعقود عليه دارين أن كانتا متلازمتين) كتب جميع
الدارين المتلازمتين اللتين موضعهما في كورة كذا في محلة كذا كاسم ثم بعد الفراغ عن ذكر الحدود

يكتب بحدودها كله لم يبق حقها أرضها وبنائها ما سفلها وعلوها وجميع مرافقها وكل حق
هو فيها داخل فبها تنضم فبها يملك قتل وكثير هو فيها فبها ومنهما من حقوقه ثم يتم المكتاب
على حسب ما يري وان كانتا متباينتين ان كانتا في سكة واحدة كرت جميع الدارين للتباينتين
موضعهما في كورة كذا في محلة كذا في سكة كذا ثم يكتب لكل واحدة منهما حدودها على حدة
ثم يتم المكتاب على حسب ما يري وان كانتا في سكتين ان كانتا في سكتين في محلة واحدة يكتبها بالدار
الاولى ثم تنضمها فموضعهما في كورة كذا في محلة كذا داخل سكة كذا بحدودها كذا وبها كذا
ثم يحد الفراغ عن ذلك حدودها كذا وبها بالدار الاخرى منهما فموضعهما في كورة كذا في سكة
كذا كذا من هذه المحلة ثم يذكر حدودها ثم يتم المكتاب فان كانتا في سكتين في محلتين فبها
الدار الواحدة منهما فموضعهما في محلة كذا واما الدار الاخرى فموضعهما في محلة كذا ثم يتم المكتاب
وان كان الثمن مفصلا قلت ورد ذكر الثمن انه ألف درهم حصه الدار المحدودة ولامن هذا الثمن سقاة
وصحة الدار المحدودة آخره بسمائة ثم يتم المكتاب (اذا كان المعقود عليه يتبعه ضمان دار)
يكتب اشترى منه جميع البيت الشترى او جميع البيت الصفي او جميع بيت الطابق او جميع
بيت المطبخ او جميع بيت المطبخ او جميع بيت الخلاء او جميع بيت الحساب وان كان اشترى مع علوه
يكتب جميع بيت كذا مع علوه او يكتب بما عليه من العلون جميع الدار المشتملة على البيوت التي
موضعهما في محلة كذا في سكة كذا ويكتب حدود الدار ثم يكتب موضع هذا البيت من هذه الدار انه
على عين الداخل فيها او على ساره او مقابله كما يكون وهو البيت الثاني او الثالث من ليوت المدينة
او اليسارية ويكتب حدود هذا البيت ثم يكتب بحدوده كله وحقوقه وطريقه في ساحة الدار الى باب
الدار الاعظم وينبغي ان بين عرض الطريق وان كان ذلك مقدار الباب الاعظم عندنا الا عند بعض
العلماء هو غير مقدور فكان مجهولا فوجب فساد العقد في كعرض الطريق احتراز عن قول هذا
القائل وان كلن اشترى السفل دون علوه يكتب وهو سفل علوه فلان البائع لم يدخل شيء منه في
البيع ذكر قوله لم يدخل شيء منه في البيع مع ان العلو لا يدخل في بيع البيت الا بذكره صريحا
اغماذ كذلك لثلاثتهم متوهم ان العلو يدخل في بيع البيت كما يدخل في بيع الدار فذكر ذلك لقطع
هذا الوهم والله تعالى اعلم بالصواب

(اذا كان المعقود عليه قطعة مقدرة من الدار) يكتب اشترى جميع المحلة المقدرة المقسومة المعلومه
من الدار ويحد الدار وهذه هي النصف منها وهي على عين الداخل من باب هذه الدار وهي كذا بيتا
وصفة وقطعة من حصن هذه الدار وهي كذا اذ راها بالمساحة طولها في عرض كذا وسفل
عليها حدود اربعة ارجاء من هذه الدار واثاني بقية بيت صفي من هذه الدار
وكذا وكذا

(واذا استثنى بيتا من الدار المشتراة) يكتب اشترى منه جميع الدار المشتملة على البيوت الا بيتا واحدا
منها بعلوه او ما خلا بيتا واحدا او غير بيت واحد وهذه الدار في موضع كذا وبها وهذا البيت
المستثنى منها في موضع كذا من هذه الدار وبها وبها احتيج الى تحديد البيت المستثنى وان لم يكن
مبيحا لان جهالته توجب جهالة المستثنى منه وهو المبيع فاشترى هذا المشتري المسمى في هذا
الكتاب من هذا البائع المسمى فيه جميع هذه الدار المحدودة فيه بحدودها وحقوقها كلها ارضها
وبنائها وسفلها وعلوها وطرفها وكل قتل وكثير هو فيها من حقوقها وكل داخل فيها وخارج عنها
من حقوقها الا هذا البيت المستثنى منها بحدوده وحقوقه أرضه وبنائه وطريقه الى باب الدار الاعظم

في بيعه كذا في الفصول المذكورة . وانما يدرك طريق الميت لان يدونه لا يتكفل المالك من المبيع
الى الميت فمقتضى هذا في غير ما وقع عليه المبيع فيوجب فساد البيع كذا انما اعلم في السجلات
كذا في المخط . وعند ذلك لا يكتفى بغير ما رأى المشتري هذا الميت المستثنى وعرفه لا بد من كتابة
ذلك هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الاصل وهذا لا بد من رؤية المستثنى لئلا يفتى بخلاف روية
وليحوز البيع باجماع العلماء واليوت في تفسهات فافية في الاتساع فدين رؤية المستثنى لا يصير المستثنى
معلوما ومع . فالة المستثنى لا يصير المستثنى منه وهو المبيع معلوما . وشترط رؤية المستثنى لهذا وهذه
المسئلة من خصائص شروط الاصل فان في سائر الكتب يشترط رؤية المبيع لا غير وكان بعض أهل
الشروط يكتبون في هذه الصورة اشترى منه جميع الدار التي في موضع كذا بكذا على ان البائع يتنا
واحد منها . وانه خطأ لان بيع جميع الدار على ان البائع يتنا عنها فساد مجها لثقة الدار لانه يصير
مشتريا ما سوى البيت من الدار بما يخصه من الثمن لو قسم الثمن على الدار سوى البيت وعلى البيت بخلاف
بيع جميع الدار لا يتناها لان هناك يصير مشتريا ما سوى البيت بجميع الثمن وانه جائز وكذلك اذا
كان المستثنى غرفة فهو على هذا صيد الغرفة ان كان معها غرفة أخرى وان لم يكن معها غرفة أخرى
يصير البيت الذي هو عليه كذا في الذخيرة

(اذا كان المقود عليه نصيبا في دار غير مقسومة) يكتب هذا ما اشترى فلان بن فلان من فلان بن
فلان جميع سهم واحد من سهمين وهو النصف مشاعا من كذا اوجميع سهم واحد من ثلاثة أسهم
وهو الثلث مشاعا من كذا اوجميع سهم واحد من أربعة أسهم وهو الاربعة أسهم مشاعا من كذا يكتب
حدود ذلك الموضع الذي فيه النصيب المبيع ولا يكتب حدود النصيب المبيع بخلاف ما اذا كان
المبيع منزلا معينام الدار أو شيئا معينا من شعبة فان هناك يكتب حدود المنزل المبيع كما
يكتب حدود الدار التي فيها المنزل المبيع والفرق هو ان المنزل مكان معلوم معين من الدار فيكون
له حدود معلومة كالدار فاما النصيب الشائع في الدار فغير معين فلا يكون له حدود معلومة ولا يتحدد
الدار يكون تحديدا للنصيب لان النصيب شائع في جميع الدار فيقع الاستفتاء عن تحديد النصيب
المبيع فاما المنزل فغير شائع في الدار فتحدد الدار لا يتحدد المنزل واذا انتهى الى قبض
المبيع يكتب وقه من جميع الدار لان النصيب شائع في جميع الدار فلا يمكن قبضه الا قبض جميع
الدار بخلاف ما اذا كان المبيع منزلا معينام الدار فان هناك يكتب قبض جميع ما وقع عليه البيع
المسمى في هذا الكتاب وهو سهم من سهمين من جميع الدار المندودة لان البيع انما يوجب على البائع تسليم
المبيع لا تسليم غير المبيع وقبض النصف شائع مقصور الا يرى انه يتصور غيب الشئ ثم فقد ذكر محمد
رحمه الله تعالى في كثير من الكتب اذا غيب رجلان كذا ورجلان اذا غيبا شيئا يكون كل واحد
منهما ماعا صا نصفا شاعفا فعلم ان قبض الشئ مقصور فيكتب قبضه من الوجه الذي ذكرنا واذا انتهى
الى رؤية المتبايعين يكتب رؤية جميع الدار فيما اذا اشترى منزلا معينام داره كس رؤية المنزل
وحده لان المنزل مكان معين من الدار يمكن رويته اما النصيب شائع في جميع الدار فلا يمكن رؤيته
الا برؤية جميع الدار هذا اذا كان كل واحد ملكا للبائع فان كان ملكه قد رما يديه يكتب اشترى
جميع ما ذكر البائع انه جميع ملكه وحقه وحسته من جميع ما بين حدوده فيه وذلك سهم واحد من
سهمين وانما يكتب جميع ملكه احترازا عن قول زفر رحمه الله تعالى فان مذهبه ان أحد الشريكين

اذا باع منها واحدا من بين اثنين فصرف البيع الى سهم واحد من نصيبه البائع ونصيب شريكه نصيب
بائع الثاني يعني ان كل واحد من ملكه وحصة يصير بائعا لجميع ملكه باتفاق العلماء والله تعالى
اعلم بالصواب

وإن كان النصف الباقي لهذا المشتري يكتب وكان النصف الآخر المتبقي من هذا الحدود لهذا المشتري بشرا مع سبق أو غير ذلك فصار الآن جميع الحدود ملكا له وإن كان اشترى النصف شائعا واستأجر النصف الباقي يكتب ملكا لشراء النصف على ما بينا ويكتب قبل للاشهاد أو أقر هذا البائع أقر أو أغير مشروط في هذا البيع ولا للحقا به أنه أجور هذا المشتري جميع ما بقى له وهو النصف متشاعا من جميع هذه الأدار الحدود بغير حد ما وقع عليه عقد هذه الأجرة كذا سنة كاملة بكذا درهما للفتح به وجود منافعه وبذا كره قيل الأجرة والتصرف وخضمان الدرك وبتم الحكم

هـ (إذا كان المقود عليه ملوكتا ليس له سفل) يكتب المشتري منه جميع الفرق التي على البيت المبني أو على البيت المستوي أو كذا من جميع الدار المشقة على السوت ويحدد الدار بمعين موضع البيت الذي عليه العلو منها ويحدد ذلك البيت ولا يحدد العلو وإنما يحدد البيت لأنه مبيع من وجهه لأن قرار العلو عليه فلا بد من تحديده وإنما لا يحدد العلو لأن تحديد البيت يقع الاستغناء عن تحديد العلو فاشترى جميع هذا العلو وهذه الغرفة التي هي على هذا البيت المحدود فيه هـ هذه الدار المحدودة فيه بيتنا ذلك كله دون سفل هذه الغرفة فإن سفل هذه الغرفة لم يدخل في هذا البيع وطريق هـ هذه الغرفة على السلم العتيق أو الخشبي الرأوي الذي هو من بين الدار في ساحة هذا الدار ويكتب في دهلز هذا الدار كما يكون في باب هذه الدار لا السفل في داخل ذلك وخارجه فإن كان حول هذه الغرفة غرف ينبغي أن يكتب حدودها أو يكتب أحد حدود هذه الغرفة غرفة فلان والساني والثالث والرابع ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى في شروط الأصل قد ذكر عن البيت الذي عليه الغرفة وكذلك لم يذكر الطحاوي رحمه الله تعالى ذلك في شروطه وانضاف رحمه الله تعالى كان يشترط أن يكون البيت الذي عليه العلو طولاً وعرضاً ومساكاً وهكذا حتى من نهم الدين النسي رحمه الله تعالى حتى لا يقع بينهما نزاع متى انقسم السفل في مقدار حقه وقال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى لا بد من ذكر خزان العلو أيضاً لأن العلوة يكون بمقدار السفل وقد يكون انقص منه فيجب أن يذكر ذلك حتى لا يتنازعوا إذا انهدم العلو وأراد أن يبني ثانية قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل ثم يكتب حدودها كلها ويضع أهل الشروط أعواناً على محمد رحمه الله تعالى وقالوا لا معنى لقوله بحدوده ذلك ليس للعلو وحد ولكن هذا ليس بشيء فالعلو وحد كان السفل حدلان المحدود النهاية والعلو نهاية كان للسفل نهاية إلا أن تحديد السفل بصير العلو معلوماً فيقع الاستغناء عن تحديد العلو ويصير تحديد السفل تحديداً للعلو لأن لا يكون له أول حد ثم قال محمد رحمه الله تعالى يكتب أرضها ما يتب بيتها وأرضها وما كان انحصاف رحمه الله تعالى لا يكتب ذلك وكان يقول لا أرض للعلو وإنما هو على الهواء ألا يرى أنه لو انهدم العلو قبل انقص بطل البيع ألا يرى أنه لو باع ساحة للعلو بعد انهدام العلو لا يجوز فلا فائدة في كتابة أرضه ولا أرض له ولكنها تقول أرض شيء ما كان قرار ذلك شيء عليه وقرار العلو على السفل فكما السفل أرضاً له من هذا الوجه مما زان يكتب بيتنا وأرضه هـ إذا كان العلو كله على سفل البائع فما إذا كان بعض العلو على سفل البائع وبعضه على سفل غيره يكتب المشتري علواً بعضه على سفل البائع وهذا ويضعه على سفل فلان وقد ذكر مقدار البناء على سفل كل واحد وكذلك لو كان هذا العلو على بيتين من هذه الدار ويكتب المشتري العلو الذي يضعه على البيت المبني وبعضه على البيت المستوي من هذه

التي غرم بكفا كذا في الذخيرة * وانما يدكر طريق البيت لان بدونه لا يمكن البائع من التفريق الى البيت فينصرف به وذلك في غير ما وقع عليه البيع فيوجب فساد البيع كذا اذا ما عالج المذبح في السقف كذا في المخط * وعند ذلك الرؤية يكتب وقد رأى المشتري هذا البيت المستق وعرفه لا بد من كتابة ذلك هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الاصل وهذا انه لا بد من رؤية المشتري لتبني خيار الرؤية ويجوز البيع باجماع العلماء والبيوت في نفسها متفارقة في الارتفاع فبدون رؤية المشتري لا يصير المشتري معلوما ومع بهالة المشتري لا يصير المشتري منه وهو المبيع معلوما ويشترط رؤية المشتري لهذا هذه المسئلة من خصائص شروط الاصل فان في سائر الكتب يشترط رؤية المبيع لا غير وكان بعض أهل الشروط يكتبون في هذه الصورة اشترى منه جميع الدار التي في موضع كذا بكذا على ان للبايع بيتا واحدا منها وأنه خطأ لان بيع جميع الدار على ان للبايع بيتا منها سادس مجها العنق الدار لانه يصير مشتريا ما سوى البيت من الدار بما يخصه من الثمن وقسم الثمن على الدار سوى البيت وعلى البيت بخلاف بيع جميع الدار الا بتمامه لان هناك يصير مشتريا ما سوى البيت بجميع الثمن وأنه جائز وكذلك اذا كان المشتري غرفة فهو على هذا الصدد الفرقة ان كان معها غرفة أخرى وان لم يكن معها غرفة أخرى.

بذلك البيت الذي هي عليه كذا في الذخيرة

(اذا كان الموقوف عليه نصيا في دار غير مقسومة) يكتب هذا ما اشترى فلان بن فلان من فلان بن فلان جميع سهم واحد من سهمين وهو النصف مشاطا من كذا وأجمع سهم واحد من ثلاثة أسهم وهو الثلث مشاطا من كذا وأجمع سهم واحد من أربعة أسهم وهو ربع مشاطا من كذا يكتب حدود ذلك الموضع الذي فيه النصب المبيع ولا يكتب حدود النصب المبيع بخلاف ما اذا كان المبيع منزلا معينام الدار أو شيئا معينا من ضيعة فان هناك يكتب حدود المنزل المبيع كما يكتب حدود الدار التي فيها المنزل المبيع والفرق هو ان المنزل مكان معلوم معين من الدار فيكون له حدود معلومة كالدار فاما النصب الشائع في الدار فغير معين فلا يكون له حدود معلومة ولا تحديد الدار يكون تحديدا للنصب لان النصب شائع في جميع الدار فيقع الاستقناء عن تحديد النصب المبيع فاما المنزل فغير شائع في الدار فتحدد الدار لا يكون تحديدا للمنزل واذا انتهى الى قبض المبيع يكتب وقبض جميع الدار لان النصب شائع في جميع الدار فلا يمكن قبضه الا قبض جميع الدار بخلاف ما اذا كان المبيع منزلا معينام الدار فان هناك يكتب وقبض جميع ما وقع عليه البيع المسمى في هذا الكتاب لان المنزل مكان معين من الدار فيمكن قبضه بدون قبض الدار وبعض المحققين من مشايخنا رحمه الله تعالى قالوا يكتب قبض النصب أو يكتب قبض جميع ما وقع عليه البيع المسمى في هذا الكتاب وهو سهم من سهمين من جميع الدار المحدودة لان البيع انما يوجب على البائع تسليم المبيع لا تسليم غير المبيع وقبض النصف شائع متصور الا يرى انه يتصور قبض الثلث فقد ذكر محمد رحمه الله تعالى في كثير من الكتب اذا غصب رجلان كذا ولرجلان اذا غصبا شيئا يكون كل واحد منهما غاصبا نصفاً شائعا فكل من قبض الثلث متصور فيكتب قبضه من الوجه الذي ذكرنا واذ انتهى الى رؤية لتابعين يكتب رؤية جميع الدار فاما اذا اشترى منزلا معينام دار يكتب رؤية المنزل وحده لان المنزل مكان معين من الدار يمكن رؤيته اما النصب شائعا في جميع الدار فلا يمكن رؤيته الا برؤية جميع الدار هذا اذا كان كل محدود ملك البائع فان كان ملكه قدر ما يملكه يكتب اشترى جميع ما ذكر البائع انه جميع ملكه وحقه وحصة من جميع ما بين حدوده فيه وذلك سهم واحد من سهمين وانما يكتب جميع ملكه احتراز عن قول زفر رحمه الله تعالى فان مذهبه ان احد الشريرين

إذا باع سهما واحدا من سهمين خصرف البيع إلى سهم واحد من نصيب البائع ونصيب شريكه فبصرف
إلى نصيب نصيبه فيكتب جميع ملكه وحصة بصير بائعا لجميع ملكه باتفاق العلماء وإتاه تعالى

أعلم

هـ (وان كان النصف الباقي لهذا المشتري) يكتب وكان النصف الآخر المتنازع من هذا المحدود لهذا
المشتري بشراء سابق أو غير ذلك فصار الآن جميع المحدود ملكا له وان كان اشترى النصف شائعا
واستأجر النصف الباقي يكتب ملك شراء النصف على ما يتناوب يكتب قبل للاشهاد أو أقر هذا البائع
أقر أو غير مشروط في هذا البيع ولا ملحقا به أنه آجر من هذا المشتري جميع ما بقي له وهو النصف مشاعا
من جميع هذه الدار المحدودة بمحدود ما وقع عليه عقده هذه لاجارة كذا سنة كاملة بكذا درهم ما يلتفت
به بوجوه متافعه ريد كتحصيل الاجرة والتصرف وضمان الدرك ويتم الكتاب

هـ (إذا كان المقود عليه معلوم ليس له سفل) يكتب اشترى منه جميع العروة التي على البيت
الصفي أو على البيت الشئوي أو كذا من جميع الدار المشتملة على البيوت ويحدد الدار بعين موضع
البيت الذي عليه العلومنها ويحدد ثلثا البيت ولا يصح العلو وإنما يحدد البيت لأنه مع من وجهه لان
قرار العلو عليه فلا بد من تحديده وإنما لا يحدد العلو لأن تحديد البيت يقع الاستغناء عن تحديد العلو
فاشترى جميع هذا العلو وهذه العروة التي هي على هذا البيت المحدود فيه من هذه الدار المحدودة
فيه بينما ذلك كله دون سفل هذه العروة فان سفل هذه العروة لم يندخل في هذا البيع وطريق هذه
العروة على السلم الطين أو الخشب الزوي الذي هو عر بين الدار داخل في ساحة هذه الدار ويكتب في دليل
هذه الدار كما يكون في باب هذه الدار لا سفل في داخل ذلك وغارجه فان كان حول هذه العروة غرف
ينبغي أن يكتب حدودها أو يكتب أحد حدود هذه العروة غرفة غرفة فلان والناس في الثالث والرابع
ولم يذ كر محمد رحمه الله تعالى في شروط الأصل قدر في بيت الذي عليه العروة وكذلك لم يذ كر
للطحاوي رحمه الله تعالى في ذلك في شروطه والنصف رحمه الله تعالى كان يشترطه في درجته البيت
الذي عليه العلو طولاً وعرضاً ومحاكاً وكذا حكى عن نعيم الدين النسفي رحمه الله تعالى حتى لا يقع
بينهما تنازع متى انتهى سهم السفل في مقدار حقه وقال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى لا بد من ذكر
ذرعان العلو أيضاً لان العلو يكون بمقدار السفل وقد يكون ناقص منه فينبغي أن يذ كر ذلك حتى
لا يتنازعا إذا انهدم العلو وأراد أن يبنى ثانياً قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل ثم يكتب بمحدودها كماها
وبعض أهل الشروط اعادوا على محمد رحمه الله تعالى وقالوا لا معنى لقوله بمحدودها إذ ليس للعلو حد ولكن
هذا ليس بشئ فلو العلو حد كما ان للسفل حد لان الحد هو النهاية وللعلو نهاية كما ان للسفل نهاية
الا ان تحديد السفل بصير العلوم معلوما فيقع الاستغناء عن تحديد العلو وبصير تحديد السفل تحديد
العلو لان لا يكون له الا حد ثم قال محمد رحمه الله تعالى في يكتب أرضها مائة بنتها وأرضها وكتاب
المخصاف رحمه الله تعالى لا يكتب ذلك وكان يقول لا أرض للعلو وإنما هو على له أو لا يرى أنه لو انهدم
العلو قبل القبض يطل لبيع أو لا يرى أنه لو باع ساحة للعلو بعد انهدام للعلو لا يجوز فلا فائدة في كتابة
أرضه ولا أرض له وليكن قول رضى لشيء ما كان قرار ذلك لشيء عليه وقرار العلو على السفل فكما
السفل أرضه من هذا الوجه فما زان يكتب بنته وأرضه هذا اذا كان العلوكا على سفل البيع
فاما اذا كان بعض العلو على سفل النائم وبعضه على سفل غيره يكتب اشترى علو بعضه على سفل النائم
هذا وبعضه على سفل فلان ويذ كر مقدم رأينا على سفل كل واحد وكذلك لو كان هذا العلو على بيتين
من هذه الدار يكتب اشترى العلو الذي بعضه على البيت الصفي وبعضه على البيت الشئوي من هذه

الدار المشتملة على البيوت ويحدد مقدار البناء على كل بيت والله تعالى أعلم
 « (إذا كان المعقود عليه داراً لها ساباط) يكتب اشترى منه جميع الدار المشتملة على البيوت وجميع
 ساباطه الذي أحد طرفي خشبته على حائط هذه الدار والطرف الآخر على حائط دار أخرى تقابل هذه
 الدار التي وقع عليها عقد هذا البيع وهذا الساباط طوله كذا ذراعاً وبذراع معجم به الاراضى في بلدة
 كذا وعرضه كذا ذراعاً وارتفاعه من الارض كذا ذراعاً وفيه من الخشب كذا عدداً يصعد وذو ذلك كله
 وحقوقه ومرافقه ويتم الكتاب كذا في الذخيرة »

(إذا كان المعقود عليه الساباط وحده) يكتب اشترى منه جميع الساباط الذي اطراف خشب أحد
 جانبيه على حائط داره لان اطراف خشب الجانب الآخر على حائط دار فلان وذلك كله في موضع كذا
 وتفسيره كالأول وان كان أحد طرفيه على قوائم منصوبة في السكة بين ذلك وبين مقدار الساباط طولاً
 وعرضاً وبين عدد الخشب على نحو ما بينا »

(إذا كان المعقود عليه علوداً وسفله أو سفلاً دون علوه) يكتب اشترى بيتين من الدار التي
 هي مشتملة على البيوت ويذكر كذا محدوداً الاربعه للدار ثم يكتب أحد البيتين سفلاً علوه لهذا
 البائع والآخر علو سفله لهذا البائع ويحدد كل سفلى على حدة كما إذا أورد بيع السفلى
 أو العلو »

(إذا كانت الدار مشتملة على الاصطبل والمتن والمخدقة) يكتب اشترى منه جميع الدار المشتملة على
 الاصطبل والمتن والمخدقة التي هي في موضع كذا فان كانت مشتملة على الحمام يكتب اشترى منه جميع
 الدار المشتملة على البيوت وعلى الحمام التي هي في موضع كذا ويسمى بعد تسمية مرافق الدار مرافق الحمام
 وان كانت مشتملة على بيت الطحانة يكتب اشترى منه جميع الدار المشتملة على البيوت وعلى
 بيت الطحانة الدائرة على رجلي واحدة يصير من أو على رجليين أو على أرجاء ثلاثة أو ما أشبه ذلك التي هي
 في موضع كذا ويذكر بمسد كمرافق الدار مرافق بيت الطحانة وان كان الخبز المحبوب بذكر ذلك
 وان كان خراس الذهب بذكر ذلك وعلى هذا القياس كل شيء يكون في الدار والله أعلم »

(إذا كان المعقود عليه حائطاً واحداً في الدار) يجب أن يعلم بأن شراء الحائط لا يخلو من ثلاثة أوجه
 (أحدها) أن يشتري الحائط مع أرضه وفي هذا الوجه يكتب اشترى جميع الحائط المبنى من كذا
 من جميع الدار التي هي في موضع كذا ويحدد الدار ثم يكتب وهذا الحائط من هذه الدار في موضع كذا
 وهو يزق دار فلان وطول هذا الحائط كذا ذراعاً وعرضه كذا ذراعاً وارتفاعه في الهواء كذا ومبداً
 في موضع كذا ومنتهى الى كذا اشترى هذا الحائط بمحدوده وحقوقه وأرضه وبناؤه وكل قليل وكثير في
 آخره وهل يكتب بطريقه قال الطحاوي رحمه الله تعالى ان كان الحائط ملائقاً والمشتري أو منفصلاً
 بالطريق العظمى لا يذكره لاستغناؤه عن الطريق وان لم يكن كذلك لا يذم في كل الطريق (الوجه
 الثاني) أن يشتري الحائط بدون الارض على ان يتقله وفي هذا الوجه يكتب كما كان يكتب شراء
 الحائط بأرضه الا ان في هذا الوجه يكتب ما خلا أرض هذا الحائط المحدود فيه فانها ولا شيء منها
 ولم يدخل تحت البيع ولا يكتب بطريقه لانه لا يحتاج الى الطريق اليه اذا كان يتقل وقد كان هكذا
 يكتب أو حنيفة وأصحابه رحمه الله تعالى وكان بعض أهل الشروط يكتب اشترى منه جميع نقض
 الحائط ليكون دليلاً على ان المشتري نقضه وتقله وكان الطحاوي رحمه الله تعالى يقول هذا خطأ لانه
 لو كتب اشترى منه جميع نقض الحائط والحائط غير نقوض يصير مشترياً ما ليس بوجود فلا يجوز كما
 في المشتري قتي هذه الحنيفة أو هذه الحنيفة ولكن يكتب على ان يتنقصه على نحو ما بينا (الوجه

الثالث) ان يشتري المالك المظلم المظلم والمحكم فيه انه يدخل ماتحت المظلم من الارض في البيع من غير ذكر الاصل قول المحصف رحمه الله تعالى فيكتب المالك بأرضه ويطبق بالتموه حكم المحكم كذا في المحيط *

(فان كان المبيع بناء دون أرض) كتب جميع بناء الدار ويحدد الدار ثم يقول اشترى منه جميع بناء هذه الدار بالبيع والابواب والسقوف والمخيطان والرفوف والمخدوع والعوارض والسهام والبواب والمراعي وجميع ما في هذا البناء من اللبن والابواب والطين والتراب من أقصى أس هذا البناء الى متهته بجميع دون أرضه فان لم يستثن الأرض جاز لان البناء لا يستتبع الأرض كذا في الظهيرية * ولكن انما يكتب ليكون أوثق وأكدر ويجوز ان يكتب اشترى منه جميع الدار المشقة على البيوت التي هي بموضع كذا ويكتب بعد ذلك الحدود فاشترى هذه الدار المحدودة فيه بنائها كلها أسفلها وأعلىها دون أرضها فان لم تدخل في هذا البيع ولا يكتب في هذا الحدود وانما المحال لا تغلوا ما كان أرض هذه الدار لهذا المشتري وفي يديه يكتب في آخره قبل ذكر الاشهاد وأقر هذا البائع انه لاحق له في أرض هذه الدار وانها بجميع حدودها وحقوقها في يد هذا المشتري ودونه ودون ساثر لناس أجعين وان جميع ما كان له عليها أو على شيء منها قبل هذا البيع المذكور فيه فانما ذلك كله لهذا المشتري بالمرحوق واجب لازم عرفته له وسجل الى هذا المشتري جميع ما وجب ويجب له من حق في هذه الدار في حياته وبعد وفاته اقامه فيه مقام نفسه على انه كما فسخ شيئا مما جعله الى هذا المشتري مما وصف فيه فان ذلك الى فلان المشتري هذا بعد فسخه ذلك وبعد فسخه اياه كما كان وقبل هذا المشتري جميع ما أقر له به وجميع ما يجب عليه اليه بما ذكر فيه مشافهة مواجهة وان لم تكن أرض هذه الدار لهذا المشتري ولا في يده وانما هي لغيره وقد أراد إشراؤه المقام في هذه الدار فلا بد له من سبب يتمكن به من الانتفاع بأرض هذا الدار لانه لا يتبها المقام فيه الا بالاسكني في أرضه وطريقه اما الاعارة أو الاجارة فالأجرة غير لازمة ودون صاحب الأرض دليل من أن يخرج المشتري من الدار ساعة فساعة فلا يتم له المراد منه فينبغي ان يشغل بالاجارة لانها لازمة فيتمكن من المقام فيها مدة يريد بها فليطالع بعد ذلك اما ان كانت الأرض ملكا معروف أو كانت أرض الوقف ويجوز الاستيفار فيها ولكن ان استاجر من المالك يكتب ذكر الاستيفار من مالهما فلان بن فلان ولا يحتاج فيها الى بيان ان الاجرة المذكورة فيه أجر مثلها ويجوز بأي مدة شاء وان استاجر من المتولي بان كانت أرض الوقف بين فمها وقفه بعد كذا أو على جهة كذا فانه استاجر من متولي ذلك الوقف ولا يطول مدة اجارة الارفاق في المدة الطويلة عند عامة مشايخنا للتأخيرين رحمه الله تعالى ويكتب فيه ان هذه الاجرة يومئذ جرت مثل هذه الأرض لان المتولي لا يملك الاجارة بين فاحش ويكتب ابتداء مدة الاجارة وانتهاءها هذا اذا اشترى البناء للمقام فيه فاما اذا اشترى لاهدم ونقل تقوضه يكتب فيه كما كان يكتب في شراء المظلم ونقل تقوضه فقد ذكرناه

(اذا كان المعقود عليه طريقا في هذه الدار فهذا على وجهين) الاول ان يشتري الرجل بقعة من الدار بعينها قدر عرض لباب الاعظم الى الباب الاعظم وفي هذا الوجه يكتب حدود الدار أولا ثم يكتب حدود تلك البقعة كما لو اشترى بيتا معينا من دار فان ذكر ذلك في طريق طوله وعرضه فهو أوثق الوجه الثاني ان يشتري قدرا الضيق شائعا في جميع مساحة الدار وفي هذا الوجه يكتب حدود الدار ثم يكتب حدود مساحة الدار ولا حاجة الى كتابة حدود الطريق لان الطريق لما كان شائعا في مساحة الدار كان كالنصيب الشائع في مساحة دار وفي النصيب الشائع من الدار يحدد الدار دون

النصيب كذا ههنا وان ينمو مقدار عرض الطريق فهو اوثق وان لم ينمو كان للمشتري قدر عرض باب الدار الا اعظم وبعض أهل الشرط لا يجوز واثر ذلك كذا المذرعان في الطريق لما ان في التقدير باب الدار نوع ايهما لانه عبي يبدل الباب بباب اخر وعده الله تعالى جوز ذلك هذا اذا اشترى رقبه الطريق وامادا اشترى حق المرور دون رقبه الطريق فقيهه روايتان على رواية الا اذا لم يجوز يورى ابن سماعة عن محمد بن رحمه الله تعالى انه يجوز وان اراد بكتابة بيع حق المرور على قول من يجوز ذلك يكتب على أن له حق المرور بقدر باب الدار ويباع مكيل الماء وهو الموضع الذي يسيل فيه الماء وكذلك يبيع حق مكيل الماء لا يجوز باق الروايات وفي شروط الاصل اذا باع رقبه الدار ليسل الماء فمعنا بين الموضع وحدوده جاز ولا فلا

• (اذا كان الموقوف عليه عرصه دار بناؤها للمشتري) يكتب هذا ما اشترى كما كان يكتب اشتراها مع البناء الا ان ههنا لا يكتب وبنائها لان البناء ملك المشتري فكيف يشتري ملك نفسه هكذا ذكر محمد بن رحمه الله تعالى في الاصل وبعض أهل الشرط قالوا الاحسن ان يكتب اشترى أرض دار وبنائها للمعا المشتري لان اسم الدار معا فيعرف الى المبنى في العرف والمقصود من الكتابة التوثيق فينبغي ان يكتب من الالفاظ ما يبلغ ما يحصل به تعريف المشتري ليحصل به تمام التوثيق

• (اذا كان الموقوف عليه نصف دار ونصفها الاخر للمشتري) يكتب هذا ما اشترى فلان بن فلان من فلان بن فلان من فلان بن فلان اشترى منه جميع السهم الواحد من سهمين وهو النصف مشاط من جميع الدار التي ذكر البائع ههنا سهمان ههنا سهمين ملك المشتري هذا والسهم الاخر منهما واحد ذكر البائع ههنا انه ملكه وحقه وفي يديه وانه يبيع هذا السهم الذي ذكرانه هو ملكه من هذا المشتري وموضع هذه الدار في موضع كذا حدودها كذا ولا حاجة الى تحديد نصف المبيع تقدر كذا قبل هذا ان تحديد النصف ان يوصل بتحديد الجميع واقفه تعالى أعلم

• (شراء وارث نصيب اخوين ووالدة) يكتب هذا ما اشترى فلان بن فلان من اخيه فلان ومن اخته فلانة ومنه اولاد فلان ومن وادته فلانة بنت فلان جميع حصصهم من جميع الدار التي هي في موضع كذا حدودها كذا اشترى هذا المشتري جميع حصصهم من هذا الدار المحدودة فيه وهي ستة شرون سهام اربعين سهما مشاعة مورثة بينهم من فلان بن فلان حين مات عن زوجته وهي وفدة وعن بنت وهي فلانة وعن ابنتين وهما فلانة وفلان هذا البائع وهذا المشتري وصارت تركته بينهم على هذه السهام لآخراته هذه الخن والباقي بين اولاد هؤلاء لثلاثين اصل انقرضة من ثمانية أسهم وقمتها على اربعين سهما لمرأه منها خمسة أسهم ولكل ابن اربعة عشر وللابنة تسعة وهي يوم هذا التقدي ايديهم غير مقسومة على هذه السهام وحصة فلان هذا المشتري وهي اربعة عشر سهما مسجلة في يده لاحق لاثرا الورثة فيها وهؤلاء الاربعة الثلاثة يبيعون حصصهم من هذا المشتري باثمان مذكور فيه على ان يكون هذا الثمن بينهم على سهامهم هذه فاشترى هذا المشتري حصصهم بمحدوده هذه السهام الموقوف عليها الى آخره

• (شراء الدار المورثة من الورثة الباقين) يكتب هذا ما اشترى فلان بن فلان الفلاني من فلان وفلان وفلانة اولاد فلان بن فلان لفلاني ومن أمهم فلانة بنت فلان بن فلان اشترى منهم جميعا صفقة واحدة بجميع ما ذكر هؤلاء الاربعة اشترى مشتركة شركة ميراث من فلان حين مات وخلف زوجة وهي فلانة هذه وابنتين وهما فلان وفلان ههنا وبناتها هي فلانة هذه لا وارث له سواهم وخلف من تركته جميع الدار التي هي في موضع كذا حدودها كذا وصارت هذه الدار المحدودة المورثة

ينتم على فرائض الله تعالى لا مرته هذه الثمن والباقي بين أولاده للذ كرمثل حظ الانثيين أصل
الفرصة من ثمانية وقسمتها من أربعين سهما للزوجة منها خمسة أسهم ولكل ابن أربعة عشر سهما
والأبنة سبعة أسهم وهذه الدار يوم هذا العقد في يده ولا الورثة على هذه السهام مشاعة غير مقسومة
وهم يبيعون ذلك كله من هذا المشتري صفقة واحدة بالثمن المذكور فيه على أن الثمن ينتم على هذه
السهام إلى آخره والله تعالى أعلم

*(إذا كان المعقود عليه حائونا) يكتب اشتري منه جميع المحاقوت الذي في كورة كذا بجملة
كذا في زقاق كذا ويكتب في سوق كذا أو على رأس سكة كذا قبالة خان كذا ومجده ثم يقول
بحدوده وحقوقه وأرضه وبنائه والأواحة التي يعلق عليها بابه وعلقه ومقلقه فان كان معه علو يكتب
وعلوه وسفله أو الدار التي هي علوه فان كان مبنيا على نهر العامة يكتب جميع المحاقوت المبنى على نهر
العامة المدعو كذا في موضع كذا أحد حدوده ليق هو هذا النهر من وجهه المسمى والثاني ليق
حاقوت فلان والثالث ليق هو هذا النهر من وجهه المسمى

*(وإذا كان المعقود عليه خانا) يكتب اشتري منه جميع الخان المبنى بميطانه الأربعة المدة به
كلها بالأجوات وأنه يشغل على كذا عدد دامن الخوانت في سفله وكذا عدد دامن الانبارجات
والحجرات والغرف في علوه والخوانت الأربعة على بابه بعلوهم يكتب بحدوده وحقوقه وأرضه وبنائه
ودويراته وغرفه والخوانت التي على بابه وطرقه بمالكها في حقوقها إلى آخره وان كان له علوان
أحد مما فوق الاتي يكتب جميع الخان المبنى بثلاثة سقوف أحدها بسفله والاخر بعلوه للأسفل
والثالث بعلوه الأعلى ثم يتم الكتاب

*(إذا كان المعقود عليه رباطا معلوكا) يكتب جميع ارتباط المبنى المشغل على محن دار كبير وكذا
عدد دامن المرباط والأوازي في سفله ويكتب ارتباط كل واحد على محن داره وعلى حجرات وغرفاته
في علوه ثم يتم الكتاب

*(إذا كان المعقود عليه برج الحمام) يكتب جميع برج الحمام المبنى المشدود فوقها ونقوبها
شدا يمكن أخذها ما يغير صيد بجميع ما فيه من الحمامات والخناضن والفراخ والبيض والحمرادى
والخناشبات وانما كتبنا شدة فوقها تم القدر على تسليم ما فيها من الحمامات إلى المشتري حتى يجوز بيعها
فان بيع ما لا يقدر على تسليمه لا يجوز فالواثني ان يشتري برج الحمام ليدلان الحمامات أو ينه
ليلا يصح من قيتنا ولو لم يبيع فأما في النهار فخر من اطلب انزق فلا يتناول جميعهن ليسع ويختلط
باعتباره المبيع بغير المبيع اختلاطا يتعدر معه التميز

*(إذا كان المعقود عليه بيت الدهانة) يكتب اشتري منه جميع بيت الدهانة المشغل على سهام
منصوبة وأحجار وأقفاس وأدوات التي هي في موضع كذا ومجده ثم يكتب بحدوده وحقوقه كلها
وأرضه وبنائه وسهامه الأربعة والأرض الكبيرة لمشقة على حجر منصوب يدعى (سنشع) وأرضي
الأخرى المدعوة (سنك شت) بكذا أقصا ما فيه من الخضور والأصناف المحيية منسوب على كاون
مبنى فيه بغير اسمه * وكذا إذا كان المعقود عليه ما حونه يكتب شترى منه جميع ما حونه لأثره
على أرضي التي هي بقربه كذا على نهر كذا ومجدها ثم يكتب بحدوده وحقوقها كلها وأرضه وأثرها
وحجرها للأسفل والأعلى ودورها وتوابعها وأرضها وأدواتها محيية والأحذية فوقها وغيره
باجتاحتها وشرها بما يجاريه ومساريله في حقوقها وأرضها. المفروشة في أرضه. ومنقحها وموقف
دوابها والمواضع التي تبقى فيها الحبوب وينزى ومرجها أرضه وأشجاره وأغراسه ويجرى مياهه

ومسا به في حقوقه فبعد ذلك يتظران كانت الطاحونة على نهر العامة يكتب أحد حدودها ليق
مغرف ما فيها من هذا النهر أو الثاني ليق طريق العامة على شاطئها الطاحونة هذه والثالث ليق
مصب ما فيها من هذا النهر والرابع ليق أراضي فلان وان كانت على نهر مملوك يدخل في هذا البيع
يكتب وهي مبنية على نهر خاص لها يأخذ ما من نهر كذا

*(اذا كان المعقود عليه الحمام) يكتب اشترى منه جميع الحمام الواحد الذي هو معد لدخول
الرجال ولدخول النساء وفي الحمامين أحدهما لدخول الرجال والاخر لدخول النساء يكتب اشترى
منه جميع الحمامين المتلازمين الا الذين أحدهما لدخول الرجال والاخر لدخول النساء وهما في موضع
كذا وفي الواحد الذي يدخله الرجال في أول النهار والنساء في بقية النهار يذ كر ذلك ويكتب
المشتغل على (سباكوز) خشبية ذات سقف واحد فب سرير خشبي وسرير آخر لمجلس الجماعة
عليه ويبتدع (خاص خانه) لدخول من كان محترما من المتضمنين وتابوت خشبي للجماعي لمجمع القلة
فيه تابوت آخر للثاني موضع الخفونات فيه ويكتب فيه ذكر الحدود ومحدوده وحقوقه كلها وأرضه
وبناؤه وقدره الفعاسية المركبة فيه للتحسين الم فيه وبئر المطوية بالحجارة والاخر وبكرتها ودلوها
ورشاها والمجاش المبنية في بيوتها أو يكتب ولا وفي المقتضة لمجمل الماء فيها وأتونه وملق رماده
وميل مياهه وطوايقه المروشة فيه وموضع حشيشه وتحفيفه

*(اذا كان المنة ود عليه بيت الطماعة) يكتب جميع بيت الطماعة المشتغل على رحي واحدة ودارة
جميع أدوات أرحاها المركبة من الحديدية والخشبية والحجرية وغير ذلك العائمة لا قامة عمل طين
الحواريات وقد عرف العاقد ان هذان هذه الأدوات شيئا فشيئا وأحاط بها علما احاطة شافية نافية
بغيره وقرا يعرفه جميع ذلك كله اقرارا حصيا *

(اذا كان المعقود عليه بيت الخنبيق) يكتب وفيه خنبيق خشبي أو خنبيقان أو ثلاثة كل خنبيق له
عيان ومع الخنبيقات خنبيقات خزفية ويكتب بعدد كرا الحدود وخنبيقاته وخنبيقاته الخنزمية لكبارتها
كعدد عدد أو لا وسماكد واسغار كذا كله فتمت أعيانها بيت الخنبيق هذا وقد عرفها
هذه - نشيد فشيء وأحاط بها علما وبتم لكتب كذا في الدخيرة *

(اذا كان المعقود عليه محجة) يكتب اشترى جميع المحجة التي في موضع كذا بجميع ما هو منسوب
اليها من القدران الثلاثة أو القديرين أو القديروا القصارفين وهذه المحجة كذا ذراعا طولها في عرض
كذا اذا راعا ومحد المحجة والغدران والقصارفين *

(اذا كان المعقود عليه محلة) يكتب اشترى جميع المحلة التي في موضع كذا بجميع ما ينسب
اليها من جوانبها الأربعة ومحدوها *

(اذا كان المعقود عليه الملاحة) يكتب اشترى جميع الملاحة بجميع ما ينسب اليها من الجياض ومجموع
ما فيها ومجتمع الخفيف ونحوها ومحدوها

*(واذا كان المعقود عليه أرضا فب عين القير والنقط) يكتب اشترى الأرض التي يقال لها
كذا ويعيون التي فيها لقيروا أعطى هذه الأرض اشترى هذه الأرض مع هذه العيون التي فيها
لقيرانف ثم والنقط بما تحق هذه العيون وانما كتبت العيون لان عند بعض العلماء لا يدخل
لعين في بيع الأرض لانه لا يمكن لاتساعها من حيث الزراعة وكانت من خلاف نفس الأرض
فيكتب احترز عن هذا الخلاف وانما كتبت لقير العالم والنقط الفتم لانها مودعان في العيون
كأن في المحلة فلا يدخل في البيع من غير ذلك وانما افترق في بعض النسخ في العين والغير

والنقط في العين من حيث ان الماء لا يذ كرق البيع والقبر والنقط يذ كران لان الماء في البئر ليس بمملوك لصاحب البئر فكيف يبعه ولا كذلك النقط وان كان للبئر والعين اسم يذ كرك ذلك الاسم ولا بد من ذكر حد البئر والعين والله تعالى أعلم

*(وان باع أصل نهر جار) يكتب مققه ومنتاه وطوله وعرضه وعمقه ويذ كران من كل جانب منه كذا ذراعا وان كان النهر مسعى باسم يكتب ذلك الاسم ويذ كرك حدوده لا محالة وان اكتب يذ كرك المحدود فلا بأس بترك تقدير الذرعان لان المعرفة قد حصلت بالتحديد وهي المقصود

(وان اشترى النهر مع الارض) يكتب النهر ويذ كرك طوله وعرضه وعمقه وما يسمى به النهر وذرعا من كل جانب ثم يكتب الارض التي معه ويحد ذلك لان تمام التعريف بالتحديد ويتم الكتاب كذا في المحيط

*(اذا كان المقود عليه قناة) يكتب اشترى جميع القناة التي هي في قرية كذا ومقدها في موضع كذا ومسبب في موضع كذا وجرعها من الجانبين كذا ذراعا بحدودها وحقوقها وأرضها وبناشها وسفلها وعلوها وكذا النهر الا ان النهر لا يكون له علو ولكن يكتب في النهر عرض وطوله وعمقه بالذرعان ويذ كرك جرع من الجانبين بالذرعان أيضا

*(اذا كان المقود عليه شرا بقعر أرض) وبغير أصل النهر فهذا البيع لا يجوز لان الشرب عبارة عن نصيب الماء وحسنه والماء قبل الحيازة ليس بمملوك له ويبع ما ليس بمملوك له لا يجوز ولان الماء مما يقل ويكثر فكان المبيع مجهولا فأوجب فساد البيع قال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى يجوز ان تعازر واذك كما في نواحي بلغ ونسف وأشياء ذلك فان أهل تلك النواحي تعازر واذك ورأوا جواره وقد قال عليه السلام ما رأه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن وبه كان يقضي القاضي الامام ابو علي الحسين بن المحضر النسفي رحمه الله تعالى وبغيره من المشايخ رحمه الله تعالى لم يجوزوا ذلك وهو الصحيح لان القياس الصحيح انما يترك تعامل جميع البلدان لا يتعامل بعضها

*(اذا كان المقود عليه شيئا من ضيعة وجرع من مياه قرية تعازر فاباع المياه بضاعها) يكتب فيه اشترى جزءا من مياه قرية كذا ومياهها كلها على كذا سهم وهذه المياه مأخوذة من عيونها التي فيها وهي معروفة معلومة عند أهلها وهي مقسومة بينهم على ضياعها المذكورة فيه قسمة معلومة عند أهلها لا يخفى عليهم شيء من ذلك اشترى هذا الجزء من جميع هذا لاجزاء من ماء هذه القرية بخصتها من ضياعها المذكورة فيه التي هي لشركاء هذه القرية مقسومة بينهم بمقادير معلومة عندهم على ضياعها المذكورة فيه قسمة معلومة التي هي لشركاء هذه القرية بحدودها واقعت عليه عقدة هذا البيع وحقوقه ويتم الكتاب

*(وفي بعض النقرى على هذا النوع) اشترى أرض كذا بشرب من ماء وهو كذا فنجدها وكذا يوما من كذا يوما وليلة من جهة الماء بجاري في نهر قرية كذا ماء أصليا بائنا سراجا ديوا بائنا مبيع مجاريه ومسايله وحقوقه الداخلة فيه والخارجة منه من أعلى عيون ودي كذا حتى ينتهي في أقصى حدودها على ما يتعارف به هذا النهر وما بينهم من مقادير الماء في شربهم

*(وفي بعض النقرى على هذا النوع) اشترى منه جميع مذكرته ماله وحقوقه حصته من الارض التي بموضع كذا وكذا سهم ماء مشاعا من جهة كذا سهم ماء التي هي سهم ماء هذه القرية مشاعا في بينهم ومقاديرهم ماء هذه القرية يعرفون كذا عرفة كل عرفة كذا سهم وجميع هذه لشيء في موضع متباينة من ذلك الارض التي على شاطئ نهر كذا ومثلي ومثلي ومنها

(وفي بعض قري نسف) شراء محدودات مغزرة ومحدودات مشاعة بسهام ماؤها ويكتب في ذلك اشترى جميع الضاع المشقة على حواط وأراضي بعضها خراجية مشاعة وبعضها غير خراجي مضموم بقرية كذا من قري نسف وجميع ما ذكر أنه جميع حصته وكذا أسهمها من جملة سهام الباشا هذه القرية كل سهم منها يعرف مقداره بعشرين جريباً بالمشاحة منها كذا سهم من جماعة هذه القرية مشاعة بين أربابها على أقسام تدعى أقرحتها وهي كذا أقرا ح كل قرا ح على كذا أسهمها وهي معروفة بين أهلها كذا سهم ما في أقرحة فلان وكذا سهم ما في أقرحة فلان توزع الأخرجة ونواب السطان على هذه السهام ويقسم ما هذه القرية التي يجري في نهرها من أصل الوادي عليها وأما غير الخراجية المقسومة فحائط بموضع كذا وكذا وأرض وكرم ومحدوها وشربها من نهر كذا

« إذا كان المعقود عليه حائزاً تحت بيت للقيام فيه أو سريره تحته أو تحت فناءه الذي يجلس عليه صاحب المحنوت يكتب فيه جميع المحنوت التي والبيت الذي تحته أو تحت فناءه أو السرير الذي تحته أو تحت فناءه الذي يجلس عليه أو التاجر لتجارته وينتهي طول هذا السرير إلى منتهى طول سفلى هذا المحنوت ثم يذكّر الموضع والمحدود ويتم الكتاب

« إذا كان المعقود عليه بيت طراز يكتب فيه جميع بيت الطراز التي المشتغل على كذا وهذه لعمل المحوكة أو يكتب فيه جميع النماكة المبنية المشقة على كذا وهذه لعمل المحوكة ثم يذكّر الموضع والمحدود

« إذا كان المعقود عليه وحدة واحدة معينة يكتب فيه جميع الوحدة الواحدة المبنية أو البسارية أو الامامية من جميع بيت الطراز المشغل على كذا وهذه أحداها هذه المعقود عليها أو يذكّر موضع بيت الطراز المشغل على كذا وحدوده ثم يذكّر حدود هذه الوحدة كذا في الذخيرة * إذا اشترى ضيعة أو قرية وترك ذلك كراحمي يدخل البناء والفضل والشجر كله مثل الكرّم وشجرة التفاح والفسرجل وأنواعها والقصب والمخبط وأنظر فالأرواية رواها بشير بن الوليد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في قصب الفارسي وقصب السكر وقصب الذريرة لا تدخل بالاتفاق وقصب الذريرة ما يدق ويد على الميت أي ينثر وما كان من الأشجار التي لا تقرو وتقطع في كل أو أن كالدلب والجوز فقد اختلف المتأخرون فيه منهم من يقول لا تدخل إلا بالذكّر كالزنج ومنهم من قال تدخل وهو الأصح والدلب (جنار) والجوز (سيدار) وأما البساتين فبشيرة لشترى وحده للبائع وكذلك القطن والعصفرة فبشيرة يدخل في العقد بدون ذكر المحقوق وما عليه من الزرع لا يدخل إلا بذكر المحقوق وعلى هذا كل ما يؤخذ من غيره غير أن يقطع أصله والثمار التي على الأشجار لا تدخل بدون ذكر المحقوق والمرافق وعند ذكر المحقوق والمرافق تدخل في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وفي ظاهر الرواية وهو قول محمد رحمه الله تعالى لا تدخل إلا بالتنصيص عليها أو يذكّر كل فليس أو أكثر هو فيها أو منها من غير أن يقول من حقوقها والطمبة وما ثبت ومصارفه ثم للبائع وأصوف لمشتري قال محمد رحمه الله تعالى ولو باع أرضاً فيها زعفران فلبس للبائع وعلى هذا النكر وأندخن وجميع المحبوب مثل الحمص والباقلاء والعسل هذا كله بمنزلة الزرع (وإن كان المبيع قيصوناً) زرعاً يفتيقه العنبر وجابه وهي كذا هذه البكار منها كذا والأوساء منها كذا وأصغارها كذا وهي فتحة بعينها في بيوت أهرشها وجميع ما فيها من الخبواب والتمنطة والشعيران كانت داخل تحت العقد بذكر المتعاقدين أيها في لغت والأهراء خبزات وبيت بيت الواسف وبق (أبناخاته) ولم أجد هذه اللفظة في كتب اللغة لكن هكذا

معتمدا من قرأت عليه

(وان كان المبيع كرمًا أو بستانًا) زدت عند ذلك حقوقها وأنت يحرقها وأغراسها وزراعتها وقضايتها وعراشها وأوطانها وشربها ومشاربها وسوا قها وأعمدها ودعائها وأنها رها ولا وهاط وأدبج وأعمدها وأتادها ودعائها ما نصب عليها العرائش والعريش والوتيلة الحبل المتضمن القصب (وان كان البستان في حائط البلد) كتبت في حائط بلد كذا بما يلي درب كذا على ساقية نهر كذا (وان كان في قرية) كتبت في قرية كذا من سواد كذا

(وان كان فيه غمرة أو زرع أو رطبة) كتبت وشترتها وزرعها ورطبتها ويزيد عند ذلك شترتها وقديدا صلاحها وان كان فيها زرع محسود أو غير محسود أو تين أو حطب قد دخل تحت البيع ذلك وكذا كرم معرفة العاقد من جميع ذلك (وأما كرم دار الكرم) فقصر يدار مويوتة ملووه وسفله وأربعة حواط الكرم من أسفلها إلى أعلاها بشوكها وكذا عدد زرجون وجميع العريش وجميع الوط على شط المحوض أو أمام القصر وكذا كشجر برمان وتين وشوخ ومشمش وفرك وهو بالقارسية (شقرتلك) وعلى هذا جميع الساق بين الشجر والزرجون (وأما كرم دار الأرض) فيفصون جدولا وعشر مسنات وكذا وكسر قين محطط بالتراب على رأس هذه الأرض وجميع الاشجار حولها وعلى مسناتها وجميع ما كتس به الأرض مقدار ذراع أو ذراعين على حسب ما يكون من وجه الأرض ويجب ان يلحق بذلك كله وقد عرفت مواضعها ومقاديرها ونظرا إليها فاعرفها شيئا فشيئا كذا في الشهيرة *

(واذا كان الموقوف عليه قناة عليها ربح في بيت) * ذكر محمد رحمه الله تعالى في الأصل انه يكتب فيه هذا ما اشترى فلان من فلان جميع القنات التي يقال لها كذا وهي في رستاق كذا من عمل كذا وفي قرية كذا والبيت الذي على هذه القنات بما يلي كذا والربح التي فيه ومفتح هذه القنات بما يلي كذا ومصبها في كذا وبين طولها وعرضها وعمقها ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى الأرض التي على حافتي القنات وكتب الطحاوي رحمه الله تعالى ذلك انها كذا ذراعا من كل جانب بذراع كذا من الجانب الايمن كذا ذراعا ومن الجانب الايسر كذا ذراعا وعرضها كذا ذراعا وعمقها كذا ذراعا بذراع وسط وقد ذرع فلان بترابها ما وكان كما وصفا وعلى ذلك وأحاط به علماء ومعرفة وكان أبو زيد الشروطي رحمه الله تعالى يقول يكتب اشترى جميع هذه القنات بجرعها وقال الطحاوي رحمه الله تعالى وما كتبتناه أحوط لان بين العلماء اختلاف فيه فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ليس للقنات حريم وعلى قوله ما للقنات حريم بمقدار ملق طينها فلا يصح البيع اما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فظاهر واما على قوله ما فلان بمقدار ملق طينها فهو قول لا يوقف عليه من حيث التحقيق فيصير باثما للمعلوم والمجهول في صفقة واحدة لان من جعل للقنات حريمًا فانما يجعل لها حريمًا اذا كانت في أرض الموت فاما اذا كانت في أرض مملوكة للغير فلا واذ لم يكن للقنات حريم على هذا الاعتبار يكون جامعًا بين الموجود والمعدوم في صفقة واحدة وأنه لا يجوز فيجب التحرز عن هذا وذلك بان يكتب على نحو ما بينا ولو ذكر صفقة الماء على نحو ما بينا قبل هذا فذلك أحسن ووثق ثم يذكر كرم الحدود الأربعة ويكتب بمقدورها كلها والبيت الذي على هذه القنات والربح المذكورة فيه مادونها وألها المجرية والمخشيعة والمحددية وبكراتها ولائها وحقوقها وقرايتها وأوقاعها يا خصتها وألواحها المقررة في أرضها وملتقى أهلها وموقف دوابها في حقوقها وبيتها لكتب على نحو ما ذكرنا كذا في المحيط *

(ان كان المعقود عليه أجرة) يكتب اشترى منه الاجرة التي في موضع كذا حدودها كذا اشتراها بقصبا
القائم فيها بأصول قصبها وان كان فيها قصب محصور دخل في هذا البيع ذكر أيضا وقصبا المحصور
الموضوع فيها خرما كذا في الذخيرة *

وان كان المبيع سفينة) قسب اشترى جميع السفينة التي يقال لها كذا وهي سفينة من خشب كذا
أواحها كذا وعوارضها كذا وطولها كذا وعرضها كذا اشتراها بعرضها وأواحها وسكانها
ودقها ومرادها وهي كذا كذا مردا وبجاديها وهي كذا بجدا فاختبها وحصرها وأوجع أدواتها
وآلاتها التي تستعمل بها المدخلة فيها والمخارجة منها وشرعها وليودها بعد معرفتها بأياها بمينها
ونظرهما إليها وعمرهما فيها بكذا وكذا في الظهيرية *

(اذا كان المعقود عليه عين أو ثمر ليس لها أرض تنقي منها وأغصانها للناحية يكتب اشترى منه
الثر التي في مكان كذا والعين التي في مكان كذا وبذ كرا محدود وبذ كروهي عين مدورة مستدارها
كذا اذا راعا بذراع كذا وعقها كذا وكذا في الثرى يكتب استدارتها وعقها بالذرع ويكتب انها
مطوية بالاثوان كانت ويكتب في العين مبدأها ومنتهاه ويكتب اشترى هذه الثرى وهذه العين
مع ما حولها من الاراضي بقدر كذا ذراعا من كل جانب بذراع وسط وان بين ماها ف يكتب وماؤها
معين عذيب طاهر فوات ليس بمنن ولا ملح اجاج فهو أحسن وأحوط ولا يكتب الماء لذى في العين
والثرى في البيع لان له ليس بمملوك له فكيف يبعه كذا في الذخيرة * وان كان المبيع قطعة من أرض
كبيرة وتلك القطعة حدود بأعلام منصوبة كاشجار معلومة فانك تصد الارض ثم تكتب هذه
القطعة مما يلي أحد حدودها منبث اشجار كذا والثاني والثالث والرابع كذا (وطريق آخر) وهو
رفع الشغب متى قلت الاشجار أو لم يكن لها أعلام أن تصد الارض الكبيرة وتبين جهة القطعة منها
شمالا وجنوبا والناحية الشرقية والغربية ثم تذكر مداتها طولها وعرضها وكذلك اذا استندت
بمنطقة صغيرة من كبيرة

(ر ك ب يبيع مملوك) تبين جنسه وأهله وحديثه على ما ذكرناه غير موزن اذا كان بالغائه مقر
بأنه يودي لادائه فيه ولا غائبة ولا غائبة ولوزن ولا غائب كان أحوط وأعم ويجب أن يعلم معنى الداء
والغائبة والمحشة فنقول الداء كل عيب باطل ظهر منه شيء أو لم يظهر منه وجه الطحال والكبد والزرقة
وهو بالعارسة (ناسه) و (دمه دل) والسعال وفساد المحض والبرص والجذام والواسير
والذرب وهو فساد المعدة والصفير وهو الماء الاصفر في البطن والحماة والفتق وهو ربح الامعاء وعرق
النساء وهو عرق الفخذ والناسور والجرب والخنزير وما شبهها من الاسقام والادواء وأما الخنزون
ولوسواس والبول في الفراش والياض في العين والاصبع الزائدة والصمم والعشى والشلل والعرج
والشعبة والسكرنة والشامة فهذا كله عيب وليس بداء * وأما الغائبة فالاباق والسرقة وان تكون
الجارية زانية والعبيد يكون طراز أو نياشا أو قاطع الطريق فهذا كله غائبة وهي لا تكون الا في
ارتيق الداء في الحيوانات كلها * وأما المحشة فهي انزى ونحوه والواربغ العين لا يكون الا في
اصناف اشياء وهو المحرق والغضون *

وان كان المبيع ثمار كرم أو قرية أو زراعت كنت جميع الثمار التي في كرمه ثم تعده ثم تقول اشترى منه
جميع الثمار التي هي في جميع هذا الكرم المحدود فيه فتصف الثمار كلها على ما يكون فيه من
منب وخنوخ وشمش وهي ثمار قديدا صلاحها أو زرع قديدا صلاحه بكذا كذا درهم ما بيعها
ش ر صعه من غير قرض ثم بعد ذلك ان أراد المشتري استيفاء الثمار والزرع الى وقت الادراك

فله وجهان ان شئت ذكرت ان فلانا البائع هذا اياح للشترى ترك الثمار المبيعة المسماة في هذه الاشجار الى وقت كذا من غير شرط كان في البيع وينهى الكتاب غير ان له ان يرجع فتمام هذا الوجه ان يقول متى رجع عن هذا الاذن كان ما ذونا له في ترك هذه الثمار واذا رجع الى الوقت المعلوم المذكور فيه باذن جديد مستقبل (والوجه الثاني) ان يستأجر الارض مدة معلومة بأجر معلوم ويكتب ثم ان هذا المشتري استأجر من هذا البائع المسمى فيه جميع هذه الارض بعد اشتراؤه هذه الزروع له وقبضها من البائع المسمى فيه من غير شرط مكان في هذا البيع محدود ما كلها وحقوقها كذا كذا أشهر متوالية من لدن هذا التاريخ اجارة صحيحة نافذة لا فساد فيها ولا خراب يسي في هذا المشتري هذه الزروع في المشتراة فيها هذه المدة ثم يكتب قبض الارض وقبض الاجارة والوجه الثاني ان ياتي في الزروع لافي الاشجار لانه لا يجوز اجارة الاشجار لاستيفاء الثمار عليها فالوجه الاذن والاحاطة على مأم (وان اشترى الرجل المنزل من نفسه لابنه الصغير) كتبت هذا ما اشترى فلان من فلان من نفسه لابنه الصغير فلان وهو ابن كذا سنة بولاية الالة بمثل قيمة المشتري لا وكس فيه ولا شط او بأقل من قيمته جميع المنزل المبني ونصف المنزل ويذكر عدد ديونته وموضعه وحدوده ويتم الصلح اني اخذ كذا قبض الثمن فان كان قبضه من مال ابنة الصغير كذا ذلك قلت قبض هذا العاقد من نفسه من مال ابنة الصغير هذا الثمن المذكور فيه قبضا صحيحا ووقت البراءة لهذا الصغير المشتري له من هذا الثمن كله براءة قبض واستيفاء وقبض هذا العاقد من نفسه لانه الصغير هذا جميع هذا المنزل فارضا قبضا صحيحا فصارت يده فيه يد امانة وحفظ لهذا الصغير بولاية الالة بعد ما كانت يده ملك وقام هذا العاقد من مجلس هذا العقد بعد صحته وتماه وفارقه ببذنه واقر بذلك كله اقرارا صحيحا فان كان الاب ابراء عن الثمن كتبت وبراءة هذا العاقد ابنة الصغير المشتري له من جميع الثمن ابراء صحيحا صالحة منه وعطية ومبررة وشققة ووقت البراءة لهذا الصغير المشتري له من جميع هذا الثمن براءة اسقاط كذا في الظهيرية * وفي هذا تنصيص على ان الاب لا يحتاج الى الغنى في البيع من ولده وفي الثراء من ولده لنفسه كذا في المبسوط * فان اشترى الاب دارا بنه لنفسه كتبت اشترى لنفسه من نفسه جميع الدار التي هي لابنه فلان بقوم قيمته وابنه فلان يومئذ صغير في حجره يلى عليه ابوه ان يقول وقبض من ماله لابنه فلان جميع هذا الثمن وقبض جميع هذه الدار لنفسه وجو ما يكون في هذا الوجه ان يرض الثمن بمحضرة الشهود ويقبضه لابنه الا يرى انه لو كان لابنه دين عليه فأرد ان يبرأ منه كان للدي يبرئه ان يرضه بمحضرة الشهود ويقول اشهدوا انه كان لابي لصغير فلان على كذا بقره أخرجه من مالي وهو هذا اقتضه له وقد قال بعض العلماء ان الاب لا يبرأ من دين ابنه بالانحراح والاشهاد وهو دين على حاته وعلى هذا شراء وصي لنفسه من مال ابيهم غير ان الشرط فيه ان يشتريه بأكثر من قيمته ويلحق بالانحراح حكم الحاكم لانه يحتنف فيه فان اشترى الصغير من مال أبيه باذنه وهو احوط ما يكون من بيع شيء من مال الاب للصغير كتبت هذا ما اشترى الصغير المذكور في هذا الثراء من جهة فلان بمثل قيمته لا وكس فيه ولا شط من أبيه ردن ثم ينهى نسب كمن ينهى حاك الابان كذا في الظهيرية *

وان اشترى المتولى والقيم للوقف بمال لوقف يكتب قبضه من ما اشترى من فلان بغير وقف كذا او يكتب المتولى في وقف كذا من جهة نفسه فلان بغير مال لوقف فيجتمع عنده من ثلثه ثمانية لمال هذا الوقف ومعونه له على النواث من فلان فلان جميع كذا ولا حوط ان يراذه ههنا وكان لواقف شرط في وقته هذا ان يشتري بالجمع من غلته عشرة لا حرسهم اي ما وقته اذا أمكن ذلك كذا

في الذخيرة *

ولو ان رجلا اشترى شيئا بمثل ما علم ثم انه ولي غيره بعد القبض واراد ان يكتب كتابا كتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا جميعا ان فلان بن فلان أقر عندهم في حال صحة بدنه وثبات عقله وجواز أمره وعلمه طائعا راعيا لأهله به تمتع صحة أقراره من مرض ولا غيره انه كان اشترى من فلان جميع ما تمتعه كتاب شراء هذه نصته وبيع كتاب الشراء حتى باقى عليه ذكر الاشهاد ثم يقول وان فلانا ولى فلانا جميع ما وقع عليه البيع المذكور فيه بمثل الذى كان ابتاعه به وهو المذكور في هذا الكتاب ثوابه صحة لا شرط فيها ولا خيار وان فلانا قبل هذه التولية قبولا صحيا وتقده الفهم بقامه ودفع ذلك اليه ويرى منه البراءة قبض واستفاد ثم يكتب قصص المسيح والرؤية وتفريقهما وضمان الدرك لملوئى ثم يكتب الاشهاد وعلى هذا فصل الشريك الا انك تقول مكان ولاء شركته بنصف واشتراك واربع على حسب ما يتفق بنصف الفهم أو ثلثه أو ربعه وعلى هذا بيع المراجعة غير انك تذكر باعته منه مائة بريح كذا كذا في الظهيرية

*(الفصل السادس في السلم) * اعلم بان المال في صكوك السلم على ثلاثة أوجه (أحدها) هذا ما أسلم فلان الى فلان كذا درهمين للماس في سبعاين ما جاز يا جدينا بالقبر الذي يكل به في بلد كذا الى أجل كذا من لدن بيضاء تقية سبعة مما سقى سبعاين ما جاز يا جدينا بالقبر الذي يكل به في بلد كذا الى أجل كذا من لدن تاريخ هذا الذي كرس له جميعا ثرا لا شرط فيه ولا خيار ولا فساد على أن يسلمها اليه بعد عملها الموصوف في هذا الكتاب في منزله في مصر كذا وقبل هذا السلم اليه من رب السلم مائة وربعين جميع الداهم رأس مال السلم الموصوف فيه قبل اقتراضهما وقبل اشتغالهما بغير ذلك وتفراق مجلس العقد تفريق الأبدان عن صحة وتراض منها بموجب هذا العقد وان عقاده ويتم الكتاب * ولا يذكر فيه ضمان الدرك لان البيع غير مقبوض (والوجه الثاني) أن يكتب أقراره ما يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخره شهدوا جميعا أن فلانا ولى فلانا أقر عندهم أن فلانا أسلم الى فلان ثم يمت كتاب على الوجه الأول (والوجه الثالث) أن يبدأ بأقرار المسلم اليه ويعطى عليه تصديق رب السلم آياه في هذا الاقرار ونما صكتك تقياً ولم تكتب ثباً من العصف والمدد والعلث وهو بالفارسية (جودره) كما كان يكتبه المتقدموا أصحاب الشروط لانه قد يكون تقيان هذه الاشياء ولا يكون تقيان غير هذه الاخلال بما يكون اختلاطه به عباءة النقاء المطلق يأتى على ذلك كله ولم يكتب حديث عام كما كان يكتب بعض العلماء لان فيه إيهام أنه أسلم في بيع يحدث من بعد ليس بموجود وقت وقوع السلم ولو أسلم في مختلفي النوع لا بد من بيان رأس مال كل واحد منهما عند أي خنفة رجحه الله تعالى وما كان من الاسلام مختلف فيه المحقق به حكم المحاكم لعمته على ما عرف قبل هذا (والاجناس التي يبيع فيها) منها الاواني الصغرية والشبهية وغير ذلك كذا عددان المشبعة المضروبة من الشبه المشبعة البضارية وزنها كذا بوزن ينضاري أو من المشبعة الشبهية المعروفة بغير وزن اما القمعة فكذا عددان القمعة المعروفة بريح كذا البكار منها كذا عددان كل واحد منها كذا متابوزن أهل بخاري يسع كل قمعة ثمانية كذا من الماء ولجبار معروفة بالسمرقندية والصغار منها كذا وزن كل واحد منها كذا بوزن أهل بخاري ويسع كذا من الماء وعلى هذا الأساس والفحائات اما المحددة فيها كذا عددان الموزن المضروبة من المحدد المذكور المعروف (ببولاد) ومن المحدد المعروف (بنرم آهن) الصالحة لغير خمرية من مرميتها كذا متابوزن أهل بخاري كلها مقروغ عنها والسحابة على هذا اما الزجاجة فخير من بخت نخرم كذا عددان لها بقايا الزجاجة الصالحة للطارم قطر كل واحد منها شبر كل

عشر منها منوان أو ثلثا من أصله حسب ما يكون من الطائعات المعروفة (بكاليداني) كل عشرة منها أربعة أمناه بوزن أهل بضاري قطر كل واحد منها نصف ذراع بذرعان أهل بضاري ومن الخماسيات كذا عدد أو نصفها بما يكون وصفها في السنة الزاجين كل عشرة منها كذا مناسيع كل واحد منها كذا مناسيع من المانع ومن القربات كذا عدد من القربات الزاجية كل واحد منها نصف من عشرة أساتير أو من واحد يسع كل واحد منها كذا مناسيع المانع أما القارورات فكذا عدد من القارورات الزاجية كل واحد منها نصف من على ما ذكرنا وأما القباب كذا عدد الكبار المعروفة (بشش تانكي) كذا قطر كل واحد منها ذراع واحدة ونصف ذراع كما يكون والأوساط المعروفة (ببهار تانكي) كذا قطر كل واحد منها ذراع كلهما مقروغ عنها والمغار على هذا ومن الأواني المخزنية فيها كذا عدد من الكيزان المخزنية الورقية المعروفة بالمغصان وكذا عدد من الكيزان المعروفة (يدوكاني أو سه كافي) وكذا عدد من الأوساط المعروفة بكاسفران وكذا عدد من الصغار المعروفة بكذا وكلها عدديات متقاربة لا يجري فيها تفاوت فاحش أما الغطاء فهو ما يعطى به رأس التنور التي فكذا عدد من الغطاء المخزني الورقي الصالح للوضع على رأس التنور قطر كل واحد منها كذا ذراعاً بذرعان أهل بضاري وأما القدر فتصفها كما وصفنا الكيزان وكذا الجرار والمجباب على هذا كذا في الظهيرية

(الفصل الحادي عشر في الشفعة) *
قال في الأصل إذا اشترى الرجل داراً وقبضها وتقدّم الثمن ولم يشفع فأخذها بالشفعة وأراد أن يكتب بذلك كتاباً كيف يكتب فتقول 'ثمما يكون للشفيع الأخذ بالشفعة بعد طلب صحيح والطلب أنواع ثلاثة طلبه وأبنة وطلب شهادة وتقرير وطلب تمليك فإذا أتى بهذه الأنواع الثلاثة من الطلب فله أن يأخذها بالشفعة فإذا طلب الموابنة فأراد أن يكتب بذلك كتاباً يكون حجة له فإنه يكتب هذا ما شهد عليه الشهود لمسهون آخر هذا الذي ذكرنا فلان كان اشترى من فلان جميع الدار في موضع كذا أحدودها كذا يكذا شراءً صحيحاً وقبض الدار وتقدّم الثمن وإن فلان شفع هذا الدار المشتراة بكذا بد كسب استحقاقه للشفعة فإن الشفع هذا أول ما أخبر بشراء هذه الدار المحدودة فيه بهذا الثمن طلب الشفعة ساعته طلبه وأبنة من غير مكث ولا لبث طلباً صحيحاً وقال أنا طالب للشفعة في هذه الدار المحدودة بسبب كذا فلهذا وتتمام هذا الكتاب وقد كفي هذا الكتاب اسم مشتري الدار واسم بائعها ولم يذكر اسم البائع في هذه الصورة يجوز عندنا أن بعد القبض المخصوصة مع المشتري والبائع منزلة الاجنبي الآن من الناس من يقول بأن بعد القبض أخذ الشفعة منه ما ذكرنا اسمهما مخموزاً عن قول هذا القائل وذكر فيه سبب استحقاق الشفعة لأن الأسباب مختلفة والعلماء مختلفون فيها عند بعضهم الشفعة بالأبواب وعند بعضهم بجوار المقابلة وعندنا بجوار الملاصقة وعند الشافعي رحمه الله تعالى الشفعة لا تسقط بالجوار أصلاً وعندنا الشفعة تسقط على مراتب أولاً تسقط بالشركة في عين البعثة ثم بالشركة في حقوق الملك وهو الطريق ثم بالجوار فينبغي أن يبين حتى يعلم القاضي هل هو محبوب بغيره وكسب أول ما أخبر بشراء هذه الدار ولم يكتب حين علم أن العلم حقيقة لا ثبت إلا بالخبر المتواتر وحق الشفعة يسقط إذا لم يطلب عند أخبار من دونهم فإن أخبر إذا كان رسولاً وهو عدل أو فاسق حراً أو عبد صغير أو بالغ وبلغ الرسالة فلم يطلب الشفعة بطلت شفعته وإذا كان أخبر من تلقاء نفسه فقد روي الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا أخبره بالبيع رجلان أو رجل وامرأتان عدول ولم يطلب الشفعة بطلت شفعته وروي محمد بن عيسى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا جدي الخبر أحد مشري الشهادة أما العدد والعدالة ولم يطلب بطلت شفعته وعلى قول أبي يوسف

ومحمد رهما الله تعالى اذا أخبره واحد بأي صفة كان هذا الواحد ولم يطلب الشفعة وطلبت شفعته
اذا ظهر صدق هذا المذخر فكبتنا أول ما أخبر حتى لا يتوهم متوهم أنه ترك الطلب عند أخبار الواحد
أو اثنين وتوقف الى وقت الخبر التواتر وقد بطلت شفعته وكبتنا أول ما أخبر حتى لا يتوهم متوهم أنه أخبر
مرة ولم يطلب ثم أخبرنا بنا وطلب وهذا الطلب لا يصح فكبتنا ذلك لتقطع هذا الوهم وكبتنا طلب
الشفعة ساعة عند طلب الموائمة من غير مكث لان العلماء اختلفوا في مقدار مدة طلب الموائمة في
ظواهر الرواية ولم يطلب على الفور من غير مكث تجل شفعته وروى هشام عن محمد رحمه الله تعالى
انه وقته يجلس العلم به أخذ الشئ أبو الحسن الكرخي رحمه الله تعالى وعن الحسن بن زياد انه
يتوقف بثلاثة ايام وهو قول ابن أبي ليلى وأحد أقوال الشافعي رحمه الله تعالى فلو اقتصرنا على انه
طلب طلبا صحيحا بما يتوهم متوهم أنه لم يطلب على الفور وطلب بعد ذلك ووصفه الكاتب بالصفة
متأ ولا قول بعض العلماء ثم كبتنا لفظ طلب الشفعة والمشايع فيه مختلفون عامتهم على أنه اذا طلب بأي
لفظ عرف في متعارف الناس انه يريد به الطلب انه يصح بأن قال طلبت أطلب أنا طالب وما أشبه ذلك
والاشهاد ليس بشرط لصفة طلب الموائمة وكذلك حضرة واحد من الاشياء الثلاثة البائع والمشتري
أو الدار ليس بشرط لصفة طلب الموائمة ثم بعد طلب الموائمة يحتاج الى طلب الاشهاد والتقرير ومن شرط
صفة هذا الطلب أن يكون عند البائع أو عند المشتري أو عند الدار المشتراة وهذا الطلب انما يحتاج
اليه اذا لم يكن عند طلب الموائمة أحده هؤلاء أما اذا كان طلب الموائمة هنا أحده هؤلاء فيكتفي به ولا يحتاج
الى طلب آخر بعده سوى طلب القليل ومدة هذا الطلب مقدرة بالتقن عند حضرة أحد هذم الاشياء
الثلاثة حتى لو كان ~~سكن~~ ولم يطلب بطل حقه والاشهاد في هذا الطلب غير لازم حتى لو لم يشهدوا الخصم
اعترف بهذا لطلب كفاه وينبغي أن يكون هذا الطلب بحضرة من هو أقرب منه من أحد هذه الاشياء
الثلاثة وقد عرف ذلك في كتاب الشفعة وان أراد الشفيع أن يتوثق بالكتابة لطلب الاشهاد كتب هذا
كتاب فيه ذكر ما اشترى فلان من فلان ويصح كتاب الشراء من أوله الى آخره ثم يكتب بعده وان
فلان يعني الشفيع أول ما أخبر بشراء هذه الدار المحدودة منه بالقرن المذكور فيه طلب الشفعة ساعة عند
طلب الموائمة على ما ذكرنا ثم يكتب بعد ذلك طلب الاشهاد والتقرير من غير تأخير وتقصير بحضرة
من هو أقرب اليه ويؤيد كذلك والاحوط أريد كذا الطلب بحضرة البائع والمشتري لان العلماء فيه
مختلفون فابن أبي ليلى يقول الشفيع يأخذ من البائع قبل القبض بعده والخصومة معه والعهد
عليه والشافعي رحمه الله تعالى يقول يأخذ من المشتري في الحالين والخصومة معه والعهد عليه
وعندنا والخصومة مع البائع قبل القبض والعهد عليه وبعد القبض والخصومة مع المشتري والعهد عليه
فيكتب الاخذ منهما احتياطا ثم اذا طلب الشفيع الطلبي فان ساعده الخصم على التسليم فقد تم الامر
وانتهى نهايته وان أبي التسليم فاشفيع يرفع الامر الى القاضي وطلب منه لقضاء الملك له بسبب
شفعته فان ساعده الخصم على التسليم وأراد الشفيع وثيقة كتاب في ذلك فوجه كتابته على ما ذكره
محمد رحمه الله تعالى هذا كتاب من فلان بن فلان يعني المشتري فلان بن فلان يعني الشفيع اني كنت
اشترت من فلان بن فلان جميع الدار التي هي في موضع ~~كنا~~ وحدودها كذا بكذا من القرن ويتم
حكاية الشراء الى آخرها ثم يكتب وانك كنت شفيع هذه الدار بسبب الشركة أو المخلطة أو الجوار وحين
ينفذ أول خبر شراء هذه الدار المحدودة بالقرن المذكور فيه طلبت الشفعة طلب موائمة وطلب اشهاد
ويكتب طلب الموائمة وطلب الاشهاد على نحو هذا طلب صحيحا فيوجب المحكم تسليمها اليك واعطاهما
ياشع فاعطيتكها ثم تكتب على حسب ما تبين واكتب راسا آخر في هذا هذا ما شهد عليه

الشهود المسمون آخرون هذا الكتاب شهدوا أن فلانا كان باع من فلان جميع الدار التي في موضع كذا ومنع ملك الدار من بعد ذلك أن لم يكن المشتري قبض الدار لا بد كقبض الدار ثم يكتب وان فلانا كان شفعا لهذا الدار المحدث فيه شفعة جوار هذه الدار التي هي زيق أحد حدود هذه الدار المشتراة أو قبل شفعة شركة فان نصف هذه الدار مشاعا ملكه قطب الشفعة فيها حين علم بهذا الشراء من غير تفریط طلبا صحيحا واجهة هذين المتعاقدين فلان وفلان طلبا واجب المحكم تسليمها اليه واعطاءها بالشفعة فاجابه اليها هذا ان المتبايعان فاعطاء جميع ما وقع عليه هذا البيع بجميع هذا الثمن المذكور فيه اعطاء صحيحا لا شرطا فيه ولا خيار ولا فساد وقبض هذا البائع جميع هذا الثمن المذكور فيه بإبقاء هذا الشفع اياه ذلك تاما وقيام برئ اليه من ذلك كله براءة قبض واستيفاء من هذا المشتري المسمى فيه له بذلك وقبض هذا الشفع جميع ما وقع عليه عقدة هذا البيع والاعطاء بالشفعة بتسليم هذا البائع ذلك كله اليه فارضا من كل مانع ومناع ماذن هذا المشتري هنا أدرك هذا الشفع من ذلك فعلى هذا البائع ويتم الكتاب ويلحق بآخر حكم المحاكم في شفعة الجوار لانه مختلف فيها ولا بد كرضمان البنا وما غرس والزرع لان ذلك لا يجب عليهم في الشفعة وان كان المشتري قبض الدار وقد اثنى فلا خصومة مع البائع وانما خصومة مع المشتري ويكتب هذه الوثيقة على اقرار المشتري بالشرء واخذ الشفع منه هذا اذا كان الاخذ بالشفعة بغير قضاء وان كان الاخذ بقضاء يكتب مكان قوله فاجابه اليها ترافعوا الى القاضي فلان فقبض بثبوت هذا الحق ومرد خصومة صحيحة جوت بينهم فمحكم عليهم ما تسليم هذه الدار المحدثه اليه بحق هذه الشفعة فاعطاه جميع ما وقع عليه هذا البيع ويتم الكتاب (وفي طلب الاب والوصي) يكتب وكان فلان الصغير شفع هذه الدار وفي القضاء لتكول يكتب وذلك كله بعد ان يجد هذا المشتري دعوى هذا الشفع عليه في هذه الشفعة فاستقله هذا القاضي على هذه الدعوى فشكل عن اليمين عنده مرارا فقبض عليه بذلك بعد ان حلف الشفع بالقوم سلم هذه الشفعة للمشتري وقد اشهد هو على الطلب في مجاها الذي بلغه فيه واخذ في العمل في طلبها وان كان الثمن دراهم او دنانير او كيليا او وزنيا او عددا متقاربا ذكره وذكر ان الشفع تقدم له البائع او المشتري وان كان الشرء بعد او عرض او غير ذلك من ذوات القيم فاحد الشفع يكون بقيمة ذلك ويكتب في هذه الوثيقة ما وجب المحكم الاخذ بالقيمة وكانت القيمة كذا سكك درهما غطرية جيدة بتقويم العدول والامانة الذين يدور عليهم امر التقويم لامثال هذه السلع والاحوط تسمية اولئك المقومين وذكر اقرار البائع والمشتري ان القيمة كذلك وان كان للدراشفعا مع حضر أحدهم فأحد كلها ثم حضرا آخرون ثبت استحقاقه فأعطى نصيبه منها كتب شهدوا ان فلان بن فلان كان اشترى من فلان بن فلان جميع الدار ويحدها هكذا وتقابضا وتفرقا ثم حضر فلان وكان شفعها فمضرو طلب شفعة فيها بشرائها فقضى بها وأمر القاضي بالبيع أو المشتري بتسليمها اليه ففعل ثم ان فلان بن فلان حضر وان ثبت بالبيعة انه شفيعها وانه لم ينفذ ذلك طلب الشفعة فيها بشرائها وسأل القاضي أن يسلم اليه نصيبه منها بحصته من ثمنها وهو كذا بشفعة المد كورة فيه فازنم القاضي البائع والشفعاء وقد قبض هذا الثمن وتسليم نصيبه منها اليه ففعلوا وقبض فلان لشفيع الثاني كذا من الدار بمداغاة هذا الثمن ويتم الكتاب كذا في الخيط *

(الفصل الثاني عشر في الاجارات والمزارعات) * (نوع في الاجارات) الاجارة طويلة المرسومة بين اهل بخارى صورتها ان يكتب هذا ما ستأجر فلان بن فلان الفلاني ويذكر حليله ومعروفته ومسكنه استأجر جميع المنزل المبني المشغل على داروينتين للقمام فيها وهو مسقف بستين ذكرا لاجر

هذا ان جميعه له ملكه وحقوقه وفي يده وموضعه في كورة كذا في محله كذا في سكة كذا بحضرة صبيد
 كذا فاخذ حدوده بن يق منزل فلان والثاني والثالث كذا والاربع بن يق الطريق واليه المدخل فيه
 بحدوده كلها وحقوقه ومراقفه التي هي له من حقوقه أرضه وبساتينه وسفله وعلوه وكل حق هو له فيه
 داخل فيه وخارج منه احدى وتلاثين سنة متواليه غير عشرين ايام من آخر كل سنة واحدة من ثلاثين
 سنة اولها اول اليوم الذي يتلون تاريخ هذا الصك بكذا دينار اضعها كذا دينار اعلى أن يكون كل
 سنة من ثلاثين سنة متواليه من أوائلها ما خلا الايام المشقنة منها مشيرة واحدة وزمان دينار واحد
 منها والسنة الاخرى التي هي تقه هذه المدة بقية هذه الاجرة لكورة فيه على أن يكون لكل واحد
 منها حق فسخ بقية عقدة هذه الاجارة لكورة فيه في هذه الايام المشقنة بقضها أي بما أحب
 الفسخ وأراد استبقاها صحها والاجر لكورة فيه من المستأجر هذا جميع ما ثبت اجارته فيه بهذه
 الاجرة بحدوده وحقوقه ومراقفه التي هي له من حقوقه اجارة محصية خالية عما يطلها بوجه من
 الوجوه وسبب من الاسباب على أن يسكنه المستأجر هذا بنفسه وثقله وأمتعته وان يسكن فيه من شاء
 وأن يؤجره ممن يشاء وان يعمره ممن يشاء وقض المستأجر هذا بنفسه جميع هذا المنزل المحدود بقضا
 صحها تسليم الاجره بذلك كله اليه تسليما صحها فارجا وقض الاجره من المستأجر هذا جميع
 هذه الاجرة لكورة فيه بتمامها وقضا صحها محله بتجديد المستأجر هذا ذلك كله اليه وضمن الاجر
 هذا للمستأجر هذا الدرك فيما ثبت اجارته فيه ضمانا صحها وتقرقا طائعين حال نفوذ تصرفهما
 في الوجوه كلها مقربين بذلك كله مشهدين على ذلك كله في تاريخ كذا وهذا الصك الذي كتبناه
 في الاجارة الطويلة فيقاس عليه تقاضاه كذا في الظهيرة * والنسخة التي اختارها المتأخرون في هذا
 هذا ما استأجر فلان بن فلان أنغلا في من فلان بن فلان الفلاني جميع الدار المشقلة على البيوت التي
 هي ملكه وفي يده بموضع كذا حدودها كذا حدودها وحقوقها كلها أرضها وبساتنها وسفلهما
 وعلوها ومراقفها من حقوقها وكل داخل فيها وخارج منها من حقوقها وكل قليل وكثير منها من
 حقوقها سنة كاملة بالالهة اثنا عشر شهرا متواليه أو ما غرة شهر كذا وآخرها سبعة أشهر كذا من سنة
 كذا بكذا درهمان نصفها كذا درهمان حصة كل شهر كذا درهمان هذه الاجرة اجارة محصية جائرة
 نافذة قامة خالية عن الشروط المفسدة والمعاني المبطله وذلك كله اجره مثل جميع ما وقعت عليه عقدة
 هذه الاجارة يوم وقعت لا وكس فيه ولا شطط على أن يسكن المستأجر هذا في جميع ما وقعت عليه عقدة
 هذه الاجارة في جميع هذه المدة بنفسه ويسكنها من أحب كما أحب بما أحب وينتفع بها بوجوه
 منها بما المعروف فبعد ذلك ان كان المستأجر نقدا لاجرة يكتب على ان المستأجر هذا يحل كل هذه
 الاجرة لتمام هذه المدة فتجملها منه الاجره وادبري مستأجر هذا من جميع هذه الاجرة لهذه المدة في
 هذا الاجر برامه قفوز واستيعاف وان لم يكن المستأجر نقدا لاجرة يكتب على ان يؤدى المستأجر هذا تمام
 هذه الاجرة الى الاجره بتمام هذه المدة أو يكتب على أن يؤدى اليه حصة كل شهر من هذه الاجرة
 عنده حتى ذلك الشهر وقض هذا المستأجر من هذا الاجر جميع ما وقعت عليه عقدة هذه الاجارة كما
 وقعت هذه الاجارة هارعة عن كل مانع ومنزاع عن اقتبض والتسليم يتسلم هذا الاجر ذلك كله اليه
 وتقرقا من مجلس هذه الاجارة بعد صحتها وتتمامها تقرقا لا بدان والاقوال بعد اقرار المستأجر هذا انه
 رأى ذلك كله وعمره ورضي به وأشهد اعلى أنفسهما وبهم الكتاب قال الشيخ الامام الاجل نجم الدين
 النسفي ولا يكتب ضمان الدرك في الذي لا تكون الاجرة فيه مقبوضة ويكتب فيما كانت الاجرة فيه
 مقبوضة محله ما كان للمحل والمقبوض بعض الاجرة يكتب ضمان الدرك في القدر

المقبوض وضمان أصل الاجرة كضمانه دينا أتوفيك بـ مهنا كاي يكتب فيه ثمة وبعض
من شيخ سيرة هذا اختاره البعثة القابلة في هذا فكتبوا هذا ما تقبل فلان قبالة صحبة وقص
هذا القبل وسلم هذا المستقبل وتفرع عن مجلس هذه القبالة وعلى هذا اجارة المحافوت والارض
والصاحبة والاعمام وكل محدود ولكن يذكرون عند قوله محدودها وحقوقها ما هو من خواص
مراقبتها كافي التره والله تعالى أعلم كذا في الذخيرة * فان كان المستأجر سوى المنزل بأن كان
كرما يذوق أن يكتب الاجارة على أصل الكرم دون الاشجار والقضبان والزرايين لان اجارتها
باطلة والزراع في الاراضي كذلك فيكتب استأجر فلان بن فلان جميع أصل الضيعة التي هي كرم محوط
أن كان الكرم محوطا وجميع دبران أرض ذكر الاجرة هذا أنها له وملكه وحقه وفي يده وموضعها
في أرض قرية كذا من قرى كورة بخاري من عمل دراومن عمل قروعداومن عمل ساهمن ماذون
ويكتب حدودها كاتكون ثم يقول محدودها وحقوقها ومراقبتها التي هي لها بدما على الاجرة هذا
من المستأجر هذا جميع ما في هذا الكرم من الاشجار والقضبان والزرايين والاغراس وما في هذه
الاراضي من الزروع وشراء البطيخ وقوائم القطن باصول جميعها وعروقها بشئ معلوم هو كذا يسا
محيطا وان المستأجر هذا اشتراها منه بذلك الثمن المعلوم شراء محصيا وتقاضيا قضا محصيا ثم استأجر
جميع ما تبعت اجارته فيه احدى وثلاثين سنة متوالية غير ثلاثة ايام من آخر كل سنة واحدة على آخر
الثلث وان كانت الاجارة في وقت يكون على الاشجار ثمار على الزرايين اعاب يكتب بعد قوله
جميع الاشجار والزرايين والاغراس وجميع ما على هذه الاشجار من الثمار لان الثمر لا يدخل
في البيع من غير ذكر وان كان في الكرم اشجارا لمخلاف يكتب وجميع اشجارا لمخلاف التي في هذا
الكرم لا ر قوائم المخلاف بمنزلة الثمر لا تدخل في البيع من غير ذكر هو المختار وهذه الاجارة مستخرجة
من مسئلة ذكرها مع درجه الله تعالى في الأصل وهي ما اذا استأجر رجل دارا من رجلين عشرين
فأفأز يضر جاره منها وأراد أن يستوفي من ذلك فالحيلة فيه أن يستأجر الدار كل شهر من الثهور
الاول بدرهم والشهر الثاني بدينارين ببقية الاجرة فان عظم الاجرة حتى كان للشهر الاخير فانها لا يضر جاره من
الدار وقد حكى انه كان في الابتداء يكتبون بيع المساكن فلما كان في زمن الفقيه محمد بن ابراهيم
الميداني رحمه الله تعالى كره ذلك لما كان شبه الربا وأحدث هذا النوع من الاجارة ليصل الناس الى
الاسترباح بآه والمهم فيحصل لهم منفعة الارض والدار مع الامن عن ذهاب شيء مقصود من المال فجعل
بمقابلة السنين المتعددة شيئا قليلا وجعل بقية المال للسنة الاخرة واستثنى ثلاثة ايام من آخر كل سنة
واشترا بخيار لكل واحد منهم ما في هذه الايام وانما ثبت الخيار لكل واحد منهما حتى يمكنه التمسك
والوصول الى ماله اذا احتاج اليه وانما استثنى هذه الايام من العقد حتى لا يكون اشتراطا لخيارا أكثر
من ثلاثة ايام في العقد فانه يوجب فساد العقد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وحتى لا يشترط حضرة
صاحبه لصحة الفسخ عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولا كنه شرط الخيار في غير ايام العقد ربما
قدر وا باحدى وثلاثين سنة لانه يمتد ثلثي ثلاثة ايام من آخر كل ثلاثة اشهر في الف والباقي استثنى
ثلاثة ايام من آخر كل سنة فيصالحها ان يكون الايام المستثناة من هذه المدة ثمانية وستين يوما
وذلك ستة واحدة فيبقى عقدا لاجارة في ثلاثين سنة وانما عقدوا عقدا لاجارة في ثلاثين سنة ولم يعقدوا
في ازيد على ذلك لان ثلاثين سنة نصف النصف في الشريعة التي صلى الله عليه وسلم عمارا من
ما بين اثنين الى السبعين وقولنا اني عليه الصلاة والسلام معترف بالمدايا ما بين الاثنين الى السبعين
فكرهوا الزيادة على نصف العمر لان الاكثر معتبرا بالكل حتى كان ادراك اكثر ازكعة بمنزلة

اد الكمال وحيد يمكن شبهة التأييد فصار التأقيت من شرها وواقعه على تجويزه هذا الاجارة
 الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الله صل رحمه الله تعالى وكذا من بعده من الشيعة يتجاري وعلى هذا امر
 الاثمة في فتوى المجاوزة هذا الاجارة اليوم وكان الزماد من مشايخنا مثل الشيخ الامام أبي بكر بن حامد
 والشيخ الامام أبي حفص السغدري لا يجوزون هذه الاجارة ويقولون فيها شبهة ان لا يوقد كونا
 وجوه الفساح في كتاب الاجارات من هذا الكتاب قال الشيخ الامام الاجل الاستاذ عظيم الدين
 المرغيناني رحمه الله تعالى وقد بينا وجه صحتها واستقامتها في اجرتها ولو لم تجوز بهذا الطريق لانسد
 على الناس وجوه دفع حوائجهم بحال الثبرلان من يقرض المثل الكثير من غير ان يطلع في وصول
 نفع مالي نادر وبذلك النادر لا تندفع الحوائج ولا تنظم المصالح فكان في التقوى يجوز مدها لاجارة تعديل
 النظر من الجاهلين ولهذا المعنى جاز الدخول في المجرى وان كان الاجر مجهولا وما يصب من الماء
 والمكان الذي يجلس فيه وقدر ما يعبث فيه مجهولا ثم اختلف الشايخ الذين يجوزون هذه الاجارة
 في فصل وهو انه اذا سكن سن أحد العاقدين بحيث لا يعيش الى ثلاثين سنة فالبال تصح هذه
 الاجارة ومنهم من يجوزوا ومن لا يجوزوا في حق الامام ابو عامر المامري وبعضهم جوزوا ذلك لان العبرة
 اصيعة كلام العاقدين وانما يقتضى التأقيت فصع ذلك وتظهر هذا ما اذا تزوج امرأة الى مائة سنة فانه
 يكون منعة ولا يكون نكاحا حقيقيا في الروايات الظاهرة عن أصحابنا وان كان لا يعيش الى هذه المدة
 ظاهرا ولكن لما كان الاعتبار للفظ كان مطلقا كالح كذا في الظهيرية *

(اجارة بالنصف الشايخ) استاجر فلان لفلان من فلان الفلاني جميع ما ذكره ملكه وحقه من جميع
 ما وجد ووصف فيه فهو سهم واحد من سهمين وهو النصف مشاعا من جميع الدار المشتركة بين هذين
 العاقدين نصفين وهي الدار التي في موضع كذا وبتم الكتاب فان استاجر النصف من غير شرط فلهما الميز
 عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وجاز عندهما فان اراد المجاوزة بالاجاع كتب استاجرة منه سهم واحد
 من سهمين من جميع الدار التي ذكران كلها وهي ملكه وحقه وفي يده وهي الدار التي موضعها كذا
 ويلحق بآخره حكم المحاكم فيكتب وقد حكم بحصة هذا العقد القاضى فلان بعد خصومة صحيحة جرت
 بين هذين العاقدين كذا في الذخيرة *

(ووجه آخر) أن يعقد الاجارة على جميع المستاجر بضع مال الاجارة ثم ينصف العقد في النصف
 بنصف الاجر فيبقى العقد في النصف بمقتضى عليه من مال الاجارة فيصحبون هذا شيوعا طارئا فلا
 يفقد العقد ولا يحتاج الى قضاء القاضى (وان كان المستاجر سركارا محاميا) فيكتب الاستيفار اقل من
 مدة احدى ثلاثين لان سركارهم لا يتبقى على حالها الى ثلاثين سنة فيكتب على حسب ما يرى الصواب
 فيكتب مائة لسركارا ولا العريضة او بالعقارية كما يشاء ثم يكتب عقبها استاجر فلان بن فلان من
 فلان بن فلان جميع هذه السركار والادوات الموصوفة في هذه النسخة المكتوبة على صدر هذا الصك
 بالعريضة او بالعقارية خمس سنين متواليات غير ثلاثة ايام من آخر كل سنة اربعة عشر من اربع سنين متواليات
 من مقدمتها ولها أول اليوم الذي يتلو تاريخ هذا الذي كرى كذا دينار واربعة اشد الدينار بما وصفناه على
 أن يكون اربع سنين متواليات من اوائها سوى ايام المستقنة منها كل ستة اشهر منها سوى ما استثنى من
 ايامها بشعيرة واحدة وزيان دينار واحد والسنة الأخيرة التي هي ثمة هذه المدة بقية هذه الاقوة يتم
 الصك الى آخره وان كان بمال الاجارة ضامن يكتب بعد تمام صك الاجارة وضمن فلان بن فلان الفلاني
 يكتب حليته ومعروفته ومسكنه ضمن هذا الاجر المذكور بتمامه للمستاجر المذكور فيه بما يجب
 للمستاجر على هذا الاجر من هذه الاجرة المذكورة فيه بعد انقضاء هذه الاجارة ضمنا صاحبها معلقة بالزوم

ورضى به هذا المستأجر وأجاز نفسه عنه هذا في مجلس الضمان اجازة صحيحة ويتم الصك الى آخره وان لم يصح الا بغير الضمان وطلب المستأجر من الا بغير ان يوكله أو يوكل وجلا تخريبه هذا المنزل من انفسه بشئ يتفق عليه أهل البصرة بعض الثمن من المشتري وأذا مال الاجارة الى المستأجر يكتب ثم ان هذا الا بغير المذكور فيه وكل فلان بن فلان الفلاني وأقامه مدة عام نفسه في بيع هذا المنزل المحدود فيه بعد انفساخ عقد هذه الاجارة المذكورة بينه وبين هذا المدعى بغير من يرغب في شرائه منه بل انفس الذي يتفق عليه رجلان من أهل البصرة في ذلك الامر وفي قبض الثمن من المشتري وتسلم المقود عليه اليه وضمان الا بغير عنه له وأدعى صاحب على هذا الا بغير من مال الاجارة المذكور مصلحته فيه بعد انفساخ الاجارة الى هذا المستأجر من ذلك الثمن فوكيله صاحب طلب هذا المستأجر ومصلحته ذلك منه ثابتا لازما على انه كلما عزله عن هذه الوكالة عادته وكسلا في ذلك كله كما كان وان قبل منه في مجلس التوكيل هذه الوكالة ولا يصح انطباعا ويتم الصك الى آخره وان استأذنه المستأجر في عمارة المنزل من ماله ليرجع على هذا الا بغير يكتب وأذن الا بغير هذا المستأجر هذا في صرف ما يحتاجه هذا المنزل المحدود فيه من بعد ذلك الى العمارة غاية عمارة كانت من مال نفسه من غير اسراف ولا تذير بمشدد رجاء من جيرانه ليرجع بمثل ما صرف هو الماعلى هذا الا بغير اذا صحها أو صرف جباياته وموالاته الدوائية وقت وقوعها من مال نفسه الى أصحاب السلطان ليرجع بمثل ذلك عليه اذا صحها على انه كلما عزله عن هذا الاذن يكون هو ما ذواله فيه عنه باذن جديدي في ذلك كله كما كان رايه قبل منه هذا الاذن منه قبولاً صحها

(وأما الاجارة على الاجارة) فانك تكتب على صك الاستئجار أو فلان بن فلان وهو المستأجر المذكور اسمه ونسبه في باطن صك الاستئجار هذا في حال جواز اقراره طائعا انه أجر كذا اجارة على الاستئجار المذكور في باطنه بمقدوره ومدة ومرافقة التي هي له من حقه من هذا التاريخ الى منتهى مدة الاجارة الاولى المذكورة في باطنه غير الايام المستثناة المذكورة في باطنه بكذا دياراً نصفه بها وصفاها على أن يكون كل سنة من السنين الباقية غير السنة الاخرة وسوى الايام المستثناة المذكورة في باطنه بشعيرة وزمان دنيا واحد والسنة الاخرة التي هي ثمة هذه المدة ببقية هذه الاجارة المذكورة فيه اجارة صحيحة وان فلانا هذا استأجر منه جميع كذا بمقدوره ومدة ومرافقة التي هي له من حقه بهذه الاجارة والشرايط المذكورة فيه استئجاراً صحها وتم التسليم بينهما ما ثبت اجارته فيه على قضية الشرع وقبض الا بغير هذا جميع هذه الاجارة بكاملها قبضاً صحها وجعل كل واحد من هذين العاقلين صاحبه هذا الخيار في فتح ثمة عقدة هذه الاجارة في هذه الايام المستثناة المذكورة في باطنه جعلاً صحها ويتم الصك الى آخره كذا في الطهيرية *

اجارة النفس هذا ما استأجر فلان الفلاني من فلان الفلاني استأجر نفسه سنة واحدة كاهلاً أو لمهاجرة شهر كذا أو آخره اسلم شهر كذا بكذا درهم على أن يستعمله هذا المستأجر بجميع ما يتفق له من الاعمال في هذه المدة أي عمل شاء ولا امتناع له عما يأمره وان هذا الاجير سلم نفسه اليه بحكمه هذا العقد حتى يستعمله أي عمل شاء وفيه أجر كل شهر يستعمله فيه عنده فيه فان كان استأجره لسوء خاص من العمل والمحرقة كتبت على أن يستعمله في عمل الخياطة في أنواع النسيج كلها وجميع ما يحاط على ما رأى وأحب (استأجره على أن يصفه له ثراً) بين موضعها وسعتها وعندها بالذرعان (استأجره على رعيه كذا كذا من الابل باعناها) يصفها ويفصل اذا اختفت كذا شهر راعى أن يرعاها ويحفظها ويسقيها ويوردها ويصدرها الى اذنانها ويؤدي جريها ويحجب ذوات الدرونها في الاوقات التي

تطلب أن تألفهم أو تصرفهم بعد المباحة ورم عليهم وعلى فصلانها في جميع مآثمها التي يحتاج إليها
و يطلب ضالتيها بكذا ردها إلى آخره و يتم الكتاب وبين التأجيل والتجهيل في الإرجاء أن كانت الأبل
بغير أصانها بين ذلك ويكون في هذا أجبر وحده فلا يملك أن يؤرج نفسه من غيره ولا ضمان عليه فيما
ضاع منها بل الإجماع وفي السنة هو أجبره مشترك فله أن يؤرج نفسه لغيره من غيره ولا يضمن ما ضاع
منها عند أي شقة ردها إليه تعالى خلافا لما

(فان استأجره فحمل الكتاب من سمرقند الى بخارى ونحوه ويدفعه الى فلان ويسأل جوابه فيجمله الى المستأجر (كتب) استأجرته نفسه ليجمل له كتابا آتته الى فلان في كورة كذا من كورة كذا ويحمل جواب هذا الكتاب منه اياه بكذا دارهما اجارة فصححة وقض هذا الاجير من هذا المستأجر جميع الاجرة المذكورة فيه مجمله قضاهما وقض منه هذا الكتاب قبضاهما وقبل مجمله من كورة سمرقند الى كورة بخارى واراد الى فلان واتخذ جواب الكتاب من هذا المكتوب اليه من كورة بخارى الى كورة سمرقند وتسلم الجواب الى هذا المستأجر وتم الكتاب

(استخبار المملوك الخدمه) استأجر منه عبد الله هادي يسمى زيرك الذي ذكره هذا الاستخباره مملوكه
ورقة في يده وهو عبد شاب مديد قامه وبين خدمته استأجر منه ستة كامله اولها كذا وآخرها كذا
بكذا درهم المأجرة معجبه على أن يستخدمه هذا المستأجر بأفانوع الخدمه ما يطيقه هذا المملوك ويصل
للمتأجر استقامه نيه على ما يرى في جميع هذه المذمة ويأجره فيها من أحب لخدمته ولخدمته من شاء
ويأجره ان يدا له ويعمل في ذلك بآيه ان كان يعمل في غير ذلك كزك كذا ثم ذكر الاجرة وأتأجيل
والتهجيل والرتبة ويتم الكتاب وليس له أن يسافر به الا بشرط والخدمه التي له أن يطلبها
منه خدمته وخدمته من في عياله وخدمه أضيافه من المصراى ما بعد العشاء كذا
في الذخيرة »

وان كان للخدمة والاعمال والصناعات كلها يثبت ذلك ثم تبين حديث الاجرم من التأجيل والتحويل والتأخير وبما ان الرتبة تدور في موضع آخر لاجارة محدود الصغير والوقف في هذه المدة الطويلة لا يجوز وانما يجوز المقاطعة وهي هذا ما استأجر على سبيل المقاطعة فلان اعنى رب المال من فلان القيم في تسوية الامور لعلنا اصغير الثابت العمومة المذكورة وانه يؤثر من هذا المستأجر هذه التولية والقوامه المذكورة فيه بالاجرة التي هي يوشك ان يثل لهذا العقود عليه لا وكن فيها ولا شطط وبذلك المحدود وبما الصلح كذا في الظهيرة *

(استبصار العبد من الاب) استأجره ابنه الصغير المسمى فلانا للعمل كذا مدة كذا بكذا وادرها حارة
صحيحة على أن يعمل له هذا الصغير هذا العمل المذكور فيه في جميع هذه المدة وبوفى حارة كل
شهر منها عند انقضاءه وبسليم الاب هذا الصغير بولاية الابوة الى هذا المستأجر قبضه منه وترفعا
وبتم الصك اب واذا استأجر من ذى رحم محرم له جاز وهو مختلف فيه بلحق به حكم المحاكم على
ما مر مرات

(استجبار المحرم بالطعام والكسوة) أخبر نفسه من فلان سنة وستين على أن يعمل له عمل كذا وما يدوله من الأعمال بقدر طاقته عما يأم به هذا المستاجر على أن يكون أجره لكل شهر كذا ره جاؤا ذن هـ لنا الاجير لهذا المستاجر في صرف ما يلزمه من أجره عمله الى طعامه وادامه لبلابه وسب ثمره لمح لتي لا يثبت منها اذا صح ما على أنه كلما شأه عنه كان مأذوناً له فيه باذن جديد من جهة ولا ينقصه في هذا المستاجر تسليماً

(استقرار الثمن) هذا ما استأجر فلان من فلان من قلابة بنت فلان استأجر منها نفسها مدة سنتين كاملتين متواليتين ولها غيرة شهر كل ما هن سنة كذا وأخرهما إلى شهر كذا من سنة كذا على أن ترضع ابن هذا المستأجر الذي يسمى للاتفاق منزل هذا المستأجر تقيم في منزله هذه المدة لا رضاع هذا الولد وصناته قترضه بنفسها من ألبانها وتخصه وتخدمه رضيعا لا تصير فيه ولا تغتبر بكذا درهما حصه كل شهر كذا اجارة حصته وقيلت منه هذا القدر ما جمعت في هذا المجلس وعانت هذا الصبي وعرفته وحملت نفسها من هذا المستأجر لهذا العمل قترضه وتخصه في كل هذه المدة وبوقها أجرة ما عند مضي كل المدة أو يكسب أجرة كل شهر عند انقضاء ذلك الشهر أو يكسب وقد نهلت وقد أجاز زوجها فلان عقدة هذا الاجارة فرضى بها وطلعا للارض راضع المذكور فيه وأذن لها بالسكنى في منزل هذا المستأجر لهذا فرضى بها لهذا العمل وفرقا وريم الصك كتاب وان كان يفرض الزوج فله المنع والفسخ والله أعلم

(استقرار الاستاذ لتعليم الصبي المحرفة) استأجره ليعلم ابن المستأجر للمسي كذا حرفه كذا بتمامها بوجودها في مدة كذا بكذا درهم ما يقوم بتعليم في أوقات التعليم وسلم اليه هذا الابن ويحمله به جميع هذه الاجارة وبتم الكتاب وأذن بمن هذا الفصل الذي يليه هكذا يكسب أهل هذه الصنعة والصواب أن يكسب استأجره ليقوم عليه مدة كذا في تعليم النسخ مثلا على أن أعطاه الولي كل شهر كذا أملا لشرطه عليه تعليم المحاسبة ولم يقل ليقوم عليه لا يجوز لأن الاجارة حيث تقع على التعليم والتعليم ليس من عمل الاجير بل من فهم المعلم فلا يجوز الاجارة عليه كالواستأجره لتعليم القرآن فأما إذا استأجره ليقوم عليه فلا اجارة تقع على القيام عليه وعلى حفظه ولكن ذكر النسخ ليرغب الولي فيما يصلح له في أثناء التعلم من عمل المحاسبة فان الصبي ربما أخذ ذلك ففهمه وذكر كانه بهذا جاري يبيع فاما المقصود فهو القيام عليه وفي وسع الاستاذ الوفاء به هذا اذا كانت الاجارة دراهم وان اتفقا على أن يعلم ولده المحرفة في سنة ثم هو يعمل للاستاذ في هذه المحرفة في سنة فوجهه أن يستأجره والاستاذ ليقوم عليه في تسليم النسخ سنة بأجرة كذا ثم الاستاذ يستأجر لتعليم في السنة الثانية ليعمل للاستاذ في تلك المحرفة بأجرة كذا هو كالاول فيقتاضان (وهذه نصفه من العتدين) هذا ما استأجر فلان الفلاني من فلان الفلاني استأجره ليقوم على ولده الصغير للمسي فلان ابن فلان وهو عاقل مقبض متقن بما يشترطه من تعليم ما يعلم في تعليمه عمل المحاسبة في أنواع الكتاب بأنواع الخطاطة في أوقات تعليمه ويقنه في أوقات التقين ما هو من مجتهده ومصل بها ودخل فيها سنة كاملة ولها كذا وأخرها كذا بتمامه درهم خطر يقنه لا بألوف جهده ولا يمنع عنه نفسه على أن يوقه هذا الولد هذه الاجارة عند مضي هذه المدة وتقام هذا العمل وسلم اليه هذا والد يقنه وضم القيام عليه لتعليمه ذلك كله وتفرقا ثم ان هذا الاستاذ استأجر من هذا الولد هذا الولد في عقدة أخرى في مجلس آخر سنة كاملة متوالية بعد هذه السنة المذكورة في الاجارة الاولى من غير أن تكون هذه الاجارة مشروطة في الاولى أو ملحقة بها الاولى مشروطة في الثانية أو ملحقة بها على أن يعمل هذا الولد لهذا الاستاذ في عمل الخطاطة فيضطما ما يأمر به من اشياء ويعمل ما يتصل بها ويدخل فيما في جميع هذه المدة بتمامه درهم خطر بقية الاجارة صحيحة على أن يوقه هذه الاجارة عند مضي هذه المدة وبتم الكتاب *

(الكسب كساريا ليحمل ثقله على غيره) هذا ما كسرى فلان المستأجر من فلان المصكاري اكثري منه خمسة اجرة معينة تحمل له من الاثقال على كل حمار منها كذا من كورة صرقت الى كورة يتخاري بكذا كذا درهم كراهه كساريا هذا المكارى اراه هذه الحمار باعياها ورضى بها هذا المكارى وسلم هذا المكارى الى هذا المكارى الاثقال وهي كذا بوزن كذا اقبضه هذا المكارى وقبل حملها على

قوله وأريد من هذا الخ قد راجعت المخط فوجدت العبارة بهذه الحروف وليحضر تركيبتها اه

هذه المحرم من كورة كذا الى كورة كذا ورسلمها اليه في كورة كذا وقضى منه جميع هذا الكرا عتضا
 صحيحا يتجمل هذا المكتري ذلك اليه وضمن هذا المكاري لهذا المكتري كل درك يلحقه في ذلك ضمانا
 صحيحا وذلك في يوم كذا من سنة كذا فان كانت بغير اعيانها فابو حنيفة واصحابه رحمهم الله تعالى
 جوزوا ذلك وذكر الشيخ ابو القاسم الصقار والدبوسي انها فاسدة لانها مجهولة والكتابة العصبية
 في هذا عندهما هذا ما تقبل فلان من فلان تقبل منه ان يحصل كذا كذا انما من القطن او كتبت كذا
 كذا عندوا من الجوز او كذا كذا فقير من المحنطة او كذا كذا ثوبين بين جنسها ونقلها من بلدة كذا على
 كذا كذا من الجوز او يقول على الابل السحان القارحة القوية على ان يحصل كل بغير منها كذا رطلا
 برطل كذا تقبل صحيحا جائزا لافساد فيه ولا خيار يكذا درهما على ان يحصل ذلك من بغداد من يوم
 كذا من شهر كذا ويسير بها المنازل على ماعرفة الناس ويغفظها الليل والنهار ورسلمها اليه بكورة
 كذا في مكان كذا منها وقضى هذا المتقبل منه جميع هذا الاجر وسم هذا المتقبل جميع هذا الملقود
 عليه وصار ذلك كله في يده بهذه القبالة ويتم الكتاب كذا في الذخيرة *

(وثيقة الكرا للصحيح) هذا ما تقبل فلان من فلان تقبل منه فلان ثلاثة محامل لكل محمل منها
 را كان وقد نظرا اليه هذا المتقبل وعرفهما باعيانهما ولكل محمل منهما من الوطء والدثر كذا رطلا
 برطل كذا ولها من الكسوة كذا رطلا ومن المعاليق من الدمن والزيت كذا كذا رطلا ومن الماء
 كذا ومن المحنطة والثديروا السويق والرب والثرة والمحلوى كذا يصلها على رواحل ثلاث على ابل
 مسنتان معان قارحة قوية وذلك بعد معرفةهما جميع هذه المحامل من الوطء والدثر والكساء والركبان
 وغير ذلك ونظرا اليه ما عرفت من دنسها ووصفها قبالة صحيحة جائزة لافساد فيها ولا خيار يصلها
 في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا من بلدة كذا على ان يسير بهم المنازل وينزلهم في اوقات الصلاة
 ويحج بهم ويهديهم المناسك ويقبض بهم بهذا لنقر ثلاثة ايام ثم يرجع بهم في اليوم الرابع ويسير بهم المنازل
 وينزلهم في اوقات الصلاة حتى يرجع بهم الى منازلهم ببلدة كذا وقد عرفت ما اجبوا على ان لو لاه
 اربكان ان يستبدلوا بالوطء والدثر والكساء وغير ذلك مما وصف فيه ويعملوا فيها برأيهم على ان
 يحملوا عليها على المقدار الموصوف فيه ويتم الكتاب كذا في المحيط *

فان كانت الابل باعائها ذكرها كرا في المحرم وحكم ذلك انها لو هلكت سقطت الاجارة وفي غير المعينة
 لا تسقط ولو مات المكاري في مصر سقطت الاجارة فان مات في المغاربة بقيت بذلك الاجراسه حيا
 ولا بد من بيان وقت الخروج ولو مضت تلك السنة بطلت الاجارة وليس له ان يصطلح في السنة الثانية
 الا بتراض وتحديد عقد

(اكتراء السنية وتقبل الحمل في السنية) استأجرته جميع السفنة المتخذة من خشب كذا
 المدعوة كذا بالواحا ورقوها ومجدايةها وبرايدها وشرعها ودقها واسكانها وحصرها وجميع
 آلاتها شبرا اوله كذا وآخره كذا على ان يحمل فيها كذا كذا حنطة ومقدارها كذا بالقفز وينقلها
 من بلدة كذا الى بلدة كذا بمائة درهم على ان يضر مع الناس ويسير معهم في هذه المسنة ويرقى اذا
 رقى الناس ويسير معهم اذا ساروا وقضى هذا المؤجر جميع هذه الاجرة مجاملة بتجمل هذا المستأجر
 وقضى هذا المستأجر جميع ما وقت عليه عقدة هذه الاجارة من يد هذا المؤجر بتسليم ذلك كله اليه
 فارضا عن كل مانع ومما عرفت قارعا بعد ان رقى وقد ضمن له الدرك ويتم الكتاب فان كانت بغير عينها
 كتب بتدل منها فلان كذا او وزن كذا او كيل كذا من بلدة كذا الى بلدة كذا في سفينة من خشب
 كذا من سفن كذا صحيحة سمية من كل عيب على ان يحملها بنفسه وأجراته وأولائه ومن أحب من

الناس ونهى الكتاب كالأول

(واذا حضر لكاتبه وثيقة اجارة أحد الماعدين) فالكتاب يكتب على اقراره ما جارة كذا من فلان وقضى مال الاجارة منه لكن قمه خطر ان ذلك المقر له لو جاء وحده الاستحجار واداسته وادام المال الذي اقرهنا قبضه منه كان له ذلك فالوجه فيه أحد شيئين اما ان يكتب اقراره انه قبض هذا الاجر وليكن لا يكتب من فلان فيصح القبض ويسقط الاجر ولو جاء يطلب فله ان يقول ما قبضته منك واما ان يكتب وقد سقط هذا الاجر من هذا المستاجر بوجه صحيح سقوطه عنه ولا يذكرة فضا وكذا هذا فذكر الثراء والتمن كذا في الذخيرة

استبقا الارض من متولى الوقف قبيل من فلان المتولى لامور الوقف المنسوب الى فلان بتولية
القاضي فلان جميع ارض الحكم الذي مور من جلة هذا الوقف الذى يتولى هذا المتولى امره ويحدها
يحددها وحقوقها كلها بدون اشجارها وزراعتها وقضاها ويجد رزاقها فانها صارت لهذا المتقبل
سابقا على هذه القبالة بملك ثابت وحق لازم وقدر فيها هذا ان المتعاقدان وقد اذهبا العقدة على
هذه الارض وحداهما سنة كاملة اولها كذا واخرها كذا بكذا ادرهما وهى مثل اجرة هذا المعقود
عليه وقبض هذا المتولى جميع اجرة ما وقعت عليه عقدة هذه القبالة بمجمل بتقبل هذا المتقبل ذلك
كله وقبض هذا المتقبل جميع ما وقعت عليه عقدة هذه القبالة بتسليم هذا المتولى ذلك كله اليه
فارغامن كل مانع ومنازع ونفرا قائم ان هذا المتولى رد هذه الدراهم الى هذا المتقبل وامره بادائها واجها
منها اذا جاء وقتها ويكرى انهارها واصلاح مستاتها اذا وقعت الحاجة اليها من هذه الدراهم
بالمعروف وكله بذلك على انه متى مره من ذلك فهو وكيل بذلك من جهة مستانفا وقبل منه هذه
الوكالة مشافهة واشهاد اوتى الكتاب كذا في الحسط *

وان اردت كتابا بآجارة الطاحونة اذا كانت مبنية على نهر خاص لها كتبت هذا المستأجر فلان من فلان جميع الطاحونة المبنية على نهر خاص لها وهي مشتملة على خمسة قوايت من مكبات من الاالواح الخشبية في أربعة منها أربع رصبات ودورات والثابتة الخماس المعروفة (شائعة) ذكر هذا الذي آجر آن جمع هذه الطاحونة له وملكه وحقه وفي يديه وموضعها في أرض قرية كذا من كذا من قري كورة كذا من عمل كذا وهي مبنية على نهر خاص لها يأخذ ماء من وادي كذا ثم يصبه فيه وأحد حدودها مع النهر الخاص كذا والثاني والثالث والرابع كذا يحدودها كلها وحقها فان كانت آجارتها على سبيل المقاطعة كتبت بعد ذكر المحدث والمستأجر منه جميع ذلك سنة واحدة أو ستة أو ثلث سنين متواليات أو لها غرة شهر كذا ما سألته أو مشاورة كل سنة يكذا درهم أو كل شهر يكذا درهم ليتنفع المستأجر بهذا المستأجر بالاستقلال وطعن المحبوب من الخنطة والشعر وما شا كهما ووثقى قط كل سنة عند انقضاءها وقبض المستأجر هذا جميع ما ستأجره فضاحيها فرغا عما يشغله تسليم هذا الذي آجره وتفرقا عن مجلس هذا العقد بعد سمعته تفرق الاقوال والابدان

(واذا أردت كتابة استخبار الجمدة بفارقيتها) كتبت هذا ما استأجر فلان بن فلان جميع الجمدة التي لها فارقين متصل بها بفارقيتها ذكروا هذا الذي أجروا جميعها ملكه وحقه وفي يديه وبذكروا الموضوع والمحدد ثم يقول محدودهما وحقوقهما وجميع مراعفهما التي لهم من حقوقهما سنة أو ثلاث سنين وإن كان الفارقين أو أحد مشغلا على محامد كثيرة ذكروا استأجر منه جميع الفارقين المشغلي على ثلاثة محامد أو أكثر على حسب ما يكون وبذكروا الموضوع والمحدد ثم يكتب ذكروا الذي أجروا جميعها وملكه وفي يديه ثم يقول استأجر منه جميع هذه الجمدة بفارقيتها كذا كذا سنة بكذا

درهما اجارة صحيحة يتفقد بهذه الهبة بوضع الجسد ويؤدى قسط كل سنة عند تقاضائها ثم يعم
المالك الى آخره

هـ (واذا اودت كتابة اجارة الضيعة الموقوفة اصلها كضايح نهر المولى بفناء كورة بخارى) كتبت هذا
ما استأجر فلان من فلان جميع اصل الضيعة التي هي كرم محوط بمبنى بقصره وخمس دبرات ارض
متلازقات متصلات به ثلثة اوايامه او حوله ذكر هذا الذي آجر ان ما في هذه الضيعة من الكدارات
ملكه وحقه وفي يديه وكردارته حيطان هذا الكرم المنية حوله وبناء قصره واشجار هذه الضيعة
كبارها وصغارها المشرقة وغير المشرقة وتراب جميع هذه الضيعة الذي كنس به وجه الارض
من جميع هذه الضيعة بمقدار نصف ذراع يحقها وما تحت تراجمها المكبوس به وجه الارض وقف
من الاوقاف المنسوبة الى الامير (ساس بكين) التي وقفها على حاقوته وتعترف هي بالاوقاف
الحاقوتية وفي يدي هذا الذي آجر بحق استجاره ممن له ولاية الاجارة منه مسانحة سنة بعد سنة
يا بكرة معلومة المقدار التي هي آجر مثله وان هذا الذي آجر يؤاجر ما في اجارته من الوقف اجارة على
الاجارة وما هو ملكه من اصل هذه الضيعة بواجره مع الوقف بعقد واحد يصحى الملك ثم يذكّر
الموضع والمحدود للضيعة ثم يقول بمحدود ما ثبت اجارته فيه الذي هو مشغل على الملك والوقف من اصل
هذه الضيعة وحقوقه وجميع مرقعة التي هي له من حقوقه بعد ما يباعه هذا الذي آجر جميع اشجار
هذه الضيعة وزرايين هذا الكرم وقضاياه بثلاثة دراهم واشترى اهانته هذا المستأجر به شراء حصصا
وتقايضا قضايا حصصا ثم استأجرته ما ثبت اجارته فيه مع هذا القصر في هذا الكرم احدى وثلاثين
سنة متوالية غير ثلاثة ايام من آخر كل سنة من ثلاثين سنة من مقدّمات هذه السنن اولى اغرة
الحرم من شهر ور سنة كذا بكذا درهما ودينار نصفها كذا ثلاثين سنة منها من اوتاهم اولا ايام
المستأجر منها بمائة دراهم من مال هذه الاجارة ونصف دينار من هذا الدينار كل سنة منها غير
ما استثنى من ايامها بمائة دراهم من مال هذه الاجارة ونصف دينار من هذا الدينار كل سنة منها غير
هذه المدة بقية مال هذه الاجارة ويتم الصلح على التحويل الذي تقدم ذكره قال الشيخ الامام المحاكم
ابو نصر احدث محمد المرقندي رحمه الله تعالى هذا الذي ذكرنا في لفظ التيم مع الاب مساهمة
في المملوكات بين البائعين وأما في اموال الايتام فان كانت للقيم دارا وراد الاب او الوصى اجارتهما
لم يصح عقدا لاجارة الطويلة المرسومة وكذلك ان اراد الاب او الوصى استجارها للقيم لم يصح في السنة
الاخيرة لان الاستقار فيها يقع باكثر من احوال وكذلك في الاوقاف (قال) الوجه في الاجارة
للتيم ان يعقد العقد بأجر مثل في تلك المدة ويبرئ الاب والوصى فيصح الابرا عند أبي حنيفة ومحمد
رحمهما الله تعالى فيما يشاء ثم يقران للمستأجر بمال هو على قدر مال الاجارة مؤجلا الى انفساخ
الاجارة فاذا انقضت الاجارة طالبه المستأجر بمال المقر به قال محمد رحمه الله تعالى (وله وجه
آخر) ان يقر الاب او الوصى بقضاهما من المستأجر فيبرأ المستأجر به عنان فان اراد المستأجر ان يتوثق
فيما بينه وبين الله تعالى فان الاب والوصى وان اقر بقض مال الاجارة لم يبرأ المستأجر فيما بينه وبين
الله تعالى فالوجه في ذلك ان يبيع منها شيئا بمن هو مثل تلك الاجارة والاحوط في ذلك كله الابرا
لان اذ اقر بالقض وانقضت الاجارة بفسخهما او بموت أحدهما وجب مالان أحدهما المقر به
والثاني مال الاجارة الذي اقر بقضه ولم يضمن بسبب الابرا عن مال الاجارة شيئا (وهنا شئ يجب
أن يقتر عنه) وهوان في بعض هذه الوجوه ضرر المؤاخر وفي بعضها ضرر للمستأجر لان المال المقر به
ان جعل مؤجلا الى انقض المدة تضرر المستأجر به فان الاجارة عسى تنفخ بالموت أو بالفسخ في مدة

الخيار ويبقى المال مؤجلاً إلى انتهاء المدة فيتضرر المستأجر وان جعل مؤجلاً إلى وقت الصبح كان وقت الصبح به ولا بالتجمل له يعطل فيبقى المال حالاً فيتضرر المؤجر فيه لأن المستأجر يؤاخذ بما مال حالاً أو الشيء للمستأجر في يده حتى الإحارة بغير بدل أداءه فالسبيل في ذلك أن يجعل المال مؤجلاً إلى وقت انتهاء المدة ثم يוכלل المستأجر بإبطال هذا الأجل متى انقضى هذا العقد فيسقط من الوجوه على أنه متى مره عاد ما ذكرناه فإذا فعل ذلك زال الضرر عنه ما يجبنا وصح تطبيق التوكيل بوقت منظر على هذا أمر الوقف ولم يفسد في ظاهر الرواية في الوقف بين المدة الطويلة والتمرية وكذا ذكرنا الطحاوي في مختصره وبعضهم أبطلوا في المدة الطويلة بحسافة التملك فالوجه فيه أن ينفق به حكمهما كما قاما الاستتجار للقيم أو للوقف فهذا الوجه جارٍ فيه (قال) محمد رحمه الله تعالى ووجه آخر له أن يعقد مثلاً على ثلاثين سنة بالف في ظركم أجزء مثل هذا المعقود عليه كل سنة فإن كان مثلاً خسين درهماً يعقد على عشرين كل سنة بسدس درهم والسنة الأخيرة ببقية المال حتى يقع العقد بأجزء للثلثم يفسخ الإحارة في السنة العاشرة ويحدد العقد هكذا في كل عشرين ويعقد على ثلاثين سنة وهذا مجموع ما ذكره الشيخ المحاكم الإمام أبو نصر أحمد بن محمد الصمرقندي رحمه الله تعالى

(فإن أراد كتابة فسخ الإحارة) كتب هذا ما فسخ فلان إجارة المنزل الذي كان بينه وبين فلان وتحدد المنزل إجارة طويلة بمقدار درهمين أو فلاناً بـ كذا وأخرها كذا فسخ هذه الإحارة في الأيام الشروط له فيها الخيار وهو يوم كذا أو يذرك اليوم الأول من أيام خياره والوسط والأخر فسخها بها واشهد عليه من أئمت شهادته في آخر هذا الذي كروا صبح الفسخ في هذا أن يفسخ في اليوم الأوسط لانه في اليوم الآخر وفي اليوم الأول عسى أن يقع الفسخ قبل ثبوت الخيار أو بعدم مضى مدة الخيار فكان الاحتياط ما قلنا (وإن كان نوع من الأعمال والمناطات كالخياطة وتقصوها) يثبت وقت يستعمل بالخياطة في أنواع الثياب كلها وجميع ما يصح على ما رأى وأحب ويؤجره من أحب ويسافر فيه أن بدله يعمل في جميع ذلك برأيه وإن كان للخدمة والأعمال والمناطات كلها يثبت ذلك ثم تبين حديث الأجر من التمايل والتجمل والتأقبت ويثبت الرؤية وذكري موضع آخر وقال إجارة محدود الصغير والوقف في هذه المدة الطويلة لا تجوز وإنما تجوز المقاطعة وهي هذا ما استأجر على سبيل المقاطعة فلان أعني رب المال من فلان القيم في تسوية أمور الصغير فلان التاب القوام المذكورة وأنه يؤجره من هذا المستأجر بهذه المدة والقوام المذكورة فيه بالإجارة التي هي يوم كذا أجزء للثلثم هذا المعقود عليه لا وكس فيه ولا شطط ويذكر المحدث ويترك الصلح إلى آخره

(وإن كانت المقاطعة للمنزل المستأجر) كما هو المستعمل في المعاملات بأن يؤجر رجل منزله من آخر بمال معلوم ثم يستأجره الآخر على سبيل المقاطعة بأجرة معلومة وبعض الأجزاء الأولى الذي هو مال المنزل بتلك الأجرة المقدره المتفق عليها يكتب بعد تمام الإجارة الطويلة أن شاء وإن شاء كتبها على ظهر الصلح هذا ما استأجر فلان على سبيل المقاطعة من فلان وهو المستأجر المذکور اسم ونسبه في أول هذا الاستتجار جميع هذا المنزل المين موضعه وحدوده في هذا الصلح أن كان يكتبها عقيب الإجارة الطويلة وإن كان يكتبها على ظهر الصلح يكتب هذا المنزل المين موضعه وحدوده في بطنه بحدوده وحقه ومرافقه التي هي من حقوقه بعدما زاد الأجزاء الثاني هذا أو هو هذا المستأجر الأول المذکور في أول هذا الصلح في هذا المنزل المحدود فيه زيادة طاب له الفضل ما بين الأجزتين مشاهرة من أول يوم كذا يكتب وما بعد العقد الأول إلى منتهى مدة الإجارة الأولى المذكورة فيه غير الأمان الاستتارة معها المذكورة فيه كل شهر كذا ديناراً استتجاراً جميعها للسكن هذا المستأجر بنفسه أن شاء أو أن شاء سكن

غيره منه مدة هذه الاجارة وان هذا الاجر الثاني المذكور فيه آجره من هذا المقاطع كذلك بهذه
لاجرة المذكورة فيه اجارة محببة خالية عما يظاها وتم التسليم وان تسليمهما فيه ثابت اجارته على قضية
الشروع وتقرقا بعد ما ضمن الاجر الاول المذكور في اول هذا الصك على المستاجر الثاني وهو المقاطع
هذا ما يجب للمستاجر الاول هذا وهو الاجر الثاني هذا على هذا المقاطع وهو المستاجر الثاني من هذه
الاجرة المذكورة فيه ضمانا محببهما متعلقا بالزوم ورضى به هذا المستاجر الاول واجاز ضمانه هذا عنه
لنفسه في مجلس الضمان اجارة محببة ويتم الصك وانه تعالى أعلم بالصواب كذا في الظهيرية
(نوع آخر) اذا دفع الاراضى مزارعة والبذر من صاحب الارض عينا يكتب هذا ما دفع الدهقان
فلان الى فلان المحراث دفع اليه على سبيل المزارعة جميع الضيعة التي هي كذا ديرة ارض بيضاء صالحة
للمزارعة ذكر الدافع هذا انتم املكه وحقه وفي يديه وموضعها في ارض قرية كذا بناحية كذا
حدودها كذا وكذا بمجودها وحقها ورا فقها التي هي لها من حقوقها وبذر ما معها بعينه وذلك كـ
حنطة سقية جيدة ضامنة وهو كذا فقير بالبذر الذي يعرف بكذا ثلاث سنين متواليات اولها يوم
كذا من شهر كذا وآخره يوم كذا من شهر كذا مزارعة محببة لا ساقطها ولا خيار ولا اعادة ليزرعها
هذا المزارع المدفوع اليه هذا البذر المذكور فيه ويقوم عليه بنفسه واجرائه وأحوانه وبقره وأدواته
ويعمل في ذلك كله برأيه على ان ما اخرج الله تعالى من ذلك من شيء فهو كله حقه وقبضه بين هذا الدافع
وبين هذا المدفوع اليه اثنين أو ثلاثة على حسب ما يتفقان عليه وقل هذا المزارع عقدة هذه
المزارعة من هذا الدافع قبولاً بمحبته وقبض هذا المزارع جميع هذه الاراضى وجميع هذا البذر
من هذا الدافع بتسليم ذلك كله اليه تسليماً محبباً معلوماً بقول من يرى حوازا للمزارعة من السلف
الصالح وتقرقا عن مجلس هذه المزارعة به محبتها وتعامها تنفق الايدان والاوقال ضمن هذا الدافع
لهذا المدفوع اليه ما أدرك من ذلك في ذلك وان اراد ان يصير العقد بمجاءه بلحق ما تحركه حكم الحاكم
فيكتب وحكم قاض من قضاة المسلمين بهذه هذه المزارعة بعد خصومة معتبرة وقعت منها وأشهدا
على أنفسهما ويتم الكتاب وبما عاذا كذا التين في الوثيقة لانهما لو سكتا عنه فهو لصاحب البذر وإذا
شرطا بينهما فعلى الشرط في ظاهر الرواية وعلى هذا الدافع اليه أرضاً كذا سنة على ان يفرس فيها
ما يدا له من الاشجار وما يخرج فهو بينهما نصفان جاز والغرس للغارس والتمر بينهما نصفان ولا بد من
الثبوت وعند مضى الوقت يورق قطع الاشجار وان لم يكن البذر عينا وراى الى الدافع كتب على هذا
الوجه الى ذكر المحقق ولم يكتب بذر ما عاها بل كتب ليزرعها هذا المدفوع اليه ما يدا لهذا الدافع بذر
هذا الدافع من غلة الشتاء والصيد ولا يد كقبض البذر عن قبض الارض وان كان البذر عينا من
قبل المزارع كتب على ان يزرعها هذا المدفوع اليه الارض ببذرتة وهو كحنطة سقية بيضاء
بقية جيدة وهو كذا وكذا فقير بالبذر كذا ولا يد قبض البذر عن قبض الارض وان كان البذر غير عينا
واراى فيه الى المزارع كتب يزرعها هذا المدفوع اليه ما يدا له ببذرتة من غلة الشتاء والصيد
وحكم الدرك في هذا يكون واجعا اليها فان الارض لو استحققت قبل بلوغ الزرع كان المزارع بالخيار ان
شاء قطع الزرع مع الدافع وقسم ما بينهما وان شاء ضمن الدافع قيمة نصيبه من الزرع وكان الزرع كله
للدافع وان استحق الزرع دون الارض كان للدافع على المزارع أجر مثل أرضه ويرجع حكم ضمان الدرك
اليهما جميعا فيكتب في موضع الدرك في أدرك كل واحد منهما من ذلك في جميع ما وصى في هذا
الكتاب فليكن واحدا منهما على صاحبه تسليم ما يجب في ذلك لكل واحد منهما ويتم الكتاب كذا
في الخيط قال وان كانت الارض بين شريكين فأراد أحدهما ان يأخذ حصة شريكه مزارعة كتب

هذا ما دفع فلان الى فلان جميع حصته من الارض البيضاء وهي النصف مشاعا منهم من سهو من
بحدوده وسقوة مزارعة صحيحة ثلاث سنين متواليات من لدن غرة شهر كذا على ان يزرعها بسدرة
ونقته واجرائه واعوانه ما اخرج الله تعالى من شئ فهو بينهما الثلث للثالث للدافع والثلثان للزارع
ونتهي الكتاب على نحو ما يتاوصف ان يكون البذر بينهما ان كان من جهة المزارع فاما اذا كان من
جهة الدافع فالمزارعة فاسدة والخارج لما حب البذر وعليه اجر مثل العامل ونصف أجر مثل الارض
لانه استأجر شريكه في الارض على ان يعمل في أرض بينهما اختلاف مالو كان البذر من قبل الزارع لانه
استأجر حصة شريكه ببعض ما يخرج واستأجر شئ مشترك جائز وهذا كما قالوا فيمن استأجر حصة شريكه
ببعض ما يخرج (من) أجرة أرضا سنة بأجرة معلومة ثم انه دفعها الى المؤجر مرارعة ان كان البذر من قبل
المؤجر لم يجوز ان كان من قبل المستأجر جاز

* (وأما كتابة المعاملات) فقد ذكرنا ان المعاملات حائزة عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله
تعالى في الاشجار الزاجين والقضبان والبقول والرباط وأصول القصب والنبات التي لم تنوع وكذلك
كل شئ يثبت ويقع وكذلك يبي على مذهبه أن يجوز عندهما على الخ ان كان ما تعاوم به لانه
يحتاج الى سوق الماء ولا في القبر والنفق لا يجوز لانه لا يحتاج الى سوق الماء وانما يجوز المعاملة في كل
هذه الاشياء عندهما اذا كانت تحتاج الى المعالجة لثمة وأما ما لم تكن بهذه الثمة فلا (ثم وجه الكتابة
في المعاملة) ان يكتب هذا ما دفع فلان الى فلان جميع ارض طبة القاسمة في موضع كذا وجميع الكرم
بجميع ما فيه من النخل والشجر المثمر وبين المحدث وبحدوده وسقوة سنة واحدة اثني عشر شهرا متوالية
من لدن غرة شهر كذا بمعاملة صحيحة لا فساد فيها ولا غبار ليقوم على ذلك كله وسقيه ويحفظه ويكسح
كرمه ويقوم بتدبيره والتدبير قطع ما أصغر من الاغصان ويسقي منها ما ياتمه ويقع نخله وتأثيره
بنفسه واجرائه واعوانه ويعمل في ذلك برأيه على ان ما اخرج الله تعالى من ذلك فهو على شرط كذا
وقض هذا المدفوع اليه جميع هذا المعقود عليه بتسليمه جميع ذلك اليه ويذكر ضمان الدرك ونهني
الكتاب فان كان الكرم يشتر على المزارع كتبت هذا ما دفع اليه جميع الضبعة المشقة على الكرم
والمزارع والنخل والشجر المثمر بمعاملة مزارعة في عقدتين متفرقتين ليست احدهما شرطاً في الاخرى
ويحدد الضبعة ثم يقول دفع فلان اليه اولا جميع ما فيه من الكرم والشجر المثمر بمعاملة مائة مائة مائة خمس
سنين من لدن غرة شهر كذا بمعاملة بالنصف بمعاملة صحيحة ليقوم عليها بنفسه اني آخر ما ذكرناه ويذكر
القبض ثم يقول ثم دفع اليه جميع ما فيه من المزارع في عقدة أخرى مزارعة مدة خمس سنين على ان يزرع
أرضها بحدوده ما يد الله من غلة الشتاء والصيف ويذكر شرائط المزارعة على حسب ما ياتيه ويقول
عند ذلك الدرك فالدرك كل واحد منهما في ذلك وفي شئ منه من ذلك فعلى كل واحد منهما تسليم
ما يجب عليه لما حبه ويتم لكتاب كذا في الظهيرية *

* (الفصل الثالث عشر في الشركات) *

وجه الكتابة في شركة العنان ان يكتب هذا اشتراك فلان وفلان اشتراكا على تقوى الله تعالى وأداء
الامانة والتجنيب عن المنكر والحجامة وبذل النصيحة على كل واحد منهما لما حبه في سره وعلايته شركة
عنان برأس مال كل واحد منهما على ما سمي ووصف فيه وتقدرا عليهما هذه الشركة الموصوفة شركة
صحيحة حائزة لا فساد فيها فان كانا جميعا يتجران كتبت على ان يتجرا بهذين المالين ما يبدلهما من أنواع
التعارات ويستأجرا بذلك وبقا جميعا وشئ ويبعا جميعا وشئ بالتقيد والنيئة ويشتريا ما يبدلها

جميعا وما يبدى لكل واحد منهما من ذلك وعلى ان يخطا ذلك بمال نفسهما بمال من أحبا من الناس
ويدفع ذلك مضاربتي من أراد من الناس وأحب كل واحد منهما وأراد على ان يضعا ما يبدى لهما
من ذلك ويودعا من وذا من الناس جميعا وشقي وعلى أن يوكل بذلك جميعا وشقي من شاء من الناس
ويسافر بذلك إلى أي بلد أراد من دار الاسلام ودار الحرب والبر والبحر يملان في ذلك جميعا وشقي
ويعمل كل واحد منهما في ذلك برأيه على ان ما رزق الله تعالى لهما ولكل واحد منهما في ذلك من ربح
وقض فهو بينهما على قدر رؤس أموالهما وما رزعا فيه فهو على قدر رؤس أموالهما وتفرقا عن مجلس
العقد تفرق الأبدان عن صحة وتراض

(واذا اشتركا شركة الوجوه وأرادوا الشركة) فوجه الكتاب هذما اشتركا عليه فلان وفلان اشتركا
على تقوى الله تعالى وطاعته وأداء الأمانة وبذل النصيحة من كل واحد منهما المصاحبة في السر
والعلانية شركة وجوه بآدابها على انه ليس لواحد منهما رأس مال في شركتهما الموصوفة في هذا
الكتاب وقد يكون هذما شركة عنان في الوجوه وقد يكون شركة مفوضة في العنان يكتب اشتركا
في تجارة كذا على ان يشتريا بوجوههما وما يصير في أيديهما من تجارتها وما يشتريا
شراهما من تجارة كذا ويشتري كل واحد منهما من ذلك ما رأى بنفسه ووكله في عملهما جميعا ويعمل
كل واحد منهما في ذلك برأيه ويبيعان ذلك جميعا ويبيع كل واحد منهما على ما يرى ويوكل كل واحد
منهما يبيع ذلك بما رأى من الوكلاء على ان ثمن ما يتاعاه أو يبتاعه كل واحد منهما من ذلك
وما كان من ربح أو وضعة فهو بينهما نصفان ويتم الكتاب وفي المفوضة منهما يكتب اشتركا شركة
مفوضة في جميع التجارات على ان يشتريا بوجوههما وما يصير في أيديهما من تجارتها يشتريان
جميعا ويشتري كل واحد منهما في ذلك ما رأى بنفسه ووكله في عملهما جميعا ويبيع كل واحد
منهما على ما يرى ويوكل كل واحد منهما يبيع ذلك بما يرى منه أو يجاراه من الوكلاء على ان ثمن ما يتاعاه
أو يبتاعه لهما وكلاهما أو وكيل كل واحد منهما في ذلك فهو بينهما نصفان ثم ينهى الكتاب وفي هذا
الوجه لا يجوز تفضيل أحدهما في الربح والوضعة على صاحبه

(واذا أرادوا شركة عنان في تجارة خاصة بذكر رأس مال على جهة التقبل وهي تسمى شركة التقبل) فوجه
الكتاب هذما اشتركا فلان وفلان اشتركا شركة عنان في عمل المخاطة على ان يعمل لهما أيديهما ويتقلا
هذا العمل من الناس جميعا وشقي ويستأجرا كلاهما أو يستأجر كل واحد منهما من الأجانب ما رأى
في شركتهما ويعمل لهما جميعا ويعمل كل واحد منهما ما احتاجا إليه من أداة عملهما ويبيعان ذلك وما صار
في أيديهما من عمل أيديهما متاعا وكذا ويبيع كل واحد منهما بما رأى في اجتماع في ذلك من
فضل فهو بينهما نصفان وما كان من وضعة فهو بينهما نصفان اشتركا جميعا على ما بين ووصف
في هذا الكتاب وعقد أيديهما عقدة هذه الشركة وينهى الكتاب وعلى هذا كل عمل من القسرة
والصباغة وعلى هذا لو كان عمل أحدهما المخاطة وعمل الآخر القسرة يقول اشتركا في عمل كذا
وفي عمل كذا ويجوز في هذه الشركة تفضيل أحدهما على الآخر في الربح (وهذه ثلاث شركات)
والشركات الثلاث الاخرى شركة مفوضة في هذه الوجوه فان كانت برأس مال كتبت مكان قولك شركة
عنان شركة مفوضة في كل قليل وكثير في كل صنف من أصناف التجارات وتبين رأس المال ثم تقول
وذلك كله في أيديهما يشتريان بالتقدي والنسيئة يشتري كل واحد منهما ما رأى أو رأى كل واحد منهما
من صنوف التجارات وينهى الكتاب غير أنه لا يصح في هذا الفصل شرط الربح والوضعة على التفاضل
وكذلك لا يصح ان يكون رأس مال كل واحد منهما الاسواء وعلى هذا شركة التقبل وشركة الوجوه

في المفاوضة على ما عرفت في شركة العنان غير ان ههنا يدكر شركة مفاوضة في جميع التجارات ويكتب الذكر بنصفين في كل شركة (عفاذا اراد افسح الشركة) فوجه الكتابة فيه هذا ما شهد الى ان عمران فلانا و فلانا كانا شريكي شركة عنان او شركة مفاوضة وبذكر النوع وكانا عليها كذا مسنة وكان فلان راس مالي كذا و فلان كذا و فلان بذكر من المدة كذا ثم اراد افسح الشركة وقسم ما بينهما من جميع الاموال بقسماها وقبض كل واحد منهما حصته من ذلك بعد ان أدى كل واحد منهما حصة له الى وجهه حتى وقبض كل واحد منهما على جميع ذلك وعرفه على حقيقته فحصة حصته جائزة لا تصادقها ولا خيار والاموال كلها حاضرة ليست بمشغولة بدين ولا عين وبريء كل واحد منهما الى صاحبه من ذلك فلم يبق لكل واحد منهما قبل صاحبه حق ولا دعوى بعد هذا الكتاب وينتهي الكتاب فان كان الكتاب في المضاربة فهو على هذا الوجه كذا في الظهيرية * واذا اراد شركة مفاوضة او عنان ولا مال لاحد منهما فالوجه في ذلك ان يستقرض الشريك الذي لا مال له مثل نصيب الشريك الذي له المال منه ويحصل نصيب نفسه فيكتب بعد قوله وتقرقا طائعين ثم اقر فلان وهو الشريك الثاني في ترتيب هذا الذكر في حال جواز اقراره ونفوذ تصرفه في الوجوه كلها اقرارا مستأنفا ان عليه وفي ذمته لشريكه فلان وهو المذكور او لا في ترتيب هذا الذكر كذا اذا اراد ان لا مال احدهما واجبا بسبب قرض صحيح اقرضها اياه من مال نفسه ودفعها اليه وانه قضاه منه قرضا وجعلها نصيب نفسه في الشركة اقرارا صحيحا وصدقه شريكه فلان هذا فيه خطأ باو يد كذا الترخيع وان اراد الشركة في الحيوان وغارسية (كاو ينم سودادان) وصورة ذلك رجل له حيوان بقور او اغنام اراد ان يدفعها الى شركة الى رجل آخر ليكون المحاصل منها مشتركا بينهما على السوية والذي يحصل منهما من الاولاد فالوجه فيه ان يبيع صاحب الاغنام او البقر نصفها مشاعا من الذي يريد الشركة معه بقر معلوم ويحمل الجميع اليه حتى هو يحفظها ويرعاها وما يخرج منها يكون بينهما على السوية نصفين فوجه الكتابة في ذلك ان يكتب اقرار الذي لا حيوان له اقر فلان بن فلان القسلا في حال جواز اقراره طائعا ان في ذمته كذا بقرة وكذا كذا شويذ كرشياتها في انعام ثم بعد الفراغ عن ذكر شيئا منها يكتب في ذمته نصفها بقر في يده نصفها بقر في الملك ونصفها امانة من جهة مالك نصفها فلان بن فلان يعني صاحب الحيوان وما يرضعها الله تعالى من الزوائد المتصلة بها والمنفصلة عنها يكون بينهما على السوية نصفين واقر فلان هذا ايضا في حال جواز اقراره طائعا ان عليه وفي ذمته فلان هذا صاحب الحيوان كذا ادرهما دبنا لازما وحقه واجبا بسبب صحيح وهو من نصف هذه البقرات التي اشتراها منه مشاعا كما اقتضاء الشرع وقضاه على قضيه الشرع منه بضا صحيحا وصدقه فلان هذا فيه خطأ باو يد كذا في النجدة *

(الفصل الرابع عشر في الوكالات)

واذا اردت وكالة عامة بالبيع ان شئت كتبت هذا ما وكل وان شئت كتبت هذا ما شهد الى ان فلانا وكل فلانا ببيع جميع داره وتحت الدار بمحذودها كلها ومرفقها أرضه وبشائها وكالة صحيحة جائزة نافذة على ان يعمل هذا الوكيل فيها برايه ويوكل بذلك من أحب ويبيعه بما أحب ويجوز ما صنع في ذلك من شيء ويقبض عنها اذا باعها وسلمها الى من يشتريها ويوكل بذلك من أحب وقوله هذا الوكيل هذه الوكالة الموصوفة في هذا الكتاب من هذا الموكل بمواجهته اياه قبل ان يترافعا واشتت لهما بغير ذلك وسلم هذا الموكل المسمى فيه جميع ما وقع التوكيل ببيعه على ما سمي فيه الى هذا الوكيل المسمى فيه وقبضه منه فآرعة عما يشغلها من القبض والتسليم فيجمع ذلك في يده يحكم هذه الوكالة ثم ينهي

الكتاب الى آخره كذا في الظهيرية * واذا أردت وكالة طامة بالبيع والشراء كتبت هذا ما وكل فلان فلانا وكل بجميع ماسي ووصف فيه وكالة محصية حائز تليبع وبشترى هذا الوكيل جميع أموال هذا الموكل وجميع أملاكه التي يجوز بيعها من جميع أصناف ما رأى يبيع من جميع الأموال والأملاك من الذهب والفضة والياب والعروض والحق والحجوان والمتاع والعقارات والمستغلات كلها من المكيل والموزون وغير ذلك من جميع ما يملكه هذا الموكل يوم وكل هذا الوكيل المسمى فيه وجميع ما يملكه هذا الموكل ملكا مستقبلا بعد هذه الوكالة أي دامن كل قليل وكثير يستفيد ملكه بجميع الوجوه من جميع أصناف الأموال مادام على هذه الوكالة يبيع جميع ذلك على ما رآه مشاعا ومقسوما ومجتما ومتفرقا كيف شاء ومتى شاء وكلما شاء بما أحب من صنوف الأموال من الأثمان والعروض وغيرها بائنا صنع في ذلك من أمره فيها يبيعها ويقبض أثمانها ويبلغ ما يبيع منها ويعمل في جميع ذلك برأيه وبشترى لهذا الموكل ما رأى شراءه من جميع أصناف الأموال مشاعا ومقسوما ومجتما ومتفرقا كيف شاء ومتى شاء وكلما شاء مرة بعد أخرى بجميع أصناف الأموال من الأثمان والعروض وغيرها على ما وصفنا يبيع وبشترى بما رأى من ذلك تقدا ونسيئة ويسمى في جميع ذلك برأيه وبوكل بجميع ما أحب ويغزل عنها من أحبتي شاء وكيف شاء وكلما شاء مرة بعد أخرى ويقض جميع ما يبتشري من ذلك لهذا الموكل ويتقضى جميع ذلك من مال هذا الموكل ومن مال نفسه إذا أحب لم يرضع بذلك على هذا الموكل وكله بجميع ذلك وسلطه عليه وأذن له بالتصرف فيه على هذه الوجوه الموصوفة في هذا الكتاب وقبل هذا الوكيل ذلك كله منه مشافهة ومواجهة في ذلك المجلس كذا في الذخيرة * وإن أراد أن يجعله وكيل في كل شيء يكتب وكل بمقتضى جميع ما قلنا من الضائع والدور والعقارات والمستغلات والامتعة والرفيق والاولا وبشترى من صنوف الأموال واستغلال ما رأى استغلاله من ذلك بوجوه غلاته وبعمارة ما يحتاج الى عمارته من ذلك وباجارة ما رأى اجارته من رأى أن يؤجر منه بما رأى أن يؤجر به في المدة التي رأى ويجعل اليه مساحة من يرى مساحة من له قبله حق أو يجب له قبله حق ويخط ما رأى خطه وبإبراء من يرى إبراءه وبتأجيل من يرى تأجيله كذا في المحيط * وجعل اليه أن يحتال بأموال فلان وبما شاء منها على ما يرى أن يحتال بذلك عليه وأن يرتب بها وأن يرضع بها ما يشاء منها من يرى ذلك عنده كذا في الظهيرية * وجعل اليه أن يجبره بأمواله في أي أصناف القبضات ما شاء وأن يشارك من رأى مشاركتهم من الناس كلهم بأموال فلان وجعل اليه خصومة خصمائه من يدعي قبله حقا ومن كان له عليه حق من الناس أجمعين وجعل اليه قبض ماله من الحق قبل الناس أجمعين وعندهم ومعهم والخصومة في ذلك كلها جازما صنع له وأوليه من ذلك وقبل فلان جميع ما استداليه من هذه الوكالة خطايا وبقه كذا في المحيط

* (نوع آخر في وكالة جامعة لاسرار والخصومات وغير ذلك) شهد الله هو والمؤمنون آخر هذا الكتاب أن ملنا وكل فلانا بطلب كل حق له للصل على الناس وبطلب كل حق يجب له عليهم في المستأنف وبطلب كل ماله عند الناس وقيلهم وفي أيديهم من مال عبي أودين ومن عقار ومن عرض من قليل وكثير والخصومة والمنازعة في ذلك الى من شاء من الضاعة والحكام والسلاطين وباتنا بما نأخذ بالشرعية وإقامة اليناف في ذلك وأخذنا لإيمان من توجه عليه ذلك ويجب من وجب عليه حبه ولا إطلاق من الخدس والاعادة الى ذلك كل ما رأى ومقاسمة من رأى مقاسمته من هو شريكه في المستأنف في شيء من الضائع والعقار والدور والبيوت والعروض والحجوان والقليل والكثير فيما هو ملكه يوم

وقعت عليه عقدة هذه الوكالة وفيما ثبت في المستقبل وأخذ ضمه شاعا بينه وبين غيره على قدر
 حقوقه ما في ذلك غير مقوم ويقض جميع الواجب له بحق ما يتولا له من القصة وتسليم ما يبيعه له من
 ذلك اليمن يتناحه منه وباتباع ما رأى ابتاعه من نفسه بما يبيعه له من ذلك وبضمان الدرك فيها يبيعه له من
 ذلك لمن يتناحه منه وباتباع ما رأى ابتاعه من الضياع والعقار والاملاك والمتنولات وما سواه مما رأى
 وكل ما رأى ويدفع اثمان ما يتناحه من ذلك الي ما يبيعه منه ويقض ما يتناحه له من ذلك وبما كتاب
 الصلح باسمه وبإضافة ابتاعه له ذلك لليم بأمره ويحفظ ما هو له وما يبيع له في المستأنف من أصناف
 الاموال القليل والكثير وبالتقيام بجميع ذلك وبالاتفاق عليه في مرته وعجازه وأوراق المختلفين اليه
 والقوام عليه وبإدلاء عليه وما يجب عليه في المستأنف من نراج ومن صدقة في زرع وفي غرة الى من اليه
 قض ذلك بحق ولا يتنه عليه وبالاتفاق على ماله وعلى ما يكتسبه في المستأنف من المالك وطعامهم
 وادامهم وكسوتهم وجميع نواتهم التي يجب عليه الاتفاق عليهم بحق ملكه اياهم وباجارة ما هو له
 وما يطرأ على ملكه في المستأنف من الضياع والعقار والدور والقليل والكثير ما رأى اجارته من ذلك
 بمن رأى وكل ما رأى يجاري على ما يرى من ذلك من قصر المدة وطولها وتسليم كل ما يؤجره من ذلك له
 الي من يستأجره وبما كتاب الاجارات والقيالات في ذلك باسمه وبإضافة ملك الاجارة اليه والشهاد
 على ذلك من رأى اشهاد عليه ويقض أجرته ويقض ما يؤجره له من ذلك بعد انقضاء مدة الاجارة
 وبما تحم من رأى مصالحته بمن له عليه حق ومن يكون له عليه حق في المستقبل على ما يرى في ذلك
 من خطاير او من تأجيل وابطاله بأمواله التي هي له يوم وقعت الوكالة وما عسى أن يستفده من
 الاموال بالمستأنف ما رأى الاحتال له به من ذلك على من رأى وبما كتاب ما يجب اكتسابه في ذلك
 وبالشهاد على ذلك من رأى وباتحان ما رأى ارتبانه بشئ من ماله الذي هو له يوم وقعت هذه الوكالة
 وما عسى أن يطرأ على ملكه في المستأنف وما رأى رهنه من ذلك بمن له عليه دين ويجب عليه دين
 في المستأنف على ما راها ذلك وتسليم ما يرهنه من ذلك الي ما يرتنه اياه وان تجبر له بأصناف أمواله
 التي له يوم وقعت هذه الوكالة وما عسى أن يستفده في المستأنف من ماله وبما يرى أن تجبر له به
 في ذلك كئاراى وفيما رأى ويدفع ما رأى من ماله بضاعة الي من يرى وبمشاركته من رأى مشاركته
 بأمواله التي هي له يوم وقعت الوكالة وما عسى أن يستفده بما يرى من الربح ويدفع ما رأى من
 أمواله التي له يوم الوكالة وما عسى أن يستفده مضاربة الي من يرى ذلك يجارى وبخصومة كل من
 ادعى قبله او عليه او عنده او في يديه حقا ادعاء عليه جائز ما عمل به في ذلك عليه وله وعلى أن له
 دفع ما يجب عليه فيما يقضى به عليه في ذلك وأقامه في جميع ما ذكره من مقام نفسه ورضى
 بما قضى في ذلك عليه وله وعلى أن له أن يتولى جميع ما ولا اياه بما وصفه بنفسه وان يتولى
 ما شاع منه من رأى من الوكلاء وان يستبدل به من الوكلاء في ذلك من رأى كئاراى جائز اموره له
 في ذلك وكالة مطبقة عامة في الوجود كلها وقبل فلان من فلان جميع هذه وكالة المذكرة فيه شفاها
 وبم الكتاب كذا في الخط *

* (نوع آخر في الوكالة بالنكاح) اذا وكلت المرأة رجلا أن يزوجها من رجل يكتب وكلف المصاهرة فلانة
 بنت فلان بن فلان فلانة وامامته مقام نفسها في تزويجها من فلان بن فلان على صداق كذا درهمها
 وعلى (دست يمين) كذا درهمها وكالة صحيحة وان فلانا قبل هذه الوكالة قبلها صححا وذلك بتأريح
 كذا فيم يكتب * (بسم الله الرحمن الرحيم) * هذا ما تزوج فلان فلانة بتزويج وكيلها فلان اياه بالمهر
 المذكور في صدر الكتاب وهو كذا انكاحا صححا جائزا بمحض رجاءه من الشهود الدول المرضين

وبتم الكتاب وفيها الذوكلت رجلان يزويهما من نفسه يكتب وكلت المشاة فلانة بنت فلان بن فلان فلانا وأقامته مقام نفسها في تزويجها من نفسه على صداق كذا الى آخر ما ذكرنا ثم يكتب «(بسم الله الرحمن الرحيم)» ان فلانا والكيل زوج وكلته فلانة من نفسه بحكم الوكالة المذكورة في صدر هذا الكتاب بالامر المعنى في صدر هذا الكتاب تزويجها بحضرة جماعة من الشهود العدول المرضين ويتم الكتاب وفيها اذا كانت المرأة معدة من جهة الغير وقد وكلته بتزويجها من نفسه أو من رجل آخر يكتب وكلته وأقامته مقام نفسها في تزويجها من نفسه أو من فلان بعد انقضاء عدتها التي هي فها من جهة فلان والله تعالى اعلم

« فوعا توفى التوكيل بضمرة كل الناس) هذا ما وكل فلان فلانا وكلما وقامه مقام نفسه في طلب
حقوقه وا حقوق التي اليه طلبها قبل الناس اجمع ومعه وعندهم وفي ايديهم وبقبض حقوقه منهم
والمنصومة معهم والاستخلاف والمحبس والاطلاق والاعادة الى الحبس والتكفيل وكسلا عنهما
وعضا البقم اليه وتقام عليه غير الاقرار عليه وتعديل من شهد عليه واذن له ان يؤكل من تحت
يده بذلك كاه من شاه بمثل وكالته هذه وكالته صحيحة جائزة نافذة وقبل هذا الوكيل هذه الوكالة
قولا صحيفا في مجلس عقد التوكيل وتدرا فاعن مجلس عقداو كالة بمصمته وقب مه الى آتوه
وايه تعالى اعلم

١٠ (فوج آنری التوکل مخصوصة خاصة) هذا ما وكل فلان فلانا وكله واقامه مقام نفسه في طلب حقه وقه والمحقوق اني اليه طلبها قبل فلان ومعه وعند وفي يده وبقي من حقوقه منه والمحسومة معه والاسخلاف والمحس والاطلاق والاعادة الى المحبس والكتفيل وكيلها عنها ومخاضها بقيم المينة وقام عليه غير الاقرار عليه وتعديل من شهادتيه وأذن له ان يوكل من تحت يده بذلك كله من شاء على وكالته هذه وكالة حصية جائزة فاذه وقيل هذا الوكيل هذه الوكالة قبولاً صحيفتي مجلس عقد التوكل وتفرقا وأشهدوا بتم الكتاب

هـ) فتح آتري التوكيل ببيع الدار هـذا ماوكل فلان فلانا و كله وأقامه مقام نفسه في بيع جميع الدار التي موضعها في بلد كذا بصودها وحقوقها كلها وأرضها وبناتها وكذا يبيع من شاء ويقض عنها ويوكل بذلك من أحب ويضمن الدرك ويسلم ما عا لي من اشترى عنه وكاله صحبة حاترة فاذا وانه قبل منه هذا وكاله قولاً صحبها شفاها - هـا را في مجلس عقدا وكاله قبل افتراقهما وقبل اشتغالهما بعمل آخر وسلم هذا الموكل جميع ما وقع عليه هذا التوكيل ببيعه الى هذا الوكيل نقبضه منه فارغة عما يشغل عن القبض والتسليم فجميع ذلك في يده بحكم هذا وكاله فان كان المشتري سمي والتمن مقدرا من ذلك فيكتب بينهما فلان بكذا واقعه تعالى أعلم

١٠ (توقع آخر في التوكيل بمقتضى الاملاك) هنا ما وكل فلان فلانا وكه وأقامه مقام نفسه في حفظ جميع أملاكه وأمواله المهدودات من الضياع والعقار راحميو انوات والمكيلات والموزونات والعبيد والامالة والعرض والنياب والصامت والناطق وغير ذلك من جميع صنوف الاموال ليحفظها ويستغلها ويقوم بأعمالها زراعة فيها ويزرعها بقتله ويدفعها الى من يشاء زراعة ويرفع غلاتها ويراعى أسبابه وأملاكه ويستهدها ويقوم بعمايتها وصالحها ويعتق من ماله اذا احتاجت الى العماره والمؤثقه ولا يبيع شيئا منها بل يحكمها ويحفظها وكله بذلك كله وكالة حصصه جائزه نافذه وان هذا الوكيل قبل هذه الوكالة مع اشرافه التي ذكرنا في المجلس الذي جرى فيه بينهم عقد هذه الوكالة خطا باشفاها جهارا ووجاها وذلك بتاريخ كذا

* (نوع آخر في التوكيل بالبيع) هذا ما وكل فلان فلانا وكله بأن يشتري له جميع الدار التي هي بموضع كذا وكذا له حصصه ليستأجرها من فلان والاحوط أن يقول ليستأجرها من يجوز بيعها له بأرضها وبناؤها وكذا يجب من أنواع الاموال كلها وبكل قليل وكثير أحب أن يشتريها به ويعمل في ذلك برأيه ويجوز ما صنع بذلك من شيء ويتقدمها إذا اشتراها فلان لا تحرم من مالي إلا أن أوافق من مالي نفسه يرجع به على الأمر ويخاضم في حب أن وجد بها غير ذلك ويرد لها بغير روية إن لم يكن رأيها فتقوم في ذلك مقامه وبكل بجميع ذلك من أحب ويعزله عنها أن أحب وقبل هذا الوكيل هذا التوكيل مواجهة ويتم الكتاب

* (نوع آخر في التوكيل بالاجارة) هذا ما وكل فلان فلانا وكله باجارة جميع الدار التي هي للوكيل في موضع كذا حدودها كذا حدودها وحقوقها كلها إلى آخره وكالة شخصية نافذة ليؤجرها كم شام من الايام والشهور والسنين من أحب من الناس بما أحب من الاجر من جميع اصناف الاموال كلها من الاثمان وغيرها يؤجرها على ما أحب جازر ما صنع في ذلك ويؤجرها للسكنى وسلمها إلى من استأجرها منه ويقض أجرها على ما يصب ويحل في ذلك كله برأيه وبكل بذلك من أحب ويعزله عنها أن أحب متى شاء وكيف شاء وكذا شامرة بعد أخرى مادام على هذه الوكالة الموصوفة فيه وقبل هذا الوكيل هذه الوكالة مواجهة قبل الاتفاق وقد قبض الوكيل جميع هذه الدار من الموكل بتسليمها ياها اليه فهي كلها في يده بمك هذه الوكالة فما أدرك هذا الوكيل في ذلك كله من ذلك فعلى هذا الموكل ما يقتضيه الشرع وأشهد بالله تعالى أعلم *

(نوع آخر في التوكيل باستئجار دار بعينها) وكله باستئجار جميع الدار التي هي بموضع كذا حدودها كذا حدودها وحقوقها كلها إلى آخره ليستأجرها من فلان ومن يجوز اجارته فيها مادامت هذه الوكالة لهذا الوكيل فيستأجرها كم شام من الشهور والايام والسنين لهذا الموكل للسكنى بما شاء من الاجر وكيف شاء ويجوز ما صنع في ذلك من شيء يعمل في ذلك برأيه وبكل بها من أحب ويعزله عنها أن أحب متى شاء وكيف شاء وكذا شامرة بغير مرة يتبعهم في ذلك مقام نفسه ويجوز لهم في ذلك ما يجوز له ويقضها لهذا الموكل إذا استأجرها أو يؤدى أجرها على ما أحب مجعلا أو مؤجلا أو شاء أدى من مالي نفسه ليرجع به على الموكل وإن شاء أدام من مالي هذا الموكل يعمل في جميع ذلك برأيه ثم يذكر القبول وضمان الدرك والشاهد ويتم الكتاب *

(نوع آخر في التوكيل باستئجار دار بغير عينها) هذا ما وكل فلان فلانا وكله بجميع ماسي ووصف فيه وكالة شخصية ليستأجر له دارا للسكنى هذا الموكل أي دار وبيت ومنزل رأى في موضع كذا فيستأجرها له كم شام من الايام والشهور والسنين بأي أجر أحب من الاثمان وغيرها ثم ساقها كالاول *

(نوع آخر في التوكيل بدفع الارض مزاعة) هذا ما وكل فلان فلانا بدفع جميع أرضه التي هي بموضع كذا حدودها كذا وهي أرض بيضاء تصلح للزراعة وكله وكالة شخصية لدفعها بمحدودها مزاعة كم شام من الشهور والسنين إلى من أحب من الناس ليزرعها من يدفعها اليه بذره ما أحب من غلة الشتاء والصيف بأي نصيب أحب هذا الوكيل من كل قليل وكثير جازر ما صنع في ذلك وبكل بجميع ذلك من أحب ويعزله عنها أن أحب متى شاء وكيف شاء مرة بعد أخرى يعمل في ذلك برأيه ويقض في ذلك من أحب مقام نفسه وسلمها إلى من يدفعها اليه مزاعة ويقض ما يجب لهذا الموكل في ذلك من نفسه وحقه وقبل ذلك فلان ويذكر التسليم وضمان الدرك والشاهد وإن كان البذر من الموكل يكتب أجرها بيذره هذا الموكل والله تعالى أعلم *

نوع آخر في التوكيل بأخذ الأرض مزارعة وكله بأن يأخذ له مزارعة جميع الأرض التي بموضع كذا بحدودها وملكه وكالة جائرة ليأخذها مزارعة كم شاء من الشهور والسنين من صاحبها فلان وعن بصوره دفعها مزارعة ليزرعها هذا الموكل بغير نفسه ما أحب من غلة الشتاء والصيف بكم شاء هذا الوكيل من النصيب ويعمل في ذلك برأيه ويقع على سياق الاول وان كان البذر من الدافع ذكرت ذلك *

(نوع آخر في التوكيل بأخذ لكرم معاملة) وكل فلان فلانا بأخذ جميع الكرم الذي هو بموضع كذا بحدوده وحقوقه كلها وكالة صحيحة ليأخذ له معاملة من صاحبه فلان وعن بصوره دفعه ومعه معاملة كم شاء من الشهور والسنين بما شاء من النصيب من كل قليل وكثير يقوم عليه هذا الموكل المعامل بحفظه وسقيه ويقوم بجميع مصالحه على ما أحب كيف شاء وكلما شاء مرة بعد أخرى وبوكل بذلك من شاء ويقعهم في ذلك مقام نفسه ويعمل في جميع ذلك برأيه وبصوره ما صنع في ذلك من شيء ويقض للموكل جميع ما يأخذ معاملة بهذه الوكالة وبذلك القبول والشهاد وبصوره ما يكتب في هذا يأخذ له معاملة بهذه الوكالة أي كرم شاء وأي شيء شاء بأي نصيب شاء في موضع كذا *

(نوع آخر في التوكيل بآليات نسب وطلب ميراث) وكل فلان فلانا بطلب كل حق هو له بسبب ميراثه من والده فلان وبآليات نسبه ووفاته والده فلان وعدد ورثته وبآليات كل حق له في ذلك والخصوصية والمنازعة في جميع ذلك له على أنه لا يجوز على هذا الموكل إقرار هذا الوكيل عليه بشيء ولا صلحه عنه ولا تعديل شاهد يشهد عليه باطل حق له وقيل فلان هذه الوكالة إلى آخره *

(نوع آخر في إقرار الموكل الوكيل بالحقف) أقر فلان طائعا أنه كان وكل فلانا بالقيام على جميع ضياعه ومخارجه وأمواله والاتفاق على ذلك كله وأداء نواشها وقبض غلاتها وانزالها وغير ذلك وكالة صحيحة فقام بها كذا استسنة بالحق والعدل ثم أراد أن يخرج من هذه الوكالة وأن يقبض منه جميع ما في يده بمسأبه في جميع ما جرى على يده من ذلك في يوم كذا بمسأبه صحيحة وأدى هذا الوكيل جميع ما بقي له في يده إليه وبرئ إليه برأيه وإيفاءه ولم يبق لهذا الموكل على هذا الوكيل حق ولا دعوى ولا خصومة بروجه من توجوه وصدقه لو قيل هذا في ذلك كله وأشهدوا بين الكتاب والله تعالى أعلم *

(نوع آخر في إقرار الوكيل بقض الدين بالقض) هذا ما شهدنا في قولنا أنه قبض من فلان جميع ما كان لفلان يعني الموكل على هذا المصطلوب بأمره بإيد ذلك وتسليمه إياه على قبضه منه أمرا صحيحا وتسليما جائزا فقبضه وهو استوفاه واستيفاء تاما وفي هذا الموكل يدفعه جميع ذلك إليه وبرئ إليه هذا المصطلوب من ذلك كله ودفع إليه الصلح الذي كان لهذا الموكل بذكر هذا المال المسمى فيه ولم يبق لهذا الموكل قبل هذا المصطلوب ولا عليه ولا عنه ولا معه ولا في يده ولا قبل أحد بسبه بعد هذا الكتاب حق ولا دعوى ولا طلب بوجه من توجوه وسبب من الأسباب وضمن له جميع ما يدركه في ذلك كله من درك من قبل هذا الموكل وغيره من الناس حتى يخلصه من ذلك وأورد عليه ما قبض منه بقدر ذلك الدرك ضمانا صحيحا لبيت الكتاب *

(نوع آخر في التوكيل على وجه لا يطل بعده) يكتب بعد التوكيل والقبول على أن هذا الموكل كلما عزله عن هذه الوكالة فهو وكيله وكالة مستقبله بجميع ما وصف فيه ويكتب في الجنايب الاتية على أن هذا الوكيل كلما رد هذه الوكالة على هذا الموكل فهو وكيله وكالة مستقبله بجميع ما وصف فيه وان جمع بين الأمرين صح ويعطى بالثبوت وفيكتب على أن هذا الموكل كلما عزله عن هذه الوكالة ثم يكتب وعلى أن هذا التوكيل إلى آخره *

وجه آخر في هذا كيلا ينزل الوكيل عن الوكالة أن يجعل الوكالة اجارة مدة معلومة بأجر معلوم
فيكتب هذا ما استأجر فلان فلانا استأجره ستة كاملة ثمانية عشر شهرا متواليه أو لها كذا أو آخرها كذا
بكذا درهمها اجارة صحيحة لا فساد فيها البيع هذا الاجر لهذا المستأجر ما رأى يبيع من جميع أصناف
أموال هذا المستأجر ومن العقار وسائر الاملاك والاعيان والمنقول التي يجوز بيعها وما علمه هذا
المستأجر في مدة الاجارة وقبض هذا الاجر جميع هذه الاجرة المسماة فيه بدفع هذا المستأجر جميع ذلك
اليه تاما ويرى اليه من ذلك كله فما أدرك هذا الاجر من ذلك الى آخره *

(نوع آخر في توكيل المحاضر القاض) هذا ما وكل فلان فلانا وكله بدلا واذ كر ذلك على اتفق
الذي ذكرنا فاذا انتهى الى موضع القبول يكتب وفلان غائب عن مجلس هذا التوكيل وجعل الموكل
هذا فلان الى الوكيل هذا فلان قبول ذلك كله اذا انتهى خبره اليه وسلطه على ذلك كله وأشهد
على نفسه بهذا كله وذلك يوم كذا فاذا بلغه الخبر وقبله كتب عليه شهد وأن فلانا يعني الوكيل أقر
طائعا أنه بلغه بتايج كذا توكيل فلان اياه بجميع ما في كتاب الوكالة الذي هذه نصته * بسم الله
الرحمن الرحيم وينسخ الكتاب كله وأنه لما بلغه توكيل فلان اياه قبل م فلان جميع ذلك قبولاً جائزاً
صار به وكلا فلان بجميع ما وكله به كاذ كرو وصف فيه وثقه *

(نوع آخر في عزل الوكيل) شهدوا أن فلانا يعني الموكل أقرط ثمانه كان وكل فلانا بجميع ما تضمنه
كتاب الوكالة الذي هذه نصته * بسم الله الرحمن الرحيم فينسخ الكتاب ثم يكتب وأنه بعد
ذلك في يوم كذا خاطبه بعزله ياه عن ذلك كله وصرفه عنه وأخرجه منه وقصر يده عنه بمحض من
فلان وفلان وفلان وهم الذين أشهدهم على ذلك وأسمع آذانهم ذلك وهم يعرفون هذا الموكل وهذا
الوكيل معرفة صحيحة بأعيانها وأسمائهم ما أو كتبوا وشاهدتهم على جميع ما ذكر وصف
بخطوطهم في اليوم السعي فيه فان لم يكن العزل بالمشافهة وبعث اليه من يخبره بذلك ويعلم به كتبت
فيه بعد قولك عزله عنه وقصر يده عن ذلك وجعل الى فلان وفلان اعتبار هذا توكيل بذلك واعلامه
بجميع ذلك وأشهد فاذا بلغه ذلك فانه عزل كتبت فيه شهدوا أن فلانا يعني الموكل جعل الى فلان وفلان
يعني المبلغين أن يبلغا فلانا أي الوكيل أن موكله فلانا عزله عن كل ما كان وكله بذلك في كتاب
وكالته الذي هذه نصته * بسم الله الرحمن الرحيم وينسخ الكتاب ثم يكتب وأنه كان من فلان
وفلان هذين هذا لتبلغ ولاخبار والاعلام بمحض من الشهود وهم فلان وفلان وكل ذلك منهما
برؤية أعيانهم ومسمع آذانهم كلاهما بعد ان كان هذا الموكل أشهدهم في يوم كذا وهو صحيح الاعتد
والبلد أنه قد جعل ذلك الى فلان وفلان هذين وأقامهما مقام نفسه في ذلك وأنهم يعرفون فلانا
المعزول معرفة صحيحة بعينه وسمعه ونسبه وأنه قبل عزل فلان اياه كما عزله عنه عما ذكر توكيله به
وكتبوا وشاهدتهم بذلك بخطوطهم آخر هذا الكتاب وذلك في يوم كذا وفي ثابت الوكالة الذي قال له
كلما عزلت فانت وكيلي به هي يمكن عزله لم لا تختلف المشايخ فيه واختار الشيخ الامام شيخ الاسلام
الحسن بن عطاء بن حمزة رحمه الله تعالى انه يمكن بهذا اللفظة فيكتب قلت وكيلي بكذا
على اني لك عزت فانت وكيلي به وكافة مستقلة بوقرة عزتك لأن عن وكالاتي كلها المتعلق منها
والمتعلقة وأجمعوا له لو أنه لم يصرت وكيلي فقد عزلتك عن ذلك لم يصح هذا وتعلق العزل بشروط
باطل فاما الاطلاق فصح والله تعالى أعلم وعند بعض مشايخ أهل البصرة لا ينزل عن كلها بهذه
اللفظة لكن يقول عزلتك عن الوكالات ثمانية ورجعت عن الوكالات لعملة فيبطل ذلك كله بهذه
اللفظة وينبغي أن يقدم الزجوع عن الوكالة المعقولة على العزل عن الوكالة الثابتة وقد مر ذلك

كتاب الوكالة *

(نوع آخر في توكيل الغير ببيع داره ان لم يؤد دينه على وجه لا يستعمل) أقر فلان ان لفلان عليه وفي ذمته كذا درهماء وحلا الى مدة كذا وأنه ان لم يؤد هذه المبالغ عند جعل هذا الاجل وانتهى بثلثة ايام وليس له الا فقد وكله ببيع داره التي هي في موضع كذا ويحدها بما أحسن من القراء ويكتب بكذا درهماء عن شاء ويقبض منها اقضاء دينه توكيلا حصصا على أنه متى زله من هذه الوكالة قد لوصول هذا الدين اليه وقبل براءته عنه فهو صحيح به هذا البيع وهذا القبض وكالة مستأنفة والله تعالى أعلم كذا في الخط *

واذا أردت أن تكتب وكالة له بطلب الشفعة كتب هذا ما إذا وكل فلان فلانا بطلب شفعته في دار كذا ويحدها وأخذها بشفعته وبإتات كل جهة وبينته له في ذلك والقيام بجميع ذلك مقامه وبالمقصود والتمساع فيه وبدفع الثمن اليه وقبضه الدار له بشفعته ولم يجعل اليه تسليم شفعته فيها ولا إقراره عليه في ذلك شيء ولا تعديله بشاهد عليه بشي يبطل له في ذلك حقا وقبل فلان ذلك

(واذا أردت كتابة المضاربة) كتب هذا ما دفع فلان الى فلان كذا كذا درهماء أو ديناراً ووصف النقود وبالنق في صفته وبين مقدار مضاربه حصصه ليحل فيها هذا المضارب ويشتري بها ما يبدله من السلع والامتنعة ثم يبيع ما اشتري نقداً ونسيئة ويصرف في مال المضاربة ما رأى من أنواع التجارات ويوكل من يشتري بمال المضاربة ويبيع المشتري عن شاء وأحب هذا المضارب ويصرفه ما رأى من أنواع التجارات ويسافر ان أحب في دار الاسلام أو في دار الحرب ويتفق منها على نفسه اذا سافر بها فيه لا بد له منه ويعمل في جميع ذلك برأيه على أن ما رزق الله تعالى من الفضل والربح في ذلك فهو بينهما نفعان وما كان في ذلك من وضعة وخسران فهو على رب المال ان لم يكن فيه ربح وان كان فيه ربح فهو مصروف الى ربح وقبض هذا المضارب جميع مال هذه المضاربة قبضاً حصصاً وتفرقا عن مجلس هذا لعقد مدحجته ونعامه تفرق الاقوال والابدان وأقر بذلك ككاه طائعين

كذا في الظهيرية *

(الفصل الخامس عشر في الكفالات) * هذا ما شهد اى قولنا ان فلانا كفل بنفس فلان بأمره لمخضمه فلان ليسم نفسه اليه متى ما دعه وطالبه بتسليم نفسه اليه في أى وقت طلبه من ليل أو نهار بحيث يمكنه طلبه بمحققه بغير حائل بينه وبينه بغير مانع له منه وقبل فلان هذه الكفالة مشافهة ومواجهة وان شاء الكاتب يكتب أقر فلان أنه كفل بنفس فلان بأمره لمخضمه فلان ليسم نفسه اليه متى ما دعه الى آخره وان أراد زيادة التوثيق في ذلك يكتب على أنه كلف برئ هذا التكفل الى هذا المكفول له من هذا المكفول به كان كفيلاً له به على حاله ما بقي عنه شيء من دينه وهو كذا الذي صك بتاريخ كذا يحضره اذا دعه متى ما دعه الى آخره والله تعالى أعلم كذا في الخط *

واذا كان كفيلاً بالنفس والمال جميعاً كتبت أقر فلان في حال جواز إقراره أنه كفل بنفس فلان لمخضمه فلان بن فلان ليسم نفسه اليه متى طلب منه تسليم نفسه وان لم يسلم نفسه اليه يوم الطلب يصير ضامناً عن هذا المكفول عنه لهذا المكفول له جميع ما لهذا المكفول له على هذا المكفول عنه وهو كذا درهماء أو ديناراً كذا له صحبة رضى بها هذا المكفول له وأجاز ذلك بنفسه في مجلس الكفالة اجازة صحبة وصدقه فيه خطاباً وان كان في الكفالة أجل يكتب بعد قوله لمخضمه فلان ليسم نفسه اليه بعد مضي شهر واحد من هذا التاريخ متى طلب منه لنفسه اليه بعد ذلك كذا في الظهيرية *

نوع آخر في تعليق الكفالة بالمال بعدم الموافاة بالنفس يكتب ما ذكرنا في كفالة بالنفس ثم

يكتب قبل ذكر القول على اسمان لم يوافق به يوم كذا أو حين طال به تسليم نفسه اليه كان كفيله
يجمع هذا المال الذي يقدم عليه وهو كذا ويجمع ما دبت عليه من الدين بالجملة لا يستل بعلة
ولا يصح بصفة على من لم يوافق الطالب بذلك أن يأخذ كل واحد من فلان الكفيل وفلان المكفول
عنه بجمع هذا المال أن شاء أخذهما بذلك جميعا وإن شاء أخذ أحدهما بذلك متى شاء وكيف شاء
وكذا شاء لإبراء له ولو لأحدهما من شئ من هذا الدين حتى يصل اليه كله أو تقع الإبراء عن جميعه
بوجه من الوجوه وكان ذلك كله بأمر فلان لهذا المجلوب وأشهدوا على أنفسهم بذلك إلى آخره وإذا شرط
التسليم في بلد فسلمه اليه في بلد آخر برئ عند أي جنبه رحمه الله تعالى إذا كان في موضع يتصف منه
وعندهما لا يبرأ إلا بالتسليم في المكان المشروط وكذا إذا عين مجلس القاضى للتسليم فيه وإذا امتنع
المكفول عنه عن تسليم نفسه إلى الكفيل لیسله إلى المكفول له فإن أقر أنه كفل بأمره أجبر على تسليم
نفسه إلى الكفيل ليسله إلى الطالب وكذا لو كان في بلد آخر أجبر على الشخص إلى بلد الطالب فإن
أنكر وحلف ولا يدين على ذلك إجماع عليه

(وجه آخر لبناء الكفالة بالمال على الكفالة بالنفس كفالة حاضرة هو أحوط في حق الكفيل) أن
يكتب إلى قوله على أن يدفع فلانا إلى فلان يوم كذا على أنه لم يدفع اليه متى طال به يوم كذا فله جمع
ماله عليه من المال وهو كذا وأفائدة قولنا متى طال به يوم كذا أن الطالب عسى لا يطالبه يومئذ احتسالا
لا يجاب المال على الكفيل فتنظر في الكفيل بهذا الشرط أن كفل جماعة بنفس رجل ذكرت ذلك وذكرت
على أن يطالب لهم ويطلب لب كل واحد منهم بنفسه هذا الرجل المكفول به وعلى أن كل واحد منهم كفيل
لهذا الطالب بنفس أصحابه بأمر أصحابه حتى يدفعوا فلانا إلى فلان ويسلموا اليه ويتم الكتاب
(نوع آخر في الكفالة بالمال) هذا ما شهدنا في قولنا أنه ضمن فلان عن فلان بأمره جميع ماله على فلان
وهو كذا أضفنا صاحبنا لوجب هذا المال لفلان على فلان بالضمان الموصوف فيه ففلان أن يأخذه
به وبما شاء منه ومتى شاء وكيف شاء وكذا شاء في الكفيلين يكتب ففلان هذا أن يأخذهما به وبما
شأن شاء أخذهما جميعا بذلك وإن شاء أخذهما به شئ كيف شاء وكذا شاء وأحدا بعد واحد جميعا
وشئ لإبراء له لكل واحد منهما بأخذ فلان أحدهما بذلك دون صاحبه حتى يستوفي جميع ذلك وكل
واحد من فلان وفلان وكيل صاحبه بأمر صاحبه في خصوصه فلان في ما يتطالب به صاحبه في ذلك
من حق وقبل كل واحد منهما الوكالة فيه من صاحبه شفاها وقبل فلان منه جميعا هذا الضمان
شفاها وإن شرط كفالة كل واحد منهما عن صاحبه بكتابة يكتب وكل واحد من هذين الكفيلين
ضامن لهذا المكفول له حصه صاحبه بأمره من هذا المال فله أن يملكها وكل واحد منهما بجميع
هذا المال إن أحب فإن كان بغير أمره كتبت بغير أمره

نوع آخر في ضمان الابن بعده موت الأب هذا ما شهدنا قولنا أن فلان على والده كذا درهم
دينار لا زما وحقا واجبا وإن والده فلانا توفي وصار في يده ميراثه وهو كذا من الدراهم أو ضبعة كذا
قيمة تفي بهذا الدين زيادة وأنه ضمن فلان عن والده جميع هذا المال وهو كذا ضبعة ناخجا جائزا
وقبل منه فلان هذا الضمان شفاها وصار جميع هذا المال لفلان على فلان بالضمان لموصوف فيه
لا امتناع لفلان من دفع هذا المال اليه متى طالبه بحق يدعيه قبله من بينة أو يمين ولا جهة في الحال
ما ضمن لفلان بوجه من الوجوه وأشهدوا على أنفسهم بذلك إلى آخره ونما كتبت أنه صار في يده
تركه لأن أباه خفي رحمه الله تعالى يقول لولا تركه ما لا ضمن عنه إنسان فنجبر وإن احتج في هذا ولم
يترك ميراثا كتبت وأنه توفي ولم يخلف مالا وأراد هذا الأب تبريد جادته وفرغ ذمته فضمن عنه المال

رعاية لحقه وقبام واجبه وحكم حاكمكم جائز المحكم فيما بين المسلمين بصحة هذه الكفالة ولزم هذا الضمان ويتم الكتاب *

(وثيقة اقرار المكفول عنه للكفيل بما أدى عنه) يكتب شهدوا أن فلانا اقرطنا بعانه كان لفلان عليه كذا درهم حادينا لازما وحقا واجبا بسبب صحيح وان فلانا كفيل عنه بهذا الدين لهذا الطالب بأمره كماله بصحة دار هذا الكفيل قد أدى عنه جميع هذا المال وله عليه هذا الدين حالا لا امتناع له عن أدائه فلا دعوى له بوجه من الوجوه توجب بطلاله عنه ولا براءة له الا بأداء جميع ذلك اليه وهو يومئذ قادر على أدائه وصدق هذا الكفيل المقر به هذا موافقة ويتم الكتاب كذا في المحيط *

(الفصل السادس عشر في المحوالة)

يكتب هذا، شهد عليه الله هو والمعهون آخر هذا الكتاب شهدوا جميعا أن فلانا أنه كان لفلان على فلان كذا درهم حقا واجبا ودينا لازما بسبب صحيح وان فلانا حال هذا الطالب بجميع هذا المال على فلان وقبل موافقة المحوالة بجميع هذا المال برضى هذا الطالب مخاطبة في مجلس هذه المحوالة فصار جميع هذا المال على لفلان هذا الطالب بالمحوالة الموصوفة فيه لا امتناع لفلان عن فلان من دفع هذا المال متى طال به بحق بدعيه قبله في ذلك من بينة أو عين ولا حجة له في بطل هذا المال المدين فيه بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب ويتم الكتاب

ولو كان لفيل على المتهال عليه مال فأحال بذلك مفيدا كتبت كان لفلان على فلان كذا وفلان على فلان كذا فأحال له عليه فقبل المحوالة على أن يدفع اليه ذلك من المال الذي له عليه فان كان كفيل عنه بشرط براءة الاصل ففي حوالة عندنا ويكتب ذلك على الوجه والتحقت به حكم المحاكم ومن خصومة صحتها ولو كان الدين به صدق وله تاريخ ذكرنا ودينا واجبا بسبب صحيح وقد بطل له كتاب الاقرار بتاريخ كذا وان كان الدين ثمن مبيع أو ضمان شئ أو بسبب آخر وثبت ذلك صح وكان أو ضحك فان كانت المحوالة أجل كتبت ويرى هذا فيل وسقط عنه هذا المال وثبت ذلك للتمثال له بحق هذه المحوالة على هذا المتهال عليه وأجل هذا المتهال له هذا المتهال عليه كذا اشهر من تاريخ هذا الكتاب وأمهله له فيطالبه بعد حلول هذا الاجل كيف شاء ومتى شاء لبراءة له ولا امتناع له عنه وقت أدائه هذا المال بقائه اليه ولو شرط الرجوع على الخيل عندنا بهز كتبت فان لم يصل هذا المال الى هذا المتهال له ويخرج من استيفائه من هذا المتهال عليه بموته أو غيبته أو إعدامه أو إفلاسه أو فقره أو لوانكاره هذه المحوالة الرجوع على هذا الخيل وطالبه به وقبل ذلك كله هذا الخيل وصدق بعضهم بعضا في ذلك كله مواجهه ومن ازبادة في توثيق هذا وأطلق له هذا الخيل قبض ذلك والمنازعة والمها كذا الى من شاء من المحاكم وأطلق له أن وكيل في ذلك لمن شاء وعزله مرة بعد مرة وكيله صحيحا كذا في المحيط *

فوق آخر اقر فلان طائعا أنه كان له على فلان كذا اختا واجبا ودينا لازما وانه كان حال غريمه فلانا بهذا المال على هذا المطلوب وكان هو قبل هذه المحوالة منه ثم أحال هذا المتهال عليه هذا المتهال له على غريمه فلان به فقبل فلان هذه المحوالة ثم غاب هذا المتهال عليه الثاني عن البلدة الى بلدة كذا فخير هذا المتهال له عن استيفاء حقه منه فرجع على محيله ومحيله ايضا بهذا العجز فرجع على محيله وقد شرط ثمن في المحوالة فاستوفى فلان هذا المال من فلان ثم ان هذا المتهال عليه الثاني لما حضر من كورة كذا طالبه به الخيل الاول بأداء هذا المال الى المتهال اليه بسبب بطلان هاتين المحوالتين ورجوع البعض

على البعض قبض واستوفي هذا المال بتمامه من هذا الخصال عليه وأقر الخليل الأول طاعة هذا القرض واستغفار جميع ذلك بما يقع هذا الخصال عليه ذلك كله إليه واستغفاره منه وأمر أمه عن كل الدعاوى والمخصومات إرأه جميعاً قاطعاً للدعاوى والمخصومات ولم يبق له عليه ولا عنده شيء إلى آخره وضمن له كل ذلك بلغة من فلان وفلان ومن جهة غيرهما ضمناً صحيحاً وقبل هذا المقر له هذا الأقرار منه مشافهة وأشهدوا الله تعالى أعلم كذا في الدخيرة.

ولو كان أحاله على رجل الخليل عليه مال كنت هذا ما شهد عليه الشهود المسمون في آخره أن فلان على فلان كذا وفلان على فلان كذا فأحاله عليه قبيل المحاولة على أن يدفع إليه ذلك من المال الذي له عليه إلى آخره كذا في الظهيرة.

(الفصل السابع عشر في المصالحات) * وإذا أردت كتابة الصلح عن الدعاوى والمخصومات بأسرها كتبت أقر فلان بفلان القلاني إلى آخره أنه صالح فلانا عن جميع الدعاوى والمخصومات التي له عليه على كذا ديناً راضياً صحيحاً قاطعاً للدعاوى والمخصومات كلها وأنه قبل منه قبولاً صحيحاً ونقده بدل الصلح في مجلس الصلح هذا قبضه المصالح هذا قبضاً صحيحاً ولم يبق له عليه بعد هذا الصلح دعوى ولا خصومة لا قبل ولا كثر لا قديم ولا حديث لا في الله مت ولا في الناطق لا في الحيوان ولا في الأعيان لا في النقول ولا في المهدود ولا في الدراهم ولا في الدنانير ولا في شيء ينطلق عليه اسم المال والمالك بوجه من أوجهه وسبب من الأسباب أقر بذلك كله أقراراً صحيحاً وصده قابل الصلح هذا (وهذه الصورة أصل في جميع المصالحات)

وإذا كان الصلح عن دعوى كانت للصغير على أجنبي فإن كان المصالح والد الصغير يكتب أقر فلان أن فلان أنه صالح فلانا عن كل خصومة كانت لولده الصغير اسمه كذا ولولده بهذا الاسم سواء على كذا ذمه بعد ما عرفت أن هذا الصلح خير لهذا الصغير من القاضى في الخصومة إذا لم يكن للولد الصغير هذابينة عادلة يقيمها على ثبات هذا الحق للصغير وكان المدعى عليه متكرراً وكان المدعى عليه دفع صحيح وقبل فلان هذا الصلح منه قبولاً صحيحاً وقبض المصالح هذا قبضاً لهذا الصغير قبضاً صحيحاً في مجلس الصلح وإن كان المصالح أجنبياً وقد أذن له القاضي في الصلح كتبت أقر فلان بن فلان وهو المأذون له في هذه المصالحة للصغير فلان من جهة القاضي فلان بن فلان في هذه المصلحة وقبض بدل الصلح أقر في حال جواز إقراره في الوجوه كلها طاعة لأنه صالح فلانا وهو المدعى عليه عن كل خصومة كانت لهذا الصغير عليه باذن القاضي لئلا كورفيه إذا ليكره هذا الصغير وصي لأن جهة أبيه ولا من جهة أخرى على كذا ذمهما صالحاً صحيحاً بعد ما عرفت أنه أقر هذا الصلح خير لهذا الصغير المذكور فيه على الوجه المبني به نية الكتاب إلى آخره كذا في الظهيرة.

الصلح عن الدعوى على الصغير ولادعى بينة أقر فلان بن فلان أنه كان يدعى على الصغير المسمى فلان بن فلان أنه كان يدعى على الصغير المسمى فلان بن فلان يتضرره والده أو يقول بضرته وصية في وجهه أن جميع كذا منكبه وحقه بسبب صحيح وفي يده هذا الأب أو هذا الوصي بعير حق وكان يعالجه بقصر يريده عنها وتسليمه إليه وكان ذوا له هذا ينكر دعواه هذه متفاقاً ثلاثاً ملك هذا صفة برهنة في يد أبيه هذا ووصيه هذا بحق وليس عليه قصر يريده عنها وتسليمه إليه وكان يريده ندمي شهوده مرفون بالعدالة وجواز الشهادة وكانت المصلحة على المثل المذكور في هذا الكتاب خير للصغير من تمامي في الخصومة خلا لا في الصلح وأصلها من هذه الدعوى على أبيه هذا الأب من مال هذا الصغير هذا المدعى كذا ذمهما فصالحه على ذلك وقبض منه ذمت مشافهة وقبض منه بدل هذا الصلح باهناً

ذلك من مال هذا الصغير ولم يبق له على هذا الصغير دعوى شيء في ذلك كله لافي عينه ولا في غيبه ولا في قبضه ولا في غلبه ولا في حق لا قديم ولا حديث وصدقته في هذا الاقرار من له حق التصديق مشافهة مواجهة ويتم الكتاب بعد ما يلحق به حكم المحاكم كما ركذا في الذخيرة *

اذا اردت كتابة صلح جرى بين اراقة وبين ورثة زوجها كتبت هذا ما شهد عليه الشهود المسنون الخ ان فلان بن فلان كان زوج هذه المرأة فلانة بنت فلان بشكاح صحيح وانتهت وخلف من الورثة زوجة له ومن البنين كذا ويسمى عدد الورثة وخلف من التركة في ايديهم من الضاح كذا ويسمى حدودها ومن الدور والبيوت كذا كذا ومن المحوانيت كذا ويسمى حدودها ومن الغلمان كذا ويسمى ويحلى ويسمى جنسها وسنها ومن الثياب كذا ويسمى عدد ما وجنسها وصفتها وقعتها ومن الدواب من الخيل كذا ومن البغال كذا ومن الحمير كذا نصف كل مال بصفة يعلم بها وكان لها الثمن من ذلك بعد بقية المهر وانها اذعت عليهم حقها من الثمن وبقية المهر وهو كذا وانهم لم يقرؤا ولم ينكروا وكان لصلح غير المهر دينا فاصالحهم بعد معرفتها جميع ذلك شيئا فشا على حقها وصداقها ولم يكن شيء منها دينا على أحد من الناس ولم تكن مشغولة ايضا بدين على هذا المثل ولا وصية غير دينها او يكتب وقد كان تعيين ما كان دينا على الناس ووقع القضاة من كان له على هذا الميت دين برضى جميع الورثة واذنهم صالحتهم عن حقها في الثمن والمهر على كذا صلحنا اجازنا فذا لا شرط فيه ولا مشوية ولا فساد ولا خيار وقبضت منهم جميع ما وقع عليه الصلح بدفعهم ذلك اليها وسقط لهم جميع ما وقع عنه الصلح فارضا عما شغلهم عن القبض والتسليم في جميع ما سمي ووصف في هذا الكتاب بحدوده وحقوقه وجميع منافع الغلمان والمجوزى وكساحهم وروج الخيل وبجها وجميع متاعها وما يعرف بها من اكل البغال والحمير وغير ذلك وغزار الكروم والبساتين والاراضي واصهارها وزروعها وغرسها وجميع غلاتها صارت لهم بهذا الصلح الموصوف فيه لاحق لحاقى شيء منها ولا دعوى ولا طلبة ولا قليل ولا كثير بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب وكل دعوى تدعى اقبلهم فهي فيها مبطله وكل بقية تقعها فهي زور وبهتان وكل عين تضاعف اقبلهم فهي ظلم وعدوان وقبلوا هذا الصلح منها شافا ها ووجاهي مجلسها ها ادرته هؤلاء الورثة فيما وقع عنه الصلح اوفى شيء منه فعلى فلانة تسليم ما يجب لهم عليها في ذلك حتى يسلم ذلك لهم وقد تفرقوا طائعين كذا في الظهيرة *

وان كان من التركة دين على أحد قلت بعدد كذا الخدودات والاعيان من التركة وتركه ا بضا من الدين الواجبا للآزم على فلان كذا وعلى فلان كذا وقول بعدد كذا الصلح والاقارب الاستيفاء فلم يبق لها بعد هذا الصلح والابراحم ولا دعوى بوجه من الوجوه المذكورة فانها قد استوفت ذلك كله الا الدين الموصوف فيه فار ذلك لم يدخل في هذا الصلح فان ارادوا ان لا يكون لها خصومة في تلك الديون ويكون استقفاؤها لهم كتبت قبل الاشهاد عدد بعضهم وقد جعل هؤلاء المسجون فيه لهذه المرأة جميع نصيبها وهو كذا من جميع هذه الديون من اموالهم من غير شرط في هذا الصلح تعجيلها منهم وتبراعا عن هؤلاء الغرماء المسجون فيه فقبضتها فلم يبق لها في شيء من هذه الديون حق ولا دعوى واشهدوا الخ ولكن هذا ليس بحسن لان الغرماء يرون بهذا التعجيل ولا يبق عليهم للبنين مطالبة ولو شرطوا ان يكون ماعلى الغرماء لهم بهذا التعجيل لا يصح (والوجه الاحسن) ان يكتب بعد ما ينظر كم حصتها من تلك الديون فان كانت مثلا مائة درهم كتبت وقد اقرض هؤلاء البنون هذه المرأة من اموال أنفسهم بينهم بالسوية مائة درهم غطى بقية سودا عتيقة جيدة راتجة معدودة نصفها خمسون درهما غطى بقية قبضتها منهم ووكلتهم بقبض مائة درهم من هؤلاء الغرماء وهي حصتها من الديون

أنتي عليهم من هذه التركة ليقضوها لها ثم تكتبون هي قصاصا لهم بما أقرضوها فاقبلوا أو كرها
بذلك مشافهة وأشهدوا

(وإذا كان في الورثة صغير ووقع الصلح عن دعوى المرأة في صداقتها والقرن من ترك زوجها) يكتب
إلى قولنا وأنها كانت تدعى على هؤلاء الورثة كذا وكذا بقية صداقتها الذي كان لها على زوجها فلان
وأنه توفي قبل أدامتها شيئا منه وصار ذلك دينها في تركته وكان لها شهود يشهدون على ما دعت
ولم يكن لها في الورثة مدفع لذلك ولا تخمس عن ذلك حتى صار ذلك المصلحة في حق هذا الصغير بالتوسط
والمصلحة فتوسط المتوسطون بينهم فبعت المصلحة بين هذا المقر وبين هؤلاء البالغين وبين من
مات من هذا الصغير باذن محاسنكم عن دعواها صداقتها هذا وعن دعوى القرن من ترك زوجها
هذا على كذا وقبل هذا الصلح هؤلاء البالغون عن أنفسهم وقبل من هذا الصغير من له ولاية القبول
قبولا صحيحا

(وإن كان الصلح عن واحد من الورثة والورثة بالقول) يكتب أقر فلان بن فلان إلى آخره أنه صالح فلانا
وفلانة وهم أعواء وأعتقه لاب وأم ووالدتهم المصاهرة فلانة بنت فلان عن كل خصومة كانت له عليهم
في تركته أيهم فلان وعن كل حق كان له في هذه التركة على كذا فلانا وأنهم قبلوه منه قبولا صحيحا
إلى آخر الصلح عن دعوى وصية بالثلث والزربع والدس على مال يكتب على هذا الوجه كذا
في الذميرة *

وإن كان في التركة دراهم أردنا نبر ينبغي أن يقول عند ذلك بدل الصلح أنه أكثر من حصتها من الدنانير
والدراهم كذا في الظهيرية *

قال محمد رحمه الله تعالى في الرجل يدعى في داره دوىة صاحبه وأحبه ولا يقربه بل يجوز قال نعم وهي
مسئلة الصلح على الإنكار وهي جائزة عندنا خلافا لما في وابن أبي ليلى رحمه الله تعالى فإن أراد
المدعى عليه أن يكتب كذا ليكون له حصة على الذي يكتب هذا كتاب لفلان بن فلان المدعى عليه من فلان
يعني المدعى أنتي أذعت في دارك دعوى وهي الدار التي في موضع كذا حدودها كذا فصاحتني من
دعوى في دارك هذه على كذا دراهم وأذن سعة على أني أسلم لك جميع ما دعت ورضت بذلك
وصاحتك عليه وقبضت منك جميع ما وقع عليه الصلح وذلك كذا دراهم وأبى الكتاب هكذا كان
يكتب أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وكان المذموم يكتب هذا كتاب لفلان بن فلان
من فلان أنتي أذعت عليك في الدار التي في يدك كذا حدودها كذا ولا يكتب في أذعت
في دارك وكان يقول لو كتبنا في دارك يكون هذا من المذموم قرار بأن لدارك المذموم عليه فكيف
يدعى بهذه ملكا لنفسه فيها فكيف يصح الصلح أمالو كتبنا في الدار التي في يدك لا يكون هذا
من المذموم قرار الدار للمذموم عليه فيصح دعواه الملك عنه بعد ذلك فيصح الصلح والوجه لما ذكره
محمد رحمه الله تعالى أنه وضع المسئلة فيما إذا ادعى في داره دعوى ولم يذ كر المذموم ما إذا يجوز
أن يكون الدعوى في حق من ماريق أو مسيل ما فيصالحه المذموم عليه على ترك دعواه ماريق
أو مسيل الماء وأقرار المذموم بملكه لدار المذموم عليه لا ينفعه من هذه الدعوى فيحصل كتابه محمد رحمه
الله تعالى على هذا الوجه على أن مراده من هذه الدعوى دعوى حق لنفسه لا دعوى رقة الدار
كذا في الخط

إذا وقع الصلح بين رجلين كل واحد منهما يدعى على صاحبه كتب هذا ما شهد عليه أشهود المسجون
في آخره شهدوا أن فلانا أذعتني في مجلس المحكم على فلان أن أذرها ما فاكروا دعي هو على هذا المذموم

كذا دينا راسب صحيح ومال تردده او اختلافه الى بحاس المحكم كذا ومثله المصنوعة
واشتد المازغة فيها متوسطون فيما بينهم واندبهم الى الصلح اخذنا بكتاب الله تعالى
والصلح خير فابتدأ الى ذلك فاجابوا صلحا على أن اعطى فلان فلانا كذا درهما فقبل هو
ذلك منه مشافهة صلحا صحيحا جازقا طعا للخصومة وقبض هو من ذلك باغاة اياه برئ اليه من ذلك
كاه مرأة قبض واستغفار وأقرانه لم يبق له عليه شيء وانه رأى دعواه عليه كلها ومسدقه
الاخر في ذلك كله وأبراهه فاضاع كل دعوى كان يدعيها عليه ولم يبق لاحدهما على الاخر
خصومة ولا دعوى ولا مطالبة بشيء وكل دعوى يدعيها أحدهما الى آخره والله تعالى أعلم
صلح الوكيل عن دعوى التركة بعد حصة كانت من الموكل شهدوا أن فلانا وكيل فلانة ثابت الوكالة
عنها باله عاوى والقبض والصلح والاقرار والتمسك وكاله مطة قاطعة في الوجوه كلها عن موكلته هذه
في بحاس القضاء قبل فلان القضاة اذعى على فلان وفلان أن موكلته هذه كانت زوجة لهم
ومورثهم فلان وحلاله سباح صحيح على صدق معلوم وانه توفي وهي في نسكاه وتوافق من التركة
كذا وكذا وانهم استولوا على جميع هذه التركة بغير حق وطلبت منهم صدقاتها وانهم ادعوا وحسن جميع
ذلك فاجابوا انهم اقتسموا كل ائتر كتموا وقهسا فسدبهم فزعمهم ذا الوكيل ان فلان القسمة وقعت
فأدفعه فبر صحبة لئكن المخل وحصول التفاوت وتهمور القباش وترويج بعض ما كان تفتيا
من ائتركة وطلات المصنوعة بينهم في ذلك فاجع المائدة والمشاخ الاثمة من أهل كورة كذا وهدقوا
بهم ائتر في موضع كذا التامل في هذا المحدثه والفصل بين هؤلاء المخصوم بطريق التوسط بمشدا التماسي
فلان ونذبههم الى الصلح فاذقه على أن يدفع هؤلاء الاخوة الى فلانة موكلته هذا عن جميع دعاويها
وخسوماتها في هذه التركة كذا وكذا فراضا به فصالح هذا الوكيل بحكم هذه الوكالة عن جميع
دعاويها من العروا الثمن من تركه زوجها هؤلاء الاخوة على كذا صلحا صحيحا جازقا طعا للخصومات
دائمة بالثناعات وقبل هؤلاء هذا الصلح من هذا الوكيل على هذا المال وأقر واجيعا طائعه وبحوب
هذا المال وهو يدل الصلح اقلانته هذه الموكلة في هذه التركة وانهم بذلوا لها عوضا عن بدل هذا
الصلح جميع ائتر الماشقة على البيوت التي في موضع كذا ومجدها وجميع الكرم الذي في موضع كذا
ومجدها بمجودهما وخوقهما كلها وكذا وكذا وقية هذه المدا وكذا وقية هذا الحرم كذا وقبل هذا
الوكيل ذلك كله ما وقضهما عنده بتسليم ذلك كله اليه فارضا عن موافق التسليم وأبراهم عن بدل
الصلح المذكور قبها بأمرها وأقروا جميعا بملكه هنن المحدثين لهذا الموكلة لاحق لهم ولا الواحد
منهم ولا الغيرهم في شيء من ذلك ولا دعوى ولا كذا ائتر آخره فغنى ائتر الى آخره ورضوا بها الدرك
فيهم ما ضمن أو كبل لهم عن موكلته جميع ما يدرهم في سائر التركة التي بقيت في أيديهم وقضى بصحة
ذلك كله فاض من قضاء المسلمين وأشهدوا الى آخره (الصلح عن اوصية بسكنى دار بينهما على درهم)
شهدوا لله والى قوتنا اذعى فلان فلانا وانه هذا المذعى عليه أوصى فلانا المذعى بسكنى جميع
الدار التي في موضع كذا ومجدها بدار ما عاش ارمده كذا ومات على ذلك فلم يرجع ولم يغيره في شريح
من ثلث مائة وقبل هو من هذه الوصاية بمسوته ومات وترك وارثا واحدا وهو هو هذا المذعى عليه
لا وارث له غيره فمسالمهم من جميع دعواه انه على كذا درهما صلحا جازقا طعا للخصومة رافعا
للتزعة قبل هروته هذا الصلح بهذا البذل الى آخره *

قوله وأقر واجيعا الخ ينظر
في تركيبه فانه هكذا وجد

وحقوقها كذا سنة كاملة أو بقول سنتين كاملتين أو بقول ثلاث سنين كوامل أو لما غرة شهر كذا من سنة كذا أو آخرها صلح شهر كذا من سنة كذا أصلها جازا صحيحا وكذا له أمسا كما يسكنها بنفسه ويسكن من أحب ويحل فيه إرثه ثم يذ كر القرض والاراء والفرق وضمان الدرك وهذا صحيح عندنا كثر من شايخنا رحمهم الله تعالى وعند بعضهم لا يجوز كاجارة سكنى دار أو لا حوطا أن يلحق له حكم المحاكم *

الصلح عن دعوى ابن أودين على سكنى دار أو منفعة أخرى يكتب هذا ما شهدنا بقولنا اذ هي على فلان جميع الدارات التي هي في موضع كذا أو اذ هي عليه ألف درهم خطر فية سودا عتقة والنفقة حيدة معدودة ثم صالحه من دعواه هذه على سكنى جميع الدارات التي هي في موضع كذا ويحدها سنة كاملة أو كذا على زراعة أرضه التي في موضع كذا ويحدها سنة كاملة ما بدله من غلة الشتاء والصيف أو على خدمة عبده المسي كذا سنة كاملة أو على ركوب دابته ويذ كر جلسها وقتها وبين المدة بتاريخها صلحا صحيحا جازا ويذ كر القبول من الآخر والقبض وضمان الدرك من المحامين والشهاد

الصلح بين الأب والزوجة في تركه المرأة شهدوا أن فلانا بنى الأب وفلانا بنى الزوج اقراط اثنين أن فلانة فيت وخلقت من الورثة زوجا وأبوا وهما هذان المحمان فية وتركه فورثاها ولم تترك وارثا غيرهما فوصاب هذا الزوج نصف تركته اذ ماتت من غير ولد وأصاب الوالد سدسها ما تفرصة والباقي بالعصوبة فأورثت من المال جميع الدارات في موضع كذا وجميع كذا وبفضل وأن جميع هذه الاموال التي تركتها في يدى زوجيها هذان دون أبيهما فتنظر اجمع في جميع ذلك فوقة على ذلك شيئا فشيئا وأحاط به علما وعرفاه معه رقة محببة لا ريب فيه عندهما ونصف علم ما قبل ولا كثير وان هذا الزوج بعد ذلك صالح الأب من جميع حق هذا الأب وحصة من تركه ابنته هذه وصدت بق كل واحد منهما ما صاحبه المسمى فيه وبعد أن كان جميع العين من الذهب ومن ارقيق ومن النحلى المذكور فيه يجمعهم ما ويحيث تن له أيديهم عند تعاقدهما هذا الصلح على أن كذا درهم من هذه الدراهم التي وقع بها هذا الصلح صلح من الواجب للأب من هذه الدراهم المذكورة في تركه هذه البنت وهي كذا الا فضل فيه على كذا درهم التي صلح منها وعلى أن كذا من هذه الدراهم التي وقع بها هذا الصلح صلح من الواجب له من تركه بنته هذه من الذهب والنجواهر وكذا وعلى أن بقية المال الذي وقع بها هذا الصلح وهي كذا صلح عن جميع الواجب له بحق ارثه من ابنته هذه من مائر الاشياء المذكورة فيها على أن يكون جميع هذا الواجب للأب بحق ارثه من ابنته هذه على زوجها هذان هذا الصلح المذكور فيه فقبل هذا الزوج جميع هذا الصلح المبين فيه شافهة ودفع هذا الزوج إلى الأب هذا جميع بدل هذا الصلح فقبل أن يتفرقا منه بإيدائهم ما وصل هذا الأب إلى هذا الزوج جميع الواجب له بحق هذا الصلح على ما وصف فيه وقض منه هذا الزوج جميع ذلك كله بهذا الصلح في المجلس الذي تعاقدا فيه هذا الصلح قبل الافتراق وذلك بعد اقرار هذا الأب بهذا الزوج أنهم حاقدر ما يجميع ذلك وهي هذه التركة المذكورة فيه وعاينها هذان وأحارجهما عند وقوع هذا الصلح بينهما فتعاقدا جميع هذا الصلح بينهما على ذلك وتفرقا جميعا بعد تمام هذا الصلح عن تراض منهما به ورأيا جميع بعد ذلك جميع الدارات التي هي من هذه التركة على هاتين التي كانا رأيا عليها قبل وقوع هذا الصلح بينهما رقة وحاصل هذه التركة تارو في الحقي الواجب له فيها بسبب الارث عن زوجته هذه موصى صحبه مع هذا الأب عن جميع الواجب له فيها بحق ارثه منها على ما ذكر من صلحه فذ كر هذا الزوج فيما مذكور آياه هذا الأب من هذه التركة أو شيئا منه ومن حقوقه من النسيب والدون جهة أحد من الناس

فعل هذا الأب تسليم ما يتخذه الشرع والمحكم وأقر كل واحد منهما ما اتعانه لاحق له قبل صاحبه ولا عليه ولا عنده ولا في يده من تركه هذه المتوفاة بعد أن أحاط علم كل واحد منهما بذلك كله وإن كل دعوى يدعيها كل واحد منهما على صاحبه من تركه هذه المتوفاة من الأصناف المذكورة فيه أو يدعي ذلك أحد بسببه في حياته وبعده وفاته بشهود يشهدون لهم بذلك ويعين يطلب أو كإب يخرج فذلك كله باطل مردود ويتم الكتاب

صلح الفضولي شهد الشهود أن قوله أن غلانا كان يدعي على فلان كذا فصالح هذا المقر هذا المذمى تبرعا وتطوعا بغير أمر هذا المذمى عليه على كذا كذا درهم على أنه ضامن ذلك من مال نفسه لهذا المذمى على أن أبرأ هذا المذمى هذا المذمى عليه عن هذه الدعوى وطلها له بالبدل الذي صالح عليه وعلى أنه ضامن جميع ما يدركه هذا المذمى عليه في ذلك كله من دركه من قبله وبعده ومن قبل أحدهم من الناس صلحا جائزا قاطعا للثبوت وقيل منه هذا الصلح بهذا المال وقبض منه بأشياء ذلك أياه تبرعا وتطوعا بذلك عن هذا المذمى عليه فصار جميع ما وقع عليه هذا الصلح لهذا المذمى عليه وفي ملكه دونه ودون سائر الناس ما كان صحيحا ووجه أو جبالا لاحق لهذا المذمى ولا دعوى قبل هذا المذمى عليه ويتم الكتاب فإن كان هذا الصلح من هذا الفضولي على أن تكون العين المدعاة لفضولي لا للمذمى عليه كتبت بعد قولك على كذا درهم على أن تكون هذه الأركان المدونة الصالح دون هذا المذمى عليه ودون سائر الناس أجمعين ويكتب قبل الأشهاد وقد جعل هذا المذمى هذا الصلح وكله في حياته يقبض جميع هذه الأركان فلان هذا المذمى عليه وعن وجهه في يده من الناس كلهم وبالمحمومة والمتارعة فيها يتولى ذلك بنفسه أن شاءه وبكل به من شأه مرة بعد أخرى ويستبدل من الأوكلاء من شأه مرة بعد أخرى يعمل في ذلك برأيه ويقوم مقامه جائزا أمر في جميع ذلك وجهه وصياله في جميع الذي وكله دون غيره من الناس وبعده وفاته وقبل هذا الصلح ما أسند إليه شفاها ما لم يقدر على أخذه ما منه استرد بدل الصلح من المذمى ويتم الكتاب كذا في الذخيرة *

وأما كإب الصلح عن دعوى الأمانة يكتب به صالحة عن دعواه قبله كذا الذي كان أودعه عنده وأنه قبضه أو يدعيه مطلب صاحب الوديعة منه ردا لأمانة فبصدقه أو أصليا حتى صارت هذه الأمانة مصحوبة له عليه بمثلها إن كانت من ذوات الأمان أو بقيتها إن كانت من ذوات القيم فصالحه عن هذه الدعوى على كذا درهم صلحا صحيحا وأنه قبل منه هذا الصلح على هذا البدل مع إنكاره قبولا صحيحا كذا في الظهيرية *

الصلح عن دم المذمى على مال المذمى عليه أنه قتل أباه فلان جديدة عمرا بشرق طلبا وعدوا ناولا وترك هذا المقتول وأرأسوا وأبى له انقضاء قبل هذا المذمى عليه وعليه الانتقاده وتسليم نفسه إليه واستيعابه القصاص منه ثم صالحه عن دعواه هذه على كذا قبل ذلك منه مشافهة صلحا صحيحا قاطعا للثبوت وقبض منه بدل هذا الصلح ما عينه ذلك أياه وأبرأ عن جميع دعواه هذه وضمن له جميع ما يدركه في ذلك من دركه من قبله وأرث لآله هذا الصلح وهو غير موصى له وطأكم رضى سلطان وغيرهم إن من حتى يفضيه من ذلك ورده له ما قبضه منه بهذا الصلح بقدر ذلك الدرك ضمانا جائزا صحيحا فليس له بعد هذا الصلح ولا برأه حتى ولا دعوى في آخره كما عرفت الله تعالى أعلم كذا في المخط *

الصلح عن القصاص بمجادون أنفسهم أذمى عليه أنه قطع يده اليمنى من مفصل الكف حمدا تهديا وطأكم بصبر حتى وأمه فغيرت من بعد ذلك وأذمى عليه القصاص في يده اليسرى بجنايته هذه فساله أن يمدحه من دوا هذه كذا فأجابه في ذلك وصالحه على هذا المال ويتم الكتاب كذا في الأول

والله تعالى أعلم
الصلح عن دم الخطأ الذي عليه أنه قتل أباة فلانا خطأ فبرحق قطاب منه دته وطلب منه أن يصالحه
منها على كذا درهم أو جلا بثلاث سنين من تاريخ هذا الكتاب على أن يبرته عن دعواه هذه
على أن يؤدي إليه كل سنة من هذه السنين الثلاث هذه الدراهم المسماة فيه صلحا صحيحا إلى آخره
ويحقق باتمه حكم المحاكم

الصلح عن دعوى قتل العبد محمد شاهد الشهود إلى قولنا اذعى على فلان أنه قتل عبدا لتركى المسمى
فلانا أو الهندي أو أمته أو رومة المسماة فلانة محمد بن عديدة طلبا وعدوانا واذعى عليه أن قاضيا عدلا
حائرا الحكم فيما بين المسلمين قضى له عليه بالقصاص في قتله هذا العبد بينة قامت له عليه أربا قراره كما
يكون أخذنا بقول من يرى القصاص على المحرم بقتل عبد الغير وطلب منه القصاص بدعواه هذه فسأل
الصلح عن دعواه هذه على كذا درهم أو جلا به إلى ذلك وصالحه إلى آخره ويحقق به حكم المحاكم ليصيح
دعوى القصاص في هذه الحادثة في قوالم جميعا ثم يذ كر حكم المحاكم كيجوز له لو وقوعه على غير قراره
وفي كتاب الشروط عن محمد رحمه الله تعالى في رجل يذعى قتل رجل أنه قتل أخاه محمدا وهو وارث له لا
وارث له غيره فصالحه عن القصاص على الذية ونجدها في ثلاث سنين فالصلح جائز كذلك اذ صالحه على
أقل من الذية يجوز الأعلى قول بعض الناس وقد مر هنا قال فان أراد أن يكتب بذلك كتابا فلان يعنى
أولى القتل من فلان يعنى التاتل يكتب في قتل أخاك فلان بن فلان ويكتب أنت وارثه لا وارث له
غيرك وابتدأ المحتفى عن دم أخيك على كذا و برة الكتاب *

واذا كان القصاص بين اصغار أو كبار فصيح الكبار جائز في قوالم جميعا ما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
فلان الكبير عليك الاستفتاء فذلك الصلح وأما على قولهما فلانه يصح صلحه في نفسه وسواء القصاص
وانقلب نصيب الصغار الباقيين ما لا فار كيب الصلح في ذك يكتب الصلح عن الكبير عند أبي حنيفة رحمه
الله تعالى في ذ كرنا وعندهما يكتب كتاب الصلح في نصيب الكبير لا غير ويذ كرفيه أن نصيب الصغار
صار ما لا لا يقع واذ قتل الرجل عبدا ولاولى له فلا امام أن يصالح عنه بالاتفاق أما عند أبي حنيفة
ومحمد رحمه الله تعالى فلانه عليك ستية القصاص فذلك لا مسقاط بالصلح وأما عند أبي يوسف
رحمه الله تعالى

فالا امام كوصى والوصى عليك المسلم وكذا الامام لان فيه نفعا لعامة المسلمين فان اراد أن يكتب في ذلك
كتابا يكتب على نحو ما ذ كرنا كذ في الذخيرة *

الصلح عن الشئ في المشتري شهد لشهود أن فلانا وقلنا أي لبيع والمشتري قرأوا ثمن أن فلانا كان
امشتري من فلان هذا الغلام الذي يذعى فلان وهو كذا بكذا درهم ووقع اتفاق بينهما أو أن هذا
المشتري بعد ذك طالع على عيب كذا بهذا الغلام ولم يكن رأى هذا لعب ولا أبر لبيع عن قيو به
وخاضه بعد ذك في رذ هذا الغلام عليه بهذا العيب وقرله هذا البائنه ذك وصده على هذا
ووقع على حصه هذا نعيم من الثمن المذ كور فيه وهو كذا وأنجه بعد ذك اصالحهما هذا العيب
على كذا من الثمن المبين فيه أي أنه يدفعه هذا البائع إلى هذا المشتري على أن يبرته هذا المشتري
عن هذا العيب فقه لا بدث واصطحب صلحه صحيحا وقبض هذا المشتري من هذا البائع هذا البديل
وأبراه وتفرقا وبم انك وبكتب لهما نعتين *

الصلح عن مجهول على معلوم شهدا وان فلانا ذ كرته كان بينه وبين فلان خطه وأخذوا عهده وان له
عليه حاصل من ذلك كله لا يعرف قدره فساله أن يصالحه من ذلك على شئ ونفعا على أن يصالحه

من ذلك كله على كذا أفضل منه ذلك مواجهة ويتم الكتاب على ما مر في مناه وبلحق به حكم الحاكم لان الصلح عن المجهول لا يجوز عند الشافعي رحمه الله تعالى وعندنا يجوز على بدل معلوم *

الصلح عن دعوى اترك شهدوا أن فلان بن فلان ادعى على فلان بن فلان وهو رجل لا يعرف الا باسمه ولا يعرف على نفسه أنه مالوكه عاك صحيح ومرفوقه وأنه خرج عن طاعته ومطالبه بطاعته والاقتداء به يعجزكم اترك فله أنه ان يصالحه من هذه الدعوى على شيء فاجابه الى ذلك وصالحه منها على كذا صلحا صحيحا فقبله منه ذلك مواجعة وقبح عن جميع هذا البذل بدفعه اليه ذلك فلم يبق لهذا المذعي على هذا المذعي عليه وهذه المصلحة حق ولا دعوى ولا خصومة ويجوز الصلح في هذا على حيوان موصوف في الذمة لانه كالعق على مال لكن لا ولاديه لانه لا يقر بازيق ويكتب في موضع ذكر البذل على عبد ترك شاب سليم من العيوب أو على جارية هندية شابة سليمة من العيوب ويجوز على ثياب موصوفة في الذمة لكن سن فيها الخفس والصفة والاحل وموضع التسليم .

الصلح عن دعوى النكاح على مال ادعى على فلانة انها امراته ومنكحته وحلله بشكاح صحيح وانها امتعت من طاعته قبل دخوله بها وان رجعت عن طاعته بعد دخوله بها وادعى عليها الاشياء من صنوف الاموال وانها انكرت دعواه قبله واسأله ان يصالحها على شيء فاجابها الى ذلك وصالحها من دعوى النكاح ومن دعوى هذه الاموال والخصومات على كذا درهم اما صلحة محصنة فقبلت ما منه قبولاً صحيحاً وقض من جميع بدل هذا الصلح قبضاً صحيحاً فليبق له عليها دعوى النكاح ولا دعوى شيء من هذه الاموال (هنا وجه موجود في كتب السلف) ومن مشايخنا رحمه الله تعالى من أبطل هذا الوجه فانه احتجّ بفسخ النكاح وانخذل ما يباطل وانقضت في مثله المصالحة عن دعوى المال واسطبق من غير سؤال (وجه كتابته هذا) ادعى عليه أنه قبض من ماله كذا وهي زوجته وهي تمتنع من صلحته فانكرت ذلك كله ثم نهضت عليه في دعوى مالية وخدعة مائة على كذا اني آخر شرائطها ثم اكتب وبك شي عليه نكاح وهي منكورة دعواه نكاحها مكررة بشكاح رجل آخر وذلك ان رجل صدق لها فيه وطأها هذا المدعى طنة واحدة باثمة فيرطبها وسؤلها لتره واحتياط ويتم الكتاب *

(نسخة أخرى في المطبع من دعوى الشكاح مع زيادة دعواه المحرمة فيه) ادعى على فلانة ثم زوجها
وجلائه وله منها ابن يسمى فلاناً ثم ماتت عن مائة وعشرين سنة ووافقت فلاناً بغير حق وسأطاعته ولا تقيد
له بأحكام الشكاح فأجاب أنها كانت زوجته وسلامه وأمه حبيب بصلاته ثلاثاً لأن لها نفراً ولا يقرب
عنها ولا يخرج من بيته كذا لا بد منها وقد فرغ عاب عنها وخرج بغير إذنها بعد هذا الميعاد وحدث
في عينه فحرمت من بعده لاق ثلاث وثلاثين سنة بغير حق ثم تزوجت بهذا وأثبت هذه
الحكمة بسبب عاقلة أقيمت عند القاضي ومن أيام فتنة بذكورة كذا جرى القضاء عليه على هذا الوجه
وأشبهه على القضاء وقم صدمه سي كذا وبها يكسب على ما بينك كذا في الذخيرة *

(و) بُدئت کتبه نصیحة عن دعوی محمد فی الحسان کدت اقر فلان بن فلان فی حال جواز اقراره فی نوجوه کله، نه کاب دخیء فی فلان بن فلان انه من ابنه الصغیر المذبحی فلانا و هو من ابناء خمس بن بن و کان محصرا عن خمس الذعری هذه مشار الیه بغیر اخذ والده و قطع حشقة بالموسی قطعاً زالت به . . . و قد صرده دعای کتب رد و لا یرجی عوده طهرا و هی منفعة لاحد لی و الالعلاق و استفسائه و قد رنه . . . و قد ردت له و قد ترقی عنه بعض الخدای من الخرا دین و المحلاقین

المعروفين بذلك العمل حتى وجبت الدية الكاملة بهذا الفعل الموجودة وكان يطالبه بالجواب عن ذلك عند القاضي فلان وكان هذا المدعى عليه مقربا لمختار متكررا زوال هذه المنفعة الموصوفة بفعله زعماء والمناصب آخر في المستقبل من زمان فعله وطالت الخصومة بينهما وتعد على والد الصغير اثبات ما ادعاه على هذا المدعى عليه وكانت المخبرية في الصلح من هذه الدعوى دون الاطالة والتمادي في هذه الخصومة فصالحه والد الصغير هذا بولاية الابوة عن هذه الدعوى على كذا هـ ما وزمان الترة الخالصة المجيدة لقابلة للضرب ولم يبق لهذا الصغير على هذا المدعى عليه بعد هذا الصلح دعوى ولا خصومة لا قليل ولا كثير وصدقه المدعى عليه فيه خطأ وهذا القدر كفاية لمن له مهارة في هذا العلم ودراية كذا في الظهيرية *

(الفصل الثامن عشر في القسمة) *

قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل التوم يقسمون الدار بينهم ويريدون كتاب القسمة كيف يكتبون قال يكتبون هذا ما اقسام عليه فلان وفلان وفلان اقساموا الدار التي هي في بني فلان أحد حدودها كذا والثاني والثالث والرابع كذا وكذا وكذا اقساموا هذه الدار المحدودة في كتابنا هذا فيما بينهم ويجب ان يعلم ان العلماء يختلفون في هذا الكتاب في اشياء (أحدها) في البداية فكان أبو حنيفة وأصحابه يبتدئون بهذا ما اقسام وكان الضمائر يبتدئ بهذا هذا ما شهد الشهود المسجون في هذا المكتبة بشهدها وجميع ما شق أن فلانا وفلانا وفلانا قد عرفوهم معرفة صحيحة بأعيانهم واسماهم وأنسابهم أقرروا في حال صحة عقولهم وأبدانهم وجوارحهم هم في جميع الوجوه (والثاني) أن محمد رحمه الله تعالى كان يكتب اقسامها الدار التي حدودها كذا وكذا ذراع هذه الدار كذا ذراعا مكسرة وكان لفلان من هذه الدار كذا ذراعا مكسرة ولفلان كذا ذراعا وفلان كذا فاصاب فلانا ذلك عند القسمة في موضع كذا من هذه الدار وفلانا كذا وكان لا يدرك الدار في أيديهم وأيديهم قبل القسمة والضمائر كان يذكرون ذلك يكتبون أقرروا في حال صحة عقولهم وأبدانهم وجوارحهم هم في جميع الوجوه أرا الدار المحدودة في موضع كذا أيديهم وأيديها كذا ذراعا فاصاب كل واحد كذا ذراعا شئ في جميع هذه الداروة تراصوا على قسمة هذه الدار المحدودة في هذا الكتاب فقساموا فيما بينهم وتراضوا على تجزئتها فاصاب فلانا كذا ذراعا في موضع كذا من هذه الدار المحدودة بحقوقه وحدوده وفلانا كذا ذراعا وفلانا كذا بحقوقه (الثالث) أن محمد كان لا يكتب الدرك في القسمة والضمائر وعامة من الشروط كانوا يكتبون فيها درك لكل واحد منهم فيما اصاب من صاحبه فعلى فلان تسليم ذلك كما توجه بقسمة وكان محمد يكتب وقبض كل واحد من الشركاء ما اصابه بحدوده وحقوقه بتسليم أصحابه جميع ذلك له فراضا عن كل مانع ومنع وتفرقوا وانشعروا يكتبون هذا ما شهدوا في قولنا فلانا وفلانا وفلانا قروا في آخره أن جميع الدار المشتقة على الصوت التي هي في موضع كذا حدودها كذا بحدودها وحقوقها ومراقفها وأرضها وبشئ وكل قليل وكثير هو لها فيما من حقوقها كانت مشتركة بينهم وكان في أيديهم فلانا وكذا يكون فلان كذا وفلان كذا وانهم اقساموا بينهم بقسمة قد سر عدل تراضوا بينهم وأجازوا قسمة عليهم فقسام هذا القسام عليهم بتراضهم بالعدل والحق قسمة تنويعه وأصلاح فاصاب فلانا منها حصته الناحية التي هي عن الدار من بابها وبابها على المشرق وفيها بيت ثلاث بيت منها بيت كذا وبيت منها بيت كذا وبيت كذا واعلمها غرقان بينهم مضافة وبين يديها مساحة طولها كذا وعرضها كذا بالذراع التي يذرع بها في بلدة كذا

وأصاب فلانا فقامت به حصة الناحية التي هي عن يسار الداخل من بابها وبين ذلك إلى آخره على ما مر
وأصاب فلانا الناحية التي هي قبالة الداخل من بابها وهي منتهى هذه الدار ريشة كل ناحية من هذه
النواحي الثلاثة على حدود أربعة فأحد حدود الناحية اليمنى يبق كذا إلى آخره وأحد حدود الناحية
اليسرى يبق كذا إلى آخره وأحد حدود الناحية المقابلة يبق كذا إلى آخره فوقع لكل واحد منهم
بجميع حصته ونصيبه جميع الناحية التي وصفت له محدودها كلها وحقوقها وتركوا الدليل الذي لهذه
الدار مرفوعا بينهم مما يجتمع المحض المسماة فيه مشاعا بينهم *

وفي وجه آخر على أن يفتح كل واحد منهم بابا بالنسبة إلى الطريق الأعظم أو الطريق المشترك وهو
في موضع كذا أقسم محصية جائزة لفساد فيها ولا خيار وقبض كل واحد منهم جميع ما وقعت عليه هذه
القسمه بتسلم أصحابه جميع ذلك إليه فارغا عن كل مانع ومنازع وتفرقوا عن مجلس هذه القسمه بعد
حصتها وقاموا تفرق الأبدان والأقوال بعد إقرار كل واحد منهم معرفة ذلك كله ورؤيته ورضاه
به بما أدرك كل واحد من هؤلاء في ذلك كله أو في شيء منه أو من حقوقه من ذلك فعلى كل واحد من
صاحبه ما يقتضيه الشرع والحق لكل واحد منهم فيما وقع لصاحبه ولا دعوى ولا طلب وكل دعوى
يدعيها في ذلك كله فهي باطلة مردودة وأشهدوا على أنفسهم إلى آخره كذا في المخطط *

قسمه الدواب هذا ما شهد عليه الشهود لسمون آخره هذا الكتاب شهدوا به جميعا فلانا وفلانا
وفلانا أقر واعندهم وأشهدوهم جميعا على إقرارهم طائعين في حال صحة أبدانهم وقيام عقولهم وجواز
أعورهم أن يأبىهم فلان مات وترك من الخيل كذا وكذا أميرا ثانيا بينهم ولم يترك وارثا غيرهم وصار ذلك
موروثا بينهم أثلاثا على السوية وهي على أصناف والأوان مختلفة فنها من الجذاع كذا وكذا ومن الثنايا
كذا وكذا ومن القوارح كذا وكذا فأرادوا قسمتها بينهم وقد حصصا ميراثهم ليست بمشغولة بدين
ولا وصية فأحضروها وقوموها بحق وأعدل فبلغت قيمتها كذا وكذا درهم ما تم جعلوها أقساما
بأعدل والحق من غير حيف ولا غش فصاب فلانا كذا وصاب فلانا كذا وصاب فلانا كذا
أقسامها كذا وقسمتها كذا وصاب فلانا كذا بنصيبه المشاع الموصوف في هذا الكتاب بهذه
النسبة الموصوفة وعرف كل واحد منهم نصيبه من جملة وجميع ما صار له بهذه القسمه وذلك بعد إقرار
منهم بما تراضوا ولم يكن بينهم إقرار سكت عن ذلك وقبض كل واحد منهم من جميع ما صار لهم من ذلك
بتسلم صاحبه ذلك كله له وأبى كل واحد منهم صاحبه عن كل دعوى وخسومة وطلبه كانت له
في ذلك كله وأقرته لم يبق له قبل صاحبه ولا قبل أحدهم شيء من ذلك كله وأنه متى ادعى شيئا من ذلك
فهو باطل مردود وتفرقوا رضيا بالأبدان والأقوال فبأدرك كل واحد منهم في ذلك كله من ذلك
فعلى صاحبه تسليم ما يقتضيه الشرع وشهدوا بآخره وعلى هذا الدليل والبرقوا غنم وقطعوا وذكروا
شمايتا ونواظها بغيرتها (وأما رقيق) فأبى حنيفة رحمه الله تعالى لا يرى القسمه فيه جبرا وهما
يربأ بها فاجبر لساخى على ذلك وراه وهو قضا في عهده فيه فيصير ياء جماع (ووجه كتابته) هذا
ما شهدوا في قولان أمأه ترك كذا بعد وكذا منه حدد تعبد اسمهم كذا وصحته كذا ولا ترك كذا
واحدى الأماء اسمها كذا وصفتها كذا ولا جرى كذا تدبغو مع رجل وبلغ مبلغ النساء فأرادوا
قسمتها بينهم بترضى وقبول بالأقراع أو بغيره فترافوا على ليدضى أو يقول رفع فلان صاحبه إلى
مدعى وضبط منه جبرهما على تعميدهم وكان له ضي يرى ذلك فأجبرهم على ذلك وبه ولا ناقة ومهم
بغيره لم يبعث قيمته كذا وكذا بالأقراع بينهم فأقر بينهم فصاب فلانا كذا وفلانا كذا فان كانوا
بينهم بشره وبسبب آخره رتب بين ديت وفي المنة والواوى والنكيلي والوزنى بالميراث يكتب على

قياس ما يرولكن في الثاني لا يذ كراقيمة *

(قصة الميراث) وهي أفرع هذا ما شهد عليه الشهود اليهودي آخري هذا الكتاب الى قولنا ان اباهم هذا المسمى في هذا الكتاب مات وترك أصنافا من الحيوان ميراثا بينهم أمثلا من الحيوان من الخيل كذا وبري منه سبعة كذا وشيته كذا وقيمته كذا والاخر كذا ومن الابل كذا بعير منها كذا وناقية منها كذا ومن البغال كذا على هذا الوجه ومن المحر كذا ومن البقر كذا ومن الغنم كذا ومن العقار كذا ومن المواضع والمحدود وسمى الارضين والمحوائت كذا ومن الفرس كذا ومن الاواني كذا ومن ثياب البدن كذا ومن النقود كذا وخلف من الورثة هؤلاء البنين الثلاثة وصارت تركته بينهم أمثلا فان كانت الورثة مختلفين فان كانوا بنين وبنين وابنة وزوجة وأمثال ذلك يكتب وتنف من الورثة ابوين فلانا وفلانة وامرأة وهي فلانة وابنين وعما فلان وفلان وابنة وهي فلانة وصار ذلك ميراثا لهم على فرائض الله تعالى للزوجة وللأبوين والبنين والابن الباقي بين الاولاد كذا مثل حظ الابنين اصل الفريضة من اربعة وعشرين سهما وفسحتا من مائة وعشرين سهما للمرأة منها خمسة عشر وللأبوين منها أربعون سهما لكل واحد منهما عشرون سهما ولكل ابن منها ستة وعشرون سهما والبنات منها ثلثية عشر سهما وقومت كل هذه التركة بتقوم أهل البصرة والعدالة فبلغت ألفين وأربعمائة درهم للمرأة من ذلك ثلثا ثمة درهم وللأب أربعمائة درهم وللأب كذا ولكل ابن خمسة مائة وعشرون درهما والبنات مائتان وستون فدفع الى المرأة ما أصابها جميع الدارات في موضع كذا ودفع الى الأب جميع الكرم وكذا البواقي الى آخري كذا في الذخيرة *

(ويكتب اذا كان الارث حيوانات) وأحوال يقتضونها بينهم بتراضهم بعدم معرفتهم جميعا بأعيانها وصفاتها وقيمتها ونظرهم اليها ورؤيتهم اياها ووقوفهم عليها على صداقها وحقها وقد حملت لهم ميراثا خالعا عن كل دين ووصية فاقبضوها بينهم فأصاب فلانا منهم حصته من جميعها وهي كذا درهمها جميع الفرس المسمى كذا وجميع كذا وأصاب فلانا حصته من جميعها وهي كذا درهمها جميع كذا وجميع كذا بتراضهم عليها بقسمة حصصها فاذة جائز جرت بينهم (وقد يقع هذا الوجه عند جماعة) فجمعوا الخيل منها قسما حصصا وجمعوا الابل قسما والبقرة قسما والاواني قسما وراضوا ان يقسم ذلك بينهم بالا فراع فأقرعوا بينهم فأصاب فلانا كذا وكذا وكذا وقبض كل واحد منهم جميع ما أصابها منها وأقر كل واحد منهم انه استوفى جميع نصيبه منها ولا يبق له قبل صاحبه منها شيء وأنه أبرأ من كل دعوى فيها ولم يكن في هذه التركة دين لاحد ولا شيء منها يتأدى على أحد وأنه متى ادعى شيئا من ذلك عليه فهو باطل ومردود وتفرقوا واشهدوا بيقه وهو خلاف قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى ان القسمة في الاصل المختصة بالا فراع لا تصح فانها كالبيع والبيع بشرط الا فراع كالبيع بالقضاء المجبر وتعود ذلك فيلحق بهذا حكم الحكم كذا في المحيط *

(اذا كانت القسمة بين ورثة فيهم غائب يكتب هذا ما شهد عليه الشهود الى قولنا فلانة توفيت وخلفت من الورثة زوجا غائبا يسمى فلان بن فلان وابنا صغيرا يسمى فلانا ومن التركة كذا وكذا وبلغ التركة كذا وان فلانا ميراثا من جهة المحاكم بطريق النظر الشرعي ليقبض حصة الغائب من التركة ويحفظها الى وقت حضوره وقبض التركة بين هؤلاء الورثة على فرائض الله تعالى ووقع جميع المحدود والذي في موضع كذا في نصيب هذا الزوج وفي نصيب الصغير بالقسمة الصحيحة ووقع في نصيب فلان الغائب جميع كذا فقبض هذا النائب حصة هذا الغائب بحكم هذه النيابة قبضا صحيحا وذلك يوم كذا في شهر كذا كذا في الذخيرة *

« (الفصل التاسع عشر في الهبات والصدقات) »

اختلف أهل الشروط في البداية كتاب الهبة والصدقة فأبو حنيفة وأصحابه رحمهم الله تعالى يكتبون هذا كتاب من فلان بن فلان الفلاني وكان السمي رحمه الله تعالى يكتب هذا كتاب ما وهب فلان بن فلان والطيحاوي يكتب هذا ما وهب فلان بن فلان والمتأخرون رحمهم الله تعالى من أهل هذه الصنعة يكتبون كما يكتب الطحاوي رحمه الله تعالى هذا ما وهب ويكتبون أيضا هذا ما شهد الشهود المسمون آخر هذا الكتاب ان فلانا وهب ويكتبون أيضا أقر فلان بن فلان انه وهب من فلان ومحمد رحمه الله تعالى كان لا يكتب في الهبة ولا في الصدقة هبة محبوزة وصدقة محبوزة وجامعة أهل الشروط كانوا يكتبون ذلك ولا بد من ذلك لان الهبة لا تحبوز الا محبوزة محبوزة عندنا حتى ان هبة المشاع فيما يحتمل القيمة لا تحبوز عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى والقبض شرط صحة الهبة والصدقة عند طائفة علماء ثارهم الله تعالى خلافا لآراءهم النخعي رحمه الله تعالى فإنه يقول اذا علت الصدقة حازت وان لم تقبض ويكتب هبة صحيحة جائزة فبعد هذا يتطرق ان كانت هبة لا رجوع فيها للواهب كالهبة من أحد الزوجين لصاحبه كالهبة من الرحيم المحرم فهو الهبة لابنه الكبير أو لابنته الكبيرة أو لأمه أو لأخيه أو لأخته أو لابن أخيه أو لابن أخته أو لولدها أو لولده أو لعمته أو لأختها أو لمخالتها يكتب عقيب قوله هبة صحيحة جائزة بته بته لا رجعة لهذا الواهب فيها وان كانت هبة فيها رجوع يكتب بته بته فكتب في شرح شروط الأصل انه لا يكتب بته بته في هذه الصورة أيضا صورته على ما اختاره المتأخرون هذا ما وهب فلان لفلان وهب له جميع الدار المشتملة على البيوت التي هي في موضع كذا وصحها وهب هذا الواهب المسمى في هذا الكتاب من هذا الموهوب له المسمى فيه جميع هذه الدار المحدودة فيه بمحدودها وحقوقها كلها وأرضها وبناتها وسفلها وعلوها وطرقها وكل قليل وكثير هو فيها من حقوقها وكل داخل فيها من حقوقها وكل خارج منها من حقوقها هبة صحيحة نافذة محبوزة مقبوضة فارغة لا فساد فيها بغير شرط عوض صله منه له وتبرعا منه عليه لا على سبيل نسيئة ومواعدة وقبلها هذا الموهوب له مواجهة في مجلس هذه الهبة وقبضها هذا الموهوب له في مجلس الهبة بتسليم هذا الواهب ذلك كله اليه وتسليمه عليه فارغا من كل شغل ومانع ومنازع وهي في يده هذا الموهوب له بحق الهبة ولا يكتب في هذا الكتاب ولا في كتاب الصدقة وتفرقا عن مجلس العقد تفرق الابدان والله تعالى أعلم

(وان شئت كتبت) أقر فلان طائعا انه وهب لفلان جميع الدار المشتملة على كذا وصحها وهب له هذه الدار بصحودها وحقوقها كلها الى آخر ما ذكرنا والله تعالى أعلم

(وان كان الموهوب كرما) يكتب بمحدوده وحقوقه كلها وبناتها وأشباهه المقررة وغير المقررة ووزايجته وعرائسه وأهله وأغراضه وأنهاره وسواقيه وشربه بجواربه ومسايله في حقوقه فان كان على الاشجار ثمار أو ورود أو ورق له قيمة كورق شجر الفرساد فلا بد من ذكره لانه لا يدخل من غير ذكره واذا لم يدخل قدمت الهبة لانه يمنع صحة التسليم

واذا كانت الهبة بشرط العوض يكتب فيه هذا ما وهب فلان لفلان بشرط العوض الموصوف فيه وهب له جميع الدار التي هي في موضع كذا وصحها هبة صحيحة نافذة محبوزة مقبوضة لا رجوع فيها على أن يعوضه جميع الكرم الذي هو في موضع كذا ويحذر تعويض جائزانا هذا مقروضا محبوزا مقبوضا لا رجوع فيه وقبل الموهوب له الدار هبة هذه الدار بهذا الشرط وقبض كل واحد منهما جميع ما صار له به نسيئة وتعويض الموصوفين فيه بتسليم كل واحد منهما جميع ذلك اليه وتسليمه عليه

فأرغوا عن مواعيد التسليم فجميع هذه الدار بهذه الهبة لفلان هذا وجميع هذا الكرم بهذا التعويض لفلان هذا ولا يرجع لكل واحد منهما على صاحبه فيما صار في يده من هذه الهبة وهذا التعويض أقرب بذلك كله وأشهد على أقرارهما من أئمتنا في آخر هذا الكتاب وذلك في يوم كذا من شهر كذا والله تعالى أعلم

(إن كانت الهبة من غير شرط العوض إلا أن الموهوب له عوض الواهب من هبة) يكتب فيه هذا ما عوض فلان فلان من الدار التي كان وهبها له في موضع كذا وسلمها إليه فقبضها منه وكتب بذلك على أنفسهما كتاباً هدية نصته بسم الله الرحمن الرحيم وينسخ كتاب الهبة ثم يكتب بعوض فلان الموهوب له هذا فلان الواهب من هذه الهبة كذا فقبله منه وقبضه منه بتسليمه فلم يبق لهذا الواهب في هذا الموهوب رجوع ولا لهذا المعوض فيما عوض رجوع وذلك في يوم كذا

وإذا كان الموهوب مشاعاً لا يحتمل القسمة كالأريق والمحيوان والدر والؤلؤ ونحوها فهبة جائزة بلا خلاف ويكتب فيه هذا ما وهب فلان لفلان جميع سهم واحد من سهمين وهو النصف مشاعاً من كذا إلى آخره وإذا كان الموهوب مشاعاً يحتمل القسمة كالدار والكرم والأرض ونحوها فهبة فاسدة عندنا خلافاً للشافعي رحمه الله تعالى وإذا كتب في ذلك كتاباً يلحق بآخره حكم المحاكم وقد حكم بجهة هذه الهبة حاكمهم من حكام المسلمين بعد خصومة معتبرة وقعت بين هذين القاعدتين

إذا وهب الرجل داره من رجلين لا تجوز هذه الهبة عندنا في حنيفة رحمه الله تعالى على التساوي والتفاوت جميعاً وعندنا في يوسف رحمه الله تعالى تجوز على التساوي ولا تجوز على التفاوت وعند محمد رحمه الله تعالى تجوز على التساوي وعلى التفاوت (وصورة الكتابة فيه) هذا ما وهب فلان لفلان وفلان جميع الدار المشتملة على البيوت والحجرات التي هي في موضع كذا ويحدها بحدودها وسقوتها كلها إلى آخره صفقة واحدة بينهما نصفين هبة جائزة فأنه محوزة مقبوضة وقبلها جميعاً منه هذه الهبة في هذه الدار الهدودة فيه وقضاها جميعاً مع تسليم هذا الواهب ذلك الهما معا وتسليطهما أياهما عليهما في مجلس الهبة فهي في أيديهما بحكم هذه الهبة مملوكة بينهما نصفين ويلحق بآخره حكم المحاكم (إذا وهب رجلان داراً من رجل صفقة واحدة) يكتب فيه هذا ما وهب فلان وفلان لفلان وهما له صفقة واحدة جميع ما ذكر أنه مملوك لهما نصفين على السواء وأنهما ثلثاهم لفلان وثلثه لفلان وهو جميع الدار التي في موضع كذا هبة صحيحة محوزة مقبوضة وقبل الموهوب له منهما جميعاً هذه الهبة وقبضها منهما أجملة بتسليمهما ذلك كله إليه وتسليطهما إياه على ذلك وذلك في يوم كذا

(إذا وهب رجل لصغيراً اجتنى عنه هبة) يكتب فيه هذا ما وهب فلان للصغير فلان بن فلان وهب له كذا هبة صحيحة جائزة فأنه محوزة مقبوضة وقبل أبو الصغير فلان بن فلان هذه الهبة لابنه الصغير هذا فلان بولاية الأبوة وإن لم يكن للصغير أب وله أم يكتب وقبلت أم هذا الصغير فلانة هذه هذه الهبة لهذا الصغير فلان وهذا الصغير في حجرها ومات أبوه وليس له وصي وإن لم يكن للصغير أم أيضاً وهو في حجر واحد من أقربائه عمه أو خاله يكتب وقبل عم الصغير فلان هذه الهبة أو خاله فلان هذه الهبة لهذا الصغير فلان وليس له أب ولا وصي بولي أمره وإن كان الصغير عاقلاً مجزئاً يكتب قبل هذا الصغير هذه الهبة وهو عاقل مجزئ مأمور وليس له وصي يقوم بأمره ولا قريب يعوله وقبض هذا الموهوب له بتسليم هذا الواهب ذلك كله إليه فأرغوا عن كل مانع ومنازع وذلك في يوم كذا (إذا وهب الرجل لولده الصغير هبة) يكتب فيه هذا ما وهب فلان لابنه الصغير وهب له جميع الدار التي في موضع كذا ويحدها

الدار الى آخر ما ذكرنا فاذا انتهى الى القبض يكتب وقبض هذا الابن من نفسه لهذا الصغير ولاية الابوة جمع ذلك ذكر الشيخ الامام نجم الدين عمر النسفي رحمه الله تعالى قبض الابن من نفسه في شروطه ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى في شروط الاصل قبض الابن قال شيخ الاسلام انما لم يذكر لان الهبة في يد الاب وقبض الاب بنوب من قبض الصغير وفي هبة الاصل يقول هذه الصورة والقبض ان يعلم ما وهب له ولذلك لم يكتب محمد رحمه الله تعالى في هذه الهبة قبض الاب لان القول ليس بشرط فيها يجب ان لا يفسد الولد الصغير قال الامام نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى وكذلك الام اذا وهبت لابن ميت فاقبض اليها والكتابة كذلك والله تعالى اعلم

(اذا وهب الرجل الدين من غير من عليه الدين) يكتب هذا ما وهب فلان لفلان وهب له جميع الدين الذي له يعني لا واهب على فلان آخر في صك كتب عليه بتاريخ كذا شهادة فلان وفلان وهب له ذلك كله هبة صحيحة وسلطه على طلبه منه ومخاضته اياه فيه وانائه عليه ان يجده واستدعائه لنفسه منه ومن يقوم مقامه في ايضائه وقبل فلان هذه الهبة وجميع ما اسند اليه فيها (اذا وهب الدين من عليه الدين) يكتب هذا ما وهب فلان لفلان جميع ما كان له عليه من الدين وهو كذا هبة صحيحة وقبل فلان ذلك منه قبولا مخصصا وفي هبة المرأة مهرها من زوجها يكتب وهبت لزوجها جميع المهر الذي لها عليه وهو كذا هبة صحيحة صلة لموراة محقة من غير شرط عوض وبراءة عن ذلك ابراء مخصصا فقبل هو منها هذه الهبة وبراءها هذا ما وجوه ولم يبق لها عليه بعد هذه الهبة وبعد هذا الابراء هذا المهر شي لا قليل ولا كثير في ادعت بعد ذلك شتمانه قد عواها ما طلة مردودة ذكر الشيخ الامام نجم الدين رحمه الله تعالى هذا الكتاب على هذا النصف في شروطه وبشرط قبض من عليه الدين الهبة وهو كذا ذكر شمس الائمة الرشدي رحمه الله تعالى في شرح كتابه وهكذا ذكر في واقعات الناطقي رحمه الله تعالى وعامة المشايخ رحمهم الله تعالى ذكر في شرح كتاب الكفالة وفي شرح كتاب الهبة ان هبة الدين من عليه الدين تنبذون اقبول وهذا كله في حي الاصيل واتفقوا في حي الكفيل ان هبة ما عليه من دين منه لا تنبذ الا بالقبول

(اذا تصدق بداره على فقير او بشي آخر) يكتب فيه هذا ما تصدق فلان على فلان تصدق عليه بجميع الدار التي موضعها كذا بعد دواها وحقوقها صدقة جائزة صحيحة باعنة لا غش فيها ولا رجعة ولا شرط عوض ابتغاء لوجه الله تعالى وطلب الرضائه ورجاء ثوابه ومهر بامن اليم عقابه وقبض هذا المتصدق عليه جميع هذه الدار المحدودة بحكم هذه الصدقة بتسلم هذا المتصدق وشروطنا قبض المتصدق عليه بتسلم المتصدق لم يذكرناه في فصل الهبة ثم يكتب فلا حق للمتصدق في ذلك بعد هذه الصدقة وبعد هذا تسليم ولا دعوى ولا خصومة ولا طلبه لوجه من الوجوه وكل دعوى يدعيها هذا المتصدق في ذلك كله فهو باطل مردود الى آخره كذا في الذخيرة * واما الصدقة فيكتب فيها ما يكتب في الهبة ويريد لوجه الله تعالى وطلب ثوابه وابتغاء رضائه كذا في الظهيرية *

(العسل العشرون في الوصية)

الوصية في معنى الهبة والصدقة لانها لا تخلو اما ان كانت للفقير او للثقي فان كانت للفقير كانت بمعنى الصدقة وان كانت للثقي كانت بمعنى الهبة فتلق بها ما تقول واذا اردت كتابة الوصية فالوجه فيه كتابة كتاب ككتبه ابو حنيفة رحمه الله تعالى حين استكتب فاملأه على السائل على البديهة * بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما وصي به فلان بن فلان وهو شهدان لا اله الا الله وحده لا شريك له لم يلد ولم يولد

ولم يتخذ صاحبة ولا ولد ولا ولي يكن له شريك في الملك ولم يكن له ولي من الذل وهو الكبر المتعال وان محمدا عبده ورسوله وأمينته علي وحبه صلى الله عليه وسلم وان الجنة حق وان النار حق وان الساعة آتية لا ريب فيها وان الله يبعث من في القبور مبتلانا الى الله تعالى أي متضرعان ان يتم عليه في ذلك نعمته وان لا يسلبه ما وهب له فيه وما امن به عليه حتى يتوفاه اليه فان له الملك ويده الخير وهو على كل شيء قدير وأوصي فلان ولده وأمله وقرباته وأخوته ومن أطاع أمره بما أوصي به ابراهيم بنيه ويعقوب يابني ان الله اصطفى لكم الدين فلا تخفون الا وانتم مسلمون وأوصاهما جميعا ان يتقوا الله حق تقاته وان يطيعوا الله في سرهم وعلايتهم في قلوبهم وفعلهم وان يلزموا طاعته ويتقوا عن معصيته وان يعقوا الدين ولا يتفرقوا فيه وجميع ما أوصاهم به لا غنى بهم عنه ولا غنى بأحد عن طاعة الله وعن التمسك بأمره وأقر فلان ان عليه من الدين لفلان كذا ولفلان كذا فاقضوا له الدين من قبله فله الدين كله ولا يشاء الله لعبد فاقدا من شيء ولما مضى من حديثي اني أوصيت بها في ثلث ما بقي مما يختلف ويتقدم من ثلثه في كذا وفي كذا ثم ما بقي بعد ديني واثقأوصا ياي فهو ميراث لورثتي وهم فلان وفلان علي فرائض الله تعالى التي جعلها لهم ولي أن أعير وصيتي التي أوصيت بها في ثلثي وأرجع عما شئت وانقص ما رأيت وأبدل من الموصي لهم من شئت فان مت فوصيتي منقذة علي ما أموت عليه منها وقد جعل فلان فلانا وصيه في جميع أموره بعد وفاته فقبل فلان الوصية منه مواجهة شهد الشهود عليه بذلك وهذا ذكروصية تامة كذا في الظهيرة *

(وصية جامعة) صورتها هذا ما أوصي العبد الضعيف في نفسه القبر الى رحمة ربه فلان أوصي في حال قيام عقله وجواز أمره وعليه وهو يشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد لم يتخذ صاحبة ولا ولدا ولم يشرك في حكمه أحد ويشهد ان محمدا صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عبده وصفيه ورسوله وأمينته علي وحبه أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون وان الجنة حق وان النار حق وان المسز ان حق وان الحساب حق وان الصراط حق وان الساعة آتية لا ريب فيها وان الله يبعث من في القبور وانه قد رضي بالله ربنا وبالا سلام ديننا وبمحمد صلى الله تعالى عليه وسلم نبيا ورسولا وبالقرآن اماما وبالكعبة قبله وبالمؤمنين اخوانا على ذلك يحيي وعلى ذلك يموت وعلى ذلك يبعث ان شاء الله تعالى مبتلانا الى الله تعالى ان يتم عليه في ذلك نعمته وان لا يسلبه ما وهب له وما أنفق به عليه حتى يتوفاه اليه فان له الملك ويده الخير وهو على كل شيء قدير ويشهد انه يخرج من هذا الدنيا الى الدار الآخرة الممكنة اتخذ اعة تائب الى الله تعالى ناديا على ما مرط فيها متأسفا على ما قصر فيه مستغفرا من كل ذنب وزلة تدرت منه مؤملا من خالقه ورازقه تباركا اسمه قبل قبوله وتوبته واقالة عثرته راجعا عفوه وغفرانه اذ وعد ذلك عباده فيما أنزل على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم فقال وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات وقوله صدق وعده حق وسعت رحمته كل شيء وسبقت رحمته غضبه وهو التقى والرحم وأوصي من خلقه بعد موته من ورثته وأقربائه وأصحابه وأولياؤه ومن أطاع أمره ان يعبدوه في العبادين وان يعبدوه في المحامدين وان يتبعوا الجماعة المسلمين وأن يتقوا الله حق تقاته ويصلحوا ذات بينهم وان يطيعوا الله ورسوله ويكونوا مؤمنين موقنين ووصاهم بما وصي به ابراهيم بنيه ويعقوب يابني ان الله اصطفى لكم الدين فلا تخفون الا وانتم مسلمون وان يطيعوا الله في علانيتهم وسرهم وقولهم وفعلهم وان يلزموا طاعته ويتقوا عن معصيته وان يعقوا الدين ولا يتفرقوا فيه وأوصي أنه ان حدث به حدث الموت الذي جعله الله عدلا

بن عباده وحقا على خلقه لا يحصى لا حد عنه ولا محمد جعل الله خيرا يامه يوم يلقاه ان يدوام
 تركته بكنهه وحنونه وتجهيزه ودفعه ونفقات ثلاثة أيام على أهل تميزته بالمعروف على موافقة
 السنة من غير اسراف ولا تقتير ولا تذبذب ثم بقضاء دينه التي عليه للناس ثم بأقتضاء دينه التي له على
 الناس ثم مردودها على الأمانات وانفاذ وصاياهم من ثلث ما له من غير تغيير ولا تبدل من بدله بعد
 ما سمعه فانما اتهم على الذين يدينونه ان الله سميع عليم وان أقرب من الدين التي عليه لفلان كذا درهم
 بطن وقبالة تشاريح كذا ولفلان كذا بئر قبالة ولفلان كذا بجهة كذا ودينه التي له على الناس
 منها على فلان كذا بقبالة تاربخ كذا وعلى فلان بن فلان كذا وأما أعيان أمواله التي هي له فدار في
 موضع كذا ويعد لها وكرم في محلة كذا ويعد لها وأراضي في قرية كذا ويعد لها وحوادث في سوق كذا
 ويعد لها وكذا أسائر العقارات ومن العبيد كذا ومن الأماة كذا وسميهم ومجملهم ومن الذهب والفضة
 كذا ومن الحيوانات كذا ومن مالى التجارة في الحانوت والحجرة كذا ومن أواني الصغرى وأواني الشبه
 وأواني الزصا من في الدار كذا ومن الفرس والبسط ومتاع البيت والكبلى والوزن في جميع أمواله
 هذه الأعيان المعهدة الموصوفة المينة فيه لا غير هذا وقد أوصى أن تقضى دينه أولا نهائهم تقضى دينه
 التي له على الناس ثم يظن ان مبلغ التركة يقوم قيمة عدل بتقويم أهل الصر والعدالة والمشهورين
 بصديق المقاتلة فيخرج جميع ثلث ذلك ويكتب ثم يخرج كذا درهم لوصاها فيدفع من ذلك كذا إلى
 رجل قد جع عن نفسه حجة الاسلام واعقر ليج عنه ويعمر قاربا بينهما ويكتب مقتعا أو يكتب بفر كل
 واحد منهما ويدفع اية قدر ما يكفيه لطعامه وإداة وملبوسه وركوبه وسائر نفقاته التي لا بد لها حاج
 منها ذاهبا وبائيا من منزل هذا الموصى أو يدفع إلى فلان ليج عن هذا الموصى فان أوى فلان أن يفعل
 ذلك اختار أوصى من أحب من الناس ليج عن هذا الموصى فيختار ذلك من يصلح لذلك بأن يكون
 رجلا عاقلا موثوقا به حجة الاسلام واعقر فينفق عليه ذاهبا واجبارا كبا بالمعروف من غير
 اسراف ولا تقتير ويعنى النفقة كذا كذا درهم فان فضل من نفقته ثمن فهو وصية له فان أراد
 اتوسع على الأمور بما يجع عنه أذا بدله مرض أو ما نزع بهجزة ومنعه عن المرور أوصى عليه أن يدفع ما بق
 في يده من هذا المال إلى رجل موثوق به يصلح للقيام بهذا الأمر فإمره باتمام ما كان عليه من هذا الذي
 أمره به ويقفه في ذلك مقام نفسه حائز له ما صنف فيه وأذن له أن يخط هذه الدراهم بدراهم نفسه
 وبدراهم رقائبه ان أحب مقوض ذلك إليه غيره مضى فيه عليه ويضم المساكين من المسلمين للصلاوات
 التي عليه من المكتوبات لمدة كذا الكل صلاة نصف صاع من حنطة أو صاع من شعير أو صاع من تمر
 أو ما يبلغ قيمة واحد من ذلك ويعطى للمساكين من الزكاة كذا درهم للفقراء ويشتري كذا ربة سائمة
 عن العيوب فيعتق عنه الكفارات أعيان عليه أو يكتب الكفارات ظاهرا أو كفارات افطار عدا
 في رمضان وأوصى أن يصرف ان عمارة قنطرة كذا أو رباط كذا أو مصالح مسجد كذا من دهن لسراج
 وشرا حصى وحشيشة كذا ويشتري شاة أو بقرا أو بعير أو مساعن العيوب فيضحي بها يوم النحر
 ويتصدق بثلثيها ويصومها ورثها أو كارعها وما يتفق به من سقطها على الفقراء والمساكين ويعطى
 بحر بحاب ولذا يبيع والسلاخ يوسع على الوصى تفريق ذلك واختيار من شاء لأفضل والقصان
 أو لأعصا أو محرم من بعد أن يتحري الصواب وما هو أقرب إلى نيل الثواب ويتناول الوصى بنفسه من
 ذلك بالمعروف ان أحب ويضم من شاء من عياله ويشتري كذا من من الخبز فيصدق عنه بعد
 وفاته على الفقراء والمساكين ويتخذ في أيام الصيف ماء بمجد في كل يوم جعة في سقاية كذا وفي كل يوم
 يشرب منه الحارة وإنشاء السيل ويفرق على طلبة العلم في مدرسه كذا كذا درهم وللدروس فيها

الاختيار في ذلك بالزيادة والتقصان ويستري كذا ثوبا فيعطى للفقراء والمساكين ويعطى لفلان كذا درهما ولفلان جبة التي هي من كذا ولفلان عمامة التورية ولفلان قرطاشه ولفلان ومحمل مقعوده الى مسجد كذا التوضيح على المنبر الذي يعطى عليه فلان يوم وعظته ويجلس لذلك في أيامه وبعده أيضا على من يقوم مقامه في التذكير في هذا الموضوع هذه وجوه ان اجتمعت ذكرت فان زيد فيها شيء زيد في الكتابة وان نقص منها شيء نقص من الكتابة ويكتب بعد عدوصاياه ولفلان الموصي ان يغير وصيته التي اوصى بها في ثلث ماله ويرجع مما شاء منها ويتقص ما رأى ويبدل من الموصي لهم من شاء فان مات فوصيته منقذه على ما عوت عليه وما بقي من ماله بعد مالي الوصية فهو مقسوم بين ورثته فلان ولفلان على فرائض الله تعالى لفلان كذا ولفلان كذا أي السهام المعلومه من السدس والثلث والربع والثلث والنصف والباقي وقد جعل الموصي في ذلك كله وفي جميع أموره بعد وفاته وفي تسوية أمور أولاده الصغار وأولاده المستغنين كما يكون فلانا لما عرف من أماته ودانته وصيانيه وكفافته وشقيقته وقبل فلان هذه الوصية منه قبولاً صحيحاً ووجهة مشافهة وأشهد على أنفسهما بذلك كله من أنبأ سمعه آخره وقد نرا دهننا وأوصاه ان يتقر في ذلك كله لهذا الموصي ولنفسه وان يتق الله تعالى ويستقر حديثه ويراقبه في سره وعلايته ولا يخالف هذا الموصي في شيء مما امر به وعهد اليه وذكر هذا الموصي انها آخر وصية أوصى بها ورجع عن كل وصية كان أوصى بها قبل هذه الوصية وبطلها وقسها وان هذا الموصي آخر موصي نصبه لأوصى له سواء وان كل وصى كان له قبله فقد أخرج عن الوصاية وأقر هذا الموصي انه جعل فلانا مشرفاً على وصية فلان هذا حتى لا يعمل شيئاً ولا يتصرف في شيء الا بأذنه وعلمه فان فعل شيئاً من ذلك بغير علمه وأذنه فهو باطل مردود وأشهد على نفسه بذلك كله ويتم الكتاب * وقد بالغ في هذا فكتب وقد أسند وصيته هذا الى فلان وجعله وصيه بعد وفاته في جميع تركته وفي اقتضاء دينه وفي قضاء الديون التي عليه وفي تنفيذ وصايا المذكورة فيه مما يجب انقضاء منها من تركته وفي الولاية على كل صغير من الورثة وأقامه في جميع ما أوصى به اليه مما سمى ووصف فيه بعد وفاته مقام نفسه في حياته وأنه يولي ما شاء منه في حياته وبعد وفاته من بداله من الوكلاء ومن الاوصياء من أحب ورأى كلما أحب ورأى حائراً أموره في ذلك وعلى ان كل من وجبت له ولاية شيء مما وصف فيه اعدم موت هذا الموصي فمن كان ولاد هذا الموصي من لوكلاء والاوصياء فله ان يولي من شاء من الوكلاء والاوصياء ولله استبدال من شاء منهم وجائز فيها أموره مثل ما كان للذي ولاد اياه حتى يقضى ما بقي من الديون ويقضى ما بقي له على الناس وينفذ وصاياهم ويقض ما بقي من التركة قبل هذه الوصية هذا أوصى ذلك كله مواجهة مخاطبة منه اياه بذلك كله ويتم الكتاب *

(فان جعل الوصاية الى رجل على أن ابنته فلانا اذا بلغ رشيداً فهو الموصي) يكتب قبل قبول الموصي ذلك على أن ابنته فلانا اذا بلغ رشيداً واستقام وصح ان يتولى هذه الوصاية وقبها على ما رضى به أبوه فيها وكان هو الموصي بجميع ذلك وفي نصب وصيين يكتب وأوصى اني فلان ولفلان بقض ما عليهما من الديون وتنفيذ وصاياهما وجميع أموره من يعدمونه ليعمل جميعاً جميع ذلك وفرادي فيكون كل واحد منهما جائزاً لوصية نافذ الا مر في جميع ذلك على ان يعمل جميعاً فان فعل أحدهما في الاعيان والاخر في الديون أو هذان في بعض الأمور وهذان في بعضها وهذا على ابن والاخر على ابن آخر فان أطلق صارا جميعاً وصيين فيها وان نص ونخص صار كذلك (وجه كتابته) أوصى اني فلان بقضاء دينه خاصة دون غيرها بعد موته وأوصى اني فلان بانفاذ وصايا خاصة دون غيرها من الأموال ويقوم كل واحد

منهما أوصى إليه بالحق والعدل لقبلاهما على ذلك منه مواجهة وأوصى إلى فلان بحفظ كل مال
عنده له بعد موته والقيام بمصالحها خاصة دون غيرها وأوصى إلى فلان بقبض دينه وجهها وحفظها
والقيام بمصالحها خاصة دون غيرها وأوصى إلى فلان بجميع ما تخفى من عين أو دين في بلدة كذا
وبقبضها وحفظها والقيام بمصالحها خاصة دون غيرها هكذا ذكر الامام نعيم الدين النسفي رحمه الله
تعالى ويصحب ان يعلم ان من أوصى إلى رجل في ماله فهو وصيه في ماله ولقد ملأ وصى إلى حاضر ثم إلى
غائب اذا قدم كتب وأوصى إلى فلان بقضاء ما عليه من الدين وقبض ماله من الدين وتنفيذ وصايا
وجميع أموره بعد موته ليقوم بها بالحق والعدل إلى أن يقدم فلان من موضع كذا فاذا قدم كانت
الوصية إليه دون المحاضر ليقوم بها بعد قدمه بالحق والعدل دون هذا المحاضر وأوصى إلى فلان وفلان
وفلان ليعملوا في تركته جميعا معا شواوهم حضورا أو غايبا ولا يعمل واحد منهم شيئا فيها بدون صاحبه
وأهم مات أو مرض فمهر أو سافر فالباقي منهم كامل الولاية بالوصية يقوم بجميع ذلك بالحق والعدل
وقبلوها منه على ذلك

(فروع أخرى في الرجل يعمل الرجل وصيا في المحضر ثم مرض لهذا الوصي سفر ومات في سفره وأوصى إلى
رجل آخر) يكتب أقر فلان طائعا أنه كان أوصى في - ضرة بوصايا وكان أوصى إلى فلان بجميع أموره
بعد موته لقبلا منه مواجهة وكان قد كتب بذلك كما يشهد عليه بما فيه جماعة من العدول بتاريخ
كذا وعرض له سفر وطلب من وصيه هذا وحضرته الوفاة في سفره فلم يجد بدا من ان يوصى إلى غيره
فأوصى إلى فلان ليقوم بأموره في سفره هذا ويتفقا أوصى به بعد قضاء دينه هذه من ثلث حاصل ماله
الذي يملكه في سفره هذا ثم يحفظ ما بقي منه ويسلمه إلى وصيه الا إلى الذي هو في - حضر ليقوم الوصي
الاول بالحق والعدل من غير تغيير وتبدل لقبلا منه مواجهة

(فروع أخرى في شراء داركان الوصي أمر بشراؤها وقفها عنه) اشترى فلان وصى فلان بجميع أموره بعد
موته وصية ثابتة صحيحة من ثلث مال الوصي هذا من فلان جميع ما سمي ووصف فيه للوقف في سبل
مسماة أوصى بها هذا الوصي بحكم وصايته وهو جميع الدار المشتملة على كذا ويذكر موضعها وحدودها
فاشترى هذا المشتري الوصي المسمي في هذا الكتاب لموصيه هذا بوصيته من ثلث ماله من هذا البائع
جميع هذه الدار محدودة فيه بحدودها إلى ذكر التقابض ثم يكتب وقبض هذا البائع من هذا المشتري
جميع هذا الثمن باقيا هذا المشتري ذلك كله من ثلث مال هذا الوصي إلى آخر هذا الكتاب وقد يبدأ به
بأقرار المشتري هذا ما شهد إلى قوائمان فلانا أوصى إلى فلان بجميع أموره بعد موته وصية صحيحة أقر
طائعا أنه اشترى من فلان من ثلث مال هذا الوصي بوصيته للوقف في سبل مسماة قد وصفها في كتاب
وصيته جميع الدار بموضع كذا وأقر هذا الوصي أنه اشترى من هذا البائع جميع هذه الدار بحدودها
من ثلث مال هذا الوصي بوصيته بهذا الوقف وصدقه هذا البائع في ذلك كله وبتم الكتاب
(وقد يبدأ فيه بأقرار البائع شهد وأن فلانا أقرطائعا أنه باع جميع داره التي بموضع كذا من فلان وصى
فلان بجميع أموره بعد موته وصاية صحيحة وقد كان هذا الوصي أوصى إليه ان يشتريها من ثلث ماله
ويقفها عنه وبتم الكتاب

(وجه آخر) اشترى فلان وصى فلان بثلث الوصاية بثلث الوصاية هذا بأمره اياه في حياته أو وقف
عنه بعد وفاته وقفا صحيحا مؤبدا على الفقراء على ما شرط هذا الواقف في كتاب وصيته من غير أن يكون
هذا لوقف شرط في هذا البيع من فلان فاشترى منه للوقف على ما وصفنا من غير أن يكون الوقف
شرطا في هذا الشر ما جميع الدار التي في موضع كذا وبجدها إلى قولنا وقبض هذا البائع جميع هذا

المن بائعاً هذا المشتري ذلك حكيماً اليه من مال هذا الموصي وبتم الكتاب
(نوع آخر في شراء الموصي عبداً نسمة) اشترى فلان وصي فلان بأمره وصيه هذا مائة من ثلث ماله من
فلان وقد كان فلان أوصى اليه أن يشتري له نسمة عبداً وأمره بالغن المعنى فيه فيعقبه عنه فاشترى
هذا الموصي من فلان بهذه الوصية لهذه الجهة جميع المملوك الهندي المعنى فلاناً ويجليه من ثلث ماله
لديقه ويذكر التقابض والتفرق وضمان الدرك والتسريح

(نوع آخر في بيع الرصي العبد نسمة) اشترى فلان من فلان وصي فلان اشترى منه جميع المملوك
المعنى فلاناً وهو المملوك الذي كان لهذا الموصي وقد كان أوصى الى وصيه هذا أن يبيعه نسمة للعنق
قباعه منه على ذلك كما وصف فيه فاشترى هذا المشتري من هذا البائع جميع هذا المملوك بعبته المعنى
فيه بكذا ودعها يبيع المسلم من المسلم بعبها صحياً ليعقبه ويذكر التقابض وبتم الكتاب

(نوع آخر في الوصية بدار بعينها رجل بعينه) هذا ما أوصى فلان لفلان بجميع داره التي هي بكورة
فلان ويصدها ما وصى هذا الموصي المعنى في هذا الكتاب لهذا الموصي له المعنى فيه بجميع هذه الدار
المجددة فيه بحدودها وقفاً حكيماً الى آخره وصية صحيحة مطلقة بآية جائرة خالية عن الشروط
المفسدة والعساف المجللة خارجة عن ثلث ماله فارغة عن دين يستغرقها أو بعضها خالية عن حق غيره
ينع عنها صلة لقرباته وأحساناً اليه وتقرباً الى الله تعالى بالعمل بما نذب اليه من الوصية للأقربين
ورجاء نيل الثواب الموعود عليه يوم الدين وقبل هذا الموصي من هذا هذه الوصية مشافهة في
مجلس هذه الوصية قبولاً صحيحاً وهو يومئذ لا برثمان حدث به حدث الموت وأمر هذا الموصي من يوم
مقامه بعده من وصي أو وارث بتسليم كل هذه الدار الى هذا الموصي له يحكم هذه الوصية لتسليمها صحيحاً
وأشهد على ذلك اثنان أثبت اسمه آخره بعد أن قرئ عليه بلسان عرفه وأقرأ به قد فهمه في حال ثبات عقله
وجواز إقراره له وعليه وبتم الكتاب

(نوع آخر في دفع الرصي المال الى رجل ليبيع عن الميت) هذا ما شهد عليه الشهود المعنون آخره هذا
الكتاب شهدوا جميعاً أن فلاناً وصي فلان ثابت الوصاية من جهته أقر طائعتاً أن هذا المتوفى فلاناً
أوصى اليه أن يخرج من ثلث ماله بعد وفاته كذا درهما ليدفع الى رجل أمين يدفع قد حج عن نفسه
حجة الاسلام فيحج عنه حجة الاسلام من داره في كورة كذا فينتق منه على نفسه في الذهاب والرجوع
وان هذا الموصي وجد فلاناً أميناً عفيفاً قادراً على الحج وقد حج عن نفسه قد دفع اليه هذا المال ليبيع عن
هذا الميت على ما وصف فيه وقبل فلان هذا الحاج هذا الدفع وهذا الأمر منه قبولاً صحيحاً وأقر
ورثة هذا الموصي وهم فلان وفلان وفلان أقراراً صحيحاً أن جميع ما وصف فيه حق وصديق وأنهم
أجازوا ما فعله هذا الميت وهذا الموصي لهم بأنهم حق وان هذا المال يخرج من ثلث مال الميت
وأشهدوا على أنفسهم بذلك كله وبتم الكتاب

(وجه آخر) شهدوا أن فلاناً وصي فلان ثابت الوصاية من جهته وصاية صحيحة دفع الى فلان كذا من
ثلث مال هذا الموصي وكان أوصى اليه به أن يدفع الى رجل أمين موثق به قد حج عن نفسه حجة الاسلام
ليحج عنه على ما سمي ووصف فيه يختاره هذا الموصي ومات هذا الموصي على هذه الوصية لم يرجع
عنها ولم يشتر وغيرت هذه الدراهم من ثلث ماله واختار هذا الموصي هذا المدفوع اليه لانه عرفه على
ما وصف فيه قد دفع اليه هذه الدراهم ليبيع بها عن هذا الموصي من يدا كذا وهو بلده هذا الموصي
الذي مات فيه فينتق على نفسه منها في زكوة ولباسه وطعامه وأدامه وجميع ما لا بد منه ذاهباً
وراجعاً الى هذا البلد المعروف من غير اسراف ولا تقتير ويلي بالجميع من المائة التي يستحقها وبقية

مناسك الحج على ما فرضه كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم على انه ان خالف في ذلك فعليه الضمان على قدر ذلك الخلاف فقبضها منه تامة على ذلك وعلى انه ان أدركه في ذلك من درك من قبل غريم لهذا الوصي أو موصى له أو وارث أو حاكم أو ذي سلطان أو غيرهم من الناس فعلى هذا الوصي أن يتخلصه من ذلك أو يغرم له بقدر ذلك الدرك ضمانا صحيحا وعلى انه اذا أحصر هذا الحاج لعدم أو مرض أو غير ذلك من وجوه الإحصار فعلى هذا الوصي أن يتخبره من ذلك بهدي يهديه لينج عنه على الواجب في مثله وعلى هذا الحاج عهد الله تعالى وميثاقه أن يتمم ويتعهد بقضاء هذا الحج على هذا الوجه الذي وصف فيه وقيل كل واحد منهما جميع هذا الضمان والدرك بوجهة كل واحد منهما صاحبه قبل الافتراق والاشتغال بقدر ذلك فيجمع هذه الدراهم في يده هذا القباض الحاج على هذا الوجه على انه ان فضل من هذه الدراهم فضل بعد فراغ هذا الحاج ورجوعه الى بلد الموصى رده على هذا الوصي وكان ميراثا عن الميت وان قصرت هذه الدراهم عن حاجته أنفق بقدر ذلك من ماله ورجع بذلك على هذا الوصي في ثلث مال هذا الموصى ويتم الكتاب * وان جعل الفضل للحاج كتب وما فضل من نفقته بعد رجوعه فهو للحاج وصية له من موصيه هذا فان كفل للحاج رجل بالدرك يكتب وكفل فلان عن هذا الوصي بأمره لهذا الحاج عن الميت بجميع ما يجب له عليه بهذا الدرك الموصوف فيه على ان كل واحد منهما كقيل ضمان عن صاحبه بأمره يابح بجميع ذلك ضمانا صحيحا لا فساد فيه ولا خيار على أن يأخذهما الحاج بجميع ذلك ان شاء وان شاء أخذ أحدهما كيف ما شاء وكلما شاء مرة بعد أخرى ولا براءة لكل واحد منهما الا بأداء جميع ذلك الى هذا المضمون له وقيل كل واحد منهما جميع ذلك من صاحبه بموافقة جميعهم بموافقة الافتراق وان كفل عن الحاج ضمانا اذا خالف كتب وقد ضمن فلان عن هذا الحاج بأمره لهذا الوصي بجميع ما يجب عليه بهذا الخلاف الموصوف فيه ضمانا صحيحا جائزا لا فساد فيه ولا خيار على ان كل واحد منهما كقيل ضمان عن صاحبه بجميع ذلك ويتم كالذي قبله

(وفي أمره بالقرآن عن الميت) يكتب لصح عن هذا الميت ويعتق عنه قارنا يدينهما وينفق على نفسه ذاهبا ورجعا ويحرم بهما من المقات الذي ينتهي اليه ويقضى أفعال العمرة أولا على سنتها ثم مناسك الحج على ما شرع الله تعالى ويذبح نحره أو ينصر ما استيسر من الهدى من مال نفسه (وفي أمره بالقرآن عنه) يكتب وقد كان أو موصى هذا الوصي أن يعتق عنه ويحج من ماله الذي دار به وهو بلد فلان ليقنع بهما في أشرف حاجته فيفردا عمرة أولا ثم يفردا الحج بعدهما ويختارا وصى لذلك رجلا من الحماة مونا أو موثوقا به قد حج عن نفسه وعمرة فاختار وصيه هذا فلان أو دفع اليه هذا المال ليعتق عن هذا الميت ويحج عنه ويتبع بالعمرة الى الحج في أشهر الحج وينفق على نفسه منه ذاهبا ورجعا فلا في ركوبه وإبائه وطعامه وإدامه وغير ذلك من حاجته التي لا بد منه منها بالمعروف من غير إسراف ولا تقتير فيصير بالعمرة ذات انتهى ان المقات مفردة عنه ويقضى أفعالها على سنتها ثم يحج منها ثم يحج مفردة عنه فيقضى مناسكها على ما شرع الله تعالى ذلك ويذبح لاجل هذه المتعة وينصر ما استيسر من الهدى بمال نفسه ان أحب وبمال رفقائه وأصحابه ان أحب وذلك ما يحل له بمحصول اليه * وفي الاذن بأمر غيره بهذا الحج اذا عجز هو عنه بموت وغيره يكتب وقد اذن هذا الوصي لهذا الحاج عن هذا الميت ان مرض أو أصابته آفة أو عرض له أمر عجزه ومنعه عن الشخص والمرض على وجهه أن يدفع ما بقي في يده من هذا المال المذكور فيه المدفوع اليه ان بقي شيء منه بعينه أو كسوة اشتراها وغير ذلك من حاجته فيجعل اليه ان يسلم ذلك الى غيره ممن يختاره ممن يصلح للقيام بهذا

الحج والقران والفتح فيما مر به وبقيته فى ذلك مقام نفسه وبأذن له فى الاتفاق على نفسه على ما وصف فيه وقبل ذلك منه مواجهة ويتم الكتاب كذا فى المحيط *

(*) الفصل الحادى والعشرون فى العوارى والتقاط القطعة *)

إذا استعار من آخر دار اليكهما فأراد صاحب الدار أن يستوثق منه كيف يكتب قال محمد رحمه الله تعالى فى الأصل يكتب هذا كتاب لفلان بن فلان يعنى المعبر من فلان بن فلان يعنى المستعير أنك سكتنى الدار التى هى لك فى بلدة كذا أحد حدودها كذا والثانى والثالث والرابع كذا هكذا كان يكتب أبو حنيفة وأصحابه رحمه الله تعالى والطحاوى والمخشاف رحمه الله تعالى كتابا يكتبان أسكتنى دارك على أن أسكنها وأسكن غيرى فالأجنبى يكون له اسكان غيره بالاجماع فان المعبر لو لم يقل للمستعير على أن تسكن غيرك لا يملك أن يسكن غيره وعند الشافى رحمه الله تعالى لأن عنده المستعير لا يملك الاجارة بغير إذن المعبر أو ما عندنا فالأجارة أن كانت مطلقة بأن قال أعرتك ولم يقل لتتفع به أنت فان له أن يتفع به أو يعبر غيره حتى يتفع سواء كان المستعار بما يتفاوت الناس فى الانتفاع به أو بما لا يتفاوت وإن كانت الأجارة مقيدة بأن قال أعرتك لتتفع به أنت إن كان المستعار بما يتفاوت الناس فى الانتفاع به لا يملك أن يعبر من غيره وذلك نحو أركوب والقبض وإن كان المستعار بما لا يتفاوت الناس فى الانتفاع به فله أن يعبر من غيره وذلك خصوص سكنى الدار وأشباهها وإذا كانت المسئلة مختلفة على هذا الوجه فالطحاوى والمخشاف رحمه الله تعالى اختار أن ذلك نصير المسئلة فجمعها عليها قال محمد رحمه الله تعالى ثم يكتب ودفعتم الى وقبضتها منك فى شهر كذا من سنة كذا فقد ذكر التارخ من وقت القبض انما فعل كذلك لأن حكم العارية بما يختلف فيه العلماء فعند عملنا ثم جهم الله تعالى العارية أمانة وعند الشافى رحمه الله تعالى مضمونة فيذكر التارخ من وقت القبض حتى إذا رفع الى قاض يرى أنها مضمونة يعلم أنها من أى وقت دخلت فى ضمانه وإن أراد المستعير أن يكتب المعبر به كتابا بالاسكنى يكون عنده كيف يكتب قالوا وانما يحتاج اليه كنى الى الكتاب حتى لا يدعى المالك أنك سكتت بغير عقد ويرفعان الى قاض يرى تعويم المنافع بغير عقد ليتضى عليه بأجر المثل وكذلك إذا انهدم من سكناه فان المالك يضمه إذا كان انهدم من سكناه ثم صورة هذا الكتاب هذا كتاب من فلان بن فلان يعنى المعبر لفلان بن فلان يعنى المستعير أنى أسكتتك الدار التى فى محلة كذا أحد حدودها كذا الى آخره على أن تسكن بنفسك وتسكن من شئت وقد دفعتها إليك وقبضتها منى فى شهر كذا من سنة كذا والمتأخرون من أهل هذه الصنعة يكتبون هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا جميعا أن فلانا استعار من فلان جميع الدار التى هى فى موضع كذا وبجدها سنة كاملة أو لها غرة شهر كذا من سنة كذا وآخرها سلك شهر كذا من سنة كذا يسكنها فلان فى هذه المدة المذكورة يعنى المستعير ما شاء منها بنفسه وعياله وحشمه وأتباعه وأضيافه ومن مواهم من الناس كلهم حتى تقضى هذه المدة المذكورة فيه فأعاره فلان جميع ذلك وفضها للمستعير فلان بتسليم المعبر ذلك كله اليه فأرغعن كل مانع وصار فى يديه على هذه العارية المذكورة فيه من غير أن يكون هذا المستعير مستحقا بهذه العارية على هذا المعبر حتى فى هذه الدار بخدودة فيه وصدة بقرنه فى ذلك ويتم الكتاب (وإذا أعار من آخر دابة يكتب فيه لصاحب الدابة أقرو فلان يعنى المستعير ثمانية استعار من فلان مركبته كذا البركة فى يوم كذا من موضع كذا الى موضع كذا إذا هبوا جاعلى أن يرده عليه سالما من الأوقات إذا انصرف الى وطنه واستغنى عنه فأعاره فلان على هذا الشرط وقبض المستعير هذا

المركب فصار في يده بكم العارية مثل كالمذا المعبر واقع تعالى أعلم كذا في الذخيرة * وان استعار رجل مواضع خشب من حائط وأراد المعبر أن يكتب عليه كتابا كتب هذا ما استعار فلان من مواضع خشب خشبة من حائطه الذي في داره ويحده الدار وهذا الحائط من هذه الدار مما يلي داره التي تلاصق دار المستعبر وهي من بين داره وهذا الحائط جازين الدارين وهو من موضع كذا الى موضع كذا واولول هذا الحائط كذا وأرتفاعه من الارض كذا وجميع هذا الحائط بأرضه وبناءه لفلان المعبر هذا وملكه لاحق للمستعبر في شئ منه سوى حق العارية: لي أن يضع خشبته هذه في موضع كذا من الحائط ويستملك على ما بد الله على أن لا يستحق بذلك من هذا الحائط شيئا بل هو عارية في يده لا ملك له ولا حق له ولا دعوى في جميعه ولا في شئ من هذه المواضع وعلى هذا الواستعار منه طريقا أو استعار منه شربا ليس في الارض كذا في الظهيرية *

(وفي الاشهاد على التقاط القطعة) يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المعنون آخر هذا الكتاب شهدوا جميعا أن فلانا التقط بمحضهم ورأي أعينهم في موضع كذا قطعة وهي كذا وقد وقفوا عليها وصرفوها وأنه أشهدهم في صحة يده وقيام عقله وجواز أمره أنه أعياها ليعطها لغيرها ويردها الى مالكها وان وجد به إعلان أمرها ولا يستحق كتمانها ويمثل أمر الشرع بالتعريف فيها ولا يستعملها ولا يبيعها ولا يترك حفظها وقد نادى بذلك ندما ظاهرا في مجمع من الناس وأشهد بذلك من أثبت اسمه آخر هذا الكتاب وذلك في يوم كذا في المحيط *

(الفصل الثاني والعشرون في الودائع)

يكتب فيه أقرفلان طائعا في حال جواز قراره من جميع الوجوه أن فلانا أودع عنده كذا على أن يحفظها هذا المودع في بيته بنفسه وعن عياله ولا يدفعها الى أجنبي ولا يخرجها من يده ولا يتقلها الى غير حرز من غير ضرورة على أنه أن استهلكها أو ضيعها أو تلفها فبها فهو ضامن وأنه قبض منه جميع هذه الوديعة وتسليمها منه بتسليمه ذلك اليه على سبيل الاحتفظ وعلى أن يردها على هذا المودع بعينها إذا استردّها وطالبه بها من ليل أو نهار ولا يعتل ببله دون ردّها اليه وذلك في يوم كذا من شهر كذا واقعه أعلم كذا في الذخيرة *

(الفصل الثالث والعشرون في الاقارب)

هذا الفصل يشتمل على أنواع

الاولى في الاقارب بدین حال مطلق) أقرفلان طائعا واغيا في حال صحته وقيام عقله وجواز أمره له وعليه لعله به من مرض ولا غير متنع صحة اقراره اقران عليه وفي ذمته لفلان كذا درهما وكذا دينار ونصفها كذا دينارا لازما وحقا واجبا بسبب صحبته حالا غير مؤجل بطالبه بها متى شاء وكيف شاء لأبراهمه منها لا يجوز وجه منها اليه أو الى من يقوم مقامه من وكيل أو وصي أو وارث لا يسمع له حجة يدفع بها هذا المال عن نفسه الا عند وقوع البراءة له اليه من جهته وصده هذا المقر له في ذلك تمسقا بصحبا خطا باشاها وذلك بتاريخ كذا ويكتب وقيل منه هذا المقر له هذا الاقرار به بذلك قبولا صحيحا وأشهدنا على أنفسنا بذلك كله من أثبت اسمه آخره بعد أن قرئ عليهما هذا لسان عرفاة به وأقرا أنهما قد فهماه وأحاطا به عليا وذلك كله بتاريخ كذا وان أراد بيان السبب ذكر البكاتب ذلك في الكتاب

(وفي الاسباب كثيرة) من جملة ذلك ثمن متاع أو فرس أو دار أو عبا اشتراه منه فيكتب عند قوله ديننا

لازما وحقا واجبا ممن قرض أو اذار أو ضيقا اشتراه منه بعقد صحيح وقبضه ورأه ورخصي به وتقرض عليه ثمنه وأبرايا ثمنه من جميع المصنوعات بعد معرفتها كلها حالها لا غير مؤجل وأن كان الثمن مؤجلا يكتب مؤجلا إلى الشهر كذا أو إلى سنة كذا أو إلى سنتين على حسب ما يكون كاملتين هلاليتين وليس لهذا المقر له أن يطالب بهذا المال حال قيام الأجل وله أن يطالب به إذا حل هذا الأجل كيف شاء ومتى شاء لا يراه له منعه إلى آخره وقد قبض المقر هذا من المقر له هذا المبيع من غير تأخير وإنما كتبنا قبض المبيع حال ما وقع عقد هذا البيع لأن من مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن من اشترى شيئا بثمن إلى سنة ولم يعين السنة فالأجل يعتبر من حين قبض المبيع وإن كان القبض بعد سنة لا من وقت البيع وإن كان الثمن منجما كتب مثلا مؤجلا إلى ستة أشهر منجما بئس أو ثمنه يؤدى إليه ضد كل ثمن كذا وإن أرادوا أن يحل المال عند تأخير ثمنه يكتب على أنه متى أنحل ثمنه أو أدخل ثمنه في ثمنه في جميع المال عليه حال والتعجيل باطل ويكتب من غير أن يكون ذلك شرط في البيع لأن هذا الشرط بعد البيع (ومن جملة الأسباب القرض) فيكتب ديننا لازما وحقا واجبا بسبب قرض صحيح استقرضه منه وأنه أقرضه من مال نفسه أيا ما ودفعه إليه وأنه قبضه منه وصرفه إلى حوائجه وصدقه المقر له هذا فيه تعطيا ولا يكتب في القرض مؤجلا لأن القرض لا يقبل التأجيل كذا في المحيط * إلا في مسألة واحدة وهي ما ذكره الطحاوي رحمه الله تعالى أن الرجل إذا أوصى أن يقرض فلان بن فلان ألف درهم بعد موته إلى سنة فهذا الأجل صحيح كذا في الظهيرية *

(ومن جملة الأسباب الغصب) فيكتب ديننا لازما وحقا واجبا بسبب غصبه منه مثل هذه الدراهم * (ومن جملة ذلك الاستهلاك) فيكتب ديننا لازما وحقا واجبا بسبب استهلاكه عليه كذا قيمته كذا (ومن جملة ذلك المحوالة والكفالة) فيكتب في المحوالة بسبب قبول حوالة فلان عليه بهذا الدين لهذا المقر ويكتب في الكفالة بسبب كفالته عن فلان لهذا المقر له بدين كان له عليه

(وإن أرادوا الأقرار ببقية مهر المرأة) يكتب ديننا لازما وحقا واجبا ببقية مهرها الذي تزوجها عليه وأوقافها بعضه تطالبه بذلك متى توفرت مطالبتها بآية به شرطا

(وإن رهن المقر أعينا ثقلية بهذا المال) يكتب بعد الأقرار والتصديق وقد رهن هذا المقر له بهذا الدين من أمثال ماله منه متديلا بعداد ما جدد أطول كذا وعرضه كذا وقيمته كذا أو ديسا أطول كذا وعرضه كذا ونقصه كذا وقيمته كذا أو معقور ما طوله وعرضه ولونه وقيمته كذا ووسله إليه فقصه منه فيجمع ذلك رهن عنده بهذا الدين له حسب ما إلى أن يستوفى كل هذا الدين منه وكان ذلك كله بمعاينة الشهود المسمين في آخر هذا الكتاب

(وإن أخذ بالدين كفيلا من المقر) يكتب بعد الأقرار بالدين والتصديق وقد كفل فلان عن هذا المقر بأمره بجميع هذا المال المقر به كفالة صحيحة جائرة نافذة ما جازة هذا المقر له وقبوله ذلك عواجزة في مجلس هذه الكفالة على أن هذا المقر له أن شاء مطالب هذا الكفيل بحكم هذه الكفالة وأن شاء مطالب هذا الأصل بحكم الأصل

(إذا أرادوا كتابة المهر على الصغير وأقراره بذلك لا يصح) يكتب حكاية النكاح فيه مبر به المهر ديننا على الصغير ووجه كتابته هذا ما زوج فلان ابنته الصغيرة ثلاثة بولاية الأبوة من فلان الصغير ابن فلان بنكاح صحيح بحضور من الشهود العدول وقبل أبو الصغير فلان هذا النكاح لابنه الصغير هذا فصارت هي امرأته وصار هذا المهر لازما لها عليه

(نوع آخر في الأقرار من رجلين بالدين رجل وكفالة كل واحد منهما عن الآخر) يكتب أقر فلان

وفلان طائعين راغبين في حال صحة أبدانهم جوار قيام عقولهما وجوار أمورهما ما وعليهما لاعتبارهما
ولا يواحد منهما من مرض ولا غيره مع صحة الأقرار أن لفلان عليهما وفي كتمانهما كذا درهم ما ديننا
واجبا وحقا لازما بسبب صحيح عرفاه له ولزمهما الأقرار به بذلك وأنهما ملبان وثمان مويران غنيان
مالكان من الأعيان والأموال ما في هذا الدين وزيادة على أن كل واحد منهما كفيل ضامن بذلك
كله وهذا المقر له أن شاء أخذهما بذلك جميعا وإن شاء فردي واحد بعد واحد حتى يستوفي هذا المال
صكه لا براءة لكل واحد منهما ولا خلاص بدون توفية ذلك كله إليه متى طلبهما وصدقهما هذا
المقر له في ذلك مواجهة ويتم الكتاب

(نوع آخر) إذا كان دين في صلح باسم رجل فأراد أن يقر أن هذا الدين لفلان وأن اسمه في الصلح عارية
فوجه كتابته شهد الشهود المسعون آخر هذا الكتاب أن فلانا أقر طائعا أن باسمه على فلان ما لا ملقه
كذا بصلح وهذه نسخة بسم الله الرحمن الرحيم ينسخ الصلح بتاريخه من أوله إلى آخره ثم يكتب أقر
فلان أن جميع هذا المال الذي باسمه على فلان في هذا الصلح لفلان دونه ودون سائر الناس أجمعين
وأن كان بعض لفلان يكتبان من هذا درهم من جميع هذا الدين لفلان دونه ودون سائر الناس
أجمعين مطلقا صحيحا وحقا ثابتا بأمر حق لازم واجب عرفه فلان ولزمه الأقرار به له وأن هذا المال
لم يزل لفلان وفي ملكه وأن اسمه في ذلك عارية ومعونة لفلان وأنه لا حق له على فلان فيما أقر له به مما
وصف ولاد عوي ولا طلب في ذلك بوجه من الوجوه وأن هذا المقر له أقر بالتصرف فيه من هذا المقر
ومن سائر الناس أجمعين وأحق بإبرائه وقبضه والشرابه وهبته والتصدق به وتأخيره وهو المسلط على
ذلك والمأذون له في ذلك وفي الخصومة فيه أن يحدد هذا المطلوب ذلك في حياة هذا المقر وبعد وفاته أن شاء
ولي التصرف فيه بنفسه وأن شاء بغيره بكل بذلك من أحب وبوصي بذلك إلى من أحب ويعمل في ذلك
برأيه ويجوز له ما صنع فيه من شيء وكيف شاء وكلما شاء مرة بعد أخرى لا حق له في المقر في ذلك ولا في
شيء منه ولا سبيل له على قبضه ولا على إبرائه ولا على هبته ولا على غير ذلك من صدقة وتأخير ولا دعوى
بوجه من الوجوه قديم أو حديث وكل تصرف تصرف فيه المقر فهو باطل مردود والدين ثابت على
المطلوب على حاله وهذا المقر ضامن لهذا المقر له أن يستحق هذا الدين المسمى الموصوف فيه أو شيء منه
لأنه أغيا يستحق بسبب أحدهم هذا المقر وصدقه فلان في ذلك ويتم الكتاب *

نوع آخر في الأقرار بقبض الدين أقر فلان طائعا أنه كان له على فلان كذا حقا واجبا بسبب صحيح وقد
كانا كتابنا ذلك صكاهم شخلا آخره هي شهادة شهود عدول وكان في يده كتيبا به يتنما في ذلك والأشهاد
عليه وأنه قبض من فلان هذا جميع هذا المال المذكور فيه واستوفاه منه تاما كلا وأقبا دفع ذلك
كله إليه وأبرأه عن جميعه بعد قبضه أياه وأن الصلح الذي كان في يده بإقراره بهذا المال قد ضاع
من يده فأتى أخرجه بومان الدرهم فهو باطل لاجته له به عليه ولو ادعى هو عليه بومان الدرهم وغيره من
وكيل أو وصي أو وارث بذلك الصلح جميع ذلك المال أو بعضه فهو ممن يقوم مقامه مبطل في دعواه
قوله بذلك الصلح وقبل فلان بن فلان جميع هذا الأقرار ولا يبرأ قبولا جائزا بمخاطبة منه أياه بجميع
ذلك ويتم الكتاب *

نوع آخر في الأقرار بقبض من أحد الغريمين وهو كفيل عن الآخر يكتب أقر فلان طائعا أنه كان له
على فلان وفلان كذا دينار بالسوية وكان كل واحد منهما كفيل على صاحبه بأمر صاحبه بكل
هذا الدين وضع له عنه بأمره على أن له أن يأخذ أحدهما بذلك كله أن شاء وأن شاء أخذهما
جميعا يأخذ أحدهما ويأخذهما حتى شاء وكيف شاء مرة بعد أخرى وأن فلانا وهو أحد هذين

الفرع من قضي كل هذا الدين الواجب الذي كان عليه ما جعلا وكان هو كفيلا من صاحبه بمصعته فسقط هذا الدين عنهما وبرئ عنه ولم يبق له على هذا الذي قضاه ولا على صاحبه من هذا الدين قليل ولا كثير ولا دعوى له قبله ما في هذا الدين لا في كله ولا في بعضه لا قديم ولا حديث وصدقه هذا المقر له في ذلك مواجهة وأشهدا وإن أدى أحدهما نصيبه خاصة يكتب وإن فلانا وهو أحد هذين الفرع من قضي نصيب نفسه من ذلك وبرئ هومن ذلك وبرئ صاحبه أيضا من كغالته عنه بنصيبه وبقي له على صاحبه كذا حصة وعلى هذا المؤدى ذلك أيضا بسبب كعائته عنه والله تعالى أعلم *

(نوع آخر في الأقارب المحنطة) أقران فلان عليه وفي ذمته كذا اقتبز حنطة سقية بمضاء نقية جيدة خافة خريفة بالقيز العشاري المتعارف بين أهل بخاري دينا لازما وحقا واجبا بسبب صحيح وإن شاء عين السبب فيقول بسبب أنه استقرضها منه فأقرضها إياه أو يقول بسبب سلم صحيح مستجمع شرائط حصته ويريد في السلم الأجل فيقول مؤجل بأجل كذا على أن يسلم إليه في موضع كذا وأصدقه هذا المقر له في ذلك كله شفاها ويطم الكتاب *

والأقارب الساكنات والموزونات والعديدات المتعارفة على المثال الذي ذكرنا في المحنطة يسالغ في تعريف المقر به بصفاته وقدره فيكتب في الدخن كذا منما من الدخن الوسط الاجر الثاني الموزون بوزن بخاري أو كذا منما من الدخن الأبيض الوسط الثاني الموزون بوزن بخاري ويكتب في الذرة كذا منما من الجاوس الوسط الثاني الموزون بوزن بخاري ويكتب في السمسم كذا منما من السمسم الأسود الثاني أو من السمسم الأصهب الوسط الثاني ويكتب في القطن كذا منما من القطن الأبيض الوسط الخامس مع الورام الموزون بوزن بخاري ويكتب في الدقيق كذا منما من الدقيق الخنطلي الأبيض الطاحون الموزون بوزن أهل بخاري وإن كان مضويا يكتب المخفول المعروف (بهيك ويزن) الموزون بوزن أهل بخاري ويكتب في الكنخ كذا منما من الكنخ الحماض الوسط الموزون بوزن بخاري ويكتب في الصابون كذا منما من الصابون الوسط المتخذ من دهن السمسم الموزون بوزن بخاري ويكتب في العنب كذا منما من العنب الورحي الاجر أو الأبيض أو المحرماني الاجر أو الأبيض الموزون بوزن بخاري أو الطائفي الأبيض أو الاجر الموزون بوزن بخاري ويكتب في الدبس العنبي المحوالة في المتخذ من صلب كذا الوسط سورة وموزون بوزن بخاري وكذلك كذا منما من دهن السراج المستخرج من بذر الكتان أو حب القطر الموزون بوزن بخاري ويكتب في دهن القرطم من دهن مستخرج من القرطم الطيب الثاني الوسط الموزون بوزن بخاري وعلى هذا القياس سائر المكيلات والموزونات * (نوع آخر في الأقارب بشرأ الزوج فاشء بمهرها) أقوت شائعة أنها زوجة فلان وحلاله تزوجها بشكاح صحيح بمشهدته ودعوى بكذا ديناراً وأنه اشترى لها بجميع مهرها هذا أشياء من اصناف شتى وبين ذلك شيئا قبيحا وكانت وكلته بشرأ ذلك كله وكأنة محببة وانها اقضت ذلك كله منه على حياتها التي كانت عليها يوم قبضها الزوج هذا يحكم انشراح هذا وصار جميع ذلك في يده بتسلم هذا الزوج ذلك كله الها هكذا كذا الشيخ الامام الاجل انرا هذم لدين عمر لسنفي رحمه الله تعالى وفيه نظر لان هذا في الحاصل توصيل من المرأة تزوجها بالشرأ لمهراتني فعبه ومن وكل بدونه بأن يشتري له بالدين الذي له عليه فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز لتوكيل الاذعين البائع بأن يقول اشترى بها كذا من فلان أو عين لميسع أن قال اشترى بها من العبد وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يجوز الوكالة على كل حال لا احتياط على قول أبي حنيفة رحمه الله

تعالى أن يرا في الكتابة فيكتب اشترى لها جميع مهرها هذا من فلان بن فلان ويكتب قد كانت
وسكانته بشراء ذلك من فلان بن فلان أو يكتب وقد كانت وكلته بشراء هذه الأشياء بأثمانها

مهرها هذا *

(نوع آخر في اقرار الجلبين بينهما مديونات باستيفاء المحقوق من الجلبين) صورة كتابته شهدوا
أن فلانا وفلانا أقر طائعين أنه لم يبق لكل واحد منهما على صاحبه ولا عنده ولا قبله ولا معه ولا
في يده ولا باسمه ولا باسم وكيله ولا قبل أحد بدينه من جميع ما جرى بينهما من الوجوه كلها حق
ولا دعوى ولا خصومة ولا طلبه بوجه من الوجوه وسبب من الأسباب لا قديم ولا حديث الا وقد استوفى
كل واحد منهما من صاحبه جميع حقه من ذلك كله تاما وافيافا بما صاحبه ذلك اياه حتى ادعى
كل واحد منهما على صاحبه وقبله وعنده وفي يده وقبل أحد بدينه وباسمه وباسم وكيل له من دعوى
وحق وطلبه بوجه من الوجوه كلها حديث وقديم مما سمي ووصف فيه وغير ذلك من الوجوه كلها ويعين
يطالبها منه ويؤتاه في جميعها بذلك وحق يدينه قبله بسبب شيء منته بعد هذا الكتاب فهو زور وباطل وظلم
وصاحبه عن جميع ذلك كله برى وفي حل وسعة في الدنيا والآخرة وقبل كل واحد منهما هذه البراءة
من صاحبه على ما سمي ووصف فيه ويكتب في هذا نسختين بلا تقاوت ليكون في يد كل واحد منهما
نسخة فلا قدر أحدهما على خصومة صاحبه وان كان لاحدهما الدين على الآخر وقد استوفاه يكتب
بهذه الألفاظ ولكن من أحد الجلبين أقر فلان طائعا أنه استوفى من فلان جميع ما كان له من
الدين والمحق فلم يبق له عليه ولا عنده ولا في يده ولا قبل أحد بدينه الى آخره وان أبرأه من غير
استيفاء يكتب أبرأ فلان فلانا من كل حق هو له قبله الى آخره أبرأه حصصا وقبل هو أبرأه ذلك مواجهة
وان استوفى بعضه وأبرأ عن البعض يكتب استوفى منه من جميع ما كان له عنده الى آخره وأبرأه عن
الباقى وقبل فلان هذا الابراء وان استوفى بعضه وأجل الباقي يكتب كان له على فلان كذا فاستوفى
منه كذا وأقر بذلك وأجل الباقي وهو كذا في كذا تاريخا صحيحا وقبل هو تأجيله ذلك وأشهدا على
أنفسهما وان أبرأه عن البعض وأجل الباقي يكتب أبرأه من جميع ما كان له عليه وهو كذا أو عن
جميع ما كان يدعى عليه وهو كذا الا قد كذا وأجل ذلك الى كذا فهو له عليه الى هذا الاجل ولم يدخل
شي من هذا في هذه البراءة والله تعالى أعلم *

(نوع آخر في اقرار الانسان بالعقار) أقر أن جميع الدار التي في وضع كذا حدودها كذا الخ بمحدودها
وحقوقها واوراقها التي هي لها من حقوقها وجميع ما هو منسوب اليها من حقوقها فلان بملك ثابت
وحق واجب وأمر لازم في جميع ذلك له دون المقرودون سائر الناس أجمعين وهذا المقر له أقر
بالتصرف فيه من هذا المقرودين من الناس أجمعين ولا حق لهذا المقر في شيء من ذلك ولا سبيل له ولا
دعوى ولا طلبه ولا خصومة بوجه من الوجوه وسبب من الأسباب الى آخره وصدقه في ذلك فلان وتم
الكتاب *

وان شاء كتب عقيب قوله بمحدودها وحقوقها ملك فلان وحقه وفي يده هذا المقر بطريق العارية وان
فلانا المقر له أولى الناس وأدعاهم بهاملا كاويدا وتصرفا لاحق لهذا المقر ولا احد فيه سوى هذا المقر له
وصدقه المقر له هنا فيه خطا يا وعلى هذا الطريق يكتب اذا كان الاقرار بمحدود آخر (وان أقر بدار
اوضاعه وأقر أن ذلك في يده وأراد أن يدين أن تسليم ذلك اليه واجب عليه) يكتب وان جمع هذه
الارض وهذه ابدار في يده مضمونة عليه فلان وتساعدها واجب عليه ولازم له بأمر حق واجب صرفه هذا
المقرور به الاقرار به له حتى يسلمها الى فلان ويدفعها اليه بمحدودها وحقوقها كلها تسليما صحيحا بلا

بعد دفع ولا مباح فلهذا جاز وتسلمه واجب عليه فان سلمها والا فلهية قيمتها كلها وانقول في بيان
 الحقيقة قول المقر فإن بين الحقيقة فقال عليه تسليمها فان سلمها والا فلهية قيمتها وذلك كله كذا وكذا فهو
 أحوط وأصح وان لم تكن الدار في يده وأراد أن يكتب فويله تسليمها أو تسليم قيمتها ان يجوز عن تسليمها
 فذلك جائز أمتثالاً لأنه لا يكتب في هذه الصورة ان الدار في يده وان ضمن الدرك في هذا من قبله
 وبسببه أو من قبل رجل أو رجال معلومين معاهم كتب في آخره وضمن فلان فلان جميع ما يدرك في
 هذا المحدود أو في شيء منه من درك من قبله وبسببه ومن قبل فلان وبسببه أن يخص فلان من جميع
 ذلك ويسلمها إليه أو رد عليه قيمته ضمن جميع ذلك فلان فلان ضماناً حصصاً وقبل فلان جميع هذا
 الاقرار والضممان وأما إذا أراد ضمان الدرك من الناس كلها فقد ذكرنا الطأوي رحمه الله تعالى
 عن عيسى بن أبان فقال ابتلينا في عقار كان في أيدينا أن أقرنا به رجل فطلب منا ضمان الدرك فيه
 فأجبتنا أنه لا خلاف بين قائلنا وبسببنا في علينا ألا أن نضمنه له من الناس فذكرت ذلك لعبد بن الحسن
 رحمه الله تعالى فقال إن أحسن وطأ في مسائلنا ونضمنه له ما طلب كان الضمان باطلاً وانحصاف رحمه الله
 تعالى يجوز ضمان الدرك من جميع الناس فيكتب عقيب قوله من قبل فلان وبسببه ومن قبل
 الناس كافة وإن كانت الدار ودعة في يده يجب وهي في يده أمانة من جهة المقر له هذا تسليمها إليه متى
 شاء لا امتناع له منه وإن أقر بالعتار لولده إن كان الولد كبيراً يكتب فيه كما يكتب في الاقرار للاجنبي وإن
 كان صغيراً يكتب ملك ولده الصغير المسمى فلا تأوهوا من كذا سنين وحقه وفي يده هذا المقر بولاية
 الابوة لأجل المحقق بحفظها عليه إلى بلوغه وإنساني الرشد منه وبصدق فيه فمن له حق التصديق
 خطاباً *

(نوع آخر في الاقرار بالدار وما فيها) يكتب بعد قوله بمحدودها وحقوقها وجميع ما فيها من الثياب
 والامتنعة والعروض والمكيل والموزون والفرش والبسط والاثاث وسقط البيوت والذهب والفضة
 وأواني الصغرى والشبه والصلص والرماض والحزف والزجاج والرقائق والمجتمون وغير ذلك وكل قليل
 وكثير من جميع أصناف الاموال كلها الفلان ويتم الكتاب *

الاقرار بالكروم والاراضي ومنها عمار وزروع كالاقرار بالدار ومنها امتعة لان الزروع والخار
 لا تنصل في الاقرار بالاراضي والكروم كما أن الامتنعة أتى في الدار لا تدخل تحت الاقرار بالدار
 وإن كان الاقرار باصل الاراضي والكروم كما يكتب الاقرار باصل الدار وإن كان الاقرار
 بالاراضي والكروم وبما فيها يكتب كما يكتب الاقرار بالدار وبما فيها يكتب بما فيه من الزروع
 والخار وإن كان الاقرار بما في الدار دون الدار يكتب اقراره بجميع ملك الدار التي في موضع كذا
 ويصدق من جميع صنوف الاموال كلها من الثياب والعروض والامتنعة والفرش والبسط والذهب
 والفضة والعبيد والامام والبقر والابل والغنم والكيلى والوزنى والاطعمة والاثاث وسقط المنزل
 والاواني والخاروف من الصغرى والصلص والشبه والحزف والزجاج ملك فلان وحقه وكذلك إذا كان
 الاقرار بما في الكروم من العمار دون الكروم أو كان الاقرار بما في الاراضي من الزروع دون الاراضي
 ففي الزروع يكتب أقر فلان أن جميع زرع الشعير الثابت في كذا ديرة أرض يكتب موضع الارض
 وحدود الارض التي فيها الزرع وهذا الزرع دون سنبله قد نأصده ويكتب واستحصاف قرآن
 الشعير القاشم في هذا الاراضي المحدودة كله ملك هذا المقر له دون رقبه هذه الاراضي ويتم الكتاب
 وفي الثمار يكتب أن جميع الثمار التي في كرم كذا حدودها كذا الخارجة من أشجار هذه الكروم
 المحدودة فيه القائمة على أشجار هذه الكروم دون أشجار هذه الكروم ودون رقبه هذه الكروم

ملك هذا المقر له ويتم الكتاب والله تعالى أعلم *
 نوع آخر في الاقرار بأعيان غير متعاقبة الى مكان يذني أن يكتب نسخة الأعيان على صدر المقرطاس
 بالفارسية ويؤيد كركيل ماهو كيلي ووزن ماهو وزني وذرع ماهو ذري طولاً وعرضاً وما هو مشلي
 فلا حاجة الى ذكر مثلي وبه دما فبرغ من كتابة النسخة يكتب بسم الله الرحمن الرحيم عقب تلك النسخة ثم
 يكتب أقر فلان بن فلان الفلاني في حال جواز اقراره ونفاذ تصرفاته له وعليه طائعا وراغباً أن جميع
 هذه الأعيان المذكورة صفاتها وذرعاها طولاً وعرضاً وقسماتها في هذه النسخة المكتوبة
 بالفارسية على صدر هذا المقرطاس قبل ذكر هذا الاقرار لك فلان وحقه وهو أولى بها وبالتصرف فيها
 من هذا المقر ومن سائر الناس أجمعين ويتم الكتاب

(نوع آخر في الاقرار بمنزل في دار) يكتب أقر فلان أن جميع المنزل الذي هو في الدار المعروفة بكذا
 حدود هذه الدار وكذا وهذا المنزل عن عيني الدار في هذه الدار أو عن سواه أو مقابله وهو البيت
 الصفي أو الشوي وأحد حدوده من هذه الدار لزيق من هذه الدار والثاني لزيق بيت صفي
 أو شوي فيها والثالث لزيق صفة فيها والرابع لزيق متوضعا فيها حدوده وحقوقه كلها أرضه وبناته
 وسفله وعلوه بطريقه في هذين هذا الدار سدا الى الباب الاعظم لهذه الدار وكل قليل وكثير فيه ومن
 حقوقه ملك فلان وحقه ويتم الكتاب *

وان كان الاقرار بملكوته في الدار يكتب أقر أن جميع الغرفة التي على البيت الصفي أو على البيت
 الشوي من جميع الدار المشتملة على البيت وهي في سكة كذا حدود هذه الدار وكذا هذا البيت الذي
 هذه الغرفة عليه من عيني الدار في هذه الدار وحدود هذا البيت كذا وأقر هذا المقر أن هذه الغرفة
 المذكورة فيه ملك لفلان ودون سفلهها ويتم الكتاب *

وان كان الاقرار ببيت من دار مشتركة بينه وبين آخر يكتب على الوجه الذي بيننا ثم يكتب فان وقع هذا
 البيت بعد القسمة في نصيب المقرطاس كله للمقرطاس وان وقع في نصيب الآخر ضمن المقرطاس من نصيبه
 بقدر حقه وهو أن يأخذ قدر البيت من نصيب المقرطاس أن ضرب المقرطاس نصف ذراعان الدار والمقرطاس
 بذرع البيت عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأحد الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال
 محمد رحمه الله تعالى يضرب المقرطاس نصف ذراع البيت والمقرطاس يضرب بنصف ذراعان الدار *

(نوع آخر في الاقرار بطريق في الدار التي هي للمقري) أقر فلان أن لفلان طرقي في داره التي في يده
 حدودها كذا وهذا الطريق من هذه الدار في موضع كذا ما بين كذا الى كذا ويبدأ هذا الطريق من
 موضع كذا الى باب الدار الاعظم سلماني هذه الدار وطول هذا الطريق من مبداها الى باب الدار كذا
 وعرضها كذا يتطرق فيها فلان من داره الملاصقة لهذه الدار وأحد حدود هذه الدار التي لها هذا
 الطريق والثاني والثالث والرابع كذا وارباع كذا وارباع هذه الدار التي لها هذا الطريق في موضع كذا منها
 يسلك فيه الى هذا الطريق حين يخرج الى باب هذه الدار الى الطريق الاعظم أقر أن جميع هذا
 الطريق بحدوده وحقوقه لفلان وفي ملكه ويده وهو أولى به من المقرطاس ومن سائر الناس ويتم
 الكتاب *

وان كان الطريق مشتركاً بينهما يراعى في الكتاب مشتركاً بينهما *
 (نوع آخر في الاقرار بجدار لرجل) يكتب موضعه وطوله وعرضه وارتفاعه ويجب أن يكتب هذا الجدار
 اخذود فيه بأرضه وبنائه كذا من اختلاف الروايتين في الحائط انه اسم للبناء والارض والبناء
 لا غير *

(نوع آخر في الاقرار بنهر أو قناة) يكتب في النهر أقران النهر الذي في موضع كذا يدعي بكذا ومبدأ هذا النهر في موضع كذا ومفرقه من نهر كذا ومصبه في موضع كذا طول هذا النهر من مفرقه إلى مصبه كذا ذراعاً بذراع كذا وعرض هذا النهر كذا أقران جميع هذا النهر كله بملق ترابه من كل جانب من جانبيه خمسة أذرع في طول هذا النهر ويحدد وذلك كلها وأرضه وكل حق هو له داخل فيه وخارج منه لهذا المقر له ويتم الكتاب * وفي القناة أراد أرضها وبنائها *.

(نوع آخر في اقرار المشتري أن المشتري ملك غيره وأنه كان وكيلاً عن ذلك الغير في الشراء) وأراد الكتابة على ظهر الصك يكتب أقر المشتري فلان المذكور واسمه ونسبه في بطن هذا الصك في حال جواز اقراره وصائر تصرفاته طائعا أنه كان اشترى جميع الضيقة المذكورة في بطن هذا الصك أو جميع الدار المذكورة المصدودة في بطن هذا الصك من البائع المذكور فيه بالثمن المبين فيه لفلان بن فلان اشتراها له بماله وتوكله أياه به وقد الثمن من مال موصوله وقبض هذا الموقوف عليه لأجله وأن جميع هذه الدار أو هذه الضيقة ملك فلان وسحقه وأن اسم هذا المقر المذكور في بطن هذا الصك اسم عارية ووكاله لا اسم استحقاق وأصله وأن موكله فلاناً أولى بذلك كله منه ومن سائر الناس أجمعين وأنه لا دعوى لهذا المقر في ذلك كله ولا في شيء منه وأنه لو ادعى ذلك كله أو شيئاً منه أو ادعى ذلك من يقوم مقامه في المدعى حال حياته أو بعد وفاته فدعواه باطلة وصدقه المقر له في ذلك كله مشافهة في يوم كذا

(وإن أراد أن يكتب كتاباً مبتدأ) يكتب أقر فلان أنه كان اشترى من فلان داراً في موضع كذا بثلث كذا وكتب بذلك صكاً شراء هذه نصته ثم يكتب بسم الله الرحمن الرحيم وينسخ صك الشراء إلى آخره ثم يكتب وأنه كان اشتراها لفلان بن فلان وبالساقى على نحو ما ذكرنا وإن أراد أن يكتب شراء النصف لنفسه وشراء النصف لغيره يكتب أقر طائعا أنه حين اشترى جميع الدار التي في موضع كذا اشترى نصفها شائعاً لنفسه ونصفها شائعاً لفلان بماله وأمره وتوكله أياه بذلك وإن جميع هذه الدار المصدودة مشتركة بين هذا المشتري وبين فلان هذا المقر له بسبب هذا الشراء شائعاً بينهما نصفين وهو في أيديهما وأن نصف جميع هذا الثمن منقود من مال فلان بأمره وصدقه هذا المقر له مشافهة *

(إذا أراد الوصي كتابة أقراره أن ما اشتراه اشتراه لهذا اليتيم) يكتب أقر فلان الوصي من جهة فلان لولده الصغير فلان أن جميع المنزل الذي اشتراه من فلان بثلث كذا اشتراه لهذا اليتيم بحق ولا يثب عليه بحكم الوصاية لثبته عليه من جهة أبيه فلان لما رأى فيه من الاحتياط بما له والاحتياط به واستغناء الغناء والزيادة فيه والتوفير عليه وأنه دفع هذا الثمن من مال هذا اليتيم بحق ولا يثب عليه أنه هذا البائع وأنه تسلم ما بين شراءه من بئنه هذا لهذا اليتيم وأن هذا اليتيم أولى بما بين شراءه فيه منه ومن سائر الناس أجمعين وأن اسمه في هذا الصك عارية وأنه لا حق لهذا المقر في ذلك كله ولا في شيء منه وقد جعل هذا الوصي هذا اليتيم مدبلاً عنه وأيناس ان شئ منه واستحقاقه قبض ماله مدلاً على قبض جميع ما اشتراه هذا الوصي له وعلى خصومة من يخاضعه فيه إلى آخره *

(نوع آخر في اقرار الرجل بأنه معمم وأن الدار التي في يده عارية لرجل آخر) يكتب أقر فلان طائعا أنه معمم لا يملك شيئاً من مال الدنيا لا على ظهر الأرض ولا في بعض أودية النياب التي على يده ما يبلغ قيمته كذا درهما وأنه في عيال فلان وهو الذي يتفق عليه وأنه ساكن في الدار المنسوبة إلى فلان على جهة العارية وأنه ليس له في يد فلان مال ولا ملك ولا صامت ولا ناطق ولا شيء مما يطلق عليه اسم المال وصدقه فلان *

(نوع آخر في الاقرار بمقتضى البيع الذي جرى بين بائعه وبينه في محدود كان اشتراجه منه) يكتب آخره
فلان طائعا انه طلع من فلان برضى وطلع كل بيع كان جرى بينهما في جميع الادار التي في موضع كذا
حدودها كذا واقامته كل عقد كان فيها من جهتهما من ومن وثيقة بمال مفاضة صحيحة جائزة لا فساد
فيها ولا خيار ولا معنى يوجب ابطالها وانه رد عليه جميع هذه الادار بحق هذه المفاضة ردًا صحيحة
وانه قبض من المقر له كل حق واجب عليه بحق هذه المفاضة وغيرها قبضا صحيحا وانه ابراء من ذلك
ابراء صحيحة فلم يبق له ولا لا حد على هذا المقر له ولا قبله ولا عنده ولا في يده حق ولا عين ولا دين ولا في
هذه الادار من بيع ولا رهن ولا وثيقة ولا عقد آخر وصدقه هذا المقر له في ذلك كله شيئا ما *
(نوع آخر في الاقرار بمفاضة الرهن) اقر طائعا ان الكرم الذي في موضع كذا احسوده كذا كان رهنا
في يده من جهة فلان بمال كان له عليه رهنه به وانه قضاه كله له وان هذا المقر فاهمه هذا الرهن
في هذا الكرم وردة عليه وانه قد استردته وانتكته وقبضه فلم يبق لهذا المقر له هذا المقر له دين ولا لهذا
المقر له في يده المقرعين ولا لاحدهما على الآخر خصومة وصدق كل واحد منهما صاحب حقه في ذلك
كله واشهدوا الله تعالى اعلم *

(نوع آخر في الاقرار ببيع وغيبة صلح الشراء) اقر فلان طائعا انه كان اشترى من فلان جميع
الدار التي في موضع كذا حدودها كذا على جهة لوقاه ووثيقة لاهل سبيل البتات والحققة
يكذا ووقع التقاض بينهما من الجانبين وقد كان بذل له خط الوفاة انه متى تقدم مثل هذا الفرض وطلب
منه بيع ذلك منه وقبض ثمنه وتسلم المبيع اليه اجابه الى ذلك ثم ان فلانا ومواليه باع تقدمت ذلك
التمن وطلب من المقر له يبيعه فباعه منه به وقبض الثمن وردت الادار المشتراة عليه وطلب فلان من
المقر هذا رد ذلك الصك فحضر عن رد وقال انه قد غاب فطلب من المقر هذه الثقة واقرب طائعا انه استوفى
من فلان البائع جميع هذا الثمن وهو كذا بدفعه اليه وايضا ذلك ما هو يرى البائع هذا اليه
منه براءة قبض واستيفاء وسلم اليه جميع ما كان دخل تحت البيع وذلك كله بعد جريان بيع من
هذا المقر في ذلك وشرا هذا البائع ذلك منه ونعمان المدرك من هذا المشتري في ذلك كله لهذا
البائع واقراه انه لم يبق له يعني للمقر على البائع هذا في ذلك كله دعوى ولا خصومة ولا في اصل هذا
الحدود ولا في غلته ولا في غنه ولا في قيمته وان هذا الكرم كله ملك البائع هذا وهو احق به من
هذا المقر ومن سائر الناس اجمعين وان المقر هذا يعني اخرج ذلك الصك فهو به ملل وهو في اقامة البينة
على ذلك وطلب البين مبطل وصدقه هذا المقر له في ذلك ويتم الكتاب والله تعالى اعلم *

(نوع آخر في تجهيز الرجل ابنته واقربا والابوا تزوج لها بذلك) شهد اليهود المسعون آخر هذا الكتاب
شهدوا جميعا ان فلان بن فلان جهز ابنته فلانة من خالص ماله صلة لها وتطفا عليها واحسانا لها وبما
ساق الهازوجها فلان من صداقها وعطاياها بعدما جرى بينهما من كساح صحيح على موافقة الشرع
مستجمع لشراطة الامة وذلك عند زفافها الى بيت زوجها هذا جميع الله تعالى بنحوه والبركة شلهما
وكبرنا زرية الطيبة تسلمها وبذ كريات الزوج ويصل ذلك تسليلا وبين صفة كل شيء وقيمة ما كان
من ذوات اقيم ويذرع ما كان من المذروعات ونياب المرأة ويصل كل نوع من ذلك تفصيلا يذ كراجمي
واللائي والجواهر وبين الصفة والقيمة ويذ كرا ثياب ويصل ذلك ويذ كرا الصفة والقيمة وبلى هذا
الفرش والبسط وكذلك على هذا الوالي الصفر والرياح والمخدود وبين المالك فيكتب حارية رومية
قيمتها كذا وغلاما تركيا قيمته كذا وحارية هندية قيمتها كذا وكرم في قرية كذا حدوده كذا وثلاث
حوايت في سوق كذا وحدودها كذا ثم يكتب عقب النسخة * بسم الله الرحمن الرحيم اقر فلان

طائعا أن جميع هذه الاموال المذكورة بأجناسها وأنواعها وصفاتها وقيمتها غير مباح بدن هذا الزوج المذكور فى صدر النسخة ملك ابنته فلانة هذه وحققا وفى بعدها وفى تصرفها وأنه لا حق لهذا المقر فى شئ منها وأنهما لاحق بها كلها منه ومن سائر الناس أجمعين وأنه متى اقتضاها أو شأمتها أنه ملكه وأنه طارئة فى يدها من جهته فدهواه مردودة وأشهد على نفسه بذلك من أثبت اسمه آخره ويتم الكتاب * ويكتب الشهود أسماءهم فى آخر هذا الكتاب ثم بعد كتابة الشهود على اقرار الابل بذلك أسمائهم يكتب اقرار الزوج فيكتب * بسم الله الرحمن الرحيم أقر فلان بن فلان طائعا أن جميع الاموال المذكورة فى صدر هذا القسط سوى ما ذكر من ثياب بدنه وما أضيف اليه ملك زوجته فلانة هذه وحققا وفى يدها وتحت تصرفها وقد حلتها الى بيته كما تفصل الزوجات الى بيوت أزواجهن من غير أن يكون له فيها أو فى شئ منها ملك أو حق أو دعوى أو قرآنه متى ادعى شأ من ذلك كله لنفسه سوى ما أضيف اليه فذلك باطل مردود وأقر أن لها عليه وفى ذمته من بقية صداقها كذا حقا واجبا ودينا لازما تطالبه بها اذا توجبها المطالبة شرعا وأشهد على نفسه ويكتب اسماء الشهود بعد ذلك والله تعالى أعلم

(نوع آخر فى اقرار الابنة بجهازها لايها أو لامها) ولذلك وجوه (أحدها) أن يكتب نسخة الجهاز فى صدر قسط على نصوصا يتناقل هذا ويكتب بعد ذلك (بسم الله الرحمن الرحيم) أقرت فلانة بنت فلان طائعة أن جميع الاموال المذكورة فى صدر هذا القسط باجناسها وأنواعها وصفاتها وقيمتها ملك أيتها فلان هذا وحققه بسبب صحيح وأمر لازم قد عرفت ذلك وزمها اقراره بذلك وان جميع ذلك فى يدها بطريق العارية وصدقها أبوها هذا مشافهة وأشهدا (الوجه الثانى) يكتب أقرت فلانة طائعة أن جميع ما يعرف بها وينسب اليها من جهازها من جميع أنواع الثياب والامتنعة وانفوس والبسط والحلى من الذهب والفضة والجواهر والالاتى والاوا فى الصقرية والشبهة وانما حياجة والتجديدية والمخرقة وأنواع الامتنعة والاثاث والقط وغير ذلك من كل قليل وكثير التى هى مكتوبة فى كتاب جهازها وفى الآن فى بيت زوجها ملك أيتها فلان بسبب صحيح وأمر لازم قد عرفت ذلك وزمها اقراره بذلك وصدقها أبوها هذا مشافهة وأشهدا (الوجه الثالث) أن يكتب لابل نسخة جهازها وقت التسليم اليها ويشهد أنى انما سلطت هذه الاشياء الى البنت بطريق العارية قال المصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى الاحوط أن يشتري الاب منها ما فى هذه النسخة من معلوم ثم ان الابنة تبرئه من جميع الثمن وعندى أن الاحوط ما كتبه أولا والله تعالى أعلم

(نوع آخر فى اقرار بالحيوان) يكتب أولا على صدر القسط اسماء الحيوان وصفاتها وشأمتها كما تكون ثم يكتب ذكر اقرار غيب النسخة على الوجه الذى يذاب ويكتب قرفلان بن فلان انى آخره انه باع من فلان كذا شيئا ماعينه ويذكر اوصافها وشأمتها بكذا درهم ونه شراهم منه بها وأنه قبض الثمن منه ولم يسلم المبيع اليه وأنه يسلمها اليه متى طالب منه تسلمها له وصدق بمتبرئه (نوع آخر فى اقرار المرأة ببعض النفقة والنكاح والمدة) أقرت فلانة بنت فلان طائعة انها قبضت واستوفت من زوجها فلان جميع نفقتها وكسوتها المقدرة لنفسه حسبما وجب الشرع فى مثلها ستة اشهر ولها كذا ونحوه كذا قبضا صحيحا واستيفا كاملا زعمه زوجها فلان مشافهة ويتم الكتاب

(نوع آخر فى اقرار العبد بالزق مولاه) قرفلان الهندي فى حال جور زمره طائعا نعت نم عبد مملوك لعلان ون فلان ملك رقبته ملكه صحيحا جائزا تابوا من خدمته فلان وطاعته واجبة عليه وأنه لا متاع له

على فلان في خدمة ولا يبيع ولا يخرج من ملكه بحق يدعيه من قبل فلان في ذلك ولا دعوى له قبل فلان ولا حق ولا طلبه بوجه من الوجوه وسبب من الأسباب شهد فلان على إقراره بجميع ما فيه بعد أن قرئ عليه ففهمه وعرفه فإن كان له سبب كتبه ولا يمنع ذلك صحة الإقرار ولا يشترط في هذا ذكر صحة البدن لأن حكمه لا يختلف بالصحة والمرض

(نوع آخر في إقرار جارية بكونها أم ولد لولاها) أقرت فلانة التركية والهندية وبجملها طائفة أنها كانت أمة لفلان بن فلان وملكه وفي يده وتحت تصرفه بملك صحيح تام وانها ولدت منه ابنا يسمى فلانا وابنة تسمى فلانة وأنه في حجرها وانها في حجرها ثابت النسب من سببها وانها صارت أم ولد بولادتها الولد منه وان خدمته وطاعته واجبة عليها ولا امتناع من ذلك مادام حيا وصدة فها سيدها فلان بذلك شفها والله تعالى أعلم

(وان كان الإقرار من المولى بامومة الولد فقد ذكرنا ذلك في فصل أمهات الأولاد فلان سيده وان كان الإقرار من ابن المولى بكون جارية أبيه أم ولد أبيه وبعتها بموت أبيه) يكتب أقر فلان بن فلان طائفا في حال صحة بدنه وقيام عقله وجواز أمره له وعالاه أن فلانة التركية والهندية كانت مملوكة أبيه فلان وأمه وتحت تصرفه بملكها بملك صحيح وان أباه فلانا استولدها في حياته وانها ولدت من أبيه فلان ابنا ثابت النسب منه اسمه فلان وانها صارت أم ولد له بولادتها هذا الولد وان أباه هكذا أقر في حال حياته بكونها أم ولد له وانها تحتقت بموت أبيه من جميع ماله وأنه لاحق لهذا المقر فيها ولا دعوى ولا سبيل له عليها الأسيل الولد فان ولاه هاله بعد أبيه وصدقته هذه الجارية مشافهة وان كان الإقرار من الابن بتدبير عبده من جهة أبيه وعتقه بموت أبيه يكتب في حال جواز إقراره من طوع ورضة أن العبد المندى المسمى فلانا كان ملك أبيه فلان وحقه بملكه بسبب صحيح ملكا صحيحا تاما وان أباه كان دبره في حال حياته بتدبير صحيحا مطلقا من خالص ماله وهكذا أقر أبوه به وان أمه ماتت وعشق هذا العبد من تركته بخروجه من ثلث ماله ولا سبيل لهذا الابن عليه الأسيل الولد ولا دعوى له عليه من جهة الميراث ولا خصومة له معه في الاستسعاء وصدقته هذا الغلام في ذلك مواجهة *

(نوع آخر في إقرار الوارث بقبض الدين من الغريم) أقر فلان طائعا أن أباه فلانا مات وكان له على فلان كذا درهم ادنيا واجبا وحالا لازما وصار ذلك ميراثا لانه هذا الاورث له غيره وأنه قضاء ذلك وأوفاه فاستوفى كله تاما واقبا وكلا وبراء عن ذلك أبراه صحيحا وضمن له بكل ذلك في ذلك وفي شيء منه ضمانا صحيحا ملزم في الشرع وقبل فلان منه هذا الإقرار مواجهة وان كان هذا من الموصى له يكتب أقر فلان أن فلانا كان أوصى له في حياته حال صحة عقله وجواز أموره له وعليه بجميع تركته بعد وفاته ولاورث له بقرابة أزوجية وأوصى اليه بطلب تركته حيث كانت وأين كانت وعلى من كانت وفي يد من كانت وصاية صحيحة وأنه كان قبل منه هذه الوصاية له والوصاية اليه وأنه أثبت بحجة شرعية على فلان كذا درهم ادنيا واجبا وحالا لازما لهذا المتوفى وطالبه بهذا المال بحق هذه الوصاية الثابتة فدفع فلان هذا جميع ذلك اليه وان هذا المقر قبض ذلك كله منه واستوفاه تاما واقبا إلى آخره والله تعالى أعلم *

(نوع آخر في إقرار الوصي بمال اليتيم عنده) يكتب أقر فلان الوصي في تركته فلان وفي أمور الصغير فلان بتقيد من جهة قاضي بلدة كذا طائفا في حال صحة بدنه أن مال الصغير في يديه بحكم الوصاية وهو كذا درهم انقذ او كذا من أعيان الاموال وبينها ويصفها وقبضها ليحفظها ويردها عليه عند

بلوغه وابتدأ سار شدة من غير اعتذار واعتلال وقد صدق في هذا الاقرار تصديقا شرعيا وبتم الكتاب
الله تعالى اعلم

ونوع آخر في اقرار اليتيم بعد البلوغ بقبض ماله من الوصي (أقر فلان في مجلس المحكم طائعا انه قبض
واستوفى من فلان الذي كان وصيا من جهة أبيه فلان في تركه أبيه وفي أمور هذا المقر في حال صفه
جميع ما كان عنده وعليه من المتقول والعقار والضياع والمحيوان والقطعة والتقدوا والاعمار وانزال الكروم
وغير ذلك من صنوف الاموال قبضا حائرا بدفع هذا الوصي جميع ذلك اليه فلم يبق له معنى للمقر هذا
على وصيه هذا دعوى ولا خصومة وان هذا المقر متى ادعى على وصيه هذا بعد هذا عينا او ديناً او ادعى
ذلك من يقوم مقامه في حياته او بعد وفاته من وكيل او نائب او وصي فذلك كله باطل مردود وبتم
الكتاب والله تعالى اعلم *

(نسخة اخرى في هذا النوع) أقر فلان طائعا ان اياه فلان توفي وقد كان اوصي قبل وفاته الى فلان
بجميع تركته واقتضا ديونه وقضاها وتنفيذ وصايا به بعد وفاته ومات نائباً على هذه الوصاية من
غير رجوع عنها اذ عن شيء منها لم يترك وارثا غيري وان هذا الوصي تولى جمع ما قوض اليه امره
وتصرف في هذه حسب ما اطلعه الشريعة واقتضاء المحكم من قضاء الدين والاقضاء وتنفيذ الوصايا من
الثالث وانفق على هذا المقر قبل بلوغه من ماله من الطعام والاداء والكسوة والوظائف المعروفة وأقر
المقر هذا ايضا انه بلغ مبلغ الرجال وانس رشده ويستحق قبض أمواله واستيفاء حقوقه فقبض هذا
المقر جميع ما بقي من ماله في يد هذا الوصي من تركه أبيه فلان هذا المتوفى بحق الارث عنه واستوفى
ذلك كله منه تاما وانما بعد معرفته جميع التركة باجتناسها وانواعها شيئا فشيئا من غير ان يخفي عليه شيء
من ذلك واحاط عليه بذلك كله واراد هذا المقر من جميع دعاويه وخصوماته فبقي ادعى هو عليه ان قبله
او عنده او في يده من تركه أبيه هذا المتوفى من قليل وكثير قديم او حديث أي ذلك كان أو أحدهم
اجهته فذلك كله باطل مردود وكل ينه يقيم عليه من ذلك أو جهة يخرج بها ويمن يطلبها في ذلك منه
ويتنازع فذلك كله زور وهذا الوصي المقر له برئ من ذلك وهو في حل وسعة في الدنيا والآخرة وقبل هذا
الوصي هذا الاقرار منه موا جهة

(نوع آخر في اقرار اليتيم انه اذن لوصيه بدفع ماله الى غيره) أقر فلان طائعا انه قدمت له ثمانى عشرة
سنة فطعن في التاسع عشرة وانه قد استوفى مبلغ الرجال وجرى عليه القلم فتوجه عليه الخطاب بالامر
والنهي وانه قد أمر فلانا الوصي في تركه أبيه وفي أمور هذا المقر حال صفه ان يسلم جميع ماله الذي له
عليه وعنده وقبله وفي يده ومن نصيبه من ميراث أبيه هذا الى أمه فلانة بنت فلان لتفقطه عليه الى
وقت حاجته وسلم هذا الوصي الى أمه جميع ما كان له عليه وعنده فلم يبق له على وصيه ولا في يده شيء
من ماله من تركه أبيه وأقرت فلانة أم هذا المقر له أنها قبضت جميع ذلك * (صاحب الضبعة اذا
دفع الى من راعيه حنطة أو شعيرا على سبيل القرض ليجعلوها بذرا أو اراد ان يكتب كتابا على اقرارهم بذلك
فالوجه في ذلك ان يكتب الكتاب أولا على صدر قمرطاس اسم واحد منهم واسم أبيه وجده ثم يكتب
عقب اسمه كذا انها من الحنطة والشعير أو ما شبه ذلك ثم يكتب اسم الثالث وازايع والخامس على
هذا الوجه ثم يكتب عقب هذه النسخة بسم الله الرحمن الرحيم أقر هؤلاء المذكورة سماء وهم
وانسابهم في النسخة المذكورة على صدر هذا القمرطاس ان فلان ابن فلان الغفلى على كل واحد منهم
ما كتب عقب اسمه ونسبه من الحنطة أو الشعير والذرة الموصوفة كلها منه ديناً لازماً وحقوقاً واجبا
بسبب قرض صحيح استقرضوها منه ليجعلوها بذرا في ضياعه التي في قرية كذا وقبضوها منه وصددهم

المقر له فيه خطا في تاريخ كذا والله تعالى أعلم
 (نوع آخر في اقرار الاستاذ للصغير الذي سلم اليه لتعليم عمل والنقطة واللباس عليه) هذا ما اقر الاستاذ
 فلان في حال جواز اقراره طائعا ان فلان سلم اليه الصغير فلان ولاية الابوة عليه بعدما اقر فلان هذا
 ابنه هذا منه بولاية الابوة ثلاث سنين متواليات او طاعة شهر كذا من سنة كذا واخرها شئ شهر كذا
 من سنة كذا ليكمل كذا بكذا درهم على ان يعمل له هذا الصغير هذا العمل المسمى فيه بالخيار
 دون البالي ودون ايام الجمع والاعباد بقدر طاقته مما يأمربه من هذا العمل ولا ينعمه هذا الاستاذ
 من اقامة الصلوات في اوقاتها على ان يكون اجر عمل هذا الصغير في السنة الاولى لكل شهر كذا
 درهما واجر عمله في السنة الثانية لكل شهر كذا درهم اذ في اجرة السنة الثانية والثالثة بمهارته
 وحذاقته الزائدة في كل سنة اجارة صحيحة وصدقه ابو الصغير في ذلك كله مشافهة ثم يكتب اقرار الوالد
 انه ذن لهذا المستاجر في صرف ما يلزمه من اجرة عمل هذا الصغير في السنة الاولى الى ما يكفي له طعامه
 وادامه وباسه وسائر مصاحبه المعروف من غير اسراف ولا تقصير وفي السنة الثانية يصرف مقدار اجرة
 السنة الاولى الى طعامه وادامه وسائر مصاحبه وما فضل منها يؤديه الى والده وكذا في السنة
 الثالثة يصرف مقدار اجرة السنة الاولى الى طعامه وادامه وسائر مصاحبه وما فضل منها يؤديه الى
 والده وقبل هذا المستاجر الاستاذ هذا الاذن من والد الصغير هذا وتسلم هذا الصغير منه وتفرقا
 عن مجلس هذا العقد تفرق الابدان والاقوال وذلك في يوم كذا والله تعالى أعلم
 (نوع آخر في الاقرار بهبة الدار) يكتب اقر فلان طائعا انه وهب فلان جميع الدار المشقة على كذا
 حدودها كذا وهب له هذه الدار بحدودها وحقوقها كلها وكذا وكذا هبة صحيحة جائرة نافذة
 مستجمعة لشرايط المجواز محوزة مقبوضة فارغة لافساد فيها ولا خیار ولا اشتراط عوض ولا تبليغ
 من موعدة وقبلها هذا الموهوب له قبولها في مجلس هذه الهبة قبل اقرارها وما اشتغلها
 به مرد وقبضها بعمارة الشهود قضا صحيحة بتسليم هذا الواهب ذلك كله اليه تسليما صحيحا فارضا عن
 كل منع ومنازع وتفرقا وشهدا والله تعالى أعلم

(لصل اربع والعشرون في البراءة)

(البراءة من كل مال كان به صك) كان ابو حنيفة واحماد والسمي وهلال الرازي رحمهم الله تعالى
 يتدثرون كاب البراءة هذا كتاب لفلان بن فلان بن فلان وهو الذي عليه الدين من فلان بن فلان بن
 فلان وهو الذي له الدين والسمي وهلال رحمهما الله تعالى كانا نريد ان كتبه لفلان وكان ابو زيد
 الشروطي رحمه الله تعالى يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون في آخر هذا الكتاب شهدوا ان
 فلان بن فلان يعني الذي له الدين اقر عندهم انه كان له على فلان وبعض أهل الشروط كان يكتب هذا
 براءة لفلان بن فلان وانتأثرون اختاروا هذا ما شهد ان دولته كان له على فلان كذا درهم ما وانه
 قضاه جميع هذا المال وأوفاه اياه بتمامه فقبضه منه تاما وافيافي قبضا صحيحا وبرئ اليه منه براءة
 قبض وسنة وما يبق له عليه دعوى بهذا السبب وانه متى ادعى قبله او قبل احدهم الناس بسببه
 حقا وشيئا من ذلك فهو في دعواه مبطل لا يسمع له بيعة ولا يحلف له وخصمه من ذلك برى موافق حل
 وسنة في الدين والآخره وانه كان له به صك وقد تعطل ذلك بهذا القضاء والابراء وكان ضاع
 وعرض يده له حتى برده اليه في آخر هذا الصك فهو مبطل لاجته له فيه ولا تعلق به وصدفه هذا
 مترد في ذلك كله شذوة وأشهر على نفسه ما في آخره وعلى هذا دين المهر

(البراءة عن سقبة واردة) هذا ما شهد الى قولنا ان فلانا اورد على فلان كتاب سقبة من فلان بكتبها
درهما وانه قبل منه الكتاب وضمن له المال وانه قبض منه ذلك كله وايضا ذلك اياه قبض صاحبها وضمن
له كل دراهم يدركهم من قبل فلان صاحب الكتاب على ان يتخلصه من دعواه ويرد عليه ما قبضه منه ضمانا
صحيحا واشهد اهل أنفسهم ما بذلوا الى آخره

(براءة جامعة بين جليلين بينهما أخذ واعطاء هذا ما شهد الى قولنا انه كان جرى بينه وبين فلان عظام ملامت
واخذ واعطاء من اشربة ويبيع وسولات وكفالات واجارات وودائع ومانع وصاريات وسفائح وديون
بصكك وغير مصلك مرهون وغير مرهون وضمانات وامانات واشياء غير ذلك من وجوه تحت لغة واسباب
شئت انه حاسبه بحاسبة بحقها وصدقها وانه قبض منه جميع ما وجب له عليه بقضائه اياه بتمامه وما
صحبنا ما وافقنا دفع ذلك كله اليه ويرى منه براءة من واستدقنا فلم يبق له قلبه ولا عنده ولا في يده
ولا معه دعوى ولا طلب ولا خصومة ولا تنقيح وجه من الوجوه وسبب من الاسباب بقي ادعى عليه هو
دعوى او ادعى احد من جهته الى آخره فان كانت البراءة بغير قبض لم يكتب القبض ولكن يكتب بمد
قوله فحاسبه

بحاسبة بحقها وصدقها فبراءة من ذلك ابراء صحيحا جائزا تاما وافيا قاطعا للدعوى والمخصوصات بمد
معرفة جميع ذلك شيئا فشيئا من غير ان نفي عليه شيء من ذلك فلم يبق له بمد هذا الا براءة من في ذلك
كله او شيء منه ويختم على ما عرفنا بقي عليه شيء كتب فلم يبق له عنده ولا عليه ولا معه شيء الا كذا وبين
ما بقي عليه عنا كان او دينا

(الابراء المطلق) اقر فلان بن فلان الفلاني انه ابرأ فلان بن فلان الفلاني عن كل خصومة كانت له
قبله وعليه ماله وغير مالية ابراء صحيحا تاما قاطعا للفصومات كلها ولم يبق له عليه بمد هذا الا براء
لادعوى ولا خصومة لا قبل ولا كثير ولا قديم ولا حديث لا في الصامت ولا في الناطق ولا في المحدود
ولا في المتقول لا في المكيل ولا في الموزون ولا في الفرش ولا في الاواني ولا في شيء ينطق عليه اسم الملك
والمال بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب اقرارا صحيحا وصدقته المقر له هذا عطاء ابرأتم
الكتاب

(رجل وكز جلا عدا بغير حق فقصي عليه فادعى وزنة المضروب عليه الدية ثم ابرأه عن دعواه هم)
يكتب اقر فلان وفلان وفلان اولاد فلان في حال جواز اقرارهم طائعين انهم ابرأوا فلانا بن فلان عن
كل دعوى وخصومة كانت لهم عليه وقبله خصوصاً عن دعوى دية الاب فانهم كانوا يدعون عليه انه
ضرب اباهم فلانا عداومات بالوكز ووجب عليه الدية لا يبرأ وصارت مع انهم وله كان مكر الدعواه
هذه قبله ثم ابرأه عن هذه الدعوى وعن جميع الدعوى والمخصوصات كلها ابراء صحيحا وانه قبل منهم
هذا الا براء قبول لا صحيحا وتمام الكتاب

(وان كان المدعي عليه يدعى على وزنة هذا المثلتهم اخذوه بسبب هذه الدعوى بغير حق ثم
ابراء هم عن دعواه هذه قبلهم يكتب اقر فلان الفلاني في حال جواز اقرارهم طائعين انه ابرأ اولاد فلان
الفلاني وهم فلان وفلان وفلان عن دعواه قبلهم انهم اخذوه بغير حق بمجرد دعواه عليه وذلك بانهم
صكوا يدعون عليه انه ضرب اباهم عداومات بالوكز بغير حق وان اباهم مات بسبب ذلك وانه وجبت
دية عليه وصارت مع انهم لم يكن لهم حجة يعتد بها عليه على وفق دعواه هذه قبله فادعوه
يا صاحب السلطان دراهم كثيرة قاجا حاكمه وغيرها فابراء هم عن هذه الدعوى ابراء صحيحا وانهم قبلوه
منه قبل لا صحيحا وتمام الكتاب

قوله فادعوه بالخ نامر لي في
هذا التعبير ام

(برامة غريم في تركه) هذا ما شهد دالي قولنا انه كان له على فلان كذا وانه توفي وخلف من الورثة فلانا وفلانا وفلانا وارث له غيرهم وان فلانا من جلة هؤلاء وصي فلان في هذا المال يرجع به في تركه ابيه وانه انتضى منه جميع هذا المال واستوفاه بتمامه وهو كذا بذبح فلان ذلك اليه قضاء عن والده فلان يرجع في تركته وانه ضامن له كل درك يدركه بهذا السبب من قبله وسبه على ان يخلصه او يرد عليه ما يلزم المحكم بده مما قبض ولم يبق له في تركه فلان دعوى وبتم الكتاب فلو صامحه هذا الوارث على خمسمائة درهم والدين الف لم يرجع في التركة الا بمسمائه وان صامحه على مرض قيمته خمسمائة كان له ان يرجع بالف اذا شرط الرجوع بالف وان ادى تطوعا او لم يقل شيئا ثم قال اذيت لا يرجع لم يصدق وهو مشرع

(وفي قبض الثريم من الوصي الوصي اقامه من التركة) يكتب كما يكتب في الفصل الاول من البراءة (الابرا عن دم العمد) هذا ما شهد دالي قولنا ان فلانا ادعى ان فلانا قتل ابنه عبد ابي حديد طلحا فوجب له عليه القود ولم يخلف وارثا غيره ثم انه عفا عنه وابرأه من دم ابنه فلان ومما وجب له عليه بقتله اياه فلاحق له عليه ولا قبله بسبب ذلك ولا دعوى ولا طلبه بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب حتى ادعى عليه الى آخره وفي الخطا يكتب قتله خطا لم يتعبد بذلك فوجب له عليه وعلى عاقته الدية ولم يخلف وارثا غيره ثم انه عفا عنه وعن عاقته الى آخره وفيما دون النفس قطع يده او فقا عينه او شجر رأسه ووجب عليه كذا عفا عنه وابرأه عن الواجب وفي قطع السرة لا يذكر العفو لكن يقول ادعى عليه انه سرق من حوزة كذا دراهم ما وكذا قيمته كذا فوجب عليه كذا ثم ذكر كراهه ~~ك~~ كان اذن له في الدخول في داره فلم يلزمه قطع اليد او يكتب انه اقرانه كافا انه لم يطلو ولم يسرق منه شيئا وهو بري مما ادعى قبله حتى ادعى الى آخره

(البراءة عن الدعوى في محدودة) هذا ما اقر به فلان انه كان له دعوى قبل فلان في جميع الضعة المشغلة على كذا وبين موضعها وحدودها ثم يقول انها محدودة وها وحقوقها كلها ملكه وحقه وفي يد فلان بغير حق وان عليه تساعها اليه بحق هذه الدعوى ثم انه ابرأه عن جميع هذه الدعوى في هذه الضعة بعينها فلم يبق له بعد هذا البراءة حق في كل هذه الضعة بعينها ولا خصومة واه لو ادعى هذا او واحد من يقوم مقامه الى آخره وبتم الكتاب والله تعالى اعلم كذا في الذخيرة

«الفصل الخامس والعشرون في الزهن»

اقر فلان طائعا في حال جواز محضه وثبات عقله وجواز امره لاعلة به تنقح صحة اقراره ان لف فلان عليه وفي ذمته كذا دراهم ما قرضا حالا او بمن كذا اشتراه منه او غصبا ووديعة مستهلكه او ضمان اتلاف كذا او من حوالة فلان او عن كفالة فلان واه رهن بهذا الدين هذا الطالب جميع الدار التي هي في موضع كذا ويحد هامد ودودها وحقوقها كلها رهننا صحيحا بموضعا محورا مغرغا دفعها اليه وقبلها منه بجميع حقوقها ورافقها وهي في يده بمجوسه بديه هذا السيل لهذا الزهن الى افتكاكه ما بني عليه شيء من هذا الدين وصدقه هذا المقر له في ذلك كله مشافهة واشه وان كان فيه جعله وكيل او ميتا في بيعه كتب بمسدا القبض على ان هذا المرتهن وكيل في بيع ذلك بكذا غرة شهر كذا من سنة كذا ان لم يدفع هذا المالى الى هذا المرتهن ولم يقبضه هذا الدين يبيعه ويبيع شاعته باي ثمن شاء وياخذ ثمنه قضاء لدينه ان كان مثل دينه فان كان فيه فضل عني هذا الدين رده على هذا الراهن وان كان فيه نقص من هذا الدين كان ذلك دينه على هذا الراهن على حاله

بطلبه فان كان جعل يسه الى غير المرتين كتب على ان فلان بن فلان وكيله في بيعه أو يقول أمينة على بيعه وقت كذا فبيعوه ببيع ما شاءتموه وبقض منه غته وبقض هذا المرتين فان كان فيه فضل الى آخره كالاول فان كان فيه شرط جعل الزه على يد عدل كتب بعد قولك رهننا صحبنا مقبوضا يجوز ان شرطنا ان هذا الزاهن وهذا المرتين تراضيا ان يجعلنا هذا الزه على يد فلان بن فلان يكون عدلا بينهما أمينا في قبضه وقد ذم هذا الزاهن هذا الزه الى هذا العدل فقبضه عنه بتسليمه اليه فارغنا عن كل مانع ومنازع وصامن هذا المرتين فهو عدل بينهما أمين في ذلك فان كان فيه شرط بيع العدل كتبتهما وهما وجعلنا أمينا في بيعه غرضه شهر حكمنا وفي الدين المؤجل بكتب ههنا عند محل الاجل على ان يبيع ذلك وبقض غته ويدفع الى فلان ذلك فضاء له دينه فان كان فيه فضل رده على هذا الموكل وان كان فيه نقصان فبقية الدين على هذا الزاهن على حاله يطالب به الميراثين والله تعالى أعلم

قوله وصامن هذا المرتين
كذا في جميع النسخ وفيه
تأمل اذ كان الظاهر ان
يقول برضى من هذا المرتين
أو نحو ذلك

« كتاب رهن الدار الدين على سبيل الاختصار » ههنا ما رهن فلان فلانا جميع داره التي في موضع كذا وبعد ههنا ههنا الدار يحددوها وحقوقها بكذا درهم كانت لهذا المرتين على هذا الزاهن حقا واجبا وديننا لا يما بسبب صحب رهننا جازنا فذا لا فساد فيه ولا عيار ويذكر القبض والشهاد

« كتاب رهن جانب المرتين في هذا » ههنا ما رهن فلان من فلان جميع داره التي قولنا بدين كان لهذا المرتين على هذا الزاهن وهو كذا درهم اوتهانا صحبنا جازنا فذا الى آخره فان كان فيه الاذن بالاتفاق كتب وقد اذن هذا الزاهن لهذا المرتين ان يسكن هذه الدار بنفسه ويسكنها من شاء وينفع بها على ما أحب من غير شرط كان في هذا الزاهن رباح له ذلك على انه كلما نهاه عن الاتناقص بها على ما وصفه فهو ما ذن له في ذلك اذا ما مستقلا ما يقبض هذا الزاهن ورايح له ذلك المرتين هذا الدين وقبل هذا المرتين ذلك منه مواجهة ويتم الكتاب

(الاقرار برهن منقول) أقر فلان طائفا من رهن عبده فلانا اسمه كذا وصفته كذا وقيته كذا واجبا عليه من الدين وهو كذا رهننا مقبوضا صحبنا على ان يحفظا من هذا المرتين بنفسه وعن شق من عباده وبحبسه بيده ولا يستسلمه ولا يخرج من يده ولا يستهلكه فان استهلكه أو ضيع شيئا من ذلك فعليه ضمان ذلك ويسقط من دينه بقدر ذلك وصده ههنا المرتين في ذلك كله تصديقا صحبنا ويتم الكتاب كذا في الذخيرة والله أعلم

« (الفصل السادس والعشرون في الاوقاف) »

هذا الفصل يشتمل على أنواع

(النوع الاول في اتخاذ المسجد) يجب ان يعلم ان المسب اذا اتخذ داره للمسلمين مسجدا وسر المسجد الى المتروى واذن للناس بالدخول ولصلا فيه فصلى فيه قوم بجماعة بصبر مسجدا تفتق بين أصحابنا رجهم الله تعالى بخلاف ما يقوله أبو حنيفة رحمه الله تعالى في سائر الاوقاف والتبصر وتسلم شرط لصبر ورته مسجدا عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى ليس بشرط غير ان يقبض فيه عند ههنا بطريقين أحدهما بان يسلم الى المتروى والثاني بان يسلم لزمه ثم في ظاهر مذهبه ان أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا صلى الواقف فيه أو صلى غيره فيه بجماعة أو بجماعة يصبر مسجدا وعند محمد رحمه الله تعالى لا يصبر مسجدا الا اذا صلى فيه بجماعة وعند أبي يوسف رحمه

الله تعالى اذا جعله على هيئة المسجد مبني ومجعد ولا يحتاج فيه الى شيء آخره ~~كذا~~ كبر بعض
 المشايخ في شرحه وذكر الشيخ الامام نجم الدين الذي رحمه الله تعالى في شروطه ان عند أي حنيفة
 رحمه الله تعالى بشرط لمبوروته مسجد التسليم الى المتولي والصلاة فيه جماعة وعند هذا اذا جعله
 على هيئة المسجد ما لمجد اذا ارادوا ان يكتبوا في ذلك كتابا كيف يكتبون فتقول لم يذ كر محمد
 رحمه الله تعالى كتابة هذا النوع في شروط الاصل وكان الطحاوي والمصنف يكتبان هذا ما جعل
 فلان الفلاني في صحة عقله وبدنه وجواز امره طائفة راغباجعل فلان هذا جميعا لادار التي هي ملكه
 وفي يده وبوزيد الشرطي رحمه الله تعالى كان يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون اخر هذا
 الكتاب وبعض المتأخرين قالوا على قياس قول أبي حنيفة وأصحابه رحمه الله تعالى ينبغي ان يكتب
 هذا كتاب من فلان لان جعل الارض مسجد انصير للارض فيعتبر باعتاق العبد وقد ذكرنا في اعتاق
 العبدان ابا حنيفة وأبا يوسف ومحمد ارحمهم الله تعالى كانوا يكتبون هذا كتاب من فلان فهنا كذلك
 وكثير من المتأخرين كتبوا على نحو ما يكتبه أبو زيد رحمه الله تعالى فكسوا هذا ما شهد عليه الشهود
 المسمون آخر هذا الكتاب ان فلانا اقر عندهم وأشهدهم على اقراره في حال صحة بدنه وقام عقله
 وجواز أمره وعليه ولا علة به من مرض ولا غيره منع صحة اقراره انه جعل جميع ارضه اوداره التي هي
 ملكه وفي يديه وتحت تصرفه وقد جعلها على هيئة المسجد وهي في كورة كذا في محلة كذا في سكة كذا
 ويشمل عليها المجدود الاربعة جعل هذه البقعة الموصوفة المحدودة فيه مجدودها وجميع البناء
 القائم فيها وهي مفرغة لا شيء فيها مسجد الله تعالى طلبا لتوايه وهر با من أليم عقابه وأرحمهم الله ملكه
 الى الله تعالى فعملوا له بيتا ولعباده مسجد الصلوات فيه المكتوبات والنوازل ويذكرون الله تعالى
 فيه انا الملل وأطراف النهار ويصنعون فيه ويقرؤون القرآن ويدرس العلم فيمن كان من أهله
 وعلى بيتها وبين الناس ولا يعلق بابها عليهم ولا يحال بينهم وبينه وقد اذن لهم بذلك كله وان جماعة
 من المسلمين بعد اذنه اياهم بذلك دخلوها وأقاموا الصلاة المكتوبة بالجماعة فيها باذان واقامة يجتمع
 من الشهود ويجمعون بينهم فصار جميع هذه البقعة لله تعالى بيتا ولعباده محلي ومجد الاملاك لهذا المقر
 فيها ولا حق له ولا في شيء منها ولا من سواه من الناس لا في أصلها ولا في بنائها ولا سبيل له ولا لاحد من
 ورثته على ابطال شيء من ذلك ولا على تغييره وأشهد على اقراره التقوم الذين ائتموا اسامهم في هذا
 الكتاب وذلك في يوم كذا وان لم يكتب في هذا الصلح الصلحة صحيحة ولكن كتب فيه وقد أخرج
 هذا المتصدق جميع هذا المسجد من يده الى فلان فقبضه فلان للمسلمين ليكون في يده على ما جعله
 هذا المتصدق يسلمه اليه فارغا من موانع التسليم فيجمع ذلك في يده هذا المتولي على ما جعله هذا
 المتصدق له ولا سبيل لاحد الى آخره كقوله والمكتوب الاول احوط وأجمع

(نوع آخر في التماثل باطل نزول المارة فيه واليسارة) فتقول تلازم ذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 انه لا يجوز أي لا يلزم حتى كان له ان يرجع فيه كما في سائر الاوقاف وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله
 الله تعالى يجوز وان اراد كتابته يكتب فيه هذا ما وقف وتصدق أو يكتب هذا كتاب فيه ذكر ما وقف
 وتصدق أو يكتب هذا ما شهد عليه ائمه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب ان فلانا جعل جميع الرباط
 المشتمل على المنازل والغرف والباحة والمراب الذي في موضع كذا صدقة موقوفة مقبوضة صحيحة
 نافذة حاضرة تقربا الى الله تعالى وابتغاء مرضاته لا فساد فيها ولا رجعة ولا منوبة ولا تلغية ولا موانعة
 لا يباع ولا يوهب ولا يورث ولا يملك بوجه من الوجوه ولا يتلف بوجه تلف قائم على أصولها ما ضاع على
 سبيلها الى ان يرثها الله تعالى الذي يرث الارض ومن عليها وهو خير الوارثين على ان يكون منازل

ومساكن للسلوة والمارة وأبناء السبيل على أن الرأى في أنزال من ينزلها ويسكنها إلى القوام بها
أبدا في كل وقت وزمان يسكنون من أحماء ويرجعون من أحواء على ما يكون أصح وأوفق لهذا الصدقة
والتمهيد في ذلك جائز فإن كان شرط الواقف أن ينزلها المسلمون ولا ينزلها الكفار كتب على أن سكانها
للمسلمين ينزلها المسلمون ولا يمكن الكفار من النزول فيها فإن كان شرط نزول أهل العلم لا غير يكتب
على أن سكانها لأهل العلم المحدثين والمحدثين دون غيرهم وإن شرط نزول أهل القرآن أو لقرائه يكتب
على هذا القياس فإن كان الواقف قد وقف لعمارة أو لرباط أو قنطرة أو غيره وان لم يكن وقف لذلك وقفا
آخر يكتب على أن القوام أبدا أن يؤجر أو من منازلهما أو رباطها بقدر ما يعمرونها من غلتها فإذا
عمروها ردت إلى ما جعلها عليه هذا الواقف على أن الرأى في اختيار ما يؤجره إلى القوام وإن كان
الواقف لم يشترط ذلك فالعمارة على من يسكنها يكتب وقد أخرج هذا الواقف هذا الموقوف من
يد مؤخر زمن ماله وسهله إلى فلان بعدما جعله متوليا لذلك ليربها على سبيلها ما شاءه يوليها من أحب
من صلح لها ويوصي به إلى من أحب وقبضها على ذلك منه بتسليم جميع ذلك إليه فارضا من مواعن التسليم
وهي في هذا التسليم على الهدية المسماة فيه لأصل لوال ولا فاض ولا قم ولا زى سلطان تغيير ذلك
عن وجهه ولا تبدل شرط من شرطه فن قل ذلك فديما بمائه وتعرض لمصطر به والله حسبه وكافه
وبجازه ولواله أجرة على ما نوى وأضى وقد حكم كما عدل نافذا المحكم بين المسلمين بجواز هذه
الصدقة وزوجهما على وجهها بخصومة صحيحة جرت بين هذا الواقف وبين خصم فيه في مجلس قضائه
وحكم عليه بجواز هذه الصدقة وزوجهما بخصومه ومثله عمل بما أدى إليه اجتاده وأشهد عليه جماعة
من العدل الذين اثبتوا أسامهم آخر هذا الكتاب وذلك في يوم كذا

(نوع آخر في اتخاذ القبرة) فنقول ظاهر مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يجوز أي لا يلزم
حتى كان له الرجوع فيها وروى الحسن رحمه الله تعالى عنه أنه لا يرجع في الموضع الذي دفن فيه الميت
ويرجع فيها سواء وحتى عن الحاكم أي نصر المروية رحمه الله تعالى أنه قال وجدت في النوادر عن أبي
حنيفة رحمه الله تعالى أنه إذا جاز وقف القبرة أو أخرج دون سائر الأوقاف وعلى قول أبي يوسف ومحمد
رحمهما الله تعالى أنه يجوز وقف القبرة واشتراط التسليم فيها على الخلاف الذي مر في المسجد والتسليم
فيها بالتسليم إلى التولى أو دفن المولى فإن أراد كاتبه بكتب أن فلانا جعل أرضه وبذ كرم وضعها
وحديقها صدقة موقوفة وقضاها جميعا جازنا هذا إلى دولنا وهو خير الوارثين فجعلها مقبرة للمسلمين
يدفنون فيها موتاهم في كل وقت وأوان أبدا لا يمنعون من ذلك ولا يحال بينهم وبينه وقد أذن للناس
أن يدفون فيها موتاهم فدفن طائفة من المسلمين فيها موتاهم بعدما علوا بسبيلها وأن لهم بالدفن فيها
فصارت مقبرة للمسلمين مقبوضة لهم على ما جعلها الواقف وإن لم يكن قد دفن طائفة من المسلمين فيها
موتاهم وإنما كتب وقد أخرج هذا المتصق هذه الأرض من يده وجعلها في يد فلان المتولى لتكون
في يده على ما جعلها هذا الواقف كعاد على ما ذكرنا قبل هذا ويلحق بآخر حكم المحاكم بما فيه
من الاختلاف حتى يصير جمعها عليه لا يقدر أحد على إبطاله ووجه المرافعة إلى الحاكم أن يرفع المالك
من دفن ميتة فيه ويسأل القاضي أن يأمره بتفريق أرضه لمان هذا الوقف ليس بالارم قيام
القاضي المالك بقصر يده عنه ويحكم بصدقة هذا الوقف بزمه فيكتب الكتاب وقد حكم كما عدل
نافذا المحكم بين المسلمين بجواز هذه الصدقة وزوجهما على وجهها بخصومة صحيحة جرت فيها بين هذا
الواقف وبين واحد من هؤلاء الذين دفنوا موتاهم فيها لما أراد الواقف هذا الرجوع عن وقفها أخذنا
بقول من لا يرى ذلك لازما محكم على الواقف هذا بزمه في وجهه بخصومة صحيحة أنه لا رما ووقع

قوله يحيره كذا في النسخة
المجروح منها وفي خبرها يحيره
وكلمة تحريف ولعله يحيره
أو تحوذك ويحصر ذلك

اعتماده عليه ثم يكتب لايحل لوال ولاقص الى آخر ما ذكرنا
(نوع آخر في جعل الارض طريقا للصلاة المسلمين) فتقول في ظاهر المذهب انه على المخلاف وعلى
ما حكينا عن المحاكم اني نصر عن أبي خنيفة رحمه الله تعالى انه على الوفاق وطريق كتابته على ما ذكرنا
غير انه يكتب ههنا وقف أرضه على أن تكون طريقا للصلاة لان الكافر يساوي المسلم في المرور
في الطريق والطريق في هذا نظير الزاوية بخلاف المقبرة لانه لا يجمع بين الكافر والمسلم في مقبرة
واحدة ويلحق بآخره حكم المحاكم كذا في المحيط

(نوع آخر في اقتضا القنطرة) وطريق كتابته هذا ما شهدوا ان فلانا جعل قنطريته التي بناها على نهر
كذا أو على وادي كذا ويكتب باذن سلطان الوقت ان كان الوادي أو النهر للصلاة وان كان لقوم
مخصوصين يكتب باذن فلان وفلان وان كان لشخص معين يكتب باذن فلان وبين انهما من خشية
أو أجر وبين انهما على طاق أو طاقين أو ثلاث طاقات ليكون طريق المرور للصلاة والناس الى آخره والله
تعالى أعلم كذا في الذخيرة

(نوع آخر في جعل الخيل وسنائه وسلاحه للسبيل) يكتب فيه وجعل جميع عمله وهي كذا وكذا
وجميع سلاحه وهو كذا وقفا مؤيدا حسب حاجات إقامة على حالها عدا للجهاد في سبيل الله تعالى يستعملها
أهل الجهاد في سبيل الله تعالى في كل وقت وزمان على ان الراي في الدفع والاخذ للقوام عليها أبدا
يدفعونها الى من أحبوا ويأخذونها من أحبوا من مستعملها حكمه فيما شأوا وكذا شأوا وبذلك على
أن لا يقيم عليها أبدا الا المعروف بصلاحه وعفافه على أنه لن تغير منها شيئا ثم رخص أو فساد أو هرم
أو كسر أو غير ذلك وصار بحال لا يصح للجهاد بابه القيم واستبدل بقيته غيره مما يصح للجهاد كل قيم كان
في كل وقت وزمان يستبدل ما لم يبق صالحا للجهاد بما يصح للجهاد ويحسب عند نفسه الى وقت الحاجة
على هذا يجري أمرها وبتم الكتاب ويلحق بآخره حكم المحاكم وعلى هذا العوامل والمحوامل من الدواب
والتم اذا سبلها حمل انتقال أهل الجهاد واستقاء الماهلهم وكذلك العبيد اذا أسلمهم بمخدمة أهل الجهاد
فهذا كله جائز عند محمد رحمه الله تعالى وطريق كتابته ان يكتب الى قولنا فاقعة على حالها عدا للجهاد
في سبيل الله يجعل عليها انتقال أهل الجهاد في استقاء الماهل يكتب يستقي بها الماهل لاهل الجهاد وفي
العبيد يكتب بمخدمة أهل الجهاد ويلحق بآخره حكم المحاكم وأما اذا أسبل شيئا من الانعام ليتصدق
باليانها وأولادها وأصوافها ذكر المحاكم أحمد السمرقندي رحمه الله تعالى في شروطه لم يسمع في وقفها
قولا لاهل العلم قال قالوا لو يجب أن يجوز على قول محمد رحمه الله تعالى قال وقد ذكرنا في السير الكبيرة
أرضي بما في بطون غنم أو أصوافها أو أبنائه فالوصية باطلة وليست الوصية في هذه الاشياء كالوصية
بغلة البستان وثمره الشجر قال وهذه المسئلة دليل على ان وقف النعم للتصدق باليائنها وأصوافها
وأولادها لا يجوز في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى اذا وقف بقرة على رباط على ان ما يخرج من
لبتها ومنها يعطى لبائنها السبيل قال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى ان كان في موضوع يغلب ذلك
في أوقافهم رجوت ان يكون جائزا وقال بعضهم بانجاوز مطلقا لانه جرى التعارف بذلك في بلاد المسلمين
وطريق الكتابة في ذلك هذا ما وقف فلان كذا عددا من الابل أو كذا عددا من البقر أو كذا عددا
من الغنم وقفا مؤيدا حسب حاجات إقامة الاضاد فيه ولا رجعة ولا مشنوية لا يساع ولا يوجب الى آخره على
ان ما يحصل من البائنها وأصوافها وأولادها يصرف الى أبنائه السبيل على ان الراي في ذلك الى القيم
بعض من شيء من أبنائه السبيل وأي قدر شاء وسلم ذلك كله الى فلان بعدما جعله متوليا في ذلك ويلحق
بآخره حكم المحاكم

(نوع آخر في وقف العقارات) وانه على وجوه كثيرة فمن جهة ذلك انه اذا اراد ان يجعل داره صدقة للمساكين في حياته وبه يد المهدرجه الله تعالى في باب الوقف في شروط الاصل قال قلت اريد ان اؤتي ارا دارا لجعل ان يجعل داره في حياته صدقة للمساكين هل يجوز قال نعم يا احبنا رحمه الله تعالى ان مات وهو في يده يصير ميراثا لورثته ولم يقل لا يجوز وانما لم يقل لا يجوز لان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الوقف حبس الاصل على ملك الواقف والتصديق بالتألف والتمتع بالدار والارض فكان كالعارية والعارية جائزة غير لازمة لومات المعبر تصير ميراثا لورثته فكذا الوقف على قوله قلت فهل في ذلك حيلة حتى يجوز هذه الصدقة ولا يكون لاحد تقضها قال يقول ان نقص سلطان أو وارث هذه الصدقة فهي وصية من ثلثي يباع ويصدق بتمتها على المساكين فيحصل الصيانة لان الذي يريد ابطاله يعلم انه لا يستفيد بهذا الا بطل شيئا فلا يبطلها ثم انما حنيفة رحمه الله تعالى قال في تعليم الخيلة يقول فهي وصية من ثلثي يباع ويصدق بتمتها على المساكين ولم يقل يقول فهي وقف وصدقة بعد وفاتي فان كان الوقف المضاف الى ما بعد الموت جائزا لازما عندنا اذا كان يخرج من الثلث كان الوقف المضاف الى ما بعد الموت في معنى الوصية ومن مذهب ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى ان الوصية بالقلعة والقرية لا يجوز فربما يرفع ذلك الى قاضي يرى مذهب ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى فيبطلها فقال ما قال تضرع عن قوله قلت فكيف يكتب قال يكتب هذا ما عهد فلان في حياته عهدا انه جعل داره التي في بني فلان صدقة موقوفة لله عز وجل هكذا كان يكتب ابو حنيفة وأصحابه رحمه الله تعالى والطحاوي والخشاف رحمهما الله تعالى كانا يكتبان هذا ما تصدق به فلان بن فلان وأوزيد الشروط على رحمه الله تعالى كان يكتب هذا ما شمر عليه اليهود الاسميون آخر هذا الكتاب ان فلانا تصدق بجميع داره وبعض المتأخرين من أهل هذه الصنعة كان يكتب هذا كتاب من فلان وكثير من المتأخرين كانوا يكتبون هذا ما وقفه وتصدق بكل ذلك جائز حسن ولم يصف محمد رحمه الله تعالى الدار بكونها فارغة والطحاوي والخشاف رحمهما الله تعالى كانا يكتبان وهي دار فارغة وانه حسن لان شغل الدار يمنع جواز الصدقة الموقوفة على قول من يرى التسليم الى المتولى شرط فلا بد من ذكر هذه الزيادة ليقع التحرز عن قوله ثم قال صدقة موقوفة لله عز وجل انما قال هذا حتى تمتاز هذه الصدقة عن الصدقة المقيدة وكان الطحاوي والخشاف رحمهما الله تعالى يكتبان صدقة موقوفة لله عز وجل مؤيدة بحمرة محتسبة بته لا تابع ولا توهب ولا تورث ولا تملك بوجه ملك ولا تلف بوجه تلف قائمة على أصولها محفوظة على شروطها مرسلة على سبلها المسماة في هذا الكتاب حتى يرثها الله تعالى الذي له ميراث السموات والارض وهو خير الوارثين ثم قال على ان تؤجل لانه وصي بأن يصدق بانها تصدق بالقلعة لا يكون الا بالاجارة فقد ذكر محمد رحمه الله تعالى الاجارة مطلقة وانما يستقيم هذا الاطلاق اذا اراد المصدق الاطلاق اما اذا اراد ان يؤجر سنة فسنة فسدنة يذكرك في الصلح على ان يؤجر سنة فسنة ولا يؤجر اكثر من ذلك واذا انقضت سنة يؤجر سنة أخرى ثم يكتب ويصدق بتمتها على المساكين يصير انصرف معلوما بالتصريح فلا بد ان يكتب ويتصدق بتمتها على المساكين بعد الان انما يبد شرط صحة الوقف الا على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وان لم يكتب يصدق بتمتها على المساكين يجوز على قول عامة مجيزي الوقف وعلى قول يوسف بن خالد لا يجوز لان لفظة الصدقة تدل على انه اراد جميع المساكين فالصدق على مسكين واحد جائز ولو وقف على مسكين واحد لا يجوز لانه لا يتأبد وعند عامة مجيزي الوقف لفظة الصدقة تدل على ارادة جنس المساكين حيث أطلق ولم يعين واحدا ففسار كانه صرح به الا ترى انه لا فرق بين قوله ما في صدقة وبين قوله ما في المساكين صدقة واذا كان

في المسئلة خلاف لا بد من التصريح بالمساكين ليخرج عن حد الاختلاف وإن أراد المتصدق أن يتصدق
بقلتها على فقراء المسلمين ومساكينهم يكتب ويتصدق بقلتها على فقراء المسلمين ومساكينهم وأهل
الحاجة منهم أبدا على ما يرى وإلى هذا الصدقة الذي يلى يومئذ من تسوية ذلك بينهم ومن تخصيص
بعضهم بوجه دون وجه بعد أن يتوخى أى أن يتقى ويطلب أفضل ذلك موضعا وأعظمه أجرا ولم يذكر
مجدد رجه الله تعالى في هذا الكتاب أنه يبدأ أولا بما يحصل من غلاتها وثمراتها وثمارها وأصلاها وما
فيه من المستزاد في غلاتها وأجور القوام عليها وجميع ما يحتاج إليه ثم ما فضل من ذلك يتصدق به على
المساكين وعامة أهل الشروط يكتبون يبدأ أولا بما حصل من غلاتها وثمراتها وثمارها وأصلاها
وما فيه من المستزاد من غلاتها وأجور القوام عليها ثم ما فضل من ذلك يصرف إلى فقراء المسلمين
ومساكينهم أبدا إلا أن مجد رجه الله تعالى لم يذكر ذلك نصا لأنه ثابت اقتضاؤه قال يتصدق بغلاتها
على المساكين أبدا ولا يمكن التصديق بقلتها على المساكين أبدا إلا بعد عمارتها وثمراتها والثابت
اقتضاه والثابت نساها إلا أن عامة أهل الشروط كانوا يقولون الثابت نصا أقوى من الثابت اقتضاه
والمأثرون من أهل هذه الصنعة يكتبون في الأرض والكرم وإدائها وجواهرها وموثبتها التي لا بد منها لأن
الاستقلال بدونه لا يمكن وفي الدار والمحوان يكتبون وإذا مؤنتها والنواب السطانية الموقفة لأنها
صارت بمنزلة المخرج ثم يكتب بعد ذلك ولا يصل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يرد هذه الصدقة
والطحاوى والمحاصف رجهما الله تعالى يزيدان على ذلك لتأكيد ولا يصل لأحد يؤمن بالله واليوم
الآخر من سلطان أو كما أو أحدهم عرض الناس أن يغير هذه الصدقة المذكورة في هذا الكتاب
وأن يبدلها وأن يعطى لها وإن يعين أحد على قضاها فن فعل ذلك فقد باعها وأجر فلان يعنى المتصدق
فيما نوى من ذلك واحتسب على الله عز وجل وقال بعضهم لا يكتب ولا يصل لأحد يؤمن بالله واليوم
والآخر أن يرد هذه الصدقة لأن على قول أبى حنيفة رجه الله تعالى يجوز نقص هذه الصدقة
ولو نقصت عادت إلى ملك المالك كما كانت ولا تكون أنما فتكون هذه الكمات كذا على قوله
ويطلى به أو وقف لشرط ذلك في الوقت ثم يكتب بعد ذلك ودفع فلان المتصدق هذه الدار إلى فلان
وسلمها إليه بعد ما جعله فيها متوليا لا موزعه الصدقة وقبض فلان ذلك منه ولا بد من ذكر التسليم إلى
المتولى لأن التسليم إلى المتولى شرط صحة الوقف عند أبى حنيفة ومجد رجهما الله تعالى ولم يكتب محمد
رجه الله تعالى في آخر هذا الكتاب على أن للتولى أن يولى غيره من الوكلاء والأوصياء ويستبدل بهم
من شاء وأحبو بنى أن يكتب ذلك لأن من الناس من يقول لا يملك الوصى ولا للتولى أن يوكل
غيره إلا إذا فوض ذلك إليه كما في حالة الحاجة وإذا فوض إليه ذلك ووكل غيره لا يملك عزله إلا إذا فوض
إليه العزل قال ثم يكتب فان رضى سلطان أو غيره أو طعن فيها طاع ففى وصية من ثلث فلان يباع
ويتصدق بغيرها على المساكين وإنما يكتب هذا صيانة لهذا الوقف عن النقص على ما رقب هذا فان
الحق بأن هذا الكتاب حكم المحاكم بصفة هذا الوقف وزومه على نحو ما يناسب هذا التحصل
به الصيانة أيضا

(صدر من الوقف من أنشأه المولى الدين النسي رجه الله تعالى) هذا ما وقف ويتصدق به العبد
المسرف في الذنوب الحسن الفنى بعفو الرب فلان ابتغاء لوجه الله تعالى وطلب الثواب ونحوه بالرضا
وهو ما من أليم عذابه وشديد عقابه حين رأى نعم الله تعالى عليه متوافرة والآلاء لديه متفاهرة وقد
اختصه بمسارحة غيره من أشكائه وتطرائفه وآتاه ما لم يوت أحد من أمثاله وقراءته من أجزاس حلقه
أنشاء في عز وجاهة وعمره في رخاء عيش ورفاهة وارتقاع ذكره وتمكين وشرف قدره واتساع عين ثم

رأى نفسه في اقامته وحواشيه في كلاله وانت كحاش قد ذهبت قواها وانقضت عراها وقل كرها
وكثر شكاها وايضا منه البشع وانضى له الظهور قد قارب الزوال واشرف على الارتحال واحسان
ياخذ من دنياه لا تخونه يترود من اولاده لما قبلته ويقدم في يومه لغد من اطيب ذات يدخرك الوقت
حاجته وعدك بقهره وفاقه قال الله تعالى لن تنازوا البرحق تنفقا وما تحبون ولما بلغته من الايام
ونقل في الاخبار مكتوب على باب الجنة ثلاثة اسطر الا ول لا اله الا الله محمد رسول الله والثاني امة
مذنبه ورب غفور والثالث وجدنا ما عملنا ووجدنا ما قدمنا وغسنا ما خلقنا وعن ابي هريرة رضي الله
عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال يقول ابن آدم مالي مالي وهل للناس مال الا امانة
فانفقت اوليت فابليت او تصدقت فامضيت وعن عتبة بن عامر الجهني عن النبي صلى الله عليه
وسلم انه قال نزل المؤمن يوم القيامة صدقته وقال عليه الصلاة والسلام الصدقة تغني عن غضب الرب
فاتفق مما رزقه الله تعالى في رضاء عاجلا راجا تنفقه عاجلا رغبة في موعود النبي صلى الله عليه
وسلم في قوله خير ما يتلقا الرجل بعد موته ثلاثة ولد صالح يدعو له وصدقة جارية يبلغه اجرها وعلم
يعمل به من بعده فاجب ان يتدرج في جملة من لا يتقطع عمله اذ ادنى اجله فوفى وتصدق من خالص
ماله وطيب كسبه يكتفا والله تعالى اعلم *

(صدق قد يم طويل في اتخاذ المدرسة والوقف عليها) هذا ما احتجب بانفاقه وتصدق به الخافان
الاجل السيد الملك المظفر المؤيد العدل عماد الدولة ونجاح الملة ما حجاج بفرار خان ابواسحق ابراهيم
ابن نصر سيف خليفة الله تعالى امر المؤمنين ا على الله تعالى امره واغز نصره تقربا الى ارب الجليل
وطلبا لتواب الجزل وهرمان اله ذاب والتكيل ورغبة في وعده الجمل على مناطق به بحكم التنزيل
وهو قوله عز وجل وما تقدموا الا نفكم من خير تصدوه عنه الله هو خير واعظم امرا وروى في الاخبار
عن النبي المختار صلى الله عليه وسلم وعلى اله الا برار وصعبه الاخبار اذا ما ابن آدم انقطع عمله
الا في ثلاثة ولد صالح يدعو له بعد وفاته وصدقة جارية وعلم يعمل به الناس واجب ان يتدرج
في عداد من لا يتقطع عمله وان يقدم لثمة خير ليكون له عند الله وزاد المعاد وخير قباة قلوب التباد
يوم تحذل نفس ما علمت من خير محض الالية فامر باتخاذ مدرسة تكون مجعلا لاهل العلم والدين متصلة
بالشهر مشقة على مسجد ومواضع لدرس العلم ومكتبة لتعليم القرآن ومجلس مقربى يقرئ الناس
القرآن ومجلس مؤدب يعلم الناس الادب ودرجات وساحة بستان وجمع في ذلك شرائط الصحة على
ما اقتضى العلم صحة تلك الصدقات على وجوبها المشقة عليها جميع ذلك داخل مدينة معروفة موضع
منها يعرف بالباب المجديد او أحدود وجوانبها في الشارع والثاني في ساحة منسوبة الى
الخاتون للملكة بنتا طرخان بك وزين قاري وقف على مشهدهم واشتلت زين منزل وقف

قوله فاروق في نسخة هارون

على طلبه العلم وزين منزل احمد المقتصد وزين منزل في القاسم بن العطاء ويشمل بخان ينسب الى
الخاتون الملكة وربع زين منزل منسوب الى حالي الخليفة وزين قاريه منسوب الى ادم
نظام الدولة وزين منزل منسوب الى الخاتون الملكة تركا خان وزين الطريق ولده دخلها
ثم احب ان يدوم ذلك الخبر على مرور الايام وكرورا الاعوام باوقاف صحبه عليه وعلى سيد الخبير
وابواب النرفها فبقي على ما اقتضته نيته واشتلت عليه ملو به تصديق بجميع هذه المدرسة بكل
ما هو يصل لها بخدمة الموصوفة في هذا الكتاب لاقامة امان البربر وبجميع الخان المحرص
المشتغل على الدوريات والاصطبلات والمقبن والاوازي ومحرات والغرف والمخاينات الاربعة المتصلة
به ثلاثة منها على يسار الداخل في هذا الخان وواحد على يمين الداخل فيه وبعد الخان معروف

(بنيم بلاس) يسوق سعد مرقند في محلة (زركوبان) في موضع منها يعرف (بكوكة مقلس) وبجميع
 الختان الخالص المشقل على الدويرات الخمس والمحجرات الثلاث والفرقات الثلاث وبيوت الاهواء الخمسة
 والمحويات الثلاثة المتلازمة على بابها المتصل به عينا يسوق سعد مرقند بمحلة رأس الطاق في زقاق يعرف
 بزقاق (شيفروشان) وبجميع الختان الخالص المشقل على الدويرات الثمان والدويرات الكبيرة
 والفرقات الخمس عشرة قريوت الاهواء الخمسة عشرو بيتي الحلا والمحوافيت الاربعة المتلازمة المتصلة
 بهذا الختان الذي هو يسوق سعد مرقند بمحلة رأس الطاق في سكة ادو وبجميع الدويرة الكبيرة سفلها
 وعلوها في الختان المعروف بخزان الساماني الكبيرة يسوق سعد مرقند برأس الطاق في شارع درب
 مناره وهذه الدويرة في الزاوية عين الداخل في هذا الختان وبجميع المحجرات على علوها والمحجرات
 الخمس الكدرية في خلالتها المتلازمة بهذا الختان وبجميع الحجرة الكبيرة الكدرية المتصلة بها
 في هذا الختان عن يسار الصاعد في علوه وبجميع الحمام المعروف بصمام الرجال يسوق سعد مرقند
 بمحلة رأس قنطرة عاهرة في سكة حماد وبجميع بيوت الاسكندرية وبيت الطراز والكرم والمنسبر
 والمزارع والمداينات التي هي كلها بقرية جرمعد من قري (انباركي) من رستاق مهرقند وبجميع
 الاراضي التي هي في التلال المتصلة بمزرعة هذه القرية وهي جميعها من فواحي (انباركي) من رستاق
 مهرقند فأحد حدود الختان المعروف (بنيم بلاس) والثاني والثالث والرابع أحد حدود كذا
 الى آخر هذه الحدودات فتصدق الختان الى آخر القاب هذا المتصدق المسمى في هذا الكتاب في حياته
 وبعد وفاته بجميع هذه الحدودات المذكورة الموصوفة بها في هذا الكتاب بحدودها كلها وبجميع
 حقوقها ومرافقتها من حقوقها وطرقها ومسالك طرقها في حدودها وارضى المخائنات والمحويات
 والتوابيت المرسكة وبيوت الاهواء وبيوت الحلا والدويرات والمحجرات والفرقات وابنتها وخشما
 وحيطانها وسفلها وعلوها وسقفها وجذوعها وعوارضها واسطوا ناتها وابوابها وابوابها وارض الحمام
 وبيوتها وسقفها وخشبه وحيطانها وابوابها وقدر مائه وأنبويه وملتقى رماده وبجميع زبله ومصب مائه
 وحوضه ومجاري مياهه في حقوقه وارضى بيوت الاكوة وابنتها والاشجار القائمة في العقارات
 وازراجين والعرش وأنهارها وسواقيها وشربها بجاريه في حقوقها ومدايناتها المنسوبة اليها في حقوقها
 ومجاري مياهها في حقوقها وكل قبيل وكثير وبجميع هذه الحدودات ومنسوب اليها من حقوقها
 داخل فيها ونماذج منها صدقة صحيحة نافذة واجبة بته موبدة بحرمه بحسبة الله عز وجل لارادة
 لهذا المتصدق في شئ منها لا تساع ولا توب ولا تورث ولا ترهن ولا تغلق ولا تسلف بوجه تلف قائمة على
 أصولها جارية على سبلها المتبعة في هذا الكتاب أي أن يرث الله تعالى الارض ومن عليها وهو خير
 الوارثين على أن يستغل جميع ما وقعت عليه هذه الصدقة الموصوفة في هذا الكتاب بوجوه غلاتها
 في كل شهر وفي كل سنة جارية ومقاطعة ومزارعة ومساقاة بعد أن لا يؤخر شئ من ذلك أكثر من سنة
 واحدة ولا يعقد مزارعة أكثر من ثمانية عشر شهرا في عقد واحد ولا في عقود متفرقة ولا يعقد عليها
 عقد جديد الا بعد انقضاء المدة للعقد عليها كذلك يجري أمر هذه الصدقة ولا يؤخر قط من ذي
 حصة يتخاف عليها من جهة ابطال هذه الصدقة وتغيره من وجوهها المشروطة في هذا الكتاب فما
 رزق الله تعالى من غلاتها ودام ثمرها يسد بأنواع عمارتها وزم ما استمر منها والمستزاد في غلاتها وأداء
 مثرها وغرس الاشجار لمجددي عقاراتها على حسب ما يراه القائم بأمر هذه الصدقة وبشراء البواري
 والمحصر في السيف والمحشيش في الشتاء لهذه المدرسة المذكورة في هذا الكتاب على رما تقع
 لمجاة في ذلك ويقطع من اشجار هذه العقارات الداخلة في هذه الصدقة ما يحتاج اليه في عمارة هذه

المدرسة وغيرها من المحدثات الداخلة في هذه الصدقة على حسب ما رآه القائم بأمرها ويباع ما يس من أمتارها وأشرف على الفساد فيكون سبيل عن ذلك سبيل سائر غلاتها في صرفه الى الوجوه التي تصرف بها غلاتها على حسب ما رآه القائم بأمرها ثم يصرف ما فضل من غلاتها الى كل من يقوم بأمر هذه الصدقة في كل سنة ألفا درهم مؤبدية عدلية رسمية نقدية ~~مكسورة~~ مصرية يوم وقعت هذه الصدقة فيه ويصرف الى القية الذي يجلس للتدريس في هذه المدرسة من يتحلل مذهب أي حنيفة وجماعة تعالى ويعتقه ويدرس على مذهبه في كل سنة من هذا النقد المذكور في هذا الكتاب ثلاثة آلاف درهم وستمائة درهم قسط كل شهر من ذلك ثلث مائة درهم ويصرف الى طلبة العلم المقتدرين في هذه المدرسة من أصحاب أي حنيفة وجماعة تعالى في كل سنة من هذا النقد المذكور في هذا الكتاب ثمانية عشر ألف درهم يجري عليهم من ذلك في كل شهر من السنة من هذا المال ألف وخمسمائة نوزع ذلك عليهم على ما رآه المدرس في هذه المدرسة من التسوية بينهم أو تفضيل بعضهم على بعض أو إعطاء البعض وسوا من البعض بمسأ أن لا يزيد لكل واحد منهم في كل شهر على ثلاثين درهما من هذا النقد ويصرف الى الذي يتولى تفرقة هذا المال المسمى لطلبة العلم عليهم في كل سنة من هذا النقد ستمائة درهم قسط كل شهر من السنة خمسون درهما من ذلك ويصرف الى مؤذّب مرضي يجلس في هذه المدرسة ويعلم الناس فيها الادب في كل سنة من هذا النقد ألف ومائتا درهم قسط كل شهر من ذلك مائة درهم ويصرف الى معلم يجلس في مكتب هذه المدرسة ويعلم الناس القرآن في كل سنة من هذا النقد ألف درهم ومائتا درهم قسط كل شهر من ذلك مائة درهم ويصرف الى مقرر عالم بالقرآن وآرايات يقرئ الناس القرآن في هذه المدرسة في كل سنة من هذا النقد ألف درهم وخمسمائة درهم قسط كل شهر من ذلك مائة وخمسة وعشرون درهما ويصرف الى الاربعة من يقرأ القرآن في هذا المشهد المذكور في هذا الكتاب في كل سنة من هذا النقد ثلاثة آلاف درهم لكل واحد منهم من ذلك في السنة سبعمائة وخمسون درهما ويصرف الى ثمن دهن السراج لسراج السراج والقناديل في هذه المدرسة والمشهد والمسجد وديارات طلبة العلم وبيت الخلافة في كل سنة من هذا النقد سبعمائة درهم ويصرف الى ثمن الجمد لسقاية هذه المدرسة في كل صيف من هذا النقد أربعمائة درهم ويصرف الى ثمن الخبز واللحم والخواص لا تتخذ الضيافة في هذه المدرسة في ليالى شهر رمضان في كل شهر رمضان من هذا النقد ثلاثة آلاف درهم وثلثمائة وخمسون درهما ويصرف الى ثمن الشعير والخبز ليلية الختم في كل شهر رمضان في هذه المدرسة من هذا النقد خمسون درهما ويصرف الى ثمن الاضاحي في كل سنة في أيام النحر من هذا النقد ألف درهم فيشترى بجمسمائة من ذلك من البقر التي تجوز في الضحيا بقدر ما يمكن شراؤه بذلك فيضحي بها ينوي بذلك عن هذا المتصدق المسمى في هذا الكتاب ويتصدق بها على الفقراء والمساكين ويشترى بالجمسمائة الباقية من ذلك من الاغنام التي تجوز في الضحيا بقدر ما يمكن شراؤه بذلك فيضحي بها ينوي بها عن أبوي هذا المتصدق ويتصدق بها على الفقراء والمساكين ويصرف في كل عاشوراء من هذا النقد مائة وخمسون نفرا من الفقراء والمساكين والى ثمن الخبز واللحم والخواص لا تتخذ الضيافة في هذه المدرسة عشية يوم عاشوراء ألف درهم ويصرف الى رجليه موكلين بخدمة هذه المدرسة والمسجد والمسجد يقفان الابواب ويقفلانها ويكسنان ويكسنان ما يتصلح الى الكبس ويقرشان المحصر والبوازي ويصوبان ويقيان الحشيش ويرفعانها عند الحاجة الى ان ترفع ويقفان بيت الخلافة ووقدان السراج والقناديل بكرة وعشاق في اوضح التي يحتاج اليها في كل سنة من هذا النقد ألف ومائتا درهم لكل واحد منهما من ذلك

ستائة درهم ويصرف الى رجل من أهل الفقه والصلاح والامانة يختاره المدرس في هذه المدرسة
فغرض اليه مراعاة مصالح هذه المدرسة والمشهد فيسكن فيها ويحفظ بيت الكتب في هذه المدرسة
ويطلع أحوالها ويراعى أمورها ويعين بأمر من يوكل بخدمة هذه المدرسة والمشهد في كل سنة من هذا
التقد الف وماتسأدرهم قسط كل شهر من ذلك ما تقدم من رأى المدرس في هذه المدرسة الصلاح
في ان يقوض هذا الامر الى رجلين من أهل الصلاح يسكنان هذه المدرسة يتولى احدهما أمر بيت
الكتب فيها ويتولى الآخر مسأدرهم معالجها فالمرقى ذلك الى المدرس فيها وتكون هذه الوظيفة المسماة
وهي الف وماتسأدرهم مصروفة اليها على ما يراه المدرس فيها ويستصوبه وقيمة هذا التقد الذي سمي
فيه يوم وقعت هذه الصدقة لكل سبعة وأربعين درهما متقال واحدا من الذهب الا برز الخالص
فان تقرا التقدي زمان الى زيادة أو نقصان يتطرق الى قيمة ذلك التقد الحديث فيصرف الى كل وجه من
هذه الوجوه المده في هذا الكتاب من تلك الدراهم المحدث بما يبلغ قيمته من هذا التقد الذي كان
يسمى قديوم وقعت هذه الصدقة فان فضل من هذه الوجوه فضل من الغلات اشترى القاشم بأمر هذه
الصدقة بذلك الفضل زيادة أسباب من الضياع والمستغل ان استصوب ذلك ثم يكون سبيل تلك الزيادة
المشترأة فيحصل من غلاتها سبيل أصل هذه الصدقة في وجوه مصارف ارضها عايتها وان تقاصرت
الغلة عن الوجوه في سنة من السنين قسط النقصان على هذه الوجوه بمصصافا لم يوجد بعض من سمي
من هؤلاء المذكورين فيه بعدما استقصى في الطلب كان ما سمي له مصر وفا الى سائر الوجوه المسماة فيه
وان رأى القاشم صرف ذلك الى تحصيل زيادة أسباب بحري ارتقاعها بحري أصل هذه الصدقة فعل
ذلك كذلك بحري أمر هذه الصدقة لا يغير حالها الى أن يرث الله تعالى الارض ومن عليها وهو خير
الوارثين وان وقع لاستغناء عن هذه المدرسة يوما من الدهر ولم تكن اعادتها الى الحائلة الاولى صرف
ذلك الى المحتاجين من طلبة العلم بسمقر قديم يستقدم مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان لم يوجد بها
من يصرف ذلك اليهم من طلبة العلم صرف حيث نال فقره المسلمين أبدا وقد أخرج هذا المتصدق جميع
ذلك الى يد أبي طاهر عبد الرحمن بن الحسن اغزا في وجعله قائما بأمر هذه الصدقة وأمره في ذلك
ياستشارت بقري الله تعالى وأد الا مائة واستعمال النصيحة وقلده تسوية أمورها على وجوهها وشرط
عليها لا يغير شيئا من ذلك ولا يبدل وقد قبضه قبضا صحيحا فارغا من موانع حصة القبض فان مضى
لسبيله أو وجب اقامة غيره مقامه لمعنى وجب ذلك لا اختيار في ذلك الى الفتية الذي يدرس فيها
بحسب طائفة أهل العلم الذين يدور عليهم أمر الفتوى بسمقر قديم أن يكون الذي يختاره من أهل
الصلاح والدابة فان لم يكن فيها مدرس فالأمر غرض الى الحاكم بسمقر قديم ولا يحل للسلطان الى آخره
شهادته في آخره

(نوع آخر في الوقف على أولاده وأولاد أولاده) اذا أراد الرجل أن يقف على أولاده فهذا على وجوه
أحدها أن يقول أرضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وفي هذا الوجه يدخل تحت الوقف البطن
الاول برديه ولده لصلبه ولا يشارك البطن الثاني البطن الاول ويريد البطن الثاني ولدا لا بن هادام
واحدا من البطن الاول فالغلة له وان لم يبق واحدا من ذلك البطن فالغلة لا يقرأ ولا يكون للبطن الثاني
من ذلك شيء فان لم يوجد البطن الاول ووجد البطن الثاني وهو ولد لابن فالغلة للبطن الثاني ولا يشاركه
من دونه من البطون وجعل الحال في حق ما بين البطن الثاني ومن دونه كالحال في حق ما بين البطن
الاول والثاني وان عدم البطن الاول والثاني ووجد البطن الثالث والأربع والحامس اشتركت الثالث
ومن دونه من البطون وان كثرت *

(الوجه اشأني أن يقول أرضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي) وفي هذا الوجه اختصاص به
الطن الاول والثاني بريد الطن الثاني ولد الابن ولا يشاركهما الطن الثالث *
الوجه الثالث أن يقول أرضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي وولد ولدي وفي هذا
الوجه القياس أن يختص به الطنون الثلاثة وفي الاستحسان اشتركت الطنون كلها وان سفلوا *
الوجه الرابع أن يقول أرضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وليس له ولد لصلبه وله ولد الابن وفي
هذا الوجه صرف الغلة الي ولد الابن فان جدد له ولد الصلب صرف الغلة المستقبلة الي الولد
لصلبه *

الخامس اذا قال جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي وأولادهم ونسلهم
أبد ما تناسلوا وفي هذا الوجه بدخل تحت هذا الوقف كل ولد ممكن له يوم هذا الوقف وكل ولد
يحدث له بعد هذا الوقف قبل حدوث الغلة ومن مات منهم قبل حدوث الغلة سقط حصته ومن مات بعد
ذلك استحق نصيبه ويكون ذلك لورثته والطن الاعلى والطن الاسفل في ذلك على السواء اذا قال
على أن يبدأ في ذلك بالطن الاعلى ثم بالطن الذي يليه فماذا قال هكذا مادام واحد من الطن الاعلى
لا يكون للطن الاسفل من الغلة شيء ومن هذا الجنس مسائل كثيرة كتبها في كتاب الوقف ثم اذا أراد
أن يقف على أولاده وأولاد أولاده ونسله لا ينبغي أن يكتب في الكتاب ووقف على أولاده وأولاد
أولاده أبد ما تناسلوا به ودقائه فانه لا يجوز الوقف لولده لصلبه في هذه الصورة لانه يصير بمنزلة الوصية
للوارث والوصية للوارث لا تجوز الا باحازة باقي الورثة فاما ما على ولد الولد يجوز الوقف لان ولد الولد
لا يكون وارثا حال حياته أبية ولكن يكتب وقف على ولده وولد ولده فيجوز الوقف على قول من يرى
جواز الوقف على ولده لصلبه من غير الاضافة الى ما بعد الموت ومن غير الوصية به وهو قول أبي يوسف
ومحمد رحمهما الله تعالى لان على قولهما ولده لصلبه يستحق الغلة حال حياته والوقف ولا يكون
الاستحقاق حال حياته بطريق الوصية فيصح الوقف عليه ثم لا يطل عود الوقف فاما على قول أبي
حنيفة رحمه الله تعالى لا يصح الوقف الا بالاضافة الى ما بعد الموت وان يكون موصى به بعده
فيسر وصية للوارث فلا صحة لهذا الوقف على ولده عنده أصلا فيلحق بالتمتع حكم المحاكم ثم فيما ذكرنا
أنه اذا وقف على ولده وولد ولده في حياته لا يعطى ولد الولد جميع الغلة مادام ولد الصلب حيا لان
الواقف ما جعل ككل الغلة لولد الولد مادام ولد الصلب حيا ولكن تقسم الغلة في كل سنة الى
عدد رؤس ولد الصلب وعلى عدد رؤس ولد الولد ما أصاب ولد الولد فهو لهم رقة وما أصاب ولد
الصلب فهو لهم ميراث حتى يشاركهم الزوج أو زوجة وغيرهما لان الميراث لا يختص به بعض الورثة دون
العض فان مات أولاد الصلب فالغلة كلها تكون لولد الولد بحكم الوقف ذكر هلال رحمه الله تعالى
هذه المسئلة على هذا الوجه وقالوا هذا الجواب مستقيم على قول من يجوز الاخلاء عن الوقف في زمان
حتى قال ان من وقف على نفسه ثم بعده على الفقراء ان الوقف جائز غير مستقيم على قول من لا يجوز
الاخلاء عن الوقف في زمان حتى قال في تلك المسئلة ان الوقف على الفقراء لا يجوز وينبغي أن يصير
جميع الغلة بعد موت ولد الصلب وقفا على ولد الولد لان ما يصيب ولد الصلب حال حياته ليس بوقف
وانما يصير وقفا بعد وفاته لولده لولد الولد فقد خلا زمان عن الوقف واما اذا وقف على ولده حال حياته
وبعد وفاته لا يصح الوقف عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى على ولده ونحوه فلا يران قوله حال حياته
لغيره من الكلام عدله لان عنده لاصحة للوقف حال الحياة فخرج قوله حال حياته من بين ربي قوله
وبعد وفاته فيكون وصية للوارث واما على قولهما فقد ادخلنا في المشايخ رحمه الله تعالى بعضهم قالوا

لا يجوز لأن الوقف بعد الموت وصية وبعضهم قالوا يجوز لأن قوله بعد وفاته لغرض الكلام عندهما
لأنه لا يفيد إلا ما هو ثابت بطلاق الوقف بيانه أن الوقف عندهما وقع صحاحاً لا زاماً في حالة الحياة على
وجهه لا يبطل بغير الوفاق على ما رقب هذا وكان قوله وبعد وفاته لتأكيد ما ثبت بطلاق الوقف
فلا يوجب بطلان الوقف والله تعالى أعلم *

(نوع آخر إذا وقف نصف داره شائعاً أو نصف أرضه شائعاً) فقل قول أبي يوسف رحمه الله تعالى
يجوز وعلى قول محمد رحمه الله تعالى لا يجوز فيلحق بآخره حكم الحاكم فإذا وقف أرضه وشرط الكل
لنفسه أو شرط البعض لنفسه مادام حياً و بعده للقراء فالوقف باطل عند محمد رحمه الله تعالى وعلى
قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الوقف صحيح **ذكر الخلاف على هذا الوجه في مواضع كثيرة** وذكر
الفتية أبو عمر رحمه الله تعالى أنه لو شرط أن يأكل من الغلة فعند محمد رحمه الله تعالى يجوز فيكتبه
ولهذا الواقف أن يصرف غلات هذا الوقف إلى نفسه ما عاش ويلحق بآخره حكم الحاكم وإن أراد أن
يكون هو المتولى في هذا الوقف ما عاش يلزم ولهذا الواقف أن يتولى هذه الصدقة مدة ما عاش
ويصرف غلاتها وما فيها في سبيل الخير ووجوه البر فمأخوذ بذلك إليه دون غيره من الناس كيف
شاء وكل ما شاء وهي صدقة موقوفة على حالها فإذا مات فهو هذه الصدقة نافذة على سبيلها ويلحق
بآخره حكم الحاكم وإن كان من رأيه أن يبيع هذا الوقف أو شيئاً منه إذا كانت المصلحة في ذلك
ويشتري بغيره ما هو أنفع للوقف يكتب ولهذا الواقف أن يبيع هذا الوقف المسمى فيه وما أحب منه أن
رأى يبعه أصح ويصرف ثمنه إلى شراء شيء آخر هو أصح للوقف فيجعله مكانه ويلحق بآخره حكم الحاكم
وإن كان من رأيه أن يكون له التفسير والتبديل يكتب ولهذا الواقف أن يقص من مصارف هذا الوقف
إن شاء نقصانه ويزيد فيه إن شاء ما يذنه ويخرج منهم من شاء ويدخل مكانه من أحب ويبيد من
أخرجه إن أحب يعمل في ذلك برأيه وليس لأحد ممن يقوم بهذا الوقف أن يعمل من ذلك شيئاً ما خلا
فإن حدث به حدث الموت ولم يغير من هذا الوقف شيئاً ولم يبدل ولم يزد على ما فيه أحداً ولم يقص منهم
أحداً ولم يدخل فيهم أحداً ولم يخرج منهم أحداً فهذا الوقف على الحالة التي جعلها عليه ليس
لأحد أن يغير شيئاً من ذلك وإن كان غير شيئاً ثم حدث به حدث الموت فهو على ما عليه يوم يموت
الواقف هذا *

صورة كتابة جريان الحكم بجهة الوقف يكتب على ظهر صك الوقف بعد التسمية يقول القاضي فلان
اتولى لعمل القضاء والأحكام والأوقاف بكونه كذا وتواحيماً نافذاً للقضاء والامتناع والائابة بها بين
أهلها أدام الله تعالى توفيقه حكمت بجهة هذا الوقف المسمى الموصوف في بطن هذا الصك وجواز
دراومه ونفاذه هذه الصدقة في جميع ما بين وضعه وحده فيه من المحاربات والرباط والخان والحمام
وغير ذلك بجميع ما شغل عليه من الأبنية في علوه وسفله من الحجرات والمنازل والحدود والمرابط على
السبل والوجوه والشرائط المذكورة المشروطة المشروحة فيه عملاً بقول من يرى صحة هذا الوقف وجواز
هذه الصدقة بشروطها وسبيلها الممنعة المغمرة فيه من علماء السلف وأئمة الدين بعد خروجه مستقيمة
معتبرة جرت بين يدي هذا الواقف المسمى فيه وبين من خاصه فيه من له حق الخصاصة في جواز هذا
الوقف وصحته فيما وقفه وتصدق به وجوابه بالانكار لجهة وجواز وميله إلى جهة الفساد حكماً برأيه
وقضاء فذاته وأفضت المحكمة به وأحكمته على هذا الواقف بحضرته في وجهه وفي وجه من خاصه
فيه بعد معرفت مواضع الاختلاف ووقع اجتهدى على هذا وكلفت هذا الواقف قصريده عن جميع
هذه المخدودات وتسايعها إلى هذا التقيم المسمى فيه وترك التعرض له فيه بما يحتمل لمقتضى الصحة

والمجواز لهذا الوقت وهذه الصدقة وذلك كله في مجلس قضائي بكونه كذا وأمرت بكتابة هذا السجل على ظهر هذا الصلحجة له في ذلك وأشهدت عليه من حضري من الثقة بشارح كذا والله تعالى أعلم كذا في المحيط *

(الفصل السابع والعشرون في رسوم المحكام على سبيل الاختصار) *

فتقول وباقه التوفيق أول ما يبدا به من رسوم المحكام كتابة المناشير فإن اسمها على بن عباد كان إذا خطب إليه انسان عملا أتى إليه البياض وقال اكتب عهد هذا العمل فإن أمكنه قلده ولا تضاه عن مجلسه قال المحاكم السمرقندي أن أردت كتابة المناشير كتبت هذا ما عهد إليه فلان إلى فلان حين عرف عليه ودانيته وزمانته وصيانتها وامتنعته على الأيام واشترته في معرفة الاحكام فوجدته سال كاسب الاختيار منه سبيل طرق الارباب لم تعرف له زلة ولم تدم منه خلة فاعتقده وقلده عمل المحكومة بكونه كذا أمره بقوى الله عز وجل ما ظهر به طنا ونعيم تعميرا وعلنا فانها اتفق ما قدم من زاد وأحسن ما ذكر من عباد والله تبارك وتعالى يقول ان الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون وأمره أن يولي عليه على تلاوة القرآن متدبرا فيهم الظاهرة متأملا أولته الباهرة فانه عهد الحق ومنهج الصدق وبشر الثواب ونذير العقاب والكافهم لما استقيم بالنور والاعلم والله تبارك وتعالى يقول لا ياتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد وأمره بدراسة سفر رسول الله صلى الله عليه وسلم وآثاره وتعهده أحاديثه وأخباره منتهيا إلى حكمه ووصاياه مؤتصلا بخلقه وبعجاياه فانه الداعي إلى الهدى الذي لا ينطق عن الهوى فمن اتقى بأمره غنم ومن أنزجر عن أمره سقم وقد قرن الله عز وجل طاعته بطاعته في حكم كذا وجعل العمل بقوله كالمعمل بخطابه وأمره بحجة أهل الدين والعلم بدراسة أهل الفقه والفهم ومناورتهم فيما يقدره من نصيبه فانه لا مبرأ من السهو والغلط ولا آمن من الزلل والسقط وأن الشورى تحتاج إلى الآليات والمباحنة تراشد لأصواب واستطهار المرء على رأيه من عزم الأمور واستنارته بعقل أخيه من حرام التدبير وأمر الله عز وجل بذلك أولى البشر بالأجابة فقال رسول الله الكريم في كتابه المحكم وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله إن الله يحب المتوكلين وأمره بفتح الباب ورفع الحجاب والبروز للنصوم وإيعاظمهم إليه على العموم والنظر بين المتخاصمين بالسوية والعدل فهم عند القضية وأن لا يفضل خصما على صاحبه في محظ ولا تفضل ولا يقويه عليه بقول ولا فعل إذا كان الله عز وجل جعل المحكم ميزان لقسط العدل في القبض والبسط وسوى فيه بين الدني والثبر وما أخذ به من القوى للضعيف بقوله تبارك وتعالى يا داود انا جعلناك خليفة في الأرض وأمره أن يرفع إليه المتخاصمين أن يعالج المحكم بينهما في نص الكتاب فإن عدمه هناك طلبه من سنة رسوله بقوله تعالى والآن اتوا بالصحة الساجدة فإن فنده هناك ابتداء في اجماع المسلمين فإن لم يجدوه اجما على عهد رايه بعد أن يبلغ غاية الوسع في التجرى فانه من أخذ بالكتاب اهتدى ومن اتبع السنة فني ومن تمسك بالاجماع علم من الخطا ومن اجتهد فقد أعذر لله تبارك وتعالى يقول والذين جاهدوا في أممهم مسلنا وأمره بالتثبت في المحدود والاستغفار فيها بتعديل الشهود وأن يختصر من يحسن برهق المحكم عن المزمع الصحيح وأمره بترجيح عند الوضوح حتى يقف عند الاشياء وبعضه عند الحاجة ولكن على يقين بأن لا هوادة في أمر الله تعالى ولا تستخف عجلة إلى برى ولا تأخذ رايه بمسئنة لله تبارك وتعالى يقول ومن بعد حدود الله فاولئك هم الظالمون وأمره بتصفى أحوال من يشهد عنده فيقبل شهادة من كان طيبا بين الناس ذكر مشهور فافهم سيره منسوب إلى العفة واغتصب معرفة بآبائه والافتقار سليمان من شابين الطمع وأمره أن يجتاط على اموال الايتام بشقاؤا ولا يركبها إلى المحفة الاعفاء

قوله بان لا هوادة الهواد
اللين والزخسة والسكون في
المنطق اللين والمهاداة للمأيلة
والموادعة كذا في القاموس
فتأمل نقله البصراوي
قوله والظلف في القاموس
نقل نفسه عنه متعاهن
أن يغسله وظليف النفس
نزهة اه

وبراعهم في ذلك عداوكم أو يكادونهم بهمة تقطى وأمره أن يولي ما يحير في عمله من الوقوف إلى قوم يحسنون
تدبيرها ويضبطون القيام على مصالحها ويكونون مأمونين على أصولها وقرونها ويحجون ارتفاعها
من حله وبصرفونه في سبيله ويتبعون ما شرط وأقفوها في مزارعها وأحارها ويحذون ما رسموه في
استغلالها ويجاروا ولا يخلطهم في ذلك من اقتفاء لا تروا لأشراف والنظر وأمره بتزويج الأرامل واليتامى
من أكتفاهم عند فقد أوليائهم وأمره أن يختار كاتباً صالحاً لما لحاضر والمستقبل مطلقاً على علم الدعاوى
والقضاء فيما على حفظ الشروط والعهود دعاوفاً بكتابة العقود وأمره أن يتسلم ما يقع إعماله من ديوان
القضاء على بيت بمقامه من الوثائق والصلوات والمحاضر والوكالات وأسماء المحسنين وأن يوكل بهام
الخزان من رقبته ويتعربس الخبير فيه ثم يقول الكاتب هذا عهد فلان ليك وعليك وهذا لي
سبيل الزاد وهذا لي طريق السداد وقد أعزف به وأذو به وحرر فاجعل عهده ما ما يتفق عليه
وشلا لا تخذيه وقدم التوكيل على الله وحده والثقة بما عنده في استدامة التوفيق منه واستدعاء النعم
بذكره من ذلك إن شاء الله تعالى ثم الذي يلي هذا يقضى القاضي المولى ديوان من قبله من المحكام وترتيب
الاضرابات وأرقامها على الاستيفاء في باب قبض المحاضر والصلوات في أدب القضاة في الخصاف
ثم الذي يلي ذلك معرفة القاضي رسوم التوقعات التي تكون على صدور الحجج وأحجازها وهي على ستة
أنواع أحدها توقيع على صدور الصلوات وكتب التزويج واختيار القوام وكتب التوسط والتقليدات
وذكر الحجرو لإطلاق والصل والتفليس والاحضار وهو على اختيار القضاء ولكل منهم توقيع فهو
بالله اعظم مما بهم بقيني بآفه يتقنى أمن من آفه الحق مفروض والباطل مفروض الحمد لمن
الجنة والشكر كذا النعمة التثبت طريق الإصابة الصبح قرين الندامة الانقياس خطا الفناء الغيب
تصدى العقل

قوله الاضرابات كذا في جميع
النسخ ورأيت هكذا في نسخة
من الظهيرية والذي في
القاموس الاضاربة بالكسر
والفتح المحرزة من الضعف
والجمع اضابير ولم يوجد فيه
جميع اضبارات اهـ

(فرض القاضي النفقة للزوجة وولدها على زوجها) وإذا أراد القاضي أن يفرض النفقة على رجل
لا أمره أن القاضي يحضره ويأمره بالانفاق عليها وعلى ولدها أن عرف أنه بضربها ولا ينفق عليها
فرض نفقة نفقة النفقة عا في كل شهر بقدر ما تحتاج اليه من الدقيق والادام ولده وجوانبها
التي تكون ثمنه بعموم ذلك بالدرهم ويفرض عليه في كل شهر إذا أراد أن يكتب لها ذلك يكتب يقول
القاضي فلان بن فلان قضيت لفلان على زوجها فلان بن فلان نفقته بكذا وأمره بأداء ذلك عليها أو أن
وجوبه وفرضت ذلك عليه وحضرته عليه الإخلال به وأطلقت الاستدانة أن يعطها يكون ذلك
دينها عليه ترجع به عليه وأمرت بكافة هذا المذكرة بحجة لها يوم كذا وإن كان الزوج غائب غابها
المرأة تطلب النفقة وذكر أن زوجها غاب عنها ولم يخلف لها نفقة وسألت القاضي أن يفرض لها عليه
نفقة وأقامت البيعة نفسها لابة بنت فلان بن فلان وأن زوجها فلان بن فلان غائب عن أبيها خيفة
رجحه الله تعالى قال لا أقضي على غائب وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى أفرض لها النفقة على الغائب
ولا أقضي بالنكاح عليه وهذا قسم فأقر خديته بنفقتها وكذلك أن أنكر وأقامت البيعة على نكاحها ثم
على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا فرض لها النفقة فلها أن تستدين وأمرها بالاستدانة كان
أحوط على أصله قال فإذا أراد الكاتب صكت بقول القاضي فلان بن فلان بعد تقدير النفقة على
أوجه الذي ذكرناه أمضيت هذا التعديل المذكور على غائب المذكرة كورقه لأمه فلا تطلق وأطلقت
لها تسأل ذلك لتدريس ماله والاستدانة عليه أن تظفر بشئ من ماله ترجع به عليه عند موته
من غيبته أخذنا بقول من يرى ذلك جائزاً من علماء الأمة وأوصيتها في ذلك بتعوى الله تعالى وأداء
الأمانة فيه فقلت ذلك على شرط أو طاه به وأمرت بكتب هذا المذكرة بحجة لها يوم كذا وعلى هذا فرض

سائر النقعات *

(اختيار القيم) يقول القاضي فلان بن فلان رفع الى حال الاوقاف المنسوبة الى كذا في مختلفها وانتشار امورها واضطراب احوالها وقصور ارتفاعاتها عن جوارقها ووجوهها بضلواها عن قيم يتعهدا ألو وسيرة فلان القيم وان الحاجة مست الى من يقوم بأمورها وحفظها وتقديرها وضبطها وامضاء شروط التمتعين بها وكان الامر على ما رفع الى باخبار جماعة نقاة موقع الاختيار على فلان بن فلان لما وصف من صلاحه وسداده فتمتبه فيما فيها على أن يحفظها ويتعهدا ويستقرها ويستقلها ويصرف غلاتها الى وجوهها ومصارفها وصبي مامات منها واندرس ويستأدي من غلتها من كان عليه شيء منها وصرفت كل قيم كان فيها قبله وأوصيته بتقوى الله عز وجل *

ذهب المشرف على الوصي أو القيم يقول القاضي فلان بن فلان رفع الى أن فلان بن فلان قيم في وقف كذا أو وصي في تركة فلان وهذا تركة محتاجة الى مشرف يصعب هذا الوصي ويتفق على حاله فوجدت الامر على ما رفع الى باخبار النقاة وان هذا القيم أو الوصي محتاج الى مشرف يتعهد احواله ليؤمن امتداد الطمع في هذه التركة موقع الاختيار في على فلان لما عرف من فطنته وقائه وسداده وأمانته فامضيت هذا الاختيار ونصبت هذا المختار مشرفا على هذا القيم وعلى كل قيم في هذه التركة وحظرت عليه وعلى كل من في هذه التركة الاستبداد بنى من هذه التصرفات فيما دونه وأمرته أن لا يصل ولا يعقد في شيء من امورها هذه التركة الا بعد مشورة هذا المشرف واستطلاع رايه فيه وأمرت أن يكتب هذا لذكركم بعد أن أوصيته بتقوى الله عز وجل وكان أبو نصر الصغار رحمه الله تعالى يقول القاضي لا يكتب في جميع هذا وأوصيته بتقوى الله عز وجل وأدامه لمانة كذا في الظهيرية *

* (الفصل الثامن والعشرون في المقطعات) *

واعلم أنك اذا كتبت شيئا مما ذكرناه لا بد من كتابة التاريخ في أوائلها وأخبار ما وقع الاشتباه وقطعا للالتباس واعلم أن لكل ملك وأهل ملته تاريخا وتواريخ بالوقت الذي تحدث فيه حوادث مشهورة عامة وكان للروم أوقات أرخوا بها على حسب ما وقع من الاحداث فيها الى ان استقر تاريخهم على أن جعل منذ وفاة ذي القرنين وكذلك كانت الفرس فانه حكى عن المؤيد الذي كان في عهد المتوكل انه ذكر العرس كانت تؤرخ بأعدل ملك كان فيهم الى أن استقر تاريخهم على هلاك يزيد بن داود هو آخر ملوكهم والعرب كانت تؤرخ بصام التفرق وهو تفرق ولدا معايل عليه السلام ونروجهم عن مكة وأرخوا بصام الشدر وله قصة معروفة ثم أرخوا بعدم الغيل ثم استقر تاريخ العربي بعد ذلك كله الى أن جعل من أول سني الهجرة وكان المبتدئ بهذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه لان عامه على الين قدم عليه فقال أما تؤرخون كتبكم فاراد عمر رضي الله عنه أن يبتدئ ببعث النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال بل يند بوقت وفاته صلى الله عليه وسلم ثم رأوا ان يكون من الهجرة لانه أول وقت بدا فيه الاسلام وكانوا قديدا وبشهر رمضان ثم جعلوا الابتداء من اهرم ولتواريخ العربية انما هي على الليالي وان كان تواريخ سائر الامم على الايام وذلك أن سني أولئك بقري على امر الشهي وهي نهارية وسو لعر بقرية *

(صك الوقف على وجوه شتى) وصورته هذا ما وقف وتصديق وجلس فلان بن فلان تقربا الى ربه وخالقه وتوسلا الى الله ورازقه ذخيرة قدمها اليوم حشره ونشره يوم العرض الأكبر يوم لا ينفع مال

ولا ينون الا من اتى الله قلب سليم فتأهب للرحيل الى فناء الملك المجيد وتزود للسفر الطويل وكان في الدنيا كانه طير سبيلى فاحدوا استعدادا واجتهدوا جدا حتى ان يفترق في عداد من لا يقطع عمله اذا انتهى أجله على ما قال سيد البشر صا حب اللواء في الحشر اقامات ابن آدم الحديث وتعرف الى باقة عز وجل في اخرها ليكون عونا له على دفع اللذات واجبا هو ذريعة الى الجنان على ما روى خالد بن معدان عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال يحيى المعروف والمنكر يوم القيامة خطقان فيطلق المعروف بأهله الى الجنة وينطلق المنكر بأهله الى النار وأهل المعروف في الدنيا هم أهل المعروف في الآخرة وأهل المنكر في الدنيا هم أهل المنكر في الآخرة فقد صدق بجميع كذا عن نية خالصة وطوية صافية الى آخر ما قلناه في كتاب الوصية والوقف الا نأخذ كرهنا أشياء لم نذكرها في كتابنا فامكنة ومقدرة في كتابنا ما يقع له فنقول (اذا أراد الواقف أن يكون هذا الوقف على أولاده) يكتب ما مكتناه الى أن يقول ما فضل عن غلاتها عرف الى أولاد الواقف المتصدق وهم فلان وفلان وفلانة أبدا ما تولى لدوا وتسلوا بطنا بعد بطن وقرنا بعد قرن لا نصيب لاحد من أولاد البطن الا سفل منها مادام احد من أولاد البطن الا على في الاحياء للذ كر مثل خطا الاثنين وان اشترط الواقف التسوية بين الذكور والاثنا يقول الذكور والاثنا في استحقاق النصيب من ذلك على السواء لا يفضل ذكورهم على انثاهم ولكن الاول اقرب الى الصواب واجل للتواب ثم بعد هذا يقول وان اقترضوا وتفاوتوا لم يبق منهم احد صرف ما كان مصروفا اليهم الى فقراء المسلمين ومحاويجهم وقد اخرج هذا الواقف المتصدق هذا الوقف وهذه المدة من يده وأبناها عن سائر أملاكه وأسابيه وسلمها الى فلان المتولى تسليها صحبا بعد ما جعله قيامه ومتوليا لأموار هذا الوقف وانه قضاه منة قضاه صحبا بعد ما قبل عنه هذه التولية والقوامه قبولها صحبا الى آخر ما قلناه ولوزدت في صرف القاض الى الأولاد على أن من استغنى عنهم حرم فان افتقر رعا اليه ما كان مصروفا اليه فهو أحسن ولو لم يقع على أولاده ولكن شرط الفاضل لنفسه على النوا الذي قد تناه وأراد أن يجمع عنه رجل صالح بعد ما حدث به حدث الموت ويصرف الى وجوه شتى كتبت فان حدث به حدث الموت الذي لا يحصى لاحد عنه ولا يخص ولا مناص وعضى لسيده صرف ما كان مصروفا اليه في حال حياته من ذلك الفاضل فيبدأ منه أولا بما يجمع عنه رجل صالح من ذرية أهله فيعطى كفايته لزمائه ويا ياه وما فضل من ذلك بدى بالتفضية بكداش ما احدا ما عن سيد ولد آدم رسول رب العالمين صلى الله عليه وسلم واشتاتع والد هذا الواقف فلان والثالثة عن والد هذا الواقف فلانة بنت فلان والرابعة عن هذا الواقف فيضفى بذلك كله كل سنة في أيام الاضاحى بعد وفاته واقراض حياته تبركا الى الله ووسيلة بها اليه ويعطى أجر السلاخ من ا ما ضل ويتصدق بخمسة ما وشعوها ودسوها وأكارعها وسقطها على فقراء المسلمين ومحاويجهم وما فضل من ذلك يصر في مرسومات عاشوراء التي تعارفها الاغنياء في هذا اليوم من شراء رخصان واتخاذ تخفيض وشراء الكبريان والمخ والكبريت بكداش موسع ذلك كله على هذا القيم وما فضل من ذلك يصر في كذا الى فوات صدقائه وكذا الى فوات ركوته وكذا الى فوات نذوره وكفاراته ولا جناح على من وفى هذا الامران يا كل بنفسه منه وان يؤكل من شاء وما فضل من ذلك يصر في مصالح السقاية انى هي جملة كذا وانى شراء الجمد واجرة السقاية يقضاهما الجمد بها أيام الصيف وما يحتاج الى ذلك وصارت هذه صدقة موصية صافية لا يزيد هارورا لا يوم الا تدبدا ولا مضى الاعوام الا أنا كيدا ولا يحصل لاحد يؤمن باقية واليوم الا حرم اولاده والعسا والحقا كما تبدل شره من شروها به تعبير شئ منه ولا تعنيه من يدينه بعد ما سمعه وغا ائمه على الدين يسد لونه وديله لعنة الله

والملائكة والناس أجمعين والاحوط في ذلك أن يلحق في الوقف حكم قاض من قضاء المسلمين حتى يزول الخلاف وصورة جريان التحكيم بحصة الوقف أن يكتب على ظهر الصك للوقف يقول القاضي فلان بن فلان المتولي لعمل القضاء والأحكام والوقف بكورة كذا ونواحيها فكذا القضاء والامضاء والاستنابة فيما بين أهلها حكمت بحصة هذا الوقف المبين الموصوف في بطن هذا الصك وجوازه ولزومه في جميع ما بين موضوعه وحدوده فيه من المحاينات والباطلات والمخانات والمحامات وغير ذلك بجميع ما اشتمل عليه من الأينية في سقله وعلوه من الخيرات والمنازل والعين والمرابطة على السبل والوجوه والشروط المذكورة فيه ملامني يقول من يرى صحة هذا الوقف وجوازه هذه الصدقة بشروطها وسبلها المينة المفسرة فيه من علماء السلف وأئمة الدين بعد خصومة صحيفة مستقيمة جرت بين يدي هذا الوقف المسمى فيه وبين من خاصمه فيه ممن له حق الخصومة في جواز هذا الوقف وصحته وجواب المدعى عليه بالانكار لصحته وجوازه وميله إلى جهة الفساد حكماً أبرمته وقضاه فذته على هذا الوقف بحضرته في وجهه ووجه من خاصمه فيه بعد ما عرفت مواضع الاختلاف ووقع اجتهادي على صحته ونفاذه وكلفت هذا الوقف قصريده عن جميع هذه الحدودات وتسليمها إلى هذا القيم المدعي فيه وترك التعرض له منه فيما يخالف مقتضى الصحة والجواز لهذا الوقف وهذه الصدقة وذلك كله في مجلس قضائي على سبيل الشهرة والاعلان دون الخفية والسكتمان وأمرت بكتابة هذا السجل على ظهر هذا الصك بحجة له في ذلك وأشهدت من حضرني من الثقة بتاريخ كذا كذا في الظهيرية *

(كتاب الحيل)

وفيه فصول

(الفصل الأول في بيان جواز الحيل وعدم جوازها)

فقول مذهب علماء راجعهم الله تعالى كل حيلة يحتل بها الرجل لا يبطال حق الغير ولا دخل شبهة فيه أو ليقويه باطل فهي مكروهة وكل حيلة يحتل بها الرجل ليتخلص بها عن حوام أوليته وصل بها إلى حلال فهي حسنة والاصل في جوازها هذا النوع من الحيل قول الله تعالى وعذبيدك ضغناً فأضربه ولا تحنت وهذا تعليم المخرج لا يوجب النبي عليه وعلى نبيتنا الصلاة والسلام عن يمينه التي حلف لضرير امرأته مائة عود وعامة المشايخ على أن حكمها ليس بمنسوخ وهو الصحيح من المذهب كذا في الذخيرة *

(الفصل الثاني في مسائل الوضوء والصلاة)

خندق له طول أكثر من عشرة أذرع وبه ماء الآن عرضه أقل من عشرة قهـ على قول بعض المشايخ راجعهم الله تعالى لا يجوز الوضوء فيه والحيلة على قول هؤلاء أن يحفر حفرة قريبة من الخندق ثم يحفر نهيرة من الخندق إلى الحفرة ويسيل الماء من الخندق إلى الحفرة فيصير الماء جارياً في الخندق فان شاء توضأ من الخندق وإن شاء توضأ من النهيرة إذا توضأ الرجل قرأ أي الببل سائلاً من ذكره وكان الشيطان يبريه ذلك كثيراً فالحيلة في قطع هذه الوسوسة أن ينضع فريجه بالماء إذا أراه الشيطان ذلك أحاطه على الماء لأن هذه الحيلة إنما تنفع إذا كان النعقد قريباً ويحذف الببل فاما إذا حذف الببل ثم رأى الببل على ذكره بعيد الوضوء لانه لا يمكن إحاطته على ذلك الماء إذا أصابت النجاسة خفاً أو نعلاناً لم يكن لها جرم صك البول والخمر فلا بد من غسل رطباً كان أو يابساً والحيلة في ذلك إذا كان رطباً أن يمسي في التراب أو زمل حتى يلبس بجمعه بالتراب ويحفر ثم يحفره بالارض فيصير مكاد كذا فيه أبو جعفر عن أبي

حقيقة رحمه الله تعالى وهكذا روي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لم يشترط الخفاف * إذا هبل الظهر ثلاث ركعات ثم أقام المؤذن وعلم المصل أنه لم يصل في المسجد فأراد أن يصل مع الإمام ويكون فرضه ماصلي مع الإمام * وكرهه أن يقصد ماصلي فالمحيلة له في ذلك أن لا يقصد في الزاوية ويقوم إلى الخامسة فيصل الخامسة والسادة حتى يصير هذه الصلاة نقلا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ثم يصل القربة مع الإمام ذكره شمس الأئمة المحلوف رحمه الله تعالى *

رجل جاء إلى الإمام في صلاة الفجر وخاف فوت الجماعة لو اشتغل بالسنة حازه أن يدخل في صلاة الإمام ويترك السنة ثم يقضي عند محمد رحمه الله تعالى بعد طلوع الشمس ولا يقضيها قبل طلوع الشمس والمحيلة لمن أراد أن يقضي سنة الفجر بعد ماصلي الفجر قبل أن تطلع الشمس أن يشرع في السنة ثم يقصد ما على نفسه ثم يشرع في صلاة الإمام فإذا فرغ الإمام من القربة يقضيها قبل طلوع الشمس ولا يكره لأنها بالافساد صارت ديناً عليه وقضاء الدين في هذا الوقت لا يكره * كذا حكى عن الشيخ الإمام الجليل أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى قالوا هذا إذا لم يقصد ذلك عادة بل فعل ذلك أحيانا أما إذا اتخذ ذلك عادة له فإنه يكره له ذلك بعض المتأخرين من مشايخنا رحمهم الله تعالى قالوا هي محيلة أخرى هي أحسن فإن في هذا الطريق يحتاج إلى إفساد ما شرع فيه من عمل الآخرة وأنه مكروه قال الله تعالى ولا تطولوا أعمالكم والأحسن أن يشرع في السنة ثم يكره ثانية للقربة فيخرج بهذا التكبير عن السنة ويصير شارعا في القربة ولا يصير مفسدا للعجل بل يصير بها وزاعن عمل إلى عمل كذا في المحيط *

(الفصل الثالث في مسائل الزكاة)

رجل له ما سادهم أراد أن لا يترحمه الزكاة فالمحيلة له في ذلك أن يتصدق بدراهم قبل تمام الحمول بيوم حتى يكون النصاب ناقصا في آخر الحمول أو يهب ذلك الدراهم لابنه الصغير قبل تمام الحمول بيوم أو يهب الدراهم كلها لابن الصغير أو يصرف الدراهم على أولاده فلا تقب الزكاة قال الخفاف رحمه الله تعالى كره بعض أصحابنا رحمه الله تعالى المحيلة في إسقاط الزكاة * ومن فيها بعضهم قال الشيخ الإمام الأجل شمس الأئمة المحلوف رحمه الله تعالى الذي كرهها محمد بن الحسن رحمه الله والذي رخص فيها أبو يوسف رحمه الله تعالى فقد ذكر الخفاف رحمه الله تعالى المحيلة في إسقاط الزكاة وأراد به المنع من الرجوع لا الإسقاط بعد الوجوب ومشايخنا رحمهم الله تعالى أخذوا بقول محمد رحمه الله تعالى دفعوا للضرر عن الفقراء فإن الرجل إذا كانت له سائمة لا يجهز أن يتبدل قبل تمام الحمول بيوم يجهزها ويختلف جنبها فيقطع به حكم الحمول أو يهب النصاب من رجل يثق به ثم يرجع بعد الحمول في هبته فيعتبر الحمول من وقت الرجوع والقبض ولا يعتبر ما مضى من الحمول وكذا في السنة الثانية والثالثة بفعل هكذا فدوى إلى الحق الضرب الفقراء قال الشيخ الإمام الأجل شمس الأئمة المحلوف رحمه الله تعالى ذكر محمد رحمه الله تعالى في كتاب الإيمان مسئلتين وهدي إلى المحيلة فيهما مع أن فيهما إسقاط حق الشرع أحدهما أرجل عليه كفارة العيمين وله خادم لا يجوز أن يكره من يمينه بالصوم ثم قال ولو باع الخادم أو وهبه من إنسان ثم صام ثم رجع في الهبة أو أقال البيع فأنه يجوز صومه ويبقى الخادم على سكوته فقد هدى إلى المحيلة الثانية رجل عليه كفارة يمين وعنده طعام يكره من كفارته وعليه دين لا يجوز له أن يصوم عن كفارة يمينه إذ يستقبل أن يكون عنده طعام وهو يصوم عن يمينه ويستقبل أيضا أن يكره له طعام وعليه دين ثم قال ولو صرف الطعام أولا إلى الدين ثم صام عن يمينه يجوز فقد هدى إلى

الحيلة فان كان هذان محمد رحمه الله تعالى اجازة للحيلة صار عن محمد رحمه الله تعالى في باب الزكاة روايتان رجل له على فقير مال و اراد أن يتصدق بماله على غريمه ويقتسب به عن زكاة ماله فقيد عريف من أصل اصحابنا رحمه الله تعالى أنه لا تأدى بالدين زكاة العين ولا زكاة دين آخر والحيلة في ذلك أن يتصدق صاحب المال على الغريم بمثل ماله عليه من المال العين ناو ياعن زكاة ماله ويدفعه اليه فاذا قضيه الغريم ودفعه الى صاحب المال قضاهما عليه من الدين يجوز وذكر في النوادر أن محمد رحمه الله تعالى سئل عن هذا فأجاب وقال هذا أفضل من أن يدفعه الى غيره ومثبا بعض المتقدمين رحمه الله تعالى يستعملون هذه الحيلة مع غرماهم المغاليس وكانوا لا يرون به بأسا فان خاف الطالب أنه لو دفع مقدار الدين الى الغريم ينتفع عن قضاء الدين فلا ينبغي له أن يخاف من ذلك لانه يمكنه أن يمدده ويأخذ ذلك منه لانه قد ظفر بجنس حقه فان كان الغريم يدفعه ويمانه يرفع الامر الى القاضي فيجده القاضي ملبا فيكلفه قضاء الدين *

(وسيلة أخرى) أن يقول الطالب للطالب من الابتداء وكل احدا من ندمي ليقض لك زكاة مالي ثم وكله بقضاء دينك فاذا قبض الوكيل بصرا مقبوض ملكا لو كله وهو المدين والوكيل بالتقضى وكيل بقضاء دينه فيقضى دينه من هذا المال بحكم وكالته قال الشيخ الامام الاجل شمس الائمة المحلوف رحمه الله تعالى أحسن ما قيل في أصل هذه الحيلة أن يعطى صاحب المال المدين من ماله العين زيادة على مقدار الدين حتى يقضى الدين بمقداره من المال العين ويبقى له بعد قضاء الدين شئ ينتفع به فلا يقع في قلبه أن لا يفي بما شرط عليه

فان كان للطالب شريك في هذا الدين أن كان لرجلين على رجل ألف درهم أراد أحدهما أن يحتال بما ذكرنا في نصده وأراد الشريك الآخر أن يشاركه فيما قبض من الدين كان له ذلك فان أراد أن لا يشاركه ذلك الغير فيما قبض فالحيلة في ذلك أن بعد ما دفع صاحب المال من ماله العين الى الغريم قدر الدين ناو ياعن الزكاة يتصدق صاحب المال على هذا المدين بحصته من الدين ثم أن المدين يجب ذلك المقبوض من صاحب المال فيصير ولا يكون لشريكه حق المشاركة معه في المقبوض (ومن وجه آخر) أن يستقرض المدين من رجل مالا بقدر حصة هذا الشريك ويهب من هذا الشريك ثم أن هذا الشريك يتصدق بذلك على المدين ناو ياعن زكاة ماله ثم يرى هذا الشريك المدين من نصيبه من الدين فلا يكون لشريكه الا نزع عليه سبيل من عليه الزكاة اذا اراد أن يكف من ماله عين زكاة ماله لا يجوز والحيلة فيه أن يتصدق بها على فقير من أهل الميت ثم هو يكف به الميت فيكون له ثواب الصدقة ولاهل الميت ثواب التكفين وكذلك في جميع أبواب البر التي لا يقع بها التكليف كعمارة المساجد وبناء القنطرة والباط لا يجوز صرف الزكاة الى هذه الوجوه *

والحيلة له أن يتصدق بمقدار زكاته على فقير ثم يأمر به بذلك باصرف الى هذه الوجوه فيكون لتصدق ثواب الصدقة ولذلك الفقير ثواب بناء المسجد والقنطرة وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى مواضع موات علم شرط جبرها قوام كان للسلطان أن يأخذ العشر من غلاتها وهذا الجواب انما يستقيم على قول محمد رحمه الله تعالى لان ما جبرون عنده عشرى وامؤنة وروح المساء ووايح السلطان شيئا من ذلك زكاة لا يجوز ولا يحل للمتولى أن يصرفه الى الزبايع (والحيلة في ذلك) أن يتصدق السلطان بذلك على الفقراء ثم الفقراء يدفعون ذلك الى المتولى ثم المتولى يصرف ذلك الى الزبايع كذا في الذخيرة *

(افصل الرابع في الصوم)

إذا التزم صوم شهر من متابعين وصام وجب وشعبان فإذا شعبان نقص يوما فالحيلة أن يسافر مدة
الحق في نوى اليوم الأول من شهر رمضان عما التزمه إذا أراد أن يؤدى الفدية عن صوم أبيه أو صلاته
وهو فقير فإنه يعطى من مائة من المنحة فقيرا ثم يستوفيه ثم يعطيه هكذا إلى أن يتم كذا في القتاوى
السراجية *

في العيون ولو حلف لا يصوم هذا الشهر يعنى شهر رمضان بثلاث تطليعات امرأته فأراد أن لا يحلف
فالحيلة أن يسافر ويغفر كذا في التارخانية *

(الفصل الخامس في الحج)

الحيلة ألا تافى إذا أراد دخول مكة من غير إحرام من الميقات أن لا يقصد دخول مكة وإنما يقصد مكانا
آخر والميقات خارج الحرم نحو بستان بنى عامر فإن بستان بنى عامر موضع هو داخل الميقات إلا أنه
خارج الحرم أو موضعا آخر بهذه المسافة محاجة ثم إذا وصل ذلك الموضع يدخل مكة بغير إحرام كذا
في الذخيرة *

(الفصل السادس في النكاح)

أدعت امرأة على رجل نكاحا وزجل بجمعه ولا يئنه للمرأة والاستحلاف لا يجزى في النكاح عند أبي
حنيفة رحمه الله تعالى فقالت المرأة للقاضي لا يمكنني أن أتزوج لأن هذا زوجي وقد أنكر النكاح
فهر يطعنني حتى أتزوج والزوج لا يمكنه أن يطلقها لأن بالطلاق يصير مقرا بالنكاح هذا يصنع
حكى عن الشيخ الإمام الزاهد على الزوى رحمه الله تعالى أن القاضي يقول للزوج قل لها إن كنت
امراة فأتى فأتى ثلاثا فإن على هذا التقدير الزوج لا يصير مقرا بالنكاح ولا يلزمه شيء ولو كانت
امراة لم تقضى منه وبمكناها الزوج بغيره كذا في الذخيرة * رجل أدعى على امرأة نكاحا وأراد
التقاضى فحلفها على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فالحيلة لها في دفع العي عن نفسها
أن تتزوج بزوجه فان بعد تزوجت لا تستحلف للذمى لأن فائدة الاستحلاف التكلو الذى هو إقرار
ولو أقرت بالنكاح للذمى بعد تزوجت بزوجه لا يصح إقرارها فلا تستحلف لعدم الفائدة * إذا
أراد الرجل أن يحدد نكاح امرأته ولا يلزمه مهر آخر بخلاف كيف يصنع يجب أن يعلم أن من تزوج
امراة على مهر معلوم ثم تزوجها ثانيا بغير مهر أصح من الأولى المستحلف لا وقد مر
المسئلة في كتاب النكاح ثم إذا أراد الزوج أن لا يلزمه مهر آخر بخلاف ينبغي أن يحدد النكاح
ولا يذ كر المهر أو يحدد النكاح بذلك المهر فلا يجب عليه مهر آخر * الأب إذا تزوج ابنته من انسان
فطلبوا منه أن يقر بقبض شيء من الصداق فالأقرب إليه قبض باطل لأن أهل المجلس يعرفون أنه كذب
حقيقة وأما الهبة فإن كانت البنت كبيرة والأب يقول أحب باذن البنت كذا وكذا ثم يضمن للزوج عنها
ويقول إن أنكرت إلاذن بائنه ورجعت إليك فأناسا من لك عنها يكون هذا الضمان صحيحا لاونه
مضافا في سبب الوجوب وإن كانت الابنة صغيرة فالهبة لا تصلح حيلة ولكن ينبغي أن يحيل الزوج بعض
الصداق على أبي الصغيرة ويغفر ذمته إن كان أبو الصغيرة أملا من الزوج أو بمقدار العقد على ما رواه
ما وقع الاتفاق على هبته حتى أنه نوقع الاتفاق على أن يكون الموهوب من الخمسمائة مائة ينبغي
أن يعقد العقد على أربع مائة وإذا جعل بعض مهر ابنته ابنة مائة ومجلاو البعض مؤجلا والبعض
هو الموهود وطلبوا من الأب الضمان ومراة الأب أن لا يلزمه شيء يقول الأب أحب كذا فان لم تجز ابنة
الهبة فهي على ولا يقول أحب باذن الابنة على نحو ما ذكرنا في المسئلة الاولى في هذه الصورة لا يلزم
الأب شيء * له مملوك سأله أن يرتجه أمة أو حرة فخاف المولى أن يزوجها يتكاسل في أموره أو لا يرغب

أحدث شرائع بعد ذلك فالحيطة للمولى أن يقول له زوجتك أمي هذه أو هذه المحرمة على أن أمرها يدي
أطلقها كلها أريد فإذا قبل البعد نكاحها بصيرا لا مريدا المولى يطلقها المولى كلها أراد * رجل أراد
أن يتزوج امرأة فحاضت المرأة أن يخرجها من تلك البلدة أو خافت أن يتزوج عليها أي تسري
فأرادت التوثيق منه بفريدين فالحيطة أن تزوجه نفسه على مهر مسمى على أن لا يخرجها من البلدة وأن
أخرجها من البلدة فلها تمام مهر مثلها ويقر الزوج أن مهر مثل نساها كذا وكذا شيء أكثر من هذا
مما يتصل على الزوج ويشهد بذلك على نفسه فإن عزم على إخراجها من تلك البلدة أعذته بتسليم مهر
مثل نساها وكان القاضي الامام أبو علي النخعي رحمه الله تعالى يقول إنما يصح هذا الاقرار من
الزوج إذا كان في حيز الاحتمال أما إذا كان في حيز المحال فلا يصح ومن المشايخ رحمهم الله تعالى
من قال ما ذكرنا يستقيم حيلة على قول من يقول بأن الشرط الثاني جائز كالاول أما على قول من
يقول بأن الشرط الثاني لا يصح فادامه بقوله كان لها مهر المثل لا غير لا تستقيم هذه الحيلة ثم إذا جاز هذا
الاقرار جاز هذا الشرط على قول من يقول يجوز به وتعلم أن المقر به أكثر من مهر مثلها فلها أن
تأخذ جميع المهر في القضاء أما فيما ينهاوين الله تعالى فليس لهما أن تأخذ الزيادة على مهر مثلها
الا إذا أعطاهما الزوج ذلك بطيب نفسه فاما إذا تزوجهما من غير هذه الحيلة فأراد أن يخرجها الزوج
فأرادت حيلة لا يصح كنهه إخراجها من البلدة فالوجه في ذلك أن يقر المرأة بالدين ممن تقربه
من الولد أو الولد أو الاخ وتشهد على قرارها حتى إن الزوج إذا أراد أن يخرجها من البلدة فالمقر له
بالدين يمنعها من الخروج غير أن هذه الحيلة إنما تكون حيلة على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى
لا على قول محمد رحمه الله تعالى لأن ضد محمد رحمه الله تعالى يصح إخراجها بالدين في حق نفسه لا في
حق الزوج حتى لا يكون له - تحمله أن يمنعها من الخروج مع الزوج فإن خاف المقر له أن يحلفه الزوج
بأنه إن لك عليها هذا المال (قال) يبيعها بذلك المال فبأختي إذا حلف لا يأثم وهذا إنما يأتي على
قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لأن عنده للمقر له أن يمنعها من الخروج مع الزوج فكان للزوج أن
يستخلف المقر له بالله أن ما أقرت لك به حق ولكن الحيلة التي تتألف على قول الكل أن تشتري من
تثق به شيئا بغير غال أو تكفل عن غيرها ممن تثق به بأمره أو بغير أمره فإن للبائع والمكفول له أن
يمنعها من الخروج مع الزوج عند الكل إلى أن تؤذي الثمن أو لدين وإذا أقرت بالكفالة كان
للمكفول له أن يمنعها عن الخروج عند الكل فتصير هذه حيلة عند الكل أيضا والحاصل أن في كل
موضع أقرت وذكرت للمقر به سببا يصح إقرارها في حق المقر له وفي حق الزوج عند الكل حتى كان
للمقر له أن يمنعها عن الخروج مع الزوج عند الكل وفي كل موضع أقرت ولم تذكر للمقر به سببا
كان في صحة إقرارها في حق الزوج اختلاف على نحو ما بينا وإذا تزوج الرجل ابنته من عبده
ثم مات السيد فسد النكاح لانها مسكت جميع رقبته زوجها أن لم يكن معها وارث وشقصا منه أن
كان معها وارث وأيضا كان فسد النكاح فإن أراد المولى أن لا ينقض النكاح بموته فحيلة فيه أن
يكتب العبد على مال ثم يزوج ابنته منه ولا يفد النكاح بموت المولى لانهم - تمتك شيئا من رقبته
بموت الأب لأن المكتوب لا يورث لكن لما حق - ملك في رقبته وحق المثل يتبع ابنته - النكاح ولا يمنع
البقاء كذا في المحيط *

رجل خطب امرأة إلى نفسها فأجابته إلى ذلك وكرهت أن يعلم بذلك أولياؤها فبعت أمرها في تزويجها
إليه يجوز هذا النكاح وإن كان تزويجهان به عيبا - عد الشهود في الحيلة في ذلك (قال) الحيلة
أنه إذا جعلت أمرها إليه في النكاح وكان توافق معها على المهر فزوج محبي - الشهود ويقول لهم إلى

خطبت امرأة الى نفسي وبذلت لها من الصداق كذا فرفضت بذلك وجعلت أمرها الى لا تزوجها فأشهدكم
 اني قد تزوجت المرأة التي جعلت أمرها الي على صداق كذا فرفضت ذلك فبقيت حرة ما إذا كان الزوج
 كفؤا لها هكذا ذكر الخصاص رحمه الله تعالى في حيله قال الشيخ الامام الاجل شمس الامنة المحلوفي
 رحمه الله تعالى الخصاص اسكتني بهذا القدر من التعريف بمجواز النكاح وببعض مشايخنا كانوا
 يقولون هذا أي الخصاص وفي جواز هذا النكاح كلام لانهم لم تعرفوه وفي باب النكاح يستقضى
 في التعريف غاية الاستقصاء وهكذا حكى عن مشايخ بلخ قال شمس الامنة المحلوفي رحمه الله تعالى ان
 الخصاص كبير في العلم وهو من جملة من يصح الاقتداء به هكذا في الذخيرة * وسئل أبو حنيفة رحمه الله
 تعالى عن أخوين تزوجا أختين فزفت الي كل واحد منهما امرأة أخيه فلم يعطوا بذلك حتى أصبحوا
 فذكر ذلك لابي حنيفة رحمه الله تعالى فقال ليطلق كل واحد منهما امرأته تطليقة ثم يزوج كل واحد
 منهما المرأة التي دخل بها وفي مناقب أبي حنيفة رحمه الله تعالى ذكر لهذه المسئلة حكاية أنها وقعت
 لبعض الاشراف بالكوفة وكان قد جمع العلماء لولاية وفهم أبو حنيفة رحمه الله تعالى وكان في عداد
 النسيان يومئذ فكانوا جالسين على المائدة اذا سمعوا وليلة النساء فقيل ما ذا أصابهم فذكروا انهم
 قد غلطوا فأدخلوا امرأة ~~كل~~ واحد منهما على صاحبه ودخل كل واحد منهما بالتي ادخلت
 عليه وقالوا ان العلماء على ما تدكم فسلوهم عن ذلك فسلوا فقال سفيان الثوري رحمه الله تعالى
 فيها قضى على رضى الله عنه على كل واحد من الزوجين المهر وعلى كل واحد منهما العدة فاذا انقضت
 عدتهما دخل بهما وزوجها وأبو حنيفة رحمه الله تعالى ينكح بأصبعه على طرف المائدة كالتمسك
 في شيء فقال له من الي جنبه أبرز ما عندك هل عندك شيء أنرفض سفيان الثوري رحمه الله تعالى
 فقال ما ذا يكون عنده بعد قضاءه على رضى الله عنه يعني في الوطأ بالشبهة فقال أبو حنيفة رحمه الله
 تعالى على بالزوجين فأقضى بهما فقال كل واحد منهما انه هل ينكح المرأة التي دخلت بها قال نعم
 ثم قال لكل واحد منهما مطلق امرأة تعلقة قطعتهم زوج من كل واحد منهما المرأة التي دخل بها
 وقال قوما اني أهلكوا على بركة الله تعالى فقال سفيان رحمه الله تعالى ما هذا الذي صنعت فقال
 أحسن الوجوه وأقربها الي الالفه وأبعدها عن العداوة أريت لو صبر كل واحد منهما حتى تنقضي
 العدة ما حكا كان يبقى في قلب كل واحد منهما شيء يدخول أخيه بزوجه ولكني أمرت كل واحد منهما
 حتى يطلق زوجته ولم يكن بينهما وبين زوجته دخول ولا خلوة ولا عدة عليها من الطلاق ثم زوجت كل
 امرأة من ولتها وهي معتدة عنه لا تمتنع نكاحه وقام كل واحد منهما مع زوجته وليس في فاء كل
 واحد منهما شيء فبعضوا من قطة الى حنيفة رحمه الله تعالى وحسن تأمله وفي هذه الحكاية بيان
 فقه هذه المسئلة التي ختم بها الكتاب كذا في البسوط

* (الفصل السابع في الطلاق) *

رجل كتب الي امرأته كل امرأة الى غيرك وغير فلانة فهي طالق ثم محاذ كرفلانة وبعث بالكتاب الي امرأته
 لا تطلق فلانة وهذه جملة جديدة (الحيلة للمطلقة الثلاث اذا خافت أن يحكمها الزوج الثاني) ان يقول
 الذي يريد التلخيص قبل ان يتزوجها ان تزوجتك وباعمتك مرة فانت طالق ثلاثا أو فانت طالق
 واحدة بانتة وإذا قال ذلك فزوجت المرأة نفسها منه فاذا جامعها مرة يقع عليها الطلاق ويحصل لها
 الحلاص وان خافت أن يحكمها ما ناطو بلا ولا يطلقها ولا يجمعها كبل يقع الطلاق عليها ونحو ذلك
 أن يقول قبل التزوج ان تزوجتك وأمستك ولم أجامعك فوق ثلاثة أيام وما أشبه ذلك بقدر
 ما يهواه فانت طالق فاذا قال ان تزوجك فزوج المرأة نفسها منه فاذا مضت تلك المدة يقع عليها الطلاق

ويحصل لها الخلاص

(حيلة أخرى في أصل المسئلة) ان تقول المرأة للحمل زوجت نفسي منك على ان امرى يسدى أطلق نفسي كلما أريد ثم يقبل الزوج فيصير الامر بيدها تطلق نفسها كلما أرادت ولويد الحمل فقال تزوجتك على ان امرى يسدى تطلق نفسك كلما تريد ين قبلك لا يصير الامر بيدها (وحيلة أخرى) ان يقول الزوج للحمل للمرأة تزوجتك على ان امرى يسدى بعد ما تزوجتك وتطلق نفسك كلما تريد ين قالت المرأة قلت صير الامر بيدها ايضا المطلقة الثلاث اذا أرادت التزوج والرجوع الى الزوج الاول وهي تكره أن تزوج نفسها رجلا فتستمر بها فاقداستحلت فالحيلة في ذلك ان كان لها مال تب لبعض من يتق به عن مملوك ثم يشتري الموهوب له بذلك الف من مملوكا صغيرا مرافقا يصاح بمثله النساء ثم تزوج نفسها منه بشهادة شامدين باذن مولى الغلام فاذا دخل بها الغلام يهب المشتري هذا الغلام للمرأة فقبيله وتقبضه فيعطى النكاح فاذا اعتدت رجعت الى زوجها بنكاح صحيح ثم تبث بالمملوك الى بلد من البلدان فيداع هناك فيبقى أمرها مستورا هكذا ذكر المحنف رحمه الله تعالى هذه الحيلة * واذا أراد ان يطلق امرأته ولا يقع طلاقه ينبغي أن يستتي وينبغي أن يكون الاستثناء موصولا ملفوظا حتى ان المفصول لا يعمل وكذا المضمر في قلبه لا يعمل وكونه موهوبا هل هو شرط فقد اختلف المشايخ رحمه الله تعالى فيه بعضهم قالوا ليس بشرط وانما الشرط تصحيح المحرور والتكلم به وبهذههم قالوا كونه موهوبا شرط والمسئلة معروفة في كتاب الطلاق ثم اختلف المشايخ رحمه الله تعالى في فصل الطلاق والعناق اذا قرن به الاستثناء هل يتصف الشخص بكونه موقعا أم لا قال بعضهم يتصف به مع أنه لم يثبت الوقوع حتى من حلف وقال والله لا أطلق اليوم امرأتى طليقة واحدة أو ثلاثا فقال لمأتى اليوم أنت طالق ثلاثا ان شاء الله أو قال لها أنت طالق ثلاثا على ألف فقالت المرأة لا أقبل كان هذا الرجل بارا ولا يحنث في عينه وهو اختيار مشايخ بلن رحمه الله تعالى وهكذا روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى روى عنه ان من قال والله لا أطلق امرأتى اليوم ثلاثا أو قال واحدة فالحيلة في ذلك أن يقول لها أنت طالق ان شاء الله أو يقول لها أنت طالق ثلاثا على ألف درهم فلا تقبل المرأة ولا يحنث الرجل ويكون بارا في عينه وكذلك اذا حلف أن يبيع فباع يبيعا فاسدا فقدر في عينه فاعتبر باعتار موهوبا للملك وان لم يثبت الملك فكذا في مسئلة الاستئنا في الطلاق يعتبر موقعا وان لم يثبت به الوقوع ومشايخنا رحمه الله تعالى يقولون لا يتصف بكونه موقعا وقعا وجعلوا هذا جواب ظاهر ازواية فقالوا في المسئلة أنتى تقدم ذكرها ان المحالف لا يصير بارا في عينه في ظاهر ازواية كذا في الذخيرة * رجس قال لامرأته ان أطلقك اليوم ثلاثا فأنت طالق ثلاثا فالحيلة أن يقول لها أنت طالق ثلاثا على كذا ولا تقبل المرأة ولا يقع الصلح في رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه الفتوى لو ان رجلا طلق امرأته باننا وأنكر فالبدل أن تدخل المرأة بيتا فسه زوجها فقال له انك تزوجت امرأة وهي في هذه الدار فقال ليست في امرأة في هذه الدار فيقال له كل امرأة لك في هذه الدار فهي طالق يثن فاذا حلف تبرز المرأة ليه فيظهر طلاقه اذا حلف ثلاثا فالحيلة ان لا يكلف فلانا فالسبيل أن يطلقها واحدة ويدها حتى تنقضى عدتها ثم يكلف فلانا ثم يتزوجها كذا في السراجية

(الفصل الثامن في المخلع) *

سئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن رجل قال لامرأته أنت طالق فلما ان سألتى المخلع ان لم أنسلحك

وحلفت المرأة بتق ممالكها وتصدق ما لها ان لم تسأله الخلع قبل الليل فساء الى ابي حنيفة رحمه الله تعالى فقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى للمرأة سلمه الخلع فقالت زوجها سألك ان تخلني فقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى للزوج قل قد خلعتك على ألف درهم تعطينا فقال لها الزوج ذلك فقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى للمرأة قوله لا قبله فقالت المرأة لا قبل ما قلت فقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى قومي مع زوجك فقد بر كل واحد منكما في عينه
(حيلة أخرى) للمرأة اذا كانت بين المرأة بتق ممالكها وتصدق ما لها ان تسيع جميع ذلك ممن تتق به حتى يمضي اليوم وليس في مملكتها شيء فتفعل العين لا الى جراه ثم تستقبل السبع كذا في المحيط

(الفصل التاسع في الايمان)

رجل حلف ان لا يتزوج بالكوفة فالحيلة في ذلك ان يخرج الزوج وولي المرأة من الكوفة ويعتد النكاح خارج الكوفة فلا يحسب في عينه
(حيلة أخرى) ان يوكل الخالف رجلا فيخرج الوكيل والمرأة من الكوفة ويعتدان النكاح حصة أو توكل المرأة أيضا ويخرج الوكيلان من الكوفة فيعتدان النكاح خارج الكوفة فلا يحسب في عينه والمعتبر في هذا الباب حث الوكيل لاحث الموكل اذا حلف ان لا يطلق امرأته بخاري فالحيلة في ذلك على قياس مسألة النكاح التي تقدم ذكرها ان يخرج من بخاري ويطلقها أو يوكل رجلا حتى يطلقها الوكيل خارج بخاري فلا يحسب في عينه اذا اراد الرجل ان يسافر فقلعه امرأته بتق كل جارية يشتريها فتقول له كل جارية تشتريها فهي حرة فالحيلة للزوج اذا حلفته بهذا ان يقول نعم ويعني بقوله نعم بلادة أو قرية بهيمة فاذا نوى ذلك ثم اشترى جارية لا تعتق عليه وهذه المسئلة تشتري الى ان الرجل اذا عرض على غيره بهيمة من الايمان فيقول ذلك الغير نعم انه يكتفي وبصير حالة تلك العين التي عرض عاها وهذا فصل اختلف فيه المتأخرون قال بعضهم لا يكتفي بقوله نعم ولا بد من ان يصريح بالعين وقال بعضهم يكتفي وهذه المسئلة دليل عليه وهو الصحيح كذا في الذخيرة * رجل قال ان فعلت كذا فعبدى حرمي وجميع ما املك صدقة فالحيلة ان يهب ذلك كله عن يمينه ويسم اليه ويفعل ذلك ثم يستوبه * رجل اراد ان يكاتب جارية له ويطلقها فانه يهبها لابن له صغير ثم يتزوجها ان لم تكن تحتة حرة ويكون اولاده احرارا كذا في السراجية * وفي العيون لو ان رجلا اراد ان يدبر عبده ويحوز بيعة فانه يقول اذمت وانب في ملكي فانت حرة فانه يحوز اذامت يعق هكذا روى الحسن بن زياد عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى ان يبيعه جائز كذا في التتارخانية * (فوع في قبض الدين) * اذا كان لرجل على رجل مائة درهم فقال رب الدين عدى حوان أخذتها اليوم متفرقا فالحيلة في ذلك ان يأخذ بعض المائة متفرقا أو حيلة وان قال ان أخذتها اليوم الاجلة فعبدى حرة فانه يبيعه المائة منه ثم وجد فيها درهما مستوقة فأراد ان يستبدله في الغد فلا يحسب في عينه فالحيلة ان يستبدله في الغد فلا يحسب في عينه وكذلك لو ترك الاستبدال أصلا ولو استبدله اليوم يحسب في عينه اذا حلف ليأخذ من فلان حقه أو ليقضه ثم بدله ان لا يأخذ بنفسه فالحيلة ان يأمر غيره حتى يأخذ ولا يحسب وكذلك لو بدله ان لا يأخذ من المخوف عليه بنفسه فالحيلة ان يأخذه من وكيل المخوف عليه ولا يحسب وكذلك لو أخذ من رجل كفل بالمال عن المخوف عليه بأمره من رجل أحاله المخوف عليه بأمره فقد بر هكذا ذكر في عيون القذوري وذكر في العيون مسألة تدل على انه يحسب في عينه وصورة ما ذكر في العيون اذا حلف الرجل لا يقبض ماله من المطلوب اليوم فقبض من وكيل المطلوب حث وان

قبض من المتطوع لم يحنث وكذلك لو قبضة من كفل له أو احتمال عليه لم يحنث وفي القدوري لو حلف
 المطلوب لم يعطى فلا تاحقه فأمر غيره بالأداء أو أحال قبض رفق يمينه وان قضى عنه متبرع لا يبر
 وان عني أن يكون ذلك بنفسه صدق ذبابة وقضاء وفيه أيضا لو حلف المطلوب أن لا يعطيه فأعطاه
 بأحد هذه الوجوه حنث وان عني أن لا يعطيه بنفسه لم يدين في القضاء وكفي موضع آخر أنه يصدق
 من غير فصل والعصم ماذ كرنا ولا سكذافي الذخيرة * لو ان رجلا ساءم رجلا بشوب أو أي الباشع
 أن يقبضه من اثني عشر فقال المشتري عبده وان اشتراه باثني عشر درهما ثم بدله أن يشتريه بثبني
 أن يشتريه بأحد عشر درهما ودينار أو أوباع بأحد عشر درهما ونوبا ولا يحنث في يمينه وهذا الذي
 ذكره جواب القياس أما على جواب الاستسكان يحنث فقد ذكر محمد درجة الله تعالى فيمن حلف
 أن لا يبيع عبده بعشرة دراهم إلا بأكثر أو لا يزايد قباضه بشعة ودينار القياس أن يحنث وفي
 الاستسكان لا يحنث في يمينه ولم يذكر في هذا الفصل ما إذا باعه بشعة وثوب قال مشايخنا رحمهم الله
 تعالى وبني أن يحنث في يمينه قياسا واستسكانا لأن الثوب مع الدراهم جنسان محتلفان قياسا
 واستسكانا فلا تكثر الدراهم بالثوب فلا يكون هذا البيع مستثنى عن اليمين بل كان داخلا تحت اليمين
 قياسا واستسكانا ولو حلف أن لا يبيع عبده بعشرة دراهم حتى يزداد احتاج إلى بيعه ولم يجد من
 يشتريه بالزيادة قال بئني أن يبيعه بتسعة دراهم ولا يحنث في يمينه وكان ينبغي أن يحنث لانه جعل
 تمام يمينه البيع بالزيادة على العشرة ولم توجد الغاية بقيت اليمين فيجب أن يحنث كالو باعه بعشرة
 والجواب أن الحنث لا يقع بقاء اليمين وإنما يقع بوجود شرط الحنث ولكن في حال بقاء اليمين فقيما إذا باعه
 بتسعة لم يوجد شرط الحنث لما لم يحنث لعدم شرط الحنث لا لعدم بقاء اليمين وفيما إذا باعه بعشرة وجد
 شرط الحنث واليمين باقية فيحنث هذه الجملة من الجامع وقد ذكر المسئلة الأخيرة هشام في نوادره عن
 أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال القياس أن لا يحنث وبه نأخذ كذا في المحيط * ولو حلف أن لا يبيع
 هذا الثوب من فلان بمن أبدا فالحنث في ذلك أن يبيع الثوب منه ومن رجل آخر ولا يحنث في يمينه
 (حيلة أخرى) أن يبيع هذا الثوب منه بعرض * (حيلة أخرى) أن يوكل رجلا حتى يبيع الثوب من
 المحلوف عليه في إيمان الأصل أن من حلف أن لا يبيع ولا يشتري فأمرنا بذلك لا يحنث الا اذا
 كان سلطانا لا يتولى ذلك بنفسه فيحنث بالامر والمسئلة معروفة (وحيلة أخرى) أن يبيع هذا الثوب
 فضولي من المحلوف عليه ثم ان المحالف يصير البيع ولا يحنث في يمينه كذا في الذخيرة
 (اذا قال) ان اشتريت هذا العبد فهو حرمي بدله ان يشتري العبد فالحنث أن يشتريه على ان البائع
 فيه بالخيار ولا يحنث في يمينه * (حيلة أخرى) على قول أي حنيفة رحمه الله تعالى أن يشتريه
 على ان المشتري بالخيار فخير المشتري يمنع دخول المشتري في ملك المشتري عند أي حنيفة رحمه الله
 تعالى فلا يملك المشتري بنفس الشراء فلا حتى علمه وتعلم اليمين لا إلى جزءه كذا ذكر الحنفية رحمه
 الله تعالى في حيله وفي هذه الحيلة التي ذكرها الحنفية صاف على قول أي حنيفة نوع شبهة فقد ذكر
 محمد درجة الله تعالى في الجامع الصغير أن من حلف وقال ان اشتريت هذا العبد فهو حرمي فاشتراه على انه
 بالخيار حتى علمه من غير ذكر خلاف والمشايع رحمه الله تعالى خرجوا المسئلة على قول أصحابنا
 جميعا فقاروا أما على قولنا فضاها لان خيار المشتري عندهما لا يمنع دخول العبد في ملك المشتري
 فوجد شرط العتق والعبد في ملكه وأما عند أي حنيفة رحمه الله تعالى فلان عند خيار الشرط وان
 كان يمنع دخول المشتري في ملك المشتري لأن الاعتاق يتعلق بالشراء لا بالملك والمعتق بالشرط عند
 وجود الشرط كالمرسل فيصير قائلا بمسا هذا العبد من حيلة أخرى أن يشتري هذا العبد من

رجل آخر * وحيلة أخرى أن يشتري تسعة وتسعين من هذا العبد لنفسه ثم يشتري السهم الباقي لابنه الصغير أو لأمرأته بأمرها أو يشتري تسعة وتسعين سهماً لنفسه ثم أن البايع يقر له بالسهم الباقي وعلى هذا إذا قال أن اشتريت هذه الدار فكذا فاشترى تسعة وتسعين سهماً لنفسه واشترى السهم الباقي لابنه أو لأمرأته ولو وهب له السهم الباقي ففي العبد وما أشبهه مما لا يحتمل القسمة تصح الهبة وفي ما يحتمل القسمة لا تصح الهبة وفي الوجهين جميعاً لا يثبت في عبده كذا في الذخيرة

(نوع آخر في الأكل) إذا قال لأمرأته أن أكلت من هذا الخبز فأتت طالقاً فالحيلة لها حتى إن تأكل ولا تطلق ما روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه ينبغي لها أن تدق ذلك الخبز وتلقه في عصيدة وتطبخه حتى يصيرها لكفاً فإذا أكلت لا يثبت وفي القدوري هدى إلى حيلة أخرى فقال لو جفقه ودقه ثم شره به بما لم يثبت وإن أكله مبلو لا يثبت إذا حلف لا يأكل طعاماً فلان ثم بدله أن يأكل فالحيلة فيه أن يبيع الخلوف عليه ما هب من الطعام من المخالف ثم يأكل المخالف فلا يثبت وكذلك لو أهدى الخلوف عليه طعاماً للمخالف فأكل المخالف لا يثبت لأن الطعام صار ملكاً للمخالف بالبيع والاهداه فكان المخالف أكل طعام نفسه قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى الخلف جوز بيع الطعام هناء مطلقاً وإنما يجوز هذا البيع إذا كان الطعام مضافاً إليه أو بشرط البايع إلى موضعته بأن يقول من ييدر كذا أو من حين كذا أو يعرفه بشئ أما إذا أطلق إطلاقاً لا يجوز هذا البيع رجل أخذ لقمة ووضعها في فيه لما أكلها فحلف رجل وقال إن أكلتها فأمراً في طالق وقال رجل آخر إن أكلتها فأمراً في طالق فالحيلة أن يلقى بعض اللقمة فلا يثبت واحداً من المخالفين فإن لم يفعل الخلوف عليه هذا ولكن جاء إنسان آخر وأخرج اللقمة من فم الخلوف عليه وألقاها قال إن أخرجها فأمراً في طالق عليه جاهد على أن لا يفعل فمتنع بجهده مغلوب على ذلك لا يثبت واحد من المخالفين

(نوع آخر في مسائل النفقة) رجل حلف بالطلاق أن لا ينق على أمرأته فالحيلة أن يهبها ما لا حتى تنق على نفسها وبقرضها ما لا أو يشتري منها شيئاً عمالاً أو يستأجر منها شيئاً عمالاً فتنفق على نفسها من ذلك المال ولا يثبت لأنه ما نفق عليها بل أنفقت على نفسها من مال نفسها وكذلك لو وهب لها حائوتاً تستغله وتنق من غلته أو أجزاً الخفوت منها بشئ يسير حتى أنفقت على نفسها من غلته لا يثبت لما قلنا * ووجه آخر أن تستأجر المرأة زوجها كل سنة بكذا على أن يغير لها في أنواع التجارات فيكون كسبه لها تنفق منه عليه وعلى نفسها وهذه الحيلة ظاهرة لأن الاستئجار على هذا الوجه صحيح لأن المعقود عليه معلوم والبدل معلوم فإذا صحت لاجار صارت منافع الزوج مملوكة للمرأة فما وجدت من الكسب يكون بدل ملكها فصار هي منفعة على ملك نفسها فإذا كان الرجل خياطاً أو غيره من الصناعات استأجرته على أن يخبط لها مشاهرة وية قبل أنعمل فيجوز ذلك ويكون الكسب لها فإذا أنفقت على نفسه وعييه لا يثبت (ومن جنس مسائل النفقة ما ذكر في حيل الأصل) رجل وهب لرجل مائة أو لوجه امرأته في طلاق ثلاثاً أن أنفقت هذا المال الذي وهبت لك الأعلى أهلك فأراد الموهوب له أن يقضي بعض ذلك المال ديناً عليه وينفق البعض على أهله هل يثبت المخالف قال لا حتى ينفق كل المارعي غير أهله كذا في الخبط * (سئل) شيخ الإسلام أبو المحسن عن امرأتان طابت أحدهما من الزوج أن يطلق صاحبها وضيقت الأمر عليه وهو لا يتخلص عنها وأيس من ربه نية رقي صاحبها فأنوجه في ذلك أن يتزوج امرأة أخرى باسم صاحبها ثم يقول طلقت مرثى فلانة ومعنى به 'تزوجها' (وجه آخر) أن يكتب اسم تلك المرأة واسم أبيها على كفه اليسرى

ويشترى بدمه البني إلى المكتوب به ويقول طلق فلانة هذه بنت فلان فتتوهم الطالبة أنه يطلق إلى
تطلب منه طلاقها كذا في التدبير

(لودخل) جماعة على رجل وأخذوا أمواله وحلقوه وان لا يضر بأسمائهم فالسبيل أن يقال له اتاعد
بذلك أسماء والقبائل ليس بسارق إذا ذكرناه قل لا وإذا انتهينا إلى السارق فاسكت أو قل لا أقول
فيظهر الأمر ولا يبحث رجل علم أن أمير البلد أراد أن يحلفه أن لا يخالف الملك يكتب على كفه اليسرى
الملك قبالة له وحلفه كذا عندك وتساؤك كذا ان كنت تخالف هذا الملك جعل الرجل يشترى
بدمه البني إلى الملك المكتوب على الكف وكذا يديه في الكف وهو يقول لا أخالف هذا الملك فلم يبحث
كذا في السراجية

(رجلان) حلفان لا يدخل كل واحد منهما هذه الدار قبل صاحبه فالحيلة أن يدخلا معا وكذلك الحيلة
في اليقين بالكلام إذا قال كل واحد منهما صاحبه لا أتدعي بكلام تكلم به فلابتاحت واحدتهما
إذا سلف الرجل لا يدخل دار فلان فأدخل مكرها لابتحت هذا إذا جعله انسان وأدخله مكرها فاما إذا
أكرهه حتى دخل معه بنفسه فيحت عندنا إذا حلف لا يدخل على فلان فالحيلة أن يدخل الحالف
أولا ثم يدخل المخلوف عليه فلا يبتحت الحالف كذا في المحيط *

• (الفصل العاشر في العتق والتدبير والكتابة) •

رجل له جارية عرض عليها العتق واستدبر فكرهت ذلك وقالت البيع نسمة أحب إلى فالبيع نسمة
البيع ممن يريد اعتاقها فأراد المولى أن يوصي بأن تباع ممن يريد شراءها نسمة ويمنع أنه لا يضمن
شيء من غن مثاليها يرغب المشتري في شرائها فلما وصى بأن تباع ويصط عن المشتري بعض اشهر لا تصح
هذه الوصية لأنها كانت للجهول والوصية للجهول لا تقوز فالحيلة في ذلك أن يقول المولى بيعوها
ممن أحبت وحيث أردت وحطوا عن المشتري من غنهما كذا فإذا أحبت وبعيت انسانا تبعت ذلك
الرجل للوصية بالامانات فيقال لذلك الرجل ان فلانا وصى بأن تباع هذه الجارية منك نسمة بثلث ماله
ويحط عنك من غنهما كذا فان رغبت في شرائها تباع منك وهذه الحيلة مشروعة مما ذكره مجدى الميسر
ان من أوصى إلى رجل وقال صنع ثلث مالى حيث شئت أو حيث أحببت يجوز وكان له أن يضع ثلث ماله
حيث أحب فهو كذا كذلك فان أراد المولى في هذه المسئلة أن يوصي فبأشئ من ثلث ماله يقول بيعوها ممن
أحبت وأدفعوا اليها من غنهما ألف درهم وصية لها فيكون هذا من المولى وصية بشئ من ثلث ماله
وبالمال فإذا بعيت رجلا وبيعت من ذلك الرجل وأعتقها المشتري كان لها من غنهما ألف درهم وان لم
يعتقها المشتري كان ألف وصية للمشتري إذا وصية لملوك وصية لملك (رجل) له مملوك أراد أن
يدبره على وجه يعتق بخرته ويكون له يبعه متى شاء فالحيلة أن يدبره تدبيرا مقيدا بعتق بدمه وبجوز
يبعه حال حياته ثم ذكر صاحب الكتاب تفسيراً لتقييد في التدبير فقال كقول المولى ان مت وأنت في
مكة فانت حروكان القاضي الامام أبو علي انسى يقول ليس هذا التدبير مقيداً بل هذا تفسير لقوله أنت
مدر لان تفسير المدر ان يعتق بدمه إذا مات المدر وهو حي ما كلفه ولا يوجد منه هذا إلا هذا اللفظ
فلا يكون مدر مقيداً وليسكن التدبير المقيد أن تقدم العتق على الموت يوم أو يومين أو يؤخره عن الموت
يوم أو يومين أو يقيد العتق بالموت في سفر بعينه أو مرض بعينه غير أن العتق إذا أضيف إلى بعد الموت
بزمان لا يعتق العبد إلا باعتاق الوصي أو الوارث (عبد بن رجلين) دبره أحدهما بدمه بركله مدر عند
أبي يوسف وطاعة فقها شافى من المدر قيمة حصه صاحبه وسرا أو معسر طار إذا كان يكون مدرهما
ولا يضمن أحدهما لصاحبه فالحيلة في ذلك أن يوكل المولى رجلين بدمه في كلمة واحدة ثم المسئلة

بعد ذلك على وجهين أما أن يقول الوكيل للصدوق نصيب كل واحد من مولىك مديرا عنه وفي هذا الوجه يصير مديرا بينهما ما يقول أنت مديرا عن فلان وفلان وفي هذا الوجه أيضا يصير مديرا بينهما لأنه يجمع بين المولين بحرف الجمع ولو جمع بينهما بلفظ الجمع بأن قال أنت مديرا عنهما لاشك أنه يصير مديرا عنهما كذا هنا فقد أمرهما بالتوكيل ولم يقل يدبران معاً لأنه لو أمرهما بذلك ربما يسبق أحدهما صاحبه فمصر كل مديرا للأول فلا يحصل مقصودهما ثم قال يوكلان رجلان ولم يقل يوكل أحدهما صاحبه لأنه لو وُكِّل أحدهما صاحبه فقال الوكيل للعد أنت مديرا عنى وعن فلان يصير كل مديرا عن المدير عند أبي حنيفة وأبي يوسف لأنه دير يحكم الوكالة والمالك جميعا ومن مذهبه ما أن تصرف المالك والوكيل إذا اجتمعوا نرجا معا يعتبر تصرف المالك سابقا وإذا اعتبر تصرف المالك سابقا يصير العد بملكه مديرا المدير فلا يحصل مقصودهما (وحيلة أخرى) أن يقول الذي يريد التدبير أن مت ونصيني من العبد في ملكي فهو حريص ولا يضمن لشريكه شيئا على ما ذكره المحقق لأنه يجعل هذا مديرا قيدا وفي التدبير المقيد لا يجب العمان لأنه لا يمنع البيع (فان) أراد أحدهما أن يعتق العبد المشتري على وجه لا يضمن لشريكه شيئا فالحيلة له أن يشهد أن بائعه قد كان أعتقه فباعتق نصيبه عند ذلك ولا يضمن لشريكه شيئا فان كان العبد قد ولد في ملكه وذلك معروف فالوجه في ذلك أن يشهد على صاحبه أنه أعتقه فاعتق الصدوق يضمن لشريكه وبسبب العبد في جميع قيمته لهما كان الشهود عليه بالعتق موسرا أو معصرا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا عندهما ان كان معصرا وان كان موسرا يسبى في نصيب المشهود عليه خاصة (وحيلة أخرى) أن يوكل المريد للعتق شريكه باعتاق نصيب المريد للعتق فإذا قبل الوكالة وأستحق لا يضمن له الموكل شيئا (وأخرى) أن يبيع نصيبه من معصرا فعتقه المشتري فلا يضمن مولساره ولا البائع منه (رجل) له جارية طابت من المولى أن يعتقها وتزوجها ففكره المولى ذلك وأراد أن يطيب نفسها بالمحيلة في ذلك قال المحيلة أن يلبسها من يتق به سرامتها أو يهبها ويقبضها لموهوب له ثم يعتقها بمحضرة شهود البيع ويتزوجها بمحضرتهم ثم يقول للذي يباعها منه أفاني البيع فيها فإذا أقال البيع فيها ينقضي النكاح وترجع إلى قديم ملكه وكان له أن يطأها بملكها العين ولا تعلم الجارية بشئ من هذا فطيب نفس الجارية وهي مملوكة له قال شمس الأئمة المحلوف في غير أن في هذا نوع غرور فانه يعاملها معاملة لأمه ولكنه يعاملها معاملة الحر أثرفيكون فيه نوع تلبس وتدليس وغرور ثم انه ذكر في المحيلة البيع والهبه والبيع أحب وأيسر لا يحتاج فيه إلى التسليم كذا في المحيط

(عبد) بين رجلين كاتب أحدهما نصيبه صار الكل مكا تباع عليه عند أبي يوسف ومحمد رجما الله تعالى ولشريكه الخيار ان شاء تنقض الكتابة في كل البدوا بطلها وان شاء ضمن المكاتب قيمة نصيبه فان أراد أن يصير نصيب كل واحد منهما مكاتب عليه ولا يضمن لشريكه شيئا فالحيلة في ذلك ما ذكرنا في فصل التدبير أن يوكلا رجلان بكتاب نصيب كل واحد منهما في كله واحدة فيقول الوكيل للعد كاتبتك عن المولين جميعا على كذا وكذا فإذا قبل العبد صار مكا تبالمولين جميعا ولا يضمن أحدهما صاحبه عندهما ولا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان قبض أحدهما من بدل الكتابة شيئا شاركه الآخر فيما قبض سواء كان بدل الكتابة عن المولين جميعا من جنس واحد أو من جنسين مختلفين ثم المحيلة لهما حتى يكون نصيب كل واحد منهما مكاتباً له ولا يشارك واحد منهما صاحبه فيما قبض من المكاتب أن يوكلا رجلا يكتاب هذا العبد ويفصل الوكيل الكتابة تفصيلا في نصيب كل واحد منهما ويخالفه في التسمية أو يوافقهما فيقول الوكيل للعبد كاتبتك على ألف وخمسة ثم درهم نصيب فلان بألف ونصيب فلان

الاخر فمما سمعته فيقول العبد قبلت ذلك كله أو يقول كاتبك على أفقر درهم وخسين ديناراً نصيب
فلان بالثمن نصيب فلان الاخر فمما سمعته فيقول العبد قبلت ذلك فاذا فعل الوكيل هذا فقد
استوفى ولا يفتن أحدهما شيئاً له صاحبه وما قبضه أحدهما لا يشاركه الاخر ويصر كل واحد على عقد
الكاتبه في انتفاء الشراكة في المقبوض كذا في التارخانية * رجل له عبد أراد أن يهتبه المولى والمولى
مريض فلم يأمن المولى أن يتكرار أثره تركته فيما أخذ العبد بالسعاية وله مال يخرج العبد من ثلثه قال
المخاض رحمه الله تعالى الخيلة في ذلك أن يبيع نفسه بمال ويقبض المال بمحضرة الشهود فيعتق
العبد بشرائه نفسه ويبرأ من المال يقبض المولى ذلك ثم قال الشيخ الامام الاجل شمس الائمة المحلوفى
رحمه الله تعالى شرط المخاض رحمه الله تعالى أن يكون قبض المولى البديل بمعاينة الشهود وانما
يحتاج الى هذا اذا كان على المولى دين الهبة حتى لا يصح اقراره باستيفاء ما وجب له في حالة المرض
واما اذا لم يكن عليه دين الهبة وأقر باستيفاء الثمن الذى وجب له على العبد في المرض فانه يصح اقراره
(أصل المسئلة) اذا كاتب عبده في مرضه ثم أقرباً باستيفاء بدل الكتابة وليس عليه دين الهبة فانه يصح
اقراره ويعتبر من اثبت بخلاف ما لو باع في المرض ثم أقرباً باستيفاء الثمن فانه يصح اقراره ويعتبر من
جمع المال وأما اذا اعتقه على مال في مرض موته ثم أقرباً باستيفاء البديل وعليه دين الهبة ينبغي أن
يصح اقراره من جميع المال بخلاف بدل الكتابة وهذا لأن في باب الكتابة تسلم للكاتب رقة بما أقر
المولى باستيفاء بدل الكتابة وأدقر روجداً لأن فما سأل من يعتبر من اثبت كالأول اعتقه في المحال فاما
في العتق على مال فربة العبد اغنا تسلم له بقبول بدل العتق لا بما أقر المولى بالاستيفاء فكان نظير الثمن
في باب البيع فيصير من جميع المال فعلى هذا ينبغي أن يصدق المولى اذا أقرباً بالاستيفاء من غير أن
يحضر الاستيفاء بشهود لكن المخاض زاد في التوثيق والاحتياط فان لم يكن للعبد مال فالحيلة أن يدفع
المولى اليه ما لا في السر ويكتب ذلك من الورثة ثم يدفع العبد ذلك المال الى المولى بمحضرة الشهود فيعتق
ولا يكون للورثة عليه سبيل لانهم لا يعرفون أن المولى أعطاه شيئاً وكذا هذه المسئلة في حيل الاصل
وقال الخيلة أن يبيع المولى هذا العبد من يتق به ويقبض الثمن منه بمحضرة الشهود فيستقه المشتري
فيصح اعتاقه ثم المريض يهب الثمن من المشتري سرا فلا يصح كون الورثة سبيل لا على العبد ولا على
المشتري كذا في الذخيرة

(الفصل الحادى عشر فى الوقف)

رجل لا وارث له وله عقارات أراد أن يوقفها على اقوام يأخذون غلتها فالحيلة أن يقرن رجلاً من
الاسم ولم يسمه ووقف هذه الضياع على فلان وفلان وفقاً صحيحاً ويذكر فيه شرائط الوقف وهذه حيلة
ظاهرة لأن اقرار الانسان في يده صحيح وان كان له وارث وأراد أن يوقف جميع عقاراته بقراب الوقف
على نحو ما ينوياً يقرأ بضائنه يتولى أمر هذه الصدقة من جهة الواصف فهذا ضعية وجهها وقفاً في يده
على هذا السبيل الذى وصفناه اذا قرير ذلك لم يكن لوارثه شيء من ذلك لأنه غايه بقرابته ما كان
ملكاً له يوم الموت ومنها أن قرير لم يكن ذلك ملكاً له وقت الموت ومن أرد أن يجعل غدة وصدقة
وأراد أن يكتب بذلك كتاباً وخاف أن يطله قاض وطلب لذلك حيلة فاعلم أن بن أبي ليلى لا يجوز أن
يجعل أحد غلة داره صدقة موقوفة على المساكين وعامة العلى يجوز وذهب فاذا أصاب لذلك حيلة
تكتب ليطله قاض يرى مذهب ابن أبي ليلى فالحيلة في ذلك أن يجعل غدة داره صدقة موقوفة على
انسان كين حال حياته وبعد وفاته ويذكر في الكتاب فان رزق ذلك لسان أو فاض تباع لداره ويصدق

بمن اعطى المساكين فيقع الامن بذلك لان احدا لم يقل بعدم جواز هذه الصدقة ومن اراد ان يجعل داره
 ارضيا معه صدقة موقوفة على المساكين حال حياته وبعد مماته وخاف ان يرفع الى قاض يرى مذهب
 ابي حنيفة رجح الله تعالى ويطلب هذه الصدقة وهذا الوقف وطلب لذلك حيلة فاعلم بان الوقف على
 قول ابي حنيفة رجح الله تعالى لا يصح مضافا الى ما بعد الموت الا بطريق الوصية هكذا ذكر
 المحقق رجح الله تعالى ويحفظون ان الوقف عند ابي حنيفة رجح الله تعالى صحيح اذا كان مضافا
 الى ما بعد الموت او كان موصى به والحيلة في ذلك ان يدفع الوقف ما وقفه الى رجل ويجعله قيسا
 لهذا الوقف ثم ان الواقف يمتنع عن صرف الغلة الى المساكين او يبيع الواقف هذا الوقف من
 انسان ويسله الى المشتري ثم ان المتولي يخاضع المشتري في فصل البيع ويخاصم الواقف في فصل
 امتناعه عن صرف الغلة الى المساكين ويقدمه الى قاض يرى صحة الوقف فيقضي القاضي بصحة
 هذا الوقف ويصح القضاء لوجوب الدعوى من المذمى والمخصوصة من المذمى عليه ولا يكون لاجد
 بعد ذلك ابطاله لان القضاء صادف بحلاجه تدارفيه فتفقد وصار جمعا عليه كذا في المحيط به رجل له
 مال من وقف او وقف عليه وعلى غيره ولزمه دين فاذا ان يוכל غريمه بقبض ما يصير له في كل سنة
 من غلة هذا الوقف قضاء من دينه فقال الغريم لست آمن من ان تفرجني من الوكاله فاذا ان
 يوكلي وكالته لا تقدر على انراجي منه حاجتي استوفى مالي عليك فالحيلة ان يقر الذي عليه الدين ان
 الواقف كان شرط لنفسه في اصل الوقف ان يتفق على نفسه وصالحه من غلة مبداء الوقف في كل سنة
 كذا وكذا مادام حيوان يقضى منه دينه بعد وفاته يبداء بذلك ثم باقي الثبلة بعد بلن وقف عليهم ربه
 كان لفلان بن فلان يسمى غريمه على فلان الواقف من الدين كذا وكذا دارهما دينا صحيحا وقد كنت
 ضمنت له جميع ذلك المال عنه ضمنا صحيحا جائزا ما تاوان الواقف جعل ولاية هذه الصدقة الى فلان
 يعني صاحب الدين في حياته حتى يستوفي دينه من غلته فاذا فعل ذلك فلا ولاية له بعد ذلك ويكتب
 ايضا في جلته وحكاي في قبض نصبي من غلة هذه الصدقة حتى يستوفي ما ضمنت له من الدين عن
 الواقف فاذا اقر بذلك لم يكن له انراجحه بعد ذلك قال الشيخ الامام الاجل شمس الامنة المحلوفى رجحه
 الله تعالى في هذه الحيلة نوع شبهه لانه قال شرط الوقف ان يبداء بنفقة ونفقة عياله وقضاء دينه
 فيكون هذا استيفاء بعض ارباب نفعه وهذا باطل عندنا في يوسف رجح الله تعالى جائز عند محمد رجحه
 الله تعالى فينبغي ان يكتب ايضا في الكتاب اقر هذا المدين ان قاضى قضى بجوازه فيصير متفعا عليه
 ثم قال في هذه الحيلة وانه وجب لفلان يسمى غريمه على هذا الواقف كذا فيصح هذا الاقرار من هذا
 الرجل لانه هو تقديم حق الغريم في ذلك كالوارث اذا اقر على مورثه بدين فانه يصح هذا لانه
 اقر بتقديم حق غيره صاحب الدين يقدم على الوارث فكذلك اقرت انما قال ويكتب في كتاب الاقرار اني
 قد كنت ضمنت جميع ذلك ضمنا صحيحا وفيه نوع شبهة ايضا لان الضمان انما يصح اذا مات الواقف مليا
 اما اذا مات مقبلا لا يصح هذا الضمان عند ابي حنيفة رجح الله تعالى فينبغي ان يلحقه به حكم الحاكم
 حتى لا يرتفع عليه ثم قال بعد هذا ان الواقف جعل ولاية هذه الصدقة الى فلان الغريم وجعل هذه
 الضعة في يده بقبض غلته او يصح هذا الاقرار منه ايضا لانه اقر بتقديم حق غيره على حق نفسه
 فيصح ثم يكتب اذا استوفى فلان الغريم هذا الدين بدينه على الضمة حتى لا يدعى لاستحقاق بنفسه
 يكون نهاي يده كذا في تذخيرة

رجلان أراد أن يشترا كراع أحدهما ما قد سار مع الآخر فمدرهم فالشركة جائزة وإن كان أحد المالكين لا يتصل بالآخر لأن الاختلاط ليس بشرط عند علمائنا لثلاثة رجعهم الله تعالى والمسئلة معروفة في كتاب الشركة فإن ضاع أحد المالكين بعد الشركة قبل الشراء يهلك من مال صاحبه وهذا معروف فإن أراد أن ما ضاع من أحد المالكين قبل الشراء يكون عليه ما مال الحيلة في ذلك قال المحصاف رحمه الله تعالى في الحيلة أن يبيع صاحب الدنانير نصف دينار من صاحب الدرهم نصف درهم فيصير المالان مشتركين بينهما ثم يتعاقدان عقد الشركة بعد ذلك على ما يريدان ولو كان مع أحدهما متاع ومع الآخر مال وأراد أن يشتري كافي ذلك كانت هذه الشركة بالعروض وانتهى لا يجوز قال المحصاف رحمه الله تعالى في ذلك أن

يبيع صاحب المتاع نصف المتاع من صاحب المال نصف المال فيصير المال والمتاع بينهما نصفين ثم يتعاقدان عقد الشركة على ما يريدان وهذه حيلة واضحة كرها مع محقق شركة لأصل قال شمس الأئمة المحلوف رحمه الله تعالى في قول المحصاف رحمه الله تعالى في تعاقدان عقد الشركة على ما يريدان يستقيم في حق القيد فإن التفاضل في الزم في النقد يجوز وأما إذا كان رأس المال عروضا لا يجوز شرط التفاضل في الزم ويكون الزم بينهما على قدر رأس المال فيحصل على أن المحصاف رحمه الله تعالى أراد بما قال في حصة التقديرون المتاع ولو كان لكل واحد منهما متاع فأراد الشركة قال المحصاف رحمه الله تعالى في الحيلة في ذلك أن يبيع كل واحد منهما نصف متاعه بنصف متاع صاحبه ثم يتعاقدان عقد الشركة على ما يريدان وهذا كانت قيمة متاع كل واحد منهما مثل قيمة متاع صاحبه فاما إذا كانت قيمة متاع أحدهما أكثر بأن كانت قيمة متاع أحدهما أربعة آلاف وقيمة متاع الآخر ألف فان صاحب الأقل يبيع من متاعه أربعة أخماسه بخمس متاع صاحبه فيصير المتاع كله بينهما أخماسا ويكون الزم بينهما على قدر رأس المال ورجلان مع أحدهما ألف درهم ومع الآخر ألف درهم فإن أراد أن يشتري كاعي أن الزم بينهما نصفان والوضعية بينهما نصفان فانه لا يجوز لأن الوضعية إنما تكون على قدر رأس المال على ما عرف في كتاب الشركة قال المحصاف رحمه الله تعالى في الحيلة في ذلك أن يقرض صاحب الألفين نصف الألف الزدة من صاحبه حتى يصير رأس مالهما على السواء فيستدجروا اشتراط الوضعية عليهما على تلك الصفة وكذلك لو كان مع أحدهما مال ولا مال مع الآخر فاشتركا على أن يعمل لهما مال صاحب المال لا يجوز والحيلة في ذلك أن يقرض صاحب المال بعض ماله من صاحبه حتى يجوز (أحد الشريكين إذا أراد نقض الشركة حال غيبة الآخر لا يجوز) قال المحصاف رحمه الله تعالى في الحيلة في ذلك أن يبعث المحضرا إلى الغائب رسولا أو كتابا حتى يجبره بقض الشركة أو يوكل وكلا حتى يذهب أحدهما الشريك ابتاعه الشركة قال الشيخ الإمام الأجل شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى وهذه الحيلة في كل عقد لا يتعقب به الزم نحو عزل الوكيل والمجر على العبد المأذون وفتح لخارطة كذا في المحیط

(الفصل الثالث عشر في البيع والشراء)

رجل له دار وضعية أراد أن يبيعها من رجل وليس يمكنه أن يبيعها إلى المشتري فأراد حيلة على أنه أن أمكنه تسليمها إلى المشتري سلمها إليه ولا رد عليه الثمن ولم يكن ناشترى أن يأخذ البائع بأن يسلمها إليه لاهالة الحيلة في ذلك أن يقر المشتري أن البائع باع هذه الضعية وهي في يدي علم بمقرها لقص غصه أياها وأنها ليست في يده يوم باعها منه وأشهد على نفسه بذلك ثم يكتب كتاب لشراء ولا يكتب فيه قبض الضعية ويكتب فيه أقرار البائع بقبض الثمن فان قدر على تسليم الضعية والارد الثمن على المشتري

هذا اذا كان الناصب مقرا فاما اذا كان الغاصب احدا ذكرناه ايضا انه البيع باطل وقاسه على بيع الا تبق ثم قال الخصاص رحمه الله تعالى في تعليم هذه المحيلة يقر المشتري بان الضعة المبيعة في يدي غاصب مقربا لغصب ذلك المشتري لو لم يقر بذلك ربما طالب البائع بتسليم الضعة وسأل القاضي حبسه فالقاضي يحبسها واذا عرف القاضي اقرار المشتري انه اشترى مغبوبا لا حبسه لانه وجد الرضى من المشتري بتأخير القبض الى وقت الامكان ثم قال ويشهد عليه البائع بذلك الاقرار لانه اثبات ذلك الاقرار عند القاضي بالينة كدافي الذخيرة *

(رجل) اراد ان يشتري من رجل دارا ولا يامن المشتري ان يكون البائع قد أحدث فيها حدا قبل ان يبيعها فارد المشتري انه ان استحققت الدار من يده رجع على البائع بضعف الثمن فيكون ذلك حلالا له ما لمحيلة فيه قال يبيع المشتري من بائع الدار ثوبا بمائة دينار مثلا ثم يشتري منه الدار بمائة دينار ويدفعه اليه وبالمائة الدينار التي هي ثمن الثوب فيصير ثمن الدار مائة دينار ان استحققت رجع المشتري على البائع بمائة دينار ويكون ذلك حلالا (وجه آخر) ان يشتري الدار ببيع ثوبه يساوي ألف درهم من رب الدار بالثمن درهم ويدفع الثوب اليه ثم ان يشتري الدار يشتري من صاحب الدار داره وهي تساوي ألف درهم بالثمن درهم ويقبض الدار ثم يتقاصن الثمن بما وجب له على صاحب الدار من ثمن الثوب فاذا فعل ذلك ثم جاء مستحق يسحق الدار بالينة فان اشتري الدار بربح على بائع الدار بالثمن درهم وذلك ضعف ما حصل له الدار به وذكره رحمه الله تعالى هذه المسئلة في حيل الاصل وقال المحيلة ان يبيع الدار من المشتري بألف درهم ثم يبيع المشتري من بائع الدار بالثمن كله ثوبا قيمته خمسمائة درهم ويقبض بائع الدار ذلك ثم يبيع بائع الدار الثوب من مشتري الدار بخمسمائة فان استحققت الدار رجع المشتري على البائع بضعف ما أعطى فانه أعطى للبائع في المحاصل خمسمائة ثم عند الاستحقاق يرجع عليه بألف فيكون ذلك حلالا له (رجل) اراد ان يبيع دارا له وجارية أوشيت آخر ويريد ان يبرأ عن كل عيب الا عن مرقعة أو جزيه لم يامن البائع ان يرد ما عليه المشتري ويقول لم تسم عيها ولم تضع يدك عليها ويرفع الامر الى قاض لا يرى البراءة عن العيوب الا ان يضع يده عليها عند البراءة ويسمها ما لمحيلة في ذلك يجب ان يعلم بان من باع عبدا أو شيئا حر وبرا عن عيبه فانه يجوز براء عن العيوب كلها وان لم يسم العيوب ومن الناس من قال لا يجوز ما لم يسم العيوب ومنهم من قال مع تسمية العيوب يشترط ان يضع يده على موضع العيب ويقول أقرأ عن العيب الذي سميت ووضع يدي عليه أما بدون ذلك لا تصح البراءة وهو قول ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى ثم اذا لم يسم العيوب ولم يضع يده على محل العيوب لم أنه لا يعرف اسمي العيوب أولا يعرف جميع العيوب التي بالمبيع حتى يسمها ويضع يده على محلها وخاف ان يرفع الامر الى قاض لا يرى البراءة عن العيوب بدون التسمية ويدون وضع الدعي على العيب صحيحة وطلب المحيلة في ذلك أن يأمر صاحب العين المبيعة رجلا غريبا لا يعرف حتى يبيع تلك العين من المشتري على أن صاحب العين ضامن لأشترى ما أدرك في ذلك من درلث ومن سرقة ومن جزيه ويخرج الغريب حيث شاء فيحصل التوثيق للبائع لان المشتري اذا وجد عيبا سوى السرقة والجزيه لا يمكنه أن يتقاصم صاحب العين في الرد لان حقوق العقد ترجع الى العاقد ومولى ذلك ليس بما قد والى قد غريب لا يوقف عليه وهذا اذا ذكره رحمه الله تعالى في حيل الاصل في رواية أبي حفص وقد ذكر محمد رحمه الله تعالى في رواية أبي سليمان وقال المحيلة في ذلك أن يأمر رجلا غريبا يشتري الجارية من البائع ثم يبيعهام المشتري على أن موث بجارية ضامن لما أدرك المشتري فيها من درلث من سرقة أو جزيه خاصة ويغيب الغريب

فإذا وجد المشتري بمساعيا أي عسوف هذين العيين لا يمكنه الرد على المشتري الأول لأنه غائب ولا يمكنه الرد على بائع المشتري الأول لأنه لم يشترها منه فيحصل مقصود البائع قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى ما ذكر في رواية أبي سليمان رحمه الله تعالى أوثق لولي التجارة لأن حقوق العقد وإن كانت ترجع إلى الوكيل عندنا لأن عند بعض العلماء ترجع إلى الموكل وبما يرفع المشتري إلى المولى قاض يرى الرد على الموكل فلا يحصل مقصود ولى التجارة رجل أراد أن يبيع تجارية تسعة وخاف البائع أن لا يعقها المشتري ولو اشترط عليه ذلك فدا البيع كيف الحملية في ذلك قال يقول البائع للمشتري أشهد على نفسك بأنك إن اشتريتها فهي حرة فان قال المشتري ذلك فأنها تعتق عليه بالشراء وبصور هذا لأن إضافة العتق إلى الشراء حادثة عندنا فان قال المشتري إني أصكره أن أعتقها في حياتي وأحتاج إلى خدمتها ولكني لا أبيعها فأراد البائع الثقة في ذلك فالحملية أن يقول المشتري إن اشتريتها فهي حرة بعد موتى أو يقول إن اشتريتها فهي مذبرة فإذا اشتراها تصير مذبرة فيستفدها في حال حياته ولا يبيعها لأن بيع المدبر لا يجوز إلا بقضاء القاضي فيحصل مقصود البائع والمشتري (رجل) غصب من رجل ضيعة وأتى أن يردها عليه وقال بعنيها وهو يقربه في السرو ويجد في العالسة فأراد حيلة يتخلص بها ضيعة فالحملية أن يبيع المصنوب منه بضعة من يثق به سرا ويشهد عليه ثم يبيعها من الغاصب ويجعل بين العقد من مدة لا يشته التاربيع على الشهود فإذا دعاه ذلك يبيح المشتري الأول ويقبض منه أن شراءه كان أسبق فيأخذ من الغاصب وفي شراء المصنوب إذا كان لغاصب جاحدا اختلاف الزوايتين على رواية النوادر يجوز فتكون هذه حيلة على تلك الزاوية كذا في المحيط

(مسائل الاستبراء)

ولأبأس بالاحتمال في إسقاط الاستبراء عند أبي يوسف رحمه الله تعالى خلافا لمحمد رحمه الله تعالى والمأخذ به قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فيما إذا علم أن البائع لم يقربها في طهرها ذلك وقول محمد رحمه الله تعالى أنه إذا قربها والحملية فيه إذا لم تكن تحت المشتري حرة أن يزوجها قبل الشراء ثم يشترها ولو كانت فالحملية أن يزوجه البائع قبل الشراء والمشتري قبل التبضع ثم يوثق به ثم يشترها ويقبضها أو يقبضها ثم يطلقه الزوج لأن عند وجود السبب وهو استحداث الملك المؤكك بانقبض إذا لم يكن فرجها - خلافا له لا يجب الاستبراء وان حل بعد ذلك لأن المحترمان وجودا نسب كما إذا كانت معتدة النكر كذا في الهداية *

(رجل) اشترى من رجل حارية فأراد أن لا يلزمه الاستبراء الحملية وذلك قال المحصاف الحملية أن يزوجه البائع من رجل يثق به وليس تحت حرة ثم يبيعها من المشتري فيقبضها المشتري ثم يطلقها الزوج قبل الدخول بها فلا يجب الاستبراء على المشتري لأن سبب وجوب الاستبراء استحداث ملك الوطء استحداث ملك اليمين بالشراء وغيره من أسباب ملك اليمين ووقت شرع كان يقبضها حراما على المشتري فلا يجب الاستبراء في تلك الحال فلا يجب وبسبب ذلك يشترط أن يكون المولى نذرى زوجها استبرأها ولا يحضه ثم زوجها لأنه لو لم يفعل كذلك يكون في هذا وجه رجوع على حرة واحدة في طهر واحد وقد نبهنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك رجعت الخوب فيمن ومن أمته ثم أراد أن يزوجه من إنسان ينبغي أن يستبرأها بحضه ثم يزوجه فإذا ذكر من بعض شاذ ذكر تحضف رحمه الله تعالى وفي الجماع استبرأوا كان البائع وصفي قبل تزويجه فلا بأس بزوج من هذا قبل الاستبراء عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى أنه أحب أن يطلقها حتى يستبرأ بحضه ثم إن المحصاف رحمه الله تعالى قال في تسمي هذه الحملية يقبضها المشتري ثم يطلقها

الزوج وانما شرط الطلاق بعد القبض لانه لو طلقها الزوج قبل قبض المشتري ثم قبض المشتري يجب الاستبراء في أصح الروايتين عن محمد رحمه الله تعالى لان القبض له شبه بالعقد وعليه مدارا لحكام خصوصا فيما بنى أمره على الاستيلاء ولو اشترى الزوج في هذا المحالة يجب الاستبراء فكذا اذا وجد القبض الذي له شبه بالعقد في شرط الطلاق بعد قبض المشتري لهذا وفي بيع الأصل اذا اشترى جارية لها زوج لم يبدخل بها فطلقها الزوج قبل قبض المشتري فعلى المشتري أن يشتريها بمحضه وفي حيل الأصل لا استبراء على المشتري فعلى رواية الحيل اعتبر وقت الشراء ووقت الشراء هي مشغولة بحق الغير وعلى رواية الأصل اعتبر وقت القبض ووقت القبض هي فارغة عن حق الغير وهو الصحيح فان أبي المانع أن تزوجها قبل البيع ما المحيلة في ذلك قال المحيلة أن يشتريها المشتري ويدفع الثمن ولا يقبض الجارية واسكن زوجها من يشق به وليس تحت حرة ثم يقبضها بعد التزويج ثم يطلقها الزوج بعد قبض المشتري فلا يكون على المشتري استبراء لانه حينئذ كدملكه فيها كان بعضها مراما عليه وحينئذ صار بعضها حلالا له لم يحدث الملك فيها فلا يجب الاستبراء إلا أن ما اشترى زوجها الله تعالى قالوا يجب الاستبراء في هذا الوجه في إحدى الروايتين عن محمد رحمه الله تعالى لانه حين اشترى زوجها فقد وجب الاستبراء محكما محدوث الملك فلا يسقط ذلك الاستبراء الواجب بالتزويج واذ اطلقها الزوج وجب الاستبراء لأن تكون حاضنة حصة بعد النكاح قبل الطلاق في يد المشتري فحينئذ لا يجب الاستبراء بالاتفاق لانه اذا قرأه لا استبراء مرة فان خاف المشتري أن لا يطلقها الزوج فالحيلة في ذلك أن تزوجها منه على أن امرها في طلاقها كلما شاء مولاها في يد المولى اذا تزوجها واذ تزوجها واذ على ذلك كان طلاقها في يد المولى وانما اشترط أن يكون المولى في يد المولى كلما شاء لانه لو لم يقبل كلما شاء بقصر على المجلس على ما عرف في موضعه ووجب ألا يمكنه الإيقاع في المجلس فيخرج الأمر من يده فاختار هذه اللفظة ليتمكن الإيقاع الطلاق متى شاء ولو كان المشتري تزوج هذه الجارية بنفسه قبل الشراء ثم اشترىها وقبضها لا يلزمه الاستبراء لان النكاح يجب له عليها الفرائض فانما اشترىها وهي في فراشه وقام الفرائض له عليها دليل فراغ زوجها شرطا كذا في الصغيرة *

(الفصل اربع عشر في الهبة)

امراة حامل تريد أن تنهب المهر من زوجها على أنها ان ماتت في نفاسها كان الزوج يرثها من مهرها وان عاشت وصلت من نفاسها عادا المهر على زوجها فالحيلة لها أن تشتري من الزوج شيئا قبل القيمة بما لها من المهر والمرأة لا تنظر الى ذلك الشيء فان ماتت في نفاسها فقد برئ الزوج وان سلمت ردت الشيء بخيار الرؤية فيعود المهر على زوجها قالوا وهكذا فيمن اراد ان يغيب وله على آخرين يريد ان يكون الغريم يرثها ان لم يعد وان عاد اخذ المال فالحيلة أن يشتري صاحب الدين من الغريم شيئا يضعه على يدي عدل ان عاد برده بخيار الرؤية فيعود الدين وان مات لم يرثه المبيع ويرث المديون عن الدين بشئ قليل القيمة قال شمس الأئمة الرضى رحمه الله تعالى وهذا يستقيم اذا بنى الشيء على حاله لان الردي بخيار الرؤية غير موقوف وبه يفسخ لعقد من الأصل فيعود المهر عليه كما كان لان الشيء قد يغيب عندها أو يهلك فتعذر رده فالسبيل أن تشتري الثوب وتشهد على ذلك من غير أن يقبضه من الزوج كمالا تستعذر عليها الراد اذا سلطت بوجه من الوجوه (رجل) قال لا رآته ان لم تهني بعد اقل مني اليوم فأت طالق ثلاثا فاستأذنت أباها في ذلك فقال الأب ان وهبت صدقا قلبك فإليك طالق ثلاثا فالحيلة في ذلك أن تشتري من زوجها ثوبا ملفوفا في ثوب بمهرها وتقبض ذلك الشيء من الزوج فاذا مضى ذلك اليوم فقد مضى وقت العين ولا مهر لها في ذمة الزوج قد سقط العيب ولا يحث الزوج بترك الهبة ثم تكشف عن

الثوب المشتري قتره بجنابا الشرط ويعود المهر على الزوج ولا تطلق امها أيضا لانها ما وهبت المهر وانما اشترت به كذا في المحيط *

(الفصل الخامس عشر في الرجل يطلب من غيره معاملة)

الرجل اذا طلب من غيره معاملة مثلا بمقدار ثمانمائة رأى المطلوب منه ذلك الا برىح مائتي درهم فاراد المطلوب منه أن يبيع منه متاعا بألف درهم الى سنة ثم يشتري منه ذلك المتاع بثمانمائة حالة يدفعها الى الطالب ليحصل في يد الطالب ثمانمائة ويكون المطلوب منه على الطالب ألف درهم فيحصل مقصودهما فهذا اما لا يجوز لان المطلوب منه يصير مشتريا ما باع بأقل مما باعه قبل تقد الثمن وانه لا يجوز على ما عرف فان طلبا في ذلك حيلة فالحيلة أن يدخل المشتري في المتاع قصانا سيرا ثم يبيعه من باعته بثمانمائة فيكون نقصان الثمن بمقابلة الجزء الذي احتبس عند المشتري فيجوز وان كان ذلك الجزء قليلا لان الجزء الهليل يجوز أن يقابله بدل كثير هكذا ذكر المحصاف رحمه الله تعالى هذا الحيلة وهذا منه نوع توسعة حيث جعل بمقابلة الجزء القليل البدل الكثير وانما فعل كذلك لان شرا ما باع بأقل مما باع قبل تقد الثمن جواز ومختلف فيه بين العلماء فاذا وجد أدنى علة وهو - تناس - جز من العلة وقد عليه عند المشتري بني المحكم عليه وعول عليه (حيلة أخرى) أن يحتبس المشتري بعض الامتعة شيئا سيرا ثم يبيع الباقي منه بأقل من الثمن الذي اشترى فيجوز ويكبر النقصان بمقابلة ما احتبس عند المشتري الاول وان كان المبيع شيئا لا يمكنه أن يبيعه أو يحتبس بعضه فهو ان كان المبيع جوهر أو دابة فالحيلة في ذلك أن يبيع المشتري المطلوب منه مع المتاع الذي يريد يبيعه شيئا آخر بغير المقدار ثم ان المشتري يحتبس ذلك الشيء اليسير ويبيع المتاع من البائع بأقل من الثمن لدى اشترى ويكون نقصان الثمن بمقابلة ذلك الشيء فيجوز (حيلة أخرى) أن يهب المشتري جميع ما اشترى من ولد البائع أو يهب من بعض من يتق به والموهوب له يقبض ذلك ثم يبيعه من البائع بشمن قليل فيجوز لان الما قد قد اختلف والملك أيضا قد اختلف فلا يمكن فيه شرا ما باع بأقل مما باعه كذا في المحيط *

(الفصل السادس عشر في المداينات)

رجل له على رجل مال بغير شهود فأتى الذي عليه المال أن يقر له به إلا أن توجله أو قال صاحبي منه على الشهور ويرد صاحب المال حيلة حتى يقر له به ولا يجوز تأجيله ولا صلحه فاعلم أن المدين ان قال لرب الدين لا أقر لك بالمال حتى توجاني أولا أقر لك حتى تصالحني ولا أقر لك حتى تقطع عني بعض ما تدعي فهذا هل يكون اقرا بالمال فعد بعض العلماء يكون اقرا افا لصحة صاحب المال اني الحيلة وذكر محمد رحمه الله تعالى هذه المسئلة في كتاب الاقرار وقال لا يكون اقرا اوا اذا طلب صاحب المال الحيلة حتى يصير مقرا بالاتفاق ولا يصح تأجيله ولا صلحه فالحيلة في ذلك أن يقر صاحب المال بهذا المال لرجل يتق به ويشهد له به وان اسم في ذلك عارية ويوكه بعضه على ما ذكرنا ثم يتقدم الزجل المقر له وصاحب المال اني القاضى ويقول المقر له اني باسم هذا على فلان كذا وكذا فاذا اقر له به عند القاضى فالمقر له يقول للقاضى امنع هذا المقر من قرض هذا المال ومن أن يحدث فيه حدثا أو جبر عليه في ذلك لان المقر هو لذى يملك القبض على ما أتى بعد هذا ان شاء الله تعالى فلهذا احتج اي جبر القاضى فاذا طلب من القاضى أن يجبره عليه فالفرضي يجبر عليه ويمنعه من القبض ومن أن يحدث فيه حدثا ثم يبي القاضى من عليه الدين فصالحه أو يؤخه حتى يقر له بالدين فاذا قر له بالدين يبي المقر له الى القاضى ويقيم البيعة على ما جرى من الامر قبل هذا ويبطل الصلح من القرض وتأجيله

وأتخذ المال وهذه المسئلة لا توجد في البسوط وإنما استغدت من جملة المخاصم رحمه الله تعالى
وقد قال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى في هذه المسئلة نوع نظر وكان ينبغي أن لا يصحرا القاضى على
المقرلا لأن في حجر عليه ابطال حق المطلوب لأن المطلوب استحق البراءة عما في ذمته بأداء الحق إلى المقر
وبإبرائه وتأجيله في جواز هذا الحجر ابطال حق المطلوب عليه والقاضى لا يجوز في مثل هذا الموضوع
وكان المحصاف رحمه الله تعالى أخذ هذا مما ذكره محمد رحمه الله تعالى في آخر كتاب الحجر أن القاضى
إذا أذن رجلا بالتصرف فيما تصرف ودين الناس فسد الرجل فعند محمد رحمه الله تعالى يصح رول لم
يصح عليه القاضى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يصح رول لا يصح رول القاضى وإذا حجر عليه القاضى
صح حجره ولا يصح ذلك الرجل وهناك المذنبون أيضا استحق البراءة بالإفشاء إلى المحجور وبإبرائه في هذا
الحجر ابطال حقه عليه ومع هذا يجوز ذلك وكثيرا ما يوجد في كتاب الحجر مثل هذه الأدلة فهذه أيضا
كذلك ثم قال المحصاف رحمه الله تعالى بعد هذا قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يجوز قبض الذى كان
باسمه المال بعد إقراره ويجوز تأجيله وإبرائه وهبه وما صنع فيه من شيء وإنما خص قول أبي حنيفة
رحمه الله تعالى في هذا لأنه لا يرى الحجر جائزا وإذا لم يصح الحجر عند صدق الحال بعد الحجر كالحال قبله
وقبل الحجر كان يجوز تصرفات المقر في الدين المقر به فقد عرف في كتاب الاقارار أن من أقرب الدين الذى له
على الناس أن يجل يصح إقراره ويكون حق القبض له لأنه هو الذى عامل وعادوا العادى لئلا يجل
والإبراء عن الثمن عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كالوكيل بالبيع إذا أبرأ المشتري عن الثمن
يجوز عندهما والمسئلة معروفة (رجل) له على رجل مال فأراد لئذ عليه المال أن يقول المال له
عليه رجل أخافا المسئلة فيه أن يقول الذى عليه المال للرجل الذى يريد أن يقول المال له بيع عبدك
هذا أو متاعك هذا من فلان الطالب بالالف التى له على فإذا اع المأمور بده من صاحب المال بالمال
الذى له على فلان وقبل صاحب المال البيع من صاحب العبد يقول الدين ويصير لصاحب العبد
على المطلوب وهذا لأن البيع لا يتعلق بذلك الدين لأن الدراهم والدنانير لا يتبعان في العقد عينا
كان أوديه وإنما يتعلق بمشاهدنا في الزمة فيصير كأنه قال لصاحب العبد بيع عبدك من فلان
بمثل الدين الذى له على من الدين وذلك جائز وعند ذلك يقول المالى إلى صاحب العبد وهذه المسئلة
ذكرها في الجامع الصغير وذكرها ذلك حيلتين أحدهما ما ذكرنا والثانية أن يأمر المدينون ذلك
الرجل حتى يصالح من الدين الذى للطالب على المطلوب على عبده هذا فإذا فعل ذلك صار المال على
المطلوب لصاحب العبد غير أن في فصل الصلح يرجع بقيمة العبد والفرق أن الصلح وقع بالعبد لا ببدله
لأن الصلح إذا أضف إلى دين يتعلق بعينه لا بمثله ديناً في الزمة ولهذا إذا ضامحه على دين ثم تصادقا أنه
لم يكن عليه دين يبطل الصلح وإذا حصل الصلح بالعبد وقع القضاء بعين العبد وصار المدينون مستقرضا
من المأمور بعبده واستقرض العبد بوجوب القيمة أما في باب البيع العقد لا يتعلق بذلك الدين بل
بمثله ديناً في الزمة ولهذا واشترى رب الدين من المدينون شيئاً جالاه عليه من الدين ثم تصادقا على أنه
لا دين لا يبطل البيع ولما كان هكذا صار المأمور بعباده لا يتر من ثمن العبد كأنه باع العبد
بدرهم ثم جعل ثمنه قصاصاً بالدين الذى على الآخر للمشتري ولو كان هكذا رجع المأمور على الآخر بدين
العبد وهو مثل الدين كذا هنا ولو أن المطلوب لم ير ذلك وإنما إذا الطالب ذلك فاحتمله أن يشتري
الطالب العبد أو المتاع من مولاه بألف درهم مطلقه ولا يقول بالالف التى له على فلان المطلوب لأنه
لو قال على هذا الوجه كان في هذا التملك الدين من غير من عليه الدين وأنه لا يجوز ولكن يشتري بألف
مطلقة ثم يحيل بها البائع على المدينون فيصير ذلك الدين للبائع فان لم يقبل الذى عليه المال المحوالة هل

يتم قال لا لان الناس يتفاخرون في المطالبة ولا تتحول المطالبة الى غيره الا برضاء فان طلب حيلة يصير ذلك
 امثال البائع من غير حيلة فالوجه ما ذكرنا ان يقر الطالب بالدين لبايعة وهو كما قبضه على نحو
 ما ذكرنا ثم صاحب العبد يبرئه عن غير العبد واذا خاف المقر له ان يعزله عن الوكالة فالوجه ما قدمنا من
 قبل هذا ايضا فان قال المقر له بالدين وهو البائع اذا برأته عن غير العبد لا آمن ان يقول انت وكيلي
 في قبض هذا الدين ويحلفني عليه فالحيلة في ذلك ان يكتب اقرار الطالب بذلك لدين للمقر له على
 نحو ما بينا ويكتب فيه ايضا اقرار الطالب بذلك وهو المقر في اذعيت على فلان المقر له عند قاض
 من قضاة المسلمين انه وكيلي في قبض هذا الدين وسلفته على ذلك فلا عين لي عليه بعد هذا في هذه
 الدعوى فاذا اقر بهما لم يكن له على المقر له ولا على الذي عليه المال بعد ذلك بدلي (رجل) له على
 رجل مال فسأل المطلب الطالب ان يؤجل له هذا المال الى وقت معلوم او ينجمه عليه فاحابه الطالب
 الى ذلك فخاف المطلب ان يحتمل عليه الطالب فقر بالمال لنفسه ثم يؤجله او ينجمه فلا يجوز تأجيله
 ولا تنجيمه في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى في طلب حيلة حتى يصح تأجيله وتنجيمه عند الكل
 فالحيلة في ذلك ان يقر الطالب ان هذا المال حين وجب على هذا المطلب انما وجب مؤجلا الى
 وقت كذا وان كان يريد ان ينجمه عليه يقر الطالب ان هذا المال حين وجب على المطلب انما
 وجب مضما الى وقت كذا ووصف التجوم وهذا لان العلماء احتفروا ان لو وكيل بالبيع هل يملك
 التأجيل والتنجيم بعد تمام البيع اتفاقا على انه عاكس البيع بمن مؤجل ومنعهم فنبى ان يقر الطالب
 على هذا الوجه فابو يوسف رحمه الله تعالى لم يجوز التأجيل والتنجيم بعد ما ثبت الدين مطلقا وجوز
 الاقرار بوجوب المال مؤجلا ومنعهم من الاصل وهو تطهير ما قالوا في الدين اذا كن مشتركا بكي اثنين
 فآراد احدهما ان يؤجل في نصيبه وأبي الاصول يجوز هذا التأجيل أصلا فان قال احدهما هذا
 الدين حين وجب مؤجلا وانكر الاخر ثبت في نصيب المقر وكذلك عند القذف اذا وجب على
 القاذف فآراد المقتدوف ان يعفوا له بمل عفوه ولو قال المقتدوف كنت مبطلا فدعوى سقط المحدث
 فدين بهذا ان من اقر بسبب الشيء فاعلمت على الصفة التي اقر من اراد ما اقره تغيير سبب قد صح
 لا يعمل اقراره فكذا في مثلنا قال الشيخ الامام الاجل شمس الائمة المحلواني رحمه الله تعالى وهذا
 اذا كان الاجل متعارفا فاما اذا كان اجلا يخالف يعرف الناس فانه لا يصح اقراره بذلك عند أبي
 يوسف ومحمد رحمه الله تعالى والمسئلة معروفة في كتاب النوكتة ان الوكيل بالبيع اذا عجل
 يصح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كيفما كان وعندهما يصح من التأجيل ما كان متعارفا ونبى
 ان يضر الطالب للمطلوب اضا ما يبدو له في ذلك من درء من قبله وأباه من اقراره ونجته وهه
 وتكليف وتوكيل وحدث ان كان احدته في هذا المال بطل به التأجيل الذي استحقه فلا فهو
 ضامن حتى يتخلص من ذلك او يرد عليه ما يلزمه فاذا احتل بهذه الحيلة فتم حار رجل قد كان الطالب
 اقر له بالمال قبل التأجيل فأخذ المطلب بالمال وكذبه في التأجيل لا يثبت التأجيل عند أبي يوسف
 رحمه الله تعالى ولكن يكون للمطلوب حق ارجوع على الطالب بما ضمن لانه قد ضمن له ما يتحقق من
 درء وقد لحقه الدرك فارجع عليه فلا يلزمه الطالب وما أن يدفع اليه مدعى فيكون عليه في
 وقت أجله وتنجيمه (رجل) له على رجل مال هات الذي عليه المال فسل اوارث صاحب المال
 أن يضمه هذا المال الى أجل يعني يؤجل هذا المال قال لا يجوز تأجيله الشئ منه شمس
 الائمة المحلواني رحمه الله تعالى هذه المسئلة تعرف الامر جهة الخصم فوجه الله تعالى له لا ذكر
 ضافي المبسوط ولكن ذكر في المبسوط ان من عليه المال ذمته حل لاجل مجوده وذكر حديث

زيد بن ثابت رضي الله تعالى عنه ولم يذ كر هذا الفصل هناك وقال المحصاف رحمه الله تعالى الاجل
لا يثبت في حق الوارث لان الدين ليس عليه فلا يثبت الاجل في حقه بعد هذا لا يخلو اما ان يثبت
الاجل للميت او يثبت في المال لا وجه ان يثبت الميت لان الدين قد سقط عن ذمته بالموت فكيف
يعود الاجل بدل عليه ان الاجل الثابت لهذا الشخص يسقط بموته فكيف يثبت الاجل له ابتداء بعد
موته ولا جاز ان يثبت في المال لانه عين والاعيان لا تقبل الاجال فلذلك قلنا انه لا يثبت الاجل
وقال بعض مشايخنا ما ذكر في الكتاب قول محمد رحمه الله تعالى اما على قول أبي يوسف رحمه الله
تعالى ينبغي ان يثبت الاجل وردوا هذا الى مسئلة وهي ان غريم الميت اذا ابرأ الميت عن الدين فرد
الوارث عند محمد لا يعمل رده لان الدين ليس عليه وعند أبي يوسف يعمل رده لانه هو المطلوب بالدين
فلما عمل رده وجعل كان الدين عليه عمل ايضا الاجل وثبت في حقه هكذا قالوا ولكن الصحيح انه على
الاتفاق على ما ذكر في الكتاب ثم اذا كان لا يثبت الاجل في حق الوارث ما المحيلة في ذلك قال المحيلة
في ذلك ان يقر الوارث اني قد كنت ضمن هذا الميت في حياته فلان الى وقت كذا ويقر هذا الطالب
ان هذا المال كان مؤجلا على الميت وعلى كفيه هذا الى هذا الوقت ويقر الطالب ايضا انه لم يصل
الى هذا الوارث شيء من مال الميت فاذا أقر على هذا الوجه فميتن ذينقي المال على الوارث مؤجلا وانما
كان هكذا وذلك لان الاجل وان سقط في حق الاصيل بموته لكن لا سقط في حق الكفيل فيبقى على
الوارث مؤجلا هكذا ذكر في نظاهر الرواية ثم قال ويقر الطالب انه لم يصل الى هذا الوارث شيء من مال
الميت لان الدين قد حل على الاصيل فكان له ان يبيع ماله ويأخذ به ايضا بعد فقيره كذا احتج
لا يكون له ان يرجع على الوارث قال في الكتاب ولا يقرانه مات مقلبا وضمن الوارث عنه بعد ذلك
ولا يمكن يقرانه كان ضمن عنه لان المذهب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان الكفالة بالدين عن
ميت، فلس لا تصح فينبغي ان يتحيز عنه على الوجه الذي قلنا كذا في الذخيرة

(الفصل السابع عشر في الاحازات)

قال محمد رحمه الله تعالى في احازات الاصل رجل استأجر من آخر حماما وشروط الحمام المرمية على
المستأجر فالاحارة فائدة لان قدر المرمية بصير اجروا نه مجهول وان اراد المحيلة في ذلك فالمحيلة ان
يتطرق الى قدر ما يحتاج اليه في المرمية ويضم ذلك الى الاجرة ثم يأمر صاحب الحمام المستأجر بصرف ما ضم
الى الاجر للمرمية الى المرمية حتى انه اذا كان الاجر عشرة والقدر المحتاج اليه للمرمية أيضا عشرة فصاحب
الحمام يؤجر الحمام منه بعشرين ويأمره بصرف العشرة الى المرمية فيصير المستأجر وكيلان من جهة
صاحب الحمام بالاتفاق عليه من ماله وانه معلوم فيصير من مشايخنا من قال هذه المحيلة
مستقيمة على قولها غير مستقيمة على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان الاجرة دين وقد أمره
بالصرف الى المجهول وهو بائع آلات المرمية والاجر مجهول وانه يمنع جواز لو كالة على قوله كما اذا قال
صاحب الدين للمدين أسلم مالي عليك في كذا وقال اشترى بعمالي عليك كذا ومنهم من قال لا بل
هذه المحيلة مستقيمة على قول الكل واختلفوا في الالة منهم قالوا حاجة التوكيل الاجرة غير واجبة
ليكون أمر بصرف الدين الى المجهول وهو المثل من وكالة لا ترى انه لو أمر به اذ قبل الاحارة
احازت لو كالة وانما احازت لما قلنا بخلاف مسئلة اسلم لار الدين هناك واجب وقت لو كالة فاذا وكله
بذلك ولم يعين المسلم اليه فقد أمره بصرف ماله من الدين الى المجهول فلا يجوز كما لو قال له ادفع مالي
عليك الى رجل من عرض الناس اما ههنا في خلاصه حتى لو كانت الاجرة واجبة وقت التوكيل يجب
ان لا يجوز على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى مالم يعين الاجر وباعه الا ان كافي مسئلة اسلم

وبعضهم قالوا ان ما حنيفة رحمه الله تعالى انما لا يجوز التوكيل بصرف الدين اذا كان المعروف
 اليه مجهولا اما اذا كان معلوما فلا الا ترى ان من استأجر من آخر دابة او غلاما او امرا الاخر
 المستأجر ان يبقى بعض الاجرة في علف الدابة ونفقة السلام يجوز لما كان محل الصرف وهو العلف
 والدابة معلوما وهما محل الصرف وهو رمة الحمام معلوم بخلاف مسئلة السلم لان هناك محل الصرف
 والمدفوع اليه مجهول حتى لو كان معلوما بأن قال اسلم مالي عليك من الدين الى فلان وعينه يجوز
 أيضا عندنا في خيفة رحمه الله تعالى فان قال المستأجر قدرتم الحمام بها لا يقبل قوله بالجمعة
 وكذلك لو شهد رب الحمام ان المستأجر مصدق فيما يدعي من الاتفاق لا يقبل قول المستأجر بالجمعة
 يعني أشهد وقت عقد الاجارة ووقت اشتراط المزمة على المستأجر ان المستأجر مصدق فيما يدعي من
 الاتفاق بعد ذلك وهذا لان المستأجر يدعي الاتفاق يدعي ابقاء ما عليه من الاجر ورب الحمام يتكر
 فيكون القول لرب الحمام الا ان يقيم المستأجر البينة على ما ادعى كذا لو ادعى الايقاع حقيقة والجملة للمستأجر
 حتى يقبل قوله في دعوى ما أنفق من غير جمعة ان يهل المستأجر بمقدار المزمة ويدفعه الى صاحب الحمام
 ثم ان صاحب الحمام يدفع ذلك الى المستأجر ويأمره باتفاق ذلك في مزمة الحمام فيكون القول بقوله
 في اتفاق ذلك من غير بينة لان بالتجمل بصير المجهل ملكا لصاحب الحمام فاذا دفعه الى المستأجر بعد
 ذلك بصير المستأجر أمينا فيه والقول قول الامين في صرف الإمانة الى مصرفها (وحيلة أخرى لاسقاط
 البينة عن المستأجر) أن يجعل مقدارا المزمة في يد عدل حتى يكون القول للعدل فيما يتفق لان العدل
 أمين واذا استأجر رجل من آخر عرصة دار ببدل معلوم مدة معلومة وأذن له رب الدار ان يبنى فيها
 كذا وكذا ويصحب له ما أنفق في البناء من الاجر فهذا جائز الا ترى الى ما ذكره رحمه الله تعالى فيمن
 استأجر حماما وكله رب الحمام ان يرم ما استرم من الحمام ويحسب له ذلك من الاجر يجوز واذا جاز ذلك
 وأنفق في البناء استوجب على الآخر قدر ما أنفق لانه فعل بامر والاجر على المستأجر دين فيقتضيان
 قصاصا ان لم يكن بينهما فضل ويتراد ان الفضل ان كان بينهما فضل ويكون البناء لصاحب العرصة
 وأما اذا لم يذكر صاحب الحمام المصاسبة من الاجر انما امره بالبناء لا غير بان قال ابن فيها كذا وكذا
 ولم يقل احاسبك بما أنفقت في البناء من الاجر فيبنى فيها فالبناء لمن يكون اختلاف المشايخ رحمه الله
 تعالى فيه قال بعضهم البناء يكون لصاحب العرصة واستدل بما ذكره رحمه الله تعالى في كتاب
 الاجارات أن من أجرة من آخر حماما وقال له صاحب الحمام يرم ما استرم ففعل فالعمارة تكون لصاحب
 الحمام وقال بعضهم تكون للمستأجر واستدل بما ذكر في كتاب العارية أن من استأجر من آخر دارا وبنى
 فيها باذن رب الدار ان البناء يكون للمستأجر على قول من يقول بان البناء في هذه الصورة يكون
 للمستأجر لا يكون للمستأجر حتى ازجوع على الآخر بما أنفق في البناء فان خاف استأجر انه لو بنى وانقضت
 مدة الاجارة قبل تمام هذه السنين بغير دفع الامر الى قاض لا يرى له حق الرجوع على الآخر بما أنفق
 في البناء في هذه الصورة كما هو قول بعض مشايخنا فتذهب نفقته فيضره ويطلب لذلك حيلة فالمحيلة
 ان يقول لصاحب الساحة حين يأمره بالاتفاق في البناء واحاسبك بما أنفقت في البناء من الاجرة
 فيكون له حق الرجوع على الآخر بما أنفق بالاتفاق متى انقضت الاجارة قبل تمام هذه السنين
 (وحيلة أخرى) ان يتراد مقدار هذه النفقة كم يكون وبضم ذلك الى أجر الدار في السنة الاخيرة
 ويجعل الكل اجرا للسنة الاخيرة ثم يقرب الدار ان المستأجر أسلفه أي يحمله من اجرة السنة الاخيرة
 كذا وكذا وقص ذلك من المستأجر حتى اذا انقضت الاجارة قبل مضي هذا المدة فامسأجر يرجع
 على الآخر بما أنفقه أسلف من اجرة السنة الاخيرة وان تمت الاجارة حصل مقصود المستأجر ولا يدون له

على صاحب الساحة سبيل كذا في الذخيرة * فان خاف المستأجر أن يستقله المؤجر باقته لقد
أسلفته كذا وكذا ولا يمكنه أن يحلف لا بد من حيلة أخرى فالمحيلة في ذلك أن يبيع المستأجر شيئاً يسيراً
من المؤجر بقدر النفقة ويدفع ذلك الشيء إليه فان انفسخت الأجرة قبل مضي هذه المدة - من فالمستأجر
يرجع عليه بغير ذلك الشيء ويمكنه أن يحلف أن له على المؤجر هذا القدر لانه حوت المبيعة بينهما بهذا
القدر (واذا) أراد الرجل أن يؤجر أرضه فيمزرع لم يكن له فيها حيلة الا حيلة واحدة وهي
أن يبيعه المزرع ثم يؤجره الأرض لان شرط جواز عقد الاجارة ان يتمكن المستأجر من الانتفاع بالأرض
بعد الاجارة واذا باعها المزرع ثم أجره الأرض فهو ممكن من الانتفاع بها لانه يرى زرعها فيها واذا
لم يزرعها لا يتمكن المستأجر من الانتفاع بها وهي مشغولة بزرع الآخر ولا يمكنه التسليم الا بقلع
زرعها وفيه ضرر بين عليه فلهذا كان العقد فاسداً وعلى هذا لو كان في الأرض اشجاراً وبناءاً أراد
أن يؤجرها منه بنى له ان يبيع الاشجار والبناء منه أولاً ثم يؤجر الأرض كذا في المتوسط
(رجل) اراد ان يستأجر أرضاً وفيها زرع صاحب الأرض لا يجوز واختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى
في تعليل هذه المسئلة قال بعضهم انما لا يجوز لانه أجر أرضاً لا يمكن للمستأجر الانتفاع بها وصار
كالوَأَجْرُ أرضاً سبغة أو أرضاً نزة ومنهم من قال غالياً يجوز لان يدرب الأرض قائمة على الأرض حكماً
لكون الأرض مشغولة بالزرع الذي هو ملكه وقد أجر ما لا يدرب المؤجر على تسليمه ومثل هذا لا يصح
فان طلب المحيلة في ذلك فالمحيلة أن يبيع رب الأرض الزرع من الذي يريد أن يستأجر أولاً ثم يؤجره
الأرض بعد ذلك فيجوز لان الزرع بالبيع يصير ملكاً له أجر فالمستأجر يتنفع بالأرض من حيث انه
يجوز زرعها فقد أجر ما بقدر المستأجر على الانتفاع به لان الزرع فاصار مملوكاً للمستأجر فقد زال اليد
الأخرى عن الأرض - حكماً وحقيقة فقد أجر ما بقدر المؤجر على تسليمه فيصح قال بعض مشايخنا رحمهم الله
تعالى وانما تصح اجارة الأرض بهذه المحيلة اذا كان يبيع الزرع ببيع ربعة وجد أما اذا كان يبيع هزل
وتلحة فلا لانه اذا كان يبيع هزل فالزرع لا يزول عن ملك البائع فيبقى المحال به يبيع الزرع كالمحال قبله
وعلازمة كون هذا البيع بيع رغبة وجد أن يكون يبيع الزرع ببعته أو أكثر أو أقل قد رما يتغابن
الناس فيه وعلازمة كونه يبيع هزل ان يكون بأقل من قيمة الزرع قد رما لا يتغابن الناس فيه وبعض
مشايخنا رحمهم الله تعالى عن ان هذا البيع اذا كان بأقل من قيمته مقدار ما لا يتغابن الناس فيه فهو
بيع رغبة عندنا في حنيفة رحمه الله تعالى تجوز الاجارة وعندنا مبيع هزل فلا تجوز الاجارة
وبعضهم قالوا هذا البيع اذا كان بأقل من القيمة فهو بيع جديلاً لا يوافق فلا يمنع جواز الاجارة وبين ان
كونه يبيع جديلاً انهم اقصوا حصة عقد الاجارة ولا حصة له الا بعد ان يكون يبيع الزرع جديلاً والظاهر
أنهما ما اشراهما جديلاً حقيقة القرضهما (واذا) أجر الرجل أرضه من رجل وشرط على المستأجر ارجاعها
مع الاجر لا يجوز لان الآخر مجهول لان الخراج قد ينتقص وقد يزداد فهو بمنزلة ما لو أجر داره سنة بأجرة
معلومة ومرتها لا يجوز لان المزمة مجهولة فتصير الاجرة مجهولة ولا نخرج الأرض على مالك
الأرض فاذا شرطه ملكها على المستأجر صار في تقديره كانه قال للمستأجر اجرك أرضي هذه سنة بكذا
درهما على أن تفعّل لى السعان بالخراج الذي يلزم على في هذه السنة ولو قال هكذا لا تصح الاجارة
لانه يجوز عقد اجارة شرط فيه حوالة دين فيفسد عقد الاجارة ثم المحيلة في ان تجوز هذه
الاجارة ولا تقسد ان يؤجرها اياه بأجر معلوم ويزيد في الاجرة قد رما يرى انه يلزم الأرض من الخراج
ويؤجرها بجميع ذلك وبشهادة المستأجر انه قد اذن له في أن يؤدى عنه من أجر الأرض في ائراجها
كدادرهما وهذا واضح لان الاجارة وقعت بأجر معلوم فصحت ثم الاجرة فوض اداء الخراج الى

المستأجر من الاجر فيكون المستأجر وكلاهما لا يبرأ اداء الاجرة التي وجبت له عليه فيصح التفويض
وهذا كما قالوا في رخصة الدارانه اذا اجوراه من رجل بأجر معلوم وامره الاخوان يرمي في ذلك السنة
ما استمر فيها من اجار الدارانه يصح التفويض وعقد الاجارة كذا هذا غير ان هذا المحل ضيقه
فان الاجر والمستأجر اذا اختلفا في اداء الاجرة فقال المستأجر اديت أنجزتها وما هو من ريعها
وصكته الاجر أو اختلفا في مقدار المؤدى فالقول للاجر ولا يصديق المستأجر فيما ادعى من اداء
أنجزتها لان المستأجر ضامن غير أمين فهو بهذا يريد أن يرى ذمته عن ضمان الاجرة والا فهو منكسر
للاستيفاء فمكان القول للاجر وكذلك في رخصة الدارانه اذا اختلفا فالقول للاجر كما ذكرنا والمحلية
الاوفاق فيها ان يدفع المستأجر الى رب الارض جميع الاجر مجلثا يدفع ذلك رب الارض الى المستأجر
ويؤكله ان يؤديه عنه الى ولاية الخراج فيكون المستأجر في ذلك مصدقا أنه قد اداءه بغير بينة يسالها اياه
لان المستأجر لما عمل الاجر فقد برئ من الاجر التجهيل فعد ذلك لمادفعه رب الارض الى المستأجر
وكله أن يؤدى عنه الى ولاية الخراج كان المستأجر أمسنا في هذا الاداء فاذا قال أدت كان مصدقا كاستمر
الامناء وهكذا الجواب في رخصة الدارانه اذا عمل المستأجر الاجرة ثم الاجر دفعها الى المستأجر ووكله ان يرمي
من الاجر المدفوع ما استمر من الدار فقال المستأجر فعلت وأنفقت فالقول للمستأجر لعلني الذي ذكرنا
ثم ان محله دفعه الله تعالى لشرط اداء الخراج الى ولاية الخراج يعني نائب السلطان أو مأموره قال الشيخ
الامام شمس الآفة المحل في رجة الله تعالى وهذا يدل على ان المستأجر اومن عليه الخراج اذا أدى
الخراج الى واحد من أهل القرية لا يبرأ ويضمن ثانيا وكذا اذا أدى الى جاني القرية أو أمين أهل
القرية لانه ليس بنائب السلطان ولا مأموره فبالاداء اياه لا يبرأ الا أن يكون ذلك الجاني نائب
السلطان أو مأموره فيجوز ثانيا الاداء اليه (ومن جنس مسألة الخراج) مثله ذكرها محمد رحمه الله
تعالى في حيل الاصل وصورتها رجل استأجر دابة وشرط العلف على المستأجر مع الاجر لا يجوز والمحلية
في ذلك أن ينظر الى ما يحتاج اليه من الدراهم لاجل العلف فيضم ذلك الى الاجرة فيستأجرها المستأجر
بجميع ذلك ثم يوكل صاحب الدابة المستأجر ان يعطيه بتلك الزيادة الا ان المستأجر لا يصديق في دعوى
الانفاق فالاحوط أن يجعل المستأجر مقدار العلف ويدفعه الى الاجر ثم يدفعه الاجر الى المستأجر
وبأمره حتى يتفق على دابته وكذلك اذا استأجر الرجل اجيرا وشرط طعام لاجيره الى المستأجر لا يجوز
والمحلية أن ينظر الى مقدار طعام الاجير ويضم ذلك الى اجره (رجل) استأجر دارا مشاهرة فنفق
المستأجر اياه في سكنها شهر أو شهرين فاذا دخل من الشهر الاول يوم أو يومان وهو ساكن في الدار ان
يلزم أجر جميع الشهر المداخل فيه فالوجه في ذلك أن يستأجر مائة كل يوم بكذا حتى شاء فرغها
ولا يلزمه الا كراما ساكن راس المزمن قوله اذا دخل من الشهر الاخر يوم أو يومان وهو ساكن
في الدار ان يلزمه أجر جميع الشهر حقيقة الاجر لا الاجر لا يجب الا به فمضى الشهر ولكن اراد به اذا
دخل الشهر يلزمه اجارة ذلك الشهر وفي جامع الفتاوى ولو استأجر أرضا واراد ان لا تنقص بموت
المؤجر بقر أو جحر أن هذه الارض لعن عشر سنين يزرع فيها شمس ثم يخرج عنها فهو منه * ووجه
آخر ان يقر المستأجر انه استأجره من رجل من المسلمين ويقر المؤجر انه يؤجره من رجل من المسلمين فلا
تقبل بموت أحدهما واذا كان في أرض الاجارة عيب نفع أو تقير أو رذائل يكون للمستأجر ربح لأرض
يقران لعن المستأجر له حق الانتفاع عشر سنين فيجوز في اسراجية ذات جوره وفيه غنيل فإراد
أن يسلم المؤجر للمستأجر فانه يدفع النجيل الى المستأجر ومدة على أن يرب لمال جزء من النجيل من النهر
والباقي للمستأجر وفي العيون ذوات المستأجر من رجل درة مؤجره رب الدار يتفق فيها أنه لا يقبل فوه فوارد

أن يصير أميناً فالحيلة له فيه أن يجعل الأجر ثم يقبض منه بأمره لينتفيق فيها فيكون أميناً في ذلك كذا في التمارينية *

(الفصل الثامن عشر في الدفع عن الدعوى)

رجل في يده منبوعة أو دار أو غير ذلك فأتهاها رجل والمذعي ظالم والمذعي عليه يكره اليقين فأراد حيلة حتى تندفع عنه اليقين قال الحيلة في ذلك أن يقرب المذعي به لولده الصغير أو يقربه للأجنبي فتندفع عنه المنبوعة واليدين هكذا ذكر المحصاف رحمه الله تعالى في حيله وقد ذكرنا في أدب القاضي اختلاف المشايخ رحمه الله تعالى في هذه المسئلة بعضهم قالوا كما قال المحصاف رحمه الله تعالى وبعضهم فرقوا بينا إذا أقروا لولده الصغير وبيننا إذا أقروا لأجنبي فقالوا إذا أقروا لولده الصغير تندفع عنه اليقين وإذا أقروا لأجنبي لا تندفع اليقين وقال بعضهم لا تندفع اليقين في صورتين جميعاً قطعاً لآب الحيلة قال المحصاف رحمه الله تعالى فإن قال المذعي أن المذعي عليه لما أقربا المنبوعة المذعي بها لابنه أو لأجنبي صار مستهلكاً لما لي ووجب له عليه للقيمة في أن أحلفه بالله ما لي عليك قيمة هذه المنبوعة قال علي قول أبي حنيفة وأبي يوسف إلا يخلى يمين عليه وعلى قول أبي يوسف الأول وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف عليه اليقين هكذا ذكر المحصاف رحمه الله تعالى لأن خصمها للعقار لا يوجب الضمان على قول أبي حنيفة وأبي يوسف إلا يوجب الضمان على قول محمد رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف الأول يوجب الضمان ثم بعض مشايخنا قالوا بأن هذا الخلاف في الغصب المجرد فاما المحجود فيوجب الضمان بالاتفاق وبعضهم قالوا في المحجود روايتان عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأكثر المشايخ على أن الخلاف في الكل على السواء ينبغي أن يوجب الضمان ههنا بالاتفاق لأن هذا اتلاف الملك والعقار يضمن بالاتلاف لا يرى أن الشاهد بالعقار يضمن عند الرجوع بالاجماع لا تلافه الملك فإن كان المذعي به عرضاً أجزائية أو ما أشبه ذلك من غير العقار فالحيلة أن يصير المذعي عليه المذعي به على وجه لا يعرفه المذعي ثم يعرضه على هذا المذعي ليساومه فتبطل دعواه لأنه لما ساومه فقد زعم أنه لا ملك له في المذعي به فتبطل دعواه كذا في الذخيرة

(الفصل التاسع عشر في الوكالة)

إذا وكل الرجل رجلاً أن يشتري له جارية بعينها بألف درهم أو بماثلة دينار فقبل الوكيل الوكالة فلما رآها أراد أن يشتريها لنفسه فالحيلة له في ذلك أن يشتريها بيمين أو غير ما أمره به فإن كان أمره بالشراء بألف درهم فبشترها بيميناً ثمانية دنانير وإن كان أمره بالشراء بيميناً ثمانية دنانير فبشترها بألف درهم أو يشتريها بيميناً ما أمره به وأمكن بازاءه على ما أمره به لأنه يصير محالفاً أمره فينفذ عليه ولا يتوقف لأن الشراء لا يتوقف على ما عرف وإن اشتراها بيميناً ما أمره به وبذلك القدر ولكن مرجع بالشراء لنفسه فإن كان بحضرة الموكل يصير مشترياً لنفسه وإن كان بغيبة الموكل لا يصير مشترياً لنفسه وهذا لأن الوكيل يشترى شيء بعينه لا يملك الشراء لنفسه إلا بعد أن يعزل نفسه ولا يمكنه عزل نفسه بغيبة الموكل لأن هذا عزل قصدي فيشترط له حضور الموكل وإذا لم يعزل يصير مشترياً بالآخر وكذلك لو أشهد قبل الشراء أنه اشتراها لنفسه ثم اشتراها لها باعتد ولم يقل شيئاً فإن كان الموكل حاضراً في مجلس الاشهاد يصير مشترياً لنفسه وإن كان غائباً عن المجلس فإن علم بمقالة

الوكيل وبإشهاده قبل أن يشتري الوكيل ثم اشترى الوكيل يصير الوكيل مشتريا لنفسه وإذا لم يعلم بذلك حتى اشتراها الوكيل يصير مشتريا للوكيل فقد جعل محمد رحمه الله تعالى الدراهم والدنانير جنسين مختلفين في هذه المسئلة ولم يصلحهما جنسا واحدا لوجوه ما جنسا واحدا لصار الوكيل مشتريا للآخر فيها إذا وكله بالشراء للدراهم وقد اشترى بالدنانير أو على العكس وقد ذكر في شرح المجموع في باب المساواة أن الدراهم والدنانير جنسان مختلفان قياسا في حق حكم الربا حتى جاز بيع أحدهما بالآخر متفاضلا وفيما عدا حكم الربا جعل جنسا واحدا استقصانا حتى يكمل نصاب أحدهما بالآخر والقاضي في قيم المتلفات بالخيار إن شاء قوم بالدراهم وإن شاء قوم بالدنانير والمكره على البيع بالدراهم إذا باع بالدنانير أو على العكس كان بيعه مكره كالمواضع بالدراهم ومالك بالدراهم إذا غفر بدنانير من عليه كان له أن يأخذها بجنس حقه كما لو غفر بدراهمه لأرواية شاذة عن محمد رحمه الله تعالى وإذا باع شيئا بالدراهم ثم اشتراه بالدنانير قل فقد التزم وأعلى انعكس وكان الثاني أقل قيمة من الأول كان البيع فاسدا استقصانا وتبين بما ذكرهنا أنهما اعتبارا من مختلفين فيما رواه حكم الربا أيضا وكذلك في باب الشهادة اعتبارا من جنسين مختلفين حتى إذا كان أحد الشاهدين شهد بالدراهم والآخر بالدنانير أو شهد بالدراهم والمدمعي يدعي الدنانير أو على العكس لا تقبل الشهادة وكذلك في باب الإجارة اعتبارا من جنسين مختلفين حتى أن من استأجر من آخر دأبرا بدراهم وأجره من غير بدنانير أو على العكس وقيمة الثاني أكثر من الأول طيب له الزيادة فإذا ذكر في المجموع أنهما جعل جنسا واحدا فمعاذا حكم الربا على الإطلاق غير صحيح * (وحيلة أخرى) أن يشتريها بمثل ما أمر به وبشيء آخر من خلاف جنسه بأن أمر بالشراء بالف درهم فيشتريها بالف درهم ونوب أو ما شبه ذلك فإن في هذه الصورة يصير الوكيل مشتريا لنفسه أيضا فإن وكله بالشراء ولم يسم له جنسا فإن اشترى الوكيل بأحد النقيدين أما بالدراهم أو بالدنانير يصير مشتريا للوكيل وإن اشترى بمساوي الدراهم والدنانير يصير مشتريا لنفسه عند علمائنا الثلاثة رحمه الله تعالى لأن التوكيل بالشراء مطلقا ينصرف إلى اشتراها بأحد النقيدين بحكم المعروف عند علمائنا الثلاثة بخلاف التوكيل بالبيع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى قالوا وهذا حيلة أخرى في المسئلة أن يوكل الوكيل رجلا بأن يشتري له هذه المجارية فاشترىها حال غيبة الوكيل الأول فاعلم بأن هذه المسئلة على وجهين إيمان لم يقل إلا ثم لو وكيل الأول أعمل فيه برأيت ما صنعت من شيء فهو جائز وأنه على وجهين أيضا إيمان أن اشتراها الوكيل الثاني بخصرة الوكيل الأول وفي هذا الوجه إن اشتراها بالقدرا الذي أمره إلا ثم ذلك الجنس أو بأقل منه يتفذه على الأمر وإن اشتراها بخلاف ذلك الجنس أو بذلك الجنس ولكن بأزيد منه يتفذه على الوكيل الأول لا شراء لو وكيل الثاني بخصرة الوكيل الأول غير أنه شراء الوكيل الأول بنفسه ولو اشتراها لأول نفسه كان الجواب على استعصا الذي قلنا فقهنا كذلك وإن اشتراها حال غيبة الوكيل الأول فإن كان الوكيل الأول لم يقدر لو وكيل الثاني ثم يصير الوكيل الثاني مشتريا للأول لا ثم شراء لم يدخل تحت الأمر لأن الأمر لا ثم لشراء بخصرة رأي الوكيل الأول وهذا الشراء بخصرة رأي الوكيل الأول فإن قدرا أو وكيل الأول للوكيل الثاني غنا فاشترى الوكيل الثاني في بغيته الوكيل الأول فبعضه روايتان في رواية يتفذه الشراء على الأمر وفي رواية أخرى يتفذه الشراء على الوكيل الأول (جل) وكل رجلا أن يبيع إجارته وقبل الوكيل الوكالة ثم أراد الوكيل أن يشتريها لنفسه والحيلة في ذلك أن يقول الوكيل لولي المجارية وكلني ببيع هذه المجارية وأجر مرى فيه ومعت في ذلك من شيء فاعمل ذلك

ينبغي للوكيل ان يوكل رجلا يبيع هذه التجارة ثم الوكيل الاول يشتريها من الوكيل الثاني
 فيجوز له ذلك لان صاحب التجارة اجاز صنيع الوكيل الاول والتوكيل من صناعه فيصح التوكيل
 منه فصار الوكيل الثاني وكذا عن صاحب التجارة لا عن الوكيل الاول لا ترى انه لو مات صاحب
 التجارة ينزعون جميعا وكذلك لو نزعوا ينزعون واذا عزل الثاني وحده ينزع ولا اذا عزل الوكيل
 الاول الوكيل الثاني ينزع الثاني على رواية كتاب المحيل وأدب القاضي للتمسك ما في رحمه الله تعالى
 لا باعتبار ان الثاني وكيل عن الاول ولكن باعتبار ان صاحب التجارة اجاز صنيع الوكيل الاول
 وعزل الثاني من صناعه فغذاه واذا صار وكيل صاحب التجارة كان للوكيل الثاني ان يبيعه
 من الوكيل الاول كما لو وكل صاحب التجارة ببيع التجارة بنفسه وان لم يجز موكله التجارة بصنيع
 الوكيل الاول فالمحيلة في ذلك ان يبيعه او وكيل عن شق به بمثل قيمتها حتى يجوز البيع بلا خلاف
 ويدفعها الى المشتري ثم يستقبله العقد ويتغذى الا قاله على الوكيل خاصة او يطلب من المشتري ان يولييه
 البيع او يشتريه منه ابتداء فتصير التجارة للوكيل (رجل) ككتاب الرجل المكتوب اليه متاع من ذلك الجنس
 المدينة التي هو فيها فامره ان يشتري له متاعا يصفه له وعند الرجل المكتوب اليه متاع من ذلك الجنس
 له او لغيره وقد امره صاحبه ان يبيع ذلك ما لم يحمله في ان يعبر المتاع للرجل الذي كتب اليه قال يبيع
 ذلك المتاع عن شق به يبيعه صححنا ويدفع اليه ثم يشتري منه الرجل الذي يكتب اليه وهذا لا يملكه
 ان يبيع ذلك المتاع بنفسه من الرجل الذي كتب اليه لان الواحد لا يتولى العقد من المجانبين ولكن
 يقبل على الوجه الذي قلنا ويجوز ذلك لان البيع اغماجرى بين اثنين (رجل) وكل رجلان يشتري
 له دارا او متاعا وغيره فآراد الوكيل ان يكون الثمن للبايع عليه الى اجل ويكون الثمن حالا على
 الآخر يأخذه منه والبايع يجيبه الى ذلك ما لم يحمله فيه قال المحيلة في ذلك ان يشتري الوكيل ذلك الشيء
 بالثمن الذي يريد ان يشتريه فاذا تواجبا البيع وجب الثمن للبايع على الوكيل ويجب للوكيل الثمن
 على الآخر يأخذه منه ثم يؤجل البايع الوكيل بالثمن الى الاجل الذي اتفقا عليه فيجوز التأجيل
 للوكيل ويكون للوكيل ان يأخذ الاثر بالثمن حالا وهذا لان مطلق البيع يوجب الثمن حالا ويكون
 للوكيل ان يرجع على الموكل قبل القضاء وكان دين الوكيل على الموكل حالا بسبب العقد وتأجيل
 البايع الوكيل له لا يتعدى الى الموكل لان التأجيل ابراء هو فمعتبر بالبراء المؤبد والبايع
 لو ابرأ الوكيل من الثمن او وهب له لا يظهر ذلك في حق الموكل فكذلك هذا بخلاف حط بعض الثمن
 عن الوكيل فان ذلك يظهر في حق الموكل ايضا بذلك القدر لان المحيل يتحقق أصل العقد وبسبب كان
 العقد ودفع ما بقي الا ابراء عن كل الثمن لا يتحقق بأصل العقد على ما عرف في موضعه فلا يظهر ذلك
 في حق الموكل وهو نظير ما قلنا في البايع اذا ابرأ المشتري عن جميع الثمن فالشئع يأخذ بصنيع الثمن
 ولو حط البايع عن المشتري بعض الثمن فالشئع يأخذ بما وراء المحضوط فهنا كذلك الوكيل بالبيع
 اذا ابرأ وآراد المشتري ان يحط الوكيل عنه شيئا من الثمن ففعل الوكيل فذلك جائز وهذا قول أبي
 حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى في من ذهبه جان الوكيل بالبيع اذا ابرأ المشتري عن الثمن او وهب الثمن
 منه واحده بعض الثمن عنه صحح وضمن مثل ذلك ثلوك من ماله وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى
 لا يصح شيء من ذلك فان طلب حيلة حتى يصح عند الكل فالمحيلة ان يبرأ الوكيل للمشتري دراهم او دنانير
 قدر ما يريد الهبة او المحض ويدفع ذلك الى المشتري ثم يبيع العين من المشتري بالثمن الذي يريد البيع به
 ثمن المشتري يدفع ما دعت بحكم الهبة الى الوكيل فضاء من الثمن ويكون ذلك في حق المشتري بمنزلة
 المحض ويحصل مقصوده بما اتما علم بان ابراء الوكيل بالبيع المشتري عن جميع الثمن او عن بعضه وهبة

جميع الثمن من المشتري أو بعضه قبل قبض الثمن صحيح عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وكذلك
 حظ بعض الثمن من المشتري قبل قبض الثمن صحيح عندهما فأما حظ كل الثمن عن المشتري قبل قبض
 الثمن لا يصح عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى ويصح عند محمد رحمهما الله تعالى ويحصل
 بمنزلة الهبة (رجل) أمر رجلاً أن يشتري له متاعاً من بلد من البلدان فخاف أن قيل أن لو بعث بذلك
 مع غيره يضمن فالحيلة في ذلك أن يبيع له الموكل ما صنع فإذا أجاز له ذلك يبعث هو المتاع على يد غيره
 ولا يضمن لأنه أمين أجاز له ما صنع وكذلك الحيلة إذا أراد الرجل أن يستودع المتاع المشتري من غيره
 ولا يضمن كذلك في الذخيرة

(الفصل العشرون في الشفعة)

قال الشيخ الإمام شمس الأئمة المحلوا في رحمه الله تعالى جمع الخصاص رحمه الله تعالى مسائل بعضها
 لمنع وجوب الشفعة وبعضها لتقليل الرغبة فمن جملة ذلك أن يبيع البائع الدار من المشتري ويشهد
 عليه ثم يشتري يبيع الثمن من البائع ويشهد عليه وذكر في حيل الأصل ثم يشتري بعوضه مقدار
 الثمن فإذا حصل ذلك لا تحبب الشفعة لأن حق الشفعة يختص بالمعاوضات والهبة إذا لم تكن بشرط
 العوض لا تصير معاوضة فالتصريح بذلك ولهذا لا يثبت فيها أحكام المعاوضة من رد الموهوب له
 بالعيب وغير ذلك وإذا لم تصير معاوضة بقيت هذه محضة فلا تثبت فيها الشفعة غير أن هذه حيلة يملكها
 بعض الناس دون البعض لأنها تبرع ومن الناس من لا يملك التبرع كالأب والأم وغيرهما من
 أولادهم وما إذا كانت هبة الدار من المشتري بشرط العوض ففيه اختلاف الرويتين ذكر في شفعة الأصل
 وفي مواضع من المبسوط أنها بمعنى البيع ويثبت للشفيع فيها حق الشفعة وذكر في بعض روايات
 النوادر أنها ليست في معنى البيع وذكر في بعض المواضع أن في الهبة بشرط العوض اختلافان أي
 يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى فإذا كان في المسئلة روايتان أو خلاف لا يعلل حيلة لا يزال الشفعة
 ولكن يتأق في هذه الهبة حيلة تأخير حق الشفعين بأن يقبض المشتري الدار إلا جزأ منها أو يسلم الثمن
 الأجزاء منه فلا يكون للشفيع حق الأخذ لأن الهبة بشرط العوض إنما تصير بيعاً بعدة من كل العقود
 عليه أما قبل قبض كل العقود عليه لا تصير بيعاً حتى يروى عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال في الهبة
 بشرط العوض يثبت للواهب حق الرجوع من غيره شاء أو رضاه ما لم يقبض الموهوب له كل العقود عليه
 (ومن جملة الحيل) أن يتصدق صاحب الدار بالدار على الذي يريد شراء ثم يتصدق المشتري عليه
 بمثل الثمن كافي الهبة والصدقة إنما تفارق الهبة في حق الرجوع فيها فمما عدا ذلك الهبة والصدقة
 سواء (ومن جملة ذلك) أن يترصد صاحب الدار بالدار الذي يريد شراء ثم يشره له الدار بالثمن
 لا سائماً فلا يثبت للشفيع حق الشفعة وهذا مروى عن محمد رحمه الله تعالى غير أن هذا الأقوال ليس بحق
 والأقرار لا يبرئ من حق الشفعة ولا يثبت فيه كلاً يعرف ذلك في كتاب لأقره هذا يكون بناء
 على ذلك (ومن جملة ذلك) أن يبيع موصداً من الدار ويخط خطاً ويتصدق عليه بذلك لموضع بصره
 أو يبيع بذلك لموضع بصره ثم يشتري ببقية الدار فلا يثبت حق الشفعة للشفيع وإنما قال يخط خطاً
 كيلا تكون هذه هبة المتاع فيمن يخط الشفعة وإنما يكون في هذه البيع حق الشفعة لأن المشتري
 صار شريكاً والشريك مقدم على الجار وإنما شرط أن يتصدق عليه بغيره لأنه لا يصدق بغيره
 صار المتصدق عليه جارك للدراشيرة فلا يتقدم على الجار غير أن هذه الحيلة تكون حيلة لا يطل
 حق الجار لا يصال حق التخليط (ومن جملة ذلك) مروى عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال إذا كانت

الدار مما يحتمل القسمة سبب جزأها شائعاً من الدار من الذي يريد شراء الدار ثم تراعى ان الى الحاكم الذي يرى جواز هبة الشائع فيما يحتمل القسمة فيجوز ما تم لا يطلها فاض آخر بعد ذلك وانما يحتاج الى قضاء قاض في شيء يحتمل القسمة حتى لو كان شيئاً لا يحتمل القسمة فهو البيت الصغير والمخاض يتب سبب جزأها شائعاً من الذي يريد شراء ثم يبيع الباقي منه فلا يثبت للشفيع حق الشفعة ولا يحتاج الى قضاء القاضي ثم ذكر حيلة لرغبتة عن الاخذ (فقال) يشتري البناء أولاً بقرن رخص ثم يشتري العرصة بعد ذلك بصفة أخرى بمن غال فلا يثبت للشفيع حق الشفعة في البناء لأنه نقل ولا يرغب في اخذ العرصة لكثرة ثمنها ولو كان اشتري البناء بأصله حتى صار ما تحت المجدار له يكون هو شريكاً في الدار فلا يثبت للبائع حق الشفعة فيصنع ذلك تكون هذه الحيلة لمنع وجوب الشفعة للبائع (ومن جملة الحيل) اذا وهب البناء من الذي يريد شراء الدار بأصله ثم اشتري العرصة بعد ذلك لا يكون للشفيع حق الشفعة لأنه لما وهب البناء أصليه صار ما تحت البناء للموهب له فصار هو شريكاً في الدار فيكون مقدماً على البائع (وفي الكرم والإراضي) ان أراد الحيلة لمنع وجوب الشفعة يبيع الإصحار بأصلها أو يهب الإصحار بأصلها فيصير هو شريكاً ثم يشتري الباقي وان أراد الحيلة لرغبتة عن الاخذ يبيع الإصحار أولاً بقرن رخص ثم يشتري الأراضي منه بمن غال (حيلة أخرى) أن يشتري سهماً من الدار بمن غال في صفقة ثم يشتري الباقي بمن دبر فلا يكون للبائع حق الشفعة في الصفقة الثانية لان المشتري شريك في الدار عند مباشرة الصفقة الثانية انما يجب الشفعة في الصفقة الاولى وهو لا يرغب فيها لما ان المشتري اشترى ذلك بمن غال فانه قال المشتري أخاف أن لا يبيعني البائع الباقي لو اشتريت منه هذا السهم بمن غال فالحيلة فيه أن يقول البائع للمشتري يسهم من ألف سهم مشاع ثم يشتري الباقي وكان أبو بكر الخوارزمي رحمه الله تعالى يخطي المحصاف في فصل اقوال البائع للمشتري يسهم من الدار وكان يفتي بوجوب الشفعة للبائع لان الشركة ما يثبت الا باقراره واققرار الانسان ليس بحجة في حق غيره وكان يستدل بما ذكره محمد رحمه الله تعالى أن صاحب الدار اذا اقر أن الدار التي في يده لفلان أن القر له لا يستحق الشفعة بهذا الاقرار وطريقه ما قلنا فان قال السامع أخاف أن يصير شريكاً لا يفار ثم لا يشتري الباقي فالحيلة أن يدخل بينهما من يتقارن به فيكون الاقرار بهذا السهم له ثم يشتري المقر له بالسهم باقي الدار فتصل الثقة لهما (وحيلة أخرى) أنه اذا أراد شراء الدار بمائة درهم يشتريها في الظاهر ألف درهم أو أضعافاً كثيرة ويدفع الى البائع بالالف ثوباً قيمته مائة درهم أو عشرة مثانير قيمتها مائة درهم فاذا جاء الشفع لا يمكنه أن يأخذها بالبر الظاهر وهو لا يرغب فيه لكثرة (وحيلة أخرى) أن يقول المشتري للشفيع ان احببت أو ليكها بما اشتريت فقلت ذلك فاذا قال الشفع نعم وليها جلت الشفعة لأنه لا يرغب في الشفعة حين طلب التولية لان اخذها بالشفعة هو الاخذ بالشراء الاول لا شراء آخر الا اراض من الشفعة بطل الاخذ بالشفعة وكذلك اذا قال المشتري للشفيع ان احببت بعتما منك دون الثمن الاول فاذا قال نعم تبطل شفعتي وفي العموم سواء فعل ذلك قبل الطلب أو بعده وكذلك لو ارسل المشتري رسولا الى الشفع حتى قال للشفيع على الوجه الذي قلنا فاذا قال الشفع بمجانم تبطل شفعتي (وحيلة أخرى) ان يتصدق البائع والمشتري أن البيع كان فاسداً او كان تلحقه أو كان بشرط المخيار للبائع فيقول قولهما واذا قلنا قولهما لا يصح للشفيع الشفعة لما عرف أن ثبوت حق الشفعة يعتمد زوال ملك البائع بسبب صحح ولم يوجد هذا في هذه المسائل (وحيلة أخرى) أن يأمر المشتري رجلاً حتى يقول للشفيع لقد كنت اشتريت هذه الدار من فلان البائع قبل أن يشتريها فلان المشتري فاذا قال الشفع صدقت بطلت شفعتي لأنه لما اقر أن شراء

المشتري كان بعد شرائه فقد أقر أن شرائه المشتري لم يصح فصار مقرا بطلان الشفعة لأن حق الشفعة يستدعى شراء صحيحا وكذلك لو قال رجل للشفيع هذه الدار لك ولم تكن لفلان البائع فقال الشفيع نعم بطل شفعته لأنه صار مقرا بأن شرائه المشتري لم يصح فصار مقرا بطلان شفعته وكذلك لو قال المشتري قد اشتريت هذه الدار بمائة دينار فإن أحببت أحط من ثمنها عشرة دنانير فقال الشفيع نعم قد أحببت بطلت شفعته وصحكار القاضي الامام أبو موسى رحمه الله تعالى يقول وإنما بطلت شفعته إذا قال أحطت من ثمنها عشرة دنانير وأبيعها منك بتسعين ديناراً فقال الشفيع نعم لأنه أعرض عن الأخذ بالشفعة لما رغب فى شرائه بأقل من المائة ما إذا لم يقل وأبيعها منك بتسعين ديناراً لا بطلت شفعته لأنه لم يوجد منه الأعراس من الأخذ بالشفعة لأنه يجوز أنه قصد حط العشرة لئلا يخذلها بالعقد الاول وكذلك إذا قال الشفيع للمشتري حط عني عشرة قال بعد ذلك على أن تدعى الباقي بتسعين ديناراً بطلت شفعته والافلا (رحمه الله) أن يشتري ويبيع الشفيع الكفيل فى البيع بالثمن أو بالعهد فلا شفعة له كذا فى التارخانية *

(الفصل المحامدى والعشرون فى الكفالة)

رجل أراد أن يأخذ من رجل كفيلاً لا يقدر الكفيل أن يبرأ عن الكفالة بتسليم المكفول به ما أحمله فى ذلك قال المحلة فى ذلك أن يقول الكفيل قد كفلت لك بنفس فلان على أنى كلما دفعته اليك فأتا مكفيل بنفسه كذا بعدد فلهذا حائز وانه مروى عن الحسن بن زياد رحمه الله تعالى وليس من أصحابنا فيه رواية وفى النوكلة فى نظيره اختلاف المشايخ من أهل الشروط وهو ما إذا وكل رجلاً فى حادثة ثم قال للوكيل كلما عزلت لك فأت وكفى على قول عامة المشايخ رحمه الله تعالى لا يتحدد الوكالة وفى قول أبي زيد الشروطى رحمه الله تعالى يتحدد الوكالة على قياسها والله تعالى أعلم كذا فى التارخانية *

(الفصل الثانى والعشرون فى المحالة)

رجل له على رجل مال وأراد الذى عليه المال أن يحيله على رجل بهذا المال على أنه ان مات المحتال عليه مقل لا يرجع الطالب على المحيل بما له عليه والوجه فى ذلك أن يقر المحيل والمحتال له فى كتاب المحالة أو هذا المحيل أحال بهذا المال على فلان ويسميان رجلاً بجهول لا يعرفون ذلك رجل المحالة ثم إن ذلك الرجل احتال عليه أحال هذا المحتال له بهذا المال على هذا المحتال عليه فذا فعلا على هذا الوجه ثم مات هذا المحتال عليه فمفسداً لا يكون للمحتال له حق الرجوع على المحيل الاول لأن المحيل الاول ما أحال للمحتال له على هذا المحتال عليه وإنما أحاله على رجل آخر ولم يعرف موت ذلك الرجل عن افلاس وإذا أراد المطلوب أن يحيل الطالب بالمال على غريم له فقبل الطالب فأعوب أنت عندى أو ق من المحال عليه ولا آمن أن يتوى مالى أن أحلت به عليه وطلب حيلة حتى لا يبرأ الاصيل فالمحالة أن يصح غريم المطلوب الطالب عن المطلوب ما عليه من الدين فلا يبرأ الاصيل وكان للطالب أن يأخذ أهما شاء فيحصل مقصوده ما جمعا *

(وجه آخر فى ذلك) أن يوكل المطلوب الطالب حتى يقبض الدين ويصعله قصاصاً به فقبض أما التوكيل بقبض الدين فهو زهط وهو ما جعل المقبوض قصاصاً بما له ظاهراً لا على طريق قضاء الدين هذا على ما عرفت فى موضعه وإن قال المطلوب أخاف أن يقبض الضامن غريمي ويقول ضاع قبل أن أدفع له لنفسى ويكون القول له فى ذلك معنى هذه المسئلة أن المطلوب لما وكن نائباً بقبض الدين

من غريمه ولم يقل اقبضه لنفسك يقق قبض الطالب للطالب أولاً ثم يحتاج الطالب الى تعديد القبض
لنفسه ليقع القبض للطالب لان المقبوض في يد الوكيل أمانة والقبض لنفسه قبض ضمان وقبض
الامانة لا ينوب عن قبض الضمان فيحتاج الى تعديد القبض لنفسه واذا قال هلك المقبوض قبل أن
أقبض لنفسى فقد ادعى هلاكا لامانة قبل احداث سبب الضمان فيكون القول له فاذا عرفت تفسير
المسئلة فالتمه له أن يأمر المطلوب غريمه هذا أن يضمن عنه المال للطالب على أن يأخذ به أي حاجته
فاذا فعل ذلك صار الدال عليه ماقاد أخذ الطالب من غريم المطلوب شيئاً يصير أخذنا لنفسه ولو هلك يهلك
عليه كنفاء في الذميرة *

(افصل الثالث والعشرون في الصلح)

قال محمد رحمه الله تعالى في حيل الاصل رجل له على رجل ألف درهم صاحبه منها على مائة درهم
يؤذيها اليه في هلال شهر كذا من سنة كذا فان لم يفعل فعليه ما شاد درهم جاز هذا الصلح في قولنا وقول
أبي يوسف رحمه الله تعالى فهذه المسئلة على هذه الصورة والوضع لم يذكرها محمد رحمه الله تعالى
في كتاب الصلح اعلم أي من خصائص كتاب الحيل والمحكم فيها أن المطلوب اذا أدى مائة في الوقت
المشروط برئ عن الباقي واذا لم يؤد فعليه ما شاد درهم وانما المذكور في كتاب الصلح من هذا الجنس
ثلاثة فصول أحدها اذا كان رجل على رجل ألف درهم وقال صاحبه المال للديون حططت عنك
خمس مائة لتؤدي خمس مائة غدا الى أوقال لتؤدي الى خمس مائة غدا وقبل الا تخروذ كران المديون والمحط
جائز أن أدى المديون اليه خمس مائة غدا ولم يؤد (الثاني) اذا قال حططت عنك خمس مائة على أن
تجاني خمس مائة فان لم تجعل فالألف عليك على حالها وقبل الا تخروذ كران المديون ان يجعل خمس مائة
فهو برئ عن الخمس مائة الاخرى وان لم يجعل فالألف عليه بحالها وهذا استحصان والقياس أن الألف
على المديون على حالها على الخمس مائة أو لم يجعل وبالقياص أخذ بعض الناس (الثالث) اذا قال
حططت عنك خمس مائة على أن تجعني خمس مائة ولم يزد على هذا وكفيه خلافا فقال على قول أبي
حنيفة رحمه الله تعالى ان يجعل خمسة ثم برئ عن الخمس مائة الاخرى وان لم يجعل فالألف عليه على حالها
وبصل الصلح وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يبطل الصلح وعلى المطلوب خمس مائة على الخمس مائة
أو لم يجعل فهذا اجمل ما أورده محمد رحمه الله تعالى في كتاب الصلح (بجئنا الى مسئلة كتاب الحيل)
نصورتها وحكمها ما ذكرنا وانما ذكرنا محمد رحمه الله تعالى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى في مسئلة
كتاب الحيل ليعين أن هذه المسئلة على الاتفاق لاخلاف فيها كما في مسئلة كتاب الصلح فاما في مسئلة
كتاب الحيل ففيها بعضنا قيل اخلاف زفر وقيل ان أي لى فان طلبا حيلة حتى يجوز هذا
ايضاً لاخلاف فالحيلة في ذلك ما أشار اليه محمد رحمه الله تعالى فقال يحطرب المال عن المديون بمائة
يتى ما شاد درهم فصاحبه من هاتين المائتين على مائة يؤذيها اليه في وقت كذا فان لم يفعل فلا صلح
بينهما ومثل هذا الصلح جائز بلا خلاف قال شمس الاتمة الحلواني رحمه الله تعالى في هذه الحيلة
نظر لان فيه تطبيق البراءة عما ذكر على المائة ان تمام المائتين ايضاً ذكره شمس لا سلام رحمه الله تعالى
في شرح الحيل أن هذا الصلح جائز بالاتفاق وفي الوقعات السمرقندية اذا كان لرجل على رجل ألف
درهم صاحبه منها على مائة درهم أي شهر فان لم يسطه الى شهر فاشاد درهم فهذا لا يجوز وان كان هذا
الصلح حلالاً لا المحطوط بمجهول وهو تسعمائة ان أوفاه مائة في الوقت المشروط وان لم يوفه فالحطوط
ثم غنم وجهه المخصوص فتح حجة الخطيب أن يكون الجواب في مسئلة الحيل كذلك فيكون في المسئلة

روايتان اذلا فرق بين المستثنين (رجل) مات وترك ابنا وامراة وفي ايديهما دار حمار رجل وادعى
 أن هذه الدار داره فصالحهما مع دعواه على مال فهذه المسئلة على وجهين ان كانا صالحا على غير اقرار
 فالحال عليهما اثمانا والدار بينهما اثمانا وان كانا صالحا على اقرارهما فالدار بينهما نصفين والمال
 بينهما نصفين فان طلبا بحيلة حتى يكون الصلح عن اقراره وتكون الدار بينهما اثمانا والمال بينهما اثمانا
 فالحيلة ان يصالح رجل اجني عنهم على اقراره على أن يسلم المرأة للفن والابن سبعة اثمانا فاذا وقع
 الصلح على هذا الوجه صح الصلح وكانت الدار بينهما اثمانا ثم يرجع المصالح عليهما ببدل الصلح
 اثمانا ان كانا امراة بالصلح وانما كان كذلك لان اقرار الاجنبي لا يصح في حقهما فكان صلحه مسقطا
 دعوى المذمعي فاذا سقطت دعواه صارت الدار مملوكة لهما بحيلة الارث فتكون على ثمانية وبديل الصلح
 يكون كذلك وذكر خمس الائمة المحلوا في رحمة الله تعالى هذه المسئلة في شرح حيل الاصل وقال الحيلة
 أن يقر المذمعي بالدار ثم يصالحهما معا على كذا على أن يكون للمرأة ثمن الدار وللابن سبعة اثمانا
 الدار فاذا اصرح بذلك كان الملك في الدار بينهما على ما صرح به والفن كذلك بجزلة مملو او اشتريادار على
 أن يكون لاحدهما ثمانية وللآخر سبعة اثمان (رجل) مات وترك دراهم ودينارين وعروضا فاراد
 ورثة الزوج أن يصالحوا المرأة من حصتها من التركة على دراهم أو على دينارين على أن هذه المسئلة
 لا تخلو من وجهين (الاول) اذا لم يكن في التركة دين وقد ترك الزوج دراهم وعروضا وصوتحت على
 دراهم ان كان ما أخذت من الدراهم أكثر من نصيبها من الدراهم جاز ويصح المثل من الدراهم بالمثل
 والباقي بمقابلته العروض غير أن ما يتخذه الدراهم من الدراهم يكون مرفقا فيستردق من الدينارين
 في المجلس اذا كانت الورثة مقرين بالتركة غير ما نعين نصيبها من التركة لان نصيبها من التركة امانة
 في هذه الحالة في ايديهم وقبض الامانة لا ينوب عن قبض الضمان فان صار نصيبهم مضموما على
 الورثة بأن كانوا احادين للتركة أو مقرين الا أنهم كانوا مانعين نصيبها من التركة الا أن لا يحتاج إلى
 قبض الدينارين في الجاس لان قبض الغصب ينوب عن قبض الضمان وانما يحتاج إلى قبض بدل الصلح
 لا غير وان كان ما أخذت من نصيبها من الدراهم لا يجوز لانه يبقى العرض خاليا عن العروض وكذلك
 اذا كان ما أخذت أقل من نصيبها من الدراهم لا يجوز لانه يبقى العرض مع بعض الدراهم خاليا عن
 العروض فتعذر تحوير هذا الصلح بطريق المعاوضة وتعذر تحويره بطريق الابرار عن الباقي لان التركة
 عين والابرار عن الاعيان باطل فان الحكم أبو الفضل رحمه الله تعالى انه يبطل الصلح على مثل نصيبها
 من الدراهم أو على أقل من نصيبها من الدراهم حانة لتصادق وفما حاله اثنا عشرة لصنع
 حارث لان حاله المذمومة المعصية بعض المال قطع المذمومة وتقديره يمينه فلا يتمكن الزاوي من هذا شارح
 رحمه الله تعالى في كتاب الصلح وان لم يعلم مقدار نصيبها من الدراهم انى تركه الزوج لم يجز لصنع
 لان هذا الصلح فاسد من وجهين صحيح من وجه فكلت الغيرة بحجاب الفساد وان صوتحت
 على عرض أو دينارين جاز وان قل لانه لا يمتنع أن يكونا في خلاف المجلس وهذا هو المحسنة
 في هذا الباب وان كانت تركة زوج دينارين وعروضا وصوتحت على دينارين وعروضا على أن
 في الدراهم وان صوتحت على دراهم جاز على كل حال وان كانت في تركه الزوج دراهم ودينارين وعروض
 فصوتحت على دراهم أو على دينارين لا يجوز الا اذا كان بدل الصلح أكثر من نصيبها من ذلك القدر
 حتى يكون المثل بالمثل من النقد والباقي من العروض والنقد لا تحوان صوتحت على دراهم ودينارين
 جاز على كل حال وبصرف المجلس أن خلاف المجلس وهذا هو المحسنة في هذا الباب الا أن من خصص
 الدراهم من الدينارين ما يخص الدينارين من الدراهم صرف فيستردق قبض الدينارين وما يخص

المرض ليس بصرف فلا يشترط فيه قبض الدليل في المجلس غير ان هذه المحيلة مستقيمة عند
 علمنا الثلاثة رحمهم الله تعالى غير مستقيمة عند زفر رحمه الله تعالى لانه لا يصرف المجلس الى خلاف
 الجنس على ما عرف في مسئلة الاكراه فالتقعة على قول الكل أن يصالحوها من جميع نصيبها
 من جميع تركة الزوج على مرض واحد بعينه ثم في الموضوع الذي يجوز هذا الصلح لا يحتاج الى معرفة
 حصتها من جلة التركة وهذا مشكل لان جواز هذا الصلح بطريق البيع الا ان هذا يبيع لا يحتاج فيه
 الى التسليم ويباع ما لم يعلم البائع والمشتري مقدارها اذا كان لا يحتاج فيه الى التسليم جائزا لا يرى أن من
 آخره ان غضب من فلان شيئا أو أقر ان فلانا أودعه شيئا ثم ان المقر اشترى ذلك الشيء من المقر له جاز وان
 كانا لا يعرفان مقدارها كذا اختلفا فان كانت التركة مجهولة لا يدري ما هي ذكر الشيخ الامام ظهير الدين
 المرغيناني رحمه الله تعالى في شرح كتاب الشروط أنه لا يجوز الصلح على المكمل والموزون لما فيه من
 احتمال الربا بان كان في التركة مكمل أو موزون ونصيب من ذلك مثل بدل الصلح أو أكثر وقال
 الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى يجوز هذا الصلح لانه يحتمل أن لا يكون في التركة من جنس بدل الصلح
 وان كان يحتمل أن يكون نصيبها من ذلك أكثر من بدل الصلح أو أقل فيكون فيه احتمال الاحتمال
 وذلك لا يكون معتبرا وان كانت التركة عقارا وأراضي وحيا وناوأة متعة وكل ذلك في أيدي المذمعي عليهم
 الا أن المذمعي لا يدري ما هو نصيبها من مكمل أو موزون جاز وقد مر جنس هذا (الوجه الثاني)
 اذا سكن في التركة دين فان أدخلوا الدين في الصلح بان صالحوها من الدين والعين على مال
 أو صالحوها على أن تأخذ من الدين من الغريم وتترك حقها في سائر الاموال وكل ذلك باطل لانه غلبت
 الدين من غير من عليه الدين ومتى قدم الصلح في حصة الدين فسد في حصة العين لان العقد واحد وان لم
 يدخلوا الدين في الصلح صاع الصلح عن باقي التركة وبقي الدين على الغريم بينهم على فرائض الله تعالى
 وهذا نوع حسلة في صحيح هذا الصلح أن يستثنوا الدين ويذكروا في الوثيقة ما خلا الدين وان أرادوا
 ادخال الدين في الصلح فالوجه أن تستقرض المرأة من الورثة مثل نصيبها من الدين ثم تحيلهم بذلك على
 الغريم ليعطيهم من نصيبها ويقبل الغريم ذلك ثم يصالحوها عن بقية المال فيصير جميع الدين والعين
 ملكا لهم أو يجعلوا للمرأة نصيبا يعني الورثة من الدين من أموالهم متطوعين عن الغريم فان قضاء
 الدين عن غيره متطوعا جائز ثم يصالحونها عما بقي فالا قراض أنفع في حق الورثة حتى انهم لو لم يصلوا
 الى حقهم من الديون يرجعون بما ادوا على المرأة أو ما جعلوا نصيبها متطوعين لا يصلون الى ما ادوا
 لان حصة الغريم ولا من حصة المرأة لانه لا رجوع للمتطوع على أحد وان ابنت الورثة أن يقرضوا
 نصيبها من الدين فالحيلة أن تستقرض نصيبها من الدين من رجل ويحيل نصيبها من الدين
 ثم يصالحونها عن المال الدين فان أبي الغريم أن يقرض نصيبها فالحيلة أن يبيع الورثة أو واحد منهم
 عرضا من عروضه من المرأة ما يساوي عشرة بخصمين الذي هو نصيبها وقد يفعل الوارث هذا الاجل
 هذه المنفعة وهو حصة الصلح وتزوجها من الدين ثم تحيل المرأة - بن ذلك المرض على الغريم
 ثم يصالحونها عن المال العين وان كانت المرأة لا تحب لى ذلك بخفاة أن يتوى المال على الغريم
 ويرجع اوارث عليها بن العرض فالحيلة أن تقر المرأة باستيفاء نصيبها من الدين الذي على الغريم
 وتشهد على نفسها بالاستيفاء ثم يصالحونها عن المال العين على ما وصفنا وفي المنتقى قال هشام رحمه الله
 تعالى في نوادره قت لا يبيح رحمه الله تعالى ما تقول في رجل أوصى بخدمة عبده سنة فأتى الموصي
 فأراد الوارث أن يشتري من الموصي له وصيته في العبد لا يجوز فانه اذا مات لا يورث حق وصيته كما لا يورث
 حق شقيق في الشفعة ولا حق له لامالية له ولا غن وعقد البيع والشراء خاصة خاص يرد على ماله ثمن

وله ماله وعن هذا قلنا ان بيع المتافع باطل والاجارة تنعقد بلفظ البيع والشراء لان البيع والشراء عقد يرتد على ماله ماله والمتافع لا ماله فيها فلا يرتد عليها البيع كذا هاهنا في مسئلتنا ويدل عليه حق الشفعة فان المشتري اذا اشترى من الشفع حقه بجمال كان الشراء باطلا وكان ذلك تسليما للشفعة وابطلنا الحق قال الشيخ الامام شمس الاعنة انحوا في رحمه الله تعالى وجدت هذه المسئلة مشكلة ليس لها في الامنة من يفتقها وانما تشكك هذه المسئلة لا لشكال هذا الاصل ان البيع لا يرتد الا على ماله ماله وغنية يدل على ما ذكرنا من المسائل وتشكك هذه بمسئلة الطلاق فان المرأة اذا قالت لزوجها اشترت مالا في منك بكنا فقال الزوج بعث صح ويقيم الطلاق وكذا الوابع الزوج منها طلاقا بجمال او باع بعضها منها بجمال واشترت منه يصح ويحب البطل ولا ماله في نفسها ولا غنية وكذا الامانة في طلاقها ولا غنية ومع ذلك صح بلفظ البيع وصحة الطلاق بلفظ البيع تقتضي جواز عقد الاجارة بلفظ البيع وجواز بيع المتافع وجواز بيع الوصية قال الشيخ الامام شمس الاعنة انحوا في رحمه الله تعالى ان شأنا رحمه الله تعالى تكلفوا للفرق بينهم ولم يمكنهم ذلك فان الكرخي رحمه الله تعالى اعياد الفرق بينهم حتى رجع عن قول العلماء وقال بان الاجارة تنعقد بلفظ البيع وعلى قياس قوله في انعقاد الاجارة بلفظ البيع ينبغي ان يقال يجوز بيع الموصى له وصيته من الوارث بجمال ولا يمكن ظاهرا لمبسط يخالفه وادام يميز للوارث ان يشترى من الموصى له وصيته بجمال كيف الجميلة والثقة للوارث فيه فالجميلة فيه ان يصالح الوارث الموصى له من وصيته على دراهم مائة يدفعها اليه فيعوض ويبطل حق صاحب المندمة ويصير البطل للوارث يصنع به ما بدا له من بيع او غيره وكان ينبغي ان لا يجوز هذا الصلح لان هذا الصلح وقع على خلاف جنس حقه والصلح اذا كان واقعا على خلاف جنس الحق يعتبر معاوضة وتلك معاوضة اعتبارا بهذا الصلح عليك لان الموصى له له ذلك خدمة العبد بغير عوض ومن ملك منفعة بغير عوض لا يملك التملك من غيره بعوض كالمستعير والجواب عن هذا ان يقال بان الصلح متى تعدر اعتبارا تملك كانه يعتبر اسقاطا من كل وجه كذا في المحيط *

(الفصل الرابع والعشرون في الزهن)

رجل اراد ان يره نصف داره او نصف ضياعه شاعلا يجوز عندنا والمسئلة معروفة فان طلبا جملة فالجملة في ذلك ان يبيع نصف داره او نصف ضياعه بالمال الذي يريد استقرضه على ان يشتري فيه بالخييار ثلاثة ايام فاذا انقضى افسخ المشتري العقد فيبقى المبيع في يده على حكم الزهن بذلك الثمن ان هلك هلك بالثمن وان دخله عيب ذهب من الثمن بقدره هكذا ذكرنا تخصاف رحمه الله تعالى في حله فهذه المسئلة نص على ان المشتري في خيار واشترط للمشتري بعد الفسخ مضمون بالثمن لا بالقيمة وهكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في بيع مجامع في باب القبض في البيع وغيره واما المشتري في خيار الشرط للنابع بعد الفسخ مضمون بالقيمة لا بالثمن كما قبل الفسخ والخييار اربعة واردين العيب بقضاء نظير الخيارات اشترط للمشتري وذكروا هذه المسئلة في حيل الاصل وقال الجملة ان يبيع المستعير نصف داره من اقرض على انه بالخييار الى وقت كذا شهرا او اصبحت فان رد المال فيه فلا يبيع بينهما وان لم يرتد فالخيار باطل والبيع لازم وقد عرف مثل هذه المسئلة في كتاب البيع ولكن هذه الجملة لا تتأني على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه لا يرى اشتراط الخيارات اكثر من ثلاثة ايام وكذلك ان شرط الخيارات لبايع فقطض البايع البيع بعدما تعاينها بالجواب عنه واحدا لان هذا المبيع يكون مضمونا بالقيمة ان هلك او دخله عيب ونسقط الدين بطريق المقامصة لو كان الدين مثل

قيمة ويتراد ان الفضل ان كان هناك فضل (رجل) أراد ان يرتهن من رجل رهنا وأراد أن يتفق بالرهن بأن يكون الرهن أرضا أراد المرتهن أن يرضعها ويكون دارا أراد المرتهن أن يسكنها فالحيلة في ذلك أن يرتهن ذلك الشيء ويقبضه ثم يستعير المرتهن ذلك الشيء من الراهن فإذا أعاره إياه وأذن له بالانتفاع طالب له ذلك والعارية لا ترفع الرهن ولكن مادام يتفقد به المرتهن لا يظهر حكم الرهن حتى لو هلك لا يسقط الدين فإذا فرغ من الانتفاع بعود رهنا كما كان بخلاف الاجارة فان عقد الاجارة يعطل الرهن والمسئلة معروفة ثم ذكر الخصاص رحمه الله تعالى انه اذا ترك الانتفاع بالدار وقرعها تعود رهنا فتقدم ان مع ترك الانتفاع التفرغ شرط ليعود رهنا وفي المبسوط قال اذا ترك الانتفاع به عادرهنا فطأ حرما ذكر في المبسوط يقتضى انه اذا سكن الموهون دارا استعارها المرتهن من ازاره ونقل اليها متاعه ثم ترك مكانها بعد ذلك بزمان أنها تعود رهنا وان لم يفرغ الدار وشرط الخصاص رحمه الله تعالى التفرغ فينبغي أن يحفظ هذا من الخصاص رحمه الله تعالى (رجل) في يديه رهن والراهن غائب فأراد المرتهن أن يثبت الرهن عند القاضي حتى يسجل له بذلك ويحكم بأنهاره في يديه فالحيلة أن يأمر المرتهن رجلا غريبا حتى يدعى رقبته هذا الرهن ويقدم المرتهن الى القاضي فيقيم المرتهن بيته عند القاضي انه رهن عنده فيسمع القاضي بيته على الرهن ويقضى بكونه رهنا عنده ويدفع خصومة الغريب فهذا تنصيص من الخصاص رحمه الله تعالى أن البينة على الراهن مقبولة وان كان الراهن غائبا وقد ذكر محمد رحمه الله تعالى هذه المسئلة في كتاب ازاره وشوش فيه ما جواب في بعض المواضع شرط حضرة ازاره لسماع البينة على ازاره والمشايع محتفلون فيه بعضهم قالوا ما ذكر في كتاب الرهن وقع غلطا من الكتاب والصحيح أنه تقبل هذه البينة كالأقوام صاحب البينة أن هذا الشيء في يديه ويبيعة من جهة فلان أو مضرية أو غصبا واجارة وبعضهم قالوا في المسئلة روايتان في إحدى الروايتين تقبل هذه البينة وهذا لأنه لما رهنه فقد استحققه فإذا تعذر عليه المحقق الا بإقامة البينة وثابت الملك للراهن صار خصما في ذلك كما في الوديعة وأشباهها وفي رواية أخرى لا تقبل هذه البينة لاثبات الرهن على الغائب وإليه مال الشيخ الإمام شمس الأئمة اسرعى رحمه الله تعالى وهذا لأن في قبول هذه البينة لاثبات الرهن قضاء على الغائب ولا حاجة لصاحب البدالي اثبات الرهن لدفع الخصومة عن نفسه فان بمجرد البينة دفع الخصومة عنه كالأقوام بيته أنها ربيعة في يديه وقد أجاب بمثل هذا في السير الكبير في نقضه فقال العبد الموهون اذا أسروا وقع في التضيعة فويخذه المرتهن قبل القسمة وأقام البينة أنه رهن عنده لفلان وأخذ لا يكون هذا قضاء على الغائب بالرهن لأنه لا يحتاج الى اثبات الرهن فان كونه العبد في يديه وقت الاسر كاف له فتبين بهذا أن قول البينة لاثبات الرهن على الغائب في مشتبها لا حاجة اليه وفي جامع الفتاوى ولو أراد أن لا يعطل الدين بهلاك الرهن يشتري منه عبدا بذلك الدين ولا يقبضه فلو مات العبد لا يطل دينه ولو مات المضروب فالطالب أحق به من مائر الغرما فلو قضى دينه في الحياة أقاله البيع ولو أراد أن يدفع المال مضاربة ويكون مضموفا عليه وأخرج بينهما يرضه وبالمال الادرها ثم يشاركه بالداراهم الباقية على أن يعمل ثم عمل أحدهما يجوز والآخر بينهما على الشرط والله أعلم كذا في التتارخانية *

(فصل خامس والعشرون في المزارعة) *

المزارعة فائدة عند في حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لما قال الخصاص رحمه الله تعالى والمحيلة في ذلك حتى يجوز على قول السك أن يتنازعا الى قاض يرى المزارعة جائزة فيحكم بمجوازها فتجوز عند

البيك (وحيلة أخرى) أن يكتب كتاب الاقرار منهما قرا فيه أن رقة هذه الضبعة لفلان الذي هو مالكها ويقرا في هذا الكتاب أن هذه الارض في يد فلان وان مزارعتها كذا كذا من السنين فبزرعها ما يبدله من غلة - لشتاها والصف بذر ونفقته وأعوانه فارق الله تعالى من غنتها في هذه السنين فهو كله له ويقرا أيضا أن ذلك صار له بأمر حق واجب لازم فاذا أقر على هذا الوجه نفذ اقرارهما صلبهما ويكون كل الغلة للزارع ثم ان هذا المزارع يحتاج لصاحب الارض في نصف الغلة أيضا بحيلة الحيلة أو غير ذلك قال الشيخ الامام شمس الاثمة المحلوفي رحمه الله تعالى ما قاله الخصاص في هذه الحيلة التي ذكرناها أولا انه امر فعان الى قاض يرى جواز المزارعة بشرا الى أنه رفع الى قاض مولى حتى يقضى بينهما بذلك فيجوز في كلامه ما يدل على أنه لا يتغذيه حكم المحاكم وكان القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى يقول بعض مشايخنا رحمه الله تعالى ما لو اعن تجوز حكم المحاكم الحكم في هذه المجتهدات وقالوا يحتاج الى حكم قاض مولى وكذلك في الطلاق المضاف يعني مشايخنا ما لو اعن تجوز حكم المحاكم الحكم فيه قال شمس الاثمة المحلوفي رحمه الله تعالى والصحيح من المذهب أنه يجوز حكم المحاكم الحكم فيه في مثل هذه المجتهدات والدليل عليه ما ذكر في كتاب الصلح في مواضع أنه يتغذيه حكم المحاكم الحكم في كل شيء الا في الحدود والقصاص والعنان ولكن لا يفتي للعوام بهذا كليا تجبأ وزوا الحد ولا يخطبوا به الا ان حكم المحاكم لا يلزم في حق لغاضي المولى حتى لو رفع حكمه الى قاض مولى يرى ابطاله وابطاله صحيح بطله اذا شرط في المزارعة ان صاحب البذر يرفع قدر بذره ويكون الباقي بينهما فلهذه المزارعة فاسدة لان هذا شرط يقطع الشركة في الخارج عسى ومثل هذا الشرط يوجب فساد المزارعة فالحيلة في ذلك ان يطرر صاحب البذر الى مقدار بذره والى مقدار ما يخرج من مثل تلك الارض عادة حتى يعلم أن بذره من الخارج كم يكون فان كان قدر بذره من الخارج العشر يشترط لنفسه العشر وان كان قدر بذره الثلث يشترط لنفسه الثلث وعلى هذا القياس فافهم وفي القدوري اذا دفع بذرا الى رجل ليزعه في أرضه بنصف الخارج فالمزارعة فاسدة الا في رواية من أبي يوسف رحمه الله تعالى فان طلبا حيلة في ذلك حتى تجوز بلا خلاف فالحيلة أن يشتري صاحب الارض من صاحب البذر نصف بذره ويبرئه صاحب البذر عن الثمن ثم يقول صاحب البذر لصاحب الارض ازرع أرضك بالبذر كله عني ان الخارج بيننا نصفان كذا في الذخيرة

(الفصل السادس والعشرون في الوصي والوصية)*

رجل جعل رجلا وصيه في ماله بالكوفة وجعل رجلا آخر وصيه في ماله بالشام وجعل رجلا آخر وصيه في ماله ببغداد قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى هؤلاء كلهم أوصياء النبي في جميع تركته بالكوفة والشام وبغداد وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كل واحد منهم يكور وصي في المكان الذي أوصى اليه خاصة وقول محمد رحمه الله تعالى مضرب في الصلح فالحاصل أن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لو صايد لا تقبل تخصيص بنوع واحد وكان واحد ومن حد بن نوع لا أنواع والامكنة كلها وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى تخصص بنوع ومن وقول محمد رحمه الله تعالى مضطرب هكذا ذكر الشيخ الامام الاجل شمس الاثمة المحلوفي في شرح حيل الخصاص وذكر الشيخ الامام الاجل شيخ الاسلام في شرح حيل الاصل قول أبي يوسف مع قول أبي حنيفة وذكر قول محمد انه يصير وصيا في المكان الذي خصه وفي النوع الذي خصه ثم على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا صار لكل واحد منهم وصيا وقيما في جميع التركة لا ينفرد أحدهم بالتصرف

وان كانت الوصاية متفرقة فان اراد أن يكون كل واحد من الاوصياء وصيا في جميع التركة وينفرد بالتصرف بالاتفاق فالحيلة ان يجعلهم اوصياء في جميع تركته على ان من حضر منهم فهو وصي في جميع تركته على ان من حضر منهم فهو وصي في جميع تركته وعلى ان لكل واحد منهم ان يقوم بوصيته وتنفيذ امره فيها فاذا فصل على هذا الوجه صار كل واحد منهم وصيا عام متفردا بالتصرف بالاتفاق اعتبارا لشرط الموصي فان اراد الموصي ان يكون كل واحد من الاوصياء وصيا فيما اوصى اليه خاصة لا يدخل مع الآخر في شيء من الاقاويل فالحيلة ان يقول اوصيت الى فلان في مالي ببغداد خاصة دون ماسواها من البلدان واوصيت الى فلان آخر في مالي بالشام دون ماسواها من البلدان فاذا اقال على هذا الوجه تخصص وصاية كل واحد من الاوصياء بما مال الذي في ذلك المكان الذي عينه لهذا الموصي بالاتفاق اعتبارا لشرط الموصي قال الشيخ الامام نعم الاثمة المحلواني رحمه الله تعالى في هذه الحيلة نوعان نظر لان قوله اوصيت الى فلان لفظ عام يقتضي ثبوت ولاية التصرف لفلان عاما ثم تخصصه بما له ببغداد يكون في معنى التجزأ التجزأ وانما تجزأ لخاص لذا ورد على الاذن العام لا يعتبر فانه ذكر في المأذون ان المولى اذا اذن لعنه في التجارة اذا عام ما ثم جبر عليه في بعض التجارات فانه لا يصح تجزئتها هنا ينبغي ان لا يصح التخصص ويصير وصيا عاما ومثله ان يترد فيها المشايخ رحمهم الله تعالى ان من اوصى الى رجل وجعله قيم فيما له على من لم يجعله فيما قيم الناس عليه بعض المشايخ على انه يصح هذا التقيد واكثرهم على انه لا يصح ويصير وصيا في الكل فعلم ان في هذه الحيلة نوع شبيهة (اوصى) الى رجل على انه ان لم يقبل وصيته ففلان رجل آخر وصية فهذا جائز عندنا لان الوصاية نيابة فصارت كالوكالة ثم التوكيل على هذا الوجه جائز الا ان يعزل غيران الوكيل لا ينزل ما لم يعلم والوصي ينزل وان لم يعلم بالعزل والفرق عرف في موضعه كذا في الذخيرة

(الفصل السابع والعشرون في افعال المريض)

قال المحقق رحمه الله تعالى مريض عليه دين لبعض ورثته واراد ان يقره به ربه فقد عرف من اصل اعياننا رحمه الله تعالى ان اراد المريض لبعض ورثته لا يصح فالحيلة التي تنافي في ذلك على قول الكل ان يقر المريض بالدين الاجنبي بثقه وبأمر الاجنبي حتى يقض ويدفعه الى الوارث وان قال الاجنبي اخاف ان يحلفني انما كتب الله هذا الدين واجب لك على الميت وما ابرأت الميت منه ولا من شيء منه على ما يستحلف عليه غرما للميت فلا يجوز لي ان احلف عليه فالحيلة في ذلك ان يأمر المريض بهذا الاجنبي حتى يبيع عينا من اعيان ماله يعني مال الاجنبي من الوارث بالدين الذي له على المريض فاذا باعه وقبل الورث ذلك صردين الوارث على المريض للاجنبي فاذا حلقه المحاكم كان حلقه على امر صحيح ثم دحس كرا المحصوف رحمه الله تعالى ان القاضي يحلف الاجنبي المقر له بالدين باقة هذا الدين واجب لك على الميت وما ابراته منه وان لم يكن لهذه العينة طالع هنا وانما كان كذلك لان الجيب هنا انما تسع لثا والقاضي نايب الميت فيحلفه احتياطا وان لم يكن له طالع وكان القاضي الامام ابو علي النسفي رحمه الله تعالى يقول كما عرفنا ان الدين اذا تعادم وجوبه حتى يتوهم سقوطه بهذه الاسباب ففرم الميت يستحلف باقة ماسقط دينك ولا يصح بوجه من الوجوه وكانظن ان الدين اذا ثبت باقرار المريض في مرضه لذي هو قريب الى الموت انه لا يستحلف القريم بل يعطى حقه بغير عيب لانه ذكر في المسبوط في مواضع ان المريض اذا اقر في مرضه بالدين لغيره ما فاتهم يعطون ذلك ولم يشترط العين والمحصوف رحمه الله تعالى ذكر الجيب هنا فهذا شيء استغفريه

جهته (قال) قال فان لم يكن للاجنبي شيء يبيعه من الوارث فالمحيلة أن يهب الوارث للاجنبي عينا من أعيان ماله ثم يبيع الاجنبي تلك العين بعدما قبض من الوارث بدينه على نحو ما بينا (وحيلة أخرى في هذه المسئلة) أن يحضر الوارث متاعا وشيئا تكون قيمته مثل الدين الذي له على المريض ويبيع ذلك الشيء من المريض بمحض رجاءه من الشهود ويكفوا وكذا يسلم اليه قيمه صير مال الوارث ديناً على المريض بالينة ثم المريض يهب تلك العين من انسان لا يعرف سرائم الموهوب له يهب تلك العين من الوارث فيرجع الى الوارث متاعه ويصير مال الوارث ديناً على المريض بالينة فيستوفي الوارث ذلك من المريض كالاجنبي وقالوا هذه حيلة حسنة إلا أن فيها نوع شبهة لأنه يتكرره وجوب الدين لأن الدين كان واجبا على الميت قبل البيع والبيع يوجب دين آخر والوارث استوفى الدين الحادث الذي ثبت بالينة ولم يستوف ذلك الدين الذي ثبت قبل ذلك وإذا بقي ذلك الدين في التركة لا يصل لسائر الورثة الانتفاع بالتركة قبل قضاء الدين فهذه تصلح حيلة في القهر لا في الباطن وكان المحصاف رحمه الله تعالى يبنى الامر على الظاهر ثم ان المحصاف قال في أول هذه المحيلة يبيع الوارث متاعا من المريض بالدين الذي له عليه ولم يملك فيه خلافا فهذا دليل على أن شراء المريض عينا من أعيان مال الوارث صحيح بلا خلاف وهكذا ذكر شيخ الاسلام في شرح كتاب المرافعة في باب مزاولة المريض مسئلة المريض يشتري عينا من أعيان مال ورثه مضطعا من غيره ذكر خلاف وفي القهوي الصغير ذكر الخلاف في الشراء والبيع جميعا وأحانه الى باب اقرار العبد له من كتاب المذنون الكبير الشيخ الاسلام

(وحيلة أخرى لهذه المسئلة) لم يذكره المحصاف رحمه الله تعالى وهي أن يرفع الامر قاض يرى الاقرار للوارث بالدين صحيحا لا ريب بين لعده خلافا في هذه المسئلة عندنا لا يجوز هذا الاقرار وعند الشافعي رحمه الله تعالى يجوز وهذا قضى القاضي بالجواز يصير متقاعا عليه على ما عرف في كثير من المواضع (قال) ان جعل نيتته صغيرة شيئا متاعا أو حلية أو ما شبهه وفيه مدعى ذلك حتى مرض ولا يأمن من الورثة أن لا يسلموا له ذلك قال أما ما كان من حلي أو متاع وما أشبهه من المتقولات يدفعه سرا من من يتق به ويعلم ان ذلك لا ينته فلا نية ويوصي اليه بأن يحفظ له ذلك وإذا كبرت دفعه اليه سرا وما لا بد من الضيعة إذا كانت معروفة للمريض لا يمكنه أن يفعل ما يحقر ما فعل بالمتجرول ولكن ينبغي له أن يدفع اليه من يتق به ما لا سراوية قول به هذا المال مال ابنتي فلا نية فاشتره هذا العقار مني لا ينتهي فلا نية بهذا المال ثم يبيع العقار من ذلك الرجل بمحضرة لشهود ولا يقول ذلك الرجل عند الشراء اشترى هذه الضيعة لابنته هذا وكذلك يقول المريض عند البيع بنت لابنتي بل يظنه ان الكلام اطلافا فإذا كبرت الابنة المشتري يدفع الضيعة اليه وقد اختلفت مشايخنا رحمه الله تعالى في فصل أن من جهه رايته الصغيرة وليه ما لم يشهد على ذلك حتى مرض فإراد أن يدفعه الى رجل سرا لحفظه لابنته على نحو ما بينه من أجل ذلك الرجل يأخذ منه أكثر مما ينبغي على أنه لا يصح لأن القاضي لا يصدق أب الصغيرة أن هذه ملك الصغيرة وكذلك لا يصدق ذلك رجل ولا يبيعه نياخذ منه فيبطل به حتى سائر الورثة إلا أن المحصاف رحمه الله تعالى في شرحه في فصل علي ومتاعه يبيح لذلك الرجل أن يأخذ من خاف الاجنبي أن تزعمه عين ان كان المريض وهب ثم من ابنته ثم دفعه الى المشتري فيشترى لها بذلك المال لئلا يفسد عليه في بيعته شيء وكذلك في شراء مستقر من المريض من انسان ما لا تخو به لابنته ثم دفعه الى رجل حتى اشترى يبيعه منه لابنته فمهرجه تزويج على ذلك الرجل في بيته شيء على ما عرف في المسبوط لا تعقد لا تعلق بين تركه رده به بقرينة يبيح

في الذمة ولا يكون هو بائعاً فالشرا حاشا فقال الشيخ الامام شمس الاثمة المحلواني رحمه الله تعالى هذه المحيلة تصح على قولها فأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يبيع المريض من وارثه ومن وكيل وارثه لا يبيع فلا يصح هذه المحيلة عنده إذا كان في يده داراً وضياعاً لبعض ورثته وخاف أنه لو أقر بذلك للوارث لا يبيع أقراره فالمحيلة أن يقول لأجنبي هذه الدار أدركت ويقول الأجنبي هذه الدار لو ارتك فلان وليست لي (قال) وإذا كان لامرأة المريض أو لوارث آخر على المريض دين مائة دينار فحاشا للمريض أنه لو أقر بذلك لا يجوز أقراره للوارث فالمحيلة أن يبيع مريض الدين بمن يثق به فقير المريض بمحضرة الشهود أن وارثه فلان وكله يقبض المائة الدينار التي له على هذا الرجل ويقول قبضت هذه المائة الدينار من هذا الرجل لو ارثي فلان ثم يتكروا به الوكالة ويرجع وارثه على ذلك الرجل فإذا رجع كان لذلك الرجل أن يرجع على المريض فان خاف الرجل أن تلزمه اليمين فالوجه أن يبيع الوارث منه شيئاً بحاله كما وصفتنا كذا في المحط *

(الفصل الثامن والعشرون في استعمال المعاريض)

يجب أن يعلم أن استعمال المعاريض للقرع من الكذب لا بأس به جاء من عمر رضي الله تعالى عنه أنه قال إن في معاريض الكلام ما يغني الرجل عن الكذب وعنه أيضاً أنه قال إن في معاريض الكلام مندوحة عن الكذب أي سعة وفي ذلك طريقان أحدهما أن يتكلم بكلمة ويريد بها غير ما وضعت له الكلمة من حيث الظاهر إذا ما أراد به يكون من محتملات لفظه الطريق الثاني أن يقيد الكلام بعلل وعسى وذلك بمنزلة الاستثناء يخرج الكلام به من أن يكون عزيمة والدليل على أنه لا بأس باستعمال المعاريض أن الله تعالى أباح من المعاريض ما لم يبيع صريحه قال الله تعالى لا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء ثم قال ولكن لا تواعدوهن سرا إلا أن تقولوا قولا معروفا فان المرأة إذا كانت معذرة لا يحد لرجل أن يخطبها صريحا ولكن لو قال انك جميلة حسنة ومثلك يبع ثلثي وسبغى الله تعالى من أمره ما يشاء فلان بأس به وعن إبراهيم أنه كان إذا دخل بيته للاستراحة يتوكل بخدمته إذا استأذن أحد في الدخول على فقل ليس لشيخ هنا وعن المكان الذي أنت قائم فيه وعنه أيضا أنه كان إذا استأذن منه ثقيل للدخول عليه كان يركب على دار أو فرس أو سادة ويقول تخذمه قل أن الشيخ قد ركب حتى يقع منه السامع أنه قد ركب على دابته لمحاجة له فيرجع وعنه أيضا أنه كان إذا استعار منه إنسان شيئاً كان يضع يده على الأرض ويقول ليس الشيء الذي تستعيره هنا ويريد به في موضع وضع يده فيظن السامع أن ذلك الشيء ليس بمحضرة أو في داره والله تعالى أعلم كذا في الذخيرة *

(الفصل التاسع والعشرون في المتفرقات)

إذا أراد الرجل أن يتصدق عنه بعد وفاته لأجل صلواته الغائبات ولا يأمن من الوارث أن لا يتخذ وصته أو وصي بذلك وربما وصي بثلاث ماله قبل ذلك ولو وصي بهذا أيضا دخل هذا في الثلث وهو يريد أن يكون هذا من الثلث فالمحيلة في ذلك أن يبيع شيئاً من أملاكه في حياته ويحتمل بمن يثق به ويعتمد عليه ويسمى المبيع ويرثه من الثمن حتى يبيع المشتري ذلك الشيء بعد وفاته ويتصدق بثمنه عنه فيجوز أن شاء الله تعالى أن خاف أن لا يفعل ذلك الرجل ما قلنا ومثل ذلك شيء لنفسه ولا يبيعه ولا يصرف ثمنه في الوجه الذي قال فالمحيلة في ذلك أن يبيع تلك العير من ذلك الرجل بشيء ملفوف ويكون الملفوف مهيأ بقليل حبيب ولا يرى البائع الملفوف ولا يرضى بالعيب ويوصي إلى إنسان أن يرى ذلك شيء المعيب بعد وفاته فيرثه الوصي بالعيب إذا امتنع مشتري ذلك الشيء عن البيع فيعبر ذلك

الشيء الى ملك ورثته وانما اعتبرنا خيار العيب في هذه المسئلة لان خيار العيب يبقى بعد الموت وخيار الرقبة لا يبقى (الوصي) اذا قسم التركة بين الورثة والورثة صغار كلهم ليس فيهم كبير لا يجوز قسمته لان في القسمة معنى البيع والوصي اذا باع مال بعض الصغار من البعض لا يجوز فكذا لا يجوز القسمة والحيلة للوصي في ذلك اذا كان الصغار اثنين أن يبيع الوصي حصة أحدهما من رجل مشاعة ثم يقاسم مع المشتري حصة الصغار الذي لم يبيع نصيبه ثم يشتري حصة الصغير الذي باع نصيبه حتى يتساوى نصيب أحدهما من الآخر وانما اجازت هذه القسمة لانها جرت بين اثنين

(وحيلة اخرى) أن يبيع حصةهما من رجل ثم يشتري من المشتري حصة كل واحد منهما مافزرة (اذ) قال المريض أجزأني ثلث مالي حقة واحدة أ قال حقة ولم يقل واحدة فندفع الوصي الى رجل مالا مقدرا لنفق على نفسه في الطريق ذاهبا واثابا وبكفة فاتفق ربي من ذلك شيء قليل بحيث لا يمكن للمأمور بالاحتراز عنه فالقياس ان يصير ضامنا لنفق على نفسه وفي الاحتسان لا يصير ضامنا وكان على المأمور أن يرد ما بقي في يده على الوصي وان كان المثلث الوصي أن يكون الباقي للمأمور فان كان عين رجلا ليبيع عنه كانت الوصية بالباقي جائزة لمصونها للعلوم وان لم يعين من يبيع عنه كانت الوصية باطله والحيلة في ذلك أن يقول الوصي للوصي أعط ما بقي من النفقة من شئت فاذا أعطى الوصي المأمور ما بقي من النفقة يجوز بمنزلة ما لو قال الموصي للوصي أعط ثلث مالي من شئت كذا في المحيط والله أعلم

(كتاب الخنثى)

وفيه فصلان

(الفصل الاول في تفسيره ووقع الاشكال في حانه)

يجب أن يعلم بأن الخنثى من يكون له مخرجان قال البقال رحمه الله تعالى أولا يكون له واحد منهما ويخرج البول من ثقبه ويهتبر بالمال في حقه كذا في الذخيرة * فان كان يبول من الذكرك فهو غلام وان كان يبول من الفرج فهو أنثى وان بال منهما فالحكم للاسبق كذا في الهداية * وان استويا في السبق فهو خنثى مشكل عند أي خيفة رحمه الله تعالى لان الشيء لا يترجح بالكثرة من جنسه وقالوا ينسب الى أكثرهما بولا وان كان يخرج منهما على السواء فهو مشكل بالاتفاق كذا في الكافي * قالوا وانما يتحقق هذا الاشكال قبل البلوغ فأما بعد البلوغ والادراك يزول الاشكال فان بلغ وجامع بذكرك فهو رجل وكذا اذا لم يجتمع مع بذكرك ولكن خرجت نجسته فهو رجل كذا في الذخيرة * وكذا اذا احتلم كما يحتمل أن رجل أو كراهه تدعى مستورا ولو ظهر له تدعى كندى المرأة ونزله من في مديه أو حاض أو جمل أو أمكن الوصول اليه من الفرج فهو امرأة وان لم تظهر إحدى هذه العلل فهو خنثى مشكل وكذا اذا تعبدت هذه العلل كذا في الهداية * واما خروج أنثى فلا اعتبار له به قد يخرج من المرأة كما يخرج من الرجل كذا في المجوهرة النسيبة * قل وليس الخنثى يكون مشكلا بعد الادراك على حال من الحالات لانه اذا ما أنجب أو ينجس أو يخرج نجاسة ويكون له ثديان كندى المرأة وبهذا يتبين حاله وان لم يكن له شيء من ذلك فهو رجل لان عدم ثديين كفي ليكون للنسادل دليل شرعي على أنه رجل كذا في المبسوط لشمس الاثمة اسرعى رحمه الله تعالى

(انصقل الثاني في أحكامه)

الاصل في الخنثى المشكل أن يؤخذ فيه بالاحوط ولا وثق في أمور الدين وان لم يحكم بجهنم حكم وقع الشك في ثبوته فان وقف خف الامام قام بين صفات رجال وانفسه فلا يخرج ربه عن حتى لا تقسد

صلاتهم لاحتمال أنه امرأة ولا يتخلل النساء حتى لا تقصد صلاته لاحتمال أنه رجل فان قام في صف النساء بعد صلاته احتياطا لاحتمال أنه رجل وان قام في صف الرجال فصلاته تامة وبعد الذي عن عنه وعن يمينه ومن خلفه بمحذاته صلاتهم احتياطا لاحتمال أنه امرأة ويجلس في صلاته كمن يلوذ المرأة كذا في الكافي قال محمد بن عيسى رحمه الله تعالى أحب إلى أن يصلي بقناع غير يديه قبل البلوغ وأن يصلي بغير قناع لا يؤثر بالعادة إلا استحبابا وهذا إذا كان الخنثى مراهما غير بالغ أما إذا كان بالغاً فإن بلغ بالنس ولم يظهر فيه شيء من علامة الرجال أو أنساء لا تحجزه الصلاة بغير قناع إذا كان الخنثى حراً (قال) ويكره له أن يلبس المحلى وأراد به ما يسهل البلوغ بالنس إذا لم تظهر به علامة يستدل بها على كونه رجلاً أو امرأة ويكره له لبس المحرر أيضاً كذا في التلخيصية * ويكره له أن يتكشف قدام الرجال أو قدام النساء وأن يخلو به غير محرم من رجل أو امرأة وأن يسافر من غير محرم وأن أحرم وقد راقى قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا علم لي في لباسه وقال محمد بن عيسى رحمه الله تعالى يلبس لباس المرأة كذا في الكافي * ولا بأس بأن يسافر الخنثى مع محرم من الرجال ثلاثة أيام ولياليها وهذا ظاهر قلت أ رأيت هذا الخنثى هل يحته رجل أو امرأة فهذا على وجهين أما أن يكون مراهما أو غير مراهما فان كان غير مراهما فانه لا بأس بأن يحته رجل أو امرأة لان الخنثى صبي أو صبية فان كان صبي فلا بأس للرجل أن يحته وان كان مراهما فيشتبه فإذا كان غير مراهما لا يشتبه أولى وان كان صبية فلا بأس للرجل أن يحته إذا كانت غير مراهما لأنها لا تشتبه وبسبب شهوة يحرم النظر إلى الفرج ولا بأس للمرأة أن تحته لانه صبي أو صبية فان كانت صبية فلا بأس للمرأة أن تحته إذا كانت مراهما فيشتبه وإذا كانت غير مراهما وهي لا تشتبه أولى وان كان صبياً فكذلك لانه لا يشتبه وبسبب الشهوة يحرم للمرأة النظر إلى فرج الاجنبي وان كان مراهما فانه لا يحته رجل ولا امرأة أما أنه لا يحته رجل فليدور ان يكون صبية ولا يباح للرجل أن يحتها وينظر إلى فرجها لأنها مراهما والمرأة مع تشتبه فكانت كالبالغة ولا يحته الرجل فكذلك هذا ولا تحته امرأة بمجوز ان يكون صبياً مراهما فلا يحل للمرأة الاجنبية أن تحته وتنظر إلى فرجه لانه كالبالغ ولكن المحل في ذلك ما ذكر محمد بن عيسى رحمه الله تعالى ان الخنثى إذا كان موسراً فإن الولي يشتري له جارية عالة بأمر تحتان حتى تحته فإذا اختته باعها الولي بعد ذلك وان كان معسراً اشترى الاب جارية من ماله حتى تحته وان كان أبوه معسراً ابناً ابناً الامام يشتري له جارية من بيت المال فإذا اختته الجارية باعها الامام ورتقها إلى بيت المال وتزوج المرأة للخنثى لا يفيد باحة الخنثى لان النكاح موقوف قبل ان يستبين أمره بمجوز ان يكون ذكر أو فيجوز النكاح ويحوز أن يكون نثي لا يجوز وإذا كان شك الحمال كان النكاح موقوفاً والنكاح الموقوف لا يفيد باحة النظر إلى الفرج فهذا قال بشرى له جارية للعتان ولم يقل يزوج له امرأة بما له حتى تحته هكذا ذكر شيخ الاسلام في شرحه وذكر الشيخ الامام شمس الأئمة المحلواني في محمد بن عيسى رحمه الله تعالى انما لم يقل يزوج له امرأة بما له لاننا لا نتيقن ببعثه نكاحه ما لم يستبين أمره ولكن لو فعل مع هذا كان مستقيماً لان الخنثى ان كان امرأة فهذا نظر الجنس إلى الجنس والنكاح نحو وان كان ذكر افهنا نظر المكروهة في زوجها كذا في المحيط * وان مات قبل ان يستبين أمره لم يفسله رجل ولا امرأة بل يميم فان يميته اجنبي يميته بخرفة وان كان ذارح محرم يميته بخرفة وقال شمس الأئمة المحلواني يجعل في كوة ويغسل هذا كذا إذا كان يشتبه أما إذا كان صقلاً فلا بأس ان يغسله رجل أو امرأة كذا في المحرمة الثانية

(نوع آخر من مثل النكاح) لزوج الاب هذا الخنثى امرأة قبل بلوغه أو وزوجه من رجل قبل بلوغه

فان النكاح موقوف لا ينقضه ولا يبطئه ولا يتوارثان حتى يستبين أمر الخنثى فان زوجه الاب امرأه بولغ
 وظهرت علامات الرجال وحكم بصيواز النكاح الا انه لم يصل اليها فانه يؤجل سنة كما يؤجل غيره ممن
 لا يصل الى امرأته قلت أرايت هذا الخنثى المشكل المراهق وخنثى مثله مشكل تزوج أحدهما صاحبه
 على ان أحدهما رجل والاخر امرأة قال اذا علم ان كل واحد منهما مشكل فان النكاح يكون موقوفا
 الى ان يتبين حالهما فجواز انهما ذكران فيكون هذا ذكرًا تزوج به ذكر فيكون النكاح باطلا وكذلك يجوز
 ان يكونا نثيين فيكون النكاح باطلا لانه امرأة تزوج امرأة ويجوز ان يكون أحدهما ذكرا والآخر أنثى
 فيكون النكاح حائزا فاذا كانا مشكلين لا يدري حالهما يكون النكاح موقوفا الى ان يتبين حالهما وان
 مات أحدهما أو ماتا قبل أن يزول الاشكال لم يتوارثا لانه قبل التبين النكاح موقوف والنكاح
 الموقوف لا يستفاد الارث به كذا في الذخيرة * وان كان لم يعرف كل واحد منهما انه مشكل اجرت
 النكاح اذا كان الابوان هما اللذان زوجا لان ابا الزوج محبهما أخيرا به رجل وأما المرأة فمحبها أخيرا
 انها المرأة ونسب كل واحد منهما مقبول شرعا ما لم يعرف خلاف ذلك فوجب الحكم بفسخ النكاح بناء على
 ذلك فان ماتا بعد الابوين وأقام كل واحد من ورثتهما البينة انه هو الزوج وان الآخر هي الزوجة لم أقض
 بشيء من ذلك كذا في المسوط لشمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى * قلت فان جاءت إحدى
 البنتين قبل الأخرى قضيت بها ثم جاءت البينة الأخرى قال أبطل البينة الأخرى والقضاء الأول
 مانع على حاله ولوان رجلا قبل هذا الخنثى بشهوة ليس لهذا الرجل ان يتزوج أمه حتى يستبين أمره
 كذا في الذخيرة

(نوع آخر في المحذور والقصاص) ولوان رجلا قذف هذا الخنثى المشكل قبل البلوغ وقذف الخنثى
 رجلا فلا حد على القاذف أما اذا كان القاذف هو الخنثى فلا نه مرفوع القلم لانه صبي أو صبية وأما اذا
 كان القاذف رجلا آخر فلا نه قذف غير محصن لار البلوغ من أحد شروط احصان القذف كالا سلام
 وان قذف الخنثى بعد بلوغه باسن ولكن قبل أن تظهر علامة يستدل بها على كونه ذكرا أو أنثى
 فقذف الخنثى رجلا وقذفه رجل قال في الكتاب هذا الأول سواء قال مشايخنا رحمه الله تعالى
 أراد بهذا التسوية في حق قذف الخنثى وانه لا حد على قاذف الخنثى لا قبل البلوغ ولا بعد البلوغ
 مشكلا لان الخنثى وان صار محصنا بالبلوغ الا أنه اذا لم تظهر عليه علامة الاقنعة أو الذكورة يجوز
 ان يكون رجلا وان يكون امرأة فان كان رجلا فهو بمنزلة المحبوب وان كان امرأة فهو بمنزلة المرأة لقضاء
 لانها لا تصامع ومن قذف رجلا محبوا أو امرأة رقتا لا حد عليه ما لم يرد بهذا التسوية فيما اذا كان
 الخنثى هو القاذف واذا كان الخنثى هو القاذف وقذف رجلا قبل البلوغ لا حد عليه وبعد البلوغ
 يجب عليه الحد لانه محبوب بالغ أو رقتا ما لفة والمحبوب البالغ أو رقتا ما لفة اذا قذف انسانا يجب
 عليه الحد قلت أرايت ان سرق بعد ما يدرك قال عليه الحد وان سرق منه ما سوى عشرة من حرز قطع
 يدا لسارق كذا في المحيط * قلت أرايت هذا الخنثى ان قطع رجل أو امرأة يده قبل ان يبلغ أو يستبين
 أمره فانه لا قصاص على قاطعه وهذا بخلاف ما اذا قتل الخنثى رجل أو امرأة عدا كان عليه القصاص
 قلت أرايت ان قطع هذا الخنثى يدرج ل أو امرأة قال على قاتله أو شذ ذلك ولا قصاص عليه صغيرا كان
 أو بالغاً بالسن ولم يستبين أمره بعد وتجب الدية على قاتله اذا كان الخنثى لم يدرك بعد وبعد البلوغ اذا
 قطع يد انسان قبل ان يستبين أمره عدا فانه يجب الارش في ماله كذا في الذخيرة * فان افترض هذا
 الخنثى في القاتلة لم يجز حتى يستبين أمره وان شهد الوقة فوضع له سهم كذا في المسوط لشمس الأئمة
 السرخسي رحمه الله تعالى * قلت فان أخذ أسيرا في الغز وقال لا يقتل قبل البلوغ وبعد البلوغ

حتى يستبين أمره قلت فان ارتد عن الاسلام قبل ان يدرك أو بعدما أدرك قال لا يقتل عندهم جميعا قلت فان كان من أهل الذمة قال لا يؤخذ عليه الخراج نواجير رأسه حتى يدرك ويستبين أمره قلت هل يدخل في القسمة قال لا يدخل في القسامة قبل البلوغ وبعد البلوغ كذافي الذخيرة (نوع آخر في الإيمان) رجل حلف بطلاق امرأته فقال ان كان أول ولد تلديه غلاما فانت طالتي أجال لأمته ان كان أول ولد تلديه غلاما فانت حرة فولدت هذا المختنى المشكل قال لا تطلق امرأته ولا تعتق أمته في قول علماء شارحهم الله تعالى حتى يستبين أمره فان ظهر بعد ذلك انه غلام طلقت المرأة وعتقت الأمة وان ظهر أنه جارية لا تعتق الأمة ولا تطلق المرأة ولو قال رجل ككل عبدتي حرة وله عبدتي مشكل لا يعتق العبد وكذلك ان قال كل أمة لي حرة لا يعتق هذا المختنى وان قال القولين وحلف باليمينين جميعا فانه يعتق ولو قال رجل ان ملكك عبدا فامرأته طالقي فاشترى هذا المختنى لا تطلق امرأته وان قال كلا القولين ثم اشترى مثل هذا المختنى تطلق امرأته كذافي التتارخانة *

(نوع آخر في اقرار المختنى انه ذكرا وانثى وفي اقرار به أو وصيه بذلك) فان قلت ارايت ان قال هذا المختنى المشكل أنا ذكرا قال أنا أنثى لا يقبل قوله وقبل أن يعلم أنه مشكل اذا قال انه ذكرا وانثى كان القول قوله لان الانسان أمين في حق نفسه والقول قول الامين ما لم يعرف خلافه ومتى لم يعرف كونه مشكلا لم يعرف خلاف ما قال قلت ارايت ان لو كان هذا المختنى أبوه حيا فقال هو غلام ولا يعرف ذلك الا بقوله قال العول قوله وكذلك لو قال هو جارية فالقول قوله ما لم يعرف أنه مشكل المحال قلت ارايت ان كان هذا المختنى قد راقى وليس له أب وله وصى فأقر وصيه أنه جارية وأغلام فالقول قوله ان لم يكن مشكل المحال واذا كان مشكل المحال لم يصدق كذافي المحيط * والله سبحانه أعلم

* (مسائل شتى) *

ولا يجوز شهادته المختنى حتى يدرك لانه صبي أو صبية وبعدهما أدرك اذا لم يستبين أمره يتوقف أمره في حق الشهادة حتى يتبين أنه ذكرا قلت ارايت رجلا وصى لما في بطن امرأة بالف درهم ان كان غلاما وبمئة خمائة ان كان جارية فولدت هذا المختنى المشكل قال يعطى له خمسمائة وتوقف الخمسمائة الاخرى الى ان يتبين حاله أو يموت قبل ان يتبين فان تبين انه ذكرا فدفعت الزيادة اليه وان تبين انه جارية دفع الى ورثة الموصى وكذلك ان مات قبل ان يتبين يدفع الموقوف الى ورثة الموصى وهذا قول علمائنا رحمهم الله تعالى كذافي الذخيرة * ايما الاخرس وكاتبه كالبيان في الوصية والنكاح والطلاق والبيع والشراء والقود لا في الحمد بخلاف معتقل اللسان اعلم انه اذا قرئ على الاخرس كتاب وصية فقبل له ان شهد عليه بما في هذا الكتاب فأومأ برأسه أي نعم أو كتب نعم فاذا جاء من ذلك ما يعرف انه اقرار فله جازئ ولو اعتقل لسان الرجل فقرأ عليه وصية فأشار برأسه أي نعم أو كتب فهو باطل ويجوز نكاح الاخرس وطلاقه وعتقه وبيععه وشراؤه ويقتص منه ويقتص له اذا كان يكتب أو يوثق ايما يعرف به ولا يحد ولا يحد له (ثم الكتابة على ثلاثة أوجه) مستبين مرسوم أي معنون وهو يجري النطق في المحاضر والغائب على ما قالوا ومستبين غير مرسوم كالكتابة على الجدار وأوراق الاشجار وهو ليس بحجة الا بالبدنة والبيان وغير مستبين كالكتابة على الهواء والماء وهو بمنزلة كلام غير مرسوم فلا يثبت به الحكم وان كان رجل صم يوما أو يومين بعارض فكتب أو أشار بشئ من ذلك

لم يشتر ذلك منه في شيء من التصرفات - (نظم مذبوحة) وفيها ميتة فان كانت المذبوحة أكثر نصري
 فيها أو كل وان كانت ميتة أكثر أو كانا نصفين لم يؤثر كل وهذا في حال الاختيار بان يحد ذكبة يقين
 وأما في حال الضرورة فتعفى أو كل سواء كانت المذبوحة أكثر أو كانا سواء وكانت الميتة أكثر كذا في
 الكافي * (الف) حبوب نجس رطب في ثوب طاهر يابس فظهرت رطوبته على ثوب طاهر ليسكن
 لا ينصرف ولا ينجس (رأس شاة) متلخ بالدم أحرق وزال عنه الدم فانحدر مرقته منه جازوا المحرق
 ككافضل (سلطان) جعل الخراج ربا للأرض جازوا وجعل العشر لا كذا في الكنز *
 وهذا عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا يجوز فيهما وعلى
 قول أبي يوسف القنوي (أصحاب الخراج) إذا عجزوا عن زراعة الأرض وإذا ما أخرج دفع الامام
 الأراضي إلى غيرهم بالاجرة أى يؤجر الأراخى للقادرين على الزراعة ويأخذ الخراج من أجرتها فان
 فضل شيء من أجرتها يدفعه إلى أصحابها وهم الملاك فان لم يجد من يستأجرها باعها الامام بمن يقدر على
 الزراعة ثم إذا باعها يأخذ الأجرة المأخوذة من الثمن ان كان عليهم خراج ورد الفضل على أصحابها ثم
 قيل هذا قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لان عندهما القاضي يملك بيع مال المدين بالدين
 والنفقة وأما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا يملك ذلك فلا يبيعها لكن يأمر ملاكها ببيعها وقيل
 هذا قول الكل كذا في التبيين * ولو نوى قضاء رمضان ولم يبين أي يوم صام ولوعن رمضان قضاء
 الصلاة صام لم ينو أول صلاة أو آخر صلاة عليه كذا في الكنز * وهذا قول بعض المتأخرين والأصح
 أنه يجوز في رمضان واحد ولا يجوز في رمضانين ما لم يبين أنه صام عن رمضان سنة كذا وكذا في قضاء
 الصلاة لا يجوز ما لم يبين الصلاة ويومها بان يبين ظهر يوم كذا مثلا ولو نوى أول ظهر عليه أو آخر ظهر
 عليه جاز كذا في التبيين * دخل دمع كبير فملا المائتم حتى وجد ملوحة وابتلع فسد ولو قليلا فكفرتين لا
 (ابتلع) براق غيره كفر ولو صديقه والا لا (قتل) بعض المحاج عذري ترك الحج (باع) أتانا لا يدخل
 حشها في البيع (العقار) المتنازع فيه لا يخرج من يذو اليد ما لم يبره المدعى (عقار) لا في ولاية
 القاضي لا يصح قضاؤه فيه (إذا) قضى القاضي في حادثة بيئته ثم قال رجعت عن قضائي أو بدائي
 غير ذلك أو رجعت في تليس الشهود أو أبطل حكمي وتحوز ذلك لا يقرب والقضاء ما مضى ان كان بعد
 دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة (خبا موما) ثم سأل رجلا عن شيء فأقربه وهو يرويه ويسمعون كلامه
 وهو لا يراهم جازت شهادتهم عليه بذلك الاقرار بان سمعوا كلامه ولم يروه لا (باع) عقارا وبعض
 أقاربه حاضر يعلم البيع ثم ادعى ذنعه دعواه (وهبت) مهره تزوجها ماتت فطلب ورثتها مهرها
 منه وقالوا كانت المهره في مرض موته وقال بل في الصحة لقول له (قال) لا تنزركم ببيع كذا
 فسكت صاروك لا وكلها بئلا قال المالك عزها وكلت بكذا على أنى متى عزلتك فانت وكبلى يقول في
 عزله عزلتك ثم عزلتك كذا في الكنز * ونوقال كلما عزلتك فانت وكبلى يقول رجعت عن انو كانه
 المتعلقة وعزلتك عن انو كانه الخجزة وقيل يقول في عزله كلما وكنت فانت موزول والا لا أوجه كذا
 في التبيين * ويبطل الشرط انفسا ودوجهة البدل انفسا والالاجرة والقيمة والمصلحة عن دعوى المائل
 ولا يبطل الشرط لفساد وجهه البدل العتق والانسكاح والنخع وانفس عن دم العمد والكتابة تبطل
 بجهالة البدل اذا كانت فاحشة لا ما بشرط العاقد وان جمع بين اثنين فقبل لعقد في أحدهما ففي القسم
 الاول لا يصح سعى لكل واحد منهما بدلا أو لم يسم وصح في انفس انشأ بكل حال وفي انفس انشأ
 ان سعى لكل واحد منهما بدلا لا (رجس) قال لا تنزركم هذين العبدان بئنا وقال سلى
 ان كل واحد منهما بئنا فقبل في أحدهما لا يصح وكذا وأجر شيتين فقبل في أحدهما أو قال

فاسمك على ان هذا وهذا في هذا وهذا في أحدهما وكذا الراجع بين البيع والأجارة
أو القسمة أو بين القسمة وبين البيع أو جمع بين الكل وأجل أو فصل فقبل في أحدهما لأن هذه
العهود تبطل بالشرط الفاسد ومنه الجحد إلى الردى معتاد فصار القبول في أحدهما شرطاً لفسخ القبول
في الآخر فإذا لم يقبل صار شرطاً فاسداً ولو قال زوجتك هاتين الاثنين بألف فقبل نكاح أحدهما
أو قال زوجتي خالتي كذا فقبلت أحدهما أو قال لعديته أعتقك بألف فقبل أحدهما أو كان
لرجلين على رجل قصاص فقالا لصاحنا كذا على ألف فقبل من أحدهما أصح لأن هذه العهود لا تبطل
بالشرط الفاسد ولو قال لعديته أعتقك بألف فقبل أحدهما لا يصح وإن فصل فقبل أحدهما أصح
وإن جمع بين النكاح والبيع أو الأجارة فقبل أحدهما إن قبل النكاح صح وإن قبل البيع أو الأجارة
لا وعلى هذا غيرهما وإن جمع بين الكتابة والطلاق أو العتاق إن قبل الطلاق أو العتاق صح وأجل
أو فصل وإن قبل الكتابة إن فصل صح وإن أجل لا (رجل) له أرض برزعهما وأماوت يستغل وغلتها
تكني له ولعالمه لم يقبل له أن كذا ولا أحلت (منعها) أزوجهما عن الدخول عليها أنشور طلقها اثنين ثم طلقها
ثلاثاً على ألف كان جميع الألف بازاً واحدة قال ابنه ياسدي أولامته أنا عبدك لا يعق (إن)
فعلت كذا مادمت يضاري فكذا وخرج منها ثم رجع وفعل لا يثبت قال المدعي لا يثبت في قبره أو قال
الشهود لا شهادة لنا ثم شهدوا تقبل وقال محمد رحمه الله تعالى لا تقبل والاصح قول أبي حنيفة رحمه
الله تعالى أقرب دين لأنسان ثم قال كنت كاذباً في أقرارى حلف المقر له على أن المقر ما كان كاذباً فمما
أقر له به ولست بمطل فيما تدعيه عليه عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعندهما يؤمر بتسليم المقر به
إلى المقر له والفتوى على أنه يصفى المقر له (لو) قال له على عشرة دراهم الأثلاثه الأدرهماز منه ثمانية
وإن قال الأسبعة الأربعة الأثلاثه الأدرهماز منه ستة عشر أدرهماز منه سبعة عشر أدرهماز منه وكذا
كل شرط عام جعل شيء من الطريق مسجداً أو جعل شيء من المسجد طريقاً فالسامة صح (أهل) بلد
تركوا المختار يصارهم الإمام (كره) مع اليد والسكن بالخير ووضع المختار تحت القصعة والمعلمة
وانتظار الأدام إن حضرا فخيروا كل طعام حاروشمه ونفخه كذا في الكافي * قبض بدل الصلح شرط
إن كان ديناً بدين بأن وقع الصلح على دراهم من دنانير أو عن شيء آخر في الذمة وإن لم يكن ديناً بدين
لا يشترط قبضه ادعى رجل على صبي داراً فصار له أبوه على مال الصبي فان كان للذي يبيته جازان كان
بطل القيمة أو أكثر بما يتغابن الناس فيه وإن لم يكن له مينة أو كانت غير عادلة لا وإن كان الأب هو
المدعي للصغير ولا يثبت له يميز كيفما كان وإن كان له مينة عادلة لا يميز إلا بالمثل أو بأقل قدر ما يتغابن
فيه وسمى الأب في هذا كالأب (للإمام) الذي ولاده الخليفة أن يقطع انساناً من طريق المجادة
إن لم يضرب بالمائة (من صأره) السلطان ولم يبيع ماله فباع ماله مع (نحوها) بالضرب حتى
وهبته مهرها لم تصح إن قدر على الضرب وإن أكرهها على الخلع وقع الطلاق ولا يسقط المال ولو أسألت
انساناً على الزوج ثم وهبت المهر للزوج لا تصح (اتخذ) بترافى ملكه أو بألوعة فزمتها حائط حارة فطلب
تصويره لم يصبر عليه فان سقط الحائط منه لم يقض (عمر) دار زوجته بما له بأذهن فالعمارة لها والنفقة
دين عليها وإذا عجزها لنفسه من غير أن المرأة كانت العمارة له وإذا عجزها لها بغير أذهن كان البناء لها
وهو متطوع في البناء فلا يكون له الرجوع عليها ولو أخذ غريمه فزعه انسان من يده لم يضمن النازع
إذا هرب الغريم (في يده) مال انسان فقال له سلطان ادفع إلى هذا المال والا قطع يدك أو أضربك
تضمن دفعه لم يضمن الدافع (وضع) منبلاً في الصحراء ليصيده سمار وحش وسمى عليه فياء في اليوم
الثاني وجداً الحمار بجرح وحاشيتاً لم يؤكل لأن الشرط أن يذبحه انسان أو يصيرحه وبدون ذلك لا يصلح

وهو كالنطيحة أو المتردية المذكورة في الآية وتحميده باليوم الثاني وقع اتفاقاً حتى لو وحده مبتاهم
ساعته لا يصل لعدم شرطه المذكور كذا في التبيين * كرم من النساء الحياء والمحبة والغدة والمثانة والمرارة
والدم المسفوح والذ كرو النخاع الصلب كذا في الكنز * القاضى ان يقرض مال الغائب والعاطل والقطة
صبي حقيقته ظاهرة بحيث لو رآه انسان ظنه حقيقاً ولا تقطع جلده * كره الا بقتل يدترك كشج * أسلم
فقال أهل البصرة لا يطبق المحتان ووقته سبع سنين وستان المرات ليس بسنة وانما هو مكرمة للرجال
لانه اذا في الجماع وقيل سنة ويجوز في الصغير ربط قرخته وغيره من المداواة وكذا يجوز ثقب اذن البنات
الاطفال والجمال لا تعمل ما يضر بالولد ولا ينبي لها أن تحميم بالم بقرنك الولد فاذا تقهرت فلا بأس به ما لم
تقرب الولادة فاذا قربت لا تحميم وأما القصد فلا تفعله مطلقاً ما دامت حية وكذا يجوز قسد البهايم وكبها
وكذا كل علاج فيه منفعة لها ويا جزل ما يضر من البهايم كالكلب والعقور والمرة اذا كانت تأكل الحما
والدجاج ويذبحها ذبحاً ولا يضرها (والمسابقة) بالفرس والابل والارجل والرمي جائزة وحرم شرط
المجمل من الجحاشين لان أحد الجحاشين ومعنى شرط المجمل من الجحاشين أن يقول ان سبق فرسك
فلك على كذا وان سبق فرسى فلى عليك كذا وهو قسار لا يجوز واذا شرط من جانب واحد بان يقول
ان سقتني فلك على كذا وان سقتك فلا تثنى لى عليك جازاً استحساناً ولا يجوز فيما عدا الاربعة
المذكورة في الكتاب كالغسل وان كان المجمل مشروطاً من أحد الجحاشين وشرطه أن تكون الغاية
حما يحميها الفرس وكذا شرطه أن يكون في كل واحد من الفرسين احتمال السبق أما اذا علم أن
أحدهما يسبق لا محالة فلا يجوز ولو شرطاً للمجمل من الجحاشين وأدخلنا التامحلاً جازاً اذا كان فرس
المحلل كقوله فرسهم ما يجوز أن يسبق ويسبق وان كان يسبق أو يسبق لا محالة فلا يجوز وصوره
احتال المحلل أن يقول للتالث ان سقتنا فلما لان لك وان سقتنا لك فلا تثنى لنا عليك ولكن الشرط
الذى شرطاه بينهما هو أيهما يسبق كان له المجمل على صاحبه ما يق على حاله فان غلبها أخذنا ما لى
وان غلبها فلا تثنى لهما عليه وأخذ أيهما غلب المال المشروط من صاحبه ولو قال واحد من الناس
لجماعته من الفرس ان لا تثنى من سبق فله كذا من مالي نفسه أو قال للمرات من أصاب هدفاً فله كذا
جاز وعلى هذا الفقهاء اذا تنازعوا في المسائل وشرطاً للصيب منهم جعل جاز ذلك اذا لم يكن من الجحاشين
والمراد بالمجوز المذكور في باب المسابقة المحل دون الاستحقاق حتى لو امتنع المغلوب من الدفع لا يجبره
القاضى ولا يهضى عليه به ولا يصلى على غير الانبياء والملائكة لا يطرق التبص بأن يقول اللهم صل
على محمد وعلى آله وصحبه ونصوه واختلفوا في الترحم على النبي صلى الله عليه وسلم بأن يقول اللهم ارحم
محمد صلى الله عليه وسلم قال بعضهم لا يجوز وقال بعضهم يجوز ثم الاولى أن يدعو للصلاة بالرضى فيقول
رضى الله تعالى عنهم ولتبعين بارحة فيقول ربحهم الله تعالى ولن يذهبهم بالمخفرة والتجاوز فيقول
غفر الله لهم وتجاوز عنهم ولا اعطاهم اسم النيروزو لمهرجان لا يجوز وقال صاحب الجامع الاصغر اذا
أهدى يوم النيروزا لى مسلم آخر ولم يرد به تعظيم ذلك اليوم ولكن جرى على مداعته بعض الناس لا يكفر
ولكن ينفى له أن لا يفعل ذلك اليوم خاصة ويقوله قبله أو بعده كى لا يكون تشبهاً بأوثان القوم
ولا بأس بلبس القلائس وندب لبس السواد وارسال ذنب العماء بين كتمية اى وسط ظهرهم من أراد
أن يحدد اللعب لعامة بني له أن يقضها كورا كورا فان ذلك أحسن من رفعها عن اراسها وانقائها
فى الارض دفعة واحدة ويكره لبس المعصفر وانزعفرو بسحب البرجل أن يلبس أحسن الثياب وكان
أبو حنيفة رحمه الله تعالى يوصي أصحابه بذلك وللشاه العام أن يتقدم على انسج الخجل ومحافضة
القرآن أن يمتح في كل أربعين يوماً لأن المقصود من قراءة القرآن فهم معانيه والا اعتباراً به فيه لا مجرد

التلاوة قال الله تعالى أفلا يتدبرون القرآن وذلك يحصل بالتأني لا بالتواني في المعاني فقد ذكرنا في آله
بأربعين يوما يقرأ في كل يوم حزباً ونصف حزب أو أقل والله أعلم بالصواب كذا في التبيين *

(كتاب الفرائض) *

وفيه ثمانية عشر باباً

(الباب الأول في تعريفها وفيما يتعلق بالتركة) *

الفرائض جمع فريضة من الفرض وهو في اللغة التقدير والقطع والبيان وفي الشرع ما يثبت بدليل
مقطوع به وسمي هذا النوع من الفقه فرائض لأنه سهام مقدرة مقطوعة مبنية بتمت دليل مقطوع به
فقد اشغل على المعنى اللغوي والشرعي كذا في الاختيار شرح المختار والأثر في اللغة البقاء وفي الشرع
انتقال مالي الغير إلى الغير على سبيل الخلاء كذا في خزانة المقتنين * التركة تتعلق بها حقوق أربعة
الميت ودفنه والدين والوصية والميراث فيبدأ أولاً بجهازه وكفنه وما يحتاج إليه في دفنه بالمعروف كذا
في المحط * ويستثنى من ذلك حق تعلق بعين كالأهـن والعبد المجاني فإن الميراثن وولي الجنانية أولى به
من تجهيزه كذا في خزانة المقتنين * ويكون في مثل ما كان يلبسه من الثياب المحلل حال حياته على
قدر التركة من غير تقدير ولا تمييز كذا في الاختيار شرح المختار * ثم بالدين وأنه لا يخلو ما أن يكون
الكل ديون الصحة أو ديون المرض أو كان البعض دين الصحة والبعض دين المرض فإن كان الكل ديون
الصحة أو ديون المرض فالكل سواء لا يقدم البعض على البعض وإن كان البعض دين الصحة والبعض
دين المرض يقدم دين الصحة إذا كان دين المرض ثبت بأفراد المريض وأما ما يثبت بالدين أو بالعمالة
فهو ودين الصحة سواء كذا في المحط * ثم تنفذ وصاياه من ثلث ما يبقى بعد الكفن والدين إلا أن يصيب
الورثة أكثر من الثلث ثم يقسم الباقي بين الورثة على سهام الميراث وهذا إذا كانت الوصية بشئ بعينه
فإذا كانت الوصية شائعة فهو الوصية بالثلث أو أرباع لا تقدم الوصية على الميراث بل يكون الموصى
له شريك الورثة في هذه الصورة بزيادة تركه الميت ويتنقص حقه بقصان تركه الميت كذا
في الترخانية * ويستحق الأثر بأحدى عصال ثلاث بالنسب وهو القرابة والسبب وهو الزوجية
والولاة وهو على ضربين ولاعتاقه وولاة والاة وفي كل منهما يرث الأعلى من الأسفل ولأثر الأسفل
من الأعلى إذا شرط فقال إن مت فإلى ميراثك فمختار يرث الأسفل من الأعلى كذا في خزانة
المقتنين * والوارثين أصناف ثلاثة أصحاب الفرائض والعصبات وذوو الأرحام كذا في المسوط *
والمتحقون للتركة عشرة أصناف مرتبة كذا في الاختيار شرح المختار فيبدأ بذوي الفروض ثم بالعصبة
النسبية ثم بالعصبة السببية وهو وولي العتاقة ثم عصبة مولى العتاقة ثم ذوي الفروض النسبية
بقدر حقوقهم ثم ذوي الأرحام ثم مولى المولاة ثم المقر له بالنسب على أن غير بحيث لم يثبت نسبته بأقراره
من ذلك الغير إذا مات المقومصر على إقراره كالأقربان أو أخت وما أنسب ذلك ثم الموصى له بجميع
المال ثم بيت المال كذا في الكافي *

(الباب الثاني في ذوي الفروض) *

وهم كل من كان له سهم مقدّر في كتاب الله تعالى أو في سنة رسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم
أو بالإجماع كذا في الاختيار شرح المختار * وهم اثنا عشر نفر عشرة من النسب واثنا من السبب
أما العشرة بالنسب فثلاثة من الرجال وسبعة من النساء * أما الرجال فالأول الأب وله ثلاثة أحوال
الفرص الخمس وهو الدرس مع الابن أو ابن الابن وإن سفل والتعصيب المحض وذلك أن يختلف غيره

فله جميع المال بالعصبة وكذا اذا اجتمع مع ذى فرض ليس بولد ولا ولد ابن كزوج وأم وحدة فباخذ ذوا القرض فرضه والباقي للأب بالعصبة والتعصيب والفرض مع ذلك مع البنت الابن فله السدس فرضا والتعصيب للبنت أو الثلثان للعتن فصاعدا والباقي له بالتعصيب كذا في خرافة المقتن *
 واشتاقى المجد والمرد المجذ الصبي كذا في الاختيار شرح المختار * وهو الذى لا تدخل في نسبته الى الميت أم كآب الأب أو أب الأب فان دخل في نسبته الى الميت أم فهو فاسد كآب أم الأب أو كآب أب أم الأب أو كآب أب أم الأب أو كآب الأب ثم المجذ الصبي كالأب عند عدمه الا فى رد الام الى ثلث ما بقى وحجب أم الأب وهو محجب بجميع الاخوة والاخوات عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في الكافي *
 والثالث الاخ لام وله السدس وللأندس فصاعدا الثلث وان اجتمع الذى كوروا الاناث استوتوا فى الثلث * وأما النسب فالاولى البنت ولم التنصف اذا انفردت وللبنت فصاعدا الثلثان كذا في الاختيار شرح المختار *
 واذا اختلط البنون والبنات عصب البنون لبنات فمكون للابن مثل حظ الانثيين كذا في التبيين *
 الثانية بنت الابن فله واحدة النصف وللعتن فصاعدا الثلثان فهى كالصليبات عند عدم ولد الصلب كذا في الاختيار شرح المختار * فان اجتمع أولاد الصلب وأولاد الابن فان كان فى أولاد الصلب ذكرا لثنى لا ولاد الابن ذكورا كانوا أو اناثا أو مختلطين فان لم يكن فى أولاد الصلب ذكور ولا فى أولاد الابن ذكورا كانت ابنة الصلب واحدة فلهما النصف ولبنات الابن السدس واحدة كانت أو أكثر من ذلك وان كانت ابنة الصلب ثنتين فلهما الثلثان ولا شئ لبنات الابن وان لم يكن فى أولاد الصلب ذكرو كان فى أولاد الاس ذكورا فان انفرد الذى كور من أولاد الابن فالباقي بعد نصيب البنات لم تنصفا كان أو ثلثا فان اختلط الذى كور بالاناث من أولاد الابن فتقول ان كانت بنات الصلب ثنتين فصاعدا فلهن الثلثان والباقي بين أولاد الابن للذكور مثل حظ الانثيين عند علي وزيد رضى الله تعالى عنهما وهو قول جمهور العلماء رحمه الله تعالى فان كانت ابنة الصلب واحدة فلهما النصف والباقي بين أولاد الابن للذكور مثل حظ الانثيين كذا فى الميسوط *
 وبنت ابن ابن وبنت ابن ابن للثنتان الثلثان والباقي بين بنت الابن ومن دونها للذكور مثل حظ الانثيين ولو ترك ثلاث بنات ابن بعضهم أسفل من بعض وثلاث بنات ابن ابن بعضهم أسفل من بعض وثلاث بنات ابن ابن بعضهم أسفل من بعض وصورة اذا كان لابن الميت ابن وبنت ولابن ابنة ابن وبنت ولابن ابن ابنة ابن وبنت هات البنون وبقيت البنات وكذلك ثلاث بنات ابن وكذلك ثلاث بنات ابن ابن وكذلك ثلاث بنات ابن ابن على هذه الصورة

الفرق الاول	الفرق الثاني	الفرق الثالث
ابن	ابن	ابن
ابن بنت	ابن	ابن
ابن بنت	ابن بنت	ابن
ابن بنت	ابن بنت	ابن بنت
ابن بنت	ابن بنت	ابن بنت
ابن بنت	ابن بنت	ابن بنت

العليا من الفرق الاول لا يوازيها أحد والوسطى من الفرق الاول يوازيها العليا من الفرق الثانية والسفلى من الفرق الاول يوازيها الوسطى من الفرق الثانية والعليا من الفرق الثانية والسفلى من الفرق الثانية

الفرق الثاني يوازيها الوسطى من الفرق الثالث والسقطى من الفرق الثالث لا يوازيها أحد
فلا يعلم الفرق الأول النصف والوسطى من الفرق الأول والخامس الفرق الثاني السادس
تكملة للثلاثين لاستواءهما في الدرجة ولأنه الباقيات فان كان مع العلمين الفرق الأول غلام
فالساقيل بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين وسقط الباقيات وان كان مع الوسطى من الفرق الأول
غلام فالنصف للعلمين الفرق الأول والأبني بين الغلام وبين من في درجته للذكر مثل حظ الأنثيين
وان كان مع السفلى من الفرق الأول غلام فالنصف للعلمين الفرق الأول والسدس للوسطى منه
مع من يوازيها تكملة للثلاثين والباقي بين السلام وبين من يوازيه للذكر مثل حظ الأنثيين ويسقط
الباقيات وان كان مع السفلى من الفرق الثاني غلام فالنصف للعلمين الفرق الأول والسدس
تكملة للثلاثين للوسطى منه ولن يوازيها والباقي بين الغلام وبين من يوازيه ومن هو أعلى منه من لا فرض له
للذكر مثل حظ الأنثيين ويسقط الباقيات وعلى هذا القياس والأصل في هذا أن بذل الابن نصير
عصبة بابن الابن سواء كان في درجتها أو أسفل منها إذا لم تكن له حاجة فرض كذا في خزانة المقتنين *
والثالثة الأم ولها ثلاثة أحوال السدس مع الولد ولد الابن أو اثنين من الأخوة والأخوات من أي
جهة كانوا والثلث عند عدم هؤلاء مثل ما يبيى بعد فرض الزوج والزوجة كذا في الاختيار شرح
المختار * وذلك في موضعين زوج وأبوان أو زوجة وأبوان فان للامثل ما يبيى بعد تصد الزوج
أو الزوجة والباقي للاب عند الجمهور وإن كان مكان الأب جدة فلهامثل جميع المال كذا في الكافي
الرابعة المجدة الأصحية كلها أم وأب وان علقت وأم الأب وان علقت من يدخل في نسبته أم أمين فهي
فاسدة كذا في الاختيار شرح المختار * ولها السدس لأب كانت أو لام واحدة كانت أو أكثر
فيشتر كن في السدس إذا كن ثابتات معاً ذيات في الدرجة كذا في الكافي * ثم المجدة إذا كانت
ذات جهتين والأخرى ذات جهة واحدة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه
الله تعالى السدس بينهما نصفان وعليه ما يفتوى كذا في المضمرات * (مثال) امرأة زوجت بنت
بنتها من ابن ابنها فولد منهما ولد فويلده المزوجة أم أم الولد وهي أيضاً أم اباب الولد والمجدة
الأخرى أم أم اباب الولد فان تزوج هذا الولد سبطاً لها آخر فولد بينهما ولد صار هذه المرأة جدة لهذا
الولد الآخر من ثلاثة أوجه فان تزوج هذا الولد سبطاً آخر فولد بينهما ولد صار هذه المرأة جدة لهذا
الولد الآخر من أربعة أوجه وقسم عليه الباقي كذا في الكافي * الخامسة الأخوات لأب وأم
لواحدة النصف وللثنتين فصاعدا الثلثان كذا في خزانة المقتنين * ومع الأخ لأب وأم للذكر مثل
حظ الأنثيين ولهن الباقي مع البنات أو مع بنات الابن كذا في الكافي * السادسة الأخوات لأب
وهن كالأخوات لأبوين عند عدمهن كذا في الاختيار شرح المختار * فللواحدة النصف وللأكثر
الثلثان عند عدم الأخوات لأب وأم ولهن السدس مع الأخ لأب وأم تكملة للثلاثين ولا رثن مع
الأختين لأب وأم لأن يكون معهن أخ لأب فيعصهن فيكون للأختين لأب وأم الثلثان والباقي بين
أولاد الأب للذكر مثل حظ الأنثيين ولهن الباقي مع البنات أو مع بنات الابن كذا في الكافي *
السابعة الأخوات لأم وللواحدة السدس وللثنتين فصاعدا الثلث كذا في الاختيار شرح المختار * ويسقط
الأخوة والأخوات بالابن وابن الابن وان سفل والاب بالانفاق وبالمجدة عند أبي حنيفة رحمه الله
تعالى ويسقط أولاد الأب بهؤلاء بالآخر لأب وأم ويسقط أولاد الأم بالولد وان كان بنتاً بولد الابن
والأب راجحاً في كذا في الكافي * وأما الاثنان من السب فان زوج وزوجه، مزوج النصف
غير سعدم أولد وولد الابن وزوج مع الولد أولد الابن وللزوجة الربع عند عدمهما وان مع

لا يرث عنه وارثه الذي والدار انما يختلف باختلاف النعمة أي الجيش والملك لا تقطاع العصمة فيما بينهم كذا في الكافي. واذامات المستأمن عندنا وترك ما لا يجب أن يرثه إلى ورثته ومن مات من أهل الذمة ولا ورث له فإنه لبيت المال كذا في الاختيار شرح المختار

(الباب السادس في ميراث أهل الكفر)

الكفار يتوارثون فيما بينهم بالأسباب التي يتوارث بها أهل الإسلام فيما بينهم من النسب واللب وبث الكافر بالدين كالمسلم بأن تركه أبني عم أحدهما أو زوج كذا في الكافي. * لو اجتمعت في الكافر قرابتان لو تفرقتا في شخصين يجب أحدهما لا آخر برب ما يجب وإن لم يجب برب بالقرابتين كما إذا تزوج مجوسى أمه فولدت له ابناً هذا الولد ابنتها وابن ابنتها غيرت منها إذا ماتت على أنه ابن ولا يرث على أنه ابن ولو ولدت له بنتاً كان الابن ترث الثلثين النصف على أنها بنت والسدس على أنها بنت ابن تكمله الثلثين وترث من أبيها على أنها بنت ولا ترث على أنها أخت من الأم لأن الأخت من الأم تسقط بالبنوت ولو تزوج بنته فولدت بنتاً ترث من أمها النصف على أنها بنت وترث الساقى على أنها عصة لأنها أختها من أبيها وهي عصة مع البنت فإن مات أبوها ترث النصف على أنها بنت ولا ترث على أنها بنت بنت لأختها من ذوى الأرحام فلا ترث مع وجود ذى سهم أو عصة وهو قول عامة العصاة رضي الله تعالى عنهم وبه أخذ أصحابنا رضيهم الله تعالى ولا يرث الكافر بشكاح محرم كما إذا تزوج المجوسى أمه أو غيرها من المحارم لا يرث منها بالنكاح هكذا في التبيين

(وما يتصل بهذا الباب ميراث المرتد) المرتد لا يرث من مسلم ولا من مرتد مثله كذا في المحیط * المرتد إذا قتل أو مات أو لحق بدار الحرب خال كسبه في حال إسلامه هو ميراث لورثته المسلمين ترث زوجته من ذلك إذا كانت مسلمة ومات المرتد وهي في العدة فأما إذا اقتضت عدتها قبل موت المرتد أو لم يكن دخل بها فلا ميراث لها منه وإن كانت قد ارتدت معه لم يكن لها منه ميراث كما لا يرث أقاربه من المرتدين فإن ارتدت الزوجة ما تم ولدت منه ثم مات المرتد فلا ميراث لها منه وإن بقي النكاح بينهما أو أماً أو ولد فإن ولده لا قل من ستة أشهر منذ ارتد فله الميراث وأما إذا ولده لا أكثر من ستة أشهر منذ ارتد فلا يرث ثم على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى انما يرث عنه ما كتبه في حال الإسلام فأما ما كتبه في حالة الردة يكون فيثاوضع في بيت المال وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى كسب الردة يورث عنه كسب الإسلام كذا في المبسوط * فأما المرتد إذا مات فزوجه أهل يرث منها يتطهران ارتدت وهي صحيحة لا يرث زوجها منها وإن ارتدت وهي مرضية فإن ماتت وعدتها لم تنقض بعد لا تصير فارة قياساً ولا يرث منها وفي الاستحسان تصير فارة ويرث منها كذا في الذخيرة * والمرتد إذا مات قسم ما لم يباين ورثتها على فرائض الله تعالى سواء كان كسباً لإسلام أو كسب الردة كلاً لا يكسب بصير ميراثها كذا في المحیط

(الباب السابع في ميراث الحمل)

الحمل يرث ويوقع نصيبه بإجماع العصاة رضي الله تعالى عنهم فإن ولداً إلى ستين حياً ويرث وهذا إذا كان الحمل من الميت فأما إذا كان من غير الميت كما إذا ماتت أمه حامل من غير أبيه وزوجها حي فإن جاءت به لا أكثر من ستة أشهر لا يرث لاحقاً لحدوده وبعد الموت فلا يرث بالثلث إلا أن يقر الورثة بجهلها يوم الموت فإن جاءت به لاقل من ستة أشهر فانه يرث ثم الحمل لا يطلو ما لم يكون ممن يجب به حرمان أو حجب نقصان أو يكون مشاركالهم فإن كان يجب به حرمان فإن كان يجب النجس كالأخوة والأخوات والأعمام وبنهم يوقع جميع التركة إلى أن تلد يجوز أن يكون الحمل ابناً وإن كان يجب

العض كالأخوة والمجدة تعطي المجدة السدس ويوقف الباقي وإن كان يجب بحسب تقصان كان زوج
والزوجة يعطون أقل النصيبين ويوقف الباقي وكذلك يعطى الاب السدس لا حقاً لأنه ابن وإن كان
لا يحبهم كالمجد والمجدة يعطون نصيبهم ويوقف الباقي وإن كان لا يحبهم ولكن يشار بهم بأن ترك بنين
أو بنات وجملا روى المختصاف رحمه الله تعالى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو قوله أنه كان يوقف
نصيب ابن واحد عليه الفتوى وإن ولد ميتاً لا حكم له ولا يرث وإنما تعرف حياته بأن تنفس كما ولد
أو استنهل بأن سمع له صوت أو عطس أو تحرك عضو منه كعينه أو شفتيه أو يديه فإن خرج إلا كترحياً
ثم مات ورث وبالعكس لا استتبار إلا كترحاً فإن خرج مستقيماً فاذا خرج صدره ورث وإن خرج منكوساً
يعتبر خروج سرته وإن مات بعد الاستتال ورث ورث عنه كذا في الاختيار شرح المختار * وهى
أنفصل الجمل ميتاً لا يرث إذا انفصل بنفسه فاما إذا فصل فهو من جملة الورثة ويساؤه أنه إذا ضرب
إنسان بضرباً قاتلاً جديماً ميتاً فهذا المجنين من جملة الورثة لأن الشرع أوجب على الضارب القرة
ووجوب الضمان بالمجناية على المحي دون الميت فاذا حكم بحياته كان له الميراث ويورث عنه نصيبه كما
يورث عنه بدل نفسه وهو الغرة كذا في شرح المبسوط

(الباب الثامن في المفقود والاسير والفرق والحرق)

المفقود هو من جرح في وجهه فيفقد ولا يعرف موضعه ولا تسبب حياته ولا موته وبأسره العدو
فلا تسبب موته ولا قتله كذا في الخيف * قال مشايخنا رحمه الله تعالى مدار مثله المفقود على
حرف واحد إن المفقود يعتبر حيّاً في ماله ميتاً في مال غيره حتى يتقضى من المدة ما أعلم أنه لا يعش إلى
مثل تلك المدة أو يموت أو يقر أنه وبعد ذلك يعتبر ميتاً في ماله يوم تمت المدة أو مات الأقران وفي مال الغير
يعتبر ميتاً كأن مات يوم فقد كذا في الذخيرة * من مات في حال فقد من يرثه المفقود يوقف نصيب
المفقود إلى أن يتبين حاله لا يحتمل بقائه فأممت المدة التي تقدم ذكرها وحكمنا بموتة قسمت أمواله
بين الموجودين من ورثته وأما الموقوف من تركته فغيره فإنه يرثه ورثته ذلك الغير ويقسم بينهم مكان
المفقود لم يكن والأصل في ذلك أن كان معه وارث يجب به لا يعطى شيئاً وإن كان لا يجب ولكن
يتقص يعطى أقل النصيبين ويوقف الباقي مثاله مات عن بنتين وابن مفقود وابن وبنت ابن يعطى
البنتان النصف لأنه متيقر ويوقف النصف الآخر ولا يعطى ولد الابن شيئاً لأنه غير محبوس به فلا
يعطون بالمثل وإن كان معه وارث يجب كالمجد والمجدة يعطى كل نصيبه كذا في الاختيار
شرح المختار * (و- حكم الاسير) حكمهم كالمسلمين في الميراث ما لم يفارق دينه فإن فارق دينه فحكمهم
حكم المرتد فإن لم يعلم دينه ولا حياته ولا موته فحكمهم المفقود كذا في السراجية * إذا استجاعة
من الفرق والحرق ولا يدري أيهم مات أو لا جعلوا حكمهم ما توافق جمع معافكون مال كل واحد
منهم لورثته لا يرث بعضهم بعضاً لا ذاعرف ترتيب موتهم فيرث المتخلف من تمتهم وكذا الحكم
إذا ماتوا بالتردد لم يجد رديهم أو المهركة ولا يدري أيهم مات أولاً كذا في الشيبين * مثاله
أخوان غرقا لم يكن واحد تسعور ديناً ولا خلف بيتاً وما عجمنا فعدنا عمة العلف رحمه الله تعالى
يقسم تركته كل واحد بين الأحياء من رتبته الميت ولا مواليم على ستة لا يرث أحدهم من الآخر وإن
علم موت أحدهم لم يرثه لا يدري أيهم مات أو لم يكن واحد اليقين ويوقف المثلثون حتى يتبين أو صنفوا
كذا في خزائن الفقهاء

إذا كان للولود فرج وذ كره وخشيت فان كان يؤول من لذ كره وغلام وان كان يؤول من الفرج فهو
 أنثى وان نال منها لم يحكم للاسق وان استويا بشكل وان كانا في السبق سواء فلا يعتبر بالكمثرة
 فاذا بلغ الخنثى وتزوجت تحتها أو وصل الى النساء فهو رجل وكذا اذا احتلم كما يحتمل الرجل أو كان له
 ثدى مستو ولو ظهر له ثدى كذدى المرأة أو نزل له لبن في ثديه أو حاض أو حمل أو أمكن الوصول اليه
 من الفرج فهو امرأة وان لم تظهر احدى هذه العلامات أو تعارضت هذه المعالم فهو خنثى مشكل
 كذا في خزانة المفتاح * والاصل فيه ان أباحنفة رحمه الله تعالى يعطيه أخس النصيبين في الميراث
 حتماً ما فلو مات أبوه وتركه وأبنا فللابن سهمان وله سهم ولو تركه وبناتاً لمال يدينهما نصفين فرضاً
 ورذاً لأخت لأب وأم وخنثى لأب وعصبة للأخت النصف والخنثى السدس تكمله للثلاثين كالأخت من
 الأب والباقي للعصبة تزوج وأم وخنثى لأبوين للزوج النصف وللأم السدس والباقي للخنثى ويجعل ذكراً
 لأنه أقل زوج وأخت لأبوين وخنثى لأب سقط ويجعل عصبة لأنه أسوأ المحالين كذا في الاختيار شرح
 المختار * ولو مات وترك ولداً خنثى وعصبة فمات الولد قبل ان يستبين أمره فعلى قول أبي حنيفة ومحمد
 رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أولاً لا يعطى لامرأة حاضرة وذلك نصف
 المال والباقي للعصبة فان كان لليت مع ذلك ابن معروف فعلى قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى
 المال بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين وتكلموا فيها اذا كان الخنثى حياً بعد موتهم قبل ان يستبين
 أمره في التالى انه كيف يقسم المال بينهما فتنهم من يقول يدفع الثلث الى الخنثى والنصف الى الابن
 ويوقف السدس على الحمل والمقود فانه يوقف نصيبهما الى ان يتبين حالهما وأكثرهم على انه يدفع
 ذلك الى الابن واذا دفع الثلث الى الابن فهل يؤخذ منه الكفيل قال مشايخنا رحمه الله تعالى هو على
 الخلاف المعروف ان القاضي اذا دفع المال الى الوارث المعروف لم يأخذ منه كفيلاً في قول أبي حنيفة
 رحمه الله تعالى وعندهما يحتاج في أخذ الكفيل منه وقيل بل هنا يحتاج في أخذ الكفيل عندهم
 جميعاً فان تبين ان الخنثى ذكر استرد ذلك من أخيه وان تبين انه أنثى فاعبوض سالم للابن ابنة أخ
 خنثى وابنة ابن أخ خنثى وابن ابن أخ معروف فعلى قول أصحابنا رحمه الله تعالى المال بينهم اثلاثاً
 فان لم يكن لليت وارث غير هذين الخنثيين فالمال كله للعليا في قولنا لانهما ابنتان وابنة الاخ مقدمة
 في الميراث على ابنة ابن أخ فان ترك بنتاً خنثى وأختاً خنثى وما تناقيل ان يستبين أمرهما فالابنة النصف
 والباقي للأخت في قول أبي حنيفة وأبي يوسف الاول ومحمد لانهما اثنتان والأخت مع البنت عصبة وان
 ترك أخته خنثى وابنة أخ خنثى وعصبة ففي قولنا للأخت النصف والعصبة النصف لان الخنثى اثنتان
 فلا لأخت النصف والباقي للعصبة ولا شيء لابنة الاخ وان لم يكن لليت عصبة فالمال كله للأخت بالفرض
 والرد فانه لا شيء لذوى الارحام مع وجود ذى السهم وابنة الاخ من ذى الارحام وكذا التركة لابنة خنثى
 وابنة أخ خنثى ولا عصبة لها فالجواب على ما وصفتنا في الأخت فان ترك ابنة خنثى وابنة ابن خنثى وابنة
 ابن ابن خنثى وعصبة فعلى قولنا الخنثى اثنتان فالعليا النصف والوسطى السدس تكمله للثلاثين والباقي
 للعصبة ولا شيء للسلفى وان لم يكن لليت عصبة فالباقي يرد على العلما والوسطى أرباعاً على قدر وارثيهما
 فان ترك ابنة وثلاث بنات ابن بعضهن أسفل من بعض خنثى كاهن وعصبة فعندنا لابنة النصف
 ولعلما السدس والباقي للعصبة لأن الخنثى اثنتان ما لم يستبين حالهن وان لم يكن له عصبة فالباقي يرد على
 الابنة وابنة الابن على قدر ميراثيهما ارباعاً فان كان أسفل منهن غلام معروف فعندنا لابنة النصف
 وللعليا من بنات الابن السدس تكمله للثلاثين والباقي بين الذكرا الأسفل وبين الوسطى والسلفى للذكر
 مثل حظ الأنثيين لانهما اثنتان والذكر من أولاد الابن يعصب من فوقه من الاناث بمن يأخذ شيئاً

بالمقابلة رجل مات وترك امرأته وأخوين لامه واختا لأب وأم هي تحتى فعتدنا للمرأة أربع وللأخوين
للأم الثلث وما بقي فهو للاخت المحتى فان ترك مع ذلك أمافي قوتنا للام الميسر سهمان من اثني عشر
وللأخت أربع وثلاثة وللأخوين لا أربعة وللختى ما بقي لان أقل النصيبين نصيب الذكركهنا كذا
في المسوط لنفس الأئمة السرخسي

*** (الباب العاشر في ذوى الارحام) ***

وذو الارحام كل قرب ليس بذى سهم ولا عصبة وهم كالعصبات من انقرد منهم اعز جميع المال
كذافي الاختيار شرح المختار * وذو الارحام اربعة اصناف صنف ينحى الى الميت وهم اولاد البنات
اولاد بنات الابن وصنف ينحى اليهم الميت وهم الاجداد الفاسدون واجداد الفاسدات وصنف
ينحى الى ابوى الميت كبنات الاخوة لآب وام اولاب واولاد الاخوة لام واولاد الاخوات كلها وصنف
ينحى الى جدى الميت كالاعمام لام واولادهم والعصبات واولادهم والاخوان والحوالات واولادهم
وبنات الاعمام لآب وام اولاب هؤلاء وكل من يدلى بهم ذوو الارحام الاولى الصنف الاول وان كان
بعد ثم الثانى فما ثالث ثم الرابع على ترتيب العصبات وهو المأخوذ به كذافي الكافي * ذكر رضى
الدين النيسابورى رحمه الله تعالى فى قرأته انه لا يرث أحد من الصنف الثانى وان قرب وهناك أحد
من الصنف الاول وان بعد وكننا الثالث مع الثانى وازا ب مع الثالث قال وهو المختار للفتوى ولعمول
به من جهة ما يختار رحمه الله تعالى تقديم الصنف الاول مطلقا ثم الثانى ثم الثالث ثم الرابع قال
وهكذا ذكره الاستاذ الصمد الكوفى فى قرأته فعلى هذا بنت البنت وان سفلت أولى من أب الام
كذافي الاختيار شرح المختار * وانما يرث ذوو الارحام اذ لم يكن أحد من اصحاب اقربائهم ممن
يرد عليه ولم يكن عصبة واجدوا على أن ذوى الارحام لا ينجحون بالزوج والزوجة أى برتوتن منهما
فعلى الزوج والزوجة تعيينهما ثم قسم الباقي بين ذوى الارحام كما لا انفردوا (مثاله) زوج وبنت
بنت وخالة وبنت عم فللزوج النصف والباقي لبنت البنت ثم الاولى بالميراث من الصنف الاول الاقرب
الى الميت كبنت البنت أولى من بنت بنت البنت فان استووا فى الدرجة أى فى القرب فولد الوارث
أولى سواء كان ولد عصبة أو ولد صاحب فرض كبنت بنت الابن أولى من ابن بنت البنت وابن بنت
ابن أولى من ابن بنت بنت كذافي الكافي * واختلفوا فى ولد الوارث والصحيح انه ليس بأولى كذا
فى خزائن المفتين * وان استووا فى القرب وليس فمهم ولد الوارث فالأول قسم بينهم على السواء كانوا
ذكورا كلهما أو أنثى كلهما فان كانوا محتطين فلذلك كمثل خط الاثنين وهذا بخلاف ان اتفقت صفة
الاصول أى الأبناء والامهات فى المذكورة والاؤنة وان اختلفت صفة الاصول فعند أبى يوسف رحمه الله
تعالى يعتبر أبى القروع ويقسم المال بينهم على السواء كان الكل ذكورا أو كان الكل انثى وان
كانوا محتطين فلذلك كمثل خط الاثنين وعند محمد رحمه الله تعالى يؤخذ العدد من أبائهم ولو وصف
من البطن الذى اختلف حتى تورث ابن بنت وبنت بنت فالأول بينهم المثل كمثل خط الاثنين
باعتبار الابدين لان صفة الاصول متفقة وكذا التورث ابن ابن بنت بنت وبنت بنت بنت فالأول
بينهما لانه كمثل خط الاثنين لا اتفاق الاصول وهذا بخلاف ولورث بنت بنت بنت وبنت ابن
بنت فعند أبى يوسف رحمه الله تعالى المال بينهم فاصل اعتبارا لا يدايمهما وعند محمد رحمه الله تعالى
المال بينهم أنثى ثلاثة بنت ابن بنت وبنته لبنت بنت البنت اعتبارا لا اصول كانه مات عن ابن
بنت وعن بنت بنت ثم ما صاب ابن البنت فولد هو ما صاب بنت البنت فولد هو ولورث ولدى بنت

بنت وولدي ابن بنت فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى المال بينهما باعتبار الامدان على ستة لكل ذكر
سهمان ولكل أنثى سهم وعند محمد رحمه الله تعالى يقسم باعتبار الاصول فيجعل كانه ترك بنت بنت وابن
بنت فيكون ثلثا المال لابن البنت وثلثه لبنت البنت ثم ما أصاب ابن البنت يقسم بين ولديه اثلاثا ثلثاه
لابنه وثلثه لخته وما أصاب بنت البنت يقسم بين ولديها اثلاثا ثلثاه لابنها وثلثه لبنتها فتكون القسمة
من تسعة ولوترك بنتي ابن بنت وابن بنت بنت فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى ظاهروا عند محمد رحمه الله
تعالى يقسم بينهم اثنا عشر المال لابن بنت بنت وأربعة أخماس لبنتي ابن بنت كانه مات عن ابني بنت
وبنت بنتها أصاب بنت البنت فلولا هادما أصاب الابن فلولديه ولوترك ابني بنت بنت بنت وبنت
ابن بنت بنت وابنتي بنت ابن بنت فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى المال بين الفروع أسباعا باعتبار
أبدانهم وعند محمد رحمه الله تعالى يقسم المال على أعلى الخلاف أي في البطن الثاني أسباعا باعتبار
عدد الفروع في الاصول أربعة أسباع لبنتي بنت ابن البنت نصيب جد هما وثلاثة أسباع وهو نصيب
البنتين يقسم على ولديهما في البطن الثالث أيضا فلهما البنت ابن بنت البنت نصيب أيها والنصف
الآخر لابني بنت بنت البنت نصيب أمهما وصح من ثمانية وعشرين وقول محمد رحمه الله تعالى أشهر
الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في جميع ذوى الارحام وعليه الفتوى وقال الامام الاسدي
رحمه الله تعالى في المبسوط قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أصح لانه أسهل وقال صاحب المحيط
ومشايخ بخاري أخذوا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى في جنس هذه المسائل كذا في الكافي *
ولو كان بعضهم جهتان أو أكثر تعتبر جهتان أو المجهات فيترك بكل جهة غير أن أبا يوسف رحمه الله
تعالى يعتبرها في الفروع ومحمد رحمه الله تعالى في الاصول بخلاف المجدة حيث لا تترك الابجدة واحدة
عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وذو الرحم يترك بجهتين عنده في الصحيح كذا في التبيين * مثاله ابن ابن
بنت هوان بنت بنت بنت بنت بنت (صورته) رجل له بنتان ماتتا وخلفت احدهما ابنا والآخرى
بنتا فتزوج الابن البنت فولدت ابنا ثم تزوجها رجل آخر فولدت له بنتا فلولد أولا ابن ابن بنت هوان
بنت بنت والمولود ثانيا بنت بنت بنت فلولدت الزوجان ثم ماتت المجدة فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى
المال بينهما اثنا عشر المال لبنت بنت البنت وأربعة أخماس لذي القربتين لما كان المذكور
وعند محمد رحمه الله تعالى سدس المال لبنت بنت البنت وخمس أسداسه لذي القربتين
(والنصف الثاني) وهم الاجداد الفاسدون والمجذبات الفاسدات وأولاهم بالميراث أقرهم الى الميت
كأب أم وأب أم أم وأب أم اب المال للاول لقربه وان استووا في القرب لم يكن الادلاء وارث موحدا
للتقديم في الاصح لان سب الاستحقاق القرابة دون الادلاء بوارث * مثاله أب أم وأب أم أم فهما
وأم وان استووا في القرب وليس فهم من بدلي وارث نظر فان كانوا من جانب واحد من جانب الاب
أو من جانب الام وانفقت صفة من يدلون به فالصفة على أبدانهم ان كانوا ذكورا أو انانا فبالسوية
وان كانوا مختلطين فلذلك كمثل حقة الاثنين وان اختلفت صفة من يدلون به انقسم على أول بطن الى
الميت اخذت كافي الصنف الاول وان كانوا من الجانبين يجعل الثلثان لقرابة الاب والثلث لقرابة الام
ثم ما أصاب كل فريق يتم بينهم كالأفراد ومثاله أب أم أب الاب وأب أم أب أم فهما جذان من قبل
الاب وأب أم اب لام أب أم الام فهما جذان من قبل الام فيقسم المال اثلاثا ثلثاه لقرابة الاب
والثلث لقرابة الام ثم ما أصاب قرابة الاب يقسم اثلاثا ثلثاه لمجدة من قبل أبيه وهو أب أم اب الاب
وثلثه من قبل أمه وهو أب أم اب الام وما أصاب قرابة الام فكذلك ثلثاه لمجدة من قبل
أبي أمه أب أم اب الام وثلثه لمجدة من قبل أمها وهو أب أم اب الام وهذا الجواب على قول من

لا يعتبر المولى بالوارث كذا في نزاة المقتنين *

(والصنف الثالث) وهو ثلاثة انواع الاول بنات الاخوة واولاد الاخوات لاب وأم واولادهم والثاني بنات الاخوة واولاد الاخوات لاب واولادهم والثالث اولاد الاخوة والاخوات لام واولادهم فان كانوا من النوع الاول والثاني فهم كالصنف الاول في تساوى الدرجة والقرب والادلاء بالوارث والقسمة وان اختلفوا في ذلك فعندنا يوسف رحمه الله تعالى يعتبر الابدين وعند محمد رحمه الله تعالى يعتبر الابدين ووصف الأصول كذا في الاختيار شرح المختار (مثاله) بنت الاخت أولى من بنت بنت الاخت لانها اقرب بنت ابن الاخ أولى من بنت بنت الاخ لانها ولدت لوارث بنت اخت وابن اخت فالمال بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين بنت ابن أخ وابن بنت أخ وبنت بنت اخت فعندنا يوسف رحمه الله تعالى يعتبر الابدين وعند محمد رحمه الله تعالى خمس المال لبنت بنت الاخت وثلاث اربعة للاخماس لابن بنت الاخ وثلاث اربعة للاخماس لبنت ابن الاخ ابن اخت لاب وأم وبنت أخ لاب وأم فأبويوسف رحمه الله تعالى يعتبر الابدين دون الأصول فعنده ثلث المال لبنت الاخ لاب وأم وثلاثة لابن الاخت لاب وأم والكلام في اولاد الاخوات والاخوة لاب كالكلام في القريب الاول عند عدمهم كذا في نزاة المقتنين * وان كانوا من النوع الثالث فالمال بينهم بالسوية ذكورهم واناثهم فيه سواء اعتبارا بأصولهم ولا خلاف فيه الاماروى شاذ اعن أبى يوسف رحمه الله تعالى أنه يقسم للذكر مثل حظ الأنثيين وان كانوا من انواع وتساوا في الدرجة فالمولى يوارث أولى ثم عندنا يوسف رحمه الله تعالى من كان منهم لاب وأم أولى ثم لاب ثم لام وعند محمد رحمه الله تعالى يقسم المال على أصولهم وينتقل نصيب كل أصل الى فرع * (مثاله) ثلاث بنات اخوات متفرقات عندنا يوسف رحمه الله تعالى المال كله لبنت الاخت لابوين وعند محمد رحمه الله تعالى لثلاث بنات اخماس ولبنت الاخت من الاب خمس ولبنت الاخت لام خمس باعتبار الأصول فرضا ورثا ثلاث بنات اخوة متفرقات عندنا يوسف رحمه الله تعالى كل المال لبنت الاخ من الابوين وعند محمد رحمه الله تعالى لبنت الاخ من الام السدس والباقي لبنت الاخ من الابوين بنت اخت لاب وبنت اخت لام المولى عندنا يوسف رحمه الله تعالى لانها اقوى وعند محمد رحمه الله تعالى لثلاث اربع وللأخرى اربع فرضا ورثا اعتبارا بالأصول بنات اخ لابوين وبنت اخت لام عندنا يوسف رحمه الله تعالى المال للابنتين وعند محمد رحمه الله تعالى ابنا اخت كاختين فيقسم المال بينهم على خمسة (وأولادهم ولا كأصولهم) المولى يوارث أولى اذا استواء أمثاله ابن ابن أخ لام وابن بنت أخ لابوين وبنت ابن أخ لاب المال للبنت لانها تدعى يوارث كذا في الاختيار شرح المختار

(الصنف الرابع) * اذا انفرد واحد منهم استحق كل المال وهذا محكم يتأى في جميع الاصناف وان اجتمعوا وكان حيز قرابتهم متعديا بان كان الكل من جنس واحد لا قوى أولى بالاجتماع أى من كان لاب وأم أولى من كان لاب ومن كان لاب أولى من كان لام ذكورا كانوا واناثا كذا في الكافي * ثم ولد الوارث أولى فان كان أحدهما ولدا لوارث غير أنه ذو قرابة واحدة والآخر ولدى از رحل لكر ذو قرابتين الصحيح ان ذاقا قرابتين أولى مثاله بنت ابن عم لاب وابن عم لاب وأم فالنساء أولى كذا في نزاة المقتنين * وان كانوا ذكورا واناثا واستوت قرابتهم فللذكر مثل حظ الأنثيين كعم وعممة كلاهما لام أو خال وخالة كلاهما لاب وأم أولاب وألام وان كان حيز قرابتهم مختلفا كعممة لاب وأم وخالة لام أو خال لاب وأم وعممة لام فالنشان لقراءة الاب وهو نصيب الاب والتمت بقراءة الام وهو نصيب الام (وكذا في اولادهم) أولاهم بالبراث اقر بهم الى الميت من أى جهة كان وارثا استوراقي

القرب وكان حيز قرايتهم متقدرا ولدا العصة أولى كسبت العم وابن العم كلاهما لاب وأم أولاب فالمال
 كله لبنت العم وإن كان أحدهما لاب وأم والأولاب المال كله لمن له قوة قرابة يسانه ثلاث عمات
 عمه لاب وأم وعمه لاب وعمه لام وثلاث خالات خالة لاب وأم وخالة لاب وخالة لام فثلثا المال للعمات
 كله للعمه لاب وأم لقوة القرابة وثلث المال للخالات كله للعمه لاب وأم وقوة القرابة خالة لاب وأم
 وخال لاب وأم وعمه لاب وأم وعمه لاب فثلثا المال للعمه التي لاب وأم وقوة القرابة وثلث بين الخمال
 والخالة لاب وأم للذكور مثل حظ الانثيين وتضع من تسعة بنت الخمال لاب وأم وبنت العمه لام فثلثا
 المال لبنت العمه والثلث لبنت الخمال بنت خالة لاب وأم وبنت عم لام فالثلثان لبنت العم لام والثلث
 لبنت الخالة بنت عم لاب وأم وبنت عمه لاب وأم فالمال كله لبنت العم لانها ولد العصة بنت عمه
 لاب وبنت عمه لاب وأم فالمال كله لبنت العمه لاب وأم لقوة قرابة بنت خالة لاب وأم وبنت خال
 لاب فالمال كله لبنت الخالة لقوة القرابة كذا في الكافي * قال رضي الله عنه اعلم بان الاقرب
 من اولاد السمات والاعوال والخالات مقدم على الابعد في الاستحقاق سواء اتحدت بالجهة
 او اختلفت والتفاوت بالقرب بالتفاوت في البطون فمن يكون منهم ذابطن واحد فهو اقرب ممن يكون
 ذابطنين وذو البطنين اقرب من ذي لثة بطون ويسانه فيما اذا ترك بنت خالة وبنت بنت خالة او بنت
 ابن خالة وابن ابن خالة فالمرث لبنت الخالة لانها اقرب بدرجة وكذلك ان ترك بنت عمه وبنت بنت
 خالة فبنت العمه اولها بالمال لانها اقرب بدرجة وان كانا من جهتين مختلفتين وان ترك بنات العمه مع
 ابنة خالة واحدة فبنات العمه الثلثان ولا ينفذ الخالة الثلث وان كان بعض هؤلاء ذوى قرابتين
 وبعضهم ذوى قرابة واحدة فعند اختلاف الجهة لا يقع الترجيح بهذا وعند اتحاد الجهة الذي لاب أولى
 من الذي لا مذكرا كان او انثى يسانه فيما اذا ترك ثلاث بنات متفرقات فان المال كله لاشبه
 العمه لاب وأم وكذلك ثلاث بنات خالات متفرقات فان ترك ابنة خالة لاب وأم وابنة عمه لاب وأم
 فلا ينفذ العمه الثلثان ولا ينفذ الخالة الثلث وكذلك ان كان احدهما ولد عصة او ولد صاحب
 فرض فعند اتحاد الجهة يقدم ولد العصة وصاحب الفرض وعند اختلاف الجهة لا يقع الترجيح بهذا بل
 تعتبر المساواة في الاتصال بالبيت يسانه فيما اذا ترك ابنة عمه لاب وأم أولاب وابنة عمه فالمال كله لابنة العم
 لانها ولد عصة ولوترك ابنة عمه وابنة خال او خالة فلا ينفذ العم الثلثان ولا ينفذ الخمال او الخالة الثلث لان
 الجهة مختلفة هنا ولا يترجح أحدهما بكونه ولد عصة وهذا في رواية ابن ابي عمران عن ابي يوسف رحمه
 الله تعالى فاما في ظاهر المذهب ولد العصة أولى سواء اختلفت الجهة او اتحدت لان ولدا العصة اقرب
 اتصالا بوارث لميت فمكانه اقرب اتم الا بالميت فان كان قويم من هؤلاء من قبل الام من بنات الاعوال
 او الخالات وقوم من قبيل الاب من بنات العات والاعمال لام فالمال مقسوم بين الفريقين اثلاثا
 سواء كان من كل جانب ذوى قرابتين او من احدا الجائنين ذوى قرابة واحدة ثم ما صاحب كل فريق فيما بينهم
 يترجح جهة ذى القرابتين على ذى قرابة واحدة وكذلك يترجح فيه من كانت قرابته لاب على من كانت
 قرابته لام فان استووا في القرابة فالقسمة بينهم على الايدان في قول ابي يوسف الا شروعي أول من يقع
 الخلاف فيه من الاباء في قول ابي يوسف الاول وهو قول محمد رحمه الله تعالى يسانه فيما اذا ترك ابن خالة
 وابنة خالة فالمال بينهما للذكور مثل حظ الانثيين باعتبار الايدان لان الآباء قد اتفقت فان ترك ابنة
 خال وابن خالة فعلى قول ابي يوسف رحمه الله تعالى الاخر لان الخالة اثنتان ولا ينفذ الخمال الثلث
 وعلى قول محمد رحمه الله تعالى على عكس هذا ولوترك ابن عمه وابنة عمه فالمال بينهما للذكور مثل حظ
 الانثيين ولوترك ابن عمه وابنة عمه فان كانت ابنة عمه لاب وأم أولاب فهي أولى لانها ولد عصة وابن

العمة ليس بولد عصبه وان كانت بنت عم لام فعلى قول أبى يوسف رحمه الله تعالى الا تتر الممال بينهما اثلاثا على الابدان لاربعة العمة الثلثان وابنت العم الثلث وعند محمد رحمه الله تعالى على عكس ذلك باعتبار ارباعه اذا كان ابن العمة لام فاما اذا كان ابن عمه لاب وام فهو اولى بجميع الممال لانه ذو قرابة بين وكذلك اذا كان ابن عمه لاب لان ادلاعه بقرابة الاب وفى استحقاق معنى العصبية تقدم قرابة الاب على قرابة الام فان ترك المثلث خالة للام او خالا للام فالمرث ان لم يكن معه غيره وان تركهما جميعا فالمال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين اثلاثا باعتبار الابدان فان ترك خالة للام وعمه للام فقد ذكر أبو سليمان من اصحابنا ان المال بينهما اثلاثا ثلثاه للعمة وثلث الخالة ثم على ظاهر الرواية يستوى ان يكون لهما قرابتان أو يكون لاحدا هما قرابتان ولا تخرى قرابة واحدة فان ترك عمه الاب وعم الاب فالمال كله لعم الاب ان كان لاب وام أو لاب لانه عصبه وان كان لام فالمال بينهما اثلاثا على الابدان فى قول أبى يوسف رحمه الله تعالى الا ترو على المدي به فى قوله الاول وهو قول محمد رحمه الله تعالى وان كان هناك عمه الاب وخالة الاب فعلى رواية أبى سليمان المال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين فان اجتمع القرعان يعنى عمه الاب وخالة الاب وعمه الام وخالة الام فاقوم الاب الثلثان ولقوم الام الثلث ثم قسمة كل فريق بين كل فريق فى هذا الفصل كقسمة جميع الممال فيما تقدم ولا يختلف الجواب يكون أحدهما ذراعتين والا تروا قرابة واحدة فى القسمة عند اختلاف الجهة لكن فى نصيب كل فريق يترجح ذوا قرابتين على صومائيتا فى الفصل المتقدم (والكلام فى اولاده هؤلاء) بمنزلة النكلام فى آبائهم ولكن عند انعدام الاصول فاما عند وجود واحد من الاصول فلاشئ للاولاد كمالاشئ لاحد من اولاد العمات والمخالات عند بقاء عمه وخالة لثبوت وصورى هذا الجنس شخص له قرابتان يساهن فى امرأة لها أخ لام وأخت لاب فتزوج اخوها لام أختها لا يها فولد بينهما ولد ثم مات هذا الولد فهذه المرأة خاتمة لابوهم ايضا عمته لام كذا فى المبسوط لشمس الاعنة السمرى

(الباب المحامدى عشر فى حساب القراض) *

السهم المقدرة ستة السدس والثالث والثلثان جنس واحد * والثلث والربع والنصف جنس ولكل سهم من هذه السهام مخرج فالنصف يخرج من سهمين وماعداء يخرج كل سهم من اسمه كالثمن من ثمانية والربع من أربعة والثلث والثلثان من ثلاثة والسدس من ستة وان اجتمع اربع مع كل الاخر أو مع بعضه فاصله من اثني عشر وان اجتمع الثلثان مع كل الاخر أو مع بعضه فاصله من أربعة وعشرين كذا فى المحيط * واذا اختلط النصف بكل الاخر أو ببعضه فهى من ستة هكذا فى تزانية المفتين * واذا صححت القرينة فان اتقسم سهم كل فريق عليه فلا حاجة الى الضرب وان انكسر فاضرب عدد رؤس من انكسر عليه فى اصل المسئلة وعولها ان كانت طائلة فاعخرج صحت منه المسئلة * مثاله امرأة وانحوا للاراة اربع سهمين فى ثلاثة لاتسقيم على اخوين ولا موافقة فاضرب اثنين فى أربعة ممكن ثمانية منها تصح وان وافق سهامهم عددهم فاضرب وفق عددهم فى المسئلة * مثاله امرأة وستة اخوة للزوجة اربع يبنى ثلاثة لاتسقيم على ستة وبينه موافقة باثلاث فاضرب وفق عددهم وهو اثنان فى اصل المسئلة وهو أربعة تكن ثمانية منها تصح المسئلة كان للزوجة سهم فى اثنين يكن اثنين وللأخوة ثلاثة فى اثنين يكن ستة لكل واحد سهم * (آخر) زوجة وستة اخوة وثلاث اخوات لا يوين أصلها من أربعة للزوجة سهمين فى ثلاثة لاتسقيم على خمسة عشر

لكن بينهما موافقة بالثلث فترجع الخمسة عشر الى ثلثها وهو خمسة فاضرب الخمسة في أربعة يكن عشرين
 منها تصح وان انكسر على فريقتين فاطلب الموافقة بين سهام كل فريق وعددهم ثم بين العددين فان كانا
 مقاسلين فاضرب أحدهما في أصل المسئلة وان كانا متداخلين فاضرب أكثرهما وان كانا
 متوافقين فاضرب وفق أحدهما في الآخر فتخرج فاضربه في المسئلة وان كانا متباينين فاضرب كل
 أحدهما في الآخر ثم المجموع في المسئلة مثله ثلاثة أعمام وثلاث بنات للبنات الثلثان يبقى سهم
 للأعمام فقد انكسر على فريقتين وهما متماثلان فاضرب عددا أحدهما وهو ثلاثة في أصل المسئلة يكن
 تسعة منها تصح * (آخر) خمس جدات وخمس اخوات لابوين وعم أصلها من ستة ولا موافقة
 بين السهام والأعداد لكن العددان مقاسلان فاضرب أحدهما وهو خمسة في المسئلة يكن ثلاثين منها
 تصح (آخر) جدة وست اخوات لابوين وتسع اخوات لام من ستة وتعدل الى سبعة للجدة سهم
 وللأخوات الالة سهمان ولا موافقة وللأخوات لابوين أربعة وبينهما موافقة بالنصف فيرجع الى
 ثلاثة وهي داخله في التسعة فاضرب تسعة في أصل المسئلة وهي سبعة يكن ثلاثة وستين منها تصح *
 (آخر) بنت وست جدات وأربع بنات ابن وعم من ستة ولا موافقة بين السهام والأعداد لكن بين
 الرأس وهي الستة والأربعة موافقة بالنصف فاضرب نصف أحدهما في الآخر يكن اثني عشر ثم
 اثني عشر في المسئلة يكن اثنين وسبعين منها تصح * (آخر) زوجة وست عشرة أخت لام وخمسة
 وعشرون عمًا أربع وثلاث وما بقي أصلها من اثني عشر وبين سهام الأخوات وعددهن موافقة بأربع
 فيرجع الى أربعة وبين الأعمام وسهامهم موافقة بالخمسة فيرجع الى خمسة وهو خمسة ولا موافقة بين
 الأعداد فاضرب أحد العددين وهو أربعة في الآخر وهو خمسة يكن عشرين ثم اضربها في أصل
 المسئلة اثني عشر يكن مائتين وأربعين منها تصح وان انكسر على ثلاثة فرق أو أكثر فكذا ذلك
 تطلب المشاركة لأولين السهام والأعداد ثم بين الأعداد والأعداد ثم اقل كما فعلت في الفريقين في
 المداخلة والمساواة والموافقة والمساوية ولا تصور الكسر على أكثر من أربع فرق في الفرائض
 وما حصل من الضرب بين الفرق وسهامهم يسمى جزء السهم فاضربه في أصل المسئلة (مثاله) أربع
 زوجات وثلاث جدات واثناعشر عمًا أصلها من اثني عشر للزوجات الأربع ثلاثة وللجدات السدس
 سهمان وللأعمام ما بقي سبعة ولا موافقة بين الأعداد والسهام لكن الأعداد متداخلة فاضرب أكثرها
 وهو اثناعشر في أصل المسئلة يكن مائة وأربعة وأربعين منها تصح كان للزوجات ثلاثة في اثني عشر
 تكن ستة وثلاثين لكل زوجة تسعة وكان للجدات سهمان في اثني عشر أربع عشرة لكل جدة
 ثمانية وكان للأعمام سبعة في اثني عشر أربعة وثلاثون لكل عم سبعة (آخر) ست جدات
 وتسع بنات وخمسة عشر عمًا أصلها من ستة للجدات سهم لا يتقسم ولا موافقة للبنات أربعة كذلك
 وللأعمام سهم كذلك وبين أعدادهم موافقة فاضرب ثلث المجمدات وهو انسان في عدد البنات وهو
 تسعة يكن ثمانية عشر ثم اضرب وفيها الثلث وهو ستة في عدد الأعمام وهو خمسة عشر يكن تسعين
 ثم اضرب التسعين في أصل المسئلة ستة يكن خمسمائة وأربعين منها تصح * (آخر) زوجتان وعشر
 جدات وأربعون أختا لام وعشرون عمًا أصلها من اثني عشر للزوجتين أربع ثلاثة لا يتقسم ولا موافقة
 للجدات السدس سهمان لا يتقسم لكن بينهما موافقة بالنصف فيرجع الى نصفها وهو خمسة
 وللأخوات اثنا عشر لا يتقسم ويوافق بأربع فترجع الى ربعها وهو عشرة وللأعمام ما بقي وثلاثة
 لا يتقسم لا موافقة والخمسة والعشرة داخلة في العشرين فاضرب عشرين في أصل المسئلة اثني
 عشر يكن مائتين وأربعين منها تصح (آخر) أربع زوجات وخمس عشرة جدة وثمانية عشرة

بمناوسة أعمام أصاها من أربعة وعشرين للزوجات الثمن ثلاثة لا يستقيم ولا يوافق وللجدات السدس أربعة كذلك وللبنات الثمان ستة عشر بينهما وافقة بال نصف فيرجع الى النصف وهو تسعة بقي للأعمام سهم معاً أربعة وخمسة عشر وتسعة وستة وبين التسعة والستة وافقة بالثالث فاضرب ثالث أحدهما في الآخر يكن ثمانية عشر وبينهما وبين الخمسة عشر موافقة بالثالث أيضاً فاضرب ثالث أحدهما في الآخر يكن معين وهي توافق الأربعة بالنصف فاضرب اثنين في تسعين يكن مائة وثمانين اضربها في أصل المسئلة أربعة وعشرين يكن أربعة آلاف وثلاثمائة وعشرين منها تصح (آخر) زوجتان وعشرينات وست جدات وسبعة أعمام من أربعة وعشرين للزوجتين الثمن ثلاثة لا يتقسم ولا يوافق وللبنات الثمان ستة عشر بينهما موافقة بالنصف فيرجع الى خمسة وللجدات السدس أربعة بينهما موافقة بالنصف أيضاً فارجع الى ثلاثة وللأعمام سهم معاً اثنان وخمسة وثلاثة وسبعة كلها متباينة فاضرب اثنين في خمسة يكن عشرة اضربها في ثلاثة يكن ثلاثين اضربها في تسعة يكن مائتين وعشرة اضربها في أصل المسئلة يكن خمسة آلاف وأربعين كذا في الاختيار شرح المختار * خمس اخوات لاب وثلاث اخوات لام وسبع جدات وأربع زوجات أصلها من اثني عشر وتعمل الى تسعة عشر فللاخوات لاب الثلاثان ثمانية لا تنقسم عليهن ولا توافق وللأخوات لام الثلاث أربعة لا تنقسم عليهن ولا توافق وللجدات السدس سهمان لا يتقسم عليهن ولا يوافق وللزوجات الربع ثلاثة لا تنقسم عليهن ولا توافق فالخمسة لا توافق الثلاثة فاضرب احدهما في الاخرى تبلغ خمسة عشر وخمسة عشر لا توافق الأربعة فاضرب احدها في الاخرى تسع ستين والمتون لا توافق السبعة فاضرب احدهما في الاخرى تبلغ اربع مائة وعشرين ثم اضرب اربع مائة وعشرين في الفريضة وهي سبعة عشر تبلغ سبعة آلاف ومائة وأربعين فهذا تصح كذا في التبيين

(الباب الثاني عشر في معرفة التوافق والتماثل والتداخل والتباين) *

اعلم ان كل عدد ينال لخواص من هذا لا أقسام الأربعة اما التماثلان فهما المتساويان كالثلاثة والثلاثة والخمسة والخمسة وهذا يعرف بالديهة واما المتداخلان فكل عدد من أحدهما جزء الآخر وهو أن لا يكون أكثر من نصفه كالثلاثة مع التسعة والأربعة مع الاثني عشر والثلاثة مع التسعة الأربعة مع اثني عشر والأربعة مع الف الثمانية وكذلك الثلاثة مع الستة طريق معرفة ذلك أن تقط الأقل من الأكثر فان بقي به فلهما متداخلان كخمسة والأربعة مع العشرين فانك اذا أسقطت الخمسة من العشرين أربع مرات أو الأربعة من الخمس مرات فبقيت العشرين فعملت أنهما متداخلان أو تقول كل عدد ينقسم الاكثر على الأقل قسمة صحيحة فهما متداخلان كذا كذا فانك اذا قسمت العشرين على الخمسة تبقى أربعة أقسام قسمة صحيحة وكذلك اذا قسمتها على الأربعة تبقى خمسة أقسام قسمة صحيحة واما المتوافقان فكل عددان لا يفتي أحدهما الآخر ولا يتقسم عليه لكن يقسمها عدد آخر فيكونان متوافقين بجزء العدد المقي كالثمانية مع الاثني عشر يقسمها أربعة فهما متوافقان بالربيع وكذا خمسة عشر مع خمسة وعشرين يقسمها خمسة فتوافقهما بالخميس وقد يقسمها أعداد كاثني عشر وثمانية عشر فانه يقسمها الستة والثلاثة والاثنان فيؤخذ جزء الوافي من الأكثر لاعداد فيكون أخصر في الضرب والحساب * وطريق معرفة الموافقة أن تنقص أحدهما من الآخر باءا بقي فخذ جزء الموافقة من ذلك كنخسة عشر مع خمسة وعشرين فانك اذا نقصت منها الخمسة عشر بقي عشرة فإذا نقصت العشرة من خمسة عشر بقي خمسة فإذا نقصت الخمسة من العشرة بقي خمسة فتأخذ جزء الموافقة من خمسة * وطريق معرفة جزء الموافقة أن تسلب الواحد الى العدد الباقي فما كان من نسبة الواحد اليه

فهو جزء التوافق (مثاله) ماذكرنا في خمسة نسب الواحد اليها يكن نجسا فاعلم أن الموافقة بينهما بالانجاس وان كان الجزء الملقى للعدد ين أكثر من عشرة كالثلاثة والثلاثين والاربعة والخمسين فالذي بينهما ثمانية عشر * واثنتان وعشرون وثلاثة وثلاثون ففيهما أحد عشر * وثلاثون وخمسة وأربعون ففيهما خمسة عشر فافترقان مكان الملقى فردا أولا وهو الذي ليس له جزء صحيح أي لا يترك من ضرب عددي عدد كما حد عشر فنقل الموافقة بينهما بجزء من أحد عشر لانه لا يمكن التعبير عنه صحيحا بشئ آخر فان كان له بد الملقى زوجا كالثمانية عشر فيم اذكرنا أو فردا مذكورا وهو الذي له جزءان صحيحان أو أكثر كخمسة عشر فان لها جزئين صحيحين وهو النجس ثلاثة والثلاث خمسة يسمى مركبا لانه يتركب من ضرب عددي عدد وهو ثلاثة في خمسة فان شئت أن تقول كما قلنا في الفرد لا أول هو موافق بجزء من خمسة عشر وجزء من ثمانية عشر وان شئت أن تنسب الواحد اليه بكسرين يضاف أحدهما الى الآخر فتقول في خمسة عشر بينهما موافقة ثلث النجس وفي ثمانية عشر ثلث السدس وقس على فائده * وأما لبيان أن لكل عدد ين ليس امتدادا خلت ولا مقارنين ولا بينهما الا الواحد كخمسة * اربعة والسبعة مع التسعة واحد عشر مع العشرين وأمثاله كذا في خزائن المصنفين * وإذا صححت المسئلة بما تقدم من الطرق وأردت أن تعرف نصيب كل فريق من التجميع فاضرب ما كان له من أصل المسئلة فيما ضربته في أصلها خارج فهو نصيب ذلك الفريق ومعرفة نصيب كل وارث أن تضرب سهامه فيما ضربته في أصل المسئلة يخرج نصيبه مثاله أربع زوجات وست اخوات لابوين وعشرة أعمام أصلها من اثني عشر للزوجات أربع ثلاثة لا يستقيم ولا توافق وللأخوات الثلثان ثمانية لا يستقيم لكن توافق بالنصف يرجع الى ثلاثة وللأعمام واحد فلهما أربعة وثلاثة وعشرة بين الأربعة والعشرة موافقة بالنصف فاضرب نصف أحدهما في الآخر يكن عشرين ثم اضرب العشرين في ثلاثة يكن ستين اضربها في أصل المسئلة اثني عشر تكن سبعة مائة وعشرين منها تصح فاذا أردت أن تعرف نصيب كل فريق فقل كان للزوجات ثلاثة مضروبة فيما ضربته في أصل المسئلة وهو ستون يكن مائة وثمانين وكان للأخوات ثمانية مضروبة في ستين يكن أربع مائة وثمانين وكان للأعمام سهم في ستين يكن ستين وإذا شئت أن تعرف نصيب كل وارث فقل لكل زوجة ثلاثة ارباع سهم مضروبة في ستين يكن خمسة وأربعين وكان لكل أخت سهم وثلث في ستين يكن ثمانين ولكل عم عشر سهم في ستين يكن ستة فلهذا بيان تصحيح المسائل ومعرفة نصيب كل فريق وكل وارث فقس عليه أمثاله وأعمل بما أوضعت من الطرق فجدد كذلك ان شاء الله تعالى (وطريق آخر) لمعرفة نصيب كل فرد أن تقسم المضروب على أي فريق شئت ثم اضرب الخارج في نصيب ذلك الفريق فالجواب نصيب كل واحد من ذلك الفريق مثاله ما تقدم من المسئلة المضروب ستون تقسمه على الزوجات الأربع يخرج خمسة عشر تضربها في نصيب الزوجات وهو ثلاثة يكن خمسة وأربعين فهو نصيب كل زوجة ولو قسمتها على الأخوات يخرج لكل أخت عشرة تضربها في سهامهن وهي ثمانية يكن ثمانين هي لكل أخت ولو قسمتها على الأعمام يخرج ستة فاضربها في نصيبهم وهو سهم يكن ستة هي لكل عم (وطريق آخر) طريق النسبة أن تنسب السهام لكل فريق من أصل المسئلة الى عدد رؤسهم ثم تعطي يمثل تلك النسبة من المضروب لكل واحد من أفراد الفريق مثاله مسئلتنا تقول سهام الزوجات ثلاثة تنسبها الى عددن وهو أربع يكن ثلاثة ارباع فأعط كل واحدة منهن ثلاثة ارباع المضروب وهو خمسة وأربعون فهكذا تعمل في نصيب الأخوات والأعمام كذا في الاختيار شرح المختار * (الباب اثنا عشر في العول) *

قال رضى الله تعالى عنه اعمد ان الفرائض ثلاثة فريضة عادلة وفريضة قاصرة وفريضة عائلة فالقريضة
العادلة هو ان تساوي سهمهم أصحاب الفرائض - هاهنا اسأل بأن تركت أختين لأب وأم وأختين لأم
فالأختين لأم الثلث وللأختين لأب وأم الثلثان وكذلك ان تركت هاهنا أصحاب الفرائض دون سهمهم
المثل وعناك دعوى فان الباقي من أصحاب الفرائض يكون للعامة فهو فريضة عادلة وأما القريضة
القاصرة فهو ان تكون - هاهنا أصحاب الفرائض دون سهمهم المثل وليس هناك عصة بأن تركت أختين
لأب وأم وأما للأختين لأب وأم الثلثان ولهذه السدس والعمدة في الورثة لما أخذنا بقية المحكم
فيه أردنا فريضة العدة ثلاثة أرباع تكون سهم أصحاب الفرائض أكثر من سهم المال بأن كان هناك
ثلثان ونصف الزوج بينه الأختين لأب وأم وبمع الأم أو نصفان وثلث كالزوج مع الأخت الواحدة
لأب وأم وبمع الأم فالمحكم هذا العول في قول أكثر المحققين هو عولهم ونحوه على وابن مسعود رضى
الله تعالى عنهم وهو مذهب الفقهاء - كذا في المبدوء - العول هو زيادة المال هاهنا في القريضة
فتعول أسئلة إلى سهم لفريضة به خراج انتصاف عليهم على قدر عاقبة وقهم بدم ترجيح البعض على
البعض كالديون والوصايا ذوات التركة عرايف الكل فانها تقسم عليهم على قدر أنصبتهم
ويدخل العول على لكل كذا هذا كذا في الاختيار شرح المختار - واعلم أن أصول المسائل
سبعة اثنان ثلاثة وأربعة وستة وثمانية واثنا عشر وأربعة وعشرون أربعة منها لا تعول الاثنان
والثلاثة والأربعة والخمسة والستة والاثنا عشر والأربعة والعشرون فالسبعة تعول
إلى عشرة وترتفعها واثنا عشر تعول إلى ثلاثة عشر وخمسة عشر وسبعة عشر وأربعة وعشرون
تعول إلى سبعة وعشرين لا غير * (أمثلة تعرف هذه الأصول بها) أمثلة التي لا تعول فزوج وأخت
لأبوين للزوج النصف وللأخت النصف وكذلك زوج وأخت لأب وتسمى هاتان المسئلتان
التي هي بين لانه لا يورث المال بفريضة متساويين لاقى هاتين المسئلتين بنت وعمدة ليعت نصف
وباقى للعصة أصلها من اثنتين أخوان لأب وأم وأخت لأبوين ثلث وما بقى أختان لأب وأم وأخت لثلاث
وما بقى أصلها من ثلاثة أختان لأبوين وأختان لأب وثلاث زوج بنت وعمدة ربع ونصف وما بقى
أصلها من أربعة زوجة وبنت وعمدة ثمن ونصف وما بقى أصلها من ثمانية زوجة وابن ثمن وما بقى
أصلها من ثمانية

(أمثلة أخرى) جدة وأخت لأب وأخت لأبوين وأخت لأب وأخت لأبوين ستة ونصف منها جدة وأختان
لأب وأخت لأبوين وأخت لأب سدس وثلث ونصف وثلث أصلها من ستة وتعول إلى سبعة زوج وأم
وأخوان لأب نصف وسدس وثلث من ستة وتسمى مسألة الإلزام فانها إلزام على مذهب ابن عباس رضى
الله تعالى عنهم كما لا يها من كان كما قلنا فذهب الإمام مالك إلى الثالث إلى سدس للأختين ولا يقول به وان
جعل للأب الثلث وللأختين السدس فقد أدخل انتقص على أولادهم وليس ذلك مذهبه وهو
خلاف النص أيضا وان جعل لهما الثلث فقد قار بالعول زوج وأم وأخت لأبوين نصف وثلث
ونصف أصلها من ستة وتعول إلى ثمانية وهي أول مسئلة دلت في الإسلام وقعت في مدر خلافة عمر
رضي الله عنه فاستشار الصحابة رضي الله عنهم فأشار العباس رضي الله عنه أن يقسم عليهم بقدر
سهامهم فصاروا إلى ذلك زوج وأم وأختان لأبوين أصلها من ستة وتعول إلى ثمانية زوج وثلث
أخوات متفرقات أصلها من ستة وتعول إلى تسعة مزوج ثلاثة وللأخت سهم وللأخت سهم وللأخت
لأبوين ثلاثة وللأخت لأب سهم للسدس تكمله لثلاث زوج وأم وأختان لأب وأختان لأبوين نصف
وسدس وثلث وثلثان أصلها من ستة وتعول إلى عشرة وتسمى أم الفروع لانها أكثر المسائل عولا

تقسمت الاربعة الزوائد الى روح وتسمى ايضا الشريحة لان شريحها أول من قضى فيها زوجة واختان
 لاوين وأخ لا ب أصلها من اثني عشر وتصح منها زوجة وجدة واختان لاوين ربع وسدس وثلاث
 أصلها من اثني عشر وتقول الى ثلاثة عشر امرأة واختان لا ب وأختان لا ب ربع وثلاث أصلها
 من اثني عشر وتقول الى خمسة عشر امرأة وأختان لا ب وأختان لاوين ربع وسدس وثلاث
 أصلها من اثني عشر وتقول الى سبعة عشر امرأة وأختان لاوين ربع وسدس وثلاث أصلها من اثني
 عشر وتقول الى ثلاثة عشر ثلاث نسوة وجذتان وأربع أخوات لا ب وبما في الاخوات لاوين أصلها من
 اثني عشر وتقول الى سبعة عشر وتسمى أم الارامل لانها ليس فيها ذ كر بل كلها اناث وهي مما يستل
 فيقال رجل مات وترك سبعة عشر ديناراً وسبع عشرة امرأة أصاب كل امرأة ديناراً كيف تكون
 صورتها * امرأة واوان وابن أصلها من أربعة وعشرين وتصح منها امرأة وبنتان واوان غن وثلاثان
 وسدسان أصلها من أربعة وعشرين وتقول الى سبعة وعشرين وتسمى النيرة لان علياً رضي الله عنه
 سئل عنها وهو على المنبر فقال على الفور صارت ثماناً وتسعاً ومر على خطبته ولو كان مكان الابوين جذ
 وجدة أو اب وجدة فكذلك وكذا لو كان مكان البنين بنت وبنت ابن زوجة وأم وأختان لا ب وأختان
 لاوين وابن كافر أو قاتل اودة في أصلها من اثني عشر وتقول الى سبعة عشر كما تقدم لان المحرم ومو لا بن
 لا يحجب وعندها بن مسعود رضي الله عنه يحجب الابن الزوجة من الربيع الفم أصلها من اربعة
 وعشرين وتقول الى احدى ثلاثين لان زوجة الفم ثلاثة وللام السدس اربعة ولا دالام الثلث ثمانية
 وللأختين لاوين الثلثان ستة وعشرون وتسمى ثلاثية ابن مسعود رضي الله عنه واعلم ان السبعة مئة طالت
 الى عشرة وتسعة وأثمانية فالت امرأة قطعاً وان طالت الى سبعة احتمل ان يكون ذ كر او انثى ومضى
 طالت الاثنا عشر الى سبعة عشر فالت ذكروا الى ثلاثة عشر وخمسة عشر احتمل الابن والاربعة والعشرون
 اذا طالت الى سبعة وعشرين واى احدى وثلاثين وعندها بن مسعود فالت ذ كر كذا في خزائن المفتين

* (الباب الرابع عشر في الرد وهو ضد العول) *

الفاضل على سهام ذوى السهام برده عليهم بقدر سهامهم الا على الزوجين وبه أخذ اصحابنا رضي الله
 عنهم كذا في محيط السرخسى * واعلم ان جميع من برده عليه سبعة الام والحجدة والبنت وبنت الابن
 والاخوات من الابوين والاخوات لا ب واولاد الام ويقع الرد على جنس واحد وعلى جنس وعلى ثلاثة
 ولا يكون على اكثر من ذلك والسهام المردود عليها اربعة الاثنتان والثلاثة والاربعة والخمسة كذا
 في الاختيار شرح المختار ثم ينظر ان كان الرد على جميع من في المسئلة سقط الرد مثال الاثني جدة
 واخت لا ب للجددة السدس وللأخت لا ب السدس والباقي برده عليهما بقدر سهامهما فاصلاهما من ستة
 وعادت بالرد الى سهمين فيكون المال بينهما نصفان * مثال الثلاثة جدة واختان للام للجددة السدس
 سهم من ستة وللأختين الثلث سهمان فاجعل المسئلة من ثلاثة وهي عدد رؤوسهم * مثال الاربعة
 بنت وام فالبنت النصف ثلاثة من ستة وللام السدس سهم فتكون المسئلة من اربعة عددها سهم
 مثال الخمسة اربع بنات وام تكون المسئلة من خمسة عددها سهم كذا في محيط السرخسى *
 وان كان في المسئلة من لا يرده عليه وهو الزوج والزوجة فان كان جنسا واحداً فاعط فرض من لا يرده
 عليه من اقل مخارجه ثم اقسم الباقي على عدد من يرده عليه ان استقام كزوج وثلاث بنات اعط
 الزوج فرضه الربع من اربعة والباقي للبنات وهو ثلاثة نصع عليهن وان لم يستقم عليهن فان كان بين
 رؤوسهم وما بقي من فرض من لا يرده عليه موافقة فاضرب وفق رؤوسهم في مخرج فرض من لا يرده
 عليه كزوج وست بنت للزوج الربع بربع ثلاثة لا يستقيم على البنات وينهم وبين الباقي

موافقة بالثلث فأضرب وفق رؤسهم وهو اثنان في مخرج فرض من لا يرذ عليه وهو أربعة يمكن
ثمانية للزوج الأربع سهام تبقى ستة تصح على البنات وان لم يكن بينهما موافقة كزوج وخمس
بنات فأضرب كل رؤسهن وهي خمسة في مخرج فرض من لا يرذ عليه وهو أربعة يكن عشرين منها
تصح وان كان من لا يرذ عليه مع جنسين أو ثلاثة من يرذ عليه فأعط فرض من لا يرذ عليه ثم اقس
الباقى على مسألة من يرذ عليه ان استقام والا فأضرب جميع مسألة من لا يرذ عليه في مخرج فرض من
لا يرذ عليه فبلغت منه المسئلة ثم أضرب سهام من لا يرذ عليه في مسألة من يرذ عليه وسهام من يرذ
عليه فيما بقي من مخرج فرض من لا يرذ عليه * مثال الأول زوجة وأربع جذات وست اخوات لأم
للزوجة الأربع سهم يبقى ثلاثة وسهام من يرذ عليه ثلاثة فقد استقام على سهامهم * ومثال الثاني
أربع زوجات وتسع بنات وست جذات للزوجات الثلث سهم يبقى سبعة وسهام الرذخسة لا تستقيم عليها
ولا موافقة فأضرب سهام الرذخسة في خمسة في مخرج فرض من لا يرذ عليه وهو ثمانية تكن أربعين منها
تصح ثم أضرب سهام من لا يرذ عليه وهو واحد في مسألة من يرذ عليه وهو خمسة تكن خمسة وسهام من
يرذ عليه وهي خمسة فيما بقي من مخرج فرض من لا يرذ عليه وهو سبعة يكن خمسة وثلاثين للبنات أربعة أخماسه
ثمانية وعشرون وللجذات الخمس سبعة (مثال آخر) زوجة وبنت وبنت ابن وحدة للزوجة الثلث
تبقى سبعة وسهام الرذخسة لا تستقيم ولا موافقة فأضرب سهام من يرذ عليه وهي خمسة في مخرج
مسئلة من لا يرذ عليه وهي ثمانية يكن أربعين منها تصح المسئلة وإذا ردت التصحيح على الرؤس
فاجمل بالطريق المذكور كذا في الاختيار شرح المختار وافته أعلم

(الباب الخامس عشر في المناصفة)

وهي ان يموت بعض الورثة قبل قسمة التركة كذا في محيط السرخسي «وإذا مات الرجل ولم تقسم تركته
حتى مات بعض ورثته فاحمال لا يخلوا ما ان يكون ورثة الميت الثاني ورثة الميت الاول فقط أو يكون
في ورثة الميت الثاني من لا يكون وارثا للميت الاول ثم لا يخلوا ما ان تكون قسمة التركة الثانية مقسمة
التركة الاولى سواء وتكون قسمة التركة الثانية بغير الوجه الذي قسمت التركة الاولى ثم لا يخلوا ما ان
تستقيم قسمة نصيب الميت الثاني من تركة الميت الاول بين ورثته من غير كسر أو يتكسر فان كانت ورثة
الميت الثاني هم ورثة الميت الاول ولا تغزى في القسمة تقسم قسمة واحدة لانه لا فائدة في تكرار القسمة
بسيانها اذا مات وترك بنين وبنات ثم مات أحد البنين أو إحدى البنات ولا وراث له سوى الاخوة
والاخوات قسمة التركة بين الباقيين على صفة واحدة للذكر مثل حظ الانثيين فيكتفي بقسمة واحدة
بينهم واما اذا كان في ورثة الميت الثاني من لم يكن وارثا للميت الاول فانه تقسم تركة الميت الاول أولا
لبنين نصيب الثاني ثم تقسم تركة الميت الثاني بين ورثته فان كان يستقيم قسمة نصيبه بين ورثته من
غير كسر فلا حاجة الى الضرب * وبسيانها اذا ترك ابنا وابنة فلم تقسم التركة بينهما حتى مات الابن
وتخلف ابنة وأختان تركة الميت الاول تقسم اثلاثا ثم مات الابن عن سهمين وترك ابنة وأختا فللابنة
النصف والباقي للاخت بالعصوبة مستقيم ولا يتكسر وان كان لا يستقيم قسمة نصيب الثاني بين
ورثته فاما ان يكون بين فرضته ونصيبه موافقة بغيره أو لا يكون بينهما موافقة فان كان بينهما موافقة
بحزفانه يقتصر على الحزب الموافق من سهام فرضته ثم تضرب سهام القرصة الاولى في ذلك الحزب
فتصح المسئلة من المبلغ * ومعرفة نصيب كل واحد من ورثة الميت الاول ان تضرب نصيبه في الحزب
الموافق من قرصة الميت الثاني * ومعرفة نصيب كل واحد من ورثة الميت الثاني ان تضرب نصيبه
في الحزب الموافق من قرصة الميت الثاني من تركة الميت الاول فبلغ فهو نصيبه وان لم يكن بينهما

موافقة بشئ فالسبيل ان تضرب سهام فريضة الميت الاول في سهام فريضة الميت الثاني فتصح المسئلة من المبلغ * ومعرفة نصيب كل واحد من ورثة الميت الاول ان تضرب نصيبه في فريضة الميت الثاني * ومعرفة نصيب كل واحد من ورثة الميت الثاني ان تضرب نصيبه في نصيب الميت الثاني من تركة الميت الاول فما بلغ فهو نصيبه * وبينا عند الموافقة ان يختلف الرجل ابنا وابنة ولم تقسم تركته حتى مات الابن عن ابنة وامراة وثلاثة بنين ابن وفريضة الميت الاول من ثلاثة ثم مات الابن عن سهمين ونحلف امرأه وابنة وثلاثة بنين ابن ففريضته من ثمانية للراة الف سهم وللابنة النصف أربعة والباقي وهو ثلاثة لبقى الابن الا ان قسمة سهمين على ثمانية لا تستقيم ولكن بين سهمين وثمانية موافقة بالنصف فيقتصر من فريضة الميت الثاني على النصف وهو أربعة ثم تضربه في فريضة الميت الاول وهي ثلاثة فيصير اثني عشر منه نصيب المسئلة * ومعرفة نصيب الابن من فريضة الميت الاول ان تضرب نصيبه وذلك سهمان في الجزء الموافق من فريضة الميت الثاني وهو أربعة فيكون ثمانية * ومعرفة نصيب الابنة من فريضة الميت الثاني ان تضرب نصيبها وهو أربعة في الجزء الموافق من نصيب الميت الثاني من تركة الميت الاول وهو سهم فيكون أربعة * ومعرفة نصيب المرات ان تضرب نصيبها وهو سهم في هذا الجزء الموافق أيضا وهو سهم فيكون لها سهم واحد والباقي وهو ثلاثة بين بنين الابن لكل واحد منهم سهم وبينا المسئلة عند عدم الموافقة أن تقول رجل مات عن ابن وابنة فلم تقسم تركته حتى مات الابن عن ابن وابنة ففريضة الميت الاول ثلاثة ثم مات الابن عن سهمين وفريضته أيضا ثلاثة وقسمة السهمين على ثلاثة لا تستقيم ولا موافقة في شئ فتضرب الفريضة الثانية في الفريضة الاولى وذلك ثلاثة في ثلاثة فيكون تسعة * ومعرفة نصيب الابن انه كان نصيبه من تركة الميت الاول سهمين تضربهما في الفريضة الثانية وهو ثلاثة فيكون ستة * ومعرفة نصيب ابن الميت الثاني ان تضرب نصيبه وذلك سهمان في نصيب الميت الثاني من تركة الميت الاول وذلك سهمان أيضا فيكون أربعة * ومعرفة نصيب ابنة الميت الثاني ان تضرب نصيبها وذلك سهم في نصيب الميت الثاني من تركة الميت الاول وذلك سهمان فيكون لها سهمان وللأبن أربعة وكذلك ان مات بعض ورثة الميت الثاني قبل قسمة التركة بين ورثته فهو على اقسمة مات التي بينا وان كان في ورثة الميت الثالث من لم يكن وارثا للاولين فالسبيل ان تجعل فريضة الاولين كفرريضة واحدة بالعاسر بقى الذي قلنا ثم تنظر الى نصيب الميت الثالث من تركة الاولين فان كان يستقيم قسمة بين ورثته من غير كسر قسمة بينهم وان كان لا يستقيم نظرت فان كان بين نصيبه من التركتين وبين فريضته موافقة بجزء اقتصرت على الجزء الموافق من فريضته ثم ضربت الفريضة الاولى والثانية في ذلك الجزء فتصح المسئلة من المبلغ * ومعرفة نصيب الميت من تركة الاولين ان تضرب نصيبه في الجزء الموافق من سهام فريضته فما بلغ فهو نصيبه * ومعرفة نصيب كل واحد من ورثة الميت الثالث ان تضرب نصيبه في الجزء الموافق من نصيب الميت الثالث من تركة الاولين فما بلغ فهو نصيبه * وبينا هذا أن تقول رجل مات وترك ابنتين فلم تقسم تركته حتى مات أحدهما عن ابنة ومن تركة الميت الاول وهو أربع ثم ماتت الابنة عن زوج وأم ومن تركة الميت الاول وهو سهمان ففريضة الميت الاول من سهمين وثمانية أحدا لابنتين عن سهم وفريضته من سهمين أيضا لابنة النصف والباقي لالأخ وقسمة سهم على سهمين لا تستقيم فتضرب اثنتين في اثنتين فيكون أربعة ثم ماتت

الابنة من زوج وأم وعم فتكون فريضة لها من ستة للزوج النصف ثلاثة وللأم الثلث سهمان والباقي
لهم وقسمه سهم على ستة لا تستقيم ولما وافقة في شيء فتضرب أربعة في ستة فيكون أربعة وعشرين
منها تصيب المسئلة نصيب الابن من الميت الاول اثنا عشر ومن الميت الثاني ستة فيكون ثمانية
عشر ونصيب الابنة ستة تضرب نصيبها وهو سهم في فريضةها وهو ستة * وعرفة نصيب الزوج
ان تضرب نصيبه وهو ثلاثة في نصيب الميت الثالث من الفريضة الاولى وذلك سهم فيكون ثلاثة أسهم
فلا لام سهمان وما بقى وهو سهم فهو لهم وأما عند وجود المواقفة فصورته فيما لو ترك امرأة وأما ثلاث
أخوات متفرقات ماتت الأم وترك زوجها وعمها ومن تركها الميت الاول وهما الابنتان فأخت الاول
لاب وأم وأخت لام ابنة الميت الثاني وأخت له لاية أجنبية عنها ثم لم تقسم التركة حتى ماتت الأخت
لاب وأم وترك زوجها وابنة ومن تركها الميت الاول والثاني وهما الأخت لاب والأخت لام فالسبل ان
تفصح فريضة الميت الاول فيكون أصلها من اثني عشر للمرأة الربع ثلاثة وللأم السدس سهمان
والأخت لاب وأم النصف ستة والأخت لام السدس سهمان فتعول بثلاثة فتكون القسمة من خمسة
عشر ثم ماتت الأم عن سهمين وترك زوجها وابنتين فقريضة سهمان اثني عشر للزوج الربع ثلاثة
وللبنتين الثلثان ثمانية والباقي لهم وهو سهم واحد وقسمه سهمين على اثني عشر لا تستقيم ولكن
بينهما موافقة بالنصف فيقتصر على الجواز الموافق وذلك ستة ثم تضرب الفريضة الاولى وهي خمسة عشر
في ستة فيكون ثعين * وعرفة نصيب الأم انه كان نصيبها سهمين تضرب ذلك في ستة فيكون اثني عشر
مقسوم بين ورثتها مستقيم ثم ماتت الأخت لاب وأم وترك زوجها وابنة واختا لام ففريضة لها
من أربعة للزوج الربع سهم وللأخت النصف سهمين والأخت لاب الباقي سهم فتكون القسمة من
أربعة ثم تنظر الى نصيبها من التركتين فتقول كان لها من التركة الاولى ستة فريضة لها في ستة
فيكون ستة وثلاثين وكان لها من التركة الثانية أربعة فريضة لها في الجواز الموافق من نصيب الأم من
التركة الاولى وهو سهم فيكون أربعة فاذن نصيبها من التركتين أربعون وقسمه أربعين على
ورثتها مستقيم ولومات وترك ابنتين وأبوين فمات أحد الابنين عن ابنة ومن تركها الميت الاول وهو
أخ وجد وجدته فتقول فريضة الميت الاول من ستة للأبوين السدسان والباقي وهو أربعة بين الابنتين
ثم مات أحد الابنين عن سهمين وخلف ابنة وجدًا وجدته وأخًا فالفريضة من ستة لابنة النصف ثلاثة
وللجدة السدس سهم والباقي وهو سهمان بين الجد والأخ بالمقاسعة نمقين في قول زيد رضي الله عنه
وقسمه السهمين على ستة لا تستقيم ولكن بينهما موافقة بالنصف فيقتصر على النصف وهو ثلاثة ثم
تضرب الفريضة الاولى وهي ستة في ثلاثة فيكون ثمانية عشر منه تصح المسئلة * وعرفة نصيب
الميت الثاني ان تأخذ نصيبه من تركه الميت الاول وذلك سهمان تضربه في الجواز الموافق من فريضة
وذلك ثلاثة فيكون ستة * وعرفة نصيب الابنة ان تضرب نصيبها وهو ثلاثة في الجواز الموافق من
نصيب الميت الثاني وذلك سهم فيكون ذلك ثلاثة فهي لها والجدة سهم والباقي بين الأخ والجد نصفان
بالمقاسعة (رجل) مات وترك امرأة وابنتين له منها وأبوين فماتت إحدى الابنتين عن زوج
ومن تركها الميت الاول وهو جد لها وأبويها وجدتها أم الأب وأما واختا لام وأم فقريضة الميت
الاول أصلها من أربعة وعشرين وقسمتها من سبعة وعشرين وهي المتبرية ثم ماتت إحدى الابنتين
عن ثمانية أسهم وأما تقسم فريضة سهمان ستة في الاصل للزوج النصف ثلاثة وللأم الثلث سهمان
وللجد السدس سهم والأخت النصف ثلاثة وتعول بثلاثة فتكون من تسعة ثم ما أصاب الجد والأخت
يقسم بينهما اثلاثا فتضرب تسعة في ثلاثة فيكون سبعة وعشرين منه تصح المسئلة ولا موافقة بين سبعة

وعشرين ومائة في ثني فالسيد ان تغرب القرينة الاولى في القرينة الثانية فنصف المسئلة
من المبلغ والطريق في التخرج ما بيننا (رجل) مات وترك امرأة وابوين وثلاث أخوات متفرقات فلم
تقسم تركته حتى ماتت الأم ونحلت من خالف الميت الأول فلم تقسم التركة حتى مات الأب ونحلت امرأة
ومن خالف الميت الأول فلم تقسم التركة حتى ماتت الاخت لاب وأم ونحلت زوجا ومن خلفه الأولون
فلم تقسم التركة حتى ماتت الاخت لاب ونحلت زوجا وابنتين ومن خلفه الأولون فلم تقسم التركة
حتى ماتت الاخت لأم ونحلت زوجا وثلاث بنات وابوين (فتقول قوله نحلت الاخت لأم زوجا
وثلاث بنات وابوين غلط وقع من الكاتب لانه ذكر في موضع المسئلة أن الام ماتت أولا فكيف
يستقيم قوله بعد ذلك نحلت ابوين) وانما الصحيح نحلت أباً وزوجاً وثلاث بنات ثم وجه التخرج أن
قرينة الميت الأول من اثني عشر سمها المرأة الاربعة وثلاثه واللام السدس سمان والساق وهو سبعة
أسهم للاب ولائى للاخوات ثم ان الام ماتت عن زوج وابنتين فان الاخت لاب وأم والاخت لأم
ابنتاها فلهما الثلثان والاربعة للزوج وأمه لهما من اثني عشر إلا أن بين نعيدها وهو سمان وبين
سها من قرينتها موافقة بالنصف فيقتصر على النصف وهو ستة ثم تغرب اثني عشر في ستة فيكون
اثني عشر وسبعين كان لها سمان ضربها في ستة فيكون اثني عشر للزوج وثلاثة وعشرين
القرينة الاولى سبعة ضربها في ستة فيكون اثني عشر واربعين فحصل له من التركتين خمسة واربعين
ثم مات الأب عن امرأة وابنتين ومما للاخت لاب وأم والاخت لاب فتكون قرينته من اربعة
وعشرين لا تستقيم ولكن بينهما موافقة بالثلث فيقتصر على الثلث وهو ثمانية ثم تغرب اثني عشر وسبعين
في ثمانية فيكون خمسة وستة وسبعين وهكذا اعتبر في تركه كل ميت فيعتبر بالاقتمار
والغضب الى أن ينتهي الحساب الى تسعة وثلاثين ألفاً وثلثمائة واثني عشر فمن ذلك نصف المسئلة
كذا في المسوط والله أعلم

• (الباب السادس عشر في قسمة التركات) •

إذا كانت التركة دراهم أو ديناراً وأردت أن تقسمها على سهام الورثة فأضرب سهام كل وارث من التصحيح في التركة ثم أقسم المبلغ على المسئلة فإن كان بين التركة والتصحيح موافقة فأضرب سهام كل وارث من التصحيح في وفق التركة ثم أقسم المبلغ على وفق التصحيح يخرج نصيب ذلك الوارث وكذلك تعمل لمعرفة نصيب كل فريق * وإن شئت أن تعمل بطريق النسبة كما تقدم وإن شئت بطريق القسمة وإذا أردت أن تعرف حصة العمل من عطائه فأجمع تفصيله وقابله بالجملة فإن تساوى فالعمل صحيح وإلا فهو خطأ فأعد العمل ليصحب ان شاء الله تعالى * مثاله زوج وأخت لاب وأخت لام أصلها من ستة وتعمل إلى سبعة والتركة خمسون ديناراً فأضرب سهام الزوج وهي ثلاثة في خمسين يكن مائة وخمسين اقسمها على المسئلة وهي سبعة يخرج أحد وعشرون وثلاثة أسباع وكذلك الأخت من الأب وسهم الأخت من الأم تضربه في خمسين يكن خمسين اقسمها على سبعة يخرج سبعة وسبع وإذا اجتمعت كانت خمسين فقد صبح العمل وطريق النسبة أن تنسب سهام الزوج وهي ثلاثة أسباع فيكون له من التركة ثلاثة أسباع وهي أحد وعشرون وثلاثة أسباع وهكذا تفعل بالباقي وطريق القسمة أن تقسم التركة على سبعة يخرج سبعة سبع تضربها في سهام الزوج وهي ثلاثة يكن أحدًا وعشرين وثلاثة أسباع وهكذا تفعل بالباقي (آخر) زوج وأبوان وبنات أصلها من اثني عشر وتعمل إلى خمسة عشر والتركة أربعة وعشرون ديناراً وبمجموعها موافقة لثلث فأضرب سهام البنات وهي ثمانية

في وقف التركة وهو غمانية وعشرون يكن مائتين واربعة وعشرين اقسما على وفق التصحيح وهو خمسة يكن اربعة واربعين واربعة اجناس ثم اضرب سهام الابوين وهي اربعة في غمانية وعشرين يكن مائة واثنى عشرة على خمسة يكن اثنين وعشرين وخمسين ثم اضرب سهام الزوج وهي ثلاثة في غمانية وعشرين يكن اربعة وثمانين اقسما على خمسة يكن ستة عشر واربعة اجناس فقد صحت المسئلة وطريق القسمة ان تقسم وفق التركة وهي غمانية وعشرون على وفق المسئلة وهي خمسة يخرج خمسة وثلاثة اجناس ان ضربتها في سهام الزوج يخرج ستة عشر واربعة اجناس وفي سهام الابوين اثنان وعشرون وخمسان وفي سهام البنات اربعة واربعين واربعة اجناس والمجموع اربعة وثمانون فقد صحت المسئلة (وطريق النسبة) ان تقول للزوج ثلاثة من خمسة عشر يكن له خمس التركة وهو ستة عشر واربعة اجناس وللابوين اربعة من خمسة عشر سدسها وعشرها فاعلمها سدس التركة وعشرها وهو اثنان وعشرون وخمسان والبناتين غمانية من خمسة عشر ثلث وخمس فلها ثلث التركة وخمسا وذلك اربعة واربعون واربعة اجناس والمجموع اربعة وثمانون فقد صحت المسئلة واذا كانت سهام المسئلة تعددا اصم فاعمل ما ذكرت من طريقة الضرب فان بقي شيء لا يتقسم بالا حاد على المقسوم عليه فاضربه في عددا اقارب وهو عشرون واقمها فان بقي من القاريط شيء لا يتقسم بالا حاد فاضربه في عددا لحجاب وهو ثلاثة ثم اقسمه فان بقي شيء لا يتقسم فاضربه في عددا رز وهو اربعة فان بقي شيء لا يتقسم فانسبه بالاجزاء الى ارزة * مثاله زوج وجدة وبن من اثني عشر وتعود الى ثلاثة عشر والتركة احدى وثلاثون ديناراً فاضرب سهام الزوج ثلاثة في التركة يخرج ثلاثة وتسعون اقسما على المسئلة ثلاثة عشر يخرج لكل واحد خمسة يبقى اثنان لا يتقسم بالا حاد فاضربه في عدد القاريط يكن اربعين اقسما على المسئلة وهي ثلاثة عشر يخرج ثلاثة يتي واحد اسطه رزاً يكن اثني عشر انسبها الى المسئلة بالاجزاء فيكون للزوج سبعة دنائير وثلاثة قاريط واثنا عشر جزاً من ثلاثة عشر جزاً من ارزة وللعدهمها اضرى في احدى وتلاثين يكن اثنين وستين اقسما على المسئلة يخرج اربعة يبقى عشرة ثم اضربها في القاريط يكن مائتين اقسما على المسئلة يخرج خمسة عشر في خمسة اسطها حيات يكن خمسة عشر اقسما على المسئلة يبقى حبتان اسطهما رزاً يكن غمانية اقسما بالاجزاء فحصل للجد اربعة دنائير وخمسة عشر قرياطا وجمعة اقسما من ثلاثة عشر جزاً من ارزة وللجد مثله والبنات ضعف الزوج وهو اربعة عشر ديناراً وستة قاريط وارزة واحد عشر جزاً من ثلاثة عشر جزاً من ارزة وولتها احدى وثلاثون ديناراً فصحت المسئلة (وكذلك) يقسم بين ارباب الديون فيجعل مجموع لديون

(فصل) ومن صالح من الغرماء أو الورثة على شيء من التركة فاطرحه كان لم يكن ثم اقسم الباقي على سهام الباقيين مثله زوج وأمه وعم صالح الزوج عن نصيبه من التركة على ما في ذمته من المهر فاطرحه لكانها ماتت عن أم وعم فاقسم التركة بينهما للام الثلثان والباقي للعم كذا في الاختيار شرح المختار *

(الباب السابع - شرفي متشابه الفرائض مما يسئل عنها ويمتحن بها الفرضيون)

رجل مات وترك أخا لاب وأم وأخا امرأة فوريث المال أتوا امرأته دون أخيه لاسه وأمه كيف يكون هذا (قيل) هذا رجل تزوج بأم امرأة أبيه وأبوه حي فولدت له بنتاً مات الذي تزوج وأبوه بعد ذلك وترك ابناً به وهو أخو امرأته وكان له أخ لاب وأم فصار ميراثه لابن ابنه دون أخيه * وان شئ عن رجل مات وترك عمالاب وأم ونخالا لام فوريث المال دون العم كيف يكون هذا (قيل) هذا

رجل تزوج بأم أم أخيه لآيه فولدت له ابناً ثم مات الرجل الذي تزوج بأم أم أخيه ثم مات أخوه بعد ذلك وترك عملاً لاب وأم وابن أخيه لآيه وهو خاله غير أنه لا ين أخيه لآيه دون عمه * وإن سئل عن رجل مات وترك ابن عم لاب وأم وابن أخ لاب وأم فورث المال ابن العم دون ابن أخيه كيف يكون هذا (قيل) صورة هذا اخوان ولا حد هما بن فاشترى جارياً فباعه بآيه فآذعها جميعاً كان ابناً لهما ثم مات الاخوان ثم مات ابن أحدهما بعد موتها ولم يترك وارثاً غير ابن الذي كان بين آيه وعمه وكان له ابن أخ لاب وأم غير أنه لآيه لآيه وهو ابن عم وسقط ابن أخيه لآيه وأمّه (وإن سئل) عن رجل مات وترك ابن عم لاب وأم وأخ لاب فورث المال ابن عمه دون أخيه لآيه كيف يكون هذا (قيل) هذا في الأصل اخوان ولا حد هما بن فاشترى جارياً فباعه بآيه فآذعها جميعاً فكان ابناً لهما ثم اعتق هذه الجارية وتزوج بها أبو الابن فولدت له ابناً آخر فمات الاخوان ومات الابن الذي ولدته بعد النكاح وترك أخاً لاب وأم وهو ابن عمه وأخ لاب غير أنه لابن عمه لأنه أخوه لآيه وأمّه (وإن سئل) عن رجل مات وترك ثلاث بنات فورثت احداً هاتلت جميع المال والاخرى ثلثي جميع المال والثالثة لم ترث شيئاً كيف يكون هذا (قيل) رجل كان عبداً وله ثلاث بنات فاشترى احداً هن أباهما والاخرى قتلت أباهما فالبنتين اللتين لم تعلا الثلثان والباقي للثالثة منهنما بحكم الولاء (وإن سئل) عن رجل وأمّه ورثا المال وكان بينهما تصفين كيف يكون هذا (قيل) هذا رجل له بنت فزوج بنته ابن أخيه فولدت له ابناً مات ابن الاخ ومات الرجل بعد ذلك وترك بنتاً وابن أخ فلان بنت النصف وما بقي لابن أخ فصار لابن الاخ نصف المال وللأم نصف المال (وإن سئل) عن رجل وأمّه ورثا المال ورثا المال بينهم أن لا تأخذ كيف يكون هذا (قيل) هذا رجل له بنتان زوج احدهما بن أخيه فولدت له ابناً ومات ابن الاخ ومات الرجل بعد ذلك وترك بنتين وابن ابن أخ فلان بنتين الثلثان وما بقي فلان ابن الاخ فصار لابن الاخ الثلث ولأمه الثلث ولخاتمه الثلث (وإن سئل) عن ثلاثة اخوة لاب وأم ورث احدهم ثلثي جميع المال والاخران كل واحد منهما سدساً كيف يكون هذا (قيل) هذه امرأة كان لها ثلاث بنى عم احدهم زوجها فالأصل من ستة أسهم للزوج النصف ثلاثة وبقي ثلاثة أسهم بينهم أن لا تأخذ الكل واحد منهم (وإن سئل) عن رجل مات عن أربع نسوة فورثت احداً ربع المال ونصف ثمن وورثت الاخرى نصف المال ونصف ثمن وورثت الثالثة والرابعة ثمن المال كيف يكون هذا (قيل) هذا زوج تزوج بامنة خاله لام وابنة خاله لاب وابنة عمه لاب وابنة عمه لام ثم مات ولم يترك وارثاً سواهن فان النسوة الأربع الربع والابنة الخالة لاب ثلث ما بقي وما بقي فلانبة العمه لاب والأصل من ستة عشر سهماً أربعة أسهم لهن وابنة الخالة من الاب ثلث ما بقي أربعة يبقى ثمانية فهي ابنة العمه لاب فصار لابن الخالة للام وابنة العمه للام سهمان من ستة عشر وهو ثمن جميع المال لكل واحد سهم وصار لابنة الخالة للاب خمسة وهي ربع المال ونصف الثمن وصار لابنة العمه لاب تسعة أسهم من ستة عشر وهو نصف المال ونصف الثمن (وإن سئل) عن رجل مات وترك سبعة اخوة لامرأته فورث امرأته المال واخوته بالسوية كيف يكون هذا (قيل) هذا رجل تزوج بأم أمه فولدت له سبعة بنين ثم مات أبوه بعد ذلك وترك امرأة وسبعة بنى ابن فالمرأة الثمن سهم وبقي سبعة أسهم بينهم أسباعاً لكل واحد منهم وهم سبعة اخوة لامرأته الميت (ولو سئل) عن رجل مات وترك عشرين ديناراً فورث امرأته ديناراً كيف يكون هذا (قيل) هذا رجل مات وترك عشرين ديناراً وترك أختين لابوين واخنتين لأم وأربع نسوة غيرهن من اثنى عشر وعالت الى خمسة عشر للنسوة ثلاثة من خمسة عشر وهي خمسة فيكون ثلث خمس عشرين

دينار وذلك أربعة دنانير لكل امرأة دينار واحد (وان سئل) عن امرأة ورثت من أربعة أزواج
فصار لها نصف المال فهذه امرأة تزوجها أربعة أخوة واحد بعد موت واحد وكان المال ثمانية عشر
دينارا ولهم ثمانية والثاني ستة والثالث ثلاثة والرابع دينار فبات الأول عن ثمانية دنانير عن هذه
المرأة وحس هؤلاء الأخوة الثلاثة أخذت المرأة منه دينارين وكل أخ كذلك فصار للأخ الثاني ثمانية فإذا
ماتت أخذت المرأة أربعة دينارين فصار لها أربعة ولكل واحد من الأخوين الباقيين ثلاثة فصار
لثالث ثمانية فإذا ماتت أخذت المرأة دينارين فصار لها ستة والباقي للأخ الرابع فصار له اثنا عشر فإذا
ماتت أخذت المرأة معها ثلاثة فصار لها تسعة وهو نصف المال والباقي للعصبة (ولو) أن رجلا جاء إلى
قوم يقتسمون الميراث فقال لا تجعلوا في قسمة الميراث فإن لي امرأة غائبة لو كانت حية ورثت هي دوني
وان كانت ميتة ورثت أنا دونها كيف يكون هذا (قال) هي امرأة ماتت فتركت اثنتين لاب وام
واما واختا لام واختا لاب وهو تزوج اختا لامها وهي غائبة فان كانت حية فالثلاثان للاختين والسدس
للأم والسدس الباقي للاخت لأم ولا شيء للأخ الذي هو القاتل وان كانت ميتة فالسدس الباقي له
(قال) جاءت امرأة وقالت لا تجعلوا في قسمة الميراث فاني حلي فان ولدت غلاما لم يرث شيئا وان ولدت
جارية ورثت كيف يكون هذا (قيل) هذه امرأة ماتت وتركت زوجا وام واختين لأم فجمعت
أمرأة ابنيها فقالت ان ولدت غلاما مكاكنا لها اختا لاب ولم يرث شيئا وان ولدت جارية كانت لها اختا
لاب فتركت معها النصف والفرصة تعول إلى تسعة (وان) جاءت إلى قوم يقتسمون ميراثا فقالت
لا تجعلوا في قسمة الميراث فاني حلي ان ولدت غلاما يرث وان ولدت جارية لم يرث كيف يكون هذا
(قيل) هذا رجل مات وترك اثنتين لاب وام فجمعت امرأة ابنيها وقالت لا تجعلوا في قسمة هذا الميراث
فاني حلي ان ولدت غلاما كان ليختا اختا لاب فكان للاختين من الاب والام ثلثان وما بقي للأخ من
الاب وان ولدت جارية كانت له اختا لاب فكان للاختين من الاب والام ثلثان وما بقي للعصبة وليس
للاخت من الاب شيء (وان قالت) لا تجعلوا في قسمة هذا الميراث فاني حلي ان ولدت غلاما
او جارية لم يرث شيئا وان ولدت غلاما وجارية ورثا جميعا في قول زيد رضي الله تعالى عنه كيف يكون
هذا (قيل) هذا رجل مات وترك اما اختا لاب وام وجدا فجمعت امرأة ابنيها وقالت لا تجعلوا في قسمة
هذا الميراث فاني حلي ان ولدت غلاما كان ليختا اختا لاب فكان للام والسدس وكان ما بقي بين الاخ
والاخت والمجد للذكر مثل حظ الانثيين ثم يرث الاخ من الاب على الاخت من الاب والام جميع ما في
يده ويخرج بلا شيء وان ولدت جارية كانت ليختا اختا لاب فكان للام والسدس وما بقي فهو بينهم على
اربعة ثم يرث الاخت من الاب على الاخت من الاب والام جميع ما في يدها بغير شيء فان ولدت غلاما
وجارية كان ليختا اختا لاب فكان للام والسدس والمجد ثلث ما بقي والمقاسمة سواء وللأخت
لاب وام النصف وما بقي بين الاخ والاخت من الاب للذكر مثل حظ الانثيين (وان) جاءت امرأة وقالت
لا تجعلوا في قسمة هذا الميراث فاني حلي ان ولدت غلاما ورثت أنا والغلام وان ولدت جارية لم يرث هي
ولأنا (قال) هذا رجل تزوج ابن ابنته بنت ابن له آخر ثم مات ابن ابنته وبنت ابنته حلي من ابن ابنته
ثم مات الرجل وترك بنتين وعصبة فجمعت بنت ابنته هذه وقالت لا تجعلوا في قسمة هذا الميراث فاني
حلي ان ولدت جارية كان للبنتين الثلثان وما بقي للعصبة وليس لبنت ابنته شيء ولا لجارية وان ولدت
غلاما كان للبنتين الثلثان وما بقي فهو بين بنت ابنته وبين ابنتها للذكر مثل حظ الانثيين (ولو) ان
رجلا سئل عن رجل مات وترك خال ابن عمته وعمه ابن خاله فالسبيل لك ان تساله إلى خال ابن عمته آخر
وعمة ابن خال أخرى فان قال ليس له خال ولا عمة فقل الميراث بينهما ثلثا فان خال ابن عمته ابوه وعمة

ابن خاله هي اخت اخي امه فهي امه فلهذا كان للاب الثلثان وللأم الثلث (قالت حسبي) لقوم
يقتسمون تركته لا يتجملوا فاني حبلي ان ولدت ذكرا ورث وان ولدت انثى لم يرث وان ولدت ذكرا وانثى ورث
الذ كر دون الانثى (هذه) زوجة كل عصبة سوى الاب والابن * ولو قالت ان ولدت ذكرا وانثى ورثنا
وان ولدت انثى لم يرث فهي زوجة الاب وفي الورثة اختان لاب وام * وزوجة الابن وفي الورثة ابنتان من
الصلب * ولو قالت ان ولدت ذكرا لم يرث وان ولدت انثى ورثت فهي زوجة الابن والورثة اخطاهون
زوج وابوان وبنت اوزوجة الاب والورثة الظاهرون زوج وام واختان لام * ولو قالت ان ولدت ذكرا
او انثى لم يرث وان ولدت هما ورثا فهي زوجة الاب وقدمات الاب قبله والورثة الظاهرون ام وبنت واخت
من الابوين ان ولدت ذكرا وانثى فهو اخ واخت لاب فيكون الباقي بعد فرض الام بين المجدة والاخت
والمولود ثم تسرد الاخت جميع حصة المولود وان ولدت ذكرا وانثى أخذت المجدة الثلث الباقي بعد فرض الام
فباقي ثلث الاخت منه قدر النصف فيبقى لهما شي (ولو) قالت ان ولدت ذكرا في الثمن والباقي
له وان ولدت انثى فالثلث بينهما وبني بالسوية وان أسقطت ميتا في جميع المال (فهى) امرأة اعتقت
عدها ثم نكحته ماتت هيا هي حبلي (امرأة وزوجها) أخذت ثلاثة أرباع المال وأخرى وزوجها
أخذت الربع (صورته) اخت لاب والانثى لام وابنتهم أخذت هما أخ لام والذي هو أخ لام زوج
الاخت لاب والانثى زوج الاخت لام فلا تخت من الاب النصف ولا اخ والاخت من الام الثلث
والباقي بين ابني الام بالسوية (زوجان) أخذت الثلث المال واختان أخذت ثلثيه (صورته) أبوان
وبنت ابن ابن في نكاح ابن ابن آخر (رجل وزوجته) ورثوا المال اثلثا (صورته) بنتا ابين
في نكاح ابن أخ أبوان ابن ابن (اخوان لاب وام) وث أحدهما من ميت ثلاثة أرباع المال
والآخر بربه (صورته) ابتاع أحدهما زوج ابنة الميت (دخل) صحيح على مريض فقال لوصلي
فقال كيف وانما يرثي أنت وأخوك وأبوك وهما فكالصحيح أخذوا المريض لأمه وابن عمه وأخوه
أخذوا المريض لأمه وأبواه عم المريض وامه وعماءهما المريض فالحاصل ثلاثة أخوة لام وام وثلاثة
أعمام * ولو قال يرثي أبوك وهما فكالصحيح ابن أخى المريض لأمه وابن أخيه لأمه وله اخوان
أخوان لأمه * ولو قال يرثي جدناك وأختناك وزوجتناك وبنتناك الصحيح زوجتنا المريض
واختنا من قبل الام اختا المريض من قبل الاب وزوجتنا الصحيح احدهما من المريض والانثى اخته
من الاب وبنتا الصحيح اختا المريض من الام ولدت هما له أم المريض فالحاصل زوجتان وثلاث أخوات
لاب واختان لام وام (ترك) أربعة وعشرين دينارا على أربع وعشرين امرأة فأخذت كل واحدة
منهن دينارا (صورته) ثلاث زوجات وأربع جدات وست عشرة وبنتا واخت لاب (رجلان) كل
واحد منهما عم الآخر (صورته) أن ينكح كل واحد من عمرو وزيد أم الآخر فولد لكل منهما
ابن فكل واحد من الابنين عم الآخر لأمه (رجلان) كل واحد منهما خال الآخر (صورته)
أن ينكح كل واحد من عمرو وزيد بنت الآخر فولد لكل واحد منهما ابن فكل واحد منهما خال الآخر
(رجلان) كل واحد منهما عم الآخر (صورته) أن ينكح رجلان كل واحد منهما أم ابى الآخر
فولد لهما ابنتان فكل واحد منهما عم الآخر (رجلان) كل واحد منهما خال ابى الآخر (صورته)
أن ينكح رجلان كل واحد منهما بنت ابى الآخر فولد لهما ابنتان فكل واحد منهما خال ابى الآخر
(رجلان) كل واحد منهما خال أم الآخر هوان ينكح اثنتان كل واحد منهما أم الأم الآخر فولد لهما
ابن فكل واحد منهما خال أم الآخر (رجلان) أحدهما عم الآخر والآخر خال الاول (صورته)
أن ينكح رجل امرأة وينكح ابنه أمه فولد لكل واحد منهما ابن فابن الاب عم ابن الابن وهو خال ابن

من الابوين النصف ومن الاب السدس تكملة للثنتين وللجدات السدس وللجد السدس وهو قول
ابن مسعود رضي الله تعالى عنه وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنه رواية شاذة للجدّة أم لام السدس
والباقي للجد وقال زيد رضي الله تعالى عنه للجدات السدس والباقي بين المجد والاخت لابوين والاخت
لاب على أربعة ثم ترك الاخت من الاب ما أخذت على الاخت من الابوين أصلها من ستة ونصف من
اثنتين وسبعين وتعود بالاختصار الى ستة وثلاثين للجدات ستة وللأخت من الابوين نصيبها ونصيب
اختها خمسة عشر وللجد خمسة عشر سميت جزية لان جزءا لزيات سئل عنها فأجاب بهذه الاجوبة
(الدينارية) زوجة وحنة وبنات واثنا عشر أختا وواحدة لاب وأم والتركة بينهم ستمائة
دينار للجدّة لسدس مائة دينار للثنتين الثلثان أو بعمائة دينار والزوجة الف خمسة وسبعون دينارا
يبقى خمسة وعشرون دينارا لكل أخ ديناران وللأخت دينار ولذا سميت الدينارية وتسمى الداودية
لان داود الطائي سئل عنها فقسمها هكذا فسمات الأخت الى أبي حنيفة رحمه الله تعالى فقالت
ان أخي مات وترك ستمائة دينار فأعطيت منها الا دينار واحد فقال من قسم التركة فقالت
تبيذك داود الطائي فقال هو لا يظلم هل ترك أخوك جدة قالت نعم قال هل ترك بنتين قالت نعم قال
هل ترك زوجة قالت نعم قال هل ترك معك ابني عشر أخا قالت نعم قال اذا حقلت دينار وهذه المسئلة من
المعاينة فيقال رجل خلف ستمائة دينار وسبعة عشر وارثا ذكورا واناثا فاصاب أحدهم دينار واحد
(الامتحان) أربع زوجات وخمس جدات وسبع بنات وتسع أخوات لاب أصلها من أربعة وعشرين
للزوجات الفين ثلاثمائة وللجدات السدس أربعة وللبنات الثلثان ستة عشر وللأخت ما بقي سهم ولا
مواقة بين السهام والزوجة ولا بين الزوجة والرؤس فيحتاج الى ضرب الرؤس بعضها في بعض فاضرب
أربعة في خمسة يكن عشرون ثم اضرب عشرون في سبعة يكن مائة وأربعين ثم اضرب مائة وأربعين
في تسعة يكن ألفا ومائتين وستين فاضربها في أصل المسئلة أربعة وعشرين يكن ثلاثين ألفا ومائتين
وأربعين منها تصح المسئلة * وجه الامتحان أن يقال رجل خلف أصنافا عدد كل صنف أقل
من عشرة ولا تصح مائته الامتحان يزيد على ثلاثين ألفا (المأمونية) أبوان وبنات مائة إحدى
البنين وخلفت من خلفت سميت المأمونية لان المأمون اراد ان يولي قضاء البصرة احدا فأحضر
بين يديه يحيى بن اكرم فاستحقه فسأله عن هذه المسئلة فقال يا أبا المأمون اخبرني عن الميت الاول
ذكر اكان أو اني فعلم المأمون انه يعلم المسئلة فأعطاه العهد وولاه القضاء والتجواب فيها يختلف بكون
الميت الاول ذكر اكان أو اني فان كان ذكر اكان فالمسئلة الاولى من ستة للبنين الثلثان وللأبوين السدسان
فاذا ماتت إحدى البنين فقد خلفت اختا وجزا صحبها اباب واحدة صحبها ام اب فالسدس للجدّة
والباقي للجد وسقطت الأخت على قول أبي بكر رضي الله تعالى عنه وقال زيد للجدّة السدس والباقي
بين المجد والاخت الاثنا عشر وصحح المناسخة كما مر من الطريق وان كان الميت الاول

انني فقد ماتت البنات عن ائمت واحدة صحبها ام ام وجد فاسد ابى ام

فالمجد والجد السدس وللأخت النصف والباقي يرثه عليها وسقط

المجد والجد السدس بالاجماع كذا في الاختيار شرح

المختار * والله سبحانه

وتعالى اعلم

بالصواب

تم

(بسم الله الرحمن الرحيم)

جدا لمن أتم نور خاصته المتقنين الاتقياء * وتوهم بجلا * انما يخشى الله من عباده العلماء * وصلاة وسلاما على انسان عين الوجود في عين كل انسان * وبدان بدأ الخلق الذي تم بختم الرسالة به بدء كل تبيان * وعلى آله البررة * وصحبه الخيرة * وبعد فيؤ * محمد المولوي ان هذا الكتاب واسطة عقد كتب الفقه المبين * وغاية تروم من بروم حقيقة السنة من الطالبين * حقيق باخلاص للثناء عليه جدير * قد فصلت آياته من لدن حكيم خبير * تقرعن ثنايا القبول سطوره * ويسامر من يعتصم باقواله سروره * وتحقق لمن يحيب بدليله الفاهر مسائله * وتوارد عليه الاحكام فالتق الله سائله * فالمتقون بهذه الفتاوى في شغل فاكهون * لهم فيها فاكهة ولهم ما يدعون

معان اذا تعلى قروح وراحة * وذ كراذا بتلى قدر منسق

فله صنع جامعها الذين احرزوا قسات السبق * ولله در مؤلفها الذين نظروهم عن اقراءتهم بها شريفا عرق * فلقد اوضحوا كل مشكلة في الفقه غاية الايضاح * وكشفوا عن كل معضلة لتأملها بغاية الايضاح * فما البصر الامور ما الرائق * وما الدرا لا من كنزها الفائق فتم فتح القدير الذي به جعت وشرفت الهداية التي لها الفت * فما غادرت عن مفت صغيرة ولا كبره * ولا تركت من أقوال السلف دقيقة ولا شهره * ولما كانت شعاعها اسمي المنازل من معاني الكمال * وجنة تزينت بشمار البلاغة وفاكهة الافضل * ودها كل ذي قلب سليم يقنى بجلاء غياها به نور الصباح * ولعل بها كل ذي همه طلبة تألف فاكهة الارواح * ولما اشتهر ذلك اشتهار الشمس رابعة النهار * وتلى هذا الذكر في انديه الاكابر الاخبار * تكفل باعادة نشر طبعها الاربعة * وازاعة رسمه الاخصي البهيج * علامة الزمان * وتاج العلماء الايمان * مولانا الفاضل الشيخ حسين الطربلسي * ألبسه الله ثوب الجمال القدسي * وانتدب معه لذلك بدرا لا كابرو سراج العلماء * وشمس الاجلاء الاذكاء * الشيخ محمود الجزائري * توجه الله بتاج واف وافر * فكان ذلك سعيما شكورا * وحظ الجميع المقتنين مومورا * وكنت اباشر مقابلتها برعاية حافظا للغات العربية * وعلامة الشريعة السنية النبوية * شيخنا الشيخ نصر المهور بنى دام كبروم * وافرغ على لبه الشريف كل مفهوم * ولم آل جهدا في ذلك * والله اعلم بما هنالك * غير اني كنت ارى بالطبع الاول بعض تحريف ظاهرا فاصح منناه * وارتك ما نعى على في بعض المواضع تركيبه ومعناه * معتذرا بما ذكره الفاضل الاجل الشيخ عبد الرحمن الجبراوي في خاتمته من انه نقل مسطور * واصحلا الامر اليه في ذلك وهو يتحقق هذا المذهب مشهور * وتارة انبه على بعضه بالمعاش ليحقق الناظر الصواب * فانه قال ليراه في المذهب بمعناه أو بحروفه اذا كان منسوب الى كتاب * فجاءت بحمد الله على وفق المراد * تسر الناظرين لها بحسن السداد * وكان تمام طبعها السليم * ووفور صراطها المستقيم * صبيحة الليلة التي دنا قتل فيها سيد الرسل فكان قاب قوسين أو أدنى * وشاهد بعيني راسه ربه الذي قدر وهدى وأغنى وأقنى * من العام الثاني والثمانين بعد الالف *

من هجرة من جعله الله على أكل وصف *

عليه الصلاة والسلام * وآله

وصحبه ما فاح مسك

ختم

ولما بدد ابد رقامها المثير * وفاح مسك ختامها باطبيب عير * قلت بادحاضامها * ومؤرخا بال
ختامها

اعلاء قدرك موفورا بلا أمد * أخذ المعارف من مستحكم السند
فكن بموردها الاشهى اخاتقة * تنل مقام ذوى العرفان والرشد
وهالك روض الفتاوى فاجن ثمرته * ولا تبسوف بما تبغي لبعد غد
فقد تحلت بانوار البلاغة في * نظم الشريعة عقدا كاملا المضد
وطبعها ثم في اشراق رواقه * أعينته بالمجد الواحد الصمد
ونشرها الاعطر الفياح قد رفعت * له البشائر في أيدي ذوى ميد
وحسن اتمامها بالبشرار حها * شكرا قطيع الفتاوى جاء نايد

٥٢١ ١٦١ ٥٢٨ ٧٢

١٢٨٤

*(طبع بمخرصة مصر المحمية * بالمطبعة الكاستليه)*

3696

